الـــدكتور الهذيلي يحيى

دور الفعل في بنية الجملة

كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بالقيروان

دار سحر للنشر - تونس

دور الفعل
في بنية الجملة



الدكتور الهذيلي يحيى

دور الفعل في بنية الجملة

دار سحر للنشر
تونس

فهرس الموادّ

المقدّمة

دور الفعل في بنية الجملة مبحث مستحدث في النّحو العربي ومع ذلك فإنه يستمدّ أصوله من التّراث النّحوي وهو ذو صلة باللّسانيات التّوليديّة وقد اهتمّ اللغويّون قديما وحديثا ببعض جوانبه. فتناولوا منه دور الفعل في تحديد العناصر الأوّليّة الأساسيّة عددا ونوع مقولة بل وسمات أيضا كما هو الشآن في اللّسانيات التّوليديّة لذلك سعينا إلى إبراز أهمية الفعل في التركيب في التّراث النّحوي وفي اللّسانيات الحديثة خاصة في تحديده "العناصر الأوّليّة الأساسيّة" من حيث الوجودُ والعدمُ والعدد والخصائص المعجمية والصرفيّة والدّلاليّة متأثّرين بما تقدم مستفيدين من بعض الدّراسات العربيّة الحديثة في مقاربة الظّاهرة التّركيبيّة إبرازا لما في هذا الطرح أو ذاك من إضافة أو من جوانب القوّة أو الضّعف تجاوزا للسائد وسعيا إلى الإضافة.

إنّ دراسة أثر الفعل في التركيب مبحث قديم في النّحو من مسائله دور الفعل في تحديد عدد "العناصر الأوّليّة الأساسيّة "وفي ترتيب المكوّنات وإعرابها ولا يعدم الباحث بعض الشذرات في كتب بعض الأفذاذ من النّحاة عن وجوب التطابق بين الفعل والفاعل أو المفعول به صرفيا ودلاليا جنسا وعددا وسمات ذاتية بل حتى بينه وبين المفعول فيه على نحو ما هو واضح من "باب الاستقامة من الكلام والإحالة" في الكتاب إلا أن تناول النّحاة العلاقة بين الفعل والعناصر الأوّليّة الأساسيّة كان محكوما بنظرية العامل لم يخرج عن إطارها إلا نادرا.

وقد أثّرت هذه النّظريّة في اهتمام النّحاة بتأثير الفعل في العناصر الأوّليّة في الجملة وفي المفاعيل منها بصفة خاصة تأثيرا أحادي الاتجاه فانصب اهتمامهم بالفعل على خصائصه السياقية إبرازا لما يترتب عن ذلك من اختلاف في بنية الجملة وإعرابها لذلك تراهم يقسمون الأفعال بحسب عدد العناصر الأوّليّة الأساسيّة الّتي تفتقر إليها إلى ضربين لازمة ومتعدية فما اقتضى منها محلا واحدا فهو لازم وما استوجب أكثر من محل فهو متعدّ. ويجعلون المتعدية أنواعا ثلاثة بحسب عدد المفاعيل الّتي تحتاجها ويعنون بقوة الفعل عاملا وضعفه وبدور ذلك في ترتيب

المكوّنات وخاصة منها المفاعيل وأشباه المفاعيل في الجملة فيقسمون الأفعال على ذلك الأساس إلى جامدة ومتصرفة ويجعلون الثّانية ضربين: أفعالا حقيقية وأفعالا غير حقيقية ويضعون سلمية تحكم التّرتيب فالأفعال الحقيقية باعتبارها متصرفة يجوز في مفعولها أو شبه المفعول بلا منازع أن يتقدم على الفعل والفاعل أو على الفاعل فحسب ولكنّ الاختلاف في جواز الأوّل في غير الحقيقية واقع بين البصريين والكوفيين. أما الجامدة فيمنع فيها ذلك أو غيره إذ الرتبة فيها محفوظة. فحرية التّرتيب رهينة بنوع الفعل من حيث التصرف والجمود.

وهم يتفقون في أهمية الفعل في إعراب المكوّنات في الجملة ويوجدون علاقة سببية بين نوع الإعراب رفعا أو نصبا وحاجة الفعل إلى هذه العناصر ليتمّ الكلام أو استغنائه عنها. فما استُغني به كان حكمه الرفع وما تم الكلام " قبل مجيئه وفيه دليل عليه" (ابن السراج ج1ص 54) حكمه النصب.

وإذا كان جمهور النّحاة قد أجمعوا على أن الفعل هو الرافع للفاعل فإنهم اختلفوا مثلا في العامل في المفعول به النصب هل هو الفعل وحده أو الفعل والفاعل معا؟

ولقد تنبه النّحاة العرب فضلا عن ذلك إلى دور حقل الفعل في بنية الجملة في تناولهم بعض أنواع المشترك من الأفعال وفي دراسة الأبنيّة إلا أنهم لم ينظّروا للعلاقة القائمة بين حقل الفعل وعدد المحلاّت الّتي يقتضيها هذا الفعل فبقيت هذه الشذرات مجرّد ملاحظات متفرقة اقتضاها السياق ولكن لم ترق إلى مستوى النّظريّة. وأما في اللّسانيات التّوليديّة وما تفرّع عنها فقد اعتُبر الفعل محدّدا لعدد المحلاّت الّتي يقتضيها الإسقاط الّذي يكون رأسا له جملة كان أو مركّبا إسناديّا فعليّا ولنوع مقولتها أيضا والأدوار الدّلاليّة الّتي تنهض بها.

فإيجاد علاقة بين خصائص الفعل السّياقيّة عدد محلاّ ت ونوع مكوّن وموقعا وتركيب الجملة أمر قديم مألوف في التّراث النّحوي وفي اللّسانيات وإن اختلفت مظاهر الاهتمام في هذين النّحوين قوّة وضعفا ومباحث. إنّما تتمثّل طرافة هذا العمل أساسا في تجاوزه الموروث في النّحو العربي واللّسانيات جميعا وإن هو استفاد منه شديدا. ولم تقتصر مباحثه على ما شاع في الدرس النّحوي وإنّما انتهى بنا إلى نتائج جديدة مستطرفة كالقول بقصور المناهج المتقدّمة منفردة في تفسير الظّاهرة التّركيبيّة تفسيرا كافيا فهذه الظّاهرة شديدة التّعقيد لا يستطيع نظام قواعد واحد تفسيرها.

ولا بدّ في مقاربتها من مراعاة سياق الخطاب وغايات الرّسالة فضلا عن المعجم. فقيمة هذا العمل في أنّه نبّه إلى أنّ نظام القواعد في النّحو التّوليدي على تطوّره بالقياس إلى غيره من الأنحاء لا يسمح فيما يبدو بالتّنبّؤ بغير دور الفعل في تحديد العناصر الأوّليّة الأساسيّة فهو محدود في مقاربة الظّاهرة التّركيبيّة لا يفي بالحاجة إذ هو يهمل دور السّياق في بنية الجملة في غير النّحو الوظيفي لديك (Dick) ولا يستطيع التّنبّؤ بغير الاستعمال الّذي يصف الواقع أمّا ما كان من المجاز أو العقائد أو الخيال: خرافة أو أسطورة أو حلما أو غير ذلك فلا يستطيع تفسيره لما فيه من انحراف عن معهود الاستعمال لذلك لم يُقتصر في هذا العمل على بيان دور الفعل في تحديد المحلاّت الّتي يقتضيها عددا ومقولة وسمات دلاليّة بل كان تجاوز ذلك إلى بيان دوره في تحديد بعض العناصر الأوّليّة غير الأساسيّة ودوره في تحديد خصائص العناصر الأوّليّة معجميّا ونبرقيّا ودلاليّا.

فكان الجمع فيه بين العلاقات السّياقيّة القائمة بين الفعل ومكوّنات الجملة والعلاقات الجدوليّة في آن ووقع تجاوز النّظرة الجزئيّة في التّوزيع إلى نظرة كليّة تردّ إلى حقل الفعل الدّلالي أو المعجمي اعتباره في تفسير الظّاهرة التّركيبيّة إذ تجعل عدد المحلاّت الّتي يقتضيها هذا الفعل أو ذلك محكوما بحقله الدّلالي. وقد برهنّا على ذلك في الباب الأوّل من القسم الثّالث بطريقتين تُكمل إحداهما الأخرى. الأولى اعتماد النقل والثّانية رصد الظّواهر اللغوية فقد استدللنا بما أثر عن بعض النّحاة من تعليل التّوزيع بحقل الفعل الدّلالي في بعض أنواع المشترك ومن تصنيفهم في فعَل وأفعل وبيّنّا اختلاف بناء الأفعال المترادفة والأضداد وأفعال المشاركة ووحدة توزيعها حينا واتفاق بناء أفعال أخرى واختلاف توزيعها وأرجعنا التّوزيع إلى المعنى ووظّفنا في ذلك ملاحظات النّحاة وتجاوزناها إلى محاولة التنظير وقدمنا دليلين على تحكم حقل الفعل في ذلك في الفصلين الثّالث والرّابع من نفس الباب تمثل الأوّل في اشتراك الأفعال المترادفة والأضداد في نفس الحقل التّوزيعي معتمدين في ذلك على استقراء المادة اللغوية والثّاني في اقتصار الأفعال اللاّزمة على حقول دلالية محددة مثل حقل الحركة الذاتية وحقل الحاجات البيولوجيّة والأحوال والأصوات والألوان وماعداها فمتعديّة تقتضي أكثر من محل وإن هي اختلفت في عدد المحلاّت اختلافا يجد في حقل الفعل تفسيره فالأفعال الّتي تعتمد جارحة تفتقر عادة إلى محلّين إلا أن تذكر الأداة المستعملة فيه وما لم يدل عليها الفعل بجذره غالبا وأفعال انتقال الملكية مثلا تستوجب ثلاثة محلاّت.

فالقول بدور حقل الفعل في التّوزيع فكرة استمددناها من ملاحظات بعض النّحاة في حديثهم عن بعض أنواع المشترك من الأفعال إلاّ أنّ الإضافة في هذا العمل تتمثّل في تجاوز مجرّد الملاحظة إلى اعتبارها نظريّة برهنّا عليها باستقراء النصوص استقراء دقيقا.

وليس يعني التركيز في هذا العمل على دور الفعل في بنية الجملة أنّه العنصر الوحيد المؤثّر فيها وإنّما هو أكثر العناصر تأثيرا فيها. وقد مكّنت هذه الدّراسة من تبيّن أهميّة الفعل في بنية الجملة وحدوده في آن فالظّاهرة التّركيبيّة على درجة كبيرة من التّعقيد بحيث لا يكفي عنصر واحد بتفسيرها تفسيرا كافيا إنّ الفعل على أهمّيته في التركيب لا يتحكّم في هذه الظّاهرة كلّ التحكّم فلعناصر أخرى أهمّيتها فيه منها المكوّنات الأوّليّة الأساسيّة أحيانا وغير الأساسيّة نادرا وسياق الخطاب. فالزّمن الكوني لوقوع الفعل مثلا قد يحدّده الفاعل أو المفعول كما في نحو :

.طلع القمر وطلعت الشّمس

.وشرب الغبوق

.و شرب الصّبوح

وقد يشترك الفعل والفاعل في الدّلالة عليهما بشكل يصعب معه تبيّن أيهما المحدد له على نحو ما هو واضح في مثل :

.جنّ اللّيل وأظلم

بل قد تجد المفعول فيه أحيانا يحدّد طبيعة المكوّن الواقع مركّبا فعليّا كما هي الحال في استعمال " عَوْضُ "و " قطّ " فالأوّل ظرف " لاستغراق المستقبل مثل أبدا إلاّ أنّه مختص بالنفي " (ابن هشام المغني ج1 ص150) فلا يكون إلاّ في جملة فعليّة مسندها مركب فعلي بالنفي والثّاني لاستغراق الماضي " تقول :

.ما رأيته قطّ ولا أفعله عوض

. . . لا يستعملان إلاّ في موضع النفي" (الزمخشري المفصّل 174) وسياق الخطاب مقاميا أو حضاريا هو الذّي يفسّر بنية مثل :

• زيدا رأيت

ويحدّد مقبوليّة جملة مثل :

•عبد العرب في الجاهليّة آلهة كثيرة

ولامقبوليّة مثل :

* عبد العرب في الجاهليّة إلاها واحدا

*ووقعت معركة القادسيّة في بلاد اليونان

فلا بدّ من وجوب التّطابق في بنية الجملة بين معناها ومقتضى الحال.

ولقد واجهتنا في تناول هذا المبحث صعوبات شتّى ذكرنا بعضها في المدخل ومن هذه الصّعوبات مسألة المنهج فدراسة علاقة الفعل بغيره من المكوّنات الأوّليّة جزء من دراسة دور الفعل في بنية الجملة وهي مبحث مشترك في الدرس النّحوي بين التّراث واللّسانيات ذات التوجّه التوليدي وبعض الاتجاهات البنيويّة (تنيار Tesniere مثلا). لكن الاختلاف في مسألة المقاربة. وهكذا تعترض الدّارس لهذا الموضوع صعوبات منها أي المناهج يختار في مقاربة المسألة: منهج القدامى القائم على نظريّة العامل أم منهج اللسانيين؟ وقد آثرنا الثّاني لملاءمته طبيعةَ العمل ولكون منهج القدامى وإن كان شديد التماسك. إلاّ أنّه ذو طبيعة منطقيّة. فليس العامل والمعمول غير وجه آخر لعلاقة السبب بالنتيجة والمؤثّر بالأثر فضلا عن كون هذا المنهج يهمل المكوّن المعجميّ في تحليل الجمل. فلا يستطيع أن يفسّر لا مقبوليّة جملة من نحو:

*خرج الجبل

*و أكل الحجر شجرة

وراعينا في اختيارنا أكثرها كفاية وصفيّة. فكان الاتجاه التوليديّ وما تفرّع عنه على اعتباره خلاصة للمناهج الّتي تقدّمته وتجاوزا لها في آن مع التنبّه إلى حدوده وعدم القطع مع التّراث ومنها عدم الوصول إلى بعض المراجع الأجنبيّة الّتي يحتاجها البحث رغم الجهد المضني المبذول في ذلك. فعبثا بحثنا في معظم مكتبات البلاد الوطنيّة منها والأجنبيّة عن مجلّة لسانيّة بلجيكيّة متخصّصة تصدر عن جامعة Gand تعرف بأعمال لسانيّة (Travaux de linguistique). ولم نهتد إلى وجود بعض أعدادها في كلّية الآداب بالقيروان إلاّ مؤخرا. ومنها مسألة المصطلح تعدّدا في الدّلالة على المفهوم الواحد أو اختلافا فيها ومنها تعدد المقاربات. وهو ممّا يضطرّ الباحث في وصف الظّواهر اللّغويّة إلى تقمّص أدوار مختلفة تعبيرا عن وجهات نظر متباينة في المقاربة. وهو أمر يُحتاج فيه إلى تمثّل المواقف واستعمال اللّغة المناسبة لهذه المدرسة أو تلك. ولا يخلو من مزالق قد لا يكون هذا العمل سلم منها، ومنها التذبذب في اعتبار الإعراب ضمن العلاقات السّياقيّة أو ضمن خصائص المكوّنات. وهو تذبذب له ما يبرّره ومنها إشكال مسألة المجاز. فإذا كان التمييز النّظري بين الحقيقة والمجاز في غاية الوضوح فإنّ الأمر على غير ذلك على المستوى الإجرائي. فهل أن ساق مثلا في نحو:

" •ساق الصداق إلى المرأة سوقا وأساقه" (السّرقسطي ج3 ص498)

قد استُعمل في هذا المثال حقيقة أم مجازا ؟ لا شكّ أن الباحث غير الممحص سيعتبره في غير تردّد مجازا. ولكن الحقيقة أنّ هذا الاستعمال

في الأصل حقيقي. فقد كان الصداق قديما إبلا تُساق إلى الزوجة. لذلك استعمل العرب فعلا يقتضي مفعولا به سمته [+ متحرّك]. فما يمكن اعتباره اليوم مجازا كان قديما يُعدّ استعمالا حقيقيّا. فمفهوم المجاز يختلف باختلاف العصور.

وقد اعتمدنا مدوّنة مفتوحة شديدة التنوّع تجمع بين الآثار الأدبيّة وكتب اللّغة نحوا ومعاجم. فأمّا الآثار الأدبيّة والمعاجم فلتوفير نصيب من المادّة اللغويّة الّتي يُعوّل عليها في درس الظّواهر التّركيبيّة لإيماننا بأنّ الحدس لا يكفي وحده في وصف هذه الظّواهر لما بيّناه في القسم الأوّل ولانطلاقنا في دراستها من واقع الاستعمال. ولم نكتف بمعجم واحد لأن ذلك لا يفي بالحاجة.

وأما كتب النّحو وهي الأساس فكثيرة متنوّعة أردنا أن تمثّل مراحل التفكير النّحوي المختلفة وهي وإن كانت في مجملها إعادة لما انتهى إليه البحث النّحوي في القرون الثّلاثة الأولى لا تخلو من إضافات. فليس يعدم الباحث في هذا الكتاب أو ذاك بعض الشذرات.

وقد جعلنا هذا العمل خمسة أقسام تتفاوت طولا وأهميّة شفعناها بمعجم جمعنا فيه أربعين جدولا أردناها شواهد على ما ذهبنا إليه في هذا البحث وبمجموعة من الفهارس المختلفة الّتي يستوجبها العمل العلمي فضلا عن المقدّمة والخاتمة.

فأمّا القسم الأوّل فخصّصناه بالمسائل العامّة وجعلناه أبوابا ثلاثة، ضبطنا في أوّلها الإطار الّذي يندرج فيه هذا العمل وعرضنا أسباب اختياره وتعرضنا في الثّاني لمنهج المقاربة وفي الثّالث تناولنا بعض الإشكالات الّتي تعترض الباحث في مقاربة دور الفعل في بنية الجملة. وقد جعلنا في كلّ من البابين الأولين فصلين وفي الثّالث خمسة فصول. وأمّا القسم الثّاني فتناولنا فيه بالدّرس أهميّة الفعل في النّحو وجعلناه فصولا أربعة. فأمّا أوّلها فلأهميّته في النّحو القديم. وأمّا البقيّة فلأهميّته في الأنحاء الحديثة. وأمّا القسم الثّالث فخصّصناه بالعلاقات السّياقيّة وجعلناه بابين. أوّلهما لخصائص الفعل السّياقيّة، وهو أطولهما، وثانيهما للعلاقة بين الفعل والمسند إليه ولترتيب المكوّنات في الجملة. وقد شققنا الحديث فيه، إبرازا لأهمية حقل الفعل في تحديد عدد المحلاّت ونوع مقولتها وموقعها منبّهين إلى دور العناصر اللغويّة الأخرى في ترتيب المكوّنات. وأمّا القسم الرابع فتناولنا فيه التّعالق الجدولي بين الفعل وعناصر الجملة الأوّليّة. وأمّا الخامس فدرسنا فيه دور الفعل في تحديد خصائص العناصر الأوّليّة الأساسيّة.

القسم الأوّل

مسائل عامة وإشكالات البحث

الباب الأوّل :
الإطار وأسباب اختيار الموضوع

الفصل الأوّل :
الإطار النّحوي واللّساني

يندرج موضوع "دور الفعل في بنية الجملة من خلال كتب النّحو والمعاجم" ضمن إطار مزدوج فردي وجماعي فهو من الناحية الأولى يتنزل ضمن اهتماماتنا المعرفية والمنهجية بالمكوّنات الأوّليّة في النّحو مبحثا وبما اصطلح النّحاة عليه بالفضلة خاصّة وضمن سعينا إلى تجاوز ما أنجزنا في هذا الباب من أعمال فقد ألّفنا (أشباه المفاعيل، 1988) وهو رسالة نُوقشت في السنة المذكورة في كليّة الآداب بمنّوبة في إطار التحصيل على شهادة الكفاءة في البحث.

وهذا الإطار الفردي ضربان : أحدهما معرفي يتمثل في دراسة بقية المكوّنات في الجملة الفعليّة والآخر منهجي.

فهذا العمل مواصلة من هذه الزاوية لما سلف إنجازه وتجاوز له في آن، فهو مواصلة له باعتباره مكملا لدراسة العناصر الواقعة فضلة. وقد كان وقع الاقتصار في " أشباه المفاعيل " على مقاربة ثلاثة منها فحسب وهر تجاوز له من حيث نوع العناصر المتناولة والمنهج. فلم يقتصر فيه على "الفضلة" بل شملت الدراسة كل العناصر الأوّليّة. فقد أقحم الفاعل وهو مكوّن أوّلي أساسي في هذا العمل، ولم يُعتمد فيه منهج القدامى في التحليل. فهذه الدراسة وإن رامت تناول العلاقات بين الفعل والعناصر الأوّليّة فإنّها تتجنّب مقاربة هذه المكوّنات بالرجوع إلى خصائصها بصفتها عناصر في الجملة الفعلية أو من زاوية علاقتها بالعامل اقتداء بالسنة المتبعة في التّراث النّحوي، بل تتناول المفاعيل وغيرها من المكوّنات الأوّليّة في إطار نظريّة الإسقاط فـ"البنية المقولية هي في كل مستويات التمثيل انعكاس للبنية الموضوعية والدّلالية للعناصر المعجمية في التمثيلات التّركيبيّة " . ففي الجملة الّتي يكون فعلها سال موضوع واحد فاعل سمته [+ سائل]. تقول :

•سال الماء (الدم، العرق. . .)

ولكنّك لا تقول :

* سال الحَجَرُ

ولَكِنْ للجملة الّتي تبتدئ بضرب موضوعان فاعل ومفعول يكون الأوّل منفذا ويتّسم بسمة [+حي] [± عاقل] والثّاني متقبلا ويتّسم بسمة [- مجرّد] [± عاقل]. تقول :

•ضرب زيد عمرا

•وضربته العقرب بمعنى لدغته

و لكنّك لا تقول :

* ضرب الطعام عمرا

* ولا ضرب زيد الملائكة

* أو ضرب زيد الطعام

ذلك أنّ الفعل الأوّل يقتضي محلاّ واحدا يكون محورا سمته [+ سائل] والثّاني يستوجب محلين الأوّل منفذ سمته [+ عاقل] والثّاني متقبّل سمـــته [-مجرّد] [± عاقل].

فالمطابقة بين سمات الفعل الانتقائيّة وسمات موضوعاته في الجملة واجب وإلاّ كانت الجملة غير مقبولة. لذلك تهتمّ هذه الدراسة بعلاقة المكوّنات الأوّليّة بالفعل باعتباره رأسا للمركّب يؤثّر فيها سلبا أو إيجابا ويحدّد خصائصها الذاتية والأدوار الدّلاليّة الّتي تؤدّيها. وهي وإن تأثّرت بالتّراث النّحوي العربي عميقا إلاّ أنها تخرج عن إطار نظرية العامل وتستفيد كثيرا من الأنحاء التّوليديّة.

وأمّا الإطار الجماعي فهو الاندراج ضمن السعي إلى تجديد الدرس النّحوي على أساس من علم اللسان الحديث. وهذا مشروع طموح لبعض الجامعات والباحثين المغاربة خاصّة غايته سبر أغوار المناهج اللسانية والاستفادة منها في وصف اللّغة العربيّة. فعملنا هذا :

1- يتنزل في نطاق محاولات الباحثين العرب إعادة قراءة التّراث وتجديد الدرس النّحوي على أساس المناهج اللسانية الحديثة سعيا إلى وصف العربيّة وصفا يكون أكثر كفاية من الأنحاء القديمة. وهو تجديد لا تقتضيه الرّغبة في تيسير استيعاب النّاشئة لهذا العلم ولا تستقطبه النزعات التربوية على نحو ما كانت عليه الحال في النّصف الأوّل من هـــذا القرن مع "حركة التيســـير"[1]

1- ظهرت هذه الحركة مع رفاعة الطهطاوي (ت 1282 م) والحقيقة أنّ حركة تيسير تعليم اللّغة العربيّة استمرت في بداية النصف الثّاني من هذا القرن مع شيء من التغيير النوعي . فلم يعد هذا السعي مقتصرا على تيسير النّحو بل تجاوزه إلى اللّغة بكل مستوياتها ولم يعد الناهض بالتيسير فردا أو جماعة من المفكرين اتحدت ميولهم أو هيئة قطرية مجمعا أو وزارة بل تجاوز الأمر ذلك إلى هيئات إقليمية فنظم اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربيّة في أواخر شهر جوان 1976 بعاصمة الجزائر ندوة "حول تيسير تعليم النّحو العربي " (انظر الحوليات عدد 17 لسنة 1979فصل " تيسير تعليم اللّغة العربيّة سجل ندوة الجزائر 1976 تقديم عبد القادر المهيري صفحة 205- 273 ").

أو "إحياء النّحو"[1] سواء قام التيسير على التصرف في النظام اللغوي [أو][2]. . . على التصرّف في تقويم هذا النظام وتعليمه" (الشريف، 1978، ص46)، بل تقتضيه المعرفة العلمية الصحيحة بما تتّسم به من صفتي الدقة والشمول والرغبة في أن يكون الوصف النّحوي للظواهر اللغويّة أكثر كفاية من ذي قبل. وما من شك في أنّ النزعة إلى تجديد الدرس النّحوي هذه قديمة حديثة في آن يمكن إرجاعها إلى ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) هذا الّذي ثار في كتابه "الرد على النّحاة" على نظرية العامل في النّحو العربي، وهي عماد النّظريّة النّحوية وأساسها المكين. "فقصد فيه"[3] إلى أن (يحذف) من النّحو ما يستغني النّحوي عنه و(ينبه) على ما أجمعوا "على الخطإ فيه"[4].

ولا ريب كذلك في أن ثورته حفزت جماعة الإحياء والتيسير على الإصداع بالرأي في هذه المسألة وأعطتهم شرعية الوجود في مجتمع محافظ في الأعم الأغلب، وكانت الأساس لانطلاق الدعوة إلى نبذ مبحث الاشتغال والعلل الثواني والثوالث والتقدير الإعرابي والعامل . . . إلا أن التقاطع بيننا وبينهم جزئي عرضي. ذلك أن المنطلقات والغايات مختلفة. فهي عند النّحاة العرب القدامى تعليمية، وهي عند جل النّحاة العرب المعاصرين من النصف الأوّل من هذا القرن وبعض النصف الثّاني تربوية تتمثل في السعي إلى تجاوز صعوبات هذا العلم سواء كان مردها إلى طبيعة العلم ذاته أو إلى منهج تدريسه بعدا في التناول وصعوبة في المباحث[5] . ولهذه العلة كثرت الشروح واصْطُنع النظم لحفظ ضوابط النّحو وتقييد شوارده.

أمّا منطلقاتنا ومنطلقات بعض اللغويين العرب المحدثين من المنتمين إلى مدارس لسانية مختلفة فعلمية وكذلك الغايات (انظر في ذلك الشريف " أثر اللّسانيات في تجديد النظر اللغوي " في اللّسانيات واللّغة العربيّة ص 41 -55). فنحن نسعى إلى أن تكون كفاية الأنحاء الوصفيّة للغة العربيّة عاليّة ومقاربتها لها دقيقة مستفيدين في ذلك جهدنا من نتائج الدرس اللساني الحديث.

فهذا العمل يتجاوز مجرّد الجمع والوصف التحليلي إلى القراءة النقدية في إطار منهجي جديد. وهو يتناول المكوّنات الأوّليّة في نطاق العلاقات الّتي تربطها برأس التركيب في الجملة الفعلية. فلا تتأسّس هذه الدراسة على ما تأسّس عليه الدرس النّحوي القديم من نظرية العامل ولا تقوم على أساس اعتبار المكوّنات وحدات منفصلة تدرس لذاتها كما هي الحال في النّحو المدرسي

1- يذكر هذا المركّب الإضافي بعنوان كتاب مصطفى إبراهيم الصادر بمصر سنة 1959

2- كل ما يرد بين حاضنتين إضافة منّا إلى النصّ

3 - العبارة لابن مضاء وردت في كتابه في صيغة المصدر في الصفحة 85.

4 - وكذلك الحال بالنسبة إلى العبارات الواقعة بين ظفرين إلا أن الفعلين فيها وردا مسندين إلى ضمير المتكلّم المفرد في النص الأصلي

5 - العبارة مآخوذة من كتاب إحياء النّحو لمصطفى إبراهيم مع بعض التصرّف . (انظر ص - ج من المقدمة) .

حتى ذهب في ظنّ بعضهم أنّ النّحو العربي نحو مفردات (انظر المهيري، 1966 ص 36) وهو ما توهم به مباحث النّحاة القدامى أيضا على نحو ما تتجلى في كتبهم (انظر على سبيل المثال فهرس كتاب الأصول وفهرس المفصّل) فهم يستهلون مؤلّفاتهم بمبحث أقسام الكلام ويقسمون مادّتهم أقساما ثلاثة بالرجوع إلى نوع المقولات المعجميّة : واحدا للأسماء وآخر للأفعال وثالثا للحروف. ويقسّمون الأسماء بحسب إعرابها إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات. وقد يعكسون كما فعل ابن هشام في شرح شذور الذهب[1] .

والحق أنّ النّحو في التّراث العربي علاقات والجملة محور الدرس فيه وإن قلّما صرّح النّحاة بذلك.

قال الإستراباذي في تعليل تقديم الجزء على الكلّ : "وإنما قُدّم حدّ الكلمة على حدّ الكلام مع أن المقصود الأهمّ من علم النّحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتّركيب لتوقّف الكلام على الكلمة وتوقّف المركّب على جزئه " (شرح الكافية ج1 ص7). وذلك ما يفسّر تقسيم النّحاة الأسماء بحسب إعرابها ووظائفها. فما الوظائف إلا علاقات نحويّة وما الإعراب إلا الأثر الظاهر لتلك العلاقات.

2 - ويندرج هذا العمل ضمن اهتمام اللغويين بالجملة موضوعا وبالوصف منهجا وفي إطار توجه في وصف العربيّة وتحليل ظواهرها يسعى إلى الاستفادة من علوم اللسان تدقيقا للتحليل ورفعا لكفاية النّحو الوصفية دون إعراض عن التّراث ومع التنبه إلى حدود هذه المناهج اختباريا ويطمح إلى المساهمة في إقامة نظرية لسانية عربية. فلا نريد أن تتحول عملية إعادة وصف اللّغة العربيّة لسانيا إلى "مجرّد انفعال وانبهار يدفع بنا إلى تطبيق لبعض المناهج بعد تعريبها في اللّغة"(2).

أمّا اعتبار الجملة الوحدة اللغوية الكبرى فتصور لساني يبدو في ظاهر الأمر حديثا ظهر مع المدرسة التّوزيعية في النصف الأوّل من هذا القرن وتبنته جل المدارس الّتي تفرعت عنها أو كانت رد فعل عليها. فلئن اختلفت هذه النماذج في اقتصارها على الشكل فحسب أو في تجاوزه إلى المعنى وظيفة أو معجما ودلالة حينا وإلى السياق آخر فقد أجمع أصحابها على اعتبار الجملة منطلقا للدرس اللساني والبنية الأساسيّة في التحليل النّحوي. وكان هذا القاسم المشترك بينها واعيا وصريحا لم يشذّ عن هذا التوجه غير قيوم إذ "تعتبر اللسانية القيومية لسانية الكلمة. فالانطلاق في التحليل اللساني عند قيوم هو الكلمة لا الجملة إذ الكلمة -على الأقل -في اللغات الهندو أوربية كما هي -أي مكتملة -تنتمي إلى اللّغة بينما تنتمي الجملة المنجزة إلى الخطاب وإن كان تركيبها العام ينتمي إلى اللّغة" (كمون، 1986 ص 64).

---

1 - قسم ابن هشام المكوّنات بحسب إعرابها. فجعل كتابه أربعة أقسام :قسما للمرفوعات وآخر للمنصوبات وثالثا للمجرورات ورابعا للمجزومات.

2 - العبارة للدكتور قاسم المؤمني نقلتها عنه جريدة " الرأي العام الصادرة بتونس يوم الجمعة 30/7/1993 في الصفحة 11 من العدد 138

ونحن باعتبارنا الجملة منطلقا للدرس النّحوي لم نخرج عن تصور النّحاة العرب أيضا في فهمهم النّحو على أنه علاقات وإن بدا للنظر السطحي نحو مفردات. فالظاهر أن النّحويين العرب قد درسوا الوظائف النووية وغير النووية والتوسيع من ناحية الإعراب خاصّة باعتبارها أثرا للعامل وركزوا على ذلك تركيزا. فإن تناولوا الجملة[1] فعرضا تمهيدا لدراسة الوظائف (انظر في ذلك الكتاب ج1 ص23-24 "هذا باب المسند والمسند إليه" وص 25-26 "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة" والمغني، الباب الثّاني في الجملة وأقسامها وأحكامها (ج2 ص 374-433)) أو تدقيقا للمصطلح (انظر في ذلك المفصل للزمخشري فصل في معنى الكلمة والكلام ص6-15، والمغني ج2 ص374-376) مقتصيرين في الحديث عنها غالبا على المعنى الجزئي وتحديدا على ما يقوم منه مقام المفردات من مركبات. والحقيقة أن دراستهم هذه المكوّنات كانت في نطاق وحدة كبرى هي الجملة رغم ظاهر الإلحاح على الوحدات المستقلّة. ذلك أنّ دراستهم النّحو كانت تحكمها دون شك نظرية العامل[2]. لذلك كان الحديث عن آثاره الإعرابية. وهو ما يفسّر:

-تقسيم أبواب الاسم عندهم إلى ثلاثة : فباب للمرفوعات وآخر للمنصوبات وثالث للمجرورات [3]

-واعتبار الوحدات الصرفية ضربين معربة ومبنية

-واهتمامهم بأنواع العامل في الاسم في الجملتين الاسميّة والفعليّة وفي الفعل وبأثارها في المعمول وفي ترتيب المكوّنات جواز تقديم أو توسط أو تأخير أو امتناعا.

وهم يقدمون لدراستهم وظائف الجملتين بباب المسند والمسند إليه أو بتعريف الكلام ويركزون في الدرس النّحوي على الوظائف في إطار نظرية العامل- وهي في حقيقة الأمر علاقات نحوية - وعلى العوامل نوعا وأثرا. فتحليلهم يتأسّس على وجود علاقات بين المكوّنات، وهذا يقتضي ضمنا أنهم اعتبروا الجملة الوحدة الكبرى وأساسا للتحليل النّحوي. وهو أمر مسكوت عنه علي عكس ما هي الحال عليه في اللّسانيات الحديثة. فالتّقاطع بين النّحو العربي واللّسانيات في هذه المسألة وإن لم يبد بديهيّا للنظرة السريعة فهو حقيقة لا مراء فيها بالنسبة إلى النظرة الفاحصة.

وليس هذا بالوحيد فاعتبار النّحاة العامل في الجملة الفعلية قطب الرحى في النّحو العربي من حيث أنه يحدد عدد المحلاّت الّتي يقتضيها التركيب وإعراب مكونات الجملة الأوّليّة الأساسيّة وغير الأساسيّة ورتبتها ومن حيث أنه موضع

---

1 - استعملنا مصطلح الجملة مسايرة للقدماء من ناحية ولكون المركّب الإسنادي لا يطابق كل المطابقة مفهوم الجملة بمعناها الجزئي.

2- اعتمدت نظرية العامل مثلا أساسا لتبويب كتب النّحو.

3 - اعتمد النّحاة العرب في تقسيم الوظائف نوع أثر العامل فيها فلذلك كانت أقساما ثلاثة مرفوعات ومنصوبات ومجرورات (انظر مثلا الأصول ج 1 ص 58 - 408 وج 2 ص5 - 60 والمفصّل ص18 -123 .)

التعلّق في الجملة أمر يتقاطع هو الآخر جزئيا مع نظرة المدرسة التّوليديّة وما تولد عنها من مدارس أخرى كالوظيفية والمعجمية الوظيفية مثلا إذ يحدد رأس المركّب فيها بسماته الانتقائية[1]، على الأقل عدد المحلاّت ووظائفها النّحوية والدّلالية وسماتها الذاتية. ولقد قامت محاولات كثيرة مختلفة للاستفادة من علوم اللسان الحديثة تراوحت بين التعريف بهذه المناهج والتطبيق لهذا المنهج أو ذاك تجديدا للدرس النّحوي وتجاوزا لما في القديم من قصور.

غير أن هذه الدراسات وإن كانت مجتمعة يمكن أن تقدم تصورا متكاملا للسانيات العامة والتطبيقية فإنها لا تفي. بالغرض ذلك أنها ليست في معظمها غير تمثيل لمرحلة تأسيس بحاجة إلى التجاوز إذ هي كتب تقديمية تعريفية، لا شك أنها عملت على نشر المعرفة اللسانية العامة والتطبيقية ولكنها قلما تجاوزت مرحلة التنظير إلى التطبيق.

وهذه الدراسات على مستوى الاختبار محدودة لا تعدو بعض المحاولات الرائدة في تطبيق هذا المنهج التحليلي أو ذاك في وصف اللّغة العربيّة.

وقد تنوعت المقاربةفي الدراسات الّتي اهتمت بتطبيق هذه المناهج على وصف العربيّة. فاعتمد بعضها المقاربة الوصفية (انظر في ذلك أيوب، 1957 وتمام حسان، 1973 و1974) وتأسّس وصف أخرى على النّحو الوظيفي (انظر في ذلك المتوكل، 1986 و1987 وفصلا له في قضايا المنهج بعنوان "المنهج الوظيفي" ص 19-35) أو النّحو المعجمي الوظيفي (راجع في ذلك الفهري، 1988) ونظرت ثالثة إلى اللّغة من زاوية تداولية (راجع المتوكل، 1985)، (ومقال نهاد الموسى الأعراف أو نحو اللّسانيات الاجتماعية في العربيّة (الملتقى الدولي الثّالث للسانيات 145 - 176)) .

أمّا ما اعتمد منها على المنهج التوليدي والتّحويلي فكان قليلا عددا محدودا نوعا وغاية. فقد اقتصر فيه على بعض المقالات (انظر مقال تمام حسان، إعادة وصف العربيّة ألسنيا مثلا ومقال مازن الوعر "في النظريات النّحوية والدّلالية في اللّسانيات التّحويليّة والتّوليديّة محاولة لسبــرها وتطبيقها على النّحو العربي") أو بعض الكتب التقديمية التعريفية من نحو:

-اللسانية التّوليديّة والتّحويليّة للدكتور عادل فاخوري (بيروت 1980)

---

1 - تحدد السمات الانتقائية " القيود الدّلالية على الوحدات الّتي تملأ محلاّت الحمل. فلا يقال مثلا :

* ابتسمت الصخرة

لأن التبسم من خصائص الإنسان. ولذلك يكون أحد القيود الانتقائية على ابتسم هو [+ إنسان] " (الفهري، 1986 ص24) فالفعلان أكل وافترس مثلا يردان في نفس السياق. فكلاهما يقتضي محلين يكونان مركبين اسميين إلا أن السمات الانتقائية لكل منهما تختلف. فأما الفعل الأوّل فيستوجب فاعلا سمته [+ حي] [± عاقل] ومفعولا سمته [+ غذاء]. وأما الفعل الثّاني فيحتاج إلى فاعل سمته [+ حي] [- عاقل] ومفعولا سمته [+ حي] [لأ عاقل]. تقول :

.أكل الطفل خبزا والحمار تبنا

.وافترس الأسد (رجلا، غزالا)

-والألسنية التّوليديّة والتّحويليّة وقواعد اللّغة العربيّة لميشال زكريا.
- (النّظريّة الألسنية) (بيروت 1982).
- (و الجملة البسيطة) (بيروت 1983).

وهذه الدراسات الّتي اعتمدت في مقاربتها اللّغة العربيّة هذا المنهج اقتصرت في تحليل الجملة على مكوناتها الأوّليّة الأساسيّة في علاقتها بالفعل عادة غير متجاوزة الإطار الّذي حددته المدرسة التّوليديّة وما تفرع عنها من نماذج. إلا أننا سنسعى إلى أن يتجاوز عملنا دراسة المكوّنات الأوّليّة الأساسيّة إلى غير الأساسيّة.

3 - و يتنزل هذا العمل في نطاق توجه لساني أولى رأس التركيب في الجملة الفعلية أهمية بالغة في التنبؤ بخصائص هذه الجملة التّركيبيّة من حيث عدد المحلاّت الّتي يقتضيها التركيب وفي التنبؤ بسماتها المعجمية وأدوارها الدّلالية كلّيا أو جزئيا بدأ مع تنيار واستمر خاصة مع الأنحاء ذات التوجّه التوليدي تحويلية كانت أو معجمية أو وظيفية على نحو ماهو مبين في محلّه (انظر القسم الثّاني).

4 - كما يندرج هذا العمل مبحثا ضمن سنّة درج عليها النّحاة القدامى وكثير من اللسانيين في عصرنا تتمثل في إيلاء الفعل في الدّرس النّحوي الأهمية المناسبة له في تصورهم لنظام الجملة باعتباره عاملا أو رأس الحمل أو التركيب.

الفصل الثّاني :
أسباب اختيار هذا البحث

1 - **الأسباب العلمية :**

ليس الحديث عن الإطار الّذي يندرج فيه هذا العمل في الحقيقة إلا حديثا ضمنيا عن نوع من أسباب اختياره. وهو ضرب خاص ثقافي وعلمي يتصل بالسائد في ميدان البحث المتعلق بالمبحث موضوع الدرس حقلا ومقاربة. إلا أنه توجد إلى جانب هذا الضرب من الأسباب أضرب أخرى. فتناولنا لهذا المبحث موضوعا ومنهجا يعود إلى أسباب شتى وتحكمه دوافع مختلفة علمية ومنهجية.

فأما العلمية فتتعلق بشيئين اثنين :

-أولهما : كون مجال البحث ميدانا بكرا. فعلاقة الفعل بمتعلّقاته مبحث لم يتناوله الدارسون بالتحليل من جميع جوانبه وبشكل منهجي إن قديما أو حديثا. فقد اقتصر تناوله على بعض الجوانب من وجهة نظر عاملية عادة أو من حيث التّوزيع والسمات الانتقائية اللازمة.

وإذا كان الباحث لا يعدم بعض الشذرات المتفرقات في كتب النّحو ولدى بعض اللسانيين العرب المحدثين تتصل بهذا المبحث تختلف عددا وأهمية

باختلافهم في المباحث وعمق الرؤية فإنه سرعان ما يتبين أنها لا تعدو مجرّد الإشارات والتلميحات في أغلب الأحيان.

ما من شك في أن النّحاة جعلوا الفعل موضع التعلق في الجملة وقسّم بعضهم المكوّنات الأوّليّة علي أساس متانة صلتها بالفعل دلاليا إلى ضربين :

-ضرورية وهي الّتي يدلّ الفعل بمعناه عليها من نحو الفاعل والمفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه زمانا أو مكانا والحال.

-وملحقة "بهذه الأشياء... من نحو المفعول معه والمفعول له" (ابن يعيش ج7 ص69) فـ" المفعول له والمفعول معه محمولان على هذه الأشياء وليس منها وإن كان أكثر النّحويين لا يفصلهما عن هذه... لأن الفعل قد يخلو من المفعول له والمفعول معه بخلاف المصدر والزمان والمكان والحال" (ن م ج 7 ص 69).

وقسّم الضرورية منها بحسب حاجة الفعل إليها دلالة وتركيبا أو دلالة فحسب إلى نوعين:

-فما يقتضيه الفعل دلالة وتركيبا وعليه ركّز النّحاة اهتمامهم مكوّنان : مكون لا يغنى الفعل عنه وهو الفاعل وآخر يمكن ألا يُذكر وإن لم يرد في سياق الخطاب ما يدلّ عليه وهو المفعول به. تقول :

.أكل زيد

إذا أردت الإخبار بأنه وقع من زيد أكل تكتفي في رسالتك بالفعل والفاعل.

-وما يقتضيه دلالة فهو بقية المكوّنات المتعلقة بالفعل.

واكتفى بعض النّحاة القدامى بمجرّد التلميح إلى وجوب التطابق بين الفعل وبعض متعلّقاته في السمات المعجمية أو في الزمن (انظر سيبويه ج1 ص25-26 وابن هشام، المغني، ج2 ص454 و470). وألحّ بعض المحدثين المتأثّرين باللّسانيات التّوليديّة على وجوب التطابق في السمات بين الفعل والمحلاّت الّتي يستوجبها. فلا تقول مثلا :

" * ابتسمت الصخرة " (الفهري، 1986 ص24)

* و" فرّق رجال الأمن الطالب " (م زكريا، 1983ص75)

ولكن النّحاة كلهم اهتموا بخصائص الفعل التّوزيعية في البنى الأصلية أو المنقولة. فالمتعدي واللازم مبحث مشترك في كتب النّحاة القدامى منهم والمحدثين يتصل بخصائص الفعل التّركيبيّة وكذلك البناء لغير الفاعل أو "ما لم يسم فاعله" وتقسيم الأفعال تصاعديا بحسب عدد المفاعيل الّتي تقتضيها، وتعدية الفعل اللازم.

فليست هذه المباحث غير دراسة لعلاقة الفعل بالمفعول به من حيث الوجود والعدم من ناحية ومن حيث العدد من ناحية أخرى. ولئن كانت تُدرس في التّراث النّحوي في إطار خصائص العامل التّوزيعية وما يطرأ عليها من تغيير

نتيجة لتغير صيغته فإن بعضها يتنزل اليوم لدى التّحويليين ضمن دراسة البنية العميقة للجملة والآخر ضمن دراسة التّحويلات الاختيارية التّي تطرأ على بنيتها. وهي تندرج عند آخرين ضمن إطار التوجه المعجمي في التحليل.

وفي كتب النّحاة أيضا حديث عن علاقة الفعل الجدوليّة بالمفعول المطلق. ولا يعدم الباحث في مؤلّفات بعضهم ملاحظات تتصل بعلاقة الفعل بالمفعول به في الوجود تقدما أو تزامنا درءا للتداخل بين المفعول به والمفعول المطلق. فتقدم المفعول به في الوجود شرط عند بعضهم للمفعولية فـ" المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الّذي عمل فيه ثمّ أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده " (ابن هشام، المغني ج2 ص661).

إلا أن النّحاة القدامى وإن أدركوا التعالق الدّلالي والتركيبي بين الفعل ومعظم مكونات الجملة فقد تناولوا علاقة الفعل بمتعلّقاته في إطار نظرية العامل. فألحّوا على أثر العامل في المعمولات. وهو ما يفسّر وجود باب للمرفوعات وآخر للمنصوبات وثالث للمجرورات في مؤلّفاتهم. فما خصّوا مثلا مسألة التطابق المعجمي بين الفعل ومتعلقاته بمبحث من مباحثهم. وإذا كان بعض النّحاة المحدثين قد اهتموا بظاهرة التطابق تأثّرا باللّسانيات التّوليديّة فقد اقتصر التطابق عندهم على الفعل والمحلاّت الّتي يستوجبها أي على المكونين الأولين الأساسيين : الفاعل والمفعول به. لم يتجاوزوهما إلى العناصر غير الأساسيّة.

فلا وجود لمقاربة منهجية للمسألة في أي من كتب النّحاة قديمها وحديثها[1]. وإنما هي مـلاحظات متفرقة تندرج لدى القدامى في إطار نظرية العامل عادة أو ضمن صلة حقل الفعل المشترك بعدد المحلاّت الّتي يقتضيها التركيب. ففي الكتاب مثلا - وهو أول تأليف عربي في النّحو - وعي شديد بدور حقل الفعل المشترك في تحديد عدد المحلاّت الّتي يقتضيها. فقد لاحظ سيبويه أنّ عدد المحلاّت الّتي يحتاجها الفعل المشترك تختلف في الجملة باختلاف حقل الفعل الدّلالي على نحو ما يُرَى من دعا ورأى ووجد وعلم وكان ودام وأصبح وأمسى. فالفعل دعا مثلا يقتضي مفعولين في مثل :

" •دعوته زيدا "

"إذا أردت دعوته الّتي تجري مجرى سميته. وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحدا" (سيبويه ج1 ص37). و" إن قلت رأيت فأردت رؤية العين أو وجدتُ فأردت وجدان الضالة فهو بمنزلة ضربت. ولكنك إنما تريد بوجدت علمت وبرأيت ذلك أيضا ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول :

•رأيت زيدا الصالح

---

1 - لا نستثني منها غير كتاب أحمد المتوكل " من البنية الحملية إلى البنية المكونية ".

وقد يكون علمت بمنزلة عرفت لا تريد إلا علم الأوّل. فمن ذلك قوله تعالى:
(•وَ لَقَدْ عَلِمْتُمْ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ) [2 البقرة 65-]. . .
فهي ههنا بمنزلة عرفتُ كما كانت رأيت على وجهين" (سيبويه ج1 ص40 وانظر أيضا ن م ج1 ص 46 بالنسبة إلى كان وأصبح وأمسى). وهي ملاحظات تتنزّل لدى بعض اللسانيين المحدثين في إطار الإسقاط المعجمي أو ضمن دراسة التّحويلات الّتي تطرأ على بينة الجملة أو ضمن إطار التوجه المعجمي في التحليل (انظر في علاقة المفعول به بالفعل في إطار الإسقاط المعجمي م. زكريا، 1983 ص67 و68 و69 و75 و77. أما بالنسبة إلى التحليل المعجمي فانظر في ذلك المعجم العربي للفاسي الفهري ص61-98.)

وهذه الملاحظات محدودة في الجملة على المستويين الأفقي والعمودي إذ هي تقتصر على تنبؤ الفعل بعدد المحلاّت الّتي يقتضيها التركيب وبخصائص الفاعل والمفعول به. فخصائص الفعل التّركيبيّة تُحدّد سلفا وجود المفعول به في التركيب أو عدمه وتعين عدد المفاعيل وتضبط نوع مقولة الفاعل والمفعول أحيانا وسماتهما ومنها الجنس والعدد في حالات كثيرة. فالأفعال الدالة على الجنس أو على العلاقة الزوجية من نحو :

•سفد الطائر أنثاه
•و طرق الفحل الناقة
•ونكح الرجل زوجته
•وفركت المرأة زوجها
" •وتعربت لزوجها إذا تغزلت وتحببت إليه" (الزمخشري، أساس البلاغة ص413)

اقتضت الثّلاثة الأولى منها مفعولا به مؤنثا سمته[- ذكر.] ولكن الفعلين الأخيرين استوجبا مفعولا به مركبا اسميا مذكرا سمته [+ ذكر] أو مركبا بالجر اتسم مخصّصه بسمة [+ ذكر]. أما بالنسبة إلى عدد المفعول فأفعال من نحو أحصى وجمع وفرّق مثلا تقتضي مفعولا يتسم بسمة [+ جمع] (انظر في ذاك م. زكريا، 1983 ص75). ولكنها تقتصر في تنبئها على الاستعمال العادي للغة. فأما المجازي والخيالي وصفا لحلم كان أو خرافة، أسطورة أو سحرا فلا. ولا تكاد تتجاوز المفعول به إلى ما سواه من المفاعيل، وهي كثيرة. فنادرا مايقع ذلك في تناول النّحاة للعلاقة بين الفعل وبين المكوّنات الواقعة مفاعيل غير أساسيّة وما جاء في " هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة " في الكتاب ص25-26 أمر لا نظير له في كتب النّحو.

-وثانيهما : دور الفعل في دراسة المفاعيل وأشباهها في التّراث النّحوي.
فقد كنا تنبهنا إلى أهمية الفعل في دراسة " أشباه المفاعيل "[1] عملا ورتبة.

1 - ضيقنا في بحثنا السابق مفهوم أشباه المفاعيل فحصرناها مخالفين التّراث النّحوي في ثلاثة مكونات غير أساسية هي الحال والتمييز والمستثنى. فلم نتخذ الإعراب مقياسا في تحديدها، بل اعتمدنا نوع الوظيفة نووية أو هامشية فلم نعتبر ما كان من النواة ضمنها.

فأثار ذلك فينا التساؤل عن دوره في تحديد الفاعل والمفاعيل وهي ألصق به من أشباهها في نظر النّحاة. فقادنا ذلك إلى تبيّن تأثيره فيها وتأثّره بها على مستوى الإعراب والوظيفة وعلى مستوى التركيب أيضا وجودا وعدما ونوع مقولة وترتيبا أو اشتراكا في الفاعل. غير أنّ المسألة على مستوى الإعراب خلافيّة أحيانا. فقد افترق النّحاة في العامل في :

أ) المفعول به. فالخلاف بين البصريين وجمهور الكوفيين يتمثل في كون العامل اللفظي في المفعول به واحدا هو الفعل لا يشركه في عمله غيره أو متعددا. فليس الفعل إلا أحد عاملين اثنين هما : (الفعل والفاعل جميعا). أما ما شذّ من الكوفيين فلم يعتبروا الفعل وحده أو مع غيره عاملا في المفعول به. وفي هذا يتفق كل من خلف الأحمر (ت 180 هـ) وهشام بن معاوية (ت 209 هـ) صاحب الكسائي، وإن اختلف العامل فيه عندهما. فهو الفاعل عند الأوّل ومعنى المفعولية في نظر الثّاني (انظر في ذلك المسألة 11 " :عامل النصب في المفعول " في الجزء الأوّل من كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري ص 78 - 81) .

ب) كما اختلفوا في العامل في المفعول معه " فمذهب جمهور النّحاة أن العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسّط الواو الّتي بمعنى مع . . . وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف. فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدإ والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطرّ إلى المعنوي. وقال الزجّاج : هو منصوب بإضمار فعل بعد الواو. . . وقال عبد القاهر : هو منصوب بنفس الواو. . . وقال الأخفش : نصبه نصب الظروف " (الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص 195).

ولا يختلف جمهور النّحاة في اشتراط نصب المفعول لأجله باشتراكه والعامل فيه في الفاعل.

وقد شذّ بعض النّحاة عن هذا الرأي. فهذا الإستراباذي يعدد بعض الشواهد على جواز عدم الاشتراك (انظر شرح الكافية ج193). كذلك الأمر في المفعول المطلق فيُشترط فيه اشتراك الفعل ومصدره في فاعل واحد كما في نحو :

•ضربت ضربا

ففاعل ضرب هو المتكلم المفرد. وكذلك فاعل "ضربا" . ولكن الأمر على غير ذلك في قولك:

•كرهتَ كراهتي

فالفاعل في كره ضمير المخاطب المذكر المفرد وهو في المصدر ضمير المتكلم (انظر في ذلك ن م ج 1 ص114 .) لذلك اختلفت وظيفة كل من المكونين "ضربا" و"كراهتي" . والتعالق بين الفعل والمفاعيل من الأهمية بمكان. فأما التعالق بين عنصري النواة الإسنادية فتركيبي، حتى أن بعض النّحاة اعتبر

الفاعل كالجزء من الفعل. وأما التعالق بين الفعل والمفاعيل فدلالي. فالمفاعيل جميعها تخصّص الفعل دائما إذ تحدّد ما وقع عليه فعل الفاعل أو زمن وقوعه[1] أو مكانه أو سببه[2] . . .

وعلى أساس التعالق بين الفعل والمفعول اشتراكا في الأصل المعجمي أو في معناه، وفي الدّلالة على الحدث الواحد تتحدّد وظيفة بعض المفاعيل. فبين الفعل والمفعول المطلق علاقة جدوليّة صرفيّة ودلاليّة غالبا تتمثّل في اشتراكهما في الجذر والدّلالة على نفس الحدث غالبا. لذلك كان التّداخل في وظيفة "زادا" في نحو :

• تزوّد مثل زاد أبيك فينا فنعم الزّاد زاد أبيك زادا

إذ لم يرد " زادا " مصدر الفعل العامل في المثال رغم اشتراكه معه في الجذر. فكان أن أجاز ابن هشام في هذا المكوّن وجهين المصدريّة والمفعوليّة. فهو عنده "إمّا مفعول مطلق إن أريد به التزوّد أو مفعول به إن أريد به الشيء الّذي يتزوّده من أفعال البر" (ابن هشام، المغني ج2 ص464).

إلاّ أنّ الأمر لا يكون دائما كذلك. فقد يقتصر التعالق بينهما على الجانب الدّلالي كأن يشتركا في الحدث ومعناه كما في مثل:

• قعدت جلوسا

أو في معنى الحدث وإن لم يتّخذ الحدث فيه صيغة المصدر عند من خرّج الجملة في الآية :

(• قال : إنّي عَبْدُ الله) [(19 مريم 30-)]

على المصدريّة على اعتبار أنّ "الجملة نفس القول " (المغني ج2 ص412).

وقد يتجاوز ذلك إلى الجانب الصرفي. إلاّ أنّه يُقتصر في التعالق على الجذر كأن يشترك الحدث الموجود في الجملة في الجذر والمعنى مع مصدر الفعل العامل فيه دون أن يكون مصدرا له كما في نحو :

1 - تعريف المفعول به بأنه ما" وقع عليه فعل الفاعل "نقله ابن الحاجب في كافيته عن الزمخشري (انظر ن م ج 1 ص 127). وعنه نقله ابن هشام في شرح قطر الندى ونسبه إليه (انظر ص 201) ومثل هذا التعريف إشكالي. وقد نبه إلى ذلك كل من ابن الحاجب و ابن هشام في المصدرين المذكورين. فلئن كان ينسحب على " زيدا " في مثل

.ضربت زيدا

فإنه " يستشكل بقولك :

.ما ضربت زيدا

.ولا تضرب زيدا "

لذلك حاول ابن الحاجب تجاوز الإشكال بتأويل الوقوع " بالتعلّق بما لا يعقل إلاّ به "(شرح قطر الندى ص 201).

2 - يخصص المفعول فيه ظرف الزمان زمن الفعل الطبيعي. تقول :

.خرجت ليلا

.وسافرت صباحا .

وهذه الخاصية قد يشاركه فيها المفعول به في بعض الحالات. تقول مثلا :

.شربت الصبوح

.وشربت الغبوق

فيكون الشراب خمرا في الحالتين. ولكن زمن حدوث الفعل يكون في المثال الأوّل الصباح وفي الثّاني المساء. و جذر المفعول به هو الدّال على زمن وقوع الفعل.

(•وتبتّلْ إليهِ تَبْتيلا)[(73 المزمّل 8)]

(•واللهُ أنبتكم مِن الأرضِ نَباتا) [(71 نوح 17)]

وإن كان بعض النّحاة يعتبرون " تبتيلا ونباتا " معمولين لفعل محذوف. وهو رأي سيبويه (انظر في ذلك ابن يعيش ج1 ص112).

وقد تتقرّر وظيفة المكون المفعول عند بعض النّحاة بالرجوع إلى أسبقيّة هذا المفعول على الفعل في الوجود أو تزامن وجودهما كما في نحو :

(• خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ)[1] [(29 العنكبوت 44-)]

• وأنشأت كتابا [2]

• و(آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) [3]

وربما تعيِّن وحدة المعنى بين الفعل والمكوّن الواقع مفعولا في رأي بعض النّحاة وظيفة هذا المكوّن في نحو :

(• قَالَ : إنِّي عبْدُ اللهِ). (19 مريم 30-) (انظر في ذلك رأي ابن الحاجب في مغني اللبيب ج2 ص412).

لقد اختلف النّحاة في وظيفة المنصوبات في هذه الأمثلة الأربعة. فأمّا في الثّلاثة الأولى فانقسموا فريقين. فالجمهور اعتبرها مفعولا به. ولكنّ ابن الحاجب (ت 646 هـ) ومن ذهب مذهبه(4) عدّوها مفعولا مطلقا.

وقد أسّس الفريق الثّاني رأيه على اعتبار أنّ "المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الّذي عمل فيه ثمّ أوقع الفاعل به فعلا، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده . . ." (ابن هشام، المغني ج 2 ص661). وهذه المفاعيل الثّلاثة أوجدها الفعل العامل فيها. وقد كانت قبله في طيّ العدم. لذلك خرّجت على المصدريّة.

وهكذا أوجد هذا الفريق ضابطا معنويا زمانيّا للتّمييز بين المفعول به والمفعول المطلق في حالة اللّبس يتمثّل في العلاقة الواجب قيامها بين الفعل والمفعول على مستوى التقدّم في الوجود أو التّزامن فيه .

وأمّا في المثال الأخير فقد خالف ابن الحاجب الجمهور. فلم يعتبر الجملة مفعولا به بل عده مفعولا مطلقا. فأسّس هو الآخر اختياره المصدريّة فيه على وحدة العلاقة الدّلاليّة القائمة بين الحدثين الفعل والمفعول. فالجملة في نظره مفعول مطلق لأنه "نفس القول" (ن م ج2 ص412).

1- اختلف النّحاة في وظيفة المركّب بالعطف في هذه الآية. فرأى الجمهور أنّه مفعول به واعتبره بعضهم مفعولا مطلقا (راجع في هذا مغني اللبيب ج 2ص 660 - 661).

2 - وكذلك الأمر بالنسبة إلى المثالين الآخرين.

3 - تردد هذا المثال في كلّ من -42- الأعراف و -107- الكهف و -96- مريم و -22- الجاثية و موضع الاختلاف وظيفة الصالحات أهي مفعول به أم مفعول مطلق ؟ (انظر مغني اللبيب ج 2 ص 412)

4 - نسب ابن هشام هذا الرّأي الّذي يراه إلى كل من ابن الحاجب في أماليه و الجرجاني (راجع في ذلك المغني ج 2 ص 661)

فلتناولنا هذا المبحث سببان علميان : أولهما كونه بكرا، لم يُتناول بشكل منهجي وليس في كتب النّحاة القدامى وبعض اللسانيين العرب المحدثين عنه غير شذرات لا تفي، على أهمّيتها، بالحاجة ولا تمكّن من مقاربة العلاقة الوطيدة القائمة بين الفعل وبقيّة العناصر الأوّليّة الأساسيّة. وثانيهما أهمية الفعل في دراسة هذه العناصر من حيث التركيب والدّلالة وتحديد الوظيفة النّحوية. فالفعل قطب الرحى في دراسة الجملة الفعلية.

2 - الأسباب المنهجيّة :

وأمّا المنهجية منها فوثيقة الصلة :

أ) بكيفيّة مقاربة النّحويين القدامى العلاقة القائمة بين الفعل والعناصر الأوّليّة الأساسيّة :

- من حيث حدود تناولهم لجوانبها المختلفة
- أو عرضهم المادّة المتصلة بها
- أو تركيزهم على العامل في بيانها.

ب) وبالسعي إلى معرفة كفاية بعض المناهج اللسانيّة في وصف الظّاهرة اللغويّة اختباريّا. فقد انحصر الحديث عن هذه العلاقة في التّراث النّحوي :

- في الجانب التركيبي خاصّة عملا غالبا ورتبة أحيانا

ووقع الاهتمام في مقاربته بكل من المفعول به والمفعول فيه مع التركيز على الأوّل في دراسة خصائص الفعل التّوزيعيّة وعلى الثّاني في دراسة الموقع

- وفي الجانب الدّلالي أيضا.

فقد ألحّ النّحاة عليه في دراستهم معاني المفاعيل باعتبارها أثرا للمفعول في عامله على عكس ما فعلوا سابقا. فلا ريب عندهم أنّ جميع المفاعيل تخصّص الفعل بشكل أو بأخر[1] .

أمّا المفعول المطلق فقد شذّ في مقاربتهم له. إذ تعرّضوا في تناولهم له للعلاقة الصرفيّة والدّلاليّة القائمة بينه وبين عامله .

إلاّ أنّ الملاحظ أنّ النّحويين العرب قد ركّزوا في الجملة على العلاقة بين الفعل عاملا وكل من الفاعل والمفعول به والمفعول المطلق معمولين. فلا نجد فيما عدا ذلك غير ملاحظات قليلة متفرّقة في الحديث عن علاقة الفعل ببقيّة المفاعيل وردت عرضا عند هذا النّحوي أو ذاك.

---

1 - يقول تمام حسّان في هذا الاتجاه مستفيدا من التّراث النّحوي : ' فأمّا مخصّصات الحدث فهي المنصوبات . . . والمجرورات و معنى ذلك أنّك إذا قلت ' : قرأت . . . ' فقد أسندت حدث القراءة إلى نفسك على وجه عام يشمل كل مقروء وكل سبب للقراءة وكل مصاحب لها و كل مكان يشمل المعنى الحقيقي للقراءة والمجازي لها ونوعها ولا يحدّد ملابسة إلخ.
فإذا قلت : قرأت الكتاب فقد خصصت القراءة بالكتاب ونفيت الصحيفة والمجلّة إلخ وإذا قلت : قرأت طلبا للمتعة فقد خصصت القراءة بسبب و نفيت بقيّة الأسباب و كذلك الحال في : قرأت وضوء المصباح و قرأت قراءة متأنّية وقرأت جالسا و قرأت في الحجرة إلخ. (فصل إعادة وصف اللّغة ألسنيّا في اللّسانيات و اللّغة العربيّة ص 170) .(وانظر كذلك حديث الإستراباذي في شرح الكافية عن تقييد الحال الحدث ج 1 ص 200).

وهكذا نرى أنّ العلاقات بين الفعل والعناصر الأوّليّة الأساسيّة في التّراث النّحوي نوعان:

- جدوليّة حينا
- وسياقيّة غالبا

وهذه العلاقات لا تخرج في الحقيقة بحال عن ذلك نوعا. ولكنّها في تجلّياتها ليست تحدّ بهذه المباحث القليلة لشمولها جميع المستويات الصرفيّة والمعجميّة والدّلاليّة والتّركيبيّة ولا هي تقتصر على الفاعل والمفعول به أو المفعول المطلق خاصة بل تتجاوزها إلى بقيّة العناصر في غير الإعراب أيضا. إلاّ أنّ نوع العلاقات بين الفعل والمفعول وتعدّدها سلبا أو إيجابا يختلفان باختلاف هذه المكوّنات.

ولا تخلو مقاربة النّحويين القدامى لهذا المبحث من مظاهر أخرى من التقصير. ذلك أنّ حديثهم عنه بجوانبه المختلفة جاء موزّعا في ثنايا كتبهم توزيعا يتباين مدى بحسب المباحث والنحاة.

فمنهجهم في تناول هذه العلاقات تحكمه في الأعمّ الأغلب نظريّة العامل وجودا أو عدما إعرابا وترتيبا تقديما وتأخيرا. فقد ركّزوا في دراستهم مكوّنات الجملة النوويّة وغير النوويّة على العامل نوعا أو أثرا في الإعراب أو الرتبة وخاصة إذا كان فعلا. فإن لم يجدوه قدروه (انظر الإستراباذي، شرح الكافية ج 1 ص 129 و130)

ولئن كان اعتماد العامل في تفسير الظّواهر التّركيبيّة محوريا في مقاربتهم وأساسيا في تفسير كثير منها إلا أنه يبقى في نظرنا محدودا غير كاف. والوقوف عنده تقليد للقدماء لا يتناسب ومقتضيات تطوّر الدراسات اللغوية ولا يراعي تفاعل المكوّنات في التركيب وعامل التّأثير والتأثّر بينها في غير إطار نظرية العامل ولا يولي أهمية لدور السياق الخطابي في ترتيب الوحدات أو اختيارها دون غيرها. فلا بدّ إذن من البحث عن علاقات أخرى بالإضافة إلى علاقة العمل تشدّ العناصر الأوّليّة إلى الفعل وتميّز بعضها عن بعض في صلته بها قوة أو ضعفا سعة أو ضيقا. فلا يُقتصر على النظرة الجزئية للعلاقة بين الفعل والمفاعيل على نحو ما فعل النّحويون القدامى. فيكون بذلك التجاوز لحدود نظرية العامل الّتي لم يخرج النّحاة عن دائرتها وتُتَنَاوَلُ المسألة بشكل منهجيّ من جوانب متعدّدة قد لا يكون العامل إلا واحدا منها. فلا يُكتفى بهذا المستوى أو ذاك في مقاربة مفعول ويعمد إلى آخر في مقاربة مفعول آخر. إنّما نريد أن يكون عملنا منهجيّا تكون فيه المقاربة للعلاقات بين الفعل والعناصر الأوّليّة قائمة على هذا الأساس.

ونحن لا نطمح فحسب إلى تجاوز الزاوية التّراثية في تحليل الظّواهر اللغوية بل نروم من عملنا أيضا اختبار كفاية بعض المناهج اللسانية ذات الإشعاع الكبير وإبراز حدودها في الإحاطة بهذه الظّواهر رغم إضافاتها الكثيرة للتحليل النّحوي ونزعتها الشمولية عسى أن يُؤسّس بذلك لنظرية عربية جديدة تكون جماع ما تقدّم .

الباب الثّاني :
منهج المقاربة : أسبابه وإشكالاته

الفصل الأوّل :
ملاحظات حول المنهج القديم

تعدّدت اليوم مناهج البحث وتباينت نوعا. فمن مناهج قديمة تراثية إلى أخرى لسانية وصفية تسعى أن تكون موضوعية. وهذه الأخيرة ضربان :

-صورية "تعتبر اللغات الطبيعية أنساقا مجرّدة يمكن وصفها بمعزل عن وظيفتها التواصلية " (المتوكّل، 1985 ص 8 راجع أيضا في تعريفها المتوكّل، 1987 ص 5)

-وغير صورية[1] "تشمل النظريات اللسانية الّتي تعتمد كأحد مبادئها المنهجية" (المتوكّل، 1985 ص8) اعتبار " اللغات الطبيعيّة بنيات تحدّد خصائصها (جزئيّا على الأقلّ) ظروف استعمالها في إطار وظيفتها الأساسيّة وظيفة التواصل " (ن م ص8 .)

إلا أنّه إذا كانت المناهج اللسانية تتميّز عن المناهج القديمة بتجرّدها من النزعة المعيارية وبدقّتها العلميّة وبأولويّة المنطوق فيها على المكتوب انسجاما مع ما أثبته الدرس التاريخي فإن ما يميّز جميع هذه المناهج عن بعضها خاصة هو درجة كفايتها في وصف الظّواهر اللغويّة .

وللباحث حرية اختيار المنهج الّذي يراه مناسبا للوصول إلى غايته شرط التبرير. وقد يختلف أساس اختياره تبعا لذلك. فيكون اختباريا كالتثبّت من كفاية منهج ما. وقد يكون اعتقادا من الباحث في علوّ كفاية ذاك المنهج في دراسة الظّواهر اللغوية أو رغبة منه في تعميق مسألة ما كما قد يكون الباعث أكثر من سبب.

وإذا كنا قد أعرضنا في هذا العمل قدر الإمكان عن المنهج التّراثي في تحليل الجملة فلنوعين من الأسباب :

-فأمّا الأوّل فذو علاقة بطبيعة المنهج القديم

-وأما الثّاني فمتين الصلة بطبيعة المناهج اللسانية

1 - مثل المتوكل لها "بالتداولية والنّظريّة الوظيفية المقترحة في إطار مدرسة هارفارد الأمريكية والنظريات الوظيفية الأوروبية والنّحو الوظيفي الّذي اقترحه سيمون ديك" (المتوكّل، 1985 ص8) " في السنوات السبعين " (المتوكّل، 1987 ص 5).

فلا شك عندنا في حدود كفاية المنهج القديم، وهي حدود أدرك جانبا منها بعض العلماء العرب قديما وحديثا. إلا أن نقد النّحو العربي، وإن لم يكن بالأمر الجديد فلم يتميز قديما بالحدّة الّتي طبعته في العصور الحديثة إلا في بعض فترات تاريخه الطويل.

1 - الإطار النظري والمنطلقات :

1-1- الإطار النظري :

إن المنهج القديم[1] يتميز بطغيان الطّابع التّعليمي عليه. وهو إلى جانب ذلك محدود في تناوله الظّاهرة التّركيبيّة تصوّرا ومعالجة. فالنحاة العرب تأثّروا في مقاربتهم هذه الظّاهرة بالفكر السائد في العصور القديمة. فتناولوها بالرجوع إلى نظريتين :

-واحدة كلية عامة وهي نظرية الأصل والفرع.

-وأخرى خاصة بالتركيب هي نظرية العامل.

ولا ريب أن الظّاهرة التّركيبيّة عولجت أيضا في التّراث النّحوي في إطار "العلاقات"، فقد اقتصر النّحاة في تناولها على علاقة التأثّر والتّأثير خاصة أو علاقة الاتفاق والاختلاف[2] . لذلك قامت دراستهم أساسا على نظرية العامل وتأثيراته في المكوّنات الواقعة في الجملة وجودا أو عدما إعرابا خاصة وترتيبا، وعلى أساس الأصل والفرع بدرجة أقل. فكانت هذه المقاربة محدودة أفقيا وعموديا إذ كاد تناولهم الظّاهرة التّركيبيّة ينحصر في جانب معين هو علاقة مكونات الجملة بالعامل فيها إعرابا وترتيبا ووظيفة (انظر مثلا ابن هشام، مغني اللبيب ج2 (ص464 و479 و492 و498 و509 و514 و515 و526 و531 و539 و540 و562 و(459 و462 و479 و492 و493 و509 و526 و539 و545 و561) و(463 و464 و465). فاقتصروا على تحليل الجملة الفعلية في اتجاه واحد يكون الفعل بدايته باعتباره مؤثّرا وباعتبار بقيّة العناصر الأوّليّة متأثّرة. فلم يعمدوا إلى إبراز علاقة التأثّر والتّأثير في الاتّجاهين إلا عرضا[3] كما سنبين ذلك في محله (انظر القسم الخامس)، كما أن المتأخّرين ضيّقوا مفهوم النّحو بإهمالهم بقية المستويات الصرفية والمعجمية الّتي تساهم في إبراز التعلّق والتعالق بشكل

---

1 - نعني بالمنهج القديم المنهج المدرسي هذا الّذي كان خلاصة للمناهج العربيّة القديمة و للمنهج البصري الّذي غلب على الفكر النّحوي خاصة.

2 - لا تنحصر علاقة الاتفاق و الاختلاف عند بعضهم في العامل و المفعولات بل قد تكون بين مكونات الجملة الأساسيّة وغير الأساسيّة من غير العامل في كثير من الأحيان على نحو ما نجد في المغني. فابن هشام يقيم مثلا مقارنة بين الوظائف النّحوية.

-كالاسم و الخبر (مغني اللبيب ج 2 ص 452 - 454)

-والفاعل و المفعول (ن م ج 2 ص 454 - 455)

-والحال و التمييز (ن م ج 2 ص 460 - 466)

3 - ورد حديثهم عن تخصيص المفاعيل للفعل في ذكر معاني هذه المكوّنات.

منهجي[1]. فإذا هم ألمحوا إلى العلاقات الصرفية أو المعجمية بين الفعل والمكوّنات الأوّليّة في الجملة كان ذلك عرضا أو استثناء وبشكل سريع.

ولئن كانت نظريّة الأصل والفرع من الأهميّة بمكان في تفسير ظواهر تنتمي إلى مستويات مختلفة صوتيّة وصرفيّة ومعجميّة وتركيبيّة وكانت نظريّة العامل في غاية الأهميّة في تفسير الظّواهر التّركيبيّة أساسا تقديما وتأخيرا وحذفا أو إعرابا فإنّهما لا تفيان بالغرض.

فنظريّة العامل وهي قطب الرحى في الدرس النّحوي في التّراث العربي، رغم تعدّد جوانبها تركيبيّا، لا تمسّ عادة إلاّ الجوانب السياقيّة وقليلا من العلاقات الجدوليّة فضلا عن كونها لا تستطيع تفسير قدرة المخاطب على التّنبّؤ بالمفعول من حيث وجوده وعدمه ومن حيث حقله أو سماته المعجميّة ودوره الدّلالي. فهذه النّظريّة تقتصر على الاهتمام بعلاقة تأثير الفعل في المكوّنات الأوّليّة في الجملة الفعليّة وفي المفعول به منها خاصّة تأثيرا أحادي الاتجاه. فهي تهتمّ في مباحثها بقوّة العامل وضعفه ودوره في تـرتيب هذه المـكوّنات، وفي إعرابها أو في وجود المفعول به منها في التركيب أوعدمه. فـ"ـكلّ فعل لا يخلو من أن يكون عاملا " (ابن السّرّاج ج1 ص 54). والفعل أقوى العوامل لأنّه الأصل في العمل (انظر ن م ج 1ص 123). ولكنّه في ذلك درجات. فالفعل الحقيقيّ من نحو قعدَ وقامَ وضربَ وقتلَ وذكرَ ومدح وهجا (انظر ن م ج 1 ص 73) أقواه على الإطلاق. وغير الحقيقي كالأفعال الناقصة وأفعال المدح والذمّ وفعلي التعجّب وأسماء الأفعال تكون قوّته بحسب تصرّفه أو جموده. "فما لا يتصرّف لا يتصرّف عمله" (ن م ج 1 ص 142). فعلى قدر قوّة العامل أو ضعفه يكون التوسّع في ترتيب المكوّنات أو التضييق فيه. فالمفعول به مثلا في نحو :

• ضرب زيد عمرا

يجوز أن يتقدّم على عنصري النّواة الإسناديّة معا وأن يتوسّط بين الفعل والفاعل وأن يتأخّر عنهما، وهي رتبة المفعول الأصليّة. وكذا الحال في كان[2]، " فلمّا كانت متصرّفة تصرّف الأفعال الحقيقيّة ومشبّهة بها جاز في خبرها ما هو جائز في المفعول من التّقديم والتّأخير. فتقول :

---

1 - لم يتعرض النّحاة للجانب الصرفي إلا في الحديث عن عدد المحلاّت الّتي يقتضيها الفعل تصعيدا أو إنزالا أو في التعالق بين الفعل والمفعول المطلق و في التداخل بين وظيفة المفعول به و المفعول المطلق أو المفعول المطلق والمفعول فيه.
فاهتموا في الحالة الأولى بصيغة الفعل العامل و في الحالات الأخرى عنوا بصيغتي الفعل والمفعول في علاقتهما ببعضهما.
أمّا الجانب الدّلالي فلا إشارة إليه في غير حديثهم عن المفعول المطلق من نوع :
(.و الله أنبتكم من الأرض نباتا) (71 نوح)
.أو جلست قعودا.
أو في تأكيد الحال لصاحبها و توكيد المفعول المطلق للفعل.

2 - بعض أخواتها مختلف فيها في هذا الباب (انظر في ذلك الأنباري : الإنصاف ج 1 ص 155 - 164 والسيوطي، همع الهوامع ج 2 ص 88 - 89).

• كان زيد قائما
• وكان قائما زيد
• وقائما كان زيد

كل ذلك حسن" (ابن يعيش ج7 ص97). ولكن لا يجوز تقديم معمول نعم وبئس وفعل التعجّب وعسى عليها (انظر ابن الأنباري، الإنصاف ج 1 ص162) "لأنّ تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرّف الفعل في نفسه" (ن م ج 1 ص163). فيمتنع مثلا القول :

* هندا ما أجمل !
* ما هندا أجمل!
* وزيدا دونك
* وزيد أن يقوم عسى

لعدم تصرّف العامل.

والفعل الحقيقي يعمل الرفع في المسند إليه والنصب في الفضلة[1] مفاعيل وأشباه مفاعيل على رأي الجمهور. قال ابن السّرّاج : " وأصل عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الّذي هو حديث عنه نحو :

• قام زيد
• وضرِب عمرو

وكل اسم تذكره ليزيد في الفائدة بعد أن يستغني العامل بالاسم المرفوع الّذي يكون ذلك الفعل حديثا عنه فهو منصوب. ونصبه لأن الكلام قد تمّ قبل مجيئه وفيه دليل عليه " (ابن السّرّاج ج 1 ص 54 وانظر الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص20).

والفعل في التّراث النّحوي العربي ضربان : لازم يقتضي محلا واحدا أو متعدّ يستوجب أكثر من محل فاعلا ومفعولا به أو أكثر.

غير أنّ النّظريّة النّحويّة القديمة تهمل الجانب المعجمي والدّلالي. فلا النّحو القديم يتنبّأ بشكل منهجي بسمات الفاعل أو المفعول مثلا ولا بحقلهما المعجمي وأدوارهما الدّلاليّة[2] ولا هو يضع قيودا انتقائيّة عليهما هي في الحقيقة شروط معجميّة للتطابق بين الفعل وبقيّة المكوّنات الأوّليّة. فلا يستطيع مثلا أن يفسّر لا مقبوليّة جمل نحويّة مثل :

1 - اختلف في ناصب الفضلات " (الإستراباذي : شرح الكافية ج 1 ص) 21
2 - أدرك النّحاة العرب ذلك بالحدس . فقد تنبهوا إلى أنّ الفاعل في مثل : خرج زيد و الفاعل في مثل : مات عمرو مختلفان. لذلك ميّزوا بين نوعين من الفواعل والحق أن الفاعل في المثال الأوّل فاعل منطقي ونحوي في آن ولكنه في المثال الثّاني مفعول منطقي وفاعل نحوي.

" *أتيتك غدا
*وسأتيك أمس
*و حملت الجبل
*و سوف أشرب ماء البحر أمس "
أو الجمل من نحو :
*زأر العصفور
*و طار الصّيّاد
*و تكلّم الجدار
*و قاتل الفارس الحمامة

فالنّحو القديم أهمل إذن بعض الجوانب الأساسيّة في دراسة الظّاهرة التّركيبيّة مثل دور المعجم في التركيب. فلم يتناول النّحاة المسألة بشكل منهجي وإن لمّح إليها بعضهم فاقتصر تنبّههم إليه في حديثهم عن المشترك من الأفعال إلا نادرا (انظر مثلا تقسيم ابن هشام الأفعال إلى لازمة ومتعديّة بحسب حقولها الدّلالية في شرح الشذور ص354 - 355) أو في التمييز بين بعض الوظائف المتداخلة أو في ذكر صلة الفعل بخصائص المفعول به الذاتيّة. فقد وُظّف المعجم في البتّ في وظيفة بعض المكوّنات المختلف فيها (انظر مثلا ابن هشام، شرح شذور الذهب ص238 و240 و243 والمغني ج1 ص317 وج2 ص360) وفي بيان اختلاف السمات الانتقائيّة لفعلين متعديين مشتقين من نفس الجذر يختلف وزناهما فيرد الأوّل على وزن فعَل والثّاني على وزن فعَّل من نحو غلّق وقتّل (انظر ابن السّرّاج ج1 ص123).

والحقيقة أن اللغة ظاهرة بمكان من التّعقيد لا يمكن تناولها من زاوية واحدة معينة. وهو ما تبيّنه دراسة تاريخ المدارس اللّسانية الحديثة وخاصة منها التّوليديّة وما تولّد عنها من مدارس تفرّعت عنها أو عارضتها. فضروري النظر إلى النّحو من كل الزوايا ومعرفة التعالق بين كل مستويات الظّاهرة اللّغوية وهو ما نسعى إليه في عملنا هذا، ولكن المقاربة التّراثية تجنبته عادة.

1-2-المصادرات :

وقد ساهمت منطلقات النّحاة هي الأخرى في إضعاف كفاية النّحو العربي الوصفيّة. فالنّظريّة النّحوية التّراثية قامت على مصادرات، وهي أصول استنبطها النّحاة عن طريق الاستقراء في كثير من الأحيان. ولكنّها تتنزّل في إطار توجّه النّحاة المنطقي وتخصيصا نظريّة العامل، أهمّ المنطلقات المعتمدة في تحليل الظّواهر النّحوية وتفسيرها وهي الّتي كانت من أسباب الخلاف بين المدارس والنّحاة على السواء على نحو ما يتبيّن من اختلافهم في وظيفة المفعول المكان غير المبهم في مثل:

•دخلت البيت (انظر ابن السّرّاج ص74)

ومن تناولهم الاشتغال والتّقديم. فمصادراتهم جعلتهم يرون تعددا في الظّواهر حيث تكون الوحدة واللحن حيث لا لحن، وألجآتهم إلى التقدير حيث لا حاجة إلى ذلك. ففي مقاربتهم ظاهرتي الاشتغال والتّقديم في نظر الفهري إصرار على التمسّك بمصادراتهم. لذلك يرى هذا الباحث أن الأحكام المستمدة من أصولهم لا تتماشى بالضرورة مع واقع اللّغة وكذلك بعض التخريجات.
ونحن نورد للتدليل على ذلك أمثلة ثلاثة من الاشتغال :
-أوّلاها مآخوذان من الجزء الأوّل من كتاب "اللّسانيات واللّغة العربيّة" للفاسي الفهري
-والآخر من باب التقديم.
فأما الأوّل فهو اعتبارهم "الاشتغال بالنصب إلى اليسار ليس اشتغالا" (الفهري، 1988 ج1 ص146). "وإنما هو بدل لأنهم اشترطوا في المشغول عنه التقدم[1] على الفعل المفسّر وهكذا خرجوا جملا مثل . . .
•[ضربته زيدا]
على البدل لا على الاشتغال [2]. ولعل ما دعاهم إلى هذا التخريج صعوبة تقدير الفعل المضمر بعد المفسّر" (ن م ج1 ص 146). لم يشذ عن ذلك غير الكوفيّين إذ اعتبروا زيدا مفعولا به (انظر الأنباري، الإنصاف ج1 ص82). ومثل هذه الجمل كان ينبغي "أن تخرج على الاشتغال إلى اليسار (أي التّبئير)" (الفهري، 1988ج1 ص 146) في نظر الفهري.
وأما الثّاني فهو اعتبار نحو :
•زيدا كنت أمرّ به
جملة لاحنة "بالنظر إلى مقاييس النّحاة لأن الفعل الّذي يلي البؤرة لا يمكن أن يكون مفسّرا للفعل المضمر" (ن م ج1 ص149). إلا أن الفهري لا يرى في تحليله لها مانعا للتبئير فيها وفي جمل مثل :
•زيدا أردت أن أضربه

---

1 – اشترط النّحاة في المشغول التقدم. فقد نقل الفهري عن محيي الدين عبد الحميد قوله : "إن من شروط المشغول عنه أن يكون متقدما. فإن تأخر نحو : ضربته زيدا لم يكن من باب الاشتغال بل إن نصبت زيدا فهو بدل من الضمير . . ." (شرح ابن عقيل ج2 ص 128) " (الفهري، 1988 ج1 ص 146هـ 56) وهو ما صرح به الأنباري (انظر الإنصاف ج1 ص 82) وما تفيد أمثلتهم (انظر مثلا سيبويه ج2 ص386 والزمخشري، المفصل ص122 والإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص340 و341). وتعريف ابن هشام من بالحد والمثال واضح. قال : هذا الباب المسمى باب الاشتغال وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل هو فعل أو وصف. وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظا كـ"زيدا مررت به" (شرح شذور الذهب ص 426).

2 – من أمثلة النّحاة في البدل :
.رأيتك إياك (سيبويه ج2 ص386)
.رأيته زيدا
.ومررت به زيدا (الزمخشري، المفصل ص 122)
.وضربته زيدا
.أخوك لقيته زيدا (الإستراباذي، شرح الكافية ج1 تباعا ص340 و341)

"فهذه الجملة تعتبر لاحنة عندهم بالنظر إلى أن الحرف الناسخ لا يصح أن يعمل ما بعده في ما قبله" (ن م ج1 ص149). وقد بيّن الفهري أنّ هذا القيد غير قائم في التّبئير والاستفهام إذ تجد جملا مثل . . . :

(. . .) .من تريد أن تضرب؟

(. . .) .زيدا أريد أن أضرب.

وإذا كان الأمر كذلك في التّقديم فليس هناك ما يمنع تعميمه إلى الاشتغال" (ن م ج1 ص 149) وبذلك يشكّك في لحن جمل مثل :

•من تريد أن تضرب؟

وأما المثال الثّالث فهو تخريج البصريين زيدا في نحو :

• زيدا ضربته

على أنه مفعول به لفعل محذوف يفسّره الظاهر قد قُدّر قبل المفعول في نظر الجمهور[1] . فيكون أصل التّركيب (انظر الأنباري ج1 ص82) :

• ضربت زيدا ضربته

وهذا الضّرب من التّخريج لا يقوم على أساس من واقع الاستعمال اللغوي "ولا أعرف له نظيرا في كلام العرب"[2] ولكن مصادرات البصريين اقتضته. لذلك خالفهم الكوفيون في تخريجهم له، واعتبروا العامل في المفعول به المظهر هو الفعل الواقع على الهاء" (ن م ج1 ص82).

وأما في تقديم عناصر الجملة فقد منعوا نحو :

* كانت زيدا الحمى تأخذ

* وكان غلامَه زيد يضرب

مراعاة لمصادراتهم[3] . "فلا تفصل بين [كان] وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه" (ن م ج1 ص16). ولا ذكرَ في غير المقتضب (انظر ج4 ص 88-104) والأصول والمغني لمبحث الفصل بين كان وما عملت فيه بالأجنبي. فلا حديث عنه مثلا في الكتاب" (ن م ج1 ص48) أو في المفصل (انظر ص263) أو شرحه (انظر ج7 ص112) أو في شرح الشذور (انظر ص267) أو الإنصاف (انظر ج1 ص 65-70).

ولم يذكر صاحب الأصول سببا لذلك إلا أنه على تجويز البصريين لنحو :

•غلامه كان زيد يضرب

لأن "كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله" (ابن السّرّاج ج1 ص86). وأما امتناع مثل :

*كان زيدا أخواك يضربان[4] (انظر ن م ج1 ص88)

---

1 - فمرتبة العامل قبل المعمول فيه ملفوظا به أو مقدرا" (الأصول ج 1ص93) (هذا رأي ابن السّرّاج ورأي جمهور النّحاة).

2 - العبارة لابن السّرّاج في الأصول ج1 ص65 وردت في حديثه عن تكثير النّحويين المبتدآت قياسا منهم لتدريب المتعلمين.

3 - شرط امتناع الجواز كون زيد والحمى اسمين لكان (انظر الأصول ج1 ص86).

4- منع ابن السّرّاج على مذهب الجمهور جواز هذا المثال ولكنه أجاز تقديم يضربان (انظر الأصول ج1 ص88).

فلأن المفعول به غير معمول لكان في هذا المثال وللفصل فيه بين كان وخبرها[1]. (انظر ابن السّرّاج ج 1ص 86). وهكذا نتبيّن مرّة أخرى أن المانع من ذلك ذُكِر أو لم يُذكر عاملي. فهم لا يُجيزون الفصل بين كان واسمها بغير معمولها ولا بين المبتدإ ومعموله الخبر بالأجنبي [2] إلا أن يكون مفعولا فيه (انظر ن م ج1 ص86) وهذا ما يبرّر في اعتقادنا نحوية جمل مثل[3] :

•كان منطلقا عبدالله

•فتًى هُوَ حَقًّا غيرُ مُلْغٍ تَوَلَّهُ و لا تَتَّخِذْ يَوْمًا سِوَاهُ خَلِيلاَ

•كان أخاكَ صاحبُنا

(•وكانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ المُؤْمِنِينَ) (30 الروم -47)

•وزيد كان قائما غلامه

•وكان في داره أبوه زيد .

وتجويز البصريين :

•غلامه كان زيد يضرب

فإذا وجدوا ما يخالف منطلقاتهم ولكن الشك في نحويته لا يرقى إليه خرجوه بما لا يهدد نظريتهم .فهذا ابن هشام مثلا يجيز نحو :

•أنا زيدا غير ضارب

مع أنه فُصِل فيه بين العامل ومعموله بالأجنبي وتقدم فيه معمول المضاف إليه على المضاف فيعمد إلى مستوى آخر من التخريج هو التّأويل المعنوي. فقد أجازه " لما كان في معنى :

•أنا زيدا لا أضرب .

ولولا ذلك لم يجز إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله. لا تقول :

*أنا زيدا أول ضارب . . .

ودليل المسألة قوله تعالى :

(•وهوَ في الخِصَام غَيْرُ مُبينٍ) (43 الزخرف-18)

وقول الشّاعر :

•فتىً هو حقا غيرُ مُلغ تولّه ولا تتخـــذ يوما سواهُ خليلا

وقوله :

•إنَّ امْرَأً خَصَّـــنِي يَوْمًا مَوَدَّتَهُ عَلى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ "

(المغني ج 2 ص 675-676)

---

1 - يقول ابن السّرّاج " لكن لا تفصل بينهما وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه " (ن م ج 1 ص 86)

2 - على رأي جمهور البصريين و على ماهو متعارف في النّحو المدرسي لأن الكوفيين لا يجيزون تقديم الخبر أو ما قام مقامه على المبتدإ أو ما قام مقامه (انظر الإنصاف ج 1 ص 65).

3 - من الأصول لدى البصريين " أن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل " الإنصاف ج 1 ص 68.

وكذلك فعلوا في الحديث عن الحروف عاملة كانت أو غير عاملة فهم لا يجيزون مثلا :

*طعامك لزيد آكل

إذ لا يجوز عندهم أن يقدم ما بعد اللام عليها إذ أن لها الصدارة (انظر ابن السّرّاج ج 2ص234) وهي صدارة لا يثبتها استقراء الواقع اللّغوي. فأنت تقول:

•إن زيدا طعامك لآكل [1]

•وإن خلفك لزيدا .

•وإن زيدا لآكل طعامك

ولعل هذا ما دفع بالكوفيّين إلى إجازة نحو :

*طعامك ما زيد آكلا

مرة أخرى نتبين أن النّحويين انطلقوا في كثير من الأحيان من مصادراتهم ولم يراعوا الواقع اللغوي دائما. فكان الانتقاء للأمثلة الّتي تؤيد النّظريّة والسكوت عما لا يؤيدها غالبا. وكان التعسف حينا في تخريج بعض الظّواهر حتى تطابق مسلماتهم والتّأويل لما يهدد نظرية العامل ولو باللجوء إلى المعنى أو لما يهدد القول بالصدارة .فكان الخلاف بين من يريد تغليب المصادرات وبين قلة تريد أن تكتفي بملاحظة الواقع ولو في بعض الظّواهر المحدودة. وكان التّناقض لدى النّحوي الواحد. يقول شيئا في مكان وعكسه في آخر (انظر ما قاله ابن السّرّاج في الجزء الأوّل من الأصول في ص170 و171). ومثل هذا يضعف كفاية منهجهم الوصفية للظواهر اللغوية.

1- 3- التأثّر بالمكتوب في تحليل الظّواهر

إلا أن قصور المنطلقات تجاوز تغليبهم مصادراتهم على الواقع اللغوي إلى اعتماد المكتوب . فالنحاة العرب وصفوا المنطوق ومثّلوا له بالمكتوب. إلا أنّهم تأثّروا بالكتابة فالمتأخرون منهم خاصّة يركّزون أساسا على المكتوب دون المنطوق منطلقا للتحليل. وعنايتهم بالصّوتيات لا تدحض هذا الرأي. فلا شك أنهم تناولوا نظريا الأصوات بالرجوع إلى مخارجها وصفاتها ودرجة انفتاحها ودرسوا اختباريا الظّواهر التعامليّة. إلا أن مقاربتهم لها كان قد غلب عليهما التأثّر بالمكتوب[2] في أحيان كثيرة. وهو أمر يتضح بجلاء من أمثلة كثيرة

---

1 - يعلل النّحاة وجوب الصدارة للام باعتبارها لام الابتداء. لذلك لا يجيزون مثل :

* طعامك لزيد آكل

(الأصول ج 2 ص 234). وفي هذا الإطار يتنزل قول ابن هشام " لا تدخل اللام في خبر المبتدإ " (المغني ج1 ص38)

ولكن واقع الاستعمال يدحض ما ذهبوا إليه من اقتضائها الصدارة .فها هم يجيزون :

.إنّ زيدا طعامك لآكل .

ونحوها مما تقدم ذكره. ويخرّجون هذه الأمثلة بما يتناسب ونظريتهم المهدّدة (انظر ابن السّرّاج ج2 ص 234-235)

2 - من أمثلة ذلك بعض المصطلحات كالإدغام مثلا . فهو عندهم " إدخال الشيء في الشيء . يقال : أدغمت اللجام في فم الدابة أي أدخلته فيه و ليس إدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة بل هو إبداله به من غير أن يفك بينهما " (الإستراباذي، شرح الشافية ج 3 ص 235)

وحروف العلة وهي عندهم الواو و الياء والألف . فالمعتمد عندهم الرسم بقطع النظر عن كون الرسمين الأولين يحتملان أن يكونا نصفي حرف أو حركتين طويلتين، و منها عدم التمييز في الأصوات اللغوية بين الحركات الطويلة منها و الصوامت ألفا أو همزة وبين الحركات الطويلة و أنصاف الحروف و بين الصوامت ذاتها تاء أو هاء.

من الصرف والصوتيات وخاصة من تحليلهم لبعض الظّواهر الصوتية المتصلة بالظّواهر التعاملية أو بعلامات المطابقة تعريفا وإعرابا.

إن التداخل بين الصوامت ذاتها وبينها وبين الحركات الطويلة وبين هذه وأنصاف الحروف قائم في نظامهم الصوتي[1]. والخلط بينها كثير تأثّرا منهم بالمكتوب رسما في الصيغة أو مشاكلة في التصوير.

فما استطاع النّحويون العرب التمييز بالدقة الكافية بين الأصوات اللغوية وإن هم أدركوا حدسيا أن الواو والياء والألف تختلف عن بقية الأصوات. فسموها في إطار المفاهيم السائدة بحروف العلة حينا وحروف المدّ آخر بحسب ما يقتضيه السّياق لأن الحركات الطّويلة على عكس القصيرة تصوّر في الصّيغة مثل الحروف ولأنها وأنصاف الحروف تتخذ نفس الصورة في الرسم. فهم لم يتنبهوا إلى الاختلاف بين أنصاف الحروف هذه والكسرة والضمّة الطويلتين.

1-3 -1 فلم يتنبهوا إلى ماهية قرائن المطابقة جزئيا أو كليا على نحو ما يظهر من حديثهم عن علامتي نصب المثنى وجمع المذكر السالم. ولم يدركوا بدقة كيفية الحصول على ما يسمى تجاوزا بجمع المؤنث السالم[2] . فهم وضعوا ظواهر غير متجانسة في باب واحد على نحو ما يتبين من الأمثلة السابقة.

1- 3- 2 - وقد وضعوا أخرى متجانسة في أبواب شتى على نحو ما يتضح من الأمثلة الأربعة التالية :

1 - 3- 2 - 1 فالتّبئير إلى اليمين أو إلى اليسار من نحو :

- زيدا كلمت
- ولقيته عمرا

ظاهرة واحدة في بنيتها العميقة (انظر الفهري، 1988 ج1 ص142) وإن اختلفت بنيتها السّطحيّة ولكنها عولجت في النّحو العربي في أبواب مختلفة : في الابتداء والتقديم والاشتغال والبدل إذ " لا شيء في تصورهم يوحد بينها اشتقاقيا أو تمثيليا. وقد وصلوا إلى مثل هذه النتيجة اعتمادا على مقاييس عاملية محضة إذ البؤرة الموضع في التراكيب الثّلاثة لا تأخذ إعرابها بنفس الطريقة. البؤرة في:

•[زيد ضربته]

لا يعمل فيها عامل لفظي. وإنما العامل معنوي وهو الابتداء. والبؤرة في

•[زيدا ضربت]

العامل فيها الفعل الّذي يليها. أما في

•[زيدا ضربته]

1 - أوردنا أمثلة من الصوتيات و الصرف لكون مفهوممنا للنحو يتجاوز المفهوم القديم و يتسع ليشمل مستويات الظّاهرة اللغوية و لكون علامات المطابقة ذات علاقة بمبحث الصوتيات . فاللفظم الدال عليها مجرّد صوت

2 -لا تخلو هذه التسمية من التجاوز فبعض الجموع الّتي تنضوي تحت هذا الباب ليس مفردها مؤنثا كما يوهم بذلك المصطلح نحو : حمّام ← حمّامات و إصطبل ← إصطبلات.

فقد شغل المتّصل الفعل عن العمل في البؤرة والّذي يعمل فيها فعل مضمر وجوبا يطابق المظهر في لفظه ومعناه. وهو مقدر قبل البؤرة كأن البؤرة في مكان المفعول " (الفهري، 1988 ج1 ص142). وأما في نحو :

• ضربته زيدا[1]

فقد استوفى الفعل العامل معمولاته " فلا سبيل لـ (ـه) إلى غيرها " (ابن هشام، شرح شذور الذهب ص428) (بتصرّف في الضمير))، مثل زيد "إلا بالتبعية" (ن م ص428). لم يدركوا وحدة الظّاهرة اللغوية في هذه الأمثلة المختلفة. ولم يتنبه ابن هشام إلى مظاهر الوحدة في غير المثاليـن الأوّل والثّالث، وإن عدّ المثال الأوّل خارجا "عن أصل هذا الباب" (شرح شذور الذهب ص425) متابعة لأصول النّحاة. ذلك أن حقيقة الاشتغال عنده " أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل هو فعل أو وصف. وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظا :

• كـ" زيدا ضربته "

أو محلا :

• كـ " زيدا مررت به "

أو لما لابس ضميره نحو :

• زيدا ضربت غلامه

• أو مررت بغلامه

"والاسم في هذه الأمثلة ونحوها أصله أن يجوز فيه وجهان. أحدهما أن يرفع على الابتداء فالجملة بعده في محل رفع على الخبرية والثّاني أن ينصب بفعل محذوف وجوبا يفسّره الفعل المذكور. فلا موضع للجملة بعده لأنها مفسّرة" (شرح شذور الذهب ص 426).

وهذه البنى لا تزال اليوم موضع إشكال لدى الباحثين على اختلاف اتجاهاتهم اللسانية (انظر الفاسي الفهري، 1988 ج 1 ص 141 - 151 "الاشتغال تفكيك أم تبئير؟ " وأحمد المتوكل، 1985 ص28-49). تجده عند ذوي التوجه التّحويلي كما عند أتباع النّحو الوظيفي. لذلك نرى الفهري يقسم التّبئير من وجهة نظر تحويليّة إلى ضربين :

-الأوّل "يولد بدءا في المكون القاعدي" (الفهري، 1988 ج1 ص141) ويسميه "تفكيكا" يكون العنصر المفكك فيه أو البؤرة الموضع خارج إسقاط الجملة مرتبطا بعائد داخلها نحو:

• زيد ضربته

خارج الإسقاط إسقاط الجملة

(مكون مبأّر) (ضمير عائد عليه)

1 - يذكر مثل هذا في باب البدل انظر ذلك مثلا في الكتاب ج 2 ص 386و المفصل ص 122 و شرح الكافية ج 1 ص 340-341 و 113 - 143)

-والثّاني " تبئيرا "وهو" يولد عن طريق تحويل البؤرة من الجملة إلى خارجها" (ن م ج1ص141) نحو :

• زيدا ضربت Ø

خارج الإسقاط إسقاط الجملة

(مكون مبأّر)

" وأهم ما يفصل التّبئير عن التفكيك - [في نظره] -شيئان :

أ) خضوع المسافة بين المكان الهدف والمكان المصدر لقيود ميدانية كقيد التحتية وعدم خضوع التفكيك لهذه القيود" (الفهري، 1988 ج1 ص141). ومضمون قيد التحتيّة "أن العنصر المتنقل لا يمكن أن يخترق أكثر من عجرة سلكية واحدة. ومعلوم أن هذا القيد يمكن أن يستوعب عددا من قيود روس. فمن ذلك مثلا قيد المركّب الاسمي المعقد وقيد الجزيرة الميمية إذا اعتبرنا أن كلا من ج وجَ عجرتان سلكيتان" (الفهري، 1988 ج1 ص120). فالفهري يذهب إلى أنّه لا يقال:

1) "* زيدا أظن الرجل الّذي انتقد انتحر . . .

* زيدا انتقدت وعمرا

* زيد انتقدت أبا " (ن م ج 1 ص116)

ولكن يقال :

2) •أظن الرجل الّذي انتقد زيدا انتحر

• وانتقدت زيدا وعمرا

• وزيدا وعمرا انتقدت

• وانتقدت أبا زيد

كما يقال :

3) •زيد أظن الرجل الّذي انتقده انتحر

• وزيد وعمرو انتقدتهما

• وزيد انتقدت أباه .

فالمجموعة الأولى لاحنة بموجب قيد التحتية. والحقّ أن جمل المجموعة (1) في المقبولية ليست واحدة. فالجملة الثّانية جائزة في أسلوب الاستفهام كما يتبيّن من كتب النّحاة ومن قول الزّباء :

• ما لِلجمال مشيُهَا وَئيدًا أجَنْدَلاً يحْملْنَ أم حَديدًا ؟

"ب) وجود تطابق إعرابي بين المكان الهدف والمكان المصدر في التّبئير وعدم وجود ذلك في التفكيك " (الفهري، 1988 ج 1 ص 141). تقول :

• زيدا ضربت

• وزيد ضربته

• وزيد مررت به

فزيد مطابق إعرابيا لأثره المقدر في الجملة الأولى (التّبئير). ولكنه على غير ذلك في الجملتين الأخريين.

أما الاشتغال فالتّشابه بينه وبين الظّاهرتين الأخريين يجعله إشكاليّا في نظر الفهري (انظر اللّسانيات واللّغة العربية ج1 ص113-114-122 وص141-151)... فإلى أيّهما ينتمي: إلى التّفكيك أم التّبئير؟ ينتهي بالفهري درسه هذه الظّاهرة إلى القول بأنه يماثل الأوّل من وجوه والثّاني من أخرى[1]. ولكن اعتبار الخصائص التّوزيعيّة للبؤرة والعائد "جعله يسوّي" بين البنى الاشتغاليّة والبنى التّفكيكيّة " (ن م ج1 ص144).

أما المتوكّل فقد نظر إلى التّبئير من زاوية وظيفية انسجاما مع المنهج الّذي اختاره إطارا للتحليل. فقدم التعريف السائد في النّحو الوظيفي للبؤرة". "وهو ما اقترحه سيمون ديك (ديك، 1978 ص19)" (المتوكّل، 1985 ص 28)

وهو يقوم أساسا على فكرة أن وظيفة البؤرة تسند إلى المكون " الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة (ن م ص 28) " وقسّم أصناف التّبئير

-على أساس مجاله، فميّز بين نوعين :

- بؤرة الحمل
- وبؤرة المكون

-و بحسب طبيعة وظيفة التّبئير إلى :

- بؤرة الجديد
- وبؤرة المقابلة .

وقد عرف أنواع البؤرة. فأما بؤرة الجديد فهي "البؤرة المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب". (المعلومة الّتي لاتدخل في القاسم الإخباري المشترك بين المتكلم والمخاطب)" ((المتوكّل، 1985 ص28-29)

كما يتضح من الحوار التّالي:

-ماذا قرأت البارحة ؟

-قرأت البارحة كتابا (انظر ن م ص 30)

-متى عاد زيد ؟

-عاد زيد البارحة (انظر ن م ص47 مع التصرف في الفعل. عوضنا رجع بعاد)

-من عالج الطبيب ؟

-عالج الطبيب خالدا(انظر ن م ص 52)

---

1 - يقول : "إذا كانت المعطيات كما أوردتها فإن الاشتغال يماثل التفكيك من وجوه و يماثل التّبئير من وجوه أخرى فالمسافة بين البؤرة والعائد ليست مقيدة كما في التفكيك و لذلك يمكن الخروج من بعض الجزر (انظر الأمثلة أعلاه) أيضا. لاعلاقة ضرورية بين إعراب العائد وإعراب البؤرة. إذن اعتبار الخصائص التّوزيعية للبؤرة والعائد يدعونا إلى التسوية بين البنى الاشتغالية والبنى التفكيكية " (اللّسانيات واللّغة العربيّة ج1 ص 144).

وأما بؤرة المقابلة فهي تلك "الّتي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التى يشك المخاطب في ورودها أو المعلومة الّتي ينكر المخاطب ورودها " (المتوكل 1985ص 29) نحو :

- شايا شرب خالد (لا لبنا) (انظر ن م، ص 31)

"وتسند كل من بؤرة المقابلة وبؤرة الجديد إلى مكون من مكونات الجملة[1] أو إلى الجملة برمتها" (ن م ص31)

فأما المسندة إلى أحد المكوّنات فنحو[2] :

- عاد زيد البارحة
- وزيدا رأى خالد

وأما المسندة إلى الجملة فنحو [3]:

- غادر زيد بيته
- هل زيد قابلته ؟

فإذن لاشك أن ما بين هذه الظّواهر التّركيبيّة من وجوه الائتلاف والاختلاف وما في بناها من تعقيد يجعلها إشكاليّة .

1-3-2-2-التعيين :

ومن الأمثلة لرؤيتهم التعدد حيث تكون الوحدة تحليلهم ظاهرتي التعيين والبناء لغير الفاعل. فقد تنبهوا إلى أداة التعيين في الإيجاب لكونها واضحة للعيان ولم يهتدوا إليها في السلب وهي حالة التنكير. وإذا كانوا قد اهتدوا إلى أن النكرة تنتهي بنون ساكنة فإنهم لم يتبينوا أنها أداة التعيين في الاسم النكرة مثل (أ ل) في المعرفة. فأداة التعيين في الحقيقة موجودة في حالتي التنكير والتعريف على السواء بشكلين مختلفتين صوتيا وموضِعيا. فهي في الحالة الأولى صامت هو النون الواردة لاحقة ينطق بها ولا تكتبَ وفي الثّانية مقطع طويل منغلق يرد سابقة. ولعلّهم فعلوا ذلك مع معرفتهم أنّ من معاني النون المفردة الدّلالة على التنكير (انظر ابن هشام : المغني ج 2 ص339-345) احترازا من حالات لا تكون فيها للتنكير كما في مثل " زيد والذاهبون" وفي غيرهما. ومهما يكن من أمر فقد رأوا التعدّد حيث تكون الوحدة.

1-3-2-3- البناء لغير الفاعل:

أما البناء لغير الفاعل فقد نظر النّحاة إليه نظرتين مختلفتين باختلاف المستوى تركيبيا كان أو صرفيا. فقد رأوا فيه وحدة في مستوى البنية الموضوعية وتعددا في بنية الفعل المنقول. فهم أجمعوا على اعتباره حطا في عدد المحلاّت باعتمادهم تحليل البنية المنقولة تركيبيا وبالرجوع إلى شروط هذا البناء. فمن بين شروطه

1 - المقصود عنده بؤرة الجملة بؤرة الحمل (راجع في ذلك المتوكل، 1985ص 31)
2 - فأما المثالان الأولان فيقعان تباعا في ص 47 و 38 من نفس المصدر
3 - وأما المثالان الأخيران فيقعان في الصفحتين 32 و 33

الثّلاثة عندهم حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه. (انظر في ذلك ابن يعيش ج7 ص69). ولكنهم على المستوى الصيغي رأوا في كيفية الحصول عليه من الفعل الثّلاثي الصحيح المجرّد[1] تعددا يختلف بكونه ماضيا أو مضارعا (انظر في ذلك ن م ج7 ص70). ومرد هذا في نظرنا إلى اختلاف بسيط في حركة عين الفعل المبني لغير الفاعل ماضيا أو مضارعا كما يتبين من التّحليل الصّوتي لجميع جوانب هذه الظّاهرة. فالحقيقة أن التغييرات الّتي تطرأ على الصيغة المتحولة من البناء للفاعل إلى البناء لغيره واحدة في العدد والموقع والنوع بقطع النظر عن كون الفعل ثلاثيا أو رباعيا، وعن وزنه إلا في حالات قليلة و عن كونه ماضيا أو مضارعا على نحو ما يتبين من الجدول:

لا شكّ إذن في أن الاختلاف في عدد التغييرات الّتي تطرأ على صيغة الفعل المبني لغير الفاعل يحكمه أساسا عدد المقاطع الّتي يتكون منها الفعل في صلتها بكونه ماضيا أو مضارعا.

فالثّابت من التّحليل الصّوتي أن بناء الفعل لغير الفاعل في الماضي والمضارع واحد من حيث عدد التغييرات ومواقعها ونوعها إذا كان الفعل في أصل صيغته ثلاثي المقاطع. فليس الاختلاف بينهما في غير حركة عين الفعل فهي كسرة قصيرة في الماضي وفتحة في المضارع.

وأما إذا كان الفعل رباعي المقاطع فهو يختلف في الماضي بنيويا عنه في المضارع في عدد التغييرات إذ يطرأ عليه فضلا عن التغييرين السابقين تغيير ثالث يتمثل في ضم حركة المقطع الثّاني قصيرة كانت أو طويلة.

وهكذا يتبين الدارس أن ما يبدو لأول وهلة للناظر غير المتفحص اختلافا جذريا في بناء صيغة الفعل المسند إلى غير الفاعل ليس في حقيقة الأمر غير اختلاف جزئي في نوع حركة عين الفعل في الحالتين وما يطرأ من تغيير إضافي في صيغة الماضي مقصور علي الأفعال الرباعية المقاطع فهو تغيير وثيق الصلة بعدد مقاطع الصيغة.

ومهما يكن من أمر فليست هذه الأمثلة التى عددنا إلا بعض ما ينهض دليلا على أن النّحاة انخدعوا بالمكتوب واستقطب اهتمامهم المرئي كما شدتهم نظرية العامل. فرأوا في الافتراق وحدة وفي الوحدة افتراقا. ولم يكن التأثّر بالمكتوب عندهم في الحقيقة وقفا على الظّواهر التّركيبيّة .

1-4- الجهاز الوصفي والمفاهيم :

لقد ساهمت في ضعف كفاية المنهج القديم الوصفية عوامل أخرى :

-منها أولا : خلوّه من نظام يتنبأ بالفاعل والمفعول به أو غيرهما من المكوّنات الأوّليّة ليس من حيث الوجود والإعراب بل من حيث الخصائص

1 - انحصر اهتمام النّحاة في هذا الباب بالثّلاثي المجرّد (انظر في ذلك المفصل ص 258 و 259 و الممتع ج 2 ص 451) إلا نادرا فقد تعرض صاحب الأصول لوزن " فاعل من الأجوف (انظر ابن السّرّاج ج 3 ص 293) و تعرض ابن يعيش إلى الرباعي المجرّد (انظر ابن يعيش ج 7 ص 70).

الأخرى كما هو الشأن في النّحو التّوليدي. فقاعدة التّعدية واللّزوم مثلا تتنبّأ بوجود المفعول به في التّركيب أو عدمه وقاعدة الإعراب تتنبّآ بأثر العامل في الفاعل والمفاعيل على السّواء. ولا يتجاوز الأمر في النّحو التّقليدي هذين الجانبين اللّذين يتنزّلان في إطار نظريّة العامل. غير أن بعض النّحاة كانوا قد أدركوا بالحدس وجود تعالق بين الفعل وغيره من المفاعيل ولكنّهم اقتصروا على ملاحظة الظّاهرة (انظر الكتاب ج1 ص 25 - 26 "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة") كما أدرك آخرون وجود تعالق في السمات المعجمية بين الفعل والفاعل والمفعول به على نحو ما نجد في مواطن متفرقة من مغني اللبيب. وقد خالف ابن هشام النّحاة. فعلل الظّاهرة. قال : " فلا يجوز :

• أعجب زيد ما كره عمرو.

فإن أوقعت ما على أنواع من يعقل جاز لأنه يجوز :

• أعجبت النساء" (اقتصرنا على مثال وحيد من المغني ج 2 ص 454)

-ومنها ثانيا : مراوحتهم في تناول الظّواهر التّركيبيّة بين التركيب[1] والدّلالة وبين المفاهيم اللغوية والاصطلاح بحسب الحاجة على نحو ما يتضح من اختلافهم في تخريج جملة النداء وجمل من نحو :

• فَأَرْسَلَهَا العِراكَ ولم يَذُدْها

ونحو :

• طلبته جهدك

أو من حديثهم عن الظرف[2] والمصدر [3]

-ومنها ثالثا : تعميم القياس أو طرده بتعبيرهم دون استقراء دقيق لتجلّيات الظّاهرة اللغوية أو تمحيص (انظر في ذلك مثلا كيفية الحصول على "جمع المؤنث السالم" ووزن فعل في المضارع والبناء لغير الفاعل).

وأما على مستوى المفهوم والمصطلح فالأمر لا يختلف كثيرا. فقد كانت مفاهيم النّحاة ومصطلحاتهم متأثّرة بمناهجهم[4] ومنطلقاتهم غير ثابتة تختلف باختلاف المدارس والعصور والنحاة (انظر مثلا اختلاف مفهوم التعدي لدى الأوائل والمتأخرين في شرح كتاب سيبويه ج2 ص258 و294). فكان

1- يتنبأ الفعل في النّحو التوليدي بالفاعل و المفعول به من حيث الوجود و العدم.

2 - استعمل النّحاة الظرف بالمعنى اللغوي العام (انظر مثلا سيبويه ج 1ص 84 و ابن السّرّاج ج1 ص52 و86 و89 و193 و197) وبالمعنى النّحوي (انظر سبويه ج1 ص117 و118 و136 وابن السّرّاج ج1 ص86 و190 و192 و194 و197 و198 و202 و203 و204 و216).

3 - و استعملوا المصدر بالمعنيين الصرفي (انظر الكتاب ج1 ص212 و328-335-340 و 384- 390 و ج 4 ص 78 - 80 و 85 و الأصول ج 1 ص 97 - 89و 109 - 112 و 113 - 120 و 130 - 131) والنّحوي والأصول ج1 ص137-140 و159-169 و ج2 ص297 و299).

4 - انظر مثلا اختلاف البصريين و الكوفيين في المصطلح المستعمل في محل إعراب زيد في مثال :

* مررت بزيد

فهو جر عند الأولى و خفض عند الثّانية .

الاضطراب في استعمال المصطلح وانعدمت الدقة في كثير من المصطلحات والمفاهيم. وسنقتصر في الاستدلال على ذلك بظواهر ثلاث :

-أولاها : الترادف في المصطلح والاشتراك أحيانا.

-وثانيها : الاختلاف في زاوية النظر في وضعه.

-وثالثها : ميوعة بعض المفاهيم.

وستقدم على ذلك عددا من الأمثلة تتصل بمستويات مختلفة من الظّاهرة التّركيبيّة.

-1-4-1مفهوم الجملة

فمن أمثلة الظّاهرة الأولى عندهم : الجملة مفهوما ومصطلحا. فالتذبذب في استعمال المصطلح ترادفا أو مراوحة بين مفهومين في الأثر ذاته أو باختلاف الآثار واقع بين النّحاة في مسألة الجملة. فإذا نظر الدارس في مؤلّفاتهم رأى أنهم استعملوا مصطلحات ثلاثة للتعبير عن هذا المفهوم تختلف باختلاف مراحل تطوّر الدّرس النّحوي وباختلاف النّحاة أنفسهم من حيث قدراتهم على التّمحيص والتّحرّر من مصادرات السّابقين لهم.

فسيبويه مثلا عبر عنه بطريقتين فاستعمل تارة لفظا مفردا هو الكلام، (انظر الكتاب ج1 ص25-26 هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة") ومركبا بالعطف هو المسند والمسند إليه أخرى (انظر ن م ج 1 ص 23 - 24" هذا باب المسند والمسند إليه"). وقد شاع المصطلح الأوّل بين النّحاة المتأخّرين[1].

أما ابن السّرّاج فقد عمد في الأصول إلى مصطلح آخر هو "الجملة" ولكن على معنى المركّب الإسنادي[2] فحسب (انظر الأصول ج 1 ص 63 .)

وقد اطّرد استعمال هذا المصطلح في كتب النّحاة بعد ذلك بهذا المفهوم الضّيّق أو بمفهومه المدرسي الواسع على نحو ما نجد عند ابن جني (ت 392هـ) والزمخشري (ت 538 هـ) وابن يعيش (ت 643 هـ) والإستراباذي (ت 686هـ) وابن هشام[3] (ت 761 هـ .)

إلا أن مصطلحين فحسب من هذه الثّلاثة لقيا رواجا في كتب النّحو. وهما الكلام والجملة. فهل كان وجودهما من قبيل الترادف أو الاختلاف؟ الحقيقة أن دارس المسألة يجد في كتب النّحو مواقف ثلاثة منهما :

---

1 - استعمله ابن جني في الخصائص ج 1 ص 18 و الزمخشري في المفصل ج 1 ص 16 و الإستراباذي في شرح الكافية ج 1 ص8 و ابن يعيش في شرح المفصل ج 1 ص 18 و ابن هشام في مغني اللبيب ج 2 ص 374.

2 - يرجح بعض اللغويين المحدثين كون المبرد أول من استخدم الجملة مصطلحا اعتمادا على ما ورد في المقتضب إلا أن هذا اللغوي لا يميز في تحليله بين الجملة و المركّب الاسنادي . بأي المفهومين استعملها المبرد هل كان ذلك بالمعنى الضيق أو بالمعنى العام؟

(راجع في ذلك نحلة 1984 ص 19 و 90 و 121 و 137 خاصة حيث يتحدث عن الجملة الجملية يعني بها : " كل جملة يكون الخبر فيها جملة اسمية أو فعلية. " و كذلك نحلة 1991 ص 19)

3 - أرجأنا الحديث عن مواقف النّحاة من مصطلحي الجملة والكلام إلى مكان لاحق ص48-52.

1-4-1-1- فالأول يرى في اللفظين مجرّد ترادف ويمثله كل من ابن جني والزمخشري. فقد ذهب صاحب المفصل إلى أن الكلام هو " المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى. وذاك لا يأتي إلا في اسمين نحو قولك:

• زيد أخوك
• وبشر صاحبك

أو في فعل(1) واسم نحو قولك :

• ضُرب زيد
• وانطلق بكر

وتسمى جملة " (الزمخشري ص6). ولعلّه تأثّر في ذلك بصاحب الخصائص. فقد كان هذا النّحوي سوّى في المعنى ظاهرا بين الكلام والجملة. فاعتبرهما في تعريفه الكلام مترادفين.

قال: " أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه. وهو الّذي يسميه النّحويون الجمل نحو :

• وصه .زيد أخوك
• ومه . وقام محمد
• ورويدا . و ضُرب سعيد
• وفي الدار أبوك

. . .فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام" (ابن جني: الخصائص ج1 ص17). وسكت بذلك عن الإشكالات الّتي يطرحها مثل هذا التّرادف. إلا أنه كان قد أخرج في الحقيقة بشكل ضمني بعض التراكيب باشتراطه الاستقلال في الكلام. وهو ما لم يفعله الزمخشري. لذلك كان ابن جني في اعتقادنا أقرب إلى الفريق الثّاني على غير ما يفيده ظاهر الكلام.

وقول الزّمخشري لا يخلو من لبس. فقد يكون أراد أن ينبّه إلى تسمية الكلام بالجملة حينا دون أن يكون مترادفين. وحينئذ يكون مفهوم الجملة أوسع من مفهوم الكلام. ولكنّنا اعتمدنا في فهمنا له تفسير ابن هشام. وقد تنبّه إلى خطإ القول بالتّرادف حين قال ناقدا الزّمخشري : "فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمّى جملة. والصّواب أنها أعمّ منه إذ شرطه الإفادة بخلافها. ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشّرط وجملة الصّلة. وكل ذلك ليس مفيدا. فليس بكلام" (مغني اللّبيب ج2 ص374).

1-4-1 -2- وأمّا الموقف الثّاني فيميّز أصحابه بين الكلام والجملة وهو موقف كل من ابن السّرّاج (ت 316هـ) والإستراباذي (ت 686) وابن هشام (ت761 هـ).

1- هذا التعريف قاصر عن استيعاب الأمثلة الّتي وردت فيها الجملة اسم فعل من نحو : و صه و مه أو مصدرا نائبا عن الفعل من نحو مهلا أو ضربا زيدا أو كان رأسها حرفا نائبا عن الفعل مثل : يا زيد

ولئن لم ينظّر صاحب الأصول لهذه المسألة في كتابه فإن دراستنا للأمثلة الّتي أوردها في الحديث عن حذف خبر المبتدإ تمكن من تبين الاختلاف عنده بين المفهومين.

- فزيد خلفك
- والقتال يوم الجمعة
- والشخوص يوم الخميس

كلام (انظر ابن السّرّاج ج 1 ص 63). وأمّا :

- ضربته
- و لقيت أخاه
- و قام أبوه

من نحو

- زيد ضربته
- و عمرو لقيت أخاه
- و بكر قام أبوه

فجمل مركبة من فعل وفاعل[1] (انظر ابن السّرّاج ج 1 ص64). وأما أبوه منطلق من نحو :

- زيد أبوه منطلق

"فجملة مركبة من مبتدإ وخبر[2] (انظر ن م ج 1 ص64).

فابن السّرّاج يميز ضمنا عن طريق التّمثيل بين الكلام والجملة. فالكلام عنده عام إذ هو الوحدة التّركيبيّة القصوى (أو الإسناد الأصلي) والجملة مفهوم جزئي (أو الإسناد الفرعي). وأما الإستراباذي فصريح في هذه المسألة يتجاوز في تمييزه بين المصطلحين التمثيل إلى التنظير ويقدّم الضوابط الّتي تمكّن من ذلك.

- فزيد قائم
- وقام زيد
- و أ زيد قائم ؟
- و أقام زيد ؟

في رأيه كلام (انظر الإستراباذي، شرح الكافية م1 ص7). ذلك أن "الكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته. فكل كلام جملة ولا ينعكس... وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الّذي هو رابطة. ولا بد من طرفين مسند ومسند إليه " (ن م م1 ص8). وقد ألمح الإستراباذي بذلك:

-أولا إلى ما اصطلح عليه في النّحو التقليدي "بالجملة الموصولة" و"جملة الشّرط" و"جملة الجواب". فهي، وإن كانت جملا في اصطلاح النّحاة، فليست بكلام

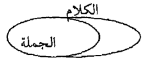
-و إلى نحو : أحْ أح وأخ أخ ثانيا .

1 – اقتصر المؤلف على ذكر عنصري النواة الإسنادية في هذه المركّبات

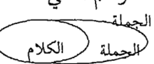
2 – يقتصر مفهومه للجملة على المركّب الإسنادي الواقع خبرا كما يتضح من أمثلته.

فهذه الأصوات وإن دلّت على حالات بيولوجيّة تألّما أو نوما فليست هي الأخرى بكلام لانعدام القصد فيها وإرادة التّبليغ. ولهذا يخرج بعض ما اصطلح عليه النّحاة بالجملة من الكلام لعدم توفّر شرط الإفادة في بعضه وشرط الاستقلال في آخر. غير أن العلاقة بين الكلام والجملة عند من ميزوا بين المصطلحين تبقى علاقة احتواء وإن لاحظنا فروقا دقيقة بين مواقف النّحاة في أيهما المحتوى وأيهما المُحْتَوي مردّها إلى تطوّر نظرتهم إلى هذه المسألة باختلاف العصور والنحاة.

فالكلام عند ابن السّرّاج عام إذ هو الوحدة التّركيبيّة القصوى والجملة مفهوم جزئي. فالأوّل محتو والثّانية محتواة على نحو ما يتضح من الرّسم التّالي :



والعكس عند الإستراباذي . فالجملة محتوية ومحتواة في آن. والكلام لا يكون إلا محتوى. وهو ما يجسمه الرسم التّالي :



فهذا الاختلاف يكشف اختلافا في التصور . فمفهوم الجملة عند ابن السّرّاج أحادي جزئي. ولكن مفهومها عند الإستراباذي مزدوج. فهو عام وجزئي في آن[1]. أما ابن هشام فموقفه لا يخلو من تذبذب.

فلا ريب أن صاحب المغني ميز بين المصطلحين بأشكال مختلفة ضمنا تارة وصراحة أخرى تنظيرا وتطبيقا. فخص مثلا فصلا "لشرح الجملة وبيان أن الكلام أخصّ منها لا مرادف لها" (المغني ج 2 ص374-375) عمد فيه إلى تعريف الكلام بالحدّ فقال: "والكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السّكوت عليه" (المغني ج2 ص374). ولكنه حين عرف الجملة بالمثال وبذكر مكوناتها الأساسيّة قال : " والجملة عبارة عن الفعل وفاعله :

- كقام زيد

والمبتدإ وخبره :

" •كزيد قائم "

وما كان في منزلة أحدهما نحو :

- ضرب اللص
- و أقائم الزيدان ؟
- و كان زيد قائما
- و ظننته قائما " (ن م ج 2 ص 374)

وقد جزم بأنهما "ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس" (ن م ج 2 ص 374). ونقد بذلك صاحب المفصل.

1 - انظر كذلك موقف ابن هشام. ولعل هذا الموقف قاسم مشترك بين المتأخّرين

والحقيقة أن المقابلة بين التعريفين عنده لا تمكن من تبين ما ذهب إليه من التباين بين المفهومين بقدر ما تجعلنا نعتقد راسخا أن لا فرق بينهما. وهو تناقض بيّن بين ظاهر التعريفين وصريح القول:

• فزيد قائم

أورده ابن هشام ضمن أمثلة الجملة. ولكنه كلام بمفهومه له. وكذلك هو عند الإستراباذي (انظر شرح الكافية م 1ص 7). وهو يذكر في مواطن أخرى أن "إن المكسورة "تدخل على الجملة الاسمية (انظر المغني ج 1 ص 22)

• (إِنْ الكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ) (67 الملك -20)

وعلى الجملة الفعلية (انظر ن م ج 1 ص 23) نحو :

•(إِنْ أَرَدْنَا إِلا الحُسْنَى) (9 التوبة -) -107

فلا يزداد الباحث إلا حيرة في أمره. فهذان المثالان عنده جملتان. والحق أنهما كلام. وقد يجعل مثل هذا التذبذب دارس مغني اللبيب يذهب إلى أن لا فرق عنده بين الكلام والجملة، وإن صرح بأن من الوهم القول بترادفهما مسايرة منه لفريق من النّحاة. ذلك أنّه كان على ابن هشام أن يقدّم أمثلة للجملة لا ينطبق عليها مفهوم الكلام إذا كان يرى أن التقاطع بين المفهومين واقع.

إن المسألة في كتاب المغني لا تخلو من إشكال يتمثل في الافتراق بين الجزم باختلاف المفهومين وبين تعريفهما تعريفا يدعم التّوحّد ولولا الفقرة الّتي نقد فيها ابن هشام الزمخشري وعدد فيها أنواعا من الجمل ليست بكلام من نحو جملة الشرط وجملة الصلة لجزمنا بأن التّرادف فيهما واقع عنده (انظر المغني ج2 ص 374).

1-4-1-3- وأمّا الموقف الثّالث فيتجسد في النّحو المدرسي فقد تجاوز مسألة التعدد في المصطلح والاختلاف إلى التّوحيد مكتفيا بالجملة للدّلالة على ما كان يعرف بالمصطلحين قديما . فصار مصطلح الجملة من المشترك :

• فزيد قائم

• و سافر التاجر

• و أرعد الرجل

كلها جمل.

• و (فَأَمَّا اليَتِيمَ فلا تَقْهَرْ) (93 الضحى 9)

فجملة مكونة من جملة الشرط وجملة جواب الشرط .

• والذي أنعم على عباده

جملة موصولة. ونحو :

• يروم الهرب

• وقد أرْتِجَ عليه المسلك

في قول الجاحظ (كتاب العثمانية ص 312) :

• وجده يروم الهرب وقد أرتج عليه المسلك

• وأن أسافر

في نحو :

• أحب أن أسافر (النّحو العربي س1 ص182) (انظر كذلك حسّان 1981 ص175) جملة. ولئن كان أغلب اللغويين اليوم نحاة ولسانيين لا يميّزون بين المثال الأوّل وبقية الأمثلة (انظر في ذلك : تمام حسان، 1991 ص175 و179 و181 وفاخوري، 1988ص30 و68 و70 و71، والفهري، 1988 ج 2 ص72 و73 و76 و77 و87 و88 و89 و92 و93 و95 و96 مثلا) مجاراة للتّراث. فإنّ بعض اللّسانيين اليوم في بلادنا[1] قد عمدوا إلى التمييز بينهما سعيا منهم إلى مزيد الدقة في الوصف. وإذا كان لا خلاف بينهم وبين القدامى في طبيعة الأمثلة الأربعة الأولى، فالافتراق بينهم واقع في بقية الأمثلة.

• فالذي أنعم على عباده

مركب بالموصول الاسمى عندهم وكل من :

• يروم الهرب

• وقد ارتجّ عليهم

مركب إسنادي. وأما :

• أن أسافر

فمركب بالموصول الحرفي. فوقع التمييز بين إسناد أصلي وإسناد فرعي، وفُرّق في الثّاني بين ما كان تابعا لرأس اسمي أو حرفي وبين ما لم يكن كذلك.

وهكذا نتبين من هذا العرض لتعدد المصطلح لما يعرف " بالجملة " في مرحلة من مراحل تاريخ النّحو العربي أو لتوحيده بعدها :

-أن الاضطراب على هذا النّحو دليل على تذبذب في المفاهيم وإن كان إيجاد مصطلح الجملة في البداية[2] قصد به التّمييز بين نوعين من الإسقاط بين الإسقاط الأقصى (أو الإسناد الأصلي) وبين المركّب الإسنادي (أو الإسناد الفرعي) (انظر في ذلك ابن السّرّاج ج1 ص63 والإستراباذي، شرح الكافية م1 ص7). وقد كان علامة وعي لدى بعض النّحويين بالإشكاليّة وسعيا لتجاوزها حتى يكون وصفهم للظواهر اللغوية دقيقا

-وأن تعدد المصطلح العلمي كما كان سابقا أو الاشتراك في معناه كما هي

---

1 - التميز بين هذه الإسقاطات صار عرفا في كلياتنا وكتابات الجامعيين في بلادنا و في النّحو المدرسي عندنا أيضا. انظر على سبيل المثال :

-بنية الجملة العربيّة للمنصف عاشور ص 118 و 119 و 129 و 130مثلا

-وكتاب اللّغة لتلامذة السنة الأولى من التعليم الثانوي تونس 1990المبحث 24 الجملة البسيطة و الجملة المركّبة ص 347 - 360.

2 - لعل أول من استخدم الجملة مصطلحا المبرد (ت 285 هـ). قال في المقتضب : " إنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها و تجب بها الفائدة للمخاطب " (ج 1 ص 8) و قد استخدم مصطلح " الجمل المفيدة " تلميذه ابن السّرّاج (ت 316 هـ) فقال : " و الجمل المفيدة على ضربين إما فعل و فاعل و إما مبتدأ و خبر " (ابن السّرّاج ج 1ص 70) (نحلة، 1984 ص 19)

الحال في النّحو المدرسي خاصة لا يخدمان العلم ولا يساعدان على الدقة في وصف الظّواهر اللغوية.

1-4-2-الوظيفة :

أما على المستوى الوظيفي فالأمر لا يختلف عما تقدم .فبعض مصطلحاتهم مشتركة. فهم يراوحون في استعمال المصطلح الواحد بين المستويين الصرفي والنّحوي أحيانا والنّحوي والدّلالي أخرى بالمفهوم الضيّق لهذه الوحدات، على اعتبار الصرف يدرس الوحدة المعجميّة مفـــــردة في علاقة صيغتها بمعناها أو بالجوار الصوتي، إذ " التصريف ينقسم قسمين : أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني نحو : ضرب وضرَّبَ وتضَرَّبَ وتَضَارَبَ واضطرَبَ. فقد بُنِيَت منها هذه الأبنية المختلفة لمعان مختلفة. ومن هذا النّحو اختلاف صيغة الاَسم للمعاني الّتي تعتوره من التصغير والتكسير . . . والآخر من قسمي التصريف تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالا على معنى طارئ على الكلمة نحو تغيير قَوَلَ إلى قَال. . . وهذا التغيير منحصر في النقص . . . والإبدال . . .والنقل " (ابن عصفور ج1 ص31-32) وعلى اعتبار النّحو يهتمّ بتناول الوحدة في السياق ويعنى بالعلاقات القائمة بين وحدات السلسلة والدّلالة تقتصر على المعنى فحسب. ومن أمثلة الأوّل المصدر[1] . فالنحاة يستعملون هذا المصطلح استعمالين مختلفين. فالصّرفيون يعنون به أصل الاشتقاق[2] من نحو :

• خروج ودخول وقيام

والمعربون يعنون به المفعول المطلق[3] (انظر في ذلك سيبويه ج1 ص216 و220 و311 و319 وابن السّرّاج 159 وج3 ص85 و89 و109 و134 و136 و140 والزمخشري ص31-35 وابن يعيش ج1 ص111 و114 وابن منظور مادة (صدر) دار صادر لسنة 1954 ج4 ص449) من نحو "قياما" في مثل :

• قمت قياما.

ومن أمثلة الثّاني عندهم الظرف. فهو مصطلح مزدوج المستويات في التّراث النّحوي يستعمل بالمعنى الدّلالي تارة والوظيفي أخرى .

---

1 - وكذلك الصفة. فهي تستعمل في النّحو المدرسي للمشتقات من غير الأسماء من نحو :

.كاتب ومكتوب و حذر و أعظم و علامة .

وهي تعني عند النّحاة الأوائل عادة المستويين الصرفي والنّحوي على السواء اشتقاقا ووظيفة. فمكتوب صفة ونافع وعاقل في نحو:

.العلم نافع

.و زيد رجل عاقل

صفتان . وقد عوض النعت الصفة في هذا السياق عند بعضهم (انظر في ذلك ديوان الأدب للفارابي ج2 ص 256 و258). ولعله تأثر في ذلك بالخليل. فهذا اللغوي يطلق "مصطلح النعت بانتظام على ماغلب عليه في التّراث مصطلح الصفة" (راجع في هذا مقال المهيري " على هامش المصطلح النّحوي في كتاب العين " الحوليات عدد 27 لسنة 1988 ص 26).

2 - ما ذكرنا رأي البصريين و النّحو المدرسي .

3 - يقول ابن منظور: " قال ابن كيسان: اعلم أن المصدر المنصوب بالفعل الّذي اشتق منه مفعول وهو توكيد للفعل نحو :

.قمت قياما و ضربته ضربا " (اللسان (صدر) م 4 ص 449)

1-4-3- بنية المكون :

أما على مستوى بنية المكون فالاشتراك بين القدامى والمحدثين واقع في المصطلح. ولكن الاختلاف بينهم في المفهوم. فلا شك أن مصطلح " المركّب " قاسم مشترك بين التّراث النّحوي واللّسانيات شائع الاستعمال فيهما. إلا أن مفهومه فيه غير مفهومه فيها . فهو محدود في الأوّل عادة يقتصر على نوعين من المكوّنات هما[1] :

-المركّب المزجي من نحو حضرموت وبعلبك

-والمركّب العطفي الّذي حذفت الأداة فيه وورد مبنيا من نحو : صباحَ مساءَ وليلَ نهارَ. ولكنه في الثّانية واسع تتعدد أضربه. فمن مركب فعلي إلى آخر اسمي إلى ثالث حرفي ورابع إسنادي. والثّاني منها والرابع شديد التنوع بحسب نوع مخصّص الرأس في أولهما ونوع الرأس في الثّاني.

ومرد الافتراق إلى المنهج والأساس المعتمد في تحديد ماهية المركّب في كل من التّراث واللّسانيات، فالنحاة العرب اعتمدوا التّوزيع لكن في حالتين اثنتين دون تعميم إلى غيرهما فأسّسوا تسميتهم المركّب بالرجوع إلى البنية ما قبل المعجميّة. فقد كان ما اصطلحوا عليه به في الأصل مكونا من كلمتين وقع إدماج إحداهما في الأخرى في مثل حضرموت وبعلبك واستغني عن واو العطف في نحو: صباحَ مساءَ وليلَ نهارَ فصارت العبارتان في جميع الحالات عبارة واحدة دالة على عَلَمٍ في المثالين الأولين وعلى معنى الاستمرار في الزمن في الآخرين .

أما اللسانيون فقد اعتمدوا في تحديد المركّب المستويين التّوزيعي والدّلالي ولم يقصروا الجانب التّوزيعي على حالات دون أخرى على عكس ما فعل النّحاة العرب. وهذا ما يفسّر تعدد المركّبات من الناحية التّوزيعية واعتبارهم البعث من نحو :

- و كان البعث

مركبا بالرجوع إلى عدد الوحدات الدّلالية الدنيا المكونة له كما يبدو من التحليل التّالي :

ء ـَ ل	ب ـَ ع ث	ـُ
3	1	2
علامة تعيين +	جـذع	علامة إعـراب

لكل ما تقدم وجب الاحتراس في استعمال مصطلحات النّحو التقليدي. فليس المصطلح في الحقيقة إلا وليد نوع من المقاربة وتعبيرا عن تصور للواقع.

1 - غير أن النّحاة أشاروا إلى مفهوم المركّب في الحديث مثلا عن الموصول و صلته و إن لم يستعملوا المصطلح فهما " ككلمة واحدة " (ابن هشام، المغني ج 2 ص 409).

فمفاهيم القدامى غير مفاهيم المحدثين في أحيان كثيرة وإن كان المصطلح واحدا. وهكذا نجد مبرّرا وجيها لدعوة بعض اللسانيين العرب المعاصرين إلى الاحتراز "من استعمال المصطلح اللساني التّراثي حتى لا يختلط التصور العربي القديم بالتصور الأوروبي الحديث. فالمصطلح التّراثي يمثل نظاما معرفيا خاصا له سماته وتصانيفه وتصوراته الخاصة به" (محمد حلمي هليل، 1987 ص315 وانظر ن م ص87 و334 وراجع كذلك قول الفاسي الفهري في " تخطئة "من يسوى بين مفهوم نظري هو مفهوم الرتبة العميقة ومفهوم عفوي غامض كمفهوم الرتبة الأصلية (الفهري، 1988ج1 ص54)).

أما الاختلاف في زاوية النّظر فمن أمثلته على المستوى التّحويلي مصطلح " المبنى للمجهول"[1] أو ما يفيد معناه[2]. فقد اختلف في البناء لنائب الفاعل. فنظر إليه في النّحو المدرسي من زاوية الدّلالة المحضة دون استقصاء. فكان من نتائج هذه المقاربة وهذا التسرع فيها مصطلح المبني للمجهول الّذي لا يتطابق مع الواقع اللغوي. فكثيرة هي الحالات الّتي لا يدل فيها ما يسمى في النّحو المدرسي بالبناء للمجهول على جهل المخاطب وحتى المخاطَب أحيانا بالفاعل.

ولقد أصاب النّحاة القدامى حين نظروا إلى هذا البناء من زاوية تركيبية. فقد كان سيبويه دقيقا في وصفه من جهة خصائصه التّوزيعية. فتحدث عن "المفعول الّذي لم يتعد إليه فعل فاعلٍ ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر"(سيبويه ج1 ص33-34) وعن" المفعول الّذي تعداه فعله إلى مفعول" (ن م ج1 ص41-43)و"المفعول الّذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر " (ن م ج1 ص43) في وصفه لنحو [3]:

- ضُرب زيد
- وكُسي عبد الله الثوب
- و نُبئت زيدا أبا فلان

وعنى ابن السّرّاج بما بُنِي للمفعول (انظر الأصول ج1 ص76-81). وحذا الزّمخشري حذوه (انظر المفصّل ص54). وأما الإستراباذي فميّز بين مفعول الفعل الّذي سُمّي فاعله و"مفعول الفعل الّذي لم يُسمّ فاعله" (انظر شرح الكافية م 1 ص83).

1 - تسمية البناء للمجهول تسمية غير موفقة في نظر الفهري راجع في ذلك المعجم العربي ص 60

2 - استعمل النّحو المدرسي في وصف التركيب المتحول في نحو :

.سرق المتاع

مصطلح البناء للمجهول و لكن النّحاة القدامى عبروا عن هذا المفهوم توزيعيا بطُرق شتى فتحدث سيبويه عن " المفعول الّذي لم يتعد إليه فعل فاعل و لا يتعدى فعله إلى مفعول آخر " (الكتاب ج 1 ص 33) و عن "المفعول الّذي تعداه فعله إلى مفعول " (ن م ج 1 ص 41 - 43) و " المفعول الّذي يتعداه فعله إلى مفعولين و ليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر (ن م ج 1 ص 43) أما ابن السّرّاج فذكر بناء الفعل للمفعول في باب " المفعول الّذي لم يسم من فعل به " (الأصول ج 1 ص 76 - 81)واما بن هشام فذكره في باب النائب عن الفاعل (شرح قطر الندى ص) 188 - 187و اقتدى به بعض المجددين من رجال التربية في بلادنا (انظر النّحو العربي س1 ص 132 - 140) أما الفاسي الفهري فقد آثر البناء لغير الفاعل للتعبير عن هذا المفهوم (المعجم العربي ص 61 - 98)

3 - الأمثلة الثّلاثة مقتبسة من الكتاب ص 34 و 41 و 43

وإذا كان النّحاة القدامى قد نظروا إلى البنيتين من زاوية توزيعية وفي إطار نظرية العامل، وقد أصابوا في نظرتهم إليها من هذه الوجهة فإن تسرعهم وعدم قيام وصفهم على استقصاء دقيق للظواهر اللغوية وللاستعمال أوقعهم في خطإ ثان. فجاء مصطلحهم غير دقيق أو لا يخلو من لبس. فالقول بالبناء " للمفعول الّذي لم يسم فاعله " يقتضي ضمنا أن تشتق صيغة الفعل المنقولة من الفعل المتعدي ضرورة. وابنْ السّرّاج صريح في ذلك[1] (انظر الأصول ج1 ص77). ولكنك تجد أفعالا لازمة تُبنى لنائب الفاعل مثل قولك :

•جُلِس في المكان.

وفي الكتاب أمثلة كثيرة على ذلك. منها :

" •سير عليه فرسخان يومين

شغلت الفعل بالفرسخين. فصار كقولك :

• سير عليه بعيرك يومين " (سيبويه ج 1ص 223)

لذلك سعى بعض النّحاة المعاصرين إلى تجاوز هذا الإشكال بوضع المصطلح المناسب لوصف هذه الظّاهرة التّحويليّة أو المسند إليه فيها. فبكير والمهيري وجماعتهما[2] استعملوا مصطلح المسند إلى نائب الفاعل . وأما الفاسي الفهري فعمد إلى مصطلح آخر هو مصطلح البناء لغير الفاعل[3] (انظر في ذلك نقد الفهري لمصطلح النّحاة في المعجم العربي واقتراحه في الصفحة 81). فتداركوا بذلك ما في مصطلح النّحو المدرسي وتسمية النّحاة القدامى من قصور يتمثّل في استعمال مصطلحات في وصف هذه الظّاهرة التّركيبيّة لا تفي بالغرض إذ يتصل بعضها بالدّلالة لا ببنية الجملة حينا ولا يتسع بعضها إلى استعمالات عربية قديمة آخر.

ومهما يكن من أمر ففي تعدد المصطلحات المستعملة في وصف مثل هذه الظّواهر التّحويليّة اضطراب وتذبذب مردهما إلى اختلاف زاوية النظر في مقاربتها وإلى عدم الاستقراء الدقيق في تحليل الظّواهر اللّغوية.

أما مفهوم التعّدي واللّزوم " في التّراث النّحوي فمن الأمثلة على ميوعة بعض المفاهيم فيه. فمفهوم المتعدّي عند النّحويين الأوائل محدود يقتصر على ما يتعدى منه إلى المفعول به بغير واسطة. وعلى عكسه مفهوم اللازم عندهم. فهو يتّسع ليشمل الفعل الّذي يصل إلى غير الفاعل بحرف. غير أن مفهوميهما كان يضيقان ويتّسعان بحسب العصور والنّحاة.

---

1 - يقول : " و اعلم أن الأفعال الّتي لا تتعدى لا يبنى منها فعل للمفعول لأن ذلك محال نحو : قام و جلس لا يجوز أن تقول قيم زيد و لا جُلس إذا كنت إنما تبنّى الفعل للمفعول فإذا كان الفعل لا يتعدى إلى مفعول فمن أين لك مفعول تبنيه له " (ابن السّرّاج ج 1 ص 77)

2 - اشترك في تأليف كتابي النّحو العربي من خلال النصوص لتلامذة السنة الأولى و الثّانية من التعليم الثانوي كل من الأساتذة : عبد الوهاب بكير و عبد القادر المهيري و التهامي نقرة و عبد الله بن علية .

3 - انظر في ذلك النّحو العربي لتلامذة السنة الأولى ص 132 - 140 و قد اقتدى مؤلفوه في مقاربته بابن هشام

فقد كان مفهوم المتعدّي عند سيبويه أشدّ ضيقا منه عند السّابقين أو اللاّحقين إذ هو لم يعتمد في تحديده (انظر سيبويه ج1ص33-34) البنية العميقة بل اقتصر على السّطحيّة. فلم يراع بذلك سمات الفعل التّركيبيّة وتحديدا سمة [+ م به]. فعدّ نحو :

- ضُرب زيد
- و يُضرب زيد

مثل :

- ذهب زيد
- و جلس عمرو .

بل اقتصر على إسناد الفعل. فجمع بذلك اللاّزم والمبنى لنائب الفاعل في باب واحد "لأنّك لم تشغل الفعل بغيره وفرّغته له كما فعلت ذلك بالفاعل" (سيبويه ج 1ص33-34).

أما المتأخّرون فكانوا على النّقيض قد وسّعوا مفهوم المتعدّي على حساب اللاّزم واعتبروا الفعل الّذي يتجاوز فاعله إلى المفعول بواسطة الحرف مثلا متعديّا.

1-5- خلاصة القول من هذا العرض أن المنهج التّراثي على أهميّته ماضيا يُعَدّ أداة قاصرة عن التّمكين من إدراك ماهية الظّواهر اللّغوية في كثير من الأحيان. وهو وإن تعدّدت نماذجه لا يخرج عن إطار منطق التّأثير والتّأثّر يتنزّل في إطار نظريّة العمل والعامل ويستهويه الظاهر في كثير من الأحيان، يخلو من نظام قواعد يضع قيودا معجميّة على اختيار العنـاصر الأوّليّة الأسـاسيّة فاعلا أو مفعولا أو غير الأساسيّة. وتتراوح المقاربة فيه بين الشكل حينا والدّلالة آخر إذا تعرّضت نظريّة النّحاة للتّهديد تقيدا بمصادرات هذا النموذج أو ذاك. لذلك تتأسّس اليوم على ما تقدّم الدّعوة إلى نبذ المنهج التّقليدي أداة لوصف الظّواهر اللّغويّة والقول بوجوب اعتماد منهج في مقاربتها تتوفّر فيه الخصائص العلميّة وتكون كفايته الوصفيّة عالية. فمثل هذا المنهج لا يمكن من وصف دور الفعل في بنية الجملة وصفا كافيا ومن الإحاطة به من جميع الجوانب.

على أنّه ليس من الغلوّ أو التّناقض الإقرار بأن منهج النّحاة العرب على محدوديّة تناوله الظّاهرة التّركيبيّة وقصور جهازه الوصفي عن تفسير كثير من العلاقات بين الفعل وبقيّة العناصر الأوّليّة في الجملة الفعليّة شديد التّماسك في إطاره النّظري منسجم مع منطلقاته وأهدافه .

الفصل الثّاني :
توظيف اللّسانيات
في مقاربة الموضوع وأسباب اختيار النّموذج

اعتمدنا اللّسانيات في مقاربة هذا الموضوع لأسباب ثلاثة :

- أولها أن غايتنا علمية. لذلك آثرنا أن نعمد إلى وصف موضوعي تتوفّر فيه شروط العلم من دقّة في الاستقراء والتّحليل ومنهجيّة.

- وثانيها أن هدفنا من هذا البحث هو إضفاء النجاعة على التحليل النّحوي ما أمكن بمزيد سبر لغور الظّواهر النّحوية سبرا نستفيد فيه من علوم اللسان الحديثة تدقيقا للوصف وتنبؤا بما لا تستطيع الأنحاء القديمة التنبؤ به .

- ثالثها: أن كفاية النماذج اللسانية في وصف الظّواهر اللغوية وإن تفاوتت من مدرسة إلى أخرى تبقى أعلى في الوصف اللساني منها في الأنحاء القديمة ويكون التحليل فيه أكثر انسجاما لاستفادته من شيئين اثنين هما التراكم المعرفي من ناحية والمنهج العلمي من ناحية أخرى.

أما إيثارنا المنهج التّوليدي والتّحويلي في مرحلة النّظريّة المعيار الموسعّة دون الاقتصار عليه أو القطع مع التّراث نسجا في ذلك على منوال رائده واقتداء بموقفه في تفتّحه على المناهج الأخرى ووعيا بحدوده في مقاربة الظّاهرة التّركيبيّة فتحكمه أسباب شتى بعضها يعود إلى طبيعة المنهج وترجع أخرى إلى وجود تقاطع بينه وبين التّراث النّحوي العربي وإلى غير ذلك. ومنها :

-أوّلا : كون المدرسة التّوليديّة والتّحويليّة خلاصة للمدارس الّتي تقدّمتها وتكميلا لها استوعبت النظريات السّابقة لها وتمثلتها. فقد استفادت من المدارس التّوزيعية والوظيفية وغيرها من المدارس السّابقة واللاّحقة لها المتفرّعة عنها. فقد واخى تشومسكي بين "تعاليم بلومفيلد وتعاليم همبولدت ووصفيّة دي سوسير ومنطقيّة بوروايال. وانتفع مع كلّ ذلك بالمنطق الرّمزي وعلم النّفس" (. . . تمام حسان، 1981 ص172). فمدرسته حصيلة لهذه المدارس وتجاوز لها في آن، ركّزت على الجانب الشّكلي دون إهمال للمعنى إذ أقحمته في بنيتها منهجيا. فأدخلت المعجم في المكون الأساسي وألّحت على حدس السّامع

المتكلّم المثالي في تقرير مقبوليّة الجملة أو عدمها ومكّنت من تعليل لا مقبوليّة جمل نحويّة مثل :

* طار الصياد
* سارت السمكة
* أكل الطفل سيارة
* صام الرجل ليلة .

فردت بذلك للمعنى[1] اعتباره في مقاربة الظّواهر النّحوية، وإن كان نظام القواعد مستقلا عن المعنى (انظر تشومسكي، 1990 ص 22) فيها.

-ثانيا : استفادتها من التّراث اللغوي وانتقاؤها منه ماهو صالح فضلا عن كونها نظرية متحركة تراجع منطلقاتها ونتائجها باستمرار على ضوء ما تنتهي هي إليه أو ما ينتهي إليه غيرها وتحاول الإلمام بجل جوانب الظّاهرة اللغوية في دراسة التركيب. فهي لذلك ملائمة لطبيعة العمل.

-ثالثا: قدرتها على تفسير التراكيب الملتبسة:

-مما تتوحد فيه البنية السّطحيّة وتتعدد بناها العميقة من نحو:

•أ عجبني ضرب زيد .

-أو مما تتوحد بناها السّطحيّة وتختلف العميقة من مثل:

•قام زيد

•و ضُربَ عمرٌو

-أو مماَ تختلف بناها السّطحيّة ولكنها تشترك في بنية عميقة واحدة مثل:

•ضرب زيد عمرا

•و ضُرِب عمرو

•و علَّمت زيدا

•و تعلم زيد (راجع في ذلك حسّان، 1981 ص 173)

-رابعا: ما بين النّحو التوليدي والتّحويلي والتّراث النّحوي العربي من التقاطع في أحيان كثيرة

-خامسا: إعراض اللسانين العرب عن المقاربة التّوليديّة والتّحويليّة .

فأما الرواد منهم فقد اهتمّوا بالمقاربة الوصفية (انظر في ذلك: أيوب، 1957 مثلا وتأليف تمّام حسّان وخاصّة اللّغة العربيّة: معناها ومبناها 1973). وأمّا المتأخّرون فبعضهم ركّز على النّماذج غير الصّوريّة (انظر في ذلك كتابات

1- تطوّر موقف تشومسكي من المعنى باختلاف مراحل التنظير. فقد عد المعجم ضمن المكون الأساسي .(انظر Aspects ص99 و109 و118 و151 و156 و166 ولكنه لم ير مانعا من احتمال أن يقترح وضع السمات الانتقائية ضمن المكون الدّلالي (ن م ص 209). و قد تطوّر موقفه فعدّ الانتقاء حشوا ورأى " أن يُخصرَ (المعجم) في الانتقاء الدّلالي" (الفهري، 1986 ص32)

أحمد المتوكّل: "من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة" و"النّحو الوظيفي" و"الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة"). وآخرون اجتهدوا في تجاوز المدرسة التّوليديّة والتّحويليّة وإن هم لم يخرجوا عن الاتجاه الصوري[1].

وأما ما كان من دراسات في إطار النّظريّة التّوليديّة والتّحويليّة، وهو قليل فلم يتجاوز بعض المحاولات فصولا متفرقة (انظر في ذلك فصل كل من تمام حسان "إعادة وصف اللّغة العربيّة ألسنيا" في اللّسانيات واللّغة العربيّة ص145-184 ومحمد الشايب، "المدرسة التّوليديّة والتّحويليّة" في أهمّ المدارس اللّسانيّة ص75-93 ومازن الوعر "النّظريات النّحوية والدّلالية في اللّسانيات التّحويليّة والتّوليديّة، اللّسانيات (مجلة تصدرها جامعة الجزائر) عدد 6 لسنة 1982 ص23-67) كانت أو تأليف معدودات[2] فقد اقتُصر فيها على التّعريف بهذه المدرسة بتبسيط مبادئها (انظر مثلا كتاب زكريّا "النّظَريّة الألسنية" وفصل الشايب) أو بتقديم نماذج لتطبيقها على العربيّة (انظر في ذلك زكريا، 1983 ومقالي تمام حسان ومازن الوعر).

ونحن على اختيارنا في هذا العمل التّوليديّة والتّحويليّة على غيرها نخالف هذه المدرسة على مستوى المادة المدروسة أساسا معتمدا في الاستشهاد ونوع أمثلة.

فلم نقتصر فيها على الحدس مثلها وإن كنّا نعتقد راسخا في أهمّيته في الدّرس اللّغوي. وإنّما آثرنا اعتماد مدوّنة على نحو ما يفعل التّوزيعيّون سعينا إلى أن تكون متنوّعة تجمع بين الحديث والقِديم منفتحة على أمّهات النّصوص وأمثلة النّحاة والمعاجم وقصص الأطفال وغير الأطفال في آن. وهي تتّخذ أساسا نواة لها

أ) من القديم:

-النّصّ القرآني.

-وبعض آثار الجاحظ (ت 255 هـ) مثل الرّسائل وكتاب البخلاء وكتاب العثمانيّة وغيرها

-وبعض ليالي الإمتاع والمؤانسة لأبي حيّان التّوحيدي (ت 414 هـ)

-ورسالة الغفران لأبي العلاء المعرّي (ت 449 هـ)

-وألف ليلة وليلة

---

1 - عمد الفاسي الفهري مثلا إلى النموذج الوظيفي المعجمي في كتاباته (انظر على سبيل المثال اللّسانيات واللّغة العربيّة ج1 وج2) وطمح مازن الوعر في مقاله : " النظريات النّحوية و الدّلالية في اللّسانيات التّحويليّة و التّوليديّة : محاولة لسبرها وتطبيقها على النّحو العربي " "دمج النّظريّة النّحوية المعيارية المعدلة الّتي وضعها تشومسكي بالنّظريّة الدّلالية الّتي وضعها ولتركوك و ذلك للوصول إلى نظرية تحليلية و توليدية واقعة لتحليل الجملة العربيّة نحويا ودلاليا والاستفادة منها في النواحي التطبيقية " (اللّسانيات عدد 6 لسنة 1982ص 23)

2 - لكل من م . زكريا وعادل فاخوري كتابات في هذا الباب فأما الأوّل فله كتابان :

-(الألسنية التّوليديّة و التّحويليّة و قواعد اللّغة العربيّة (النّظريّة الألسنية)

-(و الألسنية التّوليديّة و التّحويليّة و قواعد اللّغة العربيّة (الجملة البسيطة)

-و أما الثّاني فله كتيب في هذا يعرف باللسانية التّوليديّة والتّحويليّة"

عمدنا إلى قصص الأطفال وألف ليلة وليلة لنتمكّن من تقديم أمثلة تبرز حدود القواعد التّوليديّة في تفسير الظّواهر التّركيبيّة في النّصوص المتّصلة بكلّ ماهو خيال. لكنّنا ركّزنا خاصّة على المعاجم. فاعتمدنا مجموعة من المعاجم العامّة مثل جمهرة اللّغة لابن دريد (ت321هـ) ومجمل اللّغة والمقاييس لابن فارس(ت 395 هـ) وأساس البلاغة للزّمخشري (ت 538هـ) ولسان العرب لابن منظور (ت 711 هـ) كما أفدنا إفادة بالغة من مجموعة من المعاجم الخاصّة مثل تلك المرتبة بحسب الحقول الدّلاليّة كفقه اللّغة للثّعالبي (ت 429 هـ) أو المختصّة بالأفعال من نحو ديوان الأدب للفارابي (ت 350 هـ) والأفعال للسّرقسطي (ت ، 400 هـ) والأفعال لابن القطاع (ت 515 هـ)(1) .

فعلنا ذلك إبرازا لدور المعجم في تحديد بنية الجملة. وهو دور نبّهنا إليه النّحو التوليدي ولمسنا أثره في ممارسة الآثار اللغوية في تتبّع المداخل المعجميّة وفي التفكير في توزيع الأفعال خاصة. فليس التركيب غير إسقاط للمعجم. فبنية الجملة تتحدّد سلفا في المعجم. ومداخل الأفعال الّتي تكون رأسا لها هي الّتي تحدّدها. وقد لاحظنا أنّ ما قيل في دور الفعل في تحديد المحلاّت في كتب النّحو أهمل كثيرا من الظّواهر في استعمال الفعل وما قيل في اللّسانيات استُنْتج من دراسة اللّغة الإنجليزية ودعّمته دراسة بعض اللغات اللاتينية. فلا صلة له باللّغة العربيّة. فاهتممنا شديد الاهتمام بالمعجم خوفا من إسقاط هذه النتائج على اللّغة العربيـــة. فلن يكـون في هذا البحث أحد عنـــاصر المدوّنـــة بل أهمّها على الإطلاق.

ب) ومن الحديث:

-نصين أدبيين متقاربين في الصدور زمنا متباعدين مكانا. الأوّل شرقي وهو مسرحية أهل الكهف لتوفيق الحكيم والثّاني تونسي وهو رواية "حدث أبو هريرة قال" لمحمود المسعدي. وقع الاختيار على هذين الأثرين لكثرة تناول تلامذتنا ومثقفينا لهما بالدرس والتحليل ولقيمتهما الأدبية، ولاختلاف توجههما أسلوبا. ففي الأوّل نزعة إلى التجديد وانشداد إلى لغة التخاطب. وفي الثّاني أسر التّراث بيّن.

-كما أننا وظفنا بعض أقاصيص الأطفال من نحو:

- •الأميرة الحسناء لمحمد عطية الأبراشي
- •والأميرة النائمة لشارل برّو (2)
- •وبنت الصباغ لكامل كيلاني

---

1 - و قيل توفي سنة 514 هـ (انظر البغية ج 2 ص 54)

2 - هذه القصة من منشورات دار المعارف بسوسة وهي بدون مؤلف إلاّ أنّ البحث في قصص الأطفال جعلنا نتبين أنها ترجمة بتصرف لحكاية Charles Perrault : La belle au bois dormant

وغيرها، لما فيها من خيال يمكّن من إثبات حدود القواعد التّوليديّة في إنتاج الجمل. فشمل رصيدنا اللّغوي بذلك الاستعمالات الحديثة وتخلّينا" عن القيود الّتي وضعها علماء الأصول لاختيار الشّواهد في لغات معيّنة وفترة تاريخيّة معيّنة" (المهيري، الحوليات عدد 17 لسنة 1979 ص267) إذ حدّد ذلك مكانيا وزمانيا[1].

ولم نعتمد الشعر في شواهدنا إلا إذا كان الشاهد من أمثلة النّحاة إلا نادرا. فكانت هذه المدوّنة نثريّة تعرض عن الأمثلة من الشّعر لكون الشّعر يقوم على التّنغيم أساسا ولكثرة الضّرورات فيه وإقرار القدماء "بأن للتركيب فيه خصائص لا توجد في غيره من أجناس الكلام وأفنانه" (الواد، 1991 ص192). فالتّآثر في بنية الجملة واقع فيه على مستوى ترتيب المكوّنات.

ونحن إذ نحترز من اعتماد الحدس لوحده فلاعتبارات نظرية وأخرى تجريبية:

1) النّظريّة

فأمّا النّظريّة في اعتقادنا فأربعة:

-فالاعتبار الأوّل: كون مفهوم المتكلم السامع المثالي مفهوما مجرّدا لا ينطبق على الواقع اللغوي إلا أن نعني به شخصا معنويا هو المجتمع .

-والثّاني التباس الأمر في كثير من الأحيان على الناطقين بالعربيّة مثلا للتداخل الواعي أو غير الواعي الناشئ عن معاناة الإنسان العربي على مستوى الواقع اللغوي من الثنائيّة من ناحية والازدواجية من أخرى .

-والثّالث عدم الاطمئنان إلى " الإحساس اللغوي" (جورج مونان، 1981 ص 111) لدى النّحوي ذاته لكونه مجرّد انطباع كثيرا ما يتأثّر بسياق الخطاب.

-والرّابع تجنّب الأمثلة المفتعلة الّتي قد تفسد الاستنتاج.

2) التجريبية:

وأما من النّاحية التّجريبيّة فبعض الملاحظات تجعلنا نجزم بأن الحدس نسبي لا يكفي في تحديد مقبولية هذه الجملة أو تلك:

-أولاها أن مقبوليّة الجملة تختلف باختلاف منطلقات النّحاة مصادرات عقليّة أو استقراء للواقع اللغوي. فالجملة:

•زيدا كنت أمر به

تعتبر "لاحنة بالنظر إلى مقاييس النّحاة لأن الفعل الّذي يلي البؤرة لا يمكن أن يكون مفسّرا للفعل المضمر" (الفهري، 1988 ج1 ص149) إذ اشترط النّحاة في الاشتغال أن يكون الفعل الظاهر الّذي يفسّر الفعل المضمر "دالا على مثل لفظه ومعناه" (ابن يعيش ج 2 ص 31) نحو قولك:

•زيدا ضربته

---

1 – اختص الأصوليون بعض القبائل العربيّة بالاستشهاد دون أخرى. والأساس المعتمد في ذلك بعدها عن التأثر بالحضارات الأخرى. لم يستثنوا من ذلك غير قريش لاعتبارات عقائدية. وحددوا فترة الاستشهاد بحسب الزمان. فكان القرن الثّاني حدا أقصى بالنسبة إلى الحواضر والرابع بالنسبة إلى البوادي. لذلك كان الشاعر ابن هرمة (ت 176 هـ) آخر شاعر حضري استشهد به النّحويون (راجع في ذلك مقال أندري رومان في تطوّر اللّغة العربيّة ص 110 من "الملتقى الدولي الثّالث للسانيات".

" فكأنّك قلت :

•ضربت زيدا ضربته " (ن م ج 2 ص 31)

أو "أن يكون . . . دالا على مثل معناه دون لفظه" (ن م ج 2 ص 31)

نحو:

•زيدا مررت به

على عكس:

•زيدا رأيته

•وعمرا مررت به

ولكنها جملة نحوية عند الفهري. وهكذ يتبين الدارس أن ما هو غير نحوي عند بعضهم لاعتبارات تتصل بمصادرات النّحاة هو عند بعض اللسانيين نحوي[1].

-وثانيها أن المتكلّم السّامع المثالي يصعب وجوده في واقع الحياة. وهو ما تدل عليه كتابات اللسانيين العرب بشكلين: الأوّل واع يتمثل في اعترافهم بنسبية الحدس قولا وممارسة (راجع في ذلك أمثلة م زكريا في " الجملة البسيطة " ص 26 عدد 9 أو 10 ب وص140 المثالين 52 ب و53 ب والفاسي الفهري في اللّسانيات واللّغة العربيّة ج1 ص143 المثال 174 و176)، إذ يقسّمون الجمل إلى أصوليّة وغير أصوليّة وإلى مشكوك في" صحتها على الأرجح وغير مقبولة بشكل عام" (زكريا، 1983 ص26) والثّاني غير واع يتمثل في نوعية الأمثلة لدى بعض هؤلاء اللسانيين. فبعض أمثلتهم المصنوعة قد يجدها الباحث نابية لا يستعملها متكلم اللّغة عادة. ولكن التّحويلات تسمح بوجودها[3]. فأصوليتها نظرية ليس غير. وبعضها الآخر يشككون في نحويته. ولكن المتقبل قد لا يجده كذلك[4].

-و ثالثها أن المتكلّم السّامع الّذي يكون على درجة عالية من العلم باللّغة والتّضلّع فيها لا يتردّد في استعمال جمل نحويّة أو في تقرير أصوليّة جمل سمعها بشكل عفوي ولا يشعر بصعوبة ما في ذلك. ولكنّه يضطرب إذا فوجئ بالسّؤال عن نحويّة بعض هذه الجمل أو كان بصدد التّفكير في ذلك.

فالحدود بين ما هو نحوي وما هو غير نحوي على أساس حدسي نسبيّة تختلف باختلاف ثقافة المتكلّم السّامع من ناحية وعفويّة ردّ الفعل أو عدمها من أخرى.

---

1 - يتداخل مفهوم المقبولية و مفهوم النّحوية و اللحن و الأصولية فما كان من الجمل مستقيما نحويا وصف بالنّحوي أو الأصولي. و ما كان على عكس ذلك قيل هو غير نحوي أو لاحن أو غير أصولي . و ما كان مستقيما نحوا ودلالة وسم بالمقبول. و ما كان دلاليا على غير ذلك وصف بأنه لا مقبول أو غير مقبول .

2 - و مثل هذا كثير في أمثلة المدرستين البصرية و الكوفية انظر في ذلك اختلافهما في تقدم الحال مثلا على الفعل.

3 - نحو :

-الطبيب كتب يوسف الرسالة إليه (زكريا، 1983 ص 38)

-زيدا ضربت الّذي يكرهه

-و زيدا رأيت الرجل الّذي يحبه (الفهري، 1988 ج 1 ص 143).

4 - انظر في ذلك المثالين 9 ب و10 أ الواقعين في الصفحة 26 من " الجملة البسيطة "

.أكل التفاحة الرجل

.و الرجل آكل التفاحة

ونحن، وإن استعملنا مدوّنة على غرار التّوزيعيين، لم نقتصر في احتجاجنا على المثال والمثالين والثّلاثة إلا نادرا وحيث لا إشكال. وقد أكثرنا من الأمثلة على غير عادة النّحاة واللّغويين لسببين اثنين:

أ - أولهما طبيعة العمل. ذلك أن إثبات نظريّة ما أو بعض جوانبها أو دحضها جملة أو تفصيلا لا يُقْتَصَر فيه على الاستقراء النّاقص باستعمال بعض الأمثلة إذ لا بدّ فيه من استقصاء دقيق للأمثلة ليتسنّى للباحث الجزم برأي دون أن يقع في الوهم أو الخطإ. فتصحّ بذلك أحكامه ولا تجانب الصّواب استنتاجاته. فالدّارس لا يأمن مطلقا الخطأ إذ هو اعتمد القليل من الأمثلة وعوّل عليها أو على مسلّمات النّحاة، وهي في جانب كبير منها تعليميّة تعمد إلى التّعميم دون التّدقيق اللاّزم أحيانا.

وإذا كان مثل هذا المنحى تقتضيه طبيعة العمل المدرسي فإن البحث العلمي بما يشترط فيه من دقّة وتَحَرٍّ لا يقّره. ونحن نروم أن يكون عملنا علميّا اختباريّا.

ب - وثانيهما ما تفيده ممارسة التّدريس في هذا الباب من أن الاستقراء الناقص ولو باعتماد كثير من الأمثلة يوقع في الخطإ أحيانا ويوهم بعكس الحقيقة اللغوية. وللتدليل على ذلك نورد بعض الأمثلة النّحوية[1] نكتفي لكثرتها بأربعة منها:

-أولها: التمييز بين المعرب والمبني في حالات الالتباس.

فكثيرا ما يقع الطلبة في الخطإ في دراستهم الاسم المنقوص من حيث الإعراب والبناء. فغالبا ما ينتهون إلى استنتاج مفاده أن الاسم المنقوص مبنى إذا هم لم يستقصوا حالاته الإعرابيّة الثّلاث[2].

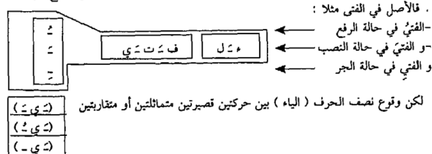
---

1 - والأدلة على ذلك صرفية و نحوية و لكننا اقتصرنا على الثّانية مسايرة لطبيعة الموضوع . و يمكن أن نورد من الأمثلة الصرفية اثنين : أولهما : مسألة قياسية تصريف وزن فَعِلَ في المضارع و ثانيهما تصريف المثال الواوى من وزن فعل في المضارع .

2 - قد ينشأ الخطأ أيضا من عدم التنبه إلى المانع الحق من ظهور علامات الإعراب في الحالات الثّلاثة إذ يبقى الاسم فيها واحدا لا يتغير كما هي الحال في الاسم المقصور من نحو المصطفى و الفتى تقول :

. خرج } المصطفى / الفتى {
. و رأيت } المصطفى / الفتى {
. و مررت ب } المصطفى / الفتى {

فلا يتغير الاسم فيجزم بعض الطلبة خطأ بأنه مبنى. والحقيقة أنه معرب. ولكن المانع من ظهور حركة الإعراب صوتي هو الثقل . فالأصل في الفتى مثلا :



لكن وقوع نصف الحرف (الياء) بين حركتين قصيرتين متماثلتين أو متقاربتين

(َ ي َ)
(َ ي ُ)
(َ ي ِ)

مدعاة للثقل فتسقط تخفيفا للصيغة ويطرأ في حالتي الرفع والجر تغيير ثان يتمثل في مجانسة حركتها الحركة السابقة لها.

وكانوا جاهلين بنوع هذا الاسم من هذه النّاحية. فلم يتسنّ للذّاكرة إسعافهم في هذه الحالة إذ يلاحظون أن صيغة الاسم المنقوص واحدة في حالتي الرفع والجر. تقول:

•جاء قاض جديد

•و مررت بقاض

- وثانيها علامات إعراب المفعول به .

فلولا الاستقراء الدقيق لما استطاع النّحويون معرفة علامات إعراب المفعول به لكثرتها وتباينها .

فلو أنهم اقتصروا فيه على الأمثلة المتداولة ولم يقلبوا أمثلته بحسب العدد إفرادا وتثنية وجمعا وبحسب نوع المفرد عاديا كان أو من الأسماء الخمسة(1) ونوع الجمع " مذكرا سالما " أو " مؤنثا سالما " أو جمع تكسير لما تمكنوا من أن يأتوا على كل علامات إعراب المفعول به.

-و ثالثها موقف بعض النّحاة وظيفيا من المفعول المكان(2) الواقع مركّبا بالجرّ حذف رأس التركيب فيه أو لم يحذف فقد " استبعد سيبويه وابن السّرّاج وآخرون(3) أن يكون المكان مفعولا به بحجّة أنّ المكان لا يخلو منه أي فعل متعدّيا كان أو غير متعدّ" ولذلك خرّجوا الفعل في نحو:

•دخلت البيت

على الاتّساع والاستخفاف وسوّوا بينه وبين:

•ذهبت الشّام " (الفهري، 1986 ص 139)

ومردّ خطإ بعض النّحاة الأوائل في هذا الباب إلى عدم استقراء الظّواهر اللّغوية من ناحية وإلى مصادراتهم من أخرى. فالفعل عندهم لازم أو متعد(4) والمتعدي هو ما يصل إلى المفعول بغير واسطة. ولو تتبّعوا المفعول المكان في لغة العرب لكانت النتيجة الّتي وصلوا إليها غير هذه ولكان رأيهم غير هذا الرأي.

- ورابعها: اختلاف النّحاة في وجود سلمية في بناء الفعل لغير الفاعل. فقد ذهبوا "في تحليل المبنى لغير الفاعل مع المصادر أو الظرف من المكان والزمان أو المركّبات الحرفية (الجار والمجرور) مذاهب متعددة ومختلفة خلافا لما ذهبوا إليه في خصوص تحليل الفعل المتعدي المبني للمجهول" (الفهري، 1986ص 93) دون اعتماد المعطيات اللغوية " الفعلية " (ن م ص93) ولكن بالاقتصار فحسب على " انطباعات فردية لا تدعمها التجـربة " (ن م ص)

---

1 - هذا رأي الفراء (ت 291 هـ) و الزّجاجي (ت 399 هـ) ولكن بعض النّحاة يعتبرونها ستة بإضافة " هَنٍ " (انظر في ذلك المفصل ص 61 و شرح شذور الذهب ص 42 - 43).

2 - استعمال مفهوم المكان هنا بالمعنى اللغوي الضيق لا بالمعنى العام في التحاليل المحلية .

3 - الحقيقة أن هذا الموقف كان معروفا في عصر سيبويه وربما قبله كما توحي بذلك عباراته في الكتاب ج1 ص35. وفي تبنيه له حذر شديد. أما ابن السّرّاج فمدافع عنه يجترح الأدلة عليه على عكس بعض النّحاة من نحو الأخفش والجرمي والمبرد.

4 - مفهوم اللازم و المتعدي موجود و لكن المصطلح لم يوجد آنذاك و إنما هو من ابتكار المتأخّرين

93 أو تخريجات' بعض الأصول الّتي اعتمدوها" (ن م ص 93) ' فقد ذهب البصريّون (إلا الأخفش) وخالفهم في ذلك الكوفيون إلى أنه إذا توارد بعد الفعل المبني لغير الفاعل مفعول به ومصدر وملحقات أخرى تعيّن إقامة المفعول به مقام الفاعل ولا يجوز إقامة غيره مع وجوده. والكوفيون جوّزوا جملا مثل:

•ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ زَيْدًا

فأقاموا المَصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به. ولا أثر لمثل هذه التراكيب في العربيّة الحالية ' (ن م ص93) وفي ما أُثِرَ عن العرب من مؤلّفات'. ولأنهم اعتبروا أن البناء لغير الفاعل بناء للمفعول فقد اشترطوا خطآ كما أسلفنا أن يتوارد مع الفعل ما يُقَامُ مقام المفعول' (ن م ص94). فالاستقراء النّاقص إذن لا يكفي في استنباط القواعد فلا بدّ من استقصاء المّادة اللّغوية تجنّبا للخطإ وسعيا إلى الدّقّة في الوصف.

وهذه الأمثلة الّتي وقع استعراضها تبين أن إنتاجية القياس مرتفعة على المستوى التّعليمي ولكنها على غير ذلك على المستوى العلمي.

الباب الثّالث :
بعض الإشكاليات الّتي تعترض الباحث في تناوله دور الفعل

الفصل الأوّل :
الجملة مبحث إشكالي

1- بعض مظاهر الإشكال

إن دراسة دور الفعل في بنية الجملة هو في الحقيقة دراسة لأهمّ مبحث في الجملة الفعليّة وتناول دور الفعل في تحديد المكوّنات وخصائصها من أكثر قضايا الجملة الفعلية اتّساعا. ودون ذلك صعوبات شتّى. بعضها يتّصل بالمادّة وبعضها بالمنهج.

فمثل هذا المبحث يطرح قضيّة الجملة. وهي مبحث إشكالي شديد التّعقيد تثير مقاربته كليّا أو جزئيّا في النّحو عموما والنّحو العربي خصوصا إشكالات كثيرة نظريّة وتطبيقيّة.

-منها ما يتعلّق بمفهوم الوحدة الأساسيّة في التّحليل اللّساني[1] .

-ومنها ما يتعلّق بالجملة باعتبارها الوحدة الكبرى في التّحليل النّحوي للكلام مفهوما[2] وحدودا[3] ونوعا وأساس تقسيم وأصل بنية وعددا

---

1 - اختلف اللسانيون المحدثون حول ماهية الوحدة الأساسيّة في التحليل النّحوي. هل هو المورفام أو الجملة أو القول (انظر في ذلك Lyons 1970 ص)) 132

2 - ميز لاينز بين مفهومين للجملة الأوّل مجرّد و الثّاني حسي .

" - فالجملة باعتبارها وحدة نحوية مفهوم مجرّد به يدرك اللساني العلاقات التّوزيعية القائمة بين عناصر القول"

- وهي باعتبارها معطى حسيا مقطع من الملفوظ يتطابق و البنية النّظريّة الّتي تولدها قواعد النّحو .

وبناء على هذا التمييز فإن القول "لا يتكون من جمل ولكن من مقطع أو أكثر يتطابق مع الجمل الّتي تولدها قواعد النّحو" (انظر في ذلك 1970 نفسه ص 136).

وأما في النّحو العربي فقد سبق أن أشرنا إلى تعدد مفهوم الجملة واقعا و تراثا و بينا تطوّر المفهوم تخصيصا و إطلاقا (انظر ص 42-49)

3 - ذكر ج مونان أن تعريفات الجملة زادت عن المائتين (انظر مفاتيح الألسنية ص 78) وذهب الدكتور محمد أحمد نحلة إلى أنها " بلغت نحو ثلاث مائة تعريف يختلف بعضها عن بعض " (المدخل ص 5) معتمدا في ذلك على ما ذكره يونج سنة 1980 (انظر ن م ص 11). إلا أن النّحو التوليدي بنماذجه المختلفة نقل البحث من تعريف الجملة إلى ضبط قواعد توليد الجمل الصحيحة وتحديد السمات المشتركة لها (انظر Dubois et autres 1973 ص 378)

-ومنها ما يتّصل بالمفاهيم الوصفيّة أو المصطلح .
-أو بالتّداخل بين مكوّنات الجملة من حيث الوظيفة .

2 - أسبابه

ولقد ورث هذا المبحث من تراث الدّرس النّحوي الكثير منها وساهم توظيف اللّسانيات في وصف اللّغة العربيّة واختلاف اللّسانيّين حول قضايا كثيرة في تعميق الموجود (انظر مثلا: أيوب، 1957 ص236- 240والمخزومي، 1964 ص118-119 وقارن ذلك بما جاء في أنيس، 1985 * ص314 - 318) وإضافة أخرى جديدة .

3 - أسباب الاقتصار على بعض الإشكالات

إلاّ أنّنا سنقتصر في هذا الموطن على بعضها دون الآخر فلا نتعرض لقضية الوحدة الأساسيّة في التحليل النّحوي مثلا انسجاما مع الإطار المنهجي المعتمد في هذا العمل .

فتناولنا علاقة الفعل بالعناصر الأوّليّة واقع في إطار النّظريّة التّوليديّة وهي نظرية اعتبرت الجملة الوحدة الأساسيّة في التحليل وأولت الفعل باعتباره رأس الإسقاط أهميّة بالغة في تحديد المكوّنات الأوّليّة الأساسيّة من حيث الوجود أو العدم ومن حيث السّمات الذاتية .

ولهذا السبب أيضا وقع إهمال الحديث عن حدودها ذلك أن اللّسانيات التّوليديّة تعنى بطرق توليد الجمل وبالخصائص الّتي تجمع بينها بدل الاهتمام بتعاريفها (انظر في ذلك Dubois et autres 1973 ، ص 78) ودرجة التركيب مبحث أُهْمِلَ لعدم تأثيره في المكوّنات الّتي تهمّنا من حيث الوظيفة ونوع المقولة وإن كان مؤثّرا في التّمثيل للجملة. ولكنّنا سنكتفي في قضية التداخل الوظيفي بالإشارة في الحديث عن تأثير التّقدير التّركيبي في الوظيفة (انظر ص71 و72 و83 وخاصّة يحيى، 1988). وأمّا دور الفعل نوعَ مقولة وموقعا في تحديد نوع الجملة فمبحث وثيق الصّلة بدور المسند في تحديد وظيفة المسند إليه. لذلك يكون تفصيل الحديث عنه في الموقع المناسب.

ولقد حصرنا الإشكالات المتصلة بالجملة والتي نريد إثارتها بجانبيها النظري والتطبيقي جملة أو تفصيلا :

-في دور مقولة الفعل وموقعه في تحديد نوع الجملة أو نوع المركّب الإسنادي ووظائف بعض مكوّنات الجملة
-وفي إشكاليّة المصطلح والمفهوم
-وبعض الإشكاليات الأخرى

فأما التّعرّض لدور الفعل في تحديد نوع الجملة فلما يترتّب عنه من اختلاف وظائف بعض المكوّنات وافتراق النّحاة في رتبة الفعل بالنّسبة إلى الفاعل

واختلاف التّمثيل بحسب التّقدير التّركيبي خاصّة وأمّا الحديث عن إشكاليّة المصطلح والمفهوم وبعض الإشكاليّات الأخرى فلأهميّة الأولى في الوصف اللّغوي ولما ينشأ عن الاختلاف فيها من فوضى وغموض وانعدام الدقّة ولافتراق النّحاة في الثّانية افتراقا يترك آثاره في تحليل الجمل.

الفصل الثّاني :
دور الفعل في تحديد نوع الجملة ووظائف بعض المكوّنات

1- دور نوع مقولة المكوّن الواقع في أوّل الجملة :

إنّ اختلاف النّحاة في نوع مقولة المكوّن الواقع رأسا للتركيب أو في كون النواسخ الفعليّة من نحو كان وأخواتها أفعالا تامّة أو ناقصة يؤثّر في تقدير نوع الجملة ووظائف مكوناتها الأوّليّة الأساسيّة. فقد اختلف النّحاة في نحو :

•كان زيد قائما
•وهيهات العقيق
•وأقائم الزّيدان ؟

لاختلافهم في نوع مقولة هيهات وقائم ولافتراقهم في اعتبار كان فعلا تامّا أو ناقصا. فأمّا الكوفيون فتوسّعوا في مفهوم الفعل توسّعا. فخالفوا البصريين في اعتبارهم اسم الفعل والصفات المشتقّة كاسم الفاعل واسم المفعول من قبيل الأفعال. فكانت الجملتان الأخيرتان عندهم فعليّتين. وعدّوا النّواسخ الفعليّة من نحو كان وأخواتها أفعالا تامة لا تختلف في شيء عن سائر الأفعال. فالجملة التّي تتصدّرها هذه الأفعال فعليّة " والمنصوب بكان النّاقصة . . . منصوب على الحال " (العكبري، 1986 ص295) وتبعهم في ذلك ابن هشام في حديثه عن أنواع الجمل إذ جعل الجملة الأولى فعليّة (انظر المغني ج 2 ص 376). وأمّا البصريّون فاعتبروا كان وأخواتها أفعالا ناقصة لا نستثني منهم غير الطّبقة الأولى من أمثال سيبويه (انظر الكتاب ج1 ص45-56) والمبرّد (انظر المقتضب ج4 ص103-104). واستدلّوا على ذلك باقتصار معناها على الزّمان. ف"الفعل الحقيقي يدلّ على معنى وزمان . . .وهي تدلّ على زمان فقط " (ابن يعيش، ج7 ص89) "إلاّ أنّها لمّا دخلت على المبتدإ والخبر وأفادت الزّمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث. لذلك لا تتمّ الفائدة بمرفوعها حتّى تأتي

بالمنصوب " (ن م ج7 ص90). وقد دحض الإستراباذي هذه الحجّة في حديثه عن علّة تسمية كان وأخواتها بالأفعال النّاقصة بطريقتين :

-الأولى إثبات دلالة كان على الحدث

-والثّانية التّنبيه إلى أنّ كثيرا من أخواتها تدلّ بجذرها على الزّمان فضلا عن صيغتها وعلى التّحوّل أو الانتقال أو الاستمرار. فـ" كان في نحو:

•كان زيد قائما

يدلّ على الكون الّذي هو الحصول المطلق وخبره يدلّ على الكون المخصوص. وهو كون القيام أي حصوله. فجيء أوّلا بلفظ دالّ على حصول ما ثمّ عيّن الخبر ذلك الحاصل. فكأنّك قلت: حصل شيء ثمّ قلت: حصل القيام. فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أوّلا ثمّ تخصيصه كالفائدة في ضمير الشّآن قبل تعيين الشّآن على ما مرّ في بابه مع فائدة أخرى ههنا. وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيّد. ولو قلنا: قام زيد لم يحصل(2) هاتان الفائدتان معا. فكان يدلّ على حصول حدث مطلق تقييده في خبره. وخبره يدلّ على حدث معيّن واقع في زمان مطلق تقييده في كان. لكنّ دلالة كان على الحدث المطلق أي الكون وضعيّة ودلالة الخبر على الزّمان المطلق عقليّة. وأمّا سائر الأفعال النّاقصة نحو صار الدّال على الانتقال وأصبح الدّال على الكون في الصّبح أو الانتقال ومثله أخواته وما دام الدّال على معنى الكون الدّائم ومازال الدّال على الاستمرار وكذا أخواته وليس الدّال على الانتفاء فدلالتها على حدث معيّن لا يدلّ عليه الخبر في غاية الظّهور. فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الّذي قالوه؟ " (الإستراباذي شرح، الكافية ج2 ص290). فالإستراباذي يجعل مرجع التّسمية متّصلا بخصائص الفعل السياقيّة، وليس بالدّلاليّة. قال: "إنّما سمّيت ناقصة لأنّها لا تتمّ بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع والمنصوب بخلاف الأفعال التّامة. فإنّها تتمّ كلاما بالمرفوع دون المنصوب. وما قال بعضهم من أنّها سمّيت ناقصة لأنّها تدلّ على الزّمان دون المصدر ليس بشيء" (ن م ج2 ص290). ولعلّه تأثّر في ذلك بقول سيبويه في باب الفعل الّذي تعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد " (الكتاب ج1 ص45) "لا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأوّل لأنّ حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثمّة" (ن م ج 1 ص 45).

---

1 - قال الإستراباذي : " وأمّا في ضمير الشّأن والقصّة فالجملة بعده وإن لم تأت كالتّمييز المذكور لمجرّد التّفسير إلا أنّ قصدهم لتفخيم الشّأن بذكره مجملا ثمّ مفصّلا مع اتّصال الخبر المفسّر بالمبتدإ سهل به الإتيان مبهما . . ." (شرح الكافية ج2 ص5-6)

2 - لا نعرف إن كان عدم المطابقة بين الفعل و الفاعل في الجنس وليد اختيار المؤلّف اعتمادا على جواز التّأنيث والتّذكير في المؤنّث اللّفظي الظّاهر أو كان مردّه إلى خطإ مطبعي ذلك أنّ هذا المؤلّف غير محقّق في النّسخة المعتمدة والأخطاء في نفس الفقرة كثيرة فضلا عن الكتاب و نفس الملاحظة في " يكون جميعها ناقصة " في ما يلي

2- دور نوع مقولة المحذوف المقدّر:

يؤثّر تقدير وجود فعل في بنية الجملة الأصليّة أو عدمه في بنية الجملة السّطحيّة نوعا ووظيفة مكوّنات وتمثيلا. فتقدير البنية الأصليّة لنحو:

•زيد (في الدّار ، خلفك)

وما ماثلها يختلف باختلاف النّحاة. فإذا خرّج مثل هذا التّركيب على اعتباره كلاما تامّا مركّبا من مسند إليه ومسند، واعْتُبِر التّطابق فيه بين البنية الأصليّة والمنجزة تامّا كانت الجملة اسميّة بسيطة والمركّب بالجرّ أو بالإضافة فيها خبرا. وأماّ إذا خرّج على اعتبار محذوف فيه فدرجة التّركيب ووظائف المكوّنات مختلف فيها باختلاف نوع مقولة المحذوف المقدّر اسمية أو فعليّة. فأمّا على التّقدير الأوّل فالجملة اسميّة. وأصلها:

•زيد مستقرّ (في الدّار، خلفك)

وهو رأي كلّ من ابن السّرّاج (انظر الأصول ج1 ص63 والإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص 92 وابن يعيش، ج1 ص 90) وابن جنّي (انظر شرح الكافية ج 1 ص 92 ") لأنّ الأصل في الخبر والحال والنّعت الإفراد ولأنّ الفعل في ذلك لا بدّ من تقديره بالوصف... ولأنّ تقليل المقدّر أولى" (ابن هشام، المغني ج2 ص447 " .) وليس بشيء [في نظر ابن هشام] لأنّ الحقّ أنّا لم نحذف الضّمير بل نقَلناه إلى الظّرف. فالمحذوف فعل أو وصف وكلاهما مفرد" (ن م ج 2 ص 447). فيكون الاختلاف حينئذ بينهم وبين غيرهم من القائلين بالتطابق بين بنية الجملة الأصلية والمنجزة في وظيفة المكون الواقع مركبا بالجرّ أو بالإضافة وفي طريقة التمثيل .

وأما على التقدير الثّاني وعليه جمهور النّحاة فالجملة اسمية أيضا. ولكنّها مركبة، خبرها مركب إسنادي فعلي إذ الأصل فيها:

•زيد استقرّ (في الدار، خلفك)

وبتقدير المحذوف فعلا لا يخالف الجمهور ابن السّرّاج وابن جنّي إلا في درجة تركيب الجمل وما يترتّب عنه. ولقد توسّط ابن هشام فقدّر المحذوف بحسب المعنى. قال: "وأما في البواقي نحو:

•زيد في الدار

فيقدّر كونا مطلقا وهو كائن أو مستقرّ أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو:

•الصوم اليوم أو في اليوم

•والجزاء غدا أو في الغد

ويقدّر كان أو استقرّ أو وصفهما إن أريد المضيّ. هذا هو الصواب" (المغني ج2 ص 448). وكذا الأمر في تقدير نوع مقولة المحذوف في جملة البسملة (انظر العلاقات السياقية الباب الثّاني الفصل الثّاني ص285).

3- تقدير العامل في الجملة وما يترتّب عنه:

غير أنّ الاختلاف في نوع الجملة لا يكون دائما مذهبيا وإن بقي منهجيا في طبيعته. فقد يكون مردّه إلى الاختلاف في تقدير العامل في التركيب كما هي الحال في نحو:

•إذا قام زيد فأنا أكرمه.

فقد يترتّب على تقدير العامل تقدير بنية الجملة ونوعها ودرجة تركيبها ووظائف مكوّناتها. قال ابن هشام: " فإن قلنا: جوابها فصدر الكلام جملة اسمية وإذا مقدّمة من تأخير وما بعد إذا متمّم لها لأنه مضاف إليه. ونظير ذلك قولك:

•يوم يسافر زيد أنا مسافر

وعكسه قوله:

•فبيْنَا نحن نَرْقُبُه أتَانَا مُعَلِّقَ وفْضَةٍ وزِنَادَ رَاعِ

إذا قدّرت ألف بينا زائدة وبين مضافة للجملة الاسميّة، فإن صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضاف إلى جملة اسمية. وإن قلنا: العامل في إذا فعل الشرط وإذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قُدّم ظرفها كما في قولك:

•متى تقم أقوم " (المغني ج2 ص377).

فالاختلاف في تقدير العامل في الظرف في الأمثلة الثّلاثة كان سبب احتمال تقدير الاسمية أو الفعليّة فيها.

4-موقع الفعل في الجملة[1]:

و لقد كان موقع الفعل في الجملة في نحو:

•قام زيد

•و زيد قام

سبب الخلاف بين النّحاة البصريين والكوفيين في نوع الجملتين ودرجة تركيبها ووظائف المكوّنات فيها. فإذا كان الاتفاق بين المدرستين واقعا في نوع الجملة الأولى وما يترتّب عنه فإن الأمر على غير ذلك في الجملة الثّانية. فهي "اسمية لا غير لعدم ما يطلب الفعل" (ابن هشام، المغني ج2 ص379) عند الجمهور" وجوّز المبرّد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الإضمار والتّفسير والكوفيّون على التّقديم والتّأخير" (ن م ج 2 ص 379).

فموقع الفعل في الجملة مؤثّر في بنيتها. فتقديمه على المسند إليه يجعل الجملة فعليّة بسيطة تتكوّن من عنصري النواة الفعل والفاعل. ولكن تأخّره عنها يُحيلها إلى اسميّة مركّبة ويجعل المسند إليه فيها مبتدأ إلاّ عند الكوفيين.

---

1 - وقع التوسع في هذه المسألة في العلاقات السياقية الباب الثّاني الفصل الثّاني

5-الخلاصة :

وهكذا يختلف نوع الجملة بحسب اعتبار بنيتها السّطحيّة مطابقة لبنيتها العميقة أو عدمه أو بحسب مرتبة الفعل فيها بالقياس إلى الفاعل، كما تختلف درجة تركيبها باختلاف نوع مقولة العنصر المقدّر وموقع الفعل من الفاعل، في نحو:

•زيد في الدار

على اعتبار بنيتها المنجزة غير مطابقة لبنيتها الأصلية، أو بحسب موقع الفعل فيها بالقياس إلى الفاعل المنطقي. ويترتّب عن ذلك اختلاف في وظيفة بعض المكوّنات وفي تركيبها. فوجود الفعل أو عدمه وصنفه أو موقعه، مؤثّر في بنية الجملة وفي تقدير نوعها ودرجة تركيبها ووظائف مكوناتها وفي خصائص بعضها أيضا .

الفصل الثّالث:
إشكاليّة المصطلح اللّساني والمفهوم

1- أسباب التّعرّض للمسألة

لا صلة مباشرة لقضية المصطلح والمفهوم بدور الفعل في بنية الجملة. ولكن التّعرّض لهذه المسألة ليس ترفا عقليّا بل هو أمر يقتضيه اختلاف مفهوم الفعل في النّحو ووصف الظّواهر اللغوية وصفا علميا. إنّه أمر يستوجبه الجانب النّظري في دراسة هذه الظّواهر والإجرائي على السواء. فالوعي بالإشكاليّة الاصطلاحية من ناحية والسعي إلى إضفاء الدقّة على البحث العلمي ورسوخ الاعتقاد لدينا في نسبية العلوم اللغوية في محيط لا يعتبر النسبية إحدى مسلّماته من ناحية أخرى أمور تستوجب جميعها إثارة هذه القضية مثلما يقتضيه إجرائيا ما يترتّب عن الاختلاف فيها في تحديد نوع الجملة ونوع المركّب الواقع مكونا من مكوناتها ووظيفته كلّه أو وظيفة العنصر الّذي يكون مخصّص الرأس المختلف في نوع مقولته فيها فضلا عما يترتّب عن ميوعة المصطلح من فوضى. فالاختلاف مثلا في اسمية هيهات أو ما كان من نفس مقولتها أو فعليتها يولّد اضطرابا في تقدير نوع الجملة الّتي تكون هذه الوحدة المعجمية رأسا لها. والاختلاف في اسمية لمّا أو حرفيّتها ينتج تباينا في تحديد نوع المركّب الّذي ترد رأسا له. فعلى التقدير الأوّل يكون اسميا وعلى الثّاني حرفيا. وكذا الحال في المركّب الّذي ترد حاشا وخلا وعدا رأسا له. فإذا قُدّر الرّأس حرفا فالمركّب حرفي. وإذا خُرّج على الفعليّة فالتّركيب يكون إما جملة استئنافيّة أو مركبّا إسناديّا واقعا حالا. وكذا الشّأن في حاشا التّنزيهيّة. فعلى اعتبارها اسما يكون المركّب حاش لله شبه إسنادي وعلى اعتبارها فعلا فالمركّب إسنادي.

وإن الاختلاف الواقع بين اللّغويين المحدثين خاصّة في مفهوم المصطلح الواحد ضيقا فيه أو اتّساعا يضطرّنا إلى مزيد الحذر وتحديد المصطلح والمفاهيم باعتبارها أدوات الوصف.

2- الإشكاليّة

إن المصطلح والمفهوم وجهان لمسألة معجمية واحدة وإحدى إشكاليات الفكر العربي قديما وحديثا والفكر العلمي[1] واللغوي منه على سبيل الخصوص[2]. ولا غرو في ذلك. فهذه الإشكاليّة تتولّد عن احتكاك أمّة بأخرى تفوقها قوّة وتحضّرا وعن سعي الأولى إلى اللّحاق بالثّانية في هذا الميدان أو ذاك وأخذها عنها ما تعتقد أنها تصلح به حياتها وتتّخذه سبيلا إلى الرّقيّ.

وقد كان ذلك واقع العرب في طورين من أطوار تاريخهم على الأقل. حدث قديما في بداية نشأة الحضارة العربيّة الإسلامية وبدءا من القرن التاسع عشر في تاريخهم الحديث.

وقديما كانت حركة الترجمة نهضت لنقل علوم الأمم الأخرى. ونشطت حركة التوليد المعجمي لاستيعاب المفاهيم والمدلولات الطارئة. وتنوعت طرقها. فكان أن نهج المحدثون نهج القدامى في توليد ما يحتاجون من مصطلحات عند نقلهم علوم الغرب. وكان من آثار ذلك أن احتفى الباحثون العرب المعاصرون بالتأليف في حقل المصطلح باعتباره مبحثا أو إشكاليّة[3]

---

1 - راجع في ذلك

-بالنسبة إلى القديم الفصل الثّاني من المعجم العلمي العربي المختص

-و بالنسبة إلى الحديث بعض المعاجم العلمية العربيّة "المتخصصة الصادرة خلال هذا القرن" في كتاب دراسات في المعجم العربي لابن مراد ص 296. ففيها يورد عددا مهما من المعاجم مرتبة حسب تاريخ صدورها

2 - انظر مثلا :

-الشامل : معجم في علوم اللّغة العربيّة و مصطلحاتها لمحمد سعيد إسبرو و بلال جنيدي بيروت الطبعة الثّانية نشر دار العودة . 1985 (الأولى 1981)

-الأسلوبية و الأسلوب لعبد السلام المسدي تونس الطبعة الثّانية نشر الدار العربيّة للكتاب 1982

-قاموس اللّسانيات عربي فرنسي مع مقدمة في علم المصطلح لنفس المؤلف و نفس الناشر تونس 1984

-معجم المصطلحات البلاغيّة و تطوّرها لأحمد مطلوب (3 أجزاء) بغداد نشر المجمع العلمي العراقي 1987.

-معجم النّحو لعبد الغني الدقربيروت الطبعة الرابعة نشر مؤسسة الرسالة 1988 .

-معجم المصطلحات النّحوية و الصرفية لمحمد سمير نجيب اللبدي بيروت الطبعة 3 نشر مؤسسة الرسالة و دار الفرقان 1988.

-المعجم المفصل في النّحو العربي للدكتورة عزيزة الفوال بابتي بيروت الطبعة الأولى نشر دار الكتب العلمية 1992

-معجم لغة النّحو لأنطوان الدحداح بيروت الطبعة الأولى نشر مكتبة لبنان 1993 .

3 - انظر مثلا :

-التّعبير الاصطلاحي : دراسة في تأصيل المصطلح و مفهومه و مجالاته الدّلالية و أنماطه التّركيبيّة لكريم زكي حسام الدين
القاهرة نشر مكتبة الأنجلو المصرية 1985 .

-من قضايا المعجم العربي قديما و حديثا لمحمد رشاد الحمزاوي بيروت ط 1 نشر دار الغرب الإسلامي 1986 وقد كان صدر عن المعهد القومي لعلوم التربية بتونس سنة 1982

-المعجم العربي (نماذج تحليلية جديدة) للفاسي الفهري الرباط دار توبقال للنشر 1986 .

-المعجم العربي : إشكالات و مقاربات الحمزاوي قرطاج نشر بيت الحكمة 1991 .

-تقدم اللّسانيات في الأقطار العربيّة فصل " اللّسانيات العربيّة نماذج الحصيلة و نماذج للآفاق " بيروت ط 1 نشر دار الغرب الإسلامي 1991 ص 1 - 40 (و خاصة ص 26 - 37).

لذلك اطرد " تناول القضيّة الاصطلاحيّة في الدّراسات العربيّة اطّرادا: تعالج في سياق التّأريخ لحركات التّرجمة وفي سياق الحديث عن وضع المصطلح العلمي والفنّي فضلا عما صنعته المجامع العلميّة المتعدّدة في الوطن العربي والتي لم تنشأ في منطلقاتها إلاّ لسدّ ذرائع المصطلحات" (المسدي، 1984 ص25). غير أنّ اهتمام الدارسين تركّز على توليد المصطلح العلمي والفني خاصة وطرقه وما يطرح من إشكالات. وكان الاحتفال بالمصطلح اللساني.

2 - 1 - التّرادف:

فالباحث يلاحظ بشكل جلي ومتواتر في الكتابات اللغوية العربيّة المعاصرة تعددا في المصطلحات اللسانية أو النّحوية الدالة على المفهوم الواحد. وقد كان الاختلاف في طريقة نقل المصطلحات اللسانية مفاهيم منهجية أو وصفية إلى اللّغة العربيّة وفي تصور القضايا باختلاف المنهج(1) وفي مدى تمسك هذا الباحث أو ذاك بالتّراث النّحوي وعدم إدراك بعضهم لعلاقة المصطلح بتصور معين في مقاربة الظّواهر اللغوية (انظر حلمي هليل، 1991 ص307) فضلا عن تعدد المصطلحات في اللّسانيات الغربية للمفهوم الواحد سبب هذه الفوضى.

فهذه المصطلحات وثيقة الصّلة باجتهاد الباحثين وثقافتهم وانتمائهم المنهجي والقطري تختلف باختلافهم. ومن أمثلة التّرادف عندهم:

-أوّلا التباين في المقابلات العربيّة للمصطلح الأجنبي الواحد

فقد ترجم كل من الخولي (انظر حلمي هليل، 1991 ص313) والمتوكل (انظر الوظائف التداولية، ص113-143) المصطلح topic " بالمبتدإ " تمسكا بالمصطلح التّراثي غير مباليين في ذلك بنقل مفهومه من المستوى التركيبي إلى المستوى التداولي. وقابله باكلا وآخرون بمترادفين هما الموضوع والمسند إليه. وكذا فعل بركة. إلا أنه عوّض المرادف الثّاني في ترجمة باكلا. فكان المقابل: موضوع (الكلام) والمبتدإ (انظر هليل، 1991 ص313). وهكذا جمع بركة وباكلا وآخرون بين المصطلح التّراثي والمقابل الترجمي. أما المصطلح اللساني nud فقوبل بكلمتي العقدة والعُجرَة (انظر في استعمال العجرة الفهري، 1988 ج1 ص76 و83 و93 و117 و121 و124). ولئن كانتا لغة بنفس المعنى إلا أن الثّانية أكثر انسجاما تأثيليا[2] مع التصور المجازي الشّجري المستعمل في التّمثيل للجملة. ولكنّها أقلّ تواترا في واقع الاستعمال يكاد ينحصر استعمالها على لغويّ المغرب الأقصى.

---

1 - إن اختلاف مفهوم الفعل عند كل من المخزومي و حسان عما هو متواضع عليه مرده إلى منهجيهما في مقاربة التركيب. فقد اعتمد الأوّل المنهج الكوفي و اعتمد الثّاني المنهج التوليدي و التّحويلي الّذي يقول بأن الأصل في الجملة ما يلي

بسم الله الرحمان الرحيمج ـــ مركب اسمي . مركب فعلي . . . بسم الله الرحمان الرحيم

2 - يقال: "عَجِرَ الرجل بالكسر يعجَرُ عَجَرا أي غَلُظ وسَمِن... العُجْرَةَ موضع العَجَرِ... والعُجْرة بالضم كل عقدة في الخشبة. وقيل: العجرة: العقدة في الخشبة ونحوها أو في عروق الجسد." (اللسان مادة عجر) م4 ص689-690)

-ثانيا استعمال مصطلحات مختلفة للدلالة على نفس المفهوم:

من ذلك أن اللغويين العرب يختلفون في المصطلحات المستعملة في وصف المركّبات الواقعة فاعلا وخبر أصبح ونعتا في نحو:

•أعجبني فهمك الدرس

•وأصبحت عَسِرا علي طلابك

•ويذكر الأبياتَ الّتي تنسب إلى الخليل .

فأما المركّبان الأولان فجملتان عند محمود أحمد نحلة (انظر نحلة، 1991 ص196-197) ومركبان شبه إسناديين في كلّياتنا. ولكنهما مختلفان في رأي محمد إبراهيم عبادة.

فالأوّل مركّب مصدري[1] والثّاني مركّب وصفي إسنادي (انظر في ذلك الجملة العربيّة ص67 و107). وأما المركّب الثّالث فجملة موصولة عند بعضهم (انظرحسان، 1988 ص182 وزكريا 1983 ص82 ونحلة، 1991 ص226 و227) ومركب موصولي اسمي عند آخرين (راجع عبادة، 1988 ص67 وعاشور، 1991 ص131 و133).

2 - 2 -اختلاف مفهوم المصطلح الواحد باختلاف الباحثين

غير أن الإشكال كثيرا ما يتجاوز وحدة المصطلح في التّعبير عن مفاهيم متعدّدة أو تعدّد المصطلحات في التّعبير عن المفهوم الواحد إلى اختلاف النّحاة في مفهوم المصطلح المشترك بينهم على نحو ما يتضح من مفهوم المركّب الفعلي[2] والفاعل مثلا. فمفهوم كل من المركّب الفعلي والفاعل مختلف فيه. والحقيقة أن هذا الاختلاف مردّه إلى الخلاف بين الباحثين في القول بوحدة بنية الجملة العربيّة العميقة أو بتعدّدها. فالذين رأوا فيها تعدّدا يؤيّده انقسامها إلى فعليّة واسميّة وهو جمهور النّحاة كان مفهوم الفاعل عندهم ذاك المتعارف في التّراث النّحوي. فهو المسند إليه في الجملة الفعلية الّتي لم يُبْنَ فعلها لغير الفاعلْ. ولكن الّذين تبنّوا كلّيّا النّحو التّوليدي واقتنعوا راسخا أن قاعدة بناء الجملة في اللّغات الطّبيعيّة واحدة تكون على النّحو التّالي:

#ج ⟵ م س. م ف . . .#

حاولوا تجاوز الإشكال الّذي يطرحه وجود ما اصطلح عليه بالجملة الاسميّة " لتصبح قاعدة الجملة في اللّغة العربيّة كما يلي:

•(. . . ج)⟵(ف) م س أ مقولة كبرى " (الفهري، 1988ج1 ص135).

فتوسعوا في مفهوم الفاعل على نحو ما يتبين الدارس من كتابات كل من الفاسي الفهري وأحمد المتوكل. فكان أن شمل هذا المفهوم المسند إليه في

1 - يعرف عبادة المركّب المصدري بكونه " ما كان مكونا من مصدر و معموله ("الجملة العربيّة ص 107)

2 - سيخصص له مبحث مستقلّ

الجملة العربيّة فاعلا كان أو نائب فاعل (انظر في ذلك الفهري، 1986 ص24 و66 و109 والفهري، 1988 ج1 ص76 بالنسبة إلى المكون الأوّل وص76 من المرجع الثّاني وص31: " من المتوكل، 1987 ") مبتدأ أو اسم ناسخ[1] . فإذا انتقل الباحث إلى المفاهيم المتصلة بالسياق مثلا لاحظ في مفهوم التّبئير اختلافا بين اللغويين العرب. فليس التّبئير عند الفهري غير ضرب[2] من التقديم يتمثل في «نقل مقولة كبرى... كالمركّبات الاسمية أو الحرفية أو الوصفية... إلخ من مكان داخلي (أي داخل ج) إلى مكان خارجي (خارج ج)

أي مكان البؤرة المحدد بالقاعدة (39)[3] كما في الجمل التالية:

...(أ) (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) (1 الفاتحة 5-)

(ب) الله أدعو

– ...في الدار وجدته

– ...غدا سنلتقي ..." (الفهري، 1988 ج 1 ص 114-115)

فهو لا يكون عنده إلا إلى اليمين كما يتبيّن من القاعدة .(39) ولكن الأمر عند المتوكل على خلاف ذلك. فالتّبئير عنده يكون إلى اليمين أو اليسار. وعلى هذا الأساس الموقعي الّذي يعبّر عن اختلاف في الدّلالة يقسم هذا الباحث البؤرة إلى ضربين. فأمّا النّوع الأوّل من نحو:

- •عن مقالته حدّثني عمرو
- •و أغدا ألقاك ؟
- •والبارحة عاد زيد من السّفر

فقد اصطلح عليه ببؤرة المقابلة[4] . و أمّا الثّاني من نحو:

- •عاد زيد من السّفر البارحة
- •و حدّثني عمرو عن مقالته

فقد اصطلح عليه ببؤرة الجديد (المتوكّل، 1985 ص28).

---

1 – لا يعتبر تمام حسان من النواسخ غير ما كان فعليا أما ما عداها مثل إن فأداة لا تدخل في المركّب الفعلي. انظر في ذلك تمثيله لنحو :

.إن الله غفور رحيم

في إعادة وصف اللّغة العربيّة ألسينا ص181

2 – يعتبر تقديم المفعول على كل من الفعل والفاعل تبئيرا وأما تقديم المفعول على الفاعل فحسب فيصطلح عليه بالخفق (راجع في ذلك بعض نتائج الخفق والتّبئير في اللّسانيات واللّغة العربيّة ج 1 ص 123 – 128وانظر بعض أمثلته في الصفحة 124)

وأما نقل العنصر في الجملة من موقع داخلي إلى موقع خارجي مع تركه أثرا ضميريا مكانه سواء كان النقل إلى اليمين كما في مثل:

.زيد ضربته

.وزيد لقيت الرجل الّذي انتقده

أو إلى اليسار من نحو :

.ضربته زيدا

فيصطلح عليه بالتفكيك (انظر القسم المخصّص لهذا المبحث في المرجع السابق ذكره ج 1 ص 128 – 140 وخاصة تعريفه له في الصفحة 129.)

3 – القاعدة (39) تكون عنده على النّحو التّالي :

(39) "ج ← (بؤ)ج " (ن م ج 1 ص 113)

4 – المكوّنات المبأرة في هذه الجمل هي " عن مقالته " و" غدا " و "البارحة ".

والحقيقة أن ليس الاختلاف بينهما في أنواع البؤرة ولا في ضيق مفهوم التّبئير عند الفهري وسعته عند المتوكل، بل هو منهجي يتمثل في الأساس المعتمد في مفهوم التّبئير عند كل منهما. فهو مختلف لاختلاف الإطار اللساني الّذي تتنزل فيه مقاربة كل منهما مسألة التّبئير. فمقاربة الفهري تحويلية تراعي الموقع فحسب (انظر الفهري، 1988 ج1 ص114- 115). في حين كانت مقاربة المتوكل وظيفية لا تراعي فيه الموقع بل سياق الخطاب كما يتضح من تعريفه إياه له ولنوعيه[1] (راجع في ذلك المتوكل، 1985 ص28).

2-3-الموقف من مسألة المصطلح

وقد رأينا إزاء هذه الفوضى في المصطلح أن نعتمد في هذا العمل المصطلحات المستعملة في تدريس النّحو بكليّة الآداب بمنّوبة غالبا لما فيها من حرص على الدّقّة في تصنيف المكوّنات. فإذا لم تف بالحاجة اعتمدنا من التّرجمات ما كان أكثر تواترا في كتب اللّغة وأقرب إلى تأدية المفهوم. وحاولنا في استعمالنا المصطلح التّمييز:

-بين مفاهيم نظريّة و" مفاهيم عفويّة غامضة "

-وبين مفاهيم قديمة وأخرى حديثة .

-وبين مفهوم الوحدة النّظري ومفهومها الاجرائي .

مراعاة لدعوة بعضهم إلى وجوب الحذر في استعمال المصطلح (انظر الفهري، 1988 ج1 ص104) وحرصا على الدقّة الّتي يستوجبها العمل العلمي، ووعيا بما يترتب عن استعمال بعض المصطلحات النّظريّة من نتائج تجريبية وتجنبا للخلط بين المفاهيم. وهو خلط وقع فيه بعض اللغويين العرب المحدثين ولم يسلم منه دعاة الحذر أنفسهم[2]. فقد سوى بعضهم بين مفهوم الرتبة العميقة ومفهوم الرتبة الأصلية عند اللسانيين أو في التّراث النّحوي لما بين مفهوم البنية العميقة والبنية الأصلية من تقاطع (انظر الفهري، ج1 ص 104). واعتبر آخرون مفهومي الجملة الكبرى والجملة الصغرى عند ابن هشام (انظر مغني اللبيب، ج 2 ص 382) مطابقين لمفاهيم ما اصطلح عليه اليوم بالجملة المركّبة و"الجملة المدمجة

---

1 - يقول المتوكل في "تعريف البؤرة : التعريف السائد في النّحو الوظيفي هو ما اقترحه سيمون ديك (ديك، 1978 ص19) والذي يقوم أساسا على فكرة أن وظيفة البؤرة تسند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية والأكثر بروزا في الجملة "ويعرف كلا من البؤرتين فيقول: "نعرف بؤرة الجديد بأنها البؤرة المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة الّتي يجهلها المخاطَب (المعلومة الّتي لا تدخل في القاسم الإخباري المشترك بين المتكلم والمخاطب). ونعرف بؤرة المقابلة بأنها البؤرة الّتي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة الّتي يشك المخاطَب في ورودها أو المعلومة الّتي ينكر المخاطب ورودها

2 - يخطىء الفاسي الفهري " من يسوي بين مفهوم نظري كمفهوم الرتبة العميقة و مفهوم عفوي غامض كمفهوم الرتبة الأصلية (ORDER BASIC) فهو مفهوم نجده متداولا عند كثير من اللغويين دون تحديد أو تعريف و غالبا ما يحيل على رتبة طبيعية (NATUREL ORDER) أو غير موسومة (UNMARKED) دلاليا أو ذريعيا وبعضهم يتحدث عن الرتبة الطاغية (DOMINANT ORDER) وقد يحدث أن تكون الرتبة الأصلية الّتي يقترحها بعضهم للغة هي الرتبة المقترحة في النماذج التّوليديّة التّحويليّة مما يساهم في تكريس هذا الخلط. وبديهي أن ليس هناك ما يدعو إلى التوحيد بينهما. " (ن م ج1 ص104). و لكنه يطابق بين مفهوم الجملة الكبرى و مفهوم الجملة المركّبة وبين مفهوم الجملة الصغرى ومفهومي الجملة المدمجة والجملة البسيطة وهو ما لا تسمح به النظرة الفاحصة لمفاهيم هذه المصطلحات (انظر ن م ج 1ص49).

أو الجملة البسيطة" (الفهري، 1988 ج2 ص49). والحال أن لا تطابق إطلاقا بينهما. واستعمل آخرون مصطلح البنية السّطحيّة وهو مفهوم نظري إجرئيا تجاوزا للجملة الّتي اكتملت بنيتها المورفوفونولوجيّة أو لما يعرف بالمتوالية النّهائيّة (انظر مثلا استعمال زكريّا لها في الجملة البسيطة) مع أنّها تعني نظريّا البنية المجرّدة قبل أن تطرأ عليها التّحويلات الصّوتيّة الإجباريّة (راجع المفهوم النّظري في كل من 1986، Arrive et autres و 1973، Dubois et autres ص394).

فدراسة علاقة الفعل بالفاعل والمفاعيل تطرح بقوة إشكاليّة حدود المفاهيم الوصفيّة والمنهجيّة. وهذه أمثلة أخرى للتّدليل على ذلك. فإذا كان مفهوم المقولات في التّراث النحوي الغربي يعني الشخص والزمن والجنس والعدد والإعراب (انظر Lyons، 1970، p. 209)، فإن في استعماله في النّحو الغربي الحديث تذبذبا إذ يضيق تارة ليطابق مفهوم أقسام الكلام (انظر ن م ص77) ويتّسع أخرى ليرادف المفهوم القديم (انظر المرجعين المذكورين على التوالي ص212 و78). فاللسانيون يقسّمون المقولات التّركيبيّة إلى مقولات:

-أولية أساسية مثل المركّب الاسمي والمركّب الفعلي في الجملة

-وأخرى ثانوية هي أقسام الكلام المكونة من مركبات وهي مقولات معجمية.

وأما التغييرات الّتي تطرأ على الوحدات الّتي تنضوي تحت القسم الثّاني من جنس وعدد وشخص وإعراب وغيرها فمقولات نحوية(1). وهي الّتي كثيرا ما يعنيها النّحاة باستعمالهم مصطلح المقولات (انظر Dubois، 1973ص77). وقد عكس استعمال مصطلح المقولة في النّحو العربي والحديث هذا الاضطراب في المفهوم (انظر مثلا زكريا، 1982 ص25 والفهري، 1988ج1 ص25-134. ففيهما استعمل المصطلح بالمعنى الأساسي والثانوي). على أن الإشكال لا يقتصر فيه على تحديد مفهوم المقولة بل يتجاوز الجانب النظري إلى الإجرائي. فيشمل نوع المقولة أحيانا فإذا اعتبر مفهوم المقولات مرادفا لأقسام الكلام وهي عند جمهور النحاةُ الاسم والفعل والحرف كان الأمر على المستوى النظري غاية في الوضوح. ولكنه على غير ذلك إجرائيا. ذلك أن تحديد نوع المقولة في اللّغة العربيّة إشكالي في بعض الحالات. اختلف النّحاة قديما في نوع مقولة هذه الوحدة المعجميّة أو تلك ولا يزالون يختلفون على نحو ما يتبيّن مما سبق من حديث عن اسم الفعل (راجع في ذلك ص69 و73 وانظر تذبذب ابن هشام في نحو هيهات العقيق وقارن ما جاء فيها في المغني (ج2 ص376) بما جاء في شرح قطر الندى وانظر كذلك مهدي المخزومي في مدرسة الكوفة (ص 238)

---

1 – اعتمدنا في هذا التقسيم ديبوا وآخرين في معجم اللّسانيات ولكن بين تقسيم هؤلاء للمقولات وتقسيم لاينز بعض الاختلافات منها اعتبار المقولات المعجمية والمركّبات الّتي تكون هذه المقولات إحدى أجزائها أولية عند لاينز (انظر 212 p generale Ling) في حين لا يعتبر الآخرون مقولات أساسية أومن الدرجة الأولى غير الثّانية (انظر 77Todorov et Ducrot p) ذلك أن المقولات المعجمية عندهم مقولات من الدرجة الثّانية (ن م ص77)

أو من تحليلهم المركّب الّذي تكون مع رأسا له[1] فقد تباينت مواقفهم من بعض الوحدات بين الاسمية والحرفية (انظر أيضا ابن هشام، شرح قطر الندى ص39 و40) من نحو إذما وما المصدرية ولما ومهما[2]. واختلفوا في اسميّة أخرى وفعليتها. لم تغنهم ضوابطهم في تمييز المقولة عن قَسِيمَيْها (انظر الأنباري، الإنصاف ج1 ص97-126 وابن هشام، شرح قطر الندى ص16 و30-34 و39-40 وانظر المغني ج1 ص121). كان ذلك في فعلي المدح والذم[3] نعم وبئس وفي حاش التنزيهية[4] (انظر في ذلك المغني ج1 ص121-122). واضطربت مواقف النّحاة فـي فعليّة بعض الوحدات أو حرفيّتها من نحو عسى وليس وحاشا وخلا وعدا[5].

---

1 - يخرج هذا المركّب في كلياتنا على الإضافة و لكن لغويين آخرين يخرجونه على الحرفية . (راجع في ذلك الفهري، 1988 ج 2 ص 88 و المتوكّل، 1987 ص 42).

2 - ذهب سيبويه إلى أن الوحدات الثّلاث الأولى حروف (انظر شرح قطر الندى ص 39 و 40) . فالأول بمنزلة إن والثّاني بمنزلة أن في مثل :

.(وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ) (3 آل عمران -118-)

والثّالث حرف وجود لوجود و خالفه كثيرون فيها فعد المبرد و ابن السّرّاج و الفارسي (ت 377 هـ) إذما ظرف زمان (انظرشرح قطر الندى ص 40) و اعتبر الأخفش و ابن السّرّاج ما في الآية اسما " بمنزلة " الّذي " واقعا على ما لا يعقل وهو الحدث والمعنى ودوا الّذي عنتموه أي العنت الّذي عنتموه ('ن م ص 45) . و ذهب الفارسي و جماعة إلى أن لما ظرف بمعنى حين (انظر ن م 45) و قال الجمهور باسمية مهما "بدليل قوله تعالى:

. (مَهْمَا تَأْتِنَا به مِنْ آيَةٍ) (7 الأعراف -132-)

فالهاء في به عائدة عليها و الضمير لا يعود إلا على الأسماء و زعم السهيلي (ت 581 هـ)،و ابن يسعون") ت 540 هـ)،أنها حرف و استدلا على ذلك بقول زهير :

.و مهما تكن عند امرئ من خليقة و إن خالها تخفى على الناس تعلم

(شرح قطر الندى ص 40)

3 - ذهب الفرّاء (ت 207 هـ) وجماعة من الكوفيين إلى أن الوحدتين اسميتان " و استدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليها في قول بعضهم و قد بشر ببنت :

.والله ما هي بنعم الولد

و قول آخر و قد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير :

.نعم السير على بئس العَيْرُ " (شرح قطر الندى ص 30)

4 - يقول ابن هشام في حاش التنزيهية في نحو: (قلن : حاش لله ما علمنا عليه من سوء) (12 يوسف ")- 51-عند المبرد و ابن جني و الكوفيين فعل . قالوا لتصرفهم فيها بالحذف و لإدخالهم إياها على الحرف و هذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية. قالوا : والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية لأجل الله ولا يتأتى هذا التّأويل في مثل :

(.حاش لله ما هذا بشر) [(12 يوسف ") -31-

والصحيح أنهااسم مرادف للبراءة من كذا بدليل قراءة بعضهم :

(.حاشا لله)

بالتنوين كما يقال: براءة للّه من كذا. وزعم بعضهم أنها اسم فعل ماض بمعنى أتبرأ أو برئت. وحامله على ذلك بناؤها.. " (المغني ج 1 ص 121 - 122)

5 - فأما ليس فذهب الفارسي وابن شقير (ت 317 هـ) إلى أنها حرف نفي بمنزلة لا النافية (انظر شرح قطر الندى ص31) وأما عسى فذهب الكوفيون إلى أنها حرف ترجّ بمنزلة لعل و تبعهم في ذلك ابن السّرّاج (ن م ص 31). والصحيح في نظر ابن هشام أنهما فعلان (انظر ن م ص 31)و أما حاشا الّتي تفيد الاستثناء " فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائما بمنزلة إلا ... و ذهب الجَرْمي (ت 225 هـ) والمازني (ت 249 هـ) والمبرد والزجاجي (ت 337 هـ) والأخفش و أبو زيد (ت 215 هـ) والفراء و أبو عمرو الشيباني (ت 206 هـ) إلى أنها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى إلا... " (المغني ج1 ص122). وأما خلا فعلى وجهين :

- أحدهما : أن تكون حرفا جارا للمستثنى " (ن م ج 1 ص 133) " و موضعها نصب عن تمام الكلام ...

- والثّاني : أن تكون فعلا متعديا ناصبا له و فاعلها على الحد المذكور في فاعل حاشا و الجملة مستأنفة أو حالية على خلاف في ذلك. وتقول : قاموا خلا زيدا فإن شئت خفضت " (ن م ج 1 ص 133) إلا إذا دخلت عليها ما فتتعين الفعلية

الفصل الرابع :
إشكاليّة المتعدّي واللاّزم
وعدد المفعول به الّذي تقتضيه بعض الأفعال

إن الحديث عن علاقة الفعل بالمكوّنات الأوّليّة الأساسيّة يطرح إشكاليّات الجملة العربيّة. لكن لا مفرّ في هذا المبحث من الانتقاء حتى لا يتحول العمل إلى دراسة الجملة بشكل عام. غير أن الاكتفاء بما تقدم من الإشكاليات لا يفي بالحاجة. لذلك رأينا أن نضيف إليها أخرى منهجية تقتضي طبيعة العمل إثارتها من نحو تبويب بعض التغييرات الّتي تطرأ على صيغة الوحدة المعجمية واللزوم والتعدية وعدد المفاعيل والمركّب الفعلي. غير أننا أهملنا المسألة الأولى لأنها غير مطروحة في النّحو التوليدي لاعتباره الصوتيات والصرف والدّلالة أنساقا فرعية أو مستويات مختلفة للنحو تُرَاعَى جميعها في دراسة الظّواهر التّركيبيّة حسب نسق تحدده القواعد التّوليديّة. فمبحث العدد والجنس مثلا يدرجان في نطاق دراسة خصائص المركّب الاسمي الدّلالية أو سماته الذاتية. وخصّصنا الرابعة بفصل مستقلّ.

1- اللازم والمتعدي

اختلف النّحاة في اللاّزم والمتعدّي على المستويين النّظري والإجرائي لاختلاف المصادرات المعتمدة حينا ولسهو بعض النّحاة آخر.

1 -1- وظيفة المفعول المكان غير المبهم:

فأمّا الاختلاف النّظري فيتجلّى في افتراقهم في تخريج المكان غير المبهم في نحو:

- ذهبت الشّام
- ودخلت البيت
- وعسل الطّريق الثّعلب(1)

-1-1-1الفريق الأوّل:

فأمّا الفريق الأوّل فنكتفي في الاستشهاد على مواقفه برأي علمين هما سيبويه وابن السّرّاج.

1 - وردت هذه الأمثال الثّلاثة في الكتاب ج 1 ص 35 - 36 و الجملة الأخيرة هي في الحقيقة مركب إسنادي مآخوذ من عجز بيت لساعدة بن جؤية في وصف رمح ورد في الكتاب و في ديوان الهذليين أيضا ج 1 ص 190 (انظر في ذلك سيبويه ج 1 ص 36 الهامش 1) ; هو :

لدن يهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب

1-1-1-1- فسيبويه (ت 180 هـ) مثلا يتابع المتقدمين عليه في اعتبار المفاعيل الثّلاثة فيها ظروف مكان على التوسع في حذف حرف الجر، وإن هو أدرك أن شرط الإبهام لا يتوفر فيها وأن " لا دليل على الشام " (الكتاب ج1 ص35) مثلا في ذهب أو في مثلها وإن كان فيها " دليل على المذهب والمكان "(ن م ص 35). وهو في ذلك يحترز[1] على مصادرات السّابقين ولكنه يقرّها.

1-1-1-2- ولا يتردد ابن السّرّاج (ت 316 هـ)في التحيز لرأي النّحاة الأوائل بل والتّأسيس له وإن نبّه إلى اختلاف النّحويين في هذه المسألة وإلى سببه، إذ مرد افتراقهم حول بعض خصائص العوامل التّوزيعية الّتي تقتضي مفعولا مكانا يتعدى إليه الفعل بحرف الجر عادة " وبدونه لاستعمال العرب له بغير حرف الجر في الكثير من المواضع " (الأصول ج1 ص170).

فالنّحويون الأوائل اقتصروا في تقسيمهم الفعل العامل على أساس خصائصه التّوزيعية على عدد المحلاّت الّتي يقتضيها أي على القواعد المقولية دون المعجم. فكان عندهم على ضربيين:

-ما يقتضي محلا[2] واحدا

-وما يقتضي أكثر من محل

فالأول هو اللازم. والثّاني هو المتعدي وحصروا مفهوم المتعدي في نوع واحد هو الّذي يتعدى بنفسه على خلاف المتأخّرين. وأما ما يتجاوز فاعله إلى مفعول بحرف فليس منه عندهم.

وقد أعرضوا عما يهدّد نظريّتهم. فلم يراعوا في المفعول فيه قيودا أخرى دلاليّة مثل توفّر شرط الإبهام فيه أو توزيعيّة كعدم اقتضاء الفعل له معجميّا.

وقد أكثر صاحب الأصول من إيراد الأدلّة النّقليّة والعقليّة خاصّة المؤسّسة لرأي جمهور النّحويين الأوائل على ظرفيّة البيت في نحو:

. دخلت البيت

-فاحتج أولا بالحقل المعجمي للفعل من دلالة على الحركة[3]. قال: " وإنك لما قلت دخلت إنما عنيت بذلك انتقالك من بسيط الأرض ومنكشفها إلى ما كان منها غير بسيط منكشف " (الأصول ج1 ص170)

-وبدليل المثل أو النظير ثانيا. قال: " فالانتقال ضرب واحد وإن اختلفت المواضع. ودخلت مثل غرت[4] إذا أتيت الغور. فإن وجب أن يكون دخلت متعديا وجب أن يتعدى غرت " (ن م ج1 ص170).

---

1 ـ يقول : "وقد قال بعضهم: ذهبت الشام يشبهه بالمبهم إذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب... وهذا شاذ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام وف يه دليل على المذهب والمكان (سيبويه ج 1 ص 35)

2 - نجد لدى ابن يعيش وعيا بقضية المحلاّت واضحا في تعريفه (انظر في ذلك ابن يعيش ج 7 ص 62)

3 - لا تقتضي أفعال الحركة مفعولا به إذا لم تكن موجهة كما ستتبين في هذا الكتاب.

4 - الحقيقة أن غار و إن اشتركت مع دخل في الحقل الدّلالي إلا أنها معجميا تختلف عنها فهي تدل بجذرها على المفعول المحذوف الّذي لا ينبغي أن يذكر ففي استعماله ضرب من الانزال في عدد المحلاّت على عكس دخل. و هكذا نتبين اختلافا بينهما في البنية ما قبل المعجمية.

-وبدليل النقيض ثالثا فقدم مجموعتين من الأمثلة واحدة من أفعال الحركة والأخرى من حقل الألوان. قال: "لا ترى فعلا من الأفعال يكون متعديا إلا كان مضادّه متعدّيا وإن كان غير متعدّ كان مضادّه غير متعدّ. فمن ذلك: تحرّك وسكن. فتحرّك غير متعد وسكن غير متعد وابيضّ واسودّ كلاهما غير متعدّ. وخرج ضدّ دخل وخرج غير متعد. فواجب أن يكون دخل غير متعدّ" (ن م ج1 ص 170-171).

-وبدليل عقلي رابعا هو كون المكان والزّمان" لا يخلو فعل منهما متعدّيا كان أو غير متعدّ. فمتى وجدت فعلا حقه أن يكون غير متعد بالصفة الّتي ذكرت لك ووجدت العرب قد عدّته فاعلم أن ذلك اتّساع في اللّغة واستخفاف وأنّ الأصل أن يكون متعدّيا بحرف جر. وإنّما حذفوه استخفافا نحو ما ذكرت لك من:

•ذهبت الشّام

•ودخلت البيت " (ابن السّرّاج ج1 ص171)

-وبدليل نقلي خامسا يتمثّل في أن هذا الرّأي مذهب سيبويه، وهو الحجّة عنده في هذا الباب باعتباره بصري المذهب[1] (انظر ابن السّرّاج ج1 ص171 وقارن ما فيه بما ورد في سيبويه ج1 ص35). إلا أن ابن السّرّاج وقع في التّناقض حين قال: " اعلم أن الأماكن ليست كالأزمنة الّتي يعمل فيها كل فعل فينصبها نصب الظّروف لأن الأمكنة أشخاص لها خلق وصور تعرف بها كالجبل والوادي وما أشبه ذلك وهنّ بالنّاس أشبه من الأزمنة لذلك. وإنّما الظّروف منها الّتي يتعدّى إليها الفعل الّذي لا يتعدّى ما كان منها مبهما خاصة. ومعنى المبهم أنه هو الّذي ليست له حدود معلومة تحصره وهو يلي الاسم[2] من أقطاره نحو: خلف وقدام وأمام ووراء وما أشبه ذلك. ألا ترى أنك إذا قلت:

• قمت خلف المسجد

لم يكن لذلك الخلف نهاية تقف عندها. وكذلك إذا قلت: قدام زيد. لم يكن لذلك حد ينتهي إليه. فهذا وما أشبهه هو المبهم الّذي لا اختلاف فيه أنه ظرف. وأما مكة والمدينة والمسجد والدار والبيت فلا يجوز أن يكن ظروفا لأن لها أقطارا محدودة معلومة "(ابن السّرّاج ج1 ص197).

1-1-2- الفريق الثّاني

وأمّا الفريق الثّاني فنجتزئ فيه بذكر موقف المبرّد وابن منظور.

1-1-2-1- فأمّا المبرد (ت 285 هـ) فقد اعتبر المنصوب في نحو:

• دخلت البيت

مفعولا به معتمدا في ذلك حججا أربعا:

1 - إن الرغبة في تقوية الحجة و تدعيم الموقف جعلا ابن السّرّاج ينسب إلى سيبويه ما لم يقله. و ربما كان السهو وراء ذلك فقد اقتصر صاحب الكتاب على ايراد رأي بعضهم في المسألة في شيء من الاحتراز الضمني و لم يصرح بموقفه فيها.

2 - وردت في الأصول هكذا. واعتقادي أنها محرفة. وأن الأصل فيها الجسم. وهو ما يقتضيه السياق.

-فأما الأولى فهي خصائص الفعل التّوزيعية التّركيبيّة (انظر المبرّد، المقتضب ج4 ص337-339) من قواعد مقولية ومعجم. فدخل عنده من الأفعال المؤثّرة. "ألا ترى أن "دخلت" إنما هو عمل فعلته وأوصلته إلى الدار لا يمتنع منه ما كان مثل الدار. تقول: دخلت المسجد ودخلت البيت" (المقتضب ج4 ص339). فهو يقتضي مفعولا به. فإذا نحن استعملنا لغة التوليديين للتعبير عن هذا المعنى قلنا إن قاعدته المقولية تكون كالتالي:

#ج ⟵ ف + م س + م س. . . #

وسمات الفعل المعجميّة الانتقائيّة تتنبّأ بهذا المفعول المكان. يقول صاحب المقتضب: "فكل ما كان في الجملة مما يدل عليه الفعل فهو متعد. وما امتنع من ذلك فهو ممتنع منه" (ج4 ص337)

- وأما الثّانية فهي خصائص المكون التّحويليّة من نحو إمكانية نقل هذا المكون المفعول إلى اليمين خارج الإسقاط الأقصى مع تركه مكانه ضميرا أثرا وهي إحدى خصائص المفعول به التّحويليّة. يقول المبرد: "فأما

. دخلت البيت

فإن البيت مفعول[1] . تقول:

. البيت دخلته

فإن قلت: فقد أقول:

. دخلت فيه

قيل: هذا كقولك عبد الله نصحت له ونصحته وخشّنت صدره وخشّنت بصدره. فتعدّيه إن شئت بحرف وإن شئت أوصلت الفعل كما تقول: نبأت زيدا يقول ذاك ونبأت عن زيد. فيكون نبأت زيدا مثل: أعلمت زيدا ونبأت عن زيد مثل: خبرت عن زيد" (ن م ج1 ص337-338 وانظر أيضا الزمخشري، أساس البلاغة ص164). فيكون هذا النوع من الأفعال مما يتعدى بحرف الجر وبدونه.

-وأما الحجّة الثّالثة فعلة الشبه. فقد لاحظ المبرد أن الأفعال الّتي تقتضي مكانا يجوز أن تتعدى إليه بنفسها أو بحرف الجر شبيهة بتلك المتعدية بنفسها مما لا خلاف بين النّحاة بأنها تقتضي مكانا[2]. قال في الحديث عن دخل: "فهو في التعدي كقولك: عمرت الدار وهدمت الدار وأصلحت الدار لأنه فعل وصل منك إليها مثل:

•ضربت زيدا " (المبرد، ج 4 ص 339)

كما أنها شبيهة بالأفعال الّتي لا خلاف بين النّحاة في أنها تقتضي محلين يجوز أن تتعدى إلى الثّاني منها بواسطة حرف الجر وبغير واسطة. وقد تقدم

1- المفعول بدون تخصيص في عرفهم هو المفعول به

2 - الأمثلة على ذلك كثيرة.

ذكر بعضها (انظر ن م ج4 ص338 وراجع في ذلك الصفحة السابقة وجدول الأفعال الدالّة على الاستقرار) .

-وأما الحجة الأخيرة فهي الاستعمال في فصيح اللّغة. فصاحب المقتضب يستشهد بقوله تعالى:

•(لَتَدْخُلُنَّ الَمسْجِدَ الَحرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ) (48 الفتح -27-)

على تعدي دخل إلى المفعول به دون واسطة على غير توسع أو استخفاف كما يذهب إلى ذلك جمهور النّحاة إذ يجوز في هذا النوع من الأفعال التعدي بواسطة الحرف أو بدونه (انظر المبرد، ج4 ص338-339).

د) أما ابن منظور (ت 711 هـ) فهو يرى أن البيت في نحو:

•دخلت البيت

"انتصب انتصاب المفعول به" (ابن منظور(دخل) م2 ص956)" والصحيح فيه أن تريد: •

دخلت إلى البيت

وحذفت حرف الجر" (ن م (دخل) م2 ص 956). وقد عمد صاحب اللسان في تقرير مفعولية المنصوب في المثال إلى أمرين اثنين: إلى الجانب الدّلالي وإلى القواعد المقولية[1]. فالشرط في المفعول فيه أن يكون مبهما. وقيد الإبهام (انظر تعريف المبهم والإبهام في الأصول ج1 ص197 وقد تقدم ذكره في الصفحة 83 وتعريف ابن منظور في م2 (دخل) ص956) هذا لم يتوفر في المنصوب في المثال السابق إذ البيت محدودة أقطاره. يقول: "فالمبهم من الأمكنة يكون ظرفا لأنه غير محدود. ألا ترى أن خلفك قد يكون قداما لغيرك" (ن م (دخل) م2 ص 956). و"أمّا المحدود الّذي له خلقة وشخص وأقطار تحوزه نحو الجبل والوادي والمسجد والدار فلا يكون ظرفا لأنك لا تقول: قعدت الدار ولا صليت المسجد ولا نمت الجبل ولا قمت الوادي. وما جاء من ذلك فإنما هو بحذف حرف الجرّ [2] نحو: دخلت البيت وصعدت الجبل ونزلت الوادي" (ابن منظور ج2 ص956). وهكذا نرى أن النّحاة انقسموا في المسألة فريقين:

-فريق تابع النّحويين الأوائل في مصادراتهم وساير منطقهم

-وآخر سعى إلى تصحيح أصول النّحو مسايرة للواقع اللغوي

وتمسّك كل فريق برأيه انسجاما مع مصادراته. فأما الفريق الأوّل فقد غلب مصادراته المتّصلة بنظريّة العامل. وما قُدِّمَ من الحجج في كتاب الأصول هو تأسيس لها، وليس مراجعة نقدية. فابن السّرّاج مثلا يهمل حجج الخصوم ويتعمد السّكوت عنها. وهو سكوت له دلالاته.

---

1 - هذا ما يستفاد من قوله لأن القدامى لم يعرفوا هذه المفاهيم التوليديّة

2 - الحذف هنا على التوسع.

ولئن كان موقف النّحاة المتقدمين يمكن أن يفهم في إطار تقسيمهم الأفعال بحسب خصائصها التّركيبيّة إلى ضربين واعتبار المتعدي هو ما يتجاوز الفاعل إلى المفعول بغير واسطة فإن ما يشكل على الدارس فهمه هو:

-أولا إصرار بعض النّحاة المتأخّرين على التمسك بمصادراتهم تلك رغم تطوّر مفهوم المتعدي ووعي بعض النّحاة بأن هذه المصادرات تخالف الواقع اللغوي.

-ثانيا سكوتهم المطلق عن بعض الشروط الّتي تهدّد هذه المصادرات

1-2- الاختلاف في خسر مثلا:

وأمّا على المستوى الإجرائي فالاختلاف بين النّحاة المتأخّرين قائم في خسِر

-1-2-1 فقد ذهب بعضهم إلى اعتبار (أعمالا) في الآية:

•(وبالأخسرِين أعمالا) (18 الكهف - 103)

مفعولا به (انظر ابن هشام، المغني ج 2 ص545) جاعلا بذلك خسر فعلا متعديا

1-2-2- "وردّه ابن خروف [609هـ](1) بأنّ خسر لا يتعدّى كنقيضه ربح. ووافقه الصفّار(2) "(ن م ج 2 ص545) وابن هشام (انظر القسم الثّالث ص193)

2- إشكاليّة عدد المفاعيل في الدّرس النّحوي

إنّ عدد المفاعيل في النّحو عموما والنّحو العربي خاصة مبحث إشكالي في التّراث النّحوي. ولكنه في الدرس اللساني الحديث أشد تعقدا منه في التّراث.

2- 1- في التّراث النّحوي:

2-1-1- لا خلاف من حيث المبدإ بين المدارس النّحوية أو بين نحاة المدرسة الواحدة في تصنيف الأفعال بحسب خصائصها التّوزيعية وفي تقسيم المتعدّي منها على أساس عدد المفاعيل الّتي تستوجبها. وقد جعلوا الحدّ الأدنى والأقصى للمفاعيل الّتي يمكن أن تتعدى إليها تتراوح بين واحد وثلاثة. فكانت الأفعال عندهم على هذا التّقسيم أنواعا أربعة ترتّب من تلك الوجهة في كتب النّحو ترتيبا تصاعديّا (راجع في ذلك مثلا سيبويه ج1 ص33-34 والمبرد ج3 ص187-190 "هذا باب مخارج الأفعال واختلاف أحوالها" والزمخشري ص257-258).

-فأما أولها فقد اصطلحوا عليه باللازم أو بغير الواقع[3] (انظر الأنباري ج2 ص821 المسألة 119). وهو الّذي يكون أحادي المحل، ولا يقتضي مفعولا به.

---

1 - اختلف في تاريخ وفاته (انظر السيوطي، بغية الوعاة ج 2 ص 203)

2 -" مات بعد الثّلاثين و ستمائة " (ن م ج 2 ص 256)

3 - استعمل النّحاة لغير اللازم مصطلاحات مختلفة هي غير المتعدّي و غير الواقع (انظر الأنباري، الإنصاف، ج 2 ص 821) و القاصر (انظر ابن هشام، المغني ج 2 ص 448 و 521 - 527).

-وأما ثانيها فهو المتعدّي إلى مفعول.
-وأما ثالثها فهو المتعدّي إلى مفعولين.
-وأما الرابع فهو المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل. وهو على ثلاثة أضرب.
* -ضرب منقول بالهمزة عن المتعدّي إلى مفعولين وهو فعلان: أعلمت وأريت. وقد أجاز الأخفش أظننت وأحسبت وأخلت وأزعمت.
-وضرب متعد إلى مفعول واحد. وقد أجري مجرى أعلمت لموافقته له في معناه. فعدي تعديته وهو خمسة أفعال: أنبأت ونبئت وخبرت وأخبرت وحدثت...
-وضرب متعدّ إلى مفعولين وإلى الظّرف المتّسع فيه كقولك[1]:
•أعطيت عبد الله ثوبا اليوم
•و سرق زيد عبد الله الثّوب الليلة
قال سيبويه: "اعلم أن هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك متعدّى تعدّت إلى جميع ما يتعدى إليه الفعل الّذي لا يتعدى الفاعل. وذلك قولك:
•أعطى عبد الله زيدا المال إعطاء جميلا.
•وسرقت عبد الله الثوب الليلة
لا تجعله ظرفا ولكن كما تقول:
•يا سارقَ الليلة زيدا الثوب
لم تجعله ظرفا" (الكتاب ج1 ص41) "ومن النّحويين من أبى الاتساع في الظرف في الأفعال ذات المفعولين" (الزمخشري، المفصل ص258).
2-1-2- ولكن النّحاة يختلفون على المستوى الإجرائي في عدد المفاعيل الّتي يقتضيها هذا الفعل أو ذاك باختلاف المدارس والأفراد على نحو ما يتضح من دراستنا للتداخل بين المفعول به والحال وغيرهما من العناصر الأوّليّة. فأما الاختلاف بين المدرستين فواقع في "البنيات التصعيدية" وهي جمل يكون رأس التركيب فيها كان أو ظنّ وأخواتها (انظر في المصطلح المتوكّل، 1987 ص102 الهامش54). فقد خرج الكوفيون المكون قائما في نحو:
•كان زيد قائما
•وظننت زيدا قائما
على الحالية واحتجوا لذلك في المثال الأوّل بخصائص كان التّوزيعية وبتأويل المكون دلاليا. واعتمدوا الدّلالة في تخريج "قائما" على الحالية في الجملة

1 - تتراوح أمثلة المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل في كتب النّحاة عادة بين ثلاثة أفعال و سبعة .و قد توسع الزمخشري فيها توسعا لم يسبق إليه مستفيدا فيه مما ورد في الكتاب و من الاختلاف بين النّحاة في هذا المبحث.
و قد كان المبرد اقتصر على ثلاثة أفعال هي نفس الأفعال الّتي ذكرها سيبويه للمتعدي إلى ثلاثة مفعولين دون توسع. وهي تنتمي إلى الضربين الأوّل و الثّاني و لكن لا إشارة إلى النوع الثّالث إطلاقا. (انظر المبرد ج 3 ص 189)

الثّانية. فكان فعل غير واقع "وإذا لم يكن متعديا وجب أن يكون منصوبا نصب الحال لا نصب المفعول" (الأنباري، الإنصاف ج2 ص821). قالوا: "فإنّا ما وجدنا فعلا ينصب مفعولا هو الفاعل في المعنى إلا الحال[1]. فكان حمله عليه أولى، ولأنّه يحسن أن يقال فيه:

•كان زيد في حالة كذا

وكذلك يحسن في:

•ظننت زيدا قائما

•كان زيد في حالة كذا وكذا

•ظننت زيدا في حالة كذا.

فدل على أنه نصب على الحال " (الأنباري، الإنصاف ج2 ص821).
فكان الفعل الأوّل عندهم لازما والثّاني متعديا إلى مفعول واحد. وخالفهم البصريّون في ذلك. فاعتبروا المكون الأوّل خبر كان باعتبارها ناسخا يدخل على الجملة الاسمية فيغير إعراب الخبر فيها والثّاني مفعولا ثانيا لظن على اعتبار أفعال القلوب متعدية إلى مفعولين. "فقائما" في الحالتين منصوب عندهم "نصب المفعول لا على الحال لأنهما يقعان ضميرا[2] في نحو قولهم:

•كناهم

•وإذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم؟ " (ن م ج2 ص823)

" وكذلك قالوا أيضا:

•ظننته إياه.

والضمائر لا تقع أحوالا بحال. فعدِم شروطُ الحال فيهما. فوجب أن ينتصبا نصبَ المفعول لا على الحال" (ن م ج2 ص825). إلاّ أنّ القائلين بتعدّي أفعال القلوب إلى مفعولين أحسّوا بإشكاليّة المسألة لمّا لاحظوا نيابة المركّب بالموصول الحرفي عن المفعولين. فلا يقتضي الفعل حينئذ غير مفعول واحد يكون مركبّا بالموصولِ الحرفي رأسه أن المفردة أو المشدّدة نحو:

•(أَحَسِبَ الناسُ أن يُتْرَكوا) (29 العنكبوت -2)

•ظننتَ أن زيدا قائم

•(أَعلَمُ أنّ اللهَ على كلِّ شيءٍ قَديرٌ) (2 البقرة -259)

وقيام الضمير واسم الإشارة مقام مفعوليها" . تقول لمن قال: أظنّ زيدا قائما: أنا أيضا أظنّه أو أظنّ هذا وكذا باقي أفعال القلوب" (الإسترابادي، شرح

---

1 - الحال عندهم مفعول لفظا فاعل معنى على تقدير أن
. جاء زيد راكبا
هي بمعنى
. جاء راكب هو زيد.

2 - استدلوا على وقوع خبر كان ضميرا بثلاثة أبيات (انظر ابن الأنباري : الإنصاف ج 2 ص 823 - 824)

الكافية ج2 ص278) فافترقوا في تأويل ذلك. فأما في سدّ المركّب بالموصول الحرفي مسدّ المفعولين فذهب سيبويه وجمهور النّحاة إلى تعليل الاقتصار في هذه التراكيب على مفعول واحد بالرجوع إلى نوع المركّب حجما وإلى دلالته. قال السيوطي باسطا حجّتهم: " تسدّ عن المفعولين في هذا الباب أن المشدّدة ومعمولاها... وإن كانت بتقدير اسم مفرد للطول ولجريان الخبر والمخبر عنه بالذكر في الصلة " (همع الهوامع ج2 ص223) "وكذا يسدّ عنهما أن وصلتها... لتضمّن مسند ومسند إليه مصرّح بهما في الصلة" (ن م ج2 ص424). ولكن الأخفش والمبرد خرّجا هذه التراكيب على الحذف. فـ" الخبر محذوف والتقدير أظنّ أنّ زيدا قائم ثابت أو مستقرّ" (ن م ج2 ص423-424).
والرّأي عند الإستراباذي أنّ "انتصاب زيدا قائما لكونهما متضمّنين للمفعول به" (شرح الكافية ج2 ص275). فالمفعول حقيقة هو مضمونهما (انظر ن م ج2 ص275). وقد علّل دخول "أن الجاعلة للجزأين في تقدير جزء واحد" (ن م ج2 ص277) على هذين الجزأين بكونهما معا المفعول الحقيقي "إذ المعنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد" (ن م ج2 ص277). ولذلك أيضا كان "إعراب الجزأين إعراب الاسم الواحد أي ذلك المفعول الحقيقي" (ن م ج2 ص277) فـ" مفعولها الحقيقي مصدر الجزء الثّاني مضافا إلى الأوّل. وكذا إذا كان الثّاني جامدا تحصل منه مصدرا فمعنى علمت أخاك زيدا علمت زيدية أخيك" (شرح الكافية ج2 ص278).
وأما في قيام الضمير أو اسم الإشارة مقام الجزأين فالجمهور على أنهما " بمعنى المصدر أي ظننت الظنّ " (ن م ج2 ص278). ولكن الفرّاء يرى أنهما يقومان مقام المفعولين (انظر ن م ج2 ص286) "ولا مانع مما قاله الفرّاء" (ن م ج2 ص278) عند الإستراباذي على اعتبار هذا الاسم قائما مقام مركّب جزئي (انظر شرح الكافية ج2 ص286). قال: "وأفعال القلوب في الحقيقة لا تتعدّى إلاّ إلى مفعول واحد " (ن م ج1 ص127).
وقد تجاوز الاختلاف الانتماء المدرسي إلى الأفراد لأسباب كثيرة لا يعنينا منها غير اختلافهم في تقدير بنية الفعل الموضوعيّة. فقد كان ذلك مدعاة في أن تفرّقت الطّرق بنحاة ينتمون إلى نفس المدرسة في تخريج المركّب الاسمي (أولياء) والمركّبين الحرفيين (بالدّهن) وفي (الظّلمات) والمركّب الإسنادي الفعلي يقرأ مثلا في نحو:

- (ومَا كَانَ يَنْبَغِي لنا أن نَتَّخَذَ من دُونِكَ أولِيَاءَ) (25 الفرقان 18)
- (وتُنْبِتُ بالدُّهْنِ) 23(المؤمنون -20)
- (وتَرَكَهُم فِي ظُلُمَات لا يُبْصِرُونَ) (2 البقرة -17)
- وسمعت زيدا يقرأ.

فقد ذهب بعضهم في المثال الأوّل على القراءة الشّاذّة لبناء الفعل لغير الفاعل إلى أن اتخذ متعد إلى مفعولين ومِنْ في المركّب الحرفي الواقع مفعولا ثانيا لاتخذ زائدة. واعتبر ابن مالك (ت 672 هـ) المركّب بالجر حالا على "شذوذ زيادة من في الحال " (ابن هشام، المغني ج1 ص324). وخرج وزن أفعل في الآية الثّانية بطريقتين: على اللزوم والتعدية. فعلى الأوّل " فأنبت يأتي بمعنى نبت كقول زهير: •

رأيتُ ذَوِي الحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ   قَطِينًا لَهَا حَتَّى إذا أَنْبَتَ البَقْلُ"

(ن م ج1 ص 102)

وحينئذ لا يكون المركّب بالجرّ إلا حالا من الفاعل[1].

وعلى الثّاني تختلف وظيفة المركّب بالجر باختلاف تقديرهم الباء تركيبيا أو دلاليا. فأما على احتمال أنها زائدة والأصل:

• تُنْبِتُ الدهنَ

فالمركّب الحرفي في الآية مفعول به (انظر ابن هشام، المغني ج1 ص102 وابن منظور مادة نبت م4 ص562). وأما على تقدير أنها للمصاحبة فالمركّب " حال من الفاعل أي مصاحبة للدّهن أو من المفعول أي:

•تنبت الثّمر مصاحبا للدّهن[3] "(ن م ج 1 ص 102).

ويكون تقدير المركّب بالجرّ في الآية الثّالثة بحسب تقدير حقل الفعل المشترك الدّلالي. فإن فسّر ترك بصيّر فالمركّب الحرفي "في ظلمات" والمركّب الإسنادي الفعلي لا يبصرون "مفعول به ثان وتكرّر كما يتكرّر الخبر والظّرف مفعول ثان والجملة بعده حال. أو بالعكس" (ن م ج2 ص599). وعلى هذا التّخريج يكون الفعل ترك ثلاثي المحلّ. ولكنّه يكون ثنائيه إن فسّر بمعنى خلف. ويكون كل من المركّب الحرفي والمركّب الإسنادي في الآية حالين.

---

1 – اختلفت القراءات في هذه الآية. فقرأ ابن كثير و أبو عمر و الحضرمي تنبت بالضم في التاء و كسر الباء و قرأ نافع وعاصم و حمزة و الكسائي و ابن عامر تَنْبُتُ بفتح التاء " (ابن منظور مادة نبت م 4 ص 562). فكان وزن الفعل هو الإشكال.

واختلف اللغويون في كون وزن فعل و أفعل منه بنفس المعنى. فأما فريق فذهب إلى أن أفعل من الجذر(ن ب ت) هو من حيث خصائصه التّوزيعية لازم و متعد ". يقال :

.أنبت الله النبات إنباتا "

وأما بعضهم فاختار " أنبت بمعنى نبت. و أنكره الأصمعي و أجازه أبو عبيدة. واحتج بقول زهير :

.حتى إذا أنبت البقل " أي نبت "

و اختلف في قراءة الآية -20- من سورة المؤمنين على نحو ما تقدم.

2 – لا ذكر صراحة لوظيفة المركّب في هذه الحالة في مغني اللبيب.

3 – انظر أيضا قول ابن سيده في اللسان. قال : " أما تنبت فذهب كثير من الناس إلى أن معناه تنبت الدهن أي شجر الدهن أو حب الدهن و أن الباء فيه زائدة... قال و هذا عند حذاق أصحابنا على غير وجه الزيادة.و إنما تأويله و الله أعلم تنبت ما تنبته و الدهن فيها كما تقول :

.خرج زيد بثيابه أي و ثيابه عليه

.و ركب الأمير بسيفه أي و سيفه معه " (ابن منظور مادة نبت م 4 ص 562)

أما المثال الرابع فاختلف النّحاة في عدد المحلاّت الّتي يقتضيها الفعل سمع فيه. لقد أجمعوا على أن "سائر أفعال الحواس إنما تتعدى لواحد بلا خلاف إلا سمع المعلقة باسم عين " (ن م ج2 ص417). فقد تضاربت الآراء في عدد المحلاّت الّتي يقتضيها" . فقيل سمع متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وقيل إلى[1] واحد والجملة حال. فإن علقت بمسموعٍ فمتعدّية لواحد اتّفاقا نحو:

•(يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالحَقِّ) "(50 ق 42-) .

وكان الاختلاف في خصائص أَخبر التّوزيعية سببا لافتراق النّحاة في نحو:

•أخبرتك زيدا قائما

فالجمهور على أنه فعل يقتضي ثلاثة مفاعيل. فهو رباعي المحلاّت. ولكن الإستراباذي يرى أنه ثلاثي المحل لا يختلف عن أعلم. وأفعال القلوب ثنائيّة المحل " لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد. وهو مضمون الجزء الثّاني مضافا إلى الأوّل. فالمعلوم في علمت زيدا قائما قيام زيد" (شرح الكافية ج1 ص127). فإذا حُوّلت صيغة الفعل إلى وزن أفعل اقتضى مفعولين فحسب. فيصير ثلاثيّ المحلّ. فـ" مفعولها الأوّل كأول مفعولي أعطيت والثّاني والثّالث معا كثاني مفعولي أعطيت لأنّا بيّنا في باب المفعول به أن هذه الأفعال في الحقيقة متعدية إلى مفعولين أولهما غير الثّاني فمفعولها في الحقيقة مضمون الثّاني والثّالث معا فمعنى أعلمتك زيد قائما أعلمتك قيام زيد فهو كأعطيت زيدا درهما سواء" (ن م ج2 ص276). وقد استدلّ على " كونه مفعولا به وكمفعولي علمت أنّك تقول: أخبرتك أنّ زيدا قائم كما تقول: علمت وأعلمتك أن زيدا قائم. فتصدر الجملة بأن. وأيضا تقول: أخبرتك زيدا قائما" (ن م ج2 ص275-276) فـ"انتصاب زيدا قائما لكونهما متضمنين للمفعول به " (ن م ج2 ص275). غير أن الباحث وإن هو وجد على المستوى الإجرائي اختلافا كبيرا بين النّحاة القدامى في عدد المفاعيل الّتي يقتضيها هذا الفعل أو ذاك[2] فإنّه لا يلاحظ لديهم على عكس ماهي الحال عليه اليوم في كثير من النماذج اللسانية سعيا واعيا إلى التقليص من عدد المحلاّت الّتي تقتضيها الأفعال في غير حالة وحيدة وبشكل ضمني. فقد ذكر ابن هشام أن ابن الحاجب زعم "في شرح المفصل وغيره أن المفعول المطلق يكون جملة" (المغني، ج2 ص661). واستشهد على ذلك ببعض الأمثلة منها:

• أنبأت زيدا عمرا فاضلا

---

1 - عدى ابن هشام الفعل تارة باللام وأخرى بإلى.

2 - ليس ما استشهدنا به إلاّ أمثلة قليلة. ولكنّ الشّواهد كثيرة انظر بالإضافة إلى ما تقدّم اختلاف النّحاة مثلا في نحو خسر وربح و في الأفعال الّتي يوجد الفعل فيها بتحقّقه المفعول من نحو أنشآ و خلق و عمل في مغني اللّبيب ج 2 تباعا في ص 545 و 660-661

فزعم أن المكوّن المنصوب الأوّل " مفعول به والثّاني والثّالث مفعول مطلق لأنّهما نفس النبإ" (المغني ج2 ص661).

2- 2 - في النّماذج اللّسانية الحديثة:

أما في اللّسانيات[1] الحديثة فالسّعي إلى التّقليص من عدد المحلاّت الّتي تقتضيها الأفعال واضح في بعضها. غير أن جميع هذه النماذج لم تخرج بحال عن فرضيات ثلاث اصطلح المتوكل على تسميتها: (انظر المتوكل، 1987 ص92)

- بفرضية المفعولين
- وفرضية المفعول المزدوج
- وفرضية المفعول الواحد

فكان عدد المفاعيل في هذه الأنحاء يتراوح بين واحد حدا أدنى واثنين حدا أقصى.

أ) فرضية المفعولين:

فأما الفرضية الأولى فتتمثل في تخريج أفعال تراكيب من نحو:

•وهب الملك شاعره ضيعة
•ومنح وزيره قصرا
•وأهدى خالد هندا سوارا
•وكسا زيد عمرا جبة.

على أنها ثلاثية المحلّ تقتضي مفعولين متباينين مفعول مباشر ومفعول غير مباشر. وهو التخريج الّذي دأبت عليه أغلب الأنحاء الغربية التقليدية والحديثة (انظر المتوكّل، 1987 ص190). ولكنّه لا يتناسب وطبيعة اللّغة العربيّة.

ب) فرضية المفعول المزدوج:

وأما فرضية المفعول المزدوج فهي وقف على النّحو العلاقي (RELATIONAL GRAMMAR) إذ تعتبر العلاقات النّحوية فيه صنفين:

" - علاقات نحوية صرف (PURE GRAMMATICAL RELATIONS)
-وعلاقات نحوية مَشُوبة أو مائلة (IMPURE GRAMMATICAL RELATIONS)

وتشمل العلاقات النّحوية الصرف الفاعل والمفعول المباشر والمفعول غير المباشر في حين تشمل العلاقات النّحوية المائلة الأداة[2] والمستفيد والمكان... "(المتوكّل، 1987 ص93)

وقد كان كينن اقترح في إطار هذا النّحو لوصف الجمل الّتي يطابق تركيبها جمل العربيّة السابقة " تحليلين اثنين:

-تحاليل الترقية (PROMOTION ANALYSIS)

---

1 - ما ورد في هذا المبحث من معلومات اعتمدنا فيه أساسا على كتاب المتوكل " من البنية الحملية إلى البنية المكونية" فلا يعدو دورنا فيه التلخيص أو النقل.

2 - يستعمل النّحاة العرب القدامى مصطلح الآلة للدلالة على هذا الدور.

-وتحاليل المفعولين (TWO OBJECTS ANALYSIS)

يقوم التحليل الأوّل على فكرة أن المفعول غير المباشر ارتقى إلى مفعول مباشر وأن هذا الأخير لم يعد يحمل علاقة نحوية على اعتبار أن الجملة " (المتوكّل 1987 ص 93)

•أعطت هند خالدا قلما

" مثلا مشتقة من الجملة :

•أعطت هند قلما لخالد.

ويقوم التحليل الثّاني على فكرة أن المفعولين في الجمل من قبيل (123أ - هـ)[1] مفعولان مباشران كلاهما" (ن م ص93). فعلى هذا الأساس تسند الوظيفة التّركيبيّة المفعول في مثل التراكيب السابقة إلى مكونين اثنين لهما نفس الخصائص.

ويتبنّى كينن التحليل الثّاني " لأن لكل من المفعولين الخصائص الّتي تميز العلاقة النّحوية الـمفعول المباشر" (ن م ص93). ويرجع المتوكل "التحليل المقترح في النّحو العربي القديم لوصف هذا النمط من التراكيب إلى نفس الفرضية القائمة على فكرة أن المكونين المعنيين بالأمر يحملان نفس الوظيفة، وظيفة المفعول مع خلاف في الرتبة إذ يميز بين "مفعول أول "ومفعول ثان" (ن م ص 93)

ج) فرضية المفعول الواحد:

أما الفرضية الثّالثة فقد اقترحتها نماذج لغوية سعت إلى تقليص عدد المفاعيل بتقليصها لعدد الوظائف التّركيبيّة في الجمل إلى اثنين: وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول. واعتبرت أنّ وظيفة المفعول لا تكون في الجمل إلا لمكون واحد. كان ذلك اقتراح كومري (1977) في إطار النّحو العلاقي وديك (1978)في إطار النّحو الوظيفي. فتراكيب مثل:

•بنى عمرو دارا

•وأعطت هند خالدا قلما

•(ولقد آتَيْنَا لُقْمَانَ الحِكْمَةَ) (31 لقمان 12-)

لا تتضمّن غير علاقتين نحويّتين علاقة الفاعل تسند إلى المركّب الاسمي الأوّل في الجمل الثّلاث وعلاقة المفعول تسند إلى المُتقبَّل[2] "دارا" في الأولى والمُستقبِل[3] " خالدا " في الثّانية و" لقمان في الثّالثة. أما " قلما " و"الحكمة" فليسا حسب اقتراح كومري مفعولين لأن وظيفة المفعول أسندت في الجملة الثّانية والثّالثة إلى المكونين السابقين لهما. على أنه يجوز أن تسند

1 - مثل الجمل السابقة.

2 و 3 - تختلف الأدوار الدّلالية باختلاف اندراج النسق المستعمل ضمن التحاليل المحلية أو تحليل الأحوال (انظر الفهري، 1986 ص 35) أو التحليل الوظيفي. لذلك رأينا أن ننبه إلى أنّ المصطلحات المستعملة للأدوار الدّلاليّة في هذه الفقرة للمتوكل آثرناها فيها على غيرها لأنّ عملنا لا يعدو فيها التلخيص لما جاء في كتابه (من البنية الحملية إلى البنية المكونية). وقد عنى المتوكل بالمتقبل الهدف و بالمستقبل المستفيد.

وظيفة المفعول في الجملتين الأخيرتين إلى المتقبل بدل المستقبل. فالمهم في هذا الاقتراح ألا تسند وظيفة المفعول لأكثر من مكون.

ولا يختلف عدد الوظائف التّركيبيّة في النّحو الوظيفي عنه في اقتراح كومري: "فالفكرة الأساسيّة الّتي يقوم عليها الاقتراح الوارد في النّحو الوظيفي بالنسبة لعدد الوظائف[1] التّركيبيّة هي أن وظيفة واحدة تسند داخل نفس الحمل إلى مكون واحد: المكون المتقبل في الجمل الّتي من قبيل (...)" (المتوكل، 1987 ص 95)

• بنى عمرو دارا

والمكون المستقبل أو المكون المتقبل في الجمل الّتي من قبيل (23 أ -هـ)" (ن م ص 95)

2 - 3 - في النّحو العربي الحديث:

أمّا النّحو العربي الحديث فالاتّجاه الغالب عليه متابعة القدامى في عدد المفاعيل الّتي تقتضيها الأفعال. إلا أننا لا نعدم لدى بعض الباحثين المحدثين تأثّرا بالأنحاء التّوليديّة ذات الطابع التّحويلي أو غير التّحويلي يتمثّل في نزعتهم على المستوى التّنظيري أو الاجرائي إلى تقليص عدد الوظائف التّركيبيّة في النّحو العربي.

وهذا التّأثّر يختلف قوة وضعفا باختلاف الدارسين على نحو ما يتضح من مقال تمام حسان " إعادة وصف اللّغة العربيّة ألسنيا " وكتابات كل من الفاسي الفهري والمتوكل. وهو ضمني عند الأوّل صريح في كتابات الآخرين. غير أنهم جميعا يشتركون في اعتبار وظيفتي الفاعل والمفعول الوظيفتين التركيبيتين الوحيدتين(2) في الجمل. وقد اجتهدوا في تخريج البنيات الّتي تبدو من هذه الوجهة إشكاليّة لكونها مضادة لفرضية المفعول الواحد (انظر مثلا: حسان، 1981 ص145-184 والفهري، 1988 ج2 ص39 و71 والمتوكل، 1987ص21) كالبنيات التصعيدية(3) من نحو:

•ولا أحسبني جئت الكهف بهذا الشعر

•وظنّ زيد عمرا قادما .

والبنيات الجعليّة الّتي كان فعلها قبل التّحويل ثنائيّ المحلّ مثل:

•أسمع خالد هندا أغنية

•شرّب الطّبيب المريض الدّواء

---

1 - عدي المصدر من نسب إلى مفعوله باللام بدل إلى هكذا في أصل النص

2 - تطوّر موقف الفهري في تقليص عدد المفاعيل من القول بازدواجية المفعول (انظر المعجم العربي ص153) إلى القول بالمفعول الواحد (انظر اللّسانيات واللّغة العربيّة ج 2 ص 39 و من البنية الحملية للمتوكل ص 119).

3 - مصطلح البنية التصعيدية مصطلح تحويلي مفاده أن المفعول في الجملة المنقولة قد كان هُمش. فقد كان في أصل التركيب نواة إسنادية لجملة اسمية. فعمرو وقادم في نحو :

.ظنّ زيد عمرا قادما

هما في أصل التركيب عنصرا النواة الإسنادية للجملة : عمرو قادم.

والبنيات الّتي يكون رأسها أحد أفعال انتقال الملكيّة من نحو أعطى وكسا ووهب وأهدى في مثل:

•أعطى عمرو بكرا كتابا

•وكسا زيد عمرا جبة

•ووهبت هند خالدا أرضا

•وأهدى خالد هندا سوارا.

لاعتبارهم أن فرضية المفعول الواحد كافية لرصد خصائص هذا الضرب من البنيات (انظر المتوكل، 1987ص108-109). وقد اقتصروا في إيراد البنيات المضادة لهذه الفرضية على هذه الأنواع الثّلاثة لم يتجاوزوها إلى أخرى أفعالها ثلاثية المحل من نحو:

• لماذا لا تخبريني بالصدق ؟

• وأحمد الله على أن ليس أحد يعلم أنهما مسيحيان

• أتأذن لي بكلمة ؟

• وأستودعكما الله والـــــمسيح

• وسميته يَحيى ليَحْيَا فَلَمْ يَكُنْ إلى رَدٍّ أَمْرِ الله فيه سَبِيلُ

وإن عرض لها بعضهم فبمجرّد الإشارة وفي إطار بيان أن المراقبة عنده نوعان وظيفية وعائدية (انظر الفهري، 1988ج2 ص59). إلا أن مقاربتهم لهذه البنيات اختلفت بحسب الإطار المنهجي الّذي اندرج فيه عمل كل منهم. فأما تمام حسان فلم يُنظّر لمسألة التقليص من عدد المفاعيل على نحو ما فعل الفاسي الفهري أو المتوكّل مثلا. ولكنّه اكتفى في إطار سعيه إلى إعادة وصف اللّغة العربيّة على أساس المنهج التّوليدي والتّحويلي بالجانب الإجرائي (انظر حسّان، 1981).

ويستنتج الباحث من وصفه لبعض جمل العربيّة، انخراطه في التوجه الساعي إلى التقليص من عدد المفاعيل. غير أن الأمثلة الواردة في مقاله لا تسمح بتبين موقفه من فرضية المفعول الواحد بشكل حاسم[1] إذ هو لا يجد في تحليله لمجموعة من جمل العربيّة بما يتناسب وهذا المنهج إلا جملة واحدة فعلها ثلاثي المحل من أفعال القلوب هي:

• ظننت زيدا قادما (انظر اللّسانيات واللّغة العربيّة سلسلة اللّسانيات 4 ص178).

وأما الفاسي الفهري فخرج بنى مختلفة في تأليف مختلفة على هذا الأساس. إلا أن مقاربته لها في إطار المنهج التّحويلي لم تكن فيها واحدة. فهو يلجأ في وصفها إلى قاعدة تحويلية تارة (انظر الفهري، 1986: التعدية والسببية ص153)

---

1 - مثل هذه الجملة يمكن تقدير المركّب الموصولي الواقع رأسا للمفعول به فيها محذوفا و لكن البنى المذكورة في هذه الصفحة لا يمكن أن تخرج عن هذا الشكل لذلك احترزنا

ويستغني عنها أخرى (انظر الفهري، 1988 ج2 ص39 و41 و71 وما كتبه المتوكل عن مقاربته في " من البنية الحملية" ص119). فقد عمد إلى جمع أفعال التصعيد وأفعال المقاربة والشروع وأفعال الروابط ضمن ما اصطلح عليه " بأفعال المراقبة " وأرجع " الجمل الّتي تتضمن أفعال التصعيد إلى بنية مكونية تتكون من الفعل ومركبين اسميين "وفضلة حملية" (المتوكل، 1987ص119). تسند الوظيفتان التركيبيتان فيها إلى المركّبين الأولين (انظر ن م ص119).

وأما المتوكل فقد كان أكثر من توسع في التنظير لفرضية المفعول الواحد الّتي تبناها في مقاربته البنى التّرتيبية في إطار النّحو الوظيفي لاعتباره أن فرضية المفعول المزدوج "القائمة على فكرة أن الوظيفة المفعول تسند في التركيب" (ن م ص 96) إلى مركبين اسميين، وإن بدت أكثر تماشيا وطبيعة اللّغة العربيّة فإنها تؤدّي إلى مواجهة مجموعة من المشاكل نظرية وتجريبية[1] (انظر ن م ص96 و97) خليقة بأن تجعل الباحث يتخلى عن الفرضية الأولى إلى فرضية المفعول الواحد.

وعلى هذا الأساس تسند الوظيفة الفاعل والمفعول تباعا إلى الحد الوجهي الّذي يشكّل في الحَمْل " المنظور الأوّل " و" الحدّ الّذي يشكّل المَنظور الثّاني" (انظر ن م ص99). فالوظيفة المفعول تسند في نظره إلى:

أ) "الحدّ الحامل للوظيفة الدّلالية " المتقبل ("أو غيره) في الحمل الّذي يتضمن " مُسْتَقْبِلا " كحمل الجملة (. . .):

(. . .) أغلق زيد الباب بشدة

ب) وإلى " المستقبل " في الحمل الّذي يتضمن حدا حاملا لهذه الوظيفة الدّلالية كحمل الجملة (. . . .). . .

(. . .) أعطت هند خالدا قلما.

أو إلى المتقبل " إذا توافرت الشروط " (شرط الإحالية)[2]:

(. . .) أعطت هندا القلم خالدا " (المتوكل، 1987ص 99)

غير أن وصف كل من الفهري والمتوكل جمل العربيّة على أساس فرضية المفعول الواحد[3] وإن لم تخرق النّسق الّذي التزم به كل من الباحثين في إطار نموذج لساني معين إذ وصفا التراكيب ذات الخصائص المتكافئة بشكل منهجي شمل أغلب البنى فقد أدخل وبعض التحاليل التّحويليّة الأخرى (انظر حسان،

---

1 - صنف المتوكل " هذه المشاكل صنفين : مشاكل تجريبية و مشاكل نظرية " (المتوكل، 1987 ص 96) انظر ما يلي ص 100.

2 - لا تقول مثلا :

* أعطت هند قلما خالدا

لأن قلما لا يتوفر فيه " شرط الإحالية "

3 - نستثني من ذلك فصل تمام حسان فهو وإن شمل الدرس فيه كثيرا من نماذج الجملة العربيّة فإن محوره لم يكن عدد المفاعيل في الجملة الفعلية. فلم يكن تحليله للجملة المذكورة سابقا واقعا في إطار فرضية المفعول الواحد. بل في إطار كيفية تحليل الجملة العربيّة اعتمادا على قواعد تشومسكي.

1981 ص178 والمتوكل، 1987 ص119) الفوضى في تخريج بنى اعتبر فعلها عادة ثلاثي المحل مثل الجملة الّتي يكون رأسها فعلا من أفعال القلوب من نحو:
•ظننت زيدا قادما.

فقد درج النّحاة القدامى إلا الإستراباذي على تخريجها على أنها ذات مفعولين. ولكن تمام حسان والمتوكل والفهري عدّوها ذات مفعول واحد، وإن تباينت مواقفهم في طبيعة المفعول المقولية وحدوده. فأما تمام حسان فاعتبر المكونين الاسميين الثّاني والثّالث المفعول به فيها على تقدير بنية عميقة يكونان فيها مركبا بالموصول الحرفي حذف رأسه في بنية الجملة السّطحيّة على نحو ما يتبين من تمثيله لها (انظر تفصيل ذلك في ص112 و113). فقد اعتبر الفعل فيها ثنائيّ المحلّ والمفعول مركبا بالموصول الحرفي في أصل التركيب. وكذلك فعل المتوكل في إحدى إمكانتي تخريجه لها. فـ"البنيات التصعيدية لا تتضمن إلا مفعولا واحدا وهو المكون المنصوب الوارد بعد الفاعل" (المتوكل، 1987 ص103). فـ"هذه البنيات شأنها في ذلك شأن البنيات الّتي يدل محمولها على انتقال الملكيّة " (المتوكّل، 1987 ص102) (البنيات الممثل لها بالجمل):

. . . أعطت هند خالدا قلما
. . . وهبت هند خالدا الأرض
. . . منح الأستاذ الطالب جائزة
. . . أهدى خالد هندا سوارا
. . . كسا زيد عمرا جبة " (ن م ص91)

فوافقه في القول بوحدة المفعول في هذا التركيب وخالفه في ماهيته. فقد اعتبر المفعول فيه المكون الاسمي " زيدا " وليس المنصوبين معا على تقدير موصول حرفي يخصّصانه.

وأما الفهري فقد رأى الفعل فيه ثلاثي المحل على أساس اقتضائه ثلاثة وظائف متصلة به مبنية عليه هي الفاعل والمفعول وما اصطلح عليه بالفضلة الحملية " (انظر الفهري، 1988 ج2 ص71). فالمكوّن "عمرا " في نحو:
. ظنّ زيد عمرا راكبا

هو المفعول به و" راكبا " هو الفضلة الحمليّة. قال: "إذا مثلنا لظن في المعجم تركيبيّا ودلاليّا يكون التّمثيل كما يلي:

. ظنّ = ((فا) (مف) (فض حم))
((2) (1))

(فا = فاعل ، مف = مفعول ، فض حم = فضلة حملية)

في جملة مثل:
. ظنّ زيد عمرا راكبا

هناك ثلاث وظائف متصلة أو مبنية على الفعل: الفاعل والمفعول وما أسميناه بالفضلة الحملية (Predicate complement). على أن ليس هناك إلا دوران دلاليان هما الدور الّذي يقوم به الفاعل والدور المنسوب إلى الفضلة الحملية. ولا يمثل المفعول دورا دلاليا قائم الذات" (ن م ج2 ص71) وتبعه المتوكل في إحدى إمكانيتي تخريجه مثل هذه الجمل على نحو ما يتبيّن من تمثيله للجملة:

.ظنّ عمرو خالدا نائما

"خب [مضى ف (س 1: عمرو (س 1)) متض فا
(س 2: [حضى نائم ص فض (س ع) خالد (س ع) متض فا مف محـ]
س 2))] متق بؤ جد "(1) (من البنية الحملية ص 107)

3- الموقف من هذه المسألة:

إنّ التّقليص من عدد المفاعيل في اللّغة العربيّة أمر يقتضيه استقراء الواقع اللّغوي ويستوجبه تجنب الانبهار ببعض أمثلة النّحاة القدامى المفتعلة أو الّتي اندثرت من الاستعمال اليوم والتحرّر من أسر التّراث في جوانبه السّلبيّة.

فلاخلاف في أن النّحاة يعتبرون أن عدد المفاعيل الّتي تقتضيها الأفعال في اللغة العربيّة يتراوح بين واحد حدًّا أدنى وثلاثة حدا أقصى وإذا كانوا يجدون ما يدعمون به القول باقتضاء بعض الأفعال مفعولا أو مفعولين على اعتبار أن كثيرا منها يقتضي:

-محلين من نحو: باع وأحب وخاف ورأى واشترى وفهم

-أو ثلاثة محلاّت نحو: أفعال القلوب والتّحويل وبعض أفعال انتقال الملكية وبعض الأفعال الجعليّة الّتي يكون فعلها في الأصل متعديا إلى مفعول(2) وأفعال كثيرة أخرى من نحو: أذن وجاء بِ وسمّى واعترف وعد (اعتبر) وأقرّ ونبّأ (انظر مثلا الاستعمالات القرآنية لهذا الفعل في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم مادة (ن،ب،ء) ص 858 - 859) فإنّ القول بتعدّي الفعل إلى ثلاثة مفاعيل مسلّمة من مسلّمات النّحاة يستدلّون عليها بأمثلة معدودات من نحو:

- أرى الله بشرا زيدا أباك
- و نبّآت زيدا عمرا أبا فلان
- وأعلم الله زيدا عمرا خيرا منك

وردت في الكتاب (ج 1 ص41) وتردّدت بشيء من التّغيير الطّفيف في كتب اللّغة الّتي تلته (انظر مثلا ابن السّرّاج ج1 ص187 والزمخشري ص257-258)، وأضاف إليها الأخفش أخرى (انظر الزمخشري، المفصّل ص257-258)، لا يقوم

---

1 - (خب: خبرية، مض : ماض، ف : فعل، ص : صفة، فض : فضلة، س: اسم، مض: متموضع، فا: فاعل، مفعول، محـ: محور، متق : متقبل ، بؤ جد: بؤرة جديد) انظر في ذلك قائمة الرموز المستعملة في المتوكل، 1985ص 5-6

2 - نحو شرّب و أشرب. تقول :

.شرّب الممرض المريض الدواء

و الأصل في البنية : شرب المريض الدواء

على دليل. فيحتمل أن تكون هذه الأفعال قد استعملت كذلك قديما وربّما اقتصر استعمالها ذلك على كتب النّحاة. وهو الأغلب على الظّنّ. فليس لنا في التّراث الأدبي ما يدلّ على أنّها استعملت فعلا بهذا الشّكل. وليس في النّصّ القرآني ما يوهم بذلك. ولا هي كذلك في واقع الاستعمال الحديث. فلو اعتمدنا مثلا وزني أفعل وفعّل من (ن، ب، ء) مثالا للاستدلال وجدناهما في القرآن يستعملان باعتبارهما فعلين يقتضيان محلاّت ثلاثة كما يتجلى من الآيات التالية[1]:

•(فلَمّا نَبّأَنَاها بِهِ قَالتْ: مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا) ؟ (66 التحريم -3)

•و (سَأُنَبِّئُكَ بتَأْوِيل ما لَمْ تَسْتَطِع عَلَيْه صَبْرا) (18 الكهف – 78)

•و (قد نَبّأَنَا اللهَ مِنْ أَخْبَارِكم) (9 التوبة -94)

•و (قل: هل نُنَبِّئُكُمْ بالأَخْسَرين أعَمَالاً) (18الكهف – 103)

وكذلك الحال في الاستعمال اليوم بدليل أنك تقول:

•أنبأ ، نبأ زيد عمرا بقدوم بكر

فإذا وقع الحطّ في عدد المحلاّت الّتي يقتضيها الفعل بواحد بنقل صيغته إلى وزن تفعّل قلت:

•قرأت كتبا قديمة تتنبّآ بيوم يظهرون

فاقتضى الفعل محلين بدل الثّلاثة. وهذا دليل آخر على أن وزن أفعل وفعّل من (ن، ب، ء) ثلاثيّ المحلّ. وكذلك خبّر في الشّعر العربي. قال الشّاعر:

•و خَبَّرْتُمَانِي أَنَّ تَيْمَاءَ مَنْزِلٌ لِلَيْلَى إذا مَا الصَّيْفُ أَلْقَى المَرَاسِيَ

وأمّا نحو:

•أريت زيدا الشّمس قمرا

فالاستعمال فيها اليوم أن تقول:

•أريت زيدا أن الشّمس قمر

فتخرّجها على أن فيها مفعولين. ولعلّ هذا ما حدا بالفاسي الفهري فضلا عن مسلّماته النّظريّة إلى القول بأن المفعول المزعوم " قمرا " ليس " إلا فضلة حمليّة كما بيّنّا في عدّة مناسبات بل إنه يكون مع المفعول الثّاني محمولا مفعولا" (انظر الفهري، 1986ص 161). لكنّ القول بفرضيّة المفعول الواحد لا يتماشى هو الآخر وطبيعة اللّغة ويقطع مع التّراث قطعا لا مبرّر له إذ من الأفعال في العربيّة ما يقتضي:

-محلاّ واحدا نحو أفعال الحركة الذّاتيّة والأفعال الدّالّة على الأحوال والأصوات

-وما يقتضي محلّين من نحو أفعال الحركة الموجّهة وأفعال التّأثير وأفعال الإدراك الحسّي.

---

1 – الآيات كثيرة جدا ولكننا اقتصرنا على أربع للاستدلال. راجع في ذلك المعجم المفهرس لألفاظ القرآن باب النون ص 858 – 859 . و قد اقتصرنا على جذر (ن ب ء) لأن أفعل و فعل من (خ ب ر) لا وجود لهما في آي القرآن، انظر ص 287 و لا وجود لأفعل من (ع ل م) الدالة على حقل الإخبار (انظر ص 596 – 603)

-وما يستوجب ثلاثة محلاّت كأفعال القلوب والتّحويل وغيرها في نظر جمهور النّحاة. فلا بد من مراعاة الباحث لخصائص الواقع اللغوي في اعتماده فرضية ما. وليس المبرّر الّذي قدمه المتوكل للتخلي عن فرضية المفعول المزدوج الّتي لا تتناسب وطبيعة العربيّة بدعوى أنها "تؤدّي إلى مواجهة مجموعة من المشاكل" (المتوكّل، 1987 ص69) تصنف "صنفين: مشاكل تجريبية ومشاكل نظرية" (ن م ص 69) بكاف. فقد اعتمد في تبريره اختيار فرضيّة المفعول الواحد على فرضيّة المفعول المزدوج حجّتين اثنتين. فأمّا الأولى فتتمثّل في" أن الخصائص الّتي دُرِج على اعتبارها من الصّفات المميّزة للمفعول هي ألصق بالمكون الحامل للوظيفة الدّلاليّة المستقبل منها بالمكوّن الحامل للوظيفة الدّلاليّة المتقبّل " (ن م ص97). فالمركّب الاسمي " خالدا " في نحو:

•أعطت هند خالدا قلما

"أقوى في استقطاب خصائص المفعول المركّب الاسمي من "قلما" "(ن م ص79) وتتجلّى أحقيّة المكوّن الحامل للوظيفة الدّلاليّة " المُستقبِل " بالمفعوليّة " (ن م ص 97):

-أوّلا: في إثبات مجموعة من الدّراسات وجود اتّجاه عام في اللّغات الطّبيعيّة "يقضي بأسبقيّة المكوّن الدّالّ على "إنسان " في أخذ وظيفة المفعول على غيره كما يتبيّن من المقارنة بين الجملتين . . .

(. . .) أ – أهدى خالد زينب باقة الورد

ب – ؟ أهدى خالد باقة الورد زينب

وبما أن المستقبل يكون عادة إنسانا فإن المكون الحامل لهذه الوظيفة الدّلاليّة يحظى بالأوّليّة في أخذ وظيفة المفعول " (المتوكّل، 1987 ص97)

-ثانيا: في كون المكون الحامل للوظيفة الدّلالية المستقبل يحتل الموقع المخصّص للمفعول. (وهو الموقع الّذي يلي مباشرة الفاعل) دون قيد " في حين أن احتلال المكون الثّاني له خاضع لقيود. من هذه القيود أن يكون المتقبل " عبارة محيلة "كما يتبيّن من المقارنة بين الجملة (139 أ) والجملة (139 ب)

(139) أ – ؟ أعارت هند الكتاب زينب.

ب – ؟؟؟ أعارت هند كتابا زينب.

ولا يشترط في المكون المستقبل أن يكون عبارة " محيلة " ليحتلّ الموقع الموالي للفاعل:

(. . .) أ – أعارت هند زينب كتابا

ب – أعارت هند رجلا كتابا " (المتوكّل، 1987ص 98)

-وثالثا: " في أن صلاحيّة المتقبّل على عكس المستقبل لأن يكون " (ن م ص 97-98) نائب فاعل للجملة المبنية لغير الفاعل، مقيدة بشرط الإحالة.

(. . .) أ – أعيرت زينبُ كتابا

ب – أعير رجل كتابا .

(. . .) أ – أعير الكتاب زينب

ب – ؟؟؟ أعير كتابٌ زينبَ

وأما حجته الثّانية فهي " قيد أحاديّة الإسناد " فإسناد الوظائف في إطار النّحو الوظيفي خاضع لقيد أحاديّة الإسناد الّذي اقترح صوغه كما يلي: " تحمل موضوعَات البنية الحمليّة وظائف دلاليّة ووظائف تركيبيّة ووظائف تداوليّة على أساس أنّ:

أ – لا موضوع يحمل أكثر من وظيفة واحدة من كل نوع من الوظائف الثّلاث في نفس الحمل

ب – لا وظيفة تسند إلى أكثر من موضوع واحد داخل نفس الحمل

يفيد الشّقّ الثّاني من القيد امتناع إسناد نفس الوظيفة إلى أكثر من مكون واحد داخل نفس الحمل. ومن الواضح أن فرضية المفعول المزدوج تتنافى وقيد أحاديّة الإسناد إذ تقوم كما أسلفنا على فكرة أن الوظيفة التّركيبيّة المفعول يمكن أن تسند إلى أكثر من مكون واحد " (المتوكّل، 1987 ص98).

والحقّ أن استدلال المتوكّل في غاية الضّعف. فالنّاظر المدقّق فيه يتبيّن أنّه يندرج في نطاق السّعي إلى تبرير فرضيّة المفعول الواحد الّتي انطلق منها باعتبارها مسلّمة أكثر من اندراجه ضمن الاحتجاج لصحّة هذه الفرضيّة وفساد غيرها.

فالمتوكل اختار مسبقا وجهة النظر الّتي سيعتمدها في مقاربته. وهو يحاول إيهام القارئ بالاستدلال للإقناع بوجهة النظر هذه. ويؤيّد هذا الرأي قوله بأولويّة المستقبل على المتقبّل واعتماد أحاديّة المفعول في استدلاله وهي مصادرة من مصادرات النّحو الوظيفي. فما الّذي يمنع من أن يكون أحد المفعولين أهمّ من الآخر ومن أن تكون الوظيفة المفعول لأكثر من مكون في الحمل الواحد؟ لا شيء غير اختيار هذا الباحث أن يكون وظيفيا يتبنّى أطروحات هذا النموذج بما فيها فرضية المفعول الواحد ويدافع عنها دفاع المؤمن لا العالم. إنه ينطلق من فرضية المفعول الواحد ليبرّر اختياره لها. فاحتجاجه دائري. ثم إنّ أولى حجّتيه وأهمّها لا تدعم في الحقيقة هذه الفرضيّة ولا تدحض فرضيّة المفعول المزدوج بقدر ما تقدّم قرائن تدعّم فرضيّة المفعولين.

إن فرضية المفعول المزدوج هي الفرضية المناسبة في اعتقادنا لتحليل بنى الجمل العربيّة على اعتبار أن لا وجود في الاستعمال لمثل:

•نبأت زيدا عمرا أبا فلان

فالبنية تكون فيه:

•نبأت زيدا أنّ عمرا أبو فلان

فعلى هذا الأساس لا يقتضي الفعل نبّآ غير ثلاثة محلاّت فاعلا ومفعولا أولا ومفعولا ثانيا يكون مركبا بالموصول الحرفي. فإن لم يرد كذلك في البنية

السّطحيّة قدّرناه على ذلك النّحو في البنية العميقة حتى لا يكون نفس الفعل ثلاثيّ المحلّ حينا رباعيّه آخر. وعلى هذا المنوال ينبغي أن تخرّج أفعال القلوب حتى لا يفرّق في التّحليل بين:

•ظننت زيدا قادما

•وظننت أن زيدا قادم

على نحو ما فعل حسان في تقديره الموصول الحرفي قبل الاسمين المنصوبين. فلا يكون الفعل الواحد في نفس السياق الدّلالي ثنائي المحل تارة ثلاثيه أخرى.

وهكذا نوحد في التحليل بين بنى تبدو علي المستوى السطحي مختلفة، ولكنها في حقيقة الأمر ذات بنى عميقة واحدة، ونُوَفّقُ في الجمع بين ما هو من التّراث يقوم على دليل من واقع اللّغة وما هو تجديد يقتضيه السعي إلى تجاوز ما في النّحو القديم من قصور.

ونجد في اعتقادنا في فرضية المفعول المزدوج سندا من التّراث ومن واقع الاستعمال اللغوي. فقديما بين الإستراباذي أن " أفعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثّاني مضافا إلى الأوّل. فالمعلوم في علمت زيدا قائما قيام زيد. لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا " (شرح الكافية ج1 ص127) وأن " باب أعلمتك زيدا قائما في الحقيقة متعد إلى مفعولين. فإن المعلَم هو المخاطَب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت وأعطيت. فتنصب الثّاني والثّالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثاني كما قلنا في علمت " (ن م ج1 ص128). فجعل أفعال القلوب الّتي درج النّحاة على اعتبارها ثلاثية المحل ثنائيته وبعض الأفعال الجعليّة الّتي اعتبروها متعدية إلى ثلاثة مفاعيل متعدية إلى اثنين فحسب.

وقديما قال الفراء بقيام " الضمير واسم الإشارة مقام مفعوليهما. تقول لمن قال: أظن زيدا قائما: أنا أيضا أظنه أو أظن هذا وكذا باقي أفعال القلوب " (ن م ج2 ص278).

وفي خصائص أفعال القلوب التّوزيعية دليل آخر على ذلك. فالنحاة يجيزون في استعمالها أكثر من وجه. تقول:

•أظنّ زيدا قائما

•و أظنّ أن زيدا قائم

•و أظنّ قيام زيد

وفي علمت:

• "علمت زيدا قائما

•و علمت قيام زيد

•و علمت القيام " (شرح الكافية ج 2 ص 275)

فيقتضي كل من ظنّ وعلم في المثال الأوّل مفعولين وفي بقية الأمثلة مفعولا واحدا مركبا بالموصول الحرفي أو مركبا اسميا ولا يمكن أن يكون الفعل الواحد في بنيته الموضوعية في حقل دلالي معين ثنائي المحل حينا ثلاثيه آخر. وقد أدرك النّحاة القدامى إشكاليّة المسألة. فانقسموا فريقين. فأما أغلبهم فقال بتعدي أفعال القلوب إلى مفعولين وحاولوا تجاوز الإشكاليّة بطريقتين مختلفتين بتقدير محذوف حينا وبالقول بسد الموصول وصلته عن المفعولين في هذا الباب وإن كان " بتقدير اسم مفرد للطول ولجريان الخبر والمخبر عنه بالذكر في الصلة " (السيوطي، همع الهوامع ج2 ص223) آخر.

وكان الأولى أن يقولوا بتعديه إلى مفعول واحد كما فعل الكوفيون والإستراباذي قديما وتمام حسان وغيره حديثا(1) (انظر مثلا أيوب، 1957 ص231). فيخرجون ما اصطلِحَ عليه بالمفعول الثّاني على الحالية أو يؤولون المفعول الأوّل والثّاني على أنهما معا مفعول الفعل، إما بتقدير كونهما في أصل البنية مركبا بالموصول الحرفي على نحو ما فعل حسان أو مركبا اسميا كما فعل الإستراباذي قديما. وقد ذهب إلى القول بالحذف كل من الأخفش والمبرد. فالتقدير عندهما في نحو:

•أظن أن زيدا قائم

•" أظن أن زيدا قائم ثابت أو مستقر " (السيوطي، همع الهوامع ج2 ص224).

واعتبر الجمهور أن الموصول الحرفي وصلتهما سدا عن المفعولين. فكان تأويل هؤلاء النّحاة يندرج في نطاق تخريج المسألة بما يتناسب ومسلّمات النّحاة.

وأمّا بعض النّحاة فذهب إلى القول بكون هذه الأفعال ثنائيّة المحلّ على نحو ما رأينا في بسطنا رأي الإستراباذي في المسألة وأنّ المحوّل عنها إلى وزن أفعل من نحو:

•أعلمتك زيدا قائما

متعدّ في الحقيقة إلى مفعولين. والدّليل اللّغوي الثّاني هو أنّ الأفعال الجعليّة الّتي اعتبرها النّحاة متعدّية إلى ثلاثة مفاعيل من نحو أرى وأعلم ونبّآ ليست في واقع الاستعمال على ما ذكر النّحاة. فقد استُعمل الفعلان الأوّل والثّالث(2) في القرآن متعدّيين إلى مفعولين فحسب (انظر في ذلك الأمثلة الواقعة في الصفحة 98 بالنسبة إلى الأوّل). فأمّا نبّأ فمفعوله الثّاني مركب بالموصول الحرفي. وأما أرى فمفعوله الثّاني مركّب اسمي أو مركب بالموصول نحو:

•(وعَصَيْتُم من بعدِ ما أَرَاكُم ما تُحِبُّونَ) (3آل عمران -152)

•(فأَرَاه الآيَة الكبرى) (79 النازعات 20)

---

1 - قال : " نفضل ألا نعتبر هذين الاسمين الواقعين بعد ظنّ مفعولين لها بل أن نعتبرهما في عمومهما جملة ثانوية "Subordinate sentence" وقعت مفعولا لظن " (أيوب، 1957 ص 231).

2 - لم يرد في القرآن الفعل الثّاني

•(ولقد أَرَيْنَاه آيَاتِنا كلّها فَكَذَّبَ وأَبَى) (20 طه 56)
•(وكذلك نُرِي إبراهيمَ مَلَكُوتَ السماوَاتِ والأرضِ) (6 الأنعام - 75)
والدّليل الثّالث هو أن خصائص المترادفات التّوزيعيّة واحدة وعلم وعرف لا فرق بينهما في رأي الإستراباذي" . فإن معنى: علمت أن زيدا قائم وعرفت أن زيدا قائم واحد. إلا أن عرف لا ينصب جزأي الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول إلى اختيار العرب. فإنهم قد يخصون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر" (شرح الكافية ج2 ص277). فوجب أن تكون للفعلين خصائص واحدة. فعلمت في نحو:

• علمت زيدا قائما

متعدّ إذن إلى مفعول واحد لأنّ مرادفه متعدّ إلى مفعول واحد. إلاّ أن مفعوله جاء مركبّا من جزأين يتضمّنان معنى الجملة.

الفصل الخامس :
المركّب الفعلي

1- في اللّسانيات التّوليديّة

مفهوم المركّب أحد المسائل الإشكاليّة في الدرس النّحوي وخاصة العربي منه. فالمركّب الفعلي مصطلح لساني حديث عهد بالوجود، غير دقيق، يعنى به في اللّسانيات الغربية:

1-1- عادة الفعل وما يقتضيه تركيبيّا من مفاعيل والخبر رابطة وصفة على نحو ما يتبيّن من قاعدة إعادة كتابة الجملة النّواة في اللّسانيات ومن أمثلة المركّب الفعلي لدى كلّ من ديبوا في الحديث عن مفهوم المركّب والمسند (Dubois et autres، 1973 ص478) والمركّب الفعليّ (Dubois، 1988 ص 30-35) وغيرها من المباحث عند لاينز (Lyons، 1970 ص 164 و245 و260) وقروس (انظر مثلا قروس، 1989) ومن طريقة التّمثيل للجمل.

فاللّسانيون يقسّمون الجملة تقسيما ثنائيّا. فهم يكادون يجمعون على أنّ الجملة تتكوّن من عنصرين إسناديين مركّب اسمي ومركّب فعلي (انظر قليسن في الشّاوش، 1983 ص240 الهامش 2). يكون الأوّل المسند إليه فيها والثّاني المسند. وتكون قاعدة إعادة كتابتها على النّحو التّالي:

ج ـــ # مركّب اسمي مركّب فعلي#

فالمركّبات غير المسطّرة في الجمل الستّ التّالية:

• Max dort (Gross, les bases empiriques p 13)
• Paul mange du sorbet (قردس، 1989 ص 124)
• Pierre { a réussi à son examen (Dubois 1988 p37)
écrit une lette à sa mère (Dubois et autres 1973 p 478)
est heureux
est devenu ingénieur

مركّبات فعليّة. وهذه المركّبات تختلف بناها:
-فهي تارة تتكوّن من فعل فحسب
-وأخرى من فعل ومفعول به كما هي الحال في المثال الثّاني والثّالث
-وحينا من فعل ومفعولين. وهي حال المثال الرّابع
-وآخر من فعل رابطة وصفة أو اسم كما في المثالين الأخيرين.

وهذا هو التصوّر الغالب. على مفهوم المركّب الفعلي وقد خصّ ديبوا هذه المسألة بفصل في كتابه النّحو الأساسي. وفيه عدّد أنماط المركّبات الفعليّة في اللّغة الفرنسيّة وقسّمها بحسب كون الرّأس فيها رابطة أو غير رابطة إلى ضربين:

أ) ما كان الرّأس فيه رابطة وهو يتّخذ أشكالا ثلاثة. فيكون على النّحو التّالي:

-م ف[1] ــــ رابطة + صفة نحو: Pierre est heureux
-م فــــ رابطة + مركّب اسمي نحو: Pierre est medecin de campagne
-م فــ رابطة + (مركّب حرفي، ظرف) نحو: Pierre est à la campagne là-bas

تلخّصها القاعدة التّالية:

م ف ⟵ رابطة { صفة / مركّب اسمي / (مركّب حرفي ، ظرف) }

ب) وما كان رأسه فعلا غير رابطة. وهو أنواع أربعة:

- أوّلها: المكوّن من فعل فحسب نحو: Mon frère tombe وتعاد كتابته كما يلي:

م ف ⟵ ف

- و ثانيها: المكوّن من فعل ومركّب اسمي نحو: Mon frère a fini son devoir وتعاد كتابته على النّحو التّالي: م ف ⟵ فعل + مركّب اسمي

- وثالثها: المكوّن من فعل ومركّب حرفي نحو: Mon frère à reussi à son examen ويكتب كما يلي: م ف ⟵ فعل + مركّب حرفي

- ورابعها: المكوّن من فعل ومركّب اسميّ وآخر حرفيّ نحو: Mon frère a prêté un livre à un camarade وتعاد كتابته كما يلي: م ف ⟵ فعل + مركّب اسمي + مركّب حرفي.

---

1 – اختزلنا بـ(م ف) المركّب الفعلي

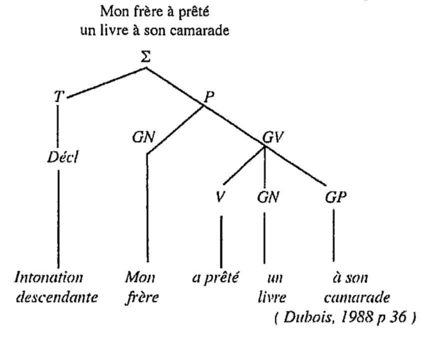
ويمكن أن نجد نوعا خامسا لم يذكره ديبوا ولكنّه ورد في مقال قروس يكون فيه فعل ومركّبان حرفيان مثل : (Il parle à Luc de Max(Gross :les bases empiriques p 13

وتلخص القاعدة التّالية هذه الأنماط:

م ف ⟵ { فعل
فعل + مركّب اسمي
فعل + مركّب حرفي
فعل + مركّب اسمي + مركّب حرفي
فعل + مركّب حرفي + مركّب حرفي }

فالمركّب الفعليّ في هذه الأمثلة تركّب من فعل لازم فحسب أو من فعل متعدّ وما يقتضيه من مفاعيل عددا ونوع مقولة أو من رابطة واسم أو صفة. وفي تمثيل ديبوا ولاينز للجمل التّالية:

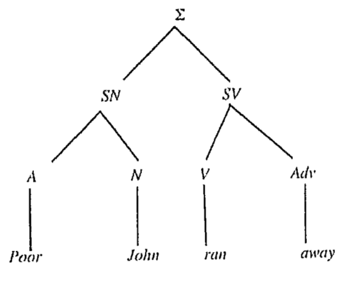
على نحو ما يلي:



(Dubois, 1988 p 36)

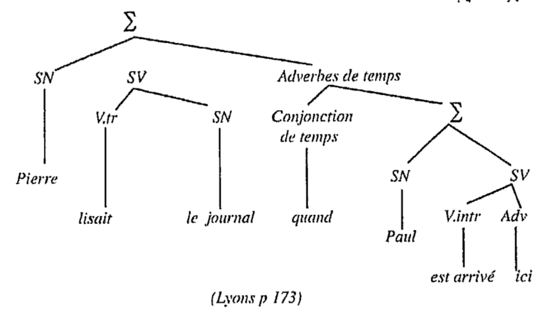
le	petit	chat	noir	mange	ait	un	poisson
article	adjectif	nom	adjectif	racine verbale	désinence	article	nom
	groupe nominal			verbe		syntagme nominal	
syntagme nominal				syntagme verbal			
phrase							

(J, Dubois et autres 1973, p. 68)



(J. Lyons 1970 p 165)

ما يدعّم هذا الفهم. ذلك أنّ حدّ المركّب الفعلي أمر مسكوت عنه في مؤلّفاتهم. ولا تعريف فيها لهذا المركّب بغير المثال. فليس فيما تقدّم من الأمثلة لهذا المركّب غير الفعل والمفاعيل التّي يقتضيها إن كان متعدّيا أو الفعل الرّابطة والاسم أو الصّفة. فليس فيها من أمثلة المركّب الفعلي الذّي تعدّدت عناصره من المفاعيل غير المفعول به في اصطلاحهم. بل لعلّ لاينز كان صريحا في تمثيله للجمل. فقد أخرج غير المفعول به من المركّب الفعلي على نحو ما يتبيّن من المشجّر التّالي:



(Lyons p 173)

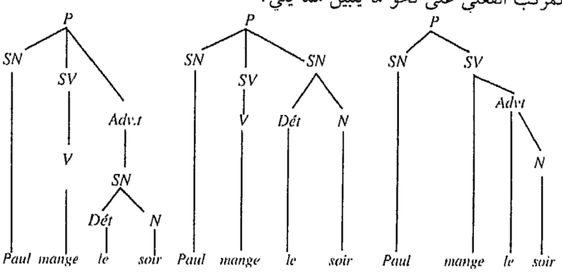
1- 2 - إلاّ أنّنا لا نعدم في مؤلّفات بعضهم أمثلة قليلة يُعتبر المفعول فيه فيها ضمن عناصر هذا المركّب. فالمركّب غير المسطّر في الجملة التّالية:

• L'enfant du voisin avait lancé le ballon dans le carreau de la cuisine (Dubois, 1973, p.479

مركّب فعليّ في نظر أصحاب معجم اللّسانيات. بل نجد قروس يتردّد في التّمثيل للجملة:

• Paul mange le soir

• فيجيز حلولا ثلاثة. اعتبر في أحدها المفعول فيه ظرف الزّمان ضمن المركّب الفعلي على نحو ما يتبيّن ممّا يلي:



(في النّحو التّحويلي ص 125)

1 - 3 - ومهما يكن من أمر فالاختلاف في مفهوم المركّب الفعلي في اللّسانيات الغربيّة محدود يتمثّل في اعتبار كلّ متعلّقات الفعل ضمن هذا المركّب أو في الاقتصار منها على المفعول به.

2 - في النّحو العربي الحديث

ولكنّ أمره في النّحو العربي الحديث أشدّ استفحالا وأكثر تعقيدا. فالاختلاف في المركّب الفعلي واقع فيه على مستوى المصطلح والمفهوم في آن.

2 - 1 - المصطلح

فأمّا على المستوى الاصطلاحي فقد تعدّدت العبارات المقابلة لترجمة ما يُصطلح عليه في اللّغة الإنجليزيّة بـ verb phrase وفي الفرنسيّة بأحد المصطلحين verbal groupe و verbal syntagme لدى النحّاة المتأثّرين باللّسانيات الغربيّة. فبعضهم ترجم هذا المفهوم اللّسانيّ الدّخيل بالضّميمة الفعليّة. فعل ذلك تمّام حسّان (انظر مثلا مقاله إعادة وصف اللّغة العربيّة ألسنيّا خاصّة الصّفحات من 174-183) ومن

تبعه مثل محمود أحمد نحلة (انظر مثلا كتابه نظام الجملة في شعر المعلّقات ص95-149 و155)، وبعضهم بالرّكن الفعلي على نحو ما هو واضح في كتابات كلّ من عادل فاخوري (انظر فاخوري، 1988 ص18-20 و26-28) و م. زكريا (انظر زكريا، 1983 ص32 و43-47 و52-53 و55-58 و60 و62 و65) ومنصف عاشور (انظر عاشور، 1991 ص 95 و100 و118 و194 و201 و246). ومنهم من استعمل "العبارة الفعليّة". فيؤيل يوسف عزيز نقل مصطلح verb phrase بالعبارة الفعلية في ترجمته كتاب تشومسكي البنى النّحويّة (انظر ص37 و30 و40 و58). واكتفى بعضهم بالعنصر الفعليّ (انظر الشّاذلي، 1991 ص15-16).

غير أنّ أكثرهم عمدوا إلى مصطلح المركّب الفعلي على نحو ما هو واضح من كتابات كلّ من عاشور والفهري في البناء الموازي (انظر ص85 والمبحث المخصّص للحديث عن وجود هذا المركّب في العربيّة أو عدمه ص37- 73) واللّسانيات واللّغة العربيّة (انظر في ذلك ج1 ص68) والمعجم العربي (انظر ص28 و52) وماهو مألوف في كلّياتنا. ولكنّ النّحاة العرب المحدثين غالبا ما يراعون طبيعة اللّغة العربيّة. فيستعملون في التّطبيق لفظ الفعل بدل المركّب الفعلي أو ما يرادفه. وهذا الأمر يكاد يكون قاسما مشتركا في كتاباتهم.

2 - 2 - المفهوم

وأمّا على مستوى المفهوم فالتّباين بين النّحويين العرب أشدّ وأعمق. فمفهوم المركّب الفعلي يتّسع ويضيق لدى النّحويّ الواحد (انظر مثلا عاشور، 1991 ص101 و102 و118 و194) وباختلاف النّحاة.

أ) المركّب الفعلي بمعنى الجملة الفعليّة

يتّفق النّحاة على أنّ المركّب الفعلي أحد مكوّني الجملة الفعليّة الأساسيين. وهو المسند فيها. غير أنّ بعض الباحثين شذّ عمّا هو متعارف عليه في اللّسانيات مطلقا وفي النّحو العربي الحديث المتأثّر بها. فتجاوز ذلك إلى مفهوم أعمّ أو قصره على نوع معيّن من المركّبات الفعليّة. فهذا أبو السّعود حسنين الشّاذلي يجعل هذا المركّب بمعنى الجملة الفعليّة. فهو يعرّفه بالحدّ فيقول: يراد به الهيئة التّركيبيّة التّي تتكوّن في الأصل من عنصرين أساسيين العنصر الفعلي (الفعل) والعنصر الاسمي "الفاعل" (الشّاذلي، 1991 ص16) ويعرّفه بالمثال (انظر ن م ص16). فيكون:

•انتصر الحقّ

مركّبا فعليّا مكوّنا من فعل وفاعل. ويجعل

•الحقّ انتصر

مركّبا اسميّا مكوّناه مبتدأ وخبر. ويعرّف المسند والمسند إليه. فيقول "فالمسند يمثّله العنصر الفعلي في المركّب الفعلي والخبر في المركّب الاسمي. والمسند

إليه يمثّله الفاعل في المركّب الفعلي والمبتدأ في المركّب الاسمي" (الشاذلي، 1991ص15). وهكذا يكون المركّب عنده بمعنى الجملة، والمركّب الفعلي الجملة الفعليّة.

ب) أو بمعنى المركّب الإسنادي الفعلي

وهذا محمّد إبراهيم عبادة يُقصر مفهوم المركّب الفعلي على نوع بعينه من المركّبات الفعليّة فيجعله مرادفا للمركّب الإسنادي الفعلي(1) (راجع في ذلك عبادة، 1988 ص 51-54). ولكنّ الشّاوش وسّع مفهومه. فهو لا يعني عنده "الفعل وحده، إنّما يمتدّ إلى جميع العناصر الّتي ليست المركّب الاسميّ" (الشّاوش، 1983 ص 240) .

ج) المركّب بالمفهوم اللّساني

وقد يُستعمل المركّب الفعلي أو ما كان بمعناه بالمفهوم اللّساني البحت. فينحصر مدلوله في الفعل إذا كان لازما والفعل وما يقتضيه من مفاعيل اقتضاء تركيبيّا(2) (انظر في ذلك زكريا، 1983 ص32 وتشومسكي، 1990 ص 39 وعاشور، 1991 ص40 و43 والفهري، 1986 ص 28 و74-76 و123) إذا تعدّى. فهو مثلا مضى في نحو:

•مضت شهور

وضرب الكرة وكتب الدّرس في نحو:

•الرّجل ضرب الكرة

•و زيد كتب الدّرس

د) المركّب الفعلي بمعنى الفعل

وقد يتراوح مفهوم هذا المركّب في الكتابات النّحويّة العربيّة بين المعنى اللّساني والمعنى الضيّق. فيتّسع حينا ليشمل المفعول به ويضيق آخر. فيقتصر على الفعل ولو كان متعدّيا (انظر عاشور، 1991ص95 و100 و102 و194 وفاخوري، 1988 ص27) أو على الفعل الذّي تقدّمته بعض الأدوات فحوّرت معناه، غيّرت إعرابه أو لم تغيّره (انظر عاشور، 1991ص101 وفاخوري، 1988 ص18 و19) وقد يتجاوز بعضهم ذلك إلى الفاعل على نحو ما هو واقع في بنية الجملة العربيّة بشكل صريح حين يقول عاشور: "اعتبرنا المركّب الفعلي محتويا على الفاعل عندما يستعمل متّصلا بضمير" (عاشور، 1991 ص101) وضمنيّ حين يعيد كتابته على النّحو التّالي:

" -مركّب فعلي ← فعل + ضمير متّصل فاعل " (ن م ص101)

" -مركّب فعلي ← أداة نفي + فعل + فاعل Ø (ن م ص201)

---

1 - وهذا لا يكون إلاّ على اعتبار الجملة اسميّة

2 - وهو مركّب فعلي على اعتباره جملة فعليّة فاعلها مقدّم اعتمادا على أنّ البنية العميقة للجملة في اللّسانيات التّوليديّة تكون على النّحو التّالي : بسم الله الرحمان الرحيم ج ـــ م س م ف . . . بسم الله الرحمان الرحيم

في تحليله له في الجملتين:

•الآن تسمعون

•لا أريد أن ألعب لأنّي خائف

فتسمعون ولا أريد هما المركّبان الفعليان في الجملتين .

إلاّ أنّ التّوسّع في مفهوم المركّب الفعلي يختلف عندهم بحسب السّياق. فإذا كان الحديث عن بنية الجملة في اللّسانيات التّوليديّة أو كان النّقل توسّعوا في مفهوم المركّب. وإذا كان الحديث عن بنية الجملة في اللّغة العربيّة أو كان تناولهم لها إجرائيّا ضيّقوا مفهومه عادة. فكان بمعنى الفعل أو الفعل والأداة المحوّرة له.

هـ) " الضّميمة الفعليّة "

وّلعلّ مفهوم الضّميمة الفعليّة عند حسّان أكثر المفاهيم سعة وأقربها إلى جوهر اللّسانيات التّوليديّة. فالجملة في نظره تتكوّن من ضميمة اسميّة وأخرى فعليّة. فتعاد كتابتها على النّحو التّالي (انظر حسّان، 1981 ص175):

ج ← ضميمة اسميّة ضميمة فعليّة

وليس فيما فعل غير نقل لقاعدة تشومسكي المعروفة:

Sentence → Noun phrase V phrase

إلى العربيّة. وقد عنى بالضّميمة الفعليّة كلّ ما ليس مركّبا اسميّا مسندا إليه في الجملة على اعتبار الجملة العربيّة في بنيتها العميقة جملة فعليّة بالمعنى اللّساني. وهو يعرّفها. فيقول: " أمّا المقصود بالضّميمة الفعليّة فهو المكوّن الفعلي (هو الفعل أو الوصف أو المصدر وما في حيّزه) والمركّب الفعلي من ناسخ ومكوّن فعليّ" (حسّان، 1981 ص175)

3 - المركّب الفعلي بين الإجراء و التّنظير

المركّب الفعلي مفهوم وصفيّ في غاية الأهميّة في تصوّر البنية العميقة للجملة في اللّغات الطّبيعيّة أو في لغة بعينها شديد الأثر في تحليلها والتّمثيل لها.

وهو بمفهومه اللّساني شديد الاختلاف عمّا عليه واقع بنية الجملة في اللّغة العربيّة. فالمفعول به وإن كان يقتضيه الفعل المتعدّي تركيبيّا في اللّغة العربيّة كما في اللّغتين الإنجليزيّة والفرنسيّة مثلا فإنّ العلاقة بينه وبين الفعل الّذي يحتاجه ليست واحدة في هذه اللّغات. فهي علاقة تتابع وجوار في اللّغتين الأوروبيّتين. ولكن ليست كذلك في اللّغة العربيّة. فكيف تعاد كتابة المركّب الفعلي فيها ويقع التمثيل له، والحال أنّ الفاعل يفصل بين الفعل والمفعول به ؟

3-1- إن تنبّه الباحثين العرب ذوي التوجه اللساني التوليدي إلى هذا الإشكال جعلهم يواجهونه بطرق مختلفة.

3-1-1- الأولى تمثّلت في تبنّيهم نظريّا ودون نقاش عادة قاعدة بناء الجملة في النّحو التوليدي على نحو ما يلي:

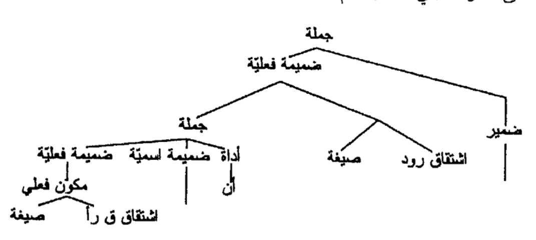
ج ← مركب اسمي. مركب فعلي

وإعراضهم عنها إجرائيّا في تحليل الجملة العربيّة والتّمثيل لها تماشيا مع طبيعتها على نحو ما يظهر من مؤلّفات كلّ من زكريا و م عاشور وعادل فاخوري والفهري.

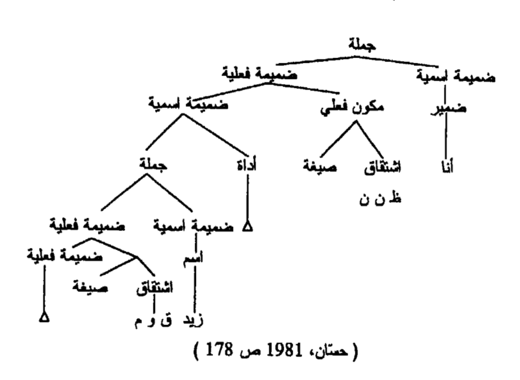
3-1-2- والثّانيّة تمثّلت في تبنّي بعضهم بناء الجملة في النّحو التوليدي على المستويين النّظري والإجرائي. وهو أمر نادر. فلا نجد مثل هذا في غير مقال حسان "إعادة وصف اللّغة العربيّة ألسنيّا". ففيه يمثّل للجمل الأربع الفعليّة التّاليّة:

- •أريد أن أقرأ
- •و ظننت زيدا قائما
- •و قرأت الكتاب الّذي ألّفه زيد
- •و كان زيد قائما.

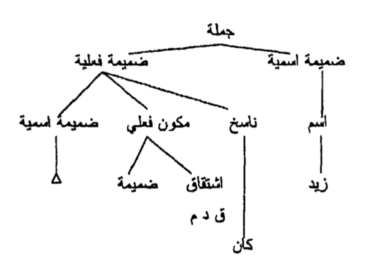
على نحو ما يلي (انظر ن م ص176 - 179):



(إعادة وصف اللّغة العربيّة ص 176)



(حسّان، 1981 ص 178)



(حسّان، 1981 ص 179)

فيقدّر ضميرا في موقع المركّب الاسميّ الغائب على مستوى بنية الجملة العربيّة السّطحيّة في نظره. ويكون ما اصطلح عليه النّحاة العرب بالجملة الفعليّة هو المركّب الفعليّ. وهكذا يكون التّطابق في تحليله بين المستوى النّظري والتّطبيقي.

3-1-3- والثّالثة وهي حالة نادرة تتمثّل في رفض بعضهم التّقسيم الثّنائي في تحليل الجملة العربيّة تنظيرا وتطبيقا على اعتباره ليس "ضرورة متأكّدة" (الشّاوش، 1983 ص240). فهو وإن "لاءم بعض اللّغات التّي يمثّل فيها تقدّم المركّب الاسمي على المركّب الفعلي قاعدة تكاد تكون مطّردة فإنّه أقلّ ملاءمة للغة العربيّة التّي يمثّل فيها تقدّم المركّب الفعلي (أو جزء منه باعتبار أنّ المركّب الفعلي لا يعني الفعل وحده وإنّما يمتدّ إلى جميع العناصر التّي ليست المركّب الاسمي) حالات ليست بالقليلة" (الشاوش، 1983 ص240). وهذا الرّفض للتّقسيم الثّنائي للجملة رفض ضمنيّ لمفهوم المركّب الفعلي بالمعنى اللّساني الواسع.

فمفهوم هذا المركّب سبب لرفض الأستاذ الشّاوش التّقسيم الثّنائي في تحليل الجملة العربيّة. ولكنّه ليس الوحيد. ذلك أنّه بالإمكان في نظره تجاوز هذه العقبة والاحتفاظ بهذا التّقسيم بشيء من التّأويل مثل اللّجوء إلى مفهوم المركّب المتقطّع وهو حلّ مُغْر ومقبول " كأن نقول: إن المركّب الفعلي قد يرد متقطّعا بأن يفصل المركّب الاسمي بين عناصره" (الشاوش، 1983 ص240). لكنّ عدم ملاءمة هذا التّقسيم الثّنائي لا يرجع في نظره "إلى مجرّد انعدام الاتّصال بين أجزاء بعض المكوّنات إذ نلاحظ من ناحية أخرى أنّ تقسيم الجملة في المستوى الأوّل إلى مكوّنين فحسب يوقعنا في حشر عناصر لا تجتمع بالضّرورة في مكان (كالظّرف والمفعول به والحال . . .)، وينجرّ عنه طمس العلاقات القائمة بين

مكوّنات الجملة كما أنّ هذا التّقسيم يضفي بصورة غير مباشرة على المركّب الاسمي بجعله مقابلا لجميع المكوّنات الأخرى مجتمعة في مكوّن واحد مكانة وقيمة ليستا له بالضّرورة " (الشاوش، 1983 ص 240).

3-2- وجود المركّب الفعلي في اللّغة العربيّة أو عدمه:

فهل يكون سلوك أغلب الباحثين العرب المنتمين إلى المدرسة التّوليديّة إقرارا بأن لا وجود للمركّب الفعليّ في اللّغة العربيّة ؟

لم يتناول هؤلاء الباحثون هذه المسألة بالتنظير. فهي مسألة مسكوت عنها في أدبياتهم إلا نادرا. وموقفهم منها إجرائيّ خاصّة يتمثّل في الاحتراز على المستوى التّطبيقي من المركّب الفعليّ بالمفهوم اللّساني، وإن هم تبنّوا نظريّا كون الجملة تتركّب من عنصرين مركّب اسمي ومركّب فعلي. فموقفهم ضمنيّ إجرائيّ.

فلا نجد منهم غيراثنين نظرا للمسألة بشكلين مختلفين ضمني لدى الأوّل وصريح عند الثّاني.

3-2-1- موقف م زكريا.

فأمّا الأوّل فهو زكريا فقد ألمح إليها في بحثه عن «ترتيب عناصر الجملة الأساسي في البنية العميقة" (زكريا، 1983 ص28-36). فلاحظ أنّ التّرتيب المقبول للجملة في العربيّة هو أحد اثنين:

فعل + فاعل + مفعول به
فاعل + فعل + مفعول به

وهو ترتيب " يلائم في الظّاهر التميز بين الجملة الفعليّة و بين الجملة الاسميّة الّتي يشير إليها اللغويون " (ن م ص27). وهو حديث ضمني عن وجود المركّب الفعليّ أو عدمه في اللّغة العربيّة. وبيّن أنّ التّرتيب الأوّل "لا يخضع لأية ضوابط" (زكريا، 1983ص28) بينما يخضع الثّاني "لشروط معينة لا بد من أن تتوفر ليكون مقبولا" (ن م ص27). وقد قاده ذلك إلى الشّكّ في أن يكون هذا التّرتيب مقبولا بصورة عامّة " (ن م ص27) وحاول "تقديم البراهين الكافية والمقنعة لاعتماد ترتيب محدّد لعناصر الجملة في البنية العميقة" (ن م ص28). وقد عرض أهم براهينه في الجملة البسيطة (انظر ص28-36). فكانت ثلاثة اثنان في حال اعتبار " الإشارات الّتي تقترن بالفعل في نحو:

•الرجلان أكلا التّفّاحة

•الرجال أكلوا التّفّاحة

ضمائر والثّالث في حال اعتبارها علامات اتّباع.

-فأمّا أوّلها فيتمثّل في إنتاج القاعدة الأولى جملا أصوليّة حين يقع تحويل الاسم فيها إلى موقع الابتداء. تقول مثلا:

•أكل الرّجل التّفّاحة
•أكل الرّجلان التّفّاحة
•وأكل الرّجال التّفّاحة

فإذا نقلت الرّجل إلى موقع الابتداء ترك الاسم في موقعه الأصلي ضميرا عملا بمقتضيات قواعد التّحويل. فقلت:

•الرّجل أكل التّفّاحة
•الرّجلان أكلا التّفّاحة
•الرّجال أكلوا التفّاحة

ولكن اعتماد القاعدة الثّانيّة بنية عميقة يولّد ضربين من الجمل جملا مقبولة وأخرى غير مقبولة. وهو ما لا تسمح به القواعد التّوليديّة. فهي لا تنتج إلا جملا أصوليّة. تقول:

•الرّجل أكل التّفّاحة
* الرّجلان أكل التّفّاحة
* الرّجال أكل التّفّاحة

فالجملتان الأخيرتان لا توجدان في البنية العميقة. فإذا قلت:

•الرّجلان أكلا التّفّاحة
•والرّجال أكلوا التّفّاحة

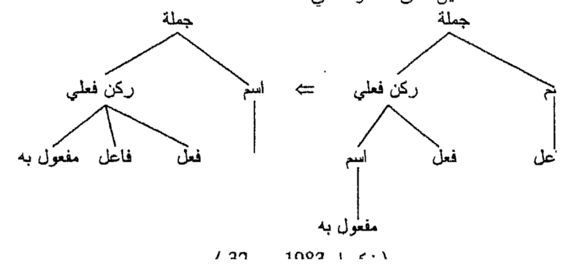
كانت الجملة نحويّة مع أن لا تطابق بين بنية هذه الجملة والقاعدة:

اسم + فعل + اسم

فمثل هاتين الجملتين تعاد كتابتهما على نحو ما يلي:

اسم + فعل + اسم (ضمير) + اسم

-و أما الثّاني فهو مشكل التحليل و التمثيل حين تُعتمد الثّانية قاعدة لكتابة الجملة. ففي هذه الحال تتعدد طرق تحليل الجملة و التمثيل لها. فيمكن في هذه الحال التمثيل للجملة الواحدة من الجمل الأخيرة بمشجّرين مختلفين لاختلاف التحليل على النّحو التّالي:



-وأما الثّالث فهو تعقد الأمر في حالة اعتبار تلك الضمائر المتصلة بالفعل علامات اتباع. فإذا كان اعتماد القاعدة:

فعل + فاعل

يُنتج جملا نحوية ويستطيع أن يفسّر البنية:

•الرّجلان أكلا التّفّاحة

•الرّجال أكلوا التّفّاحة

على أنّها بنية منقولة بإجراء تحويلين متتاليين سمّى الأوّل " تحويل إبدال موقع الاسم.

فعل - فاعل　2 - 1　(ن م ص 33)

1　　2

والثّاني " تحويل الاتّباع:

فاعل - فعل

[+ عـدد]

1 - 2　　1 -2 " (زكريا، 1983 ص 34)

[+ عـدد]

فإنّ اعتماد القاعدة:

ج ⟵ # اسم + فعل + اسم . . . #

(فاعل)　　　(مفعول به)

"الّتي تنصّ على أن الاسم يقع في البنية العميقة في ابتداء الجملة " (ن م ص 35)

لا يسمح باشتقاق الجملتين السابقتين بعد إجراء تحويلين على نحو ما يلي:

"البنية العميقة:

•الرجل أكل التّفّاحة

[+ مثنّى]

تحويل إبدال موقع الاسم

* أكل الرجل التّفّاحة

[+ مثنّى]

تحويل إتباع.

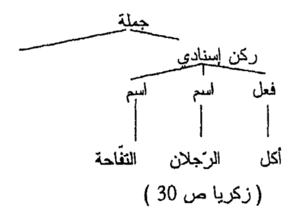
لا نستطيع إجراء هذا التّحويل لأن الجملة في هذه المرحلة من اشتقاقها لا تتضمّن البنية الّتي يُجرى هذا التّحويل عليها " (ن م ص35) ولأنه ينتج جملا غير أصولية نحو:

* أكـل الرجــل التفاحة ⟵ * أكلا الرجلان التفاحة

[+مثنى] [+مثنى]

فميشال زكريا برّر رفضه في هذا المبحث لوجود بنية عميقة في اللّغة العربيّة مطابقة لما جاء في قاعدة تشومسكي. وفي ذلك تبرير ضمني لرفضه وجود

المركّب الفعلي في اللّغة العربيّة. وهو رفض ظهرت آثاره في تحليل هذه الجملة والتّمثيل لها على نحو ما يتّضح من المشجّر التّالي:



(زكريا ص 30)

3-2-2- موقف الفهري

3-2-2-موقف الفهري

أما الباحث الثّاني الّذي تناول مبحث المركّب الفعلي بالتنظير، لكن بشكل صريح ومباشر فهو الفاسي الفهري. فقد جعله في كتابه البناء الموازي مبحثا مستقلاّ. وذهب إلى القول بوجود المركّب الفعلي بالمعنى اللّساني في اللّغة العربيّة، واستدلّ على ذلك بأمرين:

-الأوّل نظري استعمله اللّسانيون الّذين يزعمون أنّ القواعد التّوليديّة قواعد كلّيّة تنسحب على كلّ اللّغات الطّبيعيّة، وهو كّليّة المركّب الفعلي.

-والثّاني - وعليه ألحّ خاصة - هو عدم التناظر بنيويا بين الفاعل والمفعول في خصائص النقل والرّبط.

3-2-2-1- خصائص النقل:

فلا يمكن في الاستفهام أو التّبئير نقل الفاعل إلى موقع الصدر بخلاف المفعول لوجود خرق لمبدإ المقولة الفارغة في حالة الفاعل لا يوجد في حالة المفعول. تقول في الجملة الفعلية البسيطة أو المركّبة الّتي يكون مفعولها مركبا بالموصول الحرفي صلته مركب إسنادي فعلي:

•زيدا ضرب عمرو Ø

•أيَّ رجل ضرب عمرو Ø؟

•من تظنّ أنّ عمرا انتقد Ø ؟

•من تريد أن تضرب Ø ؟

فيُنقل المفعول في الجملة البسيطة أو في صلة الموصول إلى صدر الجملة في الحالتين تاركا مكانه عُجْرة فارغة. ولكن لا يجوز لك وقد نقلتَ الفاعل إلى صدر الجملة أو صدر الصّلة أن تقول:

* الأولاد جاء

* أي الأولاد جاء ؟

* من تظنّ أن انتقد عمرا ؟

* تريد أن الرّجلُ يضرب الولدَ

ذلك أنّ النّاتج غير سليم لوجود خرق لمبدأ المقولة الفارغة . . . لا يوجد في حالة المفعول " (الفهري، 1990ص 60). ولكنّك تقول:

•الأولاد جاؤوا

•أي الأولاد جاؤوا ؟

•من تظنّ أنّه انتقد عمرا ؟

•تريد أن يضرب الرّجل الولد

فلا بدّ من أن يترك الفاعل إذا نُقِل إلى صدر الجملة أو المركّب علامة في موقعه قبل الفعل[1] أو بعده تدلّ عليه عددا وجنسا و شخصا. فتجد "فرقا بين الفاعل والمفعول. فنقل الفاعل يحتاج إلى ضمير بينما نقل المفعول لا يحتاج إلى ذلك ممّا يكرّس عدم التناظر (ن م ص 61).

3-2-2-2- الرّبط.

أ) علاقة التّحكّم المكوّني.

وقد رصد الفهريّ عدم التناظر بين المكونين باستعمال علاقة التحكّم المكوّني و"توظيف مفهوم السّبق (الخطّي) لتقييد العلائق بين المفسّر والمضمر" (ن م ص64). إلا أنّ برهنته على عدم التّناظر بالرّجوع إلى علاقة التّحكّم المكوّني لا تخلو من غموض. فهو يفسّر جواز الجملة:

•شكا الولد أبوه

ولحن الجملة:

*قتل الرّجلَ نفسُه

مع أنّ المفسّر فيهما جميعا قد سبق العائد خطيّا "باستعمال مفهوم التحكّم المكوني وافتراض أنّ الفاعل أعلى في البنية الشجريّة من المفعول" (الفهري، 1990ص63) فنحويّة الأولى ولحن الثّانية يبيّنان في نظره "أنّ التحكّم المكوّني هو الوارد في تحديد العلاقة بين المفسّر والعائد. وكلازمة لهذا فإنّ بنية الجملة يجب أن تكون سلمية شجريّة وإلا لتحكّم المفعول أيضا في الفاعل ولما أمكن استغلال عدم التناظر بينهما في التّحكّم المكوّني لرصد الفرق المقصود" (ن م ص 63).

والحقّ أنّ مثال الفهريّ لا يمكن الباحث من تبيّن عدم التناظر هذا الّذي يفسّره اختلاف سلوك الفاعل في الجملة عن سلوك المفعول بالرّجوع إلى مُسَلمّة هي علاقة التحكّم المكوّني.

1- ينبغي التنبيه هنا إلى أنّ مفهوم الفاعل عند الفهريّ يتجاوز المفهوم المتعارف عليه في النّحو المدرسيّ ليشمل كلا من الفاعل ونائب الفاعل والمبتدإ أو اسم النّاسخ. (راجع في ذلك الفهري، 1990 ص60 و61 و1988 ج2 ص22- 27)

وإذا كان الباحث بإمكانه مسايرة ما قاله نظريّا عن التّحكّم المقوليّ باعتباره افتراضا فإنّه لا يتبيّن على المستوى الإجرائي من أمثلته كيف يختلف الفاعل والمفعول في علاقة التحكم المقوليّ وكيف أنّ الفاعل أعلى في البنية الشجريّة من المفعول كما أنّ تفسير الفهريّ للامقبوليّة الجملة الثّانية لا يقوم على أساس متين. فليس مردّها في اعتقادنا إلا إلى انعدام التطابق بين سمات الفعل الانتقائيّة وسمات الفاعل ، فالفعل قتل يقتضي فاعلا يتّسم بسمة [+انسان] وهو شرط لم يتوفّر في المثال السّابق.

ب) مفهوم السّبق الخطّي.

أمّا في نحو:

•لم يفرح ليلة زفافه صاحبنا المسكين

•شكا الولد أبوه

*شكا أبوه الولد

فقد تقدّم الضّمير على مفسّره في حالتين في المثال الأوّل والثّالث. فأمّا في الأوّل فقد تقدّم ضمير المفرد الغائب المذكّر العائد على الفاعل والمتصل بالمخصّص في المفعول فيه ظرف الزّمان الواقع مركّبا بالإضافة على مفسّره وتأخّر ضمير المفعول المتّصل بالفاعل في الجملة الثّانية على مفسّره المؤخّر. فكانت الجملة نحويّة.

وأمّا في الثّالث فتقدّم الضّمير المتّصل بالفاعل العائد على المفعول على مفسّره. فكانت الجملة لاحنة. وتأخّر هذا الضّمير المتّصل بالفاعل في الجملة الثّانية على مفسّره المفعول المقدّم. فكانت الجملة مقبولة.

وإذا جاز تقديم المضمر على مفسّره في المثال الأوّل فإنّه امتنع في الثّالث لأنّ تقديمه في المثال الأوّل كان لفظا غير رتبة. فالفاعل مقدّم رتبة. فالأصل فيه أن يتقدّم على سواه من المكوّنات التّي تُعدّ من ضروريات الفعل أو من غير ضرورياته. فللفاعل السّبق الخطيّ على ما عداه. ولكنّ التّقديم في الثّالث كان لفظا ورتبة في آن. فالأصل في التّرتيب تقدّم الفاعل على المفعول. ولم يختلف الأمر في هذا المثال. فلم يجز لذلك تقديم الضّمير على مفسّره المفعول في المثال الثّالث. فالسّبق الخطّي قائم في المثال الأوّل منعدم في الثّالث.

فسلوك الضمير العائد على الفاعل غير سلوك الضّمير العائد على المفعول. وقد فسّر الفهريّ عدم التناظر في ربط الضّمائر بالرّجوع إلى مفهوم السّبق ورأى أنّ " ورود علاقة السّبق تدعمها كذلك الأحكام النّحويّة في التراكيب التّالية.

* (. . .) تحبّه أمّ زيد

• (. . .) أمّ زيد تحبّه

* (. . .) وجدت جاره عند زيد

• (. . .) وجدت عند زيد جاره " (الفهري، 1990ص 64).

فالمركّبان الاسميّان في الجملة الثّانية " و إن كانا يشتركان في الإحالة ، إلاّ أنّهما ليسا مربوطين بالمعنى الّذي تحدّده نظريّة الرّبط أي أنّ الضمير لا يتحكّم فيه المفسّر مكوّنيّا " (الفهري، 1990 ص 64).

3-2-2-3- وهكذا انتهى الفهريّ في مبحثه هذا " اعتمادا على ما أورده من عدم التّناظر في النّقل والرّبط بين الفاعل والمفعول" . (ن م ص64) إلى القول بإمكان" اعتبار المفعول فضلة للفعل في أصل البنية بينما الفاعل مخصّص للمركّب الفعليّ يتحكّم في المفعول مكوّنيّا. ولكنّ هذا الأخير لا يتحكّم فيه" (الفهري، 1990 ص64-65). فاعتبر المركّب الفعليّ موجودا في أصل بنية الجملة العربيّة. إلا أنّ موقفه هذا يبقى نظريّا. فقد أشكل عليه الأمر في التّطبيق. فما خرج فيه عن إجماع النّحاة.

4 - ما يترتّب عن القول بوجود المركّب الفعليّ.

تتعدد نتائج القول بوجود المركّب الفعليّ بالمعنى اللّساني في اللّغة العربيّة.

4-1- المستوى النّظري:

فعلى المستوى النّظري يترتّب عن ذلك:

- أولا تبنّي كُليّة قاعدة تشومسكي في إعادة كتابة الجملة على النّحو التّالي:

ج ← م س. م ف

واعتبار أنّ أصل البنية العميقة في اللّغة العربيّة مطابق لهذه القاعدة، وإن اختلفت بناها السّطحيّة. وفي ذلك قول ضمني بوحدة الجملة العربيّة نوعا بدل ما أُلِفَ من القول بالتعدّد. وفيه خروج عن مألوف القول والسّائد.

-ثانيا: اعتبار المفعول من مكوّنات النواة الإسناديّة لكونه أحد مكوّنات المسند ومن متعلّقات الرّأس فيه.

-ثالثا: اعتبار المفعول فضلة للفعل وتوسعة له ليس على معنى التعلّق كما كان قديما "لأنّ معنى التعلّق الارتباط المعنوي" (ابن هشام، المغنّي ج2 ص440) بل على اعتباره جزءا منه ومخصّصا له يقتضيه الفعل تركيبيّا.

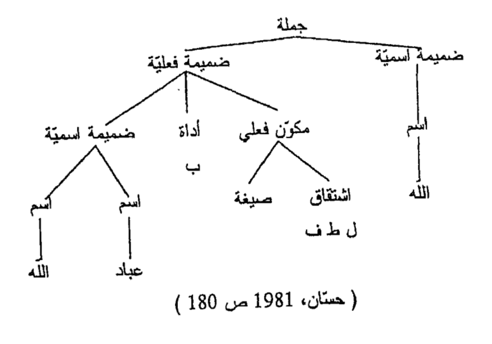
-رابعا: القول بتحكّم الفاعل في المركّب الفعليّ لا في المفعول لأنّ الفاعل أعلى في بنية الجملة الشّجريّة من المفعول.

4 -2- على المستوى الإجرائي:

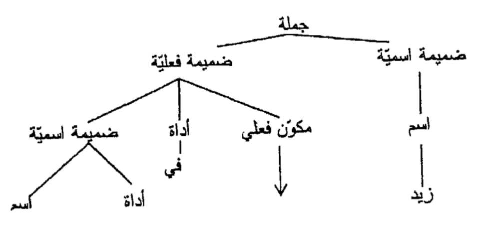
وأمّا على المستوى الإجرائي. فيترتّب عن تبنّي القول بوجود المركّب الفعليّ:

-أوّلا: وحدة التّحليل والتّمثيل للجملة في النّحو العربيّ بجعلها متفرّعة إلى فرعين مركّب اسميّ ومركّب فعليّ.

-ثانيا: وجوب توسيع مفهوم المركّب الفعليّ الواقع مسندا للجملة ليشمل ما كان رأسه غير فعل على نحو ما يلاحظ في مقال تمام حسّان من مثل:



(حسّان، 1981 ص 180)



(ن م ص 182)

-ثالثا: تحليل ما اصطلح عليه في النّحو العربيّ بالجملة الفعليّة بشكل مغاير للمآلوف يُعمَد فيه إلى تقدير مركّب اسميّ في أوّل الجملة على نحو ما فعل حسّان في مقاله "إعادة وصف اللّغة العربيّة ألسنيّا". وهو ما يعقّد التّحليل والتّمثيل لمثل هذا النوع من الجمل ويجعلهما مختلفين عما جرت به العادة. فلم يعد الفاعل في هذا التحليل يتحكّم مقوليّا في المفعول. بل هو يعلوه في البنية الشّجريّة.

فالقول بوجود المركّب الفعليّ يعني ضمنا أنّ المفعول مخصّص للفعل وأنّهما يمثّلان مكوّنا واحدا. فلا يرد المفعول لذلك في التحليل في نفس مستوى الفاعل كما جرت العادة.

-رابعا: وجوب اعتبار المركّب الفعليّ (فعلا ومفعولا) حينئذ عاملا في الفاعل على غير ما هو متعارف بين جمهور النّحاة من كون الفعل هو العامل في كلّ المكوّنات بما فيها الفاعل.

القسم الثاني

أهمّية الفعل في التّراث النّحوي واللّسانيات

الفصل الأوّل :
في النّحو القديم

لا شك أنّ النّحو العربي والغربي اهتمّ بالمسند إليه من وجهة النظر المنطقية باعتباره منطلق الكلام ومحوره (انظر في ذلك الزّجّاجي، 1982 ص 100 Dubois 1973 et autres. ص467 و1970 Lyons ص 212-263) وبالرجوع إلى علاقته بالمسند وإلى نوعه فاعلا. فهو عنصر لا يكون بدونه كلام و"لا يجد المتكلّم منه بد" (سيبويه ج1 ص23)، لا يستغني الفعل عنه في الجملة الفعليّة "ولايوجد إلاّ به" (الزجّاجي، 1982 ص100). فهو موضوع الحديث. إليه تُسند الصّفات أو الأفعال الّتي يريد المتكلّم الإخبار بها عنه، وهو الشخص أو الشيء الّذي يسند إليه الباث محمولا هو الفعل في الجملة الفعلية (انظر في ذلك Lyons 1970، ص 467). فـ"الاسم الّذي يرتفع بأنّه فاعل هو الّذي بنيته على الفعل الّذي بُنِيَ للفاعل ويُجعل الفعل حديثا عنه مقدّما قبله كان فاعلا في الحقيقة أو لم يكن كقولك :

•جاء زيد

•و مات عمرو " (ابن السّرّاج ج1 ص72)

وإلى مثل هذا الاعتبار تُردّ عناوين كثيرة وردت في الكتاب في حديث سيبويه عن خصائص الفعل التّوزيعيّة من نحو :

-"هذا باب الفاعل الّذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول " (سيبويه ج 1 ص 33)

-و "هذا باب الفاعل الّذي يتعدّاه فعله إلى مفعول " (ن م ج 1 ص 34)

-و "هذا باب الفاعل الّذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين " (ن م ج 1 ص 37)

وغيرها (انظر ن م ج1 ص39 و41 و43 و44 و45). وفي هذا الإطار أيضا يندرج تقسيم اللّغويين الفاعل إلى ضربين. فأمّا النّحاة القدامى فجعلوه ظاهرا وحقيقيا (انظر ابن السّرّاج ج1 ص72 Dubois et autres 1973 ،ص467). وأمّا اللّسانيون فجعلوا الفاعل نحوياً ومنطقيّا (انظر في ذلك 1970 ، Lyons ص263). وإليه يُردّ تعليل البصريّين ثقل الفعل بالمقارنة بالاسم بكون "الأسماء هي الأولى" (الزّجّاجي، 1982 ص100) ومغالاة بعض اللّغويين الفرنسيين في إبراز أهمّية الموضوع تركيبيّا حتّى أنّه أقام على تقدّم الموضوع في الوجود نظريّة تعلّل تقدّم الفاعل على الفعل في الفرنسيّة سعيا منه إلى إثبات عالمية هذه اللّغة،

مفادها أنّ هذه اللّغة[1] تتبع في ذلك ترتيبا طبيعيّا منطقيّا (انظر Dubois et autres 1973 .ص467). ولكن الدرس النّحوي ركز على الفعل في مقاربته العلاقات بين مكونات الجملة أكثرمما فعل مع غيره باعتباره

أ) عاملا :

-في المفاعيل في النّحو الغربي (انظر 1973 ، Dubois et autres ص407).

-وفي الفاعل والمفاعيل في النّحو العربي إعرابا ووظيفة ورتبة.

هذا هو الرّأي المعلوم في النّحو المدرسي. وهو رأي البصريين في حقيقة الأمر. ولكنّ المسألة خلافيّة في بعض تفاصيلها. فقد "ذهب الكوفيون إلى أنّ العامل في المفعول النَّصْبَ الفعل والفاعل جميعا . . . ونصّ هشام بن معاوية [(ت 209 هـ)] صاحب الكسائي [(ت 189 هـ)] على أنّك إذا قلت : ظننت زيدا قائما تنصب زيدا بالتّاء وقائما بالظّن وذهب خلف الأحمر [(ت 180 هـ)] من الكوفيين إلى أنّ العامل في المفعول معنى المفعوليّة والعامل في الفاعل معنى الفاعليّة " (الأنباري، الإنصاف ج1 ص78-79).

ب) أو محددا لبنية الجملة نوعا وعددا

-فعلى أساس نوع مقولة المسند وموقعه تقسم الجملة في النّحو العربي إلى ضربين اسمية وفعلية. فما كان مسندها فعلا ورد صدرا من نحو :

- قام زيد

اعتبرت فعلية. وما كان مسندها اسما مثل :

- زيد قائم

عدّت اسميّة. واختلفت المدرستان في نحو :

- زيد قام

" فالجملة اسميّة لا غير لعدم ما يطلب الفعل. هذا قول الجمهور. وجوّز المبرّد وابن العريف](ت390هـ)[وابن مالك] (ت 672 هـ) [فعليتها على الإضمار والتّفسير والكوفيون على التّقديم والتّأخير(2)" (ابن هشام، المغني ج2 ص379). فالاختلاف منهجي اصطلاحي (انظر في ذلك العلاقات السّياقيّة الباب الثّاني الفصل الثّاني ص410). فالصدر عند الكوفيين هو ما كان كذلك في أصل التركيب بقطع النظر عن البنية المنجزة. فهذه الجملة متحوّلة عن الجملة الفعلية :

- قام زيد

لذلك كانت عندهم فعلية. وهو الصدر الفعلي عند البصريين. لذلك كانت نفس الجملة اسمية عندهم.

1 - عنوان عمل ريفارول مُوحٍ بذلك (discours sur l'universalité de la langue française

2 - سيقع التعرّض لهذه المسألة في العلاقات السّياقيّة. وقد اقتصرنا في الاستدلال على ذلك بقول ابن هشام في المغني ويمكن أن نحيل على قوله في شرح شذور الذّهب ص37 وعلى همع الهوامع للسيوطي (ج 2 ص255-254) وقول إبراهيم مصطفى في إحياء النّحو ص 55).

فتقدير الأولين لبنية " عميقة " جعلهم يذهبون إلى فعليتها. واقتصار الآخرين على البنية " السّطحيّة "المنجزة جرّهم إلى القول باسميتها.

-وتضبط خصائص الفعل التّوزيعية من لزوم وتعد عدد المحلاّت الّتي يقتضيها التركيب. فالفعل الّذي يتسم بسمة انتقائية [- م س](1) يقتضي محلا واحدا. بينما يقتضي ما يتسم بسمة [+ م س] محلين (انظر مثلا سيبويه ج1 ص33 و34 و37 و39 و41 و46). على هذا الأساس قسم النّحاة الفعل إلى ضربين :

- فعل لازم لا يقتضي مفعولا
- وفعل متعدّ يقتضي مفعولا أو أكثر.

ج) أو مقيدا لنوع المكون الواقع مفعولا به (انظر مثلا سيبويه ج1 ص26 و122 و263 والمبرّد ج3 ص7-8 و74 وج4 ص317-318 وابن السّرّاج ج1 ص73 و123 و171 و177 وقارن ذلك بما جاء في Chomsky ،1987 ص21 و1978، Fucks ص 121).

ويتجلّى تركيز النّحو العربي على الفعل عاملا وعلى خصائصه التّوزيعيّة في عناوين بعض فصول الكتاب مثلا من نحو :

- "هذا باب الفاعل الّذي لم يتعده فعله إلى مفعول والمفعول الّذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر "(سيبويه ج 1 ص 33 -34)"

-وهذا باب الفاعل الّذي يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأوّل وإن شئت تعدى إلى الثّاني كما تعدى إلى الأوّل " (ن م ج 1 ص 37 - 39)

وهناك فصول أخرى كثيرة تتناول الفعل باعتباره عاملا لا بالرجوع إلى خصائصه التّوزيعية منها :

" -هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول" (ن م ج 1 ص 44- 45).

1- م س اختزال لمركب اسمي أو اسم. والمصطلح حديث و إن لم يكن مفهومه كذلك.

- انظر في ذلك فصل التعليل و نظام اللّغة للأستاذ المهيري المنشور في العدد 22 لسنة 1983من حـــوليات الجامعة التونسية ص175 – 189. يعلل النّحاة ثقل الفعل بالمقارنة بالاسم بأسباب كثيرة منها المجهود الفكري " فإن التلفظ [بالفعل] ينجر عنه التفكير في فاعله. والذهن مدعو من أجل ذلك إلى تجاوز معناه والانشغال بما أسند إليه. وفي هذا يقول الزجاجي " ... وجه ثقل الفعل وخفة الاسم أن الاسم إذا ذكر فقد دلّ على مسمى تحته... ولا يكون فكر السامع فيه والفعل إذا ذُكِر لم يكن بد من الفكر في فاعله لأنه لا ينفك منه ويستحيل وجوده من غير فاعل " [الايضاح ص 100]. وليس الفاعل وحده هو الّذي يتجه الفكر إليه عند ذكر الفعل، بل قد يهتم أيضا على حد تعبير الزجاجي - "بالمفعول والمفعولين والثّلاثة والمصدر والظرفين من الزمان والمكان والحال وما أشبه ذلك " [ن م ص101]" الحوليات ص 186.

-منها ما هو من " ضروريّات الفعل من حيث المعنى " (الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص84) وهو نوعان : ما وجب ذكره لفظا كالفاعل وما " جاز أن لا يذكر لفظا " (ن م ج1 ص84) اقتضاه الفعل تركيبا كالمفعول به أو لم يقتضه مثل المفعول المطلق والمفعول فيه ظرف المكان أو الزّمان والحال". "ولا شكّ أنّ الفعل لا بدّ له من مصدر إذ هو جزؤه وكذلك لا بدّ له من زمان ومكان يقع فيهما ولا بدّ للمتعدّي من مفعول به يقع عليه" (ن م ج1 ص84). لذلك أُقيمت هذه المفاعيل إلاّ الحال " مقام الفاعل لأنّ النّائب منابه ينبغي أن يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وإن جاز أن لا يُذكر لفظا " (ن م ج1 ص84). و" الحال من ضروريّات معنى الفعل ... لا فعل إلاّ وهو واقع على حالة من المُوقع والمُوقَع عليه " (ن م ج1 ص213). فإذا مُنعت من النّيابة عن الفاعل فلـ"قلّة مجيئها في الكلام ("ن م ج1 ص84)

-و منها ما ليس كذلك مثل المفعول لأجله والمفعول معه" إذ ربّ فعل بلا علّة ولا مصاحب" (ن م ج1 ص113 وانظر أيضا ص84). لذلك لا يقوم هذان المكوّنان مقام الفاعل (انظر ن م ج1 ص84). وكذا التّمييز والمستثنى ليسا من ضرورياته " (ن م ج1 ص84) وإن " أجاز الكسائي نيابة التّمييز لكونه في الأصل فاعلا. فقال في طاب زيد نفسا طُيّبَت نفس زيد " (ن م ج ص 84).

" -و هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي " (سيبويه ج 1 ص 290 - 297)

وفي عناية النّحاة المتأخّرين خاصة في دراسة عناصر الجملة بالعامل قوة وضعفا وأثرا إعرابا وموقعا وفي تلميحات بعضهم إلى اقتضاء أفعال معينة مفاعيل تتسم بسمات ذاتية وتركيبية محددة (انظر مثلا ن م ج1 ص 25-26 وابن يعيش ج2 ص75 ج7 ص77)

د) وقد ركّز النحّاة على الفعل باعتباره عنصرا ثقيلا رأى الأصوليون من الواجب تعليل ثقله (انظر المهيري، 1983 ص 175- 198)

الفصل الثّاني :
الفعل في الأنحاء الحديثة
نظريّة تنيار في الفعل ومتعلّقاته

ولقد ازدادت حديثا عناية اللسانيين بالفعل في دراسة الجملة وتعمّقت. "فالمحمول في نظر مارتيينى مثل ما هي الحال بالنسبة إلى تنيار عنصر متميز في الكلام. إليه تتجه كل علاقات التّبعيّة. فليس له وظيفة بالمعنى الحقيقي إذ أن وظيفة عنصر ما تتحدّد دائما بنوع العلاقة التي تربطه بالمحمول مباشرة إذا كان المكون أوليّا . . . أو بطريقة غير مباشرة إذا اتّصل رأسا بمكون آخر " (1979، Ducrot et Todorov ص 275).

ولقد كان تنيار أكثر الرجلين اهتماما بالمحمول. حاول تجاوز العلاقة القائمة على عدم التّجانس بين عنصري القضية موضوعا ومحمولا في التّقسيم المنطقي للجملة من ناحية وبين بقية العناصر الأخرى الواقعة مفاعيل. وأكّد أنّ الفعل في الجملة الفعلية (1988، Tesniere ص 103) ترتبط به بقية الوظائف الأوّليّة. فجعل هذه العناصر جميعها في نفس المستوى بالنسبة إلى الفعل باعتباره رأس الحمل والمؤلف بين مكونات الجملة وقطب الرحى فيها (انظر 1977، Todorov Ducrot et ص274) وضيّق بذلك مفهوم المحمول بحصره (انظر ن م ص274) في الفعل بعد أن كان أطول مقطع في الكلام إذ هو في التركيب كل ما ليس فاعلا (1988، Tesniere ص 102). إن الجملة في نظر تنيار " مسرحية قصيرة " (ن م ص102-103) يمثل الفعل فيها الحدث وبقية العناصر فواعل إذا كانت أسماء دالة على أجسام جامدة أو متحركة ولو كانت مشاركتها في الحدث بأكثر الأشكال سلبية (ن م ص102-103) أو ملحقات إذا كانت ظروفا أو أحوالا أو غير ذلك. والفعل عنده هو المتحكم في الجملة المحدد لمكوناتها. وهو الوحدة الأساسيّة فيها. وإليه ترد بقية العناصر الأوّليّة على اعتبارها توابع مباشرة له (ن م ص 102-103).

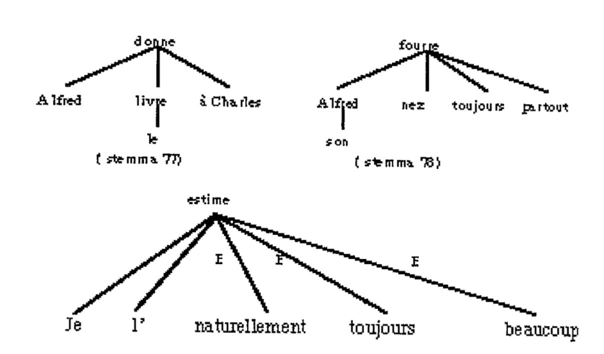
وبيانه[1] بليغ الدّلالة على موقفه من الفعل يكشف العلاقات بين هذا المكون والمكوّنات الأوّليّة.

1 - بيان تنيار عبارة نقلناها عن الدكتور الطيب البكوش في ترجمته لكتاب مفاتيح الألسنية لجورج مونان و بها ترجم مصطلح 'stemma'.

فتنيار يمثل للجمل الثّلاث التالية[1]:

- Alfred donne le livre à Charles
- Alfred fourre son nez toujours partout
- Je l'estime naturellement toujours beaucoup

على النّحو التّالي :



وقد شبه تنيار الأفعال بالذّرّات المتماسكة[2]. فهذه الأفعال مثلها في الجملة مثل الذّرّات في الجُزَيْء "[3]. فكما أن للذرات خصائص تجعلها تجتذب إليها العدد المناسب من الذّرّات الأخرى الّذي يختلف باختلاف نوع مادّتها لتلتحم به كذلك الأفعال. فسلوكها في الجملة سلوك بالذّرّات المتماسكة تجتذب إليها عددا من الفواعل يختلف باختلاف حقولها، ويتراوح بين الصفر والثّلاثة ويتكافؤ مع عدد الخطوط المعقوفة الّتي تميّزها[4].

1 - وردت الجملتان الأوليان في الصفحة 102 من كتابه عناصر من علم التركيب البنيوي و الثّالثة في الصفحة 126 منه. وهذه ترجمة الجمل الثّلاث

-أعطى ألفراد شارل الكتاب
-يتدخل ألفراد دائما في كل شيء
-طبعا أقدره دائما كثيرا.

2 - ترجمة لعبارة Les atomes crochus

3 - الجزيء ترجمة لـ Molécule

4 - يقول تنيار :

" On peut ainsi comparer le verbe à une sorte d'atome crochu susceptible d'exercer son attraction sur un nombre plus ou moins élevé d'actants, selon qu'il comporte un nombre plus ou moins élevé de crochets pour le maintenir dans sa dépendance.Le nombre de crochets que présente un verbe et par conséquent le nombre d'actants qu'il est susceptible de régir , constitue ce que nous appellerons la valence du verbe " Eléments p 238

فعدد الفواعل الّتي يمكن للفعل أن يتحكّم فيها هو نفس عدد الخطوط المعقوفة الّتي تسمه (Tesnière ،1988 ص238). وعلى أساس عدد الخطوط قسم تنيار الأفعال توزيعيا إلى أربعة أضرب (ن م ص 238) :

-أفعال لا تقتضي فاعلا[1] وهي الأفعال الّتي تنتمي إلى حقل عناصر الطبيعة[2]

-و أفعال تقتضي فاعلا واحدا [3]

-و ثالثة تستوجب فاعلين

-و رابعة تستوجب ثلاثة.

فجعل عدد الفواعل الّتي تقتضيها الأفعال يتراوح بين الصفر والثّلاثة على نحو ما يتبين من المعادلة التالية :

الفعل ← 0 ≤ الفواعل ≤ 3

والفواعل عنده بالمعنى المسرحي لا النّحوي. ومفهومها عنده يطابق مفهوم المحلاّت عند غيره. وهكذا يكون الفعل في نظره متحكما تركيبيا في عدد المكوّنات الأوّليّة.

وليس تنيار "من التركيبين التّوزيعيين بأتمّ معنى الكلمة ولكنّه يُذكر من أجل رسمه" (مونان، 1981 ص106). واعتقادنا أنّ بيانه محدود يقتصر على إبراز تحكّم الفعل في المكوّنات الأوّليّة ولا يراعي اختلاف ترتيب الوحدات في الجمل المكونة من نفس العناصر من نحو:

•خلق الله الإنسانَ

•خلق الإنسانَ الله

•الإنسانَ خلق الله

فسيكون تمثيله لها واحدا.

الفصل الثّالث :
الفعل في النّحو التّوليدي

غير أن المدرسة التّوليديّة كانت بلا منازع أكثر المدارس اللّسانيّة الّتي أولت الفعل في دراستها للجملة أهمية بالغة لم تولها إياه غيرها من المدارس، بدأت ببدايتها وتعمقت عبر تطوّرها، ولم تقتصر على خصائص الفعل التّوزيعية على نحو ما رأينا في اللّسانيات البنيوية.

1 – سماها تنيار 'Les verbes avalants' (انظر في ذلك المرجع السابق ص240 – 239)

2 – قدم تنيار أمثلة ثلاثة هي 'Il pleut , Il neige et Il vente' و قد أورد أولاها بلغات ثلاث هي اللاتينية pluit والفرنسيّة والألمانيّة es regnet (ن م ص239)

3 – سماها بـ'Les verbes monovalents'

فقد تبين تشومسكي في البنى التّركيبيّة[1] أن القواعد الاشتقاقية من نحو :

ج ← م س[2] + م ف . . .

م س ← أداة تعريف + اسم

م ف ← فعل + م س

لا تكفي في إنتاج الجمل النّحوية وتفسير التقارب أو التباعد بينها. فليست هذه بنظام قواعد كامل. وقد أكد في ذلك على أهمّية المكون التّحويلي دون غيره من المكوّنات. إلا أنه تنبّه إلى دور الفعل في تحديد خصائص المحلاّت الّتي يقتضيها معجميا. غير أنه اقتصر في هذه المرحلة على مجرّد الإشارة التقريرية - بشكل جنيني - في أكثر من موضع إلى وجود " تطابق أكيد وإن كان غير كامل بين السمات الشكلية والسمات الدّلالية في اللّغة" (تشومسكي، 1990 ص131). "إن وجود التوافقات بين السمات الشكلية والدّلالية ،[عنده][3] حقيقة لا يمكن نكرانها" (ن م ص132). ولكن تشومسكي تجاوز الحديث المبهم إلى التّلميح إلى التّعالق بين الفعل والمكوّنين الأوّليين الأساسيين الفاعل والمفعول به في حديثه عن " البناء للمجهول "[4].

فلاحظ أن تطوير نظام القواعد المقولية إلى "نظام كامل يحتاج إلى وضعقيود كثيرة على اختيار الفعل فيما يخص الفاعل والمفعول به ليسمح بجمل مثل"[5] (تشومسكي، 1990 ص60) :

- •يعجب الصدق جون
- • و يخيف الصدق جون
- • و يلعب جون الغولف
- • و يشرب جون الخمرة.

---

1 - اختلف في ترجمة عنوان هذا الكتاب فيؤيل يوسف عزيز ترجم العنوان "البنى النّحوية " وبعض اللسانيين التونسيين ترجمه " بالبنى التّركيبيّة ".

2 - م س اختزال لمركب اسمي وم ف اختزال لمركب فعلي

3 - هذه إضافة منّا

4 - وضعنا هذا المصطلح بين ظفرين تعبيرا عن الاحتراز في استعماله لما فيه من تركيز على الدّلالة في مجال يهتم بالعلاقات الشكلية وما فيه من قصور لكون هذه التسمية تتجاهل حالات كثيرة يكون الفاعل فيها معلوما للمتلفظ والمتقبل على السواء ولا يذكر من نحو: (كتب عليكم الصيام كما كتب على الّذين من قبلكم)

أو في مثل:

.بم غفر لك ؟

أو للمتلفظ دون المتقبل. فهذا المصطلح قاصر عن أداء المفهوم ولكننا استعملناه هنا مسايرة لمترجم الكتاب.

5 ـ ترجمنا الجمل الانكليزية الّتي أوردها بجمل فعلية على غير ما فعل عزيز ناقل الكتاب إذ اقتصر فيها على الترجمة الحرفية عن وعي تام بذلك وقد سبق أن نبّه إلى اعتماده الترجمة الحرفية مبرّرا موقفه باقتضاء مسايرة القواعد الّتي تفسّرها هذه الجمل. قال معلقا على ترجمته الحرفية للجملة:

. the men hit the ball

"الأصح أن نقول:

.ضرب الرجل الكرة

ولكننا فضلنا الترجمة الأخرى هنا وفي أماكن أخرى من هذه الدراسة. وذلك لقربها من التركيب الّذي تفسّره الجملة الإنجليزية. فالترجمة " الرجل ضرب الكرة " توضح القاعدة الّتي نحن بصددها بشكل أفضل" (ن م الهامش 28 من ص37)

"ويستبعد معكوس هذه الجمل على أنها لا جمل" (تشومسكي 1990 ص60) من نحو:

* يعجب جون الصدقَ

*و يخيف جون الصدقَ

* و يلعب الغولفُ جونَ

* و تشرب الخمرةُ جونَ.

وقد تدارك هذا الأمر في المراحل اللاحقة لتطوّر نظريته. ففي النّظريّة المعيار (انظر في ذلك مظاهر من نظرية علم التركيب الّذي صدر سنة 1965) والنّظريّة المعيار الموسّعة(1) حاول تشومسكي أن يطور نموذجه بشكل يجعل نحوه "نظام قواعد يمكن من وصف الجمل بنيويا بشكل واضح ومحدد" (Chomsky ،1971 ص19) ويمنع من توليد متواليات من نحو[2]:

* John compelled

* The boy may frighten

* John elapsed that Bill will come

كما لا يسمح على عكس القواعد البنيوية السياقية (انظر ن م ص126-129) بتوليد الجملتين (انظر ن م ص203 و99) :

. Sincerity may frighten the boy

* Boy may frighten sincerity

في آن اعتمادا على قاعدة التفريع التالية :

جملة ⟵ # مركب اسمي + فعل مساعد + مركب اسمي #

بل يقتصر نموذجه على توليد الأولى دون الثّانية. ذلك أن تشومسكي انحرف عن النّحو البنيوي باعتماده في نظام قواعده السمات التّركيبيّة للمكونات. وهي سمات ذاتية وانتقائية أقحمها في المكون التركيبي وتحديدا في قواعد إعادة الكتابة إذ جعلها في بعض صور نموذجه ضربين :

-قواعد تفريع

-وقواعد تفريع مقولي "جزئي"[3]

---

1 - ليس الفرق بين النظريتين جوهريا في غير مسألة واحدة فقد طور تشومسكي وجاكندوف في النّظريّة المعيار الموسعة (1970) النّظريّة المعيار بشكل يجعلها أكثر كفاية وصفية وملاءمة للواقع اللغوي وقدرة على التنبؤ بالبنى اللغوية. فكان أن أضيفت إليها الصورة المنطقية ووقع تطوير المكون الدّلالي فيها فاستقل المعجم بذاته إلا أن هذه الإضافات تبقى جزئية ولا يتمثل الاختلاف الجوهري بين النظريتين أساسا في غير تجاوز تشومسكي القول بأن الدّلالة تتحدد كليا في البنية العميقة إلى القول بتحددها جزئيا في البنية السّطحيّة في بعض بنى التسوير.

2 - ورد المثالان الثّاني والثّالث في هذه الصفحة حاولنا الإبقاء في الأمثلة على الأصل الإنجليزي لأن نقلها إلى العربيّة يغير بنيتها كليا أحيانا ولا يقتصر التغيير في بعضها على رتبة الفاعل والمفعول في الجملة.

3 - اختلفت المواقف من المصطلح الأجنبي Règles de sous catégorisation فبعضهم سكت عنه (انظر مثلا فاخوري، 1988) وبعضهم عمد إلى ترجمته إلا أن هذه الترجمات اختلفت في المراجع اللسانية العربيّة اختلافا يولد إشكال اللبس مع ما يسمي بـ règles de branchement في بعض الأحيان . فقد تراوحت بين" قواعد تفريع الفئات " (انظر زكريا، 1982 ص 149) و" قواعد التفريع المقولي " (الفهري، 1988 ج 2 ص 267). وقد رأينا أن الضرب الثّاني من التفريعات فرعي باعتباره تفريعا للرمز المركّب . ومداخل هذا النوع من التفريع هي في الحقيقة مخارج التفريع الأوّل لذلك آثرنا أن نتبني ترجمة الفاسي الفهري لهذا المصطلح مع تقييدها " بالجزئي" وعلى هذا الأساس تتكون قواعد إعادة الكتابة من قواعد التفريع regles de branchement من نحو:

ج ⟵ # مركب اسمي + مركب فعلي# ومن قواعد التفريع المقولي " الجزئي" وفيها نحول الرموز المعقدة إلى سمات تركيبية مختلفة

لا شكّ أنّ نظام القواعد في النّظريّة المعيار إجمالا واحد والحدود بين مكوناته تبدو ظاهرا واضحة كل الوضوح. ولكن الأمر في الحقيقة على غير ذلك. فنموذجه في هذه المرحلة يتشعّب تفصيلا إلى اقتراحين على الأقل. فتشومسكي يجعل نحوه نظاما من القواعد تتكوّن من أنساق فرعية ثلاثة مترابطة. وهي :

-المكون التركيبي

-والمكون الدّلالي

-والمكون الفونولوجي

فأما الثّاني والثّالث فتأويليان عنده. وأما الأوّل فهو المكون التوليدي الوحيد. وعليه ركز في كتابه مظاهر من نظرية علم التركيب. وفي هذا النسق مكونان : مكون قاعدي ومكون تحويلي. إلا أن التردد في نموذجه حصل في موضع السمات التّركيبيّة. أترد ضمن المكون الدّلالي أم المكون التركيبي؟ وفي أي مكونات القسم القاعدي لهذا الأخير تكون؟

والرأي الغالب عنده أن ترد في المكون التركيبي على شرط أن يكون أساس التمييز فيها تركيبيا صرفا (انظر 1971، Chomsky ص108). وقد علّل اختياره هذا بكون المكوّن الدّلالي في النّحو التوليدي تأويلي محض. مثله مثل المكون الصوتي (انظر ن م ص109). غير أنّه تردّد ثانية في وضعه ضمن المكون القاعدي. فنسبه إلى قواعد إعادة الكتابة حينا بأن قسم هذه القواعد إلى قواعد تفريع وقواعد تفريع مقولي جزئي تتحول فيها الرموز المقولية إلى رموز معقدة تتحدد فيها السمات التّركيبيّة المختلفة. فالاسم يحلّل على أساسها على النّحو التّالي :

1 - س[1] ← [+س ، ± عام]

2 - [+ عام] ← [± معدود]

3 - [+ معدود] ← [± حي]

4 - [- عام] ← [± حي]

5 - [+ حي] ← [± إنسان]

6 - [- معدود] ← [± مجرد] " (1971، Chomsky ص 118 و122)

وحدد فيها سمات الفعل السياقية التّوزيعية

-أولا بتفريع الفعل إلى رموز مقولية (انظر ن م ص 122)

-بحسب عدد المحلاّت الّتي يقتضيها إلى لازم ومتعد على النّحو التّالي(2) (انظر ن م ص 137 و165):

[+ف] ← [رمز معقد/ { أ͡ (فعل مساعد)- ، أ͡ (فعل مساعد) ب͡ }

---

1 - نرمز إلى الاسم عادة بالحرف س والأرقام في هذه الأمثلة في الأصل رومانيّة.

2 - غيرنا القاعدة تغييرا طفيفا تمثل أولا في تقديم خصائص الفعل اللازم التّوزيعية فيها على خصائص الفعل المتعدي وثانيا في اعتبار الفعل المساعد اختياريا كما تشير إلى ذلك الأقواس

حيث تكون (أ) و(ب) اسمين. فإذا كان الفعل أحادي المحل لم يقتض مفعولا به اقتصر في تركيبه على الفاعل. وأما إذا كان ثنائيه فهو يقتضي فاعلا ومفعولا به على نحو ما يتبيّن من قاعدة التّفريع السّابقة. وتختلف السّمات الانتقائيّة باختلاف الأفعال. فالفعل أخاف مثلا متعدّ على عكس حدث يقتضي محلّين فاعلا ومفعولا وكذلك الحال بالنّسبة إلى أكل وقرأ ولبس. فأمّا فاعله فسمته [+ اسم ، ± مجرّد] على عكس سمة فاعل الأفعال الثّلاثة الأخرى الّتي تستوجب فواعل سمتها [+ اسم ، - مجرّد]. وأمّا مفعوله فسمته [+ إنسان] على غير ما هي الحال عليه مع بقيّة الأفعال. فسمة مفاعيلها [- إنسان]. فمفعول أكل طعام سمته [+غذاء]. ومفعول قرأ كتاب. ومفعول لبس ثوب.

-ويحسب نوع المقولة الّتي تكون مفعولا به ودرجة تركيبها يكون سابقا لمركب اسمي[1] وسابقا لمركب حرفي[2] أو لمركب إسنادي[3] أو غير ذلك.

-و ثانيا : بتفريعه انتقائيا مثلا إلى نحو:

ف • [+فعل+فاعل [+مجرّد]+ مفعول به [+حي] (انظر 1971، Chomsky ص159)

بالنسبة إلى أخاف في المثال الّذي تردد كثيرا في كتابي تشومسكي البنى التّركيبيّة ومظاهر من نظرية علم التركيب[4] وإلى :

ف ← [+فعل + فاعل [+ إنسان] + مفعول به [+ مجرّد]

بالنسبة إلى فعل لعب[5]. فالفاعل والمفعول لا ينتقيان في استقلال تام أو جزئي عن الفعل كما بين ذلك تشومسكي (ن م ص 165). فلحن جمل مثل:

- sincerity may frighten
- John solved
- a week elapsed the problem
- John persuaded great autority to Bill[6]

مردّه إلى تفريع الأفعال الأربعة مقوليّا. فالفعلان الأولان ثنائيا المحل يقتضي كل منهما مفعولا به. فهما يردان في سياق ـــ م س[7] . على عكس ما هي الحال عليه في المثالين المذكورين. وأما الفعل الثّالث فأحاديّ المحل. لذلك كان وروده في سياق من نوع ـــ م س انحرافا عن بنيته الموضوعية. وأما المثال الرابع فهو توزيعيا من نوع ـــ م س م ح يقتضي مفعولين يكون أحدهما مركبا

---

1 - من أمثلة ذلك
John plays golf . (انظر 1971 Chomsky ص 135 و202)

2 - ومن أمثلة الثّاني .He decided on the boat وهي جملة مبهمة تعني " اختار السفينة " كما تعني " اتخذ قراره على ظهر السفينة (انظر 1971 Chomsky ص 40) والمعنى الأوّل هو المقصود هنا

3 - من أمثلة ذلك (John persuaded Bill that we should leave (انظر 1971 Chomsky ص 134)

4 - المثال هو جملة فعلها أخاف . تغيرت صيغتها جزئيا باختلاف الكتابين فهي تارة sincerity frighten the boy و أخرى sincenty may frighten the boy

5 - في نحو: John plays golf

6 - مثال ورد بصورته تلك في تشومسكي 1971 ص202

7 - يفيد هذا الرمز أن الفعل يرد متبوعا باسم هو المفعول به ففيه تحديد لخصائص الفعل التّوزيعية . وم س اختزال لمركب اسمي.

اسميا والثّاني مركبا حرفيا. لذلك كان وروده في السياق التّوزيعي السابق لحنا. إلا أن انحراف نحو:

• Boy may frighten sincerity
• Golf plays John (انظر تشومسكي، 1971ص 165)

ليس مرده إلى خصائص الفعل التّوزيعية في الجملتين. فكلا الفعلين فيهما ثنائي المحل، بل يعود أساسا إلى عدم التطابق فيهما بين سمات الفعل (أخاف - لعب) الانتقائية وسمات الفاعل والمفعول الذاتية كما يتبين من التمثيل التّالي.
فسمات الفعل الأوّل الانتقائية تكون على النّحو التّالي :

ف 1 ← [+ف ، فاعل [+ مجرّد] ، مفعول به [+ حي]][1]

وسمات الثّاني تكون كما يلي:

ف 2 ← [+ف، فاعل [+ إنسان] ، مفعول به [+ مجرّد]

في حين أن سمات الفاعل في كل منهما ترد تباعا على النّحو التّالي :

فاعل ج 1 [+ حي]
فاعل ج 2 [+ مجرّد]

ويتّسم المفعول فيهما تباعا بسمة

م به ج 1 [+ مجرّد]
م به ج 2 [+ حي]

فالعلاقة بين سمات الفعل الانتقائيّة في الجملتين وسمات الفاعل الذّاتيّة علاقة تضادّ. والتّوافق منعدم أيضا بين سمات الفعل فيهما وسمات المفعول. لذلك كانت هذه الجمل غير مقبولة لأن التّطابق في السّمات التّركيبيّة بين الفعل وكلّ من الفاعل والمفعول شرط أساسي لنحويّة الجملة .

وجعل تشومسكي في اقتراح آخر التفريع المقولي ضمن المعجم، وإن لم ير مانعا من ورود السمات التّركيبيّة الانتقائية ضمن المكون الدّلالي (انظر تشومسكي، 1971 ص209).

ففي المعجم توجد خصائص الفعل السّياقيّة على نحو ما يرى من أمثلة الأفعال التّالية

" eat, [+ V, + _ SN]
elapse, [+ V, + _ #]
grow, [+ V, + _ SN, + _ #, _ Adjectif]
become, [+ V, + _ Adjectif , + Attribut _ Nominal]
seem , [+ V, + _ Adjectif , + _ like _ Attribut nominal]
look, [+ V, + _ (syntagme prépositionel) #, + Adjectif, + _ like _ Attribut nominal]
believe, [+ V, + _ SN, + _ that P']

1 - اعتمدنا ما ورد في وصف سمات الفعل "أخاف" الانتقائية في المظاهر. ولكننا نرى أن فاعله يمكن أن يكون [± مجرّد]. وقد يكون حيا وقد يكون مجرّدا كالحرية والعمل وغيرهما.

persuade,[+ V, + _ SN (of Det N) P'] " (Chomsky 1971 p 134)

في نحو التراكيب التالية (انظر مثلا Chomsky 1987, présentation p18 et p24) :

" John eats food
a weak elapsed
John grew a beard, John grew, John grew sad
John became sad, John became president
John seems sad, John seems like a nice fellow
John looked, John looked at Bill, John looks sad, John looks a nice fellow
John believes me, John believes that it is in unlikely
John persuaded Bill that we should leave, John persuaded Bill of the necessity for us to leave " (Ibid p134)

والإشكال في نموذجه هذا في المكون القاعدي، وهو الّذي يولد البنى العميقة. فهو في أول اقتراحيه يعتبر أن المكون القاعدي عبارة :

-عن قواعد إعادة الكتابة تتّسع لتشمل
- قواعد التفريع
- وقواعد التفريع المقولي "الجزئي" بشكليه المحض وقيوده الانتقائية.

-ومعجم (انظر في ذلك ص 151 - 152).

ولكنه في الاقتراح الثّاني يضيق قواعد إعادة الكتابة لتقتصر على قواعد التفريع أو ما سماه بالمكون المقولي (انظر ن م ص193) وعلى المعجم. وهو يقحم السمات التّركيبيّة ضمن المعجم باعتبارها تكرارا لما في المداخل المعجمية (انظر ن م ص167). بل هو لم يستبعد إمكانية توزيع قواعد التفريع المقولي على المعجم وعلى المكون الدّلالي. فتكون المحضة منها ضمن الأوّل وتُرَدُّ الانتقائية إلى الثّاني.

وهكذا يبدو إلحاح تشومسكي في النّظريّة المعيار على أهمية الفعل في تحديد بنية الجملة الموضوعية وبالنتيجة على وجود المفعول فيها أو عدمه وفي تخصيص نوع المفعول به مقولة تركيبية وسمات ذاتية. بل تجاوز تشومسكي ذلك إلى التنبؤ بإمكانية استغناء الفعل عن مفعوله في التركيب أو عدم استغنائه، مميزا بذلك بين نوعين من الفعل المتعدي (تشموسكي، 1987 ص152)، الأوّل من نوع أكل وقرأ والثّاني من نوع حافظ وأخاف (انظر التمثيل لهذه السمة في حديثه عن المدخل المعجمي لأخاف ص153).

إلا أن الباحث لا يتبين أهمية الفعل في النّظريّة المعيار بالاقتصار على الرسم البياني للوصف النّحوي الّذي طوره تشومسكي. فهو بحاجة إلى العودة إلى التفصيل وإلى القيود الانتقائية (ن م ص158-)166والملاحظات الإضافية حول قواعد التفريع المقولي "الجزئي" (ن م ص167-170). فأهمية الفعل في نظريته ضمنية. كذلك الشأن في النّظريّة المعيار الموسعة (انظر في ذلك تشموسكي، 1987). فهي لم تضف من هذه الناحية غير القول بوسم الفعل دلاليا الموضوعات الّتي يقتضيها التركيب. فيسند لكل منهما دورا دلاليا واحدا محددا (انظر تعريف الدور الدّلالي في نفس المصدر ص23).

فالأفعال الأربعة الأولى في نحو : مات وكبا وخرج وقام وبلغ وضرب وقابل وكره ونقل وأهدى تتفق في اقتضاء محل واحد هو الفاعل. إلا أنها تختلف في وظيفته الدّلالية. فهو في الحالتين الأوليين معان وفي الأخريين منفذ أو محور[1]. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأربعة التالية لها. فجميعها تشترك في بنية موضوعية تتمثل في اقتضاء الفعل موضوعين. إلا أن البنية المحورية فيهما تختلف كما نتبيّن من الجمل التّالية :

• بلغ السيل الزبى
(فاعل محور) (م به مكان)

• ضرب زيد عمرا
(فاعل منفذ) (م به ضحية)

• قابل عمرو بكرا
(فاعل منفذ) (م به هدف)

• كره محمد هندا
(فاعل معان) (م به هدف)

فالفاعل في الجملة الأولى محور. فهو موضع الحركة الحسيّة في هذا المثال. وفي الثّانية والثّالثة منفذ. وفي الرابعة " مُعان أي فاعل فعل غير علاج " (الفهري، 1986ص86). والمفعول في الأولى مكان وفي الثّانية ضحية وفي الثّالثة والرابعة هدف.

وأما بنية الفعلين الأخيرين الموضوعية فثلاثية. إلا أن البنية المحورية فيهما مختلفة كما يتبيّن من الجملتين التّاليتين :

•نقل زيد الخبر إلى عمرو
(فاعل منفذ) (م به 1 (محور)) (م به 2 (هدف))

•أهدى[2] خالد هندا خاتما
(فاعل منفذ) (م به 1 مستفيد) (م به 2 محور)

فإذا كانتا تشتركان في كون الفاعل فيهما منفذا وفي كون المفعول الأوّل في الجملة الأولى والمفعول الثّاني في الثّانية محورين إذ هما موضع الحركة في كل من الجملتين فإنهما تفترقان دلاليّا في وظيفة المفعول الثّاني في الأولى والمفعول الأوّل في الثّانية. فهما فيهما تباعا هدف[3] ومستفيد. فالأول موضع استقرار المحور[4] هو الآخذ. فالفعل إذن يسم المفعول به دلاليا فيسند له دورا.

1 - تختلف الأنحاء في هذه المسألة. فنموذج كروبر جعل من الحركة والحلول مفهومين أساسين تصنف على أساسهما المحمولات وتنظم بناها الوظيفة. وقد عمم التحليل الدّلالي للحركة والمحل الفضائيين على حقول دلالية أخرى (انظر في ذلك الفهري، 1986 ص 34 – 35). وأما نحو الأحوال لفيلمور فاعتبر مفهوم الحالة (case) مركزيا (انظر ن م ص36-37). لذلك اختلفت المصطلحات المستعملة في النموذجين " (انظر م ن ص38 و39). فالمحور (theme) عند كروبر هو في " أفعال الحركة الموضوع الّذي تقع عليه الحركة " وهو " في أفعال الحلول الموضوع الحال" (ن م ص 35) والمنفذ (agent)" هو الموضوع الّذي يعبر عن العمل action (ن م ص35). ولكن المنفذ في نظر فيلمور هو" حالة الموضوع الحي (animate) القائم بالعمل الّذي يدل عليه الفعل" (ن م ص 36)

2 - تشترك أفعال انتقال الملكية ما كان منها بشكل دائم مثل سلم وأعطى وناول وأهدى ووهب أو مؤقت مثل أعار وأقرض في نفس البنية الموضوعية والدّلالية لاشتراكها في حقل واحد.

3 - يعرف الهدف (goal) على "أنه موضع استقرار المحور" (الفهري، 1986ص 35).

4 - و " المحور (theme) :

أ) من أفعال الحركة الموضوع الّذي تقع عليه الحركة.

ب) في أفعال الحلول الحال " (ن م ص 35)

"و هو الدور الّذي يكون موضع حركة حسيّة كانت أو مجرّدة " (ن م ص 141 .)

أما في نظرية الرّبط العاملي وهي نظرية قالبية فقد غير تشومسكي وجهة نظره في دراسة النّحو من إيثار نظام القواعد إلى إيثار نظام المبادئ (انظر 1987، Chomsky ص80) تبسيطا للنموذج واستغناء عن التفريع المقولي. فاهتم في هذا النموذج المتطوّر ببعض المبادئ الّتي تتحكم في القواعد والتمثيلات المختلفة. وهي مبادئ تتوزع على النظم الفرعية التالية :

أ) نظرية س

ب) والنّظريّة المحورية

ج) والنّظريّة الإعرابيّة

د) ونظرية الرّبط

هـ) ونظرية الحدود

و) ونظرية المراقبة

ز) ونظرية العمل" (انظر ن م ص82).

فأمّا المبدأ الأوّل فهو نظريّة للمقولات التّركيبيّة مفادها أنّ بنية المركّبات الكبرى متجانسة، وإن اختلفت ظاهرا. فـ" نظريّة س تقول : إنّ كلّ مقولة س تحدّد إسقاطين إسقاطا وسيطا من الدّرجة الأولى وإسقاطا أقصى من الدّرجة الثّانية" (:1987، presentation Chomsky ص 22). فكلّ مقولة كبرى مكوّنة من ذينك الإسقاطين. والإسقاط الأقصى هو المقولة الّتي تعلو س وتكون هذه رأسها (انظر ن م ص19). فالمركّب بالموصول الحرفي والمركّب الاسمي بالنّعت أو بالإضافة في نحو:

• أغرّك أن عدّك بعض الجهّال رابع الشّعراء الأربعة ؟ (المعرّي، ر غ ص229)

• حُوسِبت حسابا عسيرا (ن م ص 247)

•و يفترق أهل ذلك المجلس (ن م ص 237)

مقولات كبرى. وهي الإسقاط الأقصى بالنسبة إلي أن و" حسابا" و"أهل" في الجمل الثّلاث السّابقة. والجملة إسقاط أقصي بالنسبة إلي المركّب الفعلي فيها.

وأمّا المبدأ الثّاني فمفاده أنّ الفعل يسند دورا دلاليّا واحدا لكلّ موضوع. فإسناده الدّور الدّلالي مقيّد عددا. ففي نحو :

• ضرب عمرو بكرا • و أعطى زيد عمرا كتابا

يسند كلّ من الفعلين في الجملتين إلى الفاعل دور المنفّذ ويُسند الفعل الأوّل دور الضّحيّة إلى المفعول به والثّاني دور المستفيد والهدف تباعا إلى كلّ من المفعول الأوّل والمفعول الثّاني. وتختلف الأدوار الدّلاليّة الّتي تسندها الأفعال باعتبارها رأس التّركيب عددا ونوعا باختلاف شبكتها المحوريّة. وهي قائمة الأدوار غير المنظّمة الّتي يسندها الفعل إلى موضوعاته (انظر 1987 ، Chomsky ص26).

فضرب مثلا يسند دورين إلى المحلّين اللّذين يقتضيهما، دور المنفّذ إلى الفاعل والضّحيّة إلى المفعول. ولكنّ أعطى يسند ثلاثة أدوار إلى موضوعاته الثّلاثة هي المنفّذ والمستفيد والهدف تبعا إلى عدد المحلاّت الّتي يستوجبها والوظائف الّتي تؤدّيها هذه الأدوار.

وأمّا المبدأ الثّالث فيقضي بإسناد الفعل إلى المحلاّت الّتي يحتاجها إعرابا مجرّدا. فيجب أن يكون لكلّ عنصر اسميّ ذي طابع صوتيّ إعراب إلاّ أنّ هذا الإعراب قد يظهر على السطح وقد لا يظهر.

وأمّا نظريّة الرّبط فتتكفّل ببسط العلاقات القائمة بين الوحدات المكرّرة في الكلام وبعلاقة الضّمير بما يعود عليه. فهي " تعنى بالظّواهر الخاضعة لقيد الفاعل ((sujet spécifié SSC) وقيد الجزر الاسميّة ((NIC(Ilots nominatifs))" (تشومسكي 1987 ص ص83). فهذا المبدأ يتناول العلاقات القائمة في صور التكرار بين الضمير وما يعود عليه. ويُعنى بتحديد المواطن التّركيبيّة الّتي يكون فيها العائد عليه الضمير (انظر ن م ص37 و83) وبموضع الأثر الّذي يتركه الاسم المنقول.

وأمّا المبدأ الخامس فيحدّد الشّروط على المواقع الّتي تحتلّها المكوّنات وخاصّة قيد التّحتيّة على قواعد النّقل (انظر 1987 ، Chomsky ص83)

وأما المبدأ السادس "فيتناول اختيار الاسم الّذي يعود عليه الضمير" (ن م ص 83)

وأمّا نظريّة العمل ففيها " مجموعة من المبادئ مثل مبدإ المقولات الفارغة مفاده أنّه يجب أن يكون لكلّ أثر العمل المناسب" (تشومسكي، 1987 ص83).

"وليس العمل في الأصل غير العلاقة التّركيبيّة المُثْبَتَة بين رأس التّركيب والمقولات الواقعة مفعولا المتعلّقة به" (ن م ص20). فالمقولة العاملة الّتي يعلوها مباشرة إسقاط أقصى Ø تعمل في المكوّنات الّتي تشرف عليها Ø مباشرة. ولكنّها لا تعمل في الإسقاطات الجزئيّة الّتي تحتويها هذه المكوّنات (انظر ن م ص20).

إنّ نظريّة الرّبط العاملي مجموعة من المبادئ تتكامل في تفسير الظّواهر التّركيبيّة. غير أن جدّة التناول في نظرية الرّبط العاملي بالمقارنة بالتحاليل التّوليديّة السابقة تمثّلت في مقاربة تشومسكي العلاقات المعجمية في إنجاز التركيب بشكل محسوس، لأول مرة في تطوّر النّظريّة التّوليديّة (انظر ن م ص44). فقد اعتبر التركيب انعكاسا لعلاقات التّبعيّة المعجمية والدّلالية (انظر ن م ص54). فأدمج الافتراض القائل بأن الخصائص المعجمية المضمّنة في المدخل المعجمي للفعل باعتباره رأس التّركيب تحدّد الشّكل التّركيبي للمتواليات بشكل صريح في نموذجه الجديد (انظر ن م ص43). وهذا التّوجّه كان وراء إقحام مبدأين أساسيين في النّظريّة هما :

-مبدأ الإسقاط (Principe de projection) (نظر ن م ص 44)

-والمقياس المحوري (Ø - critère)

فالبنية المقوليّة هي في جميع مستويات التمثيل انعكاس للبنية الموضوعيّة

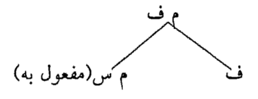
والدّلاليّة في الصورة التّركيبيّة (انظر ن م ص44). فالمحمول يحدّد عدد الموضوعات في الحمل. و"الأدوار الدّلاليّة تسند في الجملة إلى موضوعات المحمول بواسطة مسند للأدوار الدّلاليّة (هو رأس الحمل أي الفعل أو الحرف أو الاسم) حين تقترن بموضع ملائم في الشبكة المحوريّة[1] أو الإطار المحوري. وهناك قيد لسلامة البناء، وهو قيد المقياس المحوري (f - criterion) يضمن أن تتوفر الشروط المحورية للمحمول. وهكذا فإن الجملة تكون سليمة البناء إذا كان كل دور في الإطار المحوري للمحمول مسندا إليه موضوع واحد وإذا كان كل موضوع مسندا إليه دور محوري واحد" (الفهري، 1986 ص25). فالفعل يسند أدوارا محوريّة إلى المركّبات الاسميّة الموضوعات. وهو يسند بشكل مباشر في تصور تشومسكي دورا دلاليا للمفعول. ولكن "المركّب الفعلي أي الفعل ومفعولاته هو الّذي يسند دورا محوريا (بالتأليف) إلى الفاعل" (ن م، ص25 وانظر أيضا في ذلك 1987 ، Chomsky ص25). فجعل تشومسكي الفعل بذلك قطب الرحى في نظريته الجديدة ضمنا حينا (انظر مثلا مبدأ الإسقاط ونظرية س) وصراحة في أغلب الأحيان[2]. فنظرية المقولات التّركيبيّة المعروفة تحت اسم نظرية س (انظر 1987 ، Chomsky ص120) كان الهدف منها إيجاد تجانس في تحليل المقولات الكبرى مهما اختلفت تماشيا مع نزعة التجريد. إلا أنها أفادت ضمنا إلى جانب ذلك:

-موضع المفعول بالنسبة إلى الفعل في البنية العميقة. فالفعل يسبق فيها لا محالة المفعول به[3]

-وتحكم الفعل مكونيا[4] في المفعول به[5]. فالجملة تعاد كتابتها على النّحو التّالي:

ج ⟵ ≠ م س + م ف ≠

ومن هذا يُسْتَنْتَج أن المركّب الفعلي يتحكم في الفاعل. ولكن الفعل وهو رأسه يتحكم منفردا في المفعول به على نحو ما يتضح من التمثيل التّالي لبنية المركّب الفعلي اعتمادا على نظرية س



1 - "الشبكة المحوريّة (Ø- gird) أو البنية المحوريّة (Ø- structure)... هي تسمية للأدوار الدّلاليّة (أو المحوريّة) المسندة للموضوعات" (الفهري، 1986 ص 25)

2 - الأمر صريح في النّظريّة المحورية ونظرية الإعراب ونظرية العمل خاصة

3 - ترتيب المفعول به يختلف باختلاف اللغات وهو أمر جلي في المقارنة بين اللّغة العربيّة واللغات الرومانية مثلا. فالمفعول به في هذه اللغات يندرج ضمن المركّب الفعلي بالمعنى اللساني الّذي استعمل به . فهو ليس إلا مخصّصا للفعل فيه. لكن مسألة المركّب الفعلي في اللّغة العربيّة موضع نظر (راجع في ذلك البناء الموازي للفاسي الفهري ص 57 - 65).

4 - انظر مفهوم التّحكّم المكوني في علم التركيب الجديد ص 17 حيث يعرف على النّحو التّالي: " تتحكم العقدة (أ) مكونيا في العقدة (ب) إذا لم تشرف إحدى العقدتين على الأخرى. وإذا كانت العقدة المتفرعة الّتي تشرف على (أ) تشرف أيضا على (ب)

5 - اقتصرنا في ذلك على الأصل لصلة ذلك بالمبحث الّذي نتناول.

فالإسقاط الأقصى (م ف) يتفرع إلى عقدتين (ف) و(م س) وتتحكم فيه العقدة (ف) مكونيا في العقدة (م س) المُخَصِّصَةِ لوظيفة المفعول به في الجملة. وهكذا يكون تحكّم الفعل في المفعول به مباشرا وفي الفاعل غير مباشر «فلا شكّ أن المفعول يتبع الفعل في الكمّ[1] ونوع المقولة والأدوار الدّلاليّة. فمفهوم العمل "نظرية جزئية لعلاقات التّبعيّة التّركيبيّة" (تشومسكي، 1987ص 35)

وأما مبدأ الإسقاط فيقتضي أن تكون البنية التّركيبيّة انعكاسا لخصائص الفعل المعجمية والدّلالية. ففي مدخل الفعل المعجمي يتحدد عدد الموضوعات الّتي يقتضيها التركيب ونوع مقولاتها والأدوار الدّلالية الّتي تسند إليها .

وتتكفّل النّظريّة المحوريّة بعمليّة الرّبط بين التّركيب وبين الخصائص المعجميّة للفعل المحدّدة في المدخل. فيحدّد المدخل المعجمي للفعل عدد الموضوعات الّتي يتطلّبها التّركيب بمقتضى البنية الموضوعيّة لرأس التّركيب. ويسند المقياس المحـــوري لكلّ منها دورا دلاليّـــا واحـــدا(2) يتناسب وشبكة الفعل المحوريّة.

فالفعل يسم الفاعل والمفعول دلاليا. ويمكن هذا القيد من تفسير نحوية جملة ما ولا نحوية أخرى (انظر ن م ص26) كما يمكن من التنبؤ ببنية الجملة المحورية انطلاقا من شبكة الفعل المحورية. أما على مستوى الإعراب فالفعل هو الّذي يسند الإعـــراب النظري إلى المكوّنـــات الاسميـــة في التركيب ومن بينها المفعول به.

وهكذا يتبيّن الدّراس أنّ في التّحليل القالبي في نظريّة الرّبط العاملي إلحاحا على دور الفعل في التّركيب بأشكال مختلفة ضمنيّة حينا وصريحة غالبا. إلا أن تشومسكي قد اهتمّ في نموذجه الجديد خاصة بعلاقة التّبعيّة بين الفعل والمفعول به على مستويات مختلفة توزيعا ونوع مقولة وإعرابا ووظيفة ودلالة كما يتبيّن أن كثيرا من القوالب تتقاطع في إبراز هذا الجانب. فالعلاقة بين الفعل والمفعول به علاقة تبعيّة متميّزة عن علاقته بغيره من المكوّنات. ولا شكّ كذلك أن هذه التّبعيّة للفعل مباشرة.

فالملاحظ إذن من درس أهمّية الفعل في نماذج تشومسكي هو الإلحاح التّصاعدي فيها على دوره في تحديد بنية الجملة وعلى العلاقة المتميّزة بينه وبين المفعول من النّاحيتين التّركيبيّة والدّلاليّة .

1 – لا نعني بذلك أنه يطابقه صرفيا في العدد إفرادا وتثنية وجمعا ولكن المطابقة المقصودة توزيعية لا غير. فالفعل المتعدي قد يتجاوز فاعله إلى مفعول أو مفعولين أو ثلاثة بحسب خصائصه التّوزيعية المضمنة في مدخله المعجمي .

2 – يحدد المقياس المحوري لكل موضوع دورا دلاليا واحدا كحد أقصى (انظر في ذلك ن م ص 26 حيث يعرف المقياس المحوري كما يلي " يسند لكل موضوع دور دلالي واحد ويسند كل دور دلالي لموضوع واحد فقط ")

الفصل الرابع :
في النّحو الوظيفي[1]

أمّا النّحو الوظيفي باعتباره مؤّسسا تداوليا (راجع في ذلك المتوكّل، 1985 ص9 و1987 ص5) " يسعى إلى أن يكون نظرية لسانية توصف اللغات الطبيعية في إطارها من جهة وظيفية أي من الوجهة النّظريّة الّتي تعتبر الخصائص البنيوية للغات محدّدة (جزئيّا) على الأقلّ بمختلف الأهداف التّواصليّة الّتي تستعمل اللّغات لتحقيقها" (المتوكّل، 1986 ص9). فمفهوم الفعل فيه وإن كان مركزيا لكن بشكل أقل مما هو عليه في نماذج تشومسكي المتأخّرة على نحو ما يتبيّن من صوغ بنيته. فالجملة يُتوسّل إلى اشتقاقها فيه ببنيات ثلاث متتالية (انظر المتوكّل، 1985 ص11). تكون أولاها دخلا للثانية والثّانية دخلا للثالثة. وهذه البنى الثّلاث هي :

-البنية الحمليّة

-والبنية الوظيفيّة

-والبنية المكوّنيّة (انظر المتوكّل، 1985 ص 11، و1986 ص 10 و1987 ص6)

وتعتمد في بناء هذه البنى ثلاثة أنساق من القواعد هي على التوالي :

-الأساس

-وقواعد إسناد الوظائف

-وقواعد التّعبير

فأما المكون الأوّل فيشمل "مجموعتين اثنتين من القواعد تسهمان معا في بناء البنية الحملية : المعجم)... (وقواعد تكوين الحدود (...) انطلاقا من الفرضية الّتي تعتبر أن مفردات اللّغة الطّبيعيّة صنفان : " مفرادات أصول، وهي " الّتي يتعلّمها المتكلّم كما هي قبل استعمالها " (المتوكّل، 1985 ص12) ومن أمثلتها أبنية الفعل المجرّد المبنى للفاعل من نحو : فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وفَعْلَلَ وما أسماه النّحاة العرب القدامى بالجامد من نحو : نعم وبئس (راجع في في هذا ن م ص13 و14) ومفردات مشتقة " يتم تكوينها عن طريق قاعدة اشتقاقيّة انطلاقا من المفردات الأصول " (ن م ص 12). ومن أمثلتها أفعل وفاعل وافتعل وتفاعل وتفعل. فأما الأمثلة الثّلاثة الأولى فمشتقة بصورة مباشرة من المحمولات الأصلية المذكورة

1 - عملنا هذا في مجمله تلخيص لما ورد في كتب المتوكّل الثّلاثة " الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة " " ودراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي " و" من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة ". فقد كان المتوكّل قدّم بإيجاز لنظريّة النّحو الوظيفي وبنية النّحو داخلها في الكتاب الأوّل (ص 10-23). وأعاد هذا النصّ كلّيا في كتابه الثّاني (ص9-22). وعمد إلى ملخّص له في الكتاب الثّالث (ص 6-7)

سابقا. وأما المثالان الآخران فمشتقان بطريقة غير مباشرة بالنسبة إليها وبطريقة مباشرة بالنسبة إلى فاعل وفعّل (انظر في ذلك المتوكّل، 1985 ص13). ويضطلع المعجم بإعطاء الأطر الحملية (Predicate frames) والحدود (Terms) الأصول. في حين أن قواعد التكوين تقوم باشتقاق الأطر الحملية غير الأصول " (المتوكّل، 1986ص10 وانظر كذلك ص12). فالأساس يتكفّل بالأطر الحمليّة الموجودة في المعجم على شكل قوائم" (المتوكّل، 1985 ص12) أو النّاتجة عن تطبيق قواعد تكوين المحمولات " (ن م ص 12) وفيها يمثل :

-لمحمول الجملة
-و لمقولته التّركيبيّة (فعل ، اسم ، صفة)
-و لمحلاّت موضوعاته المرموز إليها بالمتغيرات س1 س2 . . . سن
-و الوظائف الدّلالية الّتي تحملها هذه الموضوعات
-و لقيود الانتقاء الّتي يفرضها المحمول بالنسبة إلى موضوعاته (راجع في ذلك المتوكّل، 1986 ص 12 و1987 ص 6).

فالإطار الحملي للفعل شرب يكون كالآتي[1] :

شرب فـ (س1 : حي (س1)) منف (س2 : سائل (س2)) متق1

فإذا أدمجت الحدود الموضوعات في هذه البنية كانت البنية الحملية كالتالي:

شرب فـ (س1 : زيد (س1)) منف (س2 : لبن (س2)) متق2

وتكون هذه بدورها دخلا للبنية الوظيفية إذ تسند للموضوعين فيها وظيفتاهما النّحويتان (الفاعل والمفعول به). فتتكون بذلك البنية الوظيفية الجزئية على النّحو التّالي :

شرب فـ (س1 : زيد (س1)) منف فا (س2 :لبن (س2)) متق مف

بعد ذلك تُسندُ الوظيفتان التداوليتان المناسبتان. فتكون البنية الوظيفية التامة كما يلي :

شرب فـ(س1 : زيد (س1)) منف فا مح (س2 : لبن (س2)) متق مف بؤجد[3]

وتكون هذه البنية الخرج دخلا لقواعد التّعبير فتتولد بذلك البنية المكونية. وتضم قواعد التّعبير :

---

1 - فـ ومنف ومتق اختزال للمقولة فعل وللوظيفتين منفذ ومتقبل .

2 - هذه البنية الحملية للجملة:

.شرب زيد لبنا

3 - فا ومف ومح وبؤ جد اختزال على التوالي للوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول به وللوظيفتين التداوليتين المحور وبؤرة الجديد. مع الملاحظ أن المحور في النّحو الوظيفي وظيفة تداولية وليس وظيفة دلالية مثل ما هي الحال عند كروبر(راجع الفهري، 1986ص 34 - 35).

والمقصود بالمحور في النّحو الوظيفي "المكون الدال على ما يشكل " المحدث عنه " داخل الحمل" (المتوكل، 1985 ص69) وأما بؤرة الجديد فهي "البؤرة المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة الّتي يجهلها المخاطب (المعلومة الّتي لا تدخل في القاسم الإخباري المشترك بين المتكلم والمخاطب " (ن م ص 28 - 29)

- 1 - " قواعد إسناد الحالات الإعرابية (case assignement rules)
- 2 - (و) قواعد إدماج مخصّصات الحدود (إدماج أداة التعريف مثلا)
- 3 - (و) القواعد المتعلقة بصيغة المحمول : بناء للفاعل / بناء للمفعول، إدماج الرابط (كان وما إليها) المطابقة... إلى غير ذلك " (المتوكّل، 1985 ص18)

هكذا نتبيّن أنّ الفعل في النّحو الوظيفي يؤثّر بصفته المحمول في الجملة الفعليّة في تحديد عدد الموضوعات الّتي يقتضيها التّركيب وفي وظائفها الدّلاليّة كما يتّضح من مفهوم الإطار الحملي والبنية الحملية. ولكنه لا يكاد يؤثّر في البنى الأخرى. فتأثيره فيها يقتصر على البنية الوظيفية الجزئية إذ يكتفي بتحديد الوظائف التّركيبيّة المناسبة للأدوار الدّلالية في البنية الحمليّة. أما علاقة الفعل بالمفعول به فتبدو ضمنية في :

1) تحديد الإطار الحملي للفعل وجود المفعول به أو عدمه بحسب خصائص المحمول التّوزيعية وعدد المفاعيل فيه في حالة الوجود. فالقول بأن الفعل يقتضي موضوعين أو ثلاثة يعني ضمنا أنه يحتاج تباعا إلى مفعول به أو مفعولين.

2) وكذلك في تحديد الفعل للأدوار الدّلالية للحدود الموضوعات. فمثل هذا يدل على أن الفعل يحدد وظيفة الفاعل والمفعول به الدّلالية .

فالفعل يحدد إذن المفعول به وجودا وعددا ووظيفة دلالية وتركيبية. وهذا وجه التقاطع بين النّحو الوظيفي والنّحو التوليدي. إلا أنه لا يخصصه إعرابيا في النموذج الأوّل مثل ما هي الحال في التّراث النّحوي أو في نماذج تشومسكي.

فالحالات الإعرابية فيه تسند إلى " مكونات الجملة بمقتضى وظيفتها الدّلالية أو وظيفتها التّركيبيّة أو وظيفتها التداولية ... وتتفاعل الوظائف الثّلاث (...) في تحديدها" (المتوكّل، 1985 ص19) حسب السلمية التالية :

الوظائف التّركيبيّة > الوظائف الدّلالية > الوظائف التداولية .

الفصل الخامس :
أهميّة الفعل عند بعض النّحويين العرب المحدثين

لا شكّ أنّ النّماذج اللّسانيّة الصّوريّة منها والتّداوليّة كثيرة يصعب على الباحث المبتدئ الإلمام بها. وهو إلمام لا يقتضيه هذا المبحث. وإذا كان اهتمامنا قد اقتصر على بعضها فلأهميّته بالنّسبة إلى دور الفعل ولأثرها البالغ في مقاربة بعض الباحثين العرب المحدثين النّحو العربي ولأهمّية الأنحاء التّوليديّة في التّآكيد على دور الفعل في بنية الجملة دون سائر الأنحاء ولما بينها وبين التّراث النّحوي العربي من تقاطع ركّزنا عليها.

فأمّا النّحو التّوليدي والتّحويلي فقد أثّر شديدا في كثير من الباحثين العرب على اختلاف بلدانهم مشرقا مثل تمّام حسّان وميشال زكريّا وعادل فاخوري ومازن الوعر وغيرهم ومغربا خاصّة مثل عبد الرّحمان الحاج صالح ومنصف عاشور وصالح الكشو والفاسي الفهري في بعض أعماله. إلاّ أنّ هؤلاء النّحاة قد تجاوزوا عادة هذا النّحو تأثّرا بالتّراث حينا وببعض النّماذج المتولّدة عنه آخر كما فعل كلّ من زكريا (انظر الجملة البسيطة ص28 و33) والفهري (انظر اللّسانيات واللّغة العربيّة ج1). فالأوّل اعتمد المقاربة التّوليديّة التّحويليّة في تحليل الجملة العربيّة البسيطة ولكنّه تجاوزها في ما خالف التّراث النّحوي، فعل ذلك مثلا في حديثه عن بنية الجملة الأصليّة في اللّغة العربيّة. والثّاني تجاوزها إلى المقاربة المعجميّة الوظيفيّة.

وأمّا النّحو المعجمي الوظيفي وهو ضرب من الأنحاء التّوليديّة غير التّحويليّة فقد ظهر أثره في مؤلّفات الفهري دون غيرها.

وأمّا النّحو التّداولي فقد اقتُصر فيه على "النّحو الوظيفي (functional grammar) الّذي اقترحه سيمون ديك في السّنوات الأخيرة" (المتوكّل، 1985 ص9) ولم يجعله غير المتوكّل إطارا نظريّا لمقاربة الظّواهر اللّغويّة

فتأثير النموذجين الأخيرين مختلف عن تأثير النّموذج الأوّل على المستويين الأفقي والعمودي. فهو محدود أفقيّا ولكنّه أعمق في بعض النّحاة. فقد ذهب الفهري إلى أنّ النّحو الوظيفي أكثر كفاية من غيره. واعتبر المتوكّل "النّحو الوظيفي . . . النّظريّة الوظيفيّة التّداوليّة الأكثر استجابة لشروط التّنظير من جهة ولمقتضيات "النّمذجة" للظّواهر اللّغويّة من جهة أخرى"(المتوكل، 1985 ص9) إذ يمتاز هذا النّحو" على غيره من النّظريات التّداوليّة بنوعيّة مصادره. فهو محاولة لصـــهر بعض مقترحات نظريّات لغويّة : النّحو العلاقي (relation grammar) نحو الأحوال (case grammar) "الوظيفيّة" (functionalism) ونظريات فلسفيّة "نظريّات الأفعال اللّغويّة" (speech acts theory) خاصّة " (ن م ص9). وقد رأينا أن نتعرّض لدور الفعل عند اثنين من الباحثين العرب المحدثين هما المتوكّل والفهري لتأثّرهما بالأنحاء التّوليديّة تأثّرا شديدا ظهر في كلّ مؤلّفات الأوّل ومعظم مؤلّفات الثّاني ولأنّهما اختارا نموذجين أكثر تقاطعا مع التّراث النّحوي العربي. ففيها فضلا عن دور الإطار المحمولي في تحديد بنية الجملة اهتمام بالوظائف النّحويّة، وإن اختلف مفهومها فيها.

وفي النّموذج الوظيفي فضلا عن ذلك تركيز على دور السّياق وهو أمر لم يهمله النّحاة العرب القدامى كما بيّن المتوكّل في الوظائف التّداوليّة. قال : "اهتمّ اللّغويون العرب نحاة وبلاغيين كما هو معلوم بدراسة هذه البنية في إطار التّفاعل بين بنية المقال ومقتضيات المقام. فاقترحوا أوصافا لكلّ من ظاهرة "التّخصيص" وظاهرة "العناية" وظاهرة " التّوكيد" وظاهرة " الحصر" (ن م ص8). ولكن بشكل مختلف.

1 – أهمّية الفعل عند المتوكّل

ليس الفعل بمبحث اهتمّ به المتوكّل أو خصّه ببعض بحوثه على نحو ما يظهر من عناوين آثاره كتبا نحو :

-الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة
-ودراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي
-ومن البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة

أو مقالات نحو " المبتدأ في اللّغة العربيّة : نحو وصف وظيفي تداولي" (انظر في اللّسانيات واللّسانيات العربيّة 1988 ص93-120). بل هو عُني فيها بالوظائف التّداوليّة تطبيقا على اللّغة العربيّة وبالوظيفة المفعول خاصّة. إلاّ أنّ ذلك لا يمنع من معرفة موقفه من المسألة. فتبّنيه النّموذج الوظيفي لديك في كلّ كتاباته، وإن استعان في وصفه الوظائف التّداوليّة مثلا بـ"تحليلات ومفاهيم من الفكر اللّغوي العربي القديم نحوه وبلاغته" (المتوكّل، 1985 ص10)، يجعلنا ننتهي في غير عسر إلى رأيه في هذه المسألة. فأهميّة الفعل في بنية الجملة عند المتوكّل أقلّ منها عند التّوليديين التّحويليين ودون أهميّته في التّراث النّحوي. فلا أثر له في ترتيب المكوّنات داخل الجملة ولا في إسناد الإعراب. فاشتقاق الجملة " في النّحو الوظيفي يكون عن طريق بناء ثلاث بنيات : البنية الحمليّة والبنية الوظيفيّة والبنية المكوّنيّة. ويضطلع ببناء هذه البنيات الثّلاث ثلاثة أنساق من القواعد (أو ثلاثة مكوّنات) : "الأساس" و"قواعد إسناد الوظائف" و"قواعد التعبير" (المتوكّل، 1987 ص6).

فدور الفعل في بنية الجملة في هذا النّحو يتحدّد في الأساس ولا يتجاوز لذلك البنية الحمليّة. فالأساس يوفّر لمكوّنات النّحو الأخرى أطرا محموليّة ممثّلا فيها " لمحمول الجملة ومقولته التّركيبيّة (فعل اسم، صفة) ومحلاّت موضوعاته والوظائف الدّلاليّة الّتي تحملها هذه المحلاّت بالنّظر إلى الأدوار الّتي تلعبها بالنّسبة إلى الواقعة الدّال عليها المحمول وقيود الانتقاء المفروضة عليها" (المتوكّل، 1987ص6). ويمثّل المتوكّل للإطار المحمول للفعل شرب على النّحو التّالي :

• شرب ف (س1 : حي (س1)) منف (س2 : سائل(س2)) متق"(ن م ص6).

"وتعتبر الأطر المحموليّة في النّحو الوظيفي دالّة على "واقعة" (state of affairs)(1) يقوم كلّ حدّ من حدود المحمول بالنّسبة إليه بدور (role) معيّن وتنقسم الوقائع حسب النّحو نفسه إلى "أعمال" (actions) و"أحـــداث" (process) و"أوضاع" (positions) و"حالات" (states) كما يتبيّن من الجمل :

---

1 – هكذا ترجمه المتوكّل. والنص منقول عنه

. . أ) شرب زيد لبنا

ب) فتحت الرّيح الباب

ج) زيد جالس فوق الأريكة

د) خالد فرح.

وتنقسم حدود المحمول باعتبار أهمّيّتها بالنّسبة إلى الواقعة المدلول عليها قسمين "موضوعات" (arguments) و"لواحق("satellites") (المتوكّل، 1985 ص13). فالفاعل والمفعول وإن تعدّد موضوعان. وما عداهما فلواحق.

وأمّا ترتيب المكوّنات في الجملة فلا صلة له بالفعل. بل تتفاعل في تحديده مجموعة من العوامل. وهي الوظائف التّداوليّة والوظائف التّركيبيّة والوظائف الدّلاليّة والتّعقيد المقولي حسب سلّميّة حدّدها المتوكّل على النّحو التّالي :

"التّعقيد المقولي > الوظائف التّداوليّة > الوظائف التّركيبيّة > الوظائف الدّلاليّة" (ن م، ص52)

. . . "بناء على ما سبق يفترض[1] أنّ المكوّنات الّتي لا تحمل سوى وظيفة دلاليّة تحتلّ الحيّز الموقعي ص[2] وتترتّب داخل هذا الحيّز طبقا للسلّميّة[3]:

[منفذ > { مستقبل / متقبّل } > حدث > زمان > مكان > حال > علّة > مصاحب]

حيث يحتلّ الموقع الأوّل (ص1) المكوّن المتقبّل حين يرد غير مسندة إليه الوظيفة التّركيبيّة المفعول والموقع الثّاني (ص2) المكوّن الحدث والموقع الثّالث (ص3) المكوّن الزّمان والموقع (ص4) المكوّن المكان والموقع الخامس والسّادس والسّابع المكوّنات الحاملة للوظائف الدّلاليّة " الحال " و" العلّة " و" المصاحب "بالتّوالي " (المتوكّل، 1987 ص 48)" " في غياب الوسائط (parameters) الثّلاثة التّالية " (ن م ص 48) :

- أوّلا : الحدود الإجباريّة : الحدود الموضوعات غير الفاعل والمفعول به في نحو:

• سلّمت خالدا الرّسالة البارحة

"هذا الضّرب من الحدود غير الوجهيّة ينزع بمقتضى أهمّيته بالنّسبة إلى الواقعة الدّال عليها محمول الجملة إلى احتلال الموقع الموالي مباشرة لموقعي الفاعل والمفعول أي الموقع الأوّل (ص1) داخل الحيّز الموقعي (ص) حيث يعسر تقديم مكوّن آخر عليه كما يتبيّن من المقارنة" (ن م ص 48) بين الجملة السّابقة والجملة :

---

1 - حوّرنا صيغة الفعل من مسند إلى ضمير المتكلّم الجمع إلى مسند إلى ضمير الغائب المفرد.

2 - يعيّن الموقع ص الحدود غير الوجهيّة أي غير الفاعل والمفعول به.

3 - عوّضنا الرّقم 105 في النّص الأصلي الواقع بعد السلّميّة بالقاعدة الّتي تناسبه الواردة في الصّفحة 46 من نفس المرجع.

. ؟؟ سلّمت خالدا البارحة الرّسالة

أو في غياب " الحدود الحاملة للوظيفة الدّلاليّة المكان حين يتعلّق الأمر بمحمولات مثل دخل وخرج . . . فإنّها تستأثر نظرا لاقتضاء المحمول لها أكثر من غيرها بالأسبقيّة في احتلال الموقع الموالي لموقع الفاعل أي الموقع الأوّل (ص1)، من الحيّز الموقعي (ص) . . . وتتضح هذه الأسبقيّة من المقارنة" (المتوكّل 1987 ص48) بين جمل المجموعتين (انظر ن م ص48-49) :

أ) دخل خالد إلى البيت في الصّباح

ب) ؟؟ دخل خالد في الصّباح إلى البيت

ج) ؟؟؟ دخل خالد في الصّباح مغاضبا إلى البيت

أ) خرج خالد من المكتب في المساء

ب) ؟؟ خرج خالد في المساء من المكتب

ج) ؟؟؟ خرج خالد في المساء متعبا من المكتب

-ثانيا : اقتضاء السّياق الخطابي لذلك. فـ"ـمن المجمع عليه الآن أنّ المعلومات في مستوى البنية الإخبارية (informational structure) تتوزّع داخل الجملة حسب قدمها أو جدّتها بالنّسبة للوضع التّخابريّ القائم بين المتكلّم والمخاطب. فالمعلومات القديمة أي المعلومات الّتي يتقاسمها المتكلّم والمخاطب (أو يعتقد المتكلّم أنّهما يتقاسمانها) تحتلّ المواقع الأولى في الجملة في حين أنّ المعلومات الجديدة (أي المعلومات الّتي لا يشارك المخاطب المتكلّم معرفتها تنزع إلى احتلال المواقع الأخيرة كما يتبيّن من التّمثيل الآتي :

[معلومات قديمة . . . معلومات جديدة]

حمل

وينعكس توزيع المعلومات على هذا النّحو في ترتيب المكوّنات داخل الجملة، إذ تحتلّ المكوّنات الحاملة للمعلومة القديمة المواقع الأولى في حين أنّ المكوّنات الحاملة للمعلومات الجديدة تحتلّ المواقع الأخيرة " (ن م ص49).

-ثالثا : التّعقيد المقولي :

فلهذا العامل دوره في تحديد رتبة المكوّنات داخل جمل اللّغات الطّبيعيّة. "فالمكوّنات الأقلّ تعقيدا تنزع بصفة عامّة إلى أن تتقدّم على المكوّنات الأكثر تعقيدا" (المتوكّل، 1987 ص 49). فالمركّب الاسمي البسيط يتقدّم المركّب الحرفي والمركّب الحرفي يتقدّم المركّب الإسنادي (انظر ن م ص51). وتخضع الحدود غير الوجهيّة المتواردة في الحيّز الموقعي ص "في ترتيبها داخل الحيّز الموقعي لمعيار التّعقيد المقولي إذ تنزع المكوّنات الأقلّ تعقيدا مقوليّا إلى التّقدّم رتبة على المكوّنات الأكثر تعقيدا كما يتبيّن من الجملة التّالية[1]:

---

1 - حذفنا أرقام الجمل ووضعنا مكانها نقطا متتالية تنبيها إلى ذلك.

. . . قابل خالد هندا في الكلّية بعد أن عادت من السّفر
. . . استقبل المدير الزّوار مبتسما في القاعة الّتي أعدّت للاجتماعات.
. . . سلّم خالد هندا اليوم الرّسالة الّتي أتى بها ساعي البريد أمس
حيث ورد المكوّن المكان متقدّما على المكوّن الزّمان والمكوّن الحال على المكوّن المكان والمكوّن الزّمان على المكوّن المتقبّل بالتّوالي " (المتوكل، 1987 ص 51).

وأمّا إعراب المكوّنات فيسند إلى " حدود الحمل بمقتضى الوظائف الدّلاليّة " أو الوظائف التّركيبيّة أو الوظائف التّداوليّة الّتي تحملها هذه الحدود حسب سلّميّة تقضي بأسبقيّة الوظائف التّركيبيّة في تحديد الحالات الإعرابيّة على الوظائف الدّلاليّة والوظائف التّداوليّة كما يتبيّن من البنية الوظيفيّة المحدّدة إعرابيّا . . .

[خب [مض شرب ف (س1 : الطّفل (س1)) منف فا محور
رفع
(س2 : لبن (س2)) متق مف بؤ جد]]
نصب

وهكذا نتبيّن أنّ أهمّية الفعل عند المتوكّل تكمن في الإطار المحمولي وأنّ المتوكّل لم يخرج عن " المبادئ المنهجيّة المعتمدة في النّحو الوظيفي ولا عن بنية النّحو المقترحة " (المتوكّل، 1985 ص 10) وإن هو حاول " إغناء النّحو الوظيفي بتحليلات ومفاهيم يستلزمها وصف الوظائف الخمس(1) في اللّغة العربيّة خاصّة " (ن م، 1985 ص10) وسعى إلى " عقد الحوار بين الفكر اللّغوي العربي القديم والنّحو الوظيفي " (ن م ص10). غير أنّ فضل مقاربته يتمثّل في تجاوزه اعتبار الفعل كلّ شيء في بنية الجملة بأن ركّز على أهمّية سياق الخطاب في ترتيب المكوّنات وعلى أهمّية وظائفها التّركيبيّة والدّلاليّة في إسناد الإعراب.

2 - عند الفهري

ولا يختلف الفاسي الفهري عن المتوكّل في طريقة تناول الفعل. فلم يكن المسند في الجملة الفعليّة مبحثا من المباحث الّتي تناولها. ولكنّ أهمّية الفعل بالنّسبة إليه ضمنيّة. فموقفه منه يبرز من خلال النّموذج اللّساني الّذي اتّخذه إطارا نظريّا لمقاربة الظّواهر اللّغويّة. فقد اعتمد النّحو المعجمي الوظيفي. وهو نموذج توليدي غير تحويلي يركّز على المعنى باعتماده المعجم أساسا وإقحامه الوظائف النّحويّة. وهو يهتمّ " بالوصف الوظيفي لمتوالية معيّنة انطلاقا من النّحو والمعجم بأخذ المعلومات المضمّنة في التّحشيات الوظيفيّة بعين الاعتبار " (الفهري، 1988 ج1 ص85).

1 - الوظائف التداولية عنده خمس. وهي وظيفتان داخليتان البؤرة والمحور وثلاث خارجية هي المبتدأ والذيل والمنادى (راجع في ذلك المتوكل، 1985).

فلا ريب أنّ المدخل المعجمي للفعل هو الّذي يحدّد عدد المحلاّت الّتي يقتضيها التّركيب وهي الموضوعات

* فضرب زيد

في القراءة المتعدّية الّتي لا يُقصد فيها الاستغناء عن المفعول جملة لاحنة عند الفهري و "يأتي لحن هذه الجملة حدسا من كون " ضرب " محمولا ذا محلّين بينما لم يُملأ في [الجملة السّابقة] إلاّ محلّ واحد " (ن م ج1 ص95) "والبنية المحموليّة للفعل ضرب ،عنده]...عبارة عن محمول ثنائيّ المحلاّت يقيم توافقا بين موضوعات الفعل وبين الوظائف النّحويّة الواردة ("ن م ج 1 ص 95) على نحو ما يرى من المثال التّالي:

•" ضرب < (فا) (مف) > "

فـ"ـهناك توافق قويّ في النّظريّة المعجميّة الوظيفيّة بين البنية الحمليّة للمحمول وبين بنيته الوظيفيّة. ونحصل على هذا التّوافق داخل المعجم بجعل كلّ موضوع مو ع يتوافق مع وظيفة نحويّة وظ ع متمكّنين بذلك من بناء الصّورة الدّلاليّة للمحمول المعني. ويُمكن القيد الأحادي على إلحاق الوظائف النّحويّة بالموضوعات من تحديد الكيفيّة الّتي يتمّ بها هذا الإلحاق بشكل أكثر دقّة. وتصوغ بريزنن (1980) هذا القيد كما يلي : ... بالنّسبة إلى ضرب مثلا وهو محمول ثنائيّ المحلاّت فإنّ الإلحاق يجعل وظيفة الفاعل توافق الموضوع الأوّل ووظيفة المفعول توافق المفعول الثّاني " (الفهري، 1988 ج1 ص 95-96).

فالتّوافق بين البنية المحموليّة وهي " العلاقات الدّلاليّة الّتي يقيمها المحمول مع موضوعاته" (ن م ج1 ص81) والبنية المكوّنيّة يتمّ " في النّظريّة المعجميّة الوظيفيّة بواسطة الوظائف النّحويّة " (ن م ج1 ص81). " ولائحة هذه الوظائف محدودة وهي تتضمّن الفاعل (فا) والمفعول (مف) والمفعول غير المباشر (مف غ ب) والمالك (possessor=ما) والفضلة (= فض) والملحق (adjunct=لح) ... إلخ.

وتأتلف المعلومات الصّادرة عن المعجم عن القواعد التّركيبيّة لبناء البنية الوظيفيّة الّتي تشكّل بدورها دخلا (input) للمكوّن الدّلالي الّذي يترجمها إلى صورة منطقيّة ملائمة في حين تؤول البنية المكوّنيّة فونولوجيا " (ن م ج1 ص 81).

القسم الثّالث

العلاقات السياقيّة

الباب الأوّل :
خصائص الفعل السياقيّة

الفصل الأوّل :
تحديد الفعل عدد المحلاّت الّتي يقتضيها التركيب

ركّز النّحاة في تناول العلاقات القائمة بين الفعل والمكوّنات الأوّليّة الأساسيّة على المفعول به. فعلاقة التواجد القائمة مثلا بين الفعل والمفعول به سلبا أو إيجابا مبحث قديم في الدرس النّحوي، ولكن مقاربتها تختلف باختلاف الأنحاء قديمها وحديثها إطارا نظريا وطريقة تناول.

1 - في النّحو القديم:

1 - 1- خصائص الأفعال التّوزيعية(1) في البنية الأصلية

فعدد المحلاّت الّتي يقتضيها الفعل من المسائل الأساسيّة الّتي تناولها النّحاة القدامى عربا وغير عرب. فقد كانت الخصائص التّوزيعية من بين الأسس الّتي اعتمدت في تحديد أنواع الأفعال (انظر مثلا الزمخشري، المفصل ص 257-258 وابن يعيش ج7 ص68 و69) في النّحو العربي، إذ قسم النّحاة العرب (انظر مثلا سيبويه ج1 ص33-54 ابن السّرّاج ج1 ص169-190) الأفعال شأنهم في ذلك شأن غيرهم على أسس اكتفائها بالفاعل أو تجاوزها له إلى غيره من المكوّنات الأوّليّة الأساسيّة (انظر مثلا: Dubois et autres 1973 p 496; et N. Ruwet : Théorie syntaxique et syntaxe du français p181). فكانت الأفعال عندهم ضربين:

-لازمة لا يحتاج فعلها إلى غير الفاعل نحو :

•ارتعد ارتعاد العريان في يوم قر(المسعدي ص103)

•وقامت قيام النائمة لدغت (ن م ص51)

1 - يصطلح بعضهم على عدد المحلاّت الّتي يقتضيها الفعل ونوع مقولاتها بالإطار التفريعي (انظر الفهري، 1986 ص 24). وقد اقتصرنا في هذا الفصل على المعنى الأوّل. لذلك آثرنا أن نسمه بخصائص الأفعال التّوزيعيّة.

فكلّ من الفعلين في الجملتين أحادي المحل[1] يكتفي بالفاعل ولا يتجاوزه إلى مفعول به على مستوى البنيتين السّطحيّة والعميقة[2].

-ومتعدية تفتقر إلى أكثر من محل. فتقتضي فاعلا ومفعولا به أو أكثر.

وقد اختلف النّحاة القدامى في تبويب الأفعال المتعدية. فأما العرب منهم فقسموها على أساس عدد المفاعيل الّتي تحتاجها فنوع مقولة المفعول به. فكانت عندهم أنواعا ثلاثة:

-متعدية إلى مفعول به. واحد وهي الثّنائية المحل نحو:

•(ودَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ) (12 يوسف 36)

•(وَقَدَّت قَمِيصَه مِنْ دُبُرٍ) (12 يوسف - 25)

-ومتعدية إلى مفعولين. وهي الثّلاثيّة المحل، وهي تستوجب فاعلا ومفعولا أولا ومفعولا ثانيا نحو:

•أيأذن لي مولاي قبل كل شيْء في الذهاب إلى حجرتي...؟ (الحكيم ص83)

•ويلهم الله الأسد أن يتكلم (المعرّي ر غ ص 305)

-ومتعدّية إلى ثلاثة مفاعيل، وهي الرباعية المحل. وهي قليلة. درج النّحاة على التمثيل لها بأفعال محوّلة ترد في كتبهم بشكل مخالف لاستعمالها في الواقع اللغويق. من ذلك قولهم:

" •أرى الله بشرا زيدا أباك

•ونبأت زيدا عمرا أبا فلان

•وأعلم الله زيدا عمرا خيرا منك" (سيبويه ج 1 ص 41)

ولقد أوغل النّحاة في تقسيم الأفعال المتعدية. فاعتمدوا نوع مقولة المفعول به أساسا آخر لذلك، أو ما يسميه النّحاة بطريقة التعدية. فهي بحسب تعديها إلى الفعل بنفسها أو بحرف جر ضربان:

-متعدّية بنفسها وهي الّتي يكون مفعولها مركبا اسميا أو ما يقوم مقامه كما في نحو:

•رأيت على رأس الكثيب المقابل من وجه المشرق شبحين (المسعدي ص19)

---

1 - يستعمل للدلالة على العناصر الأوّليّة الأساسيّة الّتي يقتضيها الفعل مصطلح المحلّ أو الموضوع في الأنحاء التّوليديّة. فالمصطلح يختلف بحسب نوع النّحو تحويليا كان أو غير تحويلي. فالحدود الموضوعات من مصطلحات النّحو العلاقي والوظيفي. والمحل مصطلح توليدي تحويلي. بل كان قد وجد في كتب التّراث. فقد استعمله ابن يعيش في شرحه على المفصّل. قال: "اعلم أنّ الأفعال على ضربين متعدّ وغير متعدّ. فالمتعدّي ما يفتقر وجوده إلى محلّ غير الفاعل والتعدّي التجاوز. يقال: عدى طوره أي تجاوز حدّه أي أنّ الفعل يتجاوز الفاعل إلى محلّ غيره. وذلك المحلّ هو المفعول به" (شرح المفصّل ج7 ص62). وقد آثرنا المصطلح الأخير نبذا للمنطق وإبرازا للتقاطع بين التّراث واللّسانيات التّوليديّة. وفي كتب النّحاة العرب المحدثين تذبذب في استعمال المصطلح.

2 - قد تكون الأفعال ثنائيّة المحل أو ثلاثيته. ولكنه يقتصر في بنية الأولى السّطحيّة على محل واحد، وفي الثّانية على محلين إيجازا للاستغناء عن المفعول في الإبلاغ كما في نحو: (كلوا واشربوا ولا تُسرفوا) (7 الأعراف -31-) و"فلان يعطي ويمنع ويضرّ وينفع ويصل ويقطع " (ابن يعيش ج 2 ص 40) و(قال: ما خطبكما) (28 القصص -23) تحذفه معرضا عنه البتّة وذلك أن يكون الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرّض لمن وقع به الفعل. فيصير من قبيل الأفعال اللازمة نحو: ظرف وشرق وقام وقعد) أو من قبيل المتعدّية إلى مفعول واحد" (ن م ج2 ص 40).

3 - لا ترد هذه الأفعال هكذا في واقع الاستعمال. بل يكون المحل الثّالث والرابع فيه مخصّصا لمركب بالموصول الحرفي يقع مفعولا ثانيا يقال. نبأت زيدا أن عمرا أبو فلان.

•ما استحييت أن تذكر مثل هذا في مدحتك رسول الله . . .؟ (المعري، ر غ ص 235)

-ومتعدّية بحرف جر، وهي الّتي يكون مفعولها مركبا حرفيا بالجر نحو:

•لم تدعُ إلى ذلك ضرورة (ن م ص 342)

أو أحد مفعوليها كذلك نحو:

•وحثهم على ما فعلوه أنهم رُجموا على استراق السمع (المعري، ر غ ص 297)

•وأخبرني عن أشعار الجن (ن م ص291)

وأما النّحاة الغربيون فيقسّمون الأفعال على أساس نوع المقولة الواقعة مفعولا به. فإذا كان مركّبا اسميا كانت التّعدية في اصطلاحهم مباشرة. وإذا كان مركّبا حرفيّا كانت التّعدية غير مباشرة (انظر في ذلك:

- N. Ruwet : Theorie syntaxique et Syntaxe du français–Dubois et Autres 1973 181 p406ص و 1973 ،. Lyons 245 ص)

1-2- في البنى المنقولة:

-1-2-1 الإنزال في النّحو العربي:

وقد تناول النّحاة العرب بالدرس البني المحوّلة بشكليها فتعرضوا لمسألتي الإنزال[1] والرفع في مواطن مختلفة. فأمّا الحطّ في عدد المحلاّت الّتي يحتاجها الفعل في بعض البنى المحوّلة، فمبحث قار من مباحث النّحو العربي منذ نشأته إلى اليوم (انظر مثلا: ابن السّرّاج ج1 ص76-81 والإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص83-85 وابن هشام، شرح شذور الذهب ص159 وأيوب، 1957 ج1 ص244 وعباس، 1963 ج1 والمهيري وجماعته (السنة الأولى ص132-140) وميلاد وبوحوش (السنة السابعة من التعليم الأساسي) ص54-65). فهذا سيبويه يخصه بفصل سماه "باب الفاعل الّذي لم يتعده فعله إلى مفعول والمفعول الّذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر" (سيبويه ج1ص33-34). وعلى دربه سار معظم النّحاة من بعده. فقلما خلا من هذا المبحث واحد من مؤلّفاتهم. غير أن عنوان هذا الفصل اختلف عندهم باختلاف المصطلح. فهو باب "المفعول الّذي لم يسم من فعل به" (ابن السّرّاج ج1 ص76-81) أو مفعول ما لم يسم فاعله (انظر شرح الكافية ج1 ص83-85) حينا ونائب الفاعل آخر (انظر مثلا: شرح شذور الذهب ص159-179 وأيوب، 1957ج1 ص244).

فالبناء لغير الفاعل عملية إنزال على مستوى البنية السّطحيّة لعدد المحلاّت الّتي يقتضيها الفعل في أصل التركيب. وقد تنبه النّحاة القدامى إلى ذلك على نحو ما يتضح خاصة من كتاب الأصول. قال ابن السّرّاج: "وإن كان يتعدى إلى

---

1 - الإنزال هو الحط من عدد المحلاّت الّتي يقتضيها الفعل بواحد نتيجة تغيّر صيغة الفعل كما هي الحال في البناء لغير الفاعل مثلا والتصعيد والجعل هو العكس.

مفعول واحد بقي الفعل غير متعد وإن كان يتعدى إلى اثنين بقي الفعل متعديا إلى واحد. وإن كان يتعدى إلى ثلاثة بقي الفعل يتعدى إلى اثنين. فعلى هذا فقس. متى نقلت "فَعَلَ" الّذي هو للفاعل إلى مبني إلى "فُعِلَ" الّذي هو مبني للمفعول فانقص من المفعولات واحدا" (ابن السّرّاج ج1 ص78). تقول:

•ضربت زيدا

•وأعطيت زيدا درهما

•وأعلم الله زيدا بكرا خير الناس

فإذا حولت الفعل إلى البناء لغير الفاعل قلت:

•ضُرِب زيد

•وأُعطِي زيد درهما

•وأُعلِم زيد بكرا خير الناس

فيكون الفعل الأوّل في المجموعة الأولى ثنائي المحل والثّاني ثلاثيه والثّالث رباعيه. فإذا بُنِيت هذه الأفعال لغير الفاعل وقع الحط بواحد في عدد المحلاّت الّتي يفتقر إليها الفعل في بنيته المعجمية. فيستوجب الأوّل محلا واحدا والثّاني محلين والثّالث ثلاثة فحسب.

1- 2 - 2 -الجعل:

وأما ما اصطلح عليه النّحاة العرب بالتعدية فالنقل فيه عملية معاكسة للبناء لغير الفاعل. فهو رفع في عدد المحلاّت الّتي يقتضيها الفعل في أصل التركيب. فأما إذا كان التّحويل فيه صرفيا فيكون الرفع بواحد فحسب " تقول:

•قمت

فلا يتعدى إلى مفعول. فإن قلت: أفعلت منه قلت:

•أقمت زيدا

وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعول واحد فنقلته من فعلت إلى أفعلت عديته إلى اثنين نحو قولك:

• رأيت الهلال

فهو متعد إلى مفعول واحد. فإن قلت:

• أريت زيدا الهلال

فيتعدى إلى اثنين. وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين فنقلته من فعلت إلى أفعلت تعدى إلى ثلاثة مفعولين" (ابن السّرّاج ج1 ص78).

فتحويل فعلت إلى أفعلت[1] رفع في عدد المحلات الّتي يقتضيها الفعل في البنية المحوّلة بواحد. فقام أحادي المحل ورأى ثنائيه. ولكن أقام المحول عن الفعل الأوّل ثنائي المحل وأرى المحوّل عن الثّاني ثلاثيه.

---

1 – لا يقتصر الأمر على نقل فعل إلى أفعل كما يوهم بذلك نص ابن السّرّاج. فبناء أفعَل لمنقول من فعل لا يختلف في خصائصه عن أفعل المحول.

وأما إذا كان التّحويل تركيبيا باستعمال أداة تكون حرف جر فيجوز الرفع في عدد المحلاّت الّتي يقتضيها الفعل المحول بواحد أو أكثر. تقول:

- جاء زيد
- وجئت بزيد
- وجئتك بزيد

فالفعل جاء يفتقر في أصل بنيته إلى محل واحد. فإذا عدّي بالحرف احتاج إلى أكثر من محل إلى محلين في الجملة الثّانية وثلاثة في الثّالثة. غير أن مقاربة النّحاة العرب العلاقة القائمة بين الفعل والمفعول به كانت متأثّرة بالفكر السّائد آنذاك. فهي لذلك تتنزّل في إطار نظريتين نحويّتين عليهما تأسّس الدّرس النّحوي:

-الأولى جزئية. وهي نظرية العامل وهي خاصة بدراسة التركيب.

-والثّانية كلية. وهي نظرية الأصل والفرع الّتي تحكم جزءا كبيرا من تحليلهم النّحوي. فالأصل هو العماد والفرع هو الفضلة، وليس المفعول به إلا واحدا منها.

والبحث عن أثر العامل محور الدرس النّحوي بعد سيبويه. لذلك كان التركيز في كتب النّحو القديم على الإعراب وما يتصل به. فكان الأساس الأوّل الّذي اعتمده ابن هشام في تبويب المباحث النّحوية المتصلة بمكونات الجملة في شرح شذور الذهب والثّاني في معظم المؤلّفات النّحوية القديمة، إذ تبوب هذه المباحث أولا بحسب نوع مقولة المكون النّحوية إلى أبواب ثلاثة: باب الاسم وباب الفعل وباب الحرف. ثم يقَسّم باب الاسم إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات (انظر مثلا ابن السّرّاج (ج1 ص58-158) و(158-408) و(408-ج2 ص144) وابن يعيش (ج1 ص74-169) و(ج1 ص101-ج2 ص117) و(ج2 ص117-ج3 ص38) والإستراباذي، شرح الكافية (ج1 ص70-112) و(112-271) و(271-298) والزمخشري، المفصل (ص18-31) و(31- 82) و(82 ص110)). ويقسّم الفعل بحسب نوعه إلى جامد ومتصرّف وما كان منه متصرّفا يقسّم على أساس الإعراب إلى مرفوع ومنصوب ومجزوم (انظر مثلا ابن السّرّاج (ج2 ص146-147) و(147-156) و(156- 163) وابن يعيش (ج8 ص12-114) و(ج8 ص15-40) و(ج8 ص40-58) والإستراباذي، شرح الكافية (ج2 ص229-232) و(232-251) و(268 - 251) والزمخشري، المفصل (ص245) (256 - 252) (252-246)).

2 - في اللّسانيات:

أما في اللّسانيات فقد وقع التنظير للعلاقة القائمة بين الفعل وعدد المحلاّت الّتي يقتضيها التركيب. وقد كانت المدرسة التّوليديّة أول من فعل بأشكال مختلفة تطوّرت بتطوّر آراء منشئها وأتباعه وبقدر استفادتها من النقد الموجه إليها والدراسات الّتي أجريت حول الدّلالة. فبدت العلاقة في أول الأمر ضمنية محتشمة ثم تحولت بعد ذلك إلى صريحة واضحة.

فقد اعتبر تشومسكي التركيب يتحدد في مستوى المعجم على نحو ما يتبيّن من طريقة اشتقاق الجملة ومن القيود الانتقائية الّتي قال بوجوب مراعاتها فيه. فقاعدة اشتقاق الجملة تكون على النّحو التّالي[1]:

ج ←— # م س، م ف {م س ، م ح} . #

ففي هذه القاعدة تحدد خصائص الفعل السياقية. «فحين نصف معنى كلمة معينة غالبا ما نجد من المناسب أو من الضروري أن نشير إلى الإطار النّحوي الّذي يحيط بهذه الكلمة مثال ذلك حين نصف معنى "hit" (يضرب) نصف ولا شك عامل (فاعل) الحدث ومفعوله طبقا لمفهومي الفاعل والمفعول به اللذين يبدو أن أحسن تحليل لهما هو اعتبارهما ضمن المفاهيم الشكلية المحضة لنظرية القواعد" (تشومسكي، 1990 ص138). فقاعدة إعادة كتابة الجملة موحية بالسياق الّذي يرد فيه الفعل. وورود الفعل في سياق معيّن مقيّد بسماته الانتقائية في النّظريّة المعيار. ذلك أن سماته السّياقيّة تحدد فيما تحدد عدد المحلاّت الّتي يستوجبها التركيب بما فيها المفعول به (انظر تشومسكي، 1990 ص60 و138). فالأفعال to come ، to admire ، to drink تختلف توزيعيا. وقاعدة اشتقاق الجملة منها مختلفة. فأما أولها فيقتضي محلا واحدا. تقول:

. The old man comes

فتكون قاعدة اشتقاق الجملة منه كما يلي:

ج ←— # مركب اسمي ، مركب فعلي ب#

وأما ثانيهما وثالثهما فيفتقران إلى محلين إذ يتجاوزان الفاعل إلى مفعول به. تقول[2]:

• John drinks wine

• John admires sincerity

فتكون قاعدة اشتقاق الجملة منهما واحدة على النّحو التّالي:

ج ←— # مركب اسمي ، مركب فعلي ، مركب اسمي #

فسمات الفعل تحكم توزيعه. ولقد كان تشومسكي في ذلك أكثر وضوحا في النّظريّة المعيار الموسعة إذ تجاوز مجرّد الملاحظة إلى التنظير بأن جعل السمات الانتقائية السياقية والدّلالية في مرحلة أولى ضمن المكون الأساس (انظر مثلا Chomsky ،1977 ص19- 39و Chomsky ،1971 ص100 و109) ثم بأن اعتبر المعجم وهو لائحة من المداخل ضمن مكونات الأساس (انظر في ذلك 1971، Chomsky ص134) أحد عنصري المكون التركيبي.

ففي مدخل الفعل تحدد خصائصه النّحوية. وهي الّتي تحكم بنية الجملة الّتي يكون رأسا لها على نحو ما يتبين من مدخل to decide (انظر 1972، Ray Jackendoff ص69)

---

1 - هذه القاعدة مطابقة لبنية الجملة في اللّغة الانجليزية. ولكن تشومسكي جعلها عامة تشمل كل اللغات في نطاق سعيه إلى كلية القواعد.

2 - هذه الأمثلة وردت في البنى النّحوية في موطنين مختلفين. فأما الأوّل فجاء في الصفحة 26. وأما الآخران فوردا في الصفحة 60. غير أن هذه الأفعال لم تحلل من هذه الوجهة في كتاب تشومسكي.

$$\begin{bmatrix} 784 \\ /\ decid\ / \\ +V \\ SN^1 ____ on\ SN^2 \\ SN^1\ Decide\ on\ SN^2 \end{bmatrix}$$

ورأس الإسقاط وهو الفعل هو الّذي يحدد المحلاّت الّتي يقتضيها التركيب. فهو إذن الّذي يستوجب وجود المفعول به أو عدمه وعدد المفاعيل في حالة التعدي.

3- ففي النّحو التقليدي واللّسانيات التّوليديّة اهتمام بعلاقة الفعل بالمفاعيل بشكل صريح في الأوّل، ضمني في الثّاني. وإذا كان النّحو القديم لم يسع إلى تفسير علاقة التواجد السلبي أو الإيجابي بين الفعل والمفعول به بشكل منهجي فاكتفى ببعض الملاحظات الصائبة ولا ريب الواردة في مواطن ومباحث مختلفة فإن المدرسة التّوليديّة أوجدت تعليلا للعلاقة بين الفعل وعدد المحلاّت الّتي يحتاجها. وهي بذلك تعلل ضمنا علاقة الفعل بالمفعول به. فقد جعلت المعجم يحكم التّوزيع. فسمات الفعل الانتقائية تحدد عدد المحلاّت الّتي يستوجبها. فتقضي بوجود مفعول به أو أكثر في بنيته أو عدمه. فهي الّتي تحكم نوع العلاقة بين الفعل والمفعول به. فإذا كانت السمة " لازم " كانت العلاقة تكاملية. وإذا كانت "متعد" كانت العلاقة تلازمية.

إلا أن الاعتماد على سمات الفعل الانتقائية أو على مدخله المعجمي لا يفسّر اشتراك أفعال الحقل المعجمي الواحد في التّوزيع ولا اختلاف أفعال المشترك مثلا فيه وهو ما سنسعى إلى بيانه في ما يلي.

الفصل الثّاني:
إشكاليّة بناء الفعل في علاقته بخصائصه التّوزيعية

1 - إيهام بعض الأمثلة بتحديد بناء الفعل خصائصه التّوزيعية:

أمور كثيرة توهم على مستوى ملاحظة الواقع اللغوي بأن دور بناء الفعل أساسي في تحديد عدد المحلاّت الّتي يقتضيها التركيب

1 -1- منها بعض البنى الجعليّة(1):

1-1-1من الأفعال الثّلاثية المجرّدة المنقولة

أ) من وزن فعُل إلى فعَل نحو:

المثال	وزن الفعل	عدد المحلاّت	المصدر
كرُم الفرس وغيره بالضم كرما وكرامة فهو كريم	فعُل	1	ابن منظور (كرم) م 5 ص 248
وكارمت الرجل إذا فاخرته في الكرم فكرمته أكرمه بالضم إذا غلبته في الكرم.	فعَل	2	
وهزُلت حال فلان. نقول له فضل جزيل وحال هزيل. وهزَله السفر والجدب والمرض	فعُل فعَل	1 2	الزمخشري، أب (هزل) ص 702

ب) أومن وزن فعِل إلى فعَل أو العكس نحو(انظر الجدول الأوّل ص541-542):

المثـــــال	وزن الفعل	عدد المحلاّت	المصـــــدر
أنِفَ البعير : شكا أنفه	فعِـل	1	ابن منظور (أنف)
وأنَفَه يأنُفه ويأنِفه أنْفًا : أصاب أنفه	فعَـل	2	م1 ص115
وحَسَبَ الشّيء يحسُبُه حَسْبا وحِسَابا وحسابة: عدّ.	فعَـل	2	ن م(حسب) م1ص630
وحسِبَ(2) الشيء كائنا يحسِبُه ويحسَبُه والكَسر أجود اللغتين حسبانا ومَحْسَبَة ومحسِبة : ظنّه	فعِل	3	
ونعِل ينعَل وتنعل وانتعل : لبس النعل	فعِـل	1	ن م(نعل)
ونعَل القَوْمَ : وهب لهم نعالا	فعَـل	2	م 6 ص673

فعدد المحلاّت الّتي اقتضاها الثّنائيان المشتقّان من الجذرين (ك،ر،م) و(هـ،ز،ل) اختلف باختلاف وزن الفعل. فما جاء من هذين الجذرين على وزن

---

1 - الجعليّة مصطلح استعمله الفهري. وقد عنى به " ما دُعي في النّحو الغربي بالسببيّة " (المعجم العربي ص 154) "causatif" وقد ترجمه المتوكّل بـ " البنيات التعليليّة " (انظر من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة ص 117). وقد اقتصرنا على نوع منها هو الجعل الصرفي.

2 - يختلف حقل الوحدتين المعجميتين حسب وحسب باختلاف حركة عين الفعل. فحقل الأوّل الدّلالي هو العد. وحقل الثّاني الظنّ. إلا أننا اعتبرناهما هنا من نفس الجذر متابعة لابن فارس في المقاييس. فقد قال: "من قياس الباب الحسبان: الظنّ. وذلك أن نرّق بينه وبين العد بتغيير الحركة والتصريف والمعنى واحد. إذا قال: حسبته هكذا فكأنه قال: هو في الّذي أعدّه من الأمور الكائنة " (ابن فارس، المقاييس (حسب) م 2 ص 59)

فعُل افتقر إلى محلّ واحد، هو الفاعل. وما ورد منهما على فعَل استوجب محلّين. فزاد عدد المحلاّت بواحد بتحويل صيغة الفعل من فعُل إلى فعَل. وصار الفاعل الأصليّ مفعولا به في البنية المحوّلة. وكذا الحال في الأفعال الواردة على وزني فعِل وفعَل المشتقّة مثلا من الجذر (ء،ن،ف) و(ح،س،ب) و(نـ،ع،ل). فأوّلها وثالثها اقتضيا محلاّ واحدا وثانيها محلّين إذا جاءت جميعا على وزن فعِل ولكنّ الأوّل والثّالث استوجبا محلّين والثّاني ثلاثة محلاّت حين وردت على وزن فعَل. وصار الفاعل في البنية الأصليّة مفعولا به في البنية المحوّلة والمفعول به إن وجد مفعولا ثانيا.

1 - 1- 2 - أو من البنى المحوّلة من الفعل المجرّد إلى المزيد :

ولا يختلف أمر البنى المحوّلة من الفعل المجرّد إلى المزيد.

أ) من وزن فعل إلى أفعل (انظر الجدول الثّاني أ ص542) نحو:

خلُقَ الثوبُ خلوقة واخلولق	فعُل	1	الزمخشري، أب (خلق)
وأخلقت الثوب : لبسته حتى بَلِيَ	أفعل	2	ص173
«رشِد رَشَدًا ضد غوى»	فعِل	1	ابن القطاع
وأرشده (الله) : هداه	أفعل	2	(رشد) ج2 ص13
و نزل بالمكان و نزل في المكان	فعَل	2	الزمخشري، أ ب (نزل)ص 628
و أنزلني طول النوى دار غربة	أفعَل	3	الجاحظ، رج[217] ص 258

ب) أو من وزن فعل إلى فعّل (انظر الجدول(2- ب)ص542) مثل:

أَدُبَ الرّجلُ يأدُب أدبًا فهو أديب	فعُل	1	ابن منظور (أدب)
وأدّبه فتأدب : علّمه	فعّل	2	م1 ص25
يقال: «جَدِع الصبي»	فعِل	1	الزمخشري أب (جدع) ص84
وجدّعه إذا قال له جدعا لك	فعّل	2	
وفسَق يفسِق ويفسُق فِسْقًا وفسوقا... أي فَجَر...وقيل الفسوق الخروج عن الدين... وكذلك الميل إلى المعصية	فَعل	1	ابن منظور (فسق) م4 ص1096
و فسّقته	فعّل	2	الزمخشري، المفصل ص 281

فالأفعال المجرّدة المشتقّة من الجذور (خ،ل،ق) و(ر،ش،د) و(ن،ز،ل) الواردة تباعا على فعُل وفعِل وفعَل مثلا اقتضى أوّلاها محلاّ واحدا وثالثها محلّين. ولكنّها لمّا حُوّلت إلى وزن أفعل استوجب أوّلاها محلّين وثالثها ثلاثة محلاّت، وصار الفاعل الأصليّ فيها مفعولا في البنية المنقولة. وكذا الشّأن في

1 - رج اختزال لرسالة الجواري كما أنّ أ ب اختزال لأساس البلاغة.

الأفعال المجرّدة المشتقّة من الجذور (ء،د،ب) و(ج،د،ع) و(ف،س،ق).
فقد افتقرت إلى محلّ واحد. فلمّا نقلت صيغتها إلى وزن فعّل اقتضت محلّين،
وصار الفاعل الأصليّ مفعولا به في البنية المحوّلة.

1 - 2 -ومنها البناء لغير الفاعل :

تقول :

البنية المحوّلة	المصدر	عدد المحلاّت	الأصـــل	عدد المحلاّت
حُوسبت حسابا شديدا	المعري، رغ[1] ص247	1	حاسبني الله حسابا عسيرا	2
حُمِدت سريرته	ابن هشام، ش ق ن[2] ص187	1	حَمِدَ الناس سريرته	2
ضُربت هند		1	ضرب زيد هندا	2
بما غُفِر لك؟	رغ ص183	2	غفر الله لي ببيت شعر قلته	3
(كُتِبَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ على الَّذِينَ من قبلَكم)	2 البقرة 183-	2	كتب الله عليكم الصيام كما كتبه على الّذين من قبلكـم	3
كُسِي عمرو جبة	الزمخشري، المفصل ص259	2	كسا زيد عمرا جبة	3
أُعْلِم زيد عمرا خير النّاس	ابن يعيش ج7 71	3	أعلم الله زيدا عمرا خير الناس[3]	4

فالأفعال حاسب وحمد وضرب تقتضي محلين فاعلا ومفعولا. والأفعال الثّلاثة غفر وكتب بمعنى الحكم وكسا تستوجب ثلاثة محلاّت، وأعلم تفتقر في عرف النّحاة إلى أربعة إذ هي تقتضي ثلاثة مفاعيل. فإذا نقلت صيغة الفعل فيها من البناء للفاعل إلى البناء لغير الفاعل احتاجت الثّلاثة الأولى إلى محل واحد والثّلاثة التالية إلى محلين والفعل الأخير إلى ثلاثة. فوقع إنزال في البنية المحوّلة في عدد المحلاّت الّتي يقتضيها الفعل في البنية الأصلية بواحد. فما احتاج إلى محلين اقتُصِر فيه على واحد وما افتقر إلى ثلاثة استُغنِي فيه باثنين وما استوجب أربعة اكتُفِيَ فيه بثلاثة.

1 - 3 - ومنها بناء فعُل الدال على المبالغة :

يقال :

1 - رغ: اختزال لرسالة الغفران

2 - ش ق ن رمزنا بها إلى شرح قطر الندى

3 - هذا واحد من أمثلة النّحاة الغريبة اضطرهم إليه القول بتعدي الفعل إلى ثلاثة مفاعيل.

•ضَرُبَ الرجلُ

•وفَهُـــم

"بمعنى ما أضربه وما أفهمه"(1) (ابن هشام المغني ج 2 ص519 وانظر اللسان (ضرب) م 3 ص 519) إذا حول فعل الجملتين من:

•ضَـــرَب وفَهِم

المفتقرين إلى محلين إلى ضُرب وفهُم المقتضيين محلا واحدا "للمبالغة والتعجب" (ن م ج2 ص519)

1- 4 - ومن ذلك المشترك(2) من الأفعال (انظر بقية الأمثلة في الجدول (3) ص 543 ـ 544) من نحو:

أذَنَه أذَنا فهو مأذون : أصاب أذنه	فعَل	2	ابن منظور (أذن)
«وأذِن له في الشيء إذنا : أباحه له»	فعِل	3	م1 ص39-40
« وتقول : بذُر بذَارة » «والبذِرُ الذّي يفشي السرَّ ويظهر ما سمعه »	فعُل	1	ن م (بذر)م1 ص180
وبذَر اللّه الخلق بذْرًا : بثّهم وفرّقهم	فعَل	2	
«وَوَزِرَ يَوْزَرُ» فهو موزور وإنما قال في الحديث : مأزورات أي غَير آثمات	فعِل	1	ن م (وزر) م6 ص918
«ووَزَرَ وِزْرا: حمله» ووزرت الشيء أزِرُه وَزْرا: أي حملته	فعَل	2	

فالأفعال أذَنَ وبَذُر ووَزِرَ الواردة تباعا على فعَل وفعُل وفعِل والدّالّة على التّوالي على إلحاق إصابة موضعيّة يحدّدها جذر الفعل وإفشاء السرّ وارتكاب الإثم يقتضي أوّلها محلّين والآخران محلاّ واحدا. ولكنّ الأفعال أذِن وبذَر ووَزَر الّتي شاركتها نفس الحروف الأصول عددا وترتيبا واختلفت عنها معنى ووزنا فدلّت على إباحة الشّيء والتّفريق والحمل وجاء أوّلها على فعِل وثانيها وثالثها على فَعَل تحتاج تباعا إلى ثلاثة محلاّت ومحلّين. فهي بذلك تزيد في عدد المحلاّت بواحد عمّا تقتضيه مثيلاتها. فالظّاهر أنّ تغيّر وزن الفعل يتبعه تغيير في خصائصه التّوزيعيّة.

1-5 : ومنها أفعال أخرى يختلف توزيعها باختلاف بناها اتحدت حروفها الأصول أو لم تتحد:

أ) فأما ذات الجذر الواحد فنحو :

---

1 - يقول ابن منظور: " ضَرُبت يده: جاد ضربها "

2 - تناولنا ظاهرة المشترك في مواطن متفرّقة لغايات مختلفة. فأمّا في هذا الفصل فقد تعرّضنا لضرب منه تختلف بناه الصّرفيّة وخصائصه التّوزيعيّة لبيان إيهام هذه الأمثلة بوجود علاقة سببيّة بين بناء الفعل الصّرفي وخصائصه التّوزيعيّة. وفي الفصل التّالي تناولنا ماختلفت بناه الصّرفيّة واتّفقت خصائصه التّوزيعيّة وما اتّفقت بناه واختلفت خصائصه.

أ) فأما ذات الجذر الواحد فنحو :

"تجمّع القوم : اجتمعوا من ههنا وههنا»	تفعّل	1	ابن منظور (جمع) م1
وجمعت الشيء إذا جئت به من ههنا وههنا.	فعَل	2	ص498-499
وجامعه على الأمر مالأه عليه واجتمع معه.	فاعل	3	
أحصد البُرّ والزرع : حان له أن يحصد	أفعل	1	ن م (حصد) م1 ص649
وحصَد الزرعَ وغيره من النبات يحصِده ويحصُده حصْدا وحصادا... قطعه بالمنجل	فعَل	2	
وأرطب البسر. صار رُطَبا	أفعل	1	ن م (رطد) م2 ص1180
ورَطَب الدابةَ : علفها رَطْبة	فعل	2	
وأسرف الرجل : إذا جاوز الحد	أفعل	1	ن م (سرف) م3 ص136
وسرف القومَ : جاوزهم	فعل	2	
وانتشر الخبر : انذاع	افتعل	1	ن م (نشر) م6 ص636
ونشرت الخبر أنشره وأنشره : أي أذعته.	فعل	2	

فالأفعال تجمّع وأحصد وأرطب وأسرف وانتشر الواردة تباعا على وزن تفعّل وأفعل وافتعل اختلفت توزيعيا مع الأفعال الّتي تشترك وإياها في الجذر وتختلف معها وزنا. فتجمع قد شارك جمع وجامع الواردين تباعا على وزني فَعَلَ وفاعل في الجذر. إلا أنه اختلف معهما في الخصائص التّوزيعية. فجاء لازما وجاءا متعديين، وإن اختلف عدد المحلاّت الّتي يقتضيها كل منهما. فجمع يفتقر إلى محلين في حين يستوجب جامع ثلاثة محلاّت. وأحصد خالف حصد في الوزن وإن شاركه في الجذر فاحتاج الأوّل إلى محل واقتضى الثّاني محلين. وكذا الحال في أسرف وسَرِف الوارد على فعِل. فالأول يقتضي محلا واحدا. ولكن الثّاني يستوجب محلين. وهكذا تتضافر القرائن على علاقة التّوزيع ببناء الفعل.

ب) وأما الأفعال الّتي ليس جذرها واحدا مثل :

عسعس الليل : أقبل بظلامه	فعلل	1	ابن منظور (عسس)
وعسست القومَ أعسُّهم : إذا أطعمتهم شيئا قليلا.	فعَل	2	م4 ص 775-776
وتَهَزَّم الرَّعْدُ	تفعّل	1	الزمخشري ،أب (هزم)
وهَزَمْتُ البئر : حَفَرْتُهَا	فَعَل	2	ص702

فقد اختلف توزيعها أيضا باختلاف بناها. فالفعل عسعس الواقع على بناء المجرّد الرباعي اقتضى محلا في حين اقتضى الثّلاثي المجرّد الواقع على فعَل محلين. وكذا الأمر في تهزّم وهزم. فالمزيد منهما بحرفين افتقر إلى محل واحد والمجرّد اقتضى محلين.

1 – 6 – ومنها الأبنية الدالة على المطاوعة

تقول :[1]

المثال	وزن الفعل الأوّل	عدد المحلاّت	وزن المطاوع	عدد المحلاّت	ملاحظات	المصدر
أَلْبَسْتُهُ الثوبَ فَلَبِسَهُ	أفعل	3	فَعِلَ	2	-1	ابن هشام، المغني ج2 ص520
واستكتمه فكتم[2]	استفعل	3	فَعَلَ	2	-1	ابن السّرّاج ج3 ص127
واستنطقه فنطق		2		1	-1	

ففعِل مطاوع أفعل المفتقر إلى ثلاثة محلاّت استوجب محلين في المثال الأوّل وفعَل مطاوِع استفعل المفتقر إلى محلّين في المثال الثّالث وثلاثة في الثّاني اقتضى محلاّ واحد في الحالة الأولى واثنين في الثّانيّة. وأفعل مطاوع فعَّل الّذي يحتاج إلى محلّين افتقر في الأمثلة التّالية إلى محلّ واحد فحسب. وكذلك الحال في افتعل مطاوع فعل وانفعل مطاوع فعل أو أفعل وتفعّل مطاوع فعّل وتفاعل مطاوع فاعل وتفعلل مطاوع فعلل على نحو ما هو واضح من الجدول التّالي :

المثال	وزن الفعل المطاوَع	عدد المحلاّت	وزن المطاوع	عدد المحلاّت	ملاحظات	المصدر
وفطّرته فأفطر	فعّل	2	أفعل	1	-1	ابن السّرّاج ج3 ص125
وغممته فاغتم	فعل	2	افتعل	1	-1	ابن عصفور ج1ص192
وشويته فانشوى[3]		2	انفعل	1	-1	
وصرفته فانصرف	فَعَلَ	2		1	-1	
وأطلقته فانطلق	أفعل[4]	2		1	-1	ابن عصفور ج1ص190

1 رتّبنا الأمثلة باعتماد الفعل المطاوِع مراعين جذره أوّلا فعدد حروف الزيادة فيه.

2 يقال : كتم الشيء يكتُمُه كَتْما وكِتمانا واكتتمه وكَتَّمه... وكتمه إياه... واستكتمه الخبر والسر: سأله كتمانه (ابن منظور (كتم) م 5 ص 221) فاستكتم يقتضي ثلاثة محلاّت وكتم يقتضي محلين أو ثلاثة بحسب السياق تقول : استخبرته فأخبرني واستعلمته فأعلمني واستفتيته فأفتاني فلا تتغير خصائص الفعل فيها بحسب اختلاف الوزن (انظرابن السّرّاج ج3 ص127) وابن منظور مادة (خبر) و(علم) و(فتا) تباعا في المجلد 2 ص783 والرابع ص871 و1051.

3 ذكر الزمخشري أن : « افتعل يشارك تفعل في المطاوعة كقولك : غممته فاغتم وشويته فاشتوى. ويقال : انغم وانشوى (المفصل ص281). وأجاز ابن عصفور أيضا الوجهين. ولكنه عد «الأفصح انشوى وانغم» (ابن عصفور ج1 ص192).

4 وذكر أن مطاوعته أفعل وقف على حالات شاذة.

قطّعته فتقطّع	فعَّلَ	2	تفعّل	1	1-	ابن يعيش ج7 ص158
باعدته فتباعد	فاعل	2	تفاعل	1	1-	المفصل ص280
دحرجته فتدحرج	فعلل	2	تفعلل[1]	1	1-	ابن عصفور ج1ص181

ففي المطاوعة حطّ في عدد المحلاّت الّتي يقتضيها الفعل المطاوِعُ بواحد. . . وهي لاتختلف في هذه الخاصيات عن البناء لغير الفاعل.

وكان النّحاة العرب القدامى قد أدركوا أن المطاوعة إنزال في عدد المحلاّت الّتي يستوجبها الفعل المطاوع بواحد. فلم تخف عليهم ملاحظة هذه الظّاهرة على نحو ما يتضح من مغني اللبيب. قال ابن هشام: « وأصله أن المطاوع ينقُصُ عن المطاوَع درجة:

- كألبسته الثوب فلبسه
- وأقمته فأقام» (ابن هشام، المغني ج2 ص521)

ولكن ابن بري (ت 582 هـ) لاحظ أن الأمر[2] لا يكون كذلك دائما فقد «زعم . . . أن الفعل ومطاوعه قد يتّفقان في التعدّي لاثنين نحو :

- استخبرته الخبر فأخبرني الخبر
- واستفهمته الحديث فأفهمني الحديث
- واستعطيته درهما فأعطاني درهما

وفي التعدي لواحد من نحو :

- استفتيته فأفتاني[3]
- واستنصحته فنصحني » (ن م ج2 ص521)

وهذا الرأي على وجاهته لم يقنع ابن هشام لتمسكه بإجماع النّحاة في هذه المسألة. فحاول تخريج الأمثلة السابقة على وجه آخر إذ اعتبرها «من باب الطلب

1 ـ وكذلك الشأن بالنسبة إلى الثّلاثي الملحق بتفعلل من نحو : « تفيعل وتفعلى وتَفَعْنَلَ وتَفَوْعَلَ ومفعل وتفعول» (ابن عصفور ج1 ص181) والرباعي الواقع على وزن افعنلل وما لحق به من الثّلاثي. قال ابن عصفور في تفعلل والملحق بها : «أكثر ماتجيء غير متعدية لأنها مطاوعة الفعل الّذي دخلت عليه التاء في الغالب نحو : دحرجته فتدحرج ومدرعته فتمدرع. وكذلك باقيها. فكان الغالب عليها : عدم التعدي حتى تكون كانفعل» (ابن عصفور ج1 ص181). وقال ابن يعيش في المزيد بحرفين من الرباعي وما كان من الأفعال على بنائه : « وأما احرنجم ففعل رباعي والنون فيه للمطاوعة. فهو في الرباعي بمنزلة انفعل في الثّلاثي. . . واسحنكك واقعنسس ثلاثي ملحق باحرنجم. وحقيقة الإلحاق بتكرير اللام. ولذلك لايتعدى» (ابن يعيش ج7 ص156). ونحن لم نذكر الملحق بالرباعي لأنه انقرض من الاستعمال أو كاد.

2 ـ يقول ابن منظور: « و استخبره سأله عن الخبر وطلب أن يخبره. ويقال : تخبرت الخبر واستخبرته. . . وأخبره أنبأه ماعنده» (اللسان (خبر) م 2 ص 783). فكل من أخبر واستخبر يقتضي محلين.

3 ـ الحقيقة أن أفتى واستفتي يقتضيان ثلاثة محلاّت. فالفعلان متعديان إلى مفعولين وليس إلى واحد. يقول ابن منظور : وأفتاه في الأمر: أبَانَه له وأفتى الرجل في المسألة واستفتيه فيها فأفتاني إفتاء « (اللسان (فتا) م4 ص1054)

والإجابة. وإنما حقيقة المطاوعة أن يدلّ أحد الفعلين على تأثير ويدلّ الآخر على قبول فاعله لذلك التّأثير». (ابن هشام، المغني ج 2 ص 521). وورود هذه الأمثلة جميعا على وزن استفعل يجعل تفسير ابن هشام لهذه الظّاهرة وجيها.

1 - 7 - خلاصـــة :

ففي جميع هذه البنى اختلفت خصائص الفعل التّوزيعيّة باختلاف بنائه. وهو أمر يُوهم الناظر غير المحّص بأن خصائص الفعل التّوزيعية رهينة ببنائه. ولهذا التّغيير أضرب ثلاثة منها اثنان متقابلان.

فأما الأوّل : فترفيع في عدد المحلاّت الّتي يقتضيها الفعل في البنى المحوّلة. ففي بعض الأبنية الجعليّة تحول الفعل الواقع على وزن فعُل إلى وزن فعَل فتغيرت خصائصه التّوزيعية تبعا لذلك التغيير الحركي الّذي طرأ عليه من فعل يقتضي محلا واحدا إلى فعل يفتقر إلى محلين مع أنّ المعنى الكليّ واحد. وكذا الحال في نقل فعِل إلى فعَل أو العكس. فقد تغيرت خصائص الفعل التّوزيعية. فصار ماكان يستوجب محلا يقتضي محلين وما يفتقر إلى اثنين يحتاج إلى ثلاثة. ولا يختلف الأمر إذا كان التغيير الطارئ على صيغة الفعل حرفيا وحركيا في آن. فتحويل الفعل من بناء فعُل أو فعَل أو فعِل إلى وزن أفعل أو فعّل غيّر خصائصه النّسقية. فما كان منها يقتضي محلا واحدا صار بستوجب محلين وما كان يفتقر إلى محلين ارتفع عدد المحلاّت الّتي يحتاجها بواحد، فاقتضى ثلاثة فاعلا ومفعولا أولا ومفعولا ثانيا. ففي البنى الجعليّة زيادة في عدد المحلاّت الّتي يفتقر الفعل إليها بواحد.

وأما الثّاني فحطّ في عدد المحلاّت الّتي يستوجبها الفعل في أصل بنائه. فلا شكّ أن الاعتقاد بعلاقة التّوزيع ببناء الفعل يقوى أيضا بما يلاحظ في أبنية أخرى كثيرة مثل :

- البناء لغير الفاعل
- والبناء المطاوع
- وفعُل المفيد للمبالغة

فالظّاهرة اللّغوية الملاحظة في هذه الأبنية وفي ماتقدمها واحدة. ولكنها تختلف في هذه الأمثلة نوعا عن السابقة. بل الضربان من الأمثلة من حيث عدد المحلاّت الّتي يقتضيها الفعل متعاكسان.

ففي الأوّل ترفيع في عددها وفي الثّاني إنزال. فليس البناء لغير الفاعل والمطاوعة والبناء على فعُل للمبالغة إلا ظاهرة واحدة من هذه الناحية. فهي حط في عدد المحلاّت الّتي يقتضيها الفعل في أصل التركيب بواحد إذ ينتج عن نقل الفعل من البناء للفاعل إلى البناء لغير الفاعل ومن الفعل المطاوع إلى الفعل المطاوِع ومن الفعل المؤثّر إلى فعل يفيد المبالغة تغيير في خصائصه التّوزيعية. فيكون الإنزال في

عدد المحلاّت الّتي تقتضيها هذه البنى المحوّلة على عكس ما يقع في البنى الجعليّة.
وأما الضرب الثّالث من نحو المشترك وغيره فلا يمكن البتّ في نوع العملية أهي حط في عدد المحلاّت أو ترفيع فيها لأنه لا يُعرف فيه الأصل من الفرع.
ومهما يكن من أمر فقد قوّت هذه البنى جميعها الاعتقاد بأهمية بناء الفعل في التّوزيع.

2 - تأكيد بعض ملاحظات النّحاة هذا التّوجّه :

ولعل ما لاحظه النّحاة من اختلاف في خصائص الأفعال التّوزيعية باختلاف أوزانها أصالة أو بالنقل دفعهم إلى التفكير في علاقة التّوزيع بالوزن. فعمدوا إلى دراسة أبنية الأفعال في الماضي والمضارع بشكل منهجي وإلى تحليل معانيها. فانتهوا إلى ملاحظات تجاوزت وصف الظّاهرة إلى تفسيرها. ذلك أنهم تبيّنوا أن الأوزان تنقسم بحسب خصائص الأفعال التّوزيعية إلى ثلاثة أضرب :

- أوزان مشتركة بين اللازم والمتعدي
- وأخرى وقف على المتعدي
- وثالثة لازمة

وحددوا كل نوع منها وتواتره. فلاحظ ابن السّرّاج : « أن مالا يتعدّى في جميع الأفعال أقل مما يتعدّى » (الأصول ج 3 ص139).

2 - 1 - الأوزان المشتركة بين اللاّزم والمتعدّي :

2 - 1 - 1 - من الثّلاثي :

أ) المجرّد

لا خلاف بين النّحاة في أنّ وزنين من أوزان الثّلاثي المجرّد هما فعَل وفعِل يرد الفعل فيهما لازما أو متعدّيا. تقول :

- ركَضَتْ الدَّابّـةُ
- وهبّت العاصفة
- وكتم السّرّ عنه
- وكسّرت الكرة زجاج النّافذة

فيكون الفعل على وزن فعَل لازما في المثالين الأولين، متعدّيا في بقيّة الأمثلة. وتقـول:

- حبِرت أسنانُه أي قلِحت (الفارابي ج2 ص231)
- وحدِب عليه أي عطَف (ن م ج2 ص223)
- وحسِبته صالحا
- ورهقه الدّين رهقا (ن م ج2 ص225)
- و شرب الشّراب (ن م ج2 ص224)

فترد الأفعال الخمسة في هذه الأمثلة على وزن فعِل. إلا أنها تكون توزيعيّا على ضربين:

– فأمّا الفعل الأوّل فلازم لا يتجاوز الفاعل إلى مفعول.
– وأمّا الأفعال الأربعة الباقية فتتجاوز الفاعل إلى مفعول واحد في المثال الثّاني والرّابع والخامس يكون مركبا اسميا في المثالين الرّابع والخامس ومركبا بالجرّ في المثال الثّاني وإلى مفعولين في المثال الثّالث.

فتكون أفعال المجموعة الأولى وهي جميعا على وزن فعَل قد افتقر بعضها إلى محلّ واحد واحتاجت أخرى إلى محلين أو ثلاثة. فاختلفت بذلك خصائصها التّوزيعيّة رغم اتّفاق الوزن. وكذا الحال في أمثلة المجموعة الثّانية. فقد استوجب بعضها محلاّ واحدا واقتضى بعضها محلّين واحتاج الثّالث منها إلى ثلاثة. وهذا أوّل أدلّتنا على أن وزن الفعل ليس محدّدا لخصائصه التّوزيعيّة.

ب – المزيـــد :

أما الثّلاثي المزيد فالغالب على أوزانه الوجهان التّعدية واللّزوم على نحو ما يتّضح ممّا يلي. فمن مجموع عشرة أبنية سبعة يجوز في أفعالها اللّزوم والتّعدية يلخّصها الجدول التّالي. وهو ما يفسّر جزم ابن السّرّاج « بأنّ ما لايتعدّى من الأفعال أقلّ ممّا يتعدّى» (الأصول ج 3 ص139).

	الأمثـــلـــة ومصـــادرها			
الوزن	الأصول ج3	المفصل[1]	شرح المفصل ج1	الممتع ج1
أفعل	ص124-126 ××[2]	280 ××	– أغدّ البعير – أبعتـه إذا عرضته للبيع – وأجلسته – وأحمدته أي وجدته محمودا – وأحييت الأرضَ ص 159 ××	-أخطأ – أكرم ص 186 ××
فعّل		281	– طوّف وغرّمته وغلّقت الأبواب وفرّحته ص 159 ××	
فاعل		281	– سافرت[3] – ضاربته[4] وطارقت النعل – وعافاك الله – وقاتلته ص159 ××	شاتمت 188 ××

1 أمثلة شرح المفصل هي عادة أمثلة المفصل لذلك اكتفينا بأمثلة الشرح.
2 رمز لإمكانية اللزوم و التعدية.
3 و4 – هذان المثالان مشتركان بين شرح المفصل والممتع

افتعل	"والتعدية أغلب عليه » ص126	281	-اجتوروا -اشتد -اضطرب -اشتوى القوم اللحم ص160 161 - xx	- افتقر - اقتلع 192 xx
تفعّل		279 xx	- تشجّع - تقطّع - تكبّر - تديّرت المكان - وتوسّدت التّراب 158 xx	- تأثّم - تحوّب (يَتَخَبَّطُهُ الشيطانُ منَ المسِّ)(2 البقرة275) (تَلْقَفُ ما يأفكون)[1] (7 الأعراف117) ص183 xx
تفاعل			- تضاربوا - وتغافل[2] -وجاذبته الثوب[3] - وتجاوز الغاية[4] - تنازعنا الحديث - وناسيته البغضاء 159 -158 xx	182-181 xx
استفعل			استحجر الطين - واستحقّه - واستقبحه 161 xx	-استتيست الشاة -واستنوق الجمل -واستحسن الشيء -واستعطيت العطية xx 195-194

فالأفعال الثّلاثية المزيدة بحرف الواقعة على أفعل وفعَّل وفاعل ضربان :

- الأولى اقتضت محلا واحدا. فهي لازمة نحـو :
  - أغدّ البعير
  - وطوّف التاجر
  - وسافر زيد
- والثّانية متعدّية افتقرت إلى محلّين مثل :
  - أبعته بمعنى التعريض للبيع

1 و هذه قراءة غير حفصٍ من السبعة. وقراءة حفص على نحو مايلي (وأوحينا إلى موسى أن ألقِ عصاك فإذا هي تَلْقَفُ ما يأفكون).

2 و3 و4 – أفعال مشتركة بين شرح المفصل والممتع.

• (وغَلّقت الأبوابَ) (12 يوسف - 23 -)
• وطارقت النَّعْلَ
أو إلى أكثر نحو :
• غرّمته[1]
• وجاذبته الحديث
وكذا المزيدة بحرفين وبثلاثة. فهي ترد لازمة أو متعدّية. فأما اللازم من افتعل وتفعّل وتفاعل واستفعل فنحو :
• اجتور وتشجّع وتغافل واستحجر
وأمّا المتعدّي منها فنحو : طارق واشتوى وتوسّد واستحقّ. تقول :
• طارقت النعل
• واشتوى القوم اللحم
• وتوسّدت التّراب
• واستحقّ زيد الجائزة

2 - 1 - 2 - من الرّباعي :

و أما الرّباعي فمن أوزانه الأربعة لا يوجد إلا وزن المجرّد منه فعلل يجوز في الأفعال الواردة عليه الوجهان. تقول :

المثال	الوزن	المصدر
• برهم : أي أدام النظر وأسكن طرفه • ودربخت الحمامة إذا خضعت لذكرها	فعلل	شرح المفصل ج7 ص162
• وقرقر البعيرُ (« إذ هدر «) • ودحرج الحجر • وسرهفت الصَّبيَّ « إذا أصلحت غذاءه «		الممتع ج1 ص180 شرح المفصل ج7 ص162

فأما أفعال الأمثلة الثّلاثة الأولى برهم ودربخ وقرقر فلازمة لا تتجاوز الفاعل إلى غيره. وأما فعلا المثالين الأخيرين دحرج وسرهف فمعتديان يقتضي كلّ منهما محلّين اثنين.

وهكذا لاحظ النّحاة أنه يجوز الوجهان في الأفعال الواردة على وزنين من الثّلاثي المجرّد وسبعة من المزيد منه، وهي معظم الأوزان. ولكنّ نسبة الأوزان من هذا النّوع في الرباعي خاصة والملحق به أقلّ بكثير. فليس يرد كذلك غير وزن المجرّد من الرباعي الوحيد فعلل وأربعة أوزان من الملحق بالمجرّد منه وثلاثة ملحقة بالمزيد لا اختلاف بين النّحاة في غير مثالين من وزن افعنلى منها.

1 هو منقول من فعِل. يقال :
• وقد غرِم الرجل الدية (اللسان « غرم » م 4 ص 981)

2 - 1 - 3 - من الملحق بالرباعي[1] :

1) المجرّد فعلل من نحو :

الوزن	الأصول ج 3	شرح المفصل ج 7	الممتع ج 1
فَعْلَى			•عَنْظى وخَنْظى وخَنْذى[2] ص181
		• وسلقيته سلقاء[3] • قلسى[4] ص 155	قلسى الرجل ص181
فعول		• جهور ص 155	• هرول 181
			• دهور المتاع[5] ص 180
فوعل		• يقال : حوقل الشّيخ : إذا أدبَر عن النساء ص 155	• حوقـل
	•وكوكبته كوكبة 139	• صومعته ص 155	• صومع الثريد 180
فيعل		يقال : بيقر إذا هاجر من موضع إلى موضع ص155	بيقـــر
		وبيطرته ص 155	بيطر الدابة ص180

فالأفعال القليلة الملحقة بالرّباعي المجرّد فعلل والواردة على الأوزان الأربعة التّالية فعلى وفعول وفوعل وفيعل ورد بعضها لازما نحو : حنظى وخنذى وعنظى وهرول وحوقل وبيقر، وبعضها متعدّيا مثل : سلقى وقلسى ودهور وصومع وبيطر.

ففي أوزان الملحق بالرّباعي المجرّد الأربعة هذه يرد الفعل إما لازما أو متعدّيا على نحو ما يتبين من الجدول السّابق.

1 يردّ النّحويون العرب بعض الأفعال المكوّنة من حروف أربعة ثانيها النون أو من ثلاثة و نصف حركة ترد الثّانية في بنية الفعل أو الرّابعة مثل خنذى وبيطر وحوقل و قلسى إلى أصل ثلاثي. ويعتبرون هذه الأفعال ليست أصلا في الرّباعي. بل هي ملحقة به بزيادة النّون أو نصف الحركة. وكذلك يفعلون في ما يرد من الأفعال على وزن افعوعل وافعوّل وافعنلى. فهم يلحقونها بما كان منه مزيدا بحرف.

2 « يقال : وقد خنذى وخنظى وحنظى وعنظى إذا خرج إلى البذاءة وسلاطة اللسان» (اللسان (خنذ) م2 ص910).

3 وسلقيته على وزن فعليتُه مأخوذة من السَّلْق وهو الصدم والدفع. قال شمر : قال الفراء : أخذه الطبيب فسلقاه على ظهره أي مده «. ن م (سلق) م3 ص187.

4 يقال : وقد قلْسَيْتُه فتقلسى وتقلنس وتقلس : أي ألبسته القلنسوة فلبسها. (ن م (قلس) م5 ص150.

5 – قال ابن منظور « والدّهورة : جمعك الشيء وقَذْفُكَ في مهواة ودهورتُ الشيء كذلك. ودهور اللقمَ : كبّر « (ن م (دهر) م 2 ص 1024).

ب) الملحق بالرّباعي المزيد بحرفين :

وكذا الحال في المزيد بحرفين منه مما يقع على الأوزان الثّلاثة افعوعل وافعَوَلّ وافعنلى على نحو ما يتّضح من الجدول التّالي :

الملحق به	وزن الفعل الملحق	المثـــال	المصدر وبعض الملاحظات
افعَلَلّ	افعوعل	اخشوشن	ابن يعيش ج 1 ص 161
		واعوشبت الأرض واغدودن النّبت[1] واعروريت الفرس[2]	ابن عصفور ج 1 ص 197
افعنلل	افْعَوّلّ	• يقال : اجلوّذ إذا أسرع[3]	ابن يعيش ج 7 ص 162 وانظر كذلك ابن عصفور ج1 ص196
		• واخرّوط السير إذا امتد[4] • واعلوّط البعير إذا ركب عنقه[5]	
	افعنلى	• احرنبى[6] • واسرندى • واغرندى	ابن عصفور ج1 ص185 وابن هشام المغني ج 2 ص 520 تنبيه ابن عصفور إلى الاختلاف في تعدية الأفعال الواردة على هذا الوزن

فهذه الأفعال يجوز في ماورد منها على الوزنين الأولين التعدية واللزوم بلا خلاف بين النّحاة. ولكن ما كان منها على وزن افعنلى مختلف فيه. فقد زعم سيبويه أنه لا يتعدى (انظر ابن عصفور ج1 ص186). ولكن ابن جني خالفه. فزعم «أنه يكون متعديا وغير متعد. فغير المتعدي نحو :

• احرنبى الديك

والمتعدي نحو :

• اغرندى واسرندى» (ن م ج1 ص186)

---

1 ـ واغد ودن النبت : إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة ريه (ابن منظور (غدن) م 4 ص 962)

2 ـ واعرورى فرسه : ركبه عريا (ن م (عرد) م4 ص761).

3 ـ هذا الفعل مشترك بين الأصول ج3 ص139 وشرح المفصل ج7 ص162 والممتع ج1 ص196

4 و5 – مثالان مشتركان بين شرح المفصل ج7 ص162 والممتع ج1 ص196 مع اختلاف في المفعول فهو في الكتاب الأوّل تباعا : السير والبعير وفي الثّاني السفر والمهر.

6 وردت هذه الأفعال الثّلاثة في كل من الممتع ج1 ص185 والمغني ج 2 ص 520. وقد فسّرها ابن هشام على النّحو التّالي قال :

• « احرنبى الديك إذا انتفش

• ويغرنديني بالعين المعجمة : يعلوني ويغلبني

• وبمعناه يسرنديني » (المغني ج2 ص520)

واحتج على ذلك بفعلين «لاثالث لهما»[1] وردا في قول الراجز (انظر ابن عصفور ج 1 ص 186 وابن هشام، المغني ج 2 ص520) :

وقد جعل النعاسُ يَغرنديني * أدفعُه عَنِّي و يسْرنديني

والصحيح – في رأي ابن عصفور (ت 669) وكثير من النّحاة – ما ذهب إليه سيبويه «إذ لم يُسمع متعديا إلا في هذا الرجز. وغالب الظنّ أنه مصنوع «(ابن عصفور ج1 ص186). وهو ما ذهب إليه الزّبيدي (ت 379) حين قال : «أحسب البيتين مصنوعين « (ن م ج1 ص186). وتوسط ابن هشام في الأمر، فعد هذين الفعلين الواردين في قول الراجز شاذّين» (المغني ج2 ص520). وخرّجهما الإستراباذي على حذف الجارّ. قال : «وكأنّه محذوف الجار أي يغرندي عليّ ويسرندي عليّ أي يغلب و يتسلط « (شرح الكافية ج1 ص114).

2 – 2 – الأوزان الخاصة بالمتعدي :

2 – 2 – 1 – من الثّلاثي و الرباعي :

ليس في أبنية الفعل الثّلاثي أو الرباعي مجرّدا أو مزيدا واحد يكون وقفا على المتعدّي. فليست تخرج هذه الأبنية عن احتمالين اثنين اللزوم أو جواز الوجهين فيها.

2 – 2 – 2 – من الملحق بالرباعي :

ولكن أمر الملحق بالرّباعي يختلف قليلا عمّا تقدّم. إلاّ أنّه على كثرة أبنيته ليس فيه غير ثلاثة أوزان ملحقة بالمجرّد ترد الأفعال الواقعة عليها متعدية. وهي : فعلل وفعنل، وهو قليل، ويفعَل[2] أيضا. تقول: جلببه وشملله وصعررته[3]

فتكون الأمثلة الثّلاثة الواردة على فعلل من الملحق بالرباعي المجرّد مقتضية محلين فاعلا ومفعولا. لذلك قال ابن عصفور : « لا يكون إلاّ متعديا « (ابن عصفور ج1 ص180). وكذا في نحو :

---

1 ـ العبارة لابن هشام في المغني ج 2 ص 520

2 ـ قال ابن السّرّاج : « وافعوّل أيضا يتعدّى نحو اعلوّطه وكذلك فعللته صعررته لأنّه على بناء دحرجته. وهو ملحق به. وكذلك فوعلته مفوعلة « (الأصول ج 3 ص139) وقال ابن عصفور: « فعلل لا يكون إلاّ متعديا نحو جلببه وشملله إلاّ أن يكون رباعيّا. فإنّه يكون متعديا وغير متعدّ» (الممتع ج1 ص180). ففعلل عند النّحاة بناء للرباعي المجرّد وللثلاثي الملحق به. فجلبب وشملل وصعرر من أمثلة الملحق بالرباعي المجرّد إذ الأصل فيها عندهم جلب وشمل وصعر. وكذلك هي الأفعال الواردة على وزني فعنل ويفعل. فقلنس ويرنأ أصلهما قلس ورنأ. والاتفاق في هذا قائم بين النّحاة وأصحاب المعاجم. فأنت تجد ابن منظور يذكر هذه الأفعال تباعا في مادّة (جلب) م1 ص477 و(شمل) م3 ص363 و(صعر) م3 ص441 و(قلس) م5 ص150 و(رنأ) م2 ص1233. وإذا كان الزمخشري اكتفى منها بذكر جلبب في (جلب) أ ب ص96 وأهمل بعضها حينا مثل شملل وصعرر ويرنأ واستعاض عنها بصغة أخرى آخر كما فعل في قلّس فلأنّ معجمه موجز يقتصر على أساس البلاغة.

3 ـ يقال « صعرر الشيء فتصعرر دحرجه فتدحرج و استدار «(ابن منظور (صعر) م3 ص 441).

• قلنس
• و يرنأ لحيته (انظر ن م ج1 ص180)
الواردين تباعا على وزني فعنل ويفعل.

2- 3 - الأوزان الخاصة باللازم :

2 -3 - 1 - من الثّلاثي :

والنوع الثّالث من الأبنية خاص باللازم. وأوزانه من الثّلاثي أربعة[1] واحد من المجرّد وثلاثة من المزيد. لا خلاف بين النّحاة فيها (انظر في ذلك ابن السّرّاج ج3 ص137 و138 والزمخشري، المفصل ص282 وابن يعيش ج7 ص161 و162 وابن عصفور ج1 ص170و189و195). فأما المجرّد فَعُل وهو بناء لا يكون إلا لازما بإجماع النّحاة[2] « لأنه بناء للغرائز والهيئة... » (ابن يعيش ج7 ص154 وانظر المبرد ج1 ص197 والسيوطي، المزهر ج 2 ص37) « نحو:
• ظرف و شرف « (ابن عصفور ج 1 ص 180)
و أما المزيد فأبنيته الثّلاثة هي : افعلّ وافعالّ وانفعل. تقول :

المثال	الوزن	المصدر
• ابيضّ • و احمرّ • و اصفرّ	افعلّ	ابن يعيش ج7 ص 161 و162

1 ـ لم يعتبر النّحاة فُعِل من اللازم لاعتبارهم أنه منقول من فعَل أو فعِل « فليس بأصل في الأبنية »(ابن يعيش ج 7 ص 152) غير أن ذلك لا يكون إلا في المبنى منه لغير الفاعل. أما الأفعال الّتي تكون بدل فعَل أو فعِل من نحو :
« خُرفت الأرض : أصابها مطر الخريف « (السرقسطي (خرف) ج 1 ص 456)
• وسُكت إذا أصيب بالسكتة
أو بمعنييهما مثل :
• « أُرضت الخشبة و أرضت «
• « وجَدِر و جُدر أصابَ بالجدر «
• « و نَزَحت البئر و نُزِحَت «
• « و نَزَفت البئر و نُزِفَت «
فلم يتعرض لها النّحاة ولَم يذكر بعضهم من فُعل إلا ما شابه البناء لغير الفاعل من الأفعال الدالة على الإصابة الموضوعية والنوعية من نحو : رُئس وطُلح وفُؤد وفُخذ وقُلب وكُبد وجُن.
2 ـ انظر في ذلك :
– قول ابن السّرّاج : « و هذا لا يكون من المتعدي البتّة « (الأصول ج 3 ص 88)
– وقول ابن عصفور: « وفعُل... لا يتعدى البتّة « (الممتع ج 1 ص 180)
غير أن استقراءنا المعاجم مكننا من العثور على بعض الأفعال الّتي تكون على فَعُلَ وتتعدى بحرف، وهو ما لا يعتبره جمهور النّحاة من المتعدي أو بغير حرف مثل «بصرت به أي علمته» (الفارابي ج 2 ص 273) و»خرق عليه وبه عنّفه» (ن م ج 2ص275) و»رحبتك الدار» (ن م ج 2 ص278). و» يقال رفَق به و رفُق به وهو رافق به ورفيق به» (ابن منظور (رفق) م3 ص1200)، و»عنف عليه وبه مثل خرق عليه وبه عنفا» (الفارابي ج2 ص275).

• ابياضّ • و ادهامّ • و اسوادّ • و اشهابّ	افعالّ	ابن عصفور ج 1 ص 195
• و انطلق • و انقطع • و انكسر	انفعل	ابن هشام ج 2 ص 520 (مثال 1و2) و ابن السّرّاج ج 3 ص137 و138 (م2 وم3)

فلا تفتقر أفعال الأمثلة الثّلاثة الواردة على وزن افعلّ والأمثلة الأربعة الواقعة على وزن افعالّ أو الأمثلة الأخيرة على انفعل إلى غير محل واحد يكون فاعلا. قال الزمخشري في ذكر خصائص ما كان من الرّباعي مزيدا على وزني افعنلل وافعللّ[1] : «وكلا بنائي المزيد فيه غير متعدّ وهما في الرّباعي نظيرا انفعل وافعلّ وافعالّ في الثّلاثي. قال سيبويه : وليس في الكلام :

* احرنجمته

لأنّه نظير انفعلت في بنات الثّلاثة زادوا نونا وألف وصل كما زادوهما في هذا. وقال : ليس في الكلام :

* افعللته ولا افعاللته

وذلك نحو :

• احمررت واشهاببت»[2] (الزمخشري، المفصل ص 282)

2 - 3 - 2 - من الرّباعي :

وأما الرباعي فالغالب على أبنيته اللزوم. فليس فيه غير أربعة أوزان ثلاثة منها لا تكون إلا لازمة بإجماع النّحاة ليس بينها واحد مجرّد. وهي تفعلل وافعللّ وافعنلل. تقول :

• « دحرجته فتدحرج
• ومدرعته فتمدرع « (ابن عصفور ج1 ص181)
• « واشمأزّ واطمأنّ واقشعرّ « (ابن هشام، المغني ج 2 ص 520)
• « و احرنجم بمعنى اجتمع « (ن م ج 2 ص 520)

فلا تحتاج الأفعال الرباعية الواردة على هذه الأوزان الثّلاثة إلى غير محل هو الفاعل. فجميعها لا تكون من المتعدي البتّة.

---

1 ـ لم يذكر له غير هذين الوزنين (انظر المفصل ص282). وكذا فعل ابن يعيش في شرحه عليه (شرح المفصل ج7 ص162). إلا أن ابن عصفور ذكر ثلاثة. فلم يهمل تفعلل (انظر الممتع ج1 ص172).

2 ـ وراجع كذلك بالنسبة إليها جميعا: ابن السّرّاج ج3 ص138 وابن يعيش ج7 ص282 وابن عصفور ج1 ص189 بالنسبة إلى انفعل وص 195 بالنسبة إلى افعلّ وافعالّ.

2 - 3 - 3 - من الملحق بالرّباعي :

وأما الملحق بالرّباعي فأبنيته كثيرة شديدة التّباين من هذه النّاحية. فأمّا الملحق منه بالمجرّد فليس في أبنيته واحد لازم. فهي إما متعدّية أو مما يجوز فيه الوجهان. وهذا الغالب عليه إلا أبنية غريبة شاذة ذكرهاالإستراباذي في شرح الشافية[1]. وأما الملحق بالمزيد بحرف فعلى عكسه لا يرد إلا لازما على نحو ما يتبيّن من أمثلته[2] في الممتع لابن عصفور (ت 669 هـ) الّتي يُجْملها الجدول التّالي :

المثال	الوزن	المصدر
تَعَفْرَتَ	تَفَعْلَـتَ	ابن عصفور ج 1 ص 168
تَجَلْبَبَ	تَفعْلَلَ	
تَقَلْسَى تَجَعْبَى	تَفَعْلَى	
تَقَلْنَسَ	تَفَعْنَلَ	
تَرَهْوَكَ	تَفَعْوَلَ	
تَجَوْرَبَ	تَفَوْعَلَ	
تَشَيْطَنَ	تَفَيْعَلَ	
تَمَسْكَنَ	تَمَفْعَلَ	

وأما الملحق بالمزيد بحرفين فيكون فيه وزنان لا تكون الأفعال الواردة عليهما إلا لازمة. وهما افعنلل نحو :

• «اقعنسس الجمل إذا أبى أن ينقاد» (ابن هشام، المغني ج2 ص520)

وافوعلّ :

• « كَاكوهدّ الفرْخُ إذا ارتعد » (ابن هشام، المغني ج 2 ص 520)

إن تقسيم أبنية الأفعال على أساس خصائصها التّوزيعية يُوهم بارتباط التّوزيع بوزن الفعل مثلما توهم بذلك الأمثلة الّتي اختلفت فيها خصائص الفعل النسقية باختلاف ما طرأ عليه من تغيير حركي أو حرفي وحركي في آن.

---

1 - قال : « و قد جاء من الملحقات بدحرج فعأل نحو :

• برأل الديك إذا نفش بُرَائِلَهُ

وفنعل نحو :

• دَنْقَعَ الرّجُلُ أي افتقر و لزق بالدقعاء وهي الأرض

وكذا فَعْلَنَ وفَمْعَلَ وفَعْمَلَ وفَعْلَمَ وَغير ذلك. لكنها لم تُعَدّ لغرابتها وكونها من الشواذ» (شرح الشافية ج1 ص68 - 69)

2 ـ اكتفى ابن عصفور بذكر عشرة أبنية للملحق بالرباعي المزيد بحرف اثنان منها ثلاثيان مزيدان بحرفين ولكن الإستراباذي ذكر اثنين آخرين اعتبرهما من الشواذ قال : «وكذا جاء تَهَفْعَلَ وافْعَنْمَلَ ونحو ذلك من النوادر» (شرح الشافية ج1ص 69).

3 - إشكاليّة القول بصلة خصائص الفعل التّوزيعية ببنائه الصرفي :

3 - 1 - مظاهر وعي اللغويين القدامى بذلك :

إنّ العلاقة بين بناء الفعل وخصائصه التّوزيعية مسألة إشكاليّة في الحقيقة. وقد أدرك اللغويون القدامى نحويين ومعجميين ذلك مبكرا كما يتجلّى من دراستهم معاني الأبنية وخصائصها التّوزيعية وخاصة منها وزنا فعَل وأفعل والأبنية الّتي ترد أفعالها لازمة أو متعدية.

فقد لاحظوا ظاهرتين متقابلتين تمثّلت الأولى في اتفاق البناء واختلاف التّوزيع والثّانية في اختلاف الوزن واتفاق المعنى وما يتبعه من قول ضمني (انظر مثلا ابن السّرّاج ج1 ص170 وابن يعيش ج2 ص44 و ج7 ص63) أو صريح (انظر مثلا قولهم في نبت وأنبت في اللسان (نبت) م6 ص563 وفيما يجوز فيه الوجهان من الأبنية) باختلاف التّوزيع.

فالنحاة مجمعون على أن الأفعال الّتي تنتمي إلى نفس الحقل ترادفا أو تضادا تكون خصائصها التّوزيعية واحدة. فعمد ابن السّرّاج في استدلاله على لزوم دخل في نحو:

• دخلت البيت

إلى حجتي المثل والضد. قال : « هو عندي غير متعد كما قدمناه. فإنك لما قلت دخلت إنما عنيت بذلك انتقالك من بسيط الأرض ومنكشفها إلى ما كان غير بسيط منكشف. فالانتقال ضرب واحد وإن اختلفت المواضع. ودخلت مثل غُرْتَ إذا أتيت الغَوْرَ فإن وجب أن يكون دخلت متعديا وجب أن يتعدى غرت. ودليل آخر: أنك لا ترى فعلا من الأفعال يكون متعديا إلا كان مضاده متعديا وإن كان غير متعد كان مضاده غير متعدّ. فمن ذلك تحرك وسكن. فتحرّك غير متعدّ وسكن غير متعدّ. وابيضّ واسودّ كلاهما غير مُتَعَدٍّ وخرج ضدّ دخل. وخرج غير متعدّ فواجب أن يكون دخل غير متعدّ. وهذا مذهب سيبويه» (الأصول ج1 ص170-171). وبهما استدلّ النّحاة القائلون بلزوم دخل وزادوا دليل بناء المصدر. قال ابن يعيش : « فقال قوم : هو غير متعدّ لأمور منها أن مصدره على فعول نحو الدخول. وفعول غالب في الأفعال غير المتعدية نحو الخروج والقعود ولأن نظيره ونقيضه كذلك. فنظير دخلت غبرت. ونقيضه خرجت. وكلاهما لازم غير متعد. فحكم عليه باللزوم » (شرح المفصل ج2 ص44).

واختلف القراء في قراءة :

• (وشجرَةٌ تخْرُجُ من طُور سينَاءَ تَنْبُتُ بالدّهن)[1] (23 المؤمنون ـ 20)

غير أن النّحاة بدل أن يتعمّقوا المسألة بالفحص عن هذه الإشكاليّة الّتي لاحظوها

1 ـ وقد اختلفت القراءات فيها. « قرأ ابن كثير وأبو عمرو الحضرمي تُنْبِتُ بالضمّ في التاء وكسر الباء. وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي و ابن عامر تَنْبُتُ بفتح التاء » (ابن منظور (نبت) م 6 ص 563).

وتمحيص العلاقة القائمة بين بناء الفعل وخصائصه التّوزيعية عالجوا الإشكاليّة بطرق مختلفة لا تخرج غالبا عن مسلّماتهم. فاختلف منهجهم في مقاربتها باختلاف الظّاهرة الّتي تجلّت فيها.

أما في الظّاهرة الأولى المتمثّلة في وحدة البناء واختلاف التّوزيع فقد سعوا إلى إيجاد ضوابط تمكن من التّمييز بين ما كان لازما من نفس البناء وما كان متعدّيا في إطار تمييزهم العام بين اللاّزم والمتعدّي. واقتصروا في ذلك على الثّلاثي المجرّد الوارد على وزني فعَل وفعِل[1]. وذهبوا في ذلك مذهبين : اعتمدوا الدّلالة حينا ووزن الفعل ووزن مصدره آخر. لم يكتفوا بالضّابط المعجمي المتمثّل في القول بأن « كل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيّز غير الفاعل فهو متعدّ نحو :

- ضَرَبَ و قَتَلَ

. . . وما لم يُنْبِئْ لفظه عن ذلك فهو لازم غير متعدّ نحو :

- قام و ذهب »(ابن يعيش ج 7 ص 62)

3 - 1 - 1 - الجانب الصّرفي :

فأمّا الأوّل وعليه ألحّ النّحويون دون سائر اللّغويين فيتمثّل :

3-1-1-1- أولا في إيجادهم علاقة تلازم بين وزن مصدر الفعل الثّلاثي المجرّد من الصّحيح السّالم وخصائصه التّوزيعيّة

أ) رأي جمهور النّحاة

فهذا ابن السّرّاج يرى في مواطن متفرّقة من كتاب الأصول أن فَعْلا هو الأصل في مصادر» أبنية المتعدّي من الثّلاثي المجرّد، وإن هي تعددت، إذ يقال :

- ضَرب ضَرْبا
- و قَتَل قَتْلا
- و حَمِد حَمْدا « (ابن السّرّاج ج1 ص86 و87)

وهو في موقفه هذا يقتدي بصاحب الكتاب. فالقاعدة عند سيبويه أن يكون مصدر أبنيّة فعل المتعدّي الثّلاثة على وزن فعْلٍ (انظر سيبويه ج4 ص5). وإلى مثل هذا يذهب كلّ من الفارابي (ت350 هـ) والإستراباذي. يقول الأوّل : « والمصدر السّالم في هذا ما كان على الفَعْل والفُعُولِ الفعل للمتعدّي في القياس والبناء والفعول للاّزِم. ويتبادلان. وربّما اجتمعا في مثل قولك :

- سَكَتَ سَكْتا وسُكوتا
- و صَمَت صَمْتا وصُمُوتا

والمتعدّي مثل :

- خَمَش وجهه خَمْشا وخُمُوشا» (الفارابي ج 1 ص 139)

---

1 اكتفى النّحاة في الثّلاثي المزيد والرباعي والملحق به على ملاحظة الظّاهرة والتمثيل لها.

ويقول الثّاني : «الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة[1] أن يكون المتعدّي على فَعْل من أي باب كان» (شرح الشافية ج1 ص156). ولكنّ لمصدر اللازم المجرّد أوزانا تختلف باختلاف عين الفعل الماضي (انظر كذلك ن م ج1 ص151). ففعَل على فُعُول نحو:

- دَخَلَ دُخُولاً

وفَعِل على فَعَل بالفتح

- كَتَرِبَ تَرَبا

« وفَعُلَ – هو لازم لا غير – على فَعَالة في الغالب نحو :

- كَرُمَ كَرَامة »[2] (شرح الشافية ج1 ص156 وانظر كذلك ص151)

فالاتفاق بين النّحاة قائم على كون المصـــدر قرينة في الأصــل عــلى لزوم الفعل أو تعديه على نحو ما رأينا في الاحتجاج للزوم دخل وفيما تقدم من الشواهد وفي ما ذكره ابن السّرّاج في وزن فَعَلاَنَ « إلا شاذا نحو :

- شَنِئْتُهُ شَنَآنًا . . .[3]

وقال أبو العباس : المعنى : شنئت منه « (الأصول ج 3 ص 93)

قال ابن السّرّاج : « فَعَلاَن : ما كان زعزعة للبدن في ارتفاع كالعسلان والغثيان واللمعان . . . ولا يجيء فعله متعديا . » (ن م ج3 ص92–93) .

وهكذا أوجد جمهور النّحاة صلة بين بناء المصدر وخصائص الفعل التّوزيعية . هي قاعدة إلا في ما شذّ. فكان ذلك أحد الضّوابط الّتي مكنتهم من التّمييز بين ما كان لازما وما كان متعدّيا (انظر ن م ج3 ص92) من الأفعال الواردة على وزني فَعَلَ وفَعِلَ

ب) رأي الفرّاء

ولكن الفرّاء لم يكن يرى هذا الرّأي. فلا صلة عنده بين مصدر فَعَلَ وبين خصائص الفعل التّوزيعية. فقد أجاز في غير المسموع من المصادر استعمال فَعْل وفُعُول. لا فرق في ذلك عنده . إنما مرد الاختلاف فيما هو مسموع منها إلى اختلاف اللّغات. قال : « ما ورد عليك من باب فَعَلَ يَفْعُلُ وفَعَلَ يَفْعِلُ ولم تسمع له بمصدر فاجعل

---

1 يعني بهذا الأصوات و الأدواء و الاضطراب و الحرف و الهياج و حينونة الحدث و السمات والتقلب و الألوان (انظر في ذلك شرح الشافية ج 1 ص 153 – 156) .

2 – يعتبر اللغويون وزن فعُل متمحضا لغير الواقع «إلا كلمة واحدة رواه الخليل قال : وهو قولك: رحُبتك الدّار» (الفارابي ج2 ص278). غير أن بعض الأمثلة القليلة الواردة في ديوان الأدب تدل على إمكانية وروده متعديا إلى المفعول به بحرف جر على الأقل على مذهب بعض النّحاة الّذين خالفوا الجمهور بأن اعتبروا الفعل الواصل إلى مفعوله بحرف جر متعديا. وقد عدد الفارابي ثلاثة أفعال هي (بَصُرَتْ به : أي علمته (د أ ج 2 ص 273) وخرُقَ به وعليه (ن م ج 2 ص 275) وعَنُفَ عليه و به (ن م ج 2 ص 275).

3 – قال ابن منظور : شَنِئَ الشيء وشَنَأَهُ أيضا الأخيرة عن ثعلب يَشنَؤُهُ شَنْأً وشُنْأً وشِنْأً وشَنَأَةً ومَشْنَأً ومَشْنَأَةً ومَشْنُؤَةً وشَنَآنًا وشَنْآنًا بالتحريك والتسكين : أبغضه « (اللسان (شنأ) م 3 ص 365).

مصدره على الفَعْل أو على الفُعُول. الفَعْلُ لأهل الحجاز والفُعُولُ لأهل نجد[1]» (الفارابي ج1 ص139 وانظر كذلك شرح الشافية ج1 ص151 - 152 وص157).

3-1-1-2- ثانيا في إيجادهم علاقة بين وزن الصفة المشبهة وخصائص الفعل التّوزيعية على نحو ما يرى في الأصول مما نُسبَ إلى المبرّد قال ابن السّرّاج: «قال أبو العباس: أفعل وفَعْلانُ وفَعيلٌ شيء واحد لأنها تَقَعُ لما لا يتعدى. وقالوا في الأصيد صَيِدَ يَصْيَدُ صَيَدًا[2]. وقالوا: شَابَ يَشيبُ مثل: شَاخَ يَشِيخُ أشْيَبُ كأشْمَطَ وأشْعَرُ كأجْرَدَ وأزَبَّ»[3]. وقالوا: هَوِجَ يَهْوَجُ هَوَجًا[4] وثول يَثْوَلُ ثَوْلاً وأثْوَلُ[5]. وقالوا: مال يَميلُ وهو مائل وأميَلُ» (ابن السّرّاج ج3 ص 96).

3-1-1-3- ثالثا: إقامتهم صلة بين حركة عين المضعّف في المضارع وخصائصه التّوزيعية. قال السرقسطي في كتاب الأفعال: «وما كان من هذا النّحو المضاعف متعدّيا فإنّ مستقبله يأتي على يَفْعُلُ بالضّمّ في قول الخليل غير أفعال يسيرة جاءت باللغتين. وهي:

- عَلَّهُ بالشراب يَعُلُّهُ ويَعِلُّهُ
- و نم الحديث يَنُمُّهُ و يَنِمُّهُ
- وَ هَرَّهُ يَهُرُّهُ وَ يَهِرُّهُ: كَرِهَهُ
- و شَدَّهُ يَشُدُّهُ و يَشِدُّهُ
- و صَدَّ عَنِّي يَصُدُّ و يَصِدُّ[6]

وقد جاء من ذاك حرف شاذ بالكسر خاصّة هو:

- حَبَبْتُهُ أَحِبُّهُ» (السرقسطي ج 1 ص 57)

«وأما ما كان منه غير متعد فإن مستقبله يأتي على يَفْعِلُ بالكسر غير أفعال أيضا أتت باللغتين» (ن م ج1 ص58 وراجع أيضاالإسترابادي، شرح الشافية ج1 ص134 وابن عصفور ج1 ص174 و175 و178). وهي اثنا عشر فعلا[7]:

---

1 قال ابن الحاجب «وقال الفراء: إذا جاءك فَعَلَ مما لم يُسْمَعْ مصدره فاجعله فَعْلاً للحجاز وفُعُولاً لنَجْد» (شرح الشافية ج1 ص151-152 وانظر شرح الاستراباذي له في (ن م ج1 ص157).

2 قال ابن منظور «والأصيد الذي لا يستطيع الالتفات وقد صَيِدَ صَيَدًا وصَادَ» (اللسان (صيد) م3 ص499)

3 وقال: «والزَّبَبُ في الرجل كثرة الشعر و طوله ... و زَبَّ يَزُبُّ زَبِيبًا وهو أَزَبُّ» (ن م (زبب) م2 ص 4)

4 «و الهَوَجُ كالهَوَكِ: الحمق. هوِجَ هَوَجًا فهو أهْوَجُ والأنثى هوجاء» (ن م (هوج) م 6 ص 96)

5 «والثَّوْل: الجنون. والأثْوَلُ: المجنون. والأثْوَلُ الأحْمَقُ. يقال: ثَالَ يَثُولُ ثَوْلاً إذا بدا فيه الجنون ولم يستحكم. فإذا استحكم قيل: ثوِلَ يَثْوَلُ ثَوَلاً. قال: وهكذا في جميع الحيوان» (ابن منظور(ثول) م 1 ص 386).

6 لا يعتبر جمهور النّحاة القدامى ما تجاوز الفاعل إلى المفعول بحرف جر متعديا.

7 أورد السرقسطي اثنني عشر فعلا لما أتى بضم عين المضارع و كسرها. اكتفينا في التمثيل بذكر الأربعة الأولى منها وقد رتبناها حسب حروف المعجم لأن المؤلف لم يتبع فيها أي ترتيب. أما الأمثلة الثمانية الباقية فنوردها في هذا السياق على النّحو الذي وردت عليه في كتاب الأفعال. وهي:

- فَحَّتِ الأفعى تَفُحُّ و تَفِحُّ
- و شَذَّ الشيء يَشُذُّ و يَشِذُّ

←

• جَدَّ في الأمر يَجُدُّ و يَجِدُّ
• و جَمَّ الفرس يَجُمُّ و يَجِمُّ
• و شَبَّ يَشُبُّ و يَشِبُّ
• و شَجَّ يَشُجُّ و يَشِجُّ

« وقد شَذَّ منه حرف واحد أتى بالضم خاصة وهو :

• ألّ الشَّيْءُ يؤُلّ إذا برق
• و ألّ الرَّجُلُ يؤُلّ : رَفَعَ صَوْتَهُ ضارِعًا

وأما قولهم :

• ذَرّتْ الشمس تَذُرّ
• و هبّت الريح تَهُبُّ

فزعم الفراء أن الضم إنما جاء على القياس لأن فيها معنى التعدّي. . . » (السرقسطي ج1 ص 58).

وخلاصة القول أنّ النّحاة قرنوا بين خصائص الفعل التّوزيعيّة وبنية مصدره. فالقاعدة عندهم أنّ مصدر المتعدّي يكون في الأصل على فَعْلٍ ومصدر اللازم يختلف عادة بحسب حركة عين الفعل. فأمّا فَعَل فمصدره على فُعُول. وأمّا فعِل فمصدره على فعْلٍ. وأمّا فعُل فمصدره على فَعَالة.

3-1-2- الجانب الدّلالي :

والحق أن النّحاة القدامى كانوا واعين بإشكاليّة المسألة وعيا تاما ترجموه بطرق مختلفة[8]، مدركين حدود الضوابط الصرفية في تحديد لزوم الفعل أو تعديه. لذلك كان احترازهم بأشكال متباينة. فتارة يكون بذكرهم القاعدة واستقراء ما شذ عنها أو تأويله (انظر مثلا ابن السّرّاج ج3 ص92-93 والسرقسطي ج 1 ص57 و58 والإستراباذي، شرح الشافية ج1 ص134 وابن عصفور ج1 ص174 و175 و178) وأخرى بالتأكيد على أصل بناء المصدر (انظر مثلا ابن السّرّاج ج3 ص86-89)، وحينا يكون بالتنبيه إلى التداخل بين صيغ مصدر اللازم والمتعدي (انظر الفارابي ج1 ص139) وآخر برفض إقامة توازن بين مصدر الفعل وخصائصه التّوزيعية على نحو ما فعل الفراء (انظر مثلا الفارابي ج1 ص139 وشرح الشافية ج1 ص151 و152 و157) اعتقادا منه أن اختلاف المصادر مرده إلى اللغات وليس إلى خصائص الأفعال توزيعيا وباللجوء في تعليل خصائص الأفعال النسقية إلى

← • وتَرّت يدهِ تَتّر و تَتِرّ
• وطرّت تَطِرّ و تَطُرّ
• وَ حَدَّتْ المَرْأَة تَحُدّ و تَحِدُّ
• ونَسّ الشَّيْءُ يَنُسّ و يَنِسُّ
• و شطتّ الدَّارُ تشُط و تَشط
• و دَرّتْ النَّاقَةُ و غَيْرِهَا تَدُرُّ و تَدِرّ

(السرقسطي ج 1 ص 58)

8 من بينها الاحتفال بدراسة فعل وأفعل

الدّلالة في أحيان قليلة في المجرّد، كثيرة في المزيد بشكل ضمني حينا، صريح أحيانا وبالتصنيف في فعل وأفعل أخرى (انظر ما سيأتي).

أ) تعليل التّوزيع بالدّلالة

أما تعليلهم التّوزيع بالدّلالة فضمني في قول الزمخشري : « وفَعِلَ يكثر فيه الأعراض من العلل والأحزان وأضدادها :

• كسقِم ومرض وحزن وفرح وجذِل وأشِر

والألوان :

• كأَدِمَ وشَهِبَ وسَوِدَ

وفَعُلَ للخصال الّتي تكون في الأشياء

• كحَسُنَ وقَبُحَ وصَغُرَ وكَبُر «(المفصل ص278- 279)

وصريح في كتاب الأصول في ما جاء « من الأفعال على بناء واحد لتقارب المعاني» (ابن السّرّاج ج3 ص89) قال في « الضرب الثّالث المتفقة في الفعل «[1] : « هذا الباب يكون في الخصال المحمودة والمذمومة. يجيء هذا على فَعُل يفْعُلُ إلا في المضاعف وهو على ثلاثة أضرب :

- الأوّل : ما كان حُسنا وقُبحا
- الثّاني : ما كان في الصغر والكبر
- الثّالث : الضّعف والجبن والشجاعة.

منه ما يختلط منه فعُلَ بفَعِل كثيرا وهو الرفعة والضَّعَةُ لأن فَعُل أُخت فَعِلَ» (ابن السّرّاج ج3 ص 97). فابن السّرّاج يقر بوجود علاقة بين دلالة الفعل الوارد على وزن فَعُل وفَعِلَ وخصائصه التّوزيعية. بها يفسّر التداخل بين وزني فَعُل وفعِل. وقد كان ابن يعيش أكثر النّحاة وضوحا في ربط خصائص الفعل التّوزيعية بدلالته. قال : «من المتعدي إلى مفعول واحد أفعال الحواس» (شرح المفصل ج7 ص62). فأقام علاقة بين خصائص الفعل التّوزيعية ودلالته على الإدراك الحسي. وقد علل أيضا لزوم الأفعال الواقعة على وزن فَعُلَ في موطن آخر بدلالتها. فقال : « وأما فعل مضموم العين في الماضي فبناء لا يكون إلا لازما غير مُتَعَدٍّ لأنه بناء موضوع للغرائز والهيئة الّتي يكون الإنسان عليها من غير أن يفعل بغيره شيئا» (ن م ج 7 ص 154)

والإجماع على وجود هذه العلاقة بين دلالة الفعل المزيد ثـلاثيا كـان أو رباعيا أو ملحقا وبين خصائصه التّوزيعية قائم بين النّحاة في أبنية معينة. فهم يصرحون به في تناولهم بالدرس بعض الأوزان. يفعلون ذلك في نحو :

---

1 ـ من باب « ذكر ما جاء من المصادر والصفات والأفعال على بناء واحد لتقارب المعاني» (ابن السّرّاج ج3 ص89-99) : «الضرب الثّالث : المتفقة في الفعل» (ص 97 – 99).

– انفعل كما يتضح مثلا من شرح المفصل. قال الشارح : « فأما انفعل فهو بناء مطاوع لا يكون متعديا البتّة. وأصله الثّلاثة. ثم تدخل الزيادة عليه من أوله نحو :

- قطعته فانقطع
- و شرحته فانشرح
- وحسرته فانحسر» (ابن يعيش ج7 ص150 و159 وانظر أيضا الزمخشري، المفصل ص281 والإستراباذي، شرح الشافية ج1 ص108)

– وفي وزني افعالّ وافعلّ. قال ابن يعيش : « أما افعال فأكثر ما يكون في الألوان نحو :

- اشهاب وابياض

ولا يكون متعديا. . . وقد يقصرافعال لطوله. فيرجع إلى افعلّ. قال سيبويه : «وليس شيء يقال فيه افعالّ إلا ويقال فيه افعلّ. إلا أنه قد تقل إحدى اللغتين في الكلمة وتكثر في الأخرى» (ابن يعيش ج7 ص161).

– وفي وزني الرباعي المزيد افعللّ وافعنلل. قال شارح المفصل متحدثا عن أبنية الرباعي المزيد « وللمزيد بناءان افعنلل نحو :

- احر نجم بمعنى الازدحام والتجمع

والمراد هنا المطاوعة. فهو في الرباعي كانفعل الثّلاثي. والثّاني افعللّ :

- كاقشعرّ واطمأنّ

وهو كاحمرّ واصفرّ في الثّلاثي. ولذلك لا يتعدى» (ن م ج7 ص162 وانظر شرح الشافية ج1 ص113)

– وفي بعض الأوزان الملحقة بالرباعي. قال ابن عصفور : «وتفعلل وتفيعل وتفَعْلَى وتفوعل وتمفعل وتفَعْوَل أكثر ما تجيء غير متعدية لأنها مطاوعة للفعل الّذي دخلت عليه التاء في الغالب» (ابن عصفور ج1 ص18). فهم يراوحون في تعليل خصائص الفعل التّوزيعية بين البناء والدّلالة. يقتصرون طورا على البناء، ويعمدون إلى الدّلالة آخر ويجمعون بينهما تارة (انظر أيضا « الأمور الّتي لا يكون الفعل معها إلا قاصرا » في المغني ج 2 ص519 – 522).

وسواء ذكروا الدّلالة في التعليل أو لم يفعلوا فهي حاضرة أبدا في تفكيرهم ومسلّمة من مسلماتهم.

ب) التصنيف في فعل وأفعل[1]

هذه الشواهد الّتي عددنا تمكن الباحث من أن يتبين أن النّحاة كانوا على وعي تامّ بإشكاليّة العلاقة بين بناء الفعل وخصائصه التّوزيعية. وإذا كانت كتب النّحو

1 ـ الغريب أن اللغويين العرب لم يتخذوا إلا من فعل و أفعل مبحثا لهم مع أن الترادف بين معاني الأبنية ليس وقفا على هذين البناءين على نحو ما سنبين في حينه

المدرسي تلحّ ظاهرا على أهمية البناء فإن الفحص الدقيق لأقوال النّحاة يجعل الباحث يتبين أنهم يركزون أحيانا على أهمية الدّلالة في تحديد خصائص الفعل التّوزيعية.

وتنضاف إلى ما تقدم شواهد أخرى تدعم هذا الرأي من أهمها احتفالهم بتصنيف الرسائل في فعل وأفعل بدءا من نهاية القرن الثّاني حتى النصف الثّاني من القرن السادس. وليس من قبيل الصدفة أن تكثر الرسائل والفصول في هذا المبحث. فيصنف فيه معجميون ونحويون كثيرون من أمثال الفراء (ت207 هـ) (انظر السيوطي بغية الوعاة ج2 ص333) وأبي عبيدة (ت209هـ) (انظر ن م ج2 ص285) والسجستاني[1] (ت255هـ) والزّجاج (ت311هـ) (انظر ن م ج1 ص412 وهو مطبوع) وابن درستويه (ت347 هـ) (انظر السيوطي المزهر ج1 ص385) وأبي علي القالي (ت356هـ) (راجع في ذلك ترجمة أبي علي في الأمالي ج1 ص(ع)) وأبي البركات كمال الدين الأنباري (ت 577هـ) (انظر ن م ج1 ص87) تآليف لم يصل منها إلا كتاب الزجّاج[2]. وفيه خصّ المؤلّف كل حرف من حروف المعجم ببابين[3] :

- واحد لـ « فعلت وأفعلت والمعنى واحد »
- وآخر لـ « فعلت وأفعلت والمعنى مختلف »

وكتاب السجستاني أو أن يجعل ابن القطاع غرضه من كتاب الأفعال فعلت وأفعلت[4] وأن يخص آخـــرون هذه المسألة بفصل في مؤلّفـــاتهم نحوية كانت أو معجمية.

فهذا سيبويه يجعل في كتابه بابا لـ «افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى» (الكتاب ج4 ص55–60) وينبه إلى أنه قد» يجيء فعلت وأفعلت المعنى فيهما واحد إلا أن اللغتين اختلفتا. زعم ذلك الخليل. فيجيء به قوم على فعلت ويلحق قوم فيه الألف فيبنونه على أفعلت « (ن م ج 4 ص61) ويستشهد على ذلك بنحو[5] :

1 ـ فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستاني حققه و درسه خليل إبراهيم العطية نشر جامعة البصرة 1979

2 ـ كتاب فعلت وأفعلت لأبي إسحاق الزجاج شرح و تعليق ماجد الذهبي نشر الشركة المتحدة للتوزيع دمشق بدون تاريخ وكتاب السجستاني.

3 ـ هكذا رتّب مادّة كتابه :
- « باب الباء من فعلت و أفعلت و المعنى واحد » ص 5 - 10
- « و باب الباء من فعلت و أفعلت و المعنى مختلف » ص 10 - 12
- « و باب التاء من فعلت و أفعلت و المعنى واحد » ص 12
- « و باب التاء من فعلت و أفعلت و المعنى مختلف » ص13

4 برّر السرقسطي في مقدمة كتابه تأليفه في مبحث تقدمه فيه ابن القطاع برغبته في تدارك ما فات هذا المعجمي. قال : « إنما كان غرضه – رحمه الله – في هذا الكتاب فعلت وأفعلت خاصة وترك ما جاوزها من الأفعال الرباعية الأصلية . . . وما جاوزها بالزيادة « (كتاب الأفعال ج1 ص55)

5 ـ وردت هذه الأمثلة في الكتاب (ج 4 ص 61 – 62) غير مرتبة على حروف المعجم. وقد رتبناها على أساسها.

• بَكَرَ وأبْكَر
• و زُلتُه من مكانه وأزلتُه
• و شَغَلَهُ وأشْغَلَه
• و صَرّ أُذُنيه وأصر أُذُنيه
• و قِلْتُه البيع وأَقَلْتُه
• و نعم الله بك عينا وأنعم الله بك

وينهج ابن السّرّاج منهجه. فيكون في الأصول : « باب افتراق فعلت وأفعلت » (الأصول ج3 ص124-126). وكذا يفعل السيوطي (ت911 هـ) في المزهر (باب « فعل وأفعل» ج1 ص384- 385). ويجعل ابن القطاع أول كل حرف بابا لما كان على « فعل وأفعل باتفاق معنى وغيره من الثّلاثي الصحيح »[1]. ولكن السرقسطي يجعل في كل حرف بابين لفعل وأفعل :

- الأوّل لـ «فعل و أفعل بمعنى » (انظر في ذلك كتاب الأفعال مثلا : الهمزة ج1 ص65 -67 وحرف الهاء ج1 ص128-131 وحرف العين ص 195)

- والثّاني لـ « فعل وأفعل باختلاف » (انظر في ذلك ن م الهمزة ج1 ص67 - 82 وحرف الهاء ج1 ص131-144 وحرف العين ج1 ص204-254).

ولم يهمل المعجميون هذه المسألة في مادتهم اللغوية إذ تعرضوا لها في مواطن متفرقة من معاجمهم وكتب النوادر على نحو ما يتضح من الجدول التّالي :

المثال	المصدر
بث الخبر وأبثه بمعنى أي نشره. يقال أبثثتك سري أي أظهرته	الجوهري (بثث) ج1 ص273
بدأ الله الخلق و أبدأهم بمعنى	ن م (بدأ) ج 1 ص 35
يقال: برق السّحاب برقا و بريقا. وقال : أبرق أيضا لغة	ابن فارس المقاييس (برق) م1 ص22
و بَكَرت الشجرةُ و أبكرت و بَكّرَت تبكيرا و بَكَرَت بكورا وهي بَكورٌ إذا عجّلت بالإثمار و الينع	ن م (بكر) م 2 ص 288
و قد جَنَبَ و أجنَبَ القوم إذا دخلوا في ريح الجنوب	الجوهري (جنب) ج 1 ص 103
يقال : حدّت المرأة على زوجها و أحدت وهي حادٌ و مُحِدٌّ	ابن السكيت ص 276
سَعِدَهُ الله و أسعده	الفارابي ج 1 ص 336
سَفَق الباب سَفْقا و أسفقه : أغلقه	السّرقسطي ج 3 ص 493

[1] هكذا رتّب مادّة كتابه :
- الهمزة من الثّلاثي الصحيح على فعل وأفعل بمعنى واحد وغيره (انظر السرقسطي ج1 ص24-57)
- « الباء على فَعلَ و أفعل من الثّلاثي الصحيح بمعنى واحد و غيره » (ن م ج 1 ص 65 - 116)
- « التاء على فَعَلَ و أفعل باتفاق معنى و غيره » (ن م ج 1 ص 116 - 129)
وهكذا إلى آخر حروف المعجم.

و ضببَ البلدُ و أضبَّ أيضا أي كثر ضِبَابَه	الجوهري (ضبب) ج1 ص167
و أضبعت الناقة و ضَبَعَتْ : اشتهت الفحل	أبو زيد ص 469
و أعجّت الريح و عجّت أثارت الغبار	الجوهري (عجج) ج1 ص327
فتنت الرجل فتنة و أفتنته : أضللته	السرقسطي (فتى) ج 4 ص 3
و فَعَمْتُ الشيء و أفْعَمْتُهُ : ملأته	ن م (فعم) ج 4 ص 4
كشأت اللّحم كشأ : شويته حتى ييبس فهو كشيء وأكشأته أيضا	الجوهري (كشأ) ج1 ص67
وأمهرت وأصدقت واحد. . . قال : و مهرت المرأة هي المشهورة الفصيحة	أبو زيد ص 532
و نَبَتَ البقل و أنْبَت	ابن منظور (نبت) م6 ص563
و نزَح البئرَ ينزحها نزحا و أنزحها إذا استقى ما فيها حتى ينفذ و قيل حتى قلّ ماؤها	ن م (نزح) م 6 ص 614
و نزف البئر يَنْزِفُهَا نَزْفًا و أنزَفها بمعنى واحد : كلاهما : نزحها	ن م (نزف) م 6 ص 615
« تقول : نسأت البيع و أنسأته » و نسأت الشيء خزنته و كذلك أنسأته. فعلت و أفعلت بمعنى	الجوهري (نسأ) ج1 ص706
نشر الله الميت ينشره نشرا و نشورا و أنشره فنشر. فنشر الميت لا غير : أحياه	ابن منظور (نشر) م6 ص631
و هنه و أوهنه	ن م (وهن) م6 ص994

فبناء الفعل إشكاليّ في علاقته بالدّلالة. وهو ما يفسّر اهتمام المعجميين بمبحث فعل وأفعل.

غير أن الحديث عن الدّلالة هو في الحقيقة حديث ضمني عن التّوزيع. وقد سبق أن رأينا أن النّحاة يقيمون علاقة تلازم بين الدّلالة والتّوزيع (انظر قول ابن السّرّاج في الأصول ج1 ص170-171) وقول ابن يعيش في شرح المفصل ج2 ص44) وقد تقدما في الصفحة 178-179). وهو ما يفسّر اهتمام النّحاة والمعجميين بهذه المسألة إذ هي مبحث مشترك في كتب الفريقين.

فإشكاليّة علاقة بناء الفعل بالمعنى تخفي أخرى نحوية هي إشكاليّة علاقة بنائه بخصائصه التّوزيعية. وقد افترق اللغويون في هذه المسألة فريقين :

فأما الأوّل فاقتصر على ملاحظة الواقع. فذهب إلى أن فعل وأفعل تكونان بمعنى وباختلاف.

وأما الثّاني فلم يستطع أن يدفع الأدلة المشاهدة في واقع اللّغة على اتفاق معنى فعل وأفعل أحيانا. فأقر الظّاهرة وسعى إلى تخريجها بما يتناسب ومسلمات النّحاة القائلة باختلاف المعنى باختلاف البناء. فأول الترادف بين فعل وأفعل بتعدد اللغات. قال ابن درستويه في تعليل افتراق معنى فعل وأفعل « لا يكون

فعل وأفعل بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين. فأما في لغة واحدة فمحال. . .» (السيوطي، المزهر ج1 ص385) متابعا في ذلك الخليل (انظر سيبويه ج1 ص64). والحقيقة أن علاقة بناء الفعل بالمعنى إشكاليّة أحيانا على نحو ما يُتبين خاصة من مبحث فعل وأفعل. وكذا هي علاقته بالتّوزيع كما توضحه الأمثلة السابقة وما يلي من الأمثلة.

3-2- مظاهر أخرى لإشكاليّة العلاقة بين بناء الفعل وخصائصه التّوزيعية

إن اختلاف خصائص الفعل التّوزيعية باختلاف صيغته الصرفية واتفاقها على نحو ما بينا في بعض أمثلة المشترك وبعض البنى الجعليّة وأبنية المطاوعة وغيرها غير كافيين على كثرة أمثلتهما للجزم بأن بناء الفعل هو الّذي يتحكم في خصائصه التّوزيعية دون سواه. وقد أدرك القدامى إشكاليّة المسألة فراوحوا في تعليل التّوزيع بين بناء الفعل تارة ودلالته أخرى. وربما جمعوا فيه بين الجانبين. بل نجد في نفس الأبنية أمثلة كثيرة أخرى تدل على أن التّوزيع مستقل عن بناء الفعل على نحو ما يتضح من الجداول التالية :

3-2-1- لاختلاف البناء ووحدة التّوزيع : كان المعنى واحدا كما في المترادفات أو تغير على نحو ما هي الحال عليه في المشترك

أ) المترادف

فأما أمثلة المترادف مما اختلفت أوزان الفعل فيها واتحدت خصائصها التّوزيعية فمن الثّلاثي المجرّد (انظر بقيّة الأمثلة في الجدول الرّابع أ ص543) نحو:

المثـال	وزن الفعل	عدد المحلاّت	المصدر
أَفَكَ يَأفِك وأَفِكَ يَأْفَكُ : إذا كذب	فَعَلَ = فَعِلَ	1	ابن منظور (أفك) م 1 ص 75
نَزَفت ماءَ البئر نزفا إذا نزحته كلهة ونزفت هي يتعدى ولا يتعدى ونُزِفت أيضا على ما لم يسم فاعله.	فَعَلَ=فُعِلَ	1	ن م (نزف)م6 ص617
وأُرِضت الشجة : اتسعت. وأَرِضت أَرَضًا كذلك	فَعِلَ=فُعِلَ	1	ابن القطّاع (أرض) ج 1 ص 34
وسَغَبَ وسَغِبَ ولغة سَغُبَ سَغْبًا وسَغَبًا وسُغُوبا : جاع	فَعَلَ=فَعِلَ= فَعُلَ		ن م (سغب) ج 2 ص 134

- ومن المجرّد والمزيـد (انظر بقيّة الأمثـلة في نفس الجـدول ب ص 544) مثل:

المصدر	عدد المحلاّت	وزن الفعل	المثـــال
المعجم الوجيز (مسك) ص 581		فعَل= أفعل	أمسك بالشّيء: مسك
ابن منظور (بذر) م1 ص 180	2	فعَل= فعَّل	وبذَرها وبذَّرَها كلاهما : زرعها
الزّمخشري أ ب (بضع) ص 42		فعَل= فاعل	وشعرت المرأة وشاعرتها : ضاجعتها في شعار
ن م (خرف) ص 159		فعل= افتعل	خرف الثّمار واخترفها
الجوهري (حثث) ج1 ص276	2	فعل = استفعل	حثّه على الشّيء واستحثّه بمعنى أي حضّه عليه
ابن منظور (رطب) م2 ص1180	1	فعل=فعُل= فعّل=أفعل	ورَطَب الرُّطَب ورطُب ورطّب وأرطب حان أوان رَطبه

- ومن المزيد فحسب :

المصدر	عدد المحلاّت	وزن الفعل	المثال
أبو زيد ص 315	2	أفعل=فَعَّلَ	أَعْبَدْتُ الرجلِ إعبادا و عبّدته تعبيدا إذا اتخذته عَبْدًا
ن م ص 301	2	أفعل=استفعل	و يقال : قد أَطْرَفْتُ الشيء إطرافا إذا استطرفته
السيوطي المزهر ج 2 ص88			و استودقت الأتان و أودقت فهي وادق إذا اشتهت الفحل
ابن القطّاع ج3 ص 473	2	تفعّل=تفاعل	و يجيء تفاعل و تفعل بمعنى كقولك تَعَاهَد و تَعَهّد
	1		و تذاءبت الريحُ و تذأّبت
ابن منظور(عسر) م4 ص774		تفعّل=تفاعل= استفعل	و تعسّرالأمرُو تعاسر واستعسر: اشتدّ والتوى و صار عسيرا

فأوزان الأفعال الثّلاثية المجرّدة اختلفت في الجدول الأوّل. ولكن معناها وخصائصها التّوزيعية لم تتغير. فلا فرق فيها بين فَعَلَ وفَعِلَ من الجذر (ء،ف،ك) أو بين فَعَلَ وفُعِلَ من (ن،ز،ف) أو بين فعِل وفُعِلَ من الجَذر (ء، ر، ض) ولا بين أبنية المجرّد الثّلاثة من نحو(س،غ،ب).

وكذلك الحال في الجدولين الثّاني والثّالث. فأمّا في أوّلهما فقد ترادفت بعض أبنية المجرّد والمزيد. فجاء فَعَلَ وأفعل المشتقان من (م،س،ك) بنفس المعنى ونفس الخصائص التّوزيعية. وكذلك فَعَلَ وفعّل من (ب،ذ،ر). وكان فَعَلَ من (ش،ع،ر)

بمعنى فاعل، وفَعَلَ من (خ، ر، ف) بمعنى افتعل كما يتضح من الجدول. وورد فَعَلَ من (ح، ث، ث) بمعنى استفعل وترادفت الأفعال الأربعة المشتقة من (ر، ط، ب) الواردة على فَعَلَ وفَعُلَ وفعّل وأفعل.

وأما في ثانيهما فقد أفادت بعض أبنية الثّلاثي المزيد المختلفة نفس المعنى وكان لها نفس التّوزيع أيضا. فأفعل وفعّل من (ع، ب، د) و(ذ، ء، ب) مثلا مترادفان. وقد اقتضى كل منهما محلين. وكذلك الحال في أفعل واستفعل من (ط، ر، ف). ولا يختلف أمر تعاهد وتعهّد. فكانا بنفس المعنى والتّوزيع. وكذا الشأن في نحو :

• تعسّر الأمر وتعاسر واستعسر

ب) المشترك

وأما أمثلة المشترك مما اختلف بناؤه وكان توزيعه واحدا فنحو :

المثال	وزن الفعل	عدد المحلاّت	المصدر
نَشَرَ المَيتُ يَنْشُرُ نَشورا إذا عاش بعد الموت... ونَشِرت الريح : هبّت في يوم غيم... وقد نَشِرَ البَعيرُ إذا جَرِبَ	فَعَلَ-فَعِلَ	1	ابن منظور (نشر) م6 ص 635 ص 636
«وبَذرت الأرض تَبْذُرُ بَذْرًا : خَرج بذرها ...» «وقد بَذُرَ بذَارة» والبَذِرُ الّذي يفشي السرّ ويظهر ما يسمعه	فَعَلَ-فَعُلَ	1	ن م (بذر) م1 ص 180
"وطَلُسَ الذِئب طُلْسَةً : تساقَط شعره وخَبُثَ. وطَلُس أيضا : صار لونه غُبْرَةً في سواد..." « و طَلِسَ الثّوب : طَلَسًا : أَخْلَق «	فُعِلَ		السّرقسطي (طلس) ج 3 ص 273
" و أُرِضَ الرَّجُلُ : زُكِمَ « و أَرِضَ : كان به خَبَلٌ من الجنّ و أَرُضت الأرض أراضة : كرُمت	فَعِلَ-فَعُلَ فُعِلَ	1	ابن القطّاع (أرض) ج 1 ص 34

فالفعلان نَشَرَ بمعنى العيش بعد الموت وهبوب الريح اقتضيا محلاّ واحدا وهما لا يختلفان توزيعيا عن الفعل الّذي يشترك معهما في الجذر، ولكنه جاء على فَعِلَ للدلالة على معنى الإصابة بالجرَب. وكذا لا يختلف الفعلان بَذِر وبَذُرَ توزيعا رغم اختلاف الوزن ولا الثنائي طلسَ وطَلُسَ أو الثّلاثي أَرِضَ وأَرُضَ وأرض.

فأما الثنائي الثّاني فورد أحد فعليه على فَعِلَ والثّاني على فَعُلَ. وأما الثّلاثي الأخير فكان أحد أفعاله علي فُعِلَ والثّاني على فَعُلَ والثّالث على فَعِلَ، ولكنها جميعا تشترك في عدد المحلاّت التي تقتضيها. فكلها تفتقر إلى محل واحد.

وهكذا يختلف بناء الأفعال وتكون خصائصها التّوزيعية واحدة. وهذا يقوم حجّة على استقلالية التّوزيع عن البناء. وهذا الدليل الأوّل الّذي نسوقه للبرهنة على هذه الاستقلالية.

3-2-2- اتفاق البناء واختلاف التّوزيع :
فالدليل الأوّل هو اختلاف بناء الأفعال واتفاق خصائصها التّوزيعيّة وأمّا الدليل الثّاني فهو اتفاق البناء واختلاف التّوزيع على نحو ما يتبين من بعض البنى الجعليّة وما يشابهها ومن بعض أمثلة المشترك .

أ) بعض البنى الجعليّة وما يشابهها[1] :
فأما أمثلة الأولى من الفعل الثّلاثي المجرّد فمثل قولك (انظر بقيّة الأمثلة في الجدول الخامس ص544-546) :

المثال	وزن الفعل	عدد المحلاّت	المصدر
بَذَرِت الأرضُ تَبْذُرُ بَذْرًا : خَرَجَ بَذْرُها . . . و بَذَرها بذرا و بَذَرها كلاهما : زرعها		1 2	اللّسان (بذر) م 1 ص 180
رَجَنَ الدابة يَرْجُنَهَا رَجْنًا فهي مرجونة إذا حَبَسَهَا وأساء علفها حتى تُهْزل و رَجَنَتْ هي بنفسها رُجُونًا يتعدّى ولا يتعدّى	فعَل	2 1	ن م (رج) م 2 ص 1137
و قد وهَنَ . . . يَهِنُ . . . أي ضَعُفَ ووَهَنَهُ هو		1 2	ن م (وهن) م 6 ص 994

- من الفعل الثّلاثي المزيد نحو :

المثال	وزن الفعل	عدد المحلاّت	المصدر
و أخْلَق (الثوبُ) و أخلقتُ الثوبَ : لبسته حتى بَلِي	أفعل	1 2	الزّمخشري، أ ب (خلق) ص173
و اعرَورى فرسه : رَكِبَهُ عُرْيًا. . . و اعرورى الفرسُ : صار عُرْيًا	افعوعل	2 1	ابن منظور (عرا) م 4 ص 761

فأفعال الجدول الأوّل (انظر الجدول الخامس ص544-546) جميعها وردت على وزن فَعَلَ. ومع ذلك اختلف فيها الفعلان المشتقان من نفس الجذر في عدد المحلاّت الّتي يقتضيها كل منهما. فأما الأفعال من نحو :

- بذرت الأرضِ
- و رَجَنَتْ الدَّابَّةُ
- و وهَنَ يهِنُ

فأحاديّة المحلّ لا تقتضي إلا محلاّ واحدا يكون فاعلا. ولكن مثيلاتها من أفعال الجعل ثُنائية المحلّ يقتضي كل منها محلّين. تقول :

1 ـ يذكر النّحاة هذا النوع من البنى فيصفونه « بما يتعدى ولا يتعدى». ذكرنا من هذه الأفعال نوعا ممّا اختلف توزيعه بلا اختلاف في بنائه.

• بذرتُ الأرضَ
• و رَجَنَ الدَّابَةَ
• و وَهَنَهُ

وكذا الحال مع الفعل الثّلاثي المزيد : أخلق واعروْرَى في نحو :

• أَخْلَقَ الثّوْبُ
• و اعروْرى الفَرَسُ

فهذان الفعلان أحاديا المحل. ورد أولهما على وزن أفعل والثّاني على افْعَوْعَلَ. ولكنّ فعلي الجعل اللذين يشاركانهما في الوزن والجذر ثنائيا المحل يقتضي كل منهما فاعلا ومفعولا. تقول :

• أخْلَقْتُ الثَّوْبَ
• و اعروريتُ الفرسَ

فوزن فِعْل الجعل والفعل قبل أن يُهمّش فاعله واحد. ولكن توزيعهما مختلف إذ يقتضي الأوّل محلين والثّاني محلا واحدا. وهكذا تنهض هذه الأمثلة حجة على استقلال التّوزيع في الجملة عن بناء الفعل. وكذا الأمر في أفعال أخرى قليلة من غير البنى الجعليّة. «يقال:

• أفَكَ : كَذَبَ
• وأفَكَ النَّاسَ : كذبهم وحدَّثَهُمْ بالباطِلِ (ابن منظور (أفك) م1 ص75)
• و» كَذَبَ « (ن م (أفك) م1 ص75)
• و» كَذَبْتُهُ «

ب) و المشترك

وأما أمثلة المشترك فمن الثّلاثي المجرّد نحو :

المثال	وزن الفعل	عدد المحلات	المصدر
دَعَوْتُ فُلانًا أو بفُلان : نَادَيْتَهُ و صِحْتُ به و النَّادبة تَدْعُو المَيتَ : تَنْدُبُهُ و تَقُولُ : و ازَيْدَاهُ و دَعَاهُ إلى الوَليمة و دَعَاهُ إلى القتال و دعا الله له أو عليه و دعا الله بالعافية والمغفرة		2 2 3 3	الزّمخشري، أب (دعا) ص 189
زَفَرَ يَزْفِرُ زَفْرًا و زَفيرًا : أخرج نفسه بعد مدة . . . و زَفَرَ يَزْفِرُ إذا استقى فحمَل . . . يقال زَفَرَ وازْدَفَرَ إذا حَمَل . . . و في الحديث إنّ امرأة كانت تَزْفِرُ القِرَبَ يوم خَيْبَرَ تَسْقِي الناسَ أي تحمل القِرَبَ المملوءة ماء		1 2	ابن منظور(زفر) م 3 ص 31
وصَرَفَ الشيء : رَدَّهُ والرَّجُلَ عن رأيه كذلك والشَّاءُ والبقرُ والكلابُ صِرَافا وصُرُوفا : اشتهت الضِّرَابَ		2 أو 3 1	ابن القطاع (صرف) ج 2 ص242

المثال	وزن الفعل	عدد المحلات	المصدر
و غَمِصَ النعمة إذا لم يَشْكُرْهَا و غَمِصَتْ عَيْنُهُ من الغَمَص		2 1	الفارابي ج 2 ص 238
"و نَشَرَتْ الرِّيحُ : هَبَّتْ في يَوْمِ غَيْمٍ» « و نَشَرَ الخَشَبَةَ يَنْشُرُهَا نَشْرًا « نَحَتَهَا »		1 2	ابن منظور(نشر) م6ص 635- 636
و هَرَجَ المرأةَ هَرْجًا : جَامَعَهَا و هَرَجَ النَّاسُ هَرْجًا : اختلطوا و اختلفوا		2 1	السّرقسطي (هرج) ج 1 ص 167

و من المزيد مثل :

المثال	وزن الفعل	عدد المحلات	المصدر
أَحْفَرْتُكَ بِئْرًا : أَعَنْتُكَ عَلَى حَفْرِهَا . و أَحْفَرَ المُهْرُ للإثناءِ والإرباعِ : سَقطت ثناياه ورُباعياتُهُ	أَفْعَلَ	3 1	السّرقسطي(حفر) ج 1 ص 348
« و يقال : أَخْلَقَ الرَّجُلُ إذا صار ذا أَخْلاقٍ » « و أَخْلَقَ فلان فلانا : أعطاه ثَوْبًا خَلَقًا و أَخلَقْتُهُ ثوبا : إذا كسوته ثوبا خَلَقًا » و أَخْلَقْتُ الثوب : لبستهُ حتى بَلِيَ		1 2 3 2	ابن منظور(خلق) م 2 ص 890 الزّمخشري، أ ب (خلق) ص173
و «أَرْبَعَ الرجلِ فهو مُرْبِعٌ : وُلِدَ لَهُ في شَبَابِه » «وأَرْبَعَتِ الإبِلِ بالوِرْدِ : أسرعت الكَرَّ إليهَ فوردت بلا وقت » و أَرْبَعَ إبِلَهُ بمَكان كذا و كذا : رعاها في الربيع » « و أَرْبَعَ الإبَلِ : أَوْرَدَهَا رِبْعًا » و أَرْبَعَتِ الحُمَّى زيدا : أَخَذَتْهُ رِبْعًا »		1 2	ابن منظور(ربع) م2 ص1111 ن م (ربع)م 2 ص 1113 ن م (ربع) م2 ص 1111 ن م (ربع) م2 ص 1109
و أَسَفَّ الرجلِ للأمر الدنيءِ إذا دخل فيه و أَسَفَ الطائرُ إذا دنا من الأرض في طيرانه		2 1	ابن السكيت ص 277
و أَشْرَقَتْ الشَّمْسُ : طَلَعَتْ و أَضَاءتْ على الأرض . . . وأشرق فلانا : أَغَصَّهُ		1 2	المعجم الوجيز(أشرق) ص 341
و أَمْدَدْتُ الجَيْشَ و أَمَدَّ الجرح إذا صارت فيه المدّة		2 1	ابن السكّيت ص 276
و أَمْسَكَ : بَخِلَ و بالشَّيءِ : مَسَكَ		1 2	م و(أمسك) ص581
و جامعه على الأمر : مالأهُ عليهِ و اجتمع معه و جامعها مجامعة و جِمَاعًا : نَكَحَهَا	فاعَلَ	3 2	ابن منظور (جمع) م 1 ص 499
و عَسعس الليلُ : إذا أقبل بظلامه و إذا أدبر فهو من الأضداد . . . وعسعس فلان الأمر إذا لبسه و عمَّاهُ	وفعلل	1 2	ن م (عسس) م 4 ص 775

وهذه الأمثلة جميعها تبرهن هي الأخرى على أن لا صلة للتوزيع ببناء الفعل. فأما أفعال المجموعة الأولى فقد وردت جميعها على وزن فَعَلَ. لكن توزيع المشترك اختلف في عدد المحلاّت الّتي يقتضيها. فهو يكون أحادي المحل حينا ثنائيه آخر كما هي الحال في نحو :

- زَفَرَ و غَمِصَ و نَشَرَ

وثنائي المحل طورا ثلاثيه آخر حسب حقله الدّلالي شأن الفعل دعا. وقد يقتضي تارة محلا وأخرى محلين وثالثة محلاّت ثلاثة مثل الفعل صرف .

وأما أفعال المجموعة الثّانية، فقد تنوعت أوزانها فجاءت السبعة الأولى منها على أفعل وجاء الثامن على وزن فاعل والتاسع على فَعْلَلَ.

لكن المشترك الوارد على هذه الأبنية الثّلاثة وإن اتحد في الوزن فقد افترق في التّوزيع. فما ورد منه على وزن أفعل اقتضى تارة محلا واحدا وأخرى محلين كما في مثل : أربع وأسفّ وأشرق وأمدّ وأمسك، واستوجب طورا محلا وآخر محلين أو ثلاثة محلاّت كما في نحو : أَخْلَقَ.

وكان أحادي المحل حينا ثلاثيه آخر شأن أحفر. وكذا حال المثالين الأخيرين. فقد اختلف المشترك الوارد على وزن فاعل أو فعلل في خصائصه التّوزيعية .

فأما ما ورد منه على فاعل فقد افتقر إلى محلين إذا كان بمعنى النكاح وإلى ثلاثة إذا كان بمعني الممالأة. وأما ما كان على فعلل فقد استوجب محلا واحدا حين دلّ على ظرف زمن معين وعلى محلين إذا أفاد التأثير. فهذه الأمثلة تقوم دليلا آخر على استقلال التّوزيع عن بناء الفعل.

3-2-3- الخلاصة

لا شك أن اختلاف التّوزيع باختلاف بناء الفعل على نحو ما هو واضح من أبنية الجعل والبناء لغير الفاعل وبناء فَعُلَ الدال على المبالغة ومن بعض أمثلة المشترك وأن اختلاف التّوزيع مع اتفاق البناء كما في بعض أبنية الجعل و ما شابهها و في بعض أمثلة المشترك وأنّ وحدة التّوزيع مع اختلاف البناء كما هو مبين في الجداول (3-2-1-أ و ب) تجعلنا نجزم من غير تردد باستقلال توزيع الفعل عن بنائه الصّرفي ولا ننخدع بالأمثلة الكثيرة الموهمة بالعكس.

فلا جدال عندنا في أن بناء الفعل لا يحكم توزيعه بحال. فلا بدّ من البحث عن علّة اختلاف توزيع الأفعال أو اتحاده في غير بنائها الصرفي بل في مستوى آخر. فهل يكون حقل الفعل الدّلالي سبب هذا الاختلاف أو التطابق بين الأفعال في عدد المحلاّت؟

الفصل الثّالث

دور حقل الفعل[1] في تحديد عدد المحلاّت التّي يقتضيها التّركيب

1 - في التّراث النّحوي :

يجد الباحث في التّراث النّحوي العربي نوعين من الأجوبة على هذا السّؤال ضمنية حينا وصريحة آخر. ولكنّها ليست يسيرة المنال ولا ترقى إلى مستوى النّظريّة ولاتدل على أن النّحاة أوجدوا صلة متينة بين حقل الفعل وخصائصه التّوزيعيّة تتّخذ شكل القانون الّذي يحكم التّوزيع في هذا الباب، بل إن ما يجده في كتبهم لا يعدو شذْرا موزعة في آثارهم تختلف قيمة وأهمّية باختلاف النّحاة. وهي قد تدلّ على ألمعيّة بعضهم، لا شكّ. ولكنّها مجرّد خواطر أملاها البحث عن تفسير بعض الظّواهر لا تكفي لتأسيس نظريّة في هذا المجال.

2 - مظاهر وعي النّحاة بوجود علاقة بين حقل الفعل وعدد المحلاّت التّي يقتضيها:

2-1- فأمّا وعي النّحاة الضمني بوجود علاقة بين حقل الفعل وعدد المحلاّت التّي يستوجبها فتتجلّى في ربطهم بين بناء الفعل والمصدر والصفة وحقل الفعل الدّلالي على نحو ما يتّضح من الكتاب ((ص17-21) و(21-25) و(25-28) و(28-37)) والأصول (ج1 ص169-171) ومن ترتيب الأفعال بحسب حقولها المعجميّة خاصّة في فقه اللّغة للثّعالبي[2]. فليس ترتيب اللغويين الأفعال

---

1 ـ تمثّل «الحقل الدّلالي لكلمة ما كلّ الكلمات الّتي لها بتلك الكلمة علاقة ما سواء أكانت علاقة ترادف أو تضادّ أو تقابل الجزء من الكلّ و الكلّ من الجزء» (المسدّي، 1982 ص154)

2 ـ الأمثلة على ذلك كثيرة. انظر مثلا :

- الباب 14 : في أسنان الدواب وتنقل الأحوال بها وذكر ما ينضاف عليها الفصل 4و5 ص 83و84
- الباب 15 : في الأصول والرّؤوس والأعضاء والأطراف وأوصافها وما يتولّد منها ويتّصل بها ويذكر معها الفصل 12و13و16 ص55و56و57 تباعا في الصّفحات 97 بالنّسبة إلى الأوّل والثّاني و101و117-118و118و119 بالنّسبة إلى البقيّة.
- الباب 16 : في صفة الأمراض والأدواء سوى ما مرّ في فصل أدواء العين وذكر الموت والقتل (الفصل 14 و15 ص30 والفصل16 و17 ص131 والفصل19 ص132 والفصل21 ص133 والفصل22و24و23ص134)
- الباب 18 : في ذكر أحوال وأفعال الإنسان وغيره من الحيوان (الفصل 38 ص200)
- الباب 22 : في القطع والانقطاع والقطع وما يقاربها من الشقّ والكسر وما يتصّل بهما (الفصل1 و2 ص224 و3و4و5 ص225 و6 ص226 و9و10 ص228 و11ص229 و19و20 ←

بحسب حقولها وإقامة النّحاة صلة بين بناء الفعل والمصدر والصّفة وحقل الفعل الدّلالي إلاّ تعبيرا ضمنيا عن وعيهم بوجود صلة بين حقل الفعل وعدد المحلاّت الّتي يقتضيها علاقة مسكوت عنها في هذه المواضع مصرح بها في مواطن أخرى[1] . فالثابت عندهم أن الأفعال المنتمية إلى نفس الحقل المعجمي مرادفات أو أضدادا تقتضي نفس عدد المحلاّت .

2-2- وأمّا وعي النّحاة الصريح بالصلة المتينة القائمة بين حقل الفعل الدّلالي وعدد المحلاّت التّي يقتضيها فمظاهره كثيرة عندهم يلحظها الباحث في مواطن أربعة :

- في إقامتهم علاقة بين حقل الفعل وخصائصه التّوزيعيّة
- وفي تفسيرهم عدد المحلاّت التّي تقتضيها بعض أنواع المشترك بحقل الفعل الدّلالي
- وفي الاستدلال على لزوم بعض الأفعال أو تعديها
- وفي تعليلهم اقتضاء بعض الأفعال في بعض البنى الجعليّة جعلا معجميّا أو الأفعال المترادفة ذات الجذر الواحد عددا من المحلاّت لا تستوجبه الأولى في سياقات أخرى أو نفس عدد المحلاّت[2] بالنّسبة إلى الثّانية رغم اختلاف بناء الفعل فيها.

2-2-1- إقامتهم علاقة بين حقل الفعل وعدد المحلاّت التّي يقتضيها :

فأمّا الأوّل فقد كان ابن السّرّاج فيه فذا إذ كان أكثر النّحاة وعيا بهذه المسألة. أقام علاقة متينة صريحة بين عدد المحلاّت التّي يقتضيها الفعل وحقله الدّلالي. فقسم الأفعال توزيعيا باعتماد الحقل المعجمي. فكلّ ما ينتمي منها إلى نفس الحقل يفتقر إلى نفس عدد المحلاّت. فالأفعال التّي لا تتعدّى هي « ماكان منها خلقة أو حركة للجسم في ذاته وهيئة له أو فعلا من أفعال النّفس غير متشبّث بشيء خارج عنها. أمّا الذّي هو خلقة فنحواسودّ واحمر واعور واشهابّ وطال وما أشبه ذلك. وأمّا حركة الجسم بغير ملاقاة لشيء آخر فنحو : قام وقعد وسار

←ص 235و22ص236و24ص237)
- الباب 23 : في اللباس وما يتصل به والسلاح وما ينضاف إليه وسائر الآلات والأدوات وما يأخذ مأخذها (الفصل 1و2 ص 231 و39 ص261).
- الباب 25 : في الآثار العلويّة وما يتلو الأمطار من ذكر المياه وأماكنها (الفصل 6 ص281-282 و7 ص282 و8 ص 282-283 و11 ص285)
- الباب 28 : في النبت والزرع والنّخل : (الفصل 2ص 311 و7 ص313)
- الباب 30 : في فنون مختلفة التّرتيب في الأسماء والأفعال والأضداد (الفصل 2 ص321 و10 ص325-326 و12 ص326 و13 ص326-327 و14 ص327 و18و19 ص329 و20و21و22 ص330 و24 ص 331-332 و25و26و27و29 ص332).

1 ـ سنذكر أمثلة على ذلك في ما يلي.
2 ـ انظر قول ابن السّرّاج في الأصول (وج1 ص170 وقول ابن يعيش في شرح المفصّل ج2 ص44 وج7 ص63)، وقد أوردنا ذلك في ص 176-182 من هذا الباب.

وغار. ألا ترى أن هذه الأفعال مصوغة لحركة الجسم وهيئته في ذاته. . . «(ابن السّرّاج ج1 ص169-170) و« أمّا أفعال النّفس التّي لا تتعدّاها فنحو كَرُم وظرُف وفكِر وغضب وخبَر وبطِر ومَلُح وحسُن وسمُح وما أشبه ذلك. وأمّا الفعل الذّي يتعدّى فكلّ حركة للجسم كانت ملاقية لغيرها وما أشبه ذلك من أفعال النّفس. وأفعال الحواس من الخمس كلّها متعدّية ملاقية نحو : نظرت وشممت وسمعت وذقت ولمست. وجميع ماكان في معانيهنّ فهو متعدّ. وكذلك حركة الجسم إذا لاقت شيئا كان الفعل من ذلك متعدّيا نحو : أتيت زيدا ووطئت بلدك ودارك. وأمّا قولك : فارقته وقاطعته وباريته وتاركته فإنّ معناه : فعلت كما يفعل وساويت بين الفعلين. والمساواة إنّما تعلم بالتّلاقي. وتركتك في معنى تاركتك لأنّ كلّ شيء تركته فقد تركك. فافهم هذا فإنّ فيه غموضا قليلا» (ن م ج1 ص170).
فقد اهتدى ابن السّرّاج إلى أنّ اللازم وقف على حقول معجميّة بعينها هي حقل الخلقة وحركة الجسم الذّاتية وهيئته وأفعال النّفس التّي لا تتجاوزها إلى شيء خارج عنها وأن المتعدّي محصور في الأفعال التّي تنتمي إلى حقل حركة الجسم الملاقية لغيره وأفعال النّفس المتشبّثة بشيء خارج عنها وأفعال الحواس الخمس وما كان في معناها. وتبويب ابن السّرّاج الأفعال توزيعيا على أساس الحقول المعجميّة التّي تتنزّل فيها أمر طريف مستحدث لا يجانب الحقيقة اللغويّة في شيء. إلاّ أنّه غير كاف. فإذا كان يسمح بالتّمييز بين اللاّزم والمتعدّي على أساس دلالي فليس بإمكانه تفسير الاختلاف بين أنواع المتعدّي في عدد المحلاّت التّي تقتضيها. وهو ما نسعى لتوضيحه.

2-2-2- تفسيرهم عدد المحلاّت التّي تقتضيها بعض أنواع المشترك[1] بحقل الفعل الدّلالي :

وأمّا الثّاني فأمثلته في كتب النّحو كثيرة موزّعة على أبواب مختلفة. فقد فسّر النّحاة اختلاف عدد المحلاّت التّي تقتضيها بعض أفعال المشترك من النّواسخ من نحو كان وبعض أخواتها وهي : كان[2] (انظر سيبويه ج1 ص45-46 وابن السّرّاج ج1 ص91 والزّمخشري، المفصل ص 263 وابن يعيش ج7 ص 97) ودام

1 ـ المشترك من الأفعال هو ما كانت حروفه الأصول واحدة نوعا وترتيبا، ولكن معنى الجذر فيها مختلف. فكان مثلا من المشترك لأنّه يدلّ على معنيين. فهو فعل يدلّ على الوقوع نحو فكان ما أراد. وهو ناسخ جيء به للدلالة على وقوع الصّفة في الزمن الماضي في نحو كان زيد عظيما. وأمسى تفيد الدخول في زمن معيّن هو المساء كما تفيد مجرّد التحوّل.

2- يقول سيبويه : « تقول كان عبد الله أخاك. فإنّما أردت أن تخبر عن الأخوّة وأدخلت كان لتجعل ذلك في ما مضى . . . وقد يكون كان في موضع آخر يُقتصر على الفاعل فيه. تقول: «قد كان عبد الله أي قد خلق عبد الله وكان الأمر: أي وقع الأمر وقد دام فلان : أي ثبت كما تقول: رأيت زيدا تريد رؤية العين وكما تقول أنا وجدته تريد وجدان الضّالة وكما يكون أصبح وأمسى مرّة بمنزلة كان ومرّة بمنزلة قولك : استيقظوا وناموا « (الكتاب ج1 ص46).

(انظر سيبويه ج1 ص46) وأصبح (انظر سيبويه ج1 ص46 وابن السّرّاج ج1 ص91 والزّمخشري، المفصّل ص266 وابن يعيش ج7 ص 103-104) وأضحى (انظر المفصّل ص266 وابن يعيش ج7 ص103-104) وأمسى (انظر سيبويه ج1 ص46 وابن السّرّاج ج1 ص91 والزّمخشري، المفصّل ص266 وابن يعيش ج7 ص103-104) أو من أفعال المقاربة نحو : عسى (انظر المفصّل ص269 وشرحه ج7 ص115-118) وكرب (انظر المفصّل ص272 وشرحه ج7 ص126-127) وأوشك (انظر المفصّل ص271 وشرحه ج7 ص126) أو من أفعال الشكّ واليقين مثل : ظنّ (انظر المفصّل ص259-261 وشرحه ج7 ص81) ورأى وعلم (انظر سيبويه ج1 ص40 وابن السّرّاج ج1 ص180 والمفصّل ص259 وشرحه ج7 ص81) ووجد (انظر سيبويه ج1 ص40 وابن السّرّاج ج1 ص180 والمفصّل 259 وشرحه ج7 ص81) أو بعض المشترك من غيرها نحو : دعا (انظر ابن السّرّاج ج1 ص179) وطال (انظر ن م ج1 ص45) باختلاف حقولها الدّلاليّة.

أ) فأمّا كان ودام وأصبح وأضحى فتقتضي تارة محلين لها اسم وخبر (انظر ابن السّرّاج ج1 ص91) أو اسم فاعل واسم مفعول على حدّ تعبير سيبويه « واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد» (سيبويه ج1 ص45). تقول : «كان عبد اللّه أخــاك. فإنّما أردت أن تخبر عن الأخوّة وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى» (ن م ج1 ص45) «وتقول: أصبح زيد غنيا وأصبح زيد عالما وأمسى الأمير عادلا وأمسى زيد أميرا وأضحى زيد مسرورا لإفادة زمان الخبر «(ابن يعيش ج1 ص97) أو للدلالة على مطلق التحول. فتكون ناقصة» (انظر مثلا سيبويه ج1 ص45-46 وابن السّرّاج ج1 ص91 والزّمخشري المفصّل ص263و266 وابن يعيش ج7 ص103-104). «وقد يكون لكان» موضع آخر. يُقتصر على الفاعل فيه. تقول : قد كان عبد الله أي قد خلق عبد الله وقد كان الأمر أي وقع الأمر» (سيبويه ج1 ص46) «وكانت الكائنة والمقدور كائن» (الزمخشري، المفصل ص263). وكذلك الأمر بالنسبة إلى أخواتها. تقول :

«• قد دام فلان أي ثبت » (سيبويه ج1 ص46)

«• وأصبحنا وأمسينا وأضحينا أي دخلنا في هذه الأوقات وصرنا فيها ومنه قولهم :

أفجرنا أي دخلنا في وقت الفجر» (ابن يعيش ج7 ص104).

فتقتضي هذه الأفعال محلا واحدا فاعلا حين دلّت على معنى الحدث أو الدخول في زمان معين يفيده جذر الفعل. وتكون حينئذ تامة.

ب) وأما أفعال المقاربة من نحو :

• عسى وكرب وأوشك

« فمحمولة على باب كان » (ن م ج7 ص115). وهي تقتضي محلين. «فيكون

لها مرفوع ومنصوب» (الزمخشري، المفصل ص269 وابن يعيش ج7 ص115)
إذا كانت بمعنى قارب. تقول :

- «عسى زيد أن يخرج في معنى قارب الخروج» (المفصل ص269 وابن يعيش ج7 ص115).
- و (فعَسَى اللّه أن يأتيَ بالفتح) (5 المائدة -52-)
- و كرب يفعل (انظر الزّمخشري، المفصّل ص 272 وابن يعيش ج7 ص126)
- «وأوشك زيد أن يجيء» (المفصل ص271)

فهي «تستعمل بمعنى المقاربة استعمال كاد «(ابن يعيش ج7 ص126) كما تستعمل بمعنى قرب « فتكون بمنزلة كان التّامة. فتكتفي بمرفوع ولا تفتقر إلى منصوب « (ن م ج7 ص126) نحو :

- (وعسَى أنْ تكْرهوا شيئا وهو خَيْرٌ لكم) (2 البقرة -216-)
- « وكرب الشّيء أي دنا وإناء كربان إذا قارب الامتلاء
- « وكربت الشّمس أي دنت للغروب « (ابن يعيش ج7 ص127)

فقد اختلف عدد المحلاّت التّي تستوجبها هذه الأفعال من المشترك باختلاف حقلها الدّلالي. فلمّا دلّت على القرب اقتضت محلاّ واحدا. فكانت لازمة. ولكنّها اقتضت محلّين حين دلّت علي معنى المقاربة. فاستوجبت اسما وخبرا.

ج) وأمّا أفعال الشكّ واليقين ظنّ ورأى وعلم ووجد فتفتقر إلى ثلاثة محلاّت. تقول[1] :

- ظنّ عمرو خالدا أخاك
- ورأى عبد اللّه زيدا صاحبنا
- و(إنّهم يَرَونَه بَعِيدا ونَرَاهُ قَرِيبا) (70 المعارج 6 و7)
- وعلمت زيدا أخاك
- ووجد عبد اللّه زيدا ذا الحفاظ

إذا أردت العلم[2] أمّا إذا أردت بظنّ معنى الوهم وبرأى إدراكا حسّيا فأردت رؤية العين وبعلم معرفة الشّخص وبوجد وجدان الضّالة. فقلت [3] :

- « ظننت زيدا في معنى اتّهمته »
- « ورأيت زيدا أي أبصرته »
- « وعلمت زيدا أي عرفت شخصه »
- « ووجد زيد ضالته أي أصابها »

---

1 ـ وردت هذه الأمثلة في كتاب الأصول ج1 ص180 ماعدا الآية.
2 « وهو القطع على الشّيء بنفي أو إيجاب « (ابن يعيش ج7 ص 78).
3 الأمثلة من شرح المفصّل ج7 ص 81.

فتستوجب هذه الأفعال محلّين فاعلا ومفعولا. فعدد المحلاّت التّي تقتضيها هذه الأفعال يختلف باختلاف كون حقل الإدراك فيها حسيّا أو ذهنيّا. فإذا كان الأوّل افتقرت إلى محلّين. وإذا كان الثّاني اقتضت ثلاثة محلاّت. وهو مايعني بلغة النّحاة حاجتها إلى مفعول في الحالة الأولى وإلى مفعولين في الثّانية يكون المفعول الثّاني وصفا للأوّل. لذلك اعتُبرا شيئا واحدا ومُنع الاقتصار على أحدهما (انظر مثلا سيبويه ج1 ص39). فهما في الأصل النواة الإسناديّة في الجملة. ولكن وقع تهميشهما. فالجملة علمت زيدا أخاك أصلها زيد أخوك. فزيد والأخ شيء واحد. قال سيبويه معللا منع الاقتصار على أحد المفعولين : «أنّك أردت أن تبيّن ما استقرّ عندك من حال المفعول الأوّل يقينا أو شكّا وذكرت الأوّل لتعلم الّذي تضيف إليه ما استقرّ له عندك [من هو]» (ن م ج1 ص39).

د) وأمّا المشترك من غير النّواسخ أو أفعال الإدراك الذّهني من نحو : دعا وطال فيختلف عدد المحلاّت التّي يقتضيها بحسب المعنى. فالفعل الأوّل يقتضي محلّين إذا أفاد « الدّعاء إلى الأمر» (ابن السّرّاج ج1 ص179). والثّاني يفتقر إلى محلّ واحد إذا دلّ على حال الجسم فـ«ـأردت به ضدّ قصر » (ن م ج1 ص169). تقول :

- «دعوت فلانا: أي صحت به واستدعيته» (ابن منظور (دعا) م2 ص986)
- « وطال الشّيء طولا « (ن م (طول) م4 ص629)
- « وتطاول علينا اللّيل : طال « (الزّمخشري، أ ب (طول) ص 399)

ولكنّ عدد المحلاّت التّي يقتضيانها يرتفع بواحد إذا أردت بالأوّل معنى التّسمية وبالثّاني «معنى علا « (ابن السّرّاج ج1 ص169). تقول :

- « دعوته زيدا »
- « وطُلته » (ابن منظور (طول) م4 ص 629)

فيستوجب دعا ثلاثة محلاّت أو مفعولين بلغة النّحاة القدامى، وطال محلين أو مفعولا واحدا. وهكذا يختلف عدد المحلاّت التّي يقتضيها هذان الفعلان بحسب المعنى الذّي يفيده كلّ منهما.

2-2-3- استدلالهم على لزوم بعض الأفعال أو تعدّيها :

وأمّا الثّالث فهو استدلاهم على لزوم بعض الأفعال أو تعدّيها في حالات قليلة اختلفوا فيها في بعض خصائص الفعل التّوزيعيّة ونجتزئ في التّمثيل له بمثالين اثنين خسر ودخل[1] فقد ذهب ابن خروف (ت 609 هـ)[2] إلى أنّ «خسر لا يتعدّى كنقيضه ربح ووافقه الصفّار [< 630 هـ] مستدلا بقوله تعالى :

1 وكذلك الشّأن بالنّسبة إلى سكن ونزل (انظر في ذلك الإستراباذي شرح الكافية ج1 ص 186)
2 اختلف في تاريخ وفاته. يقول السّيوطي :« مات سنة تسع وستمائة. وقيل : خمس. وقيل : عشر. وقال يقوت : سنة ست بإشبيليّة عن خمس وثمانين سنة » (بغية الوعاة ج2 ص203)

• (كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ) [(79 النّازعات ¯12)]

إذ لم يرد أنّها خسرت شيئا» (ابن هشام، المغني ج2 ص545) واعتبر ابن هشام ذلك سهوا» لأنّ خسر متعدّ. ففي التّنزيل :

• (الذّينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهم) [(6 الأنعام ¯12¯)]

• (وخَسِرَ الدُّنْيا والآخِرَةَ) [(22 الحج ¯11¯)]

وربح أيضا يتعدى فيقال :

• « ربح دينارا » (ن م ج2 ص545)

فاعتمد هؤلاء النّحاة حجّة النّقيض. فأما ابن خروف والصفار فلجآ إليها لنفي تعدّي خسر. وأما ابن هشام فلإثبات تعّديه. فاحتجاجهم يفيد ضمنيّا إجماعهم على أن الأفعال المنتمية إلى نفس الحقل تقتضي نفس عدد المحلاّت. وهو أمر أكثر جلاء في استدلال كلّ من ابن السّرّاج وابن يعيش على لزوم دخل. وهو فعل اختلف النّحويون في كونه متعدّيا أو غير متعدّ (انظر ابن السّرّاج ج1 ص170 وابن يعيش ج7 ص62). فأمّا الأوّل فقد استدلّ عليه بحجج ثلاث. فقال : «إنّك لمّا قلت : دخلت إنّما عنيت بذلك انتقالك من بسيط الأرض ومنكشفها إلى ما كان منها غير بسيط منكشف. فالانتقال ضرب واحد وإن اختلفت المواضع. ودخلت مثل غُرْت إذا أتيت الغَوْر. فإن وجب أن يكون دخلت متعديا وجب أن يتعدى غرت. ودليل آخر أنك لا ترى فعلا من الأفعال يكون متعديا إلا كان مضاده متعديا وإن كان غير متعدّ كان مضاده غير متعد. فمن ذلك : تحرّك وسكن، فتحرّك غير متعد، وسكن غير متعدّ. وابيضّ واسودّ كلاهما غير متعدّ. وخرج ضدّ دخل. وخرج غير متعدّ فواجب أن يكون دخل غير متعدّ. وهذا مذهب سيبويه» (ابن السّرّاج ج1 ص170-171). فكانت أولى حججه دلالة الفعل على الحركة الذاتيّة في المكان وثانيها حجّة المثل وثالثها حجّة النقيض.

وأمّا الثّاني فاكتفى بالحجّتين الأخيرتين، وأضاف دليلا صرفيا (انظر ابن يعيش ج7 ص63). قال: « والصّواب عندي أنّه من قبيل الأفعال اللازمة. وإنّما يتعدّى بحرف الجرّ نحو : دخلت إلى البيت. وإنما حذف حرف الجر توسّعا لكثرة الاستعمال. والذي يدل على ذلك أن مصدره يأتي على فُعُول نحو الدخول، وفُعُول في الغالب إنّما يأتي من اللازم نحو القعود والجلوس، وأنّ مثله وخلافه غير متعدّ مثل غبرت. فكما أنّ غبرت غير متعدّ فكذلك دخلت. وخلافه خرجت. وهو لازم أيضا. وقلّما نجد فعلا متعدّيا إلاّ وخلافه ومضادّه كذلك. . . » (ن م ج7 ص63).

2-2-4- تعليلهم اقتضاء بعض الأفعال ذات البنى الجعليّة أو المترادفة ذات الجذر الواحد عددا من المحلاّت لا تقتضيه الأولى في سياقات أخرى أو نفس عدد المحلاّت بالنسبة إلى الثّانيّة.

أ) فأمّا النوع الأوّل فقد تناولناه في الفصل السابق وفي هذا الفصل. فأما في الأوّل فقد سعينا إلى بيان إشكاليّة العلاقة بين بناء الفعل وخصائصه التّوزيعيّة. فكان الضّرب الأوّل أفعال الجعل الصرفي أحد الشواهد على ذلك. فقد بيّنّا كيف توهم هذه البنى بصلة التّوزيع بالبناء الصرفي إذ يترتّب ظاهرا عن تغيّر بنية الفعل تغيّر في عدد المحلاّت الّتي يقتضيها. وأمّا في الثّاني فالجعل معجميّ. فلا تغيير في البناء ومع ذلك فالتّغيير واقع في المحلاّت الّتي يفتقر إليها. لذلك كان الاستدلال بهذا الضّرب من أفعال الجعل على أن لا صلة للبناء بالتّوزيع وأنّ الدّلالة هي المحددة لخصائص الفعل السياقيّة. وهذا النوع من الجعل كثير عندهم. من أمثلته[1] من المجرّد قولك :

- « سَجَمَ الدّمعُ : سال وسجمته العين : أسالته » (ابن هشام، المغني ج1 ص149)
- « و فَتَنَ الرَّجُلُ و فتنته »
- « و حَزِن وحزَنْته »
- « و رجع ورجعته » (سيبويه ج4 ص56)

ومثل ذلك :

- « شَتِر الرّجلُ و شَتَرت عينه » (ن م ج4 ص57)
- « و عوِرت عينُه و عُرْته » (ن م ج4 ص57)

« ومثل فتن و فتنته :

- جبرت يده و جبرتها
- و ركضت الدّابّة وركضتها (ن م ج4 ص58)

و من أمثلته من المزيد نحو :

- « أبان الشيء نفسه وأبنته
- و استبان واستبنته

والمعنى واحد. وذا ههنا بمنزلة حَزِنَ وحزنْته في فعلت. وكذلك :

- بيّن و بيّنته » (سيبويه ج4 ص63)

فظاهر قول النّحاة أنّ اللازم والمتعدّي مجرّدا أو مزيدا يجيئان في معنى واحد. وهو ما يصرّح به سيبويه والإستراباذي (انظر في ذلك قول سيبويه في الكتاب ج1 ص63 و70 وقول الإستراباذي في شرح الشّافية ج1 ص87 في المجرّد). فكيف يكون ذلك دليلا على الوعي بعلاقة التركيب بحقل الفعل الدّلالي؟

لاجدال في أنّ المعنى الأساسي وهو المعنى الّذي يفيده الفعل بجذره واحد. وإليه يشير النّحاة. وهو ما يعنيه سيبويه في حديثه عن الثّلاثي المزيد وما يفيده قول الإستراباذي : «وقد يجيء الثّلاثيّ متعديّا ولازما في معنى واحد نحو :

---

1 ـ انظر أيضا رجس وسار وغاض ونقص ونزح

• « فتن الرّجل أي صار مفتتنا »
• « وفتنته أي أدخلت فيه الفتنة » (شرح الشّافية ج1 ص87)
ولكن في الفعل المتعدّي سمة معجميّة ليست في اللازم. وهي معنى الجعل. وقد وعى النّحاة هذه الحقيقة. فسعوا جاهدين إلى إبراز الفروق الدّقيقة بين اللازم من نحو : فتن وحزن وأبان واستبان والمتعدّي منه. وبيّنوا الفروق الدّقيقة بين المتعدّي تعدية معجميّة والمتعدّي بتحويل بنائه صرفيّا. ففتن وحزن وأبان يفيد معنى جعل الشّيء على هيئة معيّنة أو جعل شيء فيه. قال سيبويه « زعم الخليل أنّك حيث قلت فتنته وحزنته لم ترد أن تقول:
• جعلته حزينا
• وجعلته فاتنا
كما أنّك حين قلت: أدخلته أردت جعلته داخلا ولكنّك أردت أن تقول: جعلت فيه حزنا وفتنة. فقلت : فتنته كما قلت : كحلته أي جعلت فيه كُحلا ودهنته أي جعلت فيه دُهنا فجئت بفعلته على حدة ولم ترد بفعلته ههنا تغيير قوله: حزن وفتن. ولو أردت ذلك لقلت: أحزنته وأفتنته. وفتن من فتنته كحزن من حزنته» (سيبويه ج4 ص 56 وانظر أيضا قول الإستراباذي في شرح الشّافية ج1 ص87).
وسواء كان الجعل معجميّا أو صرفيّا فالفعل اقتضى محلّين بدل واحد لأنّ « المغزى من أحزنته وحزنته شيء واحد لأنّ من أدخلت فيه الحزن فقد جعلته حزينا. إلاّ أنّ الأوّل يفيد هذا المعنى على سبيل النّقل والتّصيير لمعنى فعل آخر وهو حزن دون الثّاني» (شرح الشّافية ج1 ص87) فمعنى الجعل في هذه الأفعال هو الذّي أوجب عليها اقتضاء محلّين. فاحتاجت إلى مفعول به لم تكن لتفتقر إليه لولاه.
ب) وأمّا الضّرب الثّاني فكتب النّحو والمعاجم زاخرة بالأمثلة الدّالة عليه وخاصّة ماكان منه على وزن فعل وأفعل. فقد أفرده النّحاة بفصول في مؤلّفاتهم أو ببعض الرّسائل والكتب[1]. ونكتفي في التّمثيل له الآن ببعض الأمثلة. « تقول:
• استلأم واستخلف لأهله
كما تقول :
• أخلف لأهله
المعنى واحد . . . وقالوا :
• قرّ في مكانه واستقرّ
كما يقولون :
• جلب الجرح وأجلب
يريدون بهما شيئا واحدا » (سيبويه ج4 ص 70)
• وعلا قرنه واستعلاه
مثل قرّ واستقرّ (انظر سيبويه ج1 ص71)

[1] قد ذكرنا ذلك في الصّفحات 185-188

3 – خلاصة :

هذه بعض الشّواهد نسوقها للتدليل على وعي النّحاة بعلاقة عدد المحلاّت التّي يقتضيها الفعل بحقله الدّلاليّ. إلاّ أنّ التّعبير عنها اتّخذ شكل ملاحظات متفرّقة موزّعة على أبواب نحويّة وصرفيّة مختلفة لا ترقى إلى مستوى النّظريّة. وفضل هذا العمل أنّه يتأسّس جزئيّا على ملاحظات النّحاة. ولكنّه يتجاوز مجرّد الملاحظة إلى التّنظير بإثبات أنّ حقل الفعل الدّلاليّ هو الّذي يحكم توزيعه. وهو ما سيكون فيما يلي. وما كنّا لنهتدي إلى هذا لولا ملاحظات النّحاة القدامى[1]. فأصول هذه النّظريّة موجودة في التّراث النّحوي العربي الّذي نبّهنا بما فيه من شذور إلى هذه الحقيقة.

الفصل الرّابع

الاستدلال على دور معنى الفعل في تحديد عدد المحلاّت الّتي يقتضيها

لقد مكّننا استقراؤنا الأفعال في المعاجم وكتب فقه اللّغة من أن نتبيّن بما لا يدع مجالا للشكّ دور معنى الفعل في تحديد عدد المحلاّت الّتي يقتضيها (انظر الثّعالبي الباب 16 «الفصل الثّالث والعشرون في تقسيم القتل» ص134). والأدلّة على تحكّم المعنى في التّوزيع خمسة :

1– أوّلها اختلاف الأفعال في البناء واتّفاقها في التّوزيع لاشتراكها في المعنى اتّحدت في الحروف الأصول أو لم تتّحد.

1–1– الأفعال المختلفة جذرا وبناء

فقد تختلف هذه الأفعال في البناء و تتّفق في التّوزيع لدلالتها على معنى مشترك

أ) كالحال مثلا تقول :

1 ـ ملاحظات اللّسانيين في هذا المجال نادرة. وما عثرنا عليه في كتاب تشومسكي «البني النّحويّة» (ص218 و219) لا يتجاوز مجرّد افتراض وجود علاقة بين حقل الفعل وعدد المحلات. وكان ديبوا أكثر وضوحا في ذلك (انظر *Dictionnaire de Linguistique* ص83).

الفعل	الوزن	عدد المحلاّت	المعنى المشترك	المصدر
سمَل الثّوبُ يسْمُل سمولا وأسمل: أخلق	فعَل	1	الدّلالة على الحال	ابن منظور(سمل) م3 ص 206
و شحُب وجه المريض	فعُل			
و مرِض زيد	فعِل			
و أحصد الزّرع و أحقل الزّرع و أرطب النّخل و أزهر النّبت	أفعل			ن م (حقل) م1 ص 684
وفي الصّحاح: »حوقل حوقلة وحيقالا إذا كبر وفتر عن الجماع« وحوقل الرّجل إذا مشى فأعيا وضعف	فوعل			ن م (حقل) م 1 ص 685
" و استسعلت المرأة و استنوق الجمل و استأسد الرّجل و استكلبت المرأة»	استفعل			ن م (سعل) م 3 ص 15

ب) أو العلاج[1]

- قتلا كما في نحو :

« . قتل الإنسانَ

- جزر البعير ونحره . . .
- أصْمَى الصّيد
- فرك البرغوث
- قصع القَمْلة
- صدغ النّملة (. . .)
- أطفأ السّرّاج
- أخمد النّار
- أجهز على الجريح» (الثّعالبي ص 134)

---

1 يقول ابن يعيش : « العلاج ما يفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها نحو: ضربت زيدا وقتلت بكرا. وغير العلاج ما لم يفتقر إلى ذلك. بل يكون مما يتعلّق بالقلب نحو : ذكرت زيدا وفهمت الحديث. وذلك على حسب ما يقتضيه ذلك الفعل نحو : أكرمت زيدا وشربت الماء وأروي أخاك الماء « (شرح المفصّل ج7 ص62). وقد اعتبر سيبويه الصوت علاجا. قال : « وإنّما فُرّق بين هذا وبين الصوت لأنّ الصوت علاج. وأنّ العلم صار عندهم بمنزلة اليد والرجل» (الكتاب ج 1 ص 362).

- أو ثَقْبا أو قطعا من نحو :

- « ثقَبَ الحائطَ
- ثَقَبَ الدُّرَّ
- قوّر الثّوب والبطّيخ
- ثَلَمَ الإناء
- و خَرَمَ الكتاب إذا ثقبه السّحّاءُ » (ن م ص 236)
- و» خَرف النّخْلَ يخرُفه خَرْفا و خَرَافا و خِرافا و اخترفه : صَرَمه» (ابن منظور(خرف) م 2 ص817).

فأفعال المجموعة (أ) ثلاثيّة مجرّدة ومزيدة اختلفت أوزانها. فكان المجرّد منها على فعَل وفعِل وفعُل. والمزيد على أفعل واستفعل. والملحق منه بالرّباعي على وزن فوعل. ولكنّ توزيعها واحد، فقد اقتضت جميعها محلاًّ واحدا. وتفسير ذلك يسير. فالعلّة في اتّفاق التّوزيع فيها اشتراكها في الدّلالة على معنى الحال، حال الإنسان أو حال النّبات. وكذلك الشّأن في أفعال المجموعة (ب). فقد اتّفقت في التّوزيع. فاستوجبت محلّين. ولكنّها افترقت في البناء. فوردت عشرة منها على وزن فعل وأربعة على أفعل وواحد على فعّل.

ومردّ اتّفاقها في التّوزيع إلى كونها جميعا تشترك في الدّلالة على معنى العلاج قتلا كان أو ثقبا. فهي تنتمي إلى نفس الحقل الدّلالي. وهو ما يؤكّد أهميّة المعنى في التّوزيع (سنبيّن أهميّة الحقل الدّلالي فيما يلي).

1-2- الأفعال المشتركة جذرا ومعنى :

تقوم الأفعال المشتركة في الحروف الأصول مجرّدة كانت أو مزيدة دليلا آخر يؤيّد الرأي القائل بتحكّم معنى الفعل في التّوزيع على نحو ما يتّضح من الأمثلة التالية و من أمثلة الجدول السادس بأقسامه الثّلاثة (انظر أمثلة الجدول السادس ص 546-549) يقال من :

أ) الأفعال الثلاّثيّة المجرّدة (انظر بقية الأمثلة في نفس الجدول (أ) ص546-546):

المثال	الفعل	وزنه	عدد محلاّته	المصدر
"أرِي صدره أرًى : توقّد غيظا»... وأرَى أرْيا كذلك	أري	فَعَلَ = فَعِلَ	1	السّرقسطي ج1 ص121
و حلم الرّجل في نومه فهو يحلُم حُلْما و حَلُم في الحِلم يحلُم حلما	حلم	فَعَل = فَعُل	1	أبو زيد ص 557

و «قد أطِم أَطْمًا وأُطِم أُطما» «والأطام والإطام : حصر البعير والرّجل»	أطِم	فَعِل = فُعِل	1	ابن منظور (أطم) م 1 ص72
وقد عَسِر الأمر يعْسَر عَسَرا فهو عسِر وعسُر يَعسُر عُسْرا وعسارة فهو عسير : التّاث	عسر	فعِل = فعُل	1	ابن منظور (عسر) م 4 ص774
ووَقَحَ ووقُحَ ووَقِحَ	وقح	فعَل = فعِل= فعُل	1	الزّمخشري، أب (وقح) ص68

ب) ومن المزيد (انظر بقية الأمثلة في نفس الجدول (ب) ص 546-547) يقال:

المثال	الفعل	وزنه	عدد محلاّته	المصدر
خبّره بكذا وأخبره: نبّأه	أخبر = خبّر	أفعل = فعّل	3	ابن منظور (خبر) م3ص783
وأشأم وشاءم : إذا أتى الشام	أشأم = شاءم	أفعل = فاعل	1	ن م (شأم) م3 ص257
و امتنى القوم و أمنوا : أتوا مِنًى	أمنى= امتنى	أفعل = افتعل	1	ن م (منى) م5 ص539
وانقضى الشيء وتقضّى بمعنى	انقضى=تقضّى	انفعل = تفعّل	1	ن م (قضى) م5 ص112

ج) أو مما كان منها مجرّدا ومزيدا (انظر بقيّة الأمثلة في الجدول السّادس ج2 ص 547-549) نحو :

المثال	الفعل	وزنه	عدد محلاّته	المصدر
بثّ الخبر وأبثّه بمعنى : نشره	بثّ = أبثّ	فعَل=أفعل	2	الجوهري (بثث) ج1 ص273
وزُلته و زيّلته	زال و زيّل	فعَل=فعّل		الزمخشري، المفصل ص281
وبضع المرأة وباضعها بضاعا وملك بضعها : إذا عقد عليها	بضع = باضع	فعل = فاعل		الزمخشري، أ ب (بضع) ص42
جرعت الماء واجترعته بمرّة وتجرّعته شيئا فشيئا	جرع = اجترع	فعَل=افتعل		الزمخشري، (جرع) ص90

واستنكحها بمعنى نكحها	نكح = استنكح	فعَل=استفعل		الجوهري (نكح) ج1 ص413
رشح فلان عرقا. . . ويقال أرشح عرقا وترشّح عرقا بمعنى واحد	رشح = أرشح = ترشّح	فعل = أفعل = تفعّل	1	ابن منظور (رشح) ج2 ص1169

فالملاحظ أن أفعال المجموعة الأولى ثلاثيّة مجرّدة اختلفت أفعالها المشتركة في الجذر في الوزن دون أن يتغير معناها أو توزيعها. فالثنائي المشتقّ من الجذر (ء، ر، ي) ورد فعلاه فُتِحت العينُ فيهما أو كُسِرت، بنفس المعنى والخصائص التّوزيعية. وكذلك الأمر في ما اشتقّ من (ح،ل،م) فتحت عين الفعل أو ضُمّت، أو من الجذور (ء، ط،م) و(ع،س،ر) و(و، ق،ح). فوزن الأفعال المشتقّة من هذه الجذور الأربعة مختلف. ولكنّ توزيعها واحد. فجميعها أحاديّة المحلّ. ولا يختلف الحال في الثّنائيات المشتقّة من الجذور (ر،ش،د) و(س،ف،د) و(ط،ب،ن) و(ق، ر، س) (انظر في ذلك أمثلة الجدول (6) (أ) ص546) فالثنائيّان المشتقّان من الجذرين الأوّل والرابع أحاديا المحلّ. تقول:

- رشَد الإنسان و رشِد
- و قَرَسَ البرد و قرِسَ

والثنائيان المشتقّان من الجذرين الآخرين ثنائيا المحلّ. تقول :

- سفَد و سفِد الطائر أنثاه
- و طبِن الشيءَ و طبَن له . . . : فطِن له

فكلّ ما كان منها بمعنى كان توزيعه واحدا، كسرت عينه أو ضُمّت شأن الثّنائيات المشتقّة من مجموعة الجذورالأولى (ب،غ،ض) و(س،ق،م) و(ع،س،ر) و(ق،ذ،ر) و(ك،د،ر) أو فتحت فاؤه أو ضمّت شأن المشتقّة من الجذور (ء،ط،م) و(ء،ف،ن) و(ج،د،ر). ولا تفترق كلّ مجموعة من الأفعال الثّلاثة المجرّدة المشتقّة من الجذرين (ر،ف،ق) و(و،ق،ح) عمّا تقدّم (انظر الجدول السّادس (أ))، فكلّما كان معناها واحدا كان توزيعها كذلك مهما اختلفت حركة العين فيها. و كذلك الشّأن بالنّسبة إلى المجموعتين (ب) و(ج). فأمّا أفعال المجموعة (ب) (انظر الجدول السّادس (ب) ص546-547) فثلاثية مزيدة اتّفق فيها المرادف ومرادفه في الخصائص التّوزيعية وإن افترقا في البناء الصّرفي.

وأمّا أفعال المجموعة (ج) (انظر نفس الجدول (ج) ص547-549) فلم يختلف فيها معنى المجرّد عن معنى المزيد ولا افترقت خصائص الفعل الأوّل عن الثّاني في التّوزيع. فما كان أحادي المحل كان مرادفه كذلك. وما كان ثنائيه كان مرادفه أيضا كذلك.

فالبناء الصرفي لا يفسّر خصائص الفعل التّوزيعية. ولكن المعنى يستطيع أن يفعل. فلولا أن المترادفات تتفق معنى لما اتحدت في التّوزيع. وهو رأى تؤيده شواهد أخرى كثيرة.

2 - ثانيها وجود أفعال لا تكون إلا لازمة وأخرى لا تكون إلا متعدية.

وأما ثانيها فيتمثل في وجود أفعال لا تكون إلا لازمة وأخرى لا تكون إلا متعدية.

أ) فمن أمثلة الأولى : أسرف وسِود وصغُر وعظُم وكبر. يقال:

المثال	عدد المحلاّت	حقل الأفعال الدّلالي	المصدر
أسرف الرجل: إذا جاوز الحد وأسرف إذا أخطأ وأسرف إذا غفَل وأسرف إذا جهِل		الحال	ابن منظور (سرف) م 3 ص136
وسود وساد وآسود اِسودادا وآسواد اِسويدادا		اللون	ن م (سود) م3 ص233
وصغُر صغارة وصغرا وصغِر يصغَر صغرا.... ويقال صغِر فلان يصغَر صَغَرأو صغارا فهو صاغر إذا رَضي بالضّيم وأقرّ به ... وصغُرت الشّمسُ : مالت للغروب	1	الحال	ن م (صغر) م3 ص444-445
و عظُم يعظُم عِظَما وعظامة كبر			ن م (عظم)م4 ص817
و يقال كبُر بالضم يكبُر: أي عظم فهو كبير.. وكبِر الرجل والدّابّة يكبر كبرا ومَكبِرا بكسر الباء فهو كبير: طعن في السّنّ			ن م (كبر) م5 ص210-211

فأفعال المداخل المعجمية الخمسة لا تقتضي إلا محلا واحدا فاعلا لدلالة أفعال الأوّل والثّالث والرابع والخامس على الحال المادية أو المعنوية ودلالة أفعال الثّاني على اللون.

ب) ومن أمثلة الثّانية: بخس وبخع وبدع وتاب ورعى وفضخ وفضّ وقرع وملَح و هشّم وهصر يقال مثلا :

المثال	عدد المحلاّت الّتي يفتقر إليها الفعل	حقل الأفعال الدّلالي	المصدر
بخَسَه حقه يبخِسه بَخْسا: إذا نقصه وبخس عينَه يبخَسُها بخْسا: فقأها لغة في بخص	3 2	العلاج	ابن منظور(بخس) م1 ص168
وبخع نفسه يبخعها بخعا وبخوعا قتلها غيظا وغما. وبخع الأرض فقاءت أُكُلها : أي قهر أهلها وأذلّهم واستخرج ما فيها من الكنوز وأموال الملوك. وبخعت الأرض بالزّراعة أبخعها: إذا نهكتها وتابعت حراثتها ولم تجمّها	2 3	التأثير العلاج	ن م (بخع) م 1 ص169

و فضخه يفضَخُه فضخا وافتضخه و فضخ رأسه: شدخه.... و فضخ الرُّطَبَةَ ونحوها من الرطب يفضخها فضخا: شدخها... أبو زيد : فضخت عينه فضخة فقأتها فقأ وهما واحد للعين والبطن	2 2	العلاج	ابن منظور (فضخ) م5 ص1104
وهصر الشيء يهصره: جَذَبه وأماله واهتصره	2	العلاج	
وهصرت الغصن إذا أخذت برأسه فأملته إليك وهصر بالغصن إذا أخذت برأسه فأملته... وهصر قرنه يهصر هصرا: غمزه	2	العلاج	ن م (هصر) م6 ص808

فهذه الأفعال جميعها على عكس الأولى تقتضي دائما أكثر من محل ولا تكون بحال لازمة. فأما بدع وتاب ورعى وفضخ وفضّ وقرع وملح وهشم وهصر (انظر بقية الأمثلة في الجدول (7) ص549) فثنائيّة المحل، تفتقر إلى فاعل ومفعول به. وأما بخس وبخع فيختلف توزيعهما بحسب ذكر الأداة أو عدمه. فهما ثنائيا المحل إذا لم تذكر، ثلاثياه إذا ذكرت. والسبب في اقتضاء هذه الأفعال أكثر من محل كونها من أفعال العلاج أو التأثير وإن اختلفت حقولها الفرعية. ولهذا السبب كانت أفعال العنف من نحو:

• ركل وصفع وضرب وطعن و غمز و لطم

وأفعال المباضعة (انظر جدول أفعال الجنس عدد 35 ص640-641)، وهي كثيرة، متعدّية.

3- وجود أفعال أخرى لازمة ومتعدية في آن

وأما ثالثها فهو وجود أفعال أخرى تكون لازمة حينا متعدية آخر.

3-1- أفعال الجعل.

تقول :

الفعل	المثال	حقل الفعل الدّلالي	عدد محلاّته	المصدر
بذر	بذرت البذرَ: زرعته و بذرت الأرضُ تبذُر بَذْرا: خرج بذرها	الزراعةالحال (الإنبات)	2 1	ابن منظور (بذر) م1 ص180
درس	ودرس الشيءُ والرسمُ يَدْرُس دروسا: عفا و درسه القوم : عَفَوْا أثره	البلى جعله على حال معينة	1 2	ن م (درس) م2 ص968
زال	وزلت الشيء أَزيله زَيْلا أي مِزْته وفرّقته. و يقال أزالَ الله زَواله إذا دُعِيَ عليه بالهلاك: معناه أذهب الله حركته وتصرفه وزال زواله: أي ذهبت حركته	جعله على حال معينة الحال	2 1	ن م (زيل) م3 ص72

سرف	وسَرِف الطعام إذا ائتكل حتى كأن السّرَفَة : أصابَته . .	الحال	1	ابن منظور (سرف) م3 ص136
	وسَرَفَتْ السُّرْفَةُالشَّجرةَ تَسْرَفُهَا سَرْفًا إذا أكلت ورقها	الجعل	2	
سفن	و سفنت الريح الترابَ عن وجه الأرض	الجعل	3	ن م (سفن) م 3 ص160
	وقال اللّحياني: سفنت الريحُ تسفُن سُفونا وسفِنت إذا هبّت على وجه الأرض	الحال	1	
سكت	يقال : سكت الصائت يسكت سكوتا إذا صمت. . .	الحال	1	ن م (سكت) م3 ص169
	وقال أبوزيد: صمت الرجل وأصمت وسكت وأسكت وأسكته الله وسكته بمعنى	الجعل	2	
سار	وسار البعير وسرته وسارت الدابة وسارها صاحبها	الحركة الجعل	1 2	ن م (سير) ص252

فالأفعال السبعة بذر ودرس وزال وسرف وسفن وسكت وسار اقتضت جميعها محلا واحدا لما دلّت السّتّة الأولى منها على الحال والسّابع على الحركة. ولكّنها اقتضت محلّين أو أكثر حين أفادت معنى جعل الشيء على حال يحدّدها جذر الفعل أو جعله يقوم بحركة في الجذر دليل عليها (انظر أيضا الجدول (8))[1].

3-2 المشترك

ومن المشترك من الأفعال دليل آخر يؤيد ما نذهب إليه من دور المعنى في تحديد خصائص الفعل التّوزيعية.

3-2-1- فمن هذه الأفعال ما يتفق في البناء و يختلف في التّوزيع. تقول:

المثال		وزنه	حقله الدّلالي	عدد محلاّته	المصدر
أذن	أذن بالشيء إذْنا وأذَنا وأذانة: علِم	فعِل	المعرفة	2	ابن منظور (أذن) م1 ص40
	وَأَذِنْت لفلان في أمر كذا وكذا		السماع	3	
أبصر	وأبصرت الشيء : رأيته	أفعل	الإدراك الحسّي	2	ن م (بصر) م1 ص218
	وأبصر الطريقُ : استبان ووضح		الحال	1	الزمخشري، أب (بصر) ص40

1 اجتزأنا في التدليل عليها ببعض الأمثلة. وقد سبق أن أوردنا أمثلة كثيرة لها في الحديث عن إشكاليّة بناء الفعل في علاقته بخصائصه التّوزيعية.

جامع	و جامعها : وطئها		النكاح	2	
	و جامعه على كذا:اجتمع معه ووافقه	فاعل	الاتفاق	3	

فقد اختلف توزيع الفعل المشترك في المداخل المعجمية الواحدة والثّلاثين المذكورة في الجدول السّابع (انظر بقية الأمثلة في نفس الجدول ص 549) باختلاف حقله الدّلالي. فالفعل أبصر أحاديّ المحلّ إذا أفاد معنى الوضوح والاستبانة. ولكنّه ثنائيه إذا أفاد معنى الإدراك الحسّي. وأذن وجامع ثنائيا المحل إذا دلّ الأوّل منهما على المعرفة، والثّاني على النكاح. ولكنّهما يقتضيان ثلاثة محلاّت إذا أفادا تباعا معنى السماح والاتفاق على نحو ما يتبيّن من الجدول السابق. وبذر (انظر نفس الجدول) أحادي المحل حين دلّ على معنى النبات ثنائيّه حين دلّ على معنى الزراعة أو التفريق. وحف اقتضى محلا واحدا حين دلّ على حال البقل ومحلين حين دلّ على معنى الجز. وخضب استوجب محلا واحدا إذا دلّ على اللون ومحلين إذا أفاد معنى الجعل على هيئة معينة وثلاثة إذا ذكرت الأداة المتوسل بها إليه (انظر ص214-215).

وكذا الحال بالنسبة إلى بقية الأمثلة. فالمعنى يحكم التّوزيع. وهو أساس الاختلاف في خصائص أفعال المشترك التّوزيعية من نفس المدخل. فحقل الفعل يحدد عدد المحلاّت الّتي يستوجبها. غير أن اشتراك أفعال ليست مترادفة أو متضادة من نحو:

- بذر وحفر وأخلق وأربع وشب و طر و أنصف

أو نحو:

- بذر وحفر وحف وطر وعقل

أو نحو:

- بذر وجامع وأربع وسمر وطمث وعفس

أو نحو:

- خضب وغرغر ونشر

في عدد المحلاّت الّتي تقتضيها، إذ المجموعة الأولى أحاديّة المحل والثّانية والثّالثة ثنائيته والرابعة ثلاثيته، مرجعه إلى اشتراك بعضها مع بعض في الحقل الدّلالي.

فالحقل الدّلالى هو الّذي يجعل أفعالا لا تبدو مختلفة معنى تشترك في التّوزيع على نحو ما يتبين من جداول المشترك وأفعال الجعل السابقة. فما دلّ منها:

أ) على حركة الطبيعة[1] نحو:

---

1 رتّبنا الأفعال في مستوى أوّل بحسب اللزوم والتعدية وفي مستوى ثان بحسب الحقول مراعين حروف المعجم في هذا.

• حلج الغيمُ

• و سفنت الريح

• و نشرت

• و أنصف النهار

ب) أو على حركة الإنسان الذاتية غير الموجهة نحو هدف خارجي مثل:

• حتك الرجل : إذا مشى فقارب الخطو وأسرع

ج) أو على الحركة المقيدة بمكان أو زمان توقيتا أو دخولا في الزمان أو المكان نحو:

• أبحر الرّجل

• أربع القوم

• و أنصف النهار

د) أو على الحاجات البيولوجية حياة أو ضَبُعَة أو قُرءا أو غيرها نحو:

• صَرَفَت الشاءُ والبقر والكلاب

• و طَمَثت المرأة

• و عرَكت

• و نشرَالميت

هـ) أو على أحوال النفس والجسم نموا أوأدواء أو ألوانا نحو:

• بذَرَت الأرضُ

• وحفِرت أسنانُه

• » وحفَّت أرضُنا تحِفّ حُفَوفا : يبِس بقلها» (ابن منظور (حفف) م1 ص674)

• وخَضَبت الأرضُ وخضب العُرْفُطُ والسَّمر

• «وأربع الفرس و البعيرُ : ألقى رَباعيّته« (ن م (ربع) م2 ص 1112)

• وشبّ الصّبيّ

• وطرَّ النبتُ والشارب والوبر

• « ونُشِر البعيرُ نشرا : جرِب « (السرقسطي ج3 ص 157)

• « و هرَّ الشَّبْرِقُ والبُهْمَى والشوك هرّا : اشتدّ يبسه و تنفّش. فصار كأظفار الهرّ وأنيابه « (ابن منظور (هرر) م6 ص 795)

و) أو على الأصوات نحو:

• قصف البعير وقصف الرّعد

• وهرّ الكلب

وردت لازمة لم تقتض غير فاعل على عكس الأفعال الّتي أفادت معنى التأثير والجعل والعلاج. وقد تجاوزت الأفعال المنتمية إلى الحقلين الأوّلين الفاعل. فاقتضت محلين فاعلا ومفعولا على نحو ما يرى ممّا يلي :

ز) معنى التأثير نحو:

- بذَر اللهُ الخلقَ
- و جامع المرأة
- و أربعت الحمى زيدا
- و « سَمَر الشيء سمرا : شدّه بمسمار « (السرقسطي ج3 ص553)
- و طَمَث المرأةَ
- و» عَفَس الابلَ عَفسا : ساقها بشدّة « (ن م ج1 ص262)
- و عقَلَ الدواءُ بطنه « أمسكه « (ن م ج1 ص222)
- و أنصف الرجل صاحبه

ح) أو الجعل نحو:

- حَفَلَ الشّاةَ
- و خَضَبَ الشيءَ
- و عقل فلان فلانا وعكله
- وهر سلحه»وأرّه : اطلقه من بطنه» (ابن منظور (هرر) م6 ص793)

ط) و استوجبت أفعال العلاج تأجيجا أو جزا أو حفرا أوشدا مثلا أوضربا وقتلا أونحتا نحو:

- حفر البئر
- و «حفّت المرأة وجهها حَفّا وحِفافا : إذا نتفته « (السرقسطي ج1 ص 343)
- وحلج القطن
- وحلجه بالعصا
- وعقل البعير
- وغرغره بالسّنان وغرغره بالسّكّين
- ونشر الخشبة بالمنشار

أكثر من محلّين : محلّين إذا لم تذكر الأداة المستعملة في العلاج وثلاثة إذا ذكرت.

3-2-2- و من المشترك ما اختلف بناء و توزيعا (انظر بقيّة الأمثلة في الجدول (8) ص 550-554). تقول :

الفعل	المثال	نوع الفعل	وزنه	حقله	عددُ محلاّته	المصدر
أذن	أذِن بالشّيء إذْنا وأذَنًا وأذانة : علم. . .	ثلاثي مجرّد	فَعِلَ	المعرفة	2	ابن منظور (أذن) م1 ص39-40
	ويقال : أذنت لفلان في أمر كذا وكذا : آذن له إذنا . . . بكسر الهمزة وجزم الذّال. . . وأذن له في الشّيء إذنا : أباحه له			الإباحة	3	
	و أذن له عليه : أخذ له منه الإذنَ يقال : ائذن لي على الأمير			أخذ الإذن للغير	3	
	وأذن له أَذَنًا : استمع. . . وأذِن إليه أذَنًا: استمع			الاستماع	2	
	. . . وأذَنَه أذْنا فهو مأذون أصاب أذنه على ما يطّرد في الأعضاء		فَعَلَ	الضرب الموضعي	2	
طحل	وطَحِلَ طَحَلاً : عظم طحاله		فَعِلَ	الحال (العظمة)	1	ن م (طحل) م4ص573
	وطَحَلَه يطحله طحْلاً وطَحَلاً : أصاب طحاله فهو مطحول		فَعَلَ	الضرب الموضعي	2	
	وطَحِلَ الماء طحلا فهو طَحِلٌ: فسد وتغيّرت رائحته من حمأته		فَعِلَ	التّغير والفساد	1	
عرف	. . . وعَرَفَ للأمر واعترف: صبر		فَعَلَ	الصبر	2	ن م (عرف) م4 ص746-747
	وقال ابن الأعرابي : عَرُفَ الرّجل : إذا أكثر من الطّيب		فَعُلَ	التّطيب	1	
	وعَرِفَ إذا ترك الطّيب		فَعِلَ			
	وعَرَفَ بذنبه عُرفا واعترف: أقرّ وعَرَفَ له : أقرَّ	مجرّد ومزيد	فَعَلَ = افتَعَل	الاعتراف	2	
	وعَرفْتُ الفرسَ: جززت عُرْفه	مجرّد	فعَل	الجزّ	2	

فالأفعال المشتركة في المدخل المعجمي في هذه الأمثلة وفي أمثلة الجدول (8) اختلف بعضها بناء. فكانت عين الثّلاثي المجرّد فيها مفتوحة حينا ومكسورة أو مضمومة آخر. ولكنّ توزيعها اختلف تارة وتطابق أخرى. فالبناء ليس محدّدا بحال لعدد المحلاّت الّتي يستوجبها الفعل على نحو ما بيّنا آنفا. فمردّ اختلاف هذه الأفعال في التّوزيع أو اتّفاقها فيه إلى كلّ من حقولها الدّلاليّة والحقول المعجميّة الّتي تنتظمها. فَأَرِجَ وأرِيَ وطَحِلَ وعَلِقَ في نحو :

• أَرِجَ الطّيبُ : فاح • و طَحِلَ الماء : فسد و تغيّرت رائحته
• و أَرِجَ الناسُ : أي ضجّوا • و عَلِقت الدّابةُ : تعلّقت بها العَلَقَة
• و أَرِيَ صدْره : توقّد غيظا • و عَلِقت المرأةُ : أي حبِلت
• و طَحِلَ الرّجلُ : عظم طحاله

أحاديّة المحلّ لدلالة الفعل الأوّل على الرّائحة والثّاني على الصّوت والثّالث على الحالة النفسية والرّابع والخامس على حال الجسم والسّادس على الإصابة والسّابع على الحمل.

وأذِنَ وأَذَنَ وأَرَى وطَحَل وعَرَفَ وعَلِقَ ثنائيّة المحل في نحو :

• أَذِنَ بالشيء • و طَحَلَه
• و أَذَنَه • و عَرَفْت الفرس
• و أرى المرأةَ : نكحها • و عَلِقَ المرأةَ : أحبّها

لإفادة الأوّل معنى المعرفة والثّاني والرّابع معنى الضرب الموضعي والثّالث المباضعة والخامس الجز والسادس المحبّة. وأَذَنَ وأَرَجَ وخَضَرَ ثلاثيته لكون حقل الفعل الأوّل هو الإباحة والثّاني الخلط والثّالث القطع الّذي ذُكِرت آلته. تقول :

• أذِنت لفلان في أمر كذا وكذا
• و أَذِن له عليه
• و أَرَج الحقّ بالباطل
• وخَضَر الرجل خَضَر النخل بمخلبه إذا قطعه

ففي نفس المدخل يكون الفعل الثّلاثي المجرّد لازما أو متعدّيا إلى مفعول أو أكثر يختلف توزيعه باختلاف حقله الدّلالي. فأفعال المدخل المعجمي (أذن) الثّلاثية المجرّدة جاءت :

– متعدّية إلى مفعول حين دلّت على المعرفة أو الاستماع. فاقتضت محلّين فاعلا ومفعولا في نحو :

• أَذِنَ بالشّيء بمعنى عَلِم به
• و أَذِنَ له أو إليه : استمع

– أو إلى اثنين حين أفادت معنى الإباحة أو طلب الإذن للغير. فاحتاجت إلى فاعل ومفعول أوّل ومفعول ثان.

ووردت أفعال المداخل (أرى) و(طحل) و(علق) :

- لازمة حين أفاد فعل المدخل الأوّل حال الفاعل النّفسيّة وفعل الثّاني الجسديّة وما عليه طحاله من تضخّم وفعل الثّالث الإصابة والحمل. يقال :

- أرِيَ صدْرُه
- و طَحِلَ الرّجلُ
- و عَلقت الدّابةُ
- و علِقت المرأةُ

ـ ومتعدّية إلى مفعول حين أفاد فعل المدخل الأوّل معنى التّعوّد أو المباضِعة وفعل الثّانيِ الضّرب الموضعي وفعل الثّالث معنى المحبّة. يقال :

- أَرَت الدّابة المعلفَ
- و أرى المرأةَ
- و طحله
- و عَلِقَ المرأة و عَلِقَ بها

4- الأفعل الأضداد والمتقابلة والمترادفة :

لقد سبقت إشارات كثيرة إلى أهمّية حقل الفعل الدّلالي في بيان تحكّم معنى الفعل في التّوزيع وهو رأي أسّسناه انطلاقا من ملاحظات النّحاة العرب القدامى حول علاقة عدد المحلاّت الّتي تقتضيها خاصة بعض أفعال المشترك بمعناها. وسعينا إلى اختبار مدى صحّته باستقصاء الأمثلة، فكانت النّتيجة إيجابيّة، فقد انتهى بنا البحث إلى أن حقل الفعل الدّلالي هو الّذي يحكم التّوزيع فعلا.

4-1- الأفعال الأضداد

فللأفعال الأضداد والمتقابلة نفس الحقل التّوزيعي كما يتبيّن من مثل :

	المثال	عدد المحلاّت	المصدر
1	ابيض اسودّ	1	ابن السّرّاج ج1 ص171
2	و حزن فرح		
3	و كسفت الشّمس و خسف القمر		ثعلب ص275
4	وأسرّ الشيء: كتمه وأظهره من الأضداد وجهر به : صدع	2	ابن منظور (سرر) م3 ص130
5	ويقال: «صبَحه يصبُحه صبْحا وصبَّحه: سقاه صَبوحا فهو مصطبح»	2	ن م (صبح) م4 ص403
	وفي رسالة الغفران : «صبّحتهما الخمرة المشعشعة». وضدّه غبق. يقال: «غبقه لبنا»	3	المعرّي، ر غ ص 278 ابن منظور(صبح)م4 ص403

فالأفعال الثّلاثة الأولى ابيض وحزن وكسف وما قابلها أو ضادّها اقتضت جميعها محلاّ واحدا فكانت لازمة، والفعلان الآخران استوجبا محلّين أو ثلاثة. فأما الفعل أسرّ فافتقر إلى محلّين. وكذلك ضدّه جهر. وأما الفعل الأخير فافتقر إلى محلاّت ثلاثة. وكذلك كان الشّأن بالنّسبة إلى مقابله.

فعدد المحلاّت الّتي يقتضيه هذا الفعل أو ذاك هو نفس عدد المحلاّت الّذي يفتقر إليه ضدّه أو مقابله في جميع الحالات.

4 - 2 - وكذلك الحال بالنّسبة إلى المترادفات :

- كان الفعل لازما كما يتّضح من نحو (انظر بقية الأمثلة في الجدول (10) ص555) :

	المثال	عدد المحلاّت الّتي يقتضيها الفعل أو مرادفه	المصدر
1	ذربت معدته : أي فسدت		الفارابي ج2 ص234
2	و شَجِب أي هلك و شجِب أي حزن	1	ن م ج2 ص224
3	و قالوا : نَعَسَ وهجع و رقد وهَجَد ونحو ذلك ممّا معناه النوم .		ابن يعيش ج7 ص157

- أو متعديا إلى مفعول واحد (انظر بقية الأمثلة في الجدول (10)) كما في مثل :

1	أبهم الباب : أغلقه		الزّمخشري، أ ب(بهم) ص56
2	أوصدت الباب : أغلقته وآصدته	2	السّرقسطي ج3 ص288
3	و نَعَتُّ الشّيء و انتعتّه : إذا وصفته		الجوهري (نعت) ج1 ص269
4	و هبلته أمّه : ثكلته		ابن منظور(هبل) م6 ص764

- أو متعدّيا إلى مفعولين نحو :

1	آتى فلانا الشّيءَ يؤتيه : أتى به إليه وأعطاه إيّاه		المعجم الوجيز(آتى) ص5
2	و أبحتك الشّيء : أحللته لك	3	الصّحاح (باح) ج1 ص357
3	و أتاح له اللّه الشّيء: أي قدّره له		ن م (تاح) ج1 ص357
4	و غمطه حقّه : جحده إيّاه		

فالأفعال الثّلاثة الأولى ذرب وشجب ونعس ومرادفاتها استوجبت محلا واحدا. وأفعال المجموعة الثّانية الأربعة افتقرت إلى محلين فاعل ومفعول به. ولم تختلف

عنها مرادفاتها في التّوزيع. وكذلك الشأن بالنسبة إلى أفعال المجموعة الأخيرة. فعدد المحلاّت الّتي اقتضتها هو نفس عدد المحلاّت الّتي احتاجت إليها مرادفاتها. وهكذا يكون للفعل ومرادفه نفس التّوزيع. وهذا ما يقوم دليلا على تحكم حقل الفعل الدّلالي في حقله التّوزيعي. ومما يدعم هذا الرّأي أمثلة كثيرة من حقول مختلفة.

- منها حقل الختن. تقول :

1	خَتَنَ الصّبيَّ ختنا وخِتانا : قطع قُلفته فهو خاتن ومختون وختين	2	المعجم الوجيز (ختن) ص186
2	و خَفَضَ الجاريةَ خِفاضا : ختنها		السّرقسطي ج1 ص486
3	و طهّر فلان ولده إذا أقام سنّة ختانه		ابن منظور (طهر) م4 ص620
4	"وعبش الولد» «والعَبْش» : الصّلاح في كلّ شيء...»		ن م (عبش) م4 ص670
5	و عَذَرت الغلام و الجارية عَذْرا وأعذرتها: ختنتها وأيضا صنعت طعاما لختان الغلام...		السّرقسطي ج1 ص195
6	و عَمَشَ الولد : ختنه يقال : الختان صلاح الولد فاعمشوه واعبشوه : أي طهّروه		ابن منظور (عمش) م4 ص886

- و منها حقل سلّ السّيف نحو :

1	جرّد السّيف من غمده : سلّه	2	ابن منظور (جرّد) م1 ص433
2	و جَلَط سيفه : أي استلّه		ن م (جلط) م1 ص484
3	و اخترط السّيف سلّه من غمده		ن م (خرط) م2 ص815
4	و سلّ السّيف و استلّه		
5	و شام السّيف شيْما : أغمده و سلّه من الأضداد		السّرقسطي ج2 ص397
6	و شَهَرت السّيف على المسلمين : سللته	3	ن م ج2 ص336
7	و أصْلَتَ سيفه : أي جرّده من غمده	2	الجوهري(صلت) ج1 ص256
8	وغَمَدْت السّيف غمدا وأغمدته : أدخلته في غمده		السّرقسطي ج2 ص3
9	و امتلخت السّيف : انتضيته		الجوهري (ملخ) ج1 ص432
10	و نضوت السّيف سللته		السّرقسطي ج3 ص169
11	و اهتلب السّيف من غمده		ابن منظور (عتق) م4 ص843
12	و امترقه		
13	و اعْتَقَه		
14	واختلطه : إذا سلّه		

- و منها حقل السّمل. تقول :

1	بَخَزَ عينَه و بخسها إذا فقأها و بخصها كذلك		ابن منظور (بخز) م1 ص168
2	و بخَس عينه يبخسها بخسا فقأها لغة في بخصها		ن م (بخس) م1 ص168
3	و بخص عينه يبخصها بخصا : أغارها		ن م (بخص) م1 ص168
4	و بَخَقَت عينُه و بَخِقَتْ : عارت أشدّ العور. . . والفتح أعلى و قد بَخَقَهَا يَبْخَقُها بَخْقًا و أَبْخَقَها : عوّرها	2	ن م (بخق) م1 ص169
5	و سَمَلَ عينه يَسْمَلُها سَمْلاً واستملها : فقأها		ن م (سمل) م3 ص206
6	و عورت عينُه و اعتورت إذا ذهب بصرها. . . و يقال عار عينَه يعُورها إذا عوّرها		ن م (عور) م4 ص924
7	و فَضَخْتُ عينه فَضْخًا		أبو زيد ص515
8	و قالوا : فقأت عينه فَقْأً «وهما واحد للعين و البطن و كلّ ما كان فيه دهن أوشراب»		
9	و قُرْت عينه إذا قَلَعْتَهَا		ابن منظور (عقق) م4 ص843
10	و نضخت عينه بمعنى فقأت		السّرقسطي ج4 ص18

- و منها حقل إشعال النّار. تقول :

1	أجّت النّار تَئِجّ و تَؤُجُّ أجيجًا : إذا سمعتَ صوت لهبها . . . و كذلكَ. . . تأجّجت و قد أجّجها تأجيجا	2	ابن منظور (أجج) م1 ص23
2	و تَأَجّمت النار : ذكت مثال : تأجّجت. . . ويقال منه : أَجِّمْ نَارَكَ.	2	ن م (أجم) م1 ص26
3	و أرَّثَ النّار : أوقدها. . . و تأرثت : اتّقدت	2	ن م (أرث) م1 ص44
4	و أَرَّجَ النار و أرّثها : أوقدها	2	ن م (أرج) م1 ص44
5	و أرّ النار : أوقدها	2	المعجم الوجيز (أرّ) ص12
6	و أزّ النار أزًّا و أزيزا : أجّجها	2	ن م (أزّ) ص15
7	و زَنَدَ النّار يَزْنُدُهَا : قَدَحَها	2	الزّمخشري، أ ب (زند) ص286
8	و طَفِئت النّار تَطْفَأ طَفْأ و طُفوءا و انطفأت ذهبَ لَهَبُها. . . و أطفأها هو	2	ابن منظور (طفأ) م4 ص597
9	و قَبَسَ النّار : أوقدها	2	السّرقسطي ج1 ص81

10	و قَدَحَ النّار من الزّند و اقتدحها	2	أ ب (قدح) ص494
11	و ألهبت النارَ : أوقدتها	2	السّرقسطي ج3 ص431
12	و وَقَدَت النار تَقِدُ وَقْدًا و قِدَة و وَقَدَانا و وُقودا بالضمّ ووقودا عن سيبويه... ويقال : أوقـدتُ النار واستوقدتها إيقادا واستيقادا	2	ابن منظور (وقد) م6 ص962

- و حقل الكنس. تقول :

1	حَسَرْتُ البيت : كنسته	2	السّرقسطي ج1 ص397
2	حاقِ البيتِ حوْقا:كَنَسَهُ والمِحْوَقة المكنسة والحَوَاقة الكناسة		ن م ج1 ص417
3	و خمّ البيت و البئر يخمّها خمّا واختمّها كنسها		ابن منظور (خمم) م2 ص906
4	و سَفَرْتُ البيت إذا كنسته		الجوهري (سفر) ج3 ص503
5	و قمّ البيت قمّا : كنسه و القِمامة الكناسة		السّرقسطي ج2 ص98
6	و كسَحْت البيت : كنسته		ن م ج1 ص398
7	و كَسَخَ الشّيء كسْخًا : كَنَسَهُ		السرقسطي ج1 ص185
8	و كَنَسَ الموضع يَكْنُسُهُ بالضمّ كنسا : كَسَحَ القمامة		ابن منظور (كنس) م5 ص301

- و حقل الملإ (انظر أيضا أمثلة الجدول (11) ص555-556). تقول :

1	قد ثَلَّ البئر يَثُلُّها ثَلاًّ و ثلّة البئر ما أخرجه من ترابها	2	ابن منظور (ثلل) م1 ص371
2	و شحنت السّفينة شَحْنًا : ملأتها و شحنت البلدة رجالا و خيلا : ملأتها		السّرقسطي ج2 ص340-341
3	و طَمَرَ البئر طَمْرًا : دفنها		ابن منظور (طمر) م4 ص613
4	و كبس الحفرة كَبْسا : ردمها بالتّراب وقد كبس الحفرة يكبسها كبسها طواها بالتّراب و غيره		ن م (كبس) م5 ص213
5	و هَزَّم البئر حفرها		ن م (هزم) م6 ص805

فللأفعال المترادفة أو الأضداد في هذه الجداول نفس الخصائص التّوزيعية. على نحو ما يتبيّن من الجدول الملخّص لها و من التّحليل.

حقل الفعل	نوع الفعل	عدد المحلاّت الّتي يقتضيها	المفعول به	عدد الأمثلة
حقل الختن	فعل مؤثّر	2	إنسان (غلام أو جارية)	6
حقل سلّ السّيف		2 (13 مثالا) 3 (مثال واحد)	ذات معينة (السيف)	14
حقل السّمْل		2	أداة الإدراك البصري (العين)	10
حقل اشتعال النار		2	النّار	12
حقل الكنس		2	مكان معيّن	8
حقل الملإ		2	مكان معيّن مجوّف	30+5

فكلّ أفعال هذه الحقول مؤثّرة. لذلك اقتضت أكثر من محل. لم يختلف في ذلك المرادف عن مرادفه ولا الضدّ عن ضدّه ولا المقابل عمّا يقابله. فكان لجميع أفعال الختن والسّمل والكنس ومرادفاتها نفس التّوزيع إذ اقتضت محلّين فاعلا ومفعولا به يختلف باختلاف الحقل. فهو إنسان في أول عمره : غلام أو جارية بالنّسبة إلى أفعال الحقل الأوّل وأداة الإدراك البصري العين بالنّسبة إلى أفعال الحقل الثّاني ومكان معيّن بالنّسبة إلى أفعال الحقل الثّالث. وأفعال الحقول الثّلاثة الأخرى أضدادا كانت أو مترادفات اشتركت جميعها في التّوزيع. فافتقرت إلى محلّين كسابقاتها فاعلا ومفعولا يكون آلة حادة قاطعة تستعمل في الحرب وهي السّيف بالنّسبة إلى أفعال الحقل الأوّل ونارا بالنّسبة إلى أفعال الثّاني ومكانا معيّنا مجوفا بالنّسبة إلى أفعال الثّالث. ولم يشذّ عن هذا التّوزيع إلاّ فعل واحد من حقل استلال السّيف وهو شهّر. يقال :

• شهَّرت السّيف على المسلمين

فاقتضى الفعل ثلاثة محلاّت تعدّى إلى ثالثها بحرف الجرّ. وهو أمر يصحّ بالنّسبة إلى بقيّة أفعال هذا الحقل. وهكذا يتبيّن الدّارس أن الأفعال الّتي تشترك في الحقل الدّلالي تتجانس توزيعيا.

5 - وأمّا الدّليل الخامس فهو الحقل المعجمي :

وقد نبّهتنا ملاحظات النّحاة المتفرّقة وتبويب بعض فقهاء اللّغة الأفعال بحسب حقولها المعجميّة على نحو ما هو واضح في فقه اللّغة للثّعالبي إلى أهمّية حقل الأفعال المعجمي في تحديد عدد المحلاّت الّتي تقتضيها. ومكّننا استقراؤنا المعاجم

وكتب فقه اللّغة من أن نتبيّن بما لا يدع مجالا للشّك أن حقل الأفعال المعجمي هو الّذي يحكم توزيعها إلاّ نادرا.[1]
فكلّ ما أفاد من الأفعال أحوال الجسم أو لونه أو طعم الشّيء أو رائحته أو صوته وكلّ ما دلّ منها على الإحساس أو حركة الأجسام الذّاتية غير الموجّهة كان لازما مقتضيا محلاّ واحدا مستغنيا عن المفعول به. وكل فعل أفاد الحركة المؤثّرة أو كان واصلا منك إلى غيرك اقتضى أكثر من محلّ. فتعدّى إلى مفعول أو أكثر.

وفي الجداول التّالية تأييد لما نذهب إليه وبرهنة عليه. فكلّ الأفعال الّتي تفيد حركة الطّبيعة مثلا ترد لازمة لا تتجاوز الفاعل إلى مفعول به على نحو ما يتّضح من أمثلة الفعل اللازم.

5-1- فالأفعال اللاّزمة هي :

5-1-1- الأفعال المنتمية إلى حقل الحركة

5-1-1-1-حركة الطّبيعة : (انظر جدول أفعال الحركة الواقع في ص556-563)

5-1-1-1-1- كواكب وأنواء وعناصر (انظر نفس الجدول ص556-561)

5 -1-1-1-2 وأرضا وما يتّصل بها من بحار وأنهار (انظر ص561-562)

أ) يابسة

ب) و مصادر مياه

5-1-1-1-3- و نباتا (انظر نفس الجدول ص562-563)

5-1-1-1-4- و نارا (انظر نفس الجدول ص563)

5-1-1-2- أو حركة الحيوان الذّاتيّة (انظر ص 563-571)

5-1-1-2-1-المطلقة أو المقيّدة من حيث البطء والسرعة (انظرص563-570)

أ) خاصّة بالإنسان كانت (انظر ص563-565)

ب) أو بالحيوان الأعجم (انظر ص565-567)

- إبلا
- أو خيلا وبغالا وحميرا
- وحوشا وحشرات
- أو طيورا

---

1 - فالفعل في حقل الموت، وهو حقل بيولوجي، لازم. تقول :
• مات فلان
ولكن بعض أفعال هذا الحقل قد تستعمل متعدية على اعتبار أن فواعلها مفاعيل منطقيا لفاعل هو ذات متعالية. يقال «توفّي فلان وتوفّاه اللّه إذا قبض نفسه» (ابن منظور) (وفي) م6 ص961)
«وجاء عن عمر ومجاهد وغيرهما النهي عن قول القائل:
• استأثر الله بفلان
بل يقال :
• مات فلان» (الجاحظ، كتاب الحيوان ج1 ص33) وانظر أيضا ص219.

ج) أو مشتركة بين فصائل مختلفة من الحيوان (انظر ص567-570)

5-1-2-2-2- أو الأفعال المتّصلة بحركة أعضاء الأجسام (انظر جدول أفعال حركة الحيوان ص570-571)

5-1-2-2-3- أو أفعال الجلوس و القيام (انظر في ذلك ص571-572)

5-1-2-2-4- وأفعال الحركة المقيّدة بزمان أو مكان (انظر ص572-574)

5-1-2- وتلك المنتمية إلى حقل الحاجات البيولوجيّة (انظر جدول الحاجات البيولوجيّة والأحوال ص574-583)

5 -1-2-1- النباتيّة (انظر نفس الجدول ص574-577)

5 -1-2-1-1- كالتّنفّس (ص574)

5 -1-2-1-2- والجوع والامتلاء (انظر نفس الجدول ص574-576)

أ) حاجة إلى الغذاء (ص574-575)

ب) أو حاجة إلى الشّراب (575-576)

5 -1-2-1-3- وكالإخراج (انظر نفس الجدول ص576)

5 -1-2-1-4- والنّوم والحلم واليقظة (انظر نفس الجدول ص 576-577)

5 -1-2-2- أو الشّهوة و ما يتّصل بها من حالات الجسم و النّفس (انظر نفس الجدول ص577-578)

5 -1-2-2-1- كالضَّبْعَة

5-1-2-2-2- والإنعاظ

5-1-2-2-3- والقذف

5-1-2-3- أو مظاهر الحياة تكاثرا وعيشا مرضا وفناء (انظر ص578-583)

5-1-2-3-1- كالقُرْء

5-1-2-3-2- والحمل وما يتّصل به

5-1-2-3-3- والوضع

5-1-2-3-4- والنموّ

5-1-2-3-5- والموت والحياة[1]

إنّ الأفعال الدّالة على الحركة طبيعة كان مصدرها أو حيوانا ناطقا أو أعجم نباتا أو غيره أو المنتمية إلى حقل الحاجات البيولوجيّة تشترك في التّوزيع. وهي على كثرتها وتنوّعها تقتضي جميعها محلاّ واحدا إلاّ أفعالا معدودة تنتمي إلى حقل الموت وردت في التّراكيب الجاهزة التّالية، وهي حالات قليلة شاذّة عُمِد فيها إلى المجاز أو الكناية أو ذكر السّبب الماورائي، يقال :

1 – من جملة 9 أفعال تعدى واحد منها بحرف وهو عطس.

المثال	المحلات	المصدر
دقّق اللّه روحه : أي أفاضه	2	ابن منظور(دقّق)م3 ص 993
يقال للقتيل: »ركب ردعه إذا خرّ لوجهه على دمه» وركب فلان ردع المنية إذا كان في ذلك منيته. قال الثّعالبي: «فإذا مات مسافرا قيل: ركب ردعه		ن م (ردع) م 3 ص 1151 الثّعالبي ص 133
قال أبو زيد : تقول العرب للرّجل إذا مات : عطست به اللّجم، قال: واللّجمة ما تطيّرت منه.		ابن منظور (عطس) م4 ص811
وقبض اللّه فلانا وقبض روحه : أماته.		المعجم الوجيز(قبض) ص 488
وقرض رباطه : مات		ابن منظور (قرض) م5 ص 61
وإذا مات (الإنسان) بعد الهرم قيل: قضى نحبه. قال الزّمخشري: يقال «قضى نحبه كأنّ الموت نذر» وقد «نَحَبَ فلان نَحْبا ونحبّ تنحيبا : أوجب على نفسه أمرا»		الثّعالبي ص 133 الزّمخشري، أب (نحب) ص 622
لعق إصبعه إذا مات		الفارابي ج 2 ص 246
لفظ عصبه : مات		المعرّي، الصاهل والشّاحج ص104
توفّاه اللّه		ابن منظور (وفي) م 6 ص 961

و قد تعدّت معظم هذه الأفعال[1] بغير حرف

5-1-3- حقل الأحوال

ولا يختلف أمر الأفعال الدّالة على الأحوال توزيعيّا عن أفعال الحقلين السّابقين. فهي أحاديّة المحلّ عادة لا تقتضي مفعولا به على نحو ما يتّضح من ملحق هذه الأفعال (انظر في ذلك جدول حقل الأحوال) :

5-1-3-1-كانت هذه الحالات عارضة للأجسام (انظر نفس الجدول ص583-589)

أ) نفسيّة (انظر نفس الجدول ص 583-585)

ب) أو غيرها ممّا يطرأ على الأجسام من تغيير وفساد (انظر نفس الجدول ص585-589)

5-1-3-2- أو أدواء تصيبها (انظر نفس الجدول ص590-599)

أ) أمراضا عامّة و أعراضا لها (ص590)

1 ـ من جملة الأفعال تعديّ واحد منها بحرف وهو عطس.

ب) أو إصابات موضعيّة ونوعيّة (ص590-598)
5-1-3-3- أو إصابات في المال والمتاع (ص598-599)
5-1-3-4- أو عاهات وعيوبا (انظر نفس الجدول ص599)
لم يشذّ منها إلاّ ما دلّ منها على حقل فقدان الوعي من نحو :

- «رنّح عليه ترنيحا على ما لم يسمّ فاعله أي غشي عليه» (الجوهري (رنح) ج1 ص367)
- وغشي عليه (انظر في هذين المثالين فقه اللّغة الثّعالبي ص130)
- وأغمي عليه

فقد تعدّت إلى مفعول بحرف الجرّ، وهذا الضّرب من الأفعال يعتبره جمهور النّحاة القدامى قاصرا لأنّه لا يتعدّى إلى المفعول بنفسه فهو من هذا المنظور غير إشكالي و لكنّه على غير ذلك من وجهة نظر فريق من النّحاة القدامى والنّحويّين المعاصرين. وقد جاءت هذه الأفعال جميعا على البناء لغير الفاعل.

5-1-4- حقل الأفعال الدّالة على الألوان والرّوائح

وتكون الأفعال الدّالة على الألوان والرّوائح لازمة، فجميعها يستوجب محلاّ واحدا ولا يتجاوز الفاعل إلى مفعول على نحو ما يتّضح من الملاحق (انظر الجدول الخّاصّ بالأفعال الدّالة على الألوان ص 599-601 والجدول الخاصّ بالأفعال الدّالّة على الرّوائح ص 601-602).

5-1-5- حقل الأفعال الدّالة على الأصوات (انظر الجدول المناسب ص603-611)

وكذا الشّأن في الأفعال المنتمية إلى حقل الأصوات كان مصدرها حيوانا ناطقا (انظر الجدول المناسب ص603-604) أو أعجم (انظر الجدول المناسب ص604-606) أو غير حيوان (انظر الجدول الواقع في ص606-607).

وهكذا يتبيّن الباحث من الأفعال اللازمة أنّ التّوزيع محكوم بالّدلالة فحقل الفعل هو الّذي يحدّد خصائصه التّوزيعيّة. والّلازم من الأفعال هو فعل ينتمي إلى أحد الحقول الخمسة التّالية :

- حقل الحركة الذّاتيّة أو الحركة غير الموجّهة
- و حقل الحاجات البيولوجيّة
- و الألوان
- و الرّوائح
- و الأصوات

فكلّ الأفعال الّتي تندرج ضمن هذه الحقول أحاديّة المحلّ لا تحتاج إلى مفعول.

5-2- الأفعال المتعدّية

وإذا كانت الأفعال الّلازمة محدودة حقولها فإنّ الأفعال المتعدّية على

عكسها كثيرة الحقول. فكلّ الأفعال الّتي لا تنتمي إلى الحقول المذكورة سابقا تقتضي أكثر من محلّ. والمتعدّية في نظر ابن يعيش أضرب أربعة :

- « ما يكون علاجا
- و غير علاج» (ابن يعيش ج7 ص62)
- و ما يكون مؤثّرا
- و ما يكون غير مؤثّر ولا واصلا منك إلى غيرك

5-2-1- أفعال العلاج

«فالعلاج ما يفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها نحو :

- ضربت زيدا
- و قتلت بكرا» (ابن يعيش ج 7 ص 62)
- و رجم الحجيج الشّيطان
- و كتب الطّالب الدّرس

وهذا أكثر أنواع الأفعال وجودا

5-2-2- وغير العلاج

«وهو ما لم يفتقر إلى ذلك بل يكون ممّا يتعلّق بالقلب نحو :

- ذكرت زيدا
- و فهمت الحديث» (ن م ج7 ص 62)

وتندرج ضمن هذا الحقل كلّ أفعال النفس المتشبّثة بشيء خارج عنها نحو :

- أحبّ كثيّر عزّة
- ورضي اللّه عنه
- و رغبت في الشّيء وعنه
- و غضبت عليه
- و كرهته

وأفعال الإدراك الحسّي تقول :

- أبصرت زيدا قادما
- وذقت الطّعام
- و رأيت الهلال في السّماء
- و سمع المقاتلون أزيز الطّائرات المعادية
- و شممت نفح الطيب

فضرب وقتل ورجم وكتب افتقرت إلى محلين فاعل ومفعول. فكانت بذلك متعدية إلى مفعول واحد. وكذلك الحال بالنسبة إلي أفعال الإدراك الحسيّ من نحو أبصر وذاق ورأى وسمع. ولا يختلف عدد المحلاّت الّتي تقتضيها أفعال النفس أحبّ وذكر ورضي ورغب وغضب وفهم وكره عمّا تقدّم. إلاّ أنّ طريقتها في تجاوز

الفاعل إلى مفعول واحد اختلفت باختلافها. فأمّا الفعلان الأوّلان والأخيران فقد تعدّت الفاعل إلى المفعول دون واسطة. وأمّا الأفعال الثّلاثة الأخرى فقد تعدّت إلى المفعول بحرف جرّ يختلف باختلافها. فهو عن في رضي وفي أو عن في رغب بحسب المعنى المقصود. وهو على في غضب.

5-2-3- والأفعال المؤثّرة

وهي أفعال «تنفذ من الفاعل إلى المفعول و تؤثّر فيه نحو قولك :

- أعطى زيد عبداللّه درهما
- و كسا محمّد جعفرا جبّة

فهذه الأفعال قد أثّرت إعطاء الدّرهم في عبد اللّه وكسوة الجبّة في جعفر » (ابن يعيش ج7 ص63). وكذا الحال في نحو :

- أعلمت زيدا الخبر
- (واخْتَارَ مُوسَى قَوْمَه سَبْعِينَ رَجُلاً) (7 الأعراف ـ 155)

و قول الشّاعر :

- أَسْتَغفر اللّهَ ذَنْبا لستُ مُحْصيه [1]

ففعلا انتقال الملكيّة أعطى وكسا والأفعال أعلم واختار واستغفر تجاوزت جميعها الفاعل. فهي الأخرى متعدية. إلاّ أنّها اختلفت عمّا تقدّم من الأفعال في عدد المفاعيل الّتي تتجاوز الفاعل إليه. فالأمثلة السابقة اقتضت محلين. فتجاوزت الفاعل إلى مفعول واحد. ولكن هذه الأفعال استوجبت ثلاثة محلاّت. فتجاوزت بذلك الفاعل إلى مفعولين.

5-2-4- والأفعال غير المؤثّرة ولا الواصلة منك إلى غيرك

وهي أفعال تدخل على الجملة الاسميّة فتحوّر معناها نحو :

- كان وأخواتها
- و أفعال المقاربة
- و أفعال القلوب
- وأفعال الجعل والتّصيير[2]

وهذه الأفعال قسمان. فأمّا كان وأخواتها وأفعال المقاربة فتحتاج إلى محلين «فاعل ومفعول» أو اسم النّاسخ وخبره. وأمّا أفعال القلوب والجعل والتصيير فتقتضي ثلاثة محلاّت فاعلا ومفعولين.

---

1 ـ هذا صدر بيت ذكره سيبويه في الكتاب ممّا لا يعرف قائله و عجزه :
- ربّ العباد إليه الوجه و العمل

2 إذا عنيت به المفهوم المحدود لدى النّحاة وهو الجعل أو التّصيير التّركيبي يكون هذا النّوع من الأفعال داخلا على جملة اسميّة

5-3- نقد هذا التّقسيم

إنّ تقسيم النّحاة القدامى بعض الأفعال بحسب حقولها المعجميّة على نحو ما تقدّم عمل جيّد وطريف. لكنّه لا يفي بالحاجة. فهو وإن مكّن من تبيّن اللاّزم من المتعدّي فإنّه لا يسمح بالتّمييز بين خصائص الأفعال المتعدّية توزيعيّا. صحيح أنّ الأفعال السّابقة جميعا متعدّية. ولكنّها تختلف في توزيعها. فبعضها ثنائي المحلّ يقتضي فاعلا ومفعولا به، وبعضها ثلاثيه يفتقر إلى فاعل ومفعول أوّل ومفعول ثان، وبعضها رباعيّه يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل في نظر النّحاة. بل تتعدّى أفعال العلاج إلى مفعول واحد كما يذهب إلى ذلك ابن يعيش وإلى مفعولين إذا ذُكرت الأداة. تقول :

- طعنته بالرّمح
- و ضربته بالعصا

5- 4 - إعادة نظر

والحقيقة أنه يمكن تقسيم الأفعال المتعدّية إلى حقول معجميّة بأكثر تفصيل ومع مراعاة عدد المحلاّت الّتي تقتضيها.

5-4 -1- الأفعال المتعدّية إلى مفعول واحد

فأمّا الأفعال الثّنائيّة المحلّ فهي تلك الّتي تنتمي إلى الحقول المعجميّة التّالية :

- حقل الإدراك الحسّي نحو :
  - أبصرت زيدا
  - و لمست الثّوب
  - و نظر عمرو إلى زينب
- و حقل أفعال النّفس المتشبّثة بشيء خارج عنها[1]
- و حقل العلاج ما لم تذكر الآلة[2]
- و حقل الحركة الموجّهة إلى غاية[3] نحو[4] :
  - أتيت زيدا
  - و ذهبت إلى المدينة
  - و باريته[5]
  - و فارقت زيدا

1 - العبارة لابن السّرّاج في الأصول ج 1 ص 169

2 - ذكرت بعض أمثلته في ص208 و209 و221 و259 و260 وفي ص208 و223 و258 بالنّسبة إلى ما ذكرت آلته.

3 - يسمّيهما ابن السّرّاج بحركة الجسم الملاقية لغيرها (انظر الأصول ج 1 ص 170)

4 - كلّ الأمثلة مأخوذة من الأصول ج1 ص170 ما عدا الرّابع و الخامس وفي السّادس بعض التصرّف.

5 - يقول ابن السّرّاج في تأويل معنى الحركة الملاقية في الأفعال الأربعة بارى وتارك وفارق وقاطع: « وأمّا قولك فارقه وقاطعته وباريته وتاركته فإنّما معناه : فعلت كما يفعل وساويت بين الفعلين والمساواة. إنّما تعلم بالتّلاقي وتركتك في معنى تاركتك لأنّ كلّ شيء تركته فقد تركك، فافهم هذا. فإنّ فيه غموضا قليلا» (الأصول ج1 ص170)

• و تاركته • و قاطعته
• و دخلت البيت • ووطئت بلدك و دارك
– وما يتّصل به من حقل الاستقرار نحو :

المثال	عدد المحلاّت	المصدر
أبد بالمكان يأبد بالكسر أبودا : أقام به و لم يبرحه	2	ابن منظور (أبد) م1 ص3
أبلت الإبل بالمكان أبولا : أقامت	2	ن م (أبل) م 1 ص 8
و أحولت بالمكان : أقمت حولا	2	السّرقسطي ج 1 ص 341
و بلد بالمكان بلودا : أقام	2	ن م ج 4 ص 87
و ثوى بالمكان ثويّا و ثواء وأثوى : أقام	2	ن م ج 3 ص 612
و دجن بالمكان يدجن دجونا : أقام به	2	ابن منظور (دجن) م 2 ص 949
و عَدَنَ فلانٍ بالمكانِ يعدن ويعدُن عَدْنا و عدونا : أقام وعدنت البلَد : توطّنته	2	ن م (عدن) م 4 ص 709

5-4-2- الأفعال المتعدّية إلى مفعولين

فأما الأفعال المقتضية محلاّت ثلاثة وهي الّتي اصطلح النّحاة عليها بالمتعدية إلى مفعولين فضربان : ضرب منقول وضرب أصلي (انظر ابن السّرّاج ج1 ص177).

5-4-2-1- الضرب الأوّل :

فأما الضرب الأوّل فمنقول صرفيا وتركيبيا أو معجميا. وقد قسم النّحاة بعضه إلى قسمين تقسيما ينسحب على جميع أنواعه :

– قسم «يجوز فيه الاقتصار على المفعول الأوّل» (ابن السّرّاج ج1 ص177)
– و قسم لا يجوز فيه ذلك

5-4-2-1-1- القسم الأوّل

فأما القسم الأوّل فاكتفى النّحاة في الاستدلال عليه عادة بأفعال العطاء من نحو :

• أعطى عبد الله زيدا درهما[1]
• و كسا عبد الله بكرا ثوبا[2]

وببعض أفعال التصعيد الأخرى جعلا عادة وطلبا في أحيان قليلة. وهي أفعال تنقل بنيتها في الجعل من فعَل أو فعِل المتعدي إلى مفعول إلى أفعل أو فعّل نحو :

• أحفرت زيدا النهر

---

1 ـ الأصل فيه « عطا الشيء و عطا إليه عطوا : تناوله » (ابن منظور (عطا) م 4 ص 815)
2 ـ وكسي زيد ثوبا وكسوته ثوبا « نُقِل من فعِل إلى فعَل وإنّما جاز نقله إلى فعَل لما كان فعَل وأفعل يعتقبان على المعنى الواحد نحو جدّ الأمر وأجدّ ». (ن م (كسا) م5 ص 260 .

• و أضربت زيدا عمرا
• « و علمته الحساب
• و فهمته المسألة « (ابن هشام، المغني ج2 ص 524)
وفي الطلب من الفعل المقتضي محلين إلى استفعل نحو :
« • استكتبته الكتاب
• و ا ستغفرت الله الذنب « (ابن هشام، المغني ج2 ص 519)
يقول ابن السرّاج في أفعل المنقول من فعل « الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد كلها إذا نقلتها من فعل إلى أفعل كانت من هذا الباب. تقول :
• ضرب زيد عمرا
ثم تقول :
• أضربت زيدا عمرا أي جعلت زيدا يضرب عمرا « (الأصول ج 1ص177)
وكذلك الشأن في نحو :
• علّم وفهّم واستغفر واستكتب
فهذه الأفعال استوجبت ثلاثة محلاّت لمّا حوّلت صيغها إلى فعّل واستفعل. وقد كانت في الأصل على وزن فعَل أو فعِل تفتقر إلى محلين فحسب. تقول :
• علم الحساب
• و فهم الدرس
• و غفر الله الذنب
• و كتب زيد الكتاب
وهذه الأفعال جميعا جعلا كانت أو طلبا أو عطاء ذات بنى تصعيدية. فالمفعول الأوّل في الجمل الّتي تكون رأسا لها فاعل في المفعول الثّاني معنى، وفاعل نحوي في أصل التركيب. » ألا ترى أنك إذا قلت :
• أعطيت زيدا درهما
فزيد المفعول الأوّل. والمعنى أنك أعطيته فأخذ الدرهم. والدرهم مفعول في المعنى لزيد. وكذلك :
• كسوت زيدا ثوبا
المعنى أن زيد اكتسى الثوب ولبسه « (الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص127).
وكذلك الحال في نحو :
• أحفرت زيدا النهر
• و أضربت زيدا عمرا
« فزيد محفر والنّهر محفور. فالمعنى حملت زيدا على أن . . . يحفر» (ابن السرّاج ج1 ص177) و» عمرو في المعنى مفعول لزيد» (ن م ج1 ص177). ولا يختلف الأمر في نحو :

• استكتبتك كتاب الحيوان

• و استنسأته الدين

• و استوضحته الأمر

فضمير المخاطب المفرد في المثال الأوّل وضمير الغائب المفرد المذكر في المثالين الأخيرين ثلاثتها مفعول أول نحويا، فاعل منطقيا. وهي في أصل التركيب فواعل لفظا ومعنى. فالمخاطب هو الّذي كتب الكتاب والغائب هو الّذي أنسأ الدين في المثال الثّاني، ووضّح الأمر في الثّالث. إلا أن الفعل وقع في جميع الأمثلة بطلب من المتكلم الواقع فاعلا في البنية المحوّلة .

ويجوز في جميع «هذه الأفعال الاقتصار على المفعول الأوّل لأن الفائدة واقعة به وحده». تقول :

• أعطيت زيدا

ولا تذكر ما أعطيته، فيكون كلاما تاما مفيدا. تقول :

• أضربت زيدا

ولا تقول لمن أضربته « (ابن السّرّاج ج 1 ص 177)

وهكذا اكتفى النّحاة بالاستدلال على النقل بأمثلة من حقول الجعل والطلب والعطاء بما طرأ على صيغة الفعل فيها من تحويل صرفي. واجتزأوا في هذا القسم بهذه البنى إلا نادرا. فقد أضاف بعضهم الأفعال المتعدية إلى مفعولين بالحرف أو بدونه[1] (انظر سيبويه ج1 ص 37 وابن السّرّاج ج 1 ص 177-186 : « باب الفعل الّذي يتعدى إلى مفعولين « وابن هشام، شرح شذور الذهب ص 369-376)

5-4-2-1-2- القسم الثّاني

و أما القسم الثّاني فاستدل النّحاة عليه بنوعين من الأفعال :

- أفعال القلوب[2]

1 ـ وعن سيبويه أخذ ابن السّرّاج مادة بابه

2 ـ هي عند جمهور النّحاة سبع (انظر مثلا شرح المفصل ج7 ص 64) و أحد عشر عند ابن هشام. زاد (درى) في شرح قطر الندى (انظر ص171) و(حجا وتعلم) في شرح شذور الذهب (انظر على التوالي ص357 و361) وقد عثرت على مثال آخر في الأمالي لأبي علي القالي هوهاء : (انظر الأمالي ج2 ص 93) .ولكن بعض المعاصرين جعل أشهرها خمسة عشر فعلا سبعة لما كان « معناها العلم أي الدّلالة على اليقين والقطع» (حسن، النّحو الوافي ج2 ص4 و5) وهي على نحو ما وردت عليه عند عباس حسن علم ورأى و وجد ودرى وألفى وجعل في نحو :

• جعلت الإله واحدا لا شك فيه

وتعلّم بمعنى أعلم نحو :

• تعلم وفطنك شركة بين أبنائه

وثمانية لما كان معناه الرجحان وهي ظنّ وخال وحسب وزعم وعدو جحا و جعل وهب (انظر ن م ج2 ص7 و8)

- وأفعال التصيير (انظر ابن هشام، شرح الشّذور ص 357-381)

أ- فأما أفعال القلوب فقد احتفل النّحاة بها (انظر مثلا ابن السّرّاج ج1 ص180-186 وابن هشام، شرح شذور الذهب ص357-369 وابن يعيش ج7 ص77 وسيبويه ج 1 ص39-41). فلا يخلو كتاب نحوي من باب خاص بها أو من التمثيل لها في باب المفعول به. وهي ضربان :

- أحدهما معناه اليقين مثل :

المثال	عدد المحلاّت	المصدر
قول الشاعر : دُريت الوفيَّ العهدِ ياعُرْوَ فاغتَبط فإنّ أغتباطا بالوفاء حميدُ	3	ابن هشام، شرح قطر الندى ص 171
و لم ير ذلك ناجعا ولا مقبولا		الجاحظ، ك ع ص 222
(فإنْ علمتُموهُنَّ مُؤمنات فلا تُرْجِعُوهنَّ إلى الكفَّار)		60 الممتحنة -10-
و قال أبو علي قال أبو زيد: يقال : هؤت بالرّجل خيرا أهوء به هوءا إذا أردته به[1]		الأمالي ج2 ص 93
و « فوجدت العلم بعيد المرام »		الهمذاني ص 202

- و الثّاني معناه الرجحان شكا أو ظنا نحو :

المثال	عدد المحلاّت	المصدر
قول الشاعر : وقد كنتُ أحجو أبا عمروأخا ثقَة حتَّى أَلّمت بنا يوما مُلمّات	3	شرح شذور الذهب ص 357
و (فلا تحسَبَنَّ اللّهَ مُخْلِفَ وعْدِه رُسلَه)		14 إبراهيم -47
و قول النابغة : وحلّتْ بُيُوتي في يَفَاعٍ مُمَنَّعٍ يَخَال به راعي الحَمُولة طَائِرا		ابن هشام، شرح قطر الندى ص 172
(يُخَيَّلُ إلَيه مِنْ سِحْرِهم أنَّها تَسْعَى)		20 طه -66
و قول أبي أمية الحنفي : زَعَمَتْني شيخا و لستُ بشَيخ إنَّما الشيخ من يَدِبُّ دَبِيبًا		شرح قطر الندى ص172
و (إنّي لأَظُنُّك يا فرعونُ مَثْبورا)		17 الإسراء -102-
(وما أَظُنُّ السَّاعةَ قَائمةً)		18 الكهف -36

1 - هذا المثال لم يذكره النّحاة. وقد عثرنا عليه في كتاب الأمالي للقالي. وتردد ذكره حرفيا في ابن منظور(انظر(هوأ) م6 ص841).

فهذه الجمل الفعلية الّتي ورد الرأس فيها فعلا من أفعال القلوب هي في حقيقة الأمر بنى محوّلة عن جمل اسمية همّشت نواتها الإسنادية بما طرأ عليها من تحويل تركيبي تمثل في جعل نواتها الإسنادية الجديدة فعلا من أفعال القلوب وفاعله حتى تفيد معنى الشك أو الظنّ أو اليقين في المسند الأصلي وفي جعل النواة الأصلية متممين. فأما المبتدأ فصار مفعولا أولا. وأما الخبر فمفعولا ثانيا. فالأصل في المثال الأوّل والثّاني والثّالث و الخامس والسابع والثامن والعاشر :

- أنت الوفي العهد
- و ذلك ناجع ومقبول
- و هن مؤمنات
- و العلم بعيد المرام
- و الله مخلف وعده رسله
- و به طائر
- و أنا شيخ

فأُدْخِلت عليها أفعال القلوب. فافتقر الفعل حينئذ إلى ثلاثة محلاّت فاعلا ومفعولين. «أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل» (ابن هشام، شرح الشّذور ص357) والمفعول الثّاني هو الأوّل في المعنى» (ابن يعيش ج7 ص76). وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر»[1] (ابن السّرّاج ج1 ص180). فالفاعل المنطقي في المثال الأوّل مثلا هو المخاطب المفرد المذكر. وهو نفسه الوفي. والمتكلّم المفرد في المثال العاشر هو نفسه الشيخ. فالمسند إليه والمسند منطقا شيء واحد. لذلك لا يُستغنى عنهما حين تدخل أفعال القلوب على الجملة الّتي يكونان نواة لها. لا تقول مثلا :

* يخال به راع الحمولة
* أو زعمتني

لأنّ المعنى لا يتمّ بانعدام العلاقة الإسناديّة القائمة في أصل البنية بين المبتدإ والخبر ولأنّ التحوير الّذي تدخله هذه الأفعال على معنى الجملة ينحصر في جعل الخبر يقينا أو شكّا (انظر ابن السّرّاج ج1 ص180). ففي حذف أحد عنصري النواة الأصليّة إخلال ببنية الجملة.

وهذا ما جعل ابن الحاجب يذهب إلى «أن المفعول به فيها ليس المنصوب الأوّل في الحقيقة بل هو مضمون الجملة» (الإستراباذي، شرح الكافية ج2 ص286) ومما يؤيده اقتضاء أفعال القلوب غالبا[2] محلين فاعلا ومفعولا به يكون مركبا بالموصول الحرفي على نحو ما يتبين من الجدول التّالي:

---

1 – والعبارة المستعملة لسيبويه (انظر الكتاب ج2 ص 256)
2 – نستثني من ذلك وجد في النص القرآني. و هو في الاستعمال اليوم لا يختلف عن البقية

الفعل	عدد الأمثلة الجملي عليه في المعجم المفهرس	عدد الأمثلة الّتي تعدى الفعل فيها إلى مفعول واحد مركب بالموصول الحرفي	عدد الأمثلة الّتي تعدى فيها إلى مفعولين	المصدر
حسب	44	22	22	المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ص 254-255
رأى	54	35	19	ن م ص 356-361
زعم[1]	7	5	2	ن م ص419-420
ظنّ	55	41	14	ن م 557-558
وجد	26 [2]	1	25	ن م ص 910

فأفعال القلوب هذه في القرآن وهو نص لا يرقى الشك إلى فصاحته اتخذت في توزيعها شكلين :

– فقد وردت تارة مقتضية فاعلا ومفعولا به مركبا بالموصول الحرفي

– وأخرى مستوجبة فاعلا ومفعولين. والحال الأولى أغلب إلا في وجد. فالأمثلة الّتي يرد فيها مفعوله مركبا بالموصول الحرفي نادرة. والعكس اليوم في استعمال وجد. فالمنحى الغالب على المعاصرين استعمالها مقتضية محلين فاعلا ومفعولا مركبا بالموصول الحرفي. «والأكثر تعدي زعم إلى أن أو أنّ وصلتهما نحو :

• (زعمَ الذّين كَفَروا أَنْ لَنْ يُبْعَثوا) (64 التّغابن – 7)

وقوله :

• و قَدْ زَعَمَتْ أَنّي تَغَيّرْتُ بَعْدَها»[3]

ولم يعد هذا الفعل اليوم يستعمل متعديا إلى غير المفعول به الواقع مركبا بالموصول الحرفي ولقد كان النّحاة القدامى لاحظوا اختلاف خصائص هذه الأفعال التّوزيعية (انظر مثلا الإستراباذي، شرح الكافية ج2 ص 286-287 وابن هشام، شرح شذور الذهب ص363-364). لكنهم اختلفوا في تخريج ما خالف المسلمات عندهم. فأما سيبويه فاكتفى بملاحظة الواقع اللغوي فذهب إلى « أن مع اسمها وخبرها مفعول ظنّ» (شرح الكافية ج2 ص286). وأما الأخفش فسعى إلى تخريج هذا التركيب بما يتلاءم ومسلمات النّحاة القائلة بتعدي أفعال القلوب إلى مفعلوين. فجعل أن وصلتها في مقام المفعول الأوّل. وقدر الثّاني (انظر ن م ج2 ص 286). فالأصل عنده في نحو :

1 – في خمس آيات اقتصر في التّركيب على الفعل والفاعل وحذفت النّواة الإسناديّة المهمّشة. لذلك لم نعتبرها في الإحصاء لاختلاف التّقدير.

2 ـ تكرّرت بعض الجمل التّي ورد الفعل وجد رأسا لها في بعض الآيات. فاعتبرنا المثال واحدا وإن تعدّدت المواطن التّي جاء فيها.

3 ـ « هذا الشّاهد صدر بيت من قصيدة طويلة تعتبر من منتخبات شعر كثيّر عزّة. وعجزه » :
• ومن ذا الذّي يَاعزُّ لم يتغيّر (انظر الشّاهد في شرح شذور الذّهب ص359 والتّعليق لمحقّق الكتاب).

• علمت أن زيدا قائم
• « علمت أن زيدا قائم حاصلا
أي قيام زيد حاصلا » (شرح الكافية ج2 ص 286)

ب) وأما أفعال التصيير[1] فقلما عني بها النّحاة. فلا ذكر لها في غير كتب النّحاة المتأخّرين (انظر مثلا ن م ج2 ص286-287 وشرح شذور الذّهب ص363-364) وبعض المعاصرين.

فأما ابن الحاجب فقد جعلها مبحثا من مباحث الفعل الّذي يدخل على الجملة فينصب جزأيها. وتبعه في ذلك الإستراباذي في شرحه على كافيته. وهذه الأفعال عنده سبعة (انظر أيضا عباس حسن ج2 ص8 و9) هي «صير وما يرادفها من جعل ووهب غير متصرف وردّ وترك وتخِذ واتّخذ» (الإستراباذي، شرح الكافية ج2 ص286). وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صيّر كقوله تعالى:

• (ضَرَبَ اللَّهُ مثَلا عَبْدًا مَمْلُوكًا) (16 النحل 75)

ونحو ذلك. وإليه ذهب الأندلسي. فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو الأوّل أي جعله مثلا وصاغه مثلا من ضرب الخاتم واللبن. ويجوز أن يقال معنى ضرب مثلا أي بيّن. فهو متعد إلى واحد والمنصوب بعده عطف بيان (انظر الإستراباذي، شرح الكافية ج2 ص287). فاختُلف في عدد المفاعيل الّتي يتعدى إليها هذا الفعل باختلاف تأويلهم معناه. وألحق ابن درستويه (ت347 هـ) « غادر بصيّر كما ألحق به ترك الّذي بمعناه نحو :

• غادرته صريعا

وإذا كان المفعول الثّاني نكرة جاز جعله حالا. ويكون غادر بمعنى خلّف وخلّى. وأما إذا كان معرفة كما في قولك :

• غادرته جزر السباع

فإلحاق غادر بصيّر هو الظاهر » (ن م ج2 ص287).

فكانت أفعال التصيير في شرح الكافية تسعة. هي نفس أفعال ابن الحاجب مع إضافة ضرب مثلا وغادر.

وأما ابن هشام فقد اجتزأ في التمثيل لها بأربعة أمثلة اختلفت أفعالها هي جعل واتخذ وردّ وترك على نحو ما يتبين من الآيات التالية :

• (فجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثورا) (25 الفرقان 23)
• (و اتَّخَذ اللَّهُ إبراهيمَ خَليلا) (4 النساء 125)
• و (لَوْ يَرُدُّونَكُم من بَعْدِ إيمانِكم كُفّارا حَسَدا)[2] (2البقرة - 109)
• (و تَرَكْنَا بعضَهم يومَئِذٍ يَمُوج في بَعْضٍ) (18 الكهف - 99)

---

1 - وتسمّى أيضا بأفعال التّحويل.
2 - وأول الآية (ودّ كثير من أهل الكتاب لو يردونكم . . . حسدا . . . .)

وشذ من المعاصرين عباس حسن بأن خصها في كتاب النّحو الوافي بأحد مبحثي المسألة الستين (انظر حسن ج2 ص8و9). وجعلها سبعة أفعال. هي نفس الأفعال الّتي ذكرها ابن الحاجب (انظر في ذلك الإستراباذي، شرح الكافية ج2 ص286 وحسن ج2 ص8 و9). والأصل في مثل هذه البنى المحوّلة جمل اسمية. هي على التوالي :

- ما هو هباء منثور
- و ما إبراهيم خليل
- و ما أنتم بعد إيمانكم كفار
- و ما بعضهم يومئذ يموج في بعض .

فلما حولت تركيبيا بتهميش نواتها الإسنادية الأصلية صارت فعلية رأسها فعل من أفعال التصيير يستوجب محلاّت ثلاثة فاعلا ومفعولين لا يمكن الاقتصار على أحدهما لأنّ الفائدة حاصلة بهما معا إذ كانا في أصل التركيب النواة الإسنادية في الجملة. فالتصيير في مثل هذه الأمثلة تحويل تركيبي لبنية الجملة ينشأ عنه تغيير في نوعها وتهميش لنواتها الإسنادية.

ولكن الإستراباذي يرى أنه جعل صرفي. قال «وأصل الباب صير. ومفعولاه في الحقيقة هما اسم وخبر لها في الأصل إذ منزلة :

- صيرت زيدا قائما

من

- صار زيد قائما

كمنزلة :

- أحفرت زيدا النهر

من

- حفر زيد النهر » (الإستراباذي، شرح الكافية ج2 ص286 و)

ولا جدال في أن هذه البنى جميعها محوّلة من جمل فعلية أو اسمية بتهميش الفاعل والمفعول فيها إذ كانت فعلية في الأصل على نحو ما هي الحال عليه في مثل :

- أضربت زيدا عمرا
- و أعطى بكرا هندا كتابا .

أو بتهميش النواة الإسنادية كلها إن كانت اسمية كما في نحو :

- ظننت زيدا فاضلا
- و صيّر النّجّار الخشب مكتبا.

فالأصل فيها

- ضرب زيد عمرا
- و أخذت هند كتابا أو أعطته

• و زيد فاضل
• و ما الخشب مكتب.

فصار زيد وهو فاعل الجملة الفعلية الأصلية مفعولا أولا في البنية المحوّلة والمفعول مفعولا ثانيا. وكذا الشأن في» هندا « و» كتابا «. فهما في الأصل فاعل ومفعول. فصارا في البنية المنقولة مفعولا أولا ومفعولا ثانيا دون أن يتغير نوع الجملة. ولكن الأمر اختلف جزئيا في المثالين الأخيرين إذ تحول المبتدأ والخبر أواسم صار وخبرها على مذهب الإستراباذي إلى مفعول أول ومفعول ثان كما حولت الجملة تركيبا من الإسمية إلى الفعلية.

5 -4 - 2 - 2- الضرب الثّاني : الأفعال المتعدية أصلا إلى مفعولين

اقتصر النّحاة غالبا في الاستدلال على الأفعال المتعدية إلى مفعولين على بنى محوّلة يرد الرأس فيها فعلا من أفعال الجعل والتصيير أو الطلب أو العطاء. فلم يتجاوزوها إلى بنى أصلية يقتضي الفعل فيها ثلاثة محلاّت. فإذا اتفق أن فعل بعضهم، وهم قليل، فإنهم لا شك مكتفون في ذلك بضرب واحد منها يجوز في فعله أن يكون مفعوله الثّاني مركبا اسميا أو مركبا بالجر. فقد كادوا أن يقتصروا على البنى المنقولة دون غيرها.

فالأفعال الّتي استشهد بها النّحاة على تعدي الفعل إلى مفعولين أي على اقتضائه ثلاثة محلاّت هي في الأعمّ الأغلب أفعال لا ترد إلا في بنى تصعيدية عن طريق تحويل صرفي يطرأ على بناء الفعل أو تحويل تركيبي يطال الجملة كلها. بل وأهملوا أنواعا أخرى من التصعيد كالتصعيد المعجمي وركزوا على ما كان منه صرفيا.

غير أن سيبويه كان سبّاقا كعادته إلى الوعي بالقضايا اللغوية. فلم يكتف في استشهاده على تعدي الفعل إلى مفعولين بالبنى المحوّلة، بل عمد إلى ضرب آخر من البنى الأصلية يرد فيها الفعل كذلك. إلا أنه توسّع في التمثيل له في نوع واحد من الأفعال. وهو ذاك الّذي يجوز في مفعوله الثّاني أن يكون مركبا اسميا أو مركبا حرفيا بالجر مع أن قائمة الأفعال الّتي تقتضي ثلاثة محلاّت من هذا الضرب طويلة وحقولها شتى على نحو ما سنبين. وقد فتح بذلك للنحاة بابا جديدا لم يلجه إلا بعض منهم وقفوا عنده غالبا لم يتجاوزوه إلا قليلا.

فقد استشهد في «باب الفاعل الّذي يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأوّل وإن شئت تعدى إلى الثّاني كما تعدى إلى الأوّل» (الكتاب ج1 ص37-39) بنوعين من الأفعال :

- أولهما أفعال العطاء. و قد اجتزأ فيها بشاهدين :

• أعطى عبد الله زيدا درهما
• و كسوت بشرا الثياب الجياد.

ترددا في كتب من جاء بعده من النّحاة كما هما أو بشيء من تصرف.

– وثانيهما أفعال يجوز في مفعولها أن يرد مركبا اسميا أو مركبا بالجر.
وفيها توسع شديدا. فأورد ثمانية أمثلة لها. هي : اختار وسمّى وما في معناها من نحو دعا وكنّى، وكذلك آلى وأمر واستغفر ونبّأ وردت أربعة منها في ثلاثة أبيات وآية. وهذه الأمثلة هي :

- « (و اخْتَار مُوسى قَوْمه سَبْعِين رجلا) (7 الأعراف 155)
- و سمّيته زيدا
- وكنّيت زيدا أبا عبد الله
- و دعوته زيدا

إذا أردت دعوته الّتي تجري مجرى سميته . . . » (سيبويه ج 1 ص 37)
ومنه قول الشاعر :

- أَسْتَغْفِر اللَّهَ ذَنْبًا لستُ مُحْصِيَهُ : رَبَّ العِبَادِ إليه الوَجْهُ والعَمَلُ»
(ن م ج1 ص37)

وقول « عمرو بن معد يكرب الزبيدي :

- أَمَرْتُكَ الخَيْر. فافعلْ مَا أَمِرتَ به * فَقَدْ تَرَكْتُك ذَا مَالٍ و ذا نَشَبِ»
(ن م ج1ص37)

والأصل فيها « أنها أفعال توصل بحروف الإضافة. فتقول :

- اخترت فلانا من الرّجال.
- و سمّيته بفلان

كما تقول :

- عرّفته بهذه العلامة
- و أوضحته بها
- و أستغفر الله من ذلك

فلما حذفوا حرف الجرّ عمل الفعل . و مثل ذلك قول المتلمّس :

- آليتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أطعمُه □ و الحَبُّ يأكُلُه في القريَةِ السُّوسُ

يريد على حب العراق و كما تقول :

- نُبِّئت زيدا يقول ذاك أي عن زيد . . . » (سيبويه ج1 ص38)

وقد كان بعض المتأخّرين عن سيبويه عالة عليه في هذا المبحث. فهذا ابن السّرّاج يخصص الجزء الأوّل من» باب الفعل الّذي يتعدى إلى مفعولين» (ابن السّرّاج ج1ص86–177) للقسم الأوّل من الأفعال. وهو الّذي» يتعدى إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدها دون الآخر»[1] (ن م ج1 ص177). فينهج نهج سيبويه تقسيما وعدد أمثلة ونوعا [2] وعبارة أحيانا (انظر ن م ج 1 ص177–186). فقد استشهد على هذا النوع من الأفعال :

1 ـ ويمتد هذا الجزء من صفحة 177 إلى 180 .
2 ـ هي نفس أمثلة سيبويه. فقد استقى مادة مبحثه من الكتاب قارن ما جاء في الأصول ج1 ص177–180 بما في الكتاب ج1 ص37–38 .

– بفعلين من أفعال العطاء وردا في جملتين لسيبويه وقع التصرف قليلا في إحديها،
– وبثمانية أفعال لما جاز أن يتعدى إلى مفعوله الثّاني بحرف أو بدونه. وهي نفس الأفعال الّتي ذكرها سيبويه في نفس الشواهد. ولا يختلف ما جاء في كتاب الأصول في هذا المبحث عما في الكتاب إلا اختلافا جزئيا يتمثل في شيئين: إضافة ابن السّرّاج مثالا لأفعال الجعل الصرفي منقولا من فعل إلى أفعل (انظر ن م ج1 ص178). وهو أضرب وبيان مخالفة المبرد صاحب الكتاب في تخريج قول المتلمس (انظر ن م ج1 ص 179) وفي نحو:
• نبأت زيدا (انظر ن م ج1 ص180)
وهذا ابن هشام يجعل « ما يتعدى إلى اثنين » قسمين :
– « أحدهما ما يتعدى إليهما تارة ولا يتعدى أخرى نحو :
• نقص المال
• و نقصت زيدا دينارا
بالتّخفيف فيها. قال الله تعالى :
• (ثمّ لَمْ يَنْقُصُوكُم شَيْئًا) (9 التوبة -4-)
وأجاز بعضهم كون « شيئا » مفعولا مطلقا أي نقصا ما » (ابن هشام، شرح شذور الذّهب ص356) وهذا ما يميّزه عن سابقيه .
– « الثّاني : ما يتعدى إليها دائما » (ن م ص357) وفيه لا يختلف عنهما و قد قسمه ثلاثة أقسام الأولان منها لا يمكن الاستغناء عن مفعوله الثّاني
– « أحدهما ما ثاني مفعوليه كمفعول شكر كأمر واستغفر تقول :
• أمرتك الخير
• و أمرتك بالخير »(ن م ص357)
فقد اكتفى ابن هشام في الاستدلال عليه بمثالين أمر و استغفر
– و الثّاني : ما أول مفعوليه فاعل في المعنى » (ن م ص357)
وقد استدلّ عليه بفعلي العطاء وكسا على نحو ما هو معتاد في كتب النّحاة في مثل هذه الحال .
غير أن ابن هشام و إن هو تابع في هذا المبحث سابقيه قد تميز عن سيبويه وابن السّرّاج بإضافته نوعا ثالثا من الأفعال يتعدى إلى مفعولين تارة ولا يتعدى من نحو: نقص. غير أنه لا يتوسع في هذه المسألة إذ اكتفى في الاستدلال عليها بمثال واحد يختلف النّحاة في تخريج المنصوب الثّاني فيه و ظيفيا .

5-4-2-3- الأفعال المقتضية ثلاثة محلاّت في واقع الاستعمال اللغوي:

والحقيقة أن الأفعال الّتي تقتضي ثلاثة محلاّت كثيرة لا يمكن بحال حصرها في ما ذكره النّحاة القدامى من حقول. وقد مكننا استقراؤنا هذا النوع

من الأفعال من تبين أن الأمر يتجاوز حقل العطاء إلى حقل أوسع منه يحتويه هو حقل انتقال الملكية بشكل دائم أو مؤقت، عطاء وبيعا وشراء ووراثة أو اغتصابا كما يتجاوز مفهوم الجعل الجانب الصرفي ليشمل التركيبي والمعجمي على نحو ما سنبين في حينه. وهذه الأفعال ضربان :

- الأوّل يقتضي ثلاثة محلاّت يجوز في بعض أفعاله الاستغناء عن واحد منها وفي أخرى لا يجوز.
- والثّاني يستوجب ثلاثة محلاّت ما لم يدل بجذره على مفعول يمكن الاستغناء في بنيته عنه.

5-4-2-3-1- الضرب الأوّل

فأما الضرب الأوّل فحقوله قليلة :

5-4-2-3-1-1- منها أفعال الجعل والتصيير

فالثابت أن الأفعال الدالة على الجعل والتصيير تقتضي محلاّت ثلاثة فاعلا ومفعولين لك أن تستغني عن أحدهما في بعض هذه البنى ولا يجوز ذلك في بنى أخرى .

أ - ما لا يجوز فيه الاستغناء عن أحد المفعولين (الجعل التركيبي والتصيير)

أما في الجعل التركيبي والتّصيير فلا يجوز الاستغناء عن المفعول الثّاني على نحو ما يتبين من الأمثلة التالية :

المثال	عدد المحلاّت	المصدر
أ أتّخذُ من دونه آلهةً إنْ يُرِدْنِي الرّحْمَانُ بِضُرٍّ لا تُغنِيَ عنّي شَفاعتُهم شيئًا و لَا يَنقذُوني)	3	36 يس ـ 23
و لا تتخذ يوما سواه خليلا		ابن هشام، المغني ج2 ص675
(و إذْ جَعَلْنَا البيتَ مثابةً للنّاس و أمْنا)	3	2 - البقرة 125
(و جعلوا للّه أنْدَادًا)		14 - إبراهيم 30
(فجَعَلْنَاهُنَّ أبْكَارا عُرْبا أتْرَابا لأصحَاب اليَمين)		56 الواقعة 36 و 37 و 38
قد جعلتك خليفتي ووزيري		الجاحظ، ك ع1 ص 157
جعلته صلته	3	الهمذاني ص151
اجعل هذا بعلي		ألف ليلة وليلة ج 1 ص 140
(وعَهِدْنَا إلى إبراهيمَ وإسماعيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِي للطّائفين و العَاكفينَ و الرّكّعِ السُّجُودِ)		2 البقرة ـ 125

1 ـ رمزنا بك ع إلى كتاب العثمانيّة .

فالأصل في هذه التراكيب المحوّلة أن تكون جملا اسمية مكونة من النواة الإسنادية المبتدإ والخبر على نحو ما يلي :

- من دونه آلهة
- و سواه خليل
- و البيت مثابة للناس وأمن
- و لله أنداد
- و هن أبكار
- و أنت خليفتي و وزيري
- و هو صلته
- و هذا بعلي
- و إسماعيل و إبراهيم لم يطهرا بيتي .

فحُوِّلت هذه البنى بأن وُضِع الفعل جعل أو اتخذ أو عهد رأسا لها وبتهميش النواة الإسنادية الأصلية في البنى المحوّلة. فصار المبتدأ مفعولا أولا والخبر مفعولا ثانيا. ولما كان المسند والمسند إليه في أصل التركيب شيئا واحدا لم يجز أن يستغنى عن أحد المفعولين في البنية المنقولة لكون الفائدة لا تحصل إلا بهما مجتمعين .
وكذا الحال في أفعال التّحويل. وهو ضرب من الجعل خاص إذ هو نقل من كون إلى كون. قال ابن منظور (ت711هـ) «وصار الأمر إلى كذا يصير صيرا ومصيرا وصيرورة وصيره إليه وأصاره . . . وصيرته أنا كذا : أي جعلته» (ابن منظور (صير) م3 ص499) إنه جعل الشيء على صفة لم يعهد عليها. تقول :

- حولت الطِّفال إناء
- و صيرت البيت منتدى

فقد اقتضى كل من حول وصيّر محلاّت ثلاثة فاعلا ومفعولين ليس يستغنى عن أحدهما وكان التّركيب في أصل البناء

- ما الطّفال إناء
- و ما البيت منتدى

فهُمِّشت النواة الإسنادية الأصلية إلى موقع المفعول الأوّل والثّاني. وقام مقامهما في البنية المحوّلة فعل من أفعال التصيير وفاعله. غير أنه لا يجوز في هذه البنى المحوّلة الاقتصار على أحد المفعولين. فلا تقول مثلا :

* قد جعلتك
* و لا جعلت صلته
* و عهدنا إلى إبرهيم وإسماعيل
* و لا عهدنا أن طهرا بيتي

كما لا تقول :

* حولت الطفال
* و حولت إناء
* و صيرت البيت
* و صيرت منتدى

ومبحث التّحويل هذا تناوله النّحاة في طرق التعدية (انظر مثلا ابن هشام، المغني ج2 ص523) وفي معاني الأبنية (وانظر ابن عصفور ج1 ص180 و189) باعتباره شكلا من أشكال النقل ولم يهتموا به لذاته كما لم يهتموا بالجعل التركيبي ولكنهم نبّهوا إلى أنه لا يجوز الاستغناء عن المفعولين فيه .

ب - ما يجوز في بعضه ولا يجوز في آخر : أفعال الجعل الصرفي :

وكذا الشأن في أفعال الجعل الصرفي فهي تقتضي ثلاثة محلاّت فاعلا ومفعولين لا يمكن الاستغناء عن ثانيهما إلا أن يدلّ الفعل عليه بجذره (انظر بقيّة الأمثلة في الجدول (17)) نحو :

أباحه سرا فباح به بوحا : أبثه إياه فلم يكتمه	3	ابن منظور (بوح) م1 ص286
و زينت لي النفس الكاذبة أن أنظم أبياتا في رضوان	3	المعرّي، ر غ ص 249
و أوطأ خيله الشّام	3	الجاحظ، ك ع ص 186
و وليت عليهم قويا[1]	3	ن م ص 182

فالأفعال الثّلاثية المجرّدة المستوجبة لمحلين و الواقعة في البنية الأصلية على فعل اقتضت ثلاثة محلاّت لما نقلت صيغتها الصرفية للدلالة على الجعل إلى :

- أفعل كما في نحو : أباح وأتبع وأثكل وأدخل ورأى وأشفى وأصدر وأصدق وأضرب وأفهم وأقطع وأكره وألبس وأمحض وأملك وأنزل. وأنسى وأنشد وأنكح وأورد وأوطأ.
- أو فعّل نحو : حبّب وحذّر وذكّر وزيّن وعرّف وكرّه وملّك ومنّى .
- أو استفعل نحو : استودع
- أو فعلل مثل : كفكف

فكانت هذه المحلاّت فاعلا ومفعولين ليس لك أن تستغني عن أحدهما غير أنه يجوز الاستغناء عن أحد المفعولين في الجعل الصرفي إذا كان الفعل الدال عليه الوارد على أفعل أو فعّل أو استفعل محولا من الثّلاثي المجرّد الّذي يقتضي محلا واحدا قد تعدى إلى المفعول الثّاني بحرف الجر كما في نحو :

- أصفى وأظهر وعجّل وأنزل وهيّج

تقول :

---

1 ـ في بيت شعر

• أصفيتُ له الشيءَ
• و أظهرت له الحقَّ
• و عجّل الله له الشر
• و أنزل عليه سكينته
• و هيّجتم غلينا ما كان ساكنا

والأصل في الفعلين الأوّلين مثلا :

• صفا الشيء
• و ظهر الحق

فإن تعدّى إلى مفعول قيل :

• صفا الشيء به
• و ظهر الحق به أو له

ج) ما يجوز فيه الاستغناء عن أحد المفعولين وهي أفعال الجعل المعجمي[1]

وأما الضرب الثّالث من الجعل، فهو الجعل المعجمي. وهو لا يستفاد من بناء الجملة ولا من صيغة الفعل الواقع رأسا لها. فالبنى المفيدة له أصلية على مستوى الجملة والفعل على عكس ما تقدّم. فليست منقولة من الاسمية إلى الفعلية. وليس الفعل فيها محولا مما يقتضي محلين إلى ما يقتضي ثلاثة. ولكن ما في جذر الفعل من مقومات دلالية هو الّذي يدل فيها على معنى الجعل. ومن أمثلة ذلك نحو :

بث كلابه على الصيد	3	الزّمخشري، أ ب (بثث) ص 28
وجمعت (تلك البيعة) القلوب على الألفة	3	الجاحظ ك ع ص 198
و(يَا أَيُّهَا النّبِيُّ حَرِّضْ[2] المؤمنين على القتالِ)	3	8 الأنفال 65
بلغني ما خصك الله به من علمك	3	القالي ج2 ص 93
و كانوا يدسون له فيه أدوية يضعها ابن سينا	3	
(هَلْ أَدُلُّكم على مَنْ يَكْفُلُه)	3	20 طه 40
و أرهن الميت قبرا : ضمنه إياه	3	ابن منظور (رهن) م2 ص 1244
فأرشدنا إلى العباس بن عبد المطلب	3	الجاحظ، ك ع ص 287

1 – الفرق بين هذا الضرب من الجعل وبين الّذي يكون باستعمال جعل وصيّر أنّ هذا الجعل تفيده الوحدة المعجميّة. ولكنّه في صيّر تفيده صيغة الفعل. فهو صرفي في الأولى في هذه الحال تركيبي مع جعل.

2 – « قال الزجاج : تأويله حثّهم على القتال. قال : وتأويل التحريض في اللّغة أن نحث الإنسان حثّا يعلم معه أنه حارض إن تخلف. قال : والحارض الّذي قارب الهلاك » (ابن منظور (حرض) م1 ص611)

(قالوا : سَنُرَاوِدُ عَنْهُ أباه)	3	12 يوسف -61
أروض النّفس على الإيمان	3	المسعدي ص 144
و صبّحتهما الخمرة المشعشعة	3	المعرّي، ر غ ص 278
(و لقَدْ صَدَقكُم اللّهُ وَعْدَه)	3	3 آل عمران 152-
و عبر به الماء	3	م و (عبر) ص 104
(واعْتَدْنا للكافرِينَ عَذَابا مَهينا)	3	4 النساء -37
و عرّض نفسه لوقع السيوف	3	الجاحظ، ك ع ص 343
و عنى بالمال الابل	3	ابن منظور (أمن) م1 ص 109
(و مَا أغْنَى عَنْكُم مِنَ اللّه مِنْ شيء)	3	12 يوسف -67
(فَقَضَاهُنَّ سَبْع سَمَاوَات في يَوْمَيْن)	3	41 فصلت -12
و قضى الغريم دينه قضاء : أداه إليه	3	ابن منظور (قضي) م5 ص1125
و قيض الله فلانا لفلان : جاء به و أتاحه له	3	ن م (قيض) م5 ص 201
و مرطلت علينا السماء ثيابنا مرطلة : إذا بلّتها	3	السّرقسطي ج4 ص 213
و نخعت له النصيحة و الود : أخلصتهما	3	ابن منظور (نخع) م6 ص 604
(و يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إلى صِرَاطٍ مُسْتَقِيم)	3	10 يونس -25
و هديت له الطريق على معنى بينت له الطريق	3	ابن منظور (هدي) م6 ص 787
وهاء بنفسه إلى المعالي يهوء هوءا:رفعها وسما بها إلى المعالي	3	ن م (هوأ) م6 ص 841
أتعداني أن أخرج و قد خلت القرون من قبلي	3	الجاحظ، ك ع ص 113
الايغار : أن يوغر الملك الأرض الرجل : يجعلها له من غير خراج	3	ابن فارس، المقاييس(وغر)م6 ص128

الفعل في مثل هذه البنى يقتضي ثلاثة محلاّت فاعلا ومفعولين يجوز الاستغناء عن ثانيهما. تقول مثلا :

- بث كلابه
- و جمعت تلك البيعة القلوب
- و دلّ على من يكفله
- و عنى الابل
- و مرطلت السماء ثيابنا
- (و يهدي من يشاء)

وهذا النوع من الجعل كثير غير أنه يصعب تبيّنه. ومن أمثلة الأفعال المفيدة حقا هذا المعنى بسماتها الدّلالية البعيدة عنه ظاهرا :

- تلك الّتي تنتمي إلى حقل الإباحة والإكراه من نحو :

فإن النبيّ لم يؤذن له في فتح الطائف	3	الجاحظ، ك ع ص 85
و أذن له في الشّيء : أباحه له	3	
لن أبيح لنفسي أن أكون أفاقا	3	الكيلاني ص 12
و أبحتك الشّيء : أحللته لك	3	الجوهري (باح) ج1 ص357
(وأُحِلَّ لَكُمْ صيدُ البحر وطعامُه مَتَاعا لكم وللسَّيَّارَةِ)	3	5 المائدة 96-
(و حُرِّمَ عَلَيْكُم صَيْدُ البَرِّ ما دُمْتُم حُرُمًا)	3	5 المائدة -96-
إني سألت ربي عز سلطانه ألا يحرمني تلذذا بأدبي	3	المعرّي، ر غ ص 201
فما حمله على تزكيتهم و الإخبار عن محاسنهم؟	3	الجاحظ، ك ع ص 241
فيحملون الناس على ذلك	3	ن م ص 285
أو لا تسمح لي ببعض التبرم البرئ في ساعة ضيقي؟	3	الحكيم ص 38
وعكَفه عن حاجته يعكُفه ويعكفه عكْفا : ضربه وحبسه ويقال : إنّك لتعكفني عن حاَجتي : أي تصرفني عنها	3	ابن منظور(عكف)م4 ص854
و اغتُصبت فلانة نفسَها : جومعت مقهورة	3	الزّمخشري،أب (غلب) ص 45
و فطمت الرجل عن عادته : منعته	3	السّرقسطي ج4 ص 40
ألجاه إلى أن يعرض نفسه لظُبات السيوف الشحيذة	3	الجاحظ، ك ع ص 322
ألم ينهك الله عز و جل أن تتخذ منهم بطانة	3	الهمذاني ص 125

- أو تلك الّتي تنتمي إلى حقل الإرسال نحو :

(ثُمَّ بَعثْنا مِنْ بَعْدِهِ رُسُلا إلى قَوْمِهم)	3	10 يونس 74-
(لقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحا إلى قَوْمِه)	3	7 الأعراف 59-

- أو تلك الّتي تنتمي إلى حقل الإيحاء و الإيهام مثل :

(فَأَلْهَمَهَا فجورها و تقواها)		91 الشمس 8
فيلهم الله الأسد أن يتكلّم		المعرّي، رغ ص 305
و « ألهمت أن أتجوّع له أيّاما		
(وأَوْحَيْنَا إلى مُوسى أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ)	3	7 الأعراف 117-
و (فَأَوْحَى إليهم أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وعَشِيًّا)		19 مريم -11
ألحظ ما أوحى إليك بهذا التزين و التجمل		الحكيم ص 166
فأوهمتهم أني قد صفحت عنهم		الهمذاني ص 213

- أو إلى حقل البوح و الكتمان كما في نحو :

وآذنه الأمر وآذنه به : أعلمه . . . وآذنتك بالشّيء : أعلمتكه	3	ابن منظور (أذن) م1 ص39
وبثثته ما في نفسي أبثه وأبثثته إياه وباثثته سرّي وباطن أمري : إذا أطلعته عليه	3	الزّمخشري، أ ب (بثث) ص28
خبروني عن أبي بكر	3	الجاحظ، ك ع ص 245
و أشعره الأمر و أشعره به : أعلمه إياه	3	ابن منظور(شعر) م3 ص323
(إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وحُزْنِي إلى اللّهِ)	3	12 يوسف -86-
كم من شبل نافق أسدا و أضمر له غلا و حسدا	3	الجاحظ، ك ع ص 382
أتى عليّ النبيّ فشكا له زيدا	3	ن م ص 145
فاعرضه علي و أنا آكل	3	
أريد أن أفضي بها إليك	3	الحكيم ص 143
لا أكتمك أن مرآك في هذه اللحظة قد صيّرني سعيدا	3	ن م ص 143
و نُبِّئْتُ عن بعضهم أنه قال : قد كان ذلك	3	الجاحظ، ك ع ص 242

- أو إلى حقل التعاون والتنافر والإبعاد من نحو :

أَجَلَ القومَ بشرّ أَجَلا : جناه عليهم	3	السّرقسطي ج 1 ص 102
و يجني على نفسه الحرب	3	
و حرّفتم الكلام عن سننه	3	الجاحظ، ك ع ص 107
لا نرى وزن الشعر أزال الكلام عن جهته	3	الجاحظ، ر ج ص 106
أراد صرف ذلك إلى عمر	3	ن م ص 164
و زحت الشيء عن موضعه	3	السّرقسطي ج4 ص 185
أشار عليه بأن الرأي أن يرجع إلى المدينة	3	ن م ص 237
وصرفتم الكلام عن سنَنه	3	الجاحظ، ك ع ص 107
و طوى نصيحته عنك : قبضها	3	السّرقسطي ج4 ص283
(قُلْ : أَعُوذُ بِرَبِّ الفَلَقِ مِنْ شَرِّ ما خَلَقَ)	3	113 الفلق 1 و 2
مَحُلَ به إلى السلطان : سعى به	3	الزّمخشري، أ ب (محل) ص 584
لم يمنع قلبه معرفة الحقيقة	3	الجاحظ، ك ع ص 275
و مانعته الشيء ممانعة	3	ابن منظور (منع) م5 ص 535

و نقم علينا إظهار النّعم و الحديث بها	3	الجاحظ، ر ج ص 95
و نكّبه الطريق	3	ابن منظور (نكب) م6 ص 713
(وَعَد اللّهُ المُنافقين والمُنافقات والكفّارَ نَارَ جَهنَّمَ)	3	9 التوبة 68-
و وَطَش القومَ عني وطْشا و وطّشهم : دفعهم	3	ابن منظور(وطش) م6 ص 945
قال الأزهري : يقال أوعزت إلى فلان في ذلك الأمر إذا تقدمت إليه	3	ن م (وعز) م6 ص 952
اتّفق رأي الجميع في المغيب على النصرة	3	الجاحظ، ك ع ص 263
أيّد الله أبا بكر بالملائكة	3	ن م ص108

- أو حقل التسمية

دَعَتْنِي أخَاهَا أُمُّ عَمْرو ولَمْ أكُنْ أخَاها ولَمْ أرْضَعْ لَهَا بِلِبَانِ	3	ابن هشام، شرح الشذور ص375
وسمى أصحاب رسول الله أبا بكر خليفة رسول الله	3	الجاحظ، ك ع ص 231
و سَمّيْتُه يَحْيَى لِيَحْيَا فَلَمْ يَكُنْ إلى رَدِّ أمْرِ اللّه فِيهِ سَبِيلُ	3	شرح الشّذور ص374
أطلقنا عليه اسم الإسلام	3	الجاحظ، ك ع ص 392
كنّى الزبير بأبي بكر	3	ن م ص 224
نسبته إليك	3	
فعملت كلمة و وسمتها باسمه	3	المعرّي، ر غ ص 251

- أو حقل التفضيل من نحو :

(لَقَدْ آثَرَكَ اللّهُ عَلَيْنَا)	3	12 يوسف-91 -
كيف يستحسن الجاحظ لنفسه أن يقول في علي عليه السلام أنه قبل الهجرة كان وادعا رافها	3	الجاحظ، ك ع ص 311
و خاره على صاحبه خَيْرا و خِيَرة و خيّره : فضله	3	ابن منظور(خير) م2 ص 926
و خيره بين الأمرين فتخير	3	الزّمخشري، أ ب(خير) ص 179
(واختَارَ مُوسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِيقَاتِنَا)	3	7 الأعراف 155-
(وإنّي اصطفيتُك على النّاس برسالاتِي و بكلامِي)	3	7 الأعراف 144 -
(و لَقَدْ فَضّلنا بَعْضَ النّبِيين على بَعْض)	3	17 الإسراء - 55 -
و فضّل القرشيات من نساء النبيِّ على غيرهن	3	الجاحظ، ك ع ص 211

- أو حقل القضاء و القدر : تقول :

أتاح الله له الشيء أي قدره	3	الجوهري (تاح) ج ا ص 357
(والقَمَرَ قَدَّرناه منازلَ حتَّى عادَ كالعُرجُونِ القديم)	3	36 يس 39
و قد قُسِمَ لأحدهما أن يُعَيَّنَ أمير شرطة بغداد	3	الكيلاني ص 4
و(فَلَمَّا قَضَيْنَاعليهِ الموتَ ما دلّهم على مَوتهِ إلاّ دَابّةُ الأرض)	3	34 سبأ 14-
و(كُتِبَ عَلَيْكُم الصّيامُ كَمَا كُتِبَ على الّذين مِنْ قَبْلكُمْ)	3	2 البقرة- 183 -
(وكَتَبْنَا عليهم فِيها أنَّ النَّفْسَ بالنَّفْس والعَيْنَ بِالعَيْنِ والأنفَ بالأنفِ والأذُنَ بالأذُنِ والسِّنَّ بالسِّنِّ والجُرُوحَ قِصَاصٌ)	3	5 المائدة 45-
و مَنَى الله لك مايسرّك أي قدّر الله لك ما يسرك	3	ابن منظور(مني) م5 ص 538

- أو حقل التّوليّة والمسؤوليّة. تقول :

أمِّر علينا فلان		الزّمخشري، أ ب (أمر) ص21
و استخلف على المدينة محمد بن مسلمة		الجاحظ، ك ع ص 153
و عقد له على أجناد الشام	3	ن م ص 179
و قد استُقضي علينا فلان		أ ب (قضي) ص513
و (لا يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إلاّ وسْعَها)		2 البقرة 286-
و « فيكلف ذلك المقداد «		الجاحظ، ك ع ص 181

فليست الإباحة والإكراه إلا ضربا من ضروب الجعل في اعتقادنا. فالإيذان للقائد بفتح الطائف مثلا يجعله يسعى إلى فتحه. وإباحة الشيء أو الأمر للنفس أو الغير وما في معناها جعل هذه أو ذاك تفعل الشيء الّذي تريده. وعلى عكسها التحريم وما في معناه فهو أن تجعل الأمر ممنوعا على الشخص.
والحمل على الشيء أو ما يرادفه جعل المحمول وهو الفاعل المنطقي يحقق إرادة الفاعل النّحوي مكرها. والإيهام والإيحاء والبوح والكتمان هي الأخرى جعل للفاعل المنطقي على حـــالة ذهنية أو حـــالة من الإدراك معـــيّنة في الحالة الأولى أو جعله على حالة لم يكن عليها. هي حالة الكشف أو ما يقابله في الثّانية.
والبعث والدعوة جعل للفاعل المنطقي وهو المفعول الأوّل في الجملة يذهب إلى ما يريده الفاعل النّحوي أو يستجيب.
ولا تختلف الأفعال المنتمية إلى حقول التعاون والتنافر والإبعاد. فهي الأخرى جعل للشخص أو الشيء الواقع مفعولا أولا معـــانى أو هدفا أو مستـــفيدا سلبا أو إيجابا كما هي الحال في نحو:

• أجل وجنى وأشار وطوى ومحل

أو على هيئة معيّنة كما في نحو :

• حرّف وزاح وأزال وصرف ودفع واتّفق وأيّد .

وكذا الحال في أفعال التّسمية والتّفضيل والقضاء والتّولية. ففي الأولى إطلاق اسم على المفعول الأوّل لم يكن له، وفي الثّانية جعل الشيء أو الشّخص خيرا من غيره، وفي الثّالثة جعل الشّخص محكوما بما كتب له، وفي الرّابعة جعل الفاعل المنطقي على حالة من نفوذ أو مسؤوليّة لم يكن عليها من قبل.

د) ما يقتضي منها محلين لدلالة الفعل على المفعول بجذره

ومهما يكن من أمر فإن أفعال الجعل تقتضي محلاّت ثلاثة فاعلا ومفعولين كانا في أصل التّركيب النّواة الإسناديّة في الجملة الأصليّة إن كـانت البنية محوّلة أو ورد أحدهما فاعلا منطقيا إذا لم تكن البنية الّتي وردا فيها منقولة .

إلا أنه يقع إنزال في عدد المحلاّت الّتي تقتضيها أفعال هذا الحقل إذا دلّت بجذرها على أحد المفعولين كما يتجلى من الأمثلة التالية ومن أمثلة الجدول (18) (انظر ص 612-613). تقول :

• استأجره
• و أحددت العدد
• وأسعرت الشّيء
• ونصّلت السّهم
• وأورده

فأفعال الجعل هذه تتعالق جدوليا والمفعول الأوّل أو الثّاني الغائب في البنية المعجمية إذ هي تدلّ عليه بجذرها. فاستوجبت لذلك محلين فاعلا ومفعولا واستغنت عن المفعول الآخر إيجازا لدلالة السّياق القولي عليه. فالأصل مثلا في :

استأجره : اتخذه أجيرا	2	السّرقسطي ج1 ص7
و أحددت العدد : جعلته أحد عشر	2	ن م ج1 ص 91
و أسعرت الشيء : جعلت له سعرا	2	ن م ج2 ص 517
وأوتر القوس: جعل لها وترا ووترها ووتّرها : شدّ وترها	2	ابن منظور (وتر) م6 ص874
و أورده : أحضره المورد		الجاحظ، ك ع ص 107

فكل من الأجير وأحد عشر والسّعر والوتر والمورد مفعول أوّل أو ثان في أصل التّركيب في البنية قبل المعجمية. فلما حوّلت الجملة، فصار الفعل متعالقا مع أحد المفعولين جدوليا دالاّ عليه بجذره، اقتضى هذا الفعل محلّين فحسب. فوقع إنزال في عدد المحلاّت الّتي تستوجبها أفعال الجعل.

وهكذا تتعدّد طرق الجعل فتكون صرفية حينا تركيبية آخر ومعجمية تارة.
وتتنوّع أفعال الجعل المعجمي من حيث الحقول الدّلالية الصغرى تنوعا كبيرا يجعل الناظر فيها لا يهتدي في يسر إلى ما يجمع بينها كما يكون الجعل أصليا طورا وبالنقل آخر.

غير أن الملاحظ أن الدّارس للتّراث النّحوي العربي يتبيّن بجلاء أن تناول النّحاة مبحث الجعل كان جزئيا (انظر مثلا ابن عصفور ج1 ص186 والفهري، 1986 ص166)، لا يفي بالحاجة. فهم لم يتناولوا غير الجعل الصرفي واقتصروا في التصيير على ما كان منه تركيبيا.

والغريب أن لا أثر لمقاربة شاملة لهذه الظّاهرة عند المحدثين في غير المعجم العربي للفهري (انظر في ذلك ص153-172) تأثّرا منه بالمدارس اللّسانيّة الغربيّة الوظيفية والمعجمية تحديدا (انظر الفهري، 1986 ص6و7و15و16). ولا أثر في التّراث النّحوي لمقاربة لهذه البنى على أساس الحقل الدّلالي للفعل الواقع فيها رأسا للتركيب.

5-4-2-3-1-2- ومن الأفعال الّتي تقتضي ثلاثة محلاّت يجوز الاستغناء في بعضها عن أحد المفعولين ولا يجوز في أخرى الأفعال النّفسيّة والذّهنيّة

فالأفعال النّفسيّة والذّهنيّة لا تختلف في توزيعها عما تقدم من الأفعال إذا كانت موجّهة نحو هدف خارجي أو دالّة على مصدر. فهي تفتقر إلى محلاّت ثلاثة.

ولا يقتصر الأمر في ذلك على ما عرف في التّراث النّحوي بالأفعال القلبيّة على نحو ما يوهم به هذا التّراث بل يتجاوزها إلى أفعال أخرى كثيرة. وهذه الأفعال قسمان :

- أفعال لا يمكن الاستغناء عن أحد مفعوليها ترد في بنى محوّلة فتنقل الجملة الاسميّة إلى فعليّة وتجعل النّواة الإسناديّة الأصليّة في البنية المحوّلة هامشيّة. وهي أفعال القلوب وبها عني النّحاة شديد العناية[1].

- وأخرى يجوز الاستغناء في بنيتها السّطحيّة عن المفعول الثّاني. وهي لا ترد إلاّ رأسا لبنى أصلية نحو :

1	(أَتُجَادِلُونني فِي أسماءٍ سَمّيْتُموهَا أنْتُم وآباؤُكُم)	7 الأعراف -71-
	(ولا تُجَادِلوا أَهْلَ الكِتَاب إلاّ بالّتي هِيَ أحْسَنُ)	29 العنكبوت 46-
2	"أحب لغيرك ما تحب لنفسك"	حديث
	أحب لك ما أحب لنفسي وأكره لك ما أكره لنفسي	حديث
	أحبّ منكن أن تنصرفن معي إليه	ابن المقفّع، كليلة ودمنة ص11

1 - قد تقدم ذكرها.

3	(وحاجَّهُ قومُهُ. قَال : أَتُحَاجُّونَنِي في اللَّهِ وقَدْ هَدَانِي)	6 الأنعام -80
4	(ولِمَ تُحَاجُّونَ في إبراهيمَ وما أُنْزِلت التوراةُ والإنجيلُ إلاَّ مِنْ بَعْدِه)	3 آل عمران -65
5	واحتجت الروافض علينا بأن الزبير سل سيفه ومضى قدما في تأكيد بيعة علي وخلع سواه	الجاحظ، ك ع ص255
6	وأخشى عليك ذلك	م هـ ص204
7	و(فَمَنْ خَافَ من مُوصٍ جَنَفًا أو إثْما فأصلح بينَهُمْ فلا إثمَ عليه)	2 البقرة -182
	و(إني أخاف عليكم عذاب يوم عظيم)	7 الأعراف-59 و11 هود-26 والشعراء -135
8	وادعيت عليّ أن الهاء راجعة إلى الدرس	المعرّي، ر غ ص255
9	واستدل به عليه	الزّمخشري، أ ب(دلل) ص193
10	(وتَرْجُونَ مِنَ الله ما لاَ يَرْجُونَ)[(4 النّساء -104)] معناه تخافون	ابن منظور(رجا)م2 ص1138
11	أو لم أخبر عليا أنني قد رضيت لنفسي بما رضي به النبي	الجاحظ، ك ع ص181
12	قد رضيه لها	
13	وأشار عليه . . . . بأن الرأي أن يرجع إلى المدينة	الجاحظ، ك ع ص237
14	لم نعتقد بعدكم إلا الوفاء لكم: رأيا ولم نتقلد غيره دينا	ابن زيدون
15	(فأرسَلْنا إليها روحَنا فتَمَثَّلَ لها بَشَرًا سَوِيًّا)	19 مريم 17
16	وهبه رجلا أخطأ وهبه قدمات	الزّمخشري أ ب(وهب)ص690

فالأفعال أحبّ واحتج وجادل وخشي وخاف وادعى واستدلّ ورجا وأشار واعتقد وتقلّد وتمثّل ووهب اقتضت في هذه الأمثلة ثلاثة محلاّت فاعلا ومفعولين، وكان بالإمكان الاقتصار في بنيتها السّطحيّة على محلّين فاعل ومفعول، كما هي الحال في نحو حاجّ في الآية الثمانين من سورة الأنعام (انظر في ذلك المثال الثّالث). وفي القرآن شواهد على ذلك كثيرة نجتزئ منها بقوله تعالى :

- (فلما أَفَلَ قال : لا أُحِبُّ الآفلِينَ) (6 الأنعام -76)
- (ونصحْتُ لكم ولكن لا تُحِبُّونَ النَّاصحين) (7 الأعراف -79)
- (وتُحِبُّونَ المَالَ حُبًّا جَمًّا) (89 الفجر 20)
- (وتخشى النّاسَ والله أحقُّ أن تخشاه) (33 الأحزاب -37)
- (وإنما يخشَى اللهَ من عِبادِه العلماءُ) (35 فاطر-28)
- و(إني أخافُ إن عَصَيْتُ ربي عذابَ يومٍ عظيمٍ) (10 يونس-15)

• و(أولئك يَرْجُونَ رحمةَ الله) (2 البقرة -218-)
• و(قال الّذين لا يَرْجُونَ لقاءنا : ائت بقرآن غيرِ هَذَا أو بَدِّلْهُ)
(10 يونس-15-)

فاقتضت الأفعال أفل وأحب وخشي وخاف ورجا في هذه الأمثلة محلين فاعلا ومفعولا به. فاستغني في بناها السّطحيّة عن المركّب بالجرّ الواقع فيها مفعولا ثانيا في أصل التّركيب. وكذا الحال بالنّسبة إلى بقيّة الأمثلة.

5-4 -2-3-2- الضرب الثّاني :

وأما الضرب الثّاني من الأفعال المقتضية ثلاثة محلاّت فكثيرة حقوله .

5-4 -2-3-2-1- منها أفعال القول :

فأفعال التّلفّظ إنجازا قوليّا حمدا وشكرا أو وعدا أو وعيدا وقسما وإعلاما أو حكاية قول تفتقر عادة إلى فاعل ومفعولين يتعدى الفعل إلى أحدهما بحرف جر قلّما يحذف. ومن ذلك :

المثال	عدد المحلاّت	المصدر
قول المتلمس : آليتَ حبَّ العراق الدهرَ أطعمُه والحبّ يأكله في القرية السوسُ	3	سيبويه ج1 ص38
وحديث أنس بن مالك : أن النبيّ آلى من نسائه شهرا : أي حلف لا يدخل عليهنّ	3	ابن منظور (ألا) ج1 ص90
(تلك آياتُ اللهِ نَتْلوها عليكَ بالحقّ)	3	2البقرة ـ 252
ألا تودّ أن أتلو عليك شيئا	3	هيمنغواي، الشيخ والبحر ص 137
من حدّثك أنّه شهد الجمل ممن شهد بدرا أكثر من أربعة نفر فكذبه	3	الجاحظ، ك ع ص176
وكان لا يحتشم أن يحدث أبا العباس أحمد بن يحيى بن محمد بن الفرات بحديثه معها.	3	الزّبيدي ص113.
وحدثني أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج أن أبا القاسم عبيد الله بن سليمان بن وهب سلم إليه ابنه القاسم ليعلمه	3	ن م ص110
وحدثنا أبو بكر رحمه الله أن أبا عثمان أنشدهم عن التوزي عن أبي لرجل من بني عبس	3	القالي ج2 ص40
(وسيَحْلِفون بالله لو استطَعْنَا لخَرَجْنَا معكم)	3	9 التوبة ـ 42

وكان الحسن يحلف بالله أن النبي صلى الله عليه هو الّذي تولى استخلافه	3	الجاحظ، ك ع ص135
و«الله أحمد على أن جعلني من علماء العربيّة»	3	الزّمخشري، المفصل ص2
و«لا يخبرونا عن صدقها»	3	الجاحظ، ك ع ص26
و«لم أخبر عليا أنني قد رضيت لنفسي بما رضي به النبي»	3	ن م ص181
و«أخبرك أنّي دخلت الهاوية»	3	المعرّي، رغ ص186
و«ذكر لأمير المؤمنينَ ما ألتمس»	3	المعرّي، رغ ص256
و«فذكر لي أنه لا يُضَاهي فيها ولا يجارى»	3	المعرّي، الصاهل ص59
وروى له قصة	3	
وروى سلمة بن كهيل عن رجاله الّذين ذكرهم في الكتاب أن الرسول . . . قال : أولكم ورودا على الحوض أوّلكم إسلاما علي بن أبي طالب	3	الجاحظ، ك ع ص391
وشكرت لك نصيحتك[1]	3	
(أهؤلاءِ الّذينَ أقْسَمُوا باللهِ جُهْدَ أيمانِهم إنَّهُمْ لمعكم)	3	5 المائدة -53
و(قالت أُخرَاهم لأُولاَهُمْ : رَبَّنَا هؤلاء أَضَلُّونَا)	3	7 الأعراف-38
وقلت له : افعل كذا	3	ابن هشام، المغني ج1 ص216
و«قالت له : حبّا وكرامة»	3	ألف ليلة وليلة ج1 ص69
وأنشدتك الله وبالله وناشدتك الله وبالله أي سألتك وأقسمت عليك	3	ابن منظور (نشد)م6 ص635
و«أتعداني أن أخرج وقد خلت القرون من قبلي	3	الجاحظ، ك ع ص113
و(وعدَكم اللهُ مَغانمَ كثيرةً تأْخُذُونَها فعَجَّل لكم هذه)	3	48 الفتح 20-
و(بل إنْ يَعِد الظالمونَ بعضَهم بعضًا إلا غُرُورا)		35 فاطر -40
ووعد الرجل شرّا : تهدده به		

غير أنه يمكن الاستغناء عن أحد المفعولين فيرد الفعل على مستوى البنية السّطحيّة مقتضيا محلّين. تقول مثلا :

---

1 ـ أما نحو شكر فيمكن جعله في هذا الحقل كما يمكن إدراجه في حقل البوح والكتمان. وقد أوردناه في الحقل الثّاني.

آليت على الشيء وآليته على حذف الحرف أقسمت وفي الحديث: من يتألّ على الله يُكذبه : أي من حكم عليه وحلف.	ابن منظور (ألا) م1 ص90
(رسولٌ من الله يتلو صُحُفا مُطَهَّرَة)	98 البينة 2
(و ليَحْلِفُنَّ إن أردنا إلا الحُسْنَى واللهُ يَشْهَدُ أنَّهُمْ لكاذبون)	9 التوبة 107-
و(لا أُقْسِمَ بهذا البَلد)	90 البلد 1
(قال : ربِّ أنّى يَكُونُ لِي غلامٌ وكانت امرأتي عَاقِرا وقد بَلَغْتُ من الكِبَرِ عَتِيًا)	19 مريم 8
ونشدت فلانا أنشده نشدا إذا قلت له : نشدتك الله	ابن منظور(نشد) م6 ص635
و(إنَّ اللَّهَ وَعَدَكم وعْدَ الحَقِّ ووَعَدْتُم فَأَخْلَفْتُم)	14 إبراهيم -22-

فتفتقر الأفعال في الأمثلة السابقة إلى محلين فحسب.

5-4 -2-3-2- 2 - أفعال انتقال الملكية :

ولأفعال انتقال الملكيّة نفس الخصائص التّوزيعية من حيث عدد المحلاّت الّتي تستوجبها. فالثابت أنها تقتضي ثلاثة محلاّت فاعلا ومفعولين لك أن تستغني عن أحدهما إذا شئت وخاصة عن المفعول الثّاني فالاستغناء عنه يقع في أفعال البيع والشراء كثيرا. فيُكتفى في بناها السّطحيّة بالفعل والمفعول الأوّل مالم تعوض الآلة المستفيد أو المصدر المحذوف لدلالة السياق عليه[1] حتى أنه قد يخيل إلى الباحث أن مثل هذه الأفعال تقتضي محلين فحسب. وليس الأمر كذلك. تقول :

"بعت الشيء بمعنى اشتريته ... وتقول : بيع الشيء على مالم يسم فاعله»... «وفي الحديث : لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يبيع على بيع أخيه».	ابن منظور (بيع) م1 ص298
وابتاع الشيء : اشتراه	المعجم الوجيز (باع) ص 70
وتقول : «شرى الشيء يشتريه شرى وشراء واشتراه سواء ... وشراه واشتراه باعه. قال الله تعالى : (ومِنَ النَّاسِ مَن يَشْري نفسَه ابتغاءَ مَرضاة الله) . وشريتَ الشيءَ أشريه شَراء : إذا بعته وإذا اشتَريته أيضا»	ابن منظور (شرى) م3 ص308

فيُكْتَفَي في بنية باع وابتاع وشرى بمفعول واحد كما تقول :

قد باعه الشيء وباعه منه	ابن منظور (بيع) م1 ص299
وينبغي أن تشتري لنا طعاما	الحكيم ص28

1 انظر مثلا في تعويض الآلة أحد هذين المحورين في الآية : (وشروه بثمن بخس دراهم معدودة) (12 يوسف 20-)

فتذكر المفعولين. وجدول أفعال انتقال الملكية يؤكّد بما لا يدع مجالا للشكّ اقتضاء الأفعال المنتمية إلى هذا الحقل المعجمي ثلاثة محلاّت (انظر الجدول (19) ص830-832). تقول :

- أتى إليهم معروفا
- و نفعه بالمال

فأفعال انتقال الملكية، بشكل مؤقت من نحو : أجعل ورهن وأقرض وأسلف وأعار، أو دائم مثل : أجمر وأسقى واشترى وغيرها سواء دلت على :

– حقل العطاء مطلقا كان كما في نحو : أتى وآتى وأجمر وأحذى وأخمر وسلب وأعطى وأعبد ولطّ ومنح ونزع وأنطى ونال وأهدى، أو مُقَيَّدًا بطبيعة المفعول الثّاني ونوعه مثل : بشّر وبقّ وأثمن واجتزر وأجزل وأجعل وأجاد وحلب وأسلف وشبر وأصدق وصاد وأعبد وفَحَل وأقرع وأقطع وقمّص وكسا وأكسى ونبَل ونحَل وأندى ونضّ، أو مُحَدَّد السّبب والغاية من نحو : جزى وأسقى وأساق وأشفى وأطرق وأقاد.

– أو كانت من حقول أخرى كالبيع والشراء والهبة والرهن والإعارة والكراء مثل : باع وأثمن وأجزى ورهن وأرهن وأعار وأقرض وأكرى تقتضي جميعها محلاّت ثلاثة يمكن الاستغناء فيها عن ثاني المحلين غير الإسناديين دون أن يتأثّر المعنى كثيرا أو يختلّ التّركيب.

إلاّ أنّه يقع إنزال في عدد المحلاّت الّتي تقتضيها أفعال انتقال الملكيّة إذا دلّ الفعل بجذره على المفعول الثّاني كما في نحو :

المثال	العدد	المصدر
أبسلت الراقي : أعطيته البُسْلة وهي أجره		السّرقسطي ج4 ص89
وأَثَبْتُ الرّجلَ: أعطيته الثواب على فعله وهو المكافأة		ن م ج2 ص620
وأجزرتُ القومَ إذا أعطيتهم جَزَرة يذبحونها وهي الشاة السمينة		ابن السكّيت ص269
وحلوت الرجل إذا أعطيته ما يستحليه طعاما كان أو غيره		القالي ج2 ص276
ورطّبتُ القومَ ترطيبا إذا أطعمتهم الرُّطَب		الجوهري(رطب) ج ص136
وشَحَمت القوم شحما : أطعمتهم شحما		السّرقسطي ج2 ص361
وشكمته شكما وأشكمته: أعطيته مكافأة والاسم الشُّكْم		السّرقسطي ج2 ص326
وأشهيت الرجل : أعطيته شهوته		ن م ج2 ص363

وأشويتك : أطعمتك الشواء		السّرقسطي ج2 ص361
وقد أعرجتك أي وهبتك عَرْجا من الإبل (والعرج أيضا القطيع من الإبل نحو الثمانين . . . والعرج بالكسر مثله . . .)		الجوهري(عرج) ج1 ص329
كما تقول : عسلت الرجل إذا أطعمته العسل وما يستحيله كما يُستحلى العسل	2	القالي ج2 ص276
واعتقد فلان عُقْدة إذا اشترى ضيعة أو اتّخذ مالا من عَقار وغيره		الزّمخشري، أ ب(عقد) ص429
وغُرْت الرجلَ وغِرْته : أعطيته الغَيَرَة وهي الدّيَة		السّرقسطي ج2 ص22
لبأتُ القومَ : أطعمتهم اللِّبَأ		ن م ج2 ص434
وأمتعت المرأة : أعطيتها مُتْعة بالطلاق		ن م ج4 ص151
ومحضته وأمحضته : سقيته المَحْض		ن م 4 ص139
ومهرت المرأة مهرا وأمهرتها : أعطيتها المهر		ن م ج4 ص139
ومِحْتُ الرجلَ: أعطيته. والمَيْح يجري مجرى المنفعة		ابن منظور(ميح) م5 ص553
ونبله ينبُله نَبْلا وأنبله كلاهما : أعطاه النَّبْلَ . . . ونَبِّلني أي هب لي نبالا . . . واستنبله : سأله النَّبْلَ واستنبل المال : أخذ خياره		ن م (نبل) م6 ص572
وناله نولا ونيلا وأناله : أعطاه نوالا وهو العطاء.		السّرقسطي ج3 ص126

فلمّا دلّت هذه الأفعال المنتمية إلى حقل العطاء، وهو أحد حقول انتقال الملكيّة على المفعول الثّاني بجذرها، استُغني عنه في البنية المعجمية إيجازا.

5-4-2-3-2-3- أفعال الطلب :

وكذا الحال في أفعال الطلب فهي الأخرى تقتضي ثلاثة محلاّت فاعلا ومفعولين يمكن الاستغناء عن أحدهما إذا اقتضى ذلك المقام أو السّياق القولي.

وهذه الأفعال مما لم يُعْن النّحاة بدراسته . فما كانت يوما مبحثا من مباحثهم. وإنّما اكتفوا في الحديث عن معنى الطلب بالتلميح في ذكرهم معاني الأبنية. وأفعال الطلب شتى :

أ – فمنها ما يدل على معنى الطلب بصيغته الصرفية : فهي محوّلة صرفيا إلى وزن استفعل من فعَل أو فعِل (انظر أيضا أفعال الجدول (20 أ) ص614) أو نحو :

فاستأذنته في الخروج	3	الزّبيدي ص89
و«استأذنته في أن أذهب إلى السوق	3	ألف ليلة وليلة ج1 ص84
و(استَغْفِرْ لنا ذُنُوبَنا)	3	12 يوسف-97-

و(قال : سَوْفَ أستغفِرُ لكُمْ رَبِّي)	3	12 يوسف 98-
و«استغفرت الله الذنب ومن الذنب»		ابن هشام، المغني ج2 ص523

أو أفعل (انظر أفعال الجدول (20 أ)) مثل:

استعفاه من القضاء		
واستوضحته الأمر والكلام : إذا سألته إيضاحه	3	الجوهري (وضح) ج1 ص115

ب - ومنها ما يفيده بجذره فالطلب فيه معجمي نحو :

أمره بالصلاة لأمّته		الجاحظ، ك ع ص165
أمرني رسول الله . . . أن أقتل الكلاب	3	الجاحظ، الحيوان ج1 ص292
ويأمر الحور العين أن يحملن ذلك الفَرْش		المعرّي، رغ ص378
سألتني أيّدك الله أن أبعث لك فيما أبعثه كتاب أبي عثمان في العثمانيّة	3	ن م ص33
فسألتني أن أحدّثهنّ وأنشدهنّ	3	القالي ج2 ص49
وسألنا من مر من الصبية عن إمام تلك القرية	3	الهمذاني ص241
فسألنا الله بقاءه وأن يرزقنا لقاءه		ن م ص195
فيسأله الشاحج أن يصنع له جميلا هيهات أن ينساه		المعريّ، الصاهل ص41
نَدَب الناس إلى قتال كسرى	3	الجاحظ، ك ع ص214
وندب القوم إلى الأمر يندبهم ندبا : دعاهم وحثهم	3	ابن منظور (ندب) م6 ص606

فأفعال المجموعة (أ) مُحَوّلة صرفيا إلى استفعل من الفعل الثّلاثي المجرّد أو المزيد بحرف الوارد في الأصل على وزن أفعل. وهي تشترك في الوزن والدّلالة على الطلب فجميعها أفادت طلبا حدّده جذرها طلب الإذن في المثال الأوّل والغفران في الثّاني والإعفاء في الثّالث والتوضيح في الرّابع. فأمّا الفعلان الأوّلان فمنقولان من المجرّد من وزني فعِل وفعل. وقد اقتصرت دلالة المجرّد فيهما على معنى الإذن والغفران. وأمّا الفعلان الأخيران فمحوّلان من وزن أفعل وقد دلاّ فيه على معنى الإعفاء والتوضيح فحسب.

فلمّا نُقلت صيغة هذه الأفعال الأربعة من الثّلاثي المجرّد أو المزيد بحرف من وزن أفعل إلى وزن استفعل أُضيف إليها معنى آخر هو الطّلب. فالدّلالة على الطلب فيها غير أصليّة. بل هيّ وليدة نقل في وزنها إلى استفعل. فصيغتها هي الّتي دلّت على طلب حدّده جذرها. فالطلب في هذه الأمثلة صرفيّ. ولكنه في

أفعال المجموعة (ب) معجمي. فهذه الأفعال تفيد الطلب بسماتها الدّلالية. فالأمر طلب. والسؤال طلب. والنَّدْب دعوة أيضا. وهي بذلك تختلف جزئيا عن أفعال المجموعة الأولى.

وسواء دلت الأفعال على معنى الطلب ببنائها الصرفي أو بمقوماتها الدّلالية فهي جميعا تقتضي ثلاثة محلاّت. إلا أنها تصير مفتقرة إلى محلين فحسب إذا هي تعالقت جدوليا مع المفعول المفترض أن يوجد في البنية قبل المعجمية، فدلت بجذرها عليه. وهذا الإنزال في عدد المحلاّت اقتضاه السياق اللفظي والرغبة في الايجاز. تقول :

تقول : «استأمنني فلان فآمنته أُومنه إيمانا»	2	ابن منظور (أمن) م1 ص107
واستخبره سأله عن الخبر وطلب أن يخبره. ويقال : تخبرت الخبر واستخبرته	2	ن م (خبر) م2 ص783
واسترأيته واستريته : طلبت رأيه	2	الزّمخشري، أ ب (رأي) ص214
واسترضيته فأرضاني	2	الجوهري (رضي) ج1 ص176
و«استرفدته فأرفدني» رفده وارفده : أعانه بعطاء أوقول أوغير ذلك».	2	أ ب (رفد) ص240
واستعتبته أي طلبت إليه العُتْبى	2	ابن يعيش ج7 ص161
واستعطيته : أي طلبت العطية	2	ن م ج7 ص161
واستعنته واستعنت به فأعانني	2	ابن منظور (عون) م4 ص934
واستقاته : سأله القوت	2	الجوهري (قوت) ج1 ص261
واستمنحه : طلب منحته. استرفد	2	ن م (منح) ج1 ص468
واستمحته : سألته العطاء	2	الجوهري (ميح) ج1 ص408
واستنجده فأنجده : استغاثة فأغاثه	2	ابن منظور (نجد) م6 ص584
واستنشدت فلانا شعره فأنشدنيه	2	ن م (نشد) م6 ص635

ج - ومنها ما يفيد الطلب من الأسلوب

وليس الدعاء إلا أحد أضرب الطلب. إلا أنه طلب أسلوبي تختلف فيه خصائص الفعل التّوزيعية بحسب حقله الدّلالي على نحو ما يتبين من بعض الأبيات من دالية أبي نواس(ت 195 هـ). يقول :

• عـاجَ الشَّقِيُّ عَلَى رَسْـمٍ يُسائِلُـه * وعُجْتُ أَسْأَلُ عَنْ خَمَّارَةِ الـبَلَدِ

• لا يُرْقِئُ اللهُ عَيْنَيْ مَنْ بَكَـى حَجَـرًا * ولا شَفَى وَجْدَ مَنْ يَصْبُو إلى وَتَـدِ

• قالوا : ذَكَرْتَ ديارَ الحَيِّ مِنْ أَسَـدِ * لا دَرَّ دَرُّكَ قُلْ لي : مَنْ بَنُو أَسَـدِ

• ومن تميمٌ ومن قيسٌ وإخـوتُـهـم * لَيس الأَعَاريبُ عـندَ اللهِ من أَحَـدِ

• دَعْ ذَا عَدِمْتُكَ واشربها مـعـتّـقَـةً * صفـراءَ تُعْنِـق بينَ المـاءِ والزَّبَـدِ

ففي هذه الأبيات أربع جمل تفيد الدعاء. هي على التوالي :

- «لا يرقئ الله عيني من بكى حجرا»
- «ولا شفى وجد من يصبو إلى وتد»
- و«لا در درك»
- و «عدمتك»

اختلفت خصائص الرأس فيها توزيعيا. فقد استوجب الفعل في المثال الثّالث محلا واحدا فاعلا هو «درك». إلا أن استعماله مجازي وهو في المعنى مفعول. واقتضت بقية الأفعال محلين فاعلا، هو الله في الجملتين الأوليين وضمير المتكلم المفرد المتصل في الرابعة ومفعولا هو تباعا «عيني من بكى حجرا» و«وجد من يصبو إلى وتد» وضمير المخاطب المفرد المذكر.

وتتميز أبنية الدعاء عادة باختلاف عدد المحلاّت الّتي يستوجبها الفعل فيها وبورود الفاعل النّحوي فيها ذاتا متعالية تختلف باختلاف محيط المتلفظ الديني. فهي الله والرب عند المسلمين والرب عند النصارى عادّة وغيرهما عند ملل أخرى.

إلا أن الفعل فيها يرد في الأعم الأغلب مقتضيا محلين على نحو ما يتضح من الأبيات السابقة ومن قول ابن زيدون (ت 463 هـ) :

. لا سَكَّن الله قلبا عَنْ ذِكْـرُكُـمْ ❋ فَلَمْ يَطِرْ بجَنَاح الشَّوقِ خَـفَّـاقَـا

وقول المعتمد بن عباد (ت 489 هـ) :

. ألا عَصَمَ اللهُ القطا في فراخِهَـا ❋ فإن فراخي خانَهَا الماءُ والظِّـلُّ

أو قول ابن الخطيب (ت 776 هـ) :

. جادك الغيثُ إذا الغيثُ هَـمَـى ❋ يـا زَمَـانَ الوَصْـلِ بالأَنْـدَلُـس

وإن كان الباحث لا يعدم بعض الأفعال التّي تقتضي أكثر مَن ذلك. وفي رسالة الغفران شواهد على الوجهين وعلى ندرة جمل الدّعاء التّي يكون فعلها لازما. يقول المعرّي :

المثال	عدد المحلاّت	المصدر
ويبدو له - أيد الله مجده بالتأييد - أن يصنع مأدبة في الجنان	3	المعريّ، ر غ ص 268
فيقول-ثبت الله كلمته على التوفيق- مضى الكلام في هذا يا أبا أمامة	3	ن م ص207
ويخطر له - جعل الله الإحسان إليه مربوبا ووده في الأفئدة مشبوبا - غناء القيان بالفسطاط ومدينة السلام	3	ن م ص224
فيكره - جنبه الله المكاره - انصرافه على تلك الحال	3	ن م ص233

ويخلو-لا أخلاه الله من الإحسان-بحوريتين من الحور العين.	3	المعريّ، ر غ ص284
وهو - أدام الله تمكينه - يعرف حكاية خلف الأحمر مع أصحابه في هذين البيتين	2	ن م ص 154-155
ويذكر - أذكره الله بالصالحات - الأبيات الّتي تنسب إلى الخليل بن أحمد	3	ن م ص 279
فيقول - أرغم الله أنف شانئه : ننشد : وإذا نظرت وإذا لمست	2	ن م ص205
ويقول -رفع الله صوته - لنابغة بني جعدة : يا أبا ليلى : إني لأستحسن قولك.	2	ن م ص219
ويقول - لازال منطقا بالسدد - : لمن هذه الأبيات يا أبا عبد الرحمان ؟	2	ن م ر غ ص279
فيقول الشيخ-زين الله أيامه ببقائه- : إن ذلك لعجب فمن ذا الّذي تطوع فنسبها إليك؟	3	ن م ص207
فيقول - أصلح الله به وعلى يديه[1] - لا عربدة في الجنان	3	ن م ص231
ويقول - لا فتئ ناطقا بالصواب - : علي بمن في الجنة من المغنين والمغنيات	2	ن م ص272
وإن الله - تقدست أسماؤه عز ملكا وجل- يغفر ما عظم بما قل	1	ن م ص203
وهو -أكمل الله زينة المحافل بحضوره - يعرف الأقوال في هذا البيت	3	ن م ص179
فيقول -أنطقه الله بكل فضل إن شاء ربه أن يقول - : أنا أقص عليك قصتي.	3	ن م ص248

فالأفعال في هذه الأمثلة مختلفة من حيث التّوزيع ومن حيث نوع الفاعل على نحو ما يتضح من الجدول التّالي :

العدد الجملي	خصائص الفعل التّوزيعية			نوع الفاعل	
	اقتضاؤه محلا واحدا	محلين	ثلاثة محلاّت	ذات متعالية أو متعلقها	غير ذلك
24	3	11	10	19 18 01	5

[1] ـ المفعول الأوّل غير مذكور في البنية السّطحيّة.

فقد افتقرت ثلاثة من مجموع هذه الأمثلة الّتي تفيد الدعاء وعددها أربعة وعشرون إلى محل واحد فاعل لفظا ومفعول معنى، في حين اقتضى أحد عشر منها محلين، واستوجبت عشرة منها محلاّت ثلاثة.

وكان الفاعل في ثمانية عشر منها ذاتا متعالية وفي واحد مُتَعَلِّقَها (انظر الجمل الاعتراضية: «تقدست أسماؤه عز ملكا وجل»). ولم يختلف الأمر عن ذلك إلا في خمسة أمثلة هي:

- «لا در درك»
- و»عدمتك»
- و»جادك الغيث»
- و»لازال منطقا بالسدد»
- و»لا فتئ ناطقا بالصواب»

لم يرد الفاعل النّحوي أو المسند إليه القائم مقامه[1] فيها ذاتا متعالية إلاّ أنّ الفاعل المنطقي فيها هو في الحقيقة ذات متعالية. فالله هو الّذي يسبغ النعمة، وهو الّذي يتوفى الناس، وينزل المطر، وينطق بالسؤدد.

وهذه البنى معقدة يتزاوج فيها معنى الجعل والطلب. فأما الجعل فتدل عليه بطرق مختلفة:

- ببناء الفعل الصرفي فهو في بعضها صرفي تفيده صيغة الفعل كما في نحو: ثبت وجنب وأخلى وأدام وأذكر وأرغم وزين وسكن وأصلح وأكمل وأنطق
- أو بالتّحويل الطارئ على التركيب. فيكون تركيبيا كما هي الحال في نحو:
  - جعل الله الإحسان إليه مربوبا ووده في الأفئدة مشبوبا
- أو بجذر الفعل فالجعل فيها معجمي على نحو ما هي الحال عليه في بقية الأمثلة.

وأما الطلب فتفيده قوة الجملة الإنجازية. فهو مسألة أسلوبية. فلو لم تكن هذه الجمل إنشائية ما كانت لتفيد معنى الطلب. ومعنى الجعل أكثر وضوحا في ما دلّ عليه بصيغته الصرفية.

والطلب فيها خاص نوعيا. فليس في العادة إلا سؤال ذات متعالية أن تجعل شخصا أو شيئا على هيئة معينة جديدة أو مقيمة تُستفاد من المسند في الجملة كان فعلا حقيقيا أو قائما مقامه.

والحقيقة أن هذه البنى محوّلة في الأصل من أسلوب الخبر إلى الإنشاء. فقد كانت الجمل الإنشائية الواردة في أبيات كل من ابن زيدون وابن عباد والأمثلة الثّلاث الأولى من رسالة الغفران مثلا في الأصل على النّحو التّالي:

- أسأل الله أن لا يسكن قلبا . . .

1 ـ توسعنا هنا في مفهوم الفاعل متابعة للنحاة القدامى.

• وأسأله أن يعصم القطا في فراخها
• وأسأله أن يؤيد مجده بالتأييد
• وأسأله أن يثبت كلمته على التوفيق
• وأسأله أن يجعل الإحسان إليه مربوبا . . .

فاقتُصد في الكلام مراعاة لسياق الخطاب وإيجازا. وحولت الجملة من أسلوب الخبر إلى الإنشاء واستُغْنِيَ عن النواة الإسنادية الأصلية وعن المفعول الأوّل. واكتُفِي في البنية المحوّلة بصلة الموصول الحرفي بعد أن حُوِّل الرأس فيها من صيغة المضارع إلى صيغة الماضي. واحتُفظ فيه بعلامة نفي المضارع إن كان مركبا فعليا بالنفي لإفادة الدعاء معنى الاستقبال. ولا يختلف الأمر في الجمل الاسمية الّتي تفيد الدعاء من نحو :

• لازال ناطقا بالسدد
• ولا فتئ ناطقا بالصواب

فالأصل فيهما :

• أسأل الله أن لا يَزَالَ منطقا بالسدد
• وأسأله أن لا يفتأ ناطقا بالصواب

فاقتُصر في الدعاء على صلة الموصول وهو المخصّص في المركّب بالموصول الحرفي الواقع مفعولا ثانيا في أصل التركيب بعد أن نُقل الفعل فيه من صيغة المضارع إلى الماضي.

فهذه البنى محوّلة في الأصل عن بنى يكون الرأس فيها أحد أفعال الطلب. فيقتضي لذلك ثلاثة محلاّت. إلا أن ما يطرأ عليها من تغيير يجعل الرأس في البنية المحوّلة رأس صلة الموصول في البنية الأصلية بعد أن يحور صرفيا ودلاليا إذ يصير ماضيا من أفعال الإنجاز.

وهذا الفعل هو الّذي يحدد عدد المحلاّت في جملة الدعاء. لذلك يختلف عدد المحلاّت في البنى الّتي تفيد الدعاء.

ج - خلاصة :

وهكذا يختلف عدد المحلاّت الّتي يقتضيها الفعل في البنى الطّلبيّة. فأما ما يفيد منها الطّلب بأسلوبه فيختلف توزيعه باختلاف حقل الفعل الواقع رأسا له. وأما ما يكون الطّلب فيه صرفيا أو معجميا فيفتقر إلى ثلاثة محلاّت فاعلا ومفعولين يمكن الاستغناء عن أحدهما على مستوى البنية المنجزة. إلا أنه يقع حتما إنزال في عدد المحلاّت الّتي تقتضيها أفعال الطّلب الصرفي أو المعجمي بواحد إذا هي دلت بجذرها على المفعول المحذوف. فتصير ثنائيّة المحل.

5-4-2-3-2-4- أفعال العلاج الّتي تُذكرالآلة المستعملة فيه :

العلاج مصطلح استعمله ابن يعيش في التّمييز دلاليّا بين خصائص الأفعال المتعدّية إلى مفعول واحد. فقد قسّمها إلى ضربين علاج وغير علاج. « فالعلاج ما يفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها نحو :

- ضربت زيدا
- وقتلت بكرا

وغير العلاج مالم يفتقر إلى ذلك. بل يكون مما يتعلق بالقلب نحو :

- ذكرت زيدا
- وفهمت الحديث

وذلك على حساب ما يقتضيه ذلك الفعل نحو :

- أكرمت زيدا
- وشربت الماء
- وأروى أخاك المَاءُ . . . » (ابن يعيش ج7 ص62).

وهذه الأفعال تقتضي ثلاثة محلاّت فاعلا ومفعولا أولا يكون ضحية أو هدفا ومفعولا ثانيا آلة يجوز الاستغناء عنه. بل كثيرا ما يقع ذلك. ففي الأمثلة التالية (انظر كذلك الجدول (21) ص615) ذكرت كل المحلاّت الّتي يستوجبها فعل العلاج[1] تقول :

حشأت الرجل بالسهم حشأ : إذا أصبت به جوفه		الجوهري (حشأ) ج1 ص43
وتقول : قد عصوته بالعصا : إذا ضربته بها		ابن السكّيت ص370
وعقد البناء بالجصّ	3	ابن منظور (عقد) م4 ص836
ووخزه بالرمح والخنجر يخزه وخزا : طعنه طعنا غير نافذ وقيل : هو الطعن النافذ في جنب المطعون		ن م (وخز) م6 ص594
وكعته العقرب بإبرتها وكعا : ضربته ولدغته وكوته		ن م (وكع) م6 ص975

وكان بالإمكان الاستغناء عن المفعول الآلة فيها يقال مثلا :

- حشأ الرجل . ورأسته
- واحتال عليه . وساط الرجل
- وتذودهم الزبانية .«وفنخه يفنخه فنخا وفنوخا» (ابن منظور(فنخ) م4 ص1134)

فلا يحتاج الفعل في البنية السّطحيّة إلى كل محلاّته. بل يُقْتَصر فيها على الفاعل والمفعول الأوّل إلى حد أنه قد يُظَنُّ أن بعضها ثنائي المحل كما في نحو :

1 - قد يتجاوز العلاج المعنى الحسي كما في نحو: «سلقوكم بألسنة حداد : معناه عضّوكم » (ابن منظور (سلق) م3 ص186)، وفي أمثلة أخرى كثيرة سنذكر بعضها فيما يلي.

- ضرب زيد عمرا
- « وساط الرجل ضربه بالسياط » (السرقسطي ج3 ص561)
- وأشار إليه
- ونشر الخشبة

وغيرها من الأمثلة وهو كثير. غير أنه يُكْتَفَى بمحلين فاعل ومفعول في البنية الّتي يكون رأسها فعلا من أفعال العلاج الدالة على المفعول الآلة

- بجذورها (انظر الجدول (22) ص616-617) كما في نحو :
  - « أَدَمَ الخبز. . . يأدِمه بالكسر أدْما : خلطه بالأدْمِ» (ابن منظور (أدم) م1 ص 34)
  - ويرنأت الشيب إذا خضبته باليرناء وهو الحنّاء
- أو بسماتها الدّلاليّة كما هي الحال في مثل :

المثال	عدد المحلاّت	المصدر
قد جَمَّشه وهو يجمشها أي يقرصها ويلاعبها و«الجَمْشُ : المغازلة ضرب بقرص ولعب».		ابن منظور (جمش) م1 ص498
سحل الشيء سحلا : برده بالمبرد		السّرقسطي ج3 ص537
وصرّ الأسير : أوثقه بالغُلِّ والقيد		ن م ج3 ص383
وصَفَدْتُ الرَّجُلَ أصفده إذا ضربته بباطن الكف. وصفدته أيضا إذا كسعته وهو أن تضرب إسته بظهر قدمك		ن م ج2 ص229
"ويقال : عضّه وعضّ به وعضّ عليه» «والعضّ الشّدّ بالأسنان على الشّيء وكذلك عضّ الحيّة		ابن منظور (عضض) م5 ص805
"وقَرَصه يَقْرُصه بالفم قَرْصا» «والقَرْصُ بالإصبعين وقيل «القرص : التّجميش والغمز بالإصبع حتى تؤلمه.		ن م (قرص) م5 ص59
وقرعته قرعا : ضربته بالعصا		السّرقسطي ج2 ص72
وكبس الحفرة كبسا : ردمها بالتراب		ن م ج2 ص174
وفي حديث زيد بن أرقم : أن رجلا كسع رجلا من الأنصار: أي ضرب دبره بيده.		ابن منظور (كسع) م5 ص257
و«يقال: لحِس القصعة بالكسر» و«اللحس باللسان»		ابن منظور (لحس) م5 ص348
"ولطمه يلطمه لطما» و«اللطم : ضربك الخد وصفحة الجسد ببسط اليد»		ن م (لطم) م5 ص369

"ولكمه يلكمه لكما» و»اللكم : الضّرب باليد مجموعة».		ابن منظور (لكم) م5 ص392)
"ولمسه يلمسه ويلمُسُه لمسا ولامسه» «وقيل : اللّمس : المسّ باليد».		ن م (لمس) م5 ص393 و394
ويقال : مسست الشّيء أمَسّهُ مسّا إذا لمسته بيدك ، ثم استعير للأخذ والضرب لأنها باليد. واستعير للجماع لأنه لمس...		ن م (مسس) م5 ص483
ومطح الشيء : ضربه باليد		السّرقسطي ج4 ص189
"وندغه يندَغه نَدْغا : طعنه ونخسه بإصبعه» «والنّدغ أيضا الطّعن بالرّمح وبالكلام أيضا»		ابن منظور (ندغ) م6 ص608
وندف القطن ندفا : ضربه بالعصا		السّرقسطي ج3 ص202

فالعلاقة بين الفعل والمفعول به الآلة الغائب على مستوى البنية المعجمية علاقة تضمّن صريح أوخفيّ. فالتّضمّن خفيّ حين يدلّ الفعل بمقوّماته الدّلاليّة على المفعول به الآلة. ففي جمّش وسحل وصرّ وضفد مثلا معنى الآلة وتحديد لنوعها.

فالتّجميش ضرب بقرص ولعب غايته المغازلة. والسّحل برد الشّيء بالمبرد. وصر الأسير إيثاقه بالغلّ والقيد. والضّفد ضرب بباطن الكفّ. وهو صريح حين يدل الفعل بجذره على المفعول به الآلة كما هي الحال في أمثلة المجموعة الثّانية. فالفعل والمفعول به الآلة المحذوف فيها إيجازا يتعالقان جدوليا إذ يُذكّر الفعل بهذا المفعول الغائب لاشتراكه وإياه في الجذر.

فالجمل الّتي تكون أدم وآذى وأرط وأسر مثلا رأسا لها تقتضي محلين فاعلا يكون منفذا ومفعولا ضحية. فتكون أفعالها ثنائيّة المحلاّت لدلالتها بجذورها (ء، د، م) و(ء، ذ، ي) و(ء، ر، ط) و(ء، س، ر) على المفعول به الآلة وهو الإدام والأذى والأرطى والإسار (انظر الجدول (22) ص616-617).

فتضمن هذا الضرب من أفعال العلاج معنى المفعول الآلة بشكل أو بآخر جعله يقتضي محلين بدل الثّلاثة. فوقع إنزال في عدد المحلاّت الّتي يستوجبها بأن استغني في بنيته المعجمية عن هذه الآلة. غير أنه قد يذكر المفعول الثّاني الآلة في حالتي تضمن الفعل معنى هذه الآلة إذا أراد الباثّ تأكيدا أو مبالغة كما في نحو:

جلم الشعر بالجَلَمَيْن		الثّعالبي ص225
وجنّقونا بالمنجنيق تجنيقا : أي رمونا بأحجارها		ابن منظور (جنق) م1 ص515
وعضوا عليها بالنواجذ		ن م (عضض) م4 ص805

وفرص الفضة بالمفراص	3	الثعالبي ص205
وقرض الثوب بالمقراض		ن م ص205
ونجل الزرع بالمنجل		
نشر الخشبة بالمنشار		ن م ص 225
ووشرها بالمنشار		

أو العدول :

يقال : قرصه بلسانه	3	ابن منظور (قرص)م5 ص595
وكسّعهم بالسيف يكسَعُهم كسعا : اتبع أدبارهم فضربهم به	3	ن م (كسع) م5 ص257
و»مسّه بعذاب : أي عاقبه»	3	ن م (مسس) م5 ص482

فالفعل جنق يدل بجذره على المفعول به الآلة الموجود في البنية قبل المعجمية. فكان بالإمكان الاستغناء عنه. « يقال :

• جَنَقُوا يَجْنِقونَ جَنْقًا» (ابن منظور (جنق) م1 ص515)

ولكن المتلفظ ذكره تأكيدا لمعنى الفعل. وبقية الأفعال : عض وقرص وكسع ومس دلت هي الأخرى على المفعول الآلة، ولكن بسماتها المعجمية. فلم تكن للمتلفظ حاجة إلى ذكر هذا المفعول في البنية المعجمية لولا الغايات البلاغيّة الّتي كان يروم. فقد ذكره في المثال الأوّل تأكيدا لمعنى الفعل إذ العض بالنواجذ «مثل في شدة الاستمساك بأمر الدين لأن العض بالنواجذ عض بجميع الفم والأسنان، وهو أواخر الأسنان» (ن م (عضض) م4 ص805). ونطق به في بقية الأمثلة عدولا عن مألوف الاستعمال إذ يكون القرص عادة بالإصبعين (انظر ن م (قرص) م5 ص59) والكسع بـ»أن تضرب بيدك أو برجلك بصدر قدمك على دبر إنسان أو شيء» (ن م (كسع) م5 ص257) والمس باليد (انظر ن م (مسس) م5 ص484). فلما لم يُقْصَدْ إلى الآلة المعلومة ذكرت الآلة الفعلية. فكانت اللّسانَ والسيف والعذاب.

ويمكن بشيء من التوسع والتجريد إدراج أفعالِ القذف والابتلاء من نحو: بلا وما في معناه ورمى وعار وما في معناه وقذف ولطَّخ ومُقع ونُطِف واتهم ضمن حقل العلاج. فهي أفعال مؤثرة تستعمل فيها آلة معنوية تقوم مقام الجارحة، وتقتضي ثلاثة محلاّت يمكن الاستغناء عن واحد منها. وبذلك فحسب نستطيع تفسيرالخصائص التّوزيعية لمثل :

و(نَبْلُوكُم بالشرِّ والخيرِ فِتْنَةً)	3	21 الأنبياء -35-
و(إنّا بَلَوْناهُم كما بلَونا أصحابَ الجَنَّةِ)	2	68 القلم -17-

ابتلاء بالمصائب ليثيبه عليها وهو الأمر المكروه ينزل بالإنسان	3	ابن منظور (صوب) م3 ص489
وجاح الله مالهم وأجاحه بمعنى : أي أهلكه بالجائحة		الجوهري (جيح) ج1 ص329
ورمى فلان فلانا بأمر قبيح أي قذفه به ومنه قول الله عز وجل : «(والذين يَرْمُونَ المحصَنَاتِ[1]) (والذين يرمون أزواجهم[2]) : معناه القذف.	3 2	ابن منظور (رمي) م2 ص1232
وصابت السماء الأرض : أصابتها بصوب	2	ن م (صوب) م3 ص490
كأن المنيّة كانت صابت الحميم فأصابته بصوبها	3	
قال ابن منظور : «والعامة تقول : عيره بكذا والمعاير : المعايب يقال : عاره إذا عابه	3	ن م (عير) م4 ص944
وقال الشاعر : عَيَّرَتْنِي بالشَّيْب وهو وَقَارُ : لَيْتَهَا عَيَّرَتْ بما هُو عَارُ	3	
"وقذفه بالكذب . . . وفي حديث هلال بن أمية أنه قذف امرأته بشريك. القذف ههنا رمي المرأة بالزنا أو ما كان في معناه وأصله الرمي ثم استعمل في هذا المعنى حتى غلب عليه . . .» والقذف : الرمي بالسهم والحصى والكلام وكل شيء».	3	ابن منظور (قذف) م5 ص40
ولطخه بالشيء : يَلْطَخه لطْخا ولطَّخه ولطخت فلانا بأمر قبيح : رميته به. . . . ولطخه بشر يلطخه لطخا : أي لوثه فتلوث.	3	ن م (لطخ) م5 ص367.
ومُقع فلان بسوءة مقعا : رمي بها	3	السّرقسطي ج4 ص191
وفلان يُنْطَفُ بسوء : أي يُلَطَّخُ. وفلان ينطف بفجور : أي يُقذف به.	3	ابن منظور (نطف) م6 ص662
ويقال : اتهمت فلانا على بناء افتعلت : أي أدخلت عليه التهمة. الجوهري : اتهمت فلانا بكذا . . . واتهم الرجل وأتهمه وأوهمه : أدخل عليه التهمة : أي ما يُتَّهَمُ عليه.	2 3	ن م (وهم) م6 ص994

فهذه الأفعال تقتضي في أصل تركيبها ثلاثة محلاّت فاعلا منفذا ومفعولا ضحية ومفعولا آلة يمكن الاستغناء عنه على مستوى البنية المنجزة على نحو ما يتضح من المثال الأوّل والثّالث والرابع والعاشر وبشكل ضمني من بقية الأمثلة. يقال مثلا :

- عيّر زيد بكرا
- وقذف الرّجلُ المرأةَ

1 ـ المركّب الموصول الاسمي هو المقطع الأوّل من الآية 4- من سورة النور.
2 وهو كذلك من الآية 6- من نفس السورة.

إلا أن ما يفيد منها المفعول الآلة بجذره يُكْتَفَى في بنيته المعجمية بمحلين فاعل ومفعول ضحية على نحو ما يتبين من المثال الثّاني، لا يختلف في ذلك عن أفعال العطاء أو الطلب أو الجعل.

5-4-3- الفعل الّذي يقتضي أربعة محلاّت (المتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل)

غير خاف اهتمام بعض مشاهير النّحاة العرب القدامى بالفعل الّذي يقتضي أربعة محلاّت. وهو الّذي اصطلحوا عليه في إطار نظريّة العامل التّي تحكم النّحو العربي بالمتعدّي «إلى ثلاثة مفعولين» وإن لم تكن له على مستوى الاستعمال اللّغوي أيّة أهمّية. فقد كان مبحثا من مباحثهم في موضعين.

- في باب المفعول به على نحو ما يتبيّن من الكتاب والأصول إذ خصّه سيبويه بفصل قصير في هذا المبحث وسمه «بباب الفاعل الّذي يتعدّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين» (الكتاب ج1 ص40). وكذا فعل ابن السّرّاج، فجعل له فصلا أطول سمّاه «باب الفعل الّذي يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين» (الأصول ج1 ص187).

- أو في أقسام الأفعال، فقد خصّه الزّمخشري في « أصناف الفعل المتعدّي وغير المتعدّي» (المفصل ص257-258) بفصل وتابعه في ذلك شارح الكتاب (انظر ابن يعيش ج7 ص65-68).

غير أنّهم جميعا لم يربطوا بين خصائص هذا الضّرب من الأفعال التّوزيعيّة وبين حقله المعجمي إلاّ نادرا. فإن فعلوا فلتعليل توسّع بعضهم إلى غير العدد القليل الّذي ذكره النّحاة الأوائل ولتفسير شذوذ بعض النّحاة عن الجمهور باعتمادهم القياس في باب لم يعرف العرب فيه غير السّماع. واكتفوا عادة بالتّأكيد على أنّ البنى الّتي ترد هذه الأفعال فيها على هذا النّحو بنى محوّلة أفعالها من أفعال تتعدّى إلى مفعولين إلى أخرى تتعدّى إلى ثلاثة بطرق مختلفة. فأمّا عند سيبويه وابن السّرّاج فالنّقل ضربان :

- نقل صرفي من المتعدّى إلى مفعولين إلى المتعدّى إلى ثلاثة
- ونقل بالاتّساع إلى ظرف الزّمان.

فأمّا النّوع الأوّل، وهو الأصل في هذا المبحث، فقد مثّلا له بأفعال ثلاثة وردت في بنى تصعيديّة نُقِل اثنان منها من وزن فعل إلى أفعل. فافتقرت إلى أربعة محلاّت بعد أن كانت تستوجب ثلاثة «و ذلك قولك:[1]

- أرى الّله زيدا بشرا أباك
- و نبّأت زيدا عمرا أبا فلان
- و أعلم الّله زيدا عمرا خيرا منك» (سيبويه ج1 ص40)

---

1 ـ و عنه نقلها ابن السّرّاج بشيء من التّصرّف في المثالين الأوّل و الثّالث فجعل أخاك بدل «أباك» في الأوّل و بكرا خير النّاس بدل «عمرا خيرا منك» في الثّالث.

قال ابن السّرّاج : «اعلم أنّ المفعول الأوّل في هذا هو الّذي كان فاعلا في الباب الّذي قبله. فنقلته من فعل إلى أفعل. فصار الفاعل مفعولا. . . تقول :

• رأى زيد بشرا أخاك

فإذا نقلتها إلى أفعل قلت :

• أرى الّله زيدا بشرا أخاك
• و أعلم الّله زيدا بكرا خير النّاس

وقد جاء فعّلت في هذا النّحو. تقول :

• نبّأت زيدا عمرا أبا فلان» (الأصول ج1 ص187)

فقد سكت كلّ من سيبويه وابن السّرّاج عن كيفيّة تحويل نبّأ إلى متعدّ إلى ثلاثة مفاعيل. واكتفى الثّاني بالتّنبيه إلى إمكانيّة ورود هذا النّوع من الأفعال على بناء فعّل.

وأمّا الثّاني فقد استُشْهد عليه بمثال أورده سيبويه في الكتاب. قال : «تقول :

• سرقت عبد الله الثّوب الّليلة

لا تجعله ظرفا» (الكتاب ج1 ص40). ونقله عنه ابن السّرّاج في الأصول (انظر ج1 ص188)

وأمّا الزّمخشري وتبعه ابن يعيش فقد جعل النّقل الّذي يطرأ على هذه البنى ثلاثة أضرب :

- نقلا صرفيّا
- و نقلا معجميّا
- و نقلا بالاتّساع إلى ظرف الزّمان

فأمّا في الأوّل فيكون المنقول «بالهمزة عن المتعدّي إلى مفعولين. وهما فعلان : أعلمت و أريت» (المفصل ص257) « قال الشّارح : اعلم أنّ هذا الباب منقول من باب ظننت وأخواتها نحو أعلم وأرى، فهذان الفعلان منقولان من علمت ورأيت. وهما من الأفعال المتعدّية إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما. كان الأصل قبل النّقل :

• عَلِم زيد عمرا قائما
• و رأى بكر محمّدا ذا مال

فلما نقلته من فعل إلى أفعل صار الفاعل مفعولا، فاجتمع معك ثلاثة مفاعيل نحو قولك :

• أعلمت زيدا عمرا قائما
• و أريت بكرا محمّدا ذا مال

فالمفعول الأوّل هنا كان فاعلا قبل النّقل. وذلك أنّك إذا قلت :

• علم زيد عمرا قائما

جاز أن يكون ذلك العلم بمعلم. فإذا ذكرته صار هو الفاعل من حيث كان معلما وزيد الّذي كان فاعلا عالما مفعول من حيث كان معلما. وهذا النقل مقصور على هذين الفعلين دون أخواتهما وهوالمسموع من العرب» (ابن يعيش ج7 ص66). وتوسّع الأخفش في هذا الضّرب فقاس على هذين الفعلين سائر أخواتها. فأجاز : « أظننت زيدا وأحسبت وأخلت وأزعمت» (الزّمخشري، المفصّل ص257) في نحو :

- «أظنّ زيد عمرا أخاك قائما
- و أزعم بكرا محمّدا جعفرا منطلقا» (ابن يعيش ج7 ص 66)

مثلا لاشتراكها و إيّاها في الحقل الدّلالي.

وأمّا الثّاني فمنقول معجميّا. فهو «ضرب متعدّ إلى مفعول واحد و قد أُجْري مجرى أعلمت لموافقته له في معناه. فعدّي تعديته. وهو خمسة أفعال : أنبأت ونبّأت وأخبرت وخبّرت وحدّثت» (المفصّل ص257). وقد استشهد الزّمخشري على الفعل الأخير بيت شعر للحارث بن حلزة :

- إن مَنَعْتُمْ مَا تَسْأَلُونَ فمن حـ ـدّثْتُمُوهُ لَه عَلَيْنَا العَلاَءُ[1]

«فهذه الأفعال الخمسة معناها الإخبار والحديث. والإخبار إعلام. فلمّا كانت في معنى الإعلام تعدّت إلى ثلاثة مفاعيل كما يتعدّى أعلم. فتقول :

- أخبرت زيد عمرا ذا مال
- و أنبأت محمّدا جعفرا مقيما
- نبّأت أباك أخاك منطلقا
- و خبّرت زيدا الأمير كريما
- و حدّثت محمّدا أخاه عالما « (ن م ج7 ص66)

وأمّا الثّالث فعلى الاتّساع فيه إلى ظرف الزّمان. فهو» ضرب متعدّ إلى مفعولين وإلى الظّرف المتّسع فيه كقولك :

- أعطيت عبد الّله ثوبا اليوم
- و سرق زيد عبد الّله الثّوب الّليلة

ومن النّحويين من أبى الاتّساع في الظّرف من الأفعال ذات المفعولين» (الزّمخشري، المفصّل ص258). وهو نوع لا يوجد في الاستعمال. وقد زال أيضا من مباحث النّحاة. فقد تدارك الزّمخشري ما فات صاحبي الكتاب والأصول من نقص في تفسير التّحويل الطّارئ على نبّأ وما شابهها. إلاّ أنّه وهم حين ذهب إلى أنّ هذه الأفعال في الأصل متعدّية إلى مفعول واحد كما قد توهم به الآية :

- (و أَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ) (93 الضّحى 11)

وتفسير الّلغويّين للفَعلَ فيها بأنّه بمعنى : «بلّغ ما أرْسِلت به وحدّث بالنبوة الّتي آتاك الله» (ابن منظور (حدّث) م1 ص582).

---

1 ـ هذا المثال هو البيت الحادي والثّلاثون من معلّقة الحارث بن حلزة ولم يرد تامّا في المفصل ولكنّ وروده على هذا النّحو كان في الشّرح (ج7 ص66)

• و لا تأتيني فتحدّثَني

واستعمالات حدّث وأخبر في كتب الأخبار من نحو :

• « حدّثنا أبو الفضل الرَّبَعِي. قال : . . . » (القالي ج2 ص21)
• و أخبر أنّه لا شيء له في ذلك (الجاحظ، ك ع ص206)

والحقّ أنّ هذه الأفعال متعديّة في الأصل إلى مفعولين استُغني عن ثانيهما في البنية السّطحيّة إمّا لوجود قرينة دالّة عليه في سياق الخطاب حاليّة أو قوليّة أو لعدم الحاجة إليه. والأمثلة من القرآن والمعاجم شاهدة على ذلك. تقول :

حدّثه الحديث و حدّثه به.		ابن منظور (حدّث) م 1 ص 582
و خبّره بكذا : أنبأه		ن م (خبر) م 2 ص 783
و(فلمّا نبّأَهَا بِهِ قالتْ : مَنْ أَنْبأَك هذا)	3	66 التّحريم -3-
و(أمْ لمْ يُنبّأْ بِمَا في صُحُفِ موسَى)		53 النّجم 36
و(قال يا آدم : أنبئهم بأسمائهم)		2 البقرة 33-

وهكذا تبيّن أنّ النّحاة لم يلجؤوا إلى صلة حقل هذه الأفعال بخصائصها التّوزيعيّة إلاّ في تعليل قياس الأخفش أفعال الظنّ واليقين على أعلم وأرى بإجازته نحو : أظنّ وأحسب وأخال وأزعم أو في تفسير تعدّي الأفعال الخمسة الأخرى إلى ثلاثة مفعولين بكونها أجريت «مجرى أعلمت لموافقت(ها)[1] له في المعنى»(الزّمخشري، المفصّل ص258) ولم يُعْن من النّحاة بصلة التّوزيع بالحقل في هذه الأفعال غير ابن يعيش، فقد توسّع في شرحه على المفصل في تعليل قياس الأخفش أفعال الظنّ على أرى و أعلم و في تفسير حاجة الأفعال الخمسة الّتي ذكرها الزّمخشري إلى ثلاثة مفاعيل بحقلها المعجمي لم يكتف في ذلك بمجرّد التّلميح على نحو ما فعل صاحب المفصل.

ومهما يكن من أمر فالأفعال الّتي أوردها النّحاة وهي تُعَدُّ على الأصابع وتختلف باختلاف العصور[2] لا تخرج عن حقل الظنّ واليقين والإعلام على نحو ما هو مبيّن في شرح المفصل (انظر ج7 ص66-68). إلاّ أنّها لا ترد على هذا النّحو من التّوزيع في غير كتب النّحاة، وفي تراكيب مفتعلة. أمّا في الاستعمال فيعوّض ما اصطلح عليه النّحاة بالمفعول الثّاني والثّالث بمركّب بالموصول الحرفي أو بمركّب بالجرّ مخصّصه إمّا مركّب اسمي أو مركّب بالموصول الحرفي على نحو ما يتّضح من الأمثلة التّالية وأحيانا بمجرّد مركّب اسمي. تقول:

---

1 ـ الضمير المتّصل في الأصل للمفرد الغائب المذكّر لأنّه عائد على ضرب.
2 ـ قارن بين عددها في الكتاب والأصول وعددها في المفصل وشرحه.

حدّثه الحديث و حدّثه به	3	ابن منظور (حدّث) م 1 ص 582
أو لم أخبر عليّا أنّني قد رضيت لنفسي بما رضي به النبيّ	3	الجاحظ، ك ع ص 181
لا يخبرونا عن صدقهم	3	ن م ص 261
أخبرني زيد أنّ عمرا تُوفّي	3	ن م ص 261
و خبّره بكذا : أنبأه	3	ابن منظور (خبر) م 2 ص 783
(قال يا آدم : أَنْبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ)	3	2 البقرة 33-
(وأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ و ما تَدَّخِرُونَ في بيوتِكُمْ)	3	3 آل عمران -49-
(و نَبِّئْهُم أَنَّ الماءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُم كُلُّ شِرْبٍ مُحْتَضَرٌ)	3	54 القمر 28
و قد أنبأه إيّاه و به و كذلك نبّأه : أي أخبر	3	ابن منظور (نبه) م 6 ص 561

غير أنّ الباحث لا يعدم من استقرائه نصوصا متفرّقة وجود بضعة أمثلة أخرى يكون الرّأس فيها فعلا من غير الحقلين السّابقين مقتضيا لمحلاّت أربعة. وهي محوّلة عن بنى كانت في الأصل مقتضية لثلاثة محلاّت بالاتّساع فيها إلى مفعول ثالث مثل :

المثال	عدد المحلاّت	المصدر
جزى الله خيرا عن بلال و دينه عتيقا	3	الجاحظ، ك ع ص 25
وقد استَحْلَف بالله ما فعل ذلك وحلّفه و أحلفه	3	ابن منظور(حلف)م ص696
و اعتقب الرّجل خيرا أو شرّا بما صنع : كافأه به	3	ن م (عقب) م 4 ص 833
و يقال : أعقبته خيرا أو شرّا بما صنع	3	القالي ج 1 ص 186
و أنشدك بالله إلاّ فعلت	3	ابن منظور (نشد) م6 ص635

وأفعال هذه البنى لا تخرج عن حقلي الجعل والطّلب. فأمّا الجعل فيفيده الفعلان جزى واعتقب معجميّا بما في جذريهما من سمات دلالية. وأمّا الطّلب فيدلّ عليه الفعلان استخلف و نشد ببناء الأوّل وجذر الثّاني.

5-5- خلاصة :

لقد اختلفت الأفعال الّتي استدللنا بها توزيعيّا فكانت على ضربين : لازمة ومتعدّية. فأمّا اللاّزمة فاكتفت بالفاعل ولم تحتج إلى مفعول به. وأمّا الثّانية فتجاوزته إلى مفعول به أو أكثر. غير أنّ الطّريف فيما قدّمنا هو أنّ اختلاف التّوزيع مردّه إلى اختلاف المعنى. فالمعنى هو الّذي يحكم التّوزيع لا محالة. فكلّ الأفعال الّتي تنتمي إلى نفس الحقل المعجمي كان توزيعها واحدا تقتضي نفس عدد المحلاّت إلا حالات قليلة شذّت عن القاعدة فخالفت في عدد المحلاّت الّتي تقتضيها أفعال حقلها المعجمي. وهذه الأفعال تفيد الأحوال وتنتمي معظمها إلى حقل الموت

وقليل منها إلى حقل فقدان الوعي من نحو :

- رُنِّح عليه
- و غُشِيَ عليه
- و أُغْمِيَ عليه

وقد جاءت جميعها ثنائيّة المحلّ تقتضي فاعلا ومفعولا به. في حين أنّ الأفعال المماثلة تستوجب محلاّ واحدا، ويختلف مفعولها، مقوليّا. فأمّا أفعال الحقل الأوّل فيرد مفعولها في معظم الحالات مركّبا اسميّا إلاّ في حالة واحدة جاء مركّبا بالجرّ[1] (انظر في ذلك ص226). وأمّا أفعال الحقل الثّاني فجاء مفعولها مقولة كبرى مركّبا بالجرّ (انظر في ذلك كل من رنّح عليه وغشي عليه وأغمي عليه في ص227)

والملاحظ أنّ في استعمال هذه الأفعال جميعها عدولا فهي مستعملة استعمالا مجازيّا (انظر في ذلك مثلا : ركب ردعه وغشي عليه و قضى نحبه ص226 و227) أو كُنِّيَ ببعضها عنِ الموت (انظر مثلا قولهم : قرض رباطه ولعق إصبعه ولفظ عصبه ص277) أو تُجووِزَ في بنيتها المنجزة ذكر الفاعل النّحوي إلى الفاعل المنطقي، وهو ذات ما ورائيّة متعالية[2].

الفصل الخامس :
الخـــلاصـــة

ليست إقامة علاقة تواجـد بين الفعل والفـاعل والمفـعول به خاصّة سلبا كان أو إيجابا أمرا مستطرفا في تاريخ الدّرس اللّغوي بل هو مبحث قارّ في الدّرس النّحوي. فقد كان النّحاة العرب القدامى اعتبروا الفعل و الفاعل بمنزلة الشيء الواحد وهو ما جعل الكوفيين يذهبون إلى «أنّ العامل في المفعول الفعل والفاعل جميعا» (الأنباري، الإنصاف ج1 ص78) كما قسّموا الأفعال على أساس خصائصها التّوزيعيّة إلى ضربين: لازمة ومتعدّية. فما كان منها أحادي المحلّ يكتفي بالفاعل ولا يتجاوزه عدّ من الضّرب الأوّل وما كان يتجاوزه إلى مفعول فأكثر اعتبر من الثّاني وقسّموا الثّاني بالرّجوع إلى عدد المفاعيل الّتي يقتضيها إلى :

- متعدّ إلى مفعول وهو ثنائي المحلّ
- ومتعدّ إلى مفعولين وهو ثلاثي المحلّ
- و متعدّ إلى ثلاثة وهو رباعي المحلّ

غير أنّ إقامتهم لمثل هذه العلاقة بين الفعل والمفعول كانت تتنزّل في إطار نظريّة العامل الّتي تحكم مقاربتهم التّركيب في الجملة وكانت المدرسة التّوليديّة قد جعلت

1 ـ « تقول العرب للرّجلِ إذا مات عطست به اللجم » ابن منظور (عطس) م 4 ص 811
2 ـ من ذلك قولهم : دفق الله روحه و رنّح عليه و قبض الله فلانا و توفّاه الله

في نطاق سعيها ردّ الاعتبار للمعنى الفعل بصفته رأس التّركيب يحدّد عدد المحلاّت التّي تقتضيها. فالتّركيب يتحدّد سلفا في المعجم و سمات الفعل هي الّتي تحدّد خصائصه التّوزيعيّة.

إلاّ أنّ هذا المبحث ليس إعادة لهذا التّصوّر أو ذاك، وإنّما طرافته في كونه يتجاوزهما معا وإن استفاد منهما جميعا فهو يقيم علاقة بين معنى الفعل وخصائصه التّركيبيّة على غير ما يفعل النّحو التّوليدي. فلا ينظر فيه إلى الحالات نظرة جزئيّة بل كليّة. فحقل الفعل الدّلالي هو الّذي يحكم توزيعه على نحو ما بيّنا فيما تقدّم من الفصول. وهـذا ما يفسّر اختلاف توزيع المشترك من النّواسخ أو غيرها من الأفعال واتّفاق المرادف ومرادفه والضدّ وضدّه في الخصائص التّوزيعية. والمعنى هو الذّي يعلّل اشتراك الأفعال المنتمية إلى نفس الحقل الدّلالي في التّوزيع على نحو ما هو مبيّن آنفا، ولا صلة لبناء الفعل الصرفي بالتّوزيع على غير ما يوهم بذلك قول بعض الصّرفيّين في نحو فَعُلَ (انظر ابن عصفور ج1 ص180).

فإذا كان وزن فَعُل مثلا ترد أفعاله لازمة دائما في نظر النّحاة القدامى وعادة عندنا فليس ذلك راجعا بحال إلى البناء الصّرفي بل إلى دلالة الأفعال الّتي ترد على هذا البناء على الأحوال على نحو ما هو مبيّن في كتب اللّغة (انظر مثلا الفارابي ج 2 ص 278 « وهذا الباب (باب فَعُلَ يفعُل) للطّبائع فلذلك لم يأت واقعا»)

غير أنّه ينبغي التّنبيه إلى أنّ إقامة صلة بين الفعل وحقله الدّلالي حينا وبين مجموعة من الأفعال تشترك في التّوزيع و في الحقل الدّلالي آخر ليس أمرا مستحدثا. فقد ورد في التّراث بشكلين ضمني حينا في نحو فقه اللّغة للثّعالبي صريح آخر في كتب كثير من النّحاة وخاصّة الأصول وشرح المفصل ومغني اللّبيب.

فأمّا صاحب فقه اللّغة فقد رتّب أفعاله على أساس الحقول المعجميّة الّتي تنتظمها، وأمّا غيره من النّحاة فقد أبدوا ملاحظات قيّمة حول هذه العلاقة في حديثهم عن المشترك من الأفعال والنّواسخ أو أبنية الأفعـال الصّرفيّة عادة إلاّ أنّها جاءت موزّعة في كتبهم لا ينتظمها خيط رابط و لا تتجاوز المشترك من الأفعال أو بعض الأبنية الصّرفيّة أو تعليل خصائص بعض الأفعال الّتي ترد على بناء معيّن ولا ترقى بحال إلى مستوى النّظريّة

وفضل هذا العمل أنّه يتجاوز في مقاربة هذه العلاقة مجرّد الإشارات العابرة والملاحظات الظّرفيّة إلى التأسيس لنظريّة تستفيد من التّراث لتتجاوزه وتردّ للمعنى اعتباره مسايرة منها لواقع الدّراسات اللسانيّة الحديثة. فقد جعل توزيع الفعل في هذا المبحث محكوما بحقله الدّلالي واشتراكَ مجموعة من الأفعال في التّوزيع مرتبطا باتّفاق حقلها الدّلالي. وهكذا أكّدنا على دور المعنى في التّوزيع وبرهنّا عليه.

الباب الثّاني :
العلاقة بين الفعل والمسند إليه وترتيب المكوّنات في الجملة

الفصل الأوّل :
العلاقة بين المسند والمسند إليه

1 - بعض المظاهر

الوشائج بين الفعل والمسند إليه في النّحو واللّسانيات متينة متعددة الوجوه. فبينهما علاقة تلازم وعمل وتحكم.

1-1 - التلازم

1-1-1-حاجة الفعل إلى الفاعل في البنية العميقة :

ذُكر آنفا أنّ النّحاة واللّسانيين التّوليديين قد أجمعوا على أنّ الفعل الواقع رأسا للجملة يحدّد عدد المحلاّت التّي يقتضيها التّركيب. فالأفعال جلس وطار ومرض مثلا تقتضي جميعها محلاّ واحدا يكون فاعلا. فهي لازمة في عرف النّحاة أحاديّة المحلّ في اصطلاح اللّسانيين. وألف وكتب وأعطى ووهب تستوجب أكثر من محلّ. فالفعلان الأوّلان يحتاجان إلى محلّين فاعل ومفعول، والفعلان الأخيران يقتضيان ثلاثة محلاّت فاعلا ومفعولين. فهذه الأفعال مختلفة في خصائصها التّوزيعيّة عن سابقاتها إذ تجاوزت الفاعل إلى مفعول فأكثر. فكانت لهذا متعديّة عند النّحاة. فقد تجاوز الأوّلان منها الفاعل إلى مفعول وتعدّى الأخيران إلى مفعولين. وكان أن اصطلح عليها اللّسانيون تباعا بثنائيّة المحلّ وثلاثيّته.

فالفعل اللاّزم يستغني بالفاعل. ولكنّ الفعل المتعدّي يتجاوزه إلى غيره. فيحتاج إلى أكثر من محلّ على نحو ما يتّضح من الأمثلة التّالية :

- « ضرب عبد اللّه زيدا» (سيبويه ج1 ص34)
- « وكسوت بشرا الثّياب الجياد « (ن م ج1 ص37)
- « وظنّ عمرو خالدا أباك « (ن م ج1 ص39)

فهو «يدلّ بمجرّد افتتاح الكلام به على فاعل ومفعول» (السّيوطي همع الهوامع ج1 ص231).

وهكذا قسّم النّحاة الأفعال إلى ضربين بالرّجوع إلى استغنائها بالفاعل أو حاجتها إلى غيره. وقسّموا ما تجاوز فاعله بحسب عدد المفاعيل الّتي يقتضيها. وقسّم اللّسانيّون الأفعال على أساس عدد العناصر الأوّليّة الأساسيّة التي يستوجبها.
وسواء كان التّقسيم هذا أو ذاك. فالغاية منهما واحدة وإن تعدّدت زوايا النّظر تتمثّل أساسا في تحديد عدد المكوّنات التّي يحتاجها الفعل في البنية العميقة وتصنيف الأفعال على أساسه.
ولا شكّ أنّ الباحث يتبيّن من تقسيم اللّغويين الأفعال أنّ الفعل يستغني عن المفعول مع الفعل اللاّزم. ولكنّه لا يستغني أبدا عن فاعله فـ«ـلا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل» (ابن يعيش ج7 ص75). فالفعل والفاعل هما النّواة الإسناديّة في الجملة لا تكون كلاما بدونهما « ولا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلّم منه بدّا » (سيبويه ج1 ص 23).

1-1-2- اكتفاء الفعل بالفاعل في البنية السّطحيّة :

فالجملة قد يُقتصر فيها في مستوى البنية العميقة على فعل وفاعل كما هي الحال في الأفعال الدّالة على الأحوال البيولوجية أو العارضة أو على الحركة غير الموجهة نحو هدف. تقول:

- حاضت المرأة
- ومرض زيد
- ومات عمرو
- وسقطت أوراق الشّجرة
- وهبّت الرّيح

وقد يُكتفى فيها على المستوى السّطحي بالفعل والفاعل اقتصارا وإن كان الفعل الوارد رأسا لها متعدّيا ثنائيّ المحلّ أو ثلاثيّه. ويستدلّ النّحاة على ذلك بآي القرآن من نحو:

- (كُلُوا واشْرَبوا ولا تُسرِفوا) (7 الأعراف - 31 -)
- و (ربّي الّذي يُحْيي و يُميتُ) (2 البقرة -258-)
- (و إذا رَأيتَ ثَمَّ) (76 الإنسان 20-)
- (ولما وردَ ماءَ مَدْيَنَ وجد عليها أُمَّةً من النَّاس يَسْقُونَ و وجَد من دُونِهمْ امرأتين تَذُودَان قال : ما خَطْبُكمَا؟ قالتا : لانَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وأَبُونَا شَيْخٌ كبِيرٌ) (28 القصص 23).
- و (هَلْ يَسْتَوِي الّذين يَعْلَمُون والذين لا يَعْلَمونَ) (39 الزمر -9-).

وهي كثيرة إذ المعنى في نظر ابن هشام « أوقعوا الأكل والشرب وذروا الإسراف وإذا حصلت منك رؤية هنالك » (المغني ج2 ص612). قال في تخريج المثال

الرابع على الحذف لغير دليل : « ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام إنما رحمهما إذ كانتا على صفة الذياد وقومُهما على السقي لا لكون مَذُودِهِما غنما ومسقيهم إبلا. وكذلك المقصود من قولهما (نسقي) السّقي لا المسقيّ. ومن لم يتأمّل قدّر: يسقون إبلهم وتذودان غنمهما » (المغني ج2 ص612). والمعنى في الآية الأخيرة: «هل يستوي من يتّصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم؟ » (ن م ج2 ص612) كما يحتجّون بالاستعمال من نحو :

- ضرب زيد (الجرجاني، أسرار البلاغة ص 338 و340)
- و ما ضرب زيد (ن م ص 338)

وبـ«ـقول العرب في ما تعدّى إلى اثنين :

- من يَسْمَعْ يَخَلْ : أي تكن منه خيلة» (ابن هشام، المغني ج2 ص612 وانظر ابن يعيش ج7 ص83)

فالباث قد يقتصر على النواة الإسناديّة، ويهمل ذكر المفعول دون أن يكون في السياق ما يدلّ عليه اقتصارا. وقد يستغني عن أحد المفعولين في بعض أنواع الأفعال الثّلاثيّة المحلّ الّتي لا يكون مفعولاها في الأصل مبتدأ وخبرا. «فإن شاء اقتصر على المفعول الأوّل وإن شاء تعدّى إلى الثّاني كما تعدّى إلى الأوّل »[1] (سيبويه ج1 ص37). تقول:

- أعطى عبد الله زيدا
- و أستغفر الله

كما تقول :

- أعطى عبد الله زيدا درهما
- و أستغفر الله ذنبا

ولك أن لا تذكر المفعولين معا مع الأفعال « الّتي تتعدّى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما » (ابن السّرّاج ج1 ص180). تقول :

- ظننت

«والكلام مستغن» (ن م ج1 ص187). وأمّا ما خالف مسلّمات النّحاة من نحو قول العرب:

- ظننت ذاك

فقد خُرِّج على التّأويل ليطابق القواعد الّتي استنبطوها. « فإنّما يعنون ذاك الظنّ فيكون ذا إشارة إلى المصدر لدلالة الفعل عليه » (ابن يعيش ج1 ص83).

وقد ربط ابن هشام اختلاف البنى على المستوى السّطحي باختلاف غرض المُخَاطِبِ من الرّسالة فرأى لهذه البنى أشكالا ثلاثة تتناسب وهدف المخاطِب.

1- التّعبير لسيبويه ورد في الكتاب. ولكنّنا حوّرناه بنقل الفعل من مسند إلى ضمير المفرد المخاطب إلى ضمير الغائب

- فـ«تارة يتعلّق الغرض بالإعلام بمجرّد وقوع الفعل من غير تبيين من أوقعه أو من أُوقع عليه. فيُجاء بمصدره مسندا إلى فعل كون. فيقال:
• حصل حريق أو نهب
- وتارة يتعلّق بالإعلام بمجرّد إيقاع الفاعل للفعل. فيُقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا يُنوى إذ المنويّ كالثّابت ولا يسمّى محذوفا لأنّ الفعل يتنزّل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له . . .
- وتارة يُقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيُذْكر نحو :
• (لاَ تَأْكُلُوا الرِّبَا) (3 آل عمران -130-)
• (وَ لاَ تَقْرَبُوا الزِّنَى) (17 الإسراء 32-)
وقولك :
• ما أحسن زيدا !
. . . وقد يكون في اللّفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو :
• (أَهَذَا الّذي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) [(25 الفرقان -41-)]
• (وكلٌّ وعدَ اللهُ الحسنى)[1] [(4 النّساء -95- و57 الحديد -10-)]
• وحميتَ حِمى تِهامةَ بعد نجدٍ و ما شيءٌ حميتَ بمستباحِ »
(المغني ج2 ص612)
وإذا كان يمكن الاقتصار على النّواة الإسناديّة في البنية السّطحيّة مهما كانت خصائص الفعل التّوزيعيّة فإنّه لا يجوز الاكتفاء بالفعل والمفعول به على غير تقدير فاعل يدلّ عليه السياق المقامي أو المقالي. لا تقول :
* ضرب عمرا
* و كتب قصّة
والفاعل غير معلوم للمتقبّل من السّياق. فكلّ من الفعل والفاعل «لا يستغني عن الآخر» (العكبري ص228). فهما مسند ومسند إليه. «فالاسم الّذي يرتفع بأنّه فاعل هو والفعل جملة يستغني عليها السكوت وتمّت بها الفائدة للمخاطَب ويتمّ به دون مفعول. والمفعول فضلة في الكلام كالذي تقدّم فأمّا الفعل فلا بدّ له من فاعل وما يقوم مقام الفاعل بمنزلة الابتداء والخبر» (ابن السّرّاج ج1 ص74-75). فالفاعل» أخصّ بالفعل وأهمّ بالذّكر من المنصوبات « (الإستراباذي شرح الكافيّة ج1 ص8). وهو لازم له. فدلالة الفعل على الفاعل تركيبيّة ومعنويّة. ودلالته على المفاعيل معنويّة فحسب إذ هي من ضرورياته. وهي لا تختلف من هذه النّاحيّة عن الفاعل. فلا بدّ للفعل من فاعل ومفعول به وزمان ومصدر (انظر

1 - وردت كلّ في مصحف عثمان منصوبة على المفعوليّة في الآيتين المذكورتين و لعلّ ما ذكره ابن هشام إحدى القراءات إلاّ أنّه لم ينبّه إلى ذلك. وعلى القراءة الأولى لادليل فيها على مايذهب إليه .

الإستراباذي، شرح الكافيّة ج1 ص84). لذلك أوجب النّحاة العرب القدامى ذكر الفاعل، ومنعوا حذفه. فقد تبيّنوا متانة الصلة القائمة بينه وبين المسند في الجملة. وبرهنوا عليها في حديثهم عن الحذف وخاصّة في مقاربتهم ترتيب الفاعل بالقياس إلى الفعل وإلى المفعول به. فذهب بعضهم إلى حدّ القول « باختلاط الفعل بالفاعل » (ابن يعيش ج1 ص75). واستدلّوا على ذلك بنوعين من الأدلّة معنويّة وتركيبيّة. فأمّا الأولى فهي ذهاب بعضهم إلى « أنّ الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل » (الزمخشري، المفصّل ص67) « والصّفة تمام الاسم » (سيبويه ج1 ص88). وأمّا الثّانيّة فتتمثّل :

– أوّلا في اعتبارهم كلاّ من الفعل والفاعل عنصرا من مركّب هو الجملة. قال الإستراباذي في تعريف المركّب : « ولفظ المركّب يطلق على شيئين على أحد الجزأين أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الأخر كما يقال في ضرب زيد مثلا أنّ زيدا مركّب إلى ضرب وضرب مركّب إلى زيد. فهما مركّبان. ويطلق على المجموع. فيقال ضرب زيد مركّب من ضرب ومن زيد. وهذا كما تقول مثلا لأحد الخفّين : هو زوج الآخر. وتقول لهما معا : زوج . . . والمركّب في اصطلاحهم في المجموع أشهر منه في كلّ واحد من جزأيه أو أجزائه « (شرح الكافية ج1 ص16).

– وثانيا في تنزيلهم الفاعل من الفعل منزلة العنصر من المركّب الاسمي. فالفعل والفاعل كالشيء الواحد. وقد ذهب بعضهم في تأكيد « شدّة اتّصال الفاعل بالفعل واختلاطه به» (ابن يعيش ج1 ص75) إلى حد تشبيههما بحروف الكلمة الواحدة. قال ابن يعيش معللا امتناع تقديم الفاعل على فعله : « وإذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يترتب بعده. ولهذا لايجوز أن يتقدم عليه كما لايجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أولها، ووجب تأخير المفعول من حيث كان فضلة لايتوقف انعقاد الكلام على وجوده» (ن م ج1ص75–76). واستدل علىتنزله منه منزلة الجزء بكونه « لايستغني عنه ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل. ولذلك إذا اتّصل به ضميره أسكن آخره نحو ضربت وضربنا وضربتم » (ن م ج1 ص75). والفعل والفاعل عندهم كجزئي المركّب الاسمي. والفاعل «كالصّلة . . . وكالمضاف إليه . . . وكعجز المركّب في الامتزاج بمتلوّه » (السيوطي، همع الهوامع ج2 ص255).

3-1-1 استغناء الفعل بنائب الفاعل في البنية المنقولة

ومن مظاهر التلازم بين الفعل والمسند إليه في الجملة الفعلية استغناء الفعل بنائب الفاعل في البنى المنقولة الّتي يُبْنى فيها الفعل لغير الفاعل. فقد يقتضي الفعل في البنية العميقة محلّين أو ثلاثة محلاّت كما في نحو :

• ضَرب زيد عمرا

• وهب الملك شاعر القصر ألف دينار

فيكون الحطّ في عدد المحلاّت الّتي يستوجبها بواحد إذ يُحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه «ويجعل الفعل حديثا عنه كما كان حديثا عن الفاعل في أنه يصح به وبفعله الفائدة ويحسُن السكوت على الفاعل. . . وذلك من قِبل أن الفعل لايخلو من فاعل حقيقة. فإذا حُذِف فاعله في اللفظ استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل. فلهذا وجب أن يُقام مقامه اسم آخر مرفوع. ألا ترى أنهم قالوا :

• مات زيد

• وسقط الحائط

فرفعوا هذين الاسمين وإن لم يكونا فاعلين في الحقيقة. ألا ترى أنك إذا قلت:

• ضُرب زيد

فالمحدّث عنه هو المفعول. كما أنك إذا قلت:

• قام زيد

فالمحدّث عنه هو الفاعل لاكتفاء الفعل بهما من غيرهما. . . » (ابن يعيش ج7 ص69-70). ويكون نائب الفاعل عمدة لا يُحذف إذ لا حديث عن غير محَدَّث عنه.

1- 2- عمل الفعل في الفاعل

ما من شكّ في أن الاختلاف بين النّحاة في العامل في الفاعل شديد. فقد انقسموا في طبيعته فريقين:

- الأوّل اعتبر العامل معنويا. وهو قليل عددا يختلف في ماهيّة العامل. فقد عدّ خلف الأحمر (ت 180 هـ) من البصريين العامل فيه «معنى الفاعليّة» (السيوطي، همع الهوامع ج2 ص254) واعتبر هشام (ت 209 هـ) من الكوفيين «رافعه الإسناد أي النّسبة» (ن م ج2 ص254) و» ذهب قوم من الكوفيين إلى أ نه يرتفع بإحداثه الفعل» (ن م ج2 ص 254)

- والثّاني جعله لفظيا فجمهور النّحاة على أن العامل في الفاعل هو الفعل. وهو مايفسّر:

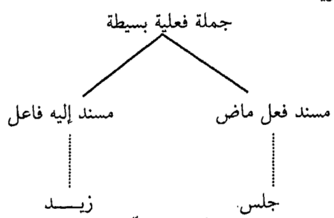
• أوّلا استدلالهم على وجوب تأخيرالفاعل عن الفعل بأسبقية العامل في الرّتبة على معموله « لما تقرّر في الأذهان من تقدّم المؤثر على الأثر واستحالة تقدّم الشيء على مؤثّره . . . ولم يلزم على هذا جواز تقدّم الفاعل على الفعل لأنّ الفاعل معمول الفعل، وليس عاملا فيه « (الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص23).

• ثانيا تعليل ابن هشام استهلاله باب المرفوعات بمبحث الفاعل بقوّة العامل فيه. فلمّا كان « عامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى. والأقوى مقدّم على الأضعف « (شرح شذور الذهب ص152)

3-1 - التحكّم المقولي

يعرّف تشومسكي التحكم بقوله : « تتحكّم العجرة أ في العجرة ب إذا لم تشرف إحدى العجرتين على الأخرى وإذا كانت أوّل عقدة تعلوأ تعلو أيضا ب» (Chomsky, 1987 ص17). والفعل والفاعل تعلوهما عجرة واحدة تتفرّع إليهما على نحو ما يتبين من التّمثيل شجريا للجملة.

•جلس زيد



فالفعل يتحكّم في الفاعل. ذلك أنّ العقدة الّتي تعلو عقدتي الفعل والفاعل هي الجملة. وهي تتفرّع إليهما معا.

2- دور الفعل في تحديد المسند إليه في الجملة الفعليّة أو المركّب الإسنادي وظيفة وموقعا

2-1 - دور صيغة الفعل في تحديد وظيفة المسند إليه :

لا شكّ أن نقل صيغة الفعل من فَعل إلى فُعِل يغيّر وظيفة المسند إليه نحويّا ومنطقيّا. فكتب بمعنى التّقدير مثلا فعل ثلاثيّ المحلّ يقتضي في البنية العميقة فاعلا ومفعولين. تقول :

• كتب اللّه عليكم الصّيام

فيكون المسند إليه في هذه البنية فاعلا. فإذا حُوّلت بإسناد الفعل فيها إلى غير الفاعل وقع حطّ في عدد المحلاّت بواحد. فاستوجب الفعل محلّين بدل الثّلاثة : مسندا إليه يكون نائب فاعل ومفعولا به كما هي الحال في الآية :

• (كُتِبَ عليكم الصّيَامُ كما كُتِب على الذّين من قَبْلِكم)(2 البقرة-183-)

فالمسند إليه في البنية السّطحيّة المحوّلة صار نحويّا نائب فاعل ومنطقيّا مفعولا بعد أن كان في البنية العمقية مفعولا نحويّا ومنطقيّا في آن.

2 -2- دور نوع مقولة المكوّن الواقع صدرا في تقدير نوع الجملة ووظيفة المكوّنات :

2-2-1- مقولة رأس الجملة :

يتّفق جمهور النّحويين بصريين وكوفيين على تقسيم الجملة نظريّا إلى ضربين : اسميّة وفعليّة لم يشذّ عنهم غير الزّمخشري وابن هشام. فقد جعلها

الأوّل أربعة أضرب (انظر المفصل ص20) والثّاني ثلاثة (انظر المغني ج2 ص376).
ولكن ذلك لم يحل دون حصول الاختلاف بينهم في نوع بعض الجمل باختلاف المدارس والنّحويين على السّواء.
وقد تعدّدت أسبابه. فكان السّبب الاختلاف في نوع مقولة رأس الجملة أو رأس المركّب تارّة وفي تقدير الصّدر فيها بالرّجوع إلى البنية السّطحيّة أو العميقة أخرى.
ومن أمثلة اختلافهم في نوع الجملة باختلاف تقدير نوع مقولة الصّدر لتباين مفهوم بعض المصطلحات بين المدرستين البصريّة والكوفيّة ما حصل في نحو :

- هيهات العقيق.
- وأ قائم الزّيدان ؟

فاعتبار الكوفيين اسم الفعل واسم الفاعل من أنواع الأفعال[1] جعل الجملتين عندهم فعليتين تتكوّنان تباعا من اسم فعل أو اسم فاعل مسند ومن مسند إليه فاعل ولكن عدّ البصريين صدريهما من قبيل الأسماء جعلهما اسميّتين في نظرهم تتكوّن كلّ منهما من مبتدإ مؤخّر وخبر مقدّم.
وهذا ما يفسّر تذبذب ابن هشام في تخريج الجملة الأولى. فقد جعلها في مغني اللّبيب من أمثلة الاسميّة في تعريفه الجمل بالحدّ والمثال. قال : «فالاسمية هي الّتي صدرها اسم كزيد قائم وهيهات العقيق وقائم الزيدان عند من جوّزه، وهو الأخفش والكوفيون. والفعليّة هي الّتي صدرها فعل كقام زيد و ضُرب اللص وكان زيد قائما ويقوم زيد وقُمْ » (المغني ج2 ص376). وعدّها فعليّة في شرحه قطر النّدى. قال : « فهيهات اسم فعل وهو بمعني بَعُدَ والعقيق فاعل به» (شرح قطر النّدى ص46).
وكان من نتائج هذا الافتراق في نوع المقولة الواقعة رأسا للجملة أن اختلف نوع الجملة فيهما ووظائف مكوّناتها بحَسَب التّقديرين. وأثّر ذلك في وظيفة المسند إليه في الجملة. فاختلف تقديره بحسب المدرسة. فهو على تقدير الكوفيّة فاعل وعلى تقدير البصرية مبتدأ.

2 - 2 -2- مقولة رأس المركّب في باب الاستثناء :

وكذا كان الأمر في باب الاستثناء. فقد اختلف النّحاة في المركّب الذّي تقع حاشا وخلا وعدا رأسا له فـ» ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنّها حرف دائما بمنزلة إلاّ، لكنّها تجرّ المستثنى. وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشّيباني إلى أنّها تُستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا

1 - يعتبر الكوفيون اسم الفاعل واسم المفعول ضربا من الأفعال سموه بالفعل الدائم راجع في ذلك مهدي المخزومي 1964 ص115 و117 مثلا ويعدّون اسم الفعل فعلا (انظر نفس المرجع ص22).

متعدّيا جامدا لتضمّنه معنى إلاّ . . . وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدّم عليها أو اسم فاعله أو البعض المفهوم من الاسم العام. فإذا قيل : قام القوم حاشا زيدا فالمعنى جانب هو أي قيامهم أو القائم منهم أو بعضهم زيدا» (المغني ج1 ص122) وفاعل خلا « على الحدّ المذكور في فاعل حاشا. والجملة مستأنفة أو حالية على خلاف في ذلك. تقول : قاموا خلا زيدا وإن شئت خفضت إلاّ في نحو قول لبيد :

أَلاَ كُلّ شيء ماخلاَ اللَّهَ باطِلُ وكُلّ نَعِيم لا مَحَالَةَ زَائِلُ

وذلك لأنّ ما في هذه مصدريّة. فدخولها يُعيّن الفعليّة. وموضع ما خلا نصب. فقال السيرافي على الحال كما يقع المصدر الصّريح في نحو : أرسلها العراك. وقيل على الظّرف لنيابتها وصلتها عن القوم. فمعنى قاموا ما خلا زيدا على الأوّل قاموا خالين عن زيد وعلى الثّاني قاموا وقت خلوهم عن زيد. وهذا الخلاف المذكور في محلّها خافضة أو ناصبة ثابت في حاشا وعدا » (ن م ج1 ص133-134).

فإذا قُدّرَت أدوات الاستثناء هذه حروفا خافضة كانت المقولة الكبرى التّي ترد الأداة رأسا لها مركّبا بالجرّ مكوّنا من جار ومجرور. وإذا عُدّت أفعالا كان المركّب الذّي تتصدّر مركبا إسناديّا فعليّا والمسند إليه فيه فاعلا واقعا ضميرا مستترا، واختلفت وظيفة المنصوب في هذا المركّب باختلاف فعل الاستثناء على نحو ما ذُكر آنفا. فالاختلاف في اعتبار نوع مقولة رأس هذا المركّب حرفا أو فعلا يترتّب عنه لا محالة اختلاف في نوع المركّب ووظائف مكوّناته.

2-3- اختلاف نوع الجملة وما يترتّب عنه من اختلاف وظائف المكوّنات فيها باختلاف التّقدير التّركيبي.

وقد يترتّب الاختلاف بين النّحاة في نوع الجملة ووظائف مكوّناتها في بعض البنى المسكوكة القائمة على غير إسناد ظاهر باختلاف التقدير التركيبي لنوع مقولة العنصر المحذوف. فتخريج النّحويين لنوع جملة البسملة ولوظائف مكوّناتها يختلف تبعا لتقديرهم نوع مقولة المكوّن المحذوف أو المكوّنات ولوظيفته. فإن قدّره النّحوي اسما على اعتبار أن الأصل في التركيب.

- « ابتدائي باسم اللّه

فاسمية. وهو قول البصريين» (ابن هشام، المغني ج2 ص378-379) وإن قدّر صدر الجملة « فعلا على أنّ الأصل فيها :

- « أبدأ باسم اللّه

ففعليّة. وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التّفاسير والأعاريب ولم يذكر الزمخشريّ غيره. إلاّ أنّه يقدّر الفعل مؤخّرا مناسبا لما جُعلت البسملة مبتدأ له « (ن م ج2 ص379). فيكون الفعل و الفاعل على هذا التّأويل محذوفين اقتصارا.

2-4- دور معنى الفعل في تقدير نوع الجملة ووظائف المكوّنات فيها والمسند إليه خاصّة :

2-4-1- الجملة المبدوءة بأفعال ناقصة : كان وأخواتها :

يلاحظ الباحث أن العرب تستعمل هذه الأفعال بطريقتين :

- الأولى نحو :

• كانت الكائنة

فالفعل فيها يدلّ على الحدث. وهو مستغن بمرفوعه. فكان لذلك فعل تامّ لا يختلف في ذلك عن قام في نحو :

• قام زيد

- و الثّانيّة نحو :

• كان زيد قائما

فلا يُكْتفى في هذه الجملة بكان والمسند إليه. وقد اختلف النّحاة في هذه الجمل شديدا. فالبصريّون المتأخّرون مثلا يميّزون بين الاستعمالين بالرّجوع إلى الفعل. فإن دلّ على الحدث كانت الجملة الواقع رأسا لها فعليّة والمرفوع فاعلا. وإن اقتصر على الدّلالة على الزّمن كما هي الحال في الاستعمال الثّاني كانت الجملة اسميّة والفعل ناسخا وكان المرفوع اسمَه والمنصوب خبره (انظر مثلا السيوطي، همع الهوامع ج2 ص62 والعكبري، 1986 ص295-301). ولكن الكوفيين «على أنّها تامّة » (نحلة، 1991 ص 119).

وقفى على آثارهم بعض المستشرقين في اعتبار المنصوب بها حالا و بعض المحدثين من العرب في «اعتبارها أفعالا تامّة» (ن م ص119 وانظر أيضا المخزومي، 1964 ص178). و قديما تابعهم ابن هشام. فعدّ :

• كان زيد قائما

ضمن أمثلة الجملة الفعليّة . و قد تقدّم قوله. إلا أنّه أجاز في نحو :

• (إنّ فِي ذَلكَ لَذكرى لِمَن كان له قَلْبٌ) (50 ق 37)

• و(فانظر كيف كان عاقبةُ مَكْرِهم) (27 النمل 51)

• و أين كان زيد قائما ؟

• و زيد كان له مال.

«نقصان كان وتمامها وزيادتها وهو أضعفها» (المغني ج2 ص559). يقول مثلا في تحليل الآية الثّانيّة « يُحتَمل في كان الأوجه الثّلاثة. إلا أنّ النّاقصة لا تكون شانية لأجل الاستفهام ولتقدّم الخبر. وكيف حال على التمام وخبر لكان على النّقصان وللمبتدإ على الزّيادة » (ن م ج2 ص559). فيختلف نوع الجملة بحسب التّقدير. وكذلك وظائف المكوّنات فيها. فهي على تقدير الزّيادة والنّقصان اسميّة والمسند اليه فيها على التّوالي مبتدأ واسم كان، وعلى تقدير التّمام فعليّة والمسند إليه فاعل.

2-4-2- الجملة المبدوءة بعسى

وكذلك الحال في الجملة المبدوءة بعسى في أكثر استعمالاتها[1] وقد اقتصرنا على اثنين منها مشهورين من نحو :

- عسى زيد أن يقوم
- و عسى أن يقوم زيد

فأمّا في الاستعمال الأوّل فقد تباينت الآراء في كون عسى فعلا تامّا أو ناقصا. فكانت في هذه المسألة أربعة :

– اثنان منها على اعتبارها فعلا تامّا. ذهب سيبويه والمبرد إلى « أنّها فعل متعدّ بمنزلة قارب معنى وعملا أو قاصر بمنزلة قَرُب من أن يفعل وحُذِف الجار توسّعا » (المغني ج1 ص151-152). وإلى تمامها يذهب الكوفيون أيضا. ولكنّهم يعتبرونها فعلا لازما. فهي عندهم «فعل قاصر بمنزلة قرب وأن يفعل بدل اشتمال من فاعلها. . . ويردّه [في نظر ابن هاشم] أنّه حينئذ يكون بدلا لازما تتوقّف عليه فائدة الكلام. وليس هذا شأن البدل» (ن م ج1 ص152). فالجملة فعليّة على هذا التّقدير. ووظيفة زيد واحدة على التخريجين. فهو فاعل ولكن وظيفة المكوّن الثّاني هي الّتي تختلف من المفعول إلى البدل بحسب النّحويين.

– واثنان منها على أن عسى فعل ناقص. « أحدهما وهو قول الجمهور أنّه مثل كان زيد يقوم. واستشكل بأنّ الخبر في تأويل المصدر والمخبر عنه ذات. ولا يكون الحدث عين الذّات. وأجيب بأمور أحدها : أنه على تقدير مضاف إمّا قبلِ الاسم أي عسى أمرِ زيد القيام أو قبل الخبر أي عسى زيد صاحب القيام ومثله (ولَكِنَّ البِرّ مَن آمَن باللّهِ) [(2 البقرة -177-)] أي ولكن صاحب البرّ من آمن باللّه أو ولكن البرَّ برُّ من آمن باللّه. والثّاني أنّه من باب «زيد عَدلٌ وصَومٌ». ومِثله (ومَا كانَ هذا القُرآنَ أن يُفترَى) [(10 يونس 37-)]. والثّالث أنّ أن زائدة لا مصدريّة. وليس بشيء لأنّها قد نصبت ولأنّها لا تسقط إلاّ قليلا والثّاني أنّها فعل ناقص كما يقول الجمهور وأن الفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون وأنّ هذا البدل سدّ مسدّ الجزأين كما سدّ مسدّ المفعولين في قراءة حمزة :

- (ولا تَحْسَبنّ الّذين كَفَروا أنّما نُمْلي لَهم خَيْر)[2] [(3 آل عمران – 178)]

بالخطاب واختاره ابن مالك » (ابن هشام، المغني ج1 ص151 -152).

وأمّا في الثّاني فالاتّفاق يكاد يكون تامّا. فجمهور النّحويين على أنّ الفعل تامّ. «هذا هو المفهوم من كلامهم» (ن م ج1 ص152) حسب عبارة ابن هشام. ولم يشذّ عنهم غير ابن مالك. فهو يرى أنّ عسى فعل ناقص أبدا. ولكن سدّ أن وصلتها في هذه الحالة مسدّ الجزأين كما في نحو : (أَحَسِبَ النّاسُ أن يُترَكُوا)

---

1 ـ لعسى استعمالات سبعة عددها ابن هشام في الجزء الأوّل من مغني اللبيب ص151-154.

2 ـ وفي مصحف عثمان أسند الفعل حسب إلى ضمير الغائب.

[(29 العنكبوت 2⁻)] إذ لم يقل أحد أن حسب خرجت في ذلك عن أصلها «
(ن م ج1 ص152)

2-4-3 - ما يترتّب عن الاختلاف في تمام هذه الأفعال أو نقصانها.

ويترتّب عن اختلاف النّحويين في اعتبار كان وأخواتها وفعل المقاربة عسى أفعالا تامّة أو ناقصة اختلاف في تقدير نوع الجملة ووظائف المكوّنات فيها. فالجملتان:

- كان زيد قائما
- و عسى زيد أن يقوم

على النقصان اسميتان والمسند إليه في الأولى اسم كان وفي الثّانيّة اسم عسى والمسند فيهما تباعا خبر كان وخبر عسى، وعلى التمام فعليّتان والمسند إليه فيهما فاعل أبدا والمنصوب في الجملة الأولى حال وفي الثّانيّة مفعول عند سيبويه والمبرّد وبدل اشتمال من فاعلها عند الكوفيين.

2-5- دور موقع الفعل ونوع مقولة المسند في البنية السّطحيّة في تحديد نوع الجملة ودرجة تركيبها ووظائفها ونوع مكوّناتها

لاحظنا أنّ جمهور النّحاة أجمعوا نظريّا على وجود نوعين من الجمل فعليّة واسميّة. واتّفقوا على حدّيهما. «فالاسميّة هي الّتي صدرها اسم . . . والفعليّة هي الّتي صدرها فعل. . . » (ن م ج2 ص376). ولكن نحاة المدرستين ونحاة المدرسة الواحدة أحيانا اختلفوا على المستوى الإجرائيّ في نوع بعض الجمل لأسباب شتّى. منها اختلاف مفهوم الفعل عند المدرستين. ومنها الاختلاف في التّأويل التّركيبي لبنية الجملة العميقة، وقد تقدّم التّمثيل لهما وبيان ما نتج عنهما من اختلاف في تقدير نوع الجملة ووظائف المكوّنات فيها وخاصّة المسند إليه. ومنها الاختلاف في الصّدر. أهو الّذي يكون في أصل البنية أو ذاك الّذي يكون في البنية المنجزة. ونجتزئ في بيان أثره بضربين من الأمثلة.

2-5-1- الضّرب الأوّل

فقد حصل ذلك في أسلوب المدح والذّمّ وفي نحو :

- زيد قام

كما وقع في الجملة الّتي يدخل عليها ناسخ فعلي على نحو ما هو مبين آنفا. فالجملة :

- زيد قام

مختلف فيها. فهي «اسميّة لا غير لعدم ما يطلب الفعل» (ابن هشام، المغني ج2 ص379) عند جمهور النّحاة البصريين. فإنْ جوّز بعضهم كالمبرّد وابن العريف وابن مالك فعليتها فعلى الإضمار والتّفسير (انظر ن م ج2 ص379). وهي فعليّة عند الكوفيين «على التقديم والتأخير» (ن م ج2 ص379). فالكوفيون لا يعتبرون الصدارة الفعليّة على نحو ما يفعل البصريّون بل يعتدون بالصّدارة في أصل

التّركيب. فهم يعودون في تقدير نوع الجملة إلى أصل بنيتها ولا يقتصرون على المظهر السّطحي الّذي تجسّمه البنية المنجزة. فلا فرق عندهم في نوع الجملة بين :

- قام زيد
- و زيد قام

فالمعنى واحد والمكوّنات واحدة. فهم يراعون في ذلك نوع المسند وموقعه الأصليّ غير آبهين بالاختلاف في بنية الجملتين السّطحيّة. فالجملتان عندهم فعليّتان لكون المسند فيهما فعلا، وهو صدر الكلام في أصل التّركيب. فليست الجملة الثّانيّة إلاّ جملة متحوّلة عن الأولى بتقديم الفاعل على عامله. وهو أمر جائز عندهم يستدلّون عليه بقول الزّبّاء :

- ما للْجمال مَشْيُهَا وئيدا   أَجَندلاً يَحمِلن أم حَديدَا

« أي وئِيدٌ مَشْيُهاَ. وتأوّله البصريّون على الابتداء وإضمار الخبر النّاصب « وئيدا « أي ظهر وثَبَتَ» (السيوطي، همع الهوامع ج1 ص71). ولكنّ البصريين يرون أنّ موقعه الفعلي في الجملة هو الذي يحدّد نوعها. فالجملتان السّابقتان مختلفتان عندهم نوعا. فالأولى فعليّة والثّانية اسميّة رغم كون المسند فيها واحدا هو قام. فهم « قسموا الجمل إلى جملة فعليّة وجملة اسميّة بالرّجوع إلى فئة الكلمة التّي تُبْتَدأ بها الجملة « (م زكريا، 1982 ص28) في «البنية المنجزة» « فلا يرتبط تقسيم هذا بورود الفعل أو بعدم وروده في الجملة « (م زكريا، 1982 ص 28) على حدّ تعبير زكريا[1].

ولم يخرج من خالف جمهور البصريين في تجويزهم فعليتها مثل المبرد وابن العريف وابن مالك حقّا عمّا سطّروه من وجوب اعتماد البنية المنجزة في تقدير الجملة والتّعويل في التّقسيم على الصّدر الفعلي. لذلك افترق تخريجهم لهذا النّوع من الجمل عن تخريج الكوفيين. فقد أولوا هذه الجمل تركيبيا بما يتماشى ومسلّمات البصريين. فجعلوا المرفوع فاعلا لفعل محذوف يفسّره الفعل الظّاهر على نحو ما فعلوا في باب الاشتغال، في تخريج المفعول به. فالاتّفاق على أساس تقسيم الجمل بحسب مقولة المكوّن الإسناديّ الّذي يتصدّرها تام بين المدرسة البصريّة والكوفيّة على المستوى النّظري. ولكن الاختلاف واقع في مستوى التطبيق. ذلك أنّ الكوفيين لا يعتبرون الصّدارة الفعلية على نحو ما يفعل البصريّون، بل يعتدّون بالصدارة في أصل التّركيب. فهم يعودون إلى « البنية العميقة»[2] للجملة ولا يقتصرون على مظهرها السّطحي.

---

1 ـ انظر حديث زكريا عن الجملة في النّحو العربي. والحقّ أن هذا الأساس لا يصحّ إلاّ بالنّسبة إلى المدرسة البصريّة و النّحو المدرسي.

2 ـ وضعنا المصطلح بين ظفرين لأنّ النّحاة لم يعرفوه بل عرفوا البنية الأصليّة. وكذلك فعلنا مع غيره من المصطلحات الحديثة في الحديث عن التّراث النّحوي.

فالخلاف بين المدرستين في هذه المسألة خلاف في المنهج والمسلّمات. فلولا قولهم بامتناع تقدّم المعمول على عامله ما كان لينشأ الاختلاف في تقدير نوع الجملة ودرجة تركيبها ووظائف مكوّناتها ونوع مقولة بعضها.
فالرّأي الغالب، وهو رأي البصريين، أنّها اسميّة مركّبة مبتدؤها زيد وخبرها جملة فعليّة أيّ مركّب إسنادي فعليّ. ولكنّها عند الكوفيين جملة بسيطة أُخِّر فعلها وقُدِّم فاعلها. وهو أمر جائز عندهم (انظر السيوطي، همع الهوامع ج2 ص254-255).
وهكذا تختلف وظيفة المسند إليه في مثل هذه الجمل بحسب تقدير نوعها فاذا خُرِّجت على الفعليّة كان فاعلها مقدّما على عامله إلاّ عند من خرج عن إجماع البصريين في تقرير اسميّتها دون أن يتحرّر من مسلّماتهم. وإذا اعتُبِرت اسميّة كان المسند إليه فيها مبتدأ.
والحقيقة أنّ الاختلاف في ماهيّة الصّدر أساسه عامليّ. ومردّه إلى اعتداد البصريّين بنظريّة العامل. فلا يجوز تقديم الفاعل على فعله لأنّ مرتبة العامل عندهم قبل المعمول إذ لا يتقدّم الأثر على المؤثّر (انظر في ذلك ابن يعيش ج1 ص75-76 والإستراباذي، شرح الكافية ج 1 ص23) وإذا كان البصريّون قد خرّجوا الآيات التّاليّة :

- « (إنِ امرُؤٌ هَلَكَ) » (4 النّساء 176-) (شرح الكافيّة ج1ص177 وابن هشام، شرح الشذور ص35)
- « (و إن أَحَدٌ مِنَ المُشركينَ اسْتجارَكَ)»[1] [(9 التوبة 6-)]
- (وإذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) [(84 الانشقاق 1)]

على الفعليّة والمرفوع فيها على الفاعليّة على نحو ما يفعل الكوفيون، وإن «نقل [عن سيبويه والأخفش[2] [موافقة] الكوفيين] في جواز وقوع الاسميّة المشروطة بعد [إذا] لكن على ضعف « (الإستراباذي، شرح الكافيّة ج1 ص174). وكذلك فعل الزّمخشري في نحو:

- هل زيد خرج ؟

فزيد عنده «فاعل فعل مضمر يفسّره الظّاهر» (المفصّل ص 22) وابن هاشم في تخريج المرفوع في الجملة الثّالثة من قول الشّاعر :

- صَددتِ فأطولتِ الصّدودَ و قلّمَا   وِصالٌ على طولِ الصّدُودِ يَدُومُ.

« على أنّه بيدوم محذوفا مفسّرا بالمذكور» (المغني ج2 ص582) ردّا على من جعله مبتدأ. فليس في ذلك تناقض مع أساس التقسيم عندهم ولا مع القول بوجوب تقدّم العامل على معموله كما يوهِم بذلك الظّاهر.

---

1 ـ وانظر أيضا في تخريج الآية الثّانيّة المفصّل ص 22 وفي الثّالثة شرح الكافية ج1 ص74.
2 ـ ما ورد بين معقفين ليس من النّصّ الأصليّ.

فتأويلهم لهذه الجمل كما يتّضح جليا من قول الزّمخشري وابن هشام لا يتّفق وتأويل الكوفيين. وإذا كانت «البنية السّطحيّة» لهذه الجمل عند البصريين والكوفيين محوّلة عن «بنية عميقة» فإنّ طريقة التّحويل في التّأويلين مختلفة. فهذه الجملة ناتجة عند الكوفيين عن نقل الفاعل إلى مركز الصّدارة. ولكنّها عند البصريين ناتجة عن نوع آخر من التّحويل يتمثّل في حذف الصّدر فيها. فهي على ذلك فعليّة.

فالعامل في الفاعل عند الكوفيين الفعل الظّاهر وعند البصريين فعل مقدّر يفسّره الظّاهر. يقول ابن هشام في المثال الأوّل : «ارتفاع (امرؤ) في الآية الأولى على أنّه فاعل فعل محذوف يفسّره الفعل المذكور. والتقدير إن هلك. ولا يجوز أن يكون فاعلا بالفعل المذكور خلافا للكوفيين لأنّ الفاعل لا يتقدّم على رافعه» (شرح شذور الذّهب ص35).

وقد ألجأ البصريين إلى مثل هذا التّأويل خرق جملة الشّرط المبدوءة بإن أو جملة الظّرف المبدوءة بإذا أو قلّما إحدى مسلّماتهم. لذلك رُدّت بالتّأويل إلى ما يطابق القواعد التّي استنبطوها. فلو وردت هذه الجمل في غير السّياق الشّرطي أو الظّرفي لكانت اسميّة عندهم بلا منازع. ولكن اختصاص إذا[1] وقلّما وجملة الشّرط المبدوءة بإن[2] بالفعليّة أوجب عليهم تأويلها بالفعليّة. وقد وردت كذلك في الآية 37 من سورة الرّحمان. قال تعالى :

• (فإذا انشقّت السّماء فكانت وَرْدَةً كالدّهان).

2-5-2- الضّرب الثّاني : أسلوب المدح والذّم

واختلف النّحاة على المستوى الإجرائيّ أيضا في صدر جملة المدح أو الذم من نحو :

• (ساءَ مثَلاً القَومُ الّذين كَذَّبُوا بآياتِنا) (7 الأعراف 177-).
• و بئس رجلا زيد
• و نعم فتاة هند

فصدر الجملة عند البصريين وجمهور النّحويين فيها تباعا (القوم الّذين كذّبوا) وزيد وهند وهو المسند إليه فيها. فالجملة عندهم اسميّة مركّبة تقدّم خبرها الوارد «جملة فعليّة» وتأخّر المسند إليه المبتدأ للمبالغة. فكان فيها إضمار قبل الذّكر. ففاعل فعل المدح أو الذّم مقدر يفسّره الاسم الظّاهر المخصوص. « وعن الفراء والكسائي أنّ المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل» (ابن هشام، المغني ج2 ص389).

---

1 ـ « نقل عن المبرد اختصاص [إذا] بالفعليّة فيجب عنده تأويل نحو : (إذا السماء انشقّتْ بالفعلية) « (الإستراباذي، شرح الكافية ج 1 ص 174

2 ـ قال الإستراباذي، « وكذا إن الشرطية فإنّ المرفوع في نحو (إن امرؤ هلك) يجوز عند الأخفش والفراء أن يكون مبتدأ والمشهور وجوب النّصب في إن زيدا ضربته وألا زيدا تضربه في العرض» (ن م ج1 ص177).

فيكون الصّدر فيها الفعل وتكون الجملة فعليّة. و يرد هذا التّأويل في نظر ابن هشام شيئان[1] :

- أحدهما دخول النّاسخ عليه. تقول :
  • نعم رجلا كان زيد
- و الثّاني جواز حذفه لغير دليل كما في الآية :
  • (بِئْسَ لِلظَّالِمِين بَدَلا) (18 الكهف "50").

وهكذا يختلف نوع الجملة ووظائف مكوّناتها ونوعها بحسب التقدير. فعلى التقدير الأوّل فالجملة اسميّة مركّبة والمسند إليه فيها مبتــدأ مؤخّر، وهو المخصوص بالمدح أو الذّم. وعلى الثّاني فالجملة فعليّة بسيطة لا تقدير فيها لمحذوف والمخصوص فيها هو الفاعل.

2- 6 - الخلاصــة :

بيّنا في ما تقدّم أن نوع الجملة يختلف على المستوى الإجرائيّ باختلاف المدارس والنّحاة أحيانا نتيجة لاختلاف المفاهيم والمنهج تعويلا على البنية المنجزة في تقدير الصدر في بعض التراكيب أو على البنية الأصليّة، ولاختلاف التقدير التّركيبي أو التّحويلات الّتي طرأت على بنية الجملة السّطحيّة، وأنّ هذا الاختلاف ينعكس دائما على تقدير درجة تركيبها أحيانا وعلى وظيفة المكوّنات فيها ونوع مقولتها. ومنها المسند إليه فيها. فهو في نفس التّركيب يُخَرّجُ تارة على الفاعليّة وطورا على أنه مبتدأ أو اسم النّاسخ.

الفصل الثّاني
ترتيب المكوّنات في الجملة

1 - مقدمة :

ترتيب المكوّنات في الجملة مبحث مشترك بين التّراث النّحوي العربي واللّسانيات الحديثة تفاوتت العناية به فيه وفيها تفاوتا بالغا واختلفت المقاربة منهجا وزاوية نظر. فكان ترتيب المكوّنات ولا يزال مسألة خلافية بين النّحاة مدارس وأفرادا.

2 - في التّراث النّحوي العربي :

2-1- احتفال النّحاة بهذا المبحث

فأما في التّراث النّحوي العربي فقد كان الاحتفال بهذا المبحث شديدا

---

1 ـ قال «ويرده نعم رجلا كان زيد و لا يدخل النّاسخ على الفاعل وأنّه قد يحذف نحو (بئس للظّالمين بدلا) (المغني ج2 ص389).

على نحو ما يتضح من تعدد المواطن التي تناوله النّحاة فيها وتنوعها ومن ولع بعضهم به ومن شمول مقاربتهم له تجلّياتٍ ووظائفَ.

2-1-1- المواطن :

فقد عالج النّحاة مسألة التّرتيب في أبواب مختلفة مثل :

أ) باب الوظائف مرفوعات كالفاعل (انظر مثلا : سيبويه ج1 ص34 وابن هشام، شرح قطر الندى ص(180-187) وابن السّرّاج ج1 ص(137-138) وابن يعيش ج1 ص(74-82) والسّيوطي، همع الهوامع ج1 ص(253-266)) ونائب الفاعل (انظر شرح قطر الندى ص(187-192) والمبتدإ والخبر (انظر : سيبويه ج1 ص54 وابن يعيش ج1 ص(82-102) والإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص(88-102) وابن هشام، شرح قطر الندى ص(117-127) والسّيوطي، همع الهوامع ج1 ص(32-37)) وخبر إن (انظر مثلا : سيبويه ج1 ص(57-69) والمبرّد ج4 ص108 وابن السّرّاج (ج1 ص101و230-231) وابن يعيش ج1 ص(101-103) وابن هشام، شرح قطر الندى ص(148-178) والمغني ج2 ص588) أومنصوبات مثل المفعول به (انظر في ذلك: سيبويه ج1 ص34 و71 و73-80 و96 و98 و119-120 و135 و144 والمبرّد ج4 ص102 وج3 ص202) والمفعول فيه (راجع في ذلك : المبرّد ج4 ص171 وابن السّرّاج ج1ص86 و107-108 و119 وج2 ص237-239 و246 وابن يعيش ج1 ص92 وج7 ص142 والإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص23 و20 وابن هشام، المغني ج2 ص590-591و693-694 والسّيوطي، همع الهوامع ج3 ص239-240) والمفعول معه (راجع في ذلك : ابن السّرّاج ج1 ص(209-212) والإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص(194-198) والسّيوطي، همع الهوامع ج3 ص239-240) والحال (راجع في ذلك: سيبويه ج1 ص(124-125) والمبرّد ج3 ص36 وج4 ص168- 171 و213-214 وابن السّرّاج ج1ص213- 219 وج2 ص245-246 والأنباري ج1 ص250-252 والإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص204-206 وابن هشام، المغني ج2ص443-462 والسّيوطي، همع الهوامع ج4 ص24-38) والتمييز (راجع : سيبويه ج1 ص205 والمبرّد ج3 ص32-38 وابن السّرّاج ج1 ص117-119 وص222-223و228-230 والأنباري، الإنصاف ج2 ص828-830 وابن يعيش ج1 ص66 وج2 ص70- 74 والإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص217 وابن هشام، شرح قطر الندى ص187 والمغني ج2 ص462 والسّيوطي، همع الهوامع ج4 ص71-72) والمستثنى (انظر الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص224).

ب) وباب العوامل أنواعا وخصائص توزيعية :

فقد جعلوها أنواعا تختلف قوة وضعفا ووضعوا سلمية تنتظمها. فالفعل المصرف عندهم وهو الفعل الحقيقي (انظر: (ابن هشام، المغني ج2 ص523-527) و(ابن

يعيش ج7 ص62-69) و(سيبويه ج1 ص34-37) و(ن م ج1 ص(118-127) و(ن م ج1 ص204-211)) أقواها بلا منازع. تليه في الرتبة بعض الأفعال غير الحقيقية كالنواسخ (انظر مثلا : (ابن السّرّاج ج1 ص81-98) و(ابن هشام، شرح قطر الندى ص127) و(ابن يعيش ج7 ص89-127) و(سيبويه ج1 (45-54)) و(السّيوطي، همع الهوامع ج1ص62) و(ن م ج1 ص131) و(المبرّد ج4 ص87) و(ن م ج4 ص98-106)) وبعض الصفات (راجع في ذلك :(سيبويه ج1 ص(108-118)) والمصدر (راجع ابن السّرّاج ج1ص (137- 140)). ففعلا التّعجّب (انظر ابن السّرّاج ج1 ص98 والزّمخشري، المفصل ص142) وأفعال المدح والذّمّ (انظر ابن السّرّاج ج1ص117-119 وج2 ص228) وأسماء الأفعال (انظر : (ابن السّرّاج ج1 ص (141-147)) و(ابن هشام، شرح قطر الندى ص256) و(المبرّد ج4 ص202-204)) والصّفة المشبّهة (انظر ابن السّرّاج ج1 ص137 وج2 ص228) ومعنى الفعل مثل إنّ وأخواتها ولا النافية للجنس وغيرها.

كما عني النّحاة بالتّرتيب في علاقته بخصائص الفعل أو المشتق التّوزيعية. فميزوا بين الفعل اللازم تصبب والمتعدي ضرب مثلا وبين اسم الفاعل والمفعول من ناحية والصفة المشبهة من أخرى. فأجازوا تقديم المفعول به على الفعل الثّاني وتوسطه بينه وبين الفاعل وتأخره عليهما جميعا. تقول[1] :

- ضرب عبد الله زيدا

وهو الأصل في التّرتيب

- وضرب زيدا عبد الله
- وزيدا ضربتُ

ولكن «أكثر البصريين »[2] لا يجيزون غير التأخير في نحو :

- تصبّب زيد عرقا

فلا تقول[3] :

* عرقا تصبب زيد
* وتصبب عرقا زيد.

لاختلافِ الفعلين في رأي فريق من النّحاة إذ يتعدى الأوّل إلى مفعول ولكن الثّاني «أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوّة غيره مما قد تعدى إلى مفعول» (سيبويه ج1 ص204). فهو «فعل لا يتعدى إلى مفعول. وإنما هو بمنزلة الانفعال» (ن م ج1 ص205) «فلا يقدم المفعول فيه» (ن م ج1 ص205) وحفظا لسلمية رتبة الفعل والفاعل في رأي آخر. فليس التمييز غير فاعل في الحقيقة. ورتبة الفاعل محفوظة

1 ـ الأمثلة الثّلاثة من الكتاب ورد الأولان في ج1 ص34 والثّالث في ج1 ص80.
2 ـ العبارة للأنباري في الإنصاف ج2 ص828
3 ـ والمثالان لابن يعيش. انظر في ذلك شرح المفصل ج1 ص74.

أبدا (انظر في ذلك ابن يعيش ج2 ص74-75). فالفاعل لا يتقدم على فعله. «فالأصل أن يلي الفعل لأنه كالجزء منه» (ن م ج2 ص75) وقد منعوا تقديم مفعول الصفة المشبهة. فلا يقول القائل :

« * هو وجها حسن

* ولا هو حسب الأب كريم » (ابن السّرّاج ج2 ص229)

وهو يريد :

- هو حسن وجها
- وهو كريم حسب الأب

ج) وأبواب أخرى مختلفة تتصل بخصائص المكوّنات إعرابا (انظر في ذلك : ابن هشام، المغني ج2 ص514-515 والإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص22 وسيبويه ج1 ص127-137 ون م ج2 ص122) وخصائص توزيعية (انظر مثلا: «الباب الثّالث في شبه الجملة وأحكامه» في المغني ج2 ص433-450) أو بقوة الجملة الإنجازية (انظر» فصل في مسائل الدعاء والأمر والنهي» (ابن السّرّاج ج2 ص170)) أو بمقبوليتها (انظر في ذلك «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة» (سيبويه ج1 ص25-26)) .

2-1-2- إفراد بعضهم التّرتيب بفصول خاصة.

فتناول النّحاة هذا المبحث كان موزعا في مؤلّفاتهم على أبواب شتى لا ينتظمه فيها فصل وهو غير منهجي. فالعناية به تختلف في آثارهم باختلاف العوامل والوظائف. وتتراوح بين الاحتفال ومجرّد الإشارة العابرة والإهمال التام.

فنادرا ما جعل بعض النّحاة التّرتيب مبحثا قارا في دراسة الوظائف مثلا على نحو ما فعل السيوطي (ت 911 هـ) في همع الهوامع. وقلما خصه النّحاة رغم بالغ اهتمامهم به اهتماما اضطرتهم إليه نظرية العامل، بفصل في مؤلّفاتهم لا نستثني غير نفر منهم ابن السّرّاج (ت316 هـ) وعبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) وابن هشام (ت 761 هـ). فقد عني ثلاثتهم بمبحث التّرتيب عناية لا يفوقها غير اهتمام السيوطي به. إلا أنهم على عكس صاحب الهمع قد أفردوه بفصول ثلاثة :

فأما الأوّل فخصه بفصل وسمه بـ»باب التقديم والتأخير» (ابن السّرّاج ج1 ص223-256) ضبط فيه ثلاث عشرة حالة لما يجوز تقديمه من المكوّنات. وأما الثّاني فقد أفرده بـ»فصل القول في التقديم والتأخير» (الجرجاني، دلائل الإعجاز ص83-111). وأما الأخير فاهتم بضرب من التقديم غير مألوف اختلف النّحاة فيه بين مجيز ومانع. هو تقديم المضمر على الظاهر في فصل وسمه بـ»المواضع الّتي يعود الضمير فيهاعلى متأخّر لفظا ورتبة» (ابن هشام، المغني ج2 ص489-793).

2-2- شمول مقاربتهم مبحث التّرتيب :

غير أن مقاربتهم هذا المبحث وإن لم تكن منهجية فقد كانت شاملة إذ تناول النّحاة بالدرس كل تجلّيات التّرتيب تقديما وتوسطا وتأخيرا[1]. وطال تحليلهم من هذه الزاوية معظم مكونات الجملة[2]، وإن تركز الاهتمام في مؤلّفاتهم على وظائف معينة دون أخرى كالمبتدإ والخبر وخبر كان وأخواتها وخبر إنّ وأخواتها في الجملةالاسمية والفاعل والمفعول به والمفعول فيه والحال والتمييز في الجملة الفعلية. ونُظِر إلى هذا المبحث في التّراث النّحوي من زوايا مختلفة معنوية وتركيبية وعاملية خاصة وسياقية نفسية.

2-3 - أساس المقاربة :

فتعددت أوجه مقاربة التّرتيب في التّراث النّحوي العربي ظاهرا. إلا أن الباحث يتبين في غير عناء أن مقاربتهم هذه المسألة اتخذت اتجاهين كبيرين متكاملين.

2-3-1- الاتجاه البلاغي :

فأما الأوّل فغلّب الوظيفة الإبلاغية. فاهتم بالرسالة الّتي يريد المتكلم بثها في علاقتها بسياق الخطاب، وهو اتجاه الجرجاني خاصة. وقد كان سيبويه سباقا إليه في كتابه (انظر في ذلك ج1 ص34 و48 و(80-81). وإلى ذلك نبه الجرجاني (انظر دلائل الإعجاز ص84). إلا أنه بقي في مقاربته مبحث التّرتيب نحويا، لم يستطع التّخلّص من أسر نظريّة العامل (انظر في ذلك سيبويه ج1 ص59 و72-73 و96 و108 وج2 ص124).

أ) عند سيبويه :

فسيبويه نظر إلى التّرتيب نظرة النّحوي. فتنزلت مقاربته هذا المبحث في إطار نظرية العامل. فهو اهتم بالفروق البلاغيّة في التراكيب الّتي يجوز في ترتيب مكوناتها أكثر من وجه. وهي الّتي يكون العامل فيها فعلا متصرفا حقيقيا كان أو غير حقيقي وينتفي فيها المانع المعنوي أو التركيبي. فهو راعى في تفسير أوجه التعدد قوة العامل في مستوى أول ومقتضيات سياق الخطاب بعد ذلك. فالمتلفظ أراد بالبنية المحوّلة :

---

1 ـ لم يُدرس ترتيب المكوّنات بشكل منهجي في غير همع الهمع للسيوطي (انظر في ذلك مثلا :
- الجزء الأوّل ص32-37 و 87-90 و142-143 و160-161 و197-198 و221-224.
- والجزء الثّالث ص9-12 و239-240.
- والجزء الرابع ص24-33 و 36-38 و71-72)

2 ـ مثل العناصر الإسنادية في الجملة الاسمية والمكوّنات الأوّليّة الأساسيّة في الجملة الفعلية من فاعل ونائب فاعل ومفعول به وغير الأساسيّة من مفعول فيه ومفعول معه وحال وتمييز ومستثنى. إلا أنه لم تقع العناية ببعض المكوّنات أو الإشارة إلى ترتيبها مثل :
- نائب الفاعل في غير شرح قطر الندى ص188
- والمفعول معه في شرح الكافية ج1 ص195 وهمع الهوامع ج4 ص239.
- والمستثنى في شرح الكافية ج1 ص224.

• زيدا ضرب عبد الله

ما أراد بالبنية الأصلية :

• ضرب عبد الله زيدا

ولكنه قدم «الّذي بيانه أهم له، وهو ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانه ويعنيانه»[1].
فالتّبئير هو مناط التقديم عنده. والأمر على عكس ذلك في نحو:

• كان زيد حليما

• وكان حليما زيد

إذ هو علة التأخير. «فإذا قلت : كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك. فإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت : حليما فقد أعلمته مثل ما علمت. فإذا قلت كان حليما فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة. فهو مبدوء به في الفعل، وإن كان مؤخرا في اللفظ» (سيبويه ج1 ص47-48).

ب) عند الجرجاني :

ولكن عبد القاهر الجرجاني نظر إلى مسألة التّرتيب نظرة البلاغي والناقد. فتخلص من أسر العامل. ولم يهتم بالجملة كالنحاة بل بالنص. وإذا كان لم يهملها وركز عليها وأفردها بـ«فصل القول في التقديم والتأخير» (دلائل الإعجاز ص83-111) فلسببين :

- أولهما كونها أقصر النصوص
- والثّاني : لدور النظم في فضل كلام على آخر في نظره

«وليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الّذي يقتضيه علم النّحو تعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه الّتي نهجت. فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم الّتي رُسمت لك. فلا تخل بشيء منها» (دلائل الإعجاز ص64). ولا هو اقتصر كبعض النّحاة في تفسير التقديم على القول بـ«العناية ولأن ذكره أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية ولم كان أهم» (ن م ص84). فقد رأى من الواجب «أن يعرف في كل شيء قدّم في موضع من الكلام مثل هذا المعنى ويفسّر وجه العناية فيه» (ن م ص84). وما كانت غايته في تناول هذا المبحث غايتهم. فهو فيه ناقد يسعى إلى التدليل على أن أسباب استحسان الكلام لفظية ليس للمعنى فيها يد (انظر أسرار البلاغة ص22)، وما هو بنحوي. فتركيب الكلام على طريقة معلومة وحصوله على صورة من التآلف مخصوصة أحد أسباب التفاوت في الحسن بين كلام وكلام (انظر ن م ص4).

وهو يرى أن مضمون الرسالة يتحدد في ذهن المرسل مراعيا فيه سياق الحال (انظر دلائل الإعجاز ص84) وأن ليس الكلام إلا انعكاسا للمعاني الواقعة

---

1 ـ العبارة من الكتاب ج1 ص34 وقع التصرف فيها بإبدال ضمير الجمع الغائب المذكر بالمفرد.

في النفس وأن ترتيبه في البنية المنجزة تابع لترتيبها في النفس مطابق له. فـ«اللفظ تبع للمعنى في النظم» (دلائل الإعجاز ص45). «فإذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ. بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق» (ن م ص44) «فالألفاظ أوعية للمعاني» (ن م ص43). فهي «لا محالة تتبع المعاني في مواقعها. فإذا وجب لمعنى أن يكون أولا في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا في النطق» (ن م ص43).

ويقدم عبد القاهر أمثلة تحليلية على ذلك ملحا على سياق الخطاب في بنية الرسالة الّتي يتلفظ بها الباث نجتزئ منها بمثالين :

- يتمثل الأوّل في تقديم المفعول به على الفاعل في نحو :
  • قتل الخارجيّ زيدٌ
- والثّاني في تأخيره عليه في مثل :
  • قتل زيد رجلا

فليس من قبيل الصدفة أن يقدم المتلفظ المفعول به على الفاعل طورا ويؤخره آخر. فهو في ضبطه معاني رسالته محكوم بسياق الخطاب. وهو في تلفظه لها مقيد بترتيب معاني الرسالة في نفسه. فبحسب ترتيبها فيها يكون ترتيب اللفظ في الكلام.

فالجرجاني في تفسيره تقديم المفعول به على الفاعل في المثال الأوّل وتأخيره عليه في الثّاني يحتج بآراء النّحويين. فينسب إليهم التعليل التّالي : «أنه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث ويفسد ويكثر به الأذى، إنهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه، ولا يعنيهم منه شيء. فإذا قُتل وأراد مريد الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجي. فيقول :

• قتل الخارجيَّ زيد

ولا يقول :

• قتل زيد الخارجي

لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له زيد جدوى وفائدة فيعنيهم ذكره ويهمهم ويتصل بمسرتهم ويعلم من حالهم أن الّذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجي المفسد وأنهم قد كفُوا شره وتخلصوا منه.

ثم قالوا : فإن كان رجل ليس له بأس ولا يقدّر فيه أنه يقتل فقتل رجلا وأراد المخبر أن يخبر بذلك فإنه يقدم ذكر القاتل. فيقول :

• قتل زيد رجلا

ذاك لأن الّذي يعنيه ويعني الناس من شأن هذا القتل طرافته وموضع الندرة فيه وبعده كان من الظنّ. ومعلوم أنه لم يكن نادرا وبعيدا من حيث كان واقعا بالذي

وقع به ولكن من حيث كان واقعا من الّذي وقع منه» (دلائل الإعجاز ص84-85).

فكل من الخارجي وزيد في الجملتين السابقتين محور بلغة اللّسانيين إذ هما «محط الحديث داخل الحمل في مقام معين»[1]. فالتقديم أو التأخير في المثالين اقتضاه سياق الخطاب في نظر الجرجاني.

2-3-2- الاتجاه الشكلي أو اتجاه جمهور النّحاة :

وأما الثّاني فعُنِيَ بالشكل غالبا، وإن لم تنعدم الإشارات فيه إلى المعنى.

2-3-2-1- تعليل التّرتيب بالمعنى :

فالباحث يجد حديثا عن المعنى في صلته بالتّرتيب في مواطن خمسة :

- أولها تعليلهم تقديم المبتدإ النكرة على الخبر الواقع مركبا بالجر شذوذا عن القاعدة (انظر مثلا ابن يعيش ج1 ص90 و93).

- والثّاني قولهم بوجوب تقديم الفاعل على المفعول به إذا انتفت «الدّلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر» (ابن هشام، شرح قطر الندى ص185) اللّفظيّة أو المعنويّة (انظر مثلا : ابن السّرّاج ج2 ص246 وابن يعيش ج7 ص72-73 وابن هشام، شرح قطر الندى ص185-186 والسّيوطي، همع الهوامع ج1 ص259).

- والثّالث في وجوب تأخير المفعول الثّاني على الأوّل ما انتفت القرينة الدالة على كل منهما (انظر في ذلك ابن السّرّاج ج2 ص246 وابن يعيش ج7 ص64).

- والرابع القول بوجوب تأخير الحال على صاحبها المفعول به إذا تطابق الفاعل والمفعول عددا وجنسا فانتفت القرينة المميزة (انظر في ذلك ابن السّرّاج ج1 ص219 وج2 ص245).

- والخامس القول بوجوب تأخر كل من المفعول به والحال الواقعين مركبين بالحصر (انظر مثلا الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص73-74).

وقد عمد النّحاة في تعليل التّرتيب بالمعنى إلى علتين اثنتين :

- الأولى انعكاس المعنى

- والثّانية تجنب اللّبْسَ

أ) انعكاس المعنى :

فقد منع النّحاة جواز تقديم المفعول به الواقع مركبا بالحصر على الفاعل والحال الواردة مثله على صاحبها لانعكاس المعنى. ذلك أن من مسلماتهم أنه

1 - من تعريف المحور في كتاب «من البنية الحملية إلى البنية المكونية» ص72.

«إذا ذكرتَ قبل أداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب أن يكون ما لذلك المتقدّم من الفاعليّة أو المفعوليّة أو الحاليّة أو غير ذلك محصورا في المتأخّر، وما لذلك المتأخّر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما إذا قلت مثلا :

- ما ضَرَب زيد إلا عمرا

فضاربية زيد محصورة في عمرو أي ليس ضاربا لأحد إلا لعمرو. وأما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال أي يجوز أن يكون مضروبا لغير زيد أيضا، وبالعكس لو قلت :

- ما ضرب عمرا إلا زيد

مضروبية عمرو مقصورة على زيد أي لم يضربه إلا زيد وضاربية زيد باقية على الاحتمال أي يصح أن يكون ضاربا لغير عمرو أيضا. وكذا في نحو :

- ما جاء زيد إلاّ راكبا

يجوز أن تكون حالة الركوب لغير زيد أيضا بخلاف

- ما جاء راكبا إلا زيد

فإذا تقرر هذا تبيّن أن ضرب زيد في قولك :

- ما ضرب زيد إلا عمرا

مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال. فلو قدمت عمرا على زيد فإما أن تقدمه عليه من دون إلا نحو :

- ما ضرب عمرا إلا زيد

وفيه انعكاس المعنى إذ تصير المضروبية خاصة والضاربية باقية على الاحتمال، فلا يجوز، وإما أن تقدمه عليه مع إلا نحو :

- ما ضرب إلا عمرا زيد

فعند هذا نقول إن أردت أن عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد :

- ما ضرب أحدا أحد إلا عمرا زيد

اختل أيضا لأن مضروبية عمرو في أصل المسألة أعني في :

- ما ضرب زيد إلا عمرا

كانت على الاحتمال. وبالتقدير المذكور الآن صارت مضروبيته مختصة بزيد لأن الاحتمال المذكور فيما بعد إلا إنما يكون في الفاعل إذا ذكرت مفعولا خاصا نحو:

- ما ضربني إلا زيد

وكذا يكون في المفعول إذا ذكرت فاعلا خاصا نحو :

- ما ضربت إلا زيدا

أما إذا لم تذكرهما أو ذكرتهما عامين فليس فيما بعد إلا الاحتمال المذكور فاعلا كان أو مفعولا نحو:

• ما ضرب إلا زيد
• وما ضرب أحد إلا زيد

في الفاعل :

• وما ضرب إلا زيدا
• وما ضرب أحدا إلا زيدا

في المفعول وكذا إذا ذكرت فاعلا ومفعولا عامين نحو :

• ما ضرب أحد أحدا إلا زيد عمرا . . .»(الإستراباذي، شرح الكافية ج1ص73-74)

فالمانع من تقديم المفعول به والحال الواردين مركبين بالحصر هو انعكاس المعنى.

ب) تجنب اللبس :

– بين الخبر والصفة :

ولم يجز النّحاة تقديم المبتدإ النكرة على الخبر الواقع مركبا بالجر أو بالإضافة في نحو[1] :

• لك مال
• وتحتك بساط

«خوفا من التباس الخبر بالصفة» (ابن يعيش ج1 ص93).

– والفاعل والمفعول به :

ومنعوا تقديم المفعول به على الفاعل إذا انعدمت القرينة الدالة على وظيفة كل منهما و«انتفى الإعراب اللفظي» (الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص72) فيهما معا لمانع من الموانع مثل كونهما :

– اسمين مقصورين نحو[2] :

• ضرب عيسى موسى
• وضرب العصا الرحى

– أو اسمين مبنيين نحو[3] :

• ضرب هذا ذاك
• وضرب الّذي في الدار الّذي في البيت

« لأنه ملبس لا يبين فيه إعراب » (ابن السّرّاج ج2 ص246)

– والمفعول الأوّل والثّاني :

---

1 ـ ورد المثالان في شرح المفصل ج1 ص93
2 ـ ورد المثالان في الأصول ج1 ص219
3 ـ ورد المثال الأوّل في شرح المفصل ج7 ص63 وقد فضلناه على مثال الأصول : ضرب هذا هذا الوارد والمثال الأخير في الجزء الثّاني ص246

كما أوجبوا تأخير المفعول الثّاني على الأوّل. فلم يجز التقديم والتأخير لإلباسه. ومن ذلك إذا قلت :

• أعطيت زيدا عمرا

لم يجز أن تقدم عمرا على زيد وعمرو هو المأخوذ لأنه ملبس إذا كان كل واحد منهما يجوز أن يكون الآخذ (انظر ابن يعيش ج7 ص64). لذلك «وجب حفظ المرتبة لأن كل واحد منهما يصحّ منه الأخذ» (ن م ج7ص64). وكما لزم فيما تقدم «حفظ المرتبة ليعرف الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره» (ن م ج7 ص63) لزم تقديم المفعول الأوّل على الثّاني في مثل هذه الحالات الملبسة.

- والحال على صاحبها المفعول به

وكذلك فعلوا مع الحال وصاحبها المفعول به إذا اتفق الفاعل والمفعول عددا وجنسا. فلا تقول :

• ضربتُ قائما زيدا

إذا كان صاحب الحال زيدا «لأن قائما يلبس ولا يعلم أهو حال من التاء أو من زيد والفعل يبيّن فيه لمن الحال. والإلباس متى وقع لم يجز لأنّ الكلام وضع للإبانة» (ابن السّرّاج ج1 ص219) إلا أن يعلم المخاطب من القائم. «وكذلك إذا قلت :

• لقيت مصعدا زيدا منحدرا

لا يجوز أن يكون المصعد إلا أنت والمنحدر إلا زيدا لأنك إن قدمت وأخرت التبس» (ابن السّرّاج ج2 ص245-246 وانظر ن م ج1 ص218 والسّيوطي، همع الهوامع ج4 ص37). فالخوف من التباس الصفة بالخبر في المثال الأوّل والفاعل بالمفعول به في الثّاني والمفعول الأوّل بالثّاني في الثّالث وحال الفاعل بحال المفعول في الرابع علّة منع النّحاة لأجلها تقديم المبتدإ النكرة على الخبر الواقع جارا ومجرورا والمفعول به على الفاعل والمفعول الثّاني على الأوّل والحال على صاحبها المفعول به. فإذا انتفت أسباب اللبس جاز :

- تقديم المبتدإ النكرة على الخبر الواقع مركبا بالجر كما هي الحال في أسلوب الدعاء من نحو :

• سلامٌ عليك
• وويلٌ لك

فـ«هاهنا لا يلبس لأنه دعاء، ومعناه ظاهره. ألا ترى أنك إذا قلت :

• سلام عليك
• وويل لك

بالرفع كان معناه كمعناه منصوبا. وإذا كان منصوبا كان منزلا منزلة الفعل. فقولك :

• سلاما عليك

• وويلا لك

بمنزلة :

• سلم الله عليك

• وعذبك الله» (ابن يعيش ج1 ص93)

وقد ألح الإسترابادي في موضع آخر على تجنّب الإيهام في تقديم المبتدإ النكرة على المركّب بالجر في أسلوب الدعاء. فقال : «وإنما تأخّر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الأهم وللتبادر إلى ما هو المراد إذ لو قدمت الخبر وقلت : عليك، فقبل أن تقول : سلام ربما يذهب الوهم إلى اللّعنة. فيُظنّ أن المراد : عليك اللّعنة» (شرح الكافية ج1 ص90).

- كما جاز تقديم المفعول به على الفاعل إذا توفرت القرائن اللفظية أو المعنوية الدالة «على تعيين أحدهما من الآخر». فأما اللفظية فمثل «اتصال علامة الفاعل بالفعل» (شرح الكافية ج1 ص72) وبه عنى الإسترابادي مطابقة الفعل الفاعل في الجنس في نحو[1] :

• ضربت موسى حُبلى

• وضربت موسى سعدى

• وضربت موسى سلمى

• وضرب هذه هذا

• وأرضعت الصغرى الكبرى

ومثل «الإعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما نحو :

• ضرب موسى عيسى الظريفِ» (ن م ج1 ص72)

• وضرب موسى العاقلَ عيسى[2]

«أو اتصال ضمير الثّاني بالأول نحو :

• ضرب فتاه موسى» (ن م ج1 ص72)

• وضرب غلامه زيد[3].

وأما القرائن المعنوية فنحو :

• أكل الكمثرى موسى (انظر ن م ج1 ص72 وشرح قطر الندى ص 185)

• « وأضنت سعدى الحمّى « (السّيوطي، همع الهوامع ج4 ص266)

---

1 - وردت هذه الأمثلة في كتب مختلفة. فأما الأوّل فمثال للإسترابادي في شرح الكافية ج1 ص72. وأما الثّاني فللسيوطي في همع الهوامع ج4 ص266. وأما الثّالث والخامس فلابن هشام في قطر الندى ص185. وأما الرابع فلابن السّرّاج في الأصول ج2 ص246.

2 - المثال من همع الهوامع ج4 ص266. وهو موجود أيضا في شرح قطر الندى ص. 185.

3 - تردد هذا المثال في المقتضب ج4 ص102 والأصول ج1 ص87 وشرح المفصل ج1 ص76 وشرح قطر الندى ص185.

• وكسر الرّحى العصا (ابن السّرّاج ج2 ص245) .

وقد اكتفى النّحاة بالتمثيل لها دون شرح أو تفصيل إلا نادرا كما هي الحال في الأصول وشرح المفصل. فقال ابن السّرّاج : « فإن قلت :

• كسر الرحى العصا

وكانت الرحى هي الفاعل وقد عُلِم أن العصا لا تكسر الرحى جاز التقديم والتأخير» (ابن السّرّاج ج2 ص245). وقال ابن يعيش : « لو قيل :

• أكل كمثرى عيسى

جاز تقديم المفعول لظهور المعنى لسبق الخاطر إلى أن الكمثرى مأكول» (ابن يعيش ج1 ص72). فأشار كل من الرجلين بشكل لا لبس فيه إلى وجوب التطابق بين سمات الفاعل والمفعول به الذاتية وسمات الفعل الانتقائية، وإن لم يستعملا المصطلح واكتفى الآخرون بمجرّد التلميح إلى ذلك بالاقتصار على ذكر نوع السبب.

ولا شك أن القرائن المعنوية تمكن من تعيين كل من الفاعل والمفعول في الجمل السابقة. فالفعل أكل وأضنى مثلا ينتقي أولهما فاعلا سمته [+حيوان] عاقلا أو غير عاقل وثانيهما سمته [-عاقل] ومفعولا يتسم بسمة [+ غذاء] بالنسبة إلى الأوّل و[+ عاقل] بالنسبة إلى الثّاني. وقد تطابقت سمات الفعلين الانتقائية مع سمات الفاعل والمفعول به الذاتية في الجملتين. وقد أباح النّحاة

– تقديم المفعول الثّاني على الأوّل إذا انتفى المانع «، فإذا قلت :

• أعطيتُ زيدا درهما

جاز التقديم والتأخير، فقلت:

• أعطيتُ درهما زيدا

لأنه غير ملبس، والدرهم لا يكون إلا مأخوذا» (ابن السّرّاج ج2 ص246)

– والحال على صاحبها المفعول به. تقول :

• ضربت قائما زيدا

والقائم هو المفعول به إن علم المخاطَبُ من القائم في الجملة (انظر ن م ج2 ص245).

وهكذا يوظف النّحاة المعنى في جواز التقديم والتأخير ومنعه. فهم لا يجيزون تقديم بعض المكوّنات الأساسيّة الأوّليّة أو غير لأوّليّة إذا نشأ عنه انعكاس في المعنى أو لبس فيه. إلا أنهم يبيحونه إذا انعدم اللبس بوجود قرائن لفظية أو معنوية تمكّن من تعيين الفاعل والمفعول به. فالمعنى مانع لجواز التقديم ودافع إلى حفظ الرتبة .

غير أن دور الأسباب المعنوية في ترتيب المكوّنات محدود بالقياس إلى الأسباب الشكلية تركيبية أوغيرها.

2-3-2-2- الأسباب التّركيبيّة المانعة للتقديم أوالتأخير

2-3-2-2-1 تنوعها :

عدد النّحاة أسبابا كثيرة لوجوب التقديم حينا ووجوب التأخير آخر. وقد خص ابن السّرّاج مسألة «التقديم والتأخير» (ابن السّرّاج ج2 ص222-256) بفصل طويل حدد فيه «الأشياء الّتي لا يجوز تقديمها» (ن م ج2 ص222) بثلاثة عشر. فكانت هذه الأسباب عند النّحاة مختلفة.

- فمنها ما يتصل بقوة الجملة الإنجازية
- ومنها ما يتصل بمقولة العامل أو المعمول التّركيبيّة
- ومنها ما يتصل بنوع المكون من حيث الظهور والإضمار.

2-3-2-2-2- الأسباب المتصلة بقوة الجملة الإنجازية :

فقد جعل النّحاة المانع من ترتيب معين تقديما أو تأخيرا في حالات يسمح القياس فيها بالجواز لانتفاء المانع العاملي المباشر متصلا أساسا بقوة الجملة الإنجازية.

أ) المنع من التقديم :

فهم أوجبوا تأخير المعمول على عامله في أسلوبي القسم والاستفهام. ذلك أن من مصادراتهم أن لا يعمل ما بعد لام القسم فيما قبلها. فهي عندهم أحد الموانع لتقديم معمول الفعل الواقع بعدها عليها إلا أن يكون «ظرفا» كما في نحو الآية.

• (ويَقُولُ الإنسَانُ أئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا) (19 مريم 66)

فإن المركّب الإضافي الّذي رأسه «إذا» مفعول فيه ظرف زمان لأخرج». وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسّعهم في الظرف» (ابن هشام، المغني ج2 ص590).

ومن مسلّماتهم أن تكون الصدارة لأداة الاستفهام. فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها. لذلك لم يجيزوا أن يُفصل بحرف الاستفهام بين العامل ومعموله. فقد منعوا تقديم المفعول به على هذه الأداة. فلا تقول :

* «زيدا هل رأيت ؟
* وعمرا أضربت ؟» (سيبويه ج 1 ص 127)

ولكن يجوز أن تقدم المفعول على عامله في غير تلك الحال فتقول :[1]

• هل زيدا ضربت ؟
• وأزيدا قتلت ؟

ب) الاختلاف :

غير أن النّحاة اختلفوا في النفي في جواز تقديم معمول الناسخ الواقع مركبا فعليا بالنفي مخصّصه ما على عامله. فانقسموا فريقين :

1 - ورد المثالان في الكتاب ج1 ص98

– فذهب سيبويه والبصريّون والفرّاء (انظر ابن يعيش ج7 ص113) من الكوفيين إلى امتناع التقديم. فلا يجوز :

* قائما مازال زيد

لجريان حرف النفي ما عندهم مجرى حرف الاستفهام. فكان له مثله صدر الكلام. «لا يعمل ما بعدها فيما قبلها» (ابن يعيش ج7 ص113)، لأنه حرف غير مختص بالفعل. ولكنهم أجازوا التقديم مع الحروف المختصة بالفعل مثل لم ولن. قال ابن يعيش : «وإنما ساغ ذلك مع لم ولن ولا، ولم يسغ مع ما لأنّ لم ولن لمّا اختصّتا بالدخول على الأفعال صارتا كالجزء منها. فكما يجوز تقديم منصوب الفعل عليه كذلك يجوز التقديم مع لم ولن لأنّهما كأحد حروفه، وأيضا فإن لم أفعل نفي فعلت ولَنْ أفعل نفي سأفعل. وحكم النفي حكم إيجابه. فكما يسوغ في الإيجاب التقديم فكذلك مع النفي. فجرى النفي مجرى الإيجاب» (ن م ج7 ص113).

– وقال الكوفيون بالجواز « وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان (ت 299 هـ). فيقولون :

• قائما مازال زيد

وكذلك ما كان في معناها من أخواتها فإنهم يشبهونها بلم» (ن م ج7 ص113)

واختلف النّحاة في العامل في المنصوب من نحو:

• زيدا اضرب

هل هو الفعل الظاهر أو فعل مقدر يفسّره الظاهر كما هي الحال عندهم في باب الاشتغال. فانقسموا فريقين:

– فأما الأوّل فاكتفى بالمستوى السطحي. فاعتبر المفعول به معمولا للفعل الواقع بعده محتجا بالسماع « بقول العرب :

• بزيد امرُرْ» (ابن السّرّاج ج2 ص172)

– وأما الثّاني فقدر بنية عميقة مراعاة لمصادراته القائلة بأن «الأمر والنهي لا يتقدمهما منصوبهما لأن لهما الاستصدار» (ن م ج2 ص172).

ج) إيجابهم التقديم :

وأوجب النّحويون في أساليب معينة كالمدح والذم والاستفهام والشرط التقديم. أوجبوا تقديم الضمير على مفسّره والتمييز على المخصوص خروجا عن مألوف الاستعمال لغرض تفخيم شأن المخصوص وتعظيمه سلبا أو إيجابا كما هي الحال في أسلوب المدح والذم[1]. يقال في الأوّل :

. نِعْمَ رجلا زيد

1- و كذلك الحال في ضمير الشأن نحو : (قل هو الله أحد)

• وبئس امرأةً هند

فيُقدّم التمييز على المخصوص بالمدح أو الذم ليكون هذا أو ذاك أشدّ وقعا في النفس ويُقدّم الضمير المقدر في الفعل على مفسّره التمييز. والأصل في الضمير أن يلي الاسم الّذي يعود عليه وفي تمييز النسبة أن «يشبه المفعول من حيث أن موقعه آخرا نحو :

• طاب زيد نفسا» (ابن يعيش ج2 ص70).

فهو فضلة يأتي «بعد تمام الكلام . . . أي بعد استقلال الفعل بفاعله كما أن المفعول كذلك» (ابن يعيش ج2 ص71).

وهكذا خالفوا الوضع الطبيعي في باب المدح والذم بإيجابهم تقديم الضمير على مفسّره وتقديم التمييز فيه على المخصوص. بل لم يُجوّز ما كان على الأصل نحو :

* نعم زيد رجلا

إلا فريق من الكوفيين اضطره خروجه عن سنن النّحاة إلى تبرير مذهبه في جواز تأخر التمييز على المخصوص. فكان السماع حجّته في مخالفة مصادراتهم. فقد استدل على ذلك بالآية :

• (وحَسُنَ أولَئِكَ رَفِيقًا) (4 النساء -69)

إلا أن قياسهم هذا لا يستقيم في نظر ابن السّرّاج لاختلاف العامل في الآية عما تقدم (انظر الأصول ج1 ص117)، كما أوجبوا تقديم المستفهم عنه في الجملة الأساسيّة على غيره خبرا كان نحو :

• من أبوك ؟[1]

أو مفعولا به نحو :

•هل زيدا ضربت ؟[2]

أو مفعولا فيه نحو :

• أكلّ يوم لك ثوب ؟[3]

أو غير ذلك .

وقدموا وجوبا المنصوب المستفهم عنه في المركّب الإسنادي الواقع مفعولا به كان هذا المنصوب مفعولا به لفعل المركّب أو مفعولا مطلقا كما في نحو[4]:

• سَتَعْلَمُ ليلى أيَّ دِيْنٍ تداينت   وأيُّ غريم للتقاضِي غريمُها

أو نحو الآية :

• (وسَيَعْلَمُ الّذينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) (26 الشعراء -227)

---

1 ـ ورد هذا المثال في شرح الكافية ج 1 ص 97.

2 ـ وورد هذا في الكتاب ج 1 ص 78.

3 ـ والمثال الثّالث من المغني ج 2 ص 694.

4 ـ ورد المثالان في المغني ج 2 ص 514 بالنسبة إلى الثّاني و515 بالنسبة إلى الأوّل.

فقد قُدّمَ المفعول به (أي دَيْنٍ) في المعطوف عليه الواقع مركّبا إسناديا في صدر البيت على عامله فعل المركّبُ « تداينت » والمفعول المطلق «أيّ منقلب» الواقع في المركّب الإسنادي الفعلي المفعول به في الآية على عامله ينقلبون لورودهما مركّبين إضافيين رأس كل منهما اسم استفهام.

وكذلك أوجبوا تقديم المفعول به في أسلوب الشرط على عامله. قال ابن هشام في تقدم المفعول به على الفعل : «وقد يكون تقديمه واجبا كقوله تعالى :

•(أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى) [(17 الإسراء -110)]

فأيّا مفعول لتدعوا مقدم عليه وجوبا لأنه شرط. والشرط له صدر الكلام وتدعوا مجزوم به» (شرح قطر الندى ص186).

إن القياس في معظم هذه الأمثلة جواز التقديم والتأخير. إلا أنه لمانع تركيبي أوجب النّحاة التقديم في بعضها والتأخير في آخر. والحقيقة أن هذا الوجوب وإن بدا مرتبطا بقوة الجملة الإنجازية فهو يتصل بسبب من الأسباب بنظرية العامل في كثير منها.

2-3-2-2-3- الأسباب المتصلة بمقولة المعمول المعجمية :

وإلى جانب قوة الجملة الإنجازية ثمة أسباب تركيبية أخرى تحول دون التقديم أو تقتضي التأخير منها نوع مقولة المعمول المعجمية.

أ) إيجاب التقديم :

أوجب النّحاة تقديم الخبر على المبتدإ النكرة في غير الدعاء إذا كان «ظرفا» أو جارا ومجرورا. تقول :

• في الدار رجل

ولا تقول :

* رجل في الدار

ب) إيجابهم التأخير

إلا أنّهم ركزوا في التّرتيب على التأخير الوجوبي كما يتبيّن من فصْل ابن السّرّاج (انظر الأصول ج2 ص222-256) ومن الأمثلة التالية. فقد منعوا أن يقدم:

- المفعول به الواقع مركبا بالموصول كان رأسه اسما موصولا «أي» أو موصولا حرفيا. فلا يجوز في نحو :

• «سأكرم أيّهم جاءني» (ابن هشام، المغني ج2 ص589).

أن تقول :

* أيهم جاءني سأكرم

«كأنّهم قصدوا الفرق بينها وبين أي الشرطية والاستفهامية» (ابن هشام، المغني ج2 ص589). كما لا تقول في نحو :

• عرفت أنك فاضل
• وعرفت أنك منطلق
* أنّك فاضل عرفت
* وأنّك منطلق عرفت

وقد علّل ابن هشام هذا المنع بسبب وظيفي، هو التمييز بين أَنْ الموصول الحرفي وأنَّ الّتي بمعنى لعل (انظر في هذا المعنى ابن منظور (أنن) م1 ص120). قال : «كرهوا الابتداء بأنْ المفتوحة لئلا يلتبس بأن الّتي بمعنى لعلّ. وإذا كان المبتدأ الّذي أصلَه التقديم يجب تأخره إذا كان أن وصلتها نحو :

• (وآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ) (46 يس 41-)

فأن يجب تأخر المفعول الّذي أصله التأخير نحو :

• (ولاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ) (6 الأنعام -81-)

أحق وأولى» (ابن هشام، المغني ج2 ص589)،

- والمركّب بالحصر مفعولا به كان أو حالا :

كما أوجبوا تأخير المفعول به الواقع مركبا بالحصر على عامله أو على الفاعل. فلا يجوز في نحو :

• لم أضرب إلا زيدا

أن تقدّم المفعول على العامل. فلا تقول :

* إلا زيدا لم أضرب (انظر في ذلك الإستراباذي، شرح الكافية ج 1 ص282)

أو على الفاعل الظاهر في نحو :

• لم يضرب زيد إلا عمرا

فلا تقول :

* لم يضرب إلا عمرا زيد

لما بيّنّا في باب الأسباب المعنوية من انعكاس المعنى.

ومنعوا أن تقدّم الحال الواقعة مركبا بالحصر على عاملها. فلا يجوز في نحو:

• لم يأتني زيد إلا راكبا
* زيد إلا راكبا لم يأتني(انظر الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص282)

- والحال الواقعة مركبا إسناديا اسميا مسبوقا بالواو.

وأخروا وجوبا الحال الواقعة مركبا إسناديا اسميا مسبوقا بالواو على عاملها اتفاقا». فلا يقال :

* والشمس طالعة جئتك

مراعاة لأصل الواو وهو العطف» (ابن السّرّاج ج1 ص211)

- والمفعول معه على عامله

ومنعوا تقديم المفعول معه على عامله[1] اتفاقا «. فلا يقال :
* والخشبة استوى الماء»(شرح الكافية ج1 ص195)
«لأن الواو أصلها أن تكون للعطف وحقّ المعطوف أن يكون بعد العطف عليه كما أن حق الصفة أن تكون بعد الموصوف. وقد أخرجت الواو في هذا الباب عن حدها. ومن شأنهم إذا أخرجوا الشيء عن حدّه الّذي كان له ألزموه حالا واحدة» (ابن السّرّاج ج1 ص211)، كما لم يجيزوا تقديمه على المعمول المصاحب إلا ابن جنّي. فقد جوّز تقدّمه عليه تمسّكا بقول الشاعر :
• «جَمَعْتَ وفُحْشًا غَيْبَةً ونَمِيمَةً   ثَلاَثَ خِلاَلٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي
والأولى المنع - على رأي الإستراباذي - رعاية لأصل الواو، والشعر ضرورة» (شرح الكافية ج1 ص195).
ج) إجازتهم التّقديم والتّأخير في حالات أخرى .
غير أن النّحاة أجازوا تقديم الظرف أو المركّب بالجر حيث لا يجوز قياسا أن يتقدم غيرهما. قدموهما خبرا لأنّ على اسمها أو متمما مفعولا فيه على النواة في المركّب الإسنادي الفعلي الواقع خبرا توسعا منهم في الظرف. «فلا يجوز أن تقول :
* إنّ منطلق زيدا
تريد :
• إنّ زيدا منطلق
ويجوز أن تقول :
• إنّ في الدار زيدا
• وإن خلفك عمرا « (ابن السّرّاج ج1 ص231) .
قال الله تعالى :
• (وإنَّ لَنَا للآخِرَةَ والأُولَى) (92 الليل 13)
«وإنّما حَسُنَ تقديم الظرف إذا كان خبرا لأن الظرف ليس مما تعمل فيه إنّ و لكثرته في الاستعمال» (ن م ج1 ص231)، كما يجوز[2]:
• (بِئْسَ للظَّالِمِينَ بَدَلاً) (18 الكهف 50)
• وبِئْسَ في الدّار رجلا زيد
د) منعهم الفصل بين عناصر المكون الواقع مركبا بالأجنبي.
وفي التّراث النّحوي مظاهر أخرى كثيرة لأهمية مقولة المكون المركّب في التّرتيب. وقد كاد منع الفصل بين عناصر المكون المركّب بالأجنبي يكون عندهم قاعدة[3].

---

1 ـ على مذهب جمهور النحاة العامل في المفعول معه أو معناه بتوسّط الواو التي بمعني مع (الإستربادي شرح الكافية ج 1 ص 195).
2 ـ ورد المثالان في الأصول ج1 ص119
3 ـ ذكر ابن السّرّاج أن النّحاة أجازوا نحو :
«• ما طعامك زيد آكل
• وما فيك زيد راغبا» (الأصول ج1 ص93).

– فقد منعوا في المركّب الفعلي مثلا الفصل بين الفعل ومخصّصه بالأجنبي. فلم يجيزوا أن تفصل الأداة ومتعلّقها فعلا ماضيا كان أو مضارعا في المركّب الفعلي بالتحقيق أو التسويف أو النفي بالمفعول به أو الحال أو غيرهما. «فلو قلت :

* سوف زيدًا أضرب

لم يحسن

* أو قد زيدا لقيت» (سيبويه ج1 ص98)
* وقد زيدا رأيت[1]

لم يحسن. وكذلك نحو :

* لم زيدا أضرِبه[2]
* ولم زيدا يَأتِك[3]

إلا في حالة الضرورة في الشعر (انظر في ذلك الكتاب ج1 ص98). وكذلك نحو :

* ما مجرّدة ضرب زيد هندا[4]

– ولاهم أجازوا الفصل بين الموصول الحرفي وبين صلته بالمفعول به أو بغيره. فلا يقال[5] :

* كي زيدا يأتيك
* ولا جئتك كي زيد يقول ذاك
* ولا خفتُ أن زيْدٌ يقول ذاك

ولا الفصل به بين مكونات الصلة، ولو كان هذا المركّب بالموصول الحرفي على التقدير. فقد منعوا تقديم الفاعل أو المفعول الواقعين في المركّب شبه الإسنادي الواقع فاعلا رأسه مصدر «على المصدر لأنه في صلته»(ابن السّرّاج ج1 ص137). فلو قلت :

* دارك أعجب زيدا دخول عمرو

فتنصب الدار بالدخول كان خطأ». تقول :

• أعجب ركوب الدّابة عمرو زيدا

إن أردت :

• أعجب أن رَكِبَ الدّابة عمرو زيدا

فالدابة وعمرو وركِب في صلة أَنْ وزيد منتصب بأعجب خارج من الصلة. فقدّمه إن شئت قبل أعجَب، وإن شئت جعلته بين أعجب وبين الركوب» (ن م ج1

1 ـ ورد هذا المثال في الكتاب ج1 ص26
2 ـ ورد هذا المثال في الكتاب ج1 ص98
3 ـ وورد هذا في الأصول ج1 ص231
4 ـ المثال من شرح الكافية ج1 ص205
5 –ورد المثال الأوّل في الكتاب ج1 ص26 والثّاني والثّالث في الأصول ج2 ص231.

ص138). «ولا يجوز أن تقدّم الدابة ولا زيدا قبل الركوب لأنها من صلته. فقد صار منه كالياء والدال من زيد» (ابن السرّاج ج1 ص138). فلا تقول :

* أعجب ركوب الدابة زيد عمرا
* عمرو أعجب ركوب الدابة زيدا
* ولا الدابة أعجب ركوب عمرو زيدا
* ولا أعجب عمرو ركوبُ الدابة زيدا
* ولا أعجب الدابة ركوبُ عمرو زيدا

كما لم يجيزوا تقديم الحال على عاملها إذا كان مصدرا « لتقديره بأن الموصولة. وما في حيّز الصلة لا يتقدّم علي الموصول. وكذا إذا كان العامل صلة للألف واللام أو لحرف مصدري كما وأنّ لأن تقدّم الحال إذن على هذه الموصولات لا يجوز، وتقدّمها على صلاتها متأخرا عن الموصولات أيضا غير جائز لما يجيء في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدري والاسم الموصول وبين صلتيهما. ولا تقول :

* أعجبني مجرّدة الضارب هندا
* ولا مجرّدة أن ضرب زيد هندا
* ولا ما مجرّدة ضرب زيد هندا» (الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص 205)
* ولا جاء زيدا الضارب[1]

«وأما في سائر الموصولات نحو :

• الّذي راكبا جاء زيد[2]

فإنه يجوز الفصل اتفاقا » (ن م ج1 ص205).

ومنعوا تقديم خبر مادام على عامله بالاتفاق، إذ لا يجوز الفصل بالموصول الحرفي بين الصلة ومتعلقاتها. « فإذا قلت :

• لا أصحبك مادام زيد صديقك

ثم قدّمت الخبر على مادام لزم من ذلك تقديم معمول الصلة على الموصول لأنّ ما هذه موصول حرفي يقدر بالمصدر كما قدمناه وإن قدمته على دام دون ما لزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته وذلك لا يجوز. لا تقول :

* عجبت مما زيدا تصحب

وإنما يجوز ذلك في الموصول الاسمي»(ابن هشام، شرح قطر الندى ص133). فلا تقول:

* لا أصحبك صديقك مادام زيد

---

1 ـ ورد هذا المثال في شرح قطر الندى ص 133

2 ـ انظر أيضا مثال ابن هشام : جاءني الّذي زيدا ضرب في شرح قطر الندى ص133

* ولا أصحبك ما صديقك دام زيد

إذ لا يفصل بالموصول الحرفي بين الصلة ومتعلقاتها، كما لا يفصل بين الموصول الحرفي وصلته ولو بمتعلقات هذه.

وكذلك منعوا في الجملة الاسمية تقديم مفعول فعل خبر كان الواقع مركبا إسناديا فعليا على عامله والفصل بين كان وما عملت فيه بالأجنبي. فلا يقال :

«* كانت زيدا الحمى تأخذ

* ولا كان غلامه زيد يضرب

لا تجز هذا إذا كان زيد والحمى اسمين لكان»(ابن السّرّاج ج1 ص86) ولكنهم يجيزون

«• غلامه كان زيد يضرب

فينصبون الغلام بيضرب ويقدمونه لأن كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله. فلو قلت :

• غلامه ضرب زيد

كان جيدا. فكان هذا بمنزلة :

• ضرب زيد غلامَه» (ن م ج1 ص87)

ولم يجيزوا تقديم خبر المركّب الإسنادي الواقع خبرا لكان على اسمها. تقول :

* كان زيد في داره أبوه

ولكن لا يجوز القول :

• كان في داره زيد أبوه

وأنت تريد المعنى السابق «لأن الظرف للأب. فليس من كان في شيء، وقد فصلت به بينها وبين خبرها. ولو قلت :

• كان في داره أبوه زيد

صلح لأنك قدّمت الخبر بهيئته على جملته. فصار مثل قولك :

• كان منطلقا زيد» (ابن السّرّاج ج1 ص88)

فهذا جائز لانتفاء المانع. غير أن بعض هذه التعليلات تبدو متناقضة.

2-3-2-2-4- إشكاليّة تقديم المضمر على الظاهر

أ) الاتفاق النظري :

لا خلاف بين النّحاة نظريا في أنّ رتبة الضّمير ظاهرا أو مقدرا بعد مفسّرِه. فالقاعدة عندهم ألا يتقدّم الضمير على الاسم الظاهر الّذي يفسّره إلا إذا كان المُفسّر ضمير الشأن أو كان الأسلوب مدحا أوذمّا. فقد أوجبوا في هذه الحال تقديمه لأسباب بلاغية كما في الآية :

• (قُلْ : هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) (112 الإخلاص 1)

أو في قولهم :

• نعم رجلا زَيْدٌ
• وبِئْسَ امرأةً هِنْدٌ

فالضمير المنفصل هو في الآية مُقَدَّمٌ على ما هو عائد عليه في الجملة الاسمية الواقعة مفعولا به لفعل القول. وضمير الغائب المفرد المذكر المقدر في فعلي المدح والذم في الجملتين الأخيرتين مقدّم في الخبر الوارد مركّبا إسناديا فعليا وُجوبًا على الاسم الظاهر الّذي يفسّره فيه وهو «رجلا» في المركّب الأوّل و«امرأة» في الثّاني كما يبينه تحليل الجملتين التاليتين :

نِعْمَ	Ø	رَجُلاً	زيدٌ
فعل مدح جامد	فاعل	تمييز	مسند إليه مبتدأ مؤخر
مسند خبر مقدم			
مركب إسنادي فعلي			

جملة اسمية مركبة

بِئْسَ	Ø	امرأةً	هندٌ
فعل ذمّ جامد	فاعل	تمييز	مسند إليه مبتدأ مؤخر
مسند خبر مقدم مركب إسنادي فعلي			

جملة اسمية مركبة

وهذا العدول عمّا تقتضيه القاعدة وظيفي غرضه تفخيم الشأن بذكر محور الحديث «مبهما ثم مُفسّرا» (الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص72). فتقديم «المكني على الظاهر»(ابن السّرّاج ج1 ص88) في غير ما تقدم عند النّحاة خطأ اتفاقا. فلو قلت :

* ضربَ غُلامُه زيدا

لم يجز» (ن م ج1 ص88 وانظر أيضا المبرد المقتضب ج4 ص102 وشرح الكافية ج1 ص72 حيث ورد هذا المثال). وكذلك الحال في مثل :

* صاحبها في الدار[1].

ب) الاختلاف :

إلا أنه إذا كانت مرتبة المضمر بالنسبة إلى الظاهر نظريا محل اتفاق النّحاة. فهي ليست كذلك على المستوى الإجرائي. ذلك أنهم ينقسمون في شأنها وتختلف مواقفهم باختلاف المدارس والأفراد أحيانا.

– فأما عند الكوفيين فلا فرق بين المستوى النظري والإجرائي. لذلك منعوا تقديم الحال على العامل في صاحبها ولو كان القياس يسمح به لكونه فعلا متصرفا والخبر الواقع اسم فاعِل على المبتدإ في الجملة الاسمية. فلا يجوز عندهم:

* راكبا جاء زيد (انظر في ذلك شرح الكافية ج1 ص206)

1 – ورد المثال في شرح الكافية ج1 ص88.

* وقائم زيد[1]
* وذاهب عمرو

لتضمن الصفة المشتقة ضميرا عائدا على متأخر لفظا. فيؤدّي ذلك «إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره. ألا ترى أنك إذا قلت :

• قائم زيد

كان في قائم ضمير زيد بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع. فتقول :

• قائمان الزيدان
• وقائمون الزيدون

ولو كان خاليا عن الضمير لكان موحدا في الأحوال كلها . . .» (ابن يعيش ج1 ص92)، ولم يجيزوا مثل[2] :

* كان أبوه خلفك زيد
* وكان أبوه قائم زيد
* وكان أبوه زيد أخوك
* وكان أبوه يقوم أخوك
* وغلامَه كان زيد يضرب

«لتقديم المكني على الظاهر» (ابن السّرّاج ج1 ص88).

– وأما البصريّون فرأوا أنه يجوز تقديم الضمير على مفسّره أحيانا. وقد وجدوا في أساليب اللّغة العربيّة ما يدّعم وجهة نظرهم (انظر في ذلك أسلوب المدح والذم وضمير الشأن). ولكن ذلك لم يمنع من اختلافهم في هذه المسألة. فقد ذهب الأخفش (ت 211 هـ) وتبعه ابن جنى (ت 392 هـ) إلى القول بأنه يجوز تقديم ضمير المفعول به المتصل بالفاعل الواقع مركبا بالإضافة على مفسّره نحو :

«• ضرب غلامُه زيدا

أي اتّصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل» (الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص72)، معللا ذلك «بشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل» (ن م ج1 ص72). واحتج على ذلك بالسماع. فاستشهد بأبيات ثلاثة هي قول الشاعر :

• « جَزَى رَبُّه عَنِّي عَدِيَّ بنَ حاتم   جزاء الكلاب العاويات وقد فَعَلْ

وبقوله :

• لما عَصَى أَصْحَابَه مُصْعَبًا   أَدَّى   إليه الكيل صاع بصاع

. . . وبقوله :

---

1 ـ ورد المثال في شرح المفصل ج1 ص92.

2 ـ وردت هذه الأمثلة الأربعة في الأصول. فأما الأوّل ففي الجزءالأول ص89 وأما الثّلاثة التالية ففي الجزء الأوّل ص88 وأما الأخير ففي الصفحة 87.

• أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قومُه   زهيرًا على ما جرَّ مِنْ كُلِّ جانِبِ»
(شرح الكافيّة ج1 ص72).

فخالفاهم في ضمير المفعول به مستدلين بالقياس والسماع في آن. وقد رأى الإستراباذي أنَّ الأولى « تجويز ما ذهبا إليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه» (ن م ج1 ص72).

ولكنّ جمهور البصريين لا يجيزونه لتقدم الضمير على مفسّره لفظا ورتبة (انظر ابن السّرّاج ج2 ص238). قال ابن السّرّاج معللا المنع : « لم يجز لأنك قدمت المضمر على الظاهر في اللفظ والمرتبة لأن حق الفاعل أن يكون قبل المفعول. فإذا كان في موضعه على معناه فليس لك أن تنوي به غير موضعه. إنما تنوي بما كان في غير موضعِه موضعَهُ. . . ». (ن م ج2 ص238). فقد اشترطوا في جواز تقديم الضمير على مفسّره أن تكون النّية به التأخير. فتقديمه لفظا وليس رتبة. فإذا توفّر هذا الشرط عندهم كان الجواز. ولذلك منعوا نحو :

* ضرب غلامُه زيدا
* وصاحبها في الدار

وجوزوا في الجملة الفعلية :

- تقديم المفعول به الواقع مركبا بالإضافة يكون المضاف فيه ضميرا متصلا عائدا على الفاعل المؤخر لفظا نحو :

• ضرب غلامَه زيد
• وغلامَه يضرب زيد[1].

- والمفعول الثّاني الّذي يكون المضاف فيه ضميرا متصلا يعود على المفعول الأوّل نحو :[2]

• درهمَه أعطيتُ زيدًا
• وأعطيت درهمه زيدا
• واخترت قومَه زيدا
• وقتلت بأخيه زيدا

- والمفعول فيه الّذي يكون مركبا بالجرّ والمجرور فيه مركب بالإضافة في مُخَصّصه ضمير متصل يعود على الفاعل أو نائبه أو المفعول به، كما في نحو[3]:

• (فأَوْجَسَ في نَفْسه خيفَةً مُوسَى) (20 طه 67)
• وفي بيته يؤتى الحَكَمُ

1 ـ ورد هذا المثال في الأصول ج1 ص86.

2 ـ ورد المثال الأوّل في الأصول ج 1 ص 239 و الأمثلة الثّلاثة الأخرى في شرح الكافية ج 1 ص 71.

3 ـ وردت الأمثلة الثّلاثة الأولى في شرح المفصل ج1ص92 والرّابع في المقتضب ج 4 ص 102 والخامس في الأصول ج1 ص239.

• وفي أكفانه لُفَّ المَيِّتُ
• ولقيتُ في بيته زيدا
• وفي داره ضربت زيدا
- كما أجازوا تقديم الخبر الّذي اتَّصل به ضمير المبتدإ على المبتدإ نحو[1]:
• في داره أبوه زيد
• وأبوه قائم زيد.
2-3-2-2-5- المانع ونظرية العامل
إنّ أسباب التقديم أو التأخير المعنوية أو التّركيبيّة ليست إلا موانع توجب هذا التّرتيب أو ذاك وتحول دون طرد القاعدة القياسية على تراكيب معينة من المفروض أن تشملها. والملاحظ أن هذه الموانع لا تكون إلا حيث يكون رأس التركيب فعلا متصّرفا.
والأصل في هذه الحالة أنّه يجوز أن يتقدم المعمول أو يتأخر على عامله الفعل المتصرف أو على غيره من المعمولات حسب ما يقتضيه سياق الخطاب. ولكنّ النّحاة البصريين منعوا تقديم الفاعل على الفعل وتمييز النسبة عليه والمفعول به على النواة الإسنادية أو على العامل إذا لم يظهر الإعراب السطحي على كل من الفاعل والمفعول لمانع من الموانع كالبناء والقصر ما لم تقم قرينة لفظية أو معنوية دليلا على وظيفة أحدهما كما لم يجز النّحاة تقديم المفعول المركّب بالحصر على الفاعل. لا تقول:
* زيد جاء
والجملة فعلية كما لا تقول:
* عرقا تصبب جبين زيد[2]
* ولا عيسى ضرب موسى
* أو ضرب موسى عيسى
* ولا هذا ضرب ذاك
* ولا ضرب ذاك هذا
وعيسى وهذا فاعل. كما لا يجوز:
* ما رأى إلا زيدا عمرو
وأنت تريد:
• ما رأى عمرو إلا زيدا
فأما الموانع من تقديم الفاعل على الفعل في كتب النّحويين فقد تعدّدت غالبا. ولكن لا خلاف فيها فيما يتّصل منها بالعمل. فقد أجمع النّحاة على تقديم الفعل

---

1 ـ ورد المثالان في الأصول فأما الأوّل ففي الجزء الأوّل ص 87 و الثّاني في الصفحة 88.
2 ـ «ذهب بعضهم إلى جوازه و وافقهم على ذلك أبو عثمان المازني و أبو العبّاس المبرّد من البصريين» (الأنباري، الإنصاف ج 2 ض 828 وانظر شرح المفصّل ج 2 ص 74).

على الفاعل (انظر في ذلك ابن السّرّاج ج1 ص72 و93 وابن يعيش ج1 ص 74 و75 و76 والإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص18 و23) « لأن مرتبة العامل قبل المعمول فيه ملفوظا أو مقدرا » (ابن السّرّاج ج1 ص93). والعامل في الفاعل هو الفعل (انظر ن م ج1 ص75). وكان المنطق أن يقع العكس من «حيث هو حركة الفاعل . . . لأن وجوده قبل وجود فعله» (ابن يعيش ج1 ص75).

وأضاف كل من ابن السّرّاج والإستراباذي سببا آخر. فأما ابن السّرّاج فرأى علّة ثانية لامتناع التقديم تتمثل في تجنب التداخل بين الفاعل والمبتدإ. « فلو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء» (الأصول ج1ص73).

وأمّا الإستراباذي فكان السبب الإضافي للمنع عنده تنزل الفاعل من الفعل منزلة الجزء «بدليل أنه لا يستغني عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل . . .» (ابن يعيش ج1 ص75). فإذا كان الفاعل شديد الاتصال به مختلطا به كالجزء منه « وجب أن يترتب بعده. لهذا لا يجوز أن يتقدم عليه كما لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أصولها» (ن م ج1 ص75- 76). وكذلك الحال بالنسبة إلى التمييز لأنه فاعل في أصل البناء[1].

وأما المانع من تقديم المفعول به عند انتفاء القرينة الدالة على وظيفة الفاعل أو المفعول فهي التباس المفعول به بالمبتدإ إذا قدم على الفعل والتباس الفاعل بالمفعول إذا توسط بين الفعل وفاعله. وأما امتناع تقديم المفعول به الواقع مركبا بالحصر على الفاعل فمردّه إلى انعكاس المعنى كما بيّنّا آنفا.

فالموانع من طرد القياس متّصلة في معظمها بالعامل بشكل غير مباشر أثرا وسلمية ترتيب أو متانة صلة به على نحوما يتبيّن من هذه الأمثلة ومن الأمثلة السابقة وإن بدت متضاربة لغير ذي النظر الفاحص مع نظرية العامل إذ هي حالات يحول فيها المانع من تعميم نظرية العامل.

2-3-2-3 - دور العامل في التّرتيب

والحقّ أنّ التّرتيب في التّراث النّحوي تحكمه أساسا نظرية العامل. فنوع العامل قوّة أو ضعفا هو الّذي يحدّد جواز تعدد أوجه التّرتيب أو يمنعه.

وليست الأسباب المعنوية الموجبة للتقديم أو التأخير إلاّ موانع فحسب تحول دون طرد القياس في الحالات الّتي يكون العامل فيها متصرفا تجوز في معموله أوجه التّرتيب فتمنع مراعاة هذه العلل من أن يكون التّرتيب كذلك لضعف العامل. فهذه وتلك حالات استثنائيّة شذّت عن القياس في حالتي الجواز والمنع. وليس « التوسّع في الظرف » هو الآخر إلا حالات عكسية إذ يجوز التقديم حيث يمنع القياس تقديم المعمول. فلا خلاف بين النّحاة في أنه يجوز في نحو :

---

1 ـ قال ابن السّرّاج: «وقياس بابه أن لا يجوز لأنّه فاعل في الحقيقة وهو مخالف للمفعولات» (الأصول ج2 ص229)

• ضرب عبد الله زيدا[1]

أن يتوّسط المفعول به بين الفعل والفاعل وأن يتقدّمهما معا. تقول :

• ضرب زيدا عبد الله
• وزيدا ضرب عبد الله

وكذا الحال في المفعول فيه. تقول العرب[2] :

• في بيته يُؤْتَى الحَكَم
• وفي كفنه لُفَّ الميّت

وهي تريد :

• يُؤتي الحكم في بيته
• ولف الميت في كفنه

كما يجوز عند البصريّين في نحو :

• جاءني أخوك راكبا
• جاءني راكبا أخوك
• وراكبا جاءني أخوك

فتُقَدَّمُ الحال على الفاعل في المثال الأوّل وعلى العناصر الأوّليّة الأساسيّة جميعها في الثّاني أو على العامل بلغة النّحاة.

وإذا كان الكسائي(ت 182 هـ) والفرّاء يخالفانهم الرأي في ذلك فيمنعان تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف فإنّهما لا ينكران عليهم قياسهم. بل يتعلّلان في عدولهما عمّا يقتضيه القياس من التقديم بوجود المانع، وهو تقدير ضمير في الحال. فيؤول هذا التقديم لو وقع إلى تقديم المضمر على الظاهر. وهو تعليل ضعيف في رأي كلّ من ابن السّرّاج (انظر ابن السّرّاج ج2 ص240) والأنباري فـ«لو كان لا يقدّم ضمير البتّة على ظاهر لوجب ما قالا ولكن المضمر يُقدّم إذا كان في موضعه بالصفة الّتي ذكرت» (ن م ج 2 ص240). وهو «وإن كان مقدما في اللفظ إلا أنّه مؤخر في التقدير. وإذا كان مؤخرا في التقدير جاز فيه التقديم» (الأنباري، الإنصاف ج1 ص251). وقد استشهد الأنباري (انظر ن م ج1 ص251)على جواز التقديم بأربعة أمثلة : آية وبيت من الشعر لزهير ومثلين (انظر ن م ج1 ص251-252) .ويجيز كل من المازني والكسائي والمبرّد (انظر في ذلك الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص223) وابن السّرّاج (انظر ابن السّرّاج ج1 ص230) في نحو :

• تفقّأت سمنا
• سمنا تفقّأت

---

1 - هذا المثال وما تفرّع عنه من الكتاب ج1 ص34

2 - المثالان من شرح المفصل ج 1 ص 98

ويحتجّون على ذلك بالنقل والقياس. «أما النقل فقد جاء ذلك في كلامهم. قال الشاعر :

• أَتَهْجَرُ سَلْمَى للفِراق حَبِيبَهَا   ومَا كَانَ نَفْسًا بالفِرَاقِ تَطِيبُ

وجه الدليل أنّه نصب نفسا على التمييز وقدّمه على العامل فيه وهو تطيب. . . فدلّ على جوازه. وأما القياس فلأن هذا الفعل متصرف. فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة» (الأنباري، الإنصاف ج2 ص828-829)، ويجيز النّحاة في نحو[1] :

• كان زيد أخاك
• كان أخاك زيد
• وأخاك كان زيد[2]

فيجيء خبر كان مؤخرا كما في المثال الأوّل حسب ما يقتضي أصل التركيب ويقدّم على اسمها في الثّاني وعليها في الثّالث. ولكنهم يختلفون في خبر ليس لاختلافهم في مقولة العامل المعجمية : أفعل هي أم حرف فالذين عدوها فعلا وهم سيبَوَيْه والمتقدمون من البصريين وجماعة من المتأخّرين كالسيرافي (ت 368 هـ) وأبي علي (ت377هـ) والفراء من الكوفيين أجازوا تقديم خبر ليس عليها نفسها (انظر ابن يعيش ج7 ص114) نحو :

• قائما ليس زيد

واحتجوا بالنص والمعنى». فأما النص فقوله تعالى :

• (أَلاَ يَوْمَ يأتِيهُمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) 11[هود -8] .

وأما المعنى فإنه فعل في نفسه» (ابن يعيش ج7 ص114) لكن الّذين يغلبون الحرفية عليها فيشبّهونها بما النافية لا يجيزون تقديم خبرها على اسمها ولا عليها. لا يقولون :

«* ليس قائما زيد
* ولا قائما ليس زيد»(ن م ج7 ص114).

«ولا يجوز :

* زيدا ما أحسن؟
* ولاما زيدا أحسن

1 ـ هذه الأمثلة من المقتضب ج4 ص87.

2 ـ ذكر سيبويه وابن السّرّاج جواز تقدم خبر كان. ولكنهما اكتفيا في التمثيل للترتيب بمثالين الأوّل للتأخير على اسمها والثّاني لتقدمه عليه. وصمتا صمتا مطبقا عن تقديم خبر كان على عامله على عكس المبرد وابن هشام (انظر المقتضب ج4 ص87 وشرح قطر الندى ص133).
ولعلّ ذلك يعود لانعدام الأمثلة النقلية. عليه فالنحاة الّذين قالوا به استدلّوا عليه بالقياس وبتقدم معمول خبر كان على عامل الخبر في مثل: (أهؤلاء إيّاكم كانوا يعبدون) (34 سبأ -40) و(أنفسهم كانوا يظلمون) (3 آل عمران-117).

كما يجوز ذلك في غير التعجّب ...» (ابن يعيش ج7 ص149). فلا يُقَدّم المفعول به على ما وفعل التعجب. ولا يكون الفصل به بين ما والفعل. و»لا يجوز أن تقدم مفعولات» (ابن السّرّاج ج1 ص142) أسماء الأفعال. ولذلك خرج ابن السّرّاج المركّب بالإضافة في الآية:

• (كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ) (4 النساء -24-)

على المصدرية لا على المفعولية. قال : «فليس هو على قوله :

• عليكم كتاب الله

ولكنّه مصدر محمول على ما قبله لأنّه لما قال :

• (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) (4 النساء -23-)

فأعلمهم أن هذا مكتوب مفروض. فكان بدلا من قوله كتاب الله ذاك. فنصب كتاب الله وجعل عليكم تبيينا « (ابن السّرّاج ج1 ص142). و»لا تقول :

* قائما في الدار زيد

على إرادة :

• في الدار زيد قائما» (الأنباري، الإنصاف ج2 ص70)

«* أوقائما زيد فيها

* ولا زيد قائما فيها»(ن م ج1 ص215).

فلا تتقدم الحال على عاملها معنى الفعل كما «لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان عن تمام الاسم اتفاقا «(الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص 223). فلا يجوز في نحو :

• عندي منوان سمنا

• وعندي قفيزان برّا

* « سمنا عندي منوان

* ولا برا عندي قفيزان « (ابن يعيش ج 2 ص74)

«وكذا لا يُفصل بين عامله وبينه» (الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص123) بالأجنبي». وقوله :

• ثلاثون للهجر حولا كميلا

ضرورة (ن م ج1 ص 123). ومنع النّحاة تقديم خبر إنّ إطلاقا. فلا يقدم على اسمها ولا عليها « إلا ظرفا أو جارا أو مجرورا نحو :

• (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً) (3 آل عمران -13-)

• (إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً) (73 المزمّل 12-)

« فلا يقال :

* إنَّ قائم زيدا

كما يقال :

• كان قائما زيد» (ابن هشام، شرح قطر الندى ص 162)
كما لا يقال :
* قائم إنَّ زيدا
فالنّحاة يجيزون تقديم المفعول به وما شابهه من حال النّسبة وتمييز النسبة حينا ويمنعون تقديمه وتقديم حال المفرد وتمييز المفرد آخر. وهم يجيزون تقديم خبر كان وخبر ليس[1] ويمنعون تقديم خبر إن. ولا يتوسعون إلا في الظروف. فقد «جعلوا لها فضلا على غيرها في هذا المعنى» (ابن السّرّاج ج1 ص89). يتوسعون في الظرف عاملا. فيجيزون تقديم الحال على صاحبها إذا كان العامل فيها جارا ومجرورا. تقول في نحو :
• في الدار زيد قائما

. في الدار	قائما	زيد
العامل خبر مقدم مركّب بالجرّ	حال مقدّمة على صاحبها	صاحبها مبتدأ مؤخّر

كما يتوسّعون فيه معمولا فيجيزون الفصل بين :
- إنّ واسمها بخبرها الجار والمجرور أو الظرف كما في نحو[2] :
• إنّ في الدار زيدا
• وإنّ خلفك عمرا
• و(إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً)
والقاعدة في مثل هذه الحال أن يتقدّم خبرها على اسمها
- أو بين فعل التعجب ومفعوله وفعل المدح أو الذم والتمييز وبين كان واسمها وخبرها بالمفعول فيه ظرفا أوجارا ومجرورا نحو[3] :
• ما أحسن في الهيجاء لقاءَ زيد[4]

---

1 - افترق النّحاة في جواز تقديم خبر ليس على عاملها. فمن غلّبوا عليها الحرفيّة لم يجيزوه. ومن جعلوها فعلا أجازوه واستدلّوا على تقديمها على عاملها بالقياس و النصّ بمثل الآية :
(ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم)
إذ تقدّم يوم يأتيهم وهو معمول الخبر « مصروفا » على عامله الخبر و تقديم المعمول مؤذن عندهم بتقديم العامل و منهم فريق منع تقديم خبرها على عاملها مع تجويزه تقديمه على اسمها وهذا مذهب الكوفيين والمبرد من البصريين (انظر تفصيل ذلك في شرح المفصل ج7 ص114).
2 ـ ورد المثال الأوّل في المقتضب ج4 ص168 والأصول ج1 ص231 والثّاني في الأصول ج1 ص231 والثّالث في المغني ج2 ص694.
3 ـ وردت أمثلة ثلاثة من هذه الأمثلة الخمسة في المغني ج 2 ص 693 و هي المثال الأوّل والثّاني والخامس. وورد المثال الثّالث في شرح المفصّل ج2 ص142. وجاء الرّابع في الأصول ج1 ص119.
4 ـ اختلف النّحاة في التوسع في الظرف في باب التعجب فانقسموا فريقين : فذهب الأخفش والمبرد (انظر ابن يعيش ج7ص150) وابن السّرّاج (انظر ابن السّرّاج ج1 ص107-108) إلى أنه يمتنع تقديم الظرف على مفعول فعل التعجب «فلا يجوز أن تقول :

• وما أثبت عند الحرب زيدا
• وما أحسن اليوم زيدا
• وبئس في الدار رجلا زيدٌ
• وكان في الدار أو عندك زيد جالسا

ويجيزون تقديم المفعول فيه على عامله ليس أو الجار والمجرور، وهو عامل ضعيف[1] نحو[2] :

• (أَلا يَوْمَ يَأتِيهِم لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) (38 ص134)
• وأَكُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ ؟
• ويوم الجمُعة زيد في الدّار

فما الّذي جعل النّحاة يجيزون التقديم حينا ويمنعونه آخر»، فيبدون لغير ذي النظر الفاحص غير منهجيّين ؟ أهي الموانع المعنوية أو التّركيبيّة ؟

لا شيء من ذلك إطلاقا. فعدم الجواز يكون حيث تنتفي الموانع تركيبية كانت أو معنوية. والجواز يقع حيث توجد الموانع. ومنهج النّحاة على درجة عالية من التماسك والانسجام تحكمه نظرية العامل. فحتى ما كان يُنْتَظَرُ أن يعلّل بالتركيب مثل ترتيب تمييز المفرد لم يُنْظَرْ إليه باعتباره مركبا من رأس ومخصّص أوصلة بتعبيرهم بل نُظِرَ إليه على أنه عامل ومعمول على نحو ما يتبيّن من تعليلهم منع تقديمه أو الفصل بينه وبين المَمَيَّز بالأجنبي. قال الإستراباذي : «لا يتقدّم على عامل إذا كان عن تمام الاسم اتّفاقا وكذا لا يُفْصِل بين عامله وبينه» (شرح الكافية ج1 ص223).

---

* ما أحسن في الدار زيدا
* وما أقبح عندك زيدا

لأن فعل التعجب لا يتصرف» (ابن السّرّاج ج1 ص107-108) وأجازه الجرمي وبعض البصريين (انظر ابن يعيش ج7 ص149) وابن هشام (انظر المغني ج2 ص693) فقالوا «بجواز الفصل بالظرف نحو قولك :

. ما أحسن اليوم زيدا.
. وما أجمل في الدار بكرا» (ابن يعيش ج7 ص150).

«وقولهم :

. ما أحسن بالرجل أن يصدق

فشاهد على جواز الفصل لأن يصدق في موضع مفعول المتعجب منه وقد فصل بالجار والمجرور الّذي هو بالرجل بينه وبين الفعل» (ن م ج7 ص150).

1 - اعتبر ابن هشام ذلك من قبيل التوسع في الظرف (انظر شرح قطر الندى ص134) و ليس من باب تقديم خبر ليس عليها وهو اختيار الكوفيين والمبرد و ابن السّرّاج وهو الصحيح لأنه لم يسمع مثل :

* ذاهبا لست» (ن م ص134).

2 - ورد المثال الأوّل في شرح المفصل ج1 ص93 والثّاني تردد في الأصول ج2 ص246 والمغني ج2 ص694 والثّالث في المقتضب.

والسَّبَبُ واضح مِنْ شروطهم في الجواز وتعليلهم التقدم حينا والمنع غالبا. فهو عاملي بحت. فهم اشترطوا في تقديم المفعول به أن يكون عامله فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو مفعول (انظر مثلا ابن السّرّاج ج1 ص228). ويعنون «بمتصرف أن يُقَالُ منه فَعَلَ يَفْعِلُ فهو فاعل كَضَرَبَ يضرِب وهو ضارِب وكذلك اسم الفاعل الّذي يعمل عمل الفعل حكمه حكم الفعل»(ن م ج1 ص228) مالم يمنع من ذلك مانع (انظر ابن يعيش ج7 ص113 و114).

وكذا فعلوا في الحال. فهي لا تتقدم على عاملها إلا «إذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه (انظر في ذلك سيبويه ج1 ص180) نحو :

• (خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ)[1] (54 القمر 7)

وقوله :

• عَدَس مَا لِعَيَّادِ عَلَيكِ إِمَارَةٌ   نَجَوْتِ وهذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ» (ابن هشام المغني ج 2 ص462).

فـ«القياس يقتضي أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفا» (الأنباري، الإنصاف ج2 ص830). فإن لم يُجِزْهُ بعضهم فـ«الدليل دلَّ عليه. وذلك لما يؤدّي إليه من تقديم المضمر على المظهر كما بَيَّنَا في مسألة الحال» (ن م ج2 ص830). وقد شبَّه بعضهم تمييز النسبة بالمفعول به (انظر في ذلك ابن يعيش ج2 ص71 والإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص218) « في وقوعه طرفا بعد التمام كوقوع المفعول» (ابن يعيش ج2 ص71). «فإنه يأتي فضلة بعد تمام الكلام» (ن م ج2 ص71). «بعد استقلال الفعل بفاعله كما أن المفعول كذلك» (ن م ج2 ص71).

فأجازوا تقديمه على عامله. فقالوا في نحو[2] :

• تصبّب زيد عرقا
• عرقا تصبّب زيد

---

1 ـ وهي قراءة شاذة وقراءة مصحف عثمان بجمع الصفة المشبهة جمع تكسير (خُشّعا)

2 ـ اختلف النّحويون في تقديم تمييز النسبة على عامله الفعل المتصرف. فأما المازني والمبرد وجماعة من الكوفين (انظر في ذلك ابن يعيش ج2 ص74) فأجازوا نحو:

• نفسا طاب زيد

فقد موا التمييز على عامله الفعل المتصرف. واحتجوا بالسماع. فزعم المبرد «أنه رأي المازني. وأنشد قول الشاعر :

• أتهجر سلمى بالفراق حبيبها   وما كان نفسا بالفراق تطيب».

(ن م ج2 ص74). وأما سيبويه وابن السّرّاج وجمهور النّحاة. فذهبوا إلى منعه وإن كان «الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله. إلا أنه منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعا في المعنى» (ن م ج2 ص74). فهو فاعل الفعل في الحقيقة. وخرجوا البيت على الشذوذ حينا وتحريف الرواية آخر. فهي «ما كان نفسي بالفراق تطيب. هكذا قال أبو إسحاق الزجاج» (ن م ج2 ص74).

«لأن هذا الفعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرّفة» (الأنباري، الإنصاف ج2 ص830 وانظر أيضا المبرّد ج 3 ص36 وابن السّرّاج ج1 ص223).

وقاس النّحاة خبر كان على المفعول به أيضا قال ابن يعيش : «ولما كان المفعول يجوز تقديمه على الفاعل والفعل نفسه جاز تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها وعليها أنفسها مالم يمنع من ذلك مانع» (ابن يعيش ج7 ص113). فـ«تقديم أخبارها على أسمائها . . . جائز بلا خلاف لأن المقتضي لجواز ذلك موجود وهو كون العامل فعلا ولا مانع هناك» (ن م ج7 ص114).

وعلّل النّحاة جواز تقديم خبر كان عليها بوجود المقتضي لذلك. «وهو كون العامل فعلا ولا مانع» (ن م ج7 صض114). وبرّروا قولهم : «لا يُتَصَرَّفُ في الجملة التّعجبيّة بتقديم
وتأخير ولا فصل. فلا يقال :

* عَبْدَ اللَّهِ ما أَحْسَنَ!
* ولاما عبد الله أحسن!
* ولا يزيد أكْرم!
* ولا ما أحسن في الدار زيدا!
* وأكرم اليوم بزيد ! » (ن م ج7 ص114)

بـ«ضعف فعلِ التعجب وغلبة شبه الاسم عليه لجواز تصغيره وتصحيح المعتل منه من نحو: مَا أَمَيْلَحَهُ وما أَقْوَمَهُ» (ن م ج7 ص114). فهو «يعمل عمل الفعل ولم يَجْرِ مجرى الفعل ولم يَتَمَكَّنَ تَمَكُّنَهُ» (سيبويه ج1 ص72 وانظر ابن السّرّاج ج2 ص228).

ومنعوا تقديم مفعول فعل الذّمّ أو المدح (انظر ابن السراج ج2 ص228) وأسماء الأفعال (انظر ن م ج1 ص 142 و ج2 ص228) على العامل فيه والحال على عاملها غير الفعل جارا كان أو اسم إشارة أو غيرهما. فلا يقال مثلا :

* رجلا بئس زيد
* والكتاب دُونَكَ
* وقائما فيها زيد
* وقائما هذا الرجل

وعلّلوا منع تقديم المفعول على عامله الفعل الجامد واسم الفعل «بأنّ ما لا يتصرّف لا يتصرف عمله» (ن م ج1 ص142). فبقدر تصرف الفعل تكون قوته. وعلّلوا منع تقديم معمول ما فيه معنى الفعل على عامله بالرجوع إلى نوع العامل أيضا من حيث القوة والضعف. فـ«فيها وأخواتها لا يتصرّفن تصرّف الفعل ولسن بفعل ولَكِنَّهُنَّ أنزلن منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل» (سيبويه ج1 ص124).

فَضَعُفَ ما كان فيه معنى الفعل ولم يقْوَ قوّة الفعل. فلم يجز أن يقدم معموله عليه (انظر الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص217 و223).

وأجمع النّحاة على أن لا يتقدّم تمييز المفرد على عامله (انظر الإستراباذي، شرح الكافيّة ج1 ص223) و«لا يُفْصل بين عامله وبينه» (ن م ج1 ص223). وخرَّجوا ما خالف هذه المصادرة من نحو قول الشاعر:

• ثلاثون للهجر حولا كميلا

على الضرورة (انظر الإستراباذي، شرح الكافيّة ج1 ص223). «وإنما لم يتقدم لأنَّ عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهي كونه تاما كما أن الفعل يتمّ بفاعله» (ن م ج1 ص223). وأمّا إذا كان عن النسبة فما كان العامل فيه «من الصِّفات لا يشبه أسماء الفاعلين فهو أبعد له من العمل والتقديم. وكل ما كان فيه معنى فعل وليس بفعل ولااسم فاعل فلا يجوز أن يتقدَّم ما عمل فيه عليه» (ابن السّرّاج ج2 ص229).

ولم يجز بعضهم في الجملة الاسمية تقديم «خبر ليس قبلها لأنّها لم تتصرَّف تصرّف كان لأنك لا تقول منها يفعل ولا فاعل وقد شبَّهها بعض العرب بما» (ن م ج1 ص90) وإن أجازوا تقديم خبرها على اسمها وذهبوا في خبر إنَّ إلى حدٍّ منع تقديمه على اسمها. « لا يجوز أن تقول :

* إن أخوك عبدَ الله

على حدّ قولك :

• إنّ عبد الله أخوك» (سيبويه ج1 ص59)

«وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعا على الأفعال في العمل فانحطت عن درجة الأفعال» (ابن يعيش ج1 ص103). «فكما لم تتصرّف إن كالفعل كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه ولم تقو قوّته» (سيبويه ج1 ص59).

2-3-2-4 - سلمية العوامل والمكوّنات الأساسيّة :

وهكذا يُتبين أن التّرتيب في التّراث النّحوي العربي محكوم بنظرية العامل. فقوة العامل هي الّتي تسمح بجواز التقديم، وضعفه يمنعه. وقد وضع النّحاة سلمية للعوامل وأخرى للمكونات الأساسيّة الّتي يقتضيها الفعل في الجملة.

أ) سلمية العوامل :

ولما كان التصرف في التّرتيب مشروطا بقوة العامل وضع النّحاة سُلَمِيّه للعوامل وهي عندهم ضربان لفظية ومعنوية. وعدّوا «العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي بدليل أنّه يزيل حكم العامل المعنوي. تقول في :

• زيد قائم

• إنّ زيدا قائم

• وظننتُ زيدا قائما» (ابن هشام، شرح شذور الذّهب ص158)

واعتبروا العوامل اللفظية درجات. أقواها ما كان أصلا في العمل وهو الفعل (انظر في ذلك المغني ج2 ص447). وما تفرّع عنه يضعف بقدر بعده عنه وضعف مشابهته له. إلا أنّ قوة الفعل مراتب تختلف بحسب تصرف مقولته المعجمية أو جمودها. فأمّا ما كان من الأفعال متصـــرفا فأعـلى العوامـل في مراتب القوة كان فعلا حقيقيا أو غيرَ حقيقي مثل كان. لذلك أجاز النّحاة في معمول الفعل المتصرف التقديم والتأخير ما انتفى المانع من ذلك. واشترطوا تصرف الفعل في تقديم معمولاته عليه.

وأمّا ما كان جامدا مثل أفعال التعجب والمدح فضعيف العمل وإن لم ينحطّ عن درجة الحروف. حتّى أنّ النّحاة اختلفوا في جواز الفصل بين فعل التعجب ومفعوله بالظرف. وقد اعتادوا أن يتوسعوا فيه (انظر ابن السّرّاج ج1 ص108 وابن يعيش ج7 ص150). فمنعه الأخفش والمبرّد (انظر ابن يعيش ج7 ص150) وابن السّرّاج (انظر ابن السّرّاج ج1 ص108) محتجّين «بأن التعجب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة. والأمثال من الألفاظ فيها مقصورة على السماع نحو:

• الصيفَ ضَيَّعَت اللبن

يُقال ذلك بلفظ التأنيث وإن كان المخاطب مذكّرا» (ابن يعيش ج7 ص150). وأجازه الجرمي وآخرون (انظر ن م ج7 ص150). «واحتجوا بأنّ فعل التعجب وإن كان ضعيفا فلا ينحطّ عن درجة إنّ في الحروف، وأنت تجيز الفصل في إنّ بالظرف من نحو:

• إنّ في الدار زيدا

• وليت لي مثلك صديقا

وإذا جاز ذلك في الحروف كان في الفعل أجوز، وإن ضعف لأنّه لا يتقاصر عن الحروف» (ن م ج7 ص150). وقدّمُوا خبر ليس على اسمها. ولكنهم اختلفوا في تقديمه عليها. فالقاعدة عِنْدَ النّحاة أنَّ «ما لا يتصرّف لا يتصرّف عمله» (ابن السّرّاج ج1 ص142).

فأمّا ما عمل في المعمول مما أُخِذَ من الفعل من الصفات فقوته على قَدْر مشابهته الفعل. لذلك كان اسم الفاعل[1] أو المفعول (انظر سيبويه ج1 ص108-118) وما أشبه من الصفات اسم الفاعل يجوز فيه «ما جاز» في فاعلٍ من التقديم والتأخير والإضمار والإظهار» (ن م ج1 ص110) ولكنّ ما كان منً الصفات لا يشبه أسماء الفاعلين فهو أبعد له من العمل والتقديم» (ابن السّرّاج ج1 ص229).

« فإذا قلت :

• هو كريمٌ حَسَبَ الأبِ

---

1 - «يجري مجرى الفعل في جميع أحواله في العمل في التقديم والتأخير» في نظر المبرد (ابن السّرّاج ج1 ص128).

• وهو حَسَنٌ وَجْهًا
لم يَجُزْ أن تقول :
* هو وجها حَسَنٌ
* ولا هو حَسَبَ الأب كريم» (ابن السّرّاج ج1 ص 229)
وأمّا الاسم الجامد وكلّ ما فيه معنى الفعل لكن ضعف شبهه به فلا يجوز أن يقدّم معموله عليه (انظر ن م ج2 ص222-223 و229). لا يقال في نحو :

• عشرون	درهما
اسم جامد	معموله
عامل	(تمييز)

* درهما عشرون
لأنّه «عمل في الدرهم مالم يُؤخذ من فعل» (ن م ج1 ص224)
* ولا قائما في الدار زيد
«فكل ما كان فيه معنى فعل وليس بفعل ولا اسم فاعل فلا يجوز أن يتقدّم ما عمل فيه عليه» (ن م ج 2 ص229). ومن ذلك الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال[1] فهي في القوّة دون الأفعال». ولذلك بُنِيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي» (المبرّد ج4 ص108). « ولا يجوز فيها التقديم والتأخير نحو :
* إنّ منطلق زيدًا
فلا يجوز لأنه حرف جامد. لا تقول فيه فعل ولا فاعل» (ن م ج4 ص108) و«ليست بفعل وإنما جُعِلت بمنزلته. فكما لم تتصرف إنَّ كالفعل كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه ولم تقو قوته وكذلك ما» (سيبويه ج1 ص59 وانظر ابن السّرّاج ج2 ص231). فتصرف العامل شرط لجواز تقديم معمولاته عليه وجموده مقتض لتأخيرها.

ب) سلمية ترتيب المكوّنات الأساسيّة

ولم يقتصر النّحاة على وضع سلمية للعوامل بل تجاوزوها إلى وضع سلمية لترتيب المكوّنات الأساسيّة في الجملتين الفعلية والاسمية في إطار نظرية العامل سلمية تكون مقياسا يُعْتَمَدُ في مقاربة ترتيب المكوّنات الفعلي في البنى المنجزة إذ يمكّن النّحوي من معرفة التّحويل الّذي طرأ على البنية الأصلية إن وقع ويسمح بتقرير جوازه أو امتناعه.
فالأصل عند النّحاة أن تكون «مرتبة العامل قبل المعمول فيه ملفوظا أو مقدرا» (ابن السّرّاج ج1 ص93 وانظر ابن يعيش ج1 ص84 والإستراباذي،

---
1 ـ وهي إنّ وأنّ وكأنّ وليت ولعلّ

شرح الكافية ج1 ص23). «فمرتبة المبتدإ قبل الخبر» (ابن يعيش ج1 ص92-93) في الجملة الاسمية مالم يمنع من ذلك مانع. وحق الفعل في الجملة الفعلية أن يقدم. فـ«حدّ الكلام تقدم الفعل» (سيبويه ج1 ص114 وانظر ابن يعيش ج1 ص93). «فإذا رتبة الفعل يجب أن يكون أولا ورتبة الفاعل أن يكون بعده ورتبة المفعول أن يكون آخرا»[1] (ابن يعيش ج1 ص76)، ومرتبة المفعول الثّاني في نحو:

- أعطى زيد عمرا كتابا

أن تكون بعد الأوّل لأنّ هذا فاعل في المعنى (انظر في ذلك ن م ج7 ص64)، ومرتبة المفعول الواقع مركبا بالجر بعد المفعول الأوّل (انظر ن م ج1 ص72).

ولم يخرج النّحاة في تعليلهم رتبة هذه المكوّنات الأصلية عن نظرية العامل. فأما تقديم الفعل على الفاعل في الجملة الفعلية فعلّلوه بـ«كونه عاملا فيه ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول وكونه عاملا فيه أوجب تقديمه» (ن م ج1 ص74)، وإن كان «القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل لأن وجوده قبل وجود فعله. لكنّه عرض للفعل أن كان عاملا في الفاعل والمفعول لتعلّقهما به واقتضائه إيّاهما. وكانت مرتبة العامل قبل المعمول فقدّم الفعل عليهما لذلك» (ن م ج1 ص75).

وأما تقديم الفاعل على المفعول فعلّل بعلاقة الاحتواء القائمة بين الفعل والفاعل إذ الفاعل «كالجزء من الفعل ووجب أن يترتّب بعده»[2] (ن م ج1 ص75)، وبشديد حاجة الفعل إلى الفاعل (انظر ن م ج1 ص75) فلا يتم إلا به على عكس علاقته بالمفعول به فقد لا يحتاجه كما هي حال الفعل اللاّزم.

3 - في اللّسانيات :

3-1- الرّتبة واللّسانيات التّوليديّة :

أما في اللّسانيات فالاهتمام بمبحث التّرتيب قد اقتصر على المدرسة التّوليديّة وإن كان توزيع المكوّنات في الجملة شاغل التّوزيعيين في تحليلهم إيّاها إلى مكوّناتها المباشرة. فقد كان مبحث التّرتيب أحد شواغل المدرسة التّوليديّة على اختلاف نماذجها تحويلية كانت أو غير تحويلية كالنّحو الوظيفي والنّحو المعجمي الوظيفي أو غيرهما من الأنحاء ذات النّزعة التّداوليّة أو التّوجّه المعجمي الخالية من قواعد التّحويل. إلاّ أن مقاربة هذه المسألة اختلفت فيها مباحثَ ومناهجَ باختلاف منازعها. فكانت تحويليّة في النّموذج التّحويلي ووظيفية تداوليّة في النّحو الوظيفي وأنحاء أخرى تهتمّ بدور سياق الخطاب في بنية الرّسالة (انظر في ذلك مثلا المتوكّل، 1987 ص5).

---

1 ـ يقول ابن السّرّاج في هذا :«حقّ الفعل أن يكون قبل المفعول» (الأصول ج2 ص238)
2 ـ العبارة لابن يعيش وقد تصرفنا فيها بجعل المضمر ظاهرا

وتنوّعت المباحث المتّصلة بالتّرتيب في هذه النّماذج. فكان الاهتمام في النّحو التّحويلي مثلا ببنية الجملة المجرّدة في اللّغات الطّبيعيّة باعتبارها أصلا وغيرها مشتقّا منها، وبالتّحويلات الّتي تطرأ على ترتيب مكوّناتها في المستوى السّطحي لتشتقّ منها بنى جديدة، وبالقواعد الّتي تسمح بذلك، وبالقيود على التّحويلات وحدودها إيغالا في التّجريد وتفسيرا لاختلاف البنى الدّالّة على المعنى الواحد وكيفيّة اشتقاق بعض الجمل المعقّدة وتعليلا للحْن أخرى.

وكانت عناية أخرى بالصّور الّتي ترد عليها الجمل الدّالّة على المعنى الواحد في سياقات خطابيّة مختلفة على نحو غير الّذي تقدّم في النّحو التّحويلي بل على أساس أنها بنى أصليّة (انظر في ذلك مثلا المتوكّل، 1985 ص23) يختلف ترتيب مكوّناتها باختلاف سياق الخطاب، « والوضع التّخابري القائم بين المتكلّم والمخاطب » (المتوكّل، 1987 ص47). وكان التّركيز فيها أيضا على القيود على هذا التّرتيب.

ولقد تأثّر الباحثون العرب في ميدان النّحو بهذا المنهج أو ذاك. فعكست مؤلّفاتهم آراء هذه المدارس اللّسانية على مستوى التّنظير أو التّطبيق.
واختلفت تلك الآثار فيها قوّة وضعفا باختلافهم على نحو ما يتّضح من مؤلّفات ميشال زكريّا ومنصف عاشور وعادل فاخوري والفاسي الفهري وأحمد المتوكّل وغيرهم[1].

3 - 2 - مبحث الرّتبة في النّحو والتّحويلي :

3-2-1- نمط الجملة :

3-2-1-1- اختلاف اللّسانيين في أصل الجملة :

أجمع النّحاة التّحويليون على أن الجمل في اللّغات وإن اختلفت في بناها الظّاهرة ترتد جميعها إلى أصل واحد . . . فليس التّعدّد في البنى على مستوى السّطح إلا أثرا للتّحويلات الّتي تطرأ على البنية الأصليّة. فالجملة عندهم ضربان: أصليّة ومشتقّة أو منقولة.

فذهب تشومسكي (Chomsky) وهو الرّائد في هذا الميدان في إطار ولعه بالتّجريد والبحث عن الكليّات اللّغوية إلى أن قاعدة بناء الجملة من نوع :

س ⟵ ص (انظر تشومسكي، 1990 ص42)

وهي :

ج ⟵ م س + م ف (انظر ن م ص 38).

وقد اعتمد في استنباطه هذه القاعدة على بنية اللّغة الإنجليزيّة وعلى طبيعة الكلام عامّة (انظر في ذلك : Lyons, 1970 ص206). وهي قاعدة طوّرها فيما بعد على النّحو التّالي (انظر في ذلك إشكال الرّتبة في اللّسانيات واللّسانيات العربيّة ص54):

1 ـ انظر ما يلي.

ج ← م س صرفة[1] م ف.

بل اعتبر القاعدة التي اقترحها صالحة لجميع اللغات. وحجته في ذلك إحدى مصادراته المتمثلة في القول بأن المركّب الفعلي ظاهرة كلية ليست وقفا على اللّغة الإنجليزية . فيه ينتظم الفعل والمفعول (انظر في ذلك الفهري إشكال الرّتبة في اللّسانيات واللّسانيات العربيّة ص54 متنا وهامشا). وأنكر وجود لغات من نمط:

- فعل فاعل مفعول به

وتبنّى إيموندس (Emonds) موقفه، واعتبر «أن هذه الرتبة وسيطة يمكن اشتقاقها من رتبة عميقة من نمط فا ف مف»(فصل إشكال الرتبة باب الاشتغال للفهري في « اللّسانيات واللّسانيات العربيّة» ص54-55). ولكن لسانيين آخرين وقفوا من اقتراح تشومسكي موقفا نقديا. فإذا كانوا قد وافقوه في القول بوحدة الرتبة الأصلية في اللّغة الواحدة فقد افترقوا عنه في القول بوحدتها في كل اللّغات الطّبيعيّة متأثّرين في ذلك بملاحظة غرينبارغ (Greenberg) في عمله حول الرتب في اللغات وجود رتب ثلاث للمكونات الأوّليّة الأساسيّة (ن م ص271) هي :

- فاعل فعل مفعول به كما هي الحال في الإنجليزية والإيطالية والفرنسية.
- وفاعل مفعول به فعل وهي حال التركية والفارسية واليابانية.
- وفعل وفاعل ومفعول به وهي الحال في الإرلندية والعربيّة والغالية .

وانقسموا في ذلك فريقين :

- فأما غرينبارغ فكان على رأي تشومسكي في اعتبار أن أصل الرتبة في الإنجليزية فاعل فعل مفعول به على نحو ما تقتضيه قاعدة إعادة كتابة الجملة :

ج ← م س م ف.

ولكنه خالفه في اعتبار تلك البنية كلية تنسحب على كل اللغات الطبيعية. ذلك أن بنى اللغات تتعدد. فقد لاحظ هذا اللساني أن رتب اللغات الطبيعية ثلاث. فالرتبة في الإنجليزية والإيطالية والفرنسية واحدة ولكن الرتبة في المجموعتين التركية والفارسية واليابانية من ناحية والإيرلندية والعربيّة والغالية من أخرى مختلفة (فصل إشكال الرتبة باب الاشتغال للفهري في «اللّسانيات واللّسانيات العربيّة» ص271) فيهما ومختلفة عن رتبة المجموعة الأولى .

- وأما مككاولي (Mc Cawley) فخالفه الرأي في أصل الرتبة في الإنجليزية. واعتبرأنه فعل فاعل مفعول به (ن م ص271) .

3-2-1-2-2-اختلاف النّحاة العرب المتأثّرين بالنّحو التّحويلي في هذه المسألة :

لاحظ بعض النّحاة العرب المحدثين أن الثنائيّة «في انقسام الجمل إلى ما يشتمل على فعل وإلى ما يخلو منه خاصة تنفرد اللّغة العربيّة بها عن معظم

---

1 ـ «صرفة مقابل Inflection وهو مصطلح من اقتراح الأستاذ السّغروشني » (ن م ص54 الهامش 4) م س ← اختزال للمركّب الاسمي و م ف للمركّب الفعلي.

اللغات» (فاخوري، 1988 ص18 وانظر أيضا زكريا، 1983 ص25) وأن النّحاة العرب درجوا على القول بالتعدد منذ كان النّحو العربي. فإذا كانت المدرستان البصرية والكوفية قد اختلفتا في نحو:

• زيد قام

فذهب البصريّون إلى أنها اسمية وعدها الكوفيون فعلية لأنها لا تختلف عن :

• قام زيد

في غير الرتبة فإن نحاة المدرستين لم يختلفوا في نوع الجمل من نحو :

• قام زيد

• وزيد رجل ذكيّ

فالأولى فعلية والثّانية اسمية بلا منازع. ولكن اللّسانيات التّحويليّة الّتي تبنوها منهجا يذهب المنتمون إليها مذهبا آخر. فلا خلاف بينهم في القول بوحدة أصل بنية الجملة في اللّغة الطبيعية الواحدة، وإن كان الافتراق بينهم في وحدته في جميع اللغات الطبيعية قائما. فالتّحويليون يزعمون أن لا ضرورة لأن تطابق بنى اللّغة الموجودة على مستوى السطح البنية الأصلية وأن ما خالف الأصل مشتق منه لا محالة.

هكذا وجد النّحاة العرب ذوو المنزع التّحويلي أنفسهم أمام إشكال نظري : هل يتبنون موقف وحدة البنية الأصلية في العربيّة أو يقولون بالتعدد على نحو ما فعل السلف؟ وإذا تبنوا الافتراض الأوّل فأي الجمل يعتبرون أصلا ؟ أهي الّتي يكون صدرها اسما متابعة منهم لجمهور اللّسانيين التّحويليين أم تلك الّتي يكون صدرها فعلا وهي الجملة الفعليّة في العربيّة بلا منازع ؟

وإذا كانوا قد أجمعوا على تبني وحدة الأصل تأثّرا بالنّحو التّحويلي ومراعاة لقاعدة كتابة الجملة الّتي اقترحها تشومسكي.

• ج □ م س. م ف.

فإنّ بعضهم لم يستطع التّخلّص من أسر التّراث ومعطيات الواقع اللّغوي. فكان الاختلاف بين هؤلاء الدّارسين في أصل الجملة العربيّة. فافترقوا فريقين :

3-2-1-2-1 - الأصل : الاسميّة

فأمّا من ساير منهم التّحويليين دون تمحيص أو مراعاة لمعطيات اللّغة العربيّة مثل فاخوري (انظر اللّسانية التّوليديّة والتّحويليّة ص8) وعاشور(انظر بنية الجملة العربيّة ص43) فلم يتردّد في اعتبار الجملة الاسميّة أصلا للبنية والفعليّة مشتقّة منها ضمنا أو صراحة ودون استدلال مكتفيا في ذلك بمصادرات جمهور التّحويليين (انظر اللّسانية التّوليديّة والتّحويليّة ص7-18) أو بترديد قاعدة إعادة كتابة الجملة[1] (انظر بنية الجملة العربيّة).

---

1 ـ لم يصرح المؤلف بذلك ولكنه يستنتج من قاعدة إعادة بناء الجملة الّتي تبناها.

3-2-1-2-2-2- الأصل الفعليّة.

وأما من راعى منهم معطيات اللّغة العربيّة واستفاد من التّراث النّحوي العربي فذهب إلى أن أصل البنية هو الجملة الفعليّة[1]. واحتجّ لهذا الرّأي على نحو ما يتّضح من كتاب «الجملة البسيطة» لميشال زكريّا (انظر زكريا، 1983 ص23-36) وكتابات الفاسي الفهري (انظر في ذلك : إشكال الرتبة وباب الاشتغال[2] وفصل الرّبط الإحالي التّطابق ونمطيّة اللّغات في المرجع الأخير (121-144) ص121-122 والبناء الموازي ط1 1990 ص55-74).

3-2-1-3- فالحديث عن ترتيب المكوّنات في مبحث أصل الجملة جاء عرضا عند التّحويليين لم يهتمّوا به لذاته، ولكن باعتباره تفسيرا لاختلاف البنى ذات العناصر الواحدة ولبيان العلاقة القائمة بينها. وهي علاقة الفرع بالأصل. فلا هم نظروا فيه على أساس دور الفعل بصفته رأس الجملة في ترتيب المكوّنات الواقعة فيها، ولا على نحو ما فعل النّحاة العرب القدامى إذ تناولوا مبحث التّرتيب في صلته بالفعل في إطار نظرية العامل.

3-2-2- التّحويلات الاختياريّة التّي تطرح على الجملة : قيودها وحدودها :
احتفل النّحاة التّحويليون بدراسة التّحويلات الاختياريّة التّي تطرأ على بنية الجملة مثل نقل أحد مكوّناتها إلى موقع الابتداء والتّبئير والبناء لغير الفاعل والتّصعيد في نطاق سعيهم إلى إبراز التّرابط والوحدة بين البنى السّطحيّة من ناحية وبنيتها العميقة من أخرى رغم ظاهر الاختلاف حينا والبحث عن الأصل في بنية الجملة في اللّغة العربيّة والاحتجاج له آخر (انظر مثلا زكريا، 1983 ص30) وتفسير البنى التّصعيديّة تارّة وتعليل لحن بعض الجمل أخرى (انظر في ذلك الفهري، 1988 ج1 ص116 والمتوكّل، 1985 ص60-61) إلاّ أنّنا سنكتفي بذكر موقفهم من مسألتين اثنتين لاتصالهما اتّصالا وثيقا بالتّرتيب وتنزّلهما ضمن مباحثه هما نقل الاسم إلى موقع الابتداء والتّبئير[3].

3-2-2-1- نقل المكوّن إلى موقع الابتداء :
هو أحد التّحويلات الاختياريّة وبه اهتمّ م. زكريّا في دراسته الجملة العربيّة البسيطة وفيه توسّع أيّما توسّع (انظر زكريا، 1983 الفصل الثّاني ص23-71). فلم يكتف فيه بنقل الفاعل إلى موقع الصّدر في إطار احتجاجه لأصل الجملة العربيّة كما في نحو :

• الرّجل أكل التفّاحة

---

1 ـ اعتبر غرينبارغ أصل البنية في العربيّة ف فا مف وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.
2 ـ وهو فصل ورد في اللّسانيات واللّغة العربيّة ج1 ط 2 ص103-151 وأعيد في اللّسانيات واللّسانيات العربيّة ص53-93. والإحالة هنا إلى هذا المرجع ص55-58.
3 ـ وسنعمد إلى تلخيص ماورد عنهما في كتابي زكريا (الجملة البسيطة) والفهري (اللّسانيات واللّغة العربيّة ج1)

وهي جملة مشتقّة من :

• أكل الرّجل التفاحة

بواسطة « تحويل الاسم إلى موقع الابتداء « (زكريا، 1983 ص23-71). بل تجاوز ذلك إلى نقل كلّ مكوّن يقتضيه الفعل إلى هذا الموقع فاعلا كان أو مفعولا به مركّبا اسميّا كان (انظر ن م ص37) كما في نحو :

• التّفاحة أكلها الرّجل

وهي جملة مشتقّة من :

• أكل الرّجل التفاحة

أو مركّبا حرفيّا (انظر ن م، ص37) مثل ماهي الحال في نحو الجملة :

• الطّبيب كتب يوسف الرّسالة إليه

المحوّلة من الجملة :

• كتب يوسف الرّسالة إلى الطّبيب

أو تابعا لصلة الموصول نحو (انظر ن م ص38) :

• مجلّة الهلال مات الرّجل الّذي أسّسها

المشتقّة من الجملة :

• مات الرّجل الّذي أسّس مجلّة الهلال

وقد ضبط زكريّا خصائص هذا الضّرب من التّحويل وحدّد قيوده ونبّه إلى حدوده فلاحظ أنّه محكوم بضوابط معيّنة فهو مشروط بتــرك الاسم المنقول ضميرا ظاهرا أو مقدّرا مكانه (انظر ن م ص29 و36 و37) يعود عليه وبوجوب كون الاسم المنقول معرّفا[1] فلا يجوز أن ينقل المركّب الاسمي الواقع فاعلا في نحو :

• تكلّم خطيب في المهرجان[2]

---

1 ـ مفهوم التعريف عنده غير دقيق. وهو مفهوم معجمي وليس نحويّا. وأمثلته لا تدلّ على أنّ الاسم المنقول معرّف نحويّا. وقد أدرك ذلك. فاحترز. قال: «ممّا يمكن ملاحظته أنّنا حدّدنا الاسم بسمة [+ معرّف] ولم نحدّده بسمة [-نكرة]. وذلك لأنّ سمة [+ معرّف] سمة ذاتيّة للاسم يمكنها أن تشمل أسماء نكرة معرّفة من حيث أنّها تحتوي على سمة ذاتيّة [+ معرّف]. نذكر من هذه الأسماء هنا اسم الجنس واسم التّصغير كما يتبيّن لنا من الأمثلة التّالية :

(49) أ – لا يحقّ ظلم إنسان

ب – إنسان لا يحقّ ظلمه

(50) أ – هذّب كتيّب أخلاقي

ب – كتيّب هذّب أخلاقي « (زكريا، 1983 ص40).

2 ـ أجاز ابن هشام مثل هذا في حديثه عن مسوّغات الابتداء بالنّكرة. فالمسوّغ الثّامن عنده أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنّكرة من خوارق العادة نحو :

• « شجرة سجدت

• وبقرة تكلّمت

إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد ففي الإخبار به عنها فائدة « (المغني ج2 ص470).

والحقّ أنّ الأسماء المنقولة في الأمثلة التّي استدلّ بها على جواز نقل المكوّنات إلى موقع الابتداء ليست كلّها معارف بل هي خليط من المعارف والنّكرات غير المحضة فأمّا المعارف فنحو الاسم المنقول في الجملة :

• خطيب الحزب تكلّم في المهرجان

المحوّلة من :

• تكلّم خطيب الحزب في المهرجان

وأمّا النّكرات فنحو :

• خطيب بارع تكلّم في المهرجان
• وخطيب يحترمه الشّعب تكلّم في المهرجان
• ؟؟ وإنسان لا يحقّ ظلمه[1]
• وكتيّب هذّب أخلاقي

فالمكون المنقول إلى موقع الابتداء في هذه الجمل المشتقة تباعا من نحو :

• تكلم خطيب بارع في المهرجان
• وتكلم خطيب يحترمه الشعب في المهرجان
• ولا يحق ظلم إنسان.
• وهذّب كتيّب أخلاقي.

ليس معرفا فهو في المثالين الأوّل والثّاني مركب اسمي بالنعت رأسه اسم نكرة وفي الثّالث والرابع اسم نكرة. فهذه المكوّنات المنقولة ضربان فهي إمّا أسماء نكرة وإمّا مركبات الرأس فيها اسم نكرة. ولكن التنكير في جميعها ليس محضا حسب مفهوم ابن هشام للنكرة والمعرفة فهي إمّا نكرة موصوفة وإمّا اسم جنس أو اسم تصغير. فالقيد الّذي كان ينبغي أن يوضع على هذا التّحويل ليس تعريف الاسم المنقول بل وجوب كونه نكرة غير محضة. كما أنه بين أن هذا التّحويل وقف على المحلاّت الّتي يقتضيها الفعل فعل الجملة النواة أو فعل الجملة الفرعية الواردة صلة للموصول[2].

فالشرط في جوازه أن يكون الاسم المنقول فاعلا أو مفعولا به فلا ينقل إلى موقع الابتداء غيرهما لا يجوز بحال أن يقع هذا التّحويل على المفعول المطلق أو المفعول

---

1 ـ ورد هذا المثال والذّي يليه في الجملة البسيطة ص 40. وهذا المثال في اعتقادنا على درجة دنيا من المقبوليّة على غير ما يعتقد زكريا. فمن المفروض أن يرد الاسم المضاف إليه في البنية المشتقّة معرّفا بالألف واللام. فيقال :

• الإنسان لا يحقّ ظلمه

وهذا التّعريف الجنسي ليس تعريفا محضا.

2 ـ كان الموصول اسميا أو حرفيا كما في الجملتين :

• مجلة الهلال مات الرجل الّذي أسّسها
• ومن حسبت أن زيدا انتقد ؟

فيه أو المفعول لأجله أو الحال فجمل مثل : [1]

- قتل شنيع قتله الحاكم الرجل
- ثلاث ضربات ضربها الحاكم
- الصباح سهر الرجل إليه
- وطلوع الشمس جاءه الرجل
- وابتغاء الخير تصدق الحاكم على الفقير
- وحين غفلة دخل الرجل المدينة عليه

المحوّلة تباعا من جمل لاشك في مقبوليتها هي على التوالي :

- قتل الحاكم الرجل قتلا شنيعا
- وضرب الحاكم الرجل ثلاث ضربات
- وسهر الرجل إلى الصباح
- وجاء الرجل طلوع الشّمس
- وتصدّق الحاكم على الفقير ابتغاء الخير
- ودخل الرجل المدينة على حين غفلة

ليست جملا «أصولية»[2].

3-2-2-2- التّبئير[3]

اهتم الفاسي الفهري بمسألة التّبئير فعرّفه بالحدّ والمثال وضبط القيود على جوازه من وجهة نظر التّحويليين. فالتّبئير «عملية صوريّة يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى (major category) كالمركّبات الاسمية أو الحرفية أوالوصفية من مكان داخلي (أي داخل ج) إلى مكان خارجي (خارج ج) أي مكان البؤرة المحدد بالقاعدة (39)[4] كما في الجمل التالية :

(. . .) أ - (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) [(1 الفاتحة 5-)]

ب - اللهَ أدعُو

(. . .) في الدار وجدتُه

(. . .) غدا سنلتقي

(. . .) أميّتا كان» (الفهري ،1988 ج1 ص114-115).

وهذه العملية ليست حرة بل توجد قيود كثيرة متنوعة عليها منها :

---

1 ـ هذه الأمثلة الستة من «الجملة البسيطة» ورد اثنان منها في الصفحة 40 وهما على التوالي الثّالث والسادس وجاءت الأربعة الباقية في الصفحة 41.

2 ـ عبارة الأصولية استعملها زكريا بمعنى المقبولية (انظر زكريا، 1983 ص26 ص28 ص41).

3 ـ يختلف المصطلح المستعمل في الدّلالة على هذا المفهوم فهو التّبئير عند البعض (focalisation) والموضعة عند آخرين (topicalisation) (انظر في ذلك الفهري 1988 ج1 ص114).

4 ـ القاعدة 39 هي :

ج ⟵ (بؤ) ج (انظر في ذلك اللّسانيات واللّغة العربيّة ج1 ص113).

«أ - قيود على المكان المصدر أي المكان الّذي تنطلق منه المقولة المنقولة.
ب - قيود على المكان الهدف
ج - قيود على ميدان التّحويل
د - قيود على صورة التّحويل
هـ - قيود على خرج التّحويل أي البنية النّاتجة عن تطبيق التّحويل (output structure)» (الفهري، 1988 ج1 ص115).
فمن القيود على المكان قيود جزيرية (Island conditions) «تجعل من الميدان الّذي يحوي المقولة جزيرة لا يمكن أن تدخلها أو تنطبق فيها القاعدة ومن جملة هذه القيود بعض القيود الّتي وضعها روس، (1967) نذكر منها :
- قيد الجزيرة الميميّة[1] (wh island contraint).
- وقيد المركّب الاسمي المعقّد (complex noun phrase contraint)
- وقيد المركّب العطفي (Coordinate structure contraint)
- وقيد الفرع الأيسر (Left branch condition)» (ن م ج1 ص115)
فهذه القيود تمنع التّبئير في نحو[2] :
* زيدا من ضرب ؟ (مشتقّة مِنْ مَنْ ضَرَبَ زيدًا بتقديم زيد)
* وزيدا أظنّ الرّجل الّذي انتقد انتحر (أظنّ الرّجل الّذي انتقد زيدا انتحر)
* زيدا انتقدت وعمرا (زيدا وعمرا انتقدت)
* وزيد انتقدت أبا (انتقدت أبا زيد)
فأما قيد الجزيرة الميميّة فيمنعه في الجملة الأولى. وأما قيد المركّب الاسمي ففي الثّانية. وأمّا قيد المركّب العطفي وقيد الفرع الأيسر فلا يسمحان به تباعا في الجملتين الثّالثة والرّابعة.

إلا أنّ هذه القيود الّتي عرفها النّحو التّحويلي في أول مراحله صارت محل نقد اللسانيين. فهي في نظر بعضهم بدائيّة (انظر في ذلك ن م ج1 ص117) لا تعدو أن تكون لائحة طويلة «لا يوحّد بينها شيء» (ن م ج1 ص117) وكان «يحسن استخلاصها من قيود ومبادئ أعمّ» (الفهري، 1988 ج1 ص117).
وقد سعى تشومسكي إلى تدارك الأمر بوضعه مبدأي التّتابع السّلكي(cyclicity) والتحتية (Subjacency).
ومن القيود على المكان الهدف : حطّ العنصر المنقول في مكان بؤ(انظر في ذلك الفهري، 1988 ج1 ص117) أوالمكان الصدر «في الرّبض الأيمن لج وذلك تمشّيا مع نظريّة تحويلات النّقل الّتي تفترض أن النّقل يكون دائما إلى أرباض الإسقاطات

---

1 - «الجزيرة الميمية جملة في صدرها أداة استفهام أو اسم موصول «(الفهري ج1 ص116 (هامش 19)).
2 - وردت هذه الأمثلة في اللّسانيات واللّغة العربيّة ج1 ص116.

الكبرى (م. س، ج، جَ، جً ...) إلى يمينها أو إلى يسارها...» (الفهري، 1988 ج1 ص117).

ومن القيود على ميادينها مبدأ التّتابع السّلكي ومبدأ التّحتيّة (انظر ن م ج1 ص117). «فالتّحويلات كما هو معلوم تنطبق في أسلاك (cycles) وتختلف العُجَرَ السلكية (cyclic nodes) حسب اللغات. فمن العُجَرَ السّلكيّة في العربيّة م س وجَ وجً وج أحيانا). ومن القواعد ما ينطبق في سلك داخلي فيسمّى سلكيّا (cyclic) ومنها ما ينطبق في آخر سلك فيدعى بعد سلكي (postcyclic). والتّتابع السّلكي والتّحتيّة مبدآن يقيّدان هذا الانتقال عبر الأسلاك وهما مبدآن يرجعان إلى مبدإ أعمّ هو مبدأ المحليّة (Locality principle). فالاستفهام مثلا لا ينطبق في ميدان جملي واحد في جملة مُدْمَجَة (embedded sentence) أو جملة غير مدمجة كما ينطبق عبر أكثر من جملة

(58) لا أدري من جاء

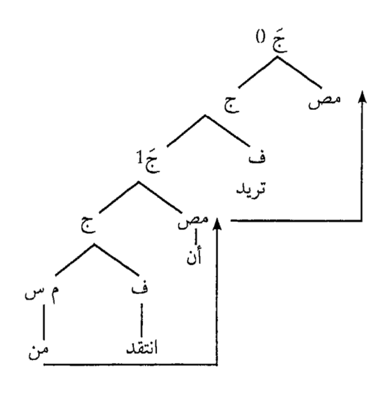
(59) من جاء ؟

(60) من تريد أن أنتقد ؟

(61) من حسبت أن زيدا انتقد ؟

(62) من حسبت أن عمرا يعرف أن زيدا انتقد؟

فافتراض التّتابع السّلكي يقرّ أنّ «من» في الجمل (60) و(61) و(62) لا تنتقل في وثبة واحدة من المكان المصدر (مكان المفعول) إلى المكان الهدف (مكان الموصول) وإنّما تنتقل عبر مص الموجود في كل ج بصفة سلكيّة أي بالتّدرّج من سلك إلى آخر كما يبيّن ذلك الرّسم التّالي :



فـ«مَنْ» تنتقل من مكان المفعول إلى مكان المصدري في جَ1 أوّلا ثمّ منه إلى مكان المصدري في جَ0 وذلك بالنسبة[1] إلى الجملتين (61) و(62) حيث تتعدّد الأسلاك الجمليّة.

ويظلّ التّنقّل خاضعا لمبدإ التّحتيّة في البنى المذكورة وإن كانت الملاحظة السّطحيّة توحي بأنه خارق له»(الفهري، 1988 ج1 ص117-119) وهو الّذي «يحدّد عدد الأسلاك الّتي يمكن أن يعمل فيها التّحويل» (ن م ج1 ص119). و«هذا الانتقال المتتابع» (ن م ج1 ص119) خاضع لقيود ذكر منها الفهري ثلاثة :

- أولها : حدود التدرج عبر الموصول الّذي يعتبر بابا للإفلات (escape hatch) في اللغات الّتي تسمح به. فمبدأ التحتية «يحدد عدد الأسلاك الّتي يعمل فيها التّحويل» (ن م ج1 ص119) و«مضمون هذا القيد أن العنصر المتنقّل لا يمكن أن يخترق أكثر من عجرة سلكيّة واحدة. ومعلوم أن هذا القيد يمكن أن يستوعب عددا من قُيُودِ روس فمن ذلك قيد المركّب الاسمي المعقد وقيد الجزيرة الميميّة» (الفهري، 1988 ج1ص120)

- وثانيها كون حصوله مشروطا بعمل فعل من الأفعال الّتي تعتبر جسورا (bridge verbs). «وهي أفعال نفسية من نوع خاص تخول للمقولة المتنقلة الإفلات، بينما أفعال أخرى لا تخول ذلك من جملة هذه الأفعال الجسور : ظنّ، حسِب، خال، علِم، عرف . . . الخ. قارن بين الجملة (61) والتراكيب التالية.

(64) * من رأيت أن زيدا انتقد ؟

(65) * من أخبرتني أن الرجل سبّ؟ «(الفهري، 1988 ج1 ص 119).

- وثالثها وجوب كون الموصول «خبريا لا استفهاميا

(66) * من تظن أن زيدا انتقد ؟

(67) * من تساءلت هل انتقد زيد ؟ « (ن م ج1 ص 119).

على أنه بالإمكان إضافة شرط رابع ليس وقفا على التّبئير بل هو يشمل كل التّحويلات وهو الاقتصاد في «الصياغة الصورية للتحويلات» (ن م ج1 ص120) كـ«استعمال العدد الأدنى من الرموز (Minimal factorization) خلافا للطريقة الّتي كانت تصاغ بها التّحويلات في الأنحاء التّحويليّة الأولى . . . وعدم وضع القيود على التّحويل كجزء منه وهذا ما أدى بتشومسكي إلى صياغة قاعدتين للنقل واحدة للتبئير والأخرى للاستفهام بصفة مبسطة جدا.

(69) انقل م (move (wh)

(70) انقل م س (move NP)

وفي مرحلة ثانية اقترح تشومسكي توحيد هاتين القاعدتين في قاعدة واحدة.

(71) انقل أ (move) أمقولة كبرى» (ن م ج1 ص120)

---

1 - في النص الأصلي لام الجر وقد عوضناها بما يناسب فعل النسبة من حروف الجر.

3-2-2 - ليس التّرتيب مبحثا من مباحث النّحو التّحويلي. وإذا كان اللسانيون قد تعرضوا له فيه فقد كان ذلك عرضا في مقاربتهم بعض أضرب التّحويل كنقل الاسم إلى موقع الابتداء والتّبئير فلم تخرج مقاربتهم هذه الظّواهر التّرتيبية عن زاوية التّحويل فهم اكتفوا فيه بشرح ما طرأ على بنية الجملة العميقة على مستوى السطح من تغيير وبضبط خصائص كل ضرب من التّحويل والقيود عليه فاقتصر اهتمامهم بمبحثي نقل الاسم إلى موقع الابتداء والتّبئير على الجانب الشكلي على غيرما هي الحال عليه في الأنحاء ذات النزعة التداولية.

3-3 - التّرتيب في النّحو الوظيفي

3-3-1- اختلاف مقاربة التّرتيب في هذا النّحو عنها في النّحو التّحويلي:

خالفت الأنحاء التّوليديّة غير التّحويليّة الأنحاء ذات الطابع التّحويلي في تفسير بنية جمل مثل:

- زيدا قابل خالد

فلم تعتبرها متحولة من :

- قابل خالد زيدا

«عن طريق قاعدة نقل (قاعدة تحويل (التصدير)» (المتوكّل، 1985 ص22) كما هو العرف في النّحو التّحويلي بل اعتبرت هاتين الجملتين أصليتين. فحيث رأى التّحويليون وحدة في البنية رأى غيرهم تعددا فيها فالجملتان السابقتان مشتقتان من وجهة نظر النّحو الوظيفي مثلا «من البنية الوظيفية غير المرتبة (33).

(33) (مض قابل ف (س1 : خالد (س1)) منف . فا مح
س2. زيد (س2)) متق مف بؤ مقا)» (ن م ص 22)

بالنسبة إلى الأولى والبنية :

(مض قابل ف(س1 : خالد (س1)) منف فاعل مح.
(س2 : زيد (س2)) متق مف بؤجد)

بالنسبة إلى الثّانية «عن طريق تطبيق قاعدتي موقعة اثنتين» (ن م ص22) تختلف ما تتصل بالمفعول به منهما. فأما القاعدة المشتركة بينهما فهي قاعدة الموقعة في فا[1] (بالنسبة إلى[2] المكون خالد)» (ن م ص 22) وأما الثّانية فهي في الجملة الأولى « قاعدة الموقعة في م [3] Ø (بالنسبة إلى المكون زيد الحامل للوظيفة

1 - الموقع فا مخصّص للمكوّن المسندة إليه الوظيفة التّركيبيّة الفاعل والوظيفة التّداوليّة المحور

2 - يستعمل اللّغويون المغاربة فعل نسب متعدّيا بحرف الجرّ اللاّم والصحيح أنّه يتعدّى إلى مفعوله بإلى و قد سبق أن نبّهنا إلى ذلك حين صوّبنا هذا « الخطأ » في بعض الاستشهادات ولكنّنا سنعمد إلى إصلاح ما في النصوص من هذا النوع من الخطإ بأي من الاستشهادات دون إشارة إلى ذلك تجنّبا للتكرار.

3 - م Ø هو موقع الصدر

التداولية بؤرة[1] المقابلة)» (المتوكّل، 1985 ص22) وفي الثّانية قاعدة الموقعة في (مف)[2] بالنسبة إلى المكون زيد المسندة إليه الوظيفة التّركيبيّة والوظيفة التداولية بؤرة الجديد.

ذلك أن إطار مقاربة التّرتيب في الأنحاء التّحويليّة غيره في «الأنحاء المؤسسة تداوليا» (ن م ص5). فأما الأنحاء الأولى فاهتمت بالشكل فعرض أتباعها لترتيب المكوّنات في إطار دراستهم ما طرأ علىالبنية العميقة وهي بنية نظرية على مستوى السطح من تحويلات اختيارية. فكان الحديث عن التّرتيب عندهم عارضا متصلا بهذه التّحويلات على نحو ما سبق بيانه.

وأما الثّانية فكان اهتمامها بالمعنى. تناولت مبحث التّرتيب في علاقته بسياق الخطاب وعُنِيَتْ به عناية بالغة فجعلت منه مبحثا محوريا وكانت مقاربتها لمواقع المكوّنات في الجملة وظيفية تداولية على نحو ما يُرَى في النّحو الوظيفي مثلا.

فجاءت البنية الموقعية متحركة متعددة الأبعاد (انظر في ذلك المتوكّل، 1987 ص9) قد روعيت في تحديدها مجموعة من العوامل (انظر مثلا المتوكّل، 1985 ص21 و1987 ص11). فالتّرتيب في النّحو الوظيفي محكوم بالوظائف التّركيبيّة والتداولية وحجم المكوّنات (راجع مثلا المتوكّل، 1985 ص21) ومدى تعقيد المكوّنات المقولي (راجع ن م ص 52) بل وبالوظائف التداولية أيضا.

وقد سبق أن نبه المتوكل إلى إشارة النّحاة العرب القدماء إلى إسهام الوظيفتين الدّلاليتين[3] المكان والزمان في ترتيب المكون داخل الجملة (انظر ن م ص21). وإذا كان لم يجزم بصحة هذا الافتراض في كتابه الوظائف التّداوليّة (انظر المتوكّل، 1985 ص21) فإنّه فعل لاحقا في كتابه « من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة» (انظر ص48 و52 و68 مثلا) فأقرّ بأثر هذه الوظائف في التّرتيب.

---

1 ـ «تحدد البؤرة عامة بأنها الوظيفة الّتي تلحق بالمكون الّذي يحمل المعلومة الجديدة «(فصل المبتدأ في اللّغة العربيّة في «في اللّسانيات واللّسانيات العربيّة ص115). فهي «تسند إلى المكون» الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة» (الوظائف التداولية ص28) وهي عند المتوكل ضربان : بؤرة الجديد وهي «المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة الّتي يجهلها المخاطب ... وبؤرة المقابلة ... الّتي تسند إلى المكون الحامل للعلومة الّتي يشك المخاطب في ورودها أو المعلومة الّتي ينكر المخاطب ورودها» (الوظائف التداولية ص28-29).

2 ـ الموقع (مف) خاص بالمكوّن المسندة إليه الوظيفة التّركيبيّة المفعول به والوظيفة التداولية بؤرة الجديد. وهذه الوظيفة واحدة في النّحو الوظيفي.

3 يميز في النّحو االوظيفي بين أنواع ثلاثة من الوظائف:
- وظائف تركيبية هي الفاعل والمفعول
- ووظائف دلالية هي الحدث والزمان والمكان والحال والعلة والمصاحب
- وأخرى تداولية ثلاثة منها خارجية هي المنادى والمبتدأ والذيل واثنتان داخليتان هما البؤرة والمحور.

3-3-2- مقاربة التّرتيب في النّحو العربي من وجهة نظر تداوليّة.

لاشكّ أنّ أحمد المتوكّل أكثر من اهتمّ من النّحاة العرب المحدثين بمبحث التّرتيب في اللّغة العربيّة فقد احتفل في مؤلّفاته (راجع ثبت المصادر والمراجع) دون سائر النّحاة العرب بدراسة ترتيب المكوّنات في الجملة العربيّة بشكل طريف لم يسبق إليه مستعملا في مقاربته إياه النّحو الوظيفي إطارا منهجيّا مغنيا إيّاه بما استعاره من الفكر اللّغوي العربي من مفاهيم (انظر في ذلك فصل المبتدأ في «في اللّسانيات واللّسانيات العربيّة ص95) فاهتمّ بدراسة مواقع مكوّنات الجملة في الوظائف التّداوليّة وعني بمواقع المفاعيل في كتاب خصّه بدراسة الوظيفة المفعول في اللّغة العربيّة[1]. فسعى إلى تحديد بنية المكوّنات الموقعيّة ووضع سلّمية تضبط مواقعها في الجملة على أساس التّفاعل بين العوامل المتحكّمة في التّرتيب وضبط القيود على بعض أوجه التّرتيب.

3-3-2-1- البنية الموقعيّة :

فقد اقترح المتوكّل بادئ الأمر أن تكون البنية الموقعيّة في الجملة الفعليّة على النّحو التّالي[2] :

م4، م2، م1 مØ ف فا (مف) (ص) م3 (راجع المتوكّل، 1985 ص21)

وعد المواقع صنفين : فأما المواقع الثّلاثة م4 وم2 وم3. فخارجية يحتلها على التوالي كل من المنادى والمبتدإ والذيل كما في نحو :

- يا زيد (منادى م4) ، جاء الضيوف
- وزيد (مبتدأ م2) قام أبوه.
- وساءني زيد سلوكه (ذيل م3)

وأما الموقع م1 فـ«للأدوات الصدور كأداتي الاستفهام (الهمزة وهل) وما النافية وإن وغيرها» (ن م ص 21) نحو :

---

1 ـ لهذا الكتاب عنوان كبير وصغير. فأما الكبير فهو «من البنية الحملية إلى البنية المكونية» وأما الصغير فهو «الوظيفة المفعول في اللّغة العربيّة «وقد صدر عن دار الثقافة بالدار البيضاء سنة 1987.

2 ـ الملاحظ أن سلّمية المواقع تبدو لنا غير دقيقة على نحو ما تبينه أمثلة المنادى من رسالة الغفران وما سنبينه في مواطن أخرى فلا يكون المنادي دائما في الموقع م4 وهذه بعض الأمثلة للتدليل على ذلك :

- لقد طال عمرك يا أبا ليلى (رغ 227)
- أتكلمني بمثلِ هذا الكلام يا خليع بني ضبيعة (رغ (228).
- اسكت يا ضلّ بن ضل (رغ 230)
- فسألتك يا أبا بصير بالله : هل يهجس لك تمني المدام ؟ (رغ ص233)
- أهلا يا أبا عبد الرحمان (رغ ص234)
- لمن هذه الأبيات يا أبا عبد الرحمان ؟ (رغ ص279)
- أ فنسيت يا أبا عبد الرحمان و أنت أذكر العرب في عصرك ؟ (ن م 279)

• هل جاء زيد ؟
(أداة استفهام).
وأما بقية المواقع فداخلية. فالموقع م$\emptyset$ يخصص للمكون المسندة إليه إما الوظيفة التداولية المحور[1] في بنى الاشتغال نحو :
• زيدًا رأيته
• والكتابَ قرأته
أو الوظيفة التداولية البؤرة : بؤرة الجديد في الجمل الاستفهامية من نحو :
• من جاء ؟
• وماذا قرأت ؟
• ومتى أتيت ؟
وبؤرة المقابلة في الجمل الاستفهامية أو الخبرية على السواء نحو :
• أقصة طالعت ؟
• خالدا أنقذت
• وعمرا أعطيت نقودا
• وغاضبا لقيتُ خالدا
• وأمس ذهبت إلى العاصمة
فالمكوّنات الواقعة صدرا للجمل السابقة (غير حروف الاستفهام) تحمل الوظائف التداولية المحور أو بؤرة المقابلة أو بؤرة الجديد. وهي موجودة في الموقع الموسوم م$\emptyset$. والموقع ف يحتله المحمول في الجملة الفعلية وهو الفعل. والموقعان فا و(مف) يكونان تباعا للمكونين المسندة إليهما الوظيفية التّركيبيّة الفاعل والمفعول مالم تسند إلى الأوّل الوظيفية التداولية بؤرة الجديد وإلى الثّاني إحدى الوظيفتين التداوليتين التاليتين : بؤرة المقابلة أو المحور.

والحيز الموقعي (ص)[2] وهو الّذي يلي الفاعل والمفعول به إن كان الفعل متعديا يحتله كل مكون موضوعا كان أو من اللواحق لم تسند إليه وظيفة تركيبية أو وظيفة تداولية ليست بؤرة الجديد.

1 ـ « تسند وظيفة «المحور» (Topic) إلى المكون الدال على ما يشكل «المحدث عنه داخل الجمل» (المتوكّل، 1985 ص69).

2 ـ يذكر المتوكل أن هذا الحيز الموقعي يحتله المكون الّذي لا يحمل إلا وظيفة دلالية (أي المكون الّذي لم تسند إليه وظيفة تركيبية ولا وظيفة تداولية تخوله احتلال موقع خاص به)» (الوظائف التداولية ص83).
والحق أن عبارته لا تخلو من التجاوز فالوظيفة التداولية موجودة في نحو :
• أعطى زيد عمرا كتابا
• وعاد زيد البارحة
• واستقبل المدير الزوار في مكتبه
في المكون الواقع في الموضع الأخير من الجملة. فليست هذه الجمل إلا جوابا عن الأسئلة ←

ويخضع ترتيب المكوّنات في الحيز الموقعي ص لسلمية استنتجها المتوكّل من التّراث النّحوي العربي (انظر المتوكّل، 1987 ص46). فقد لاحظ أن الحدود الإجبارية الّتي لا تسند إليها الوظيفة الفاعل والوظيفة المفعول ترد في الموقع ص1 وكذلك بعض الحدود غير الإجبارية الّتي «تمتاز بدرجة معينة من الأهمية» بالنسبة إلى الواقعة الدال عليها محمول الجملة . . . كالحدود الحاملة للوظيفة الدّلالية المكان حين يتعلق الأمر بمحمولات مثل دخل وخرج» (ن م، ص48) «فإنها تستأثر نظرا لاقتضاء المحمول لها أكثر من غيرها بالأسبقية في احتلال الموقع الموالي لموقع الفاعل أي الموقع الأوّل (ص1) من الحيز الموقعي ص» (ن م ص48). ويكون الموقع ص2 للمكون الحدث والموقع الثّالث ص3 للمكون الزمان والموقع الرابع ص4 للمكون المكان والموقع الخامس والسادس والسابع تباعا للمكونات الحاملة « للوظائف الدّلالية الحال والعلة والمصاحب» (ن م ص48). إلا أن المتوكل رأى في ما بعد ضرورة أن يضيف موقعا آخر يتوسط الفعل والفاعل هو الموقع م آ « يحتله المكون المحور كما في نحو :

- عشق عزّة كثير
- وفاز هذه السنة خالد
- وصلّى في المسجد أهل الحيّ

فعزّة وهذه السنة وفي المسجد أسندت إليها الوظيفة التداولية المحور فتوسطت بين الفعل والفاعل. ذلك أن الجمل السابقة ليست سوى جواب عن الأسئلة التالية.

- من عشق عزّة ؟
- ومن فاز هذه السنة ؟
- ومن صلّى في المسجد ؟

ولكن البنية الموقعية السابقة لا تنبأ بمثل هذه المكوّنات لذلك اقترح المتوكل أن تكون البنية الموقعية على نحو ما يلي :

م4، م2 م1 مØ ف(م آ) فا (مف) (ص) م3[1] (انظر في ذلك ن م ص46)

← التالية : • ماذا أعطى زيد عمرا ؟
• ومتى عاد زيد ؟
• وأين استقبل المدير الزوار ؟

فالمكوّنات غير الوجهية الموجودة في الحيز الموقعي (ص) «عمرا وكتابا والبارحة وفي مكتبه » وظائف دلالية أسندت لها تباعا وظيفة المستقبل والمتقبل والزمان والمكان والوظيفتان التداوليتان المحور بالنسبة إلى المكون الأوّل وبؤرة الجديد بالنسبة إلى بقية المكوّنات وهذه الحدود كثيرا ما تستقطب على حد عبارة المتوكل نفسه بؤرة الجديد (انظر البنية الحملية ص41). وفيما يقوله هنا وهناك اضطرابٌ.

1 ـ لا تحدّد هذه البنية أو البنية السّابقة موقع الفاعل التّي تسند إليه الوظيفة التّداوليّة بؤرة الجديد كما في الجملة الواردة جواباعن السؤال :
←

3-3-2-2- سلّميّة تحديد المواقع :

ولمّا كان موقع المكوّن الواحد في الجملة الفعليّة يختلف باختلاف البنى على نحو ما يتّضح من الأمثلة السّتّة التّالية :

- عزّة عشق كثيّر
- وعشق عزّة كثيّر
- وعشق كثير عزّة
- ومساء عاد زيد
- وعاد مساء زيد
- وعاد زيد مساء

الّتي لا تعدو أن تكون أجوبة عن الأسئلة التّالية :

- أَبُثَيْنَةَ عشق كثيّر ؟
- ومن عشق عزّة ؟
- ومن عشق كثيّر ؟
- وأصباحا عاد زيد ؟
- ومن عاد مساء ؟
- ومتى عاد زيد ؟

وجب البحث عن العوامل المحدّدة للترتيب بالرّجوع إلى نوع الوظائف أوّلا وتركيب المكوّنات مقوليّا ثانيا وعن كيفيّة التّفاعل بين هذه العوامل المختلفة في تحديد رتبة المكوّنات داخل الجملة.

3-3-2-2-1- ترتيب المكوّنات بالرّجوع إلى نوع الوظائف.

لاحظ المتوكّل في دراسته الوظيفة المفعول في اللّغة العربيّة :

- أوّلا هيمنة الوظيفة التّداوليّة في ترتيب المكوّنات على ما عداها من الوظائف الأخرى على نحوما يتّضح من الجدول التّالي :

المكون	عدد الجملة	وظيفة المكون			موقعه
		التّركيبيّة	الدّلاليّة	التداولية	
عزّة	1	مفعول	متقبل	بؤرة مقابلة	م Ø
	2			محور	م آ
	3			بؤرة جديد	(مف)
مساء	4		زمان	بؤرة مقابلة	م Ø
	5			محور	م آ
	6			بؤرة جديد	(ص)

←. من ضرب عمرا ؟

وهي : . ضرب عمرا زيد.

فليس موقع الفاعل في هذه الجملة هو موقعه لما أسندت له الوظيفة التداولية المحور

فالمكوّن يحتل الموقع الّذي تقتضيه الوظيفة التداولية المسندة إليه[1]» أيا كانت وظيفته التّركيبيّة وأيا كانت وظيفته الدّلالية « (المتوكّل، 1987 ص47).

– ثانيا : ورود الوظائف التّركيبيّة في مرحلة ثانية من الأهمية في تحديد رتبة المكوّنات. فإذا تعددت الوظائف التّركيبيّة والدّلالية في الجملة الفعلية كما في الجملتين :

- خرج خالد البارحة من الحفل مستاء
- وأعطى خالد هندا باقة ورد البارحة أمام بيتها

اللتين تمثلان جوابا عن السؤالين :

- كيف خرج خالد البارحة من الحفل ؟
- وماذا أعطى خالد هندا البارحة أمام البيت ؟

واتفقت وظائف المكوّنات التداولية تقدمت المكوّنات ذات الوظائف التّركيبيّة على ما عداها من المكوّنات المسندة إليها وظائف دلالية على نحو ما يتبين من الجدول التّالي :

المكون	عدد	وظيفة المكون			موقعه
	الجملة	التّركيبيّة	الدّلالية	التداولية	
خالد		فاعل	منف	محور	فا
البارحة			زمان	محور	(ص)
من الحفل	1		مكان	محور	(ص)
مستاء			حال	بؤرة جديد	(ص)
خالد		فاعل	منف	محور	فا
هندا	2	مفعول	مستق	محور	(مف)
باقة ورد			متق	بؤرة جديد	(ص)
البارحة			زمان	محور	(ص)
أمام بيتها			مكان	محور	(ص)

فأما المكون خالد المسندة إليه في الجملة الأولى الوظيفة التّركيبيّة الفاعل فاتفق والمكونين المسندة إليهما الوظيفتان الدّلاليتان الزمان والمكان في الوظيفة التداولية المحور وتقدّم عليهما في التّرتيب فجاء في الموقع فا. وأما المكونان خالد وهند المسندة إليهما تباعا الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول فقد شاركا المكونين البارحة وأمام بيتها المسندة إليهما على التوالي الوظيفتان الدّلاليتان الزمان والمكان في الوظيفة التداولية المحور المسندة إليهما ولكنهما تقدما عليهما في التّرتيب. فاحتلا تباعا الموقعين فا و(مف) في حين جاء الآخران في الحيز الموقعي (ص).

1 – في كتب المتوكل اضطراب كثير وتذبذب. قارن مثلا بين ما جاء في الوظائف التداولية ص88 وما جاء في كتابه «من البنية الحملية ص29 و47 مثلا.

فالمكوّنات ذات الوظيفة التّركيبيّة تقدّمت على المكوّنات الأخرى ذات الوظيفة الدّلاليّة حين أسندت إليها نفس الوظيفة التّداوليّة إلا أن هذه السّلّميّة تُعطّل إذا لم تتعدّد المكوّنات غير الوجهية[1]. فلا يكون في التّرتيب أثر لغير الوظائف التداولية على نحو ما يرى من الأمثلة الثّلاثة الأخيرة من الجدول الأوّل :

- ثالثا : انحصار دور العلاقات الدّلالية في ترتيب الوظائف الّتي تكون من هذا الصنف.

فإذا تعددت هذه الوظائف في الجملة الواحدة ولم تُسند إليها الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة أو بؤرة الجديد اللّتين تؤهلانها لاحتلال الموقع الصدر أو آخر مواقع الحمل وجب ترتيبها في الحيز الموقعي (ص) في نظر المتوكل حسب السلمية التالية[2] (انظر في ذلك المتوكّل، 1987 ص48):

المكون المتقبل

ص← الّذي لا تسند إليه الوظيفة التّركيبيّة المفعول < المكون الحدث < م الزمان < م المكان < م الحال < م العلة < م مصاحب

ص← ص1 - < ص2 < ص3 < ص4 < ص5 < ص6 < ص7

فإذا كان المكون الزمان في نحو :

• سلم خالد هندا الرسالة في المكتب مبتسما البارحة

لم يل المتقبل (الرسالة) في التّرتيب فلأنه قد أسندت إليه الوظيفة التداولية بؤرة الجديد. ذلك أن الجملة السابقة ليست سوى جواب عن السؤال التّالي :

• متى سلم خالد هندا الرسالة في المكتب مبتسما؟ (انظر في ذلك ن م ص50)

مثل هذه الملاحظات جعلت المتوكل يقترح أن تكون السلمية في تحديد المواقع على النّحو التّالي :

الوظائف التداولية < الوظائف التّركيبيّة < الوظائف الدّلالية (انظر ن م ص48 و52).

---

1 ـ المكوّنات في النّحو الوظيفي ضربان :
- وجهية وهي الفاعل والمفعول به
- وغير وجهيه وهي ما عدا ذلك من المكوّنات

2 ـ يتناسب هذا التّرتيب جملة وما انتهينا إليه في دراسة ترتيب المتممات في النّحو العربي (انظر في ذلك أشباه المفاعيل ص166 و167 و169 و178 والمتممات في النّحو العربي قسم المفاعيل ص145 و201 و224) ولكنه يخالفه جزئيا في موقع المفعول معه.
لامراء في أن مبحث ترتيب المفعول معه لم يلق اهتماما من لدن النّحاة الأوائل وأن توسع بعض المتأخرين نسبيا فيه لا يفي بالحاجة، ومع ذلك يتبين دارس التّراث النّحوي العربي أن المفعول معه لا يتقدم على الحال والمفعول لأجله في غير ضرورة تدعو إلى ذلك بل قد تقدم على المفعول به للضرورة الشعرية مما يجعل القول باحتلاله الموقع (ص7) أمرا مشكوكا في صحته إلا أن ترتيب المفعول معه لا يمثل اليوم إشكالا كبيرا لأن استعماله صار نادرا وإن وقع فعلى غير ما تعورف عليه في التّراث النّحوي إذ عوضت مع واو المعية.

فمواقع المكوّنات في الجملة الفعلية الخبرية مثلا تختلف في النّحو الوظيفي بحسب سياق الخطاب. فرتبة المكوّنات تتأثّر بالغ التّأثر بالسياق، وتخضع لقاعدة تحدد سلمية المواقع على نحو ما يلي :

وظيفة المكون			موقعه
التّركيبيّة	الدّلالية	التداولية	
منف	فاعل	محور	فا
		بؤرة جديد	(م آ > . . . > ص[1])
مفعول به	متق	بؤرة مقابلة	م Ø
		محور	م آ
		بؤرة جديد	(مف)
	حدث	بؤرة مقابلة	م Ø
	زمان مكان	محور	م آ[2] (ص)
	حال علة	بؤرة جديد	. . . (ص)
	مصاحب	محور	(ص)
		بؤرة جديد	(ص)

وتحتل الوظائف الدّلالية موقعها في الحيز (ص) بموجب سلمية معينة تُرتَّب على أساسها هذه المكوّنات سبق الحديث عنها والتنبيه إلى ما فيها من الخطإ.

3-3-2-2-2- دور التعقيد المقولي في ترتيب المكوّنات :

غير أن السلمية السابقة الّتي تُحَدَّدُ على أساسها مواقع المكوّنات في الجملة الفعلية غير كافية على نحو ما يتضح من الجمل التالية :

- صعب على البلاد النامية أن تتدارك ما فاتها
- وجب عليّ أن أخرج
- زيّنت لي النفس الكاذبة أن أنظم أبياتا في رضوان خازن الجنان
- لقد أسقط عنا أبو هريرة أنسابَنا

1 ـ لم يحدد المتوكل موقع الفاعل الّذي يرد بؤرة مقابلة مما يجعل بنيته الموقعية ناقصة.

2 ـ تختلف مواقعها بحسب تعدد المكوّنات الدّلالية. في الجملة أو وحدتها. ففي الحالة الأولى تحتل هذه المكوّنات الموقع (ص) وفي الثّانية الموقع الّذي يتوسط الفعل والفاعل.

• ادعيتَ عليّ أنّ الهاء راجعة إلى الدرس
• ألم تقل لها أني أطلب رؤيتها منذ البارحة ؟
• ونغص عليّ ما جاء بعده من الدنيا

فقد تقدّم المفعول به في الجملتين الأوليين على الفاعل دون أن تكون وظيفتاهما التداوليتان سببا في ذلك على غير المعهود في ترتيب الوظائف التّركيبيّة.

فسواء كان الفاعل محورا والمفعول بؤرة الجديد أو كان العكس فالإجابة لا محالة واحدة. فالجملة الأولى والثّانية جواب على السؤالين :

• ما الّذي صَعُب على البلاد النامية ؟
• وما وجب عليك ؟

حيث يكون الفاعل بؤرة الجديد والمفعول محورا وكذلك عن السؤالين :

• على من صعب أن تتدارك ما فاتها ؟
• وعلى من وجب أن يخرُجَ ؟

حيث يكون المفعول بؤرة الجديد والفاعل محورا. ذلك أنه لا يجوز أن يقال جوابا عن هذين السؤالين :

• صعب أن تتدارك ما فاتها على البلاد النّامية
• ووجب أن أخرج عليّ.

كما تقدّم المتقبّل الّذي لم تُسند إليه وظيفة المفعول[1] على كل من المكونين التركيبيين الفاعل والمفعول في الجملتين الثّالثة والرابعة دون أن يكون للوظائف التداولية في هذا التّرتيب أيُّ أثر، كما تقدم على المفعول به في الجمل الثّلاثة الأخيرة. فمقبولية جمل من نحو :

* زيّنت النفس الكاذبة أن أنظم أبياتا في رضوان خازن الجنان لي
؟ ؟ لقد أسقط أبو هريرة أنسابنا عنّا
* ادعيت أن الهاء راجعة إلى الدرس علي
* ألم تقل أني أطلب رؤيتها منذ البارحة لها ؟
* نغّص ما جاء بعده من الدنيا عليّ

متدنية وإن تفاوتت في ذلك[2].

هكذا تبين النّحاة الوظيفيون وجود عامل آخر يُعطّل تأثير العوامل السابقة في تحديد مواقع المكوّنات وهو مدى تعقد مقولتها فالجمل السابقة ضعيفة المقبولية لأنها لم تراع مبدأ تقديم المكوّنات البسيطة مقوليا على ما كان أكثر منها تعقيدا. فتقدّمت فيها المكوّنات المعقّدة مقوليا على ما دونها تعقيدا. تقدم المركّب بالنعت والمركّب بالموصول الحرفي في الجملة الأولى والمركّبان الإضافيان في الثّانية والمركّب بالموصول

1 ـ المفعول به الثّاني.
2 ـ قارن بين مقبولية الجملة الثّانية ومقبولية بقية الجمل.

الحرفي في الثّالثة والرابعة والمركّب بالموصول الاسمي في الخامسة على المركّب الحرفي بالجر في كل منها. فإذا قُدِّم المركّب بالجرّ فيها على ما ذكر من المركّبات كما هي الحال في الأصل كانت هذه الجمل على درجة عالية من المقبولية.
هذا ما جعل الوظيفيين يراعون مدى التعقيد المقولي في وضع سلمية التّرتيب وهو ما دعا المتوكل إلى وضع سلمية جديدة تراعي الواقع اللغوي وتتماشى وآراء الوظيفيين صاغها على النّحو التّالي (راجع في ذلك المتوكّل، 1987 ص52) :

التعقيد المقولي < الوظائف التداولية < الوظائف التّركيبيّة < الوظائف الدّلاليّة

ذلك أن الرّأي عند ديك «أن المكوّنات الأقل تعقيدا مقوليا تنزع بصفة عامة إلى أن تتقدم على المكوّنات الأكثر تعقيدا» (المتوكّل، 1987 ص50) وقد حدد ديك التعقيد المقولي على النّحو التّالي :

«(121) أ – بالنسبة إلى كل مقولة س ، س> ح س

ب– بالنسبة إلى كل مقولة س، س> س وس

ج – بالنسبة إلى كل مقولتين س و ص ، س > س (ص)

بناء على هذا التحديد للتعقيد المقولي يضع (ديك، 1978 : 192) السلمية الآتية :

(122) ضمير متصل[1] > ضمير منفصل > م س > ف > م س > م ح > ج

الّتي تفيد أن الضمير المتصل يتقدم الضمير المنفصل وأن الضمير المنفصل يتقدم المركّب الاسمي البسيط الّذي يتقدم المركّب الحرفي أو الاسمي المعقّد وأن المركّب الحرفي يتقدم الجملة» (المتوكّل، 1987 ص 50–51) وهو ما تؤيده الأمثلة السابقة والأمثلة التالية :

- هالني البحر
- أصابت بيوتهم نَارٌ ذهَبَتْ بأكثرهم
- ولم يبق اليوم من يعرفه
- وقلت لك : إني أكره سماع هذا الاسم
- يومئ بيده أن اصعد
- نجد عنده ما نُحِبُّ
- وجدت من زمن بعيد أني عُلّقت بين السماء والأرض

فالضمير المتصل والمركّب بالإضافة الواقعين مفعولا به في الجملتين الأولى والثّانية قد تقدما على الفاعل الواقع في الأولى مركبا اسميا بسيطا وفي الثّانية مركبا بالنعت مخصّصه مركب إسنادي فعلي والمفعول فيه في الجملة الثّالثة الواقع مركبا اسميا

1 ـ نخالفه في مرتبة الضمير المنفصل ، فهو لا يكون في الجملة العربيّة الفعلية إلا متقدما على ما سواه كما في الآية (إياك نعبد وإياك نستعين).

بسيطا قد تقدم على الفاعل الواقع مركبا بالموصول الاسمي. والمتقبّل والأداة وردا مركبين بالجرّ في الجملتين الرابعة والخامسة فتقدما على المفعول به الواقع في الأولى جملة اسميّة ابتدائيّة وفي الثّانية مركبا بالموصول الحرفي. والمكان والزمان اللّذان جاءا مركبا بالإضافة أو مركبا بالجر تباعا في الجملتين السّادسة والسّابعة سبَقَا في ترتيب المفعول به الواقع مركبا بالموصول الاسمي في الأولى والحرفي في الثّانية.

وهكذا راعي ترتيب المكوّنات في الجملة مدى التعقيد فيها. فكانت الأولوية في التّرتيب لأقلّها تعقيدا. فالتّرتيب في الجملة يخضع لسلمية يراعى فيها التّدرج من البسيط إلى المعقّد في نظر النّحاة الوظيفيين.

وفضل هؤلاء النّحاة في أنهم نبهوا إلى أهمية التّعقيد المقولي في ترتيب المكوّنات داخل الجملة. وتناولوه بالدّرس والتّحليل تناولا مكّنهم من ضبط القوانين الّتي تحكم هذه الظّاهرة إجمالا غير أنه قد ترد في كتب البلغاء أمثلة تخرق السّلميّة الّتي تحدّد التّرتيب لسبب من الأسباب كما في نحو :

- «نروج له الكراء
- ونقضي له الحوائج
- ونفي له بالشرائط» (الجاحظ 1963 ص 82)
- و»تُسَمُّون من مَنَع المال من وجوه الخطإ وحصّنه خوفا من الغِيلة وحفظه إشفاقا من الذّلة بخيلا» (ن م ص 90).
- و»رأيت على رأس الكثيب المقابل من وجه الشرق شبحين» (المسعدي، 1973 ص 19)
- «ثم انقضت من صوت المزمار قوته» (ن م ص 22)
- «وقد ذكرتهما بعد ذلك كثيرا» (ن م ص 26).

3-3-2-3- القيود على ترتيب المكوّنات في الموقعين م∅ و م آ :

وفي النّحو الوظيفي اهتمام بدراسة مواقع المكوّنات داخل الجملة في علاقتها بسياق الخطاب دراسة نتج عنها اقتراح بنية موقعية وسلمية تُرتّب على أساسها المكوّنات في الجملة في مستوى البنية المكوّنيّة ووضْع قيود على بعض المواقع كتلك الّتي تشترط في احتلال بعض المكوّنات المسندة إليها الوظيفتان التداوليتان المحور والبؤرة الموقعين م∅ و م آ.

3-3-2-3-1- القيود على توسط المكون بين الفعل والفاعل :

فأمّا القيود على الموقع الّذي يتوسط الفعل والفاعل فقليلة . فقد وضعت على احتلال المكوّنات هذا الموقع قيود وظيفية معينة. فالقيد الأوّل تداولي فقد اشتُرط فيها أن تكون محورا والقيد الثّاني : كونها من الحدود القابلة للمحوريّة. فإذا كان المكون المنزّل في الموقع م آ وجهيا اشترط فيه أن يكون مفعولا به أسندت

إليه الوظيفة التداولية المحور (انظر في ذلك المتوكّل، 1987 ص43). تقول جوابا عن :

• من أخذ الكتاب ؟
• أخذ الكتاب زيد

فيتوسّط المكون الوجهي الكتاب بين الفعل والفاعل لأنه مكون أسندت إليه الوظيفة التّركيبيّة المفعول والوظيفة التداولية المحور ولكن لا يجوز احتلال مكون غير وجهي أسندت إليه الوظيفة التداولية المحور هذا الموقع مالم تجعله وظيفته الدّلاليّة (انظر المتوكّل، 1987 ص79-81) « من الحدود القابلة للمحوريّة كأن يكون الحد - الزّمان

(95) أ - من فاز هذه السّنة ؟
ب- فاز هذه السّنة خالد

أو الحد المكان :

(96) أ - من صلّى في المسجد ؟
ب- صلّى في المسجد أهل الحيّ

أو الحد المصاحب :

(97) أ - من سافر وهندا ؟
ب - سافر وهندا خالد[1] (بنبر خالد)» (ن م ص 43-44).

كما لا يجوز أن يُنَزَّل الفاعل في هذا الموقع لهذا السبب.

3-3-2-3-2- القيود على احتلال الموقع مØ :

وأما القيود على احتلال الموقع الصّدر فمتعدّدة شديدة التنوّع :

3-3-2-3-2-1- منها قيود تركيبيّة :

وهي ضربان : الرّبط والقيود عليه.

أ - الرّبط الموقعي والضّميري :

فلا بد للمكون الواقع في صدر الجملة محورا كان أو بؤرة من أن يرتَبط بالموضع الّذي كان ينبغي أن يوجد فيه لولا أن أسندت إليه إحدى هاتين الوظيفتين التداوليتين غير أن نوع الرّبط يختلف باختلاف الوظيفة التداولية المسندة إليه.

فالمكوّن المبأّر الواقع في صدر الجملة الخبريّة أو الاستفهاميّة يربط «موقعا داخل الحمل هو الموقع الّذي كان من المفروض أن يحتلّه هذا المكوّن لو لم يتموقع في مØ " (المتوكّل 1985 ص59) ربطا موقعيّا نحو :

« (137) أ - الشاي 1 شربت (Ø 1) (متق مف)
ب- زيدا 1 نـاولت (Ø 1) (مستق مف) الكتاب
(138) أ - من 1 قـابل زيد (Ø 1) (متق مف) ؟

---

1 ـ مثل هذه الجملة مشكوك في مقبوليتها في التّراث

ب- ماذا 1 شربتَ (Ø 1) (متق مف)؟» (المتوكّل، 1987 ص59-60)

ولكن المحور الواقع في نفس الموضع يرتبط بذاك الموقع ارتباطا ضميريّا على نحو ما يتّضح من نحو :

- زيدا 1 قابلتـ(ـه)1
- الكتابَ1 قرأتـ(ـه)1
- الكتابُ1 قرأتـ(ـه)1

فالرّبط في البؤرة موقعي وفي المحور ضميري (انظر المتوكّل، 1985 ص58-59).

ب - القيود على الرّبط :

وهذان النّوعان من الرّبط مختلفان. فالرّبط الموقعي يخضع على عكس الرّبط الضميري لقيود الجزر. وهي في النّحو الوظيفي قيود على الرّبط أو قيود موقعة (انظر ن م ص61-64). تقول :

« (147) أ - صديقي غفرت له

ب - زيد قرأت كتابه

ج - الكتاب شكرت الرّجل الّذي أعارنيه

د - الكتابُ اشتريت المجلّة وإيّاه ...» (المتوكّل، 1985 ص62).

ولكن لا يجوز لك القول مثلا :

« (139)أ * صديقي غفرت ل

ب -* من غفرت ل ؟

(140) أ - * زيد قرأت كتابَ

ب- * من قرأتَ كتابَ ؟

(141) أ - * الكتاب شكرت الرجل الّذي أعارني

ب-* ماذا شكرت الرجل الّذي أعارني ؟

(142) أ - * كتابا اشتريت مجلة و...

ب-* ماذا اشتريت مجلة و ؟» (ن م ص60)

وعُلّل لحن هذه الجمل في إطار النّحو الوظيفي :

- إما باعتبار قيود الجزر قيود موقعة « تضبط قواعد الموقعة الّتي تحتل بمقتضاها الموقع مØ المكوّنات المسندة إليها وظيفة بؤرة المقابلة أو أحد أسماء الاستفهام ويمكن تلخيص هذه القيود في القيد الجزيري العام الآتي :

(148) قيد الجزر على الموقعة في مØ :

" يتموقع في مØ المكون الجزيري[1] « برمته» (ن م ص 63).

---

1 - يعني بالمكون الجزيري المركّب الحرفي أو المركّب الاسمي المحتوى على مركب من نفس المقولة والمركّب الاسمي المعقد والمركّب بالموصول وغيرها (انظر في ذلك ن م ص63).

فهذه الجمل لاحنة لأنها خرقت هذا القيد ولولا ذلك لما كانت كذلك على نحو ما يرى من الأمثلة التالية الّتي وقعت الجزيرة كلها فيها في صدر الجملة على مستوى البنية المكونية.

«(149) أ – لصديقي غفرتُ

ب – لمن غفرت ؟

(150) أ – كتابَ زيد قرأتُ

ب- كتاب مَنْ قرأتُ ؟

(151) الرجلَ الّذي أعارني الكتاب شكرتُ

(152) مجلة وكتابا اشتريت» (المتوكّل، 1985 ص 63)

وإما باعتبارها قيودا على «علاقة الرّبط القائمة بين المكون المتموقع في مØ والموقع الّذي يربطه داخل الجملة» (ن م ص 61) .فالجمل (139) و (140) و(141) و(142) لاحنة لأن «المكون المتصدّر فيها للموقع الداخلي خارق لقيد المركّب الحرفي وقيد أ / أ وقيد المركّب الاسمي المعقّد وقيد البنية الوصليّة على التّوالي»[1] (المتوكّل، 1985 ص62). فـ«لا يربط المكون المتوقع في مØ موقعا داخل مركب حرفي» (ن م ص61) ولا «موقعا أ في السياق» (ن م ص61 قيد المركّب أ/ أ) كما لا يربط «موقعا في جملة يحتويها مركب اسمي» (ن م ص61 قيد المركّب الاسمي المعقد) أو «موقعا في بنية وصلية» (ن م ص62 قيد البنية الوصلية).

3-3-2-3-2-2 – وأخرى معنويّة :

منها ما يتّصل بالوظيفة ومنها ما يتّصل بخصائص المكوّن التّعيينيّة.

أ – الوظيفيّة :

فلا يحتل الموقع في م Ø إلا مكون أسندت إليه إحدى الوظيفتين التّداوليّتين (راجع ن م ص22 و55 و56) :

البؤرة : بؤرة المقابلة كما في نحو :

- أعمرا رأيتَ ؟
- وزيدا رأيتُ

أو بؤرة الجديد[2] نحو :

- من جاء ؟

---

1 – مع الملاحظة أنه وقع التصرف في الاستشهاد تصرفا يطال الإعراب لا المعنى.

2 – يضع المتوكل قاعدة الموقعة في مØ على النّحو التّالي

{ اسم استفهام / بؤرة مقابلة / محور } ← م Ø

والرأي عندنا أن اسم الاستفهام ليس إلا بؤرة الجديد في الجملة الاستفهامية.

• ماذا قرأت ؟
• متى عُدْتَ ؟

أو المحور نحو :

• زيدا رأيتُه
• والكتاب قرأته

مالم تسند إلى هذا المكون الوظيفة التّركيبيّة الفاعل والوظيفة الدّلالية المصاحب (المتوكّل، 1985 ص87). لا تقول :

• زيد جاء

على اعتبار الجملة فعلية[1] والموضوع فيها فاعلا كما لا تقول :

* والخشبة (مصاحب محور) استوى الماء

* وزيدا (مصاحب محور) سافر عمرو (انظر هذا المثال في ن م ص88).

ب - الإحاليّة :

ومن الشروط على احتلال الموقع مØ قيد الإحالية : وهو وقف في نظر المتوكل على المكون المحور. فهو الوحيد الّذي يشترط فيه إذا احتل الموقع الصدر أن يكون «عبارة مُحيلة (أي عبارة حاملة للمعلومة الكفيلة بتمكين المخاطب من التعرف على ما تحيل عليه» (ن م ص 86) وعلل لحن جمل مثل :

«(49) أ -* في ليلة قرأت كتابا[2]

ب-* رجلا قابلته

ج -* كتابا قرأته» (ن م ص 86)

بانتفاء هذا الشرط فيها وخرقها له ومقبولية مثل :

«(50) أ - في الليلة الماضية قرأت كتابا :

ب - خالدا قابلته

ج - المجلّة تصفّحتها (بنصب المجّلة)» (ن م 85)

على اعتبار المكوّنات الواقعة في مØ قد أسندت إليها الوظيفة التّداوليّة المحور[3].

3-3-2-3-2-3- أحاديّة الموقعة في مØ :

والقيد الثّالث على احتلال المكوّن التداولي الموقع مØ هو شرط عددي. فـ«لا يمكن أن يحتل الموقع مØ أكثر من مكون واحد كما يدل على ذلك لحنَ الجمل (52) الّتي يحتل فيها هذا الموقع اسم استفهام ومحور بؤرة مقابلة ومحور على التوالي :

1 ـ مذهب الكوفيين أن لا فرق بين جاء زيد وزيد جاء في النوع فالجملتان فعليتان.

2 ـ لا تبدو لنا هذه الجملة لاحنة.

3 ـ هذا يصح في نحو (49 ب و ج) لربط المكونين الواقعين في مØ ضميرا داخل الجمل ولكنه لا يصح في (49 أ) لأن الرّبط فيه موقعي لا ضميري ولا مانع من اعتبار المكون الواقع في مØ في هذا المثال بؤرة مقابلة ومثل هذه الجمل لا نعتقد أنها لاحنة.

(52) أ - * من (بؤجد) البارحة (مح) رأيت ؟[1]
ب- * متى (بؤجد) زيدا أعطيت كتابا ؟
ج- * الكتاب (بؤمقا) زيدا (مح) أعطيت» (المتوكّل، 1985 ص86-87).
كما لا يمكن أن يحتله إلا محور واحد «إذا تواجد في نفس الجمل أكثر من مكون مسندة إليه هذه الوظيفة» (ن م ص87)على نحو «ما يتبين من المقارنة بين (53 أوب) و53 ج).
(53) أ - ماذا فعلت البارحة (مح) في البيت (مح) ؟
ب- البارحة (مح) قرأت كتابا في البيت (مح).
ج - * البارحة (مح) في البيت (مح) قرأت كتابا» (ن م ص 87).
3-3-2-3-2-4- الخلاصة :

يستنتج مما تقدم أن ترتيب المكوّنات في الجملة مبحث من مباحث النّحو الأساسيّة غالبا. فقد كان موضع اهتمام معظم النّحاة ولا يزال رغم اختلاف المناهج والعصور. إلا أن العناية به اختلفت قوة وأهمية وزاوية نظر باختلافها. فاقْتُصر في تناوله على مجرّد الوصف حينا وتُجوِّز ذلك إلى التّفسير في أحيان كثيرة.

وقد كان النّحو العربي قديما واللّسانيات التّوليديّة عامّة والنّحو الوظيفي منها خاصّة حديثا أكثر الأنحاء اهتماما به. لكنّ طريقة التّناول فيها افترقت. فكانت المقاربة في التّراث النّحوي العربي عاملية. وتعددت في اللّسانيات التّوليديّة بتعدد النماذج فيها. فكانت تحويلية في النّحو التّحويلي سياقية في النّحو الوظيفي مثلا.

فأما مقاربة هذا المبحث في النّحو العربي القديم فتنزلت في إطار نظرية العامل، وهي إحدى نظريتين تأسّس عليهما الدّرس النّحوي في اللّغة العربيّة. فلم يخرج عنها إلا نادرا بربط البنية الموجودة بالفعل ببنية الرسالة الموجودة بالقوة في ذهن المتكلم. فليس التّرتيب في البنية المنجزة في نظر الجرجاني إلا انعكاسا لترتيب الأفكار الموجودة في النفس[2].

فقد اعتاد النّحاة العرب أن يتناولوا التّرتيب في صلته بالعامل. وهو الفعل في الأصل عندهم فما شابهه. فبقدر قوة العامل تكون الحرية في ترتيب المكوّنات داخل الجملة[3]. فالفعل المتصرف هو أقوى العوامل على الإطلاق. لذلك جاز في الجملة الّتي يكون رأسا فيها تقديم المكوّنات الّتي يجوز فيها ذلك عليه أو توسطها بينه وبين الفاعل أو تأخرها عنهما معا مالم يمنع من ذلك مانع.

1 ـ اختزل المتوكل بـ(بؤجد) و(مح) الوظائف التداولية بؤرة الجديد والمحور.
2 ـ لعل الجرجاني أراد بذلك إكمال عمل النّحاة. فهم حددوا بنظرية العامل الشرط في جواز وجوه التّرتيب الممكنة ولكنه ذكر أسباب التّرتيب الفعلي وهي أسباب معنوية.
3 ـ لا يستثنى في ذلك منها إلا ما كان فاعلا أو مامت منها إليه بسبب كالمفعول لأجله وتمييز النسبة.

غير أن حرية التّرتيب تضعف بقدر بعد الفعل عن التصرف أو بعد شبهه عنه. وترتيب المكوّنات عندهم أصل وفرع. تتكفل نظرية العامل عندهم بتفسيره في الحالتين. فالأصل أن يخضع ترتيب المكوّنات في الجملة الفعلية مثلا لسلمية تحكمه، غالبا ما يكون مسكوتا عنها. فما كان من المكوّنات يقتضيه الفعل أكثر من غيره كان ألصق به مالم يمنع من ذلك مانع. لذلك كان الفاعل يلي الفعل في أصل التركيب. فهو وإياه كالشيء الواحد. ولا يكون فعل بدون فاعل. يليهما في التّرتيب المفعول به، إذ الفعل يقتضيه مالم يكن لازما ولا يستقيم التركيب ولا المعنى دونه في غير سياق خطابي معين.

وبمتانة صلة الظرف بالعامل الفعل فسّر النّحاة توسع العرب في الظرف. ذلك أن معنى الزمان موجود في الفعل ولا يكون فعل في غير مكان. واشترطوا قوّة العامل في إجازة التقديم أوالتوسط بين الفعل والفاعل. فكلما ضعف تقلصت الحرية في ترتيب المكوّنات في الجملة إلى حد الانعدام.

وهكذا لم يكتف النّحاة العرب بوصف الظّواهر التّركيبيّة، بل أوجدوا جهازا نظريا تفسيريا عاما استعملوه في مقاربتها. هو نظرية العامل. فكان أن تجاوزت مقاربتهم التّرتيب علاقة الفعل بالمفاعيل في الجملة الفعلية إلى علاقته بغيرها من المكوّنات الأوّليّة الأساسيّة وغير الأساسيّة لتشمل أيضا الجملة الاسمية. وإن وقع التركيز عندهم على علاقة الفعل بالمفاعيل وأشباه المفاعيل في الإطار النظري المذكور آنفا.

وأما اهتمام النّحو التّحويلي بمقاربة التّرتيب فعارض يتنزل في إطار عنايته بتفسير ما طرأ على البنية العميقة من تغييرات على المستوى السطحي نتجت عن تحويلات اختيارية أجراها المتلفظ عليها.

وأما الوظيفيون[1] فاعتبروا هذه البنى المنجزة أصلية، وسعوا إلى أن تكون مقاربتهم ظاهرة التّرتيب، شاملة. فدرسوا مظاهره، وفسّروها كما فعل النّحاة العرب القدامى. إلا أنهم خالفوهم في اهتمامهم بالمعنى. فاعتمدوا سياق الخطاب جهاز تفسيريا دون غيره. فقد رأوا أن ترتيب المكوّنات محكوم بسياق الخطاب الّذي يوجد فيه كل من المتكلم والمخاطب. وحاولوا إيجاد بنية موقعية لمكونات الجملة روعي فيها السياق. وضبطوا سلمية تحكم ترتيب العناصر شديدة التعقيد. وقد سبق التنبيه إلى أن البنية الّتي اقترحها المتوكل للجملة الفعلية لا تفي بالحاجة وأنها تفتقر إلى مزيد من التدقيق.

وهكذا نرى أن مبحث التّرتيب في هذه الأنحاء شامل وإن اختلف جهاز التّفسير المستعمل فيها، يتجاوز علاقة الفعل في الجملة الفعلية بالمفاعيل والجملة الفعلية إلى الاسمية.

---

1 ـ المقصود بهم ديك وأتباعه.

والرأي عندنا أن إيجاد علاقة ما بين الفعل وترتيب المفاعيل لا يمكن أن يتنزل إلا في إطار منهجيّ معين، هو نظرية العامل. فقوة العامل شرط في جواز تقديم المفاعيل على الفعل في الجملة الفعلية أو توسطها بين الفاعل والمفعول. إلا أنه ينبغي الاستفادة من النّحو الوظيفي في دراسة ترتيب المكوّنات فضلا عن الاستفادة من التّراث النّحوي العربي لأن الجهازين المستعملين في مقاربة هذه الظّاهرة مكملان لبعضهما. ذلك أن قوة العامل أو ضعفه إذا كان بإمكانها أن تُعَرِّف الدارس بشرط جواز تركيب معين في بنى موسومة فإنها لا تسمح بمعرفة الأسباب الّتي تجعل الباث يعمد إلى هذه البنية دون أخرى. ولكن النّحو الوظيفي يمكّن من ذلك.

القسم الرّابع

القسم الرّابع : التّعالق الجدولي بين الفعل ومكوّنات الجملة الأوّليّة

الفصل الأوّل : التّعالق الجدولي بين الفعل والفاعل والمفاعيل في التّراث النّحوي

ليس التّعالق الجدولي بين الفعل والمكوّنات الأوّليّة أساسيّة أو غير أساسيّة مبحثا من مباحث التّراث النّحوي وإن لم نعدم فيه بعض الإشارات إليه في مبحثي المفعول المطلق والمفعول لأجله تعريفا لهما وتخريجا لبعض المنصوبات الإشكاليّة في الأوّل وتبريرا للنصب في الثّاني فضلا عن بعض الشّذرات المتفرّقة.

1- التّعالق في مبحث المفعول المطلق :

أ) فقد تنبّه النّحاة القدامى في درسهم المفعول المطلق إلى وجود تعالق جدولي بين الفعل وبين هذا المكوّن عادة[1] وكل من المفعول فيه[2] والمفعول به[3] في حالات نادرة اختُلف في بعضها. وهو تعالق يتّخذ شكلين :

---

1 خالفت بعض أمثلة المفعول المطلق المختلف فيها من نحو :
- رجع القهقرى
- واشتمل الصماء
- وقعد القرفصاء

او غير المختلف فيه مثل :
- ضربته ألفا

هذه القاعدة، راجع في ذلك شرح المفصل ج1 ص111و115.

2 من أمثلة ذلك :

جلست مجلس فلان وقمت مقامه

وقعت مقعد زيد وجلست مجلسه

(واقعدوا لهم كل مرصد)

3 من أمثلته في شرح الكافية (ج1 ص117) :
- حاربت حربه
- وقصدت قصده
- ونحوت نحوه

ورد الحديث عن التّعالق بين الفعل وكلّ من المفعول فيه أو المفعول به في مبحث المفعول المطلق.

- فهو صرفي ومعجمي معا حينا، يتمثل في اشتراك الفعل والمفعول في الجذر سواء كان الأخير مصدرا للفعل أو اسم مكان له كما في مثل :

• جلست جلوسا وجَلسة وجِلسة • وجلست مجلس فلان
• وحردت حرده • وقعدت مجلس فلان
• وقصدت قصده • وقمت مقامه
• ونحوت نحوه

أو اقتصر المفعول على «ملاقاة الفعل في اشتقاقه» (ابن يعيش ج1 ص111). فجاء جذر الفعل والمفعول المطلق واحدا دون أن يكون الثّاني مصدرا للأوّل على نحو ما يتبيّن من مثل:

• (وتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلا) (73 المزمل -8)
• (واللهُ أَنَبتَكم من الأرضِ نَبَاتا) (71 نوح 17)

ومن قراءة ابن مسعود (ت 32 هـ) :

• وأنزل تنزيلا (انظر ن م ج1 ص110).

ذلك أنّ معنى تبتّل وبتّل وأنبت ونبت وأنزل ونزّل واحد. وكذلك الشّأن في نحو:

• «اجتوروا تجاورا
• وتجاوروا اجتوارا

لأنّ معنى اجتوروا وتجاوروا واحد» (ن م ج1 ص111).

- وهو معجمي فحسب حينا آخر على نحو ما يتضّح من أمثلة المفعول المطلق التّالية :

• قعدت جلوسا[1] • وحبسته منعا
• وشنئته بغضا[2] • وأعجبني الشّيء حبّا
• وأبغضته كراهة • ورُضتُه إذلالا

ومن نحو :

• «ضربته { أنواعا من الضّرب / أيّ ضرب / وأيّما ضرب }
• ورجع القهقرى
• واشتمل الصّمّاء
• وقعد القرفصاء

لأنّها أنواع من الرّجوع والاشتمال والقعود. ومنه :

1 ورد هذا المثال في المفصل ص32 وفي شرحه ج1 ص111، وفي المغني ج2 ص577.
2 هذه أمثلة ابن يعيش في شرح المفصل ج1 ص112.

• ضربته سوطا» (ابن يعيش ج1 ص111).
وهو ما يتبيّن من تعليل بعض النّحاة تخريجهم «كلّ مرصد» في الآية : (واقعدوا لهم كل مرصد) [9 التوبة -5] على الظّرفيّة. فقد عدّ الزجّاج كلاّ ظرفا، وتابعه في ذلك أبو حيّان (ت745هـ) بأن قال ردّا على أبي علي الفارسي (ت377هـ) «بأنّ (اقعدوا) ليس على حقيقته، بل معناه ارصدوهم كلّ مرصد. ويصحّ ارصدوهم كلّ مرصد فكذا يصحّ قعدت كلّ مرصد. قال : ويجوز : قعدت مجلس زيد كما يجوز قعدت مقعده. اهـ» (ابن هشام، المغني ج2 ص576).
فالنّحاة اختلفوا في تقدير وظيفة هذا المكوّن فريقين :
- فريق يقول بظرفيته
- وآخر يرفض مثل هذا القول.
والحقّ أنّ الفريقين يصدران عن نفس المسلّمة في القول بظرفيّة هذا المكوّن أو رفضه، مع اختلاف جزئيّ. فأمّا الّذين رفضوا القول بظرفيّة هذا المكوّن فاعتمدوا في ذلك على اشتراط النّحاة وجوب «توافق مادّتي الظّرف وعامله. ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر» (ن م ج2 ص577). وأمّا القائلون بذلك مثل الزجّاج وأبي حيّان فلم يخالفوا الفريق الأوّل في الأساس المعتمد إلاّ أنّهم اكتفوا «بالتوافق المعنوي» مستمدّين من قياس المفعول فيه على المفعول المطلق ومن بعض أمثلة المفعول فيه السماعيّة خاصّة من نحو:
• قعدت مجلس زيد
• وجلست مقعد زيد
حجّة. فلم يشترطوا لذلك اشتراك الفعل والمفعول فيه في الجذر. وعلى ذلك يكون القياس عندهم أيضا في نحو :
•(لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) (7 الأعراف -16) (انظر المغني ج2 ص577).
فقد ردّوا المفعول في الآية بالتّأويل إلى الأصل المعتمد لدى النّحاة من وجوب «توافق مادّتي الظّرف وعامله»، لكنّهم قنعوا بالتّوافق المعجمي. فلم يشترطوا الاشتراك في الجذر.
ب) وهكذا وظّف النّحاة العلاقة الجدوليّة بين الفعل والمفعول فيه في تقدير وظيفة الاسم المنصوب الظّاهر في الآية الخامسة من سورة التّوبة وفي غيرها بأشكال مختلفة، بالقول بوجوب الاشتراك في الجذر والمعنى تارة والاقتصار على المعنى أخرى. فلم يكن الزجّاج وأبو حيّان في ذلك بدعا ولا هما خرجا عن منهج النّحاة في تناولهم لمثل هذه الحالات الإشكاليّة وفي غيرها.
فقد أجمع النّحويون على اعتماد هذه العلاقة في تقدير وظائف المشتقات المنصوبة في الآيتين الثّامنة من سورة المزمّل والسّابعة عشرة من سورة نوح وفي ما شابهها

من التّراكيب (راجع في ذلك ابن يعيش ج1 ص112-111). إلاّ أنّهم اختلفوا في تخريجها على المصدريّة في العامل فيها : أهو الفعل الظّاهر أم فعل مقدّر يدلّ عليه الظّاهر. فمذهب سيبويه «في كليهما أنّ المصدر منصوب بفعله المقدّر أي :

- تبتّل إليه وبتّل نفسك تبتيلا
- وأنبتكم من الأرض فنبتم نباتا
- وقعدت وجلست جلوسا» (الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص116).

ذلك «أنّ الفعل -[عنده][1] - لا يعمل في شيء من المصادر إلاّ أن يكون من لفظه نحو :

- قمت قياما

لأنّ لفظه يدلّ عليه إذ كان مشتقاً منه» (ابن يعيش ج1 ص112).
«ومذهب المازني والمبرّد والسيرافي أنّه منصوب بالفعل الظّاهر» (ابن يعيش ج1 ص112). «وهو أولى- في نظر الإستراباذي - لأنّ الأولى عدم التّقدير بلا ضرورة ملجئة» (ن م ج1 ص112).
وبحسب تقدير وجود هذه العلاقة الجدوليّة بين الفعل والمفعول أو انتفائها تكون في نظر ابن هشام وظيفة الصفة الّتي قامت مقام المفعول في نحو :

- سرت طويلا
- (وأُزْلِفَتْ الجَنّةُ للمتّقين غيرَ بعيد)» (50 ق 31).

فهي عنده تحتمل «المصدريّة والظّرفيّة والحاليّة» (المغني ج2 ص561). فالمنصوب عنده في الأصل لفظ مفرد أو مركّب بالنعت. ففي الحالة الثّانية يكون المنعوت إمّا مصدرا لفعل الجملة، فالمركّب مفعول مطلق أو زمنا يكون مفعولا فيه (انظر ن م ج2 ص561).
فالنّحاة أقاموا تقديرهم لوظيفة المفعول المطلق على هذه العلاقة بينه وبين الفعل. فإن لم يجدوها ظاهرة عمدوا إلى التّأويل والتقدير على نحو ما تقدّم. وكذلك فعلوا في أمثلة كثيرة. فقد خرّج بعضهم الحالات الشاذّة للمفعول المطلق من نحو:

- «ضربته { أنواعا من الضّرب / أيّ ضرب / وأيّما ضرب }
- وضربته سوطا

بردّها إلى الأصل. فالحقّ أنّ المنصوبات الظّاهرة في الجمل السابقة «صفات حذفت موصوفاتها. فكأنّه إذا قال : ضربته أنواعا من الضّرب فقد قال : ضربته ضربا

1 - أضفنا كلّ ما ورد بين قوسين في هذه الصفحة

متنوعا أي مختلفا، وإذا قال : أيّ ضرب وأيّما ضرب فلقد قال : ضربته ضربا -أيّ ضرب- وأيّما ضرب على الصفة ثمّ حُذف الموصوف وأقيم[1] الصفة مقامه» (ابن يعيش ج1 ص112) «وأمّا ضربته سوطا فهو منصوب على المصدر وليس مصدرا في الحقيقة. وإنّما هو آلة للضرب. فكأنّ التّقدير : ضربته ضربة بالسّوط. فموضع قولك بالسّوط نصب صفة لضربة ثمّ حذفت الموصوف وأقمت الصّفة مقامه ثمّ حُذف حرف الجرّ فتعدّى الفعل. فنصب وأفاد العدول الدّلالة على الآلة» (ابن يعيش ج1 ص112-113).

واختلف النّحاة الّذين خرّجوا المنصوبات في نحو :

- رجع القهقرى
- واشتمل الصّمّاء
- وقعد القرفصاء

على المصدريّة في طريقة التّأويل وكيفيّة عمل الفعل فيها. فأمّا سيبويه فقال : «إنّها مصادر وهي منصوبة بالفعل قبلها لأنّ القهقرى نوع من الرجوع. فإذا تعدّى إلى المصدر الّذي هو جنس عام كان متعديّا إلى النوع إذ كان داخلا تحته. وكذلك القرفصاء نوع من القعود. وهي قعدة المحتبي. والصّمّاء أن يُلقِي طرف ردائه الأيمن على عاتقه الأيسر» (ن م ج1 ص112). وأمّا المبرّد فقال : «هذه حلى وتلقيبات وصفت بها المصادر ثمّ حذفت موصوفاتها. فإذا قال رجع القهقرى فكأنّه قال : الرّجعة القهقرى. وإذا قال : اشتمل الصّمّاء فكأنّه قال : الاشتمالة الصّمّاء. وإذا قال : قعد القرفصاء فكأنّه قال : القعدة القرفصاء» (ن م ج1 ص112).

«والفرق بين انتصابه إذا كان صفة وبين انتصابه إذا كان مصدرا، وإن كان العامل الفعل في كلا الحالين، أنّ العامل فيه إذا كان مصدرا عمل مباشرة من غير واسطة. وإذا كان صفة عمل فيه بواسطة الموصوف المقدّر» (ن م ج1 ص112).

إنّ اهتمام النّحاة بالتّوافق بين العامل ومعموله كان خاصة في تناولهم مبحث المفعول المطلق. فقد أوجدوا ضروبا من التّعالق الجدولي بين الفعل وهذا المكوّن. فمن تعالق في الجذر أو المعنى إلى تعالق في الحدث. فليس يختلف الفعل والمصدر في غير معنى الزّمن.

فالمصدريّة شرط في المفعول المطلق في التّراث النّحوي. وهو ما يتّضح من تعاريف هذا المكوّن فيه (انظر في ذلك : ابن السراج ج1 ص159 والزّمخشري، المفصّل ص31 وابن يعيش ج1 ص109 وابن هشام، شرح شذور الذهب ص225 وشرح قطر الندى ص225) لم يشذّ عن ذلك غير ابن الحاجب (ت646هـ) إذ أعرض في حدّه له عن الرجوع إلى الصيغة الصّرفيّة على نحو ما فعل المتقدّمون عليه (انظر الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص113-114) حتّى كاد مفهوم المصدر يكون

1 - هكذا ورد الفعل.

عند النّحاة مرادفا لمفهوم المفعول المطلق على نحو ما يتّضح من المصطلح المستعمل في الحديث عن هذه الوظيفة[1] ومن الأبواب الّتي خصّوها بهذا المبحث. فإذا لم تكن المصدريّة ظاهرة في التّركيب فهي عندهم على تأويل ما. وقد استُغلّ شرط المصدريّة في تقدير وظيفة مكوّنات إشكاليّة من نحو غرفة في الآية :

• (اغترف غُرفَة بيده)[2]

أو في القول باختلاف وظيفتي مركّبات تبدو بناها لغير الباحث الممحّص واحدة (انظر ابن هشام، المغني ج2 ص514 و515) ومن نحو :

• (وسَيَعلَم الّذين ظَلَموا أيَّ مُنْقَلبٍ يَنقَلِبونَ) (26 الشعراء -227)

وقول الشاعر :

• ستعلم ليلى أيَّ دين تداينت وأيُّ غريم للتّقاضي غَريمُها.

فد ذهب ابن هشام في المثال الأوّل إلى إجازة وجهين في وظيفة المكوّن (غرفة) يختلفان بحسب حركة الغين فيها ضمّة أو فتحة أي بحسب تقدير مقولته الصّرفيّة اسما أو مصدرا. قال : «وإن فتحت الغين فمفعول مطلق أو ضممتها فمفعول به. ومثلها :

• حسوت حَسوة وحُسوة» (ن م ج2 ص599)

وعلى اشتراط المصدريّة في المفعول المطلق اعتمد ابن هشام في القول باختلاف وظيفتي «أي» في الآية -227 من سورة الشعراء وفي البيت السّابق «فأيّ» مفعول مطلق ناصبه ينقلبون ويعلم معلّقة عن العمل بالاستفهام» (ن م ج2 ص514) وأي الأولى في البيت «واجبة النّصب بما بعدها كما في الآية. إلاّ أنّها هنا مفعول به كقولك تداينت مالا لا مفعول مطلق لأنّها لم تضف إلى مصدر» (ن م ج2 ص515).

ولقد أضاف بعض النّحاة المتأخّرين علاقة جدوليّة ثالثة تمثّلت في القول باشتراك كل من الفعل والمفعول المطلق في الفاعل. فأخرجوا من المفعول المطلق أمثلة توفّر فيها التّعالق الصرفي والمعجمي بينه وبين الفعل. فكان الاشتراك بينهما في الجذر وكان أن ورد المفعول مصدرا للفعل أو لما كان بمعناه ومع ذلك لم تعتبر مفعولا مطلقا لمخالفتها مصادرة من مصادراتهم في هذا الباب. وهي أن يكون المفعول المطلق مصدرا لفعل الفاعل المذكور. مثل هذا كان سببا في إخراج كراهتي وحبّي وبغضي في قولك :

---

1 في كتب التّراث النّحوي تذبذب بين مصطلحي المصدر والمفعول المطلق بدءا من كتاب الأصول لابن السراج. فقبله لم يكن يُستعمل للدلالة على هذه الوظيفة النّحويّة غير مصطلح المصدر (راجع في ذلك سيبويه ج1 ص234-228 و328-311 مثلا وابن السراج ج1 ص169-159 والمفصّل ص39-31 وابن يعيش ج1 ص124-109 وشرح الكافية ج1 ص127-113 وشرح شذور الذهب ص226-225).

2 هذه هي الآية -249- من سورة البقرة. وفيه وردت غرفة مضمومة الغين.

• كرهتَ كراهتِي
• وأحببتَ حبّي
• وأبغضتَ بغضي

من المصدريّة (انظر الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص114). فهي ليست مصادر لفعل الفاعل المذكور، وهو المخاطب. ولكنّها مصادر لفعل الفاعل المتكلّم. ولذلك فضّل الإستراباذي القول بالمفعولية في نحو :

• حردت حرده
• وحمدت حمده
• وقصدت مقصده
• ونحوت نحوه

فهو، وإن جوّز وجهين في تخريج هذه المركّبات بالإضافة : المفعولية والمصدريّة، فقد كان إلى الأولى أميل. قال : «فليس انتصاب الأسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول . . . والمعنى : قصدت به جهته الّتي ينبغي أن يقصدها من يطلبه. ويجوز أن يكون المعنى : حردته حرده الّذي يليق به وحمدته حمده الّذي ينبغي. فيكون مضافا لبيان النوع كما في قوله تعالى : (وقَدْ مَكروا مَكْرَهُم) [14 إبراهيم -46] وفعلت فعلتك وقوله تعالى : (وسَعَى لَهَا سَعْيَهَا) [17 الإسراء -19-]» (ن م ج1 ص117).

2 - العلاقة بين الفعل والمفعول فيه :

لا يختلف تناول نحاة العرب علاقة الفعل بالمفعول فيه عن تناولهم علاقته بالمفعول به. فلم يكن هذا المبحث من مشاغلهم. فما نظروا مثلا في العلاقة القائمة بين هذين المكوّنين إلاّ في نطاق ما تسمح به نظريّة العامل ونوع أثره الإعرابي في معموله إلاّ نادرا. لذلك قلّما ربط النّحاة بين بعض الظّروف وبين خصائص الفعل المقاميّة وزمنه النّحوي كما هي الحال في «عوض». فهذا المركّب عندهم «ظرف لاستغراق المستقبل مثل أبدا إلا أنه مختصّ بالنّفي» (ابن هشام، المغني ج1 ص15). غير أنّنا لا نعدم في كتبهم بعض الملاحظات المتفرّقة في تعليل نصب المفعول فيه أو التّوسّع فيه حول متانة الصّلة القائمة بين المكوّنين أو ضعفها بحسب نوع الظّرف[1]، وإن لم تكن العلاقات الجدوليّة مبحثا قائما بذاته عندهم.
وهم يتوسّعون في تحليل هذه الصّلة. فهي عقليّة أو لفظيّة وليست تركيبيّة على نحو ما هي الحال عليه مع المفعول به عادة.

---

1 يدل الفعل عقليا على كلّ من الزّمان والمكان. إلا أن دلالته على الأوّل أقوى من دلالته على الثّاني لأنه يدل عليه أيضا بصيغته. (انظر في ذلك مثلا : ابن يعيش ج1 ص23 وج2 ص 43 والإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص111-110).

2-1- المفعول فيه ظرف الزّمان

فأمّا دلالة الفعل على ظرف الزّمان فعقليّة ولفظيّة في آن. لذلك كانت في نظر النّحاة أقوى من دلالته على ظرف المكان. ولذلك أقام بعض النّحاة علاقة تواز بين دلالة الفعل على المفعول المطلق ودلالته على الزّمان. قال ابن يعيش «قد تقدّم أنّ المصدر أحد المفاعيل، ودلالة الفعل عليه كدلالته على الزّمان لأنّ الفعل يتضمّن كلّ واحد منهما. والفعل إنّما ينصب ما كان فيه دلالة عليه» (ابن يعيش ج1 ص111).

وبقوّة دلالة الفعل على الزّمان علّل النّحاة تعدّي جميع الأفعال «إلى كلّ ضرب من الأزمنة مبهما كان أو مختصّا كما يتعدّى إلى كلّ ضرب من ضروب المصادر لأنّ دلالته عليهما واحدة. وهي دلالة مطابقة ودلالته على كلّ واحد منهما تضمّن لأنّ الأفعال صيغت من المصادر بأقسام الزّمان. فلمّا استويا في دلالة الفعل عليهما استويا في تعدّيه إليهما. فتقول: قمت اليوم وقمت يوما كما تقول : ضربت ضربا وضربت الضّرب الّذي تعلم» (ن م ج2 ص43).

إلاّ أن المبهم نصب أصالة في حين نصب المختصّ توسّعا وطردا للقاعدة. قال: الإستراباذي : «اعلم أنّه إنما نصب الفعل جميع أنواع الزّمان لأن بعض الأزمنة الثّلاثة مدلوله. فطرد النّصب في مدلوله وفي غيره» (شرح الكافية ج1 ص185).

فدلالة الفعل على الزّمن النّحوي لفظيّة. وهو زمن مبهم ماض أو حاضر أو مستقبل. لذلك كانت من القوة بمكان. وهذا ما يبرّر في نظر النّحاة طرد العرب القاعدة على الزّمن المختصّ، ولكون العلاقة بين النوعين من الزّمن المبهم والمختصّ علاقة تضمّن. ففي الدّلالة على الخاصّ في نظر ابن هشام دلالة على المبهم العام. فـ«ـالخاصّ يدلّ على العام وزيادة، إذ العام داخل في الخاصّ. فكلّ يوم جمعة زمان وليس كلّ زمان يوم جمعة. والفعل إنّما يتعدّى بما فيه من الدّلالة. فلذلك يتعدّى إلى كلّ زمان مبهما أو مختصّا» (ابن يعيش ج2 ص43).

2-2- ظرف المكان

وأما دلالة الفعل على المكان فـ«ـعقليّة لا وضعيّة» (الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص 185). «فهو يدل عقلا على مطلق المكان» (ن م ج1 ص185). وهذه الدّلالة ليست على درجة من القوة تسمح بنصب الفعل كل اسم يدل على المكان في نظر النّحاة . «فلا تقول :

- صلّيت المسجد
- ولا قمت السّوق
- ولا جلست الطّريق

لأن هذه الأمكنة خاصّة. ألا ترى أنه ليس كل مكان يسمّى مسجدا ولا سوقا ولا طريقا؟ وإنما حكمك في هذه الأماكن ونحوها أن تصرّح بحرف الظّرفيّة»

(ابن هشام، شرح شذور الذهب ص234). واشترطوا في النّصب على الظّرفيّة الإبهام. قال ابن يعيش : «دلالة الفعل على المكان ليست لفظيّة. وإنما هي التزام ضرورة أن الحدث لا يكون إلا في مكان ولا يدل على أن المكان الجامع أو مكّة أو السّوق. ولذلك يتعدّى إلى ما كان مبهما منه لدلالته عليه. تقول :

- جلست مجلسا حسنا
- ووقفت قدامك ووراءك

فتنصب ذلك كله على الظّرف «(ابن يعيش ج2 ص43). «فإن قيل فأنت تزعم أن الفعل إنما يعمل بحسب دلالته، وليس في العامل دلالة على مكان حسن ولا على قدام زيد ولا على ورائه فالجواب أن الفعل غير المتعدّي إنما يتعدّى إلى المكان المبهم. وقد ذكرنا أن المبهم ما ليس له نهاية ولا أقطار تحصره. وأنت إذا قلت :

- قمت مكانا حسنا

لم ينحصر بالنهاية والحدود. وكذلك إذا قلت :

- قمت خلف زيد

لم يكن لذلك الخلف نهاية يقف عليها. وكذلك إذا قلت : قدام زيد لم يكن لذلك حدّ ينتهي إليه. فكان مبهما من هذه الجهة. فانتصب على الظّرف بلا خلاف» (ن م ج2 ص43). فالفعل لا يعمل في المكان في نظرهم إلا إذا كانت فيه :

أ - دلالة عليه عقليّة كما هي الحال في كلّ أنواع المبهم

فـ«ـلأن كل فعل لا بدّ له من مكان نصب من المكان ما شابه الزّمان الّذي هو مدلول الفعل أي الأزمنة الثّلاثة وهو غير المحصور منه والمعدود. ووجه المشابهة التغيير والتبدل في نوعي المكان[1] كما في الأزمنة الثّلاثة» (الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص185).

ب - أو لفظيّة كما هو الشّأن بالنّسبة إلى «ما كان من الأمكنة مشتقّا من الفعل» (الأصول ج1 ص199) - على حدّ عبارة ابن السراج - أو « ما كان مسوغا من مصدر عامله» (شرح قطر الندى ص 231) حسب عبارة ابن هشام نحو :

- « ذهبت المذهب الحسن
- وجلست المجلس الكريم « (ابن السراج ج1 ص199).

وهو قسم من أقسام ظرف المكان المبهم الثّلاثة[2]. فقد علّل النّحاة انتصاب نحو:

---

1 اسم المكان في شرح الكافية ضربان. فهو «إما أن يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان أو لا (شرح الكافية ج1 ص184).

2 المبهم عند ابن هشام أنواع ثلاثة :
- «أحدها أسماء الجهات الست»
- الثّاني «أسماء مقادير المساحات كالفرسخ والمين والبريد»
- والثّالث «ما كان مسوغا من مصدر عامله كقولك :
- جلست مجلس زيد» (شرح قطر الندى ص 231).

• « قعدت مقعده
• وجلست مكانه
• ونمت مبيته « (الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص185)
بـ«كونه متضمنا لمصدر معناه الاستقرار في ظرف. فمضمونه مشعر بكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستقرار كما أن نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل. فلا جرم لم ينصبه على الظّرفيّة إلا ما فيه معنى الاستقرار « (ن م ج1 ص185).
لذلك اشترطوا في اسم المكان المشتق من المصدر[1]» (ابن هشام، شرح شذور الذهب ص234) «أن يكون عامله من مادته
• كجلست مجلس زيد
• وذهبت مذهب عمرو
• (وأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ) [72 الجنّ 9 -]
ولا يجوز :
• جلست مذهب عمرو ونحوه.
وما عدا هذه الأنواع الثّلاثة[2] من أسماء المكان لا يجوز انتصابه على الظّرف « (ن م ص234).
والحقّ أنه ينصب اسم المكان المشتق «كل ما فيه معنى الاستقرار وإن لم يشتق منه نحو :
• جلست موضع القيام
• وتحركت مكان السكون
• وقعدت (موضعك، ومكان زيد)
• وجلست منزل فلان
• وقعدت مركزه.
قال الله تعالى :
• (اقعدوا لهم كلّ مَرْصَدٍ).
وكذا :
• نمت مبيته
• وأقمت مشتاه.
وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه. فلا يقال :
* كتبت الكتاب مكانك
* ورميت بالسهم موضع بكر
* وقتلته مكان القراءة

---

1 ويعني به اسم المكان الّذي يشترك وفعل الجملة في الجذر.
2 يعني أنواع المبهم

* وشتمتك منزل فلان « (الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص185).
وإذا لم يصح مثل :
* جلست مذهب عمرو ونحوه
فليس في الحقيقة لكون الظّرف من غير مادة الفعل كما ذهب إلى ذلك بعض النّحاة. بل لما بين الفعل والظّرف من تنافر في السّمات. ففي الأوّل سمة الاستقرار في المكان [-حركة]. وفي الثّاني سمة الحركة. والتّعالق الصرفي والمعجمي بين الفعل والمفعول فيه ظرف المكان أو التّعالق المعجمي فحسب كان السبب في نصب أسماء المكان السّابقة. فلولا التقاطع في الدّلالة على معنى الاستقرار بين الفعل واسم المكان لما كان عمل الفعل النّصب فيه في نظر النّحاة. فالاشتراك بينهما في الدّلالة على المكان هو علّة العمل.
فالفعل واسم المكان ينتهيان بجذريهما إلى نفس الحقل الدلالي. فالعلاقة بينهما في المعنى علاقة احتواء. ففي الفعل دلالة على هذا المكان. وبذلك لا تكون دلالة الفعل على المفعول فيه ظرف المكان عقليّة دائمة كما يذهب إلى ذلك النّحاة القدامى. فقد تكون لفظيّة أيضا في حالات معيّنة.
هكذا نرى أنّ دلالة الفعل العقليّة أو اللفظيّة كانت عند النّحاة العرب السبب في نصب المفعول فيه. وعلى قوة هذه العلاقة وضعفها يتوقّف وجوب النّصب وامتناعه وطرد النّصب في المختصّ من الظّروف أو عدمه وأن الدّلالة اللفظيّة أقوى الوجهين في هذا الباب.
غير أنّنا نتبين أن النّحاة قد سهوا حين اعتبروا أن علاقة الفعل والمفعول فيه ظرف المكان عقليّة. وليس الأمر كذلك دائما كما يتضح من بعض أسماء المكان الّتي تشترك والفعل في الجذر أو في معناه أو في سمة الاستقرار.

3- التّعالق بين الفعل والمفعول لأجله

3-1- اشتراط النّحاة المتأخّرين شروطا ثلاثة في حدّهم له

لا خلاف بين جمهور النّحاة بدءا من الزّمخشري في تعريفهم المفعول لأجله[1]. فقد حدّوه بأمور ثلاثة :
- بصيغته الصّرفيّة
- وباشتراكه والفعل في الفاعل
- واتّفاقه وإيّاه في الزّمان.

ففي المفعول لأجله « ثلاثة شرائط - على حدّ عبارة الزّمخشري - أن يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلّل ومقارنا له في الوجود « (المفصل ص60).

---

12 المقصود عندهم بالمفعول له اصطلاحا ما ليس مركبا بالجر. أما المركّب بالجر من نحو :
• سرت لأدخل المدينة
فلم يعتبروه مفعولا لأجله. لم يشذّ عن ذلك غير بعض المتأخّرين. فعل ذلك ابن الحاجب وتبعه الإستراباذي (انظر شرح الكافية ج1 ص192-193).

وتابع شارح المفصل صاحبه فقال : «اعلم أنه لا بدّ لكلّ مفعول له من اجتماع هذه الشرائط الثّلاث[1]» (ابن يعيش ج2 ص53). «وحدّ الصحيح – في نظر الإستراباذي هو المصدر المقدّر باللاّم المعلّل به حدث شاركه في الفاعل والزّمان» (شرح الكافية ج1 ص193). ولم يشذّ ابن هشام عن حدّ النّحاة له. فهو عنده «المصدر المعلل لحدث شاركه وقتا وفاعلا» (شرح قطر الندى ص227). «وذلك كقوله تعالى :

• (يَجْعَلُون أَصابِعَهم في آذانهم من الصواعق حَذَرَ الموت) [2 البقرة -19]

فالحذر مصدر منصوب ذكر علّة لجعل الأصابع في الآذان، وزمنه وزمن الجعل واحد، وفاعلهما أيضا واحد وهم الكافرون. فلمّا استوفيت هذه الشروط انتصب» (ن م ص227).

-2-3 تعليلهم لأضرب التّعالق

واقتصر ابن الحاجب على «شرطين ممّا شرط في المفعول له. فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله : فعلا لفاعل الفعل المعلّل» (شرح الكافية ج1 ص193).

-1-2-3 التّعالق في الدّلالة على الحدث

أ- رأي ابن يعيش

فالنّحاة رأوا بين الفعل والمفعول لأجله أضربا ثلاثة من التّعالق. أوّلها وأهمّها التّعالق في الدّلالة على الحدث. فالإجماع بينهم قائم علي اشتراط المصدريّة في المفعول لأجله. ولقد علّل ابن يعيش كونه مصدرا بأنّه «علّة وسبب لوقوع الفعل وداع له. والدّاعي إنّما يكون حدثا لا عينا (ابن يعيش ج2 ص53). واشترط الجمهور أن يكون العامل في هذا المصدر من غير لفظه وهو الفعل الّذي قبله «نحو قولك : زرتك طمعا في برّك وقصدتك رجاء خيرك . فالطّمع ليس من لفظ زرتك والرّجاء ليس من لفظ قصدتك. ولا تقول : قصدته لقصد ولا زرتك لزيارة لأن المفعول علة لوجود الفعل. والشّيء لا يكون علة لنفسه وإنما يتوصّل به إلى غيره» (ن م ج2 ص53).

ب – رأى الزّجّاج :

غير أن الزّجّاج خالف جمهور النّحاة. فرأى أن التّعالق بين الفعل والمفعول لأجله ليس في مجرّد دلالة كل منهما على الحدث. بل في الدّلالة على حدث بعينه. ولذلك اعتبر «ما يسميه النّحاة مفعولا له هو المفعول المطلق لبيان النوع. وذلك لّما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تأديبا. فإن معناه : أدّبته بالضّرب. والتّأديب مجمل، والضّرب بيان له. فكأنّك قلت : أدّبته بالضّرب تأديبا. ويصحّ أن يقال : الضّرب هو التّأديب. فصار مثل : ضربته

---

1 هكذا ورد العدد في الأصل على اعتبار المعدود جمع شريطة لا شرط. وهما بنفس المعنى، والجمع فيهما واحد.

ضربا في كون مضمون العامل هو المعمول» (الإسترابادى، شرح الكافية ج1 ص192).

ج – نقده :

إلا أن مثل هذا «لا يطّرد له في جميع أنواع المفعول له. فإنّ القعود[1] ليس وكذا بيان الجبن. ولا يقال قعوده جبن إلا مجازا وكذا قولك :

• جئتك إصلاحا لحالك بالإعطاء أو النّصح أو نحوه.

فإنّ المجيء ليس بيانا للإصلاح. بل بيانه الإعطاء أو النّصح كما صرّحت به. ولعلّه يُقدّر في مثله قعود جبن ومجيء إصلاح على حذف المضاف وهو تكلف» (الإسترابادى، شرح الكافية ج1 ص192).

وقد ردّ ابن الحاجب على الزجاج بأن قال : إن «معنى : ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا. وقولك للتأديب ليس بمفعول مطلق. فكذا تأديبا الّذي بمعناه» (ن م ج1 ص192). وفي الرد نظر – في رأي الإسترابادي – فأي مانع في أن تكون وظيفة المكوّنين مختلفتين والمعنى واحد. « ذلك أن ضرب تأديب أيضا يفيد معنى للتأديب. مع أنّ الأوّل مفعول مطلق اتفاقا دون الثّاني . . . ألا ترى أن معنى : جئتك راكبا جئتك وقت ركوبي. والأوّل حال والثّاني مفعول فيه » (ن م ج1 ص192).

لكن إذا «كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما في : ضربته تأديبا وأعطيته مكافأة فليس ههنا حدثان في الحقيقة – في رأي الإسترابادي – حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لأن المعنى أدّبته بالضّرب وكافيته بالإعطاء. فالضّرب هو التّأديب والإعطاء هو المكافأة. والعلة ههنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لأن الشّيء لا يكون علة نفسه بل هو أثره أي : ضربته لتأديبه. لكن لو صرحت بما هو العلة أعني التّأديب لم ينتصب عند النّحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزّمان (ن م ج1 ص193).

3-2-2 التّعالق في الفاعل :

أ – موقف جمهور النّحاة المتأخّرين

اعتبر معظم النّحاة المتأخّرين هذا الضّرب من التّعالق شرطا في المفعول لأجله كما كانوا اعتبروه شرطا في المفعول المطلق. وهو أمر واضح من تعريف المفعول له عندهم (انظر مثلا الزمخشري، المفصل ص60 وابن يعيش ج2 ص52 والإسترابادي، شرح الكافية ج1 ص193 وابن هشام، شرح قطر الندى ص227).

ب – تعليل ذلك :

وقد علل ابن يعيش «كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل» (ابن يعيش ج2 ص53) بحاجة الفعل عقلا إلى العلة. فهو يتضمنها. قال : «فلأنه علة وعذر لوجود الفعل والعلّة

---

1 يشير بذلك إلى مثل قعد جبنا وجئتك إصلاحا لحالك. وقد ورد المثالان في الصفحة 192 من الجزء الأوّل من شرح الكافية.

معنى يتضمنه ذلك الفعل. وإذا كان متضمنا له صار كالجزء منه يقتضي وجوده وجوده. فإذا كان ذلك كذلك فإذا فعل الفاعل هذا فقد فعل ذاك نحو :

• ضربته تقويما له وتأديبا

فكما أنّ الضّرب لك فكذلك التّقويم والتّأديب لك إذ هو معنى داخل تحته. ولو جاز أن يكون المفعول له لغير فاعل الفعل لخلا الفعل عن علّة. وذلك لا يجوز لأن العاقل لا يفعل فعلا إلا لعلّة ما لم يكن ساهيا أو ناسيا» (ابن يعيش ج2 ص53).

ج - موقف بعضهم :

لكن «بعض النّحاة لا يشترط اشتراكهما في الفاعل ... وإن كان الأغلب هو الأوّل» (الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص193). فهذا هو الرأي الأقوى في ظنّ الإستراباذي وعليه استدلّ بشاهدين :

- فأما الأوّل فقول علي (ت 40 هـ) في نهج البلاغة :

• «فأعطاه الله النّظرةَ استحقاقا للسّخطة واستتماما للبليّة.

والمستحقّ للسّخطة إبليس والمعطي النّظرة هو الله تعالى» (ن م ج1 ص 193).

- وأمّا الثّاني فقول العجاج (ت 90 هـ) في وصف ثور وحشي[1] :

• يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمهور

• مخافةَ وزَعَلَ المحبورِ

• فالهَوْلَ من تهوّر الهُبور.

فإنّ الهول بمعنى الإفزاع لا الفزع. والثّور ليس بمفزع بل هو فزع» (ن م ج1 ص193). وهو اختيار ابن خروف» [ت 609 هـ] (ابن هشام، المغني ج2 ص562) أيضا.

3-2-3- التّعالق في الزّمان

أ - موقف الجمهور :

كما اشترط جمهور النّحاة التّعالق بين الفعل والمفعول لأجله في الزّمان. فقالوا بوجوب «كونه مقارنا له في الوجود» (ابن يعيش ج2 ص53). وقد برّر ابن يعيش هذا بكون المفعول لأجله «علّة الفعل فلم يجز أن يخالفه في الزّمان»(ابن يعيش ج2 ص53). فلا تقول:

• «خرجت اليوم مخاصمتك زيدا أمس» (ن م ج2 ص54).

ب - رأي أبي علي الفارسي

وأما أبو علي فقد أجاز «عدم المقارنة في الزّمان. وذلك لأنه قال في التّذكرة على القراءة الشّاذة :

---

1 العاقر : العظيم من الرمل لا ينبت شيئا. والجمهور : المشرفة على ما حولها وهي المجتمعة. والجمهور من الناس: جلّهم. والزعل النّشاط وقد زعل بالكسر فهو زعل. وهار الجرف وهورته فتهوّر وانهار أي انهدم. الهبر ماطمأن من الأرض والجمع الهبور ... تهوّل من تهولت للشيء إذا تصورت له بصورة أمر هائل» (الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص193).

• (هَذَا يومَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقَهُمْ)[1] [(5 المائدة 19)]

بنصب صدقهم أنّ معناه لصدقهم في الدنيا. . . » (الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص193).

ج - رأي الإستراباذي

ولاحظ الإستراباذي في هذه المسألة الخلافيّة أن ابن الحاجب ذكر «مثالين للمفعول له ليبيّن أنه قد لا يتقدّم وجودا على ما جُعِل علّة له كما في : ضربته تأديبا. وقد يتقدّم وجوده عليه كما في : قعدت جبنا. فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدّم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا أو تأخّر عنه كما في : جئتك إصلاحا لحالك. وذلك لأنّ الغرض المتأخّر وجوده يكون علّة غائيّة حاملة على الفعل. وهي إحدى العلل الأربع كما هو مذكور في مظانّه. فهي متقدّمة من حيث التصوّر وإن كانت متأخّرة من حيث الوجود» (ن م ج1 ص192). فجعل التقدّم ضربين :

- تقدّما في الوجود
- وتقدّما في التصوّر.

وقسّم المفعول لأجله على أساس نوع التقدّم وجودا أو تصوّرا إلى ضربين :

- ما يتقدم « وجوده على مضمون عامله نحو : قعدت جبنا. فهو من أفعال القلوب كما قالوا» (ن م ج1 ص194)
- وما «يتقدّم على الفعل تصوّرا أي يكون غرضا. ولا يلزم كونه فعل القلب نحو: ضربته تقويما . وجئته إصلاحا» (ن م ج1 ص194).

لذلك توسّع في مفهوم المقارنة في الزّمان تصحيحا له ليشمل أمثلة لا تبدو ظاهرا كذلك وليدحض رأي ابن يعيش في تبرير مقارنة المفعول لأجله في الزّمان. قال: «ومعنى تشاركهما في الزّمان أن يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا أو يكون أوّل زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو : حبستك خوفا من فرارك وجئتك إصلاحا لحالك وشهدت الحرب إيقاعا للهدنة بين الفريقين» (الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص193).

4- خلاصة القول أن النّحاة ركّزوا على مسألة التّعالق الجدولي بين الفعل وبعض المفاعيل في مباحث ثلاثة هي المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول لأجله. ففيها عددت وجوهه باعتبارها شرائط ليكون المكوّن مفعولا مطلقا أو ليكون المفعول فيه أو لأجله منصوبا[2].

---

1 وفيها يرد المركّب الاسمي صدقهم مرفوعا على الفاعلية في القراءات المشهورة.

2 لا يكون المفعول فيه أو المفعول لأجله إلاّ منصوبا عند جمهور النّحاة. فمفهومهما محدود عندهم، لم يتوسّع فيه غير ابن الحاجب والإستراباذي (انظر في ذلك شرح الكافية ج1 ص184 بالنّسبة إلى المكوّن الأوّل وص192 و193 بالنّسبة إلى الثّاني).

فقد وظّفت هذه الوجوه في التّعريف وفي تخريج بعض المكوّنات الإشكاليّة. وما عدا ذلك فمجرّد ملاحظات متفرّقة وردت في تأويل بعض حالات المفعول فيه الإشكاليّة ممّا خالف مصادرة الإبهام لدى النّحاة أو كان موضع تداخل بين وظائف عديدة (انظر ن م ج1 ص198 وابن هشام، المغني ج2 ص515 و561). ومهما يكن من أمر فمسألة التّعالق الجدولي هذه وردت عرضا في نطاق السّعي إلى إيجاد الحدود وفي إطار نظرية الفعل عاملا أو أثرا خاصة على نحو ما يتّضح من الشّواهد الّتي تقدّمت والّتي لم تقصد لذاتها بحال من الأحوال. لذلك لم ينتبه النّحاة إلى مظاهر أخرى كثيرة التّواتر للتّعالق بين الفعل وبعض المفاعيل سلبا أو إيجابا.

الفصل الثّاني
التّعالق بين الفعل والفاعل النّحوي أو المنطقي

لم يتناول النّحاة العرب القدامى مسألة التّعالق بين الفعل والفاعل بالدّرس والتّحليل ولو عرضا، ولا هم أشاروا إليها. فهل يقوم ذلك دليلا على انعدام التّعالق بين هذين المكوّنين؟

إن استقراءنا لمادّة كثير من المعاجم يمكّننا من الجزم بأنّ الأمر في الحقيقة على غير ما توهم به كتب النّحو. فليس يعدم الباحث فيها أمثلة لهذا التّعالق وإن كان -لاريب- محدودا مدى يختلف باختلاف نوعه. وهو ضربان :

- تعالق بين الفعل والفاعل النّحوي الظّاهر الموجود في البنية السّطحية
- و تعالق بين الفعل والفاعل المنطقي الموجود في البنية قبل المعجميّة.

والنوع الأوّل محدود بالقياس إلى الثّاني.

1- الضّرب الأوّل :

فالتّعالق بين الفعل والفاعل النّحوي الموجود في البنية السّطحية ينحصر إجرائيّا في اشتراكهما في المعنى أو الجذر غالبا في أمثلة معدودة عثرنا على ستة وعشرين منها في بعض المعاجم و في بعض الأشعار. تقول :

- «لا تَبُلُّكَ عندي بالّةٌ وبَلال مثل قَطام» : أي لا يصيبك منّي خير ولا ندى ولا أنفعك و لا أصدقك» (ابن منظور (بلل) م1 ص261)
- «وبنى البناء بنيا وبنًى . . . وابتناه وبناه . . . » (ن م(بني) م1 ص273)
- وباقتهم البائقة تبوقهم بوقا : أصابتهم» (ن م (بوق) م1 ص289)
- «و جبر المجبّر يده» (الزمخشري، أساس البلاغة (جبر) ص81)

• « ومن المجاز : جلبته جوالب الدهر» (أ ب (جلب) لم ص 96)
• و« جاحتهم الجائحة واجتاحتهم» (الجوهري (جاح) ج1 ص360)
• و« حال الحول : تمّ» (السّرقسطي ج4 ص370)
• «و خطب الخاطب على المنبر» (ابن منظور (خطب) م2 ص855)
• و« لا درّ درّك قل لي : من بنو أسد « (أبو نواس)
• (يومَ تَرجُفُ الرّاجِفَةُ تَتْبَعُها الرّادِفَةُ) (79 النازعات 6)
• «والرّاعي يرعى الماشية : أي يحوطها ويحفظها» (ابن منظور (رعي) م2 ص1187).
• « و أزرع الزّرع : نبت ورقه « (ن م (زرع) م3 ص20)
• و « أصابتهم مصيبة ومصاب ومصيبات ومصائب « (الزمخشري، أ ب (صوب) ص363)
• و» أطال الله طيلته : أي عمره وطال طِوالُك و طِيلك أي عمرك. ويقال : غيبتك . . . وطال طُوَلك بضمّ الطاء وفتح الواو وطال طَوالك بالفتح وطِيالك بالكسر» (ابن منظور (طول) م4 ص624)
• و»عرضت العارضة تعرُض عرْضا : ماتت من مرض» (ن م (عرض) م4 ص741)
• و» قد عرض عارض أي حال حائل ومنع مانع» (ن م (عرض) م4 ص742)
• « غدا غدُك وغدا غدوُك » (ن م (غدا) م4 ص962)
• و « فتح المفتاح الباب »
• و« فختت الفاختة : صوّتت» (ن م (فخت) م4 ص1059)
• و« باقتهم البائقة تبوقهم ومثله فَقَرتهم » (ن م (بوق) م1 ص289)
• و «قبِلت القابِلة الولد تقبَله قَبْلا وقَبالة. وصناعتها القِبالة » (الزمخشري، أ ب (قبل) ص490)
• «و قد يكون هذا الّذي نسمعه من اليمانية و القحطانية و نقرؤه في كتب السيرة قصّ به القصّاص وسمّروا به عند الملوك» (الجاحظ، الرسائل ص236)
• « و قطت القطاة : صوتت » (ابن منظور (قطا) م4 ص124)
• و « كانت الكائنة والكوائن » (ن م (كون) م5 ص553)
• و « نبتت لهم نابتة إذا نشأ لم نشأ » (ن م (نبت) م6 ص563)

فيشترك الفعل والفاعل في معظم هذه الأمثلة في الجذر. فيكون التّعالق بينهما صرفيا. ويكون الفاعل اسم الفاعل من فعل الجملة غالبا أو صيغة مبالغة أو اسم

مصدر أو اسم آلة. وقد يتعالقان معنى. « يقال للداهية و البليّة تنزل بالقوم : أصابتهم بائقة » (ن م (بوق) م1 ص289).

وهكذا يشترك الفعل وفاعله في الجذر أحيانا على مستوى الاستعمال ويندر أن يكون ذلك في المعنى على نحو ما يتبيّن من الأمثلة السّابقة. وإذا كان لا مانع نظريا من أن يشتركا في الجذر باعتبار المكوّن الثّاني في السلسلة غالبا ما يكون اسم الفاعل للمكوّن الأوّل على نحو ما يرى من كثير من الأمثلة السّابقة و من مثل :

- وباقتهم البائقة
- ورمى الرّامي الهدف
- و « أصابتهم مصيبة ومصاب ومصيبات ومصائب » (الزمخشري، أب (صوب) ص 363)
- و صاد الصيّاد غزالا
- و ضرب الضارب زيدا
- و قضى القاضي بين الناس
- و كانت الكائنة

فالأمر في الاستعمال مختلِف. وذلك تجنّبا للتكرار إلا أن تدعو إلى ذلك ضرورة تقتضيه. فالتّعالق في ما أُثر عن العرب من الأمثلة انحراف عن الأصل غايته بلاغيّة. وهي التأكيد.

2- الضّرب الثّاني :

غير أن التّعالق بين الفعل والفاعل في الجذر يكون أساسا في البنية قبل المعجميّة. فلا يدرك إلا بشيء من التّأويل البعيد. ويكون هذا التّعالق ضربين.

أ - فأما الأوّل، وهو قليل، فيقع بين الفعل ورأس الفاعل المنطقي في البنية قبل المعجميّة كما في نحو :

- ضَبِب البلد إذا كثر ضِبابه » (ابن منظور (لحح) م5 ص347 وانظر أيضا (ضبب) م3 ص504)

فالفاعل النّحوي في هذا المثال ليس إلا جزءا من الفاعل المنطقي. فهو في الأصل مخصّص لرأس المركّب الواقع فاعلا منطقيّا في هذه البنية. فالأصل فيه :

- كثر ضباب البلد.

فاشتق الفعل في البنية المستعملة من جذر رأس المركّب الواقع فاعلا وعوّض الرّأس فيها مخصّصه فصارت الجملة :

- ضَبِب البلد.

ودلّ الفعل بجذره على رأس الفاعل المنطقي. فكان في ذلك اقتصاد في الكلام.

ب - وأمّا الثّاني فكثير في اللّغة العربيّة، يكون بين أفعال تنتمي إلى حقلي الإصابات والأحوال وبين فواعلها المنطقية. تقول :

• « أرِض الجذع : أكلته الأرَضة » (السّرقسطي ج1 ص111)

• « وألِق الرجل ألقا : جُنّ » (ن م ج1 ص109)

• و « أجرب القوم : جَرِبت إبلهم » (ابن منظور (جرب) م1 ص429)

• « وجُلِدت الأرض من الجَليد وأجْلِد الناس وجَلِد البقل. ويقال من الصقيع والضريب مثله. والجَليد ما جمد من الماء وسقط على الأرض من الصقيع فجمد» (ن م (جلد) م1 ص481)

• «وجُنب [الرّجل] بالضمّ : أصابه ذات الجَنْب ... وهي علّة تثقب البطن وربّما كَنَوْا عنها فقالوا : ذات الجنب » (ابن منظور (جنب) م1 ص509)

• و خرِف

• و رعِف

• و رمِد

• و « صُدِر فهو مصدور » (ن م (صدر) م3 ص416)

• « و طُرِفت عينه وأصابتها طُرْفَة والطّرف. إصابتك عينك بثوب أو غيره » (ن م (طرف) م4 ص582)

• « و عمِش يعمش عمَشا : و قيل العمش : ضعف رؤية العين مع سيلان دمعها في أكثر أوقاتها » (ن م (عمش) م4 ص 885)

• « و قحِط المكان » (ن م (قحط) م5 ص24)

فالفاعل النّحوي في هذه الأمثلة ليس في الحقيقة إلا المفعول المنطقي والفاعل المنطقي لهذه الجمل محذوف دلّ عليه الفعل بجذره. فهو مثلا الأرَضة في المثال الأوّل والألق في الثّاني والجرب في الثّالث والجليد في الرّابع وذات الجنب في الخامس. فالأصل في التّركيب :

• أصابت الأرضة الجذع

• وأصاب الألق الرجل، والجرب القوم والجليد البقل، وذات الجنب الرّجلَ فالتّعالق الجدولي بين الفعل والفاعل أمر لا جدال فيه نظريا. إلا أنّه على مستوى الاستعمال اللّغوي قليل، ظاهر حينا، بعيد الغور أحيانا لا يدرك بغير تأويل. وهو تعالق يؤدّي وظيفتين متباينتين تختلفان باختلاف نوع الفاعل. فالتّعالق بين الفعل والفاعل النّحوي الظّاهر غايته تأكيد الحدث و تقويته. ولكنّ غاية التّعالق بين الفعل والفاعل المنطقي الاقتصاد في الكلام.

الفصل الثّالث
التّعالق بين الفعل والمفعول به

1 - ملاحظات :

كثيرة هي الحالات الّتي يكون فيها التّعالق بين الفعل والمفاعيل صرفيا كان أو معجميا. وأكثر مظاهره تواترا تلك الّتي تكون بين الفعل وكل من المفعول به والمفعول فيه والمفعول لأجله. فقد يشترك الفعل وكلاّ من هذه المفاعيل في الجذر أو في ما يفيد معناه على مستوى البنية المعجميّة أو البنية قبل المعجميّة.

2 - التّعالق بين الفعل والمفعول به في مستوى البنية المعجميّة :

2-1- الاشتراك في الجذر :

أما في هذا المستوى فالشّواهد عليه كثيرة كما تبينه أمثلة المفعول به. وهي عديدة. ولكننا سنجتزئ ببعضها. والتّعالق أضرب :

أ) منها ما يكون بين الفعل والمفعول المذكور في الجملة على نحو ما يتبيّن من الجدول (22)[1] (انظر ص616-617). تقول :

- « بأرت بئرا أي حفرتها » (الفارابي ج4 ص206)
- « ووَزَر وِزْرا : حمله » (ابن منظور (وزر) م6 ص918)

فالفعل والمفعول به قد اشترك فيما تقدّم من أمثلة هذا الجدول في الجذر. فالعلاقة بينهما علاقة تقاطع. والتّعالق بينهما صرفي ومعجمي في آن لا يختلف الأمر فيه عمّا هي الحال عليه بين الفعل والمفعول المطلق إلاّ في صيغة المكوّن الصّرفيّة (اسم أو اسم مصدر أو مصدر).

ب) ومنها ما يقتصر التّعالق فيها على الفعل والمفعول الأوّل فحسب على نحو ما يتضّح من أمثلة الجدول الثّاني. وهي قليلة. تقول :

أجعلت لك جعالة : أعطيتكها على الغزو	السّرقسطي ج2 ص260
حكت لهم حكاية المرأة العجوز	ألف ليلة وليلة ج1 ص27
(نَحْن نَقُصُّ علَيْكَ أَحْسَنَ القَصَصِ)	12 يوسف 3
أنا أقصّ عليك قصّتي	المعرّي، رسالة الغفران ص248

ج) أو على الفعل والمفعول الثّاني الظّاهر

- آلة كان كما في نحو :

---

1 المثالان هما أوّل أمثلة جدول التّعالق بين الفعل والمفعول في الجذع وآخرها.

زات الرّأس بالزّيت	السّرقسطي ج3 ص477
وقد سُطْتُ الرّجل والدّابّة بالسّوط إذا ضربته	ابن السّكّيت ص378
وقد سِفْته بالسّيف	ن م ص371
وقد عصوته بالعصا إذا ضربته بها	ن م ص370
وفَكّهت القوم بالفاكهة تفكيها	الخليل، كتاب العين (فكه) ج3 ص38
وأمددت الجيش بمدد	ثعلب ص 276
ونشر الخشبة بالمنشار	ابن فارس، المجمل (نشر) ج3 ص869
وقد هروته بالهراوة	ابن السّكّيت ص371
وتهرّاه بالهراوة إذا ضربه بها	الفارابي ج3 ص132

- أو غير آلة مثل :

أثابه الله ثوابه وثوّبه مثُوبَته : أعطاه إيّاها	ابن منظور (ثوب) م1 ص383
اجْتزرت فلانا جَزورا إذا جعلتها له	ن م (جزر) م1 ص452
وحدّثه الحديث وحدّثه به	ن م (حدث) م1 ص582
أخبره خُبُورَهُ : أنبأه بما عنده	ن م (خبر) م2 ص783
أخلقه خَلَقا : أعطاه إيّاها	ن م (خلق) م2 ص890
أعبده عبدا : ملّكه إيّاه	الجوهري (عبد) ج2 ص11
فحلته فحلا وأفحلته إيّاه : أعطيته	السّرقسطي ج4 ص5
وقد قلّده قِلادا وتقلّدها	ابن منظور (قلد) م4 ص148
واستكتبته الكتاب	ابن هشام، المغني ج2 ص523

فالفعل والمفعول الثّاني في هذه الأمثلة يشتركان أيضا في الجذر. فالتّعالق بينهما صرفي ومعجمي في آن. فجذر الفعل أثاب والمفعول الثّاني الثواب في المثال الأوّل واحد. هو (ث،و،ب). وجذر استكتب والكتاب واحد في المثال الأخير مثلا. ولا يختلف الأمر في بقية الأمثلة.

2-2- التّعالق في معنى الجذر :

وليس هذا التّعالق بين الفعل والمفعول به إلاّ واحدا من أضرب عديدة. منها التّعالق في معنى جذريهما كما هي الحال في مثل :

أرهج الغبارَ : أثاره	ابن منظور (رهج) م2 ص1238
وعَلاَ فلان الجبل إذا رقيه يعلو علوّا	ن م (علو) م4 ص874
وعلوت اليفاعَ	الزمخشري، أب (يفع) ص713
ويفعت الجبلَ	

فالجذران (ر،هـ،ج) و(غ، ب، ر) بنفس المعنى فـ«الرَّهَجُ والرَّهْجُ : الغبار» (ابن منظور (رهج) م2 ص1238) و(ع،ل،و) و(ي،ف،ع) كذلك. «فكلّ شيء مرتفع فهو يفاع. وقيل : كل مرتفع يافع » (ن م (يفع) م6 ص1014). و« يقال: قد أيفع أي ارتفع» (ن م (يفع) م6 ص1014). والجبل هو الآخر يفيد بجذره معنى العلوّ. لذلك قيل : « الجبل اسم لكل وتد من أوتاد الأرض إذا عظم وطال من الأعلام والأطواد والشناخيب . . . ورجل مجبول : عظيم على التشبيه بالجبل . . . والجُبْلَةُ : السّنام « (ن م (جبل) م1 ص397).

3- في مستوى البنية قبل المعجميّة :

أما على مستوى البنية قبل المعجميّة فالتّعالق بين المكوّنين يتّخذ في هذه الحال شكلين اثنين. فأمّا في أوّلهما فيدلّ الفعل بجذره على المفعول به الغائب في البنية المعجميّة. وأمّا في الثّاني فيدلّ عليه بمعناه. فالتّعالق في الأوّل صرفي معجمي وفي الثّاني معجمي فحسب. والضّرب الأوّل أكثر مظاهر التّعالق وضوحا على الإطلاق. ولكن كلا الضّربين شديد التّواتر في اللّغة العربيّة.

3-1- دلالة الفعل بجذره على المفعول به :

يدلّ الفعل :

3-1-1- على المفعول به الغائب في البنية المعجميّة :

أ) آلة كان كما في نحو :

استجمر الرّجل : استنجى بالحجارة	السّرقسطي ج2 ص322
«والاستجمار : الاستنجاء بالحجارة» «والجمرة الحجارة»	ابن منظور (جمر) م1 ص496

ب) أو غير آلة (انظر الجدول (23) ص617-620) من نحو :

أبِل يأبَل أبَالة مثل شكس شكاسة وأبِل أبَلا فهو آبِل وأبِلٌ : حذق مصلحة الإبِل والشّاء	ابن منظور (أبل) م1 ص6
وتقول قد احتظروا واستوصدوا : إتخذوا وصيدة. وهي تكون في الجبال من حجارة مثل الحَجْرَة تُتّخذ للمال	ابن السّكّيت ص371

فالفعل دلّ بجذره على المفعول به المحذوف على مستوى البنية المعجميّة. فوجوده دالّ عليه.

3-1-2- على المفعول الأوّل والثّاني :

ولا يختلف الأمر في ما يلي من الأمثلة. فقد دلّ الفعل بجذره على أحد المفعولين الأوّل أو الثّاني آلة كان أو غير آلة.

أ) فأمّا الآلة (انظر الجدول (24 أ)) فنحو :

أدَم الخبز أدْما : خلطه بالإدام	ابن سيده (أدم) ج18 ص62
وهروت عبدي وتهريته : ضربته بالهراوة	الزمخشري، أب (هرو) ص700

ب) وأمّا غير الآلة (انظر الجدول (24 ب) ص 621-624) فنحو :

«تأبّى فلانا : اتّخذه أبا» «ويقال تأبّتني حين تقول : يا أبتاه»	م و (تأبّى) ص426
وغَرْتُ الرّجل وغِرْتُهُ : أعطيته الغَيَرَةَ. وهي الدِّيَّة	السّرقسطي ج2 ص2

3-1-3- دلالة الفعل على رأس المركّب المفعول أو مخصّص الرّأس :

في كلّ ما تقدّم من الأمثلة كان التّعالق بين الفعل والمفعول به صريحا حينا ضمنيّا آخر. فهو صريح حين تواجد المكوّنان في البنية المعجميّة، وضمني حين استُغني فيها بالفعل عن المفعول به لدلالة لفظه عليه. وقد تقتصر دلالة جذر الفعل على رأس المركّب المفعول أو على مخصّص الرّأس إذا كان المفعول في البنية قبل المعجميّة :

3-1-3-1- مركّبا بالإضافة أو كان مخصّصه كذلك

أ) ولم يقم رأسه أو مخصّصه مقام المفعول نحو :

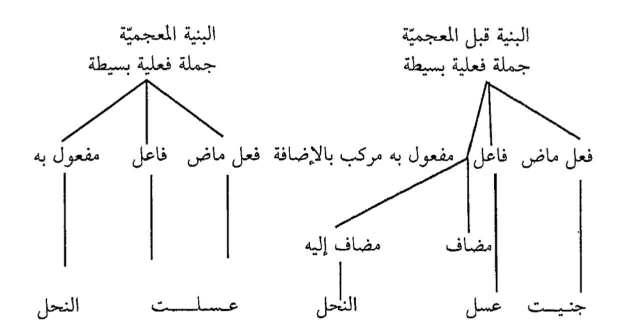
أخصب الرّجل : وجد خصب المرعى	السّرقسطي ج1 ص506
غدَر الرّجل يغْدر غدْرا إذا شرب من ماء الغدير. قال الأزهري : والقياس غدِر يغدَر بهذا المعنى مثل كرع	ابن منظور (غدر) م4 ص960
«توسّم الرّجل : طلب كلأ الوسميّ». «والوسميُّ : مطر الرّبيع الأوّل لأنّه يسم الأرض بالنّبات. نُسب إلى الوَسْم»	ن م (وسم) م6 ص928

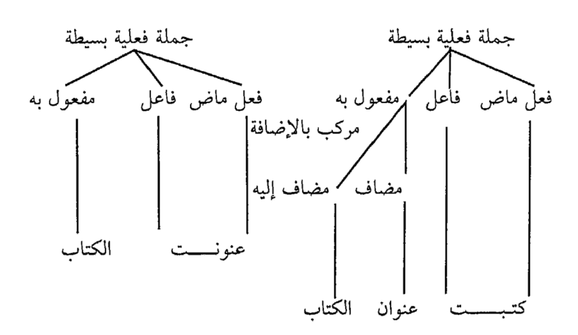
وهذا الضّرب قليل الأمثلة على عكس

ب) ما قام فيه المضاف إليه أو المخصّص في المضاف إليه الواقع مركّبا بالإضافة مقام المفعول ودلّ الفعل فيه بجذره على العنصر الآخر على نحو ما يتبيّن من مثل :

- أثَرَه أَثْرا وأثاره : تبع أثره (م و (أثر) ص5)
- عسلت النحل : جنيت عسلها (السّرقسطي ج1 ص285)
- وقلبته أي أصبت قلبه (الجوهرى (قلب) ج1 ص205)
- وثَمَنْتُهم أَثْمُنهم : أخذت ثمن أموالهم (السّرقسطي ج3 ص613)

ومن أمثلة الجدول (25) (انظر 624-626). فمعظم هذه الأمثلة قام فيها على مستوى البنية المعجميّة المضاف إليه مقام المفعول به الذى يفترض فيه أن يرد مركّبا بالإضافة لكن اكتُفي في بناها المعجميّة بدلالة الجزء على الكلّ من ناحية وتعالق الفعل والمضاف من أخرى في الجذر عادة كما هي الحال في معظم الأمثلة وكما يتّضح من تحليل المثالين التّاليين :





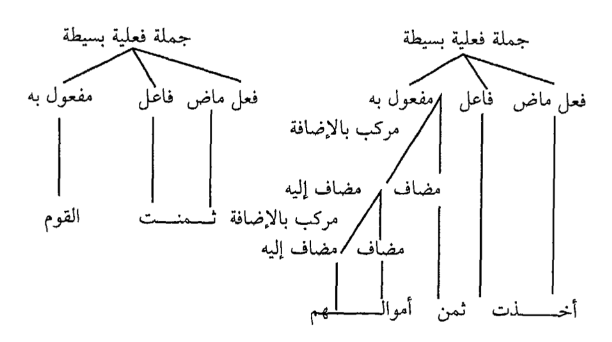
وقلّ أن قام مخصّص المضاف إليه الواقع مركّبا بالإضافة مقام المفعول به كما في نحو:

- أمَّه وثمنهم وخمسهم وربعهم وسدسهم

إذ المعنى :

- ضرب أمّ رأسه
- وأخذ (ثمن أموالهم، خمسها، ربعها، سدسها)

على نحو ما هو واضح من التّمثيل في الجملة التّالية :



وهكذا ناب في البنية المعجميّة المضاف إليه عادة أو ما كان من صلته في بعض الأحيان عن المفعول به المركّب بالإضافة.

3-1-3-2- كما قد يكون التّعالق بين الفعل والنعت إذا كان المفعول به في الأصل مركّبا بالنعت لم يقم أحد عنصريه مقام المفعول به في البنية المعجميّة، ولكنّ الفعل فيه دلّ عليه بتعالقه والنعت في الجذر (انظر الجدول (26) ص626) مثل:

آنثت المرأة إذا ولدت أنثى. فهي مؤنث	الجوهري (أنث) ج1 ص272
ابتردت : اغتسلت بالماء البارد	ابن منظور (برد) م1 ص188
وأسودت فلانة : ولدت سودا	الزمخشري، أب (سود) ص313
«وأنضيتك : أعطيتك جملا نضوا أي هزيلا» و«أنضيت الرّجلَ أعطيته بعيراً مهزولا»	السّرقسطي ج3 ص170 ابن منظور (نضا) م6 ص259

فالمفعول به في البنية المعجميّة غير موجود، وكان في الأصل مركّبا بالنعت. فعُوّض الفعل الأصلي بفعل مشتقّ من جذر النعت يفيد معنى هذا الفعل ويكون قرينة دالّة على المفعول الغائب على مستوى البنية المعجميّة.

3-1-3-3- أو مركّبا بالتّمييز

وكذا الشّأن إذا كان المفعول به في أصل البنية مركّبا بالتّمييز. فقد ينوب الفعل المشتقّ من جذر المميّز في البنية المعجميّة عن الفعل الأصلي لإفادة معنى ذلك الفعل من ناحية وليكون قرينة دالة على المفعول الغائب فيها. إلاّ أنّ هذا قليل. من أمثلته :

قد أعرجتك أي وهبتك عِرْجًا من الإبل	الجوهري (عرج) ج1 ص319
وأنضّ الرّاعي سِخَالَهُ أي سقاها نضيضا من اللبن	ابن منظور (نضض) م6 ص658

فالفعلان أعرج وأنضّ مثلا اشتُقّا من جذر المميّز في المركّب بالتّمييز «عرجا من الإبل» و«نضيضا من اللبن» الواقع في أصل التركيب مفعولا به. فحُذف المفعول وقام الفعل المشتقّ من جذر المميّز في البنية المحوّلة بالدّلالة عليه بجذره. فكانت العلاقة بين الفعل في مثل هذه البنى والمفعول به، في أصل التركيب، علاقة تكاملية.

3-2- دلالة الفعل بمعناه على المفعول به الغائب على مستوى البنية المعجميّة

غير أنّ الفعل لا يقتصر على الدّلالة على المفعول به بجذره دلالة صرفيّة ومعجميّة في آن أو معجميّة فحسب لاشتراكه وإيّاه فيه أو في المعنى الّذي يفيده كما هي الحال في ما تقدّم من الأمثلة. بل يتجاوز التّعالق بينهما هذا الجانب الصرفي والمعجميّ أحيانا إلى الجانب الدلالي. فيكون في الفعل سمة دلالية تحدّد المفعول به الغائب على مستوى البنية المعجميّة (انظر أيضا الجدول (27) ص626-627). يقال :

بصبص الكلب وتبصبص : حرّك ذنبه	ابن منظور (بصص) م1 ص220
صفعه : ضرب قفاه بجُمْع كفّه	السّرقسطي ج3 ص409
يقال : قرضب الرّجل إذا أكل شيئا يابسا	الجوهري (قرضب) ج1 ص203
نَدَفَ القطنَ نَدْفا : ضربه بالعصا	السّرقسطي ج3 ص202

فبصبص مثلا يدل على الحركة والآلة المستعملة فيها. وصفع وندف يفيدان الضّرب والآلة المستعملة فيه. وهي على التوالي جمع الكفّ والعصا. وقرضب يدل على الأكل وعلى نوع المأكول.

والفعلان ضفد وقرع (انظر نفس الجدول) يشتركان في الدّلالة على معنى الضّرب ومعنى الآلة المستعملة فيه. إلاّ أنهما يختلفان في نوع الآلة. فهي في ضفد مثلا أحد أعضاء الجسد. وهي باطن الكفّ. وهي العصا في قرع. وفي الفعل لألأ (انظر نفس الجدول) معنى الحركة وأداتها الذَّنَبُ. وفي كلّ من سحل وكبس (انظر نفس الجدول) معنى النّشاط وأداته . فالنّشاط في الأوّل برد و الآلة المستعملة فيه هي المبرد وفي الثّاني ردم والمادّة المستعملة فيه هي التّراب.

وكذلك الأمر في أجمر. إلا أن النّشاط الذى يفيده هو التّبخير والمادّة هي الطّيب.

وفي خَرِب معنيان أيضا سرقة تقع على نوع من الماشية معين هو الإبل.

فجميع هذه الأفعال لا تدلّ بجذرها على المفعول الآلة أو غير الآلة الغائب في البنية المعجميّة كما هو الشّأن في ما تقدّم من الأمثلة، بل تفيده بما فيها من السّمات الدّلاليّة.

4- استنتاجات حول التّعالق بين الفعل والمفعول به

4-1- مظاهر التّعالق :

يستنتج ممّا تقدّم :

4-1-1- أوّلا أن بين الفعل والمفعول به مظاهر شتّى للتّعالق لم ينتبه النّحاة إليها :

4-1-1-1- فمنها التّعالق الدّلالي كما في نحو :

- بصبص الكلب : حرّك ذنبه
- وأصرّ الحمار إذا أقام أذنه
- وعرِبت المرأة إذا تحبّبت إلى زوجها
- وقرَضب الرّجل : أكل شيئا يابسا

وغيرها من الأمثلة، وهو كثير. ففي بصبص مثلا سمتان دلاليتان (+حركة) (م به ذنب) وفي أصرّ (أذن) بدل الذّنب. وفي عرب سمة الحركة العاطفية، ومحورها الزّوج. وأمّا في قرضب فسمة مفعول به يكون طعاما يابسا.

4-1-1-2- ومنها التّعالق المعجمي :

يكون في حالة وجود المفعول به في البنية المعجميّة. يقال :

- أرهج الغبارَ
- وعلوت اليفاعَ

4-1-1-3- ومنها التّعالق الصرفي والمعجمي

وهو يكون في حالتين اثنتين :

أ) يقع في حالة تواجد المكوّنين في نفس البنية. فالفعل والمفعول به يشتركان حينئذ في الجذر كما في نحو :

- تأبّل الإبل
- وأسرت الأسيرَ
- وأخمرت الخمرَ
- وزات الرّأس بالزيت
- وعصوته بالعصا
- وأثابه الله ثوابه
- وفحلته فحلا.

وكذا الفعل ورأس المركّب الإضافي الواقع مفعولا به الذى قام مخصّصه في البنية المعجميّة أو ما كان من صلته مقامه نحو :

- أذنته أذنا : ضربت أذنه
- وابتكر الفاكهة : أكل باكورتها
- ورَجَله يَرْجُله : أصاب رِجْلَه
- وسمك الله السّماء : رفع سمكها
- وأمّ فلانا أمّا : ضرب أمّ رأسه
- وخمست القوم أخمُسهم خمسا إذا أخذت خمس أموالهم

فالتّعالق وقع بين الفعل وهو رأس التركيب والمفعول به الحاضر في البنية المعجميّة جزئيا أو كليّا. ففي الأمثلة الأولى كان حضوره كليّا، وفي الثّانية جزئيّا.

ب) وقد يكون التّعالق في حالة غياب المفعول به في هذه البنية كليّا. وهو ضربان يشتركان في إثبات أن العلاقة بين الفعل والمفعول به لا تكون حينئذ إلا علاقة تكامليّة من ناحية وعلاقة تضمّن من أخرى. فأمّا الضّرب الأوّل فيكون:
- بينَ الفعلِ والمفعولِ به الواقع لفظا مفردا في البنية قبل المعجميّة كما في مثل:
• أرَت النَّحلُ: عملت الأرْيَ
• وأخدرت الجارية: لزمت الخدر
• وأسمن الرّجلُ: اشترى سَمَنا
- أو بينه وبين المفعول الأوّل كما في نحو:
• حَسَبْت الرّجلَ: جعلت له مَحْسَبَة. وهي الوسادة
• وأحلبت الرّجل إذا جعلت له ما يحلبه
- أو بينه و بين المفعول الثّاني آلة كما في مثل:
• جصّص الحائط وغيره: طلاه بالجصّ
• و فأسه ... : قطعه بالفأس
أو غير آلة من نحو:
• استأجره: اتخذه أجيرا
• وأنجلت الإبلَ: أرعيتها النّجيل
• ووغَرْت الرجل وغِرْته: أعطيته الغِيرَة.
وأمّا الثّاني فيكون بين الفعل وبين مخصّص المفعول به الواقع في البنية قبل المعجميّة مركبّا بالنعت كما في نحو:
• ابتردت: اغتسلت بالماء البارد
• وأحلمت المرأة: ولدت الحلماء
• وأنضيت الرجل: أعطيته بعيرا مهزولا
أو بينه وبين رأس المركّب بالتّمييز، وهو قليل. يقال:
• أنضَّ الرّاعي سِخاله: أي سقاها نضيضا من اللبن
4-1-2- ثانيا: أن هذا التّعالق اتخذ اتجاهين متباينين. فأمّا الأوّل فاقتصاد في الكلام، وأما الثّاني فهو الأوّل ونقيضه في آن. فهو إبقاء على عدد المحلاّت الّتي يقتضيها الفعل مع تبسيط المركّب الواقع مفعولا به في الأصل ومبالغة في المستوى الصرفي والمعجمي تجعل جذر الفعل الجديد والمفعول الأصلي واحدا تذكيرا به.
فحالات التّعالق هي في معظمها حالات إنزال معجمي وليس صرفيا أو هي تبسيط للمركبات الواقعة مفعولا به مع تغيير جذر الفعل تغييرا يكفل التذكير بما وقع الاستغناء عنه كليا أو جزئيا. فمن أمِثلة النوع الأوّل قولك:
• آرطت الإبلُ: أكلت الأَرَطى
• وأبطح الحاجُّ: نزلوا بطحاء مكة

• وأسهَب الرجل : نزل السَّهْب
• وأعذب القوم : صادفوا ماء عذبا
• وأملحت الإبل : وردت ماء ملحا
• وتبَن الدّابّة : أطعمها التّبن
• و تمَرت القوم : أطعمتهم التّمر
• ورَمحه رَمْحا : طعنه بالرُّمح
• وساط الرجل : ضربه بالسياط
• ونشدت فلانا أنشُدُه نَشْدا : إذا قلت له : نَشَدْتُك الله .

ومن أمثلة الثّاني :

• أسديت المَنْسِجَ : أقمت سداه
• وكرعه : أصاب كراعه
• ونِبت الإنسانَ نُيُوبًا : ضربت نابه

فالأوّل حطٌّ في عدد المحلاّت والثّاني حطٌّ في عدد عناصر المركّب الإضافي مثلا بالتّقليص منها .

والغاية من هذا الحطّ الاقتصاد في الكلام إيجازا تماشيا مع نزعة الإنسان إلى المجهود الأدنى ومسايرة لطبيعة العربي الّذي كان يعتبر البلاغة الإيجاز .

ويكون هذا الاقتصاد بالاستغناء عن المفعول به في البنية المعجميّة أو بتبسيط بعض المركّبات الّتي تحمل هذه الوظيفة فيها بإسقاط أحد مكوّنيها على نحو ما بينا سابقا .

غير أنّ التّعالق بين الفعل والمفعول به في الجذر على مستوى البنية المعجميّة قد يكون في حالات أخرى ضربا من التأكيد استعمل قديما لأغراض بلاغيّة كما في نحو :

• أسرت الأسير
• وتقمّص القميص

لكنه متميّز. فلا زيادة في التّركيب في عدد المحلاّت فيه ولا توسيع لبعض المكوّنات . فهو ضرب من المبالغة محتشم فيه اقتصاد يقوم على الاشتراك في الجذر بين المكوّنين. فهو تأكيد في إطار الإيجاز. ويؤيّد هذا الافتراض في نظرنا اندثار هذه التراكيب في الاستعمال اليوم في غير باب الحكي. وهذا الشكل من البلاغة جماعي وليس فرديّا. فهو بلاغة لغة وليس بلاغة أفراد. وهو شكل يتماشى وعبقرية اللّغة العربيّة وطبيعة ناطقيها الأوائل.

4-1-3- ثالثا : أن هذا الاقتصاد في الكلام وإن اقتضته طبيعة اللّغة العربيّة ونزعتها إلى الإيجاز فقد اقترن بحقول دلالية معيّنة. فليس يقع إلا إذا كان الفعل ينتمي إلى :

4-1-3-1- حقل الإصابة الموضعية أو المعنوية كما هي الحال في الأفعال الدالة على نوع من الضّرب أو التعلّق العاطفي. يقال في الأولى مثلا :

• قلبته : أي أصبت قلبه
• وكبدته : أصبت كبده
• ونحر الرّجلَ : ضرب نحره
وفي الثّانية، وأمثلتها قليلة :
• شغفه الحبّ : بلغ شغافه
4-1-3-2- أو حقل الأخذ والعطاء النوعيين أو الكميين.
تقول في الأوّل :
• ثلثت القوم
• وثمنتهم أثمنهم : أخذت ثمن أموالهم
• وخمست القوم خمسا إذا أخذت خمس أموالهم
• وقد أدويت إذا أخذت الدُّوَايَةَ وهي كالقشرة تعلو اللّبن
• وربعت القوم إذا أخذت ربع أموالهم
• وسدست القوم
• واسترى الموت بني فلان أي اختار سراتهم
• وأكرع القوم إذا أصابوا ماء السّماء فأوردوا
• واتّدى والد القتيل : أخذ الدِّيَّة
وفي الثّاني :
• أثبت الرَّجلَ : أعطيته الثواب على فعله وهو المكافأة
• واجتزت فلانا جَزُورا
• وشكمته شَكْما وأشكمتُه : أعطيته مكافأة
• وأشهيت الرجل : أعطيته شهوته
• وقد أعرجتك أي وهبت لك عِرْجا من الابل
• ومهرت المرأة مهرا وأمهرتها : أعطيتها المهر
• وناله نوالا وأناله : أعطاه نوالا
• وغَرْتُ الرّجلَ وغِرْتُه أعطيته الغيرة
4-1-3-3- أو حقل الامتلاء والإطعام
يقال :
• أخِلّ القوم : رعت إبلهم الخُلَّةَ[1]
• وأركت الإبلُ
• وتشاجَرَ المالُ إذا «صار إلى الشّجر فرعاه»

1 اختلف معنى الخلّة في كلّ من إصلاح المنطق لابن السّكّيت ولسان العرب لابن منظور. فالخلّة في الأوّل «من النّبت ما كان مالحا» وفي الثّاني «ما كان حلوا» (انظر ابن منظور (حمض) م1 ص719).

• وقَرْضب الرّجل إذا أكل شيئا يابسا
• وعَضِهَ البعيرُ عضَها : أكل العَضاة
• واستلبأت السَّخْلَةُ إذا رضعت اللِّبَأ
• وانتشفت : إذا شربت النُّشافَة
• وهرَمت الإبل هرما : أكلت شجر الهَرْم

كما يقال أيضا :

• ابتكر الفاكهة : أكل باكورتها
• وتمرت القومَ تمرا : أطعمتهم التّمر
• وخبَز القومَ يخبزهم خبزا : أطعمهم الخُبز
• وشحمت القومَ شَحْما : أطعمتهم شحما
• وأشويتك : أطعمتك الشواء
• وعسلت الرّجلَ : أطعمته العسل
• وأنجلت الإبلَ : أرعيتها النّجيل

4-1-3-4- أو حقل الدّخول في نوع من المكان أو في مكان بعينه.

تقول :

• أبطح الحاجّ : نزلوا بطحاء مكة
• وأتهَم الرّجلُ : أتى تِهَامَةَ
• وأخبت : نزل الخَبْتَ
• وأخدرت الجارية : لزمت الخِدر
• وأسهب الرجل : نزل السَّهْب
• وأسهل القوم : نزلوا السّهل
• وأشأم (الرّجل) : أتى الشّام

4-1-3-5- أو حقل الجعل والتّحويل من نحو :

• أَحَدْتُ العَدَدَ أَحْدا : جعلته أحد عشر
• وأحلبت الرّجلَ إذا جعلت له ما يحلُبه
• وآلَفْت العَدَد : جعلته ألفا
• وزَرَّ القميص : جعل له أزرارا
• وأسعرت له الشّيء : جعلت له سعرا
• وأسقف البيت : جعل له سقفا
• وأشفيتك العسل : جعلته لك شفاء
• وأعبدت الحر : جعلته عبدا

ونحو :

• تأبّى فلانا : اتخذه أبا

واستأجره : اتخذه أجيرا
وتأمّم المرأة : اتخذها أمّا
4-3-1-6- أو حقل التّحوّل إلى حال يحدّدها جذر الفعل كما في نحو:
• شكَرت الشجرة وشكِرت وأشكَرت : أنبتت الورق. وهو الشّكير
• وأعجّت الرّيح وعجّت : اشتدّت وأثارت الغبار
• وعسلجت الشّجرة : أخرجت عسالجها
• وأعقب الرّجل إذا مات وترك عَقِبا أي ولدا
• وقد غاث الله البلاد يغيثُها إذا أنزل بها الغيث[1]
• وأكثأت الأرضُ : أنبتت الكُثْأَة
4-1-3-7- أو حقل اللّباس مثل قولهم :
• أزَر فلانا : ألبسه الإزار
• وقد تجلبب
• وجوربته فتجورب أي ألبسته الجورب فلبسه
• وحَلَيْتُها وحلوتها حليا وحَلوا : ألبستها الحُلِيَّ
• وترعثت المرأة أي تقرّطت
• وسرِوله فتسرول
• وتملأت : لبست الملاءة
• ونعَل الرّجل نَعْلا : لبس النِّعال
4-1-3-8- أو حقل الآلة
وأمثلته كثيرة. نجتزئ منها بما يلي :
• ألّه يؤلّه : طعنه بالألَّة
• وجصَّص الحائط وغيره : طلاه بالجِصِّ
• وحبَل الصّيد حَبْلا : صاده بالحِبالة وهي الشَّرَكُ
• ورجمه : رماه بالرِّجام. وهي الحجارة
• ورَمَحه يرْمُحه رَمْحا : طعنه بالرّمح
4-1-3-9- أو على حقل الطّلب نحو :
• استأمن إلى فلان : استجاره وطلب حمايته
• واسترأيته واستريته : طلبت رأيه
• واستعتبته فأعتبني أي استرضيته فأرضاني
• واستقاته : سأله القوت
• واستمحته : سألته العطاء
• واستوضحته الأمر أو الكلام إذا سألته أن يوضّحه

1 يمكن إدراج هذا المثال أيضا ضمن أفعال حقل العطاء.

4-1-3-10- أو على حقل الخصوبة

يقال :

• أتأمت المرأة : «إذا ولدت اثنين في بطن واحد « (ابن السّكّيت ص313)
• وأتمرت النخلة
• و « أحلمت المرأة : ولدت الحلماء « (السّرقسطي ج1 ص365)
• و « أحمق الرجل والمرأة : ولدا الحمقى» (ابن منظور (حمق) م1 ص721)
• « وأذكرت (المرأة) إذا أتت بولد ذكر « (ابن السّكّيت ص313)
• « وأَعْجَن الرّجلُ إذا جاء بوَلدٍ عجينة. وهو الأحمق» (ابن منظور (عجن) م4ص693)
• « وأفذّت الشّاة . . . : ولدت ولدا وحدا « (ن م (فذذ) م4 ص1064)
• وأقصرت المرأة وأطالت (انظر ابن السّكّيت ص274)

4-1-3-11- أو تحريك الحيوان عضوا من أعضائه

يقال :

• بصبص الكلب وتبصبص : حرك ذَنَبَه
• وكَرَفَ الحمار إذا رفع رأسه عند شمِّ البَوْل
• ولألأت الظباء : بصبصت بأذنابها

4-1-3-12- أو على حقل الدّعاء أو حكاية القول من نحو[1] :

• بأبأت الصبيَّ إذا قلت له : بأبي أنت وأمّي
• وبخبخت الرّجل إذا قلت له : بخ
• وجأجأت بالإبل إذا دعوتها لتشرب فقلت : جئ جئ
• ورَفَأْتُ العروسَ : دعوت لها بالرِّفاء والبنين

4-1-3-13- أو حقل الأثر أو التأثير الّذي يقوم جذر الفعل بالدّلالة عليه كما يتبيّن من الأمثلة التّالية

يقال :

• أَرَت النّحلُ : عملت الأَرْيَ
• وأحصب : أثار الحصباء
• وحدجْت البعير أحدِجُه : شددت عليه الحِدْجَ
• وحطب : جمع الحطب
• ورَحَلْتُه إذا شددت عليه الرَّحْلَ
• وأَرْهَج الغبارَ : أثاره
• وزَبَل الأرضَ
• وأسديت المَنْسِج

1 يندرج ضمن هذا القسم من الأفعال نحو : بسمل وحمدل وحوقل وسبحل وغيرها من المنحوتات.

• وعاس الفحل عَيْسا : ضرب النّوق
• واستعان فلان إذا حلق عانته
• وصَرَرْتُ النّاقة : شددت عليها الصِّرَارَ
• وأقتبت البعير إذا شددت عليه القَتَبَ
• وقَرَّدْتَه : نزعت عنه قُرَادَهُ

4-1-3-14- وقد يكون الإنزال في عدد المحلاّت مع الأفعال الدّالة بجذرها على كيفيّة وقوع الفعل أو على اكتساب الشّيء على نحو معيّن. يقال :

• أَسْحَت الرّجلُ في تجارته : اكتسب السُّحْتَ
• وأَفَكَ النّاسَ : حدَّثهم بالباطل
• وتعجّزتُ البعيرَ إذا ركبت عجزه
• ومَلَّح الشّاعرُ : أتى بشيء مليح

2-4- خصائص التّعالق

يُستنتج ممّا تقدّم :

- أوّلا أنّ مظاهر التّعالق بين الفعل والمفعول به سواء وُجدا معا في البنية أو كانا في علاقة تكاملية كثيرة متنوّعة. وهي دلالية حينا ومعجميّة أو صرفيّة معجميّة في آن آخر.

- ثانيا أن الحطّ من عدد المحلاّت أو العناصر إن وقع على مستوى البنية المعجميّة يعوّض معجميّا أو معجميّا وصرفيّا أو دلاليّا بما يطرأ على الفعل من تغيير يُذكّر بالمكوّن أو بالعنصر الّذي وقع الاستغناء عنه في هذه البنية. فهذا المكوّن قائم في الجملة. ولكنه غير مستقل بذاته على مستوى التوزيع. فهو حاضر معجميا أو معجميا وصرفيا مثلا في جذر الفعل.

- ثالثا أن هذا التّعالق يقع في حقول دلالية كثيرة ولكنّها محدودة عددا على نحو ما بيّنّا من استقراء أمثلته في المعاجم وكتب اللّغة.

- رابعا أنّ حقول الأفعال هذه تتميّز دلاليّا بالتّقيّد بخصوصيّة المفعول به خصوصيّة يفيدها جذر الفعل أو سماته. فالعطاء مثلا ليس مطلقا في مثل هذا النّوع من الأفعال. ولكنه نوعي. وكذلك الأخذ والضّرب والحركة والخصوبة والطلب. فموضوعها أو محورها أو نوعها محدّد سلفا بجذر الفعل أو بمعناه. ففي نحو :

• « أتهم الرّجلُ : أتى تهامة. وهي ما والى مكّة من الأرض» (السّرقسطي ج 3ص36)
• أَثْبَت الرّجلَ : أعطيته الثّواب. «والثواب جزاء الطاعة» (ابن منظور (ثوب) م1 ص383)

• « وأذكرت المرأة إذا أتت بولد ذكر » (ابن السّكّيت ص 313)
• واسترأيته : طلبت رأيه
• وأسهل القوم : « نزلوا السهل » (السّرقسطي ج2 ص520)
• « وأسودت فلانة : ولدت سودا » (الزمخشري، أب (سود) ص 312)
• وصدَر فلانا
• « واتّدى والد القتيل :أخذ الدِّيَة » (الزمخشري، أ ب (ودي) ص670)

يكون العطاء في المثال الثّاني ثوابا وهو المكافأة على فعل فعله الممنوح والأخذ ديّة في الأخير. ويكون الضّرب في السّابع محدّدا بموضع من جسم المضروب هو الصّدر. وتكون الحركة في الأوّل في اتجاه مكان من الجزيرة معين هو تهامة. وتُحدّد في الخامس بنوع من المكان معيّن هو السهل. وتكون الولادة في المثالين الثّالث والسّادس مقيّدة نوعا بجنس المولود أو لونه. ويجيء الطلب في المثال الرّابع بشيء بعينه يحدّده جذر الفعل وهو الرأي.

الفصل الرّابع
العلاقات الجدوليّة القائمة بين الفعل والمفعول فيه

1- وجوب التّطابق بين الفعل والمفعول فيه في الزّمن والمكان

أجمع النّحاة على دلالة الفعل على الزّمان والمكان. فأمّا دلالته على الزّمان فلفظيّة عندهم. فكلّ فعل يدلّ بصيغته على نوع من الزّمان ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا وبجذره على الحدث (راجع في ذلك تمام حسان، 1973 ص257). وهو ما يبرّر إدخال نوع من الزّمان ضمن عناصر التّمثيل للجملة في النّحو الوظيفي (انظر مثلا المتوكل، 1987 ص25 و38 و47 و59 و70 و71 و74 و100 و101 و104 و105 و107 و108 و121 و122 و123 و124 و133 و140 و141 و143 و144 و145 و147 و148 و183 و184 و189 و190 و191 و192). ولابدّ للظرف الّذي يدقّق هذا الزّمان المبهم مدى وتوقيتا من مطابقة سمات الفعل. تقول :

• لقي زيد عمرا أمس
• وسيلقاه غدا
• وحجّ بكر في السنة الماضية
• وسوف يحجّ في السنة القادمة

فتكون الجملة في كل هذه الأمثلة على درجة عالية من المقبوليّة. ولكن الأمر لا يكون كذلك لو قلت :

* لقي زيد عمرا غدا
* وسيلقاه أمس
* وحجّ بكر في السنة القادمة
* وسوف يحجّ في السنة المنصرمة

ولقد كان سيبويه أوّل من تنبّه إلى ذلك حين قال : «في هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة (الكتاب ج1 ص25) في التّمثيل لكلّ من المستقيم الحسن والمحال: «فأمّا المستقيم الحسن فقولك :

• أتيتك أمس وسآتيك غدا

وأمّا المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره. فتقول :

• «أتيتك غدا وسآتيك أمس» (سيبويه ج1 ص25).

فلا مقبوليّة الجملتين مردّها إلى أنّه لم يُراع في بنائهما وجوب التّطابق بين سمة [+ماض] في الفعل الأوّل و[−ماض] في الثّاني وهاتين السمتين في الظّرف. وهو تطابق ضروريّ تستوجبه في هذه الأمثلة وفي غيرها سلامة الجملة أو مقبوليتها. وقد حدّدت سمة الفعل الذاتية [+ماض] أو [−ماض]سمة المفعول فيه. ولا يختلف الأمر في نحو :

• حاسب وكان ووقع

فزمنها يمكن أن يكون ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا. وبحسبه يتحدّد نوع الظّرف الّذي تقتضيه توقيتا. غير أنّه لا يجوز فيها كل أنواع الأزمنة هذه في حالات استثنائيّة وسياقات معيّنة، إذ لا يدل الفعل حينئذ إلا على زمن بعينه ولا يقتضي إلا ظرفا يفيد إمّا المستقبل الماورائي أو الماضي البعيد. تقول[1]:

• يحاسب الله عباده يوم القيامة
• ووقعت حروب سبرطة وأثينا في ما قبل التاريخ
• وكانت معركة القادسية في أوّل نشأة الدولة الإسلامية

ولكنك لا تقول :

* حاسب الله عباده يوم القيامة
* وستقع حروب سبرطة وأثينا في ما قبل التاريخ
* ولا سوف تكون معركه القادسية في أوّل نشأة الدّولة الإسلامية

فلا بدّ في مثل هذه الأحداث الغيبيّة والأسطوريّة والتّاريخيّة من أن يتمّ التّطابق بين سمة الفعل الدّالة على زمن بعينه وسمة ظرف الزّمان على نحو ما هي الحال عليه في الأمثلة السابقة. وهو شرط لم يتوفّر في هذه الأمثلة.

فالتّنافر قائم بين سمة الفعل والظّرف على نحو ما يتّضح من التّحليل التّالي. فحاسب سمته [+ماض] ويوم القيامة [−ماض]. وستقع وتكون سمتهما واحدة

1 – مثل هذا يفترض معرفة زمن الظّرف.

[–ماض] وما قبل التّاريخ وأوّل نشأة الدّولة الإسلاميّة [+ماض]. فحساب الله عباده لا يكون إلا في زمن ما ورائي بعيد هو يوم البعث. فاقتضى ذلك أن تكون في الفعل سمة دالة على المستقبل البعيد مسايرة لسياق الخطاب الّذي ورد فيه والّذي كان لكلّ من الظّرف والفاعل خاصّة في تحديده أثر بالغ. فلم يتيسّر في مثل هذه الحال استعمال الزّمن الماضي مع أن ليس في الفعل سمة بعينها إذ يقتضي نظريا سمة [± ماض] لتكفل السّياق بتحديد الزّمن الّذي يقع فيه الحدث إلا أن يكون هذا الحدث واقعا على مستوى الخيال وليس على ما يقتضيه الفكر الغيبي على نحو ما هي الحال عليه في رسالة الغفران إذ يقول المعرّي (ت 449 هـ) على لسان ابن القارح :

• حُوسبت حِسابا شديدا (المعري، رسالة الغفران ص247)

وحروب سبرطة وأثينا ومعركة القادسية واقعة تباعا في زمن أسطوري أو تاريخيّ معلوم هو على التوالي ما قبل التّاريخ وأوّل قيام الدولة الإسلامية . فاقتضى أن يكون زمن الفعل دالا على الماضي البعيد. ولم يجز بحال استعمال المستقبل في هاتين الحالّتين. فالظّرف الزّمني هو الّذي حدّد في هذه الأمثلة القليلة المتّصلة بحقول دلاليّة معيّنة زمن الفعل، وإن كانت القاعدة أن يكون العكس كما في نحو :

• جاء زيد أمس
• ويسافر عمرو غدا

إذ يحدّد الفعل عادة زمن الظّرف الواقع مفعولا فيه.

ولا يقتصر التّعالق على هذا. فقد يحدّد الفعل بجذره أو بمعناه نوع الزّمن الكوني حاضرا كان في البنية المعجميّة أو غائبا. تقول :

• تشرق الشمس صباحا
• وتغرب مساء
• وحَبِيتُ النّارَ
• وطرق القومَ
• وتفشّت الماشية.

ولكن ليس بوسعك القول :

• تشرق الشمس عند الغروب
• وتغرب صباحا

إلا أن يكون إطار الكلام عالما خرافيّا أو حلما. ففي أشرق معنى صريح لزمن معيّن يفيده جذر الفعل. وهو أوّل النّهار. وفي غرب دلالة على آخر المساء.
وفي حَبِيَ دلالة على اتّقاد النّار. وفي طرق معنى المجيء. وفي تفشّى معنى الرّعي. وهي دلالة مقيدة في جميعها بزمن معين هو اللّيل. فالتّطابق بين زمن

الفعل والمفعول فيه ظرف الزّمان في التّوقيت ضروريّ على نحو ما تقدّم. وكذلك الشّأن في المدى. تقول :

- سافرت (أسبوعا ، شهرا ، عاما)
- وصُمْتُ (يوما ، أسبوعا ، شهرا)
- عملت (يوما ، أسبوعا ، شهرا ، سنوات)
- وغَبَرْتُ (عاما ، دهرا ، زمنا)
- وأقمت في بيتي الجديد (شهرين ، سنة ، سنوات)
- ولمع البرق لحظة.

ولكن لا يمكنك القول :

* سافرت ساعة
* وصمت لحظة
* وعملت ثانية
* وغبرت يوما
* وأقمت في بيتي (دقيقة ، ساعة ، يوما)

أما المكان فدلالة الفعل عليه عقليّة[1] عند النّحاة القدامى. فلا بدّ للحدث من أن يقع في مكان ما. تقول :

- جلست (على الكرسيّ ، على الربوة ، في البيت ، في المقهى)
- ولعب الأطفال (في البيت، في الساحة ، في الطّريق ، أمام المدرسة)

فتكون في الفعل سمة [+مكان]. لكنّه مكان مبهم على ما يبدو من المثالين. غير أنّ النّظر الدقيق في المكان يمكّن الباحث من تبيّن علاقة متينة بين الفعل وهذا المكوّن. فليس المكان الّذي يقتضيه الفعل مبهما دائما. ولابد من المطابقة بين السّمة المقدّرة في الفعل وظرف المكان الوارد في الجملة. تقول :

- تزحف الثّعابين ليلا في الصحراء
- ودبّ النمل على الأرض دَبيبا
- وعرض التّاجر بضاعته (في السّوق ، في دكّانه ، فوق الرّصيف)
- وانتشرت القطعان في المراعي
- وطار العصفور في الفضاء
- وتراكمت السّحب في السّماء
- وحلّقت الطّائرات المعادية في أجوائنا
- وتسبح الأسماك في البحر
- ورست السفينة في الميناء
- وسافرت (برّا ، بحرا ، جوّا).

1 سبق أن بيّنّا أنّ الأمر ليس كذلك دائما.

فالمكان في المجموعة الأولى هو اليابسة وفي الثّانية الفضاء. وهو في الثّالثة محيط مائي. ولكنّه في المثال الأخير محتمِل لجمعيها. فلا تستقيم أمثلة المجموعات الثّلاث الأولى لو قلت مثلا :

* دبّت النّملة في السّماء
* وطار العصفور في الأرض
* وعرض التّاجر بضاعته في البحر
* وانتشرت الخرفان في الجوّ

ولكن تقول :

• سافرتُ (برّا ، بحرا ، جوّا).

فالمكان مرتبط بالحدث الّذي دلّ عليه الفعل. فنوعه متينُ الصلة بسمة الفعل. فالتّعالق بين الفعل والمفعول فيه ظرف المكان على المستويين الأفقي والعمودي واقع، لا يمكن إنكاره. فالفعل يقتضي نوعا من المكان. واتجاهه محدّد أيضا. تقول :

• اتجهت (شرقا ، غربا ، جنوبا ، شمالا ، إلى اليمين ، إلى اليسار)
• ونزلت الجبل
• وغصت في البحر
• وغار الماء في الأرض
• وانحدرت من الجبل

ولكن لا يمكن القول :

* اتجهت أرضا

إلا إذا كان المتكلّم قد ألقى بنفسه من حالق أو كان طيّارا،

* ولا اتجهت سماء
* ولا انحدرت من السهل

فبعض الأفعال تقتضي ظروفا مكانيّة تفيد أحد الجهات الستّ أو بعضها وأخرى تستوجب ظرف مكان يتّسم بالارتفاع أو الانخفاض وأخرى مفعولا فيه سائلا وبعضها يابسا أو فضاء.

2- نقد النّحاة واللّسانيّين :

والغريب أن علاقة الفعل بغير المفعول به في غير إطار نظرية العامل لم تكن يوما مبحثا من مباحث النّحاة ولا محلّ اهتمام أصحاب المدارس اللّسانيّة، وإن لم نعدم في التّراث النّحوى العربي وفي بعض كتابات م زكريّا بعض الملاحظات المتّصلة بها.

وإنه لمن المفارقات أن يتعرّض لها النّحاة وإن في إطار نظرية العامل على اعتبارها مظهرا لعلاقة الأثر بالمؤثّر، ولا يبالي بها اللسانيون، وهم المؤهّلون أكثر من غيرهم زمنيّا ومنهجيّا ومعرفيّا بأن يتّخذوا من هذه العلاقة مبحثا لهم.

ذلك أن تبرير النّحاة عمل الفعل الإعرابَ في المفعول فيه بوجود الدليل عليه فيه قد اضطرّهم إلى القول بدلالة الفعل على المفعول فيه دلالة لفظيّة أو عقليّة تختلف بحسب نوع الظّرف زمانا كان أو مكانا كما يعثر الباحث في مؤلّفات بعض النّحاة الأفذاذ على ملاحظات عن وجوب التّطابق بين زمن الفعل وزمن الظّرف في الجملة (انظر سيبويه ج 1 ص25).

ولكن النّماذج اللّسانيّة التّوليديّة وهي الّتي اهتمّت بدراسة دور الفعل أو رأس التركيب في تحديد العناصر الأوّليّة الأساسيّة (الفاعل والمفعول به) وأوجدت للفعل سمات انتقائيّة تسمح بالتّنبّؤ بعدد المحلاّت الّتي تقتضيها البنية العميقة وبنوع الأدوار الدّلاليّة الّتي يستوجبها الفعل لم تراع في قواعدها المفعول فيه وجودا أو عدما ونوعا. فليس في أي منها سمات للفعل تتنبّأ بوجود نوع من المفعول فيه دون آخر يكون مكانا أفقيّا أو عموديا أو اتجاها معيّنا أو توقيتا أو مدى زمنيّا يتعيّن بشكل دقيق أو نسبي. فيدلّ الفعل بجذره أو معناه على مكان مخصوص أو توقيت معيّن أو على الحدّ الأدنى أو الأقصى للمدى الزّمني الّذي يستغرقه وقوع الفعل كما سنبيّن ذلك تفصيليّا في حينه وكما يدلّل عليه استعمال كلّ من لمع وصام وبنى. تقول :

• لمع البرق لحظة

ولكن لا يمكنك القول :

* لمع البرق (ساعة ، يوما)

* وصام الرّجل ساعة.

فالزّمان الّذي تقتضيه عمليّة الوميض قصير. فهو برهة. وحدّ الصّوم الأدنى يوم.

وأمّا نحو:

• بني زيد بيتا

فيحتاج الفعل في التركيب إلى مفعول فيه يكون مداه الأدنى بضعة شهور.

وهكذا كان من الواجب وضع قواعد أكثر كفاية تجعل في الفعل السّمات المناسبة الّتي تسمح بالتّنبّؤ بهذه المفاعيل. إلا أنّ ذلك لم يقع تأثّرا بأسر التّراث من ناحية وتوهّما أن لا صلة للفعل بتحديد المفعول فيه تركيبيا من ناحية أخرى، ولأنّ النّحاة واللّسانيين لم يقيموا نظرياتهم على استقراء شامل ومنهجي دقيق للأمثلة في الاستعمال والمعاجم على السّواء. بل اكتفوا بما اتّفق منها وهو لا يسمح بأن تكون رؤيتهم المسألة شاملة. فحتّى الوظيفيون الّذين أدخلوا مفهوم الزّمن في التّمثيل للجملة اكتفوا فيه بنوعه المنطقي ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا وبوصف البنية المنجزة دون النّظر في العلاقة بين الفعل والمفعول فيه كما يتبيّن من تحديد البنية الوظيفيّة الجزئية لمثل :

• أهدى خالد هندا خاتما البارحة

على النّحو التّالي :

• «مض (أهدى ف (س1 : خالد (س1) منف فا (س2) : هند (س2))
مستق مف

(س3 : خاتم (س3)) متق (س4 : بارحة (س4)) زمن»
المتوكّل ، 1987 ص59).

فلا تتنبّأ هذه النّماذج بزمن الفعل توقيتا ومدى، ولا بمكانه كما تنبّأت بالمفعول به عددا ودلالة. فكانت اللّسانيات فى هذه المسألة دون التّراث أهمّية.

3- علاقة الفعل بالمفعول فيه :

والحقيقة أنّ علاقة الفعل بالمفعول فيه ظرف الزّمان أو المكان أقوى بكثير ممّا ذكر النّحاة القدامى والمحدثون. فلا يقتصر الأمر على دلالة الفعل دلالة لفظيّة أو عقليّة عليه على نحو ما تقدّم.

3-1- دلالة الفعل على الزّمان :

3-1-1- دلالته على زمن كوني أو على المدى الّذي يستغرقه أو على التّوقيت:

أ- الزّمان الكوني :

فقد يدلّ الفعل على زمن كوني مخصوص يقع فيه، بجذره حينا وبمعناه آخر.

- فأمّا ما دلّ بجذره عليه (انظر في ذلك الجدول (28-1-أ) ص627-628) فنحو[1]:

• « آصل يُؤصل إيصالا : دخل في الوقت الأصيل « (م و (أصل) ص16)

• « و أصلنا : صرنا في الأصيل أو أتينا فيه. وهو العشيّ « السّرقسطي ج1 ص74)

• و»أوهن القومُ : ساروا في الوَهْن. وأتيته وهنا ومَوْهِنا : بعد ساعة من اللّيل» (الزمخشري، أب (وهن) ص692)

- وأمّا ما يفيده بمعناه (انظر في ذلك الجدول (28-1-ب) ص628-629) فنحو:

• « ظلّ يفعل كذا إذا فعله نهارا. وبات يفعل ذلك إذا فعله ليـلا» (التّبريزي ص40)

• « وهاج الإبل هيجا : حرّكها باللّيل إلى المورد والكلإ » (ابن منظور (هيج) م6 ص 853)

فتكون في الفعل دلالة لفظيّة على التّوقيت إذ يحدّد بجذره أو سماته الدّلاليّة الزّمن الكونيّ الّذي يقع فيه الحدث قولا أو فعلا.

---

1 قد اقتصرنا في التّمثيل لها على أوّل أفعال الجدول وآخرها.

ب – المدى الزّمني

بل قد يتجاوزه إلى تحديد المدى الزّمني الّذي يستغرقه وقوعه على نحو ما يتبيّن من المثالين التّاليين (انظر في ذلك الجدول (28-2) ص629-630) :

• « بات يفعل كذا وكذا : فعله ليلا » (السّرقسطي ج4 ص127)
• « ووظب على الشّيء وظوبا : لزمه » (ن م ج4 ص253)

ففي الفعل دلالة لفظيّة على التّوقيت أو المدى الزّمني الّذي يستغرقه وقوع الحدث. وقد يكون فيه المعنيان معا فضلا عن الأزمنة الثّلاثة من ماض وحاضر ومستقبل. فهو يحدّد بجذره أو بسماته الدّلاليّة الزّمن الكونيّ الّذي يقع فيه كما في نحو :

• راح وصَبَّحَ وطفّل وقال

بل حتّى في مثل :

• خرج ودخل وسافر

ففي هذه الأفعال سمة زمن كونيّ غير مقيّد على عكس الحال في الأمثلة السّابقة، كما يحدّد الفعل المدى الّذي يستغرقه وقوعه. تقول :

• بُهتَ لحظة
• وأطرق ساعة
• وبقي في البيت (ساعة ، يوما ، شهرا ، عاما ، أعواما)
• و (لَبِثَ في السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ) (12 يوسف -42)

ولكنّك لا تقول :

* بُهت أو أطرق (يوما ، شهرا)
* وبقي قرنا أو عدّة قرون[1]
* ولبث في السّجن بضعة قرون

فالإطراء والبَهْتُ يوما أو شهرا والبقاء قرنا أو أكثر في البيت أو السجن لا يطابق طبيعة الحدث وقوانين الطّبيعة. لكن بإمكانك في غير الحيّ، كان الفاعل معنى أو جسما القول :

• بقي نظام الحكم على حاله قرونا
• وبقي الكنز مكانه عشرات القرون

فيَحُدُّ الفاعل من مدى الفعل الزّمني أو يوسّع. و في نحو :

• صام وقرن وألظّ ونَصَب ونام

أيضا دلالة على المدى الزّمني. فجميع هذه الأفعال تستغرق وقتا قليلا نسبيا يوما أو بعض يوم أو ليلة أوبعض ليلة بحسب الفعل، وربّما أكثر من ذلك قليلا. لذلك لا يقال مثلا :

* صام الرجل ساعة

---

1 إذا كان فاعل بقي إنسانا.

* ولا نام الرجل قرنا
* أو نزل المطر سنة

فالصّيام يكون يوما أو أكثر. فحدّه الأدنى يوم والأقصى شهر والمدّة الّتي يستغرقها تختلف بحسب السّياق الدّيني الّذي يقع فيه الفعل وبحسب سنّ الصائم إذا كان مسلما والنوم قد يتّصل ليلة وبعض اليوم أو أكثر من ذلك قليلا إلا أن يقع الحدث في زمن خرافي سحري كما هي الحال في حكاية الأميرة النائمة لشارل برو (Perrault) مثلا إذ يستغرق نومها فيها بفعل السحر مائة عام، أو يكونَ في فكر ما ورائي عقديٍّ على نحو ما هي الحال عليه في قصّة أهل الكهف حيث يتقابل الفكر العقلي والفكر العَقَديّ.

- (قَالَ قَائِلٌ منهُم : كم لَبِثْتُم ؟
- قال : لَبِثْنا يَوْما أو بعضَ يَوْم) (18 الكهف -19-).
- «وهل نَام أكثر من هذا القدر ؟ » (الحكيم ص8).

وهذا المدى يطابق استعمال الزّمن في واقع الحياة. ولكنّ الأمر يختلف في نحو :

- (ولَبِثُوا في كَهْفِهم ثلاثَ مائَة سِنينَ . . .) (18 الكهف 25-)
- « ونَام شهرا حتى انقطع السّيل » (الحكيم ص48).

ففي المثالين الواردين تباعا في سورة الكهف وفي قصة الرّاعي المؤمن الّذي اعتصم بغار من سيل هائل في مسرحية أهل الكهف (انظر في ذلك الأفعال الدالة على المدى ص629-630) خرق للنّاموس الطّبيعي. وفي النّصّين الدّيني والمسرحي تأكيد عليه تدليلا على قدرة الله من ناحية وعلى دعمه المؤمنين الصّادقين من أخرى.

وهذا المدى نسبيّ تقريبي حينا يتفاوت من فعل إلى آخر كما يتّضح من نحو :

- أدجن المطر : دام أياما
- وأزمن بالمكان : أقام به زمانا
- وأطرق ساعة
- وأغبطت الحمّى : دامت
- وقرنت السّماء وأقرنت : دام مطرها
- وقامت الحرب والسّوق : دامتا

إذ يحدّده منطق الأشياء عادة أو السّياق المقامي ونوع الفاعل. فقد يكون ساعة أو ساعتين أو ليلة أو ليلتين أو يوما أو أيّاما أو أعواما. وهو محدود حينا آخر (انظر نفس الجدول) في نحو :

- « أحولتُ بالمكان : أقمت حولا » (السّرقسطي ج1 ص370)
- « وزهت الإبل بعد وردها : سارت ليلة » (ن م ج3 ص 482)
- « وأسنى القوم إذا أقاموا سنة في موضع» (ابن منظور (سنت) م3 ص214)

• «واستكفأتُ فلانا إبله أي سألته نتاج سنة فأكفانيها أي أعطاني لبنها ووبرها وأولادها سنة. والاسم الكُفْأة والكَفأة» (الجوهري (كفأ) ج1 ص181)
• « ونصب القوم : ساروا يومهم » (ن م (نصب) ج1 ص225)
فأما الفعل الأوّل والثّالث فيحدّدان مدى الحلول بسنة يدلّ عليها جذراهما. وأما الثّاني والخامس فيدلاّن بسماتهما الدّلاليّة تباعا على أن السير استغرق ليلة في الأوّل ويوما في الثّاني. وأما في استكفأ فثمّة سمة تدلّ على مدّة الاستفادة من الكُفأة. وهي سنة لا غير.
غير أن الظّرف قد يكون محذوفا لوجوده والفعل في علاقة تكامليّة، وهو الغالب في الأمثلة الواردة في الجدولين السّابقين ولكنّ الأمر على غير ذلك في معظم الاستعمالات اللغويّة. تقول :
• سرت ليلا
• وعمِر الرّجل زمانا طويلا
ذلك أنّ دلالة الفعل بسماته يكون عادة على زمن كونيّ مطلق لا تحدّه غير النواميس والسّياق المقامي أوالحضاري أو طبيعة الفاعل، أو على مدى مبهم يخضع لنفس القيود.
ج- تحديد زمن الفعل النّحوي التّوقيت :
وقد يحدّد زمن الفعل النّحوي التّوقيت. تقول :
• أتجهلين ذلك الآن ؟
• (أَرْسِلْه مَعَنا غدا يَرْتَعْ ويَلْعَبْ) (12 يوسف 12)
• ولن تستطيع النّوم اللّيلة
فيقتضي الفعل المضارع توقيتا معيّنا هو «الآن» في المثال الأوّل و«غدا» في الثّاني و«اللّيلة» في الثّالث ليكون التّطابق في سمة [+حاضر] بين الفعل المضارع والمفعول فيه ظرف الزّمان في المثال الأوّل وسمة [+مستقبل] في المثالين الآخرين.
فالفعل الأوّل يفيد بصيغته الصّرفيّة الحاضر والثّاني والثّالث المستقبل. ولابدّ من توفّر شرط التّطابق بين سمة المفعول فيه وسمة الفعل، وإلا كانت الجملة غير مقبولة. فلا يقال:
* أتجهلين ذلك أمس ؟
* وأرسله معنا أمس
* ولن أستطيع النوم البارحة.
غير أنّ دلالة الفعل على الزّمان تتجاوز أحيانا أقسامه ماضيا وحاضرا ومستقبلا والزّمن الكونيّ توقيتا ومدى والمطابقة بين الفعل والمفعول فيه في السّمة الدّالة على أقسام الزّمان إلى نوعين آخرين من الزّمن هما :

3-1-2- الزّمن الاجتماعي كما في مثل :

أجزر النّخْلُ وأجدّ وأصرم : حان ذلك منه وأجزّ القوم أيضا : حان جزَازَ نخلهم وغنمهم وزرعهم	السّرقسطي ج3 ص253
وجَلَّأَها زوجُها وصيفَة : أعطاها إيّاها في ذلك الوقت	ابن منظور (جلا) م1 ص402
وأحلب القوم : صاروا في وقت الحَلْب	السّرقسطي ج1 ص437
وأحَلَّ إذا دَخل في شهور الحلِّ وأحرمنا أي دخلنا في الشهور الحُرُم	ابن منظور (حلل) م1 ص703-704
وقضّب الكرمَ تقضيبا إذا قطع أغصانه وقضبانه في أيّام الرّبيع	ن م (قضب) م5 ص108
ونفر الحاجُّ نَفْرا : أقبلوا من مِنًى إلى مكّة يوم النحر	السّرقسطي ج3 ص 187

3-1-3- والزّمن الماورائي من نحو :

بثّ الله خلائقه : نشرها	ن م ج4 ص102
وخلَد في الجنَّة خُلودا : بقي	ن م ج1 ص443
وبعث الموتى : نشرهم ليوم البعث	الجوهري (بعث) ج1 ص273
ونَشَر الله الميّت وأنشره	السّرقسطي ج3 ص123

إلا أنّ هذين الزّمنين استثناء. فالأفعال الّتي تحمل السّمة الدّالة على أحدهما معدودة في اللّغة وخاصة النّوع الثّاني منهما.

3-2- دلالة الفعل على المكان :

أما المكان فليست دلالة الفعل عليه عقليّة دائما كما توهم بذلك أقوال النّحاة القدامى. فقد يدل الفعل :

3-2-1- على مكان مخصوص لوقوعه (انظر في ذلك الجدول (29-أ) ص630-631) :

أ- بجذره كما في نحو :

- « تأبّط الشّيء : وضَعَه تحت إبِطه » (المعجم الوجيز (تأبّط) ص3)
- « وأوعيت المتاع أي جعلته في الوعاء » (الفارابي ج3 ص271)

ب - أو بمعناه نحو :

- « استأورت الإبلُ والغنم والوحش إذا فرّت في السهل » (السّرقسطي ج1 ص126)

• و«تيفَّع الرّجلُ: أوقد ناره في اليَفاع أو اليافع» (ابن منظور (يفع) م6 ص1014) فالمكان حاضرا كان في البنية المُنجزَة أو غائبا قد دلّ عليه الفعل كما يتبيّن من أمثلة الجدول (29) ص630-632) :

- إمّا بجذره كما في نحو :

• صرَّ الدَّراهِم
• عَذَرتُ الفَرَس
• وغمدت السّيف

فجمع الدّراهم كان في صرّة دلّ عليه جذر الفعل إذ أفاد باشتقاقه معنى الجمع ومعنى المكان المخصوص (وهو الصُّرّة). وكذلك الأمر في المثالين الآخرين. فكيُّ الفرس كان في موضع العِذار وإدخال السّيف إلى الغِمْد

- وإما بسماته الدّلاليّة كما في مثل :

• زَكَأت النّاقة بولدها
• وطفا الشّيء
• وألَفّ الرّجل رأسه.

فرمي النّاقة بولدها في المثال الأوّل محدّد المكان بالفعل. فلا يكون موقعه إلا بين رجليها، وعلو الشّيء في الثّاني كذلك. فليس يقع إلاّ فوق سطح مائيّ ولا يختلف المثال الثّالث عنهما في ذلك. فإدخال الرّأس فيه لا يكون إلا تحت الثوب.

3-2-2- وقد يدل الفعل على معان أخرى كثيرة :

أ- منها خصائص المكان نوعا أو بعدا وقربا، وارتفاعا وانخفاضا نحو :

سمَقَ يسمُق سمُوقا إذا طال في السّماء. وكلّ ما طال من نبات فهو سامِقٌ	أبو زيد ص513
وعامت السفينة	السّرقسطي ج1 ص245
وأعزَبت الإبل أي بعدت في المرعى لا تروح (العازب: الكلأ البعيد).	الجوهري (عزب) ج1 ص 199
غفا يغفو إذا طفا على الماء	السّرقسطي ج1 ص23

فالفعل حدّد طبيعة المكان في المثالين الأوّلين وفي المثال الرّابع. فهو فضاء في الأوّل ومحيط مائي في البقيّة، وصفته في المثال الثّالث فهو مرعى بعيد. حدث ذلك بما في الفعل من سمات دالّة على هذه الخصائص.

ب- واتجاه الحركة

وقد يدل الفعل على اتجاه حركة الفعل بجذره أو بمعناه. يقال :

جنَبت الرّيح جُنوبا	السّرقسطي ج2 ص 262
« وحطّ الحمل عن البعير يحطّه حطّا فانحطّ» « والحطّ : الحذْر من علوٍّ، حطّه يحطه حَطّا فانحَطّ»	ابن منظور (حطط) م1 ص663
سقط المطر مكان كذا فمكان كذا	ابن منظور (وقع) م6 ص966
شَمَلت الرّيح : هبّت شَمالا	السّرقسطي ج2 ص345
« تقول : . شملت الرّيح من الشمال . وجنبت من الجنوب»	ثعلب ص 265
« ودبَرت من الدَّبُور وصبت من الصَّبَا »	
وصبت الرّيح صُبُوّا : هبّت صَبًا. وهي الشّرقيّة	السّرقسطي ج3 ص401
يقال : أفرع إذا أخذ في بطن الوادي خلاف المصعد	أبو زيد ص 497
قَبِلت الرّيح قَبُولا : هبّت قَبُولا وأقْبَلنا : صرنا في الرّيح القبول	السّرقسطي ج2 ص75-76
يقال : قحز عن ظهر البعير يقحِز قُحُوزا إذا سقط عن ظهره	أبو زيد ص 593
نكص الرجل ينكِص : رجع إلى خلفه	ابن منظور (نكص) م6 ص718
ووقع على الشّيء ومنه يقَع وقْعا ووقُوعا : سقط ووقع الشّيء من يدي كذلك... ووقع المطر بالأرض	ن م (وقع) م6 ص966

فالأفعال جنب وشمل ودبر وصبا مثلا دلّت بجذورها على مصدر حركة الرّيح. فهبوبها في المثال الأوّل من الجنوب إلى الشمال والعكس في الثّاني. وهبوبها في الثّالث من الغرب إلى الشرق و العكس في الرّابع. ولكن الأفعال قحز ونكص ووقع دلّت بسماتها الدّلاليّة على اتجاه الحركة. فالفعلان الأوّل والثّالث أفادا السّقوط. وهو يكون من أعلى إلى أسفل. والفعل الثّاني أفاد معنى الرجوع إلى الخلف.

ج- ومنها المصدر والغاية

والفعل يدلّ أحيانا على مصدر الحركة أو غايتها منفردين أو مجتمعين. يقال :

أحلّ الرّجلُ إذا نزح من الحِلّ إلى الحرم	ابن منظور(حلل) م1 ص702
وأسهل القوم إذا نزلوا السهل بعد أن كانوا نازلين بالحَزْن أسهل يِسهل إذا صار إلى السهل من الأرض. وهو ضد الحَزْن	ن م (سهل) م3 ص229

ونفر الحاج نفرا : أقبلوا من منًى إلى مكّة يوم النّحر	السّرقسطي ج3 ص187
ووصلت إلى الكليّة	

وكذلك نحو :

- « أبحر القوم : ركبوا البحر « (ابن منظور (بحر) م1 ص 165)
- وبَصَّر القومُ
- وأتهموا
- وأجبلوا
- وأجَدّوا[1]
- وجلسوا إذا أتَوا جَلْسا. وهي نجْد[2]
- وانحجزوا واحتجزوا
- وأحزنوا إذا صاروا في الحَزْن «والحَزْن ما غلظ من الأرض في ارتفاح» (ن م (حزن) م1 ص628)
- وأخافوا[3]
- وأريفوا
- وأسهلوا
- وأعرقوا
- وعالَوْا
- وأعمنوا
- وأفْلَوْا
- وكَوَّفُوا
- وأمنى القوم وامتَنَوْا
- وأنجدوا
- ونزل القوم : أتوا مِنًى « (ابن منظور (نرل) م6 ص620)
- ويامَنُوا

فأمّا الأفعال الثّلاثة الأولى أحلّ وأسهل ونفر فقد اختلفت طرق الدّلالة فيها عليهما. فأمّا أوّلها فقد أفاد المصدر بجذره والغاية بمعناه. وأمّا الثّاني فكان على

1 - يقال : « أجدّ القوم إذا صاروا إلى الجدد. «قيل : الجدد : الأرض الغليظة. وقيل : الأرض الصّلبة. وقيل : المستوية. وفي المثل : من سلك الجدد أمِن العِثار : يريد من سلك طريق الإجماع فكنّى عنه بالجدد « (ابن منظور (جدد) م1 ص413).

2 « وجلس القوم يجلسون جلسا : أتوا الجلس. وفي التهذيب أتوا نجدا . . .» «والجلس الصّخرة العظيمة. والجلس ما ارتفع عن الغور. وزاد الأزهري فخصّص في بلاد نجد « «والجلس الجبل» (ن م (جلس) م1 ص483).

3 «وأخيف القوم وأخافوا إذا نزلوا الخَيْف، خيف منًى أو أتوه « «والخيف ما ارتفع عن موضع مجرى السيل ومسيل الماء وانحدر عن غلظ الجبل» (ن م (خيف) م2 ص930).

عكسه دلّ على المصدر بمعناه وعلى الغاية بجذره. وأمّا الثّالث فدلّ على الشيئين معا بمعناه. وأما الفعل الرّابع فدلّ بسماته على ظرف مبهم يفيد الغاية. فيجوز القول مثلا :

• وصلت إلى (البيت ، الكلّية ، المدينة ، المعهد)

وأما بقيّه الأفعال فقد أفاد معظمها بجذره الغاية الّتي انتهت إليها الحركة إلا جلس ونزل. فقد كانت دلالة هذين الفعلين على المكان بمعنييهما على نحو ما يتبيّن من الشّرح. فأمّا في نحو : بصّر وأتهم وانحجز وأعرق وعالى وأعمن وكوّف وأمنى وأنجد ويامن فدلّ الفعل على الوصول إلى مكان مخصوص حدّده جذره. وهو البصرة في المثال الأوّل وتهامة في الثّاني والحجاز في الثّالث والعراق في الرّابع والعالية في الخامس وعُمان في السّادس والكوفة ومنًى ونجد تباعا في السّابع والثّامن والتّاسع. وأمّا في نحو : أبحر وأجبل وأجدّ وأحزن وأريف وأسهل وأفلى فكانت الغاية الّتي أفادها نوعا معيّنا من المكان بحرا أو يابسة. فهو على التّوالي : البحر والجبل والجدد والحزن والرّيف والسهل والفلاة.

3-2-3- دلالة الفعل على المكان الماورائي

غير أنّ بعض الأفعال وهي قليلة تتجاوز التّنبّؤ بمكان طبيعي يكون مفعولا فيه على نحو ما تقدّم إلى التّنبّؤ بمكان ما ورائي يقع فيه الحدث تنبؤها بزمن ماورائي. تقول :

• « خلد في الجنّة : بقي » (السّرقسطي ج 1 ص443) .

وليس يمكن الفصل في مثل هذه الأفعال بين الدّلالة على المكان الماورائي والدّلالة على نفس الزّمان. لذلك كانت الأمثلة الدّالة على الزّمن الماورائي هي أيضا أمثلة المكان (انظر في ذلك 3-1-3- الزّمن الماورائي)

4- ملاحظات أخرى :

لقدد برهنّا فيما تقدّم بما لا يدع مجالا للشكّ على أنّ الفعل يتنبّأ في الحقيقة بجذره أو بمعناه بالظّرف الّذي يقع فيه مكانا أو زمانا إبهاما غالبا أو تخصيصا أو نوعا بحرا وجوّا ويابسة ونوع تضاريس، توقيتا ومدى، كان الظّرف المدلول عليه طبيعيّا أو ماورائيّا. إلا أنّ الأمر لا يكون كذلك دائما.

4-1- تحديد بعض مكوّنات الجملة الأوّلية الأساسية زمن الفعل أو مكان وقوعه فقد تحدّد بعض مكوّنات الجملة في أمثلة محدودة العدد زمن الفعل أو مكان وقوعه.

4-1-1- التّوقيت والمكان :

أ – فأما في نحو :

(فلَمَّا رأى القمر بازغا قال : هذا ربّي . فلما أفل قال: لئن لم يهدني ربّي لأكونَنَّ من القوم الضّالين. فلمّا رأى الشّمسَ بازِغَةً قال : هذا رَبِّي هذا أكبَر. فلمّا أَفَلَتْ قال : يا قوم إنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُون).	6 الأنعام 77 و78

أشرقت الشّمس وغيرها : أضاءت	السّرقسطي ج2 ص342
وشَمِط الصّبح	ن م ج3 ص374
وتصَبْصَب اللّيل وهو أن يذهب إلا قليلا	ن م ج3 ص434
وأطبق اللّيل : أظلم	ن م ج3 ص282
وطلعت الشّمس والقَمر والنّجوم وأطلعت	ن م ج3 ص248
وغابت الشّمس أي غربت	الجوهري (غاب) ج1 ص196
ووقب اللّيل. وظلام واقب. ووقبت الشّمس : وجبت. ووقبت عيناه : غارتا.	الزمخشري، أب (وقب) ص684
ووقعت حروب البيلوبوناز في بلاد اليونان	

فقد كان الفاعل هو الّذي حدّد ظرف المكان في «بلاد اليونان» في المثال الأخير ودلّ على التّوقيت في بقيّة الأمثلة بدليل أنّ الفعل الواحد تختلف دلالته على الزّمان أو المكان باختلاف فاعله على نحو ما يتبيّن من استعمال بزغ وأفل وطلع ووقع مثلا.

فالبزوغ أُسند إلى القمر في سورة الأنعام أوّل الأمر فدلّ على أنّ الزّمن ليل، وأُسند إلى الشّمس فأفاد أنّ الوقت نهار. والفعل أفَل كان فاعله في أوّل الأمر في الآيتين 77و78 من نفس السورة القمر. فدلّ على أنّ الظّرف كان ليلا. وأسند بعد ذلك إلى الشّمس فصار التّوقيت الّذي دلّ عليه نهارا. وكذلك الحال في طلع. تقول :

• طلعت الشّمس

• وطلع القمر

فيكون الظّرف في الجملة الأولى غير الظّرف في الثّانية إذ الزّمن فيهما تباعا النّهار واللّيل. وتقول :

• وقعت معركة العلمين في مصر

فيحدّد الفاعل مكانا معيّنا معلوما وقع فيه الحَدث. هو مصر فى هذا المثال وبلاد اليونان في المثال السابق.

ب- وأمّا في مثل :

• حندَس اللّيل ودجا ودمس وأردن وطخا واِطْرَمَّس وعَتَم وأغدر وغسَق وأغسق وغضَف وأقمَر (انظر الجدول (34-ج) ص639).

فقد اشترك كلّ من الفعل بجذره أو بسماته الدّلاليّة والفاعل في الدّلالة على الوقت. وهو اللّيل.

ج- وأمّا في نحو :

• «حلج القَومُ لَيلَتهم : أي ساروها « (الجوهري (حلج) ج1 ص307)

• وصلّيت (الظهر ، العصر ، العشاء . . .)
• وشربت (الصّبوحَ ، الغَبوقَ)
• وحفرت البئر
• وكبستها
• وكنست البيت

فالمفعول به هو الّذي دلّ على الظّرف الّذي وقع فيه الحدث زمانا كان كما في الأمثلة الثّلاثة الأولى أو مكانا في ما عداها. فليس الفعل في هذه التّراكيب[1] بحاجة إلى مفعول فيه إذ استُعيض عنه بالمفعول به. فدلّ هذا على وقوع الفعل عليه وفيه في آن. فاستغنى التّركيب في نحو :

• صليت (الظهر ، العصر ، العشاء)
• و شربت (الصّبوح ، الغبوق)

مثلا عن مفعول فيه يحدّد وقت الصّلاة أو الشّرب لكون أوقات الصلاة قليلة، معلوم توقيتها. ففي المفعول به قرينة على الزّمان إذ هو اسم يفيد الزّمان في المثال الأوّل يصلح أن يكون ظرفا إذ يقال :

• أتيتك ظهرا
• وزرتك عشاءً

فالوقت محدّد ضمنا بنوع الصلاة. ولا يمكن أن يذكر المفعول فيه مع هذا الفعل إلا في الحالات الشّاذة الّتي تقع فيها هذه الصّلاة في غير الوقت المحدّد لها المعلوم عرفا وشرعا. فتقول حينئذ مثلا :

• صلّيت الظهر والعصر والمغرب وقت العشاء.

غير أنه يمكن ذكر ظرف آخر لا صلة له بنوع الصلاة وتوقيتها المعلوم في الحالات المذكورة آنفا. فيقال :

• صلّيت أمس الظّهر ليلا

وكذلك الحال في مثال الشّرب فقد حدّد المفعول به باشتقاقه توقيت الشّرب. فهو الصّباح في نحو :

• شربت الصَّبُوحَ

والمساء في مثل :

• شربت الغَبُوقَ

فالغبوق لغة « شرب آخر النّهار مقابل الصّبوح « (ابن منظور (غبق) م4 ص956) كما حدّد المفعول به موقع الحفر وموضع الكبس والكنس . فكان البئر في مثالين والبيت في الثّالث، مكانين وقع عليهما الفعل وفيهما.

---

1 يصحّ هذا بالنّسبة إلى أمثلة الفقرات 3-1-1- و3-1-2- و3-1-3.

4-1-2- تحديد بعض المكوّنات نوع زمن الفعل ومكانه .

وإذا كان الأمر قد اقتصر على التّوقيت فيما تقدّم من الأمثلة فهو مختلف في نحو :

- وقعت حروب البيلوبوناز في بلاد اليونان
- يدخل الله الّذين آمنوا وعملوا الصّالحات جنّات عدن
- سوف يدخل زيد الجنّة[1]
- يعذّب الله أهل الضّلال في جهنّم
- أكل آدم من التّفّاحة المحرّمة
- عبد سكان البلاد اليونانية القدامى عددا من الآلهة
- هزمت طروادة سبرطة

فهذه الجمل على درجة عالية من المقبوليّة للتطابق الواقع فيها بين زمن الفعل أو مكانه ومقتضى الحال. ولكنّ الأمر لن يكون كذلك لو قيل :

* ستقع حرووب البيلوبوناز في بلاد اليونان
* وأدخل الله الّذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات عدن
* ودخلت الجنّة
* وعذّب الله أهل الضلال في جهنّم
* ويأكل آدم من التّفّاحة المحرّمة
* ويعبد سكّان البلاد اليونانية عددا من الأصنام
* وسوف تهزم طروادة سبرطة

إذ ليس يتوفّر شرط التّطابق هذا بين زمن الفعل، وهو المستقبل، وزمن السّياق الّذي أفاده الفاعل في المثال الأوّل والمفعول به في الثّاني والثّالث والمفعول فيه في الرّابع وكلّ من الفاعل والمفعول به في بقيّة الأمثلة على نحو ما يتبيّن من الجدول التّالي :

رقم المثال	زمن الفعل	المكوّن المحدّد	زمنه	ملاحظات
1	مستقبل قريب	الفاعل	ماض	تنافر بين زمن الفعل ومقتضى الحال
2	ماض	المفعول به	مستقبل ماورائي	
3				
4		المفعول فيه		
5	حاضر	الفاعل + المفعول به	ماض	
6				
7	مستقبل بعيد			

فإذا كانت جميع الأفعال في هذه الأمثلة تتّسم في المطلق بسمة [± ماض] فإنّها في هذا السّياق قد قيّدت بنوع واحد من الزّمن، لا جواز فيه للاختيار.

1 لا إشكال في هذه الجملة نحويا ولكنّ الاعتراض عليها عَقَديّ.

فأمّا في المثال الأوّل والخامس والسّادس والسّابع فحدّد السّيق زمن الفعل بالماضي. وأمّا في بقيّة الأمثلة فبالمستقبل الماورائي. ذلك أنّه لابدّ من وجوب التّطابق في الكلام عن أي حدث يدخل في باب التاريخ أو الأساطير وثنيّة كانت أو غير وثنيّة بين زمن الفعل ومقتضى السّياق الّذي تختلف وظيفة المكوّن الدّالّ عليه في الجملة، وإلاّ كانت هذه غير مقبولة.

وليس التّنافر بين زمن الفعل والزّمن الماورائي الّذي يقتضيه السّياق إلاّ تنافرا بين زمن الفعل والمكان الغيبي أيضا. فلا يمكن الفصل في هذه الحالات بين الزّمن الماورائي والمكان الماورائي. وهذا التلاحم بين الزّمان والمكان حاصل في الأفعال الّتي تفيد وقوع الحدث في العالم الآخر. ومن الأمثلة عليه الموجبة لانعدام المقبوليّة في الجملة المثال الثّاني والثّالث والرّابع على نحو ما يتبيّن من الجدول التالي :

رقم المثال	زمن الفعل	نوع مكانه وزمانه	ملاحظات
2	ماض	مكان ماورائي مستقبل ماورائي (مستقبل بعيد)	تنافر بين زمن الفعل ومقتضى الحال لا مقبوليّة الجملة
3			
4			

5- لاشكّ أنّ للفعل أهميّة كبرى في تحديد الظّرف الّذي يقع فيه الحدث زمانا أو مكانا مبهما كان أو مخصوصا أو نوعيّا بجذره أو بمعناه أو بصيغته. لكنّ مكوّنات أخرى قد تؤثّر في تحديد هذا الظّرف مثل الفاعل أو المفعول أو السّياق التّاريخي أو الأسطورى الّذي يقع فيه الحدث. فالعلاقة بين الفعل والمفعول فيه شديدة التعقيد. إلاّ أنّه يجب في كلّ الأحوال التّطابق زمنا أو مكانا بين الظّرف وسياق الخطاب سواء كان الفعل هو المحدّد أو غير الفعل.

الفصل الخامس
علاقة الفعل بالمفعول لأجله

1 - دلالة الفعل على السبب :

وقد يدلّ الفعل :

1-1- على سبب وقوعه :

أ - بجذره كما في نحو :

حدّت المرأة على زوجها حدادا وأحدّت : تركت الزينة لموته	السّرقسطي ج1 ص327
وتراءت لنا فلانة : تصدّت لنا لنراها	الزّمخشري، أ ب (رأى) ص313
وأرهنته الثوب : دفعته له ليرهنه	ابن منظور (رهن) م2 ص1243
وأسقيتك الأديم : وهبته لك لتتخذ منه سقاء وأسقيتك الماء جعلته لك لتسقي به	السّرقسطي ج3 ص529
وأسقتك إبلا : أعطيتكها تسوقها	ن م ج3 ص528
وأفرست الأسد حمارا إذا جعلته بين يديه ليفرسه	أبو زيد ص398
أقدتك خيلا : أعطيتك إيّاها لتقودها	السّرقسطي ج2 ص92
لحفته لحفا وألحفته : أعطيته ثوبا يلتحف به.	ن م ج2 ص412

- وبمعناه على نحو ما يتبيّن من أمثلة الجدول(31) (انظرص634-635) ومن نحو:

آم النّحل وعليها: دخّن عليها لتخرج من خليّتها فيأخذ ما فيها من العسل	المعجم الوجيز (آم) ص30
وفيّأت المرأةُ شعرها : حركته من الخيلاء	ابن منظور (فيأ) م5ص1151
واقتضب فلان بَكْرا : ركبه ليذلّه قبل أن يراض	ن م (قضب) م5 ص108
هدهدت الأم ولدها : حرّكته لينام	السّرقسطي ج1 ص190

فالأفعال حدّ وتراءى وأرهن وأسقى مثلا دلّت بجذرها على سبب إعراض المرأة في المثال الأوّل وسبب تصدّيها في الثّاني ودفع الفاعل الثّوب في الثّالث وإعطائه الأديم في المثال الرّابع. فهو تباعا الحداد ورغبة الفاعل أن يراه المفعول والرّهن وحمل المفعول على اتّخاذ الأديم سقاء. إلاّ أنّ السّبب في علاقة تكامليّة مع الفعل. فهو غائب في مستوى البنية المعجميّة. ولكن في جذر الفعل دلالة عليه. ولا يختلف أمر آم وفيّأ واقتضب وهدهد إلاّ في كونها تدلّ على السّبب بمعناها. فالتّعالق الجدولي قائم بين الفعل وسببه. ففيّأ وهدهد فعلان يشتركان في الدّلالة على التّحريك، تحريك الشّعر في الأوّل والولد في الثّاني، وفي الدّلالة على سببه. فهو في الأوّل الكِبر والعُجْبُ وفي الثّاني الحمل على النّوم. وآم يفيد بمعناه التّدخين على النّحل وسببه. وهو إخراجه من خليّته لأخذ ما فيها من العسل. واقتضب يعني ركوب البَكر قبل أن يُراض إذلالا له.

1-2- وعلى سبب وقوعه فضلا عن المفعول به الّذي وقع عليه أو فيه :
وقد يدلّ الفعل على سبب وقوعه وعلى المفعول. ويكون ذلك بأشكال ثلاثة تختلف باختلاف الأفعال :

- أوّلها : أن يدلّ الفعل على السّبب بجذره وعلى المفعول بسماته الدّلاليّة. وهو قليل. تقول :

أحقبِ البعير وحقِب البعير إذا أصاب حقَبُه ثِيله. فاحتبس بوله (والحَقَب . . . : حبل يشدّ به الرحل إلى بطن البعير. . .)	الجوهري (حقب) ج1 ص114
استفرخت الحمام إذا اتخذته لفراخه	ن م (فرخ) ج1 ص428

- وثانيها : العكس إذ يفيد الفعل السبب بمعناه والمفعول به بجذره. على نحو ما يتبيّن من الأمثلة التّالية. تقول :

« تبرّز الرّجل : خرج إلى البراز للحاجة» «والبراز بالفتح : المكان الفضاء في الأرض البعيد الواسع»	ابن منظور (برز) م1 ص192
تأتأت بالتّيس : دعوته لينزو. فقلت له : تأتأ	السّرقسطي 32 ص374
وجاجأت بالإبل إذا دعوتها لتشرب فقلت : جئ جئ»	الجوهري(جاجأ) ج1 ص39
وأجزرت القوم إذا أعطيتهم جَزَرَةً يذبحونها وهي الشّاة السّمينة والجمع جَزَر	ابن السّكّيت ص269
جُنبَ البعير جنبا : اشتكى جنبه من العطش	السّرقسطي ج2 ص263
وجُنح البعير : انكسرت جوانحه من الحمل الثّقيل	ابن منظور(جنح) م1 ج1ص512
ويقال قد حَجَمْتُ الجَمَلَ أحجُمُه إذا جعلت على فيه حجاما لئلا يَعَضَّ، وهو جمل محجوم.	ابن السّكّيت ص262
وأرتم : عقد رتيمة في إصبعه لاستذكار حاجة أو عقد رتما (عند سفر)لامتحان عفاف الزوجة	السّرقسطي ج3 ص28
وسأسأت بالحمار إذا دعوته ليشرب وقلت له سأسأ	الجوهري (سأسأ) ج1 ص55
ويقول الصّبيّ : أنشفني : أعطني النُّشَافَة أشربها	ابن السّكّيت ص328
عتعت بالجدي إذا دعاه وقال : عت عت	الجوهري(عتت) ج1 ص258
وهأهأت بالإبل : إذا دعوتها للعلف فقلت : هئ هئ	ن م (هأهأ) ج1 ص81

- وثالثها : أن يدل الفعل عليهما بسماته لا غير كما في نحو :

بس بالناقة وأبس بها : دعاها للحلب . . . وبسستها وأبسستها إذا سقتها وزجرتها وقلت لها : بس بس.	ابن منظور(بسس) م1 ص212

وبار الناقة : عرضها على الفحل ليعرف ألاقح هي أم لا ؟	السّرقسطي ج4 ص126
وقد خبَطتُ الشجر خَبْطا إذا ضربت ورقه بعصا ليسقط فتعلفه الغنم ويقال لما سقط : الخَبْط	ابن السّكّيت ص329
ويقال : حنَذْتُ الفرسَ أحنِذُه إذا ألقيت عليه الجِلال ليعرق	ن م ص81
وقد قارضت فلانا قراضا أي دفعت إليه مالا ليتجر فيه ويكون الربح بينكما على ما تشترطان.	ابن منظور (قرض) م5 ص. 60
وعيَّثَ الرَّجلُ في كنانته : أدخل يده فيها يطلب سهما	السّرقسطي ج1 ص322
ويقال : قد مَغِل الدّابّة يمْغَل مغَلا إذا أكل التراب فاشتكى بطنه	ابن السّكّيت ص279

فأما الفعلان الأوّلان أحقب واستفرخ فيقتضيان مفعولا به معيّنا. هو البعير في المثال الأوّل والحمام في الثّاني، ويدلان على سبب إصابة البعير أو الغاية من تربية الحمام. فالفعلان يحدّدان بسماتهما الدّلاليّة المفعول به وبجذريهما سبب وقوعهما. فالحالة الّتي صار عليها المفعول مردّها إلى إصابة الحَقَب ثِيله وتربية الفاعل الحمام لفراخه. غير أنّ العلاقة القائمة بين الفعل والمفعول به أو السّبب ليست واحدة. فهي مع المفعول به علاقة تواجد ومع السبب علاقة تكامل. وأما أفعال المجموعة الثّانية من نحو تبرّز وأجزر وأرتم فعلى عكس المثالين السّابقين. فالعلاقة بينها وبين المفعول به غير الظّاهر في مستوى بنية الجملة وبينه وبين السّبب تكامليّة. إلاّ أنّها تدلّ على الأوّل بجذرها والثّاني بمعناها. فتبرّز وأجزر وأرتم مثلا تدلّ بجذرها على المفعول الهدف في المثال الأوّل وهو البَراز والضحية وهو الجَزَرة في المثال الثّاني والمتقبّل الرّتيمة في المثال الثّالث. ولكنّ أمثلة المجموعة الثّالثة من نحو بسّ وحنذ ومغل تدلّ على كلّ من المفعول به والسّبب بمعناها إذ تحدّد سمات هذه الأفعال مفعولا به معيّنا، هو على التّوالي النّاقة والفرس والتّراب. إلاّ أنّ العلاقة بين الفعل والمفعول به تختلف. فقد تكون علاقة تواجد على نحو ما هي عليه الحال في المثالين الأوّلين أو علاقة تكامل شأن المثال الثّالث. ولكنّ السّبب في جميع هذه الأمثلة غير مصرّح به يفيده معنى الفعل.

1-3- دلالة الفعل على حال الفاعل أو المفعول وسببها

1-3-1- حال الفاعل أو جزء منه وسببها :

أ - وقد يدل الفعل بجذره على حال الفاعل وبمعناه على السبب نحو :

اربدّ وجههُ و تربَّدَ : احمر حمرة فيها سواد عند الغضب	ابن منظور (ربد) م2 ص1104

يتحرق جوعا كقولك يتضرم	ن م (حرق) م1 ص613
زحر الحمار زحيرا : تنفس لشدة أو عمل[1]	السّرقسطي ج3 ص46
أزرف القوم : أسرعوا فرارا من شيء ومنه الزرافة وهي الجماعة	ن م ج3 ص461
زفر زفيرا. رمى بنَفَسه من عشق أوغم	ن م ج3 ص461
وزمهرت عيناه وازمهرتا : احمرتا من الغضب . . . وازمهرت الكواكب : زَهَرت ولمعت وقيل اشتد ضوؤها	ابن منظور (زمهر) م3 ص49
«اسمَدَرّت عينه إذا غشيها غشاوة من مرض أوجوع أوغير ذلك» «السمادير ضعف البصر».	السّرقسطي ص576 ابن منظور (سمدر) م3 ص199
«وصعِر صعَرا : مال في جانب خِلقة أو تكبرا»	السّرقسطي ج3 ص422
«الصَّعَرُ ميل في الوجه وقيل : الصعر : الميل في الخد خاصة وربما كان خلقة . . .»	ابن منظور (صعر) م3 ص441
طرب طرَبا : خف لفرح أو حزن	السّرقسطي ج3 ص274
وقَرِتَ الجلدُ إذا ضرب فاخضر واسود وقرِت الرجل إذا تغير وجهه من حزن أو غيظ	ن م ج2 ص111
وقَرّتْ العينُ قُرَّة وقرورا : بردت سرورا	ن م ج2 ص56
واقشعر الجلد من فزع أو نحوه ومن الحر أيضا	ن م ج3 ص137
يقال : تقفقف من البرد إذا انضم وارتعد» «والقفقفة : الرِّعْدَةُ من حمى أو غضب ونحوه	ابن منظور (قفف) م5 ص139

ب – أو بجذره على السبب وبمعناه على الحال

أرطت أرَطا : اشتكت بطونها عن أكله	السّرقسطي ج1 ص71
وأركت أرَكا : اشتكت ، أكل الأراك وكذا جميع الباب	ن م ج1 ص73
بحر الرجلُ إذا رأى البحر ففرق حتى دَهش وكذلك برِق إذا رأى سنا البرق فتحير. وبقر إذا رأى البقَر الكثير.	ابن منظور (بحر) م1 ص165
حظلَت الابل : حَظَلا : اشتكت عن أكل الحَنْظَل	ن م م1 ص396
خَمِر الرجلُ خَمَرا : اشتكى عن شرب الخمر	السّرقسطي ج1 ص452
ورَمِثْتْ الابلُ . . . : مرضت من أكل الرِّمْث	ن م ج3 ص39

1 كل أفعال الحركة والأصوات الدالة على الأحوال الفيزيولوجية من نحو : زحر وزفر وأدلى ورول اعتبرت ضمن أفعال الأحوال

رمضت القدمان : إذا مشت على الرمضاء وهي الحجارة الّتي أحرقتها الشمس	ن م ج3 ص82
وقد سَلَجَت الإبل بالفتح تسلُج بالضم إذا استطلقت بطونها عن أكل السُّلَّج (والسّلّج بالضّمّ والتّشديد نبت ترعاه الإبل)	الجوهري (سلج) ج1 ص322
وصعِق أيضا : غشي عليه لصوت سمعه	السّرقسطي ج3 ص416
وطحِل طَحَلا : شكا طحاله[1]	ابن منظور(طحل) م4 ص573
طرِب طربا : خفّ لفرح أو حزن	السّرقسطي ج 1 ص 274
وعَضِهت (الإبل) عَضَها : اشتكت عن أكل العضاه	ن م ج1 ص72
لهث الكلب بالفتح يلهث لهثا ولهاثا بالضم إذا أخرج لسانه من التّعب أو العطش. وكذلك الرّجل إذا أعيا ، واللّهثان بالتحريك العطش واللهثان بالتسكين : العطشان.	الجوهري (لهث) ج1 ص292
ونَعِجَ الرجلُ : مرض عن أكل لحم النّعاج	السّرقسطي ج3 ص162
ووقِع الرجل والفرس يَوْقَع وقَعا فهو وقِع : حفي من الحجارة أو الشوك واشتكى لحم قدميه	ابن منظور(وقع) م6 ص968

ج – وبمعناه عليهما (انظر في ذلك الجدول (32) ص 635-637) نحو :

- «أجِلَ الرجلُ أَجَلا اشتكى عنقه» (السّرقسطي ج1 ص102)
- «ووَسِن الرجلُ. . . غُشي عليه من نتن البئر». (ابن منظور (وسن) م6 ص929)

فالأفعال اربدّ وطرِب وقرّ وأرِك ونعِج وأجِل ووسِن دلّت على حال الفاعل وسببها. فأمّا الأفعال الثّلاثة الأولى فدلّت على الحال بجذرها وعلى السّبب بمعناها. فاربدّ صار أربد من الغضب. يقال : « ظليم أربد ونعامة ربداء ورمداء : لونها كلون الرّماد . . . وقال اللّحياني: الرّبداء: السّوداء» (ابن منظور (ربد) م3 ص1104). وطرب استفزّه الطّرب. وهي خفّة يشعر بها الإنسان في حالة الفرح أوالحزن. وقرّت العين صارت قريرة سرورا. والقرّ البرد.

فحالة الرُّبْدَةَ والطّرب والقرّ دلّ عليها الفعل بجذره. ولكنّ سبب هذه الأحوال الّتي اعترت الفاعل قد أفاده الفعل في هذه الأمثلة بمعناه. وأمّا أرِك ونعِج فقد أفادا حال الفاعل بمعنييهما والسبب بجذريهما. فهما يدلاّن على إصابة موضعيّة ألّمت بالحيوان بالإبل أو الإنسان بسبب أكل الأوّل الأراك وأكل الثّاني لحم النّعاج. ولكنّ الفعلين الأخيرين أجِل ووَسِنَ أفادا حال الفاعل وسببها بمعنييهما فحسب.

1 ذلك شأن كل الأفعال الدّالة على الإصابة الموضعيّة. وهي كثيرة.

1-3-2- دلالة الفعل بجذره على حال المفعول به وبمعناه على السبب أو الغاية
ويدلّ الفعل على حال المفعول وسببها في آن على نحو ما يتبيّن من الأمثلة التّالية :

أ - دلالة الفعل بجذره على حال المفعول به وبمعناه على سببها أو الغاية منها فأمّا في نحو:

قد أُرِضَ فلان وآرضه إيراضا والأَرْضُ : دُوَار يأخذ في الرّأسَ عن اللبن فيُهْرَاقِ له الأنف والعينان. والأرْض بسكون الراء : الرعدة والنَّفْضَةُ	ابن منظور (أرض) م1 ص47
رعبل اللحم رعبلة : قطعه لتصل النار إليه فتنضجه. والقطعة الواحدة رعبولة	ن م (رعبل) م3 ص1183
وشطبت المرأة الجريدة شطبا إذا شققته لتعمل منه الحصر والشطبة : السعفة الخضراء الرطبة والجمع الشطب)	الجوهري (شطب) ج1 ص155
وأفحج الرجل حلوبته إذا فرج ما بين رجليها ليحلبها	ن م (فحج) ج1 ص333
وفلحت الأرض : شققتها للحرث	ن م (فلح) ج1 ص393
وفلح الشّيء يفلحه فلحا : شقه ... وفلح رأسه فلحا : شقه والفلح : مصدر فلحت الأرض إذا شققتها للزراعة	ابن منظور (فلح) م4 ص 1126

فقد أفاد الفعل بجذره حال المفعول النّحوي أو المنطقي وبمعناه سببها فأُرض ورعبل وفلَح مثلا دلّت جميعها بجذورها على حال اعترت المفعول المنطقي في المثال الأوّل، وهي الأَرْضُ، وهو دوار يأخذ في الرّأس أو حال المفعول النّحوي في المثالين الأخيرين، وهي على التوالي التقطيع والشقّ ودلّت بمعناها على سبب هذه الحال أو الهدف منها. فهي ناشئة في المثال الأوّل عن شرب اللبن وفي الثّاني عن الرغبة في إنضاج اللّحم والغاية منها في الثّالث تهيئة الأرض للزراعة.

ب - دلالته بجذره على حال المفعول وسببها في آن :

وقد يفيد الفعل بجذره الاثنين معا. يقال :

• أقبر القوم قتيلهم : أعطاهم إياه ليقبروه (ابن منظور (قبر) م5 ص6)

فالإعطاء غايته تمكين الفاعل المفعول الأوّل من جعل المفعول الثّاني على حالة معيّنة وهي قبره. وقد دلّ جذر الفعل (ق ب ر) على ذلك. فاستُغني عن ذكر الحال والسبب في الجملة فكان الايجاز، بتذكير جذر الفعل بهما.

ج - ودلالته على حال المفعول أو سببها بمعناه أو عليهما معا

وقد يفيد الفعل بمعناه حال المفعول وسببها. تقول :

بخَعَ نفسه بَخْعًا : قتلها من وجد أو غيظ	السّرقسطي ج4 ص103
أثَرْتُ الأرض : قلبتها للزراعة وأثرت الأسد إذا هيجته لأمر	ن م ج3 ص619
وحَنَذْتُ الجديَ أحْنِذُه إذا شويته وجعلت فوقه حجارة محماة لتنضجه. . .	ابن السّكّيت ص81
شرّ اللحمَ والأَقِطَ والثوب ونحوها: يشرُّه شرا وأشرَّه وشرَّره وشرَّاه على تحويل التضعيف: وضعه على خَصَفَة أوغيرها ليجف	ابن منظور (شرر) م3 ص295
تشَزَّنَ الرجل الشاة إذا أضجعها ليذبحها	أبو زيد ص531
عَفَتَ يَدَه يعفتها عفتا : إذا لواها ليكسرها وعفت كلامه يعفته أي يكسره من اللكنة	الجوهري (عفت)ج1 ص258
وتقول : تَنَوَّخَ الجملُ النَّاقة إذا أبركها ليضربها	ابن السّكّيت ص307

فالأفعال أثر وشرّ وتنوّخ مثلا دلّت على حال المفعول. وهي على التوالي القلب والوضع على خصفة أو غيرها والبرك، وعلى سببها في آن. فهو في المثال الأوّل الزراعة وفي الثّاني التجفيف وفي الثّالث الضّراب.

2 - صلة هذا النوع من الأفعال بحقول دلالية معيّنة :

أكيد أن البحث عن صلة هذا النوع من الأفعال بالحقول الدّلاليّة أمر يقتضي استقراء منهجيا للأفعال دقيقا في أكثر المعاجم[1]. وقد سعينا إليه إلا أنّنا لا ندّعي أنّنا حقّقناه. فمثل هذا العمل بغاية الدّقّة. يحتاج في تعمقه إلى دراسة مستقلة وبحث مستفيض عميق.

غير أن ما وجدنا من الأمثلة في معاجم شتى - وهو كثير - يسمح بمقاربة المسألة، وإن لم يكن بالدّقّة الكافية والإحاطة اللازمة الّتي نريد. ولعلّ ما يثير الانتباه في تحليل هذه الأمثلة أن معظمها يتوزع على حقول دلالية ثلاثة. هي :

- أوّلا : حقل الإصابة الموضعية والنوعية نحو :

أجِل، أخِذ، أرِض، أرِط، أرِك، أسِن، بحِر، بشِم، ثئِب، ثمِد، جُنِب، جُنِح، حَبِج، حَبِط، حِظِل، حقِب وأحقب، خمِر، رَمِث، سُبِه، سَكِر، سلِج، صعِق، طِحِل، عضِه، قبَص، قمِر، مغِل، أهتر، هرَج وأهْرِع ووَسِن.

فبعض هذه الأفعال تدل على إصابات جسدية موضعية نحو :

• أرِط وأرِك وجُنِب وحَظِل وسلَجَ وطُحِل

1 لا يُكتفى بواحد من المعاجم. فقد لا توجد بعض الأفعال في هذا المعجم أو ذاك جملة أو تفصيلا.

فموضع الإصابة يحدده جذر الفعل حينا كما في المثالين الثّالث والسّادس ومعناه آخر كما هي الحال في بقية الأمثلة. فموطنها في المثال الأوّل والثّاني والرّابع والخامس هو البطن وفي الثّالث الجنب وفي السّادس الطحال. وبعضها تفيد إصابة في العقل نوعية نحو :

• سُبِه الرجلُ وأَهْتَر ووَسِن

وقد يحدد الفعل بجذره أو بمعناه سبب هذه الإصابة كما في نحو :

• أَرِطَ وأرِكَ ورَمِثَ وَسَلَجَ وعَضِهَ

• وَسُبِهَ وأهتر ووسن[1]

فالإصابة الموضعيّة في الأمثلة الخمسة الأولى قد نتجت عن أكل نبات الأرطى أو الأراك أو الرِّمْث أوالسُّلَّج أو العضاه ولكن الإصابة في العقل في الأمثلة الثّانية نتجت تباعا عن الهرمَ والشيخوخة ونتن البئر (انظر الجدولين(31) و(32) تباعا في الصفحات634-635 و635-637).

– ثانيا : أحوال النّفس والأجسام» المنتقلة « (انظر الجدولين السابقين) نحو :

• أَجِم، بجَم، بخَع، جَرِج، ختا، أخرد، ثَفِنَ، انداح، رَزَحَ، رمِض، روَّل، زحَر، زخِن، زفَر، زمْهَر، شتع، شغر، شمت، صعِر، ضجّ[2]، طرِب، عَتَك، فحَم، قرت، أقْرَد، قرَّ، اقشعر، قفّ، تقفقف، أكنب، لحِب، لهَث، نشَع ، هبَّ ، هَلَس.

فالأفعال في نحو :

• أجِم الشّيء بمعنى كرهه

• وبجَم سكت عن « عيّ أو هيبة»

• وبخع نفسه : قتلها» من وجد أو غيظ»

• وأخرد : سكت حياء

مثلا تدلّ جميعها على أحوال نفسيّة كرها وهيبة أو حياء أنتجت صمتا ووجدا أو غيظا ولّد موتا. وهي في نحو :

• ثفِنت يدُه بمعنى «غلظت من العمل وخشنت»

• وجرِج الخاتم إذا اضطرب من سعته»

• وانداح بطن فلان إذا انتفخ وتدلّى من سمن كان أو علّة»

تفيد وجود الأجسام على أحوال معيّنة وسببها. وكذلك الحال في الفعل ختا بمعنى « تغيـر لونه من فزع أو مرض» (السّرقسطي ج1 ص503) .

– ثالثا : حقل أفعال الحيوان[3] :

---

1 يقال : « وسَن الرجل فهو وسِن أو غُشي عليه من نتن البئر مثل أسِن « (ابن منظور (وسن) م6 ص929)

2 اعتبرنا الأصوات الدالة على الأحوال النّفسية ضمن هذا الباب.

3 بالمعنى العام

أ – المؤثّرة الدّالة على سبب وقوعها أو الغاية منها :
– جعلا على حال معيّنة كان نحو :
• آم ، وحجَم وحَنَذَ بمعنييه[1] وأرتم ورعبل وشرّ وتشزّن وشطب وعفت وعيّث[2]
وأفحج وفلَح وتنوّخ.
– أو غير جعل نحو : نقَد وخبَط
ب – أو أفعال الحركة غير المؤثّرة من نحو : أزى واختتأ وعجر وأكنب ولحِب (انظر في ذلك ص 634 و635 و636) .
غير أنّه ثمّةَ حقول أخرى أقلّ تواترا من السّابقة منها :
ج – حقل إشباع الحاجات :
– مجرّد دعوة كما في نحو: بس[3]، وتأتأ وجأجأ وسأسأ وهأهأ (انظر ص 514 و515)
– أو ممارسة نحو : بار وأدلى وروّل ، وسَبَأ[4] وفَشَح وقعا وقاع ومَذَى ومَنَى ووَدَى (انظر ص514 و750 و723 و724).
د – ومنها حقل العواطف
– إغراء كما في نحو :
• «رأرأت المرأة بعينها : دارت بالحدقتين للمغازلة أو المهازلة» (الزّمخشري، أب (رأرأ) ص313).
• «وتراءت لنا فلانة : تصدّت لنا لنراها» (ن م (رأرأ) ص313).
– أو عطفا على الوليد تقول :
• هدأت الصّبيّ وأهدأته
• وهدهدت الأمّ ولدها.
– أو حدادا نحو :
• حدّت المرأةُ على زوجها وأحدّت

1 يقال : حَنَذْتُ الفرس إذا ألقيت عليه الجَلاَلَ ليعرق. وحنذت الجدي إذا شويته وجعلت فوقه حجارة محمّاة لتنضجه

2 يمكن اعتباره من أفعال الجعل على تأويله بجعل الرّجل يده فيها. يقال : « عيّث الرّجل في كنانته : أدخل يده فيها يطلب سهما « (السّرقسطي ج1 ص322)

3 « أبسّ بالناقة : دعاها للحلب. . . قال أبو حاتم : أبسّها إذا دعاها للعلف « (السّرقسطي ج4 ص71)

4 « و سبأ الخمر. . . و استبأها : شراها. و في الصحاح : ليشربها « (ابن منظور (سبأ) ج3 ص77)

3 – الخلاصة :

لاشكّ أن النّحاة العرب القدامى قد تعرّضوا إلى علاقة الفعل بالمفعول لأجله عقلا ولفظا. فلاحظوا في إعراب المفعول لأجله عاملا ونوعا أنّ العامل فيه هو الفعل وأنّ الفعل لا ينصب من المكوّنات إلا ما كان فيه دليل عليه (انظر مثلا ابن يعيش ج1 ص111). ودلالة الفعل على المفعول لأجله عقليّة. فليس يخلو فعل من سبب إلا أن يكون فاعله ذا جِنَّة.

واعتبر جمهورهم أن وحدة الفاعل فيِ كّل من الفعل والمفعول لأجله شرط ينبغي توفّره ليكون هذا المفعول منصوبا.

إلا أننا لا نظفر في مؤلّفاتهم على كثرتها بغير هذا الوجه من التّعالق اللفظي بين هذين المكوّنين. وتنعدم هذه الإشارة لدى اللّسانيين.

والحقيقة أن استقراء المعاجم يمكن الباحث من الجزم بوجود حالات أخرى يكون فيها التّعالق اللفظي بين الفعل والمفعول لأجله. وهو تعالق صرفي معجمي حينا يدل الفعل فيه بجذره على السبب الغائب على مستوى البنية المنجزة، وهو تعالق دلالي آخر، يفيد الفعل فيه السبب بسماته.

إلا أن العلاقة القائمة بين المكوّنين تكون دائما واحدة فهي علاقة تكاملية على نحو ما يرى من الأمثلة السابقة.

وقد حاولنا بكثير من الاحتراز أن نرد هذه الأفعال إلى حقول دلاليّة معيّنة. فكانت خاصة حقل الجعل الدّلالي[1]. وحقل إشباع الحاجات والعواطف.

الفصـل السّادس
دلالـة الفعل على الحـال

وقد تقتصر دلالة الفعل على الحال. وهذه الدّلالة أنواع :

1 – منها إفادته كيفيّة القيام به[2]

أ – بجذره نحو :

1 عنينا بذلك نوعا من الأحوال قد يتداخل والمفعول المطلق لما فيه من معنى بيان نوع الفعل.

2 الجعل أضرب ثلاثة :
- جعل صرفي نحو : أخرجت زيدا
- وجعل معجمي نحو : صيّر النجار الخشب أبوابا
- وجعل دلالي.

جهر بكلامه وصلاته وقراءته يجهر جهارا وأجهر بقراءته وجاهرتهم بالأمر : عالنتهم	الخليل (جهر) ج3 ص388
دبّ الشّيخ : أي مشى مشيا رويدا	الجوهري (دبب) ج1 ص124
زعزعت الشّيء زعزعة إذا حرّكته حركة شديدة. والاسم الزّعزعة والزّعزاع. وكذلك زعزعت الرّيح الشّجرة ونحوها	السّرقسطي ج3 ص 486
عمج يعمِج بالكسر قلب معج إذا أسرع في السّير	الجوهري (عمج) ج1 ص330
ومعج الحمار والرّيح. وفرس معوج على فعول ... وقد مرّ يمعج أي يمرّ مرّا سريعا	ن م (معج) ج1 ص342

ب - أو بمعناه (انظر بقيّة الأمثلة في الجدول (33) ص 637-638) مثل قولهم :

خبطه يخبطه خبطا : ضربه ضربا شديدا	ابن منظور (خبط) م2 ص785
زخَّ الإبل : ساقها سوقا عنيفا	السّرقسطي ج2 ص458
وهجمنا على القوم هجوما أي انتهينا إليهم بغتة	الخليل (هجم) ج3 ص. 395

فالأفعال دبّ وزعزع وخبط وزخّ وهجم مثلا تدلّ على كيفيّة القيام بالفعل. فأمّا الفعلان الأوّلان فيفيد أوّلهما بجذره الحركة البطيئة، وهي المشي رويدا، والثّاني التّحريك العنيف. وأمّا بقيّة الأمثلة فيدلّ الأوّلان منها تباعا على الضّرب الشّديد والسّوق العنيف، والثّالث على حالة مجيء الفاعل القوم، وهي المباغتة. وهكذا يُكتفى بالفعل للدّلالة على الحدث وعلى الحالة الّتي وقع عليها. فيكون التّعالق الجدولي بين الفعل والحال غير المصرّح بها وتكون العلاقة بين المكوّنين علاقة تكامل.

2 - و منها الدّلالة على هيئة الفاعل أو المفعول :

أ- بجذره كما يتبيّن من أمثلة الجدول (30-أ) (انظر ص 632-633) ومن نحو :

استأسره : أخذه أسيرا	المعجم الوجيز (استأسر) ص16
استأصل الشّيء : نزعه بأصله	ن م (استأصل) ص16
واستعذَب القوم ماءهم : إذا استقوه عذبا	ابن القطّاع ج1 ص178
وأعريت الفرس واعروريته : ركبته عُرْيا	ن م ج1 ص252
وهَمَلَتْ الماشية : سرحت بلا راع	ن م ج1 ص134
توثّب فلان في ضيعة لي أي استولى عليها ظلما	الجوهري (وثب) ج1 ص231

ب- أو بمعناه على نحو ماهو واضح من الجدول (30- ب) ص633-634) أو من نحو :

ألّ الرجلُ يَؤُلّ : رفع صوته ضارعا	السّرقسطي ج1 ص58
بطحه : أي ألقاه على وجهه	الجوهري (بطح) ج1 ص356
أصنّ الرجلُ : رفع رأسه متكبّرا	ن م ج3 ص431
ويقال : قد أهرب الرّجل : إذا جدّ في الذّهاب مذعورا	ابن السّكّيت ص249
هرت اللّحم : طبخه حتى تهرأ وهرت الثّوب : أي مزّقه وهرت عرضه إذا طعن فيه	الجوهري (هرت)ج1 ص270

فالأفعال استأسر واستعذب وتوثّب وألّ وأهرب وهرت مثلا تدلّ الثّلاثة الأولى منها بجذرها على هيئة الفاعل في المثال الثّالث وهي الظلم وهيئة المفعول في المثالين الأوّل والثّاني وهي على التّوالي الأسر والعذوبة. ولكنّ المجموعة الثّانية تفيد الهيئة بمعناها. فالفعلان الأوّلان منها يدلاّن على هيئة الفاعل. فهي الضّراعة في الأوّل، والذّعر في المثال الثّاني. والمثال الأخير يفيد الهيئة الّتي صار عليها اللّحم بعد الطّبخ.

3 - ومنها دلالة الفعل على الحال الّتي وجد الفاعل أو المفعول عليها أو آل إليها أو هو آيل :

أ-بجذره على نحو ما يتبيّن من أمثلة الجدول (34 -أ) ص638-639 ومن مثل:

أثّ النّبات و الأغصان أثاثة كثر والتفّ . . . وأثّت المرأة: امتلأت وطالت	السّرقسطي ج1 ص84
أخوْت الرّجلَ أُخوّة : صرت له أخا	ن م ج1 ص76
دَنَأَ الرجل يدنَأَ : صار دنيئا لا خير فيه	الجوهري (دنأ) ج1 ص50
أرطب البسر :صار رطبا	ن م (رطب) ج1 ص136
نضَحَت الجرّة : رشحت	السّرقسطي ج3 ص132
استنوق الجمل	الجوهري (ضرب)ج1 ص169

ب - أو بمعناه على نحو ما يتبيّن من الجدول (34-ب) ص639 أومن مثل :

جرضَ جَرَضا : غصّ بريقه عند الموت أو الغمّ	السّرقسطي ج2 ص303
وجَزّ التّمر جزوزا : يَبِس وأجَزّ النّخل والبُرُّ : حَان أن يجزّا	ن م ج2 ص253
أسفّ السَّحَابُ : قرب من الأرض . وأسفّ الطائر كذلك	ن م ج3 ص501

وهاج النّبت هياجا : أي يبس وأرض هائجة : يبس بقلها واصفرّ وأهاجت الرّيح النّبت: أيبسته وأهيجت الأرض : أي وجدناها هائجة النّبات.	الجوهري (هيج) ج1 ص352

فالفعلان أثّ ودنأ مثلا يفيدان بجذريها الحال الّتي صار عليها الفاعل. وهي الأثاثة أو الالتفاف والدّناءة. والفعل نضح يدلّ على الحال الّتي وجد عليها الفاعل وهي الرشح. ولكنّ الأفعال الأربعة جرِض وجزّ وأسفّ وهاج دلّت الثّلاثة الأولى منها بمعناها تباعا على حال الفاعل عند الموت أو الغمّ، وهي الغصّة، والحال الّتي سيؤول إليها. وهي الجزوز وحاله في طيرانه وهي الإسفاف. وأفاد الرّابع أحوالا تختلف باختلاف سياقه التوزيعي منها الحال الّتي وُجد عليها الفاعل الأرض أو الّتي صار عليها الفاعل النّبت وهي الهيجان ومنها الحال الّتي آل إليها المفعول النّبت بسبب الرّيح وهي اليبس.

ج – وكذلك الحال بالنّسبة إلى بعض الأفعال الدالة على حركة عناصر الطّبيعة والمناخ. فهي الأخرى تفيد بجذرها حينا و بمعناها آخر التّحوّل في المناخ على نحو ما يتضح من أمثلة الجدول (34 –ج) (انظر ص 639) و من مثل :

ثجّ المطر ثجا : انصب	السّرقسطي ج2 ص128
وأثلج يومنا وثلجت السّماء	الجوهري ج1 ص302
ودمس الظلام وأدمس . . . وقد دمَس اللّيل يدمس ويدمس دَمْسًا ودموسا وأدمس : أظلم وقيل : اختلاط ظلامه	ابن منظور (دمس) م2 ص1011
وغَطَش اللّيل فهو غاطش أي مظلم	ن م (غطش) م4 ص997

فأمّا الفعل الأوّل فيدلّ بمعناه على نزول المطر على هيئة معيّنة هي الانصباب وأمّا الأمثلة الثّلاثة الأخرى فتفيد بجذورها الحالة الّتي صار عليها اليوم في المثال الثّاني واللّيل في بقية الأمثلة.

د – وقد يدلّ الفعل بمعناه على هيئة الفاعل أو الحال الّتي صار عليها فضلا عن الموضع الّذي وقع فيه أو الزّمن الكوني لحدوثه. إلاّ أنّ الأمثلة على هذا في المعاجم ليست بكثيرة منها ربخ ورفض وأعرى وغشم ونفش وأهمل. فأمّا رفض فيدلّ بمعناه على هيئة الفاعل في مكان معين هو المرعى. يقال :

- رفَضَت الإبل رفْضا : تفرّقت في المرعى (السّرقسطي ج3 ص28)

وأما ربخ وغشم وأعرى ونفش وهمل في نحو :

- ربَخَت المرأة
- وغشم الحاطب : « و هو أن يحتطب ليلا فيقطع كلّ ما قدر عليه بلا نظر ولافكر » (ابن منظور (غشم) م4 ص990)
- وأعرى الرّجل

• « ونفَشَت الماشية : رعت ليلا » (ن م ج3 ص201)

• وهملت الإبل

فأفادت هيئة الفاعل النّحوي والزّمان في آن فالمثال الأوّل يعني إغماء الفاعل المرأة في زمان اجتماعي معيّن هو الجماع. يقال :

•» ربَخَت المرأة رَبَاخا ورُبُوخا : غُشي عليها عند الجماع «(السّرقسطي ج3 ص74)

ولكنّ بقيّة الأمثلة دلّت على هيئة الفاعل وزمان وقوع الفعل. إلاّ أنّ الزّمان فيها كوني فالغَشْمُ هو قطع الحاطب ليلا « كل ما قدر عليه بلا نظر و لافكر » (ابن منظور(غشم) م4 ص991). والإعراء البرد عند مغيب الشمس. يقال :

• « أعرى الرجل : أصابه برد اللّيل عند مغيب الشمس » (السّرقسطي ج1 ص252).

والنَّفَشُ رعي الإبل أو الغنم ليلا بلا راع ولكنّ الهمل يكون في اللّيل والنّهار على اختلاف في ذلك قال ابن السّكّيت :

• « وتقول : قد هملت الإبل فهي هاملة وهوامل وقد أهملتها أنا إذا أرسلتها ترعي ليلا ونهارا بلا راع. فالهمل يكون ليلا ونهارا. فأمّا النَّفْشُ فلا يكون إلاّ ليلا تقول: نفَشَت (الإبل) تَنْفِش نفوشا . . . وقد أنفشتها وكذلك : نفَشت الغنم » (إصلاح المنطق ص 327 - 328) وقال ابن منظور : « الهَمَلُ بالتحريك : الإبل بلا راع مثل النَفَشِ إلاّ أنّ الهمل بالنّهار والنفش لا يكون إلاّ ليلا » (اللسان (همل) م6 ص831)

5-4 - خلاصة :

لاشك أن الحديث عن دلالة الفعل على الحال ليس أمرا مستحدثا في الدرس اللغوي. فقد ورد في التّراث النّحوي العربي بشكلين : صريحا تارة ضمنيا أخرى لدى أفذاذ النّحاة (انظر فصلي ابن هشام في المغني «الأمور الّتي لا يكون الفعل معها إلا قاصرا «و»الأمور الّتي يتعدّى بها الفعل القاصر» الواردين تباعا في الجزء الثّاني (ص519-522) و(523-527) وص 465 و466، وكذلك شرح الشافية : «باب معاني الأبنية» ج1 ص72-116).

فأما الصريح فدلالة الفعل عقلا على الحال. وأما الضمني فدلالته اللفظيّة عليه. فالثابت أن النّحاة العرب قد تنبّهوا إلى «أنّ في الفعل دليلا عليها كما كان فيه دليل على المفعول» (ابن يعيش ج2 ص55).

وقد توسع ابن يعيش في تحليل هذا الرأي معلّلا به نصب الفعل الحال. قال : «ألا ترى أنّك إذا قلت : قمت فلا بد أن تكون قد قمت في حال من الأحوال. فأشبه قولك :

• جاء عبد الله راكبا

قولك :

• ضرب عبد الله رجلا

ولأجل هذا الشبه استحقت أن تكون منصوبة» (ن م ج2 ص55) . فـ«الفعل ينصب ما كان فيه دلالة عليه» (ن م ج1 ص111) . غير أن الدّلالة الّتي عنوها عقليّة. وقلّما وقعت الإشارة في التّراث إلى دلالته اللفظيّة عليها. فإن اتّفق أن فعل بعضهم فعرضا وبشكل ضمني على نحو ما يلاحظ في شرح الشافية (انظر الإستراباذي، شرح الشافية ج1 ص72-116) ومغني اللبيب[1]. فقد تعرض الإستراباذي في فصل طويل إلى معاني أبنية الفعل وربط ابن هشام بين خصائص الفعل التّوزيعيّة وحقولها الدّلاليّة في أحيان كثيرة وبشكل أكثر وضوحا، في غير المواضع الّتي ألف النّحاة أن يفعلوا[2] على نحو ما يتبيّن من حديثه خاصة عن «الأمور الّتي لا يكون الفعل معها إلا قاصرا ».

فكان في وضوحه وإلحاحه فذّا لا يدانيه فيهما غير الإستراباذي. فقد أكّد على صلة خصائص الأفعال التّوزيعيّة بحقولها الدّلاليّة. فرأى في دلالة بعض الأبنية أو بعض الأفعال تبريرا للزومها. فوزن فعُل[3] كان لازما «لأنه وقف على أفعال السجايا وما أشبهها ممّا يقوم بفاعله ولا يتجاوزه» (ابن هشام، المغني ج2 ص 519). ولم يكن في ذلك بدعا. فقديما قال الفارابي (ت 350 هـ) : وباب فعُل يفعُل « للطبائع فلذلك لم يأت واقعا لا يكون فعُلته إلا كلمة واحدة رواها الخليل قال : وهي قولك :

---

1 توسع ابن هشام في علاقة خصائص الأفعال التركيبيّة بحقولها الدّلاليّة توسعا تميز به عن غيره. فتعرض لهذه المسألة في مواطن متفرقة من كتاب المغني (انظر ج2 ص417 و418 و427 و479 و427 مثلا)، ومن فصول ثلاثة هي

- «الأمور الّتي لا يكون الفعل معها إلا قاصرا» (ن م ج2 ص519-522)
- «والأمور التي يتعدّى بها الفعل القاصر» (ن م ج2 ص523-527)
- «وباب كان وما جرى مجراها» (ن م ج2 ص559-561).

2 اعتاد النّحاة أن يلجأوا إلى الربط بين الخصائص التّوزيعيّة لبضعة أفعال من المشترك تجمع في دلالتها بين حقلي الإدراك الحسي والذهني من نحو : عد وحسب ورأى وسمع» المعلقة باسم عين نحو :

• سمعت زيدا يقرأ

فقيل : سمع متعدية اثنين ثانيهما الجملة وقيل إلى واحد والجملة حال» (ابن هشام، المغني ج2 ص517) «وكان وما جرى مجراها» (ن م ج2 ص559-561). ولكن ابن هشام توسع في المسألة توسعا فضل به غيره من النّحاة فلم يقتصر على هذه الحالات المعروفة في التّراث بل تجاوزها إلى ثرم وثلم وشتر وكسا (ن م ج2 ص527).

3 استثنى بعض النّحاة رحب في قول نصر بن يسار :

• رحبتك الدّار (انظر شرح الشافية ج1 ص75)

وأضاف ابن هشام طلع. قال : «وسمع : رحبتك الطاعة وأن بشرا طلع اليمن» (المغنى ج2 ص520).

• رحبتك الدار

فهذا ما في الصحيح» (الفارابي ج2 ص278). وجاء في شرح الشافية «اعلم أن فعُل في الأغلب للغرائز أي الأوصاف المخلوقة كالحسن والقبح والوسامة والقسامة والكبر والصّغر والطول والقصر والغلظ والسّهولة والصّعوبة والسّرعة والبطء والثّقل والحلم والرّفق ونحو ذلك. وقد يجري غير الغريزة مجراها إذا كان له لُبْثٌ ومُكْثٌ نحو :

• حَلُمَ وبَرُع وكرُم وفحُش

«... ومن ثمّة كان لازما...[1] لأن الغريزة لازمة لصاحبها ولا تتعدّى إلى غيره. هكذا قيل» (الإستراباذي، شرح الشّافية ج1 ص 74)

ويحدد ابن هشام أنواع القاصر بالرجوع إلى دلالته. فممّا لا يكون إلا قاصرا :

– مادل «على سجيّة :

• كلؤُم وجبُن وشجُع

– أو على عرَض :

• كفرِح وبطِر وأَشِر وحزِن وكسِل

– أو على نظافة :

• كطهُر ووضُؤ

– أو دَنَس :

• كنجِس ورجِس وأجنب

– أو على لون :

• كاحمرّ واخضرّ وأدِم واحمارّ واسوادّ

– أو حِلْيَة :

• كدعِج وكحِل وشنِب وسمِن وهزِل» (ابن هشام، المغني ج2 ص521-522)

– وما كان على «أفعل بمعنى صار ذا كذا نحو :

• أغدّ البعير

• وأحصد الزّرع

إذا صارا ذَوَيْ غُدَّة وحصاد» (ن م ج2 ص 520).

والحقيقة أنّ جميع هذه الأفعال اشتركت في الدّلالة على حقل معجمي واحد. وهو حقل أحوال الأجسام. لكنّ اهتمام ابن هشام تركّز في تناوله صلة خصائص الفعل التّوزيعيّة بحقوله الدّلاليّة على الحقول الجزئية. لم يختلف في ذلك عن صاحب الشّافية وشارحها. غير أنّ ذلك لا ينقص من فضله إذ تنبّه إلى علاقة التّوزيع بالدّلالة في غير السّياق الّذي كانت تُتناول فيه، في التّراث النّحوي العربي. فدرس المسألة في إطار العلاقات السّياقيّة كما يوحي به عنوان الفصل .

1 الكلام لابن الحاجب

ومهما يكن من مظاهر اهتداء النّحاة الصّريحة تارة والضّمنيّة أخرى إلى دلالة الفعل على الحال فإنّنا نرى من الواجب التّنبيه إلى أن هذه الدّلالة ليست عقليّة دائما كما اعتقد جمهور النّحاة. فقد تكون لفظيّة كما يتبيّن من الأفعال الّتي تفيد بجذرها أو بمعناها

– كيفيّة القيام بالفعل من نحو :
- دبّ وزعزع

– أو هيئة الفاعل أو المفعول زمن وقوع الفعل مثل :
- شعرت المرأة و شاعرتها : ضاجعتها في شِعار
- وصرف الخمر . . . إذا شربها صرفا بلا مجاز
- وهدج الظّليم إذا مشى في ارتعاش

– أو معنى الوجود على حال أو التّحوّل والانتقال نحو:
- أثّت المرأة : امتلأت و طالت
- وأبلح النّخلُ : أي صار ما عليه بلحا
- وحلق القمر وتحلّق : صارت حوله دارة
- واخرَجَّت النّعامة . . . أي صارت خرجاء . . . والخَرَجُ بالتحريك لونان سواد وبياض
- وأخليت المكان

على نحو ما هو مبين في الجداول المناسبة، ومن أمثلة القاصر عند ابن هشام في الباب المذكور آنفا، ومن تقسيم صاحب المغني الحال «بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين :

– مبينة وهو الغالب وتسمّى مؤسّسة أيضا

– ومؤكّدة وهي الّتي يستفاد معناها بدونها» (ابن هشام، المغني ج2 ص 465)

ومن اعتباره المؤكدة ثلاثة أضرب :

– «مؤكّدة لعاملها نحو :
- (وَلَّى مُدْبِرا) [(27 النّمل -10- و28 القصص -31-)]» (ن م ج2 ص 465)
- (وتَبَسَّم ضَاحِكًا) (27 النّمل 19-)
- (وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ) (2 البقرة -60)

– ومؤكّدة لصاحبها

– ومؤكّدة لمضمون الجملة (انظر المغني ج2 ص465-466)

فالمؤكّدة لعاملها، وهو الفعل، هي الّتي تشاركه الدّلالة دون سائر الأحوال. الأخرى فالإدبار والتّولية بمعنى. قال صاحب اللسان (ت 711 هـ) : «أدبر إدبارا . . . : ولّى . . . وأدبر أمر القوم : ولّى لفساد وقوله تعالى:
- (ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ) ([9 التّوبة -25]).

هذا حال مؤكّدة لأنّه قد علم أن مع كل تولية إدبارا فقال مؤكّدا» (ابن منظور (دبر) م2 ص941). وليس الابتسام إلا ضربا من الضّحك بل هو « أقلّ الضّحك وأحسنه» (ن م (بسم) م1 ص215). وكذلك العثو فهو أشد الإفساد. جاء في اللسان : « عثا عُثُوّا وعثِيَ عُثُوّا : أفسد أشدّ الإفساد» (ن م (عثا) م4 ص687).

هكذا نتبيّن أن مسألة العلاقة الجدوليّة بين الفعل والحال لم تكن غائبة في التّراث النّحوي على عكس ما يوهم به النّظر السّطحي. ولكن ليس بالتوسّع والعمق اللاّزمين. فقد ورد الحديث عن دلالة الفعل على الحال :

- في دراستهم الوظائف وتبريرهم عمل الفعل فيها خاصّة بدلالته العقليّة عليها.
- وفي تناولهم معاني الأبنية الصّرفيّة وتبرير بعض النّحويين خصائصها التركيبيّة بحقولها المعجميّة.

إلاّ أنّ اهتمام النّحاة كان بالحال وظيفة لا معنى يقترن بدلالة الفعل أو تشترك فيه معه، إلا نادرا. لذلك لم تدرس العلاقة الجدوليّة بين الفعل والحال على نحو ما فعلنا واقتُصر على تناولها في التّراث النّحوي في إطار العلاقات السّياقيّة ومن وجهة نظريّة العامل مهما تنوّعت المباحث الّتي أثيرت فيها المسألة.

الفصل السّابع
العلاقات بين الفعل والتّمييز

1 - في التّراث النّحوي :

أمّا علاقة الفعل بالتّمييز فلم يهتمّ النّحاة العرب القدامى بها إلاّ في نطاق الحدود الّتي تسمح بها نظريّة العامل. وهي قطب الرّحى في الدّرس النّحوي عندهم. فقد تعرّضوا لهذه العلاقة في مواطن أربعة : في أقسام التّمييز، وتحديد رتبته بالنّسبة إلى العامل وفي القول بانتصابه بما هو متّصف به[1] وفي تراكيب أشكل المفعول فيها من نحو :

- رَشَدْتَ أَمْرَكَ

1-1 - تقسيم التّمييز بالرّجوع إلى نوع العامل

فهم قسّموا التّمييز بالرّجوع إلى نوع العامل فيه إلى ضربين :

- تمييز المفرد وهو ما يعمل فيه المميّز نحو[2] :

---

1 القول لابن الحاجب (انظر شرح المفصل ج2 ص74).

2 - المثالان الأوّلان من الجزء الثّاني من شرح المفصل لابن يعيش وردا تباعا في الصفحتين 73 و 75 والأوّل من أمثلة سيبويه في الكتاب (ج1 ص174).

- ويحه رجلا
- وعندي رطل عسلا وراقود خلا
- واشتريت صاعا قمحا

– وتمييز النّسبة[1] وهو الّذي يعمل فيه « فعل أو معنى فعل والمفعول هو فاعل الفعل في المعنى. وذلك قولك :

- قد تفقّأ زيد شحما
- وتصبّب عرقا
- وامتلأ الإناء ماء
- وضقت به ذرعا[2].

فالماء هو الّذي ملأ الإناء والنّفس هي الّتي طابت والعرق هو الّذي تصبّب . فلفظه لفظ المفعول وهو في المعنى فاعل وكذلك ما جاء في معنى الفعل وقام مقامه نحو قولك :

- « زيد أفرههم عبدا.
- وهو أحسنهم وجها

فالفاره في الحقيقة هو العبد والحسن هو الوجه. إلا أن قولك أفره وأحسن في اللّفظ لزيد وفيه ضميره. والعبد غير زيد والوجه إنّما هو بعضه. إلا أن الحسن في الحقيقة للوجه والفراهة للعبد» (ابن السرّاج ج1 ص222).

1-2- انقسام النّحاة في جواز تقديم تمييز النّسبة على عامله :

وانقسم النّحاة في جواز تقديم هذا النّوع من التّمييز على عامله فريقين:

– فأمّا المازني والمبرّد والكسائي فقد جوزوا تقديم تمييز النّسبة على عامله إذا كان العامل فيه فعلا[3] حقيقيّا لقوّة الفعل في العمل (انظر في ذلك ابن يعيش ج2 ص74). وهذا الرأي في الأصل للمازني : « تقول :

- شحما تفقّأت
- وعرقا تصبّبت.

وما أشبه ذلك» (ابن السراج ج1 ص223). واحتجّ أبو العباس على ذلك بحجّتين اثنتين :

---

1 يعمل في تمييز النّسبة الفعل أو معناه أو ما اشتق منه نحو :
- تفقّأ الكبش شحما
- ولله دره رجلا
- وهذا أفرههم عبدا

2 ورد المثالان الأوّلان في المقتضب (ج3 ص36). وعنه نقلهما ابن السراج في الأصول (ج1 ص222) والزمخشري بتصرف وابن يعيش في شرح المفصل (ج2 ص74).

3 هكذا ورد في كل من الأصول (ج1 ص223) وشرح المفصل (ج2 ص73).
ولكنّ الإستراباذي زاد اسم الفاعل والمفعول. ولم يقصر الأمر في القول بهذا على الأوّلين. بل أضاف إليهما الكسائي (انظر شرح الكافية ج1 ص223). وكذا فعل ابن يعيش في موضع آخر إذ نسبه إلى جماعة من الكوفيين أيضا. قال : «وقد ذهب أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرّد وجماعة من الكوفيين إلى جوازه واحتجّوا لذلك ببيت شعر» (شرح المفصل ج2 ص74).

- إحداهما نقليّة، وهي قول الشّاعر :

• أتهجر سلمى للفراق حبيبها   وما كان نفسا بالفراق تطيب

«ولا حجة في ذلك لقلته وشذوذه مع أن الرواية : وما كاد نفسي بالفراق تطيب»(ابن يعيش ج1 ص 224) في اعتقاد أبي إسحاق الزّجّاج.

- والثّانية عقليّة وهي القياس. لذلك رفض قياس سيبويه هذا النوع من التّمييز على تمييز المفردة (انظر ما يلي) لانتفاء وجوه الشّبه بين النّوعين في نوع العامل فيهما. فـ«ليس هذا بمنزلة ذلك لأنّ قولك عشرون درهما إنّما عمل في الدّرهم مالم يؤخذ من فعل» (ابن السرّاج ج1 ص224). والقياس أن يتقدّم المفعول على عامله إذا كان فعلا حقيقيا.

وأما سيبويه فقد كان لا يجيزه (انظر ابن السرّاج ج1 ص224). وتابعه في مذهبه جمهور النّحاة كوفيين وبصريين[1]. واحتجاج هذا الفريق على ذلك مختلف نوعا. فحجّة سيبويه عقليّة. فهو يقيس تمييز النّسبة ممّا يكون العامل فيه فعلا حقيقيّا على تمييز المفردة وما شابهها ممّا يعمل فيه معنى الفعل. فهو « كقولك:

• عشرون درهما
• وهذا أفرههم عبدا

فكما لا يجوز :

• درهما عشرون
• ولا عبدا هذا أفرههم

لا يجوز هذا « (ن م ج1 ص224). وحجّة المتأخّرين عامليّة. فهم لا يخالفون المبرّد الرّأي في أن قوّة العامل سبب لتقديم المفعول لكنّهم يجدون مانعا في قبول هذا الرّأي في تمييز النّسبة لأنّ ذلك ينتهي في نظرهم إلى مناقضة إحدى مسلّماتهم وهي أن الفاعل لا يتقدّم وجوبا على الفعل. والتّمييز هو فاعل في المعنى في أصل التركيب. يقول ابن يعيش مبرّرا رفض حجّة القائلين بجواز تقديم التّمييز على عامله: «وأمّا إذا كان العامل فعلا متصرفا فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله. إلا أنه منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعا في المعنى من حيث كان الفعل مسندا إليه في المعنى والحقيقة ألا ترى أن التصبّب في قولك :

• تصبّب زيد عرقا
• وتفقّأ شحما

في الحقيقة للعرق والتّفقّؤ للشّحم. فلو قدّمناهما لأوقعناهما موقعا لا يقع فيه الفاعل لأنّ الفاعل إذا قدّمناه خرج عن أن يكون فاعلا. وكذلك إذا قدّمناه لا يصحّ أن يكون في تقدير فاعل نقل عن الفعل إذ كان هذا موضعا لا يقع فيه الفاعل. فإن قيل : فأنت إذا قلت :

1 انظر موقف الكوفيين من هذه المسألة في الأصول (ج1 ص 223)

• جاء زيد راكبا

نصبت راكبا على الحال وجاز لك تقديمه. فتقول :

• راكبا جاء زيد

والمنصوب هنا هو المرفوع في المعنى. فما الفرق بينهما ؟ قيل : نحن إذا قلنا :

• جاء زيد راكبا

فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى وبقي المنصوب فضلة. فجاز تقديمه. وأما إذا قلنا :

• طاب زيد نفسا

فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ولم يستوفه من جهة المعنى. فلذلك لم يجز تقديم المنصوب كما لم يجز تقديم المرفوع» (ابن يعيش ج2 ص 74).

1-3- وكان ابن الحاجب قد لاحظ أن التّمييز متّصف بما هو منتصب عنه «لأنّ الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل» (ن م ج2 ص75). قال الإستراباذي «يريد الفعل الحقيقي، وهو الحدث. وذلك وصف في الفاعل. فإذا أخبرت عن فاعل بفعل لا يصحّ منه كان منه محالا نحو قولك :

• تكلّم الحجر

• وطار الفرس

فالحجر لا يوصف بالكلام ولا الفرس بالطّيران إلاّ أن تريد المجاز. كذلك قولك:

• طاب زيد وتصبّب وتفقّأ

لا يوصف زيد بالطّيب والتصبّب والتّفقّؤ. فعلم بذلك أنّ المراد المجاز. وذلك أنه في الحقيقة لشيء من سببه. وإنّما أسند مبالغة وتأكيدا»[1] (ابن يعيش ج2 ص 75).

فالتّطابق في السّمات بين الفعل والفاعل شرط لمقبوليّة التّركيب. وفي مثل هذا الاستعمال انحراف جزئي عن هذه القاعدة واقع على مستوى البنية السّطحية غايته المبالغة والتّأكيد يجعل الوصف للكلّ، وهو في الحقيقة للجزء، أو لما كان من سببه.

1-4- غير أن اللّغويين القدامى لم يلحّوا على العلاقة بين الفعل والتّمييز إلاّ في ضرب خاصّ منه إشكالي من نحو :

---

1 - وفي هذا الموطن يفسر ابن يعيش معنى المبالغة والتأكيد فيقول : «ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسندا إلى جزء منه فصار مسندا إلى الجميع وهو أبلغ في المعنى والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب به ثم أسند في اللفظ إلى زيد تمكن المعنى ثم لما احتمل أشياء كثيرة وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط ولا تنقبض وأن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه وأن يطيب قلبه بأن يصفو انجلاؤه تبين المراد من ذلك بالنكرة الّتي هي فاعل في المعنى تقول :

• طاب زيد نفسا

وكذلك الباقي».

«• رَشَدَ أَمرَه . . .
• وغَبنتَ رأيك
• وأَلِمْتَ بَطنَك
• ووَفِقْتَ أمرَك
• وبَطِرت عيشَك
• وسَفِهْتَ نفسَك» (ابن منظور (رشد) م2 ص1169 وانظر كذلك (سفه) م3 ص160).

وقد ألجأهم إلى ذلك تفسير الآية :

• (إلاّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ) (2 البقرة -130-) (انظر مادة (سفه) في اللسان (م3 ص160-161)

فقد اختلفوا في وظيفة المركّب الاسمي المنصوب. وهو اختلاف مردّه إلى التّباين بين النّحاة في خصائص رأس التّركيب التّوزيعيّة. وانقسموا في ذلك فريقين :

فأمّا من قال بلزوم سفه وماشابهها ففريقان اختلفا في التّأويل ووظيفة المركّب الاسمي.

– فخرّج الأوّل التّركيب على حذف حرف الجرّ على التّوسّع في المفعوليّة.

فقد ذهب بعض النّحاة إلى أنّ قوله :

• (إلاّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ)

معناه :

• إلا من سفه في نفسه

أي صار سفيها. إلاّ أنّ في حذفت كما حذفت حروف الجرّ في غير موضع. قال الله تعالى:

• (ولا جُناحَ عليكُم أن تَستَرْضِعوا أولادَكُمْ)[1] [(2 البقرة -233-)].

المعنى أن تسترضعوا لأولادكم. فحذف حرف الجرّ من غير ظرف. ومثله قوله :

• نُغالي اللّحمَ للأضيافِ نِيّا ونَبْذُلُهُ إذا نَضِجَ القُدورُ

المعنى نغالي باللّحم»(ابن منظور (سفه) م3 ص160).

– واقتصر الثّاني على ما تقتضيه خصائص الفعل التّوزيعيّة إذ الفعل اللاّزم لا يقتضي مفعولا به. وتذبذب ابن منظور (ت 711 هـ) في نسبة هذا الرّأي. فذكر في نفس الموضع[2] أنّه للفرّاء (ت207هـ) حينا وللكسائي والفرّاء معا آخر.

---

1 وفي الآية في اللسان تغيير في مواقع الجمل وتحريف ذلك أنها ترد في المصحف على النّحو التّالي : (. . . وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم. . .) .

2 قال : «فلما حول الفعل إلى الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه لأنه صار في معنى :
• سَفَّه نفسه
بالتشديد. هذا قول البصريين والكسائي . . . وقال الفراء : لما حوّل الفعل من النّفس إلى صاحبها خرج ما بعدها مفسّرا ليدل على أن السفه فيه» وقال بعد ذلك : «وقال الكسائي←

وأمّا الّذين اعتبروها متعديّة، وهم البصريّون، فكثيرون. وقد ذهبوا في تخريج المركّب الاسمي على المفعوليّة مذاهب شتّى :

– فأمّا أهل التّأويل فقد رأوا أن سفِه يعني سفَّه. فهم يزعمون أن معنى :

- سفه نفسَهُ
- سفَّه نفسَهُ

ومنه الحديث :

- « إنما البغيُ من سفِه الحقَّ»[1]

– وأمّا يونس (ت 182 هـ) فيرى أن فعِل وفعّل يشترِكان في إفادة معنى المبالغة. « فذهب في هذا مذهب أهل التّأويل. ويجوز على هذا القول :

- سفِهت زيدا

بمعنى :

- سفَّهْت زيدا» (بن منظور (سفه) م3 ص160)

– وأما أبو عبيدة[2] فذهب إلى أن سفه بمعنى أهلك.

- « فسفه نفسه . . . : أهلك نفسه وأوبقها » (ن م (سفه) م3 ص 160).

– وأمّا الزّجّاج فقال بالتّضمين. «فالقول الجيد [عنده] في هذا أن سفه في موضع جهل. والمعنى :

- إلا من جهل نفسه

أي لم يفكّر في نفسه. فوضع سفه في موضع جهل وعُدِّيَ كما عُدِّيَ»(ن م (سفه) م3 ص 160).

فتقسيم التّمييز بالرّجوع إلى نوع العامل والاختلاف في جواز تقديمه على عامله واقتضاء الفعل تركيبيّا ما كان من سبب الفاعل في البنية المتحوّلة فضلا عن اعتبار بعضهم أنّ الفعل وصف في التّمييز على أساس أن هذا فاعل في أصل التّركيب مجموعة مباحث تناولها النّحاة العرب القدامى بالدّرس والتّحليل في

→ والفراء : إن نفسه منصوب على التفسير. وقالا : التفسير في النّكرات أكثر نحو :

- طِبت به نفسا
- وقَررت به عينا

وقالا : إن أصل الفعل كان لها ثم حول إلى الفاعل أراد أن قولهم :

- طبت به نفسا معناه : طابت نفسي به

فلما حول الفعل إلى صاحب النّفس خرجت النّفس مفسرة. وأنكر البصريّون هذا القول «(ابن منظور (سفه) م3 ص160).

1 – حديث مختلف في روايته فهو عند الزمخشري على إضافة السفه إلى الحق (انظر اللسان (سفه) م3 ص160)

2 اختلف في تاريخ وفاته « فقيل : مات سنة تسع وقيل ثمان وقيل عشر وقبل إحدى عشرة ومائتين» (بغية الوعاة) ج2 ص296.

مقاربتهم العلاقة بين الفعل عاملا والتّمييز معمولا في إطار نظريّتهم المحوريّة في دراسة النّحو وهي نظريّة العامل.
إلاّ أنّ أيّا منها لا يمتّ بصلة إلى العلاقات الجدوليّة. بل هي وثيقة الصّلة حينا بنوع العامل في التّمييز وأحيانا بالعلاقات السّياقيّة اقتضاء ورتبة أو بدور الفعل في تحديد سمات التّمييز الدّلاليّة لكون هذا المكوّن فاعلا في الجملة في أصل التّركيب.
فالتّعالق الجدولي بين الفعل والتّمييز مبحث لم يتطرّق إليه النّحاة العرب بشكل من الأشكال.

5-2- ملاحظات :

ولكنّنا لا نعدم في دراسة أمثلة التّمييز بعض الأدلّة على وجود علاقات جدوليّة بين المكوّنين- وإن كانت قليلة - فبين بعض الأفعال وتمييز النّسبة علاقة تكامل. فالفعل يدلّ بجذره على التّمييز الغائب في البنية المعجميّة. تقول :

- سَجَر التّنّورَ
- وشَجَر المكانَ
- ووَجَلَهُ

فيفيد الفعل بجذره في هذه الأمثلة التّمييز الغائب. فأمّا سجر فيفيد معنيين : هما الامتلاء والاتّقاد. تقول في الأوّل :

- «سَجَرْت النهرَ : ملأته ...
- وسَجَر يسْجُر وانسجر : امتلأ» (ابن منظور (سجر) م3 ص99)

وفي الثّاني :

- «سجر التّنّور يسجره سجرا : أوقده وأحماه ...

والسَّجُور : ما أوقد به» (ن م (سجر) م3 ص100) «و»السجور : اسم الحطب» (ن م (سجر) م3 ص100)
وهكذا يعني : «سجر في نحو :

- سجر التنور : ملأه سجورا وهو وقوده» (الزّمخشري، أ ب (سجر) ص286).

وأمّا شجر فيدلّ على معنى الزّراعة ونوع الزّرع. يقول الزّمخشري :

- »شجر المكان : زرعه شجرا» (ن م (شجر) ص321)

وأمّا وجله فبمعنى : «كان أشدّ وجلا منه» (ابن منظور (وجل) م6 ص883) «والوجل : الفزع والخوف» (ن م (وجل) م6 ص883).
فالفعل والتّمييز الغائب في البنية المعجميّة يشتركان في ما تقدّم من الأمثلة في الجذر. فالتّعالق بين المكوّنين صرفيّ ومعجمي في آن. ولكنّه قد يكون دلاليّا فحسب كما هي الحال في نحو :

- «ضرم الرجل إذا اشتد جوعه» (ابن منظور (وجل) م6 ص532)

• وضرّم عليه وتضرّم : إذا احتد غضبا» (ن م (وجل) م6 ص532)
• وتضوّر الذّئب والكلب والأسد والثّعلب» (ن م (ضور) م6 ص556)
فالجذر (ض،ر،م) يدلّ على الشدّة والهيجان جوعا أو غضبا[1]. فـ«ـالضَّرِم (لغة) الجائع» (ن م (ضرم) م3 ص532) «والضَّرَمُ غضب الجوع» (ن م (ضرم) م3 ص532). و»تضرّم عليه : غضب» (ن م (ضرم) م3 ص532). والجـذر (ض،و، ر) يفيد الصّياح وشدّة الجوع. قال ابن منظور: «الضَّوْرة : الجَوْعة والضَّوْر شدّة الجوع والتَّضَور : التّلوّي والصّياح من وجع الضّرب أو الجوع. وهو يتلعلع من الجوع أي يتضوّر»(ن م (ضور) م3 ص532).
وقد يشترك الفعل والتّمييز في حالات أخرى من نحو :
• تحرَّق الرّجل جوعا[2].
• (واشْتَعَل الرّأس شيْبا) (19 مريم -4-)
• «وتهلّل وجهه فرحا» (ابن منظور (هلل) م6 ص822)
• واتّقد غضبا
في نفس الجدول. فإلى نفس الجدول الدّلالي ينتمي (تحرّق والجوع) إذا اعتُبر الجوع نوعا من الحرقة[3] لهَبا داخليّا كانت أو لَذْعَة[4]. وكذلك الأمر بالنّسبة إلى المثالين الثّالث والرّابع. فأمّا جذرا تهلّل وفرح فيشتركان في الدّلالة على معنى الفرح. يقال :
• «هَلَّ يَهِلُّ إذا فرح» (ابن منظور (هلل) م6 ص822)
فالجذر (هـ،ل،ل) يفيد معنى الأثر والمؤثّر الإشراق والفرح في آن. فالمثال الثّالث يكون بمعنى أشرق وجهه فرحا. وأمّا «اتّقد» و«غضب» فيشتركان في معنى الهيجان. فالتّوقّد هيجان النّار. يقال :
• «توقّدت (النّار) واتّقدت واستوقدت كلّه : هاجت» (ن م (وقد) م6 ص962)

---

1 يدل الفعل بجذره على الشدة والجوع في المثال الأوّل وعلى الشدة والغضب في الثّاني.
2 التّداخل بين التّمييز والمفعول لأجله واقع في مثل :
• و»تهلل وجهه فرحا»
• (واشتعل الرّأس شيبا)
• واتقد غضبا
فنظريا يمكن أن يكون المنصوب سببا للحال الّتي عليها الفاعل غير أن شدة اتصاله بالفعل تجعله يحتمل التّمييز. ففي الفعل دلالة عليه. وهو يمكن بشيء من التّأويل أن يكون فاعلا.
3 يتداخل الأثر والمؤثر في مثل هذه الأمثلة وهو ما يجعل تقدير وظيفة المنصوب فيها أمرا إشكاليا.
4 فحرقه النار : حرارتها» و»حرق النار . . . ؟ لهبها» «والحرق بالتحريك : النار يقال : في حرق الله» (اللسان (حرق) م1 ص612» والحرقة أيضا : ما يجده الإنسان من لذعة حب أو حزن أو طعم شيء فيه حرارة» (ن م (حرق) م1 ص612).

والغضب هيجان نار معنوية. والمنصوب في هذه الأمثلة هو في الأصل فاعل في المعنى.

غير أنّه ليس في الفعل في المثال الثّاني دليل على الشّيب وهو الفاعل في أصل التّركيب. ذلك أنّه لم يُستعمل في الآية على الحقيقة بل على المجاز. فقد عبّر به في الآية عن طور من أطوار حياة الإنسان بصورة حسيّة هي صورة النّار.

هكذا يتبيّن الدّارس أن النّحاة العرب القدامى تعرّضوا للعلاقة بين الفعل والتّمييز من وجهة نظر عامليّة فحسب. فكان أن أهملوا النّظر في العلاقات الجدوليّة ولم يتناولوها ولو في شيء من التّلميح كما فعلوا في قضايا كثيرة، وإن كان درس التّمييز يمكّن من وجود مواطن للتّعالق الجدولي بينه وبين الفعل.

القسم الخامس

القسم الخامس : دور الفعل في تحديد خصائص المكوّنات الأوّليّة

الفصل الأوّل :
في التّراث النّحوي العربي واللّسانيات

دور الفعل في تحديد خصائص المكوّنات الأوّليّة مبحث مستحدث في النّحو العربي أخذنا فيه من التّراث النّحوي العربي عامة واللّسانيات التّوليديّة خاصة. فلا خلاف في أن إقامة علاقة بين رأس التركيب في الجملة الفعلية وخصائص الفاعل والمفعول إحدى آثار المقاربة التّوليديّة في دراسة التركيب في النّحو العربي ولا يخلو التّراث النّحوي العربي من بضع إشارات إلى هذه المسألة كما سنرى.

1 - في النّحو التوليدي :

1-1- الإطار التفريعي :

فقد ذهب التوليديون إلى أن الفعل يحدّد عدد المحلاّت الّتي يقتضيها تركيب يكون رأسا له ونوعَ مقولتها. فطار مثلا يقتضي محلا واحدا وكتب يفتقر إلى محلين وأهدى إلى ثلاثة تكون جميعها مركبات اسمية. فمدخل الفعل يتضمن فيما يتضمن الإطار التفريعي، « وهو سياق المقولات المركّبيّة الّتي تظهر فيها الوحدة المعجميّة محددة بذلك عدد ونمط الفضلات الّتي ينتقيها الحمل مقوليا[1]. ففعل مثل ضرب له إطار تفريعي كما في (3) وفعل مثل أقنع له إطار مثل (4).

(3) - ضرب ـــــ / م س

(4) - أقنع ـــــ / م س. م ح.

م س : مركب اسمي، م ح : مركب حرفي، كما في :

• أقنعت زيدا بالذهاب» (الفهري، 1986 ص 24)

والأفعال : خشي وسأل وألهم مثلا يختلف توزيعها في عدد المحلاّت ونوع المقولة. فأما خشي فيقتضي محلين يرد أوّلهما مركبا اسميا[2] فاعلا والثّاني مركبا اسميا مفعولا به مصدرا أومؤولا بالمصدر كما في نحو :

• (ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ العَنَتَ مِنْكُمْ) (4 النّساء -25-)

---

1 لا يدخل الفاعل في تصور المظاهر» ضمن المكوّنات الّتي يمكن أن يفرّع إليها باعتبار أن الفاعل لا يختص به فعل دون آخر بخلاف المتعدّي مثلا» (الفهري، 1986 ص24).

2 المركّب الاسمي هنا بالمعنى اللّساني وعلى ذلك يكون كلّ من رجل و الرّجل مركّبين اسميين.

• (وَ تِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا) (9 التّوبة ⁻24⁻)

• و(إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ : فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ) (20 طه ⁻94⁻)

إذ استوجب هذا الفعل في المثالين الأوّل والثّاني مفعولا به مركبا اسميا مصدرا وفي الثّالث مركبا بالموصول الحرفي يقوم مقامه. فإن اتفق أن ورد المفعول به على غير تلك الحال كما في نحو :

• (فَلاَ تَخْشَوْا النَاسَ) (5 المائدة ⁻44⁻)

• (وَ تَخْشَى النَاسَ و اللهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ) (33 الأحزاب ⁻37⁻)

• و (إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ) (35 فاطر ⁻28⁻)

فعلى تأويل حذف المصدر الواقع في أصل التركيب رأسا للمركب الإضافي المفعول، فليس المفعول في هذه الآيات في أصل التركيب غير مركب بالإضافة هو في الآية الأولى والقسم الأوّل من الثّانية غضب الناس أو نقمتهم وغضب الله في ما عدا ذلك. فحذف المضاف وقام المضاف إليه في جميع الأمثلة مقامه. وكذلك الحال في ما كان بمعناه قال ابن هشام في تعداد مظاهر الحذف : «(يخافون ربّهم) [(16 النحل 50 ⁻)] : أي عذابه بدليل (ويرجُون رحمتَه ويخافون عذابه)» [(17 الإسراء ⁻57⁻)]» (المغني ج2 ص624).

وأمّا سأل وألهم فيتفقّأن في الافتقار إلى ثلاثة محلاّت. ولكنّهما يفترقان في نوع مقولة المحل الثّالث، فهما يقتضيان فاعلا ومفعولا أوّلا يكونان مركّبين اسميين ولكن المحل الثّالث يكون مع الأوّل مركّبا اسميّا أو مركّبا بالجرّ نحو :

• (وإذا سَألتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسأَلُوهُنّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ) (33 الأحزاب ⁻53⁻)

• (يَسْأَلُونَكَ عَنْ الأَهِلَّةِ قُلْ : هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَّالحَجِّ) (2 البقرة 189⁻)

وقد يقتضي سأل محلا رابعا جملة لتضمّن الفعل معنى القولَ كما في نحو :

• و(يَسْأَلُونَكَ عَنْ السّاعَةِ أَيّانَ مُرْسَاهَا قُلْ : إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي) (7 الأعراف187⁻)

ومع الثّاني مركّبا اسميا مصدرا أو مركبا بالموصول الحرفي بمعناه على نحو ما يتبيّن من الأمثلة التّالية :

• (فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَ تَقْوَاهَا)[1] (91 الشّمس 8)

• و أَلهمه اللّه الصّبر.

• و أُلْهِمْتُ أن أتجوّع له أيّاما.[2]

1-2- القيود الانتقائية[3] على المحلاّت :

---

1 – مع الملاحظة أن خصائص المركّب بالعطف التّوزيعيّة هي نفسها خصائص المقولة المعجميّة.

2 – المفعول في البنية السّطحية هو المفعول الثّاني في أصل التركيب.

3 – يُشترط التّطابق بين سمات الفعل الانتقائية و بين السّمات الذاتية للمحلات الّتي يقتضيها فسافر مثلا يقتضي فاعلا سمته [+ عاقل] ونام يقتضي فاعلا سمته [+ حي] عاقل أو غير عاقل ونشر في نحو نشر النجار الخشب يقتضي فاعلا عاقلا و مفعولا به سمته [+ محسوس] [– حي].

غير أن انتقاء الفعل الوحدة المعجميّة الفاعل أو المفعول «ليس انتقاء حرّا بل هو يخضع لبعض الشّروط» (زكريا، 1982 ص153). فالخصائص الانتقائية» تحدّد القيود الدّلاليّة على الوحدات الّتي تملأ محلاّت الحمل فلا يقال مثلا :

(. . .) * ابتسمت الصّخرة.

لأن التبسّم من خصائص الإنسان ولذلك يكون أحد القيود الانتقائية على ابتسم هو [+ إنسان] (الفهري، 1986 ص24). وتقول :

«(. . .) . أكل الولد التّفاحة.

فتكون «هذه الجملة جيّدة التركيب وأصوليّة في حين أن الجملة التّالية :

* أكلت التّفاحة الولد.

. . . جيّدة التركيب إذ نلاحظ أن تركيبها مماثل للجملة [(السّابقة)]

(. . .) . فعل + ركن[1] اسمي + ركن اسمي.

إلا أنّها غير مقبولة بالرّغم من أنّها جيّدة التّركيب. ويعود سبب انحرافها عن الأصولية إلى أنّ فعل «أكل» لا يتّخذ عادة اسما غير متحرّك في موقع فاعله» (زكريا، 1982 ص169). وتقول :

• كتب الولد الرّسالة

* و كتبت الرّسالةُ الولَد.

فتكون الجملة الأولى مقبولة والثّانية غير مقبولة على الرّغم من أنّهما لا تختلفان من حيث التّركيب، ولا نزاع في أن انحراف الجملة الثّانية « عائد إلى السّمات الانتقائية الّتي يجب أن تتوافر بين الفعل وفاعله. ففعل كتب كما هو معلوم يتّخذ فاعلا اسما يحتوي على سمة [+ إنسان] » (ن م ص169). فلم يراع في هذه الجملة وجوب المطابقة بين سمة الفعل الانتقائيّة [+إنسان] وسمة الفاعل «ذلك أن الاسم» «الرّسالة» (فاعل كتب) يحتوي في ما يحتوي عليه من السّمات على سمة [− إنسان] » (ن م ص169) وسمة [± فاعل إنسان] مثلا تميّز بين الفعل الّذي يجوز في فعله أن يكون إنسانا أو غير إنسان من نحو:

• أكل الطفل تمرا

• و أكل القط فأرا

وبين الفعل الّذي ينتقي «اسما فاعلا يحتوي في سماته على سمة [+ إنسان] كمثل:

. زعم ووجد وظنّ.

[أو] بين الفعل الّذي يأخذ اسما فاعلا[2] يحتوي في سماته على سمة [− إنسان] كمثل :

1 هذا المصطلح استعمله كل من زكريا و الفاخوري.

2 العبارة ضعيفة. ولكنّنا نوردها كما هي للأمانة، والصّحيح أن يستعمل أحد الأفعال الثّلاثة (افتقر أو اقتضى أو استوجب) بدل أخذ.

• أثمر ونبت واجترّ » (زكريا، 1983 ص72)

فالفعل يحدّد سمة الفاعل الّذي يقتضيه فبكى وأوّل مثلا يستوجبان فاعلا سمته [+ إنسان] تقول :

• بكت الخنساء أخاها صخرا
• وأوّلت المذاهب الآيات المتشابهة تأويلات مختلفة

ولا تقول :

* بكى الحمار الشّجرة
* وأوّل الحائط الآيات

والأفعال جبل وخلق وفطر ومسخ في نحو :

• جبله اللّه : خلقه وفطره
• و(خلق السّمواتِ والأرضَ) (45 الجاثية 22-)
• (وفَطَرَ السّمواتِ والأرضَ حنيفا) (6 الأنعام 79-)
• و مسخ العبد قردا

تستوجب فاعلا يكون ذاتا متعالية فلا تقول مثلا :

* جبل العبْدَ عمرو
* و مسخ بكر قردا
* وفطرت الشّجرة السّموات والأرض

و أزهر و ناس وأورق تحتاج إلى فاعل سمته [+ نبات] و سفد وطرق ونزا فاعلا سمته [+حيوان] تقول :

• أزهر النّبت
• وناس الغصن
• وأورقت الشّجرة
• وسفد الطّائر أنثاه
• وطرق الفحل النّاقة
• ونزا الذّكر على الأنثى

ولكنّك لا تقول مثلا :

* أزهر الطّائر
* و نزا النّبت
* وطرق الغصنُ

وسمة [± مفعول به متحرّك] تميّز « بين االفعل الّذي يستوجب مفعولا به الاسم الّذي يحتوي في سماته على سمة [+ متحرّك] كمثل أطعم ورغّب ودرّس. . . » (زكريا، 1983 ص73).

وبين الفعل الّذي يقتضي» مفعولا به الاسم الّذي يحتوي في سماته على سمة [+متحرّك] كمثل :

• أطفأ و سكب و كسّر». (زكريا، 1983 ص73)

والفعل الّذي تجوز فيه» سمة [± متحرّك] كمثل :

• سمع و رأى » (ن م ص73)

فالتّطابق في السّمات بين الفعل و المفعول به شرط لمقبوليّة الجملة ومقياس في غاية الأهمّية للتمييز بين الجمل المقبولة و غير المقبولة على نحو ما يتّضح من «الأمثلة التّالية:

(...) * أطعم الرّجل الطّاولة

(...) * رغّب الطّالب الباب

(...) * درّس التلميذ المكتب.

فهذه الجمل غير مقبولة لأن الفعل فيها لا يحتمل مفعولا به الاسم الّذي يحتوي على سمة [-متحرّك]. نلاحظ وضعا شبيها بالوضع السّابق في الأمثلة التّالية :

(...) * أطفأ الرّجل الولد

(...) * كسّر الرّجل الطفل

(...) * سكب الرّجل الأسد.

فهذه الجمل أيضا غير مقبولة لأن الفعل فيها لا يحتمل مفعولا به الاسم الّذي يحتوي على سمة [+متحرّك] (ن م ص73-74). و لكن فعل رأى مثلا » يقتضي مفعولا به اسما يحتوي على سمة [± متحرّك][1] كما يلاحظ من الجملتين التّاليتين:

(...) . رأى الرّجل الطّاولة

(...) . رأى الرّجل الولد. » (ن م ص 74)

وتقول :

• بطح البيت

• و بلط الدّار

• و كنس البيت

• و نزل البلد.

فتقتضي هذه الأفعال فاعلا يتّسم بسمة [+ إنسان] و مفعولا به [+ مكان]. وتقول:

• أكل { زيد حساء / عمرو خبزا / الأسد لحما / الحمار تبنا. }

• و شرب بكر (خمرا، عصيرا، لبنا، ماء)

ولكن لا يجوز القول:

1 يعني زكريا بسمة [± متحرّك] السّمة [± حي]

* أكل جون لبنا
* و شرب خبزا (انظر1970 ، Lyons ص 325) .
ومردّ مقبوليّة الجمل الأولى إلى وجود التّطابق بين سمات الفعل الانتقائية وسمات كلّ من الفاعل والمفعول به. فأكل يقتضي فاعلا يتّسم بسمة [+ حي] ومفعولا به سمته [+غذاء] وقد توفّر الشّرطان في الأمثلة الأربعة الأولي. فزيد وعمرو والأسد والحمار ضربان من أسماء الحيوان. فأمّا أوّلهما فيدلّ كلّ من مثاليه على شخص معيّن معلوم. و أمّا ثانيهما فعلى فرد من فصيلة معيّنة من الحيوان الأعجم. والحركة سمة الحيوان ناطقا كان أو غير ناطق. والمفعولات (حساء وخبزا ولحما وتبنا) كلّها طعام فسمة [+ غذاء] متوفّرة فيها. وشرب يقتضي نفس الخاصّية في الفاعل وسمة [+سائل] في المفعول. وليس الخمر والعصير واللبن والماء إلا بعض أنواع السّوائل. إلاّ أنّه يجوز القول :

- أكلت شُربة

فمثل هذه الجملة، في نظر لاينز، فيها خرق للقاعدة. و لكنّ مقبوليّتها راجعة إلى التّواضع الاجتماعي (انظر ن م ص325). و الرأي، عندي، أنّ مقبوليّتها متأتيّة من كون الحساء طعاما يُطبخ و إن كان سائلا فلم يميّز مستعملو اللّغة بينه وبين غيره.
«إنّ وجود التّوافقات بين السّمات الشكلية والدّلاليّة حقيقة لا يمكن نكرانها» (تشومسكي، 1990 ص60). لذلك احتاج تشومسكي في تطوير نظام القواعد الّذي وضعه إلى ضبط «قيود كثيرة على اختيار الفعل فيما يخصّ الفاعل والمفعول به ليسمح بمثل» (ن م ص60) :

- «يعجب جون الصّدق
- و يخيفه الصّدق
- و يلعب جون الغولف
- و يشرب الخمر.

ويستبعد معكوس هذه الجمل على أنّها لا جمل.» (ن م ص60)
3-1 الأدوار الدّلاليّة :
«جلّ النّماذج اللّسانيّة تلجأ إلى مفاهيم وعلائق دلالية محورية لرصد تعالق الدّلالة والتركيب (أوتعالق البنية الدّلاليّة والبنية الموضوعية أو الوظيفيّة للمداخل)» (الفهري، 1986 ص33) فقد ذهب تشومسكي إلى أنّ واجب القواعد أن تضبط مثلا أن أقنع يفتقر إلى مجموعة من المفاعيل متميّزة وأنّه يسم دلاليا هذه المفاعيل وبشكل غير مباشر فاعله. (انظر1987 ، Chomsky ص84). «فمدخل كلمة مثل «ضرب» ينصّ على أنّها تأخذ فضلة لها دور متقبّل العمل (Recipient) أو الضّحية (Patient) وتأخذ فاعلا هو منفذ العمل (Agent). ويعتقد تشومسكي أن

هذا الدّور يسند إلى الفاعل بطريقة تأليفية (Compositionally) أي بواسطة المركّب الفعلي لا بالفعل وحده. أمّا كلمة مثل أمر فمدخلها ينصّ على أنّ لها فضلتين هدف العمل (Goal) وقضية (Proposition) والمركّب الّذي يتضمّن «أمر» رأسا يسند دور المنفذ إلى الفاعل في مثل الجملة التّالية :

(. . .) . أمرته أن يتخلّى عن المشروع « (الفهري، 1986 ص31)

ولقد عمد النّحاة الوظيفيون إلى التّمثيل لهذه الأدوار بدءا من الإطار الحملي «فهذا على سبيل المثال الإطار الحملي للفعل شرب :

(1) شرب (ف(س1: حي (س1) منف (س2 : سائل (س2)) متق) " (المتوكّل، 1987 ص 5)

ذلك أنّه يُمَثّلُ في النّحو الوظيفي للمحمولات أصلية كانت أم مشتقّة في شكل أطر حمليّة». ويحدّد الإطار الحملي :

1- المحمول ومقولته التركيبيّة (فعل، اسم، صفة)،

2- ومحلات موضوعات المحمول،

3- والقيود الانتقائية (أو قيود التّوارد) الّتي يفرضها المحمول على موضوعاته،

4- والوظائف الدّلاليّة (الأدوار الدّلاليّة) الّتي يأخذها كلّ محل من محلاّت الموضوعات بالنّسبة للواقعة[1] الّتي يدلّ عليها المحمول» (المتوكّل، 1987 ص16)

فهذه الوظائف الدّلاليّة قيود تمكّن من التّمييز بين الأفعال تقول :

- ضرب زيد عمرا
- و لكمه
- و جذب الطفل الباب
- و حرث الفلاح الأرض.

فتقتضي هذه الأفعال محلين فاعلا ومفعولا يتّسم المكوّن الأوّل بسمة [+إنسان] وتختلف سمة الثّاني باختلاف الأمثلة فهي في المثالين الأوّلين سمة الفاعل وفي المثالين الأخيرين سمة]- إنسان[وتُسْنَد الوظيفة الدّلاليّة المنفذ إلى الفاعل في جميع الأمثلة وإلى المفعول وظيفة الضّحية في المثالين الأوّلين والمتقبّل في البقيّة.

---

1 «يدل محمول الحمل على «واقعة» (State of affairs) تكون إمّا «عملا» (Action) أو «حدثا» (Process) أو «وضعا»(Position) أو «حالة» (State) كما يتبيّن من مدلول محمولات الجمل (6 أ-د) :

(6) أ- لطم خالد هندا،

ب- حطّمت العاصفة السّفينة،

ج- وقف خالد بباب الحجرة،

د- فرح خالد لنجاح هند» (المتوكّل 1987 ص17)

إلاّ أن هذه الأمثلة قد توهم بأن لا فائدة من الأدوار الدّلاليّة على اعتبار أن السّمات الدّلاليّة كافية للتمييز بين الضّربين من الأفعال. ولكن الحقيقة غير ذلك على نحو ما يتبيّن من المقارنة بين الضّرب الأوّل من الأفعال والضّرب الثّالث منها. تقول:

- كلّم عمرو زيدا
- و علّم المدرّس التلميذ القراءة
- و فهّم الأستاذ التّلميذ الدّرس.

فتقتضي هذه الأفعال فاعلا ومفعولا به في المثال الأوّل ومفعولا أوّلا في بقية الأمثلة يتّسم بسمة [+إنسان] ومفعولا ثانيا [-إنسان+ مجرّد] وتسند إلى المكوّن الأوّل وظيفة المنفذ في جميعها وإلى الثّاني وظيفة المتقبّل .فالوظيفة الدّلاليّة المسندة إلى المفعول هي الّتي تميّز هذه الأفعال عن أفعال الضّرب الأوّل الّتي تسند إلى مفعولها الوظيفة الدّلاليّة الضّحية.

وهكذا تسمح الوظيفة الدّلاليّة بتبيّن العلاقة القائمة بين الفاعل والمفعول به في الجمل الّتي يكون الرّأس فيها فعلا من أفعال التأثير من نحو :

- حذف زيد عمرا بالعصا
- و ضربه
- و لطمه
- و لكمه.

فدور الضّحية المسند إلى المفعول هو الّذي يفيد قيام علاقة عدوانية بين الفاعل والمفعول به وهو الّذي يميّز هذه الأفعال عن نحو :

- جذب الطفل صديقه،
- و هدهدت الأم طفلها

إذ تشترك هذه الأفعال في سمة الفاعل والمفعول [+إنسان]. ولكنّها تختلف في الوظيفة الدّلاليّة المسندة إلى المكوّن المفعول. فأمّا حذف وضرب ولكم فتسند إليه الوظيفة الضّحية. و أمّا جذب وهدهد فيسندان إليه الوظيفة المتقبّل.

1-4- نقد المنهج التوليدي :

هكذا يحدد الفعل في النّحو التوليدي باعتباره رأس الإسقاط السّياق التوزيعي الّذي يرد فيه والقيود الدّلاليّة الّتي ينبغي توفّرها في كلّ من الفاعل والمفعول به والوظائف الدّلاليّة الّتي تسند لكلّ منهما تبعا لذلك.

فإذا انعدم التّطابق بين السّمات الّتي يستوجبها الرّأس وسمات كلّ من هذين المكوّنين الأوّليين الأساسيين كانت الجملة غير مقبولة. إلاّ أنّ الملاحظ أنّ بعض الجمل تكون مقبولة لدى مستعملي اللّغة دون أن يقع هذا التّوافق فيها في مستوى البنية المنجزة أصليّة كانت أو محوّلة نحو :

• مَرَتْ الرِّيح السحابَ[1]
• و (اشْتَعَلَ الرّأس شَيْبًا) (19 مريم ‑4‑)
بين سمات الفعل و سمات هذين المكوّنين . فالملاحظ :
– أوّلا : أنّ هذا النّحو على أهمّيته وإضافاته الكثيرة في مقاربته الظّاهرة التركيبيّة لم يتجاوز في ضبطه القواعد المحلاّت الّتي يقتضيها الفعل عددا وسمات انتقائيّة إلى غيرها من مكوّنات الجملة على نحو ما يتّضح من مدخل الفعل عندهم أو من إطاره الحملي أو من «الشّبكة الموضوعيّة الحمليّة» (الفهري، 1990 ص24) له حسب اصطلاح بعضهم أو»الشبكة المحوريّة»[2] (Theta grid) حسب اصطلاح آخرين. (انظر الفهري، 1990 ص 25).
وقد اقتصرت مقاربته على الاستعمال الواقعي للّغة. فأهملت بذلك المجاز وغيره من الاستعمالات الأخرى كتلك الّتي ترد في الخرافة والأسطورة والاعتقادات الدّينية.
فلا ذكر في النّحو التوليدي لدور الفعل في تحديد المفعول فيه أو المفعول لأجله أو التّمييز مثلا ولا تَناول للاستعمالات المجازية ولا درس لما خالف ذلك. وهو أمر يجعل قواعد هذا النّحو محدودة لا تفي بالحاجة . فلا يستطيع نظام القواعد فيه
أ) أن يفسّر مقبوليّة نحو :
• (ولَبِثُوا في كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مائةٍ سِنِينَ وازْدَادُوا تِسْعًا) (18 الكهف ‑25)
• و كتب القرد الرّسالة،
• و نامت الأميرة الحسناء في الغابة مائة سنة
في القرآن و ألف ليلة و ليلة و قصّة الأميرة النّائمة ولا مقبوليّة :
* صام الرّجل ساعة.
ب) و لا أن يتنبّأ بصحّة مثل :
• شربت كأسا
• (وَاشْتَعَلَ الرّأس شَيْبًا)
• ومَرَت الرّيح السحاب
• وهضم زيد الفكرة.
لسببين اثنين : أوّلهما أن لاوجود لنظام قواعد في النّحو التّوليدي يتنبّأ بغير الفاعل والمفعول به والثّاني أن لاوجود فيه لقواعد تحكم المجاز. فـ«ـانطباق قواعد الإسقاط يعرقل أثناء عملية ضم قراءات الوحدات المعجميّة لبناء التّأويل الدّلالي في جملة مثل :

1 «المري مسح ضرع الناقة لتدرّ. مرى الناقة مريا، مسح ضرعها للدرّة» (اللسان (م ر ي) م5 ص 475).
2 يعنى بالشبكة المحورية لائحة تحدّد عدد المحلاّت الّتي يقتضيها الفعل أو رأس المركّب و نوع المقولة الّتي يرد عليها الفاعل أو المفعول (انظر في ذلك الفهري، 1990 ص24-25).

• هضم زيد الفكرة الجديدة.
وذلك نظرا إلى تعارض السّمة الانتقائيّة [+محسوس] في الفعل والسّمة [+ مجرّد] في الفكرة « (محمّد غاليم، عن البحث الدّلالي العربي ص 144)
ولا يستطيع نظام القواعد التّنبّؤ بمقبوليّة مثل :
• «ساق الصّداق إلى المرأة » (السّرقسطي ج 3 ص 498)
وهو استعمال حقيقى لا مجازي إلا بالعودة إلى تاريخ تطوّر عادات العرب في المهر. فالصّداق لم يكن مالا عينا فيتّسم بسمة [- حي] بل كان ماشية، إبلا تحديدا. فسمة المفعول [+حي] .و هكذا يستقيم تأويل مقبوليّة هذه الجملة.
لا شك أن اشتراط التّطابق في السّمات بين الفعل والعناصر الأوّليّة الأساسية مفيد. فهي قيود على التركيب مكنت من تفسير مقبوليّة جمل والجزم بلا مقبوليّة أخرى. ولكنّها لم تسمح بالتّنبّؤ بلا مقبوليّة أخرى أو بتفسير مقبوليّة جمل لا تطابق في السّمات فيها بين الفعل وبعض المحلاّت الّتي يقتضيها. فهذه القيود على أهمّيتها غير كافية للتّنبّؤ بالظّاهرة التّركيبيّة. وهي ظاهرة في غاية التّعقّد. ففي الاقتصار على هذه السّمات إهمال لجانب من قدرة المتكلّم على استعمال اللّغة.
إن تركز المقاربة التّوليديّة على الاستعمال العادي للغة يجعل نظام قواعد النّحو التّوليدي غير كاف إذ يعتبر جملا مقبولة غير أصوليّة[1] ويولد جملا غير أصوليّة أحيانا (انظر الأمثلة الّتي تلي هذا مباشرة) ولا يراعي جانبا مهمّا من قدرة المتكلّم على استعمال اللّغـة وهو جانب الخلق فيه. وهو نقص دفع محمد غاليم إلى تداركه في كتاب «التّوليد الدّلالي»[2]
– ثانيا أن القول بوجوب التّطابق بين سمات الفعل وسمات كل من الفاعل والمفعول ليس في الحق غير القول بتحديد الفعل لحقلي هذين المكوّنين الدلاليين. وهذا المذهب لا يراعي تعقد الظّاهرة التركيبيّة من ناحية ولا يسمح بتفسير لا مقبوليّة بعض الجمل الّتي تتوفر فيها كل شروط التّطابق اللازمة في السّمات بين الفعل من ناحية والفاعل والمفعول به من أخرى.
فإذا استعملت أفعالا تنتمي إلى حقل الأصوات من نحو دمدم وصاح وبغم وثغا وخار وشحج وصهل وعوى وماء ونهق اقتضى أوّل هذه الأفعـال فاعلا سمته [- حيّ] على عكس بقيّة الأفعال تقول :
• دمدم الرّعد
• وصاح الرّجل أو الدّيك
• وبغَمت النّاقة أو الظّبي

1 مثل هضم زيد الفكرة وغيرها من الأمثلة
2 « بناء على أنّ قدرة المتكلّمين على توسّع معنى الوحدات المعجميّة عن طريق تحويلات استعاريّة أو نقول كنائيّة تعتبر فرعا لا يتجزّأ من قدرتهم اللّغويّة «(التوليد الدلالي : ص6) وانظر أيضا فصل «البحث الدلالي في تقدّم اللّسانيات في الأقطار العربيّة « ص101-150).

• وثغت الشّاة
• وخار الثّور
• وشحج البغل
• وصهل الفرس
• وعوى الكلب أو الذّئب أو ماكان من فصيلتهما
• وماء القطّ
• ونهق الحمار

إلاّ أنّ هذه الأفعال التّسعة الأخيرة مختلفة. فالفعل الثّاني منها يستوجب فاعلا سمته [± انسان] في حين لا تكون سمة فواعل بقيّة الأمثلة إلاّ [+ حيوان]. لكنّ هذه السّمة لا تستطيع أن تفسّر لا مقبوليّة جمل تتوفّر هذه السّمة فيها من نحو :

* بغم القط * وشحج الثّور
* وثغا الفرس * وصهل الحمار
* وخار الكلب * وعوت الشّاة

فبغم وثغا وخار أفعال تستعمل لأنواع من الماشية معيّنة وشحج وصهل ونهق وقْف على فصائل من الدّواب معيّنة .وهي تباعا البغال والخيل والحمير وماء خاصّ بالسّنوريات وعوى بفصيلة الكلاب.

وإذا قلت «: إنّ أكل يقتضي فاعلا يتسم بسمة [+حي] و مفعولا تكون سمته [+غذاء] فقد جعلت فاعله وقفا على الحيوان دون غيره واشترطت في مفعوله الانتماء إلى حقل الطعام وهو شديد التّنوّع بالنّسبة إلى الكائنات الحيّة.

إلا أن هذين القيدين قد يولّدان جملا غير مقبولة يكون رأسها أكل والفاعل فيها أحد أفراد فصيلة الثّدييات مثلا والمفعول به طعاما مثل:

* أكل { الأسد عشبا
الحمار لحما
الرّجل تبنا }

ففي فواعل هذه الجمل تتوفّرسمة [+ حي] وفي مفاعيلها سمة [+ غذاء] وقد أسندت إلى الفاعل الوظيفة الدّلاليّة المنفذ وإلى المفعول الوظيفة المتقبل[1]. وهي السّمات والوظائف المناسبة وليس بوسع الباحث تفسير لامقبوليتها باعتماد تلك السّمات ولا يمكنه أن يفسرها بغير الرجوع إلى خصائص الفواعل فيها. فالفاعل في الأولى لاحم وفي الثّانية عاشب وفي الثّالثة قارت ولكنه لا يأكل تبنا.

فشرط التّطابق في السّمات بين كلّ من الفاعل والمفعول به والفعل شرط أساسي ولكنّه غير كاف فينبغي في مرحلة ثانية مراعاة خصائص الفاعل في تحديد المفعول معجميا كما يتبيّن من الأمثلة السابقة. فلا تكفي سمة [+حيوان] في تحديد فاعل

1 لا أهمّية للوظيفة الدّلاليّة لتضمن السّمات الدّلاليّة لها.

الفعل المنتمي إلى حقل الأصوات لتعدّد الفصائل. ولا تكفي سمة [+ غذاء] في حالة تنوع نظام الغذاء عند الحيوان مثلا. ولا يسمح هذا الشّرط بتفسير استعمال المتكلّم وحدة معجميّة محدّدة دون أخرى مرادفة لها في سياقات لغويّة أو دينيّة معيّنة. فأما الأوّل فهو أن يقال مثلا :

- «أَعتَقَ اللهَ رَقَبَتَهُ ولاَ يُقَالُ عُنُقَه » (الخليل، كتاب العين (عتق) ج 5 ص155)

وأما الثّاني فهو استعمال العربي المسيحي الرّبُّ عادة[1] حيث دأب العربي المسلم على استعمال الله فالأوّل يقول مثلا :

- أحمد الله على السّلامة

والثّاني يعوض الله بالرب في أحيان كثيرة. فيقول :

- أحمد الرّبّ على السلامة

وهو لا يسمح فضلا عن ذلك بالتّنبّؤ بتحديد الفعل الفاعل أو المفعول به معجميا. فيقتضي وحدة معجميّة معيّنة. ولا يقتصر على تحديد إحدى سمات المفعول كما هي العادة في القيود الانتقائية على نحو ما يتبيّن من الأفعال المنتمية إلى حقل الحيوان وتلك الدّالّة على حركة الطّبيعة وغيرها تقول في الفاعل :

- «جَهِرت العين : لم تُبصر من الشّمس » (الزّمخشري، أ ب (جهر) ص87)
- ورست السّفينة
- وقصف الرّعد
- ونعق الغراب
- وهدل الحمام

كما تقول :

- أَبَر النَخْلَ
- وأَجّج النار
- وأَهَل أمرأة
- و بخسه حَقّه
- وشِمْتُ البَرْقَ
- وطَرَّقَ الحَديدَ
- وعنونَ الكتَابَ

والأمثلة على ذلك كثيرة سيرد ذكرها في المكان المناسب. و« تقول :

- جزرت الشاة
- وحلقت العنز

1 احترزنا بذلك من ثنائيّة الاستعمال في كتابات جبران.

لا يكون الحلق في الضأن والجزّ في المعزى
• وخُفضت الجارية
ولا يقال في الغَلام» (السّيوطي، المزهر ج1 ص436). وإنما يقال :
• خُتِنَ الغلام
فالجز يقتضي أن يكون مفعوله من الماشية ذي صوف شاة أوخروفا أوكبشا والحلق يكون لما كان ذا شعرِ ماشية أو إنسانا[1]. يقال مثلا :
• «حَلَقَ الحلاّقُ رَأْسَهُ» (الزّمخشري، أ ب (حلق) ص139).
كما يقال :
• « جَزّوا ضَأْنَهُمْ وحلقوا مَعْزَهُمُ « (ن م (جزز) ص92)
والخفض لا يكون في الإنسان الشاب إلا لمن كان له بظْرٌ وهي الجارية والختن لمن يكون له قُلْفَةٌ وهو الغلام. وفي هذا اختلاف بين اللغويين فقد يستعمل الختن لهما معا[2] فالظّاهر أن فعل القطع هذا يحدد مفعوله معجميا لا يكتفي بحقله على نحو ما يتنبّأ بذلك نظام القواعد في النّحو التوليدي إلا أن إمعان النّظر في مثل هذه التراكيب يجعل الباحث يقتنع بأن التّعالق بين الفعل والمفعول شديد القوة بدرجة يحار معها في معرفة أيهما يحدد الآخر بل ربما سمح هذا التّعالق بالقول بأن المفعول به هو الّذي يحدد في حقل القطع هذا الفعل ذلك أن الفعل يختلف باختلاف نوع المادّة الحيوانية الواقع عليها القطع. فإذا كانت شعرا أو صوفا كان الفعل تباعا حلق وجز. ولا يجوز مثلا القول :
* حلقت الشاة
* و جززت العنز.[3]
وإذا كانت بظرا أو قلفة كان الفعل خفض أو ختن. ولا يختلف الأمر في بعض الأفعال الأخرى المنتمية إلى حقل الضّرب. يقال :
•» خَذَفَهُ بالحصى

---

1 يبدو و انّ جزّ تستعمل في المعاجم أيضا للشعر و الزّرع و النخل. قال الزّمخشري: يقال :
• «جزّ الشعر و الزّرع و النخل» (أ ب (جزر) ص92)
وقال صاحب اللسان : «جز الصوف والشعر والنخل والحشيش يجزه جزا و جزة حسنة هذه عن اللحياني» وجز النخلة يجزّها جزا وجزَازًا وجزازا عن اللحياني: صرمها». ولعل الاستعمال كان من أوّل الأمر على غير ذلك لا يَخلو من تخصيص. فقد تمحض الجز فيه للشاء على نحو ما يظهر من قول الزمخشري. ويقال :
• جَزُوا ضَأْنَهُمْ وحَلَقُوا مَعزَهُمْ (أب جزز) ص92)
تم توسع في استعمال الفعل. وهو ما يفسر نسبة ابن منظور هذا الكلام إلى اللحياني.
2 قال ابن منظور : ختن الغلام والجارية يختنهما ويختُنُهما ختنا والاسم الختان والختانة وهو مختون. وقيل : الختن للرجال والخفض للنّساء (اللّسان (ختن) م2 ص791).
3 و إن جاز في كتب اللغة
• جزّ الشعر

• وحذفه بالعصا

• وقذفه بالحجر» (السّيوطي، المزهر ج1 ص55)

فالفعل يقتضي فاعلا ومفعولا به أوّلا سمتهما الانتقائية [+ إنسان] ومفعولا ثانيا مركبا بالجر سمته [+ آلة] لكن هذه القيود لا تسمح بانتقاء مخصّص رأس المركّب الواقع مفعولا به ثانيا مقولة كبرى فلا تمنع سمة [+آلة] مثل :

* حذفه بالحصى

* و خذفه بالعصا

فنظام القواعد يتنبّأ باقتضاء الفعل مفعولا به ثانيا مقولة كبرى أداة ولكنه لا يتنبّأ بمخصّص هذا المركّب معجميا وبمدى التّعالق بينه وبين الفعل.

وإذا كان بالإمكان التّنبّؤ بنوع العلاقة القائمة بين الفاعل والمفعول به اعتمادا على الأدوار الدّلاليّة الّتي يسندها الفعل لكل من الفاعل والمفعول كما في نحو :

• ركل زيد عمرا

• و ضرب زيد بكرا

• و عاث الذّئب في الغنم

• و لطمتها لطمة طوّحتها

• وافترس الأسد حمارا وحشيّا

فإن نظام القواعد في النّحو التوليدي ليس بقادر على التّنبّؤ بعلاقة السن القائمة بين الفاعل والمفعول صغرا أو كبرا في نحو:

• زق الطائر فرخه

• ووضعت المرأة مولودا

• و طلق الرجل امرأته

فالتنافر في المثالين الأوّلين بين الفاعل والمفعول به في السن شديد فالأوّل كبير والثّاني حديث عهد بالحياة في بداية نشأته ولكن التّطابق فيها واقع في المثال الأخير فكلاهما ناضج. إن السّمات الانتقائية لا تكفي لوحدها في تبين هذه العلاقة ولكن اعتماد تحليل الفعل دلاليّا إلى أصغر وحداته قد يمكن من الاهتداء إلى مايفيد ذلك.

وليس يستطيع هذا النّظام التّنبّؤ بعلاقة التضمن القائمة بين المفعول المنطقي والمفعول النّحوي بالاقتصار على وسم الفعل للمفعول في مثل :

• جَمَّرَ النخلةَ[1]

• و شَجَرَ الشجرةَ[2]

فما المفعول النّحوي فيها إلا جزء من المفعول المنطقي.

1 جاء في أساس البلاغة : جمّر النخلة تجميرا : قطع جمارها « (أب س(جمّر) ص 99)

2 قال ابن منظور : « شجر الشّجرة والنّبات شَجْراً : رفع ما تدلى من أغصانها».

فالسّمة الانتقائية [+ إنسان] الّتي يسم بها الفعل الفاعل والسّمة [+ نبات] الّتي تسم المفعول لا تسمح بذلك كما لاتستطيع هاتان السمتان تفسير لا مقبوليّة مثل:

* جَمّر الوردة

* وشجر الزهرة

ولكن مايمكن من التّنبؤ بهذه العلاقة ويفسر لا مقبوليّة مثل هذه التراكيب لا صلة له بالسّمات الانتقائية على الإطلاق. بل هو صرفي معجمي. إنه اشتراك الفعل والمفعول الحقيقي في الجذر في المثال الأوّل واشتراكه والمفعول النّحوي فيه في الثّاني. وهو فضلا عن ذلك مادُرِجَ عليه من استعمال هذه العبارات المسكوكة في المثال الأوّل.

2 - في النّحو العربـي

ليس تحديد الفعل خصائص المكوّنات الأوّليّة الأساسيّة من مباحث النّحاة العرب إلا ماكان منها يتّصل بنوع مقولة الفاعل والمفعول به الّذي تقتضيه أفعال تنتمي إلى حقول معيّنة ولكن الباحث لا يعدم في مواطن متفرّقة من مؤلّفاتهم ملاحظات متّصلة بتخصيص الفعل فاعله ومفعوله.

2-1- أنـواع المـباحـث

وهي كثيرة تتوزع على أبواب مختلفة ومباحث متنوّعة.

- صرفيّة متّصلة بوزني تفاعل (انظر سيبويه ج4 ص69) وفعّل (انظر ابن يعيش ج7 ص159)

- ومعجميّة على نحو ما يتبيّن من بعض أمثلة سيبويه في «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة» (الكتاب ج1 ص25- 26) ومن بعض أمثلة السيوطي في مبحثي «مناسبة اللفظ للمعنى» (انظر المزهر ج1 ص50-51) و«معرفة الأضداد » (انظر ن م ج1 ص389). وسيكون تحليل هذه الأمثلة وغيرها في مبحث الخصائص المعجميّة (انظر ص482-492)

- ونحويّة خاصة تتّصل

- إمّا بخصائص بعض الأفعال التّوزيعيّة مثل أفعال المقاربة (انظر في ذلك : المبرد ج3 ص68 وابن هشام، المغني ج2 ص75 وشرح شذور الذّهب ص189 و267-274 وابن يعيش ج7 ص115-126) وأفعال القلوب (انظر مثلا: المبرّد «هذا باب الأفعال الّتي لا تكون أن معها إلاّ ثقيلة والأفعال الّتي لا تكون معها خفيفة والأفعال المحتملة الثّقيلة والخفيفة» (ج3 ص7-8) وأفعال القول (انظر المبرّد ج4 ص78 وابن هشام، المغني ج2 ص399 و416 والسّيوطي، همع الهوامع ج2 ص242-244) والمتعدى إلى مفعولين بدون حرف وحقه أن يتعدّى إلى الثّاني بحرف جرّ (انظر في ذلك ابن السرّج ج1 ص177-178 وابن هشام، شرح الشّذور ص369-376) وأفعال أخرى يكون مفعولها مركبا بالموصول الحرفي (انظر المبرّد ج3 ص78)

– وإما بمسائل إشكاليّة وظائف وردت في باب المنصوبات مثل باب «المفعول معه» (انظر الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص198) وباب المفعول فيه وباب التّمييز(ن م ج2 ص75) أو في غير المنصوبات في «ذكر أماكن في الحذف يتمرّن بها المعرب» (انظر ابن هشام، المغني ج2 ص623) أو في بنى يصعب تحديد وظيفتي الفاعل والمفعول فيها (انظر «ما يعرف به الفاعل من المفعول» ن م ج2 ص454) أو تخالف المعتاد في تركيبها بما فيها من عدول تقديما وتأخيرا يعسر على المتعلّم فهمه مثل الّتي ترد في «مسوّغات الابتداء بالنّكرة» (ن م ج2 ص467-472) أو حذفا مثل تلك الّتي ترد في «ذكر أماكن من الحذف يتمرّن بها المعرب» (ن م ج2 ص623). فقد اختُلف في وظيفة شركائكم في الآية :

• (فأجمِعوا أمرَكم و شركاءَكم) (10 يونس -71-)

واحتجّ الّذين خرّجوا هذا المركّب بالإضافة على المفعول معه بسمات أجمع الانتقائية (انظر تفصيل ذلك في ص 487). وقال ابن يعيش : «تقول :

• زيد ضارب أمس

ولا يجوز :

* زيد يضرب أمس

فتنقل الفعل المضارع إلى المضيّ بقرينة كما فعلت في الاسم و يجوز :

• لم يضرب أمس

فلما نقلته على حدّ لا يجوز في الاسم عملت فيه إعرابا لا يكون في الاسم» (ابن يعيش ج7 ص41 وانظر سيبويه ج1 ص25-26).

وقال في تمييز النّسبة من نحو :

• « طاب زيد نفسا
• و تصبّب عرقا
• و تفقّأ شحما

المعنى على وصف النّفس بالطّيب والعرق بالتصبّب والشحم بالتّفقّؤ . . . فإذا قلت: طاب زيد نفسا فتقديره :

• طابت نفس زيد

وإذا قلت : تصبّب عرقا فتقديره :

• تصبّب عرقه

وإذا قلت : تفقّأ شحما فتقديره :

• تفقّأ شحم زيد

وإنّما غيرت بأن يُنقل الفعل عن الثّاني إلى الأوّل فارتفع بالفعل المنقول إليه وصار فاعلا في اللفظ واستغنى الفعل به. فانتصب ماكان فاعلا على التشبيه بالمفعول إذ كان له به تعلّق والفعل ينصب كل ما تعلّق به بعد رفع الفاعل. وقوله : «لأنّ

الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل يريد الفعل الحقيقي وهو الحدث. وذلك وصف في الفاعل. فإذا أخبرت عن فاعل بفعل لا يصح منه كان محالا . . . إلا أن تريد المجاز. كذلك قولك : طاب زيد وتصبّب وتفقّأ لا يوصف زيد بالطّيب والتصبّب والتّفقّؤ. فعلم بذلك أن المراد المجاز» (ابن يعيش ج2 ص75).

وهذه المباحث تقسّم باعتبار اشتراك النّحاة فيها أو تفرد بعضهم بها إلى ضربين فالضّرب الأوّل هو الصرفي والنّحوي وهو يكاد يكون قاسما مشتركا بين النّحاة على نحو ما يتضح من الإحالات وأما الثّاني فهو المعجمي وهو موضع التّفرّد عادة.

2-2- الخصائص التّوزيعيّة

اهتم النّحاة العرب القدامى بخصائص بعض الأفعال التّوزيعيّة فلم يقتصروا في تناولها على ملاحظة اقتضائها عددا معينا من المحلاّت يختلف باختلاف حقولها الدّلاليّة كما فعلوا في غيرها بل لاحظوا أن بعضها يستوجب نوعا من المقولات بعينه و أنه يجوز في مقولة بعض المحلاّت الّتي يفتقر إليها البعض الآخر أكثر من وجه. فعلوا ذلك في الحديث عن كل من أفعال حكاية القول وأفعال المقاربة وبعض أنواع المتعدي إلى مفعولين بل وعمدوا في أحيان قليلة إلى التّنظير لنوع المقولة الكبرى الّتي يقتضيها الفعل.

2-2-1- الفعل ومقولة الفاعل :

تحديد الفعل الفاعل مقولة أو خصائص أمر ليس من مباحث النّحاة العرب القدامى إلاّ في تناولهم فعلي المدح و الذّمّ وبعض أفعال المقاربة وفي فاعل ثبت واتّضح. فقد اشترطوا فـي فاعل المدح أو الذّمّ أحد وجهين :

- أن يكون ضميرا مقدّرا يفسّره الاسم الظّاهر بعدها محلاّ. فقد وجب في نحو :

- (بِئْسَ للظّالمينَ بَدَلاً) (18 الكهف -50)
- ونعم رجلا زيد

أن يكون فاعل فعل الذّمّ أو المدح « مضمرا مستترا مفسّرا بنكرة بعده منصوبة على التّمييز » (ابن هشام، شرح قطر النّدى ص186 «)

- أو « أن يكون اسما معرّفا بالألف واللاّم نحو :

- (نِعْمَ العَبْدُ) [(38 ص -30)]

أو مضافا لما فيه أل كقوله تعالى :

- (و لنِعْمَ دَارُ المُتَّقِينَ) [(16 النّحل 30-)]
- (فَلبِئْسَ مَثْوَى المُتَكَبِّرِينَ) [(16 النّحل -29)] »(ن م ص186)

وقال الزّمخشري بوجود مذهبين في عسى :

- « أحدهما أن تكون بمنزلة قارب. فيكون لها مرفوع ومنصوب. إلاّ أنّ منصوبها مشروط فيه أن يكون أن مع الفعل متأوّلا بالمصدر كقولك :

• عسى زيد أن يخرج
في معنى قارب زيد الخروج. قال الله تعالى :
• (فعسى اللهُ أن يَأتِيَ بالفَتْح) [(5 المائدة -52-)]
– والثّاني أن تكون بمنزلة قَرُبَ. فلا يكون لها إلاّ مرفوع. إلاّ أنّ مرفوعها أن مع الفعل في تأويل المصدر كقولك :
• عسى أن يخرج زيد
في معنى قرب خروجه. قال اللّه تعالى :
• (و عَسَى أنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهْوَ خَيْرٌ لَكُمْ) [(2 البقرة -216-)]»
«(الزّمخشري، المفصّل ص269 وابن يعيش ج7 ص115)
« فأن تكرهوا بموضع رفع بأنّه فاعل ووقعت الكفاية به لتضمّنه معنى الحدث الّذي كان في الخبر» (ابن يعيش ج7 ص 118). ولم ير ابن يعيش مانعا من أن يجوز في قولك :
• عسى أن يقوم زيد
أن يكون زيد مرفوعا بعسى وأن يقوم في موضع نصب بأنّه خبر مقدّم ويكون في الفعل على هذا التّقدير ضمير من زيد يظهر في التّثنية و الجمع» (ن م ج7 ص118).
وكذلك الشّأن في أوشك. فواجب أن يكون فاعله مركّبا بالموصول الحرفي نحو:
• يوشك أن يجيء زيد
وعدّد الفهري طبقات الأفعال الثّلاث الّتي تقتضي مكونا يكون جملة. فكانت ثلاثا. ومن أمثلة الطبقة الأولى «أفعال مثل ثبت و اتّضح . . . إلخ تقول :
• ثبت أنّ المسألة معقّدة» (الفهري، 1988 ج2 ص72)
2-2-2- الفعل و مقولة المفعول به
2-2-2-1- اقتضاؤه مفعولا به جملة[1]
أجمع النّحاة على أن أفعال حكاية القول تقتضي مفعولا به جملة. قال المبرد : «ألا ترى أنك تقول :
• قال زيد : عمرو أخوك
• و قلت : قام عبد الله
ولو كان فعل لا يقع بعده الحكاية لم يجز أن يكون إلى جانب قام. لو قلت:
* ضربت : قام زيد
وما أشبهه لم يجز في معنى ولا لفظ «(المبرد ج4 ص78)

1 مفهوم الجملة عندهم واسع يشمل الجملة الفرعية وهي ما نصطلح عليها بالمركّب الإسنادي وما كان مركبا مخصّصه مركبا بالموصول والجملة الابتدائية الواقعة مفعولا للقول وهو المقصود بالجملة هنا.

وعدد ابن هشام المواطن الثّلاثة الّتي يقع فيها المفعول به جملة (انظر المغني ج2 ص412-418 والسيوطي، همع الهوامع ج2 ص242-244) فكان « أحدها باب الحكاية بالقول أومرادفه» (المغني ج 2 ص 412-416) من نحو : قال ووصّى وأوصى ونادى ودعا وأخبر. « فالأوّل نحو[1] :

• (قال : إنِّي عَبْدُ اللّهِ) « (19 مريم 30-)

والثّاني مثل :

• (ووصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ ويَعْقُوبُ : يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لكم الدينَ) (2 البقرة 132-)

• (و نادى نُوحٌ ابنَه و كان في مَعْزِلٍ : يَا بُني ارْكَبْ مَعَنَا) (11 هود -42-)

و قراءة بعضهم :

• (فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ)[2] (54 القمر 10-)

بكسر الهمزة و قوله :

• رَجُلاَنِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلاً عُرْيَانَا

رُوِيَ بكسر إنّ « (ابن هشام، المغني ج2 ص413). وقد اتفق نحاة المدرستين في كون:

• (يا بنيّ إن الله اصطفى لكم الدين)
• (يا بنيّ اركب معنا)
• (وإنّي مغلوب)

في الأمثلة السّابقة في محل نصب مفعولا به .إلا أنهم اختلفوا في عمل النّصب فيها. فأما الكوفيون فذهبوا إلى أنه الفعل المذكور في الجملة وهو في الأولى وصى وفي الثّانية نادى وفي الثّالثة دعا وفي الرّابعة أخبر. وأما البصريّون فرأوا أن العامل واحد فيها جميعا، وهو فعل القول المقدّر (انظر ن م ج 2 ص 413). وذهب ابن هشام مذهبهم ورأى في «التّصريح بالقول في نحو:

• (نادى نُوح ربَّهُ. فقال : رَبِّ إِنَّ ابنِى من أهلي)(11 هود 45-)

ونحو :

• (إذ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًا. قَالَ : رَبِّ، إِنِّي وَهَنَ العَظْمُ مِنِّ (19 مريم 3 و4-)

حجّة تؤيّد قولهم .فالاختلاف بين البصريين والكوفيين في العامل النّصب في الجمل، هو اختلاف ضمني في القول باقتضاء ما فيه معنى الحكاية من الأفعال مفعولا جملة أو عدمه.

فأمّا الّذين قالوا بالاقتضاء فقد تمسّكوا بالبنية السّطحيّة ونبذوا التّأويل. وأمّـا

---

1 - اختلف في وظيفة الجملة فيها. فخرّجها جمهور النّحاة على المفعولية، واعتبرها بعضهم مفعولا مطلقا (انظر في ذلك ابن هشام، المغني ج 2 ص 412).

2 - القراءة المشهورة فيها بفتح همزة أنّ

الّذيـن نفـوه فتجاوزوا البنية السّطحية إلى بنية عميقة وعمدوا إلى تأويل ما يخالف مصادراتهم ظاهرا بتقدير فعل محذوف ووجدوا في الاستعمال ما يدعّم موقفهم. ففعل حكاية القول يستوجب وحده في نظر البصريين مفعولا به جملة .وقد خرّج النّحاة بالتّأويل أيضا ما خالف ولو ظاهرا قولهم باقتضاء فعل القول مفعولا به جملة. فهذا صاحب المقتضب يجعل نصب (سلاما) في الآية :

• (و إِذَا خَاطَبَهُمْ الجَاهِلُونَ قَالُوا : سَلاَمًا) (25 الفرقان 36)

على المصدريّة لا على المفعوليّة. فيقول « فإنّما انتصب لأنّه مصدر عمل فيه فعله لا القول والمعنى والله أعلم :

• وقالوا : سلّمنا سلاما « (المبرد ج 3 ص 79)

وهذا ابن هشام يخرّج الجملة :

• (لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَ أَجْرٌ عَظِيمٌ)

في نحو :

• (وَعَدَ اللهُ الّذين آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وأَجْرٌ عَظِيمٌ) (5 المائدة 9)

على التّفسير «لأنّ وعد يتعدّى لاثنين. وليس الثّاني هنا (لهم مغفرة) لأنّ ثاني مفعولي كسا لا يكون جملة بل هو محذوف والجملة مفسّرة له وتقديره خيرا عظيما أو الجنّة وعلى الثّاني فوجه التّفسير إقامة السبب مقام المسبّب إذ الجنّة مسبّبة عن استقرار الغفران والأجر» (ابن هشام، المغني ج2 ص402). وهو يقيس بعض التّراكيب الإشكاليّة من نحو:

• (هَلْ هَذَا إِلاَ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ)

في الآية :

•(أَسرُّوا النَجْوَى الّذين ظَلَمُوا : هَلْ هَذَا إِلاَ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ)(21 الأنبياء 3)

على سلام (عليكم) في نحو:

• (والمَلاَئِكَةُ يَدْخُلون عليهم من كلّ باب : سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ) (13الرعد 23 و24)

فيجيز فيما يجيز «أن تكون معمولة لقول محذوف وهو حال» (ابن هشام، المغني ج2 ص 399).

وتعرّضَ الفهري من المُحْدثين إلى اقتضاء بعض الأفعال محلاّ[1] يكون»جملة»[2] وقسّم هذه الأفعال بحسب قوّة الجملة الإنجازية الّتي تقتضيها. فلاحظ وجود «ثلاث طبقات من الأفعال:

– أفعال لا تطلب إلاّ جملا خبريّة.

1 – لم يقتصر في ذلك على المفعول كما يتبيّن ممّا يلي

2 – استعمل الفهري الجملة بالمفهوم التّراثي.

- وأفعال لا تطلب إلاّ جملا استخباريّة.
- وثالثة تطلبهما معا» (الفهري، 1988 ج 2 ص 72)
ومن أمثلة الثّانية « سأل و استفهم و نظر . . . إلخ تقول :
* سألته : هل جاء زيد ؟
ولا تقول :
* سألته إنّ زيدا جاء « . (ن م ج2 ص72)
ومن أمثلة الثّالثة « : درى و علم وعرف إلخ. تقول :
• علمت أن زيدا قائم.
ولا تقول :
* لا أعلم : هل زيد قائم[1]» (ن م ج 2 ص 72)
2-2-2-2- مفعولا به أو خبرا يكون مركّبا بالموصول الحرفي :
أ) المفعول به :
وأما المفعول به الواقع مركّبا بالموصول الحرفي فمبحث اهتمّ به النّحاة مبكّرا فقد خصّه المبرد بفصل في المقتضب سمّاه « باب الأفعال الّتي لا تكون أن معها إلا ثقيلة والأفعال الّتي لا تكون معها إلاّ خفيفة والأفعال المحتملة للثّقيلة والخفيفة» (المبرد ج3 ص7).
وهي أفعال لا تخرج عن أحد حقلين حقل النّفس وحقل العلم شكّا أو يقينا وفيه قسّم هذه الأفعال بحسب خفّة النّون في الموصول الحرفي الواقع رأسا للمركب بالموصول الّذي يكون مفعولا لها أو ثقلها إلى ثلاثة أضرب بالرّجوع إلى حقل الفعل العامل في المفعول.
- فما كان من الأفعال دالا على الثّبوت والاستقرار مثل أفعال العلم كانت نون الموصول الحرفي في مفعوله ثقيلة. «و ذلك قولك :
• قد علمت أنّ زيدا منطلق.
فإن خفّفت فعلى إرادة التثقيل والإضمار. تقول :
• قد علمت أن سيقوم زيد
تريد أنه سيقوم زيد، قال اللّه عزّ و جلّ :
• (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) (73 المزمل -20-)
لأنّه شيء قد استقرّ، ألا ترى أنه لا يصلح :
* علمت أنْ يقوم زيد» (المبرد ج 3 ص 7)
- و ما لم يثبت منها كانت نون الموصول معه خفيفة نحو :
• « خفت أن يقوم يا فتى
• و أرجو أن تذهب إلى زيد

1 - هذا رأي الفهري. ومن الباحثين من يخالفه الرأي في لا مقبوليّة هذه الجملة.

لأنّه شيء لم يستقرّ، فكلّ ما كان من الرّجاء و الخوف هذا مجازه» (المبّرد ج3 ص7)

– وما كان من الظنّ منها اشتركت فيه الخفيفة والثّقيلة. وعلّل المبرّد احتمال الوجهين فقال : فأما وقوع الثّقيلة فعلى أنّه قد استقرّ في ظنّك كما استقرّ الأوّل في علمك «وذلك قولك :

- ظننت أنّك تقوم
- و حسبت أنّك منطلق

وأمّا النّصب فعلى أنّه شيء لم يستقرّ. فقد دخل في باب رجوت وخفت بهذا المعنى وهذه الآية تُقْرأ على وجهين :

- (وَ حَسِبُوا أن لا تكونَ فتنة)
  أن لا تكونُ فتنة)» (المبرّد ج3 ص7)

ولقد تفرّد ابن هشام من النّحاة المتأخرّين بتتبّع دقائق الاستعمال في دراسة مقولة المفعول الّذي تستوجبه بعض أفعال القلوب ممّا لم يكن موضع اهتمام جمهور النّحاة، فهاهو يـورد صدر بيت شذّ فيه استعمال زعم عن مألوف العادة. وهو :

- زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَ لَسْتُ بِشَيْخٍ[1]. » (ابن هشام، شرح الشذور ص258)

ويعقّب عليه فيقول : « والأكثر تعدّي زعم إلى أن أو أنّ وصلتها نحو :

- (زَعَمَ الّذين كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا)](64 التغابن 7-)[

وقوله :

- وقد زعمت أنّي تغيّرت بعدها» (ن م ص259)

ويؤيّد مذهبه بالمنقول من الشّعر حينا على نحو ما تقدّم وبآي القرآن آخر (انظر ابن هشام، المغني ج2 ص594) «إذ الغالب على زعم أن لا يقع على المفعولين صريحا بل على أن وصلتها و لم يقع في التّنزيل إلاّ كذلك» (ن م ج2 ص594). لذلك يعترض على تخريج النّحاة نحو :

- (أَيْنَ شُرَكَائِي الّذين كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) (28 القصص -62 و-74)

على تقدير «تزعمونهم شركاء والأولى أن يقدّر تزعمون أنّهم شركاء بدليل :

- (وَ مَا نَرَى مَعَكُمْ شُفُعَاءَكُمْ الّذين زَعَمْتُمْ أَنَهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءَ)](6 الأنعام 94-)]

ولأن الغالب على زعم أن لا يقع على المفعولين صريحا»بل على أنّ وصلتها» (ابن هشام، المغني ج2 ص594).

وهو يتجاوز زعم إلى كلّ من «تَعَلَّمْ» و»هَبْ». فيراهما يتفقّأن وزعم في الخصائص التّوزيعيّة مع شيء من الاختلاف في الاستعمال بين الفعلين الأوّلين والثّالث يقول :

1 ـ وعجز البيت : إنّما الشيخ من يدبّ دبيبا (راجع أيضا في ذلك المغني ج2 ص594)

«ومثله في هذا الحكم» تعلّم» كقوله :

• تَعَلَّمْ رَسُولَ اللّهِ أَنَكَ مُدْرِكِي : وَ أَنّ وَعِيدًا مِنْكَ كَالأَخْذِ بِاليَدِ . .

ومن القليل فيها قوله:

• زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَ لَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبًا.

و قوله :

• تَعَلّمْ شِفَاءَ النّفس قَهْرَ عَدُوِّهَا: فَبَالغ بلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالمَكْرِ» (ابن هشام، المغني ج 2 ص 594)

و على نقيض ذلك هَبْ بمعنى ظنّ. فالغالب تعدّيه إلى صريح المفعولين كقوله:

• فقلت أَجِرْنِي أبا خالد : و إلاّ فهبني آمْرَأً هَالِكَا

و وقوعه على أنّ وصلتها نادر حتى زعم الحريري [(ت516هـ)] أن قول الخواص:

• هب أنّ زيدا قائم

لحن و ذُهِل عن قول القائل :

• هَبْ أَنَ أبانا كان حمارا

ونحوه» (ن م ج 2 ص 594) مخالفا في ذلك ابن سيده[1] (ت458هـ).

ب) خبر بعض أفعال المقاربة :

اعتبر النّحاة أنّ أفعال المقاربة لا تختلف عن الأفعال النّاقصة في عملها وتوزيعها وإن جزئيّا وفي دلالتها. فهي تتّفق في عدد المحلاّت الّتي تقتضيها وفي إفادة معناها في خبرها (انظر ابن يعيش ج7 ص115)، و في الإعراب الّذي تسنده إلى المحلّين اللّذين تقتضيهما ولا تختلف عنها إلاّ في نوع مقولة الخبر. «ولولا اختصاص خبرها بأحكام ليست لكان وأخواتها لم تنفرد بباب على حدة» (ابن هشام، شرح الشذور ص189). فلا يكون خبرها «إلاّ فعلا مضارعا ثمّ منه ما يقترن بأن و منه ما يتجرّد عنها» (ن م ص189).

ولقد شقّق ابن هشام الحديث عنها في باب المنصوبات و قسّمها على أساس اقتران خبرها بأن وجوبا أو جوازا أوالتجرّد عنه إلى أربعة أقسام جعل أوّلها لما يجب اقتران خبرها بها. وهو حرى واخلولق. « تقول :

• حرى زيد أن يفعل

• واخلولقت السّماء أن تمطر» (ن م ص267-268)

---

1 - قال ابن منظور : « تقول :

• هب زيدا منطلقا

بمعنى احسب يتعدّى إلى مفعولين. ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل في هذا المعنى، ابن سيده

• هبني فعلت ذلك « (اللسان (وهب) م 6 ص 991)

وكان النّحاة قد اعتادوا أن يستشهدوا على ما يكون منها خبره مركّبا بالموصول الحرفي لا يجوز فيه غير ذلك بعسى وأوشك (انظر ابن يعيش ج7 ص115) نحو:

• (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ) (17 الإسراء -8)

• و (عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِي بِالفَتْحِ) (5 المائدة -52)

• و عسى زيد أن يخرج.

وقول الشّاعر :

• وَلَوْ سُئِلَ النَاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا   إِذَا قِيلَ : هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا فيَمْنَعُوا

وخبرها «مشروط فيه أن يكون أن مع الفعل متأوّلا بالمصدر» (ابن هشام، شرح الشذور ص270) « و لا تقول :

* عسيتُ القيام» (المبرد ج 3 ص 68)

وخالف ابن هشام فيها بقيّة النّحاة فجعلها في «القسم الثّاني : « ما الغالب اقترانه بها» (ن م ص269-271) فاستشهد بورود خبرها بغير أن ببيتي شعر أوّلهما :

• عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ إِنّه   لَهُ كُلّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ

والثّاني :

• يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيّتِهِ   فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

واختلف النّحاة في نحو خبر كاد وكرب فقد أوردهما المبرد في أمثلة ما يتجرّد خبره من أن (انظر المبرد ج3 ص73) وتابعه في ذلك ابن يعيش فـ«خبرها مشروط فيه أن يكون فعلا مضارعا متأوّلا باسم فاعل كقولك :

• كاد زيد يخرج» (ابن يعيش ج7 ص 119)

و» كَرَبَ. . . و أخذ و جعل يستعملن استعمال كاد. تقول :

• كرب يفعل

كما تقول :

• كاد يفعل» (ن م ج7 ص117)

«ولم يذكر سيبويه في خبر كرَب إلاّ التّجرّد» (ابن هشام، شرح الشذور ص279). ولكنّ ابن هشام جعلها في القسم الثّالث «وهو ما يترجّح تجرّد خبره من أن وهو فعلان كاد وكرب. مثال التّجرّد منها قوله تعالى:

• (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) (12البقرة -71)

و قول الشّاعر :

• كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَوَاه يذُوبُ،   حِينَ قَالَ الوُشَاةُ هَنْدٌ غَضُوبُ

و مثال الاقتران بها قول الشّاعر :

• كَادَتْ النّفس أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ   مُذْ ثَوَى حَشْوَ رَبْطَةٍ وَ بُرُودِ

و قوله :

• سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلاَمِ سَجْلاً عَلَى الظَمَا   وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَتَقَطَّعَ»

(شرح الشذور ص270 -274)

2-2-2--3 أو ما يكون أحد المحلاّت الّتي يقتضيها مركّبا إسناديّا[1]

أجمع جمهور النّحاة على أنّ أفعال الشّروع وبعض أفعال المقاربة تقتضي خبرا يكون مركّبا إسناديّا فعليّا و أجازوا في بعض هذه الأفعال وجهين : أن يرد خبرها مركّبا إسناديّا أو مركّبا بالموصول الحرفي[2]. » تقول :

- كرب يفعل
- و جعل يقول ذلك
- و أخذ يقول

قال اللّه تعالى :

- (وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ)] (7 الأعراف -22-)[«[3] (الزمخشري، المفصل ص 272 وانظر ابن يعيش ج7 ص119)

فيقتضي الفعل خبرا يرد مركّبا إسناديّا فعليّا لذلك قال الزّمخشري: «خبرها مشروط فيه أن يكون فعلا مضارعا متأوّلا باسم فاعل» وقال ابن يعيش في شرحه على المفصل: «ولا يكون الخبر إلاّ فعلا صريحا ولا يقع الاسم فيه» (ابن يعيش ج7 ص126).

وتابع ابن هشام النّحاة في أفعال الشّروع فخصّها «بالقسم الرّابع : ما يمتنع اقتران خبره بأن» (شرح الشذور ص275) واستدلّ على ذلك بآية وستّة أبيات شعر أوردها تامّة أو مجزّأة، قال : « قال اللّه تعالى :

- (وطفقا يخصفان)

وقال الشّاعر :

- وَ قَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ

وقال الشّاعر:

- فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ وَالرُّسُومُ تُجِيبُنِي وَ فِي الاِعْتِبَارِ إِجَابَةٌ وَ سُؤَالُ

وقال آخر:

- أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا[4]

وقال :

---

1 - يختلف المصطلح المستعمل في الدّلالة على هذا المفهوم فهو الجملة في التّراث النّحوي والجملة الفرعية عند بعض المعاصرين والمركّب الإسنادي عند آخرين

2 تقدّم ذكره.

3 في نقل الأصل بعض التحريف.

4 هذا الشاهد صدر بيت عجزه

- وظلم الجار إذلال المجير (انظر ابن هشام، شرح الشذور ص 276 الهامش134)

قال ابن منظور : «وعلق فلان يفعل كذا : ظلّ كقولك طفق يفعل كذا. . . و في الحديث :

- فعلقوا وجهه ضربا أي طفقوا وجعلوا يضربونه» (اللّسان (علق) م 4 ص 865)

• أنشأت أعرب عمّا كان مكنونا[1]

وقال :

• هَبَبْتُ أَلُومُ القَلْبَ فِي طَاعَةِ الهَوَى[2]

وقال :

• وَطِئْنَا دِيَارَ المُعْتَدِينَ فَهَلْهَلْتْ[3] نُفُوسُهُمْ قبل الإِمَاتَةِ تَزْهَقُ» (ش ذ ص 275-278)

وخالفهم في كرب وكاد فقد جعلهما في القسم الثّالث» ما يترجّح تجرّد خبره من أن» (ش ذ ص271) كما افترق عنهم بإضافته المفعول الثّاني لظنّ والثّالث لأعلم. إلاّ أنّه اكتفى في الاستشهاد بمفعول ظنّ موردا بيت أبي ذؤيب[4]:

• فإن تَزْعُمِينِي كُنْتُ أجهل فِيكم فإنّي شَرَيْتُ الحلم بعدكِ بالجهل» (المغني ج 2 ص416)

ولعلّه أشار في علم إلى بعض أمثلة النّحاة القليلة المصطنعة من نحو :

• أعلمت زيدا بكرا أبوه مسافر

وقد كان النّحاة ألحوا في اعتقادي إلى اقتضاء هب بمعنى ظُنَّ مفعولين يجوز في ثانيهما أن يكون مقولة معجميّة ومركبا إسناديّا فعليّا. واستشهد ابن سيده على ورود المفعول الثّاني على الوجه الثّاني بنحو :

• «هَبْنِي فعلت ذلك[5]» (انظر ابن منظور (وهب) مجلد 6 ص 891)

2-2-2-4- ما يجوز في مفعوله أن يكون مركبا بالجرّ أو ما يجوز في مفعوله الثّاني ذلك.

يلاحظ الباحث في التّراث النّحوي العربي أنّ النّحاة قد تنبّهوا منذ أوّل عهد العرب بالتّأليف في النّحو إلى وجود أفعال تقتضي مفعولا ثانيا فيه وجهان :

- أن يكون مقولة معجميّة.
- أو مركبّا بالجرّ.

وهي أفعال «كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة « (سيبويه ج1 ص39) وقد أوردها سيبويه في «باب الفاعل الّذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأوّل وإن شئت تعدى إلى الثّاني كما تعدّى إلى

---

1 هذا عجز بيت صدره :
لمّا تبيّن مين الكاشحين لكم
(انظر شرح الشّذور ص 277 الهامش 135)

2 هذا الشّاهد صدر بيت عجزه :
فلجّ كأنّي كنت باللّوم مغريا

3 «يقال : هلهلت أدركه كما يقال : كدت أدركه» (ابن منظور (هلّل) م 6 ص 824)

4 هو شاعر مخضرم.

5 وقد تقدّم ذكره في الهامش 1 ص464

الأوّل» (ن م ص39) وأوّلاها من العناية ما لم يوله لأفعال العطاء[1] لاختلاف خصائصها التّوزيعيّة عنها جزئيّا وذكر عشرة أفعال هي :

- آلى وأمر واختار ودعا[2] وسمّى وعرّف واستغفر وكنّى وتنبّأ وأوضح.

واستشهد على توزيعها بثلاثة أضرب من الشّواهد النقليّة شعرا أو قرآنا أو استعمالا هي قول المتلمّس :

- آلَيْتَ حَبَّ العراق الدّهرأطعمه   والحَبُّ يأكُلُه في القَرْيَةِ السُوسُ

وقول عمرو بن معد يكرب الزّبيدي[3] :

- أَمَرْتُك الخَيْرَ فافعل ما أُمِرْتَ به   فقد تركتُك ذا مال و ذا نَشَبِ

وقول الشّاعر :

- أَسْتَغْفِرُ اللّه ذَنْبًا لست مُحْصِيَهُ   رَبَّ العِبَادِ إليه الوجهُ و العملُ

وقوله تعالى :

- (واخْتَارَ مُوسَى قَوْمَه سَبْعِينَ رَجُلاً) (7 الأعراف 155)

وقولك :

- « دعوته زيدا »
- و سمّيته زيدا.

و قول العرب

- كنّيت زيدا أبا عبد اللّه
- ونُبِّئْتُ زيدا يقول ذاك

و الأصل فيها[4] أن تتعدّى إلى المفعول الثّاني بحرف جرّ فتقول :

- اخترت فلانا من الرّجال
- و سمّيته بفلان

كما تقول :

- عرّفته بهذه العلامة
- و أوضحته بها
- و أستغفر اللّه من ذلك.

فلمّا حَذَفوا حرف الجرّ عمل الفعل، ومثل ذلك قول المتلمّس :

---

1 اقتصر سيبويه في الضّرب الأوّل من الأفعال الّتي يمكن الاقتصار فيها على المفعول الأوّل على أفعال العطاء دون غيرها. ولكنّ ابن السرّاج أضاف أفعال الجعل الصرفي من نحو : أضريت زيدا (انظر الأصول ج1 ص177)

2 «إذا أردت دعوته الّتي تجري مجرى سميته وإن عنيت الدّعاء إلى أمر لم يتجاوز مفعولا واحدا» (سيبويه ج 1 ص37).

3 نسب سيبويه هذا البيت إلى عمر بن معد يكرب الزّبيدي والحقّ أنّه مختلف في نسبته. فقد ورد في شعرين مختلفين أحدهما الشّاعر معلوم والآخر مختلف في قائله. «فقيل : عمرو بن معد يكرب وقيل العبّاس بن مرداس وقيل زرعة بن السّائب وقيل : خفّاف بن نُدبة « (ن م ج1 ص 37 الهامش3).

4 ذكرنا ثمانية منها وسيرد الفعلان الآخران في ما يلي.

• آليتَ حبّ العراق الدّهر أطعَمُه   والحبّ يَأكُلُهُ في القريَةِ السُّوسُ

يريد على حبّ العراق، كما تقول :

• نبئت زيدا يقول ذلك

أي عن زيد» (سيبويه ج1 ص38)

ونسج ابن السرّاج على منوال سيبويه. فتناول هذه المسألة عرضا في الحديث عن تقسيم الفعل المتعدي إلى مفعولين إلى ضربين أحدهما «ما يتعدّى إلى مفعولين في اللّفظ وحقّه أن يتعدّى إلى الثّاني بحرف جرّ إلاّ أنّهم استعملوا حذف حرف الجرّ فيه. فيجوز فيه الوجهان في الكلام» (ابن السراج ج1 ص177-178)

ويبدو تأثّر ابن السرّاج بسيبويه في هذا الباب شديدا. فليس ما يقوله في الغالب[1] إلاّ رجع صدى لما كان صاحب الكتاب قد قاله. فهو ينقل عنه عدد الأمثلة الأساسيّة[2] وترتيبها والشّواهد عليها (انظر ابن السراج ج1 ص177-180).

وليس صاحب الأصول بدعا في ذلك. فقد اعتاد النّحاة أن يردّدوا في هذا المبحث ما جاء في الكتاب. ولم يتميّز منهم إلاّ القليل مثل ابن هشام. فقد تخلّص من أسر الكتاب في عدد الأمثلة والشّواهد خاصّة إذ جعل الأفعال الّتي تفتقر إلى «مفعولين أوّلهما مسرّح دائما أي مطلق من قيد حرف الجرّ والثّاني تارة مسرّح منه وتارة مقيّد به» (ابن هشام، شرح الشذور ص369) عشرة. ستّة منها ذكرها صاحب الكتاب وأربعة أخرى وردت في شرح الشّذور وهي :

– «صدق بتخفيف الدّال نحو،

• (ولقد صَدَقَكُمْ اللّهُ وَعْدَهُ) (3 آل عمران 152–)

• (ثمّ صَدَقْناهم الوعدَ) (21 الأنبياء 9–)

تقول :

• صدقته في الوعد « (ابن هشام ، شرح الشذور ص 376)

– و» زوّج. تقول :

• زوجته هندا و بهند

قال تعالى :

• (زوّجنَاكَهَا)] (33 الأحزاب ‑37‑) [

و قال :

• (زَوّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ)] (44 الدخان ‑54) [« (ن م ص 376)

– و» كال ووزن. تقولَ :

• كِلْتُ لزيد طعامه

---

1 – ذكر مخالفة المبرد سيبويه في آلى و نبأ (انظر الأصول ج1 ص177-178

2 – اقتصر على ثمانية منها وهي الأساسيّة و لم يذكر فعلين وردا في استشهاد سيبويه هما عرّف وأوضح.

• وكِلْتُ زيدا طعامه
• ووزنت لزيد مالَه
• ووزنت زيدا ماله
قال الله تعالى :
• (وإذا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُم يُخْسِرُونَ)](83 المطففين 3)[» (شرح شذور الذهب ص376)

لقد تناول النّحاة بالدّرس الفعل الّذي يقتضي مفعولا به يجوز أن يكون مقولة معجميّة أو مقولة كبرى مركبا بالجرّ. إلاّ أن مقاربتهم علاقة الفعل بهذا النّوع من المفاعيل لم تكن منهجيّة، فقد اقتصروا عادة على الفعل الّذي يكون مفعوله الثّاني كذلك وأهملوا ما استوجب مفعولا واحدا يجوز فيه الوجهان.

فليس في كتبهم اهتمام بهذه المسألة إلاّ ما شذّ منهم. فقد تفرد ابن هشام بالحديث عن هذا النّوع من الأفعال في موطنين وفي أثرين مختلفين ذكره عرضا في المغني في وجوب تقدير المحذوف في باب الاشتغال من لفظ المذكور ما لم يمنع من ذلك معنى أو صناعة. قال : «إن كان العامل ممّا يتعدّى تارة بنفسه و تارة بالجارّ نحو :
• زيدا نصحت له.
جاز أن يقدّر :
• نصحت زيدا
بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ» (ابن هشام، المغني ج2 ص617) وعني به في شرح شذور الذّهب، فقد قسّم الأفعال بحسب عدد المحلاّت الّتي تقتضيها ونوع مقولة المفاعيل الّتي تستوجبها إلى سبعة أقسام رابعها «ما يتعدّى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بالجار كشكر ونصح و قصد. تقول :
• شكرته
• وشكرت له
• ونصحته
• ونصحت له
• وقصدته
• و قصدت له
• و قصدت إليه
قال تعالى :
• (واشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّه)](16 النحل -114-)[
• (أَنْ اشْكُرْ لِي وَ لِوَالِدَيْكَ)](31 لقمان -14-)[
• (ونَصَحْتُ لَكُم)](7الأعراف – 79 و93–)[» (ابن هشام، شرح الشذور ص356)

ولكنّ المعاجم وبعض كتب اللّغة الأخرى عنت بالمسألة. فكانت تشير إلى جواز الوجهين في بعض الوحدات وتتعرّض لاختلاف اللّغويين في أخرى . فلا اختلاف بين المعجميين في جواز الوجهين في مفعول ثأر وقصد. تقول :

- «ثأرت القتيل و بالقتيل : أي قتلت قاتله»[1] (الفارابي، ديوان الأدب ج 4 ص206)

«وتقول :

- قصدته
- وقصدت إليه
- و قصدت له

بمعنى[2]» (ابن منظور (قصد) م5 ص96). و لكنّ الأمر على غير ذلك في نحو:

- تزوّج وشكر ونصح.

يقول ابن منظور في الأوّل :»وفي التّهذيب : وتقول العرب :

- زوّجته امرأة
- و تزوّجت امرأة

و ليس من كلامهم :

- تزوّجت بامرأة» (ابن منظور (زوج) م 3 ص 61)

فالفعل تزوّج في نظر الأزهري (ت370 هـ) يقتضي مفعولا واحدا يكون مقولة معجميّة (اسما). ولكنّ الفرّاء يرى أنّ :

- « تزوّجت بامرأة

لغة في أزد شنوءة» (ن م (زوج) م3 ص61). وكذلك الحال في نحو شكر ونصح، وصاحب اللّسان يعتبر شكر ونصح ممّا يجوز في مفعوله وجهان أن يتعدّى الفعل إليه بنفسه أو بحرف الجرّ، يقول في الفعل الأوّل : «شَكَرَه وشَكَرَ له يشكر شكرا وشكورا وشكرانا. قال أبو نخيلة :

- شَكَرْتُكَ إنّ الشّكر حَبْل من التُّقى و مَا كُلُّ ما أوليْته نِعْمَةً يقضِي

وحكى اللّحياني :

- شكرت الّله
- و شكرت لّله
- وشكرت بالّله» (ابن منظور (شكر) م 3 ص 344)

وفي الثّاني: «نَصَحَه وله نصحا ونَصِيحَة ونَصَاحة ونِصَاحَة. . . وهو باللاّم أفصح. قال اللّه تعالى :

---

1 لا يختلف ابن منظور عن الفارابي في هذا في غير إضافته المصدر و اسم الفاعل (قارن ما جاء في اللسان (ثأر) م1 ص345 بما ورد في ديوان الأدب ج 4 ص 206)

2 قارن ذلك بما ورد في شرح شذور الذّهب فالمطابقة تامّة لا شكّ

• (وأَنْصح لكم) [(7 الأعراف -62-)]» (ن م (نصح) م6 ص626)
وهو ما ذهب إليه ابن هشام (انظر بالنّسبة إلى الفعلين شرح شذور الذّهب ص356 وبالنّسبة إلى الثّاني المغني ج 2 ص617). فخالفا الكسائي (ت 189) الّذي زعم أنّ الفعلين يتعدّيان بحرف الجرّ ولم يجز الوجهين واحتجّ على ذلك بالقرآن : قال في «ما تلحن فيه العّامة» : «وتقول :

• شكرت لك
• و نصحت لك

ولا يقال :

• شكرتك
• ونصحتك
• وقد نصح فلان لفلان
• وشكر له

هذا كلام العرب. قال اللّه تعالى :

• (اشْكُرْ لي وَ لِوَالِدَيْكَ)
• (اشكروا لِي ولاَ تَكْفُرُونِ) (2 البقرة -152-)]
• (ولا يَنْفَعُكم نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ) [(11 هود -34-)] » (الكسائي ص102)

صحيح أنّ مفعول نصح لم يرد في القرآن إلاّ كما ذكر (راجع في ذلك المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص873 وانظر مثلا الآيات 62 و79 و93 من سورة الأعراف و91 من سورة التّوبة و34 من سورة هود). ولكنّ فاته شيئان :

– أوّلهما : ورود نصح في الشّعر متعدّيا إلى مفعوله بغير حرف الجرّ، من ذلك قول النّابغة الّذبياني :

• نَصَحْتُ بَنِي عَوْفٍ فلم يَتَقَبَّلُوا رَسُولِي ولم تَنْجَحْ لَدَيْهم وَسَائِلِي

– و الثّاني : تعديّ شكر بنفسه و بحرف الجرّ في القرآن وإن غلب الوجه الثّاني على آيه قال تعالى :

• (واشْكُرُوا اللّهَ) (2 البقرة -172-)
• (واشْكُروا نعْمةَ اللّه) (16 النحل -114-)
• (وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لنَفْسه) (27 النمل -40-)
• (وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرِ للّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِه) (31 لقمان 12-)
• (وآشْكُرُوا لَهُ) (34 سبأ -15-)

وهو ما يدحض حجّة الكسائي ويجعل زعمه سهوا واستشهاده ناقصا إذ اقتصر فيه على بعض آي القرآن وأهمل الشّعر.

2-3- الخصائص الصّرفيّة والمعجميّة

ليس تحديد الفعل لخصائص العناصر الأوّلية الأساسيّة الصّرفيّة أو المعجميّة من مباحث اللّغويين العرب إلا في باب المفعول المطلق وإن كان الباحث لا يعدم في كتبهم ملاحظات حول تحديد الفعل خصائص المحلاّت الّتي يقتضيها بعضها صرفي وبعضها معجمي، ولكنّها شذرات مبثوثة في كتبهم لا يجمع بينها خيط رابط ولا ينتظمها سلك ولا تفي بالحاجة، إنّما ترد عرضا في معاني الأوزان على نحو ما يرى في الكتاب وفي كلّ من المفصل (انظر ص279-280) وشرح ابن يعيش عليه (انظر شرح المفصل ج7 ص159) وشرح الشافية (انظر ج1 ص92 و93 و99 و108 و109) والممتع (ج ص182 و188 و189) أو في بعض مسائل فقه اللّغة (انظر السيوطي، المزهر ج1 ص 436) وفي المعاجم (انظر مثلا ابن منظور (ختن) م 2 ص 791).

2-3-1- الخصائص الصّرفيّة

فأمّا الخصائص الصّرفيّة فقد اقتُصِرَ فيها علىمسألتي العدد والجنس. وقد تفاوت تواتر الحديث عنهما في كتب اللّغة تفاوتا شديدا.

أ) الجنس

فقلّما يعثر الباحث في مؤلّفاتهم على علاقة الفعل بجنس الفاعل أوالمفعول الّذي يقتضيه إلا نادرا بشكلين مختلفين :

- ضمنيّ حينا على نحو ما يُرى من المزهر في ذكر السيوطي اختلاف الفاعل أو المفعول معجميا باختلاف الفعل المنتمي إلى حقل الحِرَانِ. فقد تبنّى صاحب المزهر دون التصريح بذلك رأي الأصمعي (ت 216 هـ) القائل بالتّمييز جنسا بين فاعلي كلّ من خَلأَ وأَلَحَّ مخالفا بذلك فريقا من اللغويين[1]. فجعل الأوّل للناقة والثّاني للجمل. قال : و يقال :

- « أَلَحَّ الجملُ
- و خَلأَتْ الناقةُ « (المزهر ج 1 ص 436)

- صريح آخر في حديث السيوطي عن أبلم وحَقِبَ وغَطّ وخُفِضَ وفي

1 قال ابن منظور مثلاً : »ألحّت الناقة وألحّ الجمل إذا لزما مكانهما فلم يبرحا كـما يحرُنُ الفرس« (اللسان (لحح) م5 ص347). وقد استدل اللغويون على هذا الرأي أو ذاك بحديث الناقة. إلا أنّ روايتهم له اضطربت باختلاف موقفهم من المسألة. فتغيّر الفعل فيها تبعا لذلك. فأما الّذين جعلوه للإبل مطلقا فقالوا : « وفي الحديث أن ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم تلحلحت عند بيت أبي أيوب ووضعت جِرانها»«أي أقامت وثبتت» (ن م (لحح) م5 ص347). وأما الّذين خصوا الإناث بالخِلاء فأوردوه بشكل مغاير. فقالوا «وفي الحديث أن ناقة النبي صلى الله عليه وسلم خلأت به يوم الحديبية. فقالوا : خلأت القصواء. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما خلأت، وما هو لها بخُلُقٍ، ولكن حبسها حابس الفيل» (ن م (خلأ) م2 ص872).

شرح ابن منظور لختن وخُفض: قال الأوّل :

• قال«أبو زيد : أبْلَمتْ البَكْرة إذا ورم حياؤها لا يكون إلا للبكْرَة. . .
• و يقال : غطّ البعير : هدَر ولا يقال في الناقة» (المزهر ج1 ص436)
• «و حَقِبَ البعير إذا لم يستقمْ بولُه لقصده و لا يَحْقَبُ إلا الجملُ
• و خُفِضَتْ الجارية ولا يقال في الغلام» (ن م ج 1 ص 436)

وقال الثّاني في ختن : « ختَن الغلام والجارية يختنها ويختنها ختنا. والاسم الختان وهو مختون، وقيل الختن للرّجال والخفض للنّساء. والختين المختون للذّكر والأنثى في ذلك سواء» (ابن منظور(ختن) م2 ص791). فنبّه في شرحه فعل ختن إلى اختلاف اللّغويين في جنس مفعـــوله هل يصحّ استعمـــاله للذّكر والأنثى في آن أو هل يكون وقفا على المفعول الذّكر كما يذهب إلى ذلك الزمخشري[1] (انظر أساس البلاغة (ختن) ص153). واحتجّ على جواز الوجهين في مفعوله بأقوال اللّغويين من أمثال أبي منصور الثّعالبي (ت 429هـ) وبالحديث المروي : « إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل، وهما موضع القطع من ذكر الغلام و فرج الجارية، ويقال لقطعهما الإعذار والخفض ومعنى التقائهما غـيـوب الحَشَفَةِ في فرج المرأة حتّى يصير ختانـه بحذاء ختانها. . .»(ابن منظور (ختن) م2 ص791).

وقال في الثّاني : «خَفَضَ الجارية يَخْفِضُهَا خفضا وهو كالختان للغلام و أخفضت هي، وقيل: خفض الصّبيّ خفضا» ختنه. فاستعمل في الرّجل»(ن م(خفض) م2 ص867) وعلّق على ذلك بقوله : «الأعرف أن الخفض للمرأة والختان للصبيّ . فيقال للجارية خفضت وللغلام ختن» (ن م (خفض) م2 ص867).

والحقّ أنّ الفعل يحدّد جنس الفاعل إذا كان حيوانا . فعلى هذا الأساس تقسّم أفعال الحيوان إلى أضرب ثلاثة :

- الضّرب الأوّل : ما تكون سمة فاعله [± ذكر]
- و الثّاني ما تكون سمته [+ ذكر]
- و الثّالث ما تكون [- ذكر]

وهاتان السمتان الأخيرتان تميزان الأفعال المنتمية إلى حقل الجنس دون غيرها من أفعال الحيوان ناطقا أو أعجم نحو :

• سفد الطائر أنثاه
• و ضاجع الرجل المرأة

1 وفيه يقول : ختن الصبي و اختتن « فيقتصر على المفعول الذكر

- و طرق الفحل الناقة
- و نزا الذكر على الأنثى

و نحو :

- باضت الدجاجة
- و حملت المرأة
- «وأقرأت المرأة : حاضت فهي مقرئ و أقرأت طهُرت» (الجوهري (قرأ) ج1ص 64)

فكلّ من الأفعال الأربعة الأولى اقتضى فاعلا سمته]+ ذكر [على عكس الأفعال الثّلاثة الأخيرة إذ استوجب كلّ منها فاعلا سمته]- ذكر [. أما ما كان من أفعال الحيوان مشتركا بين الذكر والأنثى، وإن كان شهوة، فيجوز في سمة فاعله] ± ذكر [. تقول :

- أكل زيد و هند تمرا
- « و غَلِمَ الرجل وغيره بالكسرِ يَغْلَمُ غَلْمًا و اغْتَلَمَ اغْتِلامًا إذا هَاجَ وفي المحكم : إذا غُلِبَ شَهوةً و كذلك الجارية « (ابن منظور (غلم) م 5 ص 1010)

ولا يختلف أمر المفعول به. فالفعل يحدّد جنسه. فهو مثلا يتسم بسمة [+ ذكر] في نحو:

- ختن الغلامَ
- و « مثن الرجلَ مثنا : أصاب مثانته « (السّرقسطي ج4 ص798)
- و « تعمّمت الرجلَ : دعوته عمّا « (ن م ج 1 ص 323)
- و « فركت المرأة زوجهَا . . . إذا أبغضته « (ثعلب ص 264)

و بسمة [- ذكر] في نحو :

- برقع المرأةَ
- و حجّل العروسَ
- و رجل البهم أمّهُ
- و»عسل الفحل النوق: ضربها فلم تحمل» (السّرقسطي ج1 ص285)

و بسمة [± ذكر] في مثل :

- أطعم زيد عمرا وهندا تمراً
- و درَّس الأستاذ التلاميذ و التلميذاتِ

فكلّ الأفعال الّتي تنتمي إلى حقل السفاد أو النزو مثلا تقتضي محلّين :

- فاعلا حيوانا ناطقا أو غير ناطق ذكرا
- و مفعولا به أنثى في ما تعدّى منها

على نحو ما يرى من استعمال أرّ وبسر وبضع وباك وجمّش وجامع وجلا وحقب وسفد وقرع ونزا (انظر في ذلك الجدولين (35- أ) ص640 و(36) ص641-646). ولكن أفعالا من نحو : أبلم وتام وحاض وفرك وأرضع وزكأ وغطّ وفرك وفطم وأقرأ وهدهد تقتضي جميعها فاعلا أنثى ومفعولا يكون ذكرا في المثالين الثّاني والخامس وذكرا أو أنثى في ما عدا ذلك من الأفعال المتعدية. وتستوجب الأفعال أبّ وراود وقبّل فاعلا ومفعولا يجوز فيهما التأنيث والتذكير (انظر الجدول (35- ج) ص640-641). تقول :

- أحبّ جميل بثينة
- و أحبّت بثينة جميلا
- « قال الليث : وتقول : راود فلان جاريته عن نفسها وراودته هي عن نفسه» «إذا حاول كلّ واحد من صاحبه الوطء والجماع ومنه قوله تعالى: (تُرَاوِدِ فتاها عن نفسِهِ) [(2 يوسف-30)]. فجعل الفعل لها» (ابن منظور (راود) م2 ص1254)
- و قبّل الفتى حبيبته و قبّلته

فالفعل يحدّد جنس الفاعل أو المفعول الّذي يتّسم بسمة [+ حيوان] على نحو ما بينا في الأمثلة السابقة كما أنّه قد يحدّد جنس المفعول الّذي يتّسم بسمة [+ نبات] على نحو ما يتبيّن من استعمال أبر ولقّح (انظر أيضا الجدولين 35 و36 ص640-641 و641-646).

- « يقال : أَبَرْت النخلةَ وأَبَّرْتُها » « وأَبَرَ إذا لقّح النخلةَ » (ن م (أبر) م1 ص4)
- و« يقال : لقّحوا نخلهم و ألقحوها » (ن م (لقح) م5 ص 383)

إلا أنّه قد يتجاوز تحديد الجنس الطّبيعي إلى تحديد الجنس النّحوي على نحو ما يتبيّن من أمثلة المجموعات التّالية :

م1
- دمدم الرّعد
- و ذاع السّرّ
- و بقّمَ الثّوبَ
- « و تخبّأ خباء » (ن م (خبأ) م 2 ص 780)

م 2
- « ونزَفَت (البئرُ)... وأنْزَفت : نزَحَت وذهب ماؤها «(ابن منظور (نزح) م6 ص617)
- و جنى الثمار
- و فلح الأرض
- و قطف (الثمار ، الزهور)

م 3
- « و خَدِرَت الرجلُ تخْدَر « (ن م (خدر) م 2 ص 797)
- وخَصَبَت الأرض وخصِبت خِصبا فهي خَصِبة وأخصَبت)(ن م (خصب) م2 ص839)
- حفرتُ (البئر ، النهرَ)
- و زرعت (الأرض ، الحبّ ، الشّجر)
- «و هَصَرْتُ الغصنَ و بالغصن إذا أخذت برأسه فأملته عليك »
- « واهتصرت النخلة إذا ذلّلتَ عُذوقَها وسويتها » (ن م(هصر) م6 ص808)

فأما أفعال المجموعة الأولى الأربعة فقد اقتضى الفعلان الأوّلان اللازمان منها فاعلا سمته [+ مذكر] والمتعديان مفعولا به له نفس السّمة. وأما أفعال المجموعة الثّانية فاستوجب أوّلها وهو لازم فاعلا سمته [- مذكر] والبقية وهي متعدية مفعولا يتسم بنفس السّمة. وأما أفعال المجمـوعة الثّالثة فقد اقتضى أوّلاها فاعلا سمته [± مذكر] على غير ما يوهم به ظاهر المثالين : فـ«الخَدَر [لغة] امذلال[1] يغشى الأعضاء : الرجل واليد والجسد «(ابن منظور (خدر) م2 ص797). والخصب يكون للأرض ولكل مكان. يقال : « مكان مخصب وخصيب وأرض خِصْب وأرَضُون خصب» (ن م (خصب) م2 ص839)، وإن غلب في الاستعمال نسبة خدر إلى الرجل وخصب إلى الأرض واستوجبت الأفعال الثّلاثة الباقية مفعولا به لا يختلف في سمته عن فاعلي الفعلين الأوّلين.

لا شك أن دور الفعل في تحديد جنس المحلاّت الّتي يقتضيها كبير. ولكن الظّاهرة اللغوية شديدة التعقيد فقد تساهم عناصر أخرى في تحديد الجنس أحيانا. تقول :
- حضنت الأم وليدها
- و حضنت الحمامة بيضها

فيحدّد فاعل الجملة ظاهرا جنس المفعول به فيكون في الأولى وليدا صبيا أو صبية ذكرا أو أنثى و في الثّانية مركبا اسميا سمة الرّأس فيه [- مذكر] ولكن المسألة إشكاليّة في نظرنا لا نعلم تحديدا أي الشيأين حدّد جنس المفعول : هل هو حقل الفعل أم الفاعل ؟

---

1 « ومذلت رجله مَذَلا و مذلا و أمذلت : خدرت و امذالّت امذلالا. و كل خدَر أو فترة مذَل و امذلّال « (ابن منظور (مذل) ج 5 ص 458)

ب) العـــدد

ولكنّ أمر العدد يختلف فيها قليلا، فقد أدرك النّحاة منذ أوّل عهدهم بالتّأليف في النّحو افتقار الأفعال الواقعة على وزن تفاعل أو افتعل إلى فاعل يكون عدديّا أكثر من واحد إذا هي أفادت معنى المشاركة[1] وكان فاعلها النّحوي منطقيّا فاعلا ومفعولا في آن (انظر الإستراباذي، شرح الشافية ج1 ص99 وابن عصفور، الممتع ج1 ص182). فهذا سيبويه يقول : « وأمّا تفاعلت فلا يكون إلاّ وأنت تريد فعل اثنين فصاعدا[2] . . . وذلك نحو قولك :

- تضاربنا وترامينا و تقاتلنا» (سيبويه ج1 ص69)
- « و تنازعنا الحديث
- و تجاذبنا الثّوب
- و تناسينا البَغْضَاءَ» (الزمخشري، المفصل ص280)

« وقد يشركه افتعلنا فتريد بهما معنى واحدا وذلك قولهم :

- تضاربوا واضطربوا
- و تقاتلوا واقْتَتَلُوا
- و تجاوروا واجتوروا
- و تَلاَقَوْا و الْتَقَوْا» (سيبويه ج 1 ص 69)

وقد تابعه في ذلك الزّمخشري (انظر المفصل ص279 و280 وشرحه ج7 ص106 و108) وابن يعيش (شرح المفصل ج7 ص109) و ابن الحاجب (شرح الشافية ج1 ص 99 و 108و109). ولاحظ صاحب الكتاب اقتضاء الأفعال الّتي ترد على وزن فعّل غالبا فاعلا أو مفعولا يكون جمعا لفظا أو معنى إذا هي دلّت على معنى التّكثير (انظر سيبويه ص 62 و63 و64) وهوالغالب على هذا الوزن (انظر المفصل ص92 وابن يعيش ج7 ص107 والإستراباذي، شرح الكافية ج ص 92). قال : «قالوا:

- وموّتت[3] و قوّمت إذا أردت جماعة الإبل و غيـرها» (سيبويه ج 4 ص 64) وقال الزّمخشري في « نحو قولك :
- بَرَّك النعمُ

---

1 ليست المشاركة إلاّ أحد معاني كلّ من وزن تفاعل وافتعل انظر بالنّسبة إلى الوزن الأوّل : الكتاب ج 4 ص69 والزمخشري، المفصل ص 279-280 وابن يعيش ج7 ص 159 والإستراباذي، شرح الشّافية ج1 ص99 وشرح الشّافية ج1 ص99 وابن عصفور ص182

2 انظر تردّد عبارة سيبويه نصّا أو معنى في المفصل ص280 وشرح الشّافية ج1 ص 99 والممتع ج1 ص182

3 قال الإستراباذي : « وموت المال أي وقع الموتان في الإبل فكثر في الموت «(شرح الشّافية ج1 ص93). وقال ابن منظور: « وموتت الدّواب : كثر فيها الموت» (اللّسان/ موت) م6 ص547).

• و ربَّضَ الشّاءُ
• وموّت المالُ

ولا يقال للواحد» (المفصل ص281 وابن يعيش ج7 ص159). فجاء التّكثير في الحدث مقترنا بتكثير الفاعل[1] حينا كما هي الحال في ما تقدّم من الأمثلة وبتكثير المفعول آخر على نحو ما يتّضح من الأمثلة التّالية، قال سيبويه : « وقالوا :

• ظلّ يُفرّسها السّبع
• و يؤكّلها

إذا أكثر ذلك فيها» (سيبويه ج 4 ص 64)، وقالوا :

• أغْلَقْتُ البابَ و غلّقتُ الأبوابَ[2]

حين كثّروا العمل « (سيبويه ج 4 ص 64)

• و ذبّحْتُ الغنمَ
• و قطّعتُ الثّياب[3]
• (و قَطَّعْن أَيْدِيَهنّ) (12 يوسف -31)

إلاّ أنّ التّكثير في الفاعل أو المفعول لا يكون وجوبا في كثير من هذه الأمثلة تقتضيه سمة فاعل جمع أومفعول جمع الانتقائيّة في الفعل، إنّما استوجب الفاعلَ أو المفعولَ الجمع في حقيقة الأمر سِيَاق الخطاب. فالفعلان ربض ومات مثلا لا يقتضيان وجوبا فاعلا يكون جمعا بل يجوز في فاعليهما الإفراد والجمع[4] على السّواء، والفعل قطّع لا يستوجب مفعولا به جمعا بل يكون فيه الإفراد، فالتّكثير فيه مقتصر على الحدث إذا أردت متجاوز له إلى المفعول إذا أردت تقول :

• قطّعت الثّوب

كما تقول :

• قطّعت الثّياب

فقولهم بورود فاعل الفعل أو مفعوله جمعا لا يرادف القول بوجوب التّطابق في السّمة الانتقائية [+ فاعل، جمع] أو[+ مفعول، جمع] بين رأس التّركيب في الجملة الفعليّة وأحد هذين المحلّين اللّذين يقتضيهما في النّحو التّوليدي.

---

1 ليس الأمر وجوبا في كلّ هذه الأفعال يقال :
• «بَرَكَت الإبلُ تَبرُك بروكا و بركت» اللّسان (برك) م1 ص 201
• « وربضت الدّابّة و الشّاة و الخروف تَرْبِضُ رَبْضا و رُبوضا و ربضة حسنة وهو كالبروك للإبل وأربضها هو و ربّضها» ن م (ربض) م 2 ص 1106

2 تردّد هذا المثال في الكتاب ج 4 ص 64 والمفصل ص 281 و شرح ابن يعيش عليه ج7 ص159 وشرح الكافية ج1 ص92 تأثّرا بسيبويه من ناحية و بالآية -23- من سورة يوسف (وغلّقت الأبواب).

3 الأوّل من شرح الشّافية ج 1 ص 92 و الثّاني من المفصل ص 281

4 المقصود هنا بالجمع ما جاوز الواحد

ولا وجود في كتب النّحو العربي الحديث لمقاربة منهجيّة للعلاقة بين الفعل وأحد محلّيه في الجنس في غير كتاب «الجملة البسيطة» لميشال زكريا. فهو النّحوي الوحيد الّذي جعل سمة [+ فاعل، جمع] أو سمة [+ مفعول، جمع] إحدى سمات الفعل الانتقائيّة.

فأمّا السّمة الأولى فتشير إلى الأفعال الّتي تستوجب «فاعلا الاسم في حالة الجمع. والأسماء الجمع هي فئتان :

- أسماء ترد في صيغة الجمع كمثل الرّجال والأسود والكتب.
- وأسماء تحتوي في ذاتها سمة الجمع، وإن تكن ترد بصيغة المفرد، كمثل الشّعب والقوم والقبيلة» (زكريا، 1983 ص74). وقد أشار «إلى الجمع النّحوي بسمة [- مفرد] و»إلى الجمع المعنوي القائم ضمن بعض الأسماء المفردة بسمة [- مفرد ذاتي]. فسمة فاعل جمع تلحق الفعل الّذي يأخذ فاعلا الاسم في حالة الجمع» (ن م ص74). واستدلّ على ذلك بأفعال ثلاثة هي :

• تجمّع وتجمهر وتفرّق

وأشار بسمة [+ مفعول، جمع] إلى الأفعال الّتي تفتقر إلى مفعول يكون اسما «في حالة الجمع أي الاسم الّذي يحتوي إمّا على سمة [- مفرد] وإمّا على سمة [- مفرد ذاتي] كمثل الأفعال :

• فرق وأحصى وجمع

فهذه الأفعال لا تأخذ مفعولا به اسما غير الاسم في حالة الجمع كما يتبيّن لنا من الجمل غير الأصوليّة التّالية :

(. . .) * أحصت الدّولة الرّجل

(. . .) * فرّق رجال الأمن الطّالب

(. . .) * جمع يوسف ابنه» (زكريا، 1983 ص 75)

إن دلالة الفعل على الفاعل أو المفعول الجمع الّذي يقتضيه تكون بإحدى الطرق الثّلاث . .

- فأمّا دلالته على الفاعل الجمع فتكون إمّا بمعناه فحسب كما هي الحال في نحو جلب وأخدر وضجّ : يقال :

• جلب القوم
• « وأخدر القوم كأليلوا» « فالخُدرة على هذا آخر اللّيل « (ابن منظور) خدر (م2 ص797)
• و ضجّوا

و إمّا بصيغته الصّرفيّة. تقول العرب :

• ربّض الشاء
• و موّت المال

وإمّا بصيغته الصّرفيّة ومعناه في آن على نحو ما هو واقع في مثل صيغة تفاعل الدالة على معنى المشاركة. يقال :

- تشاتم زيد و عمرو
- و تقاتل الجنود

فورود الفعلين السابقين على وزن تفاعل ودلالة هذا الوزن على المشاركة في هذا السّياق هما الموجبان لاقتضاء الفعل فاعلا يكون أكثر من واحد.

- وأمّا دلالة الفعل على المفعول الجمع فتكون بإحدى طريقتين : بصيغته الصّرفيّة ومعناه كما هي الحال في الأفعال الواردة على وزن فعّل المفيد للتكثير من نحو :

- ذبّحت الغنم
- (وغلّقتْ الأبوابَ) (يوسف ـ 23)

أو بمعناه فحسب على نحو ما يرى من استعمال ألّف وجمع وأحصى وفرّق وغيرها. ففي الفعل سمة انتقائية هي [مفعول + جمع]

2-3-2- الخصائص المعجميّة

2-3-2-1- في الكتاب

وأمّا الخصائص المعجميّة فقد كانت أكثر الأمور تردّدا في كتب اللّغة نحوا ومعاجم، وقد وجدت مع أوّل مؤلّف نحوي كتب باللّغة العربيّة. فقد تنبّه سيبويه إلى وجوب المطابقة في الجملة بين زمان الفعل الّذي تفيده صيغته الصّرفيّة وزمان المفعول فيه المنطقي (انظر سيبويه ج1 ص25-26) فقسّم الملفوظ بالرّجوع إلى المبنى والمعنى ومقتضيات المنطق من حيث الصحّة والفساد إلى أضرب خمسة :

- أوّلها ما كان صحيح المبنى والمعنى على السّواء وهو الّذي اصطلح عليه «بالمستقيم الحسن نحو قولك :

- أتيتُك أمس
- وسآتيك غدا» (ن م ج1 ص25)

- والثّاني : ما انتقض فيه أوّل كلامك بآخره، وهو « المحال» نحو :

* «أتيتك غدا
* وسآتيك أمس»[1] (سيبويه ج 1 ص25)

- والثّالث : ما كان صحيحا مبنى فاسدا معنى لانعدام المطابقة بينه وبين مقتضيات المنطق وهو « المستقيم الكذب» مثل :

* « حملت الجبل
* و شربت ماء البحر

ونحوه» (ن م ج1 ص26)

---

1 قال ابن يعيش : «لا يجوز :
* زيدا يضرب أمس» (شرح المفصل ج 7 ص 41)

– و الرّابع : ما كان صحيحا معنى قبيحا مبنى وهو « المستقيم القبيح» وهو الّذي يوضع فيه»اللّفظ في غير موضعه نحو قولك :

* قد زيدا رأيته

* و كي زيدا يأتيك

وأشباه هذا» (زكريا، 1983 ص26)

– والخامس : ما كان فاسدا مبنى ومعنى إذ ينعدم فيه توفّر شرط التّطابق بين زمان الفعل وزمان المفعول فيه من ناحية، وبين معناه ومقتضيات المنطق من أخرى وهو «المحال الكذب» كأن «تقول :

* سوف أشرب ماء البحر أمس» (ن م ج1 ص26)

فإذن تنبّه سيبويه إلى اختلاف درجات المقبوليّة وراعى في تقدير استقامة الملفوظ تركيبا وصحّته معنى جوانب ثلاثة تركيبيّة ومعجميّة ومنطقيّة. فكان تقسيمه الملفوظ إلى أضرب خمسة على أساس توفّرها جزئيّا أو كليّا أو انعدامها. ومن الشّروط المسكوت عنها لديه شرط التّطابق بين سمات الفعل الانتقائيّة بلغة التّوليديين وسمات المفعول به فسيبويه يكتفي بملاحظة لا مقبوليّة نحو:

* حملت الجبل   * و شربت ماء البحر

إذ الجملتان عنده من « المستقيم الكذب». ولكنّه لا يعلّل ذلك ويكتفي بالتّلميح والحقّ أنّ لا مقبوليّة هاتين الجملتين راجعة كليّا أو جزئيّا إلى أنّه لم تراع فيهما مقتضيات المنطق من ناحية ووجوب التّطابق معجميّا بين سمات الفعل الانتقائيّة وسمات المفعول به في بعضها من أخرى، فحمل يقتضي مفعولا قابلا للنّقل يتّسم بسمة [– ثابت] وهي سمة تنتفي في الجبل إذ هو يتميّز بالثّبوت.

و شرب يستوجب مفعولا به يتميّز بكونه سائلا و سمة [+ سائل] موجودة في المفعول «ماء البحر» إلاّ أنّ الفعل يقتضي فضلا عن ذلك أن تكون كميّة السّائل محدودة قليلة على عكس ما هي الحال عليه في المفعول به في هذا المثال فهو يتّسم كمّيا باللامحدودية. فالتّنافر بين الفعل و المفعول به في المثال الأخير ليس في سمة [+ سائل] إذن بل في كم السّائل.

و هذا التّنافر بين سمات الفعل الانتقائيّة وسمات المفعول به في الجملة هو أحد سببين للامقبوليّة جملة النّوع الخامس :

* سوف أشرب ماء البحر أمس

ومنها شرط التّطابق في الجملة بين زمان الفعل و زمان المفعول فيه لذلك كانت الجملتان

- أتيتك أمس
- و سآتيك غدا

من «المستقيم الحسن» لتوفّر هذا الشّرط فيهما على عكس حال الجملتين :

• أتيتك غدا
• و سآتيك أمس

اللّتين اعتبرهما سيبويه من «المحال» على نحو ما يتبيّن من الجدول التّالي :

رقم الجملة	الفعل فيها	زمانه	المفعول فيه	زمانه	العلاقة بين المكوّنين
1	أتيت	ماض	أمس	ماض	تطابق
2	سآتيك	مستقبل قريب	غدا	مستقبل قريب	
3	أتيت	ماض	غدا	مستقبل قريب	تنافر
4	سآتي	مستقبل قريب	أمس	ماض	

مع أنّ العناصر الأوّليّة في المجموعتين واحدة، ففعل الجملة الأولى في المجموعة الأولى هو نفس فعل الجملة الأولى في الثّانية وزمانه فيهما واحد وكذا الحال في فعلي الجملتين الأخريين وظرفا الزّمان في المجموعتين لا يختلفان إلاّ في كون ظرف الجملة الأولى من المجموعة الأولى صار ظرف الثّانية في المجموعة الثّانية والعكس.

فكان أن انعدم التّطابق بين زمان الفعل وزمان المفعول فيه في جملتي المجموعة الثّانية، فجاء الماضي إزاء المستقبل القريب في الجملة الأولى ووقع العكس في الثّانية، فزال التّجانس اللازم لاستقامة الجملة الّذي ميّز جملتي المجموعة الأولى.

وكان الانحراف في جملة النّوع الخامس نوعين تمثّل أحدهما في التّنافر بين زمان الفعل وهو المستقبل البعيد وزمان المفعول فيه وهو الماضي.

وهكذا يتبيّن الباحث أنّ النّحاة العرب قد تنبّهوا مبكّرا إلى التّطابق في السّمات بين الفعل والمفعول به وإلى التّعالق الزّماني بين صيغة الفعل ولفظ المفعول فيه ظرف الزّمان، وكان سيبويه أوّل من فعل فلم يقتصر على إبراز علاقة التّواجد القائمة بين الفعل والمفعول به كما فعل في تناوله أنواع الأفعال توزيعيّا، وفي دراسته معاني وزني أفعل وفعّل مثلا كما اعتاد النّحاة أن يفعلوا ذلك أن هذا الجانب التّركيبي هو الجانب الوحيد الّذي أدرك فيه جمهور النّحاة وجود علاقة بين الفعل والمفعول به وجودا أو عدما أو عدد مفاعيل، بل تجاوز ذلك إلى ملاحظة وجوب التّطابق بين سمات الفعل و سمات المفعول واكتفى بذلك ولم ينظر للمسألة ولا حلّل أسباب لا مقبوليّة بعض الأمثلة الّتي استشهد بها.

2-3-2--2 عند المتأخّرين

ولكن بعض النّحاة المتأخّرين أفادوا كثيرا من ملاحظات سيبويه، وتوسّعوا فيها أفقيّا وعموديّا وإن لم يخرجوا عن التّصوّر الّذي رسمه إلاّ قليلا، فهم تجاوزوا مجرّد ملاحظة الظّاهرة إلى تأويلها وعلاقة الفعل بالمفعول به أو المفعول فيه إلى

علاقته بالفاعل ولم يكتفوا بالتّطابق في الزّمان بين الفعل والمفعول فيه بل تطرّق بعضهم إلى دور الفعل في تحديد مدى المفعول فيه (انظر المبرد ج4 ص332 و333) والزّمان الكوني الّذي يقع فيه الحدث (انظر مثلا السيوطي، المزهر ج1 ص435). غير أنّهم لم يجعلوا من وجوب المطابقة مبحثا مستقلاّ بذاته وإنّما كانوا يعمدون إلى هذا المبدإ في المسائل الإشكاليّة.

أ) مطابقة الفاعل الفعل في السّمات

فقد تنبّه الزّمخشري إلى وجوب التّطابق بين الفعل والفاعل في السّمات وعلّل هذا الوجوب بالرّجوع إلى علاقة الصّفة بالموصوف القائمة بين المكوّنين. «فالفعل في الحقيقة وصف في الفاعل» (الزمخشري، المفصل ص67 وابن يعيش ج2 ص75). وعقّب ابن يعيش على ذلك بقوله: «يريد الفعل الحقيقي وهو الحدث وذلك وصف في الفاعل فإذا أخبرت عن فاعل بفعل لا يصحّ منه كان محالا نحو قولك:

* تكلّم الحجر
* وطار الفرس

فالحجر لا يوصف بالكلام والفرس بالطّيران إلاّ أن تريد المجاز» (ابن يعيش ج2 ص75).

فبالمجاز خرّج ابن يعيش بعض ما خالف هذا الشّرط في البنى المحوّلة الّتي فيها تمييز النّسبة. فليس قولك:

• طاب زيد و تصبّب و تفقّأ[1]

في نظره إلاّ من قبيل العدول. فـ«لا يوصف زيد بالطّيب والتصبّب والتّفقّؤ. فعلم بذلك أنّ المراد المجاز. ذلك أنّه في الحقيقة لشيء من سبَبِه. وإنّما أسند إليه مبالغة وتأكيدا» (ن م ج2 ص75)

فكلّ من تكلّم و طار يستوجب فاعلا حيوانا. فأمّا الأوّل فناطق سمته [+إنسان] وأمّا الثّاني فحيوان أعجم سمته [- إنسان] ولكنّه يطير. وهما سمتان لم تتوفرا في فاعلي الجملتين الأولين. فالحجر في المثال الأوّل ليس من فصيلة الحيوان والفرس في الثّاني ينتمي إلى هذه الفصيلة و لكن لا يتوفر فيه شرط الطيران.

وأجاز ابن هشام «في مسوّغات الابتداء بالنّكرة» (ابن هشام، المغني ج2 ص467-472) خرق هذه القاعدة بشرط أن يكون الحدث من الخوارق. فالوجه الثّامن للحالات الّتي يجوز فيها تقدّم المبتدإ النّكرة على خبره هوالّذي يكون [فيه][2] ثبوت الخبر النّكرة من خوارق العادة نحو:

• شجرة سجدت

---

1 وردت الأمثلة في المفصل وهو الأصل على نحو ما يلي:
« · طاب زيد نفسا وتصبّب الفرس عرقا وتفقّأ شحما» (المفصل ص 65)

2 إضافة منّا

• و بقرة تكلّمت

إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد، ففي الإخبار به عنها فائدة بخلاف:

• رجل مات

ونحوه» (ابن هشام، المغني ج 2 ص 470)

فالفعلان سجد وتكلّم يقتضيان فاعلا إنسانا ولكن يجوز أن لا يكون الأمر كذلك في نظر ابن هشام إذا كان الحدث المخبر به من الخوارق.

ب) طريقة ابن هشام في تمييزالفاعل من المفعول في الحالات الإشكاليّة

عقد ابن هشام في المغني فصلا لـ«ما يعرف به الفاعل من المفعول» (ج2 ص-454 455) حاول فيه عرض طريقة استنبطها تسمح بتمييز الفاعل من المفعول به في الحالات الإشكاليّة، قال: « وأكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسما ناقصا والآخر اسما تامّا وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التّام إن كان مرفوعا ضمير المتكلّم المرفوع وإن كان منصوبا ضمير المنصوب وتبدل من النّاقص اسما بمعناه في العقل وعدمه فإن صحّت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله وإلا فهي فاسدة فلا يجوز:

* أعجب زيد ما كره عمرو

إن أوقعت ما على ما يُعْقَل فإنّه لا يجوز:

* أعجبت الثّوب

ويجوز النّصب لأنّه يجوز:

• أعجبني الثّوب

فإن أوقعت ما على أنواع من يعقل جاز لأنّه يجوز:

• أعجبت النّساء

وإن كان الاسم النّاقص من أو الّذي جاز الوجهان أيضا» (ن م ج2 ص454).

فاشترط في تعويض المكوّن الواقع اسما ناقصا «اسما بمعناه في العقل وعدمه» (ن م ج2 ص454). فكان شرطه في الحقيقة هومطابقة الفاعل للفعل في السّمات من ناحية أو المفعول الفعل من أخرى.

ج) مطابقة المفعول به الفعل في السّمات

إلاّ أنّ تركيز النّحاة على وجوب التّطابق في السّمات بين الفعل والمفعول به كان خاصّة في تقديرهم وظيفة المعطوف في الآية:

• (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكَاءَكُمْ) (10 يونس -71-)

في قراءة السّبعة (انظر المغني ج2 ص360) وهي قراءة إشكاليّة. فقد اختلفوا في ذلك (انظر الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص198 وابن هشام، المغني ج2 ص360). فذهب بعضهم إلى أنّه مفعول معه. وذهب آخرون إلى أنّه مفعول

به علـى تقدير محـذوف. وأجاز بعضهم الوجهين»[1]. والأولى جعله مفعولا معه أي :

• أجمعوا أمركم مع شركائكم

للسّلامة من الإضمار» (الإستراباذي ، شرح الكافية ج1 ص198)

لكنّ مفعولية المعطوف في جميع هذه الحالات مشروطة بتقدير محذوف يختلف باختلاف تخريج النّحاة.

– فقد يكون مضافا على اعتبار الواو» عاطفة مفردا على مفرد» (ابن هشام، المغني ج2 ص360) «أي و أمر شركائكم» (ن م ج 2ص360).

– أو فعلا على اعتبار الواو «عاطفة جملة على جملة أي واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة»(ن م ج2 ص360) و إليه ذهب الإستراباذي(انظر شرح الكافية ج1 ص 198). ويتمثّل الإشكال في ورود الآية على غير المعهود من اقتضاء أجمع مفعولا معنى لذلك كان التّأويل .قال ابن هشام : « وموجب التّقدير في الوجهين أن «أجمع» لا يتعلّق بالذّوات بل بالمعاني كقولك :

• أجمعوا على قول كذا» (المغني ج 2 ص 360)

• «و أجمعت رأيي

ولا تقول :

* أجمعت شركائي» (ابن هشام ، شرح الشذو ر ص 237)

«بخلاف جمع مشترك بدليل :

• (فَجَمَعَ كَيْدَه)[(20طه –60)]

• (الّذي جَمَعَ مَالاً وعَدَّدَهُ) [(104الهمزة 2)]» (المغني ج2 ص360)

فإذا لم يقع « يكون التّقدير :

• أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم

وذلك لا يجوز لأن أجمع إنّما يتعلّق بالمعاني دون الذّوات» (ابن هشام ، شرح الشذور ص237). وخرّج ابن هشام بعض الآيات على الحذف في «ذكر أماكن من الحذف يتمرّن بها المعرب» (المغني ج2 ص623–650) لمخالفتها ظاهرا مبدأ التّطابق بين الفعل والمفعول به في السّمات (انظر ن م ج2 ص623–624 « ذكر أماكن من الحذف يتمرّن بها المعرب» حذف الاسم المضاف). قال : «من ذلك ما نسب فيه حكم شرعي إلى ذات لأنّ الطّلب لا يتعلّق إلاّ بالأفعال نحو:

• (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) [(4 النساء – 23)] أي استمتاعهنّ

• (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ المَيْتَةُ) [(5 المائدة – 3)] أي أكلها

• (حَرَّمْنَا عليهمْ طَيِّبَاتٍ) [(4 النساء–160)]أي تناولها لا أكلها ليتناول شرب ألبان الإبل

---

1 – هذا رأي الإستراباذي انظر في ذلك شرح الكافية ج1 ص198

و مثله :

- (حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا) [(6 الأنعام -138)] : أي منافعها ليتناول الرّكوب والتّحميل

ومثله :

- (و أُحِلَّتْ لَكُمْ الأَنْعَامُ) [(22 الحج 30)]
- . . و منه :
- (فَذَلِكُنَّ الّذي لُمْتُنَّنِي فِيهِ) [(12 يوسف -32)]

إذ الذّوات لا يتعلّق بها لوم و التّقدير في حبّه بدليل :

- (قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا) [(12 يوسف -30)]

أو في مراودته بدليل :

- (تُرَاوِدُ فَتَاهَا) [(12 يوسف -30)]

وهو الأولى لأنّه فعلها بخلاف الحبّ.

- (و اسْأَلْ القَرْيَةَ الّتي كُنَّا فيهَا والعِيرَ الّتي أَقْبَلْنَا فِيهَا) [(12 يوسف – 82)]

أي أهل القرية وأهل العير. . . وكثير غيرها» (ابن هشام ،المغني ج2 ص623).
فالأفعال حرّم وأحلّ ولام تقتضي مفعولا به معنى سمته [– محسوس] على عكس سأل الّذي يستوجب مفعولا به أوّلا ذاتا سمته [+ محسوس]
فالإشكال في الآيات يتمثّل في مخالفة ظاهر الاستعمال الأصل لذلك أوّلها ابن هشام بتخريجها على الحذف. وفي إطار التّطابق بين سمات الفعل الانتقائيّة وسمات المفعول به يمكن إدراج :

– أوّلا : ملاحظة السّيوطي تحديد أفعال المدح من نحو :

- مدح و أبّن و رثى

خصائص المفعول به من حيث الحياة والموت، فإذا كانت جميعها تفتقر إلى مفعول به سمته [+إنسان] فإنّها تختلف في صفة هذا الإنسان. يقال :

- «مدحه إذا كان حيّا
- و أبّنه إذا كان ميّتا
- ورثاه» (السيوطي، المزهر ج1 ص389)

– ثانيا ملاحظة المعجميّين وفقهاء اللّغة تحديد الفعل من نحو :

- تكّ وخَضِمَ وشدخ وفضح وقَضِمَ وكسر وهشّم

المفعول به من حيث اليبس والرّطوبة[1] والتّجويف. وأمّا الكسر والهشم فلكل ماكان صلبا. قال الزّمخشري : « كَسَرَ الشّيء وكَسَّرَه وانكَسرَ واكْتَسرتُ منه طَرَفا وهذه كِسْرة منه وكِسَر وهذه كسار الزجاج والكوز. . . وعود صلب المَكسِر إذا عُرفت جَوْدته

1 ورد ذلك عرضا في المزهر في الاستشهاد على مجانسة اللّفظ للمعنى (انظر السيوطي، المزهر ج1 ص50-51)

بكسرِه . . « (أساس البلاغة (كسر) ص543). وقال ابن منظور : « الهشم كسرك الشّيء الأجوف واليابس. وقيل : كسرك العظام والرّأس من بين الجسد. وقيل : كسر الوجه. وقيل : هو كسر الأنف. هذه عن اللحياني [(ت215 هـ)]. تقول :

- هشمت أنفه إذا كسرت القصبة» (ابن منظور (هشم) م6 ص806)

فاختلف المعجميون في هشم. وهو اختلاف في حقيقة الأمر في القول بتحديد الفعل المفعول معجميا أوبالقول بالاقتصار على تحديد سماته.

وأما الفضخ فـ «كسر كل شيٍء أجوف نحو الرّأس والبطيخ

- فَضَخَه يفضَخه فَضْخا وافتضَخه
- وفضخ رأسه : شدخه
- وانفضخ سَنام البعير : انشدخ « (ن م ج 4 ص 1104)

وأما التك و الخضم فلما كان رطبا قال السّرقسطي (ت 460 هـ) :

- «تك البطيخة وكل شيء رطب: وطئه حتى يشدخه» (كتاب الأفعال ج3 ص 364)

وقال السيوطي : « الخَضْم لأكل الرَّطْب كالبطيخ والقِثّاء وماكان نحوها من المأكُول الرطب والقضم لأكل اليابس نحو :

- قَضِمَتْ الدّابّة شعيرها

ونحو ذلك وفي الخبر:

- قد يُدْرَك الخَضْمُ بالقَضْم

أي يدرك الرخاء بالشدة واللين بالشظف . . . فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب والقاف لصلابتها لليابس حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث» (السيوطي، المزهر ج1 ص50) ولكن الكسائي جعل الفعل يخصص فاعله بنوع من الحيوان معلوم. قال : «القضم للفرس والخضم للإنسان « (ن م ج1 ص51).

وقال أبو زيد (ت215 هـ) في النوادر: « و قالوا :

- فدعت أفدَع
- و ثلغت أَثْلَغُ ثلغا
- و شدخت أشدخ شدخا

معناهن واحد و لا يكن إلا في كل رطب و يقال :

- شدخت رأسه
- و ثلغته أيضا

وكذلك البطّيخة والكمء وما كان رطبا والقثّاء ونحوه» (النّوادر ص514) واختُلف في الشدخ. فقيل : « كسر في كل شيء رطب. وقيل : هو التّهشيم يعني به كسر اليابس وكل أجوف « (ابن منظور (شدخ) م3 ص283). قال الليث (ت 165هـ): «الشدخ : كسرك الشّيء الأجوف و الرّأس و نحوه :

• شدَخ رأسه فانشدخ
• و شدَّخت الرؤوس
شدد للكثرة. وفي الحديث :
• فشدَّخوه بالحجارة
الشدخ لكسر الشّيء الأجوف وكذلك كل شيء رخص كالعرفج وما أشبهه» (ابن منظور (شدخ) م3 ص283).
ج) تحديد الفعل المفعول به معجميا
تنبه اللغويون العرب القدامى أيضا إلى تحديد بعض الأفعال معجميا مفعولها إذا كان مقولة معجميّة أو مخصّص الرّأس فيه إذا كان الرّأس آلة والمفعول به مقولة كبرى مركبا بالجر كما هي الحال مثلا في أفعال القطع و في بعض الأفعال الدالة على الضّرب . فأما الأوّل فنحو:
•»جززت الشاة
• و حَلَقْتُ العنزَ
لا يكون الحلق في الضأن والجزّ في المِعْزى « (السيوطي، المزهر ج1 ص436)».
وقالوا :
• فقأتُ عينه فقأ
• و فضخت عينه فضخا
وهما واحد للعين والبطن وكل وعاء كان فيه دُهن أو شراب» (أبو زيد ص514).
والحقيقة أن كلا من هذه الأفعال حدد خصائص مفعوله الذاتية على غيرما توهم به أمثلة أبى زيد والسيوطي. ففعل حلق مثلا يستوجب مفعولا به ذا شعر، لذلك استعمل للعنز والإنسان على السواء تقول :
• حلقت العنز
• وحلقت رأسي
وفعل جزّ يقتضي مفعولا به يكون ذا صوف، وخفض يكون لذي بظر من الإنسان على الأصحّ، وختن قد تمحّض في الاستعمال لما كان ذا قُلْفَة وإن صحّ في مفعوله لغة الذّكر والأنثى (انظر المزهر ج1 ص436). وفضخ يستوجب مفعولا به أجوف (انظر ابن منظور (فضخ) م4 ص1104) لذلك استعمل للرأس والعين والبطيخ، وكذلك الحال في فقأ (انظر في ذلك ن م (فقأ) م4 ص1115) لذلك استعمل للعين.
وأما الثّاني فنحو:
• «خذفه بالحصى
• و حذفه بالعصا
• و قذفه بالحجر» (ن م ج 1 ص 55)

د) المطابقة بين الفعل والمفعول فيه

وتابع النّحاة سيبويه في اشتراط التّطابق بين زمان الفعل وزمان المفعول فيه المنطقي. فقال ابن يعيش مثلا : « لا يجوز

* زيد يضرب أمس» (ابن يعيش ج7 ص41)

ولكنهم تجاوزوها إلى:

- ملاحظة استغراق الفعل زمان المفعول فيه أو عدمه. قال المبرد: « واعلم أن من هذه الظروف ظرفا لا يجوز أن يكون العمل إلا في جميعها وإنما ذلك على مقدار القصد منها فمما لا يكون العمل إلا في بعضه دون بعض قولك:

• صمت يوما

لا يكون الصوم إلا منتظما اليوم لأنه حكم الصوم وإنما معناه

• أمسكت عن الطعام و الشراب يوما

و تقول :

• لقيت زيدا يوم الجمعة

فيكون اللقاء في بعض اليوم لأنك لست بمؤقت وإنما أنت مؤرخ . . . و إن قيل:

• متى لقيت زيدا ؟

فقلت :

* شهرا

لم يجز لأنّ اللّقاء لا يكون إلا في بعض شهر. وإنّما قال لك : (متى) لتوقت له » (المبرد ج4 ص332-333)

- و إلى وجوه أخرى من العلاقات بين المكوّنين فقد لاحظ بعض اللغويين دلالة بعض الأفعال بلفظها نحو:

• بات وأدلج وأضحى وظل وأمسى

أو بمعناها مثل:

• آب و نفش وهمل وواعس

على الزّمان الكوني الّذي وقع فيه الفعل: «قال ابن خالويه [(ت 370هـ)][1] في شرح الدريدية. يقال:

• بات يفعل كذا إذا فعله ليلا
• و ظل يفعل كذا إذا فعله نهارا
• و أضحى مثل ظل
• وأمسى مثل بات» (المزهر ج 1 ص 440 وانظر أيضا ن م ج1 ص435 بالنّسبة إلى المثالين الأوّلين)

---

1 - إضافة منا.

وقيل : «الإيّاب الرّجوع ولا يكون الإياب، زعموا، إلاّ أنّ يأتي الرّجل أهله ليلا» (السّيوطي، المزهر ج1 ص437) «والمواعسة ضرب من سير الإبل وهو أن تمدّ عنقها وتُوَسِّع خطوها وواعسنا : أدلجنا. و لا تكون المواعسة إلا باللّيل» (ن م ج1 ص439).

3 - ملاحظات حول دور الفعل في بنية الجملة في التّراث النّحوي واللّسانيات

إنّ مما يجمع بين النّحاة العرب القدامى واللّسانيين كونهم لم ينتبهوا جميعا غالبا :

- أوّلا إلى إمكانية اقتضاء بعض الأفعال في الاستعمال الحقيقي أو المجازي وحدة معجميّة بعينها تكون فاعلا أو مفعولا (انظر أيضا ص454 و455) كما في نحو :

- جنحت السفينة
- و زكا الزّرع أو المال
- و أشر الخشبة
- و جبا الخراج

فكل من الفعلين جنح وزكا في المثالين الأوّلين اقتضى فاعلا ورد وحدة معجميّة معيّنة هي السفينة في المثال الأوّل والزرع أو المال في الثّاني وبقية الأفعال اقتصر مفعولها على وحدة معيّنة لم يَعْدُها في الحقل الواحد إلى غيرها. وهي الخشبة في المثال الثّالث والخراج في الرّابع.

وما في بعض كتب فقه اللّغة من هذا الباب نادر لا يفي بالحاجة (انظر السيوطي، المزهر ج1 ص436). وبعضه يتّصل بمبحث تحديد الفعل جنس المفعول (انظر مثلا ختن وخفض ص 446 وابن منظور (ختن) م2 ص791)

- ثانيا إلى دور حقل الفعل الدلالي في تحديد نوع مقولة المكوّنات والوحدة المعجميّة على نحو ما هو واضح من المشترك. تقول :

- « إنه ليبسطني ما بسطك و يقبضني ما قبضك أي يسرّني ما سرّك ويسوءني ما ساءك « (ابن منظور (بسط) م 1 ص 213)
- و«بسط الثوب والفراش إذا نشره» (الزمخشري، أ ب (بسط) ص39)
- « و يقال : بلّطت الدار فهي مبلوطة إذا فرشتها بآجر أو حجارة» (ابن منظور (بلط) م1 ص257)
- « وبلّط أذنه تبليطا ضربها بطرف سبابته ضربا يوجعه» (ن م (بلط)م1ص25)
- « و قد ثَلّ البئر يثُلُّها ثّلاًّ و ثَلَّة البئر ما أخرج من ترابها» (ن م (ثلل) م1 ص371)

• « و ثللت الرجل أثله ثلا و ثللا . . . و ثلّهم يثُلهم ثلا : أهلكهم»
• « و ثلّ البيت يثله ثلا : هدمه . . . »
• « و ثل التراب المجتمع : حرّكه بيده أو كسر من أحد جوانبه» (ن م (ثلل) م1 ص371)

فالأفعال الثّلاثة بسط وبلّط وثل من المشترك لذلك اختلفت الوحدة المعجميّة الواردة مفعولا به في الأمثلة الّتي تكون هذه الأفعال رأسا لها باختلاف حقلها الدّلالي. فكان المفعول به مع بسط إنسانا إذا كان حقل الفعل هو السّرور والثّوب أو الفراش إذا كان الحقل النّشر وكان مفعول بلّط دارا إذا كان معنى الفعل الفرش بالآجرّ أو الحجارة والأذن إذا كان معناه ضربا معيّنا و كذلك الأمر في المثال الثّالث فمفعوله رجل إذا كان بمعنى الإهلاك وبيت إذا عُنِي به الهدم و تراب إذا أفاد التحريك باليد أو الكسر الجزئي على هيئة معلومة.

وقد يقتضي الفعل المشترك وحدة معيّنة في حقل و مجموعة من الوحدات في آخر كما هي الحال في بسط وفي مثل جدع. يقال :

• « جدعته إذا سجنته و حبسته » (الزمخشري، أب (جدع ص84)
• « و جدع أنفه و أذنه » (ن م ص84).

فيقتضي فعل الجدع بمعنى القطع أكثر من وحدة معجميّة فالجدع لغة هو « القطع البائن في الأنف والشفة واليد ونحوها » (ابن منظور (جدع) م 1 ص 417).

– ثالثا إلى دور الفاعل مثلا في تحديد المفعول به أحيانا كما في نحو :

• استأصل الله دابرهم
• و استأصل الفلاح النجيم
• و « خلق الله الأرض مجتمعة ثمّ دحاها أي بسطها ومدّها و وسعها كما يأخذ الخبّاز الفرزدقة فيدحوها قال ابن الرومي :

يَدْحُو الرُّقاقة مثل اللّمح بالبصرِ » (الزمخشري، أ ب (دحا) ص 184)

• « و قطع الله دابرهَم » (ابن منظور (دبر) م 2 ص 940)
• و قطع الطفل الكراس أو الشجرة و غيرهما
• « و مرَج الله البحرين مرجا : أطلقهما
• ومرج السّلطان الرّعيّة : خلاّها والفساد» (السّرقسطي ج4 ص159)

فالمفعول الّذي يستوجبه دحا يختلف باختلاف الفاعل. فإذا كان الفاعل ذاتا متعالية هي الله كان المفعول الأرض. وإذا كان إنسانا كان عجينا رقاقة أو فرزدقة. وكذلك الحال مع المفعول الّذي يقتضيه كل من استأصل وقطع ومرج. فإذا كان الفاعل ذاتا إلهيّة فيها كان المفعول دابرهم في المثالين الأوّل والثّاني والبحرين في الثّالث. وإذا كان إنسانا فلاحا أو طفلا أو سلطانا كان المفعول غير ذلك نباتا وكرّاسا أو شجرة ورعيّة.

والمسألة هنا إشكاليّة لا محالة إذ ما الّذي يحدّد المفعول في هذه البنى هل هو الفاعل حقّا أو حقل الفعل الدّلالي؟ مهما يكن من أمر فلم يهتمّ اللغويون بهذا المبحث. فلم يتناولوا علاقة المفعول بالفاعل أو بحقل الفعل الدلالي.

– رابعا : أنّ اللّغويين العرب قصروا اهتمامهم في دراسة علاقة الفعل بغيره من المكوّنات على الاستعمال الحقيقي دون سواه إلاّ بعض المحدثين (انظر غاليم، 1987 ص6). فلم يتجاوز هذا الطّرح غير محمّد غاليم في كتابه التّوليد الدّلالي ولم يكن حظّ اللّسانيين في هذه المسألة أحسن من حظّ النّحاة فلا تستطيع قواعد هؤلاء وأولائك التّنبّؤ بنحويّة الجمل الّتي وقع فيها عدول :

– مجازا كان كما في قول الحجّاج :

- « إنّي أرى رؤوسا قد أينعت وحان قطافها »

أو قول هيقو :

- « تلعن الفأس البشر » (Ducrot et Todorov ص169)

– أو خرافة من نحو :

- « كتب هذا الخطّ قرد وليس آدميّا » (ألف ليلة وليلة ج1 ص69)

– أو أسطورة أو عقائد نحو :

- (ولبِثُوا في كَهْفِهِم ثَلاث مائة سنين وازْدَادُوا تِسْعا) (18 الكهف -25)
- ونامت الأميرة الحسناء في الغابة مائة سنة

4 – الخلاصة

ركّز النّحاة العرب القدامى في دراستهم الجملة على العامل فتناولوا الفعل في علاقته بمعمولاته في إطار نظرية العامل وقد تنبهوا إلى كثير من المسائل المتّصلة بمبحث دور الفعل في بنية الجملة إذ تناولوا خصائص الأفعال التّوزيعيّة وتعرضوا لوجوب التّطابق بين الفعل والفاعل والمفعول به في الخصائص. جاء ذلك ضمنا في أوّل عهدهم بالتّأليف النّحوي صراحة بعد ذلك. بل تجاوزوا ذلك إلى علاقة الفعل بالمفعول فيه مدى أو زمانا منطقيّا أو كونيّا وربطوا في أحيان كثيرة وخاصة في المشترك من الأفعال بين حقل الفعل وتوزيعه. وهو أمر في غاية الأهمية في دراسة التركيب وددنا لو كان ربطهم مطلقا ومنهجيا يرقى إلى مستوى النّظريّة. لكن تناولهم لهذه المسألة لم يكن منهجيا إلاّ في مبحث التّوزيع. وإنّما كان مجرّد ملاحظات متفرّقة في كتبهم ترد عرضا حيث لا يتوقع الباحث وجودها في تأويل بعض البنى الإشكاليّة حينا وفي باب الحذف حينا وفي معاني الأوزان وغيرها من المباحث النّحويّة أو الصّرفيّة آخر لا يؤلف بينها خيط رابط لا نستثني من ذلك غير ما يتّصل بعدد المحلاّت التى يقتضيها الفعل. فهو مبحث قار في النّحو حينا وفي معاني الأفعال من أبواب الصرف آخر.

ولكنّ النّحاة التوليديين اهتموا في سعيهم إلى تفسير كفاية المتكلّم المستمع المثالي اللغوية بوضع نظام قواعد يسمح بالتّنبّؤ بخصائص كل من الفاعل والمفعول به بالرجوع إلى رأس التركيب وهو الفعل جعلوا الرّأس يتحكم في توزيع المكوّنات داخل الجملة. فيحدد مدخله المعجمي عدد المحلاّت التّي يقتضيها ونوع مقولتها وجوبا أو جوازا ويضبط خصائصها المعجميّة وهي خصائص يشترط فيها أن تكون مطابقة لسمات الفعل الانتقائية ويسند الأدوار الدّلاليّة المناسبة.

لكن هؤلاء النّحاة قصروا نظام قواعدهم على الاستعمال النمطي فلم يتجاوزوه إلى المجاز ولا إلى لغة الخيال ولا إلى لغة الفكر الماورائي (راجع ص451-452).

وهكذا ظلّ نظام قواعدهم عاجزا عن تفسير ما فيها من عدول كما اكتفوا في هذا النّظام بضبط الفعل عدد المحلاّت التّي يستوجبها ونوع مقولتها وسماتها وأدوارها الدّلاليّة لم يتجاوزوها إلى غيرها. فلم يلحظوا مثلا ما بين الفعل وبعض المكوّنات الأوّليّة غير الأساسية من تعالق أو تطابق. إنّ نظام القواعد لدى هؤلاء وأولائك لا يفي بالحاجة ولا يمكن من وصف اللّغة وصفا تامّا ودقيقا وهو ما يفسّر تعدّد المدارس.

الفصل الثّاني :
بعض الملاحظات الأخرى حول دور الفعل في تحديد خصائص العناصر الأوّليّة الأساسيّة

1- حدود نظرة اللغويين إلى المسألة :

لم يعتبر اللّغويون نحاة ولسانيين تحديد الفعل خصائص المفاعيل مبحثا لغويّا مستقلاّ بذاته، وإنّما ورد الحديث عن بعض جوانب هذه المسألة في التّراث النّحوي في دراسة بعض الأفعال من المشترك وأفعال حكاية القول وبعض الأفعال الأخرى وفي تخريج بعض التّراكيب الإشكاليّة.

ووقع التّركيز فيه على الجانب التوزيعي خاصّة. فقد تنبّه النّحاة لاختلاف خصائص الفعل الواحد من المشترك توزيعا في عدد المحلاّت ونوع المقولة باختلاف حقله الدّلالي (انظر مثلا أفعال الشروع) وقالوا باقتضاء أفعال حكاية القول مفعولا به يكون جملة (انظر ابن هشام، المغني ج2 ص412-419 والسّيوطي، همع الهوامع ج2 ص242-244 مثلا) واختلف البصريّون والكوفيّون في ما أفاد معنى القول (المغني ج2 ص413 والهمع ج2 ص244). إلاّ أنّهم لم يتناولوا المسألة

بشكل منهجي ولكن تعرّضوا للمسألة بحسب الحاجة الّتي يقتضيها سياق البحث. فاقتصروا على الحديث عن دور بعض الأفعال في تحديد خصائص المفعول التّوزيعيّة أوأشباه المفاعيل من نحو خبر أفعال المقاربة إلاّ نادرا. فقد تعرضوا لخصائص الفاعل التركيبيّة في أحيان قليلة. ولم يتوسّعوا فيه ليشمل جميع المكوّنات الّتي ترد في الجملة اقتضاها الفعل تركيبا أو دلّ عليها دلالة عقليّة ولا جاوزوا ذلك إلى المفاعيل.

وجاء حديث التّوليديّين عن هذه المسألة في القول بتحديد الفعل سلفا التّوزيع في الإسقاط الّذي يكون رأسا له وفي وضعهم قيودا على انتقاء المحلاّت الّتي يستوجبها، وقد ضمّنوا هذه الخصائص نظام قواعدهم و جعلوها من العناصر المكوّنة لمدخل الفعل المعجمي.

فوقع الاقتصار في الدّرس اللّغوي على دور الفعل في تخصيص عنصري الفاعل والمفعول أوشبه المفعول دون سواهما بشكلين مختلفين منهجي في اللّسانيات، غير منهجي في التّراث النّحوي العربي فقد كانت فيه مجر د ملاحظات عابرة. وكان التّركيز في هذه المسألة على نوع مقولة المحلّ الّذي يقتضيه الفعل.

فجاءت نظرتهم إلى المسألة على أهمّيتها في تفسير الظّواهر التركيبيّة جزئيّة لا تخلو من قصور فتناولهم المسألة لا يفي بالحاجة أفقيّا ولا يكفي في مقاربتها عموديّا.

فهذه النّظرة إلى دور الفعل في تحديد خصائص بعض المكوّنات محدودة أفقيّا تكتفي بما يقتضيه الفعل من المحلاّت وذريّة تقتصر على رؤية الأجزاء ولكنّها لا تهتدي إلى الخيط الرّابط وإن بدت في اللّسانيات التّوليديّة على غير ذلك الحال.

لذلك لا تستطيع مثلا أن تفسّر اقتضاء أفعال الحقل الدلالي الواحد عادة عددا من المحلاّت تكون مقولاته واحدة نوعا ولا اتّفاق أفعال مختلفة في مقولة المكوّنات الّتي تستوجبها ولا تجاوز الفعل تحديد خصائص الفاعل و المفعول به إلى تحديد العلاقة القائمة بين هذين المكوّنين جنسا أو سنّا أو منزلة اجتماعيّة أو غيرها، كما لا تمكّن من تفسير تنبّؤ الفعل بلفظه أو بمعناه بالمفعول فيه أو بغيره من المكوّنات الأخرى على نحو ما سنبيّن لاحقا.

2 - الفعل و مقولة الفاعل

صحيح أنّنا ذكرنا أنّ النّحاة العرب القدامى قد تنبّهوا إلى أنّ بعض الأفعال تقتضي فواعل ذات خصائص توزيعيّة معيّنة وأنّ التّوليديين يرون أنّ الفعل يحدّد سلفا في مستوى المعجم كلّ خصائص الفاعل لكن لا أحد منهم ذكر صراحة أنّ خصائص الفاعل مرتبطة أساسا بحقل الفعل الدّلالي وهو ماننذهب إليه وقد قادتنا إليه ملاحظاتهم المختلفة واستقراء النّصوص فالفاعل لا يخرج في كلّ الحالات عن أن يكون مركّبا اسميّا أو مركّبا شبه إسناديّ أو مركّبا بالموصول الحرفي وما جاء على غير ذلك من نحو :

• (وكَفَى باللّهِ شَهيدًا) (10 يونس 29-)
• و ماجاء من أحد

فلأسباب بلاغيّة ذلك أنّ حرف الجرّ فيه زائد فالأصل :

• ماجاء أحد
• و كفى اللّه شهيدا

وإذا كانت معظم الأفعال تقتضي فاعلا يكون مركّبا اسميّا أو مركّبا شبه إسناديّ فإنّ بعضها يجوز في فاعله أن يكون مركّبا اسميّا مصدرا أو رأسه مصدرا أو مركّبا بالموصول الحرفي مؤّولا بالمصدر وهي حال أفعال الوجوب. تقول :

• يجب على المسلم { الصّلاة / أن يصلّي }
• يجب على الطّالب { بذل الجهد في تحصيل المعرفة / أن يبذل جهدا في تحصيل المعرفة }
• وينبغي عليه { الاطّلاع على المصادر والمراجع المقرّرة / أن يطّلع على المصادر والمراجع المقرّرة }

وكذلك الشّأن في نحو ثبت. تقول :

• ثبتت رؤية الهلال
• ثبت أن رأى النّاس الهلال

ولا يكون فعل المقاربة عسى إلاّ مركّبا بالموصول الحرفي نحو :

• (وعَسَى أَنْ تَكْرهُوا شيئًا وهوَ خَيرٌ لَكُمْ) (2 البقرة -216-)

« فأن تكرهوا بموضع رفع بأنّه فاعل » (ابن يعيش ج7 ص115)

ولكن يجوز في فاعل فعلي المدح والذّمّ أن يرد على وجهين :

– مركّبا اسميّا ظاهرا معرّفا بأل أو مضافا لما فيه أل كقوله تعالى :

• (نِعْمَ العبْدُ) (38 ص -30-)
• (ولنعمَ دارُ المتّقِينَ) (16 النّحل -30-)
• (فلبئْسَ مثْوَى المُتَكبِّرِينَ) (16 النّحل -29)

– « أو مضمرا مستترا مفسَّرا بنكرة بعده منصوبة على التّمييز » (ابن هشام، شرح قطر النّدى ص186) نحو :

• (بئْسَ للظّالمِينَ بدلاً) (18 الكهف -50)
• ونعم رجلا زيد

غير أنّ دور حقل الفعل في تحديد خصائص المحلاّت أشدّ وضوحا في المفعول به.

3 - الفعل و مقولة المفعول به

3 -1 - الاستدلال على دور الحقل الدلالي في ذلك

لا خلاف في أنّ الفعل يحدّد مقولياً المفعول به، فهذا أمر أجمع عليه القدامى والمُحدَثُون تقول مثلا:

- زار زيد عمرا
- و ابتهل بكر إلى الّله
- و «أحال الرّجل بالمكان أي أقام به حولا» (الجوهري (حول) ج1 ص168)
- و «وفدت عليه و إليه» (الزّمخشري، أ ب (وفد) ص 683)
- و (قَالَ : رَبِّي أَعْلَم بِمَا تَعْمَلُونَ) (26 الشّعراء 188)
- و «وددت أنّها لم تكن» (المعري ص307)

- « ألم أُعْطِكَ درهما ؟ « (ابن هشام، المغني ج1 ص343)
- ووهبتك دينارا (ن م ج 1 ص 220)
- و(لَقَدْ آثرَكَ الّلهُ عَلَيْنَا) (12 يوسف -91-)
- و» قيّض الّله فلانا لفلان : جاء به وأتاحه له» ابن منظور(قيض) م5 ص201)

فتقتضي أفعال المجموعة الأولى مفعولا واحدا يكون مركّبا اسميا في الجملة الأولى وجملة في الجملة الخامسة ومركّبا حرفيا في بقيّة الأمثلة يختلف باختلاف رأس الإسقاط فيه.

فأمّا في الجملة الثّانية والثّالثة والرّابعة فالمفعول مركّب بالجرّ وأمّا في السّادسة فهو مركّب بالموصول الحرفي.

ويستوجب فعلا المجموعة الثّانية الأوّلان مفعولين يرد كلّ منهما مركّبا اسميا، ولكنّ الفعلين الأخيرين يفتقران إلى مفعولين يكون أوّلهما مركّبا اسميا و ثانيهما مركّبا بالجرّ.

غير أنّ ما ينبغي التّنبيه إليه وقد أهمله اللّغويّون هو أنّ نوع مقولة المفعول لا تحدّدها سمات الفعل بل هي مرتبطة أساسا بحقله الدّلالي على غير ما يوهم بذلك ظاهر الأشياء. وهذا ما يفسّر اشتراك الأفعال المنتمية إلى نفس الحقل في التّوزيع في عدد المحلاّت والمقولة المعجميّة أيضا. وسنجتزئ في الاستدلال على ذلك ببعض الأمثلة.

أ) منها التّرادف

فللأفعال المترادفة مثلا نفس التّوزيع عادة[1]، فالفعل ومرادفه يقتضيان نفس عدد المحلاّت ونفس المقولات معجميّا. فمفعولهما يكون من حيث نوع المقولة واحدا على نحو ما يتبيّن من الأمثلة التّالية. تقول:

1 يجوز أن يرد مفعول أحدهما مركبا اسميا و مفعول الثّاني مركبا بالجرّ وهو أمر يقع في توزيع الفعل الواحد انظر في ذلك مثلا جدول أفعال الاستقرار.

- أبهم الباب وأغلقه
- و جَمَرَ الرّأس وحلقه
- و أشال الحجرَ ورفعه
- و حَلَف باللّه أن يفعل كذا وأقسم به أن. . . وآلى أن. . .

و من الأفعال الدّالة على الاستقرار الواردة في الجدول (15) من نحو :

- «أبد بالمكان يأبد. . . أقام به و لم يبرحه» (ابن منظور (أبد) م1 ص3)
- «ووكد بالمكان يكد وكودا إذا أقام» (ن م (وكد) م6 ص975)

فأمثلة أفعال الاستقرار فيه ستّة وسبعون (76) تتوزّع من حيث مقولة المفعول به على النّحو التّالي :

- 61 منها ورد مفعولها مركبا بالجرّ.
- و4 جاز في مفعولها وجهان أن يكون مقولة معجميّة أو مركّبا بالجرّ.
- ومثالان ورد مفعولها مقولة معجميّة لمرادف يجوز فيه الوجهان (انظر الجدول (38) ص648-650) هما :

- «عروتك عروا أي نزلت بك» (الجوهري (عرو) ج1 ص251)
- «و هبطت الأرض» (ابن منظور (هبط) م 6 ص 764)

وقد أسندت في جميع الحالات الوظيفة الدّلاليّة المكان إلى هذه المقولة المعجميّة أو إلى مخصّص الرّأس في المركّب بالجرّ.

ويؤكّد القول بتحكّم حقل الفعل في مقولة المفعول توزيع المترادفات في حقول أخرى كثيرة مختلفة، فالفعل ومرادفه في حقل الختن يقتضيان مفعولا به يكون مقولة معجميّة وكذلك الحال في حقلي السّمل والكنس (انظر في ذلك الجداول الثّلاثة المخصّصة لهذه الحقول). وهما يستوجبان في حقل القدرة أو الإرادة وما ينتج عنها من طلب مثلا مفعولا به يجوز أن يكون مصدرا أو ما يقوم مقامه من مركّب بالموصول الحرفي في أصل البنية. تقول في الأوّل مثلا :

- أيستطيع عقل أن يتخيّل كلّ هذا ؟
- و لا تملك النّفس إلاّ أن تستغرب التّقابل بين الصّورتين

فيرد المفعول به مركّبا بالموصول الحرفي كما يرد مصدرا أو مركّبا رأسه كذلك مثل (الحكيم ص93) :

- أيستطيع العقل البشري تصوّر ماتقول ؟
- ولا تملك النّفس إلاّ الاستغراب.

وقد يرد مفعول الأفعال الدّالة على القدرة مركّبا بالجرّ مجروره مصدر أو مركّب بالموصول الحرفي قائم مقامه نحو :

- إنّي لا أقدر لك على نفع (المعري ص309)
- و لا أقدر أن أضرّك

وذلك لأنّ التّداخل في مقولة بعض المفاعيل واقع بين المقولة المعجميّة و المركّب بالجرّ في كثير من الأمثلة في اللّغة العربيّة على نحو ما يتبيّن من الأمثلة التّالية :

الفعل	نوع المقولة	المصدر
جحده حقّه و بحقّه جحدا وجحودا	مقولة معجميّة م. بالجرّ	الزمخشري أب(جحد) ص 82
و حلّ المكان و حلّ بالمكان : نزل		السّرقسطي ج1 ص341
و شكره و شكر له		ابن منظور(شكر) م3 ص344
وغدره وغدر به يغدرغدرا، تقول : غدر إذا نقض العهد		ن م (غدر) م 4 ص 960
وغضّ طرفه وبصره: . . . كفّه وخفضه وكسره. . . وغضّ من صوته		ن م (غضض) م4 ص994
استغفرت اللّه الذّنب ومن الذّنب		المغني ج2 ص523
ونصحه وله نصحا ونصيحة. . . وهو باللّام أفصح		ابن منظور(نصح)م6 ص616
وورثه المال وورثه منه وعنه		الزمخشري، أب(ورث)ص670
ووهبتك دينارا ووهبت له دينارا		المغني ج1 ص209

و تقول في نحو :[1]

- أراد وأحبّ و رام و شاء وودّ
- « أريد أن أعرف أيّهما أصدق وجودا اللّه أم الشّيطان؟»
- «و أحببت أن أنظر إلى صخر»
- «و كأنّها تروم أن تدركها»
- و شاء أن يأخذ هذا العامل في الحسبان
- و «وددت أنّها لم تكن»

كما تفول :

- أريد معرفة أيّهما أصدق وجودا اللّه أم الشّيطان؟
- و أحببت النّظر إلى صخر
- وكأنّها تروم إدراكها
- و شاء أخذ هذا العامل في الحسبان
- و وددت عدمها

ولا يختلف توزيع أفعال الطّلب فهي تقتضي مفعولين يرد أحدهما مصدرا أو مركّبا رأسه مصدر أو مركبا بالموصول مؤوّلا بالمصدر كما في نحو[2] :

- «طلبت في النّفس الأخير أن تحمل لتموت في بهو الأعمدة»

1 - ورد المثال الأوّل والثالث في حدّث أبو هريرة تباعا في الصفحتين 120 و136 وجاء الثاني والرابع في رسالة الغفران في صفحتي 307 و308.

2 - ورد المثال الأوّل في أهل الكهف ص 62 والثاني عن الإمتاع والمؤانسة ج 3 ص 155 .

• «ونحن نسألك أن تتوخّى في أمّة محمّد صلّى اللّه عليه وسلّم ما يُزْلِفك عنده»

فيرد المفعول مركّبا بالموصول. وتقول :

• «طلبت المستقرّ بكلّ أرض»

• و سألته الرّحمة

فيقتضي فعل الطّلب مفعولا به مصدرا أو مركبا رأسه كذلك.

ب) ومنها التّضادّ

ولا يختلف أمر الأضداد في اقتضائها مفعولات تشترك في نوع المقولة. تقول :

• أحِبّ لك ما أحبّ لنفسي وأكره لك ما أكره لنفسي

وتقول :

• رضي اللّه عنه ≠ وسخط عليه

• ورغب في الشّيء ≠ ورغب عنه

• وأقبل عليه ≠ وأعرض عنه

فيقتضي الفعل أحبّ ونقيضه كره مفعولين يجوز في أوّلهما أن يكون مركّبا بالموصول وثانيهما مركّبا بالجرّ وقد يقتصر فيهما على مفعول واحد يكون مقولة معجميّة. تقول :

• أحبّ قيس ليلى العامريّة

• و أحبّ زيد الاجتهاد

• و كره عمرو سعاد

• و كره بكر الانضباط

وتستوجب الأفعال الثّلاثة الباقية وأضدادها مفعولا يكون مركّبا بالجرّ وتنهض الأفعال المنتمية إلى حقل الاستقرار مرّة أخرى شاهدا على دور الفعل في تحديد مقولة المفعول به.

فالأفعال المفيدة للحركة الموجّهة أو التّجاوز يكون لها نفس توزيع ما يفيد من الأفعال معنى الاستقرار. فيرد مفعولها مركّبا بالجرّ غالبا ويجوز في مفعول بعضها أن يكون اسما أو مركّبا بالجرّ على نحو ما يتّضح من الأمثلة التّالية :

الفعل	نوع مقولة المفعول	المصدر
. . . جُزْت الطّريق وجاز الموضع . . . وجازبه . . . : سار فيه وسلكه . وأجـازه : خلفه وقطعه .	مقولة معجميّة مركّب بالجرّ	ابن منظور(جوز) م1 ص531
أخللت بالمكان : تركته .		السّرقسطي ج 1 س 443

وقيل: ارتحل القوم عن المكان ارتحالا وحل عن المكان يرحل وهو راحل من قوم رحّل: انتقل.	مركبّ بالجرّ	ابن منظور(رحل)م2 ص142
زحل عن موضعه زحولا : زال		السّرقسطي ج 3 ص 463
و نحّيته عن موضعه تنحية فتنحّى.		ابن منظور (نحا) م6 ص601
و نهض عن المكان نهوضا : زال		السّرقسطي ج 3 ص 178

فيقتضي الفعل جاز مفعولا به يجوز فيه الوجهان ولكنّ الأفعال : أخلّ وزحل ونحّى ونهض لا تستوجب إلاّ مفعولا يكون مركّبا بالجرّ. ويكون الاسم الواقع مفعولا به أو مخصّص رأس المركّب دلاليا مكانا، وهذا ما يميّز الأفعال الدّالة على الاستقرار وما يقابلها عن الأفعال الّتي تشترك معها في نوع مقولة المفعول به أو أحد المفعولات إذا اقتضت أكثر من محلّين من نحو :

- «أجمع المعاصرون على أنّ شعر أبي الطّيب ينطق بشخصيّته نطقا بيّنا»
- و أحسن زيد إلى عمرو
- و أمره بالخروج
- و حرّضه على الأمر

فالفعلان الأوّلان اقتضيا مفعولا به مركّبا بالجرّ مجروره في المثال الأوّل اسم معنى وفي الثّاني اسم ذات وليس أحدهما مكانا وكذلك الشّأن في المثالين الأخيرين فقد استوجبا مفعولين ورد ثانيهما مركّبا بالجرّ مجروره اسم معنى.

ج) ومنها أفعال أخرى

والدّليل الثّالث على دور الفعل في تحديد مقولة المفعول نوعا وعلى أثر حقله في ذلك الأفعال المنتمية إلى نفس الحقل دون أن تكون مترادفة أو أضدادا.

فأمّا أفعال الضّرب من نحو :

- ركل وساط وصفع وفأس ولطم ولكم.

فتقتضي جميعها مفعولا به مقولة معجميّة تكون اسم ذات وكذلك كلّ فعل دلّ على عمل يقع على ذات نحو :

- حرث الأرض
- و طرق الحديد
- و نشر الخشب

وأمّا أفعال حكاية القول باتّفاق النّحاة وما فيه معنى القول على اختلاف بين البصريّين والكوفيّين فتفتقر إلى مفعول به جملة نحو :

- (قَالَتْ امْرَأَةُ العَزِيزِ : الآنَ حَصْحَصَ الحَقُّ) (12 يوسف -51-)
- (و نَادَى نُوحُ اِبْنَهَ و كَانَ فِي مَعْزِلٍ : يَا بُنَيَّ اِرْكَبْ مَعَنَا) (11 هود -42-)

• و «يهتف هاتف : أَتَشْعُر أيّها العبد المغفور له لمن هذا الشّعر؟»
و أمّا أفعال الإخبار من نحو :
• حكى وذكر وأذاع وروى وسمع وأعلن وأورد.
فيجوز أن يرد مفعولها مصدرا أو رأسه مصدرا أو ما يقوم مقامه من مركّب موصولي. تقول :
• حكى زيد الخبر
• و ذكر قول عمرو
• و روى شعرا
• و أذاعه
• و سمع خبرا
• و أعلن المستعمر استقلال البلاد
• و أوردت وسائل الإعلام الخبر
فيكون المفعول اسما مصدرا أو مركّبا رأسه مصدر أو تقول[1]:
• حُكي. . . أنّه كان فيما مضى من قديم الزّمان وسالف العصر والأوان لملك ساسان ولدان.
• ذكرت لنا أن ليس لك أهل.
• «وذكرت لأمير المؤمنين ما ألتمس»
• و أذاعت السّلطات في النّاس أنّ تغييرا في توجّهاتها وفي تعاملها مع المواطن قد حصل
• «قد روي عن الأصمعي أنّه لم يسمع العرب تنشد : أَبِيتُ عَلَى مَعَارٍ بالتّنوين»
• ثم سمعت أنّه تغيّب
• و «أعلن إلى الشّعب أنّ الأميرة قد منعها المرض من توديع القديسين»
• و أوردت وسائل الإعلام أنّ رؤساء الدّول الغنيّة قد اجتمعوا بليون
فجاء المفعول مركّبا بالموصول في جميعها. كما يجوز أن يرد مفعول بعض هذه الأفعال مصدرا أو مركّبا بالجرّ مجروره مصدر أو مركّبا موصوليّا كما هي الحال في حدّث. تقول:
• «قد حدّثه الحديث و حدّثه به» (ابن منظور (حدث) م1 ص582)
• و»قد حدّث محدّث أنّه رأى بسبيل ملك الرّوم يغمس خبزا في خمر ويصيب منه» (المعرّي ص156)

1 ورد المثال الأوّل في ألف ليلة وليلة ج1 ص13، وقد وقع التّصرّف في تركيبه بالتّقديم والتّأخير ليستقيم وورد الثّاني و السّادس في أهل الكهف تباعا في صفحتي 96 و253 والرّابع في رسالة الغفران ص 370 والخامس في حدّث أبو هريرة ص104.

ويرد مفعول خبّر وأخبر الثّاني مركّبا بالجرّ مجروره مصدر. يقال :

- «خبّره بكذا و أخبره : نبّأه» (ابن منظور (خبّر) م2 ص783)

و قد يسقط الجارّ فيه إذا ورد مجروره مركّبا بالموصول الحرفي. قال الشّاعر :

وخَبَّرْتُمَانِي أَنَّ تَيْمَاءَ مَنْزِل   لِلَيْلَى إِذَا مَا الصَّيفُ أَلْقَى المَرَاسِيَ

3-2 بعض الأمثلة لحقول الأفعال الّتي تقتضي مفعولا به مصدرا أو مركّبا مؤوّلا به كثيرة هي الأفعال الّتي تقتضي مفعولا به يكون مصدرا أو مؤولا بالمصدر. وهي أفعال ساكنة تقع على مفعول معنى وتنتمي إلى مجموعة من الحقول منها :

أ) حقل الطّلب والعرض

وسنجتزئ على التدليل عليه بأربعة أفعال هي سأل وطلب وعرض واقترح. تقول (انظر ص258 و264 بالنّسبة إلى الأوّل) :

- «نسألك أن تتوخّى في أمّة محمّد صلّى الّله عليه وسلّم ما يزلفك عنده»
- «طلبت في النّفس الأخير أن تحمل لتموت في بهو الأعمدة»
- عرض زيد على عمرو أن يصاحبه في سفره
- و كان قد اقترح عليه أن يسافر

كما تقول :

- سألت الّله المغفرة
- و أطلب التّأكيد (الحكيم ص161)
- و عرض زيد على عمرو مصاحبته في سفره
- و كان قد اقترح عليه السّفر

فيرد المفعول به في الأمثلة الأولى مركّبا بالموصول الحرفي مؤوّلا بالمصدر ويرد في الأمثلة الثّانية مصدرا صريحا أو مركّبا رأسه مصدر.

ب) و منها أفعال النّفس و الجنس

- مثل أفعال الإرادة. و قد تقدّم ذكر شواهد عليها (انظر ص 500-501)
- و أفعال النّفس من نحو :

- أمل و خشي وخاف ورجا وتمنّى ونسي ونغّص

تقول :

- أمل النصر
- و خَشِيَ الهَزِيمة

ويقول تعالى :

- (إنّي أخاف عليكم عذاب يوم عظيم) (7 الأعراف -59)

وتقول :

- واذكر عهدنا الجميل... عهد دقيانوس (الحكيم ص 113)

- و ارج التّوفيق
- و تمنّ الشّفاء
- و انس الخطر
- و لا تنغصّ عليه عيشه

فيرد المفعول به في الأمثلة السّبعة الأولى اسما مصدرا. وكذلك يأتي المفعول في المثال الثّامن. يقول المعرّي في رسالة الغفران على لسان خازن الجنان :

- « أتأمل أن آذن لك بغير إذن من ربّ العزّة ؟ » (المعّري، رغ ص251)

وعلى لسان النّابغة الذّبياني :

- « خشيت أن أذكر اسمها في النّظم » (المعّري، رغ ص 205)

و يقول بعضهم :

- « أخاف أن يكون انصرافا ليس بعده عود » (المسعدي 77)
- «و رجوت أن تدعى النّفس العابدة و لكن أبت الأقضية «(المعري رغ ص 347)
- « ما أذكر أنّي سلكت هذا القريّ قط » (ن م ص 207)
- « تمنّى الرجل أن لا يعيش طويلا »
- « فنسيت ما كنت عرفت » (ن م 210)
- « لم أنس أنّ بيننا ثلاث مائة عام » (الحكيم ص 186)
- « و قد ذهب فنغص علي ما جاء بعده من الدنيا « (المسعدي ص 74)

فيرد المفعول مركّبا بالموصول الحرفي قائما مقام المصدر غالبا أو مركّبا بالموصول الاسمي وهو قليل.

- و مثل أفعال الرأي والإدراك اليقيني أو غير اليقيني من نحو : استبعد وأدرك ورأى وتصوّر واعتقد وعنى وافترض وفهم وأفاد ولاحظ وتوقّع. فمقولة مفعولها لا تختلف عمّا تقدّم. تقول :

- لا تستبعد بعض الجهات أن تكون إسرائيل أرسلت مجموعة من عملائها إلى بعض البلدان العربيّة[1]
- « أدركت ما تعني » (الحكيم 30)
- « و عندئذ أدرك أوراشيما أنّه محا سعادته بيديه» (ن م ص 245)
- « رأيت أن أسند الصفة إليه» (المعرّي، رغ ص 205)
- « لا يتصّور أن يكون مدلول الألفاظ و المصطلحات النّحويّة في تغيّر على مرّ الزّمن» (الحاج صالح ص 26)
- « يعتقد (سيبويه) أن عوامل الأفعال لا تضمر »

1 - تعددت مصادر هذه الأمثلة. فأمّا الأوّل والعاشر والثّاني عشر فمأخوذة من الصحف اليوميّة. وأمّا البقيّة فقد أحلنا على المراجع الّتي أخذت منها.

• « يعنى هذا أن هناك طرقا كثيرة للتّعبير عن النّفس »
• « تفترض بعض الدراسات النّفسيّة واللغويّة أنّ الكلمات المتعدّدة المعاني لها مداخل متعدّدة في الذاكرة الدّلاليّة » (الفهري، 1986 سلسلة عدد6 ص265)
• لم أفهم أنّك رجل متّزن (الحكيم ص 143)
• أفادت ممارسة الأمم المتّحدة أنّ الشرعيّة الدوليّة شرعيتان : شرعيّة العظماء وأذنابهم وشرعيّة المستضعفين تختلفان إلى حدّ التناقض
• لاحظ الأساتذة أنّ نسبة غياب الطلبة قد ارتفعت
• توقّع بعض السذج أن تتغيّر الأمور إيجابا بعد حرب الخليج
فيرد المفعول به في هذه الأمثلة مركّبا بالموصول مؤولا بالمصدر كما تقول مثلا :
• لا تستبعد بعض الجهات إرسال إسرائيل مجموعة من عملائها إلى بعض البلدان العربيّة.
• و اعتقد فلان الأمر
• « و لم أفهم قصدك (ن م ص 143)
• و توقّع السذج تغيير الأمور إيجابا بعد حرب الخليج.
فيكون المفعول به مصدرا أو مركّبا رأسه مصدر. لا يُسْتَثْنَى ممّا تقدّم من الأفعال الذهنيّة غير أفعال القلوب. فهي تقتضي مفعولين يكون أحدهما مشتقا اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبّهة يجوز أن يقوم المركّب بالموصول الحرفي مقامهما كما في نحو : حسب وخال وظنّ. و قد يستغنى به عنهما في نحو زعم في مألوف الاستعمال قال تعالى :
• (و لا تحسبَنَّ الّذين قُتِلوا في سبيلِ اللهِ أمْواتا) (3 آل عمران 169-)
و قال بعضهم :
• « خلت أنّ السّماء ستقع »
• « و أيظنّ هذا الشيخ أبو بكر الرازي أنّني غير عالم بنفاقه ؟» (التوحيدي ج3 ص 158)
فيرد المفعول به مركّبا بالموصول الحرفي سادا مسد مفعولين يقتضيهما الفعل في نحو :
• (و لا تحسَبنّ اللهَ غافِلا عمّا يفعَلُ الظالمون) (14 إبراهيم 42-)
• (و تحسبهم أيقاظا و هم رقود) (18 الكهف 18-)
• و خلت زيدا مهذّبا
• (و ما أظنّ الساعة قائمة) (18 الكهف 36-)
- و أفعال التّبيين
وهي أفعال تـمُـتّ بصلة وثيقة إلى ما تقدّم من الأفعال الذّهنيّة فهي سبب الإدراك أو نتيجته. وهي أضرب : منها ما يكون تبيينا وإثباتا أو نفيا نحو : أكّد وبيّن وأثبت واكتشف ونفى وأنكر وأوضح. تقول :

- أكّدوا أنّ للإنسان قدرات خلاقة لا يمكن مشاهدتها مباشرة
- بيّن البحث الدقيق في الحقول أنّ حالات التّرادف نادرة
- أثبتت اللّسانيات الحديثة عددا من الحقائق
- اكتشف زيد أن عمرا قد خانه
- نفى أن تكون قوانينها التطوّريّة شيئا خارجا عن إرادة المتكلّمين
- لا ننكر أنّ النّحو العربي قد تأثّر بمنطق أرسطو
- أوضح قيوم أنّ هناك أمورا عامّة تتعلّق بجميع اللّغات

كما تقول مثلا:

- أكّدت وسائل الإعلام الخبر
- و بيّن البحث الدقيق في الحقول ندرة حالات التّرادف
- و اكتشف زيد خيانة عمرو
- و لم أنكر تأثّر النّحو العربي بمنطق أرسطو
- و أوضحت الأمر

فيرد المفعول مصدرا أو مركّبا رأسه مصدر أو مركبا بالموصول. ومنها ما يكون تعمية كتمانا وتوهما أو إيهاما نحو : ادّعى وزيّن وكتم. فيجيء مفعوله أو أحد مفعوليه كذلك. تقول :

- « يدّعي (محبو أشعار المتنبّي) أنّها فاقت في الجودة أشعار الأوائل والأواخر « (الواد ص 49)
- و»زيّنت ليّ النّفس الكاذبة أن أنظم أبياتا في رضوان» (المعري، رغ ص249)
- و « لا أكتمك أنّ مرآك هذه اللحظة قد صيّرني سعيدا « (الحكيم ص146)

فيكون المفعول مركّبا بالموصول كما تقول :

- يدّعي محبّو أشعار المتنبّي فضلَها غيرَها جودة
- و (زَيَّنَ لَهم الشيْطانُ أعمالهم) (27 النمل -24-)

3-3- بعض الأمثلة لحقول الأفعال الّتي تقتضي مفعولا به مركّبا بالجرّ

تبدو الأفعال المقتضية مفعولا به مركّبا بالجرّ شديدة التنوّع مختلفة الحقول على نحو ما يتّضح مما يلي من الأمثلة. فمنها :

أ) أفعال تفيد بلوغ الغاية أو التوجّه نحو هدف كما هي الحال في أفعال الإشارة من نحو : أشار وأومأ ولوّح، وفي أفعال الاتجاه نحو هدف والوصول إلى غاية أو ضدّها من نحو : بلغ ورغب وانصرف وأعرض وأقبل ووصل واتجه[1] في مثل :

1 - الاختلاف واقع بين النّحاة في وظيفة المفعول الوارد مركّبا بالجرّ بعد أفعال الحركة إذا كان مكانا

- رغب في الشّيء
- « و كان يبلغ بي الودّ و الشوق مبلغه » (المسعدي 90)

وفي الآية :

- (فأَشَارَتْ إليه. قالوا : كيْفَ نُكَلّم مَن كان في المهدِ صبِيًّا) (19 مريم 29) وفي نحو :
  - « أومأت إليها أن تلقاني عند الصَّفا ليلتنا تلك » (المسعدي 68)
  - « و ألاح بثوبه و لوّح به » (ابن منظور (لوح) م 5 ص 410)
  - و « انصرفت بأملي إلى خازن آخر » (المعري، ر غ ص 251)
  - « و أقبل على الأعشاب يضرب فيها بيديه » (المسعدي ص 66)
  - و اتجه الغزاة نحو الحاضرة
  - فوصلوا إليها من الغد

وكذلك الحال في أفعال الطلب والأمر على اعتبارها توجيها لفعل الفاعل نحو غاية مثل قول بعضهم :

- « أمره بإعزاز الدّين » (التوحيدي ج3 ص154)
- وطلب منه الخروج
- و « حضّه على الجهاد » (التوحيدي ج 3 ص 154)

ب) وأخرى معنى الالتحام والملازمة أو ضدّهما نحو : جرؤ[1] واختلى وقدر وقام وتلبّس ووسم في مثل :

- « لا أجرؤ على الامتناع » (المسعدي ص 69)
- « و كنت أختلي به كلّ ليلة في محراب أعلّمه الإخلاص وأعلّمه الأدعيّة » (ن م ص 137)
- و « ما أقدر لك على نفع » (المعري، ر غ ص 252)
- و « فتقوم الحجّة عليّ » (ن م ص 203)
- « فتلبّستُ به » (المسدي ص 90)
- و « وسمتها برضوان » (المعري، ر غ ص 249)

ج) ومنها أفعال تفيد معنى الحيلولة والافتراق مثل : دفع وصدّ وقطع ومنع في نحو:

- تدفع عنه ضرا

وفي قوله تعالى :

- (وكذلك زُيّن لفرعون سُوءُ عملِه و صُدّ عن السَّبيلِ) (40 غافر -37)

وفي مثل :

- « كدتِ أن تقطعي عنّي سبيلي « (المسعدي ص 69)

---

1 - يمكن أن يدرج ضمن بعض الحقول الأخرى

• و منعتني من الخروج

د) و أخرى معنى الاستفادة أو نقيضها من نحو : أحسن وأساء وزيّن وتعرّض وغفر وأنعم. قال تعالى :

• (إن أحْسنْتم أحسنتم لأنفسكم و إن أسأْتُم فَلَهَا) (17 الإسراء 7-)
• (و زيّنَ لهُمْ الشيطانُ ما كانوا يَعْمَلونَ) (6 الأنعام 43-)

و قال المعرّي على لسان بعض شخوص رسالته :

• « بما غُفِر لك وقد كنت في زمان الفَتْرة والناس هَمَلٌ لا يحسن منهم العمل » (المعرّي، ر غ ص183)
• « إنّ الله أنعم عليّ » (المعري، ر غ ص 198)

هـ) و منها ما ينتمي إلى حقل العاطفة والإحساس إدراكا أو تعلّقا وعناية نحو: أبه وأحسّ وحفل وخطر وشعر وعزم وعلِق وعُنِي ويئس في مثل :

• « فما حفل بي و لا أظنّه أبه لما أقول » (ن م ص 249)
• «لما أحسست بها جعلت أترنّم بشعر صنعته فيها » (المسعدي ص 69)
• «خطر لي ذلك مثلما خطر لكما القنيص » (المعري، ر غ ص 199)
• « لا أشعر بالّذي حممت : أي قصدت » (ن م ص 252)
• « عزم على الأمر يعزم عزما : أراد فعله. . . و قال الليث : العزم ما عقد عليه قلبك من أمر أنّك فاعله » (ابن منظور (عزم) م4 ص769)
• « عَلِق بالشّيء وعلقه : نشِب فيه. . . وعلق بها عُلوقا وتعلّقها وتعلّق بها وعَلِقها وعُلّق بها تعليقا : أحبّها » (ن م (علق) م4 ص862).
• « و عُني بالأمر عناية » (ن م(عنا) م4 ص 912)
• » و يئست ممّا عنده » (المعري، ر غ ص252)

و) و منها ما يكون من حقل التجاور قربا أو بعدا نحو : بعد ودنا وقرب. تقول :

• بعدت عنه
• « و دنوت منه » (ن م ص 250)
• « و قربت منه (ن م ص 251)

ز) ومنها ما فيه معنى الانفصال من نحو : باح و أخبر و رفع في مثل:

• يبوح بباطن سرّه
• و أخبرته بما كان من أمره
• و رفع عنّي البؤس

فالبوح بالسرّ والإخبار بالأمر نقل له من الذات إلى الخارج ورفع البؤس تخليص للمُعنّى. فهذه الأفعال تنقل العلاقة بين الفاعل والمفعول أو بين المفعول الأوّل والثّاني من علاقة تلاحم إلى علاقة انفصال.

ح) أو معنى المخالطة من نحو : اختلط وضرِي ومزج. تقول العرب :

- اختلط الحابل بالنابل
- « و ضري بالحَبَر »[1] (المعري، ر غ ص 222)
- و مزج الخمرة بالماء

ط) وما يفيد من الأفعال الاستقرار الماديّ كـما هو مبيّن في مـا تقدّم أو الاستقرار المعنوي من نحو :

- « حلّت في العاجلة به النقمة » (ن م ص 196)

على أنّ هذه الحقول على كثرتها يجمع بينها معنى الاتصال أو الانفصال لا يمكن أن تخرج بحال عن هذه العلاقة، معنويا كان كما في نحو أفعال العواطف والأحاسيس أو في بعض أفعال الالتحام والملازمة وما يفيد السعي إلى غاية معنويّة من نحو رغب وعزم أو ماديّا عن بعد كما في مثل أفعال الإشارة أو عن قرب وتلاحم كما في نحو أفعال التجاور والالتحام والمخالطة والاستقرار. وليست هذه الحقول إلاّ مجرّد أمثلة فلم يُعمد في هذا العمل إلى استقصائها بدليل وجود أفعال أخرى تقتضي مفعولا به مركّبا بالجرّ يكون آلة أو مفعولا ثانيا يكون كذلك وهي الأفعال الّتي تدلّ على التوسّل من نحو :

- « كنّا نتقرّب إلى الرئيس و الملك بالبيتين أو الثّلاثة » (ن م ص251)
- و « قد توسّل بنا إليك » (ن م ص 259)

4 - دور الفعل في تحديد خصائص الفاعل أو المفعول الصّرفيّة

أشرنا في ما تقدّم إلى تنبّه بعض اللغويين العرب القدامى والمحدثين إلى اقتضـاء بعض الأفـعال فاعـلا أو مفـعولا به ذا خصـائص صرفيّة محددة جنسا أو عددا. فقد لاحظوا وجود أفعال يكون فاعلها أو مفعولها جمعا وأخرى يرد فاعلها أو مفعولها مؤنّثا تأنيثا طبيعيا.

إلاّ أنّ ما ورد في مؤلّفاتهم حول هذه المسألة كان مجرّد ملاحظات عابرة لا ترقى إلى مستوى النّظريّة ولا تسمح بوضع قاعدة في هذا الشّأن ولا هي تسعى إليه. وفضل هذا العمل أنّه استفاد من هذه الملاحظات المتفرّقة الّتي كانت منطلقا للتفكير في علاقة جنس الفاعل أو المفعول به وعدده بالفعل الّذي يرد رأس التركيب وفي إمعان النّظر فيها إمعانا مكّننا من الانتهاء إلى ما يخالف مسلّمات النّحاة إذ تبينّا أنّ القاعدة أن يحدد الفعل خصائص العناصر الأوّليّة الأساسيّة الصّرفيّة جنسا أو عددا وإن لم يبدُ الأمر للنظرة الأولى بديهيّا وبهذا الشكل.

4-1- دور الفعل في تحديد عدد الفاعل أو المفعول

ترد الأفعال في علاقتها بعدد هذين المكوّنين على ثلاثة أضرب :

---

1 - و ضرِي بمعنى تلطّخ. و الحبر : وسخ الأسنان.

4-1-1- الضّرب الأوّل

فأمّا الضّرب الأوّل وهو الغالب على أفعال اللّغة فيجوز في فاعله أو مفعوله أن يكون واحدا أو أكثر. تقول مثلا :

- خرج (الطفل، الطفلان، الأطفال)
- و رأيت (طفلا، طفلين، أطفالا) (يلعب، يلعبان، يلعبون)
- و شذب الفلاّح (شجرة، شجرتين، أشجارا)

فيقتضي الفعل في هذه الأمثلة فاعلا أو مفعولا به مفردا أو مثنّى أو جمعا بحسب سياق الخطاب وحاجة المتلفّظ في الإبـلاغ. فللفعل فيهـا سمة تركيبيّة معيّنة هي [+ فاعل± مفرد] أو [+ مفعول به ± مفرد] .

4-1-2- الضّرب الثّاني

و أمّا الثّاني فنادر الوجود. وهو الّذي يستوجب فاعلا أو مفعولا به مفردا

أ) في بنيته قبل المعجميّة كما في نحو :

- « و في الحديث أنّه قال لسعد وهو يشير بإصبعين : أحّد أحّد أي أشر بإصبع واحد لأنّ الّذي تدعو إليه واحد وهو الله تعالى» (ابن منظور (أحد) م1 ص27)
- و « أفذّتْ الشاة إفذاذا وهي مُفِذٌّ : ولدت ولدا واحدا. وإن ولدت اثنين فهي مُتئم وإن كان من عادتها أن تلد واحدا فهي مفذاذ (ن م (فذذ) م4 ص1064)
- و أوحدت الشاة فهي موحد أي وضعت واحدا مثل أفذّت

ب) أو في بنيته المعجميّة

فمفعول هذه الأفعال الغائب في البنية المعجميّة مفرد لا محالة. ولكنّ المفعول في نحو:

- « أحّدت الله تعالى و وحّدته « (ابن منظور (وحد) م6 ص989)
- و (خلق الله السماواتِ و الأرضَ)
- و « سبّحت الله تسبيحاَ و سبحانا بمعنى « (ن م (سبح) م3 ص81)
- و«عبد[1] الله يعبده عبادة. . . : تألّه له «(ن م (عبد) م4 ص 665)
- (إيّاك نعبُدُ و إيّاك نَسْتَعِينُ) (1 الفاتحة 5)
- أستغفر الله ذنبا لست محصيه
- و « يقال : وحّده و أحّده « (ن م (وحد) م6 ص886)
- و « وحّد الله توحيدا « (الزمخشري، أ ب (وحد) ص 668)
- و « أوحد الله فلانا جعله بلا نظير « (ن م (وحد) ص 668)

---

1 وهو في هذا الاستعمال مشروط بسياق حضاري عقدي معيّن. فلا يكون ذلك في غير المجتمعات الموحّدة إسلامية كانت أو مسيحيّة أو يهوديّة.

• « وهو يستوفق ربّه للخير » (أ ب (وفق) ص 684)
وقد يجوز أن يكون مركّبا اسميا أو حرفيا مخصّصه يتّسم بسمة [+ مفرد] كما هي الحال في بنية سبّح و سجد المعجميّة في الآيات التّالية :
• (إنّ الّذين عِندَ ربِّكَ لا يستكبِرون عن عبادته وله يسجُدون) (7 الأعراف206)
• (و سبِّحوه بُكرةً و أَصيلا) (33 الأحزاب 42)
• و (سَبَّحَ للهِ ما فِي السَّماواتِ و الأرْضِ) (57 الحديد 1-)
• (يسَبِّحون بِحَمْدِ ربِّكَ) (39 الزمر -75-)(40 غافر-7-)(42 الشورى -5-)
وقد يرد المفعول به مركّبا بالجر مخصّصه مركّب اسمي سمته [+ مفرد] كما في نحو :
• ابتهل إلى الله. «والابتهال أن تمدّ يديك جميعا. وأصله التضرّع والمبالغة في السؤال « (ابن منظور (بهل) م1 ص279)
• « و تاب إلى الله يتوب تَوْبًا وتوبة و مَتابا : أناب و رجع عن المعصيّة إلى الطاعة » (ن م (توب) م1 ص 336)
• « و تضرّع إلى الله : ابتهل» (ن م (ضرع) م3 ص530)
• و ناب فلان إلى الله تعالى و أناب إليه إنابة فهو منيب : أقبل و تاب و رجع إلى الطاعة » (ابن منظور (نوب) م6 ص737)
وأمّا حقل الخلق فالفاعل فيه يتّسم بسمة [+ مفرد] ويكون ذاتا متعالية. فالأفعال بدأ وبرأ وخلق وفطر مثلا تقتضي فاعلا مفردا ومفعولا به جمعا.
• «يقال : برأ الله النَّسَمَةَ وخلق السماوات والأرض» (ن م (برأ) م1 ص182)
• « وفطر الله الخلق يفطُرهم : خلقهم و بدأهم» (ن م (فطر) م4 ص1108)

4-1-3- الثّالث

وأمّا الثّالث فيقتضي فاعلا أو مفعولا يتّسم بسمة [- مفرد] وهو دون الأوّل على مستوى الاستعمال اللغوي بكثير.

4-1-3-1- الفاعل

فأمّا الأفعال الّتي تقتضي فاعلا جمعا فضربان :
أ) ضرب سماعيّ قليل في المعجم نحو :
• « جلب القوم يجلِبون ويجلُبون وأجلَبوا وجلَّبوا. والجَلَب والجَلَبة في جماعة النّاس « (ن م (جلب) م1 ص476)
• و « اجلخمّ القوم : اجتمعوا. ويقال : استكبروا « (ن م (جلخم) م1 ص480)

• و«ضجّ القوم يضجّون ضجيجا . . . : فزعوا من شيء وغُلِبوا . وأضجّوا إضجاجا إذا صاحوا فجلّبوا » (ابن منظور (ضجج) م3 ص511)

فالأفعال الأربعة جلب واجلخمّ وضجّ وأضجّ مثلا تستوجب فاعلا سمته [- مفرد]

ب) وضرب قياسي يعرف بدلالته على معنى المشاركة وبصيغته الصّرفيّة. فكلّ فعل يدلّ على معنى المشاركة كان على وزني افتعل أوتفاعل أو غيرهما من الأوزان يفتقر إلى فاعل جمع . تقول مثلا :

• « اختصم القوم و تخاصموا » (ن م (خصم) م2 ص843)
• و» اشتجر القوم : تخالفوا « « وكلّ ما تداخل فقد تشاجر واشتجر. ويقال : التقى فئتان فتشاجروا برماحهم» (ن م (شجر) م3 ص272)
• « و يقال اشتركا بمعنى تشاركا . وقد اشترك الرجلان وتشاركا « (ن م (شرك) م3 ص306)
• « و قد تعارف القوم أي عرف بعضهم بعضا « (ن م (عرف) م4 ص746)
• « و تقاتل القوم واقتتلوا « (ابن منظور (قتل) م4 ص18)

فتفتقر هذه الأفعال إلى فاعل جمع ويكون معنى افتعل وفاعل واحدا، لك أن تستعمل هذا الوزن أو ذاك كما يجوز استعمال وزن آخر بنفس المعنى نحو قولهم :

• «تقسّموا الشّيء و اقتسموه وتقاسموه وقسّموه بينهم « (ن م (قسم) م4 ص87)

فيكون فاعل الأفعال الدالة على المشاركة بسمته أو صيغته الصّرفيّة جمعا. وأمّا فاعل بعض الأفعال الّتي ترد على وزن فاعل من نحو :

• خاصمت فلانا
• و شارك زيد عمرا
• و فاخر عمرو بكرا

فتكون كذلك في الحقيقة على غير ذلك ظاهرا. فهي تقتضي فاعلا و مفعولا به يتّسمان بسمة [± مفرد]. والحقّ أنّ الفاعل والمفعول النّحويين هما فاعلان منطقيان. فالمخاصمة اشترك فيها كلّ من الفاعل والمفعول. فكلاهما قام بالفعل ووقع عليه في آن. وكذا الحال في شارك و فاخر.

4-1-3-2- المفعول

غير أنّ اقتضاء الفعل مفعولا جمعا أكثر من افتقاره إلى فاعل يكون كذلك . فسمة [- مفرد] تكثر في المفعول دون الفاعل. والأفعال الّتي يكون مفعولها جمعا قسمان :

أ) قسم يدلّ بصيغته الصّرفيّة المتحوّلة على سمة [-مفرد] في المفعول به الّذي يقتضيه و يكون من الأفعال الّتي تفيد بصيغتها التكثير من نحو :

- « جرّروا أذيالهم » (الزمخشري، أ ب (جرر) ص 88)
- « و جاب القميص : قوّر جيبه و جوّب القُمُصَ » (ن م (جوب) ص103)
- و ذبّح الملك الغاشم أبناء أعدائه
- و ضرّب الحاكم المستبدّ أعناق معارضيه
- (و غلّقتْ الأبْوابَ) (12 يوسف -23-)
- و(يُقَتّلون أبناءكم و يستحيُون نساءَكُم) (الأعراف -141-)
- (و قطّعْنَ أيدِيَهُنّ) (12 يوسف -31-)

فليست هذه السّمة من سمات الفعل الانتقائيّة قبل التّحويل الصيغي الّذي طرأ عليه. فالأصل في هذا الضّرب أن يكون من النوع الأوّل ولكنّ رغبة الباثّ في التعبير عن معنى التكثير لمقتضيات السّياق الخطابي (مسايرة أو انسجاما مع) جعلته ينقل صيغة هذه الأفعال بما يتناسب ومقتضيات الإبلاغ. فاكتسبت هذه الأفعال بذلك السّمة الانتقائيّة [+ م به – مفرد] إلاّ ما استعمل منها مجازيّا من نحو :

- جرّروا أذيالهم و جرّوا أذيالهم

فيجوز في استعمال أفعال هذا القسم أن يتّسم المفعول به الّذي تقتضيه بسمة [± مفرد]. تقول:

- ذبح الملك الغاشم (ابن وزيره، ابني وزيره، أبناء وزيره)
- و ضرب الجلاّد (عنق المجرم، عنقي المجرمين، أعناق المجرمِين)
- و أغلقت المرأة (الباب، الأبواب)
- و قتل الفارس (مبارزه، مبارزَيه، جميع مبارزيه)
- و قطع الحاكم المستبدّ (رقبة عدوّه، رقبتي عدوّيه، رقاب أعدائه

ب) وقسم يدلّ بجذره على اقتضائه مفعولا به جمعا فسمة [+ م به – مفرد] سمة انتقائيّة أصليّة فيه تحدّد في بنيته التركيبيّة غير المنقولة عدد المفعول به مقوليّا. وقد يكون الجمع داخليا أو خارجيا.

وهذا النوع من الأفعال دون الضّرب الأوّل على مستوى التواتر في الاستعمال. وقد جمعنا بعض الشواهد من معاجم مختلفة ومن بعض كتب النّحو في الجدول عدد (37) ص646-648 فمن أمثلته نحو:

- « أدَبهم على الأمر: جمعهم عليه »
- و « يُمِن فلان على قومه فهو ميمون إذا صار مباركا عليهم »

أمّا أفعال الاختيار من نحو : اجتبى واختار واصطفى وانتخب في مثل :

- (ثمّ اجتباه ربّه فتاب عليه وهدى) (20 طه 122)

- « واجتباه أي اصطفاه. وفي الحديث أنّه اجتباه لنفسه : أي اختاره واصطفاه ابن سيده : و اجتبى الشّيء : اختاره » (ابن منظور (جبي) م1 ص400)
- (و أنا اخترتك فاسمع لما يوحى) (20 طه 13)
- و اختار المساهمون زيدا لرئاسة مجلس الإدارة
- و اختاروا ثلاثة مساهمين أعضاء

وفي الآية :

- (يا مريم إنّ الله اصطفاكِ و طهّرَكِ) (3 آل عمران -42)

و في نحو :

- انتخب الفرنسيون رئيسا جديدا
- و كانوا قد انتخبوا أعضاء المجالس المحليّة

فقد اقتضت في هذه البنى السّطحية جميعها مفعولا به مفردا أو جمعا بحسب حاجة الباثّ في إبلاغ رسالته مع أنّ في هذه الأفعال السّمة الانتقائيّة [+ مفعول، - مفرد]. فالحقيقة أنّ المفعول الّذي يتّسم بهذه السّمة مقدّر يدلّ عليه سياق الخطاب. ذلك أنّ أفعال الاختيار تستوجب مفعولين أحدهما يتّسم بسمة [-مفرد] وليس المفعول الظّاهر غير المفعول الأوّل وأمّا الثّاني الّذي يتّسم بهذه السّمة فمحذوف. فالأصل في هذا مثلا :

- اجتباه ربّه من بين قومه
- و اختار المساهمون زيدا من بين خمسة مترشحين
- و انتخب الفرنسيون رئيسا من بين ثلاثة مترشحين

وهـذا الرأي يؤكّده الاستعمال القرآني وتنهض عليه أمثلة هذا الحقل فيه من نحو:

- (لكنّ اللهَ يَجتَبي من رُسُله مَن يشَاءُ) (3 آل عمران -179-)
- (و اختارَ مُوسَى قومَهُ سَبعينَ رَجُلا لميقاتنا) (7 الأعراف 155-)
- (و اصطَفَاكِ عَلَى نساء العالَمِينْ) (3 آل عمران -42)
- (إنَّ اللهَ اصطَفَى آدمَ ونُوحا وآل إبراهيمَ وآل عمرانَ علَى العالَمين) (3 آل عمران33)
- (و اللهُ يَصطفِي منَ الملائكةِ رُسُلا ومنَ النَّاسِ) (22 الحج 75-)

وجاء المفعول به جمعا داخليّا أو ذاتيّا في نحو :

- جبى الخراج
- و رعى الماشيّة
- و ساد قومه
- و ساس الرّعيّة

وخارجيّا أو نحويّا في مثل :

- جمهر الأشياء
- و قفع البرد أصابعه
- و مصّر الأمصار

وجاز فيه الوجهان في نحو : أدب وبسق وثمن ورأس وتزعّم. تقول :

- «أدب قومه على الأمر وندبهم إليه» «جمعهم عليه» (أب (أدب) ص13)
- و أدب أنصاره عليه
- « و بَسَقَ على قومه : علاهم في الفضل » (ابن منظور (بسق) م1 ص214)
- و بسق على أهله
- و ثَمَنَ الجماعة أو الزملاء
- و رَأَسَ الحزب
- و رأس العمّال
- و تزعّم القوم
- و تزعّم العمّال

غير أنّه توجد بعض الحالات النادرة الّتي لا يكون فيها الفعل فاعلا في تحديد عدد الاسم الواقع مفعولا به على عكس الفاعل أو السّياق التّاريخي أو الحضاري. فهذه العناصر هي الّتي تحدّد عدد المفاعيل كما هي الحال في نحو :

- خلق الله العباد
- و يعبد الموحّدون إلاها واحدا
- ولاعَبَدَ العرب في الجاهليّة الأصنام
- ويعبد الوثنيّون آلهة كثيرة

فلا يجوز القول :

* خلق الله عبدا
* يعبد الموحّدون (الأصنام، آلهة كثيرة)
* و لا يعبد الوثنيّون أو عرب الجاهليّة إلاها واحدا

4-2- دور الفعل في تحديد جنس الفاعل أو المفعول به

4-2-1- جنس الفاعل

لاشكّ أنّه يجوز في فاعل الفعل سمة [± مذكر] في الأعمّ الأغلب. تقول مثلا :

- جاء (الطالب ،الطالبة)
- واجتمع (المدرسون ،المدرسات)

إلاّ أنّ بعض الأفعال الّتي يكون فاعلها ومفعولها حيوانا عاقلا أو غير عاقل

لايجوز في فاعلها الوجهان . فهو يكون إمّا مذكّرا أو مؤنّثا تذكيرا أو تأنيثا طبيعيّا على نحو ما يتبيّن من الجدول(35) ص640-641 ومن نحو :

- «حَصرَ عن المرأة : لم يستطع جماعها» (السّرقسطي ج1 ص358)
- وزنى بالمرأة
- « وأسوى الرّجل في المرأة إذا أوعب فيها ذكره « (ن م ج3 ص570)
- ونزا الذّكر على الأنثى

ففاعل كل من حصر وزنى وأسوى ونزا يتّسم بسمة (+ذكر) وعلى العكس من ذلك سمة فاعل كل من آنث وأذكر وتقيّأ. فهي (- ذكر). تقول :

- آنثت المرأة
- وأذكرت
- وتقيّأت «تعرّضت لبعلها وألقت نفسها عليه» (ابن منظور (تقيأ) م4 ص199) .

4-2-2- جنس المفعول

ولايختلف الأمر في المفعول به . فالغالب فيه جواز التّأنيث والتّذكير. تقول :

- ضرب زيد (عمرا، هندا)
- و قرأ عمرو (كتابا، قصة)
- «وقد غزل غزلا وتغزّل بها وغازلها وغازلته مغازلة « (ن م (عزل) م4 ص985)

فيفتقر الفعل ضرب وقرأ وتغزل إلى مفعول به يجوز فيه الوجهان. إلا أنّ بعض أفعال الحيوان ناطقا كان أو أعجم لا يجوز في مفعولها إلاّ وجه واحد. فإما أن يكون ذكرا وإما أن يكون أنثى. وهي أنواع :

4-2-2-1- منها ما تستغني عن مفعولها في البنية المعجميّة ولكنّها تدلّ عليه بجذورها أو بما تواضع عليه مستعملو اللّغة من معنى نحو :

المثال	جنس المفعول	حقل الفعل الدلالي	المصدر
آنثت المرأة وهي مؤنّث : ولدت الإناث فإن كان ذلك لها عادة فهي مئناث	أنثى	التكاثر الولادة	ابن منظور(أنث)م1ص111
و أجلب الرّجل : ولدت إبله إناثا و أجلب : ولدت ذكورا.	أنثى ذكر		ن م (جلب) م1 ص476
و أحلمت المرأة : ولدت الحلماء	ذكر		السّرقسطي ج 1 ص 365
وأخلط الرجل والفحل : خالط الإناث بالجماع	ذكر	الممارسة الجنسية	ن م ج 1 ص 459

و أذكرت المرأة وغيرها فهي مُذكر : ولدت ذكرا. . . فإن كان ذلك لها عادة فهي مذكار وكذلك الرجل أيضا مذكار	ذكر	التكاثر	ابن منظور (ذكر) م 2 ص 1071-1072
ولاط الرجل لواطا ولاوط أي عمل عمل قوم لوط	ذكر	الممارسة الجنسية	ن م (لوط) م5 ص412

فالأفعال آنث وأحلم وأذكر دلّت على المفعول الغائب في البنية المعجميّة أو عليه وعلى صفته معا بجذورها . ولكنّ أجلب وأخلط ولاط دلّت عليه بسماتها الدّلاليّة.

4-2-2-2- ومنها ما لا يستغنى عنه

أ) فيكون مركبا اسميا أو مركبا بالجرّ مخصّصه اسم أنثى. يقال :

المثال	جنس المفعول به	المصدر
قد تزوّج امرأة و زوّجه إيّاها وبها وأبى بعضهم تعديتها بالباء.	أنثى	ابن منظور(زوج) م2 ص61
وعلقها بالكسر علَقا وعلاقة وعلِق بها عُلوقا وتعلّقها وعلق بها وعُلّقها وعُلّق بها تعليقا : أحبّها. علِق بالمرأة وعُلّقها	أنثى	ن م (علق) م4 ص862 الزمخشري، أب (علق) ص433

فقد جاز في مفعول تزوّج وعلق أن يكون مركبا بالجر «بالمرأة» مخصّص الرّأس فيه اسم سمته (- ذكر) أو أن يكون مركبا اسميا هو مخصّص الرّأس السابق .

ب) أو مركبا بالجرّ

- مخصّص الرّأس فيه اسم ذكر على نحو ما يتبيّن من أمثلة الجدول (39) ومن نحو :

المثال		المصدر
جلا العروسَ على بعلها جَلوة وجِلوة و جُلوة وجلاء و اجتلاها و جلأها	ذكر	(ابن منظور (جلا) م1 ص492)
وزفّ العروس إلى زوجها	ذكر	الزمخشري، أب(زفف)ص272
و نَشَصَت المرأةُ على زوجها مثل نَشَزت أي ارتفعت عليه	ذكر	السّرقسطي ج3 ص138
و أنصعت الناقةُ للفحل : قرّت	ذكر	ن م ج3 ص131

أو اسم أنثى (انظر نفس الجدول) و نحو :

المثال	المصدر
أبَل الرّجل عن امرأته و تأبّل : اجتزأ عنها. وفي الصحاح : أبل الرجل عن امرأته إذا امتنع من غشيانها وتأبّل	ابن منظور(أبل) م1 ص122
خَنَع إلى المرأة خنعا : أتاها للفجور	السّرقسطي ج1 ص477

ابن منظور(عرس)م4ص232	أعرس بأهله إذا بنى بها و كذلك إذا غشيها
السّرقسطي ج3 ص140	نسب بالنساء : تغزّل بهن

فالأفعال جلا وزفّ ونشص وأنصع مثلا افتقرت إلى مفعول به يكون مركبا بالجر مخصّصه اسم حيوان عاقل أو غير عاقل. وكذلك الحال في الأفعال أبل وخنع وأعرس ونسب. إلا أنّ سمة المخصّص في الأمثلة الأربعة الأولى (+ ذكر) وسمته في الثّانية (– ذكر)

ج) و قد يكون مفعوله مركّبا اسميّا

– حيوانا ذكرا عاقلا أو غير عاقل كما تبيّن من الجدول (36) ومن نحو:

- « تأبّيت أبا أي اتّخذت أبا »
- و « أطرقت الفحل : وهبت ضرابه سنة»

– أو أنثى مثل :

- « أتى امرأته » .
- و فاش الحمار الأتان يَفيشها فيشا إذا علاها »
- « و وطئ الرّجل امرأته »

وقد جمعنا بعض هذه الأفعال في الجدول (36)

إنّ الأمثلة الّتي استعرضنا وأمثلة الجدول (36) تثبت بما لا يدع مجالا للشكّ :

– أوّلا أنّ الأفعال الّتي تقتضي مفعولا به محدّدا بجنس معيّن كثيرة وإن كانت قليلة بالقياس إلى ما يجوز فيها الجنسان.وهي تتفاوت على المستوى الكمّي بحسب جنس المفعول به. فما كان منها يستوجب مفعولا به سمته [+مذكّر] كثيرة. وأكثر منها الأفعال الّتي تكون سمة مفعولها [– مذكّر].

– ثانيا أنّ التّأنيث فيها أو التّذكير طبيعي وليس نحويّا إذ المفعول به فيها في الأعمّ الأغلب حيوان ذكر بالنّسبة إلى الضّرب الأوّل من الأفعال، أنثى بالنّسبة إلى الثّاني. وقلّما يكون من الأحياء نباتا[1] كما هي الحال في نحو : أبر ولقّح وما تعالق معهما جدوليّا. تقول :

- «أبرْت النَّخلة وأبَّرْتُها فهي مأبورةٌ ومُؤبّرةٌ». «وزمن الإبار زمن تلقيح النّخل وإصلاحه» (ابن منظور (أبر) م1 ص5)

ويقال :

- لقّحوا نَخَلهم وألقَحوه. واللّقاح ما تُلقح به النّخلة من الفُحّال. يُقال:
- ألْقَحَ القوم النّخلَ إلقاحا ولقّحوه تلقيحا.
- وألقح النّخلَ بالفُحّالة ولَقَحهُ وذلك أن يدع الكافور وهو وِعاء طلع النّخل ليلتين أو ثلاثا بعد انغلاقه ثمّ يأخذ شمراخا من الفحّال. قال : وأجوده ما

1 تطابق سمة [+مذكّر] هنا مع سمة [+ذكر] وسمة [–مذكّر] مع سمة [–ذكر].

عَتُق وكان من عام أوّل فيدُسّون ذلك الشّمراخ في جوف الطّلعة وذلك بقدر. قال: ولا يفعل ذلك إلاّ رجل عالم بما يفعل[1]». (ابن منظور (لقح) م5 ص384).

- ثالثا أنّ خصائص بعض المفاعيل الّتي تقتضيها بعض هذه الأفعال تختلف جنسا في بعض المعاجم عنها في أخرى[2] وعمّا هو سائد في الاستعمال، فالّذي يتبادر إلى الذّهن في نحو: ختن وعَذَر ونحو: خفض وراوَدَ وغازَل أنّ مفعول الفعلين الأوّلين يتّسم بسمة [+مذكّر]. فهما يستوجبان مفعولا به سمته [+إنسان]، [+ذكر]. في حين أنّ من سمات مفعول الأفعال، الأخرى، سمة [-ذكر]، ففيها سمتان انتقائيّتان على أساسها يقع اختيار المفعول هما سمتا [+ إنسان و[-ذكر]. وهو ما يوهم به ما جاء في أساس البلاغة في ختن وخفض وعذر وغازل[3]. قال الزّمخشري: يقال:

- « خَتَنَ الصّبيَّ واختتن » (أ ب (ختن) ص 153)
- «وخُتن الغُلامُ وخُفضت الجارية» (ن م (خفض) ص 170)
- «وعُذر الصّبيُّ: طُهِّرَ» (ن م (عذر) ص 412)

وبعكسه في نحو راود. قال:

- «وراوده عن نفسه خادعه عنها وراوغه» (ن م (رود) ص258)

ولكنّ محاولة التّثبّت من جنس المفعول الّذي يقتضيه كلّ من هذه الأفعال بالرّجوع إلى معاجم مختلفة تجعل ذلك الحدس وهما ليس إلاّ، وتُنبّه إلى أن لا عدول في استعمال القرآن لراود في نحو:

- (وراودَتْهُ الّتِي هُو في بيتِها عَن نفسِه) (12 يوسف 23)
- (وقال نسوةٌ في المدينةِ: امرأةُ العزيز تُراود فَتاها عن نفسِه)(12 يوسف30)
- (قال: هيَ راودتنِي عَن نفسِي) (12 يوسف 26)
- (قالوا: سنُراودُ عنه أبَاه وإنَّا لفَاعلون) (12 يوسف 61)

كما قد يظنّ. وإنّما هو في صميم الاستعمال النّمطي. فهذه الأفعال يجوز في مفعولها في الأصل أن يكون ذكرا أو أنثى على اختلاف بين اللّغويّين على نحو ما يتّضح من اللّسان. وقال ابن منظور:

- «خَتَن الغُلامَ والجاريةَ يَختِنُهُما ويَختُنُهُما ختْنًا. والاسم الخِتان والخِتانة وهو مختون. والختان موضع الخَتن من الذّكر وهو موضع القَطع من نَواة الجارية. قال أبو منصور وهو موضع القطع من الذّكر والأنثى. ومنه

1 لم نورد أمثلة للأفعال المتّصلة بالنّبات في الجداول واقتصرنا على ما يكون مفعوله حيوانا.

2 قارن مثلا بين أساس البلاغة واللّسان في نحو: خَتن وخفض وعذر مثلا.

3 لا ذكر لفعل غازل في أساس البلاغة ومع ذلك يوهم ما ورد في مادّة (غزل) بنسبة الفعل إلى فاعل ذكر ومفعول أنثى «قال الزّمخشري: وفلان غزل ومتغزّل وغزيل وهو غزيلها فعيل بمعنى مفاعل» (أ ب (غزل) ص450) والحقّ أنّه يُستعمل للذّكر والأنثى (انظر ص521)

الحديث المرويّ إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل وهما موضع القطع من ذكر الغلام وفرج الجارية ويقال لقطعهما الإعذار والخفض. ومعنى التقائهما غيوب الحشفة في فرج المرأة حتّى يصير ختانه بحذاء ختانها».
«وأصل الختن : القطع» (ابن منظور(ختن) م2 ص 791)
وقال :

- «خفض الجارية يَخفضُها خَفضا وهو كالختان للغلام وأخفضت هي»

وقيل :

«خَفَضَ الصّبيّ خفضا : ختنه فاستعمل في الرّجل» (ن م (خفض) م2 ص868)

أيضا. وقال :

. «عذر الغلام والجارية يَعذِرهما عذْرا وأعذرهما ختنهما. . . »(ن م(عذر) م4 ص719)

«وقال اللّحياني : العُذرة قُلفة الصّبيّ ولم يقل إنّ ذلك اسم لما قَبل القطع أو بعده والعُذرة البَكارة» (ن م (عذر) م4 ص 719)
فاستعملت الأفعال الثّلاثة بالرّجوع إلى أصل المعنى وهو القطع للذّكر أو الأنثى على السّواء. ولا يختلف الأمر في نحو راود وغازل. قال صاحب اللّسان : قال الليث (ت 165هـ) : وتقول :

- راود فلان جاريته عن نفسها
- وراودته هي عن نفسه

إذا حاول كلّ من صاحبه الوطء والجماعَ. ومنه قوله تعالى :

- (تراود فتاها عن نفسه).

فجعل الفعل لها :

- وراودته على كذا مراودة ورِوادا : أي أرادته» (ابن منظور (رود) م2 ص 1254)

وقال : «تقول :

- غازلتها وغازلتني. . . وغازلها وغازلته» (ن م (غزل) م4 ص 985)

إلاّ أنّ هذه الأفعال قد تمحّض بعضها في الاستعمال لمفعول به يكون ذكرا وبعضها الآخر يكون أنثى. وهذا ما يفسّر الاختلاف بين اللّغويّين فيها وهو اختلاف له صداه في المعاجم فالباحث يجد أثره ضمنيّا في أساس البلاغة. فالاستعمالات المذكورة فيه تساير غاية صاحبه المعلنة من معجمه وهي تتّبع الاستعمالات البليغة وصريحا بيّنا في اللّسان. قال ابن منظور : «قيل : الختن للرّجال والخفض للنّساء» (ن م (ختن) م2 ص 791). وقال : « الأعرف أنّ الخفض للمرأة والختان للصّبيّ. فيقال للجارية خُفِضت وللغلام خُتِن» (ن م (خفض) م2 ص868). وقال في (غزل) عن ابن سيده (ت 458 هـ) : «الغزل اللّهو مع النّساء. . . ومغازلتهنّ:

مراودتهنّ وقد غازلها... وقد غَزِلَ غَزَلا وقد تغزّل بها ورجل غَزِل متغزّل بالنّساء» (ابن منظور (غزل) م4 ص 985).

4- 3- دور حقل الفعل في تحديد خصائص المفعول الصّرفيّة جنسا وعددا:

4- 3- 1- العدد :

يتبيّن الدّارس أنّ الأفعال الّتي اقتضت مفعولا به مفردا والأخرى الّتي افتقرت إلى مفعول به جمع محدودة الحقول. فأمّا الأولى فحقولها قليلة تقتصر على :

- حقل التّوحيد وما يتّصل به من تقديس الإله الواحد نحو :

• أحّد وسبّح وسجد و»عبد» ووحّد.

أو توبةٍ او طلبٍ تكون هذه الذّات المتعالية غايته نحو :

• «ابتَهل وتاب وتضرّع واستغفر وناب واستوفق»

- وحقل التفرّد كان بالولادة في نحو :

• أحّد وأخّذ.

أو بالخصال في مثل :

• أوحَدَ اللّه فلانا جعله بلا نظير.

وأمّا الثّانية فحقولها أكثر. وأهمّها :

- حقل الجمع مرادفات وأضدادا نحو: أدب وآلف وأمّ وثمن وجبى وجمّر وجمع وجمهر وجنّد وجوّق وجيّش وحرجم[1] وحسب وحشر وأزلف[2] وسبع وسدس وسرّح وشتّت وشحن وشذّ وشظّ وشعب[3] وصفّ وضغث[4] وطرّ[5] وعبّى وفرّق وفضّ ولقط ونده[6].

- والنّشر من نحو : بثّ وبذر وبعث وذرّ ونثر.

- وحقل التّكثير والمبالغة مثل : أجلب وجوّب وذبّح وضرّب وغلّق وقبّل وقطّع وكثّر.

- وحقل السّياسة وتدبير الشّؤون وما يتّصل بهما نحو : آل وخطب ودان ورأس ورعى ورمض وتزعّم وسفر وسمّ وساد وساس وأغزى وغشم وكردس ومصّر (انظر الجدول (37) ص646-648)

- وحقل الخلق نحو : بدأ وذرأ وفطر (انظر 646 و647 و648).

- وحقل التفوّق من نحو : بذّ وبسق وجبَّ.

---

1 «حرجم الإبل : ردّ بعضها إلى بعض» (ابن منظور (حرجم) م1 ص601).

2 «يُقال : أزلفت القوم : جمعتهم» (السّرقسطي ج3 ص484).

3 «يُقال : شعب القوم وشعب عليهم : هيّج الشرّ» (ن م ج2 ص370)

4 «وضغثت الشّيء ضغثا : جمعته» (السّرقسطي ج2 ص212).

5 «وطررتُ القوم : مررت بهم جميعا» (المبرّد، المقتضب ج3 ص238).

6 «وندهت الإبل : سُقتُها مجتمعة» (السّرقسطي ج3 ص203).

4- 3- 2- الجنس :

ولا يختلف أمر الأفعال الّتي تقتضي مفعولا به أنثى أو مفعولا ذكرا. فهي الأخرى محدودة الحقول وإن كانت أكثر تنوّعا من الأفعال السّابقة، إلا أنّها لا تخرج عن حقل التّكاثر نوعا وأسبابا ونتائج.

فأمّا ما يتّصل منها بالنّوع فنحو : آنث وأجلب وأحلم وأذكر. فهذه الأفعال تدلّ بجذرها المعجمي أو بسماتها الدّلاليّة على نوع المفعول به.

وأمّا ما يتّصل منها بأسباب التّكاثر فمتنوّعة فبعضها وثيق الصّلة بمؤسّسة الزّواج من نحو: أهل وبنى وبان وبيّن وثيّب وجلا وجمح وخطب وذَئِر[1] وزفّ وتزوّج وتسنّت وأصدق وطلّق وأعرس وعقب ومهر ونشص، وما ينشأ عنها من علاقات اجتماعيّة كالأمومة والأبوّة والبنوّة وغيرها ومن سلوك يترتّب عنها نحو: تأبّى وتأخى وأمّ وتبنّى وتعمّم وهدأ وهدهد.

وبعضها وثيق الصّلة بالعمليّة الجنسيّة، إغراء نحو : راود وغنّى[2] وتقتّل[3]وتقيّأ[4] أو ملاعبةً من نحو : جمش وخاض ودهقش[5] وغزل وغاضن وكعم ونَدغ أو ممارسة سِفادا مثل : ادّثر وذقط وسَطَا وسفدَ وأشمل وصال وضرب واعلوّط وفَحَل وفاشَ وقعا واقلعَفّ وقَمَط وقاعَ ومحص ونزا وتنوّخ أو مباضعة مشروعة نحو : باعل وضاجع وأعرس وعزل، أو غير مشروعة نحو: خَبِث وخَنع وزنى وضمد وعهر واغتصب وفجر.

غير أنّ معظم الأفعال المتّصلة بالممارسة الجنسيّة وهي كثيرة لا تهتمّ بالجانب القيمي بل بالإبلاغ عن الممارسة وعن هيئتها نحو : بضع وابتكر وبكّ وجامع وحتأ وحرش وحشأ وحَصر وحطأ ودجا ودحب ودرس ودسر ودغر ودكّ ورشأ وترفّغ وشأز وشَبَرَ ونكح. وغيرها كثير، إذ تتمثّل الأفعال الدّالّة على العمليّة الجنسيّة 144 مثالا من جملة 225 مثالا أوردناها للاستشهاد على اقتضاء بعض أفعال الحيوان مفعولا به ذكرا أو مفعولا به أنثى أي نسبة 63,71% (انظر الجدول (36) ص641-646)

وأمّا النّوع الثّالث فمتّصل بنتائج السّفاد والمباضعة والمؤسّسة الاجتماعيّة كالحجاب نحو : برقع وقصر والرّضاع والفطام نحو : جذب ورجل ورضع ورغث ورغل وفَطم ومقع وملج، والختان نحو: ختن وخفض وعمش.

---

1 يُقال : «ذئرت المرأة على زوجها ذأرا : نشزت ونفرت» (ن م ج3 ص605).

2 «وغنّى بالمرأة : تغزّل بها» (ابن منظور (غنا) م4 ص1025).

3 يقال «تقتّل الرّجل في كلامه للمرأة : أي خضع وكذلك أيضا هي له» (السّرقسطي ج2 ص136).

4 «وتقيّأت المرأة : تعرّضت لبعلها وألقت نفسها عليه» (ابن منظور (قيأ) م5 ص191.

5 «يُقال: «دهقش الرّجل المرأة: جمشها» (ن م (دهقش) م2 ص1026) وانظر بالنّسبة إلى بقيّة الأمثلة الجدول(37).

إلاّ أنّ بعض الأفعال قد لا تبدو وثيقة الصّلة بحقل التّكاثر مثل أفعال العاطفة من نحو : تام وأحبّ وعَلق وفرك. وليست في الحقيقة إلاّ بعض أسباب العلاقة بين الجنسين أو من البواعث على إيجادها.

5- حدود دور سمات الفعل الانتقائيّة في ضبط خصائص المفاعيل :

تُعتبر السّمات المعجميّة في النّحو التّوليدي قيودا على انتقاء المحلاّت الّتي يقتضيها الفعل وهي الفاعل والمفعول به. فسمات الفعل الانتقائيّة قادرة على أن تتنبّأ معجميّا ببعض سمات هذين المكوّنين الذّاتيّة الّتي تتقاطع ضرورة معها.
ففعل أكل مثلا يقتضي فاعلا سمته [+ حيوان] ومفعولا سمته [+ غذاء]. تقول:

- أكل زيد (تمرا، تفّاحا، خبزا، لحما)
- وأكل الحمار (تبنا، عشبا)
- وأكل الأسد (أرنبا، أيلا، لحما)

وفعل افترس يستوجب فاعلا حيوانا سمته [+لاحم] ومفعولا حيوانا سمته [+عاشب] أو [+ قارت]. تقول :

- افترس (الأسد، الذّئب، الضّبع) (أرنبا، حمارا وحشيّا، غزالا).

فتحدّد سمات الفعل حقلي الفاعل أو المفعول الدّلاليّين ولا تتجاوزهما إلى غير ذلك. فهي قاصرة أفقيّا وعموديّا عن التّنبّؤ بدور الفعل في تحديد كلّ خصائص المحلاّت الّتي يقتضيها. لا تهتمّ بما لا يفتقر الفعل إليه رغم الوشائج الّتي تصل الفعل بالمفاعيل إذ تكتفي على المستوى الأفقي بضبط بعض خصائص المكوّنات الأساسيّة ولا تتعدّاها إلى غير الأساسيّة. فلا تتنبّأ بزمن الفعل الطّبيعي أوبمداه أو بهيئة الفاعل أو المفعول زمن القيام بالفعل ولا بسبب القيام به وتحدّد عموديّا الحقل ولا تتجاوزه إلى التّنبّؤ بما سواه. فأكل مثلا يقتضي مفعولا به غذاء (تمرا، تفّاحا، خبزا، لحما) (تبنا، عشبا) وغير ذلك. ولكنّها عاجزة عن تفسير لا مقبوليّة جمل مثل :

* أكل زيد تبنا.
* وأكل الحمار لحما والأسد خبزا.

فلا وجود لسمات انتقائيّة يقع بموجبها انتقاء المفعول به الّذي تتطابق سماته الذّاتيّة وسمات الفاعل مثلا وإبعاد ما لا يتوفّر فيه هذا القيد فتستطيع بذلك إنتاج جمل لا تكون لاحنة مثل الجملتين السّابقتين. فلا مقبولتيهما مردّها إلى أنّه لم يراع فيهما فصيلة الحيوان الواقع فاعلا في الجملة. فسمة [+ غذاء] لا تكفي لوحدها في إنتاج جمل أصوليّة بل ينبغي أن يتطابق نوع الغذاء مع فصيلة الحيوان الفاعل. فالفاعل هو الّذي يحدّد ضمن حقل الأكل طبيعة المأكول. فإن كان قارتا جاز أن يُقال:

- أكل الطّفل (تمرا، تفّاحا، خبزا، عنبا، لحما)

وإن كان عاشبا ناسب المفعول فاعله في النّوع على نحو ما يتبيّن من الجملة الثّانية. كذلك الحال إذا كان لاحما على نحو ما يُرى في الجملة الثّالثة.

فالفعل لوحده لا يُفسّر اقتضاء أكل مفعولا به يكون تارة (تمرا، تفّاحا، لحما) وأخرى (تبنا وعشبا) أو غير ذلك فلا يجوز الإبدال لارتباط نوع الغذاء المطلوب بفصيلة الحيوان الواقع فاعلا.

فالعلاقة بين الفعل والمفعول أشدّ تعقيدا ممّا قد توهم به السّمات التركيبيّة الانتقائيّة لدى التّوليديّين وأكثر عمقا. ورأس التّركيب في الجملة الفعليّة على أهميّته غير كاف في تحديد خصائص المفعول. فثمّة عناصر أخرى تساهم في ذلك.

فالظّاهرة التركيبيّة في الحقيقة على درجة كبيرة من التّعقيد لا يتحكّم فيها عنصر واحد مهما كانت أهميّته.

أ- تحديد الفعل وحدة المفعول المعجميّة :

فقد يتجاوز الفعل تحديد سمات المفعول به أحيانا إلى تحديد وحدته المعجميّة. ما من شكّ أنّ اعتماد السّمات الانتقائيّة لا يمكن من التّنبّؤ باقتضاء الفعل مفعولا به يكون وحدة معجميّة معيّنة إذ هو يسمح فحسب بتحديد حقل المفعول فليس يستطيع أن يفسّر بشكل مقنع تراكيب من نحو :

- أبر النّخل.
- وأجّج النّار.
- وأدَمَ الخبز.

فلا يجوز بحال أن تعوّض المفعول في هذه الجمل الثّلاث بوحدات معجميّة أخرى. وليست هذه الأفعال بالشّاذّة. فأمثلتها كثيرة نجتزئ منها بأمثلة الجدول (40) وبما يلي. فالأفعال أجّج وأرّج وأرّ وهي تنتمي جميعا إلى حقل إشعال النّار تقتضي مفعولا معيّنا معجميّا هو النّار. تقول :

- أجّج النّار (الزّمخشري، أ ب (أجّج) ص 12)
- أرّج النّار (ابن منظور (أرج) م1 ص44)
- وأرّها : أوقدها (ن م (أرج) م1 ص44)

وكذلك شعل وأضرم وأوقد (انظر الجدول (40)). وتأمّ وثيّب ونكح وهي تنتمي إلى حقل العلاقة بين الرّجل والمرأة أمومة أو نكاحا بمعنييه الاجتماعي والجنسي تستوجب جميعا مفعولا به بعينه هو المرأة. تقول :

- تَأمّها واستأمّها وتأمّمها : اتّخذها أمّا (ن م (أمم) م1 ص103)
- يقال : ثُيّبت المرأة تثييبا إذا صارت ثيّا (ن م (ثيب) م1 ص388)
- و نكح فلان آمرأة يَنكِحُها نكاحا إذا تزوّجها ونَكَحها يَنكِحُها : باضعها أيضا. (ن م (نكح) م6 ص714)

وكذلك هي حال أهل وتزوّج وعهر ومهر (انظر نفس الجدول). وبخق وجرن وجمّر الرّاجعة إلى حقول مختلفة يَفتقر كلّ منها إلى مفعول به يكون تباعا العين والقديد والحبّ والنّخلة. يُقال :

• « بَخَقَ عينه مثل بخصها » (الزمخشري، أب (بخق) ص31)
• « الجَرين : ما طحنته وقد جُرِن الحبّ جَرْنا شديدا » (ابن منظور (جرن) م1 ص448)
• « جَمَـرَ النّخلـةَ: قطـع جُمّارهـا أو جامورَهـا » (ن م (جمـر) م1 ص496)

ولكنّ كلاّ من تبتّل وابتهل وتاب وأشرك وصدع وتعرّس يقتضي مفعولا به مركّبا بالجرّ هو « إلى الله » بالنّسبة إلى الأفعال الثّلاثة الأولى. تقول :

• « تبتّل إلى الله » (الزّمخشري، أ ب (بتل) ص28).
• « ابتهل إلى الله : تضرّع » (ن م (بهل) ص56).
• « وتاب إلى الله يَتوبُ تَوبا وتوبةً ومَتابًا : أناب ورجع عن المعصية إلى الطّاعة » (ابن منظور (توب) م1 ص336).

و«بالله» بالنّسبة إلى الرّابع. تقول :

• « أشرك بالله » (أ ب (شرك) ص328).

«وبالحقّ» «ولاَمرأته» بالنّسبة إلى الفعلين الأخيرين. يقال :

• « صَدَع بالحقّ : تكلّم به جهارا » (ن م (صدع) م3 ص419).
• «وفلان يتعرّس لامرأته أي يتحبّب إليها» (الزّمخشري، أ ب(عرس) ص414).

وقلّما يقتضي الفعل من الأمثلة السّابقة غير ذاك المفعول المعيّن. فيقوم مرادفه مثلا مقامه على نحو ما يلاحظ في مثل مهّد. تقول :

• مهّد المهد.
• ومهّد الفراش.

والمهد والفراش بمعنى. « يقال للفراش : مِهادا لوثارته » « وأصل المهد التّوثير» (ابن منظور(مهد) م5 ص541) أو ما يُحاقله كما في مثل جأل وطبع. تقول :

• «جأل الصّوف والشّعر». (ن م (جأل) م1 ص391)
• «وطبـع السّـيف والدّرهـم : ضربـه» (الزّمخشـري، أ ب (طبـع) ص383).

على أنّ اقتضاء الفعل مفعولا به محدّدا معجميّا مقيّد بحقل دلالي معيّن وبالفاعل أحيانا أوبنوع الاستعمال. فقد يختلف مفعول الفعل الواحد إذا كان من المشترك باختلاف حقله الدّلالي على نحو ما يتبيّن من استعمالات الأفعال الخمسة التّالية : جمّر وجمّش ورمّل وسبأ وسَفَرَ

فأمّا إذا كان حقل الفعل الأوّل والثّالث القطع والجعل النّوعيين وحقل الثّاني الحلق وحقل الرّابع اقتناء الخمرة للشّرب لا للمتاجرة (حسب الجوهري) وحقل الخامس الكشف عن الوجه. كان المفعول الّذي يقتضيه كلّ منها تباعا هو : النّخلة والطّعام والشّعر والخمرة والنّقاب. تقول :

• « جمّرت النّخلة تجميرا : إذا قطعت جُمّارها » (السّرقسطي م2 ص317).

• و»جمش شعره يَجمِشُه ويَجمُشُه : حلقه» (ابن مظور (جمش) م1 ص498).

• و»رمّل الطّعامَ : جعل فيه الرّمل» (ن م (رمل) م2 ص1227)

• و»سبأ الخمرة واستبأها : شراها. وفي الصّحاح : اشتراها ليشربها» (ن م (سبأ) م2 ص77)

• و» سَفرَت المرأة نقابها عن وجهها : إذا كشفت النّقاب عن وجهها « (ن م (سفر) م3 ص155).

وأمّا إذا تغيّرت حقولها تباعا إلى حبس الجند، وهلهلة النّسج وملاعبة الرّجل المرأة أوالاكتواء بالضّرب أو بالنّار والكنس أو الكتابة كانت مفاعيلها مختلفة فهي تباعا : الجند والنّسج والمرأة والرّجل والبيت أو الكتاب. تقول :

• «جمّر الجندَ أبقاهم في ثغر العدو ولم يقفلهم» (ابن مظور (جمر) م1 ص496).

• و «قد جمّشه وهو يجمّشها أي يُقرصها ويلاعبها» (ن م (جمش) م1 ص499).

• و «رمّل النّسج يَرمُلُه رَملا ورمّله وأرمله : رقّقه» (ن م (رمل) م2 ص227).

• و «سبأته السّياط والنّار لذعته وقيل غيّرته ولوّحته».

• و« سبأت الرّجل سَبأ : جلدته» (الزّمخشري، أ ب (سبأ) ص 298).

• «وسفرت البيت : كنستَه بالمِسفرة» (ن م(سفر) ص298).

• و «سَفَر الكتاب : كتبه» (ن م (سفر) ص298).

كما يتغيّر مفعول الفعل الواحد باختلاف الفاعل أو نوع الاستعمال حقيقة كان أم مجازا. فأمّا الأوّل فنحو :

• بذر الفلاّح الحبّ في الأرض.

• و»بذر اللّه الخلق في الأرض : فرّقهم» (ن م (بذر) ص33).

وأمّا الثّاني فنحو :

• أرّجت النّار.

إذا أردت معنى الفعل الحقيقي.

• و»أرّجت الحرب إذا أثرتها» (ابن منظور (أرج) م1 ص441).

إذا نقلت المعنى إلى المجاز. فيكون المفعول النّار في الاستعمال الأوّل والحرب في الثّاني وينقل المفعول من جسم يتّسم بسمة [-مجرّد] إلى اسم معنى سمته [+مجرّد].

ب- تحديد الفعل العلاقة القائمة بين الفاعل والمفعول به :

ويتجاوز الفعل تحديد الوحدة المعجميّة المفعول أحيانا إلى تحديد المفعول :

- أوّلا من حيث السّنّ وإلى ضبط العلاقة القائمة بينه وبين الفاعل من هذه النّاحية كما هي الحال في نحو :

- ابتسر الجارية.
- وتمّم المولود بمعنى علق عليه التّمائم.
- وأثكل اللّه المرأة ولدها.
- وحضنت المرأة ولدها.
- وخَتَن الصبيّ.
- وأرضعت الأمّ ولدها.
- وزقّ الطّائر فرخه.
- وفَطمت المرأة ولدها.

وفي نحو :

- طلّق المرأة.
- وعهَرَها.
- وقَرى الضّيف.
- وألقح الفحل النّاقة.

فالأفعال في الأمثلة الثّمانية الأولى اقتضت مفعولا به يتّسم بالصّغر. ولكنّها في الأمثلة الأربعة الأخيرة استوجبت مفعولا به يتميّز بالنّضج والاكتمال. فالجارية والمولود والولد والصّبيّ والفرخ وحدات دلّت على شخوص عاقلة وغير عاقلة في أوّل نشأتها. ولكنّ المرأة والضّيف والنّاقة مفاعيل تتّسم الأشخاص الّذين تدلّ عليهم بالنّضج واكتمال النّموّ.

وهذه الأفعال فضلا عن ذلك تحدّد العلاقة القائمة بين الفاعل والمفعول في السّنّ فهي في الأمثلة الأولى علاقة تقابل بين فاعل يتّسم بالنّضج والاكتمال ومفعول في طور النّموّ. وهي في بقيّة الأمثلة علاقة تكافؤ. فكلّ من الفاعل والمفعول على مستوى معيّن من النّضج الجسدي.

غير أنّه تجدر ملاحظة أنّ التّركيب قد يقتضي مفعولا به يتميّز بسمة الصّغر أو الكبر دون أن يكون فعل الجملة هو المحدّد لتلك السّمة ولنوع العلاقة بين الفاعل والمفعول من هذه النّاحية.

فما يحدّ سنّ المفعول وعلاقة التّكافؤ أو عدمه بين الفاعل والمفعول هو الفاعل ومقتضيات الحال على نحو ما يتبيّن من الأمثلة التّالية. تقول :

- أجاز المعلّم التّلميذ النّجيبَ.
- وأرسل اللّه الرّسول.

ولكن لا يجوز القول :

* أجاز المعلّم الشّيخَ.
* وأرسل اللّه الطّفل.

فإجازة المعلّم تقتضي متعلّما يتّسم بالصّغر والرّسالة السّماوية تقتضي إنسانا راشدا. والدّليل على أنّ ليس الفعل هو الّذي حدّد سنّ المفعول في هذين المثالين أنّك تقول:

- أجاز الأمير الشّعراء والعلماء.
- وأرسل الآباء أبناءهم إلى المدرسة.

فيكون المفعول متّسما بسمة [+كبر] في المثال الأوّل بعكسها في الثّاني. والفعل هو نفسه في الحالّتين ولكن الّذي تغيّر هو الفاعل.

مرّة أخرى نلاحظ تعقّد الظّواهر التركيبيّة وصعوبة الإحاطة بها. فالظّاهرة الواحدة قد يَكون سببها شيئا في موضع وآخر في موضع آخر.

- ثانيا من حيث الجنس:

وقد يحدّد الفعل نوع المفعول جنسا على نحو ما بينّا آنفا، وعلاقة الفاعل بالمفعول من هذه النّاحية. تقول:

- جَلا العروس على بعلها.
- وجمحت المرأة من زوجها.
- وضافت النّاقة إلى الفحل.
- وعَتَكتْ المرأة على زوجها

فيكون المفعول به مركّبا بالجرّ مخصّصه حيوان بالمعنيين العام والخاصّ ذكر والفاعل أنثاه وتكون العلاقة بين جنس الفاعل وجنس مخصّص الجار في المركّب بالجرّ الواقع مفعولا به علاقة أنثى بذكر. فهي إذن علاقة تقابل. وتقول:

- سما الفحل على شوله.
- وأسوى الرّجل في المرأة.
- وفجر الرّجل بالمرأة.
- ونزا الذّكر على الأنثى.

فيكون العكس وتبقى العلاقة واحدة وإن تغيّرت الأدوار.

- ثالثا: من حيث نوع العلاقة الاجتماعيّة أو غيرها:

كما يمكّن الفعل من تحديد العلاقة الاجتماعيّة أو غيرها بين الفاعل والمفعول به. تقول:

- أمر الأمير صاحب الخزينة بصرف رواتب الجند.
- وابتهل زيد إلى اللّه.
- ورجا الرّجل صاحب السّلطان أن يصفح عنه.
- وتضرّع (عمرو إلى الله) (وبكر إلى صاحب الشّرطة ليطلق سراح ابنه).

• وعادى معاوية عليّا.
• وقاتل عليّ الخوارجَ.

فتكون العلاقة في الأمثلة الأولى علاقة استعلاء يختلف اتّجاهها بين المثال الأوّل وبقيّة الأمثلة. فلا تكافؤ فيها بين الفاعل والمفعول بين الأمير وعامله وبين العابد والمعبود في المثالين الثّاني والرّابع وبين أحد أفراد الرعيّة والسّلطان وبين بكر المحكوم وصاحب الشّرطة الحاكم. لذلك لا يجوز القول:

* أمر صاحب الخزينة الأمير بصرف رواتب الجند.
* وابتهل اللّه إلى زيد.
* ورجا السّلطان الرّجل أن يصفح عنه.
* وتضرّع اللّه إلى عمرو وصاحب الشّرطة إلى بكر.

وتكون العلاقة بين الفاعل والمفعول في المثالين الأخيرين علاقة عداء على عكس ما هي الحال عليه في نحو :

• أحبّ المجنون ليلى.
• وعشق كثير عزّة.
• وساعد زيد عمرا.

فالعلاقة بين الفاعل والمفعول في المثالين الأوّلين علاقة حبّ وفي الثّالث علاقة تعاون.

ج- السّمات الانتقائيّة وبقيّة المكوّنات الأوّليّة غير الأساسيّة :

لا تسمح السّمات الانتقائيّة من تبيّن التّعالق القائم بين الفعل والمحلاّت الّتي لا يقتضيها من المكوّنات الأوّليّة غير الأساسيّة مفاعيل كانت أو « أشباه مفاعيل».

فرغم شديد التّعالق بين الفعل والمفعول المطلق على المستويين الصّرفي والمعجمي وبين الفعل والمفعول فيه على مستوى الدّلالة العقليّة فإنّ اقتصار النّحو التّوليدي على السّمات الانتقائيّة في نظام قواعده لا يسمح بالتّنبّؤ بها، مع أنّ في الفعل سمات دلاليّة يَشترك فيها والمفعول المطلق أو المفعول فيه. إلاّ أنّه إذا كانت كلّ الأفعال تدلّ بجذرها أو بمعناها على المفعول المطلق فإنّ بعض الأفعال فحسب تدلّ بهذا او بذاك على المفعول فيه مكانا أو زمانا كونيّا أو مدى موجودا كان في البنية المعجميّة نحو :

• (سُبحانَ الّذي أَسرى بِعبدِهِ ليلاً من المسْجِدِ الحَرام إلى المسْجِد الأقصى) (17 الإسراء1-)
• (فَأَسْرِ بعبادي لَيلا)» (43 الزّخرف 23-).

أو غائبا (انظر الجدول(28) ص 627-630 والجدول (29) ص 630-632) ونحو :

• تأجّمَ الأسد : دَخل في أجمته.

- وأَفق : ذهب في آفاق الأرض.
- وثفّى القدر : وضَعَها على الأثافيّ.
- وأجرن العنب.
- وصر الدّراهم.
- واسْتَأوزت الإبل والغنم والوحش إذا نزعت وفّرت في السّهل.
- وتبيّتّ الطّعام : أكلته عند المضجع. وبيّت الأمر: دبّره ليلا» (الزّمخشري، أ ب (بيت) ص56).

ونحو :

- «سَبَتَ اليهود: تركوا العمل في سبتهم» (السّرقسطي) ج3 ص495).
- و»صَبَحك الشّيء : أتاك صباحا» (ن م ج2 ص396).
- و»أهجر القوم : ساروا في الهاجرة» (ن م ج1 ص133).

أو نحو :

- جاش إذا سار اللّيل كلّه.
- وأحول بالمكان : أقام به حولا.
- وأطرقت الفحل : وهَبتُ ضرابه سنة.

على نحو ما هُو مبيّن في باب العلاقات الجدوليّة من القسم الرّابع (انظر الجدولين (28 و29)). ففي سرى معنى اللّيل. فالسّرى السّير ليلا. لذلك يمكن حذف المفعول فيه في الجملة دون أن تتغيّر الدّلالة على الزّمن بل ليس التّصريح بالمفعول فيه إلاّ ضربا من التّأكيد. وفي جذر كلّ من تأجّم وأفق وثفّى وأجرن وصرّ دلالة على المفعول فيه المكان ولكن في استأوز وبيّت دلالة عليه بمعناه وفي سبت وصبح وأهجر دلالة على الزّمن الكوني الّذي يقع فيه الفعل، وفي كلّ من جاش وأحول وأطرق دلالة على المدى الّذي يستغرقه الفعل بجذره أو بسماته الدّلاليّة. فبعض الأفعال تخصّص المفعول فيه مكانا أو زمانا كونيّا أو مدى.

وليس تحديد الفعل المفعول لأجله بمثل هذه النّسبة من الشّيوع وعلى هذه الدّرجة من الوضوح. ولكن الباحث لا يعدم بعض الأمثلة الّتي تكون على هذه الشّاكلة نحو :

- « بارَ النّاقة على الفحل يَبورُها بَورًا ويَبتارُها وابتارَها : جعل يتشمّمها لينظر ألاقح هي أم حائل » (ابن منظور (بور) م1 ص287).
- و «احتمّ الرّجل : لم ينم من الهمّ» (ن م (حمم) م1 ص726).
- و»رأرأت بِعينيْها وغيّقت وهَجّلت : إذا أدارتها تغمز الرّجل» (ن م (حفل) م1 ص557).
- و»شغر الكلب : رفع إحدى رجليه ليبول» (ابن فارس، المجمل (شغر) ج2 ص50).

• و«اعترس الفحل النّاقة : أبركها للضّراب» (ابن منظور (عرس) م4 ص734).

ففي بار واحتم ورأرأ وشعر واعترس دلالة على المفعول لأجله. فالسّبب في جميعها سمة دلاليّة في الأفعال. فهذه الأفعال تخصّص سببا للحال الّتي عليها الفاعل أو للحركة الّتي يكون مصدرها.

ومن غريب المفارقات أنّ علاقة الفعل بالحال والتّمييز عن النّسبة وهما من «أشباه المفاعيل» في التّراث النّحوي و«المكوّنات الأوّليّة غير الأساسيّة» في اللّسانيات أقوى من علاقته بغيرها من المكوّنات الأخرى غير الأساسيّة على غير ما تَوَهّمَ النّحاة. ذلك أنّ في الفعل سمة تحدّد أيّا منهما لم يشر إليها اللّسانيون : أفليس الحال والتّمييز في أصل البنية فاعلا غالبا ومفعولا نادرا؟ والفعل يسم معجميّا المحلاّت الّتي يقتضيها. لذلك لا يمكن القول :

* جاء زيد زاحفا.

* ورأيت عمرا طائرا.

* ولا تصبّب جبين زيد زيتا.

لأنّ الزّاحف هو زيد والطّائر هو عمرو وهما تباعا فاعل ومفعول به سمتهما [+إنسان] وهي مطابقة لسمة الفعل الانتقائيّة. وليس من خصائص الإنسان الزّحف أو الطّيران إلاّ أن يكون في وضع معيّن.

والتصبّب يقتضي فاعلا سائلا. والتّمييز في أصل البنية سائل. ومع ذلك فالجملة غير مقبولة لاستحالة إضافة الزّيت إلى الجبين. فما يتصبّب من الجبين قد يكون عرقا وقد يكون دما ولكنّه لا يكون بحال زيتا. وهكذا نلاحظ كيف يسم الفعل الحال والتّمييز معجميّا.

الخاتمة العامّة

دور الفعل في بنية الجملة مبحث بكر وطموح يسعى إلى تحديد أثر الفعل في العناصر الأوّليّة الأساسيّة توزيعا وخصائص وإلى اكتناه العلاقة القائمة بين الفعل باعتباره رأسا للإسقاط الأقصى والمكوّنات الّتي ترد في هذا التّركيب. وهو مظهر لأثر اللّسانيات التّوليديّة في الدّرس النّحوي الحديث وسعي إلى تجاوز المقاربة التّوليديّة في آن. فالثّابت أن لا أحد من القدامى والمحدثين تناول هذا المبحث وإن كان اعتبار الفعل قطب الرّحى في دراسة الجملة وإقامة علاقة بينه وبين المفعول به ليس بالأمر المستحدث. فهو قاسم مشترك بين التّراث النّحوي العربي واللّسانيات التّوليديّة وإن اختلفت المقاربة في النّوع ووجهة النّظر.

فحتى كتاب المتوكل « من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية : الوظيفة المفعول في اللّغة العربيّة » على أهمّيته في هذا الباب لا يفي بالحاجة لأنه لم يخرج عما هو

مقرّر في أحد اتّجاهات اللّسانيات التّوليديّة ذات النّزعة التّداوليّة إذ «تشكّل المباحث الأربعة الّتى يتضمّنها هذا الكتاب محاولة لرصد خصائص مجموعة من التراكيب العربيّة في إطار نموذج لغوي معين هو «النّحو الوظيفي(Functional grammar) «الّذي اقترحه سيمون ديك في أواخر السنوات السبعين « (المتوكّل، 1987 ص5).

فأما في الدّرس النّحوي العربي القديم فجاءت مقاربة المسألة في إطار نظريّة العامل وهي إحدى نظريتين عليهما تتأسّس المقاربة النّحويّة فيه .

فقديما اعتبر النّحاة العامل وهو الفعل في الجملة الفعليّة محور الدّرس النّحوي والمتحكّم في توزيع المكوّنات الأوّلية الأساسيّة وجودا وعددا وترتيبا وغير الأساسيّة ترتيبا فحسب فدرّسوا الأفعال باعتبارها أقوى العوامل توزيعيّا بشكل منهجي واقتصروا على هذه الجوانب وقلّما تجاوزوها إلى غير ذلك. فإن فعلوا فبشكل غير منهجي. فقد قسّموا الأفعال إلى ضربين :

- لازمة لا تحتاج إلى مفعول به
- ومتعدّية تقتضي مفعولا به فأكثر

وراعوا في تقسيم الضّرب الثّاني عدد المفاعيل الّتي يفتقر إليها. فجعلوه ثلاثة أنواع : متعديا إلى مفعول ومتعديا إلى مفعولين ومتعدّيا إلى ثلاثة. واهتمّوا بعدد المفاعيل الّتي يستوجبها الفعل. وكان هذا المبحث أحد أهم المباحث النّحويّة أو الصّرفيّة القارّة في مؤلّفاتهم والمشتركة بينها. ولكن قلّما عَنَوْا بنوع مقولة الفاعل أو المفعول به، أو تجاوزوا علاقة الفعل بالفاعل أو المفعول به إلى غيرهما من المفاعيل الأخرى جملة أو تفصيلا. فإن اتّفق أن وقع ذلك على نحو ما يرى في «باب الاستقامة من الكلام والإحالة» في الكتاب وفي أفعال المقاربة وأفعال القول في بعض المؤلّفات وفي باب المفعول فيه في أخرى فعرضا كما اهتمّ النّحاة بأثر الفعل عاملا في ترتيب العناصر الأوّليّة الأساسيّة فاعلا ومفعولا وترتيب أشباه المفاعيل.

وأما في اللّسانيات فجاء الاهتمام بهذه المسألة في النّحو التّوليدي خاصّة في إطار ما يعرف بنظريّة الإسقاط. فقد جعل التّوليديّون الفعل باعتباره رأس الإسقاط أساس الدّراسات التّركيبيّة. وذهبوا إلى القول بأنه يتنبّأ بعدد المحلاّت الّتي يقتضيها التّركيب وبنوع مقولاتها بشكل منهجي وضمنوا ذلك نظام قواعده وتنبّهت النّماذج ذات الاتّجاه الذّريعي إلى أهمّية السّياق وهو « جملة الظّروف المادّيّة والاجتماعيّة التي يتنزّل في نطاقها إنجاز النّصّ « (صمّود، 1981 ص611) في ترتيب المكوّنات في الجملة وتحديد خصائص ما كان منها أوّليا أساسيّا.

ولكن أيّا من النّحويْنِ العربي القديم أو التّوليدي لم يُقِمْ علاقة بين الفعل وغير الفاعل والمفعول به. واقتصر الأمر فيهما على ما كان من المفاعيل عنصرا أوّليا

أساسيا إلا نادرا على نحو ما يلاحظ في دراسة الترتيب في التّراث النّحوي ولم يهتمّ بخصائص الفاعل والمفعول به التّوزيعيّة والمعجميّة والدّلاليّة إلا التّوليديّون.
وهذا العمل يجمع بين التّأثّر بالتّراث النّحوي واللّسانيات التّوليديّة خاصة ويسعى إلى الاستفادة منهما والتّأليف بينهما ما استطاع إلى ذلك سبيلا و يروم تجاوز اهتمامات النّحاة القدامى والتّوليديّين. وهذا وجه الطموح فيه. فهو لا ينبذ القديم لقدمه بل يقتبس منه ما فيه من أفكار طريفة ويوظّف الجديد ويربأ عن التّقيّد باتّجاه معيّن من النّحو التّوليدي. ويرى أن الاستفادة من النّحوين قد تكون بابا للإضافة.
وكان من نتائج هذا التّأثّر المزدوج :
- أن قدّمنا في تناول المسائل موقف النّحاة العرب القدامى وشفعناه بموقف اللّسانيين منها لبيان ما أضافوا وتجاوز ما توصلوا إليه ما أمكن بالاستفادة من هذا النّحو أو ذاك .
وقد مكّننا ذلك من الاهتداء إلى أهمية حقل الفعل في التّوزيع وفي تحديد خصائص العناصر الأوّليّة الأساسيّة والبرهنة عليهما. فحقل الفعل هو الّذي يتحكم في الحقيقة في التوزيع، في عدد المحلاّت ونوع المقولة، وهو الّذي يحدد خصائص المكوّنات المعجميّة والصّرفيّة.
والحقّ أن المسألة إشكاليّة ليس من اليسير الجزم فيها برأي. لذلك حاولنا البرهنة على ما ذهبنا إليه في مواطن مختلفة من هذا العمل.
فأما بالنّسبة إلى عدد المحلاّت الّتي يقتضيها الفعل فقد توسعنا فيها كثيرا في القسم الثّالث. فجعلنا العلاقات السّياقية أكبر الأقسام وأهمّها وخصصناها ببابين جعلنا أوّلهما وأطولهما لهذا المبحث وقسمناه إلى فصول خمسة متفاوتة القيمة بينا في أوّلها تحديد الفعل عدد المحلاّت الّتي يستوجبها التركيب وفي الثّاني إشكاليّة بناء الفعل في علاقته بعدد المحلاّت الّتي يقتضيها وما يترتب عن ذلك من الحاجة إلى مفعول فأكثر أو استغنائه عنه .
فبعض الأبنية من نحو البنى الجعليّة والبناء لغير الفاعل وبناء الفعل الثّلاثي المجرّد الدال على المبالغة وأبنية المطاوعة وبعض أمثلة المشترك وغيرها كثيرة توهم بأهميّة بناء الفعل في التّوزيع. وتدعم هذا التّوجّه بعض ملاحظات النّحويين فقد جعلوا أوزانا خاصّة باللاّزم من نحو فَعُلَ وافعلّ وانفعل وافعوعل، وأخرى وَقْفا على المتعدّي. ولاحظوا وجود أوزان مشتركة بين الضّربين ولكنهم لم ينتهوا منها إلى ما ينبغي من الاستنتاجات . فبقي وهم تحكّم الشّكل في التّوزيع قائما .
وقد فنّدنا هذا الزّعم بطريقتين تتكاملان. فأما أوّلاهما فتعتمد المنقول. فقد استدللنا بما أثر عن بعض النّحاة من تعليل التوزيع بالدّلالة ومن تصنيفهم في فَعَلَ و أَفْعَلَ.

وأما الثّانية فتقوم على رصد الظّاهرة اللغوية. فقد بينا اختلاف بناء الأفعال المترادفة والأضداد والمشتركة ووحدة توزيعها حينا واتّفاق بناء أفعال أخرى واختلاف توزيعها على نحو ما يتّضح من بعض البنى الجعليّة ومن المشترك ونبّهنا إلى اشتراك اللاّزم والمتعدّي في كثير من الأوزان.

ورددنا في الفصل الثّاني التّوزيع إلى المعنى مستفيدين من ملاحظات النّحاة متجاوزين الملاحظة العابرة إلى التّنظير. فأسّسنا لذلك باعتماد التّراث النّحوي العربي مبرزين وعي بعض النّحاة الضمني حينا و الصريح آخر بتحكم معنى الفعل في التوزيع مستشهدين بما جاء في آثارهم حول هذه المسألة في باب الفعل الناقص وأفعال المقاربة (انظر في ذلك ابن يعيش ج7 ص123-127 في الحديث عن عسى ووشك) وأفعال الظن واليقين. فقد كانوا ذهبوا مثلا إلى أن كان الناقصة تقتضي محلين اسم كان وخبرها وشبهوها بالفعل الّذي يستوجب مفعولا واحدا. ولكن كان التامة الدالة على معنى الحدوث لا تفتقر إلا إلى محل واحد يكون فاعلا وقالوا باقتضاء رأى مفعولا واحدا إذا كانت الرؤية حسية ومفعولين إذا كانت عقليّة. فحسب حقل الرؤية حسيا كان أو مجرّدا يكون توزيع هذا الفعل المشترك. فهو ثنائي المحل في الحالة الأولى ثلاثيه في الثّانية .

وبرهنّا على أهميّة معنى الفعل في تحديد عدد المحلاّت في الفصلين الثّالث والرّابع، فقدّمنا دليلين لتحكم حقل الفعل الدلالي في التّوزيع تمثّل الأوّل في خصائص الأفعال المترادفة والأضداد والثّاني في اقتصار اللاّزم على حقول دلاليّة دون أخرى من نحو حقل الحركة الذّاتيّة وحقل الحاجات البيولوجيّة والأحوال وحقل الرّوائح والأصوات والألوان وما عدا ذلك من أفعال العلاج والأفعال المؤثّرة والأفعال النّافذة منك إلى غيرك وأفعال النّفس الموجّهة نحو هدف خارجي فمتعدّية وإن اختلف عدد المفاعيل الّتي تستوجبها.

وأمّا بالنّسبة إلى نوع مقولة الفاعل أو المفعول الّذي يقتضيه الفعل فقد لاحظنا أنها مرتبطة بحقل الفعل الدلالي. وهذا ما يفسر اشتراك الأفعال المنتمية إلى نفس الحقل في التوزيع، في عدد المحلاّت ونوع المقولة .

ولا يختلف الأمر فيما يتّصل بخصائص الفاعل أو المفعول الصّرفيّة جنسا وعددا. فقد رأينا أن الأفعال تقسّم على أساس عدد المفعول الّذي تقتضيه إلى ثلاثة أضرب:

- ضرب يجوز في فاعله أو مفعوله الإفراد والجمع وهو الغالب على اللّغة
- و ضرب ثان لا يكون فيه إلا مفردا
- و ثالث لا يكون إلا جمعا .

إلاّ أنّ أفعال النّوعين الأخيرين محدودة بالقياس إلى النّوع الأوّل عددا وحقولا دلاليّة . فهي لا تخرج عن حقل الخلق والجمع والنّشر وحقلي التّكثير والمبالغة وحقل التّوحيد.

وكذا تقسّم الأفعال من حيث الجنس :
- فنوع يكون فاعله أو مفعوله مذكرا أو مؤنثا وهو الغالب
- و ثان لا يكون إلا مذكرا
- و ثالث لا يكون إلا مؤنثا
غير أن التذكير في النوعين الأخيرين طبيعي لا نحوي فحسب وأفعال الضّربين الأخيرين لا تخرج بحال عن حقل التكاثر نوعا وأسبابا ونتائج وما يتّصل به .
إن في الإلحاح على دور الحقل في التوزيع وتحديد خصائص المفاعيل ردّ الاعتبار للمعني. وهو أمر بدأ مع نشأة النّحو التوليدي وتطوّر مع تعدد نماذجه .
وقد نبهنا إلى نسبية المنهج التوليدي في تفسير بعض البنى والتّنبّؤ بها.
فنظام قواعده لا يسمح بالتّنبّؤ بغير الاستعمال العادي . فلا يتجاوزه إلى ما في استعمال اللّغة من عدول كالمجاز وأساليب الخرافة وغيرها كما نبهنا إلى عجزه عن الإلمام بجوانب الظّاهرة التركيبيّة المختلفة وتفسيرها .
فرغم ما أضافه تعدد النّماذج في النّحو التوليدي وما بين هذه النّماذج من تكامل فإن هذا النّحو لما يصل إلى مرحلة تنصهر فيها جميع نماذجه بعد إغنائها بغيرها بشكل يسمح بمقاربة الظّاهرة التركيبيّة بشيء من العمق والشمول. والسّمات الانتقائية قاصرة عن التّنبّؤ بكثير من العلاقات القائمة بين الفعل والمفعول به.
واعتقادنا أن نسبية المناهج في درس التركيب لم تسمح بالإحاطة بالظّاهرة التركيبيّة من جميع جوانبها.
فالواجب على الباحثين أن يستنبطوا منهجا يفي بالغرض ويحيط بكل الجوانب.
فيتناول الظّاهرة التّركيبيّة في علاقتها برأس التّركيب وبسياق الخطاب وبدور المكوّنات الأخرى من نواح مختلفة. وهو أمر لا يزال اليوم طموحا بعيد المرام وإن مهد له النّحو التّوليدي بما أضافته نماذجه الكثيرة إلى دراسة التّركيب .
ونبهنا أيضا إلى مظاهر التقاطع بين التّراث النّحوي العربي والنّحو التّوليدي وإلى ما في التّراث النّحوي من شذور. فبينا تفطّن النّحاة العرب القدامى إلى مسائل كثيرة تحسب اليوم على النّحو التّوليدي مثل وجوب التّطابق في السّمات الدّلاليّة بين الفعل والعناصر الأوّليّة الأساسيّة مثلا وإدراكهم دور حقل الفعل في تحديد عدد المحلاّت الّتي يقتضيها الفعل ونوع مقولتها.
وفي هذا العمل توسيع على المستويين الأفقي والعمودي في مقاربة العلاقة القائمة بين الفعل والمفعول. فلا يُقْتَصر فيه على دور الفعل في تحديد وجود المفعول به وعدده ونوع مقولته بل يتجاوزه إلى غيره من المكوّنات الأوّليّة غير الأساسيّة ويبرز أهمية الفعل في الترتيب وحدوده في ذلك.
وقد أثبتنا فيه أن دور الفعل في التّركيب أعمق مما ذهب إليه التوليديون وإن كان غير مطلق في تحديد بنية الجملة. فقد لا يكتفي الفعل بتحديد حقل المفعول به الدلالي

بل يعمد إلى تحديد الوحدة المعجميّة الواقعة مفعولا حينا و إلى ضبط العلاقة بين المفعول والفاعل سنا أو جنسا أو تكافؤا اجتماعيا أو غيره حينا آخر. وهو إلى ذلك يحدد صرفيّا عدد الفاعل أو المفعول به وجنسه على عكس ما قد يُظَنُّ. وبينا أن التّعالق بين الفعل والمفعول به يكون على المستويين الجدولي والتوزيعي وأن دور الفعل في تحديد المكوّنات في الجملة لا يقتصر على ما كان أوّليا أساسيا. وليس الفاعل أو المفعول به إلا بعضها بل يتجاوزهما إلى غيرهما من المكوّنات الأوّلية غير الأساسية على نحو ما هو ظاهر في العلاقات الجدوليّة في القسم الرّابع وفي تحديد الفعل خصائص المفاعيل معجميا و صرفيا في الفصل الثّاني من القسم الخامس.

وقد انتهينا في هذا البحث إلى أنه رغم أهمية الفعل في التركيب فإن تحكمه في هذه الظّاهرة ليس مطلقا. فالتركيب ظاهرة لغوية شديدة التعقيد لا يكفي في تحديدها عنصر واحد كائنا ما كانت أهميته. فلعناصر أخرى غير الفعل أهميتها في التركيب ترتيبا وسمات وخصائص منها المكوّن الأساسي الفاعل وسياق الخطاب وإن كانت أهميتها دون أهمية الفعل في تحديد بنية التركيب .

وقد نبهنا هذا العمل فضلا عن ذلك إلى إشكاليّة مسائل كثيرة في النّحوالعربي وإلى الخلاف في قضايا عديدة كنا نعتقد إلى وقت قريب أنها من المسلمات. فهز بذلك كثيرا من القناعات لدينا هزا ظهرت آثاره في هذا العمل وسوف تتصل فيما سوف يليه من دراسات.

دور الفعل
في بنية الجملة

ملاحق

الجدول (1) أمثلة من الأفعال الثّلاثية المنقولة من وزن فعِل إلى فعَل أو العكس :

المثـــــال	وزن الفعل	عدد المحلاّت الّتي يفتقر اليها	المصـــدر
أنِفَ البعير : شكا أنفه	فعِل	1	ابن منظور (أنف) م1 ص115
وأنَفَه يأنُفه ويأنِفه أنْفًا : أصاب أنفه	فعَل	2	
وحَسَبَ الشّيء يحسُبُه حَسْبا وحِسَابا وحسابة : عد	فعَل	2	ن م (حسب) م1 ص630
وحسِبَ الشّيء كائنا يحسِبُه ويحسَبُه والكسر أجود اللغتَين حسبانا ومَحْسَبَة ومحسِبة : ظنه	فعِل	3	
وحزِن الرجل	فعِل	1	سيبويه ج4 ص57
وحَزَنته	فَعَل	2	
وحلِيت المرأةُ حليا فهي حالٍ وحالية استفادت حَلْيا أو لَبسته وحَلِيت : صارت ذات حلي	فعِل	1	ابن منظور (حلا) م1 ص711
وحلَيْت المرأةَ أحليها وحَلَوتها : إذا جعلت لها حُلِيًا	فعَل	2	
وخَشِم اللحم خَشَمًا وأخشم : تغيرت رائحته	فعِل	1	ن م (خشم) م2 ص837
وخشَمه يخشِمه خشما : كسّر خيشومه	فعَل	2	
ورشِد رشَدًا ضد غوى	فعِـل	1	ابن القطاع ج2 ص13
ورشده الله رُشْدا وأرشده : هداه	فعَـل	2	
ورطِب فهو رَطْب ورطيب	فعِل	1	ابن منظور (رطب) م2 ص1180
ورَطَب الدّابّة علفها رَطْبة	فعَل	2	
ورَقِب رَقَبا فهو أرقب بين الرَّقَب أي غليظ الرقبة	فعِل	1	ن م (رقب) م2 ص1205
ورقبه : طرح الحبل في رقبته	فعَل	2	
ورَقَبْتُ الإنسان رقبا : ضربت رَقَبَتَهُ	فعَل		ابن القطاع ج2 ص23
وشتِر الرجلُ	فعِل	1	سيبويه ج4 ص57
وشتَرت عينيه	فعَل	2	
وطحِلَ طحَلا : عظم طحاله فهو طَحْلٌ. . .	فعِل	1	ابن منظور (طحل) م4 ص 573
وطحَله يطحَله طحْلا وطحَلا : أصاب طِحَاله فهو مطحول	فعَل	2	
عوِرت عيني	فعِل	1	سيبويه ج4 ص56
وعُرْتها	فعَل	2	
وقذِيت عينيه	فعِل	1	الزمخشري، أب(قذي) ص498
وقذَيتها أخرجت (القذى) منها	فعَل	2	
وكرِع : شكا كراعه	فعِل	1	ابن منظور (كرع) م5 ص245
وكرَعه : أصاب كراعه	فعَل	2	

وكسي فلان ثوبا	فعل	2	ابن هشام ،المغني ج2 ص519
وكسَوته ثوبا	فعّل	3	

الجدول (2) : أمثلة لبعض بنى الجمل المحوّلة من الفعل المجرّد إلى الفعل المزيد

أ) من وزن فعل إلى أفعل نحو :

خلُقَ الثوبُ خلوقه واخلولق وأخلقت الثوب : لبسته حتى بَلِيَ	فعُل أفعل	1 2	الزمخشري ،أب (خلق) ص173
"رشد رَشَدًا ضد غوى"	فعل	1	ابن القطاع (رشد) ج2 ص13
وأرشده (الله) : هداه	أفعل	2	
زهَق الشّيء يَزْهَقُ زهوقا فهو زاهق وزهوق : بطل وهلك واضمحل وزهق الباطل أي اضمحل	فعَل	1	ابن منظور (زهق) م3 ص57
وأزهقه الله	أفعل	2	
تقول : فزع	فعل	1	الكتاب ج4 ص57
أفزعته	أفعل	2	
وقد كرُم الرجل وغيره بالضم كرما وكرامة فهو كريم	فعُل	1	ابن منظور (كرم) م5 ص248
وأكرم الرجل وكرمه : أعظمه ونزهه	أفعل	2	
يقال : نبَت الشّيء ينبُت نَبْتا ونباتا وتنبَّت	فعَل	1	ن م (نبت) م6 ص562
وأنبت الله النّبات إنباتا ونحو ذلك	أفعل	2	
وورِث فلان أباه يرثه وراثة وميراثا . . .	فعِل	2	ن م (ورث) م6 ص907
و أورث الرجل ولده مالا وإيراثا حسنا	أفعل	3	

ب) أو من وزن فعل إلي فعّل مثل:

أجّت النار تئج وتؤُجّ أجيجا : إذا سمعت صوت لهيبها	فعـل	1	ابن منظور (أجج) م1 ص23
وأجّجها تأجيجا	فعّل	2	
و تقول : إن أخطأت فخطئني و إن أسأت فسوّئ عليّ وسوّئني. و خطِئ خطأ عظيما إذا تعمّد الذنب	فعّل فَعِلَ	1 1	الزمخشري، أب (خطأ) ص 167
وغَرم الرّجل الدّيَة	فَعِل	2	ابن منظور (غرم) م4 ص981
"وأغرمه وغرّمه" "والغُرْم الدين"	فعّل	3	
"وفرِحَ فَرَحا" "والفرح نقيض الحزن"	فعِل	1	ن م (فرح) م4 ص1067
وفرّحته	فعّل	2	الزمخشري، المفصل 281
وقذيت عينه وأقذيتها أنا : طرحت فيها القذى. وقذّيتها وأقذيتها أخرجته منها	فعل فعّل	1 2	الزمخشري، أب (قذي) ص498

الجدول (3) : أمثلة من المشترك من الأفعال

وأرُب الرجل يأرُب إِرْبًا مثال : صغر يصغر صغرا. . . إذا صار ذا دَهْي	فعُل	1	ابن منظور (أرب) م1 ص40
وأرب بالشّيء : ضنّ به	فعل	2	

أرِج الطّيب بالكسر يأرَج أرَجا فهو أرج : فاح وأرِج الناس أي ضجوا بالبكاء	فعِل	1	ابن منظور (أرج) م1 ص44
وأرّج الحق بالباطل يأرجه أرجا : خلطه	فعَل	3	
وقالوا أرِيَ الصدر أرْيًا : وهو ما ثبت في الصدر من الضغن. وأري صَدْره : أي وغر	فعِل	1	ن م (أرى) م1 ص52 و53
وأرَت الرّيح الماء : صبته شيئا فشيئا	فعَل	2	
ويقال : حَلُوَتْ الفاكهةُ تحلو حلاوة	فعُل	1	ن م (حلا) م1 ص710
وحليْتُ المرأةَ أحليها حليا وحلوتها : إذا جعلت لها حليا.	فعَل	2	
" وسرف الرجل سَرَفا : جَهِل»	فعِل	1	ابن القطاع (سرف) ج2 ص134
"وسرَفَتْ السُّرْفَةُ الشجرةَ سَرْفا: أكلت ورقها. ودويبة يضرب بها المثل فيقال : أصنع من سرفة»	فعَل	2	
وسَمِن سِمَنًا ضد هَزُل	فعِل	1	ن م (سمن) ج2 ص129
وسَمَنْتَ القوم سمنا : أطعمتهم السَّمَن	فعَل	2	
"ويقال: نجرت الابل ومَجِرت أيضا» والنَّجَر بالتحريك عطش يصيب الابل والغنم عن أكل الحِبَّة فلا تكاد تروى من الماء.»	فعِل	1	ن م (نجر) م6 ص585
"وقد نجَرَ العود نجرا» «والنجر القطع» ونَجَرَ الخشبة ينجُرُها نَجرا: نحتها	فعَل	2	

الجدول (4) : أمثلة من المترادف الّذي اختلف بناء واتحد توزيعا

أ – من الثّلاثي المجرّد

المثـــال	وزن الفعل	عدد المحلاّت	المصدر
و بَخَعَ له بحقّه يَبْخَعُ بُخُوعًا و بَخَاعَة : أقرّ به وخضع له وكذلك بَخِعَ بالكسر بُخُوعا وبخاعة	فَعَلَ=فَعِلَ	3	ابن منظور (بخع) م 1ص 169
وطمَثت المرأة وطمِثت لغتان طمثا : حاضت		1	السّرقسطي(طمث) ج 3 ص267
و قد وهَن و وهِن بالكسر يهِنُ فيهما أي ضعف			ن م (وهن) م 6 ص 994
و نزحت البئر و نكزَت تنزَح نزْحا و نزوحا...: نفد ماؤها. قال الليث و الصواب عندنا نُزحت البئر إذا استُقي ماؤها	فَعَلَ=فُعِلَ	1	ن م(نزح) م 6 ص 615
نزفت ماء البئر نزفا إذا نزحته كله ونزفت هي يتعدّى ولا يتعدّى ونُزفت أيضا على ما لم يسم فاعله.		1	ابن منظور (نزف) م 6 ص 617
وبعُد الرجل بالضم وبعِد بالكسر بُعْدا وبعَدًا فهو بعيد و بعاد عن سيبويه أي تباعد	فَعِلَ=فَعُلَ	1	ن م (بعد) م 1 ص 275
وقد عسر الأمر يعسر عسرا فهو عسر وعسر يعسر عسرا وعسارة فهو عسير: الثاث			ن م (عسر) م 4 ص 774
و أجَن الماء يأجن و يأجُن أجْنا و أجُونا... و أجِن يأجَن أجَنا فهو آجن على فعِل. وأجُنَ بضم الجيم هذه عن ثعلب إذا تغير غير أنه شروب	فَعَلَ=فَعِلَ= فَعُلَ		ن م (أجن) م 1 ص 26
" وقد فَسُلَ بالضمّ وفَسلَ فسالة وفُسُولَة وفُسُولا فهو فَسْلٌ من قوم فُسَلاء وأفْسَال وفِسَال وفُسُول ... وحكى سيبويه : فُسِلَ على صيغة ما لم يسم فاعله » والفَسْلُ : الرَّذْلُ النَّذْلُ الّذي لا مروءة له و لا جَلَد .	فَعِلَ=فَعُلَ= فُعِلَ		ابن منظور(فسل) م5 ص 1096

– ب و من المجرّد و المزيد مثل :

المثال	وزن الفعل	عدد المحلاّت	المصدر
ونَزَحَ البئر ينزحها ويَنْزَحُهَا نَزْحًا وأنْزَحَهَا إذا استقى ما فيها حتى ينفدَ	فَعَلَ=أفعل	2	ابن منظور (نزح) م6 ص 614
ونَزَفَ البئر يَنْزِفُهَا نَزْفًا وأنزفَها بمعنى واحد كلاهما: نزحها			ن م(نزف) م6 ص 617
و وهَنَه هو و أوهنه		2	ن م (وهن) م 6 ص 994
و بَذَرَهَا و بذّرها كلاهما : زرعها	فَعَلَ=فَعَّلَ	2	ن م (بذر) م 1ص 180
و ضَجَعت النُجوم و ضَجّعَتْ الشمس وضجّعت: مالت للمغيب		1	الزمخشري، أ ب(ضجع) ص 371
و صَعِد صُعُودًا و صَعّدَ : ارتقى	فعِلَ=فَعَّلَ	1	ابن القطّاع (صعد) ج 2 ص 242
وبَضَعَ المرأة وباضعها بِضَاعا وملك بُضْعَها : إذا عَقَدَ عليها	فَعَلَ=فاعَلَ	2	أ ب (بضع) ص 42
وشَعرتُ المرأةَ وشاعرتُها : ضاجعتها في شعار			ن م (شعر) ص 331
بَدَعَ الشّيء يَبْدَعُهُ بَدْعًا وابتدعه : أنشأه وبدأه		2	ابن منظور (بدع) م 1 ص 175
" يقال : جاحَتْهم الجائحَةُ و اجتاحتهم » « و الجَوْحُ الاستئصال »	فَعَلَ=افتعل	2	الجوهري (جوح) ج1 ص360
خَمَّ البيتَ والبئر يَخُمُّهَا خَمًّا واختمّها : كنسها		2	ابن منظور (خمم) م 2 ص 906
حَلَبَ ناقته حَلْبًا و احتَلَبَهَا		2	الزمخشري، أ ب (حلب) ص 138
فَدَيْتُ الأمير و افتديتُه		2	ن م (فدى) ص 702
وقد نَضَوْت السّيف وانتضيتُه إذا سللته من غمده		2	ابن السّكّيت ص 268
يقال : « فلان يَتْجِرُ في البز ويتّجر و قد تجر تجارة رابحة	فَعَلَ=افتعل	2	أ ب (تجر) ص 60
دَرَأَ علينا فلان يَدْرأ دروءا واندرأ أي طلع مفاجأة	فَعَلَ=انفعل	2	الجوهري (درأ) ج 1 ص 48
و هَجت النار تَهِجُ وَهْجًا و وهَجَانا إذا اتقدت. وتوهجت: توقدت	فَعَلَ=تفَعّل	1	ن م (وهج) ج 1 ص 348
حثّه على الشّيء و استحثّه بمعنى أي حضه عليه	فعل=استفعل	3	ن م (حثث) ج1 ص 276
و استنكحها بمعنى نكحها		2	ن م (نكح) ج 1 ص 413
خَلُق الثوبُ خُلُوقة واخلولق وأخلق	فَعَلَ= أفعل =افعوعل	1	أ ب (خلق) ص 173
نَسَخْتُ الكتابَ وانتسخته واستنسخته كله بمعنى	فعل=افتعل= استفعل	2	الجوهري (نسخ) ج 1 ص 433
" يَمَنَ الرَّجُلُ يُمْنا. . . ويَمّنَ وتيمن به واستيمن» «واليُمن والبركة»	فَعلَ=فَعُلَ= تفعّلَ=استفعل	1	ابن منظور (يمن) م 6 ص1016

الجدول (5) : بعض الأمثلة لاتفاق البنى واختلاف التّوزيع

في بعض البنى الجعليّة أو ما يشابهها (من الفعل المجرّد) :

المثال	وزن الفعل	عدد المحلاّت	المصدر
أَزَّت السّحابة تئز أزّا و أزيزا		1	ابن منظور (أزز) م1 ص 56
و أزّ الماء يؤُزّه أزّا : صبّه		2	

"وحَشَدَ القومُ وأحشدوا: اجتمعوا لأمر واحد". وحَشَدَ القومَ يَحْشِدُهم ويَحْشُدُهم : جمعهم	فعّل	1 2	ابن منظور (حشد) م1 ص 041
و حَفرْتُ البئرَ و غيرها حفرا. و حَفِر الفم و الأسنان		1 2	السّرقسطي (حفر) ج 1 ص 348
خَسَأْتُ الكَلْبَ : أي زَجَرْتُهُ فَقُلْتُ له : اخسأ و يُقَالُ : خسأته : أي أبْعَدْتُهُ فَبَعُدَ وَ خَسَأَ الكَلْبُ بِنَفْسِه يَخْسَأُ خُسُوءًا يتعدّى وَلا يتعدّى .		2 1	ابن منظور (خسأ) م 2 ص 829
دَرَسَ الشّيء و الرَّسْمُ يَدْرُسُ دُرُوسًا : عَفَا و درسته الرّيح يتعدي و لا يتعدّى و درسه القوم : عَفَّوْا أثَرَهُ		1 2	ن م (درس) م 2 ص 968
دَلَعَ الرَّجُلُ لسانه يَدْلَعُهُ دَلْعًا فاندلع وأَدْلَعَهُ : أَخْرَجَهُ... ودَلَعَ اللسانُ نَفْسَهُ يَدْلَعُ دَلْعًا ودُلُوعًا يتعدّى ولا يتعدّى .		2 1	ن م (دلع) م 2 ص 1003
رَعَبَهُ يَرْعَبُهُ رُعْبًا و رُعُبًا فهو مرعوب ورعيب : أَفْزَعَهُ : فرعب رُعْبًا وارتعب فهو مُرَعَّبٌ و مُرْتَعبٌ أي فَزِعٌ		2 1	ن م (رعب) م 2 ص 1181
و ركضت الدّابّة نَفْسُهَا وأَبَاهَا بعضهم وفلان يَرْكُضُ دابته : وهو ضربه مَرْكَلَيْهَا برجليه فلما كثر هذا على ألسنتهم استعملوه في الدواب فقال هي تَرْكُضُ كَأَنَّ الرَّكْض منها		1 2	ن م (ركض) م 2 ص 1217
و رَهَنْتُكَ الشّيء رَهْنًا: أخذْتَهُ مِنّي على مبايعة و رَهَنَ الشّيء : دَامَ		3 1	ابن القطاع (رهن) ج 2 ص 11
سَجَمَتْ العَيْنُ الدمع و السحابة الماءَ تَسْجِمُهُ وتَسْجُمُهُ سَجْمًا وسُجُومًا وسَجَمَانًا: وهو قطران الدمع وسيلانه، قليلا كان أو كثيرا ... سَجَمَ العَيْنُ و الدَّمْعُ والمَاءُ يَسْجُمُ سُجُومًا وسجَامًا إذا سَالَ.		2 1	ن م (سجم) م 3 ص 103
السّرح : المال السائم. تقول : أَرَحْتُ الماشية وأَنْفَشْتُهَا و أَسَمْتُهَا و أَهْمَلْتُهَا و سَرَحْتُهَا سَرْحًا و سَرَحَتْ هي بِنَفْسِهَا سُرُوحًا : يتعدّى و لا يتعدّى		2 1	الجوهري(سرح) ج 1 ص 374
سَكَبَ المَاءُ و الدمْعُ سُكُوبًا و سكبها غيرهما		1 2	السّرقسطي ج 3 ص 539
و طَمَثَتْ المرأةُ : حَاضَتْ و طَمَثْتُهَا : افترعتها و جامعتها		1 2	ن م (طمث) ج 3 ص 267
و عُجْتُ بالمكان أَعُوجُ : أي أَقَمْتُ بِهِ وعُجْتُ غيري بالمكان أعُوجُهُ يتعدّى وَلا يتعدّى		2 3	الجوهري (عوج) ج 1 ص 33
و فَجَرَ الرَّجُلُ بالمرأة يَفْجُرُ فُجُورًا : زَنَا و فَجَرَتْ المرأة زَنَتْ		2 1	ابن منظور (فجر) م 4 ص 1054
نَشَرَ الله المَيْتَ يَنْشُرُهُ نَشْرًا ونُشُورًا وأَنْشَرَهُ فَنَشَرَ المَيْتُ : لا غير : أَحْيَاهُ	فَعَلَ	2 1	ن م (نشر) م 6 ص 994
نَقَصَ الشّيء يَنْقُصُ نَقْصًا ونُقْصَانًا ونَقِيصَةً و نَقَصَه هو يتعدّى و لا يتعدّى		1 2	ن م (نقص) م 6 ص 704
نَكَحْتُهَا. و نَكَحَتْ هي أي تَزَوَّجَتْ		2 1	الجوهري (نكح ج 1 ص 374

و نَمَّ الحديث : نَقَلَهُ و نَمَّ الحديثُ : إذا ظَهَرَ فهو مُتَعَدٍّ و لازم		2 1	ابن منظور (نمم) م 6 ص 724
و وَرَقَ الشَّجَرَةَ يَرِقُهَا وَرْقًا : أَخَذَ ورقها وقال اللحياني : وَرَقَتْ الشجرة خَفِيفة : أَلْقَتْ وَرَقَهَا		2 1	ن م (ورق) م 6 ص 912

الجدول (6) : أمثلة للأفعال المشتركة في الجذر المختلفة وزنا والمتّفقة معنى و توزيعا

أ) من الأفعال الثلاثيّة المجرّدة

المثال	الفعل	وزنه	عدد محلاّت	المصدر
ورشد الإنسان بالفتح يرشد رُشدا بالضمّ. ورشِد بالكسر يرشد رشَدا ورشادا وهو راشد ورشيد : نقيض الضّلال إذا أصاب وجه الأمر والطّريق	رَشِد	فعَل= فعِل	1	ابن منظور (رشد) م 2 ص1169
وسفَد و سفِد الطّائر أنثاه	سفد		1	الزّمخشري، أب(سفد) ص 297
وطبن الشيء وطبِن له وطبَن بالفتح يطبَن طبَنا وطبَانة وطبانيّة وطبونة: فطن له ورجل طبين : فطن	طبن		2	ابن منظور (طبن) م 4 ص571
قرَس البرد يقرس قرْسا وقرِس قرسًا : اشتدّ	قرس		1	أب (قرس) ص 501
و قد أفِنَ الرّجل بالكسر وأفِنَ فهو مأفون وأفين ورجل مأفون: ضعيف العقل والرّأي	أفن	فَعِل = فُعِل	1	ن م (أفن) م 1 ص 76
و قد جُدِرَ جَدْرا و جُدِّر وصاحبها جدير مجدّر وحكى اللّحياني : جَدِر يَجْدَر جَدَرا	جدر		1	ن م (جدر) م 1 ص416
وقد بغُض بغاضة وبغِض فهو بغيض	بغض	فَعِل = فعُل	1	ن م (بغض) م1 ص239
و يقال سَقُمَ بمعنى سَقِمَ	سقم		1	الفارابي ج 2 ص 277
و يقال : قذِر الرّجل فهو يقذر قذرا واقذرارا وقذُر قذارة	قذر		1	أبو زيد ص 556
وكدِرَ الماء يكدَر كدَرا وكدُر كدارة	كدر		1	ن م ص 556
و رفق بالأمر و له و عليه يرفق ورفق ورفِقَ : لطف	رفق	فعَل = فعُل = فعِل	2	ابن منظور (رفق) م 2 ص1200

ب) أو المزيدة. يقال :

المثال	الفعل	وزنه	عدد محلاّته	المصدر
ويقال : أعبدت الرّجل إعبادا وعبدته تعبيدا إذا اتّخذته عبدا	أعبد=عبّد	أفعل=فعّل	2	أبو زيد ص315
و قلّله و أقلّه : جعله قليلا	أقلّ=قلّل		2	الجوهري(قلل)ج1 ص154
و قد أنبأه إيّاه و به و كذلك نبّأه	أنبأ=نبّأ		2	ابن منظور(نبأ) م6 ص561
ويقال: نضر الله وجهه بالتّشديد وأنضر الله وجهه	أنضر=نضر		2	ن م (نضر) م6 ص656
قال الفراء: يقال: أرشح عرقا وترشح عرقا بمعنى واحد	أرشح= ترشّح	أفعل: تفعّل	1	ن م (رشح) م2 ص1169
و يقال: قد أطرفتُ الشيء إطرافا إذا استطرفته	أطرف=استطرف	أفعل: استفعل	2	أبو زيد ص301
و استودقت الأتان و أودقت فهي وادق : إذا اشتهت الفحل	أودق = استودق		1	السّيوطي، المزهر ج2 ص88

المثال	الفعل	وزنه	عدد محلاّته	المصدر
و انعدل عنه وعادل : اعوجّ	عادل=انعدل	فاعل: انفعل		ابن منظور(عدل) م4 ص704
وعاظلت الكلاب معاظلة وعظالا وتعاظلت : لزم بعضها بعضا في السّفادِ	عاظل وتعاظل	فاعل: تفاعل	1	ن م (عظل) م4 ص817
و اقتضى دينه وتقاضاه بمعنى	اقتضى= تقاضى	افتعل: تفاعل	2	ن م (قضى) م5 ص112
واستكف و تكفف بمعنى وهو أن يمدّ كفه يسأل النّاس	تكفّف= استكفّ	تفعّل: استفعل	2	ن م (كفّف) م5 ص277

ج) أو ما كان منها مجرّدا ومزيدا. يقال :

المثال	الفعل	وزنه	عدد محلاّته	المصدر
وبدأ اللّه الخلق وأبدأهم بمعنى	بدأ= أبدأ		2	الجوهري (بدأ) ج1 ص35
وجمرت المرأة شعرها وأجمرته : جمعته وعقدته في قفاها ولم ترسله	جمر=أجمر			ابن منظور (جمر) م1 ص496
وقد جنب وأجنب القوم : إذا دخلوا في ريح الجنوب	جنب=أجنب			الجوهري (جنب) ج1 ص103
وقال أبو حنيفة : أحنط الشّجر وحَنَط يحنُط حنوطا : أدرك ثمره	حنط=أحنط	فعل= أفعل	1	ابن منظور(حنط) م1 ص737
وذبّت الأرض ذبّا وأذبّت كثر ذبابها	ذبّ=أذبّ			السّرقسطي ج3 ص588
وزففت المرأة هي اللغة الجيّدة وأزففتها اللّغة	زف=أزف			أبو زيد ص533
و سعده الله وأسعده	سعد = أسعد			ن م ص533
و سفَق الباب سفقا وأسفقه أغلقه	سفق = أسفق		2	السّرقسطي ج3 ص493
وصردت السّهم صردا وأصردته : أنفذته	صرد=أصرد			ن م ج3 ص378
و صفدت الرّجل صفدا وأصفدته: أوثقته بصفاد	صفد=أصفد			ن م ج3 ص379
وصمدت إلى الله عزّ وجل صمدا وصمودا وأصمدت: لجأت	صمد=أصمد		2	ن م ج3 ص378
و ضبب البلد وأضبّ أيضا : كثرت ضبابه	ضبب=أضبّ		1	ن م ج1 ص167
وأضبعت الناقة وضبعت : إذا اشتهت الفحل	ضبع=أضبع			أبو زيد ص469
ويقال طاف الرّجل بالدّار وأطاف بها	طاف=أطاف			ن م ص 552
و أعجّت الرّيح وعجّت أثارت الغبار	عجّ=أعجّ			الجوهري (عجّج) ج1 ص327
وفتنت الرّجل فتنة وأفتنته : أضللته	فتن=أفتن			السّرقسطي ج4 ص3
وفعمت الشّيء وأفعمته : ملأته	فعم=أفعم		2	ن م ج4 ص4
و كشأت اللّحم كشأ شويته حتّى ييبس فهو كشيء وأكشأته	كشأ=أكشأ			الجوهري (كشأ) ج1 ص67
وأمهرت وأصدقت واحد قال : ومَهَرْت المرأة هي المشهورة الصّحيحة	مهر=أمهر			أبو زيد ص533
قال الفرّاء: هما لغتان نبتت الأرض وأنبتت	نبت=أنبت			ابن منظور(نبت) م6 ص562
ووَهَنه و أوهنه	وهن=أوهن			ن م (وهن) م6 ص994

وضجعت النّجوم وضجعت الشّمس وضجّعت: مالت للمغيب	ضجع=ضجّع		1	الزمخشري، أ ب (ضجع) ص371
وعدّله كعدله	عدل=عدّل	فعل=فعّل		ابن منظور (عدل) م4 ص74
وعضته و عوّضته	عاض=عوّض		2	الزمخشري، المفصل ص281
وعظلت (الكلاب) وعظّلت : ركب بعضها بعضا	عظل=عظّل			ابن منظور(عظل) م4 ص817
وشَعُرت المرأة وشاعرتها : ضاجعتها في شعار	شعَر= شاعر	فعل=فاعل		الزمخشري، أ ب (شعر) ص331
يقال : جاحتهم الجائحة واجتاحتهم و الجوح: الاستئصال	جاح = اجتاح			الجوهري (جوح) ج1 ص360
وسلّ الشّيء يسلّه سلاّ واستلّه فانسلّ والسلّ: انتزاع الشّيء وإخراجه في رفق؛	سلّ=استلّ	فعل=افتعل	2	
وفديت الأمير وافتديته	فدى=افتدى			أ ب (فدي) ص703
وقد نضوت السّيف وانتضيته : إذا سللته من غمده	نضا=انتضى			ابن السّكّيت ص268
ودرأ علينا فلان يدرأ واندرأ: أي طلع مفاجأة	درأ = اندرأ		1	الجوهري (درأ) ج1 ص48
هَمَر الماءُ و الدّمع يهمِر هَمْرا : صبّ وانهمر كهَمَر	همر=انهمر			ابن منظور (همر) م6 ص827 و828
وهملت عينُه تهمُل هَمْلا وهمولا وهملانا وانهملت : فاضت وسالت وهمَلت السّماء هملا وهملانا وانهملت : دام مطرها مع سكون وضعف	همل=انهمل	فعل=انفعل	2	ن م (همل) م6 ص830
ضاع المسك يضوع ويتضوّع	ضاع = تضوّع		1	الزمخشري، أ ب (ضوع) ص380
ومشّ العظم وتمشّشه: مصّه وهو المشاش للعظام الليّنة	مشّ = تمشّش		2	ن م (مشش) م6 ص595
قال ابن سيده: نبت الشّيء ينبت نبتا ونباتا وتنبّت	نبت = تنبّت	فعل = تفعّل	1	ابن منظور (نبت) م6 ص562
ووَهَجت النار تَهِجُ وهْجا ووهجانا إذا اتّقدت وتوهّجت: توقّدت	وهج=توهّج			الجوهري (وهج) ج1 ص348
ويقال : حثّه على الشّيء واستحثّه بمعنى : أي حضّه عليه	حثّ = استحثّ	فعل = استفعل		ن م (حثث) ج1 ص276
وقرّ بالمكان واستقرّ	قرّ = استقرّ		2	أ ب (قرّر) ص501
وقصر من الصّلاة قصرا وأقصر وقصّر	قصر=أقصر = قصّر	فعل=أفعل= فعّل	2	ن م (قصر) ص510
وخلُق الثّوب خلوقة واخلولق وأخلق	خلَق = أخلق = اخلولق	فعُل=أفعل= افعوعل	1	الزمخشري، أب (خلق) ص173

وعقل البعير يعقله عقلا وعقّله واعتقله: ثنى وظيفه مع ذراعه وشدّهما جميعا في وسط الذّراع	عقل=عقّل= اعتقل	فعل=فعّل= افتعل	2	ابن منظور(عقل) م4 ص845

وقلَصَ الشّيء وقلّص وتقلّص : ارتفع	قلص=قلّص = تقلّص	فعل=فعّل=تفعّل	1	الزمخشري، أ ب (قلص) ص520
ووقدت النار وَقُودا ووَقْدا واتّقدت وتوقّدت	وقد = اتّقد = توقّد	فعل=افتعل = تفعّل	1	ن م (وقد) ص685
وشَمَط شَمْطا واشمطّ واشماط وهو أشمط والجمع شمط وشمطان والشمط في الشّعر: اختلافه بلونين من سواد وبياض	شمط=اشمطّ = اشماط	أفعل=افعلّ=افعال	1	ابن منظور (شمط) م3 ص359
ونسخت الكتاب وانتسخته واستنسخته كله بمعنى	نسخ=انتسخ = استنسخ	فعل=افتعل = استفعل	2	الجوهري (نسخ) ج1 ص433

الجدول (7) : أمثلة للأفعال الّتي لا تكون إلاّ متعديّة :

المثال	عدد المحلاّت	حقل الأفعال المعجمي	المصدر
وبدَع الشّيء يبْدَعُه بَدْعا وابتدعه : أنشأه... وبدع الرّكية: استنبطها وأحدثها	2	التأثير	ابن منظور (بدع) م1 ص175
و تاب الله على عبده و تاب العبد إلى ربه توبا و توبة		التأثير	السّرقسطي ج3 ص360
ورعى الكلأ ونحوه يرعى رعيا والراعي يرعى الماشية أي يحوطها ويحفظها ... وفلان يرعى على أبيه : أي يرعى غنمه ... و يرعى الأمير رعيته رعاية		التـأثير	
و رعيت الابل أرعاها رعيا ورعاه يرعاه رعيا و رعاية: حفظه	2		ابن منظور(رعى) م2 ص188
وفضضت الشّيء أفُضُّه فَضًّا فهو مفضوض وفضيض: كسرته وفرقته ... وفضضت الخاتم عن الكتاب: أي كسرته وكل شيء كسرته فقد فضضته .... وفي الدعاء: لا يفضض الله فاك: أي لا يكسر أسنانك ... وفضضت ما بينهما: قطعت	2	العلاج	ن م (فضض) م5 ص1104
وقرع الشّيء يقرعه قرعا : ضربه ... و قرعت الباب أقرعه قرعا وقرع الدّابّة بلجامها يقرعها : كفها به وكبحها... وقرعت رأسه بالعصا قرعا مثل قَرَعْتُ وقرع القدحُ جبينه: أي ضربه يعني شرب جميع ما فيه	3	العلاج	ن م (قرع) م5 ص64-65
وملحت الشّيء وملّحته وهو مملوح مُمَلّح مليح ... وملح الماشيةَ ملْحا وملّحها: أطعمها سَبَخة الملح وهو ملح و تراب والملح أكثر	2	التأثير	ابن منظور (ملح) م5 ص520
تقول هشّمت أنفه : إذا كسرت القصبة وهشّم الثريدَ... والرّيح تَهْشِم اليبيس من الشجر: تكسِرُه... وهَشَم الرّجُل: أكرمه وعظّمه وهشَم الناقة هَشْمًا: حَلَبَهَا	2	العلاج	ابن منظور (هشم) م 6 ص807-808

الجدول (8) : أمثلة لأفعال المشترك المتفقة في البناء والمختلفة في التّوزيع :

الفعل	المثال	وزنه	حقله الدلالي	عدد محلاته	المصدر
أرب	وأرِبَ إليه أَرَبا: احتاج	فَعِل	الحاجة	2	ابن منظور (أرب) م1 ص42
	و أَرِب الدّهرُ: اشتد		الشدة	1	
حتك	و حتك الشّيء يحتكه حتكا حتك الطّائر الحصى بجناحيه حتكا: فحصه و بحثه		البحث	2	ن م (حتك) م1 ص563
	وحتك الرّجل يحتك حتكا وحتكا: أي مشى وقارب الخطو وأسرع		الحركة الذاتية	1	
حفر	و حفرت أسنانه		الحال (التسوس)	1	
	و حفر البئر		العلاج	2	
حفّ	" وحفّت أرضناو قفّت»		الحال	1	الزمخشري، أب(حفف) ص134
	إذا «يبس بقلها»				ابن منظور (حفف)م1ص674
	حفّ رأسه وشاربه يحفّ حفّا: أي أحفاه..		العلاج (الجز)	2	
	و المرأة تحفّ و جهها حفّــا وحفافا				
	تزيل عنه الشّعـر بالموسـى وتقشره				
حفل	وحفل القوم وآحتفلوا : اجتمعوا	فعJQ	التجمع	1	الزمخشري، أب (حفل)ص134
	و حفل الشاة : جمع اللّبن في ضرعها ليرى حافلا		الجمع	2	
حلج	حلج القطن على المحلجة بالمحلج..		العلاج مع ذكر الأداة	3	ن م (حلج)ص138
	وحلج الغيم: مطر		حركة الطّبيعية	1	
	وحلجه بالعصا: ضربه		الضّرب بأداة	3	
حل	وحلّ بالمكان يحِلّ حلولا.. وحله واحتل به واحتله نزل به...		الإقامة	2	ابن منظور (حلل) م1 ص702
	وحلّ يحُلّ حلاّ والحلّ والحلال والحليل : نقيض الحرام		حال الإباحة	1	ص704 ص705
	وحلّ العقدة يحلّها حلاّ : فتحها ونقضها....		النقض	2	
	وحلّ عليه أمر الله يحلّ حلولا : وجب		اللزوم	2	
خضب	وخضب الشّيء يخضبه خضبا وخضبه : غير لونـه بحمـرة أو صفرة أو غيرهما		الجعل على لون معين	2	ن م (خضب) م2 ص845 و846
	و خضب الرجل شيبه بالحنّاء يخضبه. والخضاب. الاسم..		الجعل مع ذكر الأداة	3	
	و خضب الشجر يخضب خضوبا وخضب و خضّب واخضوضب: اخضرّ		اللون	1	
	وخضبت الأرض خضبا : طلع نباتها واخضرّ			1	

الفعل	المثال	الصيغة	الدلالة	العدد	المصدر
	و خضبت الأرض: اخضرّت				
	و خضب العرفط والسمر : سقط ورقه فاحمر واصفر				
أخلق	و يقال: أخلق الرجل: إذا صار ذا أخلاق	أفعل	التخلق	1	ابن منظور (خلق) م2 ص890
	وأخلقه خلقا: أعطاه إياه وأخلق فلان فلانا: أعطاه ثوبا خلقا		العطاء	3	
	و أخلقته ثوبا إذا كسوته ثوبا خلقا				
دعا	و دعوت فلانا و بفلان : ناديته وصحت به	فعل	النداء	2	الزّمخشري، أ ب (دعو) ص180
	والنّادبة تدعو الميّت : تندبه تقول: وازيداه.		الندبة		
	دعاه إلى الوليمة		الاستدعاء	3	
	ودعوت زيدا: سميته		التسمية		
أربع	"و أربعت الحمى زيدا و أربعت عليه: أخذته ربعا و أغبته أخذته غبا» «والربع في الحمى إتيانها في اليوم الرّابع»	أفعل	التأثير	2	ابن منظور(ربع) م2 ص 1109
	و أربع الإبل: أوردها ربعا..		السقي		
	و أربع القوم: دخلوا في الرّبيع وقيل : أربعوا: صاروا إلى الرّيف و الماء		الدخول في الزّمان والمكان	1	ص1111
	وأربع إبله بمكان كذا : رعاها الربيع ...		الرعي	2	
	و أربع الفرس و البعير: ألقى رباعيته و قيل: طلعت رباعيته		النمو	1	ص1112
سمر	و سمر يسمر سمرا و سمورا: لم ينم وهو سامر...		عدم النوم		ن م (سمر) م3 ص199-200 الزّمخشري، أب (شبب) ص318
	و سمر القوم الخمر: شربوها ليلا...		شرب الخمر	2	
	وسَمَره يسمُره ويسمِره سمرا وسمّره جميعا : شده...		الشد		
	و سمر عينه كسملها		السمل	2	
	وسمرت (الإبل) النّبات تسمره: رعته		الرعي		
شب	و شببت النار: رفعتها	فعّل	تأجيج النار		
	وشبّ الصّبيّ شبابا		النموّ	1	
صرف	وصرف الشّيء صرفا : ردّه		المنع	2	السّرقسطي ج2 ص242
	والرجل عن رأيه كذلك		المنع مع ذكر موضوعه	3	
	والشّاء والبقر والكلاب صرافا وصروفا اشتهت الضراب		الضّبعة	1	
طر	و طرّهم بالسّيف يطرّهم طرّا. والطّرّ كالشّلّ		شل الحركة	3	ابن منظور(طرر) م4 ص580
	وطرّ الإبل يطرّها. ساقها سوقا شديدا وطردها...		السّوق الشديد		
	وطرّ حوضه: أي طيّنه...		البناء	2	
	و طرّ البنيان : جدّده				
	وطرّ النّبت والشّارب والوبر يطرّ بالضمّ طرّا وطرورا : طلع ونبت		النمو	1	

الجذر	الشاهد	الصيغة	المعنى	الرقم	المصدر
طمث	وطمّثت المرأة وطمثت لغتان طمثا : حاضت		القرء	1	السّرقسطي ج3 ص267
	وطمثتها : افترعتها وجامعتها		الافتضاض	2	
	وطمثت البعير أطمثه طمثا : إذا عقلته		عقل البعير	2	
عرك	وعرك الأديم وغيره يعركه عركا: دلكه دلكا	فعل	الدلك	2	ابن منظور(عرك) م4 ص754-755
	وعركت القوم في الحرب عركا. . .		الابتلاء		
	و عركه الدهر: حنكه		إكسابه خبرة		
	وعركتهم الحرب تعركهم عركا: دارت عليهم		دوران الحرب	–	
	وعرك ظهر النّاقة وغيرها يعركه عركا: أكثر جسّه ليعرف سمنها		الجس	–	
	. . . وعركت المرأة تعرك عركا وعراكا وعروكا. . . وهي عارك وأعركت وهي معرك: حاضت. . .		الحيض	1	
عفس	وعفس الإبل يعفسها عفسا ساقها سوقا شديدا		السّوق الشديد		ابن منظور(عفس) م4 ص823
	و عفسه عن حاجته: أي رده		الرد عن غاية		
	وعفس الدّابّة والماشية عفسا حبسها على غير مرعى ولا علف. . . وعفس الرجل عفسا وهو نحو المسجون		الحبس	2	
عقل	و عقل فهو عاقل و عقول من قوم عقلاء. .		فصاحة الرأي	1	ن م (عقل)م4 ص845-848
	و عقلت البعير :إذا جمعت قوائمه		الشد	2	
	و عقل الدواء بطنه يعقِله ويعقُله عقلا: أمسكه		الجعل على حالة معيّنة	2	
	يقال: عقل بطنه واعتقل. . . .		الاحتباس	1	
	و عقله عن حاجته يعقله وعقله ونعقله واعتقله: حبسه		منعه من حاجته	3	
	و يقال :عقل فلان فلانا و عكله إذا أقامه على إحدي رجليه. . .		الجعل على حالة معيّنة	2	
	و عقل القتيل يعقله عقلا: وداه		دفع الدية	2	
	و عقلت له دم فلان: إذا تركت القود إلى الدّيّة	فعّل	ترك القود إلى الدية	3	
–	و عقلت المرأة شعرها عقلا		شد الشعر على هيئة معيّنة	2	
	وعقل الرجل يعقله عقلا واعتقله: صرعه الشغزبية وهو أن يلوي رجله على رجله		الصرع	2	
–	و عقل الوعل: أي امتنع في الجبل العالي يعقل عقولا. . . و عقل الظبي يعقل عقلا وعقولا: صعد في الجبل وآمتنع		الإمتناع	1	
عكف	و عكفت الطّير على القتيل. .		الملازمة	2	الزّمخشري، أب(عكف) ص432
	و يقال :إنك لتعكفني عن حاجتي[1]. . .		منع الغير من حاجته	3	
	وعكف النّظّام الجوهر: حبسه لا يدعه يتفرّق		الشد	2	
غرغر	غرّ وغرغر: جاد بنفسه عند الموت. . والغرغرة: تردّد الرّوح في الحلق		الاحتضار	1	ابن منظور(غرر) م4 ص975

الفعل	المثال	الوزن	الدلالة	العدد	المصدر
	و غرغره بالسّنان: طعنه في حلقه و غرغره بالسّكين: ذبحه		الطعن والذبح	3	
أفسل	ويقال: أفسل فلان على فلان متاعه إذا أرذله وأفسل عليه دراهمه إذا زيفها	أفعل -	إفساد الشّيء وتزييفه	3	(فسل)م5 ص1096
	وأفسل الفسيلة : انتزعها من أمّها واغترسها		الغراسة	2	
قصف	وقصف الشّيء يقصفه قصفا : كسره..	فعل	التّكسير	2	ن م (قصف) 4م ص104-105
	قصف البعير يقصف قصفا وقصوفا وقصيفا: صرف أنيابه وهدر في الشقشقة. ورعد قاصف شديد الصوت. و قد قصف يقصف قصفا و قصيفا..		الصّريف	1	
	وقصف علينا بالطعام يقصف قصفا: تابع		متابعة الشّيء	3	
نشر	و نشر الميت ينشر نشورا : عاش بعد الموت		البعث	1	ابن منظور (نشر) م6 ص631
	و نشر الرّيح: هبت في يوم غيث		الهبوب	1	
	و نشر المتاع و غيره ينشر نشرا: بسطه		البسط	2	
	و نشرت الخشبة بالمنشار نشرا		النجارة مع ذكر الأداة	2	
	و نشر الخشبة ينشرها نشرا: نحتها		النجارة دون ذكر الأداة	2	
	وقد نشر البعير: إذا جرب		الدواء	1	
أنصف	و قد أنصف الماء الجب إنصافا وكذلك الكوز: إذا بلغ نصفه..	أفعل	بلوغ حد معين	2	ن م (نصف) م6 ص649-650
	وأنصف النّهار: إذا انتصف		التّوقيت	1	
	وأنصف الرجل صاحبه وقد أعطاه النصفة. ابن الأعرابي: أنصف إذا أخذ الحقّ و أعطى الحقّ		العدل	2	
	و أنصف الرّجل: أي عدل و يقال: أنصفه من نفسه.. وقد أنصفه من خصمه ينصفه إنصافا		-	3	
هرّ	وهرّ الشّيء يهُرّه ويهِرّه هَرّا وهريرا : كرهه	فَعَلَ	الكره الموجه نحو غاية	2	ن م (هرر) م6 ص794-795
	...وهرّ الكلب يهرّ هريرا فهو هارّ وهرار: إذا نبح و كشر عن أنيابه		شكل من النباح	1	
	وهرّ الشّبرق والبهمي والشّوك: اشتدّ		الشدة	1	
	وهرّ سلحه و أرّ: استطلق حتى مات		سيلان البطن (الأدواء)	1	
	و هرّه هو و أرّه: أطلقه من بطنه		الجعل	2	
	...و هرّ يهَرّ: إذا ساء خلقه		سوء الخلق	1	
وجد	ووجد مطلوبه والشّيء يجده وجودا...		إدراك الضالة أو المطلوب	2	
	وقد وجد يجد جدة أي استغني غنى لا فقر بعده		(الحال) الغني	1	

1 يقال : «عكفه عن حاجته يعكفه ويعكفه عكفا: صرفه وحبسه» (ابن منظور عكف) م4 ص853

	... ووجد عليه في الغضب يجد وجدا وجدة وموجدة ووجدانا غضب		الغضب الموجه نحو هدف خارجي	2	
	ووجد به وجدا في الحب لا غيرواِنه ليجد بفلانة وجدا شديداً: إذا كان يهواها و يحبها حبا شديدا		الحب	2	
	ووجدت زيدا ذا الحفاظ: علمته		العلم	3	

الجدول (9) : أمثلة للأفعال الثّلاثيّة من المشترك ممّا اختلف بناء وتوزيعا :

الفعل	المثال	نوع الفعل	وزنه	حقله	عدد محلاّته	المصدر
أرِجَ	وأرِجَ الطيب بالكسر يأرَجُ فهو أرِجٌ: فاح	ثلاثي مجرّد	فَعِلَ	الرّائحة	1	ابن منظور (أرج) م1ص44
	وأرِجَ الناس أي ضجّوا			الصوت		
	وأرَّجَ الحقّ بالباطل يأرِجُهُ أرْجًا: خلطه		فَعَلَ	الخلط	3	
أرِيَ	وأرِيَ صدره أرًى توقد غيظا وأرى أريًا كذلك		فَعِلَ	الحال (الاغتياظ)	1	ابن القطاع ج3 ص63
	وأرَتْ الدّابّة المِعْلَف : ألفته مع صاحبتها		فَعَلَ	التعود	2	
	وأرَى المرأة : نكحها		فعَل	المباضعة	2	
خضِر	وخضِر الزّرع خَضَرًا : نَعِمَ		فَعِلَ	الحال (النعومة)	1	ابن منظور (خضر) م2 ص847-849
	ويقال:خضَرَ الرّجل النّخل بمخلبه يخضُره خضرًا واختضره يختضره: إذا قطعه		فَعَلَ	القطع	3	
علق	وعَلِقَ بالشّيء عَلَقا وعلِقه: نشبَ فيه		فَعِلَ	النّشوب	2	ن م (علق) م4 ص862-866
	و عَلِق الشّيء عَلَقًا و عَلِقَ به علاقة وعلوقا: لزِمَه...			الملازمة	2	
	وقد علقَها بالكسر عَلَقًا وعلاقة وعَلِقَ بها عُلوقا وتعلّقها وتعلّق بها وعُلِّقَهَا وعُلِقَ بها تعليقا أحبها...			الحبّ	2	
	وعَلِقَ حبّها بقلبه : هَوِيَهَا			التمكن		
	ويقال:علقتُ بفلانة علاقة: أحببتها					
	... وعَلَقت الإبل العضاه تعلق بالضمّ عَلْقًا إذا تسنّمتها : أي رعتها من أعلاها وتناولتها بأفواهها ...		فَعَلَ	الرّعي	2	
	وعَلِقَ الدّابّة عَلَقا : تعلقت به العلقة...		فَعِلَ	الإصابة	1	
	وعَلِقت المرأة : أي حبِلت			الحمل	1	

الجدول (10) أمثلة لاشتراك الأفعال المترادفة في التوزيع

أ – اللاّزمة

	المثال	عدد المحلاّت	المصدر
1	و غفِر المريضُ : نُكِس	1	الثّعالبي ج2 ص234
2	و كمِد : أي حزن و أخفى ذلك		ن م ج2 ص232
3	ونشح الشارب ينشح نشحا ونُشوحا وانتشح إذا شرب حتّى امتلأ وقيل : نشح : شرب شربا قليلا دون الرّيّ		ابن منظور (نشح) م6 ص634

ب – المتعدية إلى مفعول واحد

	المثال	عدد المحلاّت	المصدر
1	بحثت عن الشّيء و ابتحثت عنه : أي فتّشت عنه	2	الجوهري (بحث) ج1 ص 272
2	و استباحوهم : أي استأصلوهم		ن م (باح) ج1 ص357
3	و يقال «– أتأبت الرّجل إتتابا – و أحفظته إحفاظا – و أحشمته إحشاما – و أوأبته إيئابا والاسم الإبَة و كلّه واحد إذا عِبْتَه عند القوم وأسمعته ما يكره حتّى تغضبه و هي الحِفْظة»		أبو زيد ص587
4	و ثللت عرش البيت و هو سقفه : هدمته		الزّمخشري، أ ب (ثلل) ص76
5	و جمر رأسه : حلقه		ابن منظور (جمر) م1 ص715
6	و خمشت المرأة وجهها خمشا : خدشته		السّرقسطي ج1 ص484
7	و أشال الحجر : رفعه		أ ب (شول) ص341
8	طحاه طحوًا وطُحُوًا : بسطه، وطحى الشّيء يطِحيه طحيا : بسطه أيضا		ابن منظور (طحا) م4 ص575
9	و فشأت بالرّجُل أفشأ به فشوءا : إذا خنته وغدرت به		أبو زيد ص600
10	و فقِهت الشّيء و نَقِهته : فهمته		أ ب (نقه) ص653
11	و قمع خصمه : قهره وأذلّه		الزمخشري، أب (قمع) ص523
12	و يقال: امتشثت الثوب امتشاشا وانتزعته انتزاعا وهما واحد		أبو زيد ص586
13	و محته عند السّلطان : شفعت له		الجوهري (ماح) ج1 ص408
14	و نصحتك و نصحت لك : أخلصت لك		السّرقسطي ج3 ص192

الجدول (11) : حقل الملإ

	المثال	عدد المحلاّت	المصدر
1	و جَشِرَ الإناء : فرّغه	2	المعجم الوسيط (جشر) م1ص712
2	وحمأ (البئر) يحمَؤُها حمًأ. . . أخرج حمأتها وترابها. الأزهري : أحمأتها أنا إحماء إذا نقيتها من حمأتها وحمأتها إذا ألقيت فيها الحمأة		ابن منظور (حمأ) م1 ص712
3	و رَعَبْتُ الحوض : ملأته		الجوهري (رعب) ج1 ص136
4	و رَكَا الأرض ركوًا : حفرها، والرّكيّة : البئر تحفر		ابن منظور (ركا) م3 ص1219

5	وزَبَدَ السّقاء والإناء زَبْدا وزَبّدها : ملأها وكذلك الحوض		ن م (زبد) م3 ص51
6	و زكبت الإناء ملأته		ن م (زكب) م3 ص35
7	و زَكَتَ الإناء زَكْتا وزَكّته كلاهما : ملأه		ن م (زكت) م3 ص35
8	و زَكَرَ الإناء : ملأه و زكّر السّقاء تزكيرا وتزكّته تزكيتا : إذا ملأته		ن م (زكر) م3 ص35
9	و زَكَمَ السّقاء مثله أيضا إذا ملأه	2	السّرقسطي ج3 ص465
10	و زند السّقاء والإناء زَنْدا وزنّدهما وكذلك الحوض		ابن منظور (زند) م3 ص51
11	و سجرت الإناء : ملأته و سجر التّنور : ملأه سَجُورًا وهو وقوده		السّرقسطي ج3 ص545 الزّمخشري، أب(سجر)ص286
12	و سَدَحَ القربة يسْدَحُهَا سَدْحا : ملأها ووضعها إلى جانبه		ابن منظور (سدح) م3 ص117
13	و طأطأ الحفرة : عَمَّقها		أ ب (طأطأ) ص382
14	و طَمَّ الإناء طَمّا : ملأه حتّى عمّ الكيل أصباره		ابن منظور (طمم) م4 ص615
15	وعوّرت عيون الماء : إذا دفنتها وسددتها وعوّرت الرّكيّة إذا كبسْتها بالتّراب حتّى تنسدّ عيونها		ن م (عور) م4 ص925
16	وأغرب الحوضَ والإناء : ملأهما وكذلك السّقاء		ن م (غرب) م4 ص968
17	أفْأَشتَ الحوضَ إذا ملأته		ن م (فرم) م4 ص1089
18	أفرطْت الحوض : ملأته		السّرقسطي ج4 ص13
19	أفرمت الإناء : ملأته، يقال: أفرمت الحوض وأفعمته إذا ملأته		ابن منظور (فرم) م4 ص1089
20	و فعمت الشّيء فعْمًا و أفعمته : ملأته		السّرقسطي ج4 ص4
21	وقذى عينه وأقذاها : ألقى فيها القذى وقذّاها مشدّد لا غير : أخرجه منها. وقال أبو زيد : أقذيتها : إذا أخرجت ما فيها من قذى وكحل و لم يقصر على القذى		ابن منظور (قذي) م5 ص41
22	و كَرِيتُ النّهرَ : حفرته		الزّمخشري، أ ب (كري) ص542
23	و ملأ الشّيء يملأه ملأ. . .		ابن منظور (ملأ) م5 ص518
24	و نثل الرّكيّة ينثلها نثلا : أخرج ترابها		ن م (نثل) م6 ص579
25	و نزح البئرَ يَنْزِحُها ويَنْزَحُها نزحا وأنْزَحَهَا : إذا أسقى ما فيها حتّى ينفَذَ		ن م (نزح) م6 ص614
28	و نَزَفَ البئر يَنْزِفُها و أَنْزَفَهَا بمعنى واحد كلاهما : نزَحَها		ن م (نزف) م6 ص617
29	و نَفَجَ السّقاء نَفْجًا : ملأه		ن م (نفج) م6 ص680
30	و نَكَبْت الإناء : ملأته		السّرقسطي ج3 ص545
31	و نَكَشَ البئر : نَزَفَهَا		أ ب (نكش) ص654
32	و يقال أنهدت الحوضَ إذا ملأته		ابن السّكّيت ص230

الجدول (12) : أمثلة لأفعال حقل الحركة :

1- الأفعـال الدالـة على حركـة الطّبيعة :

1-1- كواكب و أنواء وعناصـر : يقال :

المثـــــال		المصـــدر
أبّت اليوم أبتا : اشتـدّ حرّه وعمّه القيظ.	1	السّرقسطي ج1 ص95
أزّ الرعد «والأزيز صوت الرعد من بعيد. أزّت السحابة تئزّ أزا وأزيزا»	1	ابن منظور (أزز) م1 ص55

أَفَل النجم.	1	المعجم الوجيز ص20
أَفَل أي غاب و أفلت الشمس تأفِل وتأفُل أفْلا وأفولا: غَرَبت... وكذلك القمر يأفل إذا غاب وكذالك سائر الكواكب.	1	ابن منظور (أفل) م 1 ص 75
وآبت الشمس إيابا إذا غابت عن مآبها.	1	السّرقسطي ج1ص117
" برق البرق « « و بَرَقت السّماء تبرُق بَرْقا وأبرقت: جاءت ببَرَق »برقت السّماء ورعدت برقانا أي لمعت «	1	الثعالبي ص282 ابن منظور (برق) م1 ص197
بزَغت الشمس تبزُغ بزْغا وبزُوغا بدا منها طلوع،وطلعت وشرقت. وقال الزجاج : ابتدأت في الطلوع.	1	ن م (بــزغ) م 1 ص208
" وقد تبَعق يتبعق وانبعق ينبعق وسيل بُعاق وبِعاقٌ: شديد الدفع. « والباعق: المطر يفاجئ بوابل « قال الثعالبي : « إذا سال المطر بكثرة قيل : انسكب و انبعق «	1	ن م (بعق) م 1 ص235 الثعالبي ص283
و بلج الصّبح يبلُج بالضم بلوجا وانبلج وتبلّج : أسفر و أضاء.	1	ابن منظور (بلج) م 1 ص253
فإذا ملأ (البرق) السّماء وتكشف واضطرب قيل : تبرّج.	1	الثعالبي ص282
تلع النّهار: يتلع تلعا وتلوعا وأتلع : ارتفع.	1	ابن منظور (تلع) م5 ص325
ثجّ المطر ثجّا: انصب.	1	السّرقسطي ج 3 ص662
فإذا دام أياما لا يقلع قيل : أثجم وأغبط و أدجن.	1	الثعالبي ص 283
فإذا سال المطر يركب بعضه بعضا قيل : اثعنجر و اثعنجج.	1	ن م ص 283
وثقبت النار والنجم والحسب ثقوبا : أضاءت.	1	السّرقسطي ج 3 ص 628
أثلج يومنا.	1	الجوهري (ثلج) ج 1 ص302
"جلجل الرعد وهو الصوت يتقلب في جوانب السحاب« «وقد تجلجل الرّيح تجلجلا. والجلجلة: شدة الصوت وحدّته... والجلجلة : صوت الرعد وما أشبهه «	1	ابن القطاع ج1 ص341 ابن منظور(جلل) م1ص489
و جنبت الرّيح إذا تحوّلت جنوبا.	1	الجوهري (جنب)ج1 ص103
و حشَكت السحابة تحشك حَشْكا : كثر ماؤها.	1	ابن منظور (حشك)م1 ص645
حمُت يومنا بالضم إذا اشتدّ حرّه فهو يوم حمت.	1	الجوهري(حمت)ج1 ص248
حندس اللّيل إذا أظلم.	1	السّرقسطي ج ج1 ص424
خجّت الرّيح في هبوبها تخج خجوجا : التوت.	1	ابن منظور (خجج)م2ص793
وخرّت الرّيح: «التوت في هبوبها وأسرعت» وصوّتت مثل خجّت.	1	السّرقسطي ج ج1 ص478
وخسَفت الشّمس وكسفت بمعنى واحد. ابن سيده : خسفت الشمس تخسف خسوفا : ذهب ضوؤها... قال ثعلب : كسفت الشمس وخسف القمر.	1	ابن منظور(خسف)م2ص830
خضع النجم أي مال للمغيب.	1	ابن منظور(خضع)م2ص851
إذا أتت السّماء بالمطر الخفيف قيل : خفشت وحشَكت.	1	الثعالبي ص282
و خفق الفؤاد والبرق والسّيف والراية والرّيح ونحوها يخفق ويخفق خفقا وخفوقا وخفقانا وأخفق و ختفق كله : اضطرب. وخفق الآل خفقانا اضطرب وخفق النجم يخفق وأخفق : غاب.	1	ابن منظور (خفق) م 2 ص869 - 868
خفا البرق خفوا و خفوّا : لمع.	1	ن م (خفا) م2 ص870
فإذ أ برق برقا ضعيفا قيل : خفي يخفى... و خفا يخفو.	1	الثعالبي ص282
وأخلفت النجوم : أملحت و لم تمطر و لم يكن لنوئها مطر.	1	ابن منظور (خلف) م2 ص887
و خيّم الظلام.	1	

" و دبرت الرّيح أي تحوّلت دَبُورا. . . و قد دبرت تدبر دبورا. . . » « والدّبور بالفتح : الرّيح التّي تقابل الصّبا والقَبول، وهي ريح تهب من نحو المغرب و الصّبا تقابلها من ناحية المشرق.	1	ابن منظور(دبر) م2 ص942
" و دجدجت السّماء : غيّمت.	1	المعجم الوسيط (دجدج)ج1 ص271
و تدجدج اللّيل : أظلم. و دجّجت السّماء تد جيجا : غيّمت.	1	ابن منظور (دجج) م2 ص947

فإذا دام (المطر) أيّاما لا يقلع قيل : أثجم و أغبط و أدجن « و قد أدجن يومنا وادجوجن فهو مدجن إذا أضب فأظلم»	1	الثعالبي ص283 ابن منظور (دجن) م2 ص949
دجا اللّيل يدجو دجوا و دجوا. . . وكذلك أدجى وتدجّي اللّيل.	1	ن م (دجا) م2 ص949
دمس الظلام و أدمس إذا اشتد و أظلم.	1	ن م (دمس) م2 ص1019
دمدم الرعد.	1	
ذرّت الشّمس تذُرّ ذرورا بالضمّ: طلعت وظهرت.	1	ن م (ذرر) م2 ص1063
تقول العرب : رعدت السّماء، فإذا زاد صوتها قيل : ارتجست فإذا زاد قيل أرزمت و دوّت »	1	الثعالبي ص 281
ترجّل النّهار و ارتجل : ارتفع.	1	ابن منظور(رجل)م2 ص1135
أَرْدَنَ اللّيل : أظلم.	1	السّرقسطي ج ص103
و قال الفارابي : أرذّت السّماء و رذّت و السّماء مرذّة و باتت السّماء ترذّنا.	1	الزمخشري، أ ب(رذذ) ص229
و أرزم الرعد : اشتدّ صوته و قيل : هو صوت غير شديد.	1	ابن منظور(رزم) م2 ص1161
رشّت السّماء و أرشّت : جادت بالرّشّ.	1	أ ب (رشش) ص 232
" رعج البرق و أرعج إذا تتابع لمعانه » « فإذا أكثر و تتابع قيل ارتعج »	1	الجوهري(رعج) ج 1 ص318 الثعالبي ص282
تقول العرب : رعدت السّماء فإذا زاد صوتها قيل : ارتجست	1	ن م ص 281
رفّ البرق يرفّ إذا تلألأ.	1	ابن منظور(رفف)م2 ص1199
رمض يومنا بالكسر يرمَض رَمَضا : اشتدّ حرّه.	1	ن م (رمض) م2 ص1224
وزبّت الشمس زبّا وأزبّت وزبّبت : دنت للغروب.	1	ن م (زبب) م3 ص5
و زمجر الرّعد.	1	
و ازمهرّت الكواكب : زهرت ولمعت وقيل : اشتدّ ضوؤها.	1	ن م (زمه) م3 ص49
وأسجف اللّيل مثل أسدف.	1	ن م (سجف) م3 ص101
وسجا اللّيل.	1	السّرقسطي ج 3 ص564
وسحّ الدّمع والمطر والماء يسح سحّا وسحوحا أي سال من فوق واشتدّ انصبابه.	1	ابن منظور (سحح) م3 ص105
واسحنكك اللّيل إذا اشتدّت ظلمته.	1	ن م (سحك) م3 ص109
أسدف اللّيل وأزحف وأشدف إذا أرخى ستوره وأظلم.	1	ن م (سدف) م 3 ص 121
فإذا سال المطر بكثرة قيل : انسكب وانبعق.	1	الثعالبي ص 283
سهر البرق : بات يلمع.	1	المعجم الوسيط(سهر)ج1 ص458
شرقت الشمس تشرق شروقا وشرقا طلعت . . .وأشرقت إذا أضاءت.	1	ن م (شرق) م 3 ص303
وأشعّت الشمس : نشرت شعاعها.	1	ن م (شعع) م 3 ص326

واشتكرت السّماء وحفَلت واغبرّت : جدّ مطرها واشتدّ وقعها. . . واشتكرت الرّياح أتت بالمطر. واشتكرت الرّيح : اشتدّ هبوبها . . . واشتكرت الرياح : اختلفت.	1	ن م (شكر) م 3 ص345
شَمّس يومنا وشمس وأشمس : طلعت شمسه.	1	السّرقسطي ج ح 2 ص328
و شمط الصّبح.	1	ن م ج 1 ص374
شَمَلت الرّيح من الشّمال.	1	ثعلب ص265

تصبصب اللّيل تصبصبا : ذهب إلا قليلا.	1	ابن منظور (صبب) م3ص401
وصبت (الرّيح) من الصّبا.	1	ثعلب ص265
وأطبق اللّيل : أظلم.	1	السّرقسطي ج 3 ص283
وطخي اللّيل طخيا : أظلم.	1	ن م ج 3 ص261
واطرخمّ اللّيل أي اسحنكك.	1	ابن منظور (طلخم)م4ص603
وطرمس اللّيل : . . . أظلم.	1	ن م (طرسم) م4 ص581
واطرمّس اللّيل : أظلم.	1	السّرقسطي ج 2 ص282
وطرشم وطرمش : أظلم.	1	ابن منظور(طرشم)م4ص581
وطفَلت الشمس طفولا وطفلا وأطفلت : دنت للطلوع أو المغيب.	1	السّرقسطي ج 3 ص248
اطلخمّ اللّيل والسحاب أظلم وتراكم مثل اطرخمّ.	1	ابن منظور(طلخم) م4ص603
طلعت الشمس والقمر والفجر والنجوم تطلع طلوعا ومطلعا ومطلعا.	1	ن م (طلع) م 4 ص604
وعتّم اللّيل وأعتم : أظلم.	1	السّرقسطي ج1 ص 198
وأعجّت الرّيح وعجّت : اشتدّت وأثارت الغبار.	1	الجوهري (عجج) ج1 ص327
عسعس اللّيل إذا أقبل ودنا ظلامه من الأرض.	1	السّرقسطي ج 1 ص321
عصفت الرّيح تعصف عصفا وعصوفا وهي ريح عاصف وعاصفة ومعصفة وعصوف وأعصفت في لغة أسد . . . إذا اشتدّت.	1	ابن منظور (عصف) م4 ص 796
وعقّ البرق وانعقّ: انشقّ والانعقاق تشقق البرق.	1	ن م (عقق) م 4 ص843
وعكّ يومنا : إذا سكنت ريحه واشتدّ حرّه.	1	ابن فارس المقاييس (حمت) م4 ص10
أعنقت النّجوم إذا تقدّمت للمغيب .	1	ن م (عنق) م 4 ص906
يقال: أغبت السّماء إغباء فهي مغبية « «والغبية : الدّمعة من المطر.	1	ابن فارس المقاييس (غبا) م4 ص957
غبس اللّيل غبسا وغبسة وأغبس : أظلم.	1	السّرقسطي ج 1 ص3
أغبطت السّماء : دام مطرحا.	1	ن م ج 1 ص17
" وغدرت اللّيلة بالكسر تغدَر غدرا وأغدرت وهي مغدرة كل ذلك: أظلمت » « أغدر اللّيل : آشتدّ ظلامه »	1	ابن منظور(غدر) م4 ص961 السّرقسطي ج1 ص15
وغربت الشمس تغرب غروبا . . . : غابت في المغرب وكذلك غرب النّجم وغرّب.	1	ابن منظور (غرب) م4 ص966
" غَسَقت السّماء تَغْسِقُ غسقا وغسقانا انصبّت وأرشّت » « وغسق اللّيل يغسقَ غسقا وغسقانا . . . : انصبّ وأظلم »	1	ن م (غسق) م ص987
وغسا اللّيل يغسو غسوّا وغسي يغسي. . . وأغسى يغسي : أظلم.	1	ن م (غسا) م 4 ص989
أغطش اللّيل . . . و غَطَش اللّيل . . . يقال : أتيته غَطَشًا وقد أغطش اللّيل.	1	ن م (غطش) م 4 ص997
غابت الشمس : أي غربت .	1	الجوهري(غيب) ج1 ص190
وقد غامت السّماء وأغامت وأغيمت وتغيّمت كلّه بمعنى « والغيم: السحاب »	1	ابن منظور(غيم) م 4 ص1039

انفرق الفجر وانفلق.	1	ن م م 4 ص1086
" فإذا أقلع (المطر) قيل : أنجم وأفصم وأفصى.	1	الثعالبي ص283
قرنت السّماء وأقرنت دام مطرها.	1	السّرقسطي ج1 ص52
قصب الرّعد قصيبا كقصف.	1	ن م ج2 ص101
وتصف الرعد « يقصف قصفا وقصيفا» « ورعد قاصف أي شديد مهلك لصوته »	1	ابن منظور(قصف) م5 ص104
قعقع الرّعد.«والقعقعة تتابع صوت الرّعد في شدّة»	1	ن م (قعع) م 5 ص132
تقول العرب : رعدت السّماء، . . . فإذا زاد واشتدّ قيل : قصفت وقعقعت فإذا بلغ النهاية قيل: جلجلت وهدهدت.	1	الثعالبي ص281-282
أقمر اللّيل : أضاء.	1	السّرقسطي ج ص87
قامت الشمس،وفي الحديث حين قام قائم الظهيرة أي قيام الشمس وقت الزوال من قولهم: قامت به دابته أي وقفت والمعنى أنّ الشمس إذا بلغت وسط السّماء أبطأت حركة الظلّ إلى أن تزول فيحسب الناظر المتأمّل أنّها قد وقفت وهي سائرة . . .	1	ابن منظور (قوم) م 5 ص193
وكسفت القمر تكسف كسوفا وكذلك الشمس كسفت تكسف كسوفا : ذهب ضوؤها واسودّت . . . وانكسفت الشمس على عهد الرسول.	1	ابن منظور(كسف) م 5 ص258
تكلّح البرق : تتابع وتتكلّح البرق تكلّحا وهوى داوم برقه واستمراره في الغمامة البيضاء.	1	ن م (كلح) م 5 ص285
« كَنَع النَّجم أي مال للغروب» «واكتنع اللّيل إذا حضر ودَنَا»	1	ن م (كنع) م5 ص302-303
تلألأ النجم و القمر والنار والبرق ولألأ : أضاء ولمع وقيل : هو اضطراب بريقه.	1	ن م (لألأ) م 5 ص327
ألظّ المطر : دام.	1	السّرقسطي ج 2 ص472
لمح البرق : لمع لمعا خفيفا.	1	الزمخشري، أ ب (لمح) ص572
لَمَع البرق يلْمَع لمع ولَمْعًا و لمعانا إذا أضاء.	1	ابن منظور(لمع) م 5 ص395
مَتَعَ النّهار يَمْتَع مُتُوعا : ارتفع وبلغ غاية ارتفاعه قبل الزوال . . . وقيل ارتفع وطال.	1	ابن منظور (متع) م 5 ص433
مَطَرت السّماء وأمطرت بمعنى.	1	ن م (مطر) م 5 ص498
ونأجت الرّيح تنأج نئيجا : تحرّكت . . .ونأجت الرّيح الموضع : مرّت عليه مرا شديدا.	1	ن م (نأج) م 6 ص559
تنخّع السحاب إذا قاء ما فيه من مطر.	1	ابن منظور (نخع) م6 ص604
ترعت النجوم : طلعت.	1	السّرقسطي ج 3 ص153
نزل المطر.	1	
نسمت الرّيح نسيما ونَسَمَانًا.	1	ابن منظور (نسم) م 6 ص629
نَفَجَتْ الرّيح : جاءت بغتة وقيل : النافجة كل ريح تبدأ بشدّة.	1	ن م (نفج) م 6 ص683
وَنَفَحَتْ الرّيح : هبّت.	1	ن م (نفح) م 6 ص683
ونَفَخَتْ الرّيح : إذا جاءت بغتة.	1	ن م (نفخ) م 6 ص685
إذا أبرق البرق كأنّه يتبسّم و ذلك بقدر ما يريك سواد الغيم من بياضه قيل : أنكل إنكالا.	1	الثعالبي ص282
ناء النجم نوءا : طلع و ناء أيضا سقط.	1	السّرقسطي ج ص167
و الرّيح إذا اشتدّ هبوبها يقال : تناوحت.	1	ابن منظور (نوح) م 6 ص738
هبّتْ الرّيح هبوبا.	1	أ ب (هبب) ص693

هتنت السّماء تهتن هتنا و هتونا و هتنانا و تهتانا وتهاتنت : صبّت، وقيل هو من المطر فوق الهطل. . . وهتن المطر والدمع يَهْتِنُ هَتْنًا وهتونا وتهتانا قطر.	1	ابن منظور (هتن) م 6 ص769
فإذا زاد (صوت السّماء) و اشتدّ : قيل : قصفت وقعقعت فإذا بلغ النهاية قيل: جلجلت وهدهدت.	1	الثعالبي ص281
" وتهزّم الرعد تهزّما « « و هزيم الرعد صوته»	1	ابن منظور (هزم) م 6 ص805
"فإذا صبّت(السّماء) الماء قيل: همعت وهضبت» « هضبت السّماء : دام مطرها أياما لا يقلع »	1	الثعالبي ص282 ابن منظور(هضب) م6ص809
" فإذا استمرّ مطرها قيل : هطلت و هتنت » « وهطلت السّماء تهطل هطلا وهطلانا وتهطالا و هطل المطر يهطل هطلا و هطلانا و تهطالا «	1	الثعالبي ص 282 ابن منظور (هطل) م 6 ص812
هفّت الرّيح : صوّتت.	1	السّرقسطي ج ص146
« فإذا ارتفع صوت وقع(المطر) قيل : انهلّت واستهلّت » « هلّ المطر هلاّ وانهل انهلالا واستهلّ. . .وهو شدّة انصبابه. و هلّ السحاب إذاأمطر بشدّة. . .»	1	الثعالبي ص282 ابن منظور (هلل) م 6 ص821
"وانهمر كهمر» «و الهمر صبّ الدمع و الماء والمطر»	1	ن م (همر) م 6 ص828
و همهم الرعد إذا سمعت له دويّا.	1	ن م (همم) م 6 ص832
هَمَى القطر و الدمع يهمي و همت العين .	1	الزمخشري، أ ب (همى) ص707
و هَوَت الرّيح هَوِيّا : هبّت.	1	ابن منظور(هوا) م 6 ص849
هاجت السّماء فمطرنا أي تغيّمت و كثر ريحها.	1	ن م (هيج) م 6 ص853
وَبَلَتْ السّماء.	1	أ ب (وبل) ص644
و وَجَبَت الشمس وجبا و وجوبا : غابت.	1	ابن منظور(وجب)م 6 ص878
« أوشمت السّماء : بدا منها برق » «وأوشم البرق: لمع لمعا خفيفا» « فإذا بدا من السّماء برق يسير قيل : أوشمت السّماء»	1	ن م (وشم) م 6 ص933 الثعالبي ص 282
" و وَقَبَت الشمس وَقْبا و وُقُوبا : غابت. وفي الصّحاح دخلت موضعها. . . وقبت أي غابت»	1	ابن منظور (وقب) م 6 ص961
«و وقب الظلام : أقبل و دخل على الناس» «ووقب اللّيل» «وظلام واقب»		الزمخشري، أ ب(وقب) ص 684
وَمَض البرق وغيره يَمِض وَمْضا و وميضا ومضانا وتَوْمَاضا أي لَمع لَمعا خفيفا ولم يعترض من نواحي الغيم وأومض البرق إيماضا كومض. فأما إذا لمع و اعترض في نواحي الغيم فهو الخفْوُ.	1	ابن منظور(ومض) م 6 ص989

1-2 أرضا و ما يتّصل بها من بحار و أنهار

أ) يابسة مثل :

ارتجّت مكّة بصوت عال.	1	ابن منظور (رجج) م2 ص1125
«ورَجَفَت الأرض ترجُف رجْفا : اضطربت» «والرَّجْفَة : الزَّلْزَلَة» «ورَجَفَت الأرض إذا تزلزلت» «وأرجفت إذا تزلزلت »	1	ن م (رجف) م 2 ص1132
زلزل الله الأرض : زلزلة وزلزالا بالكسرة فتزلزلت.	1	ن م (زلزل) م 3 ص41
و الرّمل يمور و يتمرمر.	1	الزمخشري، أ ب (مرر) ص588

ب) أو مصادر مياه من نحو :

ثجّ الماء نفسه يثجّ ثجوجا إذا انصبّ.	1	ابن منظور(ثجج) م1 ص350
" جَزَر البحر والنهر يَجْزر جَزْرا والمجزر» «والجَزْر ضدّ المدّ » «وجزر الماء يَجْزر و يجْزُر جَزْراً أي نضب»	1	ن م (جزر) م 1 ص452

خبّ البحر : اضطرب.	1	ابن فارس، المقاييس(خبب) ج 2 ص157
" خرّ الماء يخِرّ بالكسر خرّا إذا اشتدّ جريه « « و خرّ يَخِرّ و يخُرّ خريرا و خرخر » « والخرير صوت الماء و الرّيح و العقاب إذا حفّت »	1	ابن منظور (خرر) م3 ص810
و ارتجّ البحر و غيره : اضطرب.	1	ن م (ر جج) م 2 ص1125
أزبد البحر : علاه الزّبد.	1	السّرقسطي ج 3 ص449
وسال الماء والشّيء سيلا وسيلانا : جرى وأساله غيره و سيله.	1	ن م (سيل) م 3 ص254
اعرورف البحر : ارتفعت أمواجه.	1	الزمخشري، أ ب (عرف) ص416
لجب البحر« واللّجب اضطراب موج البحر وبحر ذو لجَب إذا سُمع اضطراب أمواجه. ولَجَبُ الأمواج كذلك «.	1	ن م (لجب) م 5 ص343
و التجّ البحر « و في الحديث من ركب البحر إذا التجّ فقد برئت منه الذّمّة أي تلاطمت أمواجه.	1	ابن منظور (لجج) م 5 ص 343
ماج البحر يموج موجا وموجانا ومؤوجا وتموّج : اضطربت أمواجه. وموج كل شيء وموجانه : اضطرابه.	1	ن م (موج) م 5 ص548
نَبَع الماء ونبِع ونبُع... ينبع وينبَع وينبُع..نبْعا ونبُوعا: تفجّر وقيل: خرج من العين ولذلك سمّيت العين ينبوعا.	1	ن م (نبع) م 6 ص569
نَضَب الماء ينضُب بالضم نضُوبا ونضّب إذا ذهب في الأرض... غار و بعد.	1	ابن منظور (نضب) م 6 ص653
ونضّ الماء ينضّ نَضًّا ونضيضا : سال وقيل: خرج رَشْحا.	1	ن م (نضض) م 6 ص657

1-3 الأفعال الدالة على حركة النّبات من نحو:

بسق النخل بسوقا أي طال.	1	ابن منظور (سبق) م1 ص214
أثمرت النخلة : حملت التّمر.	1	السّرقسطي ج 3 ص355
أثمر الشجر:خرج ثَمَره...وثَمَر الشّجرُوأثمر صارفيه الثمر.	1	ابن منظور (ثمر) م 1 ص372
أجدّ النخل : حان له أن يُجَدّ (يصرم).	1	ن م (جدد) م 1 ص415
أجزر النخل : حان جزاره كأصرم حان صرهمه.	1	ن م (جزر) م 1 ص453
«وأجنت الأرض :كثر جناها» «وأجنى الثمر:أي أدرك ثمره» « وأجنت الشجرة إذا صار لها جنى يجنى فيؤكل » « و أجنى الشجر : حان أن يجنى »	1	ن م (جني) م 1 ص519 الزمخشري، أ ب (جني) ص103
أحشفت النخلة : أي صار تمرها حَشَفا الجوهري: الحشف : أردأ التّمر.	1	ابن منظور(خشف) م 1 ص644
و حَشَكَت النخلة و هي حاشك كثر حملها.	1	ن م (حشك) م 1 ص645
أحصد البر والزرع: حان له أن يحصد... وأحصد الزرع واستحصد.	1	ن م (حصد) م 1 ص649
«وأخرف النخل. حان خِرَافُه » « وخَرَف النَّخلَ يَخرُفه خَرْفًا و خَرَافا وخِرافا و اخترفه : صرمه و اجتناه».	1	ن م(خرف)م2 ص817و818
يقال : شجر يرفّ إذا كان له اهتزاز من النّضارة.	1	ابن منظور (حفف) م 1 ص675
تروّح الشجر إذا تفطّر بورق بعدإدبار الصيف.	1	الجوهري (روح) ج 1 ص370
"والله يزرع الزرع» «وأزرع الزرع: نبت ورقه »	1	ابن منظور (زرع) م3 ص20
والزرع يزكو زكاء أي نما.	1	ابن منظور (زكا) م 3 ص36
أزهر النّبت ... إذا نوّر وظهر زهره وزَهُر وزَهر بغير ألف إذا حسن.	1	ن م (زهر) م 3 ص55
" يقال : شَكرت الشجرة و أشكرت إذا خرج فيها الشّيء » «وشكرت الشجرة أيضاً تَشكَر شَكرا: أي خرج منها الشكير». «وشَكِر النخل شكرا: كثرت فراخه ».	1	ن م (شكر) م 3 ص345

أصرم النخل حان صرامه.	1	السّرقسطي ج 3 ص388
و طابت الأرض طيبا : أخصبت و أكلأت.	1	ابن منظور(طيب) م 4 ص634
" و أعشبت (الأرض) إذا كثر عشبها » وأرض مِعشابة ... و قد عشّبت وأعشبت واعشوشبت إذا كثر عشبها.	1	الثعالبي ص37 ابن منظور(عشب) م 4 ص782
"أنبت البقل أي نبت» «ونبتت الأرض وأنبتت» «ونبت البقل وأنبت المعنى» «وأنبت الله البقل ونباتا»	1	ن م (نبت) م 6 ص563
و نَشَرت الأرض تنشُر نُشُورا : أصابها الربيع فأنبتت.	1	ن م (نشر) م 6 ص635
نضج اللحم قَدِيدا وشواء و العنب والتّمر ينضَج نُضجا ونَضْجا أي أدرك.	1	ن م (نضج) م 6 ص654
تَنَوَّد الغصن و تنوّع إذا تحرّك.	1	ابن منظور (نود) م 6 ص738
و يقال للغصن الدقيق إذا هبت به الرّيح فهزّته فهو يَنُوس ويَنُوع. وقد تنوّس وتنوّع وكثر نَوَاسانه.	1	ن م (نوس) م 6 ص741
ورَّقَت الشّجرة توريقا وأورقت إيراقا : أخرجت ورقها و أورق الشجر أي خرج ورقه.	1	ن م (ورق) م 6 ص912
يقال : وسقت النخلة إذا حملت فإذا كثر حملها قيل: أوسقت أي حملت وسقا. « والوسْق والوسَق مَكِيلة معلومة. قيل: هو حمل بعير وهو ستون صاعا بصاع النبي».		ن م (وسق) م 6 ص926
وأوشمت الأرض إذا رأيت فيها شيئا من النّبات.	1	ن م (وشم) م 6 ص933
و أوقرت الشجرة و أوسقت إذا كثر حملها.	1	الثّعالبي ص37
و أيبست الأرض إذا كثر يبسها.	1	ن م ص 37
يَنَع الثمر يَيْنَع ويينع يَنَعا ويُنْعا ويُنُوعا... وأينع يونع إيناعا كلاهما: أدرك و نَضِج.	1	ابن منظور (ينع) م 6 ص1019-1020

1-4 الدالة على حركة النار من نحو:

أَجّت النّار تئِجّ وتؤُج أجيجا إذا سمعت صوت لهبها وكذلك ائتجّت... وتأججت.	1	ابن منظور (أجج) م1 ص23
و حَبِيَت النار : توقّدت باللّيل.	1	السّرقسطي ج 1 ص373
وسَعَرالنَّارَ والحربَ يسعَرها سعْرا وأسعرهما وسعَرهما: أوقدهما وهيجهما واستعرت وتسعّرت: استوقدت.	2 1	ابن منظور (سعر) م3 ص148
اشتعلت النار تأجّجت في الحطب.	1	ن م (شعل) م 3 ص328
والتهبت النار و تلهّبت أي اتّقدت.	1	ابن منظور (لهب) م 5 ص400
و هَمَدت النّارُ تَهْمُد هُمودا طُفئت طُفُوًّا و ذهبت البتّة فلم يَبِنْ لها أثر.	1	ن م (همد) م 6 ص827
" و وقَدت النّار وتوقّدت واستوقدت استيقادا «	1	ن م (وقد) م 6 ص963
وهَجَت النار تهِج وَهْجا ووَهَجَانا وقد توهّجت النار ووهجت... توقّدت.	1	ن م (وهج) م 6 ص991

2- الأفعال الدالة على حركة الحيوان :

2-1- جدول لأضرب الحركة الذاتية المطلقة أو المقيدة نوعا من حيث البطء والسرعة :

أ) حركة الإنسان. يقال :

أَتَل الرّجلُ يأتِل أُتولا وفي الصحاح أتْلا وأتَن يأتِن إذا قارب الخطو في غضب.	1	ابن منظور (أتل) م 1 ص15
أفَر الإنسان : وثب و أسرع.	1	السّرقسطي ج1 ص103

« يقال بحظل الرجل بحظلة » البحظلة أن يقفز الرجل قفزان اليربوع أوالفأرة.	1	ابن منظور(بحظل) م1 ص166
و فلان يتبختر في مشيته و يتبختى... والبختري المتبختر في مشيه وهي مشية المتكبّر المعجب بنفسه « وبختر و تبختر »	1	ن م (بختر) م 1 ص167
و برقش الرجل برقشة : ولّى هاربا.	1	ن م (برقش) م 1 ص199
بلصم الرجل و كلصم إذا فرّ.	1	ن م (كلصم) م 5 ص286
وفلان يتبيهس ويتبهنس ويتبرنس ويتفيجس إذا كان يتبختر في مشيه.	1	ن م (بهس) م ا ص277
وحبا الصبيّ حبوا : مشى على إسته وأشرف بصدره وقال الجوهري : هو إذا زحف.	1	ن م (حبا) م 1 ص560
وحتك الرجلُ يحتِك حتْكا وحتكانا أي مشى وقارب الخطو وأسرع. وحتك الشيء يحتِكه حتْكا: بحثه والطائر يحتك الحصى بجناحيه حتكا يفحَصُه ويبحثه.	1	ن م (حتك) م 1 ص563
حلج القوم يحلجون ليلتهم إذا ساروها.	1	ابن فارس، المقاييس (حلج) م2 ص96
وحاك في مشيه يحيك حيكا وحيكانا فهو حائك وحيّاك: تبختر واختال... وقيل الحيكان أن يحرّك منكبيه وجسده حين يمشي مع كثرة لحم...	1	ابن منظور (حيك) م 1 ص771
"وفي حديث الشّعبي : قُصِلَ الّذي مشي فخَزِل أي تفكك في مشيه و منه مشيَة الخيْزلى « ابن سيده : الخزَل والتّخزُّل والانخزال مشية فيها تثاقل وتراجع. » زاد غيره : وتفكك »	1	ن م (خزل) م 2 ص826
وخَطَر في مشيته يخطِر خطيرا وخطرانا : رفع يديه ووضعهما.	1	ن م (خطر) م 2 ص856
وتخلّج المجنون في مشيته : تجاذب يمينا وشمالا. وتخلّج المفلوج في مشيته أي تفكك و تمايل.	1	ن م (خلج) م 2 ص875
خَمَع في مشيته أي ظلع.	1	الفارابي ج 2 ص209
و خندف الرجل : أسرع.	1	ابن منظور (خندف) م 2 ص909
وقد اختال و هو ذو خيلاء وذو خال وذو مَخيلة أو ذو كبْر.	1	ن م (خيل) م 2 ص931
دأل يدأل دَأْلاً ودَألاَ و دألانا : و هي مشية فيها ضعف وعَجَلة وقيل : هو عدو مُقارب.	1	ن م (دأل) م 2 ص936
ودربح من مشيه و درمَجَ إذا دبّ دَبِيبًا.	1	ن م (درمج) م 2 ص974
دربح الرجل حَنَى ظهره.	1	ن م (دربح) م 2 ص962
ذَمِيَ المذبوح يَذْمَى ذَمًا إذا تحرّك. و الذّمَاءُ : الحركة.	1	ن م (ذمي) م 2 ص1078
رسف في القيد يرسُف ويَرسِفُ رسفا ورسيفا رسفانا : مشى مشي المقيّد وقيل : هو المشي في القيد رويدا.	1	ن م (رسف) م 2 ص1165
و رفَل يرفُل رفلا ورفلانا وأرفل: جرّ ذيله وتبختر وقيل : خطر بيده. و أرفل الرجل ثيابه إذا أرخاها.	1	ابن منظور (رفل) م 2 ص1202
"وقد ترهوك ويقال : مرَّ الرّجل يترهوك كأنّه يموج في مشيته» «والتّرهوك مشي الّذي كأنه يموج في مشيته »	1	ابن منظور (رهك) م 2 ص1243
وأزرف القوم إزرافا: عَجلوا في هزيمة أو غيرها وأزرف إذا تقدم... وأزرف في المشي: أسرَع... وزَرَفت الناقة : أسرعت. وأزرفتها إذا أخببتها في السير.	1	ن م (زرف) م 3 ص21
زك الرجل يَزُكّ زَكًا وزكَكًا وزكيكا : مرّ يقارب خطوه في ضعف وكذلك الفرخ... وزكزك كزك.	1	ن م (زكك) م 3 ص35
زوزكت المرأة : حرّكت أليتها وجَنْبَيْهَا إذا مشت.	1	ن م (زوزك) م 3 ص64

و انسدر أيضا : أسرع بعض الإسراع أبو عبيد : يقال : انسدر فلان يعدو وانصلت يعدو إذا أسرع في عدوه.	1	ن م (سدر) م 3 ص119
" و اشتد أي عدا » و « الشدّ : الحُضر والعدو » ومنه حديث السعي : لا يقطع الوادي إلاّ شدًا : أي عدوا.	1	ن م (شدد) م 3 ص283
و انصلت يعدو و انكدر يعدو و انجرد إذا أسرع بعض الإسراع.	1	ن م (صلت) م 3 ص462
" طَفَر يطفِر طَفْرا و طُفُورا : وثب في ارتفاع وطفر الحائطَ : وثبه إلى ما وراءه »	1	ن م (طفر) م 4 ص597
عدا الإنسان.	1	الثعالبي ص185
عَشَزَ الرّجلُ يَعْشِز ويعْشُزُ عَشَزَانا : مشى مشية المقطوع الرّجل.	1	ابن منظور (عشر) م 4 ص785

فرّ يفرّ فرارا : هرب.	1	ابن منظور (فرر) م4 ص1070
قفز الصبيّ.	1	الثعالبي ص186
و قهقر الرّجل في مشيته : فعل ذلك وتقهقر : تراجع على قفاه. والقهقرى : الرجوع إلى خلف.	1	ابن منظور (قهقر) م 5 ص181
و تمطّى الرّجل : تمدّد. و التمطّي : التّبختر و مدّ اليدين في المشي.	1	ن م (مطا) م 5 ص500
"ومَلَخ يَمْلخ و ملخ القوم مَلْخَة صالحة إذا أبعدوا في الأرض» «والمَلْخ : أن يمرّ مرا سريعا». «والملخ السير الشديد»	1	ن م (ملخ) م 5 ص523
و نعثل : خمع.	1	ن م (نعثل) م 6 ص668
و جاء فلان يهادى بين اثنين إذا كان يمشي بينهما معتمدا عليهما من ضعفه وتمايله. . . وإذا فعلت ذلك المرأة وتمايلت في مشيتها من غير أن يماشيها أحد. قيل: تهادى.	1	ن م (هدي) م 6 ص789
وهذَف يَهذف إذا أسرع وجاء مهذفا مهذبا مهذلا بمعنى واحد.	1	ن م (هذف) م 6 ص790
هرول الرجل : هرولة بين المشي والعدو» «وقيل: الهرولة : الإسراع».	1	ن م (هرول) م 6 ص800
في حديث عمران بن حصين أنّه أوصى عند موته : إذا مت فخرجتم بي فأسرعوا المشي ولا تهودوا كما يهوّد اليهود والنّصارى. » والتّهويد السّير الرّفيق» وهوّد الرّجل إذا سكن.		ن م (هود) م 6 ص843

ب - حركة الحيوان

- إبلا. تقول العرب :

بغَلت الابل » والتّبغيل من مشي الابل مشي فيه سعة و قيل : هو مشي فيه اختلاف واختلاط بين الهملجة والعَنَق.	1	ابن منظور (بغل) م1 ص240
و اخروّط البعير في سيره إذا أسرع.	1	ن م (خرط) م 2 ص815
وسعرت الناقة إذا أسرعت في سيرها فهي سعور.	1	ن م (سعر) م 3 ص148
وقد عجرف وتعجرف. الأزهري: يكون الجمل عَجْرَفِيَّ المشي لسرعته.	1	ن م (عجرف) م 4 ص690
وكاس البعير إذا مشى على ثلاث قوائم و هو مُعَرْقَبٌ.	1	ن م (كوس) م 5 ص313
ونصنص البعير : فحص بصدره في الأرض ليبرك. اللّيث : النصنصة إثبات البعير ركبتيه في الأرض وتحرّكه إذا همّ بالنّهوض. ونصنص مثل حصحص.	1	
وثب البعير.[1]	1	الثعالبي ص186
و وَثَم يَثِم أي عدا. و خُفٌّ مِيثَم : شديد الوطء.	1	ابن منظور(وثم) م 6 ص877
ووَسَجت الابل وسيجا. وهو ضرب من السّير.	1	الزمخشري، أ ب (وسج) ص674

1 انظر في ذلك الفصل 14 من الباب (19) «في تقسيم الوثب» ص186 .

- أو خيلا و بغالا و حميرا. يقال :

ابترك الفرس في عدوه أي اجتهد.	1	المقاييس (برك) م1 ص229
و الفرس يجري[1]	1	الثعالبي ص183
و أحضر الفرس.	1	ن م ص185
و يقال للفرس إذا رمى بيديه رميا لا يرفع سنبكه عن الأرض كثيرا مرّ يدحو دحوا.	1	ابن فارس، المقاييس (دحا) م2 ص333
و ارتجل الفرس ارتجالا إذا خلط العنق بالهملجة.	1	ن م (هملج) م2 ص492
و ترحرحت الفرس إذا فحّجت قوائمها لتبول.	1	ابن منظور(رحح)م2 ص1140
يقال : أرخى الفرس في عدوه إذا أحضر.	1	ن م (رخا)م2 ص1148
إذا عدا الفرس فرجم الأرض رجما قيل رَدَى بالفتح يَردِي رَدْيا ورديانا... ورَدَت الخيلُ رديا ورديانا : رجمت الأرض بحوافرها في سيرها وعدوها.	1	ن م (ردي) م2 ص1156
صرّ الحمار أذنه (وهو من السمو و الارتفاع) إذا أقامها و أصرّ إذا لم تذكر.	1	ابن فارس، المقاييس (صرر) م3 ص283
و صفنت الدّابّة تصفِن صُفُونا : قامت على ثلاث و ثنت سُنْبك يدها الرّابع. أبو زيد : صَفن الفرس إذا قام على طرف الرّابعة.	1	ابن منظور(صقن)م3 ص454
و ضَبَر الفرس يَضبُر ضَبْرا و ضبرانا إذا عدا.	1	ن م (ضبر) م 3 ص508
و عثر (الفرس) يعثُر عَثْرا وعِثارا وتعثَّر : كبا.	1	ن م (عثر) م 4 ص684
و عَنَقَ الفرسُ يعنق إعناقا وهو المشي الخفيف.	1	ابن فارس، المقاييس (عنق)م4 ص162
و قدى الفرس يقدي قديانا : أسرع. ومرّ فلان تقدو به فرسه.	1	ابن منظور(قدا) م 5 ص38
وقرّب الفرس إذا رفع يديه معا ووضعهما معا في العدو وهو دون الحضر.	1	ن م (قرب) م 5 ص46
و أهمج الفرس إهماجا في جريه فهو مهمج ثم أَلْهَب في ذلك، وذلك إذا اجتهد في عدوه.	1	ن م (همج) م 6 ص827
" و قد هملج، والهِمْلاج : الحسن السير في السرعة وبخترة » «والهملجة والهملاجَ : حسن سير الدّابّة في سرعة »	1	ن م (هملج) م 6 ص831

- و وحوشا و حشرات. يقال :

العقرب تدبّ.	1	الثعالبي ص183
والحيّة تنساب.	1	
و يقال : « طَمَرَ البُرْغوث »	1	ن م ص186
و عسل الذئب.	1	ن م ص185
و نزّ الظبي ينزّ نزيزا : عدا وصوّت.	1	ابن منظور (نزز) م6 ص616
و نفج الأرنب إذا ثار ونفجت وهو أَوْحَى عدوها. وأنفجها الصائد: أثارها من مجثمها... ابن سيده: نفج اليَرْبوع ينفج وينفُج نُفوجا وانتفج : عدا. وأنفجه الصائد واستنفجه : استخرجه.	1	ن م (نفج) م 6 ص683
و نفز الظبي إذا وثب.	1	الزمخشري، أ ب(نفز) ص646

- أو طيورا. يقال :

أجّ الظليم يَئِجّ و يؤجّ أجّا وأجيجا : سُمع حفيفه في عدوه.	1	ابن منظور (أجج) م 1 ص23
وخفّ النعام.	1	الثعالبي ص185

1 - انظر في ذلك الفصل 10 من الباب (19) « في تقسيم المشي على ضروب من الحيوان مع اختيار أسهل الألفاظ وأشهرها» من فقه اللّغة للثعالبي ص183

إذا حرّك الطائر جناحيه ورجلاه بالأرض قيل : دفّ.		الثعالبي ص192
فإذا حرّك جناحيه في طيرانه قريبا من الأرض وحام حول الشّيء يريد أن يقع عليه قيل : رفرف.	1	
أرقد الظليم إذا أسرع في مضيّه.	1	ابن فارس، المقاييس(رقد)م2 ص428
فإذا ترامى (الطائر) بنفسه في طيرانه قيل : زفّ.	1	الثعالبي ص192
فإذا طار قريبا على وجه الارض قيل : أسفّ.	1	
فإذا بسط جناحيه في الهواء وسكنهما فلم يحرّكهما كما تفعل الحِدَأ والرَّخم قيل : صفّ (وفي القرآن: والطير صافّات).	1	
قال الأزهري : انضاع وتضوّع إذا بسط جناحيه إلى أمّه لتزقّه، أو فزع من شيء فتضوّر منه.	1	ابن منظور(ضوع) م3 ص557
و طار الطائر يطير طيرا وطيرانا وطيرورة . . . وأطاره وطيّره وطيّر به يعدّى بالهمزة وبالتضعيف وبحرف الجر.	1	ن م (طير) م 4 ص635
و قَطَعَت الطيرُ قُطُوعا إذا خرجت من بلد البرد إلى بلاد الحر أو من تلك إلى هذه.	1	ابن فارس، المقاييس (قطع) م 5 ص101
و لَذَع الطائرُ : رفرف ثم حرّك جناحيه قليلا.	1	ابن منظور(لذع) م 5 ص361
و هدج الظّليم إذا مشى في ارتعاش.	1	الجوهري(هدج) ج1 ص349
ونضّ الطائر حرّك جناحيه ليطير.	1	ابن منظور(نضض)م6 ص658

ج) أفعال الحركة المشتركة. يقال :

و برك البعير يبرُك بروكا أي استناخ وأبركته أنا فبرك، وهو قليل والأكثر : أنخته فاستناخ. . . وبركت الابل تبرك بروكا وبرّكت. . . وكذلك النعامة أذا جثمت على صدرها.	1	ابن منظور (برك) م1 ص201
و جَدَفَ الطائرُ يجدِف جُدوفا إذا كان مقصوص الجناحين فرأيته إذا طار كأنه يردّهما إلى خلفه. . . أبو عمرو : جدف الطائر وجدف الملاح بالمجداف. . . وجدفت السّماء بالثلج وجَدَفت تجدِف إذا رمت به. . . وجدَفت المرأة تجدف: مشت مشي القصار. وجدف الرجل في مشيته : أسرع.	1	ن م (جدف) م 1 ص419
وجرى الماء و الدم. ونحوه جريا وجرية وجريانا. . . وجرى الفرس وغيره جريا وجراء. . . وجرت الشمس وسائر النجوم : سارت من المشرق إلى المغرب. . . وجرت السفينة. . . والخيل تجرى.	1	ن م (جرا) م 1 ص449
و جَمَز الإنسان والبعير والدّابّة يجمِز جَمْزا وجَمَزَى: وهو عدو دون الحضْر وفوق العَنَق وهو الجمْزُ.	1	ن م (جمز) م 1 ص497
وحَجَل يَحجُل حجْلا إذا مشى في القيد. قال ابن سيده: وحَجَل المقيّد يحجِل ويحجُل حجلا وحجلانا وحجّل: نزا في مشيه وكذلك البعير العقير. الأزهري : الإنسان إذا رفع رجلا و تريّث في مشيه على رجل فقد حجل. . . يقال : حجل الطائر يَحْجِل ويحجُل حجلانا كما يحجل البعير العقير على ثلاث والغلام على رجَل واحدة و على رجلين.	1	ن م (حجل) م1 ص575
و « أحصب الفرس وغيره » والإحصاب : أن يثير الحصى في عدوه. و قال اللحياني : يكون ذلك في الفرس وغيره مما يعدو.	1	ن م (حصب) م 1 ص648
" وأحصف الفرس والرجل إذا عدا عدوا شديدا» «والاحصاف أن يعدو الرجل عدوا فيه تقارب». «وقال اللحياني : يكون ذلك في الفرس وغيره مما يعدو»	1	ن م (حصف) م1 ص654
وأحضر الفرس إحضارا وحُضْرا وكذلك الرجل. . . و احتضر الفرس إذا عدا واستحضرته أعديته.	1	ن م (حضر) م 1 ص660
وتحوّزت الحيّة وتحيّزت أي تلوّت. . . وتحوّز كتحوّز الحيّة. . . وتحوّز الرجل وتحيّز إذا أراد القيام فأبطأ ذلك عليه.	1	ن م (حوز) م 1 ص753

"خبّت الدّابّة تخُبّ بالضم خبا وخببا وخبيبا واختبّت... وقد أخبّها صاحبها ويقال : جاؤوا مخبّين تخبّ بهم دوابّهم. وفي الحديث أنه كان إذا طاف خبّ ثلاثا » « الخَبَب ضرب من العدو. وقيل: هو مثل الرَّمَل وقيل: هوأن ينقل الفرس أيامنه جميعا وأياسره جميعا وقيل: هو أن يراوح بين يديه ورجليه وكذلك البعير»	1	ابن منظور (خبب) م 2 ص 780
وخَمَعت الضّبعُ تخمَع خَمْعا وخُمُوعا وخُمَاعا : عَرجَت وكذلك كل ذي عَرَج وبه خُماع : أي ظَلَع... وخمع في مشيته إذا عرج.	1	ن م (خمع) م2 ص905
تقول : خنَف البَعيرُ يخنفُ خنافًا : إذا سار فقلب خفّ يديه إلى وحشيّه ... يقال : خَنَفَت الدّابّة تخْنفُ بيدها وأنفها في السّير : أي تضربُ بها نشاطا وفيه بعض الميل... وخنف الفرسُ يخنِف خنفًا : أمال أنفه إلى فارسه .	1	ن م (خنف) م2 ص913
و خوّد البعير : أسرع وزجّ بقوائمه وقيل : هو أن يهتزّ كأنه يضطرب وكذلك الظليم. وقد يستعمل في الإنسان .	1	ن م (خود) م2 ص 917
و دبَّ النّمل وغيره من الحيوان على الأرض يدِبُّ دبًّا ودبيبا: مشى على هينَته ... ودَبَبْتُ أدبُّ دِبَّة خفية ... ودَبّ الشّيْخ أي مشى مشْيًا رَوِيْدًا. وأدببتُ الصبيّ أي حملته على الدبيب.	1	ن م (دبب)م2 ص 938
و يقال للصبيّ إذا دبّ وأخذ في الحركة : درّج ودرج الشيّخ والصبيّ يدْرُج درْجاً ودرجانا ودريجاً فهو دارج : مشيا مشيًا ضعيفا ودبًا ... وفي الصّحاح: دَرَجَ الرّجُلُ والضبُّ يدْرج دُرُوجا إذا مشى.	1	ن م (د رج) م 2 ص 962 ص 963
ودرَمَت الدّابّة إذا دبت دبيًا ودرمت الفأرة والأرنب والقنفد تدْرِمُ... دَرْما ودَرَمَتْ دَرَمًا و دَرمانا ودرامة : قاربت الخطو في عجلة.	1	ن م (درم) م 2 ص 973
و« ذَأَلَ يذأَلُ ذأَلا و ذأَلانا : وكذلك الناقة « « والذّأَلان مشي سريع خفيف في ميس وسرعة وبه سمي الذئب ذُؤالة ...» « والذألان أيضا : مشيّ الذّئب «	1	ن م (ذأل) م 2 ص 1053
ورَدَت الخيلُ رذْيا ورديا وردیانا : رَجَمت الأرض بحوافرها في السّيْرها وعدْوِها وأرداها هو وقيل : الرّديان التقريب وقيل: الرَّدَيانُ :عَدْوُ الفرس وردي الغراب يرْدي: حَجَل والجواري يرْدِين رديا إذا رفعن رجلا ومشيْن على رجل أخرى يلْعبنَ. وردى الغلامُ إذا رفع إحدى رجليْه وقفز بالأخرى.	1	ن م (ردي) م 2 ص 1156-1157
" يقال : ارفع من دابتك ... ورَفَعَ البعير في السّيْر يرْفع فهو رافع أي بالغ وسار ذاك السّيْر...» «والسّيْر المرفوع دون الحضر وفوق الموضوع يكون للخيل والإبل».	1	ن م (رفع) م 2 ص 1198
و ارْقَدّ (البعير) ارقدادا وارمدّ ارمدادا وهو شدّة العدْوَ قال الأصمعي: ارقدّ وارمدّ إذا مضى على وجهه وأسرع» والارمدادُ : سرعة السّير وخص بعضهم به النعام»	1	ن م (رمد) م2 ص1223
و أرْقَلَت الدّابّة والناقة إرقالا : أسرعت وأرقَلَ القوم إلى الحرب إرقالا: أسرعوا .	1	ن م (رقل) م 2 ص 1210
و«رَكَضَت الدّابّة... ترْكُض... وقال:أبو عبيد أركضتْ الفرسُ فهي مُركضة ومُركض إذا اضطرب جنينها في بطنها...» « وقال شمر : قد وجدنا في كلامهم ركضَت الدّابّة في سيرها وركض الطائر في طيرانه...» « وقد ركَض الرجل إذا فرّ وعدا» «... ويقال: ركض البعير برجله كما يقال رمح ذو الحافر ...» « الجوهري : ركضه البعير إذا ضربه برجله » « وركضَ الدّابّة يرْكُضُها ركضا : ضرب جنبيها برجله .»	1	ن م (ركض) م 2 ص 1217

" وزفّ القوم في مشيهم : أسرعوا. وفي التنزيل العزيز: (فأقبلوا إليه يزفّون)». « وزف الظليم والبعير يزفّ بالكسر زفيفا: أسرع وأزفّه صاحبُه وأزّف البعير: حمله أن يزفّ وزفزف النعام في مشيه: حرك جناحيه. . .» « وزفت الرّيح زفيفا وزفزفت : هبّت هبوبا ليّنا و دامت. »	1	ابن منظور (زفت) م3 ص32
و زكّ الرجل يزُكّ زكّا وزكيكا . . . : مرّ يقارب خطوه من ضعف وكذلك الفرخ . . . وزكزك كزكّ.	1	ن م (زكك) م3 ص 35

وسَعَرت الناقةُ إذا أسرعت في سيرها فهي سَعُور وقال أبو عبيدة في كتاب الخيل : فرس مِسْعَر ومُسَاعر وهو الّذي يُطِيح قوائمه متفرّقة ولاصبر له وقيل : وثب مجتمع القوائم .	1	ابن منظور (سعر) م3 ص148
وسقط يسقُط سُقوطا فهو ساقط : وقع وكذلك الأنثى . . . و سقط الشّيء من يدي سُقوطا.	1	ن م (سقط) م3 ص163
وسار القوم يسيرون سيرا و مسيرا إذا امتد بهم السير في جهة توجهوا لها و سار البعير وسرته و سارت الدّابّة.	1	ن م(سير) م3 ص 252
وضَبَع الفرسُ يضبَع ضَبْعا : لوى حافره إلى ضبعه . . . وضَبَعَت الخيل والإبل تضبَعُ ضبْعًا إذا مدّت أضباعها في سيرها وهي أعضادها. . . وضبعت الناقة تَضْبعُ . . . وضبعت . . . مدت ضَبْعَيْها في سيرها واهتزت و ضبعت أيضا أسرعت . . . وضبعت الخيل كضَبَحتْ.	1	ن م (ضبع) م3 ص509
وعَثَر يعثِرُ ويعثُرُ عثْرًا و عِثارًا و تعثّر : كَبَا . . . ويقال : عثرَ به فرسه فسقط . . . قال الأزهري : عثر الرجل يعْثُرعثْرة و عثر الفرس عثارا.	1	ن م (عثر) م 4 ص 684
وأعصفت الناقة في السير: أسرعت . . . وأعصف الفرس إذا مرّ مرّا سريعا.	1	ن م (عصف) م 4 ص796و797
وعمج في سيره يَعْمِجُ وتعمّج : تلوّى وعمج في سيره إذا سار في كل وجه وذلك من النّشاط. والتعمّج التلوّي في السّير والاعوجاج . وتعمّج السّيل في الوادي : تعوّج في مسيره يمنة ويسرة. . .وتعمّجت الحيّة تلوّت.	1	ن م (عمج) م 4 ص879
و«أعنقت الدّابّة فهي مُعْنِق ومِعْناقٌ وعَنِيق. . .»وفي حديث أصحاب الغار : فانفرجت الصخرة فانطلقوا مُعانقين أي مسرعين من عَانَقَ مثل أعنق إذا سارع وأسرع. . .والعَنَق ضرب من سير الدّابّة والإبل»	1	ن م (عنق) م 4 ص 904 – 905
و قزِل بالكسر قَزَلاً و قزَل يَقْزِل قزلاً وهو أقزل وقيل الأقزل الأعرج الدقيق السّاقين . . . ويقال ذلك للذّئب وقزل قزلا وهو أقزل تبختر. . . وقزل يقزل وهو أقزل : مشى مشية المقطوعَ الرجل « والقزلان : العَرجان ».	1	ابن منظور (قزل) م 5 ص 82 – 83
وقَلَزَ يَقْلِز و يَقْلُزُ قَلْزًا : عرجَ. . . و قَلَزَ الطائر يقلزُ قَلْزًا : وثب وذلك كالعصفور والغراب وكل ما يمشي مشيا، فقد قَلَزَ، وهو يَقْلِزُ.	1	ن م (قلز) م 5 ص149
وكبا كَبْوًا و كُبُوًّا : انكب على وجهه يكون ذلك لكل ذي روح وكبا كَبْوا : عثر »	1	ن م (كبا) م 5 ص215
يقال : « سقط من السطح فتكردح أي تدحرج والكردحة الإسراع في العدو والكردحة من عدو القصير المتقارب الخطو المجتهد في عدوه . . . يقال : كرمحنا في آثار القوم : عدونا عدو المتثاقل وكردم الحمار وكردح إذا عدا على جنب واحد.	1	ن م (كردح) م 5 ص239–240
وأمجّ الفرس جرى جريا شديدا . . .إذا بدأ الفرس يعدو قبل أن يضطرم جريه قيل : أمجّ إمجاجا . . . وأمجّ الرّجل : إذا ذهب في البلاد وأمجّ إلى بلد كذا انطلق.	1	ن م (مجج) م 5 ص439
وتمخّض اللبن وامتخض أي تحرّك في المحضة وكذلك الولد إذا تحرّك في بطن الحامل.	1	ن م (مخض) م5 ص450
ومَزَع البعيُر في عدوه يمزَع مزْعا : أسرع في عدوه وكذلك الفرس والظّبي وقيل العدو الخفيف : وقيل هو أوّل العدو وآخر المشي ويقال للصبي إذاعدا : مَزَع وقَزَع.	1	ن م (مزع) م 5 ص477

ومَصَع الفرسُ يَمْصَع مَصْعا : مرّ مرّا خفيفا ومصع البعير يمصع مصعا : أسرع ومصع الرجل في الأرض يمصع مصعا وامتصع إذا ذهب فيها.	1	ابن منظور(مصع) م 5 ص495
" ومَعَج السيل : أسرع ... » «ومعج في الجري يَمْعَجُ مَعْجًا ...» «ومعجت الناقة مَعْجًا: سارت سيرا سهلا...» « ومعج البحر معجة تفرق لها السفن أي ماج واضطرب.»	1	ن م (معج) م 5 ص502
نأل ينأل نألا ونئيلا ونألانا : مشى ونهض برأسه يحركه إلى فوق مثل الّذي يعدو عليه حِمْل ينهض به... ونأل الفرس ينأل نألا فهو نؤول : اهتزّ في مشيته وضَبُع نؤول كذلك.	1	ن م (نأل) م 6 ص560
ونَقَز الظبي. و نقز : وثب صُعُدا ... وقد غلب على الطائر المعتاد الوثب كالغراب والعصفور.	1	ن م (نقر) م 6 ص703
" وهَدَج الشيخ في مشيته يهدِج هدْجا وهَدَجانا وهُدّاجا: قارب الخطو وأسرع من غير إرادة...» « وهدج إذا اضطرب مشيه من الكبر وهدج الظليم يهدج هدجانا واستهدج.»	1	ن م (هدج) م 6 ص780
وأهذب الإنسان في مشيه والفرس في عدوه والطائر في طيرانه : أسرع.	1	ن م (هذب) م 6 789
« وهوذل في مشيه هوذلة : أسرع وقيل الهوذلة أن يضطرب في عدوه. وهوذل الرجل : اضطرب في عدوه وكذلك الدّلو ...» «وأهذب في مشيه وأهذل إذا أسرع وجاء مُهْذبا مُهْذلا.»	1	ن م (هذل) م 6 ص790-791
« و هوذل الرجل : مشى بسرعة «	1	المقاييس(هوذل)ج6 ص46

وتهزّع الرّمح : اضطرب واهتزّ واهتزاع القناة والسّيف : اهتزازهما إذا هزّا. وتهزّعت المرأة : اضطربت في مشيها ... واهتزع : اضطرب ومرّ فلان يهزع أي يسرع مثل يمزع. وهزع واهتزع وتهزّع كلّه بمعنى : أسرع... وهزع الفرس يهزع : أسرع وكذلك النّاقة. وهزع الظّبي يهزع هزعا : عدا عدوا شديدا.	1	ابن منظور (هزع) م 6 ص803
وهَرَب يهرُبُ هَرَبا : فرّ يكون ذلك للإنسان وغيره من أنواع الحيوان. وأهرب : جد في الذهاب مذعورا.	1	ن م (هرب) م 6 ص792
" و هَزْلَجَ هَزلجة و قيل : كل سرعة هزلجة» «والهِزْلاج : السريع » «وذئب هزلاج سريع خفيف « « و الهَزْلَج : الظليم السّريع »	1	ن م (هزلج) م 6 ص804
" وأهطع البعير في سيره واستهطع إذا أسرع وفي حديث علي عليه السلام: سراعا إلى أمره مهطعين إلى معاده» « الإهطاع : الإسراع في العدو»	1	ن م (هطع) م 6 ص812
" وثب يثب وثبا ووثْبانا ووثوبا ووثابا ووثيبا: طَفَرَ « « وثب البعير «	1	ن م (وثب) م 6 ص875 الثعالبي ص 186
" قال الأزهري: ويقال : وَضَعَ الرجلُ إذا عدا يضَع وضْعًا...» «قال الأزهري: وضعت الناقة وهو نحو الرَّقَصان وأوضعتها أنا...» «و قال: قال ابن شميل عن أبي زيد: وضع البعير إذا عدا ... « «وقال: العرب تقول: أوضع الراكبُ ووضعت النّاقة وربما قالوا للراكب وَضَع » « والوضع أهون سير الدّواب والإبل»	1	ابن منظور (وضع) م 6 ص942

ووفضت الإبل : أسرعت وناقة ميفاض : مسرعة وكذلك النّعامة... واستوفضت الإبل إذا تفرّقت في رعيها...وقال اللّيث : الإبل تفض وفضا وتستوفض وأوفضها صاحبها... وأوفض واستوفض : أسرع.	1	ابن منظور (وفض) م 6 ص959

2-2- أفعال متّصلة بحركة أعضاء الأجسام. يقال :

بصبص الكلب وتبصبص حرّك ذنبه « وبصّص الجرو تبصيصا : فتح عينه وبصبص لغة.	1	ن م (بصص) م1 ص220
خفق الفؤاد والبرق والسّيف والراية والرّيح ونحوها يخفق ويخفُق خفقا وخفوقا وخفقانا وأخفق واختفق كلّه: اضطرب وكذلك القلبُ والسراب إذا اضطربا.	1	ن م (خفق) م 2 ص868

اختلجت عينه وخَلَجت تخلِج خلوجا وخلجانا وخلجتُ الشّيء : حركته.	1	ابن منظور (خلج) م 2 ص875
دبّح الرجل : حنى ظهره.	1	ن م (دبح) م 2 ص940
دربح الرجل : حنى ظهره.	1	ن م (دربح) م2 ص962
يقال : دَلَع لسانُهُ أي خرج ودلعه صاحبه يتعدّى ولا يتعدّى.	1	الفارابي ج 2 ص 209
" يترجرج كفل (المرأة) ولحمها". والرجج : الاضطراب " وترجرج الشّيء إذا جاء وذهب".	1	ابن منظور (رجج) م 2 ص1125
وأرعدت فرائصه عند الفزع. وفي حديث زيد بن الأسود: فجِيء بهما تُرْعَد فرائصهما أي تُرْجف و تضطرب من الخوف.	1	ن م (رعد) م 2 ص1183
"يقال : ارتعس رأسه وارتعش إذا اضطرب وارتعد... " و رعس يرعَس رَعْسا فهو راعس ورَعُوس : هزّ رأسه في نومه ... "	1	ن م (رعس) م2 ص1184
وارتعشت يده إذا ارتعدت وارتعش رأس الشيخ إذا رجف من الكبر.	1	ن م (رعش) م2 ص1184
ورفّت عينه ترُفّ وترِفّ : اختلجت وكذلك سائر الأعضاء.	1	ن م (رفف) م 2 ص1199
و قال أبو عبيد : أركَضت الفرسُ فهي مركِضة ومركِض إذا اضطرب جنينها في بطنها.	1	ن م (ركض) م 2 ص1217
و رَمَعَ أنفُ الرجل والبعير يرمَعُ رمعانا وترمّع كلاهما : تحرّك من غضب. وقيل : هو أن تراه كأنّه يتحرّك من غضب.	1	ن م (رمع) م 2 ص1225
وشغر الكلب يَشْغَرُ شَغْرًا : رفع إحدى رجليه ليبول وقيل : رفع إحدى رجليه، بال أو لم يبل.	1	ن م (شغر) م 3 ص230
فإذا رفع (الرجل) رأسه وغضّ بصره قيل: أقمح (وقَمَح البعير إذا رفع رأسه عند الحوض وامتنع من الشرب ريّا)	1	الثعالبي ص194
لَمَظ يلمُظ بالضمّ، لَمظا إذا تتبع بلسانه بقية الطعام في فمه أو أخرج لسانه فمسح به شفتيه و كذلك التلمّظ. وتلمّظت الحية إذا أخرجت لسانها كتلمّظ الأكل.	1	ابن منظور (لمظ) م 5 ص394
و تمخّض اللبن وامتخض أي تحرّك في الممخضة وكذلك الولد إذا تحرّك في بطن الحامل.	1	ن م (مخض) م 5 ص451
و نضّ الطائر : حرّك جناحيه ليطير...	1	ن م (نضض) م 6 ص658
فإذا مد (الإنسان) العنق وصوّب الرّأس قيل : أهطع.	1	الثعالبي ص194

2-3- أفعال الجلوس والقيام :

برك البعير.	1	
فإذا قام (الرجل) علىأربع قيل : بركع.	1	
" و جثم الطائر "	1	
" و جلس الإنسان "	1	الثعالبي ص193
إذا جلس الرجل ونصب ساقيه و دَعَمَها بثوبه أو يديه قيل : احتبى.	1	
" و حضنت الحمامة على بيضها "	1	
فإذا استقر (الرجل) في جلوسه كأنّه يريد أن يثور للقيام قيل : احتفز واقعنفز وقعد القعفزى.	1	
فإذا بسط ظهره وطأطأ رأسه قيل: دبّح. (وفي الحديث: نهي أن يدبّح الرجل في الصلاة كما يدبّح الحمار).	1	ن م ص193 و194
وربضت الدّابّة والشاة والخروف تربض ربضا وربوضا وربضة حسنة وهو البروك للإبل وأربضها هو و ربّضها.	1	ابن منظور (ربض) م 2 ص1106

فإذا جمع (الرجل) قدميه في جلوسه ووضع إحداهما تحت الأخرى قيل : تربّع.	1	
فإذا استلقى وفرّج رجليه قيل : انسدح.	1	الثعالبي ص193
فإذا وضع جنبه بالأرض قيل : اضطجع.	1	
فإذا قعد و توسّد ساقية قيل : فرشط.	1	
وقعد يقعد قعودا ومَقْعدا أي جلس وأقعدته وقعدت به. وقال أبو زيد : قعد الإنسان أي قام وقعد : جلس وهو من الأضداد.	1	ابن منظور (قعد) م 5 ص120

" فإذا ألصق عقبيه بعجزه قيل :أقعى » « و أقعى الكلب و السّبع : جلس على إسته »	1	الثعالبي ص193 ابن منظور(قعا) م5ص134
وقام.	1	
فإذا وضع (الرجل) ظهره بالأرض ومدّ رجليه قيل : استلقى.	1	الثعالبي ص193
وأنبج الرجل : جلس على النَّبّاج وهي الأكمة العالية. وقال أبو عمرو: نَبَجَ إذا قعد على النَّبَجة وهي الأكمة.	1	ابن منظور (نبج) م 6 ص564
نهض ينهض نهضا ونهوضا وانتهض : أي قام... وأنهضته فانتهض.	1	ن م (نهض) م 6 ص730
و وَقَرَ وَقْرا : جلس.	1	ن م (وقر) م 6 ص963
وقف بالمكان وقفا ووقوفا فهو واقف. ويقال : وقفت الدّابّة تقف وقوفا ووقفتها. أنا واقف. ووقّف الدّابّة : جعلها تقف.	1	ن م (وقف) م 6 ص969

2-4- أفعال الحركة المقيدة بزمان أو مكان. يقال :

تأجّم الأسد : دخل في أجمته.	1	المعجم الوجيز ص 7
أفق : ذهب في آفاق الأرض.	1	السّرقسطي ج1 ص95
أوّب : سار النّهار كله.	1	الزمخشري، أ ب (أوب) ص24
أبحر الرجل : ركب البحر.	1	السّرقسطي ج 4 ص84
أبرّ الرّجل : صار في البّر.	1	ن م ج4 ص71
" أبصرت : أتيتُ البصرة » « وقد بصّروا إذا صاروا إلى البصرة »	1	ن م ج 4 ص85 ابن السّكّيت ص309
تقول : و قد اتهموا : إذا أتوا تهامة.	1	ن م ص308
وقد أجبلوا إذا صاروا إلى الجبل.	1	ابن السّكّيت ص309
و قد أجدّوا إذا صاروا إلى الجَدَد. و أَجْدَدنا صرنا في جدَد الأرضِ (اليابس).	1	ابن السّكّيت ص309 السّرقسطي ج 2 ص254
جَرج الرجل : مشى في الجرجة وهي المحجّة وجادّة الطّريق... والجَرجُ الأرض ذات الحجارة.	1	ابن منظور (جرج) م1ص431
" وجعجع القوم» أي أناخُوا ومنهم من قيّد فقال : أناخُوا بالجعجاع. والجعجاع : الأرض وقيل: ما غلظ منها.	1	ن م (جعع) م1 ص467
" وجلسُوا إذا أتوا جَلْسا وهي نجد »	1	ابن السّكّيت ص308
وقد انحجز القوم واحتجزوا إذا أتوا الحجاز وأحجزنا: أتينا الحجاز.	1	ن م ص309
" وفي التنزيل : (فجاسوا خلال الديار) أي ترددوا بينها للغارة وهو الجوّسان وقال الفراء: قتلوكم بين بيوتكم قال: وجاسوا وحاسوا بمعنى واحد يذهبون ويجيئون . وقال الزّجّاجُ : فجاسوا خلال الديار أي فطافوا في خلال الديار ينظرون هل بقي أحد لم يقتلوه.	1	ابن منظور (جوس) م 1 ص533
و جَاشَ يَجُوش جَوْشا إذا سار اللّيل كله.	1	ن م (جوش) م1 ص533
و أَخْبَتَ القوم : صاروا في الخَبْت مثل أصحروا.	1	الزمخشري، أ ب (خبت) ص151
" وقد خَمَسَت الابل وأخمَس صاحِبُها وردت إبله خِمْسًا « « وهو أن ترد الإبل الماء اليوم الخامس »	1	ابن منظور (خمس) م 2 ص902 -901

" و أخاف الحاجُ : نزلوا خيف مِنًى » « وأخْيَف الحاجُ : نزلوا خيفَ منى وهو مكان المسجد وما حوله من منحدر الجبل »	1	السّرقسطي ج 1 ص470 ن م ج 1 ص467
"و يقال : أدلجْتُ إذا سِرْت في اللّيل وهو الدُّلْجَةُ » « وأدلج القوم ساروا من أوّلِ اللّيل » فإن ساروا في آخر اللّيل فقد ادّلجوا بتشديد الدال والاسم : الدُّلجة .	1	ابن السّكّيت ص254 الجوهري (دلج) ج 1 ص323
" و رَبَعت الابل : وردت رِبْعا » « والرِّبْعُ أن تُحْبَسَ الابل في الماء أربَعًا ثم تَرِد الخامس . . . »	1	ابن منظور (ربع) م 7 ص1109
و وَفَضتُ الابل وفضا : تفرقت في المرعى .	1	السّرقسطي ج3 ص28
" رَفَهَت الابل بالفتح تَرْفَهُ رِفْها ورُفوها وأرفهها » « والرِّفْهُ بالكسر أقصر الوِرْد وأسرعه وهو أنْ تشرب الابل الماء كل يوم»	1	ابن منظور (رفه) م 2 ص1202
يقال : رَمِضَ يَرْمَضُ رَمَضا . ورَمِضَ الانسان رَمَضا مَضَى على الرّمضاء ورَمِضت الغنم ترمَض رَمَضًا إذا رعت في شدّة الحر فَحبِنَتْ رئاتُها وأكبادها فيها و أصابها فيها قرحٌ .	1	ن م (رمض) م 2 ص1224
و سرحت الماشية بالغداة وراحت بالعشى: أي رجعت .	1	الجوهري (روح) ج1 ص370
و تَرَيّفَ القومُ وأريفُوا وتريّفنا وأريَفنا: صِرْنا إلى الريف . و حضروا القُرَى ومَعِين الماء	1	ابن منظور (ريف) م 2 ص1268
و قد ساحلوا إذا أخذوا على الساحل .	1	ابن السّكّيت ص309
وسرح المال نفسُه إذا رعى بالغدَاة إلى الضّحى . . . يُقال: سَرَحَتْ بالغداة وراحت بالعشيّ ويقال: سرحتُ أنا أسْرَحُ سُروحا : أي غَدَوْتُ .	1	ابن منظور (سرح) م 3 ص128
و سَرَيْتُ سُرًى ومَسْرًى وأسريتُ بمعنى إذا سرت ليلا .	1	ن م (سرا) م3 ص141
و قد أسهلوا إذا صاررُوا إلى السهل .	1	ابن السّكّيت ص309
و أشام و شَاءَمَ إذا أتى الشامَ .	1	ابن منظور(شأم)م3ص257
و أصحر القوم برزوا في الصحراء . . . وأصحر القوم إذا برزوا إلى فضاء لا يُوَاريهم شيء .	1	ن م (صحر) م 3 ص411

قال الليث : صَعد إذا ارتقى و أصعَدَ يُصْعِد إصْعادًا فهو مُصعِد إذا صار مُستقبلَ حَدُور أو نهر أو وادٍ . . . وصعد في الوادي يصعد تصعيدا وأصعَد إذا انحدر فيه .	1	ابن منظور (صعد) م 3 ص439
و يقال : قد أظهرنا : أي سرنا في وقت الظهيرة .	1	ابن السّكّيت ص269
" وعرّس المسافر نزل في وجه السّحر » وقيل : التعريس النزول في آخر اللّيل .	1	ابن منظور (عرس) م 4 ص733
وتقول : أعرقَ القوم : إذا أتوْا العراق .	1	ابن السّكّيت ص308
عَسَّ يَعُسُّ عسّا وعسّا: أي طاف باللّيل . . . واعتسّ الشيء طلبه ليلا أو قصده . . . وقد عسعس الذئب : طاف باللّيل .	1	ابن منظور (عسس) م 4 ص775
و أعسف إذا سار باللّيل خبْط عشواء .	1	ن م (عسف) م 4 ص777
و قد عَالَوا إذا أتوْا العالية .	1	ابن السّكّيت ص309
و قد أعمنوا إذا أتَوْا عُمّان .	1	ن م ص 309
و عاسَ عَوْسا وعَوَسانا : طاف باللّيل . . . وعاس الذئب واعتسّ .	1	ابن منظور(عوس)م4 ص928
و يقال : غَدَا الرجلُ فهو غادٍ . . . والغدْوة : المرة من الغدْو و هو سير أوّل النّهار نقيض للرّواح .	1	ن م (غدا) م 4 ص963
و غَرّب القوم : ذهبوا في المَغْرِب وأغربوا: أتَوْا الغرب وتغرب : أتى من قبل الغَرْب .	1	ن م (غرب) م4 ص966
وغَشّمَ الحاطبُ وهو أن يحتطبَ ليلا فيقطع كل ما قدر عليه بلا نظر ولا فكر .	1	ن م (غشم) م 4 ص991

و أغْلَسَ : خَرَجَ بغَلَس.	1	السّرقسطي ج 2 ص39
" و قد غاروا إذا أتَوْا الغَوْر » و غار غوْرا وأغار لغة : أتى الغوْرَ وهو مُنْخَفَض الأرض.	1	ابن السّكّيت ص309 السّرقسطي، ك أ ج 2 ص4
يقال : أفرع : أخذ في بطن الوادي خلاف المصعد.	1	أبو زيد ص497
و قد أفْلَوْا إذا صاروا إلى الفلاة.	1	ابن السّكّيت ص309
و يقال : أقفرنا إذا صرنا في القفر.	1	ن م ص251
و قد كوّفوا إذا أتَوْا الكوفة.	1	ن م ص309
و«امتنى القوم إذا أتوْا منًى»عن يونس وقال ابن الأعرابي : أمنى القوم.	1	ن م ص309
" و أنبج الرجل : جلس على النَّبَاج وهي الإكام العالية وقال أبو عمرو نَبَج إذا قعد على النَّبجة وهي الأكمة.	1	ابن منظور (نبج) م6 ص564
و أنجدوا إذا أتوا نجدًا.	1	ابن السّكّيت ص308
و نَدَت الابل نَدْوا : خرجت من الحمض إلى الخُلّة ونَدّيتها.	1	ابن منظور(ندي)م6 ص612
و يقال قد نزلوا إذا أتوا منًى.	1	ابن السّكّيت ص309
ونَفَقَ اليَرْبوع ونَفَقَ وانتفق ونفّق: خرج من النافقاء. « وَالنُّفَقَة والنافقاء جُحْر الضبّ واليربُوع». «تقول منه : نفّق اليربوع تنفيقا ونافق أي دخل في نافقائه »	1	ابن منظور (نفق) م6 ص694
وهجَّرَ القوم وأهجروا وتَهَجّروا: ساروا في الهاجرة.	1	ن م (هجر) م 6 ص773
و أهضبنا : نزلنا الهضابَ أعالي الجبل.	1	السّرقسطي ج 1 ص136
وأوعس القوم: ركبوا الوَعْسَ من الرّمل» « والوعساء والأوعَسُ والوَعْسُ والوَعْسة كلّه: السّهل اللّين من الرّمل وقيل: هي الأرض اللّينة ذات الرّمل» «وأوعسنا أدلجنا »	1	ابن منظور (وعس) م 6 ص952
ووقب الشّيء يَقِبُ وقْبًا : دخل في الوقْبِ وأوقَبَ الشّيء : أدخله في الوقْب «والوَقْبُ كل قلْت أو حُفْرَة »	1	ابن منظور (وقب) م 6 ص961
و قد يامنوا إذا أتوا اليمنَ و أيمنوا .	1	ابن السّكّيت ص309

الجدول (13) :أمثلة لأفعال حقل الحاجات البيولوجية و الأحوال

1- الحاجات البيولوجية :

1-1- الحاجات النّباتية :

1-1-1- تنفّسا نحو :

" زَحَرَ يَزْحَرُ ويَزْحِرُ زحيرًا وزُحارا وتزحّر » «الزَّحيرُ والزُّحَارُ والزّحارَةُ إخراج الصوت أو النّفس بأنين عند عمل أو شدّة».	1	ابن منظور (زحر) م3 ص14
وزفر يزفِر زَفْرا وزفيرا أخرج نفسه بعد مدّه... والزَّفرة و الزُّفرة : التّنفّس...	1	ن م (زفر) م 3 ص31
و شهقَ يشهَقُ شهيقا وشُهاقا. . .ردّد البكاء في صدره. ويقال: الشّهيق: ردّد النّفس والزّفير إخراجه. . .وشهق يشهق إذا تنفّس تنفّسا.	1	ن م (شهق) م 3 ص377
"وقد تنفّس الرجل وتنفّس الصعداء» «والتّنفس خروج الرّيح من الأنف والفم»	1	ن م (نفس) م 6 ص689

1-1-2- و جوعا أو امتلاء[1]

أ) حاجة إلى الغذاء كما في قولك :

---

1 – تدخل أفعال الأدواء في نحو بشم وثمل وسكر ووخم في هذا الباب لأنّها حالات تعترى الحيوان بنوعيه العاقل وغير العاقل من كثرة الأكل أو الشرب وقلّتهما باعتبارهما نتائج لهذه الحاجة أو لهذا الامتلاء. ولكنّنا آثرنا وضعها في باب الأدواء مسايرة للثعالبي في فقه اللّغة (انظر ص122). و في هذا إشارة إلىصعوبة ترتيب الوحدات المعجمية حسب الحقول الدّلاليّة. فالحقول تتداخل والوحدة الواحدة يمكن أن تدرج ضمن أكثر من حقل.

جاع يجوع جوعا وجوعة ومجاعة فهو جائع وجوعان.	1	ابن منظور(جوع) م1 ص534
وخرص الرجل بالكسر خرَصا فهو خرص وخارص أي جائع مقرور.	1	ن م (خرص) م 2 ص814
دَغِص الرّجل دَغَصا : امتلأ من الطّعام.	1	ابن منظور (دغص) م 2 ص989
ورَضَع الصّبيّ وغيره يرضِع... لغة نجديّة ورضع مثل سَمِع يرضَع رضْعا و رضِعا...	1	ن م (رضع) م2 ص1176
و سَغب الرّجل يسغَب وسغِب يسغُب سغْبا وسغَبا وسَغابة وسُغوبا ومَسْغَبَة: جاع.	1	ن م (سغب) م 3 ص153
سُعر الرجل فهو مسعور إذا اشتدّ جوعه و عطشه.	1	ن م (سعر) م 3 ص149
وشبعت شِبَعا: تملأت : وشبعت خبزا و لحما و من خبز و من لحم.	1	ابن القطاع ج 2 ص352
و ضرِم الرجل : إذا اشتدّ جوعه.	1	ابن منظور(ضرم) م4 ص532 والفارابي ج 2 ص251
و قد طوي يطوى بالكسر طَوًى و طوًى... خَمُص من الجوع فإذا تعمّد ذلك قيل : طوى يطوي بالفتح طيّا.	1	ابن منظور (طوي) م 4 ص632
و عشِيَت الإبل : تعشت.	1	السّرقسطي ج 2 ص352
" و تغدّى الرجل... » « الغداء طعام الغُدْوة... »	1	ابن منظور(غدا) م 4 ص963
و تغدّى.	1	ن م (غدا) م 4 ص 965
"وغَرِثَ يَغْرثُ فهو غرثان... » و«الغرث»: الجوع.	1	الجوهري(غرث) ج1 ص288
"وقد لَتِج بالكسر فهو لَتْجان» و « اللّتَج بالتحريك : الجوع»	1	ن م (لتج) ج ا ص400
و هقم إذا اشتدّ جوعه.	1	الفارابي (هقم) ج2 ص252

ب) أو حاجة إلى الشراب كما في نحو :

" آم يؤوم أوما » « والأوام بالضم : العطش وقيل : شدّة العطش وأن يضجّ العطشان »	1	ابن منظور (أوم) م1 ص134
وبَجِر الرجل بجرا فهو بجر ومَجِر مجرا: امتلأ بطنه من الماء واللبن الحامض ولسانه عطشان مثل نجرَ.	1	ن م (بجر) م 1 ص161
و بَغِرَ بغرا إذا أكثر من الماء فلم يرو وكذلك مجر مجرا. وبغَر الرجل بغْرا وبغِر فهو بغِر وبغير : لم يرو وأخذه من كثرة الشراب داء.	1	ن م (بغر) م 1 ص239
و جرع وكَرَع البعير والدّابّة.	1	الثعالبي ص168
وروي... يروى رَيّا وروًى أيضا... وتروّى وارتوى كلّه بمعنى.	1	ابن منظور (روي) م 2 ص1261
وسهف الإنسان سهفا : عطش ولم يرو.	1	ن م (سهف) م 3 ص228
و صدِي صدى : عطش.	1	السّرقسطي ج 3 ص423
و صرّ يصرّ إذا عطش... ويقال : قصع الحمار صارّته إذا شرب الماء فذهب عطَشه.	1	ابن منظور (صرر) م 3 ص428
و ظمئ ظمأ و ظماءة : عطش.	1	السّرقسطي ج 3 ص585
و عبّ الطائر.	1	الثعالبي ص168
و عطش.	1	
و غُلّ يُغَلّ غَلَلا فهو مغلول على ما لم يسمّ فاعله. ابن سيده : غَلّ يَغَلّ غُلّة واغتل وربّما سمّيت حرارة الحزن والحب غليلا.	1	ابن منظور (غلل) م 4 ص1008
" و قد غام يغيم و غان يغين » « والغيم : العطش وحرّ الجوف » و « غام الرّجل غيمة وغيما : عطش »	1	ن م (غيم) م 4 ص1039 السّرقسطي ج 2 ص21
و تكرع إذا تناول الماء بفيه من موضعه كما تفعل البهائم... و فيه لغة أخرى كرع يكرع كَرعا.	1	ابن منظور (كرع) م 5 ص245 - 246

" و قد لهب بالكسر يلهب لهبا فهو لهبان » و « اللهاب و اللهبان واللهبة. . . العطش »	1	ابن منظور (لـهب) م 5 ص400
و لاب يلوب لوبا ولوبانا ولوابا أي عطش.	1	الجوهري (لوب) ج ا ص221
و لاح لوحا و لواحا : عطش و التاح مثله.	1	ن م (لوح) ج ا ص403
و نَجِرَ يَنْجَر نَجَرا إذا أكثر من شرب الماء و لم يكد يروى.	1	ابن منظور (نجر) م 6 ص586
و نشح الشارب ينشح نشحا ونشوحا وانتشح إذا شرب حتى امتلأ. وقيل نشح : شرب شربا قليلا دون الريّ.	1	ن م (نشـح) م 6 ص634
يقال : شرب فلان حتّى نهأ أي امتلأ.	1	ن م (نهأ) م 6 ص634
و هاجت الإبل إذا عطشت.	1	ن م (هيج) م6 ص853
و أهاف الرجل : عطشت إبله واهتاف إذا عطش.	1	الزمخشري، أ ب (هيف) ص709
" و قد هام الرجل هياما فهو هائم و أهيم » « و الهيام بالضم : أشد العطش »	1	ابن منظور (هيم) م 6 ص858
وَلَغَ السّبع و الكلب و كـل ذي خـطم و وَلِغ يَلَغُ فيهـما وَلْغا شرب ماء أو دما.	1	الجوهري (ولـغ) م 6 ص982

1-1-3 و إخراجا : يقال :

" تبرّز الرجل : خرج إلى البَرَاز» و» البَرَاز بالفتح الفضاء الواسع» « فكنوا به عن قضاء الغائط كما كنّوا عنه بالخلاء لأنهم كانوا يتبرّزون في الأمكنة الخالية من النّاس »	1	ابن منظور (برز) م1 ص192
" و قد بَعرت الشاة والعير يبعَر » « والأرنب تبعر » والبَعْر والبَعُور رجيع الخف والظّلف من الإبل والشاة وبقر الوحش والظباء.	1	ابن منظور (بـعر) م 1 ص234
و بال.	1	
و خَثَى البقر يَخْثِي والفيل خَثْيا رمى بذي بطنه. . . والاسم الخِثْيُ.	1	ابن منظور (خثا) م 2 ص793
و خَرِئ خِرَاءة و خُرُوءة و خَرْءا : سلح.	1	ن م (خـرأ) م 2 ص804
" و ذَرَق الطائر يَذْرُقَ ذرقا وأذرق خذق بسلحه وقد يستعار في السّبع والثعلب. . . و» ذَرْق الطائر: خُرْؤه »	1	ن م (ذرق) م 2 ص1065
" وسَلَحَ يَسْلَح سَلْحا وأسلحه غيره وغالبه السلاح » « و السُّلاح بالضم النّجو »	1	ن م (سلح) م 3 ص180
وتغوّط الرجل : كناية عن الخَرَاء إذا أحدث فهو مُتَغَوِّط.	1	ن م (غوط) م 4 ص1029
و أفجّت النعامة : رمت بصومها (ذَرْقها).	1	الجوهري (فجج) ج ا ص333
و أفرَق الرُّجل والطائر والسبع والثعلب : سَلَحَ.	1	ابن منظور (فرق) م 4 ص1087
و فسا يفسو فَسْوا وفُسَاء والاسم الفُسَاء.	1	ن م (فسا) م 4 ص1096
" وقد نجا الإنسان والكلب نجوا. والاستنجاء : الاغتسال بالماء والنّجو : التمسح بالحجارة منه » « والنّجو ما يخرج من البطن من ريح و غائط »	1	ن م (نجـا) م 6 ص 592

1-1-4 ونوما وحلما ويقظة مثل :

وقد أرقْت بالكسر أي سهرت و كذلك ائترقْتُ.	1	ابن منظور(أرق) م1 ص49
و اجلعبّ الرجل : اضطجع.	1	السّرقسطي ج2 ص319
و حَبَط الرجل مثل : هبغ إذا نام.	1	ن م ج1 ص458
يقال : حَلَم يحلُمُ إذا رأى في المنام. . . يقال حلم بالفتح إذا رأى وتحلم إذا ادّعى الرؤيا كاذبا.	1	ابن منظور (حلم) م1 ص707

وحوقل الرجل : نام.	1	ن م (حقل) م1 ص685
ورقد و« الرّقاد هو النوم الطويل »	1	الثعالبي ص165
وسبت يسبت « والسبات : النوم وأصله الراحة»	1	ابن منظور(سبت)م3ص80
" وسبّخت أي نمت» «والسَّبْخ والتسبيخ: النوم الشديد. وقيل : هو رقاد كل ساعة «	1	ن م (سبخ) م3 ص83
" و سَهِد بالكسر يسهد سَهَدا وسُهْدا وسُهَادا : لم ينم. « و قدسهّده الهّم والوجع «	1	ن م (سهد) م3 ص227
" و قد سهر بالكسر يسهَر سهَرًا فهو ساهر لم ينم ليلا » و« السهر : الأرق» «وقال الفارابي : السهر من الهمّ أو الوجع »	1	ن م (سهر) م3 ص227
واضطجع: نام وقيل: استلقى ووضع جنبه بالأرض.	1	ن م (فجع) م3 ص512
" وغفا الرجلُ و غيره غَفْوة إذا نام نومة خفيفة «	1	ن م (غفا) م4 ص1003
وفي حديث موسى عليه السلام : فلا أدرى أفاق قبلي أي قام من غشْيته وفي الحديث : إفاقة المريض والمجنون و المغشي عليه والنائم.	1	ن م (فوق) م4 ص1148
و» قال يقيل وقد قال القوم قيْلا وقائلة وقيْلولة ومقَالا و مقيلاً « « والقيلولة نومة نصف النّهار»	1	ن م (قيل)م3 ص202
و كَرِيَ الرجلُ بالكسر يَكْرَى إذا نام.	1	ن م (كرا) م5 ص252
و مات الرّجلُ و همَدَ و هوّم إذا نام.	1	ابن منظور(موت)م5 ص546
ونَعَس ينْعُسُ نُعَاسًا وهو ناعس ونَعْسَان. . . والنُّعَاسُ : الوَسَنُ. قال الأزهري : وحقيقة النُعاس السِّنَةُ من غير نوم.	1	ن م (نعس) م6 ص670
و نام ينام نوما و نياما عن سيبويه . . . وهو نائم إذا رَقَدَ.	1	ن م (نوم) م6 ص747
و هَبَّ من نومه يَهُبُّ هَبًا و هُبُوبا : انتبه.	1	ن م (هبب) م6 ص759
و هَبَغَ يَهْبَغُ هبْغًا و هُبوغا أي نام.	1	ن م (هبغ) م6 ص764
و هجد القوم هجُودا : نامُوا.	1	ن م (هجد) م6 ص771
وهجَعَ يهْجَعُ هُجُوعًا : نام و قيل نام باللّيل خاصّة وقد يكون الهجوع بغير نوم.	1	ن م (هجع) م6 ص774
وهَكِرَ الرجلُ اعتراه نُعَاس واسترخت عظامه ومفاصله.	1	المقاييس (هكر) ج6 ص59
و هَوّم الرّجل إذا هزّ رأسه من النّعاس و هوّم القوم وتهوّموا كذلك.	1	ابن منظور (هوم) م6 ص846
ووَسِنَ الرجلُ يوْسَنُ وَسَنًا وسِنَةً إذا نام نومة خفيفة فهو وَسِنٌ.	1	ن م (وسن) م6 ص929
" و قد استيقظ و أيقظه هو واستيقظه» « واليقظة : نقيض النوم و الفعل: استيقظ »	1	ن م (يقظ) م6 ص1014

1-2- الشهوة و ما يتّصل بها من حالات الجسم والنّفس :

1-2-1- كالضّبْعَة. تقول :

استأتَتْ الناقة : اغتلمت.	1	أ ب (أتي) ص11
و بلَمَت النّاقة : بَلَمةً وأبْلَمَتْ : اشتهت الفَحْلَ.	1	السّرقسطي ج 4 ص60
و أجْعَلَت الكلْبَةُ : اشتَهت السِّفَادَ.	1	ن م ج2 ص260
و جَفَرَ الفَحل جُفوورا : كَسَلَ عن الضِّراب.	1	السّرقسطي ج2 ص260
واستحرمت الماعزة: وهي ماعِزَةُ حَرَمى وبها حِرَام.	1	ثعلب ص322
وحَنَتْ النّعجةُ تَحْنُو حُنُوًّا فهي حانية إذا أرادت الفحل.	1	السّرقسطي ج1 ص421
" و استدَرّت المعزى أرادت الفحل . . . و« قد استدرّت استدرارا »	1	ابن منظور (درر) م2ص967
و أرَبّت الناقة إذا لزِمت الفحل و أحبّته فهي مُرِبّ.	1	ابن فارس المجمل (ريب) م2 ص382

ورَبَخَتْ المرأةُ رَبَاخًا و رُبُوخًا : غُشِيَ عليها عند الجماع.	1	السّرقسطي ج 3 ص74
و شَبِقَ الرجُلِ بالكسر شَبَقًا فهو شَبِقٌ : اشتدت غُلْمَتُه و كذلك المرأة.	1	ابن منظور (شبق) م 3 ص264
و شَفِرَتْ المرأةُ شَفَارة : قَرُبت شَهْوَتُها.	1	السّرقسطي ج 2 ص383
و صَرَفَت [الكَلْبَةُ] تَصْرِف صُرُوفا وصِرَافا فهي صارف وكلبة صارِفٌ بيّنة الصّرَاف إذا اشتهت الفَحْل.	1	ابن منظور (صرف) م3 ص 433
وضبعت الناقة بالكسر تضبَع ضَبْعًا وضَبَعَةً وضبَعت وأضبعت...	1	ن م (ضبع) م3 ص510
و استضبعت وهي مضبعة، اشتهت الفحل.	1	ابن السّكّيت ص276
" واستعسبت الفرس إذا استودقت» «وهو من الأضداد»	1	الجوهري (ودق) ج1 ص181
" وغَلِمَ الرَّجلُ وغيره بالكسر يغلَم واغتلم اغتلاما إذا هاج »	1	ابن منظور(غلم) م4ص1010
وفَدرَ الفحلُ يفْدِرُ فُدُورا فهو فادرٌ :فَتَر وانقطع وجَفَرَ عن الضّراب وعدل.	1	ن م (فدر) م 4 ص1061
وقطم الفحل أي اهتاج و أراد الضّرَاب.	1	الفارابي ج 2 ص252
و أَقْفَحَتْ البقروالذئاب : اشتهت السّفاد.	1	السّرقسطي ج 2 ص64
و كَرِعت المرأةُ كَرَعًا فهي كَرِعَةٌ : اغتلمت و أحَبّت الجماعَ.	1	ابن منظور (كرع)م5 ص245
وهبّ التّيسُ يَهِبُّ هبّا وهِبَابًا وهبيبًا وهبهب : هاجَ ونَبَّ للسّفاد... وهبّ الفحل من الإبِل وغيرها يهبّ هيابا و هبيبا واهتبت أرادت السّفاد.	1	ن م (هبب) م 6 ص760
و هدِمَتْ الناقة تهدِمُ هدْما إذا اشتدت ضبْعَتُها.	1	ابن السّكّيت ص55 الفارابي ج 2 ص252
وهاج الفحل يهيجُ هِيَاجًا وهُيُوجًا وهَيَجانا واهتاج: هَدَر وأراد الضّرَاب.	1	ابن منظور (هيج) م6ص853
و هوست الناقة هوَسًا : تكررت عليها الضّبَعَة.	1	السّرقسطي ج 1 ص178
يقال للمعزى إذا أرادت الفحل قد استدرّت استدارارا و للضّأن قداستوبلت استيبالا ويقال أيضا قد استدرّت.	1	ابن منظور (درر) م 2 ص967
" و استودقت الأتان و اودقت فهي وادق إذا اشتهت الفحل »	1	ن م (ودق) م 6 ص901
" و الوِدَاق في كل ذات حافر إرادة الفحل و قد ودقت تَدِقُ وَدْقا ووَدَاقا ووُدُوقاً وأودقت وهي مُودق واستودقت... وقد وَدقت تَدِقُ إذا حَرَصت على الفحل.		

1-2-2- والإنعاظ يقال :

أدْلى الفرس وغيره :أخرج جُرْدَانه ليبول أو يضرب وكذلك أدلى العَيْر ودلّى.	1	ابن منظور (دلا) م 2 ص1009
روّل الذكر إذا أنعظ إنعاظا فيه استرخاء وهو أن يمتدّ ولا يشتدّ وإن أكرهته ارتدّ.	1	السّرقسطي ج 3 ص111
أشطّ الرّجل : أنعظ وأشطّ مثله.	1	السّرقسطي ج 2 ص400
عَتَر الذّكر عتورا إذا اشتدّ نَعْظه.	1	ابن منظور ج 1 ص 269
أنعظ الرّجل وأنعظت المرأة إذا انتشر ما عندهما واهتاج.	1	الزمخشري، أ ب (نعظ) ص642
وأودى الحمار في معنى أدلى. وودى الفرس والحمار وديا أدلى ليبول أو ليضرب. وقال بعضهم : ودى ليبول و أدلى ليضرب.	1	ابن منظور(ودي) م 6 ص903
و وذى الحمار إذا أنعظ.	1	

1-2-3- و القذف :

قذف الرجل.	1	
مَذَى مَذْيا وأمذي: خرج من ذكره شيء عن الملاعبة.	1	السّرقسطي ج 4 ص144
ومنى منيا وأمنى: خرج من ذكره الماء عن المجامعة.	1	

1-3- و مظاهر الحياة تكاثرا وعيشا مرضا أو فناء :

1-3-1- من ذلك القرء يقال :

حاضت المرأة تحيض حيضا ومحيضا . . . قال ابن خالويه : يقال : حاضت ونَفِست ونَفَسَتْ ودَرَست وطمِثت وضَحكت وكادت وأكبرت وصامت.	1	ابن منظور (حيض) م 2 ص770
درست المرأة : حاضت.	1	أ ب (درس) ص186
دَميت الأرنب : حاضت.	1	السّرقسطي ج 3 ص333
ضحكت المرأة و الأرنب : حاضتا.	1	ن م ج 2 ص236
وطَمَثت المرأة تطمُثُ بالضم : حاضت وطمِثت بالكسر لغة فهي طامث.	1	الجوهري (طمث) ج 1 ص286
"طَهُرت المرأة وهي طاهر انقطع عنها الدم ورأت الطّهر» «الطّهر نقيض الحيض»	1	ابن منظور (طهر) م 4 ص619
عَرَكت المرأة عراكا وعروكا : حاضت.	1	السّرقسطي ج1 ص276
أقرأت المرأة حاضت فهي مُقْرِئ وأقرأت طَهُرت. أقرأت المرأة : دنا حيضها وأيضا طهرت.	1	ن م ج 2 ص88
ونَفَست. « فأما الحيض فلا يقال فيه إلا نفست بالفتح»	1	ابن منظور (نفس) م6 ص690

1-3-2- والحمل وما يتّصل به :

أجحَت المرأة : حملت وأصل الإجحاح للسباع.	1	الجوهري (جحح) ج1 ص357
و جرّت الناقة جاوزت وقت ولادتها بأيام.	1	السّرقسطي ج2 ص254
جمعت الأتان. الجامع : الأتان أوّل ما تحمل.	1	ابن فارس، المقاييس(جمع) م2 ص38
حَبَلت المرأة حَبَلا : حَمَلت.	1	السّرقسطي ج 1 ص399
و أحشّت المرأة : يبس ولدها في بطنها.	1	ن م ج 1 ص340
حملت المرأة و الشجرة تحمل حملا : علقت.	1	ابن منظور (حمل) م 1 ص722
" و حالت الناقة تحيل حيالا لم تحمل « « وحالت الناقة والفرس والنخلة والمرأة والشاة وغيرهن إذا لم تحمل»	1	ن م (حيل) م 1 ص774 و (حول) ص760
خَلفت الناقة تَخْلَف خَلَفا : حملت و أخلفت إذا حالت.	1	ن م (خلف) م 2 ص888
أركضت الفرس فهي مُرْكِضَة ومُرْكِض إذا اضطرب جنينها في بطنها.	1	ن م (ركض) م 2 ص1217
و رمّدت الشاة والناقة وهي مرمّد. . . : استبان حملها و عظم بطنها وورم ضرعها وحياؤها.	1	ن م (رمد) م2 ص1223
شَملت النّاقة شملا : حملت.	1	السّرقسطي ج 2 ص342
" وأصفت الدجاجة إصفاء : انقطع بيضها « « وأصفى الرجل إذا أنفذت النساء ماء صُلْبه «	1	ابن منظور (صفا) م 4 ص455
و أصنّت الناقة إذا احملت فاستكبرت على الفحل.	1	ن م (صنن) م 3 ص484
أعقّت الفرس و الأتان فهي مُعِقٌّ و عَقُوق : وذلك إذا نبتت العقيقة في بطنها على الولد الّذي حملته. . . وكان أبو عمرو يقول : عقّت فهي عقوق وأعقّت فهي معقّ. . . « وعقّت الفرس : حملت »	1	ن م (عقق) م 4 ص843
عُقمت المرأة إذا لم تلد.	1	الثعالبي ص228
يقال : اعتاطت عنزك عامين لا تُوَلّد اعتياطا إذا حالت عامين فلم تحمل و لم تعظم بطنها.	1	أبو زيد ص471
و أقربت الحامل وهي مُقْرب دنا ولادُها. . . و كذلك الفرس و الشاة ولا يقال للناقة إلا أدنت.	1	ابن منظور (قرب) م 5 ص45
و أقفّت الدجاجة إذا انقطع بيضها.	1	الثعالبي ص228
و أقمرت المرأة : حملت.	1	السّرقسطي ج2 ص211
لَقحت (الناقة) لَقَاحا ولَقْحا وتلقّحت وألقحها الفحل ولقّحها.	1	الزمخشري، أ ب (لقح)ص570
و ألمعت وهي ملمع أيضا : تحرّك ولدها في بطنها.	1	ابن منظور(لمع)م5ص395

و أنتجت الناقة ظهر حملها. . . و كذلك الفرس أيضا : إذا استبان حملها. و أنتجت أيضا ولدت.	1	السّرقسطي ج 3 ص134
ونُسِئت المرأة تُنسَأ نَسْأ: تأخر حيضها عن وقته وبدأ حملها: فهي نَسْءُ ونَسِيءٌ.	1	ابن منظور (نسأ) م 6 ص621
وَحِمت المرأة تَوْحَم وَحَما إذا اشتهت شيئا على حَبَلها وهي تَحِم.	1	ن م (وحم) م 6 ص892
وَسِقت الناقة والشاة وَسْقا ووسوقا وهي واسق : لَقِحت.	1	ابن منظور (وسق) م 6 ص926

1-3-3- و الوضع . يقال :

باضت الدجاجة.	1	
" و أجهضت الناقة : أسقطت »	1	الزمخشري، أب(جهض) ص108
ووخَدَجت الحامل خداجا: ألقت ولدها قبل تمام الحمل وإن تمّ خَلْقه.	1	السّرقسطي ج 1 ص443
زحرت المرأة : ألقت ولدها عند الولادة.	1	ن م ج 3 ص363
و سبّطت الناقة فهي مُسَبِّط : ألقت ولدها لغير تمام.	1	ابن منظور(سبط)م3ص87
و سَرَأت الجرادة تسرأ سَرْءا : باضت و أسرأت إذا حان ذلك منها.	1	الجوهري (سرأ) ج 1 ص53
و أسقطت المرأة ولدها إسقاطا وهي مسقط ألقت لغير تمام.	2	ابن منظور (سقط) م 3ص 163
و أصنّت الناقة : مَخضت فوقع رجل الولد في صلاها.	1	ن م (صنن) م 3 ص484
" و طرّقت المرأة و كل حامل تُطَرِّق إذا خرج من الولد نصفه ثم نَشِب » «وطرّقت القطاة. . . : حان خروج بيضها » «طرقت المرأة والقطاة إذا عسر خروج الولد والبيضة»	1	ن م (طرق) م 4 ص589 الزمخشري، أ ب (طرق) ص389
" و قد طُلقت المرأة تُطْلق طَلْقا. . . و طَلُقَتْ »	1	ابن منظور(طلق)م4 ص606
و أعسرت المرأة وعَسَرت عَسُر عليها ولادها.	1	ن م (عسر) م4 ص774
أعزّت البقرة إذا عسر حملها.	1	ن م (عزز) م4ص766
أغزّت البقرة . . . إذا عسر حملها.	1	ن م (غزز) م 4 ص984
أفرخ البيض : خرج فرخه وأفرخ الطائر صار ذا فرخ وفرّخ كذلك.	1	ن م (فرخ) م 4 ص 1068
أفرقت الناقة : أخرجت ولدها فكأنّها فارقته.	1	ن م (فرق) م4 ص1086
أقفّت الدجاجة إذا انقطع بيضها.	1	الثعالبي ص 228
مَخضت المرأة مَخاضا ومخاضا وهي ماخض ومخضت. . . والمَخاض وجع الولادة. . . يقال : مَخضت ومُخِضت وتمخضت وامتخضت. وقيل : الماخض من النساء والإبل والشاء المُقْرِب.	1	ابن منظور (مخض) م 5 ص450
" نُتِجَتْ الناقة وهي منتوجة وأنتجت فهي منتجة إذا وضعت. . . » « . . . و تَنَتَّجت الناقة : تزحّرت في نتاجها »	1	الزمخشري، أ ب (نتج) ص616
نَسَلَ الولد ينسل إذا وُلد لأنّه يسقط من بطن أمّه إلى الأرض و نسلت الناقة بولد كثير وأنسل الرجل نسلا كثيرا.	1	ن م (نسل) ص630
نفجت الفرّوجة : خرجت من بيضتها.	1	ن م (نفج) ص645
و نُفست المرأة و نَفِست بالكسر نَفَسا و نَفَاسة و نِفاسا وهي نُفَسَاء و نَفْسَاء و نَفَسَاء : ولدت.	1	ابن منظور (نفس) م 6 ص690
و أنقف الجراد : رمى بيضه.	1	الزمخشري، أ ب (نفق) ص 652
أوتنت المرأة : ولدت وَتْنا. . . والوَتْن أن تخرج رجلا المولود قبل رأسه.	1	المعجم الوسيط ج 1 ص1010
و وضعت النّاقة.	1	ابن منظور(وضع)م6 ص942
و يسّر الرجل : سهلت ولادة إبله وغنمه ولم يعطب منها شيء. . . قد يسّرت الغنمُ إذا ولدت تهيأت للولادة. . . ويسرت الناقة : خرج ولدها سَرَحا.	1	ن م (يسر) م 6 ص1010

1-3-4- والنمو[1] مثل :

زكا الزرع يزكو زَكَاء... أي نما. وأزكاه الله و كل شيء يزداد وينمي فهو يزكو زَكَاء.	1	ن م (زكا) م 3 ص36
وسَلَخت الحيّة تسلَخ سَلْخا وكذلك كل دابة تنسري من جلدتها كاليُسْروع ونحوه.	1	ن م (سلخ) م 3 ص180
شبّ الغلام يشِبّ شَبَابا وشُبُوبا وشَبِيبا وأشبّه الله وأشبّ الله قرنه بمعنى...	1	ن م (شيب) م 3 ص260
شَدَن الصّبيّ و الخِشْف وجميع ولد الظّلف والخُفّ والحافر يَشْدُنُ شدونا : قَوِي وصلح جسمه وترعرع وملك أمّه فمشى معها.	1	ن م (شدن) م 3 ص260
و قنع الماء أي زاد.	1	الفارابي ج 2 ص242
وقد قَزِم قَزَما فهو قَزم وقُزُم... ورجل قِزَمَة : قصير.	1	ابن منظور(قزم)م5 ص83
نسل الريش و الشعر سقط نسولا.	1	الزمخشري، أ ب(نسل) ص630
و نمى الماء نَمَاء.	1	ن م (نمي) ص656
أيفع الغلام و تيفّع.	1	ن م (يفع) ص713

1-3-5- و الموت و الحياة :

يقال : أبز الرّجل إذا هلك.	1	السّرقسطي ج 1 ص98
ثبر يَثْبُرُ ثبورا و ثبّره الله : أهلكه إهلاكا لا ينتعش.	1	ابن منظور (تبر) م1 ص348
واحتسب ولده إذا مات كبيرا. وافترط إذا مات صغيرا قبل البلوغ.	1	الزمخشري، أ ب (حسب) ص125
" حَيِيَ حياةً و حيّ يحيا و يَحَيّ فهو حيّ " " الحياة : نقيض الموت "	1	ابن منظور (حيا) م 1 ص773
خرجت نفس فلان أي روحه.	1	ن م (نفس) م 6 ص688
خرّ الرجل : " مات و ذلك لأنّ الرجل إذا مات خرّ " " أي سقط ".	1	ن م (خرر) م 3 ص810
اختضرت الكلأ إذا جزرته وهو أخضر : ومنه قيل للرجل إذا مات شابا غضّا : قد اختُضر لأنّه يؤخذ في وقت الحسن والإشراق.	1	ن م (خطر) م3 ص847
"ودَرَج القوم إذا انقرضوا" " ودَرّج ودَرِج : أي مضى لسبيله " " درج فلان : مات و ما ترك نسلا "	1	ن م (درج)م3 ص963 أب (درج) ص185
و رَدِي بالكسر يردى ردًى : هلك.	1	ابن منظور (ردي) م2 ص1155
أراح الرّجل أي مات.	1	الجوهري (روح) ج1 ص357
زُهقت نفسه : خرجت.	1	الفارابي ج 2 ص217
سَهَف القتيل سهفا : اضطرب.	1	ابن منظور(سهف) م3 ص228
شَجب أي هلك.	1	الفارابي ج 2 ص225
أشعب الرّجل إذا مات وفارق فراقا لا يرجع.	1	ابن السّكّيت ص260
و ضَحَا ظِلّهُ إذا مات.	1	الثعالبي ص84
" صَعِق الشّيء صَعَقا : مات " " وصَعِق صَعَقا وصَعِقا وتَصْعاقا فهو صَعِق : مات : وصَعِق الرجل وصُعِق "	1	السّرقسطي ج 3 ص416 ابن منظور (صعق) م 3 ص362
صَفِرت وطَابُهُ و صَفر إناؤه إذا هلك. قال الثعالبي : " فإذا مات نُزِفًا قيل : صَفِرت وطابه "	1	الزمخشري أب(صفر) ص356 الثعالبي ص133
طَفَس الرجل : مات.	1	ابن منظور (طفس) م4 ص597

1 - توسعنا في ذكر أفعال النمو هنا. فأوردنا أفعالا تنتمي فواعلها إلى حقل الأحياء لكون هذه الأفعال من حقل النمو أوّلا ولاشتراكها وبقية أفعال الحقل في الخصائص التّوزيعيّة.

النص	العدد	المصدر
و طنّ الرجل : مات وكذلك لَعِق إصبعه.	1	ن م (طنن) م 4 ص618
يقال : اعرنفز الرجل اعرنفازا إذا مات. . . ولم يعرف الرياشي اعرنفز.	1	أبو زيد ص319
عَسَف البعير يَعْسُفُ ويَعْسِفُ عَسْفا وعُسُوفا : أشرف على الموت من الغُدّة فهو عاسف.	1	ابن منظور (عسف) م4 ص777
و عَطَس الرجل : مات.	1	ن م (عطس) م 4 ص811
"عاش يعيش عيشا وعِيشة ومَعِيشا ومَعَاشا وعيشوشة» « العيش : الحياة«	1	ن م (عيش) م 4 ص942
و غرّ وغرغر : جاد بنفسه عند الموت والغرغرة تردد الروح في الحلق.	1	ن م (غرر) م 4 ص975
و فروز الرجل : مات.	1	ن م (فرز) م4 ص1071
و فَطَس يفطِسُ فُطُوسا إذا مات وقيل : مات من غير داء ظاهر. و طَفَس أيضا مات فهو طافس وفاطس.	1	ن م (طفس) م 4 ص1110
فَقَس الرجل وغيره يفقِس فُقُوسا : مات وقيل : مات فجأة.	1	ابن منظور (فقس) م4 ص1118
" فَنِي يَفْنَى فَنَاء : هَرِم و أشرف على الموت هرما. و فَنِي يفني فناء. . . إذا انقطع «	1	ن م (فني) م 4 ص1138 ابن فارس، المقاييس(فني) م4 ص453
و فاد يَفُود فَوْدا : مات.	1	ابن منظور(فود) م4 ص1143
و فاز يفوز وفوّز أي مات.	1	ن م (فوز) م 4 ص1143
فاضت نفسه تَفِيض فَيْضا وفُيُوضا. . . وفاظت نفسه فيوظا. قال الثعالبي : « فإذا مات بعلة قيل : فاضت نفسه »	1	ن م (فوض) م 4 ص1144 الثعالبي م 4 ص1144
فاظت نفسه فَوْظا كفاظت فيظا. وفاظ الرجل يفوض فَوْظا وفَوَاظا.	1	ابن منظور(فوظ) م 4 ص1144
قُبِض الرجل : مات فهو مقبوض.	1	ن م (قبض) م 5 ص8
قحز يَقْحَزُ قُحُوزا : مات.	1	ن م (هبز) م 6 ص763
" و قرض فلان أي مات « « وقرض رباطه : مات « « و انقرض القوم. درجوا ولم يبق منهم أحد «	1	ن م (قرض) م 5 ص61
و قُعِم الرجل وأُقعِم : أصابه طاعون فمات من ساعته. و أقعمته الحيّة لدغته فمات من ساعته.	1	ن م (قعم)م 4 ص133
«مات الإنسان » « حتف أنفه « إذا مات من غير قتل » « مَوْتَ الفوات إذا فوجئ كأنّه فاته ما أراد من وصيته و شبهها» عَبْطة « إذا مات في شبابه »	1	الثعالبي ص133 المقاييس(موت)م6 ص157 الثعالبي ص133
تنبّل البعير إذا مات.	1	ثعلب ص322
نَجِز الشّيء : أي فني و ذهب.	1	الفارابي ج 2 ص236
" نَشَر الميتُ ينشُرُ نُشُورا إذا عاش بعد الموت » «وأنشر الله الموتى فَنَشَروا «	1	ابن منظور (نشر) م 6 ص635
نَفَزَ الرجل : مات.	1	ن م (نفز)م6 ص680
" نفقت الدّابّة نفوقا إذا ماتت. . . « ونفق الفرس والدّابّة وسائر البهائم ينفُق نُفُوقا «مات » و نَفَقت أي فنيت.	1	ابن فارس، المجمل(نفق) م1ص877 ابن منظور (نفق) م6 ص693 الفارابي ج 2 ص247
هبزَ يَهْبِز هَبْزا وهُبُوزا وهبزانا : مات وقيل : هلك فجأة.	1	ابن منظور (هبز) م 6 ص763
هروز الرجل و الدّابّة هروزة : ماتا.	1	ن م (هرز) م6 ص795
« يقال : هروز الرجل وفروز الرجل وفاز وفوّز ودفّق وفَطَس وفَقَس ودَرّج وفاد : كله بمعنى	1	أبو زيد ص514
هلك يهلك هُلكا وهَلْكا وهلاكا : مات.	1	ابن منظور(هلك)م6 ص820

" هَمَد يَهْمُد هُمُودا فهو هامد وهَمِدٌ وهميد : مات... و أهمد الكلب أحضر » « وهمدت النار »	1	ن م (همد) م 6 ص827 الثعالبي ص134
وَبَق الرجل يَبق وَبْقا ووُبُوقا. ووَبَق وبْقا واستوبق: هلك.	1	ابن منظور(وبق) م 6 ص870
وَجَبَ الرجل وجوبا : مات.	1	ن م (وجب)م6 ص878
و أودى الرجل : هلك فهو مُود.	1	ن م (ودي) م 6 ص904
وتُوُفِّي فلان وتوفّاه الله إذا قبض نفسه. وفي الصحاح: إذا قبض روحه.	1	ن م (وفى) م 6 ص961

2- حقل الأحوال :

2-1 الحالات العارضة للأجسام :

أ) النّفسية و العقليّة و أعراضها السلوكية. تقول :

أبد أبَدا : غضب.	1	السّرقسطي ج 1 ص102
أجَن الرجل أجْنا : غَضب.	1	ن م ج 1 ص104
أسِيَ أسى : حزن.	1	ن م ج 1 ص121
أشح الرجل يأشَح وهو رجل أشحان أي غضبان إذا حزن.	1	ابن منظور(أشح) م 1 ص65
أشر الرجل يأشَر أشَرا فهو أشِر وأشْر وأشران : مَرِح... الأشَر : البَطَرُ وقِيل : أشد البطر.	1	ن م (أشر) م 1 ص65
أطم أطَمًا : غضب.	1	ن م (أطم) م 1 ص72
" و قد ألِم الرجل يألم ألما فهو ألِم... وتألّم « « الألم : الوجع »	1	ن م (ألم) م 1 ص87
وقالوا: قد بَجِحَ الرجل أشدّ البجح وفرح أشدّ الفرح وجَذِل أشدّ الجذل.	1	أبو زيد ص538
بَجَم الرجل بُجُوما إذا سكت من عِيٍّ أو هيبة فهو باجم.	1	ابن فارس، المقاييس (بجم) ج1 ص335
بَشَر يَبْشُر بَشْرا و بُشُورا... فأبشر واستبشر وتبشّر وبَشِر : فرح.	1	ابن منظور (بشر) م 1 ص216
قد برطم برطمة إذا غضب ومثله اخرنطم.	1	ن م (برط) م 1 ص196
بَطِرَ بَطرا فهو بَطِر والبطر : الأشَرُ وشدّة الفرح.	1	ن م (بطر)م 1ص265
بَهِج بَهَجا... وبهُج بالضم بهجة وبهاجة وبهجانا... البهجة... في الإنسان ضحك أسارير الوجه أو ظهور الفرح.	1	ن م (بهج) م 1 ص274
تَرِحَ تَرَحا : حزن.	1	السّرقسطي ج1 ص367
ثَلِج صدرك... وثَلَجَ قلبُه وثَلِجَ : تيقّن... وثُلِج الرجلُ إذ برد قلبه عن شيءٍ وإذا فرح أيضا فقد ثُلِجَ... وقد أثلج قلبي خير وارد أي شَفَاني وسكّنني فثلجت إليه. و ثَلَجت النّفس وثلجت ثَلْجا وثلوجا : اطمأنت.	1	ابن منظور (ثلج) م 1 ص370 السّرقسطي ج 3 ص615
و جَذِل يجذَل جَذَلا فهو جَذِل وجَذلان وآمرأة جَذْلى مثل فَرِح وفرحان و اجتَذل : ابتهج.	1	ابن منظور (جذل) م 1 ص425 - 426
" جَزِع بالكسر يجزَع جَزَعا فهو جازع وجَزِع « «والجزع نقيض الصبر »	1	ن م (جزع) م 1 ص454
جَهَتَ الرجلُ يجهَتُ جَهْتا: استخفّه الفزع أو الغضب.	1	ن م (جهت) م1 ص520
و جَوِي الرجل بالكسر فهو جَوٍ « والجوى : الحرقة و شدّة الوجد من عشق أو حزن »	1	ن م (جوا) م 1 ص539
حَبرَ حَبَرا : ابتهج و نَعُم.	1	المعجم الوسيط (حبر) ج 1ص151
و حَرِب الرجلُ بالكسر يحرَبُ حَرَبا : اشتدّ غضبه فهو حرب.	1	ابن منظور(حرب) م1 ص595
حَرِجَ صدره ضاق.	1	الفارابي ج 2 ص227
" يقال : حَرِد الرجل فهو حَرِد إذا اغتاظ فتحرّص بالّذي غاضه وهمّ به » و حَرد حَرَدا : غضب.	1	ابن منظور (حرد) م1 ص601 السّرقسطي ج 1 ص355

" حزن يحزن حَزَنا » «وتحازن وتحزن ورجل حزنان ومحزان: شديد الحزن » « وحَزَنه الأمر يَحْزُنُه حُزنا و أحزنه »	1	ابن منظور (حزن) م 1 ص627
و حَشِمَ حَشَما : غضب.	1	ن م (حشم) م 1 ص645
حَصِر صدره : ضاق.	1	السّرقسطي ج 2 ص232
حَلِط حَلَطا : غضب. و حَلَط حَلْطا وأحلط واحتلط : حلف ولجّ وغضب واجتهد.	1	ن م ج 1 ص368 ابن منظور (حلط) م1 ص999
و حَنِق حَنَقًا : اشتدّ غيظه.	1	السّرقسطي ج 1 ص367
و حنّت الابل : نزعت إلى أوطانها وأولادها.	1	ابن منظور(حنن)م1ص741
يقال: « استحيا واستحى » « والحياء: التوبة والحشمة »	1	ن م (حيا) م 1 ص 774
خَبُث الرجل نفسا.	1	المبرّد ج 2 ص126
خَجِل الرجل خَجَلا : فَعَل فعلا فاستحى منه ودُهِش وتحيّر.	1	ن م (خجل) م 2 ص794
" خاف يخاف خوفا. . . » « والخوف : الفزع »	1	المبرّد (خوف) م2 ص931
دَهش دهشا فهو دَهِش ودُهِش فهو مَدْهوش ودَهِش الرجل بالكسر دَهَشًا : تحيّر ويقال : دُهِشَ و شُدِهَ.	1	ابن منظور (دهش) م 2 ص1025
وفي حديث حذيفة : «ورُدِع لها رَدْعة أي وَجَم لها حتى تغير لونه إلى الصفرة »	1	ن م (ردع) م 2 ص1151
رعَبَه يرعَبُه رُعْبا ورُعُبا. . . أفزعه فرَعَب رُعْبا وآرتعب فهو مُرَعَّب ومُرْتعب أي فزع.	1	ن م (رعب) م 2 ص 1181
رَهِب بالكسر يرهَب رَهْبة ورُهْبا بالضم ورَهَبا بالتحريك أي خاف.	1	ن م (رهب) م 2 ص237
و رُعْت فلانا و روّعته فارتاع أي أفزعته ففزع. ورُيعَ فلان يُرَاع إذا فزع.	1	ن م (روع) م 2 ص1256
و زَئِم الرّجلُ زَأما. . . و ازدأم : فزع و اشتدّ ذعره.	1	ن م (زأم) م 3 ص4
و ازرأمّ الرّجل فهو مزرئمّ إذا غضب.	1	ابن فارس، المقاييس (زرأم) م3 ص53
زَعِق زَعَقا فهو زَعِق و انزعق : فَزِع باللّيل.	1	ابن منظور(زعق)م3ص26
سَخنت عينه سُخْنة بكت : وهونبيض قرّت.	1	الفارابي ج 2 ص253
و سَدِم بالكسر فهو سادم وسَدْمان « السَّدَم بالتحريك : النّدم والحزن » «السّدم الهمّ و قيل : همّ مع ندم »	1	ابن منظور (سدم) م 3 ص122
" شَجِبَ : حزن » « شجِب بالكسر يشجَبُ شَجَبا أي حَزِن أو هلك فهو شَجِبٌ. وشَجَبَ بالفتح يشجُبُ بالضم شُجُوبا »	1	الفارابي ج 2 ص224 الجوهري (شجب) ج1 ص151
شَجِن بالكسر شَجَنا وشجونا فهو شاجن وشَجُن وتشجّن. . . الشّجن: الهمّ والحزن.	1	ن م (شجن) م 3 ص274
شده الرجل شدَها وشُدْها : شُغِل وقيل : تحيّر.	1	الجوهري (دهش) م 2 ص1025 و(شده) م 3 ص285
شَظِي شظى : غضب.	1	السّرقسطي ج 2 ص383
"والأعمّ في ضجّوا: جزعوا من شيء خافوه ضجيجا»	1	ن م ج 2 ص205
طرِبَ طَرَبا : خفّ لفرح أو حزن.	1	ن م ج 2 ص274
اطمأن الرجل اطمئنانا و طمأنينة : أي سكن.	1	ابن منظور(طمن)م4ص616
" عَبِد بالكسر يَعْبَد عَبَدا بالتحريك فهو عابد و عَبِد » «فَعَبِد و ضَمد أي غضب غضب أنفة »	1	ن م (عبد) م 4 ص666
عَبرَت عينه إذا بكى.	1	الفارابي ج 2 ص233

و عَرس الرجل و عَرِش بالكسر و الشين عَرَشا فهو عَرِس بَطِرٌ و قيل: أعيا و دَهِش.	1	ابن منظور(عرس)م4 ص732
عَلِهَ : تحيّر و تردّد.	1	الفارابي ج 2 ص254
عَمِهَ : حار و تردّد.	1	ن م ج 2 ص254
" اغتاظ و تغيّظ » « الغيظ : الغضب وقيل : الغيظ غضب كامن للعاجز »	1	ابن منظور (غضب) م 4 ص1036
" فرِح فرحا « « الفرح : نقيض الحزن وقال ثعلب هو أن يجد في قلبه خفّةً » « والفرح أيضا : البطر ومنه قوله تعالى : (« لا تفرح إنّ الله لا يحبّ الفرحين)»	1	ن م (فرح) م 4 ص1067
" فَرِق يَفْرَق فَرَقا « « و الفَرَق بالتحريك : الخوف»	1	ن م (فرق) م 4 ص1087
فَزِع فَزَعا وفَزْعًا وفِزعا وأفزعه وفزعه : أخافه وروّعه. « الفزع : الفَرَق و الذعر من الشّيء »	1	ن م (فزع) م 4 ص1093
قلِق تحرّك و لم يطمئنّ.	1	الفارابي ج 2 ص240
" كَمِد الرجل : حزن وأخفى ذلك » و قال السّرقسطي : « كمد كمدا : اشتد حزنه »	1	ن م ج 2 ص 230 السّرقسطي ج 2 ص157
و مَرِح بالكسر : نشط.	1	ابن منظور(مرح)م 5 ص462
و نَشَغَ ينشَغ نَشْغا : شهق حتى كاد يُغْشى عليه وإنما ذلك من شوقه... قال أبو عبيد : إنما يفعل ذلك الإنسان شوقا إلى صاحبه أو إلى شيء فائت وأسفا عليه وحبا للقائه.	1	ن م (نشغ) م 6 ص640
نَغَر ينغر نَغَرانا وتنغّر: غلى وغضب. نَغِر : غضب.	1	ن م (نغر) م 6 ص679 الفارابي ج 2 ص235
نَفَت الرجل ينفِت نَفْتا ونفيتا ونُفَاتا ونَفَتَانًا : غضب.	1	ن م (نفت) م 6 ص682
نَقِرَ : نَغِر.	1	ن م ج 2 ص235
و استناح الرجل كناح واستناح الرجل : بكى حتى استبكى غيره.	1	ابن منظور(نوح) م6 ص 738
هَكِر : اشتدّ عجبه.	1	الفارابي ج 2 ص236
" هَلِع يهلَع هلَعا و هلوعا» « الهلع : الحرص وقيل : الجزع وقلة الصبر وقيل : هو أسوأ الجزع وأفحشه»	1	ابن منظور (هلع) م 6 ص819
هاع يهَاع و يَهيع هَيْعا و هاعا و هيوعا و هَيْعَةً : جبن و فزع.	1	ن م (هيع) م 6 ص856
" وجِع فلان يَوْجَع ويَيْجَع وياجع فهو وَجِع» «والوجع اسم جامع لكل مرض مؤلم »	1	ن م (وجع) م 6 ص882
" و قد وجِل وَجَلا و في قلبه وجل » « و وَجِلتَ تَوْجَل... « « الوجل : الفزع والخوف »	1	الزمخشري، أب(وجل) ص666 ابن منظور(وجل) م6 ص883
وجَم يجِم وجْما ووجوما وأَجَمَ على البدل». «والواجم الّذي اشتدّ حزنه حتّى أمسك عن الكلام »	1	ن م (وجم) م 6 ص883
ورم أنفه إذا غضب.	1	الزمخشري، أب (ورم) ص673
و توغّم إذا اغتاظ.	1	ابن منظور(وغم)م 6 ص957
" وَلِه يَلِه مثل وَرِم يَرِم ويَوْلَه... ووَلّهَ يَلِه » «والوله: الحزن وقيل هو ذهابُ العقل والتحيّر من شدّة الوجد و الحزن أو الخوف»	1	ن م (وله) م 6 ص948
و قد وَهِلت وَهَلا شديدا وأصابهم أهوال و أوهال : وجاء وهو مستوهل: فزع. رجل وَجِل وَهِل : فزع.	1	الزمخشري، أب (وهل) ص691
أيقن يوقن إيقانا فهو موقن ويَقِنَ يَيْقَن فهو يَقِنٌ واليقين: ضدّ الشّك.	1	ابن منظور (يقن) م 6 ص1015

ب) و غيرها مما يطرأ على الأجسام من تغير و فساد. يقال :

أَرُب الرّجل يأرُبُ إِرَبا مثال صَغُر يصغر صِغَرا وأرابة أيضا بالفتح إذا صار ذا دهي.	1	ابن منظور (أرب) م 1 ص42
و بَحُتَ أي صار بَحْتا وهو المَحْضُ.	1	الفارابي ج 2 ص271
و قد بَخِل يَبْخَل بُخْلا و بَخَلا فهو باخل : ذو بُخْل . . . و بَخَّله : رماه بالبخل ونسبه إلى البخل وأبخله وجده بخيلا.	1	ابن منظور (بخل) م 1 ص169
بَسَم يبسِم بَسْما وابتسم وتبسّم وهو أقل الضحك وأحسنه.	1	ن م (بسم) م1 ص215
بَشِع الوجه إذا كان عابسا باسرا.	1	ن م (بشع) م 1 ص218
بلُغ بالضمّ صار بليغا.	1	ن م (بلغ) م 1 ص258
تَخَّ العجينُ إذا حَمُض.	1	الثعالبي ص118
يقال: تَربت يداك: أي افتقرت وتَربَ جبينه إذا اغبرّ.	1	الفارابي ج 2 ص223
" تقول : ثَبُت بالضم أي صار ثبيتا" « والثبت والثبيت الفارس الشجاع »	1	ابن منظور (ثبت) م 1 ص347
و ثَفِنَت يدُه : أي غلظت من العمل.	1	الفارابي ج 2 ص253
و جَحِد عيشهم إذا اشتدّ.	1	ن م ج 2 ص228
جَخِر جوف البئر : اتسع.	1	ن م ج 2 ص231
جَرِب السّيف صدئ.	1	المعجم الوسيط(جرب)ج1 ص119
و جَشِر الساحل من الجَشَر وهي حجارة تنبت بساحل البحر. جَشِرَ الإناء : وَسِخ.	1	الفارابي ج 2 ص231 م و (جشر) ج 1 ص123
جعُد شعره جعودة : صار جَعْدا.	1	الفارابي ج 2 ص273
" و حَبِرت أسنانه : أي قَلِحَت » حبِرتَ الأسنان : اصفرتَ.	1	ن م ج 2 ص231 م و (حبر) ج 1 ص151
حَثِر الدِّبْس : أي خَثَر.	1	ن م ج 2 ص232
وحَجَم ثدي المرأة يحجُم حُجُوما : بدا نهوده »	1	ابن منظور(حجم) م 1ص577
" و أحجم تفلّك و نهد »		الزمخشري أ ب (حجم) ص114
"وقد حَذُر حَذْرا » « ورجل حادر : أي غليظ الجسم»	1	الفارابي ج 2 ص273
حَصِر أي بَخِل.	1	ن م ج 2 ص232
(قَالَتْ آمْرَأَةُ الْعَزِيزِ : الآنَ حَصْحَصَ الحَقُّ)	1	12 يوسف "51"
حَصُف بالضم حصافة إذا كان جيد الرأي محكم العقل. . . وقد استحصف رأيه إذا استحكم.	1	ابن منظور (حصف) م 1 ص653
" حَفَر وحَفِر فوه : تأكّلت أسنانه » حَفِر السن.	1	أ ب (حفر) ص133 الثعالبي ص118
و حَمِت الجَوْز و نحوه : فسد و تغيّر.	1	ابن منظور(حمت) م1 ص712
حَمَزَ اللبن يَحْمِز حَمْزا : حَمُض.	1	ن م (حمز) م 1 ص717
حَولت العين حَوَلا : أقبل لحظها على مؤخّرها.	1	السّرقسطي ج 1 ص 370
خَبَرت الناقة خُبورا : غَزُر لبنها.	1	ابن منظور(خبر) م1 ص214
خَثِر الطعام.	1	الثعالبي ص118
و خَرِع الرجل إذا انكسر ولان.	1	الفارابي ج 2 ص240
خَلَقَ خُلُوقَة واخلولق وأخلق الثوب.	1	الزمخشري أ ب(خلق) ص173
خَمِج التّمر إذا فسد جوفه و حَمُض.	1	الثعالبي ص118
و خَنِبت رجله أي وَهَنت.	1	الفارابي ج 2 ص224

و خوى المنزل خواء : خلا.	1	أب (خوى) ص178
دَخَن الطبيخ دَخَنا : غلب الدخان على طعمه «و دَخِن الشراب.	1	ن م (دخن) ص184الثعالبي ص118
أدبت الأرض : كثر دَبَاها.	1	م و (دبي) ج 1 ص27
درّس المنزل : عفا.	1	المقاييس (عفا) م 3 ص207
دَرِن جسمه.	1	الثعالبي ص119
دعجت العين دَعَجا ودُعْجة: اشتدّ سوادها وبياضها. اتّسعت فهي دعجاء ويقال: دَعِجَ الرجل ودَعِجَت المرأة.	1	المعجم الوجيز (دعج) ج 1 ص289
و دَقِع أي لصق بالدقعاء من الفقر.	1	الفارابي ج 2 ص240
دمَعت عينه دمعا : سالت .	1	ن م ج2 ص209
ورحُب الشّيء : أي وسِع .	1	ن م ج2 ص271
ورخُف (العجين) إذا استرخى وكثر ماؤه .	1	الثّعالبي ص118
ورطُب (الشّيء) : أي صار رَطْبا رطوبة.	1	الفارابي ج2 ص271
ويقال : رغُد عيشه : أي اتّسع .	1	ن م ج2 ص273
ويقال : رفُغ عيشه أي اتسع .	1	ن م ج2 ص275
" رَفَهَت الابل بالفتح ترفه رفها ورفوها وأرفهها . . . وأرفه القوم رفهتها شيتهم» «الرفاه والرفاهية رغد الخصب ولين العيش » «ورَفُه عيشه فهو رفيه ورافه.»	1	ابن منظور (رفه) م2 ص1202
رَمِضت (العين) (من الرمض وهو وسخ يجتمع في الموق).	1	ابن منظور (رمض) م2 ص1224
رمِضَت قدمه من الرمضاء : أي احترقت.	1	الفارابي ج2 ص238
رنِق الماء أي كدر .	1	ن م ج2 ص244
ورهل لحمه أي اضطرب واسترخى.	1	الفارابي ج2 ص248
ويقال: سجِس الماء أي تغيّر	1	ن م ج2 ص236
اسلنطح الشّيء : انبسط وعرض	1	ابن فارس : المقاييس (سلطح) م3 ص159
ويقال شثِنَت كفه : أي خشنت.	1	الفارابي ج2 ص253
وشَظِي الميّت يشظى شظيا. . .انتفخ فارتفعت يداه ورجلاه.	1	ابن منظور(شظي) م3 ص319
شعث الشعر شعثا. وشعوثة : تغيّر وتلبّد . وشعث فلان وشعث رأسه وبدنه : اتّسخ .	1	ن م (شعث) م3 ص484
شكِرت الناقة وذلك إذا ركت العشب فدرّت .	1	الفارابي ج 2 ص233
صدِئ الحديد .	1	الثّعالبي ص118
وصعُب الأمر صعوبة : أي صار صعبا .	1	الفارابي ج 2 ص271
ضمر الفحل «من خفّة اللحم وقد يكون من الهزال».	1	ابن فارس، المقاييس(ضمر) م2ص37
ضنُك عيشه. والضَّنْك: ضيق العيش. . . وضنك الرجل ضناكة فهو ضنيك: ضعف في جسمه ونفسه ورأيه.	1	ابن منظور(ضنك) م3 ص552
"طبع الثّوب طبعا: اتّسخ» «وطبع العرض إذا دنس» . ويقال: طبع السّيف إذا علاه الصّدأ . والطبع: تدنس العرض وتلطخه». « وطبع عرضه ».	1	ن م (طبع) م4 ص568 الفارابي ج 2 ص241 الثّعالبي ص118
ويقال : طرُف الشّيء أي صار طريفا.	1	الفارابي ج 2 ص275
" وقد عجف بالكسر وعجُف بالضم فهو أعجف وعجفُ والأنثى عجفاء وعجفُ. «والعجف ذهاب السمن والهزال ».	1	ابن منظور (عجف) م4ص693

"وعجنت النّاقة تعجن عجنا وهي عجناء : كثر لحم ضرعها وسمنت . . . كذلك الشّاة والبقرة ». « وعجن وأعجن إذا أسنّ فلم يقم إلا عاجنا »	1	ن م (عجن) م4 ص699
وعذُب الماء عذوبة أي صار عذبا .	1	الفارابي ج 2 ص 271
وعرُب لسانه عروبة أي صار عربيّا	1	ن م ج 2 ص271
ويقال : عسُر الأمر عسرا .	1	ن م ج 2 ص273
وعضُب لسانه عضوبة : أي صار عضبا أي حديدا في الكلام.	1	ن م ج2 ص271
عظم يعظم عظما وعظامة: كثر وهوعظيم وعظام. وعظم الأمر كثره.	1	ابن منظور(عظم) م4 ص817
ويقال: عكِرت المِسْرَجة إذا اجتمع فيها الدردي. وعكر الماء : أي كدر.	1	الفارابي ج 2 ص234
عكِلت المسرجة إذا اجتمع فيها الوسخ والدرديّ .	1	الثّعالبي ص118
عمِدَت الأرض إذا رسخ فيها المطر إلى الثرى حتى إذا قبضت عليه في كفّك تعقد وتجعد .	1	الفارابي ج 2 ص230
" عَمِش يعْمَش عمَشا » « والعَمَش أن لا تزال العين تسيل الدمع ولا يكاد الأعمَش يبصر بها » .	1	ابن منظور (عمش) م4 ص885
وغَبِصَت عينه غَبَصا : كثر الرمص فيها من إدامة البكاء .	1	ن م (غبص) م4 ص954
وغدِق الماء : أي كثر .	1	الفارابي ج2 ص246
وغَسَقت عينه تغسِق غَسْقا وغسقانا: دمعت. وقيل: انصبت وقيل: أظلمت.	1	ابن منظور(غسق) م4 ص987
وغَمِرت يده : أي دَسِمت.	1	الفارابي ج2 ص234
" وغَمِصت عينه من الغمص ». « والغَمَص في العين كالرّمص ».	1	ن م ج2 ص238 ابن منظور(غمص) م4 ص1017
وفَرُضت البقرة فُروضة: لغة في فَرَضَت أي صارت فارضا وهي الكبيرة .	1	الفارابي ج 2 ص274
فهِق الإناء أي امتلأ حتى ينصبّ .	1	ن م ج2 ص246
قَلِحت السّن قلحا : تغيّرت بصفرة وخضرة تعلوها وهي قلحاء والرجل أقلح .	1	المعجم الوسيط (قلح) ج 1 ص 753
ويقال : قَمِل رأسه وقمل بطنه إذا ضخم .	1	الفارابي ج2 ص249
ويقال: كبر الأمر أي عظم .	1	ن م ج2 ص273
وكثِعت الغنم : استرخت بطونها .	1	ن م ج2 ص213
كدُر عيشه كان كدرا. وتكدّر عيشه (مجاز)	1	أ ب (كدر) ص538
وكلِب الشتاء أي اشتد.	1	الفارابي ج2 ص225
وكَلِعَت رجله : أي تشقّقت وتوسّخت.	1	ن م ج2 ص242
تلجّن رأسه .	1	الثّعالبي ص118
ولحِق بمعنى : ضَمَر لُحوقا.	1	الفارابي ج2 ص246
مَذِرت البيضة .	1	الثّعالبي ص118
نَجُب ينجُب نَجَابة إذا كان فاضلا نفيسا في نوعه.	1	ن م (نجب) م 6 ص580
" ونَجَد الأمر ينجُد نجودا وهو نجد وناجد : وضح واستبان . . . ونَجَد الطّريق ينجُد نجودا كذلك . . . وناجدت الإبل: غَزُرَت وكثر لبنها . . . ».	1	ن م (نجد) م 6 ص583
ونجد أي عرق .	1	الفارابي ج 2 ص230
ونَخِر العظم : أي بلي.	1	ن م ج 2 ص235
نَخش الرجل فهو منخوش إذا هُزِل .	1	ابن منظور(نخش) م6 ص603
" نَزُر الشّيء. . . يَنْزُر نَزْرا ونزارة ونزورة ونُزْرة» و« النَّزْر والنَّزير : القليل من كل شيء » .	1	ن م (نزر) م 6 ص615

وقد نزهَت الأرض . . . وأرض نَزْهة ونَزِهَة : بعيدة عذبة نائية من الأنداء والمياه والغَمَق .	1	ابن منظور (نزه) م6 ص620
ونسأت الدّابّة والماشية تنسأ نَسْأ : سَمِنت .	1	ابن منظور (نسأ) م6 ص623
ونَغِل الأديم إذا عَفِن وتَهَرّى في الدِّباغ فيفسد ويَهْلِك . . . يقال : نَغِلت نياتهم أي فسدت .	1	ن م (نغل) م 6 ص682
ويقال : نَفِطَت يده أي مَجلت (قرحت من العمل) .	1	الفارابي ج 2 ص240
نَقِد الضِّرْسُ والحافر إذا ائتكلا وتكسرا » ونَقِدت أسنانه أي ائتكلت »	1	الثّعالبي ص118 الفارابي ج 2 ص230
ونكد عيشهم أي اشتدّ .	1	ن م ج 2 ص230
ثَمِل : أخذ فيه الشراب .	1	الفارابي ج2 ص248
نَهَد الثدي يَنْهُد بالضم نُهُودا إذا كَعَب وانتبر وأشرف . ونَهَدت المرأة تَنْهُد وتنهَد وهي ناهد وناهدة ونهّدت . . . كلاهما نهد ثديها	1	ابن منظور (نهد) م 6 ص727
وتهتّأ الثّوب: تقطّع وبلي . . . وكذلك تهتّأ بالميم وتغتّأ .	1	ن م (هتأ) م6 ص767
"وهَرِم بالكسر يهرَم هرَمًا ومَهْرما وقد أهرمه الله فهو هرم » « والهرم أقصى الكبر » .	1	ن م (هرم) م6 ص799
هَمَلت عينه تَهْمُل وتهمل همْلا وهمُولا وهمَلانا وانهملت : فاضت وسالت. وهمل دمعه فهو منهمل .	1	ن م (همل) م 6 ص830
هيف هَيَفا وهاف هيْفا فهو أهيف . . . وهاف يهاف هيفا . . . فرس هيفاء: ضامرة.	1	ن م (هيف) م 6 ص857
" وبِدَت حالُه تَوْبد وَبَدا » «والوَبَد : سوء الحال من كثرة العيال وقلة المال »	1	ن م (وبد) م6 ص868
وَبَط في جسمه ورأيه يَبِط وبْطا ووبوطا ووباطة ووَبِط وبَطا ووبْطا . ووَبُط: ضعف وثقل .	1	ن م (وبط) م6 ص870
أوتح الرّجل : قلّ ماله .	1	ن م (وتح) م6 ص871
" وسب وسَبا ووكِب وكَبا وحشِن حشَنا بمعنى واحد» . « والوسب : الوسخ » .	1	ن م (وسب) م6 ص922
" وسِخ الجلد يَوْسخ وسخا وتوسّخ واتّسخ واستوسخ وكذلك الثّوب. واوسخه و وسّخه و وسخته أنا » . و«الوسخ : ما يعلو الثوب والجلد من الدرن وقلّة التّعهّد بالماء»	1	ن م (وسخ) م6 ص922
ووسُم الرجل بالضم وسامة ووَسَاما . . . مثل جَمُل فهو وسيم . . .	1	ن م (وسم) م6 ص928
ووَصِئ الثّوبُ : اتسخ .	1	ن م (وصأ) م 6 ص934
ووَضِر الإناء يَوْضر وَضَرا إذا اتّسخ .	1	ن م (وصأ) م 6 ص934
وضُعَ يوضع وَضَاعَة وضعَة صار وضيعا وهو ضدّ الشريف	1	ن م (وضع) م 6 ص942
"ووَطِف يوطف فهو أوطف وبعير أوطف كثير الوبر سابغه » و«الوَطَف: كثرة شعر الحاجبين والعينين والأشفار مع استرخاء وطول. . . » .	1	ن م (وطف) م6 ص948
" ووعُر المكان وَوَعر وتوعّر : صلب» .	1	أ ب (وعر) ص 682
" واستوقح الحاضر إذا صلب » « ووقُح الرجل إذا صار قليل الحياء فهو وقح ووَقاح» .	1	ابن منظور (وقح) م6 ص962
" واستوقرت الابل : سمنت وحملت الشّحوم » و « وقَر يقِر وقَارا ووَقَارة ووَقَر قِرَة وتوقّر واتّقر : تَرَزّن » .	1	ن م (وقر) م6 ص964
ووَهَن ووَهِن يَهِن فيهما أي ضعف ووهّنه هو وأوهنته . وقد وَهَنَتهم حمّى يثرب : أضعفتهم .	1	ن م (وهن) م6 ص994
وَهِيَ الثوب يَهي وَهْيا إذا بلي وتخرّق .	1	ن م (وهي) م6 ص995

2-2 - حقل الأدواء :

2-2-1- أمراضا عامة وأعراضا لها من نحو :

" ألِم الرَّجل يَألَم ألمًا فهو ألِم « »وتألّم « »والألم : الوجع«.	1	ن م (ألم) م 1 ص87
بَرئت من المرض وبَرَأ المريض يبرَأ ويَبْرُؤ بَرْءا وبُرُوءًا .	1	ن م (برأ) م1 ص182
بُلغ فلان أي جُهد .	1	ن م (بلغ) م 1 ص258
وبَلّ يَبِلّ بلولا وأبلّ : نجا . . . وبَلَلْت وأبللت من المرض بفتح اللام من بللت. والبلّة : العافية . وابتلّ وتبلل : حسنت حاله بعد الهزال . . . وبل فلان من مرضه وأبلّ إذا برأ .	1	ن م (بلل) م1 ص260
وجاشت نفسي جيشا وجيشانا : غثت أو دارت للغثيان.	1	ن م (جيش) م 1 ص541
" اندمل المريض : تماثل« »والاندمال التّماثل من المرض والجرح « .	1	ن م (دمل) م2 ص1014
" دَنِف المريض بالكسر أي ثقل وأدنف مثله. « »ورجل دَنَف ودَنِف ومُدْنِف ومدنَف: بَراه المرض حتى أشرف علي الموت.«	1	ن م (دنف) م2 ص1019
"سَقِم وسقُم سُقْما وسَقَما وسَقاما سَقامة يسقُم فهو سَقم وسقيم « .	1	ن م (سقم) م3 ص166
استشفى : طلب الشّفاء واستشفى : نال الشّفاء«.	1	ابن منظور (شفي) م 3 ص337
ضَبست نفسي : لَقست .	1	الفارابي ج2 ص236
« أعْفي المريض بمعني عُوفي » »مرض ثم أعفي«.	1	ابن منظور(عفا) م 4 ص824
واعتلّ العَليل عِلّة صعبة والعلة: المرض. عَلّ يعِلّ واعتلّ أي مرض فهو عليل .	1	ن م (علل) م 4 ص868
"غَثَت نفسه تغْثي غَثْيا وغثيانا وغثيت غَثَى : جاشت وخَبُثت « » والغَثَيَان خبث النّفس « وقال بعضهم: هو تَحلّب الفم. فربّما كان منه القيء«	1	ن م (غثا) م4 ص959
أغرب الرجل : إذا اشتد وجعه من مرض وغيره.	1	ن م (غرب) م 4 ص967
ويقال : غَفِر المريض أي نُكس.	1	الفارابي ج2 ص234
وقاء يقيء قيئا واستقاء وتقيّأ : تكلّف القيء.	1	ابن منظور(قيأ)م5ص199
لَقِسَت نفسه تَلْقَس لَقَسا إذا جاشت.	1	أبو زيد ص557
مَرض.	1	
مَغلت الإبل وهو أن تأكل التراب مع البقل فتمرض منه.	1	الفارابي ج2 ص250
ونَقِه من مرضه بالكسر ونقَه ينقَه نَقْها ونقوها فيهما : أفاق وهو في عقب علته.	1	ابن منظور (نقه) م6 ص711
" نُكس الرجل إذا ضعف وعجز « »وقد نُكِس في مرضه نُكْسا. « « ونَكس المريض : معناه عاودته العلّة بعد النقه«.	1	ن م (نكس) م 6 ص717
وتهيّض. . . أيضا « والهيضة معاودة الهمّ والحزن والمرض بعد المرض«.	1	ن م (هيض) م 6 ص856
" وقد وَجِع فلان يَوْجع ويَيجع وياجع فهو وَجِع . . .« « والوَجَع : اسم جامع لكل مرض مؤلم « .	1	ابن منظور (وجع) م 6 ص882
ووَصِب يَوصَب وَصَبا فهو وصِب وتوصّب ووصّب وأوصب. الوَصَب : الوجع والمرض .	1	ن م (وصب) م6 ص934

2-2-2- أو إصابات موضعيّة ونوعيّة :

أ) أمراض الرّأس والدّماغ وما يتّصل بهما من فقدان الوعي. يقال:

" إذا تأذّى (الإنسان) برائحة البئر فغشي عليه قيل: أَسِن يَأْسَن «	1	الثّعالبي ص130
" وأفك : ضعف عقله ورأيه. «	1	ابن منظور(أفك)م1ص75
"وأفِن الرجل : ضعف رأيه«.		ن م (أفن) م 31 ص 75
وألِس الرجل ألْسا فهو مألوس أي مجنون: ذهب عقله.	1	ن م (ألس) م1 ص82

" يقال : أُلِق الرجل فهو مألوق » و« الألْقُ والألَاَق والأولق : الجنون». أَلِق أَلْقا : جنّ .	1	ن م (الق)م 1 ص84 السّرقسطي ج1 ص 109
جُنّ الرجل جنونا وأجنّه الله فهو مجنون .	1	ن م (جنن) م1 ص516
خُبل الرجل خَبْلا : اضطرب عقله	1	ن م ج1 ص456
خُرِع البعير خَرَاعا : جنّ .	1	ن م ج1 ص491
"خَرِف الرجل بالكسر يَخْرَف خَرَفا فهو خَرِف: فسد عقله من الكبر. »	1	ابن منظور(خرف) م 1 ص817
دَهِش دَهَشا فهو دَهِش ودُهِش . . . ودَهِش الرجل بالكسر دَهَشا : تحير. ويقال: دُهِش وشُدِه». «والدَّهَش: ذهاب العقل من الذَّهَل والوله : وقيل من الفـزع ونحوه » .	1	ن م (دهش) م2 ص1025
ورُئِس رَأسا : شَكا رأسه .	1	ابن منظور (رأس)م2 ص1089
ورُنِّح عليه ترنيحا على مالم يسمّ فاعله : أي غُشِي عليه أو اعتراه وهن في عظامه فتمايل.	1	الجوهري (رنح) ج1 ص367
سُبِه سَبْها : ذهب عقله من هرم.	1	السّرقسطي ج3 ص557
إذا دخل خان الفضة في خياشيم الإنسان وفمه فغشي عليه قيل : سَرِب فهو مَسْروب.	1	الثّعالبي ص130
سُعِر الكلب وغيره سُعَارا : أصابه داء الكَلَب وسُعِر أيضا: جنّ.	1	السّرقسطي ج3 ص517
" وقد سُعِف فهو مسعوف » « والسَّعْفَة : قروح في رأس الصّبيّ. وقيل هي قروح تخرج بالرّأس ولم يخصّ به رأس الصّبيّ ولا غيره »	1	ابن منظور(سعف) م4 ص150
فإذا غشي عليه من السَّكْتة قيل : أُسْكِت .	1	الثّعالبي ص 130
شُدِه الرجل : دهش .	1	ابن منظور(شده) م3 ص285
" وقد صُدِّع الرّجل تصْدِيعا. وجاء في الشعر : صُدِع بالتخفيف فهو مصدوع » «والصداع وجع الرّأس » «وصُدِع صداعا وجعه رأسه ».	1	ن م (صدع) م3 ص419 الفارابي ج 3 ص417
" وصُرِع الإنسان صَرَعا : جنّ ». قال الثّعالبي : فإذا غشي عليه فخرّ سَاقطا والتوى واضطرب قيل صـرع».	1	السّرقسطي ج3 ص 417 الثّعالبي ص 130
صَعِق الإنسان صَعْقا وصَعَقا فهو صَعِق : غشي عليه وذهب عقله من صوت يسمعه كالهَدَّة الشّديدة . قال الثعالبي: « فإذا غشي عليه من الفزع قيل : صعق»	1	ابن منظور (صعق) م3 ص442 الثّعالبي ص130
" صَيِد بالكسر يَصْيَدُ » « والصَّيَد : مصدر الأصيد : هو الّذي يرفع رأسه كبْرا. . . وكذلك لا يستطيع الالتفات من داء ».	1	ن م (صيد) م3 ص498
طُرِق الإنسان في عقله طَرْقا : ضعف .	1	السّرقسطي ج3 ص255
"عُرِض الإنسان : جنّ » .	1	ن م ج 1 ص229
فإذا غشي عليه فظنّ أنه مات ثم تثوب إليه نفسه قيل: أُغْمِي عليه	2	الثّعالبي ص130
قَصِر الفَرس يقصَر قَصَرا إذا أخذه وجع في عنقه . . . وقصِر الرّجل إذا اشتكى ذلك .	1	ابن منظور(قصر) م5 ص100
كأج « ازداد حمقه»	1	ابن فارس، المجمل(كأج)م1 ص133
وكَلِب الكَلْب واستكلب ضَرِي وتعوّد أكل النّاس وكَلِب الكلب كَلَبا فهو كَلِب : أكل لحم الإنسان فأخذه لذلك سعار وداء شبه الجنون. وقيل الكَلَب: جنون الكلاب.	1	ابن منظور (كلب) م5 ص282
وقد قالوا : أهْتَر وأُهْتِر الرجل فهو مُهْتَر إذا فقد عقله من الكِبَر وصار خَرِفا .	1	ن م (هتر) م6 ص767

ب) وأمراض العين والأذن والحنجرة من نحو :

أخذَت العين أَخْذا : رمدت .	1	السّرقسطي ج1 ص101
وأَذِن : شكا أُذُنه .	1	ابن منظور(أذن)م1ص40
وبَحّ يبُحّ بُحُوحا وإن كان من داء فهو البُحَاح .	1	ن م (بحح) م1 ص63
بخَقَت عينه وبخقَت: عارت أشدّ العور .	1	ن م (بخق) م1 ص169
" حَثِرت عينه تَحْثَر « «والحَثَر: خشونة يجدها الرجل في عينه من الرَّمَص. وقيل : أن يخرج فيها حَبٌّ أحمر.»	1	ن م (حثر) م1 ص169
وحَجَلت عينه تحجُل حجولا وحجّلت كلاهما عَارت. يكون ذلك في الإنسان والبعير والفرس .	1	ن م (حجل) م1 ص576
حَرِجَت عينه إذا حارت .	1	الثّعالبي ص97
حَسَرت عينه إذا اعتراه كَلاَل من طول النّظر إلى الشّيء.	1	ن م ص97
خَفِشَت عينه خَفَشا إذا قلّ بصرها وهو فساد في العين يضعف منه نورها وتَغْمَص دائما من غير وَجَع .	1	ابن منظور (خفش) م2 ص866
رَمِد بالكسر يَرمَد رمدا وهو أرمد ورمِد والأنثى رمداء:هاجت عينه... وعين رمداء ورمدة «. «والرمد: وجع العين وانتفاخها».	1	ن م (رمد) م2 ص222
سَدِرت عينه إذا لم تكد تبصر .	1	الثّعالبي ص97
اسمَدَرَّت عينه إذا لاحت لها سَمادِيرُ (وهي ما يتراءى من أشباه الذباب وغيره عند خلل يتخللها).	1	ن م ص97
" وشَخَصَت عينه إذا لم تكد تَطْرف من الحَيرة .	1	ن م ص97
صَلِخ سمعه وصَلِج... ذهب فلا يسمع شيئا البتّة .	1	ابن منظور(صلخ)م3 ص463
"صَمّ يَصَمُّ ...صمّا وصَمَما وأَصَمّ...» «والصمم : انسداد الأذن وثقل السمع.»	1	ن م (صمم)م3 ص476
" طَرِش طَرَشا « و«الطَّرش : الصَّمم « «وقيل هو أهون الصّمم» .	1	ن م (طوش) م4 ص 581
طُرِفَت عينه وأصابتها طُرْفَة والطرف إصابتك عينُك بثوب أو غيره .	1	ن م (طرف) م4 ص582
وقد ظَفِرت عِينه بالكِسر تظفَر ظَفَرا فهي ظَفِرة. ويقال: ظُفِر فلان فهو مظفور» «والظَّفر والظَّفَرَة بالتّحريك داء يكونَ في العين يتجلّلها منه غاشية كالظّفر»	1	ن م (ظفر) م4 ص645
"...عشا يعشو عَشْوا » «والعَشَى ... سوء البصر باللّيل والنّهار يكون في الناس والدواب والإبل والطير: وقيل هو ذهاب البصر... وقيل: هو أن لا يبصر باللّيل. وقيل سوء البصر من غير عمى... وقد عشي يعشى عشى».	1	ابن منظور (عشا) م4 ص787
" عَمِش يعمَش عمَشا... وقيل : العَمَش : ضعف رؤية العين مع سيلان دمعها في أكثر أوقاتها.»	1	ن م (عمش) م4 ص885
"عَمِي يعمى عمى فهو أعمى» و«العمى ذهاب البصر كلّه»	1	ن م (عمى) م4 ص891
"عور عوَرا وعار يعار واعورّ «والعَوَر : ذهاب حسّ إحدى العينين »	1	ن م (عور) م4 ص924
غَرِبت العين غَرَبا : وَرم مَأْقُها .	1	ن م (غرب) م4 ص968
"غَطِش غَطَشا ...» « والغطش : الضعف في البصر» « والغطش في العين شبه العمش»	1	ن م (غطش) م4 ص997
غَمِشَ بصره غَمَشا فهو غَمِش العين لغة. وزعم يعقوب أنها بدل. والغَمش: سوء البصر. والغَمَش عارض ثم يذهب.	1	ن م (غمش) م4 ص1017 و1018
قدعَت عينه إذا ضعفت من الإكباب على النّظر.	1	الثّعالبي ص97
ويقال : قَمِر الرّجل: إذا سار في الثلج فتحير بصره.	1	الفارابي ج2 ص 334

ويقال : قَمِعت عينه إذا ورمت.	1	ن م ج2 ص242
كُفَّ الإنسان (كفا) : ذهب بصره.	1	السّرقسطي ج2 ص165
وكلّ بصره كُلولا: نبا.	1	ابن منظور(كلل)م5 ص287
" كَمِهَ بصره بالكسر كَمَها وهو أكمه إذا اعترته ظلمة تطمس عليه » و«الكَمه في التفسير العمى الّذي يولد به الإنسان » «وربما جاء الكمه في الشّعر : العمى العارض ».	1	ن م (كمه) م5 ص298
هَرِج البعير ونحوه هَرَجا : زاغ بصره وتحير من شدّة الحرّ وثقل الحمل .ويقال : هرج فلان : أخذه البُهْر من حر أو مشي.	1	المعجم الوسيط (هرج) ج1 ص980
ووَقِرت أذنه بالكسر تَوْقَر وقْرا أي صَمَّتْ ووَقَرَت وَقْرا .	1	ابن منظور (وقر) م6 ص963

ج) وأمراض الجهاز التنفسي وما يتّصل به من أنف وصدر وقلب. يقال:

أُرِض الإنسان : زُكِم وقد أَرَضَه الله أَرْضا.	1	السّرقسطي ج1 ص111
أَنِف هو : وجعه أنفه . وأَنِف البعير : شكا أنفه من البُرَة .	1	ن م ج 1 ص69 ابن منظور(أنف) م1 ص115
بُهِر الرجل إذا عدا حتى غلبه البُهر وهوالرَّبْو. فهو مبهور وبهير	1	ن م (بهر) م 1 ص275
" وجَشِر يَجْشَر جَشَرا وهي الجُشْرَة وقد جُشِر . . . ورجل مجشور: به سعال» و«الجشرة : الزكام ».	1	ن م (جشر) م1 ص462
و « جَنِب جَنَبا » «والجَنَب أن يعطش البعير عطشا شديدا حتى تلصق رئته بجنبه » .	1	ن م (جنب) م1 ص509
"وجَوِيَ جَوًى فهو جو وجوى وصف بالمصدر» والجوى : الهوى الباطن، والسل وتطاول المرض . . . والجوى كل داء يأخذ في الباطن لا يستمرأ معه الطعام وقيل هو داء يأخذ في الصدر» .	1	ن م (جوا) م1 ص539
وخُبط الإنسان : صُرع بعلّة. . . وخُبط أيضا زُكِم .	1	السّرقسطي ج1 ص458
وخَشِم خَشَما وخُشُوما وهو أخشم. والخَشَم داء يأخذ في جوف الأنف فتتغيّر رائحته.	1	ابن منظور (خشم) م1 ص837
" يقال : خُنَّ البَعير فهو مخنون. وزمن الخُنَان زمن ماتت فيه الابل» «والخنان في الابل كالزّكام في الناس».	1	ن م (خنن) م2 ص915
" دَكَعت تدكَع دَكْعا ودُكِعت دَكْعا : أصابها (الدُّكَاع) » «وهو سعال يأخذها وقيل : الدّكاع داء يأخذ الابل والخيل في صدورها كالسعال وهو كالخبطة في الناس». «ودَكَع البعير ودُكِع دكاعا : سعل ودكع الفرس ودكع: وجعه صدره.	1	ابن منظور (دكع) م2 ص998 السّرقسطي ج3 ص33
" رَعَف يَرْعُفُ ويَرْعَف رَعْفا ورُعَافا ورَعُف ورعِف». و «الرُّعاف دم يسبق من الأنف » .	1	ن م (رعف) م2 ص1185
ورَمِضت الغنم إذا رعت في شدّة الحرّ فتحبّنت رئاتها وأكبادها أي صار فيها قروح .	1	الفارابي ج2 ص238
وزُكِم الرجل وأزكمه الله فهو مزكوم . . . يقال : زكم فلان ومُلِئ بمعنى واحد . . .»	1	ابن منظور (زكم) م3 ص36
سَعَل يَسعُل سُعالا وسُعْلة.	1	ن م (سعل) م3 ص150
سُلَّ وأسلّه الله فهو مسلول.	1	ن م (سلل) م3 ص190
و«صُدِر فهو مصدور» « والمصدور : الّذي يشتكي صدره».	1	ن م (صدر) م3 ص416
ضُنِك ضُنْكة : زكم وضُناكًا إذا لزمه.	1	السّرقسطي ج2 ص233
فؤِد الرَّجل : وجعه فؤاده.	1	ن م ج4 ص52

وفَاق الرجل فُوَاقًا إذا شخصت الرّيح من صدره . . . « وفاق يفوق فُؤُوقا وفُؤَاقا : أخذه البَهَر. » والفؤاق : ترديد الشهقة العالية. والفواق الذي يأخذ الإنسان عند النزع. وكذلك الرّيح الّتي تَشْخَص من صدره. »	1	ابن منظور (فوق) م4 ص1145
" قَحَب يَقْحُب قُحَابا وقَحْبا إذا سعَل . . . والقَحْب سعال الشّيخ وسعال الكلب. ومن أمراض الإبل القُحَاب وهو السّعال» « قَحَب البعير يَقْحُب قَحْبا وقحابا : سعل ولا يقحب منها إلا النّاحز أو المغدّ. وقحب الرجل والكلب وقحب : سعل ». «ويقال : قحب يقحب ونَحَب يَنْحِب ونَحُز ونحز يَنْحُز وينحَز كله بمعنى السّعال. »	1	ابن منظور (قحب) م4 ص22 ن م (دكع) م2 ص998 و999
قُطِعَت الدّابّة : انبهرت .	1	الزّمخشري، أ ب (قطع) ص514
قعصت الدّابّة : أصابها القعاص فهي مقعاص. ويقال قعص الرّجل. . . القعاص : داء الصدر.	1	المعجم الوسيط (قعص) ج1 ص749
" قُلِب البعير قُلاَبا : وجعه قلبه فمات » « وقُلب فلان فهو مقلوب وقلبت ناقته ».	1	السّرقسطي ج2 ص76 الزّمخشري، أ ب (قلب) ص518
" وقد كُزّ الرجل . . . زكم » «والكزاز داء يأخذ من شدّة البرد وتعتري منه رعدة فهو مكزوز » .	1	ابن منظور (كزز) م5 ص253
مُلِئ فلان وملأه الله إملاء أي أزكمه .	1	ن م (مـلأ) م5 ص518
"نَحُز ونَحز ينحُز وينحَز نَحزا . . . » « والنُّحاز داء يأخذ الدوابّ والابل في رئاتها فَتَسعُل سعالا شديدا ». «وقيل : النحاز: سعال الابل إذا اشتدّ . . . » «ونَحز الرجل : سعل ».	1	ن م (نحز) م6 ص596
وقد هُلِس هَلْسا . . . والهلاس : السلّ « .	1	ن م (هلس) م5 ص818
" ووُتِنَ : شَكَا وَتِينَه » « والوَتين عرق في القلب إذا انقطع مات صاحبه» .	1	ن م (وتن) م6 ص874
" ويقال : وُرِيَ الرّجلُ فهو موروّ وبعضهم يقول : موريّ » «والوَرَى : داء يصيب الرّجل والبعير في أجوافهما» والورى شرق يقع في قَصَبة الرئتين فيقتله. . . وهو داء يأخذ الرجل فيسعل يأخذه في قَصَب رئته .	1	ابن منظور (وري) م6 ص916

د) والجهاز الهضمي وما يتّصل به من جهاز الإخراج من نحو :

" أُسِر الرّجلُ أَسْرا : احتبس بوله « « العلة : الأسْر «	1	السّرقسطي ج1 ص108
أطم أطما وائتطم ائتطاما. ويقال : أصابه أطام وإطام إذا احتبس بطنه » «ويقال للرجل إذا عسر عليه بروز غائطه ». «والأطام بالضم : احتباس البول ». «والأطام والإطام : حصر البعير والرجل وهو ان لا يبول ولايبعر من داء . »	1	ابن منظور (أطم) م1 ص72
" إذا أفرط شبَع الإنسان فقارب الاتخام قيل : بَشِم ».	1	الثّعالبي ص123
" بطن الرجل . . . : اشتكى بطنه ».	1	ابن منظور (بطن) م1 ص227
" فإذا اتّخم قيل : جَفِس ».	1	الثّعالبي ص 123
وحَبِجت الإبل انتفخت بطونها عن لُبْدة الأراك.	1	الفارابي ج2 ص227
وحَبِطَت الماشية : انتفخت بطونها .	1	ن م ج2 ص239
وحُصي: أصابته علّة الحَصى .	1	السّرقسطي ج1 ص372
وحَقب البعير إذا احتبس بوله .	1	ابن منظور(حقب) م1 ص678
"حُقِي الرجل» « أصابته حَقْوَة وهي وجع البطن من أكل اللحم »	1	أ ب (حقي) ص136
خَرِط الرّجل إذا غصّ بالطعام .	1	الفارابي ج2 ص239

" خُمِر خَمْرا وخَمِر ورجُل مُخَمَّر كَمخمور " " ورجل مخمور به خمار " "وقيل : خُمرتها وخُمَارُها ما أصابك من ألمها وصداعها وأذاها " .	1	ابن منظور (خمر) م2 ص900
دَغِصَت الابل بالكسر تَدْغَص دَغَصا إذا امتلأت من الكلإ حتى منعها ذلك أنْ تجترّ وهي تَدْغَص بالصِّلِّيَان من بين الكلإ	1	ن م (دغص) م2 ص989
ذَرِبَت المعدة	1	الثّعالبي ص118
ذَلِغ الرّجل ذَلَغا : تشقّقت شفتاه ورجل أذلغ وأذلغي : غليظ الشفة .	1	ابن منظور (ذلغ) م2 ص1074
ورُطِم البعير رَطْما : احتبس نجوه كأرطم .	1	ن م (رطم) م2 ص1180
رمِثَت الابل إذا اشتكت بطونها عن أكل الرِّمْث .	1	الفارابي ج2 ص220
"وقد سَعِف سَعَفا ومثله في الغنم: الغَرَب" "والسَّعَف داء من أفواه الابل كالجرب يتمعّط منه أنف البعير وخرطومه وشعر عينيه" .	1	ابن منظور (سعف) م3 ص150
"وقد سُلِقت أفواهها من أكل ورق الشجر " " والسّلاق حب يثور على اللّسان فيتقشّر منه أو على أصل اللّسان و يقال تقشّر . "	1	ن م (سلق) م3 ص187
" إذا أفرط شبَع الإنسان فقارب الاتّخام قيل : بَشِم ثم سنق "	1	الثّعالبي ص123
أسهل البطن : لان ومشي .	1	المعجم الوسيط (سهل)ج1 ص458
صُفِر صَفْرا : أصابه الصُّفَار : داء في البطن .	1	السّرقسطي ج3 ص413
ضَرِسَت أسنانه .	1	الثّعالبي ص130
طَحِل وطُحِل فهو مطحول .	1	أ ب (طحل) ص385
فإذا غَلَب الدسم على قلبه قيل : طَسِئ وطَنِخ .	1	الثّعالبي ص123-124
واستطلق بطنه : مشي .	1	ابن منظور(طلق) م4 ص608
عَجِزَت الدّابّة عَجَزا : أصابها داء في عَجُزها .	1	السّرقسطي ج1 ص220
" وقد هاض هيضا " والهَيْضَةُ : انطلاق البطن . . . والهَيْضُ : سَلْحُ الطّائر .	1	ابن منظور (هيض)م 6 ص856
ووَخِمَ الرَّجُلُ أي اتّخم . . .وقد تَخِمَ يَتْخِم وتَخِمَ واتَّخَمَ يتّخم "والتُّخَمَةُ بالتحريك الّذي يصيبك من الطّعام إذا استوخمته" .	1	ن م (وخم)م 6 ص895
ووَطَمَ وَطْما ووُطِمَ : احتبس نَجْوُهُ .	1	ن م (وطم) م6 ص949

هـ) وأمراض الجهاز التّناسلي وما يتّصل بها من نحو:

"وقد حُصِرَ غائطه على ما لم يسمّ فاعله وأُحْصِر" والحُصْرُ والحُصُرُ: احتباس البَطن .	1	ن م (حصر) م1 ص650
حَلِقَ الحِمَارُ إذا سفد فأصابه فساد في قضيبه .	1	الفارابي ج2 ص244
ويقال : خَزِبَت النّاقة إذا وَرِم ضرعها .	1	ن م ج2 ص224
خُصِر وجعته خاصرته .	1	السّرقسطي ج1 ص488
خُصِي : وجعه خُصْيَاهُ .	1	ن م ج1 ص491
ويقال : رَحُمت النّاقة إذا اشتكت رحمها بعد الولادة .	1	الفارابي ج2 ص276
ومَثِنَ بالكسر مَثَنًا فهو مَثِنٌ وأمثن والأنثى مَثْنَاءُ : اشتكى مثانته ومُثِنَ مَثْنًا فهو مَمْثُونٌ ومَثِينٌ كذلك .	1	ن م (مثن)م5 ص439

و) وتلك الّتي تصيب الجلد والعروق من نحو:

أَرِضَت القَرْحة أَرَضًا . . . : أي مَجِلَت وفسدت بالمِدّة .	1	الجوهري(أرض) ج3 ص1064
إذا صَلَح (الجُرح) وتماثل قيل : أَرِكَ يأرَك واندمل يندمل .	1	الثّعالبي ص131
وقد بَثَرَ جلدُه ووجهه يَبْثُرُ بَثْرًا وبثورا أو بَثِرَ بالكسر بثرا وبَثُرَ بالضمّ ثلاث لغات . فهو وجه بَثِرٌ وتبثّر وجهه : بَثِرَ وتبثّر جلده : تنفّط .	1	ابن منظور (بثر) م1 ص158
بُدِئَ بَدْءا : حُصِبَ أو جُدِرَ .	1	السّرقسطي ج4 ص93

"جُدِر جَدْرا وجُدِّرَ» الجُدَرِيّ بضمّ الجيم وفتح الدّال وبفتحهما لغتان: قروح في البدن تنفط عن الجلد ممتلئة ماء، وتقيّح ... وجَدِرَتْ يَدُهُ تَجْدَر ونفطت ومَجلت كلّ ذلك مفتوح.	1	ابن منظور (جدر)م1 ص416
"جَرِبَ يجْرَب جَرَبًا فهو جَرِبٌ وجَرْبان وأجْرَب...»والجَرَب بَثْر يعلو أبدانَ النّاس والإبل.	1	ن م (جرب)م1 ص428
فإذا علت الجرح جلدة للبَرْء قيل: جَلَبَ يَجْلِبُ.	1	الثّعالبي ص131
حَبِرَ الجُرْح :بَرئ وبقي به أثر.	1	المعجم الوسيط(حبر)ج1 ص151
وحَبِطَ الجُرْحُ مثل عَرِبَ.	1	الفارابي ج2 ص239
حَتِرَ الجلد : بَثِرَ.	1	ابن منظور(حتر)م1 ص522
وحَسِبَ الرّجل حَسَبًا: احمرّ لونه أو ابيضّ كالبَرَص.	1	السّرقسطي ج1 ص364
حَصِبَ جلده من الحَصْبَة.	1	الفارابي ج2 ص223
وحُصِب فهو محصوب.	1	ابن منظور(حصب) م1 ص648
وحَصِف جلده من الحَصَف.	1	الفارابي ج2 ص243
إذا سكن ورم (الجرح) قيل : حَمَصَ يَحْمُصُ.	1	الثّعالبي ص131
يقال: » دَمِلَ جُرْحُهُ على بَغْي ولا يدري به أي انختم على فساد ولا يعلم به.	1	ابن منظور (دمل)م2 ص1014
فإن انتقض ونُكِسَ قيل: غَفَرَ يَغْفِرُ غَفْرًا وزَرِفَ زَرْفًا.	1	الثّعالبي ص131
شَرِي الجلدُ:خرج عليه الشّري فهو شَرٍ» الشّري بثور حُمْر كالدراهم حكّاكة مؤلمة».	1	المعجم الوسيط(شري)ج1 ص48
شيمَ الرَّجُلُ : كثر شامُ بدنه.	1	السّرقسطي ج2 ص397
إذا أصاب الإنسان جُرْح فجعل يندى قيل: صهى يصهى.	1	الثّعالبي ص131
عَرِبَ الجُرْح أي غَفِرَ.	1	الفارابي ج2 ص225
غَبِرَ العِرْقُ إذا فسد.	1	الثّعالبي ص118
غَسَقَ الجُرْحُ غَسْقًا وغَسَقَانًا: اي سال منه ماء أصفر.	1	ابن منظور(غسق) م 4 ص992
"وقد غَضِبَ جلدُه غَضَبًا وغُضِبَ أكثر كلاهما عن اللحياني وغضب بصيغة المفعول...» «والغُضَابُ : الجُدَري».	1	ن م (غضب) م4 ص992
"وغَفَرَ الجُرْحُ إذا نُكِسَ وازداد فسادا».	1	الثّعالبي ص118و130
فإن سال منه شيء قيل: فَصَّ يَفِصّ وفَزَّ يَفِزُّ .	1	ن م ص131
فإن مات فيه الدّم قيل :قَرَتَ يَقْرِتُ قُرُوتًا.	1	ن م ص131
قَرِحَ الرّجُلُ يَقْرَحُ قَرْحًا «والقَرْحُ ألم الجراح باعيانها» «ويقال: قَرِحَ جلدهُ من القَرْح».	1	ابن منظور(قرح)م5 ص48 الفارابي ج2 ص228
فإذا تقشّرت الجلدة عنه للبرء قيل تقشقش.	1	الثّعالبي ص131
والتذعت القرحة : قاحت.	1	ابن منظور (لذع) م5 ص360
إن ظهر في (الجرح) القيح قيل: مَدَّ وأغثّ.	1	الثّعالبي ص131
فإن سال بما فيه قيل: نَجَّ يَنِجُّ.	1	ن م ص131
نَغِلَ الجُرْحُ نَغَلا: فسد.	1	ابن منظور (نغل)م6 ص916
ويقال: انتقض الجرح بعد البرء.	1	ن م (نقض) م6 ص705
"ورم جلده. .»...وتورّم مثله.	1	ن م (ورم) م6 ص915

ز) وتلك الّتي تعتري الأطراف والمفاصل والعظام وما يتّصل بها من الحركة :

أرِبَ الرَّجُلُ: تَسَاقَطَتْ اعضاؤه.	1	ابن منظور(أرب)م1 ص42
جُنِبَ البعيرُ جَنْبًا: اشتكى جنبه من العطش.	1	السّرقسطي ج2 ص263

جُنِحَ البَعِيرُ : انكسرت جوانحه من الحمل الثّقيل.	1	الجوهري (جنح) ج1 ص360
يقال : »خبلت يده إذا شُلَّتْ».	1	ابن منظور (خبل) م2 ص787
خدرت رجله.	1	الثّعالبي ص130
وخَبِنَتْ رجلُه : أي وهنت.	1	الفارابي ج2 ص224
ورُنِّحَ عليه ترنيحا على ما لم يسمّ فاعله أي غُشِيَ عليه أو اعتراه وَهْن في عظامه فتمايل.	2	الجوهري(رنح) ج1 ص367
ورَمِضَت قدمه من الرّمضاء : أي احترقت.	1	ابن منظور(رمض) م2 ص1224
"ويقال:سُبِتَ المريضُ فهو مسبوت» «والمُسْبِتُ الّذي لا يتحرّك. وقد أسبت».	1	ن م (سبت)م3 ص79
"طَرِقَ طَرَقًا وهو أطرق يكون في النّاس والأبل» «والطَّرَقُ ضعف في الرّكبة».	1	ن م (طرق)م4 ص580
وعَضِدَ عَضَدًا : أصابه داء في عَضُده. وعُضِدَ عَضَدًا: شكا عَضُدَهُ. يطرد على هذا الباب في جميع الأعضاء.	1	ن م (عضد) م4 ص80
عُقِبَ عَقْبًا: شكا عَقِبَهُ. «وعَقِبُ القَدَمِ وعَقْبُهَا: مؤخرتها».	1	ابن منظور (عقب) م4 ص830
فُخِذَ فَخْذًا : أصيب فخذه.	1	ن م (فخذ) م4 ص 1060
أُقْعِد الجمل : أصابه القُعَادُوهو استرخاء الوركين.	1	السّرقسطي ج2 ص65
وكَرِعَ : شَكَا كُرَاعَهُ.	1	ابن منظور(كرع) م5 ص245
مَجِلَتْ يَدُه . . . ومَجلَتْ تَمْجَلُ وتَمْجُلُ مَجَلاً ومَجْلاً ومُجُولا : نَفِطَتْ من العَمل فَمَرِنَتْ وصَلبتَ وثَخُنَ جِلْدُها وتَعَجّرَ وظهر فيها ما يشبه البَثَرَ من العمل بالأشياء الخشنة.	1	ن م (مجل) م5 ص442
مَذِلَتْ يده.	1	الثّعالبي ص130
ويقال : نَفِطَت يده أي مَجِلَتْ.	1	الفارابي ج2 ص240
نُكِبَ إذا أصابه في رجله شيء.	1	السّرقسطي ج3 ص210
وُثِئَتْ يده فهي مَوْثُوءة ووثأتها أنا. وأصابه وَثْءٌ. وهو أن يُصِيبَ العَظْمَ وَصْمٌ لا يَبْلُغُ الكسر.	1	الجوهري (وثأ) ج1 ص80
وعى عظمه : انجبر.	1	أ ب (وعى) ص683
وَقِرَتْ الدّابّة بالكسر وأوقرها اللّه مثل رَهِصَتْ وأرهصها الله . . . «والوَقْرَةُ أنْ يُصيبَ الحافر حَجَرٌ أو غيره فينكبَه.»	1	ابن منظور (وقر) م6 ص964

ح) وإصابات نوعيّة أخرى. يقال:

أرِضَ الإنسان أَرْضًا : أُرْعِدَ.	1	السّرقسطي ج1 ص111
"حُمَّ الرّجُل أصابه ذلك» «والحمّى والحُمَّةُ علّة يَسْتَحِرُّ بها الجسم من الحميم».	1	ابن منظور(حمم) م1 ص727
دَعِثَ دَعْثًا: أصابه اقشعرار وفتور وصُدَاع في أوّل المرض. ودُعِثَ: دَعِثَ فهو مَدْعُوث.	1	المعجم الوسيط (دعث) ج1 ص284
وخَرِطَ الرَّجُلُ خَرَطًا إذا غصّ بالطعام.	1	ابن منظور(خرط) م2 ص814
ويقال: قد أُرْبِعَ ورُبِعَ إذا حُمَّ حُمَّى الرّبع.	1	ابن السّكّيت ص262
"ورُحِضَ المحموم فهو مرحوض» «والرُّحَضَاءُ : العَرَق في أثر الحمّى».	1	الجوهري(رحض) ج3 ص1064
"وقد أرْعِدَ فارتعد وترعدد : أخذته الرِّعدة. والرِّعدة: النّافض يكون من الفزع وغيره.	1	ابن منظور(رعد) م2 ص1183
رُهِصَــــت الدّابّة رَهْصًا وَرَهِصَتْ. «والرَّهْصُ أن يُصيبَ الحَجَرُ حافرا أو مَنْسِمًا فَيَذْوَى باطنه.	1	ن م (رهص) م2 ص1240
سُعِرَ الكَلْبُ وغيره سُعارا: أصابه داء الكلب.	1	السّرقسطي ج3 ص517

وسُهِمَ الرّجل فهو مسهوم : أصابه السُّهَام من وَهَج الحرّ.	1	الزمخشري، أ ب (سهم) ص316
وصعق : أصابته صاعقة.	1	ابن منظور(صعق) م3 ص442
"طُلِقَتْ المَرْأَةُ تُطْلَقُ طَلْقًا على ما لم يسمّ فاعله وطُلِقت بضمّ اللاّم" «الطَّلْقُ: وَجَعُ الولادة».	1	ن م (طلق) م4 ص606
عَلِقَتْ الدّابّة إذا شربت الماء فَعلقت بها العَلَقَةُ.	1	ن م (علق) م4 ص865
عَمِد البَعيرُ إذا انفضخ سنامه من الرّكوب.	1	الفارابي ج2 ص230
وقُرَّ الرَّجُلُ : أصابه القُرُّ والقُرُّ : البَرْدُ عَامّةً.	1	ابن منظور(قرر)م4 ص52
كَلِبَ الكَلْبُ كَلَبًا فهو كلِبٌ أكل لحم الإنسان فأخذه لذلك سُعار	1	ن م (كلب) م5 ص282
وداء شبه الجنون وقيل: الكَلَبُ جنون الكلاب.		
مُلّ الإنسان مُلالا ومُلّة : أصابته الملِيلة وهي حرارة كامنة.	1	السّرقسطي ج4 ص144
"ويقال: وَرِيَ الرّجل فهو مَوْرُوٌّ وبعضهم يقول: موريٌّ» «والوَرْي داء يصيب الرّجل والبعيرفي أجوافهما. . . والوَرْي: المصدر» «والوَرْي : قيح يكون في الجوف وقيل: الوري: قَرْحٌ يَقَاء منه القيح والدّم».	1	ن م (وري)م6 ص916
ووُعِكَ فهو مَوْعُوكٌ وبه وَعَكُ الحمّى ووعكة الحمّى. ويوم وَعِك : شديد الحرّ.	1	الزّمخشري، أ ب (وعك) ص683
حَولت عينه تحوَل حَوَلا واحولّت أيضا.	1	ابن منظور(حول) م1 ص761
"خَوِصَ يَخْوَصُ خَوَصًا وهو أخوص وهي خوصاء وركيّة خَوْصَاء: غائرَة». والخوص: ضيق العين وصغرها وغؤورها. . . وقيل الخوص أن تكون إحدى العينين أصغر من الأخرى.	1	ن م (خوص) م2 ص919
وتعتع الرّجل: »تبلّد في كلامه».	1	ابن فارس، المجمل(تعع) م1 ص144
وشَتِرَتْ عينُهُ شترا. . . « والشَّتَرُ : انقلاب في جفن العين قلّما يكون خلْقَةً.	1	ابن منظور(شتر) م3 ص268
شَنِجَ الجلْدُ بالكسر شَنَجًا فهو شَنِجٌ وأشْنَج وتشنّج وانشنج.	1	ن م (شنج) م3 ص360
"صَلِعَ يَصْلَعُ صَلَعًا» «الصَّلَعُ: ذهاب الشّعر من مقدّمة الرّأس إلى مؤخره»	1	ن م(صلع) م3 ص464
وطَحِلَ طَحَلا: عظم طحاله فهو طَحِل.	1	ابن منظور (طحل) م4 ص573
وقد عَرَجَ يعْرُجُ وعَرُج وعَرِج عرجانا : مشى مشية الأعرج بِعَرَضٍ من شيء أصابه. وَعَرَجَ لا غير: صار أعرج.	1	ن م (عرج)م4 ص720
"غَمِصَتْ عَيْنُه بالكسر غَمَصًا» والغَمَصُ في العين كالرَّمَص. . »	1	ن م (غمص) م4 ص1017
"لثِغَ بالكسر يَلْثَغُ لَثَغًا» واللُّثْغَةُ أن تَعْدلَ الحرف الي حرف غيره.	1	ن م (لثغ) م5 ص341
"لَخِصَ لَخَصًا فهو ألْخَصَ» «اللَّخْصُ أن يَكُونَ الجفن الأعلى لحيما».	1	ن م (لخص) م5 ص355
نقد الضِّرْسُ والحافر إذا ائتكلا وتكسّرا.	1	الثّعالبي ص118
هجّت عينه إذا غارت. ونقنقت إذا زاد غُؤُورها وكذلك حَجَّلَتْ وهجّجت.	1	ن م ص97
وقَد وَرِهَ وَرَهًا «الوره: الحمق في كل عمل».	1	ابن منظور (وره) م6 ص915
علقت البهيمة علقا وعلاقة وعلوقا : شربت ماء فيه علقة فنشبت في حلقها واستمسكت به .	1	المعجم الوسيط (علق) ج1ص622
فإذا أكل التّمرعلى الريق وشرب عليه فأصابه من ذلك داء قيل: قَبِض.	1	الثّعالبي ص124
كُبد : شكا كبده .	1	ابن منظور(كبد) م5 ص209

3-2-2 إصَابات في المال والمتاع. يقال:

أَرِض الجذع: أكلته الأَرَضة :دويبة تأكل الخشب	1	السّرقسطي ج1 ص111
أَرِق الزّرع	1	الثّعالبي ص118
بردت الأرض وبرد القوم: أصابهم البرد. «والبَرَد: حبّ الغمام»	1	ابن منظور (برد) م1 ص188

وجُلدت الأرض من الجليد وأُجلد النّاس وجَلِد البقل ويقال في الصّقيع والضّريب مثله. والجليد ما جمد من الماء وسقَط على الأرض من الصّقيع فجمد.	1	ابن منظور (جلد)م1 ص481
"وخُرفت الأرض وربعت : مطرت في الخريف وفي الرّبيع" «خرفَت الأرض أصابها مطر الخريف»	1	الزّمخشري، أ ب (خرف) ص159 السّرقسطي ج1 ص456
ودُبيت الأرض: أكل الدّبى نباتها. فهي مدبيّة. ويقال: مدبوّة أيضا.	1	المعجم الوسيط (دبى) ج1 ص270
ورُبعت الأرض فهي مربوعة، مطرت في الرّبيع.	1	أ ب (ربع) ص217
"وأسلق الرّجل إذا ابيضّ ظهر بعيره بعد بُرئه من الدَّبَر".	1	ابن منظور(سلق) م3 ص186
وأشمل القوم : دخلوا في ريح الشّمال. وشملوا : أصابتهم الشَّمَال.	1	ن م (شمل) م3 ص362
وصُرَّ النّبات : أصابه الصِّرّ (البرد).	1	ن م (صرر) م3 ص428
يقال : « ضُربت الأرض ضربا وجُلدت وصقِعَتْ أصابها الضّريب . . . وضُرب البقلَ وجلد وصُقِعَ ».	1	ن م (ضرب) م3 ص521
وقُرَّ الرّجل: أصابه القُرّ «والقرّ : البرد عامّة».	1	ن م (قرر) م4 ص52
عاه الزّرع والمال يعوه عاهة وعؤُوها وأعَاه : وقعت فيهما عاهة.	1	ن م (عيه) م4 ص939
نَغِلَ الأديمُ بالكسر نَغَلا فهو نَغِلٌ : فسد في الدّباغ.	1	ن م (نغل) م6 ص916
وبئت الأرض، توبأ وبأ. . .وأوبأت إيباء ووُبِئت.	1	ن م (وبأ)م6 ص868
يُرِق (الرّجلُ والزّرع) وأرِق فهو ميروق ومأروق: أصاب الرّجل والزّرع اليَرقان.	1	الزّمخشري، أ ب (يرق) ص712

2-2-4-عاهات وعيوبا :

جَحَظت عينه : عظمت مقلتها ونتأت.	1	ابن منظور(جحظ) م1 ص406
جَلِح بالكسر جَلَحا. والجَلَح : ذهاب الشّعر من مقدّم الرّأس.	1	ن م (جلح) م1 ص478
وحجلت عينه تحجُل حجولا وحَجّلت كلاهما : غارت. يكون ذلك في الإنسان والبعير والفرس.	1	ن م (حجل) م1 ص576
حصر : لم يقدر على الكلام.	1	ن م (حصر) م1 ص650
حمق	1	
حَولت عينه تحْوَل حَوَلا واحْوَلّت أيضا .	1	ن م (حول) م1 ص761
ومثِن بالكسر مَثَنا فهو مَثِن وأمثن والأنثى مثناء: اشتكى مثانته ومُثِن مَثْنا فهو ممثون ومثين كذلك.	1	ن م (مثن) م5 ص439
مُعِق: فسدت معدته فهو ممعوق.	1	المعجم الوسيط(معق)ج1 ص878
مَغِلت الابل وهو أن تأكل التّراب مع البقل فتمرض.	1	الفارابي ج 2 ص250
نَطِفَ البعيرُ: إذا أصابته غُدّة في بطنه ينطف.	1	الزّمخشري، أ ب (نطف) ص639
وإذا أكل لحم نعجة فَثَـقُلَ على قلبه قيل: نَعِج.	1	الثّعالبي ص124

الجدول (14): أمثلة للأفعال المنتمية إلى حقل الألوان :

"أدِمَ وأَدُم فَهُوَ آدم والجمع أُدم» «والأُدْمة : السمرة والآدم من الناس: الأسمر. ابن سيده : الأدمة في الابل لون مُشْرَبٌ سوادا أو بياضا» وقيل هو البياض الواضح وقيل في الظّباء لون مشرب بياضا وفي الإنسان السمرة. قال أبو حنيفة: الأدمة: البياض.	1	ابن منظور (أدم) م1 ص35
بَهَقَ بَهَقًا: ابيض.	1	السّرقسطي ج4 ص122
"وقد أباض وابيضّ. . . .وأباض الكلأ: ابيضّ ويبس. وبايضني فلان فَبِضْتُهُ : من البياض. كنت أشدّ منه بياضا. . ."وابيضّت المرأة وأباضت : ولَدت البيض وكذلك الرّجل. وبيّض الشّيء : جعله ابيض.	1	ابن منظور (بيض) م1 ص295

يقال: «تحجّل الفرس» والتّحجيل بيــاض في قوائم الـفرس أو في ثلاث منها أو في رجليه قلّ أو كثر بعد أن يجاوز الأرصاغ ولا يجاوز الرّكبتين والعرقوبين.	1	ابن منظور (حجل) م1 ص576
وخَطُبَ اللون خطبة وهو حمرة في كدرة كألوان القماري وحُمُر الوحش.	1	السّرقسطي (خطب) ج1 ص464
وقد حَلَكَ الشّيء يحلُك حُلُوكًا واحلولك مثله: اشتدّ سواده.	1	ابن منظور (حلك) م1 ص702
احمرّ الشّيء احمرارا إذا لزم لونه فلم يتغيّر من حال إلى حال واحمارّ يحمارّ إذا كان عرضا حادثا لا يثبت كقولك: جعل يحمارّ تارة ويصفارّ أخرى.	1	ن م (حمر) م1 ص714
وحمّم رأسه إذا اسودّ بعد الحلق.	1	ن م (حمم) م1 ص728
خَضَبَ الشّجَرُ يَخْضُبُ خُضُوبًا وخَضِبَ وخُضِبَ واخضوضب: اخضرّ. وخَضَب النّخل خَضْبا : اخضرّ طلعه.	1	ن م (خضب) م2 ص846
اخضرّ الشّيء اخضرارا واخضوضر.	1	ابن منظور (خضر) م2 ص847
دَعِجَت العينُ دَعَجًا ودُعْجة : اشتدّ سوادها وبياضها واتّسعت فهي دعجاء. ويقال : دَعِجَ الرجلُ ودَعِجت المرأةُ ورجل أدعج أسود.	1	المعجم الوسيط (دعج) ج1 ص284
دَكِنَ يدكَن دَكَنًا وأدكن وهو أدكن الدّكْن والدُّكْنُ والدّكنة: لون الأدكن كلَون الخزّ الّذي يضرب إلى الغُبْرَة بين الحمرة والسّواد.	1	ابن منظور (دكن) م 2 ص1000
دلِمَ دَلَمًا. . .الأدلم: الشّديد السّواد من الرّجال والأُسْد والحمير والجبال والصخر. . .	1	ن م (دلم) م2 ص1006
زرقت عينه بالكسر تَزْرَقُ زَرَقًا ابن سيده : الزرقة : البياض حيثما كان والزّرقة خضرة في سواد العين وقيل : هو ان يتغشى سوادها بياض «وازراقّت عينه ازرقاقا وأزراقّت عينه ازريقاقا».	1	ن م (زرق) م 3 ص21
زعفر الثّوب: صبغه بالزّعفران.	1	أ ب (زعفر) ص270
سمُر بالضّمّ وسَمِرَ ايضا بالكسر واسمأرّ يسمارّ اسميرارا فهو أسمر وبعير أسمر : أبيض إلى الشّهبة. «والسّمرة منزلة بين البياض والسّواد يكون ذلك في ألوان الناس والإبل وغير ذلك ممّا يقبلها إلاّ أنّ الأدْمَة في الإبل أكثر.	1	ابن منظور (سمر) م3 ص199
"وسَودَ وساد واسود اسودادا» «السواد نقيض البياض». «وأسودت فلانة : ولدت سودا».	1	ن م (سود) م3 ص232 أ ب (سود) ص313
شحَب لونه وجسمه يشحَب ويشحُب بالضّمّ شحوبا: تغيّر من هزال أو عمل أو جوع أو سفر. . «ويقولون شَحُبَ أيضا».	1	ابن منظور(شحب) م3 ص275 ابن فارس، المجمل(شحب)م 2 ص523
شَمِطَ شَمَطًا واشْمَطّ واشماط وهو أشمط والجمع شُمْطٌ وشُمْطَان. «والشمط في الشّعر اختلافه بلونين من سواد وبياض»	1	ابن منظور (شمط) م3 ص359
واصحارّ النّبت اصحيرارا: أخذت فيه حمرة ليست بخالصة ثم هاج فاصفر فيقال له اصحارّ. واصحارّ السّنبل: احمارّ وقيل: ابيضّت أوائله.	1	ن م (صحر) م3 ص411
وقد اصفرّ واصفارّ وهو أصفر وصفّره غيره.	1	ن م (صفر) م 3 ص448
صَهِبَ واصهَبَّ واصهابّ وهو أصهب. وقيل: الأصهب من الشّعر الّذي يخالط بياضه حمرة.	1	ن م (صهب) م3 ص85
وانضبح لونه : تغيّر إلى السّواد قليلا.	1	ن م (ضبح)م3 ص507
وقد غَبِرَ واغبرّ اغبرارا وهو اغبر. والغبرة: اغبرار اللون يَغْبَرُّ للهمّ ونحوه. . . والغبرة لون الأغبر وهو شبيه بالغبار والأغبر : الذّئب للونه.	1	ن م (غبر) م4 ص953
يقال: غَبِشَ اللّيل وأغبش إذا أظلم ظلمة يخالطها بياض.	1	ن م (غبش) م4 ص954
غَرِب غَرْبا: اسودّ وجهه من ريح السّموم.	1	ن م (غرب) م4 ص968
"وقد غرّ وجهه يَغَرُّ بالفتح غَرَرًا وغُرّة وغرارة صار ذا غرّة أو ابيض. . .» «والغرّة بالضمّ: بياض في الجبهة وفي الصّحاح: في جبهة الفرس. «فرس أغرّ وغرّاء». يقال : تغرّر الفرس وتحجل.	1 1	ن م (غرر) م4 ص972 أب (غرر) م4 ص448

فَحَم فُحُوما وشَعْرٌ فاحم وقد فَحُم فُحومة وشعر فحيم: أسود.	1	ابن منظور(فحم) م4 ص105
"وقد قَتَم يَقْتِم قُتُوما إذا ضرب إلى السّواد». «وقتم وجهه قتوما : تغيّر. . . وقد اقتمّ اقتناما.»	1	ن م (قتم) م5 ص20
وقَنَأ الشّيء قنوءا: احمرّ.	1	السّرقسطي ج 2 ص90
كَدِرَ الماء بالكسر يَكْدَرُ كَدَرا فهو كَدِرُ وكَدْرٌ. . . وكذلك تكدّر وكدّره غيره تكديرا: جعله كدرا والاسم الكُدْرَة من الألوان من نحا نحو السّواد والغبرة.	1	ن م (كدر) م5 ص229
"وقد كَمُتَ كَمْتا وكُمْتَة وكماتة واكمأتّ « « والكميت لون ليس بأشقر ولا أدهم . » «وكذلك الكميت من أسماء الخمر فيها حمرة وسواد.»	1	ابن منظور(كمت)م5 ص293
وتلمع ضرع الناقة : تغيّر لونها إلى سواد.	1	الزّمخشري، أ ب(لمع)ص573
وقد لَمِي لَمى وحكى سيبويه يَلْمي لَمْيًا إذا اسودّت شفته ... وظلّ ألمى: كثيف أسود .	1	ابن منظور (لما) م5 ص400
لَهَقَ : ابيضّ.	1	الفارابي ج2 ص247
ومَتَعَ النّبيذ : اشتدت حمرته.	1	السّرقسطي ج4 ص150
ومَرَهَ الشّيء مُرْهة :ابيض.	1	ن م ج4 ص206
ومَهِقَ اللون مَهْقا :اشتدّ بياضه.	1	ن م ج4 ص204
ونَصَع اللّون نُصُوعا ونصاعة : ابيضّ وحسن. . «ونصع لونه نصوعا إذا اشتدّ بياضه.	1	ن م ج3 ص130 ابن منظور(نصع) م6 ص649
ونَعِجَ اللونُ الأبيض نَعَجًا ونُعُوجًا :خَلُصَ وحسن.	1	السّرقسطي ج 3 ص161
ونَمِرَ السحابُ نُمْرة اختلط بياضه بسواده.	1	ن م ج 3 ص228

الجدول (15) : أمثلة للأفعال الدّالة على الرّوائح :

"أَجَنَ المَاءُ يَأْجِنُ ويأجُن أَجْنًا وأُجُونًا. . .وأَجِن يأجَن أَجَنًا فهو أَجِن على فَعِل وأُجِن بضمّ الجيم هذه عن ثعلب إذا تغيّر غير أنّه شروب.وخصّ ثعلب به تغيّر رائحته» «والآجن:الماء المتغيّر الطعم واللّون.»	1	ابن منظور (أجن) م1 ص26
وأَرِجَ الطّيب بالكسر أَرَجًا فهو أرج: فاح	1	ن م (أرج) م1 ص44
وأَسِنَ الماء إذا أنتن فلم يقدر على شربه.	1	الثّعالبي ص118
بَخِرَ بَخَرًا وهو أبخر وهي بخراء. وأبخره الشّيء: صيّره أبخر. وبَخِرَ أي نَتُنَ مِنْ بَخَرِ الفم الخبيث.	1	ابن منظور(بخر) م1 ص168
وتَفِلَ الشّيء تَفَلا: تغيّرت رائحته. والتّفل: ترك الطّيب.	1	ن م (تفل) م1 ص323
ثَمِه الدّهن: أي أنتن.	1	الفارابي ج 2 ص254
ثَعِطَ اللّحمُ: أنتن.	1	ن م ج2 ص239
ثَنِتَ[1] اللّحم أي : أنتن.	1	ن م ج2 ص225
"جَوِي الماء» : ومنه قيل للماء المتغيّر المُنْتِن جو. «والجَوِي : الماء المنتن وفي حديث يأجوج ومأجوج: فتجوى الأرض من نتنهم»	1	ابن منظور (جوا) م1 ص239
" حَمِرَ الفرسُ حَمَرًا فهو حَمِر :سَنِق من أكل الشّعير وقيل : تغيّرت رائحةَ فيه منه» . «والحَمَرُ داء يعتري الدّابّة من كثرة الشعيرفينتن فوه وقد حمر البِرْذَوْنُ يَحْمَرُ حَمَرًا»	1	ن م (حمر) م1 ص716
"وخَزِنَ (اللحم): أنتن.	1	الفارابي ج2 ص253
خَشِمَ اللحم خَشَمًا وأخشم :تغيّرت رائحته.	1	ابن منظور(خشم)م2ص83
وخَلَفَ فَمُه يخلُف خلفة وخُلُوفًا». الخلفة بالكسر: تغيّر ريح الفم.	1	ابن منظور (خلف) م2 ص886
خَمَّ اللّحم وأخمّ إذا تغيّر ريحه وهو شواء أو قدير أي في القدور.	1	الثّعالبي ص117

1 « وثَنِن اللحم لغة في ثَنِتَ على القلب عن قُطْرب » الفارابي ج2 ص253

وخَنزَ اللحم :أنتن.	1	الفارابي ج 2 ص236
"خاست الجيفة :أروحت» «والخَيْسُ بالفتح مصدر. خاس الشّيء يَخِيسُ خَيْسا :تغيّر وفسد وأنتن».	1	ابن منظور (خيس) م2 ص928
"ذَفِر بالكَسْرِ يَذْفَرُ» «والذَّفَرُ بالتّحريك والذّفَرة جميعا : شدّة ذكاء الرّيح من طَيِب ونَتْن ويخصّ اللّحيانِي بهما رائحة الإبطين المنتنين».	1	ن م (ذفر) م 2 ص1069
أراح اللّحم أي أنتن.	1	الجوهري(روح) ج1 ص368
زَنَخَ الدّهن والسَّمْن بالكسر يَزْنَخُ زَنَخًا تغيّرت رائحته فهو زنخ.	1	ابن منظور (زنخ) م3 ص51
وسجّس المنهل :أنتن ماؤه وأجن. وسجس الابط والعطف كذلك.	1	ن م (سجس)م3 ص100
وسطعت الرّائحة سطعا وسطوعا :فاحت وعلت وارتفعت.	1	ن م (سطع) م3 ص144
وسنخ الدّهن والطّعام وغيرهما سنخا :تغيّر لغة في زنخ يزنخ إذا فسد وتغيّرت ريحه.	1	ن م (سنخ) م3 ص215
سُنّ الماء فهو مسنون أي تغيّر.	1	ن م (سنن) م3 ص223
سهك سهكا :كانت رائحته كريهة. وفلان عرق فانتشرت منه رائحة كريهة فهوَ سَهِك.	1	المعجم الوسيط (سهك) ج1 ص458
"وصَلّ (اللّحم) وأصلّ إذا تغيّرت ريحه وهو نَيْءٌ.	1	الثّعالبي ص117
"صنِق صنَقا فهو صنِقٌ وأصنقه العرق». »الصّنق شدة ذفرالابط والجسد».	1	ابن منظور (صنق) م3 ص484
أصنّ اللّحم :أنتن والمُصِنّ الّذي له صُنان. . .ويقال للتّيس إذا هاج: قد أصنّ فهو مصنّ وصنانهُ ريحه عند هياجه. والصُّنَان: ذَفَر الابط. وأصنّ الرّجل : صار له صنان.	1	ن م (صنن) م3 ص484
" وضاعت الرائحة وتضوّعت، كلاهما : نفحت.» «والضّوع : تضوّع الرّيح الطيبة أي نفحتها». وضاع المسك وتضوّع وتضيّع أي تحرّك فانتشرت رائحته.	1	ن م (ضوع) م3 ص557
"طَهِل الماء أي أجن».	1	الفارابي ج2 ص249
عبِقت الرّائحة في الشّيء عبَقا وعباقة : بقيت.	1	ابن منظور(عبق) م4 ص670
وفسا يفسو فسوا وفساء.	1	ن م (فسا) م4 ص1196
وفاحت ريح المسك تفوح وتفيح فُوْحا وفَيحا وفُؤُوحا وفَوَحانا وفيحانا : انتشرت رائحته . . . وفاح الطيب يفوح فوحا إذا تضوّع .	1	ن م (فوح) م4 ص1142
وفاخ المسك يفوخ ويفيخ فوخانا سطع مثل فاح . . . وفاخ الرّجل يفوخ فوخا وأفاخ يفيخ : خرجت منه ريح.	1	ن م (فوخ) م4 ص1142
قنِم الطعام واللحم والثّريد والدّهن والرّطب يقنم قنما فهو قنم .وأقنم: فسد وتغيّرت رائحته.	1	ن م (قنم) م 5 ص176
لخِن السّقاء وشكوة لخنة : مُنتنة. ولخنت أرفاغ السّودان لُخنا.	1	الزّمخشرى، أ ب(لخن) ص562
ونأجت الرائحة كما يقال:عبّجت.	1	ن م (نأج) ص611
نَتَنَ نتنا ونتُن نتانة وأنتن فهو مُنتن. . .	1	ابن منظور(نتن) م6 ص577
" نشِم الشّيء نَشَما :تغيّرت رائحته . ونشم الطّعام :تغير وابتدأت فيه رائحَة كريهة». « ونشّم اللحم تنشيما: تغيّر وابتدأت فيه رائحة كريهة وقيل :تغيرت ريحه ولم يبلغ النّتن».	1	المعجم الوسيط (نشم) ج1 ص924 ابن منظور(نشم) م6 ص642
ونفح الطّيب ينفَح نفحا ونفوحا:أرِج وفاح.	1	ن م (نفح) م 6 ص683
"ونمِس الوَدَكُ ونَسِم إذا أنتن». » ونمس الأقط فهو منمّس إذا أنتن». «ونمست الغالية».	1	ن م(نمس) م6 ص77 الثّعالبي 118
وأوْهت اللحم يُوهت:أنتن.	1	الجوهري(وهت)ج1 ص270
وأيهت الجرح يُوهت وكذلك اللحم :أنتن.	1	ابن منظور(يهت)م 6ص1020

الجدول (16) أمثلة للأفعال المنتمية إلى حقل الأصوات :

1 - أصوات الحيوان النّاطق مقسّمة:

أ) بحسب العضو الّذي تصدر عنه نحو[1] :

أَحّ الرّجل : ردّد التّنحنح في حلقه وقيل : كأنّه توجّع مع تنحنح . . . وأَحّ الرّجل يؤُحّ أحّا: سَعَل.	1	ابن منظور (احح) م 1 ص26-27
"وحشرج الصّدر» «والحشرجة : تردّد صوت النّفس وهو الغرغرة في الصدر»	1	ن م (حشرج) م1 ص642
وفي الحديث ونفسه تقلقل في صدره أي تتحرّك بصوت شديد وأصله الحركة والاضطراب. والقلقلة شدّة الصّياح.	1	ن م (قلل) م 4 ص155
"وتنحنح الرّجل» .«والنّحنحة صوت الجَزِع من الحلق.» وقال بعض اللغويين: النّحنحة أن يكرّر قوله: نَحْ نح مستروحا.	1	ن م (نحح) م 6 ص594
"وتنخّع الرّجل: رمى بنخاعته». والنخاعة ما تفله الإنسان.	1	ن م (نخع) م 6 ص604
"ونَخم الرّجل نَخَما ونخْما وتنخّم: دفع بشيء من صدره أوأنفه واسم ذلك النُّخامة وهي النُّخاعة وتنخم أي نخع.»	1	ن م (نخم) م 6 ص605
ونَعَر الرّجل ينعَر وينعِرنعيرا ونعارا : صاح وصوّت بخيشومه	1	ن م (نعر) م6 ص669

ب) أو بحسب حالة المُعَاني النّفسية نحو :

أَنَتَ (الرّجل) يأْنتُ أَنِيتا ونَأَت نَئِيتا بمعنى واحد.	1	ابن منظور(أنت) م1 ص242
أَنّ الرّجل يئِنّ أنينا وأَنَتَ يَأْنت أنيتا ونَأَتَ ينئتُ نئيتا بمعنى واحد.	1	ن م (أنن) م 1 ص118
"وجأر الداعي إلى الله: ضجّ ورفع صوته».	1	أ ب (جأر) ص371
"زَحَر يزْحَر ويزحُر زحيرا وزُحارا وتزحّر» «والزّحير والزُّحار والزّحارة إخراج الصّوت أو النّفس بأنين عند عمل أو شدّة».	1	ابن منظور (زحر) م 3 ص14
"صرخ يصرُخ صراخا» «والصَّرْخة : الصيحة الشّديدة عند الفزع أو المصيبة» وقيل: الصراخ الصوت الشديد ما كان.	1	ن م (صرخ) م 3 ص426
وأعول الرّجل والمرأة وعوّلا: رفعا صوتهما بالبكاء والصياح.	1	ن م (عول) م4 ص931
ونأت	1	انظر أنت وأنّ
ونَحَب ينحب بالكسر نحيبا والانتحاب مثله وانتحب انتحابا . «والنحيبُ : البكاء بصوت طويل ومدّ».	1	ن م (نحب) م 6 ص593
وهَزَجَ : تغنّى. . .وتهزّج كهزج . والهَزَج من الأغاني وفيه ترنّم. وقد هزج بالكسر وتهزّج.	1	ن م (هزج) م 6 ص802

ج) وبحسب نوع الصّوت:

-اختلاطا أو خفاء نحو:

جَلَب القوم يجلُبُون ويجلبون وأجلبوا وجَلّبوا والجلب والجلبة الأصوات. وقيل: هو اختلاط الصّوت.	1	ابن منظور (جلب) م 1 ص476
وخَفَتَ صوته يخفت: رقّ.	1	ن م (خفت) م 2 ص864
"دندن دندنة» و«طنطن طنطنة»: بمعنى واحد.»والدّندنة أن تسمع من الرّجل نغمة ولا تفهم ما يقول»	1	ن م (دنن) م2 ص1020
وترنّم المغنّي وَرَنَّم ورنمَ: رجّع صوته.	1	أ ب(رنم) ص255
وزَعَق دوابه : طردها مسرعا وقيل الزّاعِقُ الّذي يسوق ويصيح بها صياحا شديدا ابن السكّيت : مرّ يزعَق بدوابّه زَعْقًا أي يطردها مسرعا ويصيح في آثارها.	1	ابن منظور (زعق) م 3 ص 26
التجّت الأصوات: ارتفعت فاختلطت. . .وألَجّ القوم إذا صاحوا.	1	ن م (لجج) م5 ص344

---

1 بعض الأفعال من نحو سعل ذكر في باب الأدواء ذلك أنّ الحقول تتداخل.

"وقد لَغَطوا يلغَطون لَغْطا ولَغَطا ولِغَاطا. . ." "واللَغْط واللَّغط : الأصوات المبهمة والجلبة لا تفهم."	1	ابن منظور (لغط) م5 ص377
"نَغَم ينغَم وينغم" و"النَغَم: الكلام الخفي".	1	ن م (نغم) م6 ص682
"هَتْلَم الرّجلان: تكلّما بكلام يسرّانه عن غيرهما".	1	ن م (هتلم) م6 ص768
هسّ يهسّ هسّا : حدّث نفسه. وهسّ الكلام: أخفاه : وهسّوا الحديث هسيساً. وهسهسوه : أخفوه. والهسيس والهسهاس: الكلام الّذي لا يفهم.	1	ن م (هسس) م6 ص806
وأَهَلَّ الرّجل واستهلّ: رفع صوته. . . وأهلّ المُحرِم بالحجّ يُهِلّ إهلالا إذا لبّى ورفع صوته.	1	ابن منظور (هلل) م6 ص822
"وفي الحديث: كان إذا صلّى العصر همس". "والهمس: الكلام الخفيّ لايكاد يفهم".	1	ن م (همس) م 6 ص829

- أو حكاية أصوات أو أقوالا متداولة[1] على الألسنة فمن نحو:

"بخبخ الرّجل: قال: بخ بخ" "بخ: كلمة فخر".	1	ابن منظور(بخخ) م1 ص167
بسمل الرّجل إذا كتب باسم الله بسملة.	1	ن م (بسمل) م 1 ص215
وحيعل الرّجل إذا قال: حيّ على الصّلاة.	1	ن م (هلل) ص823
وحمدل أي قال الحمد لله.	1	السيوطي، المزهر ج 1 ص483
وحولق الرّجل وحوقل إذا قال لا حول ولا قوّة إلاّ بالله.	1	ابن منظور (هلل) م 6 ص823
وسبحل الرّجل إذا قال : سبحان الله.	1	ن م (سبحل) م 3 ص83
وقهقه: رجّع في ضحكه وقيل هو اشتداد الضحك.	1	ن م (قهقه) م5 ص181
وكهكه "والكهكهة: حكاية صوت الزّمر. . . والكهكهة في الضحك أيضا.	1	ن م (كهكه) م 5 ص307
ولبّى.	1	
وهلّل الرّجل أي قال: لا إله إلاّ الله وقد هيلل الرّجل إذا قال لا إله إلاّ الله.	1	ن م (هلل) م 6 ص823

2-أصوات الحيوان الأعجم :

2-1-الأهليّة :

أ) إبلا نحو :

وَحَرق ناب البعير يحرُق ويحرق حَرْقا وحريقا صرف بنابه.	1	ن م (حرق) م1 ص613
وحنّت الإبل نزعت إلى أوطانها أو أولادها والنّاقة تحنّ في أثر ولدها حنينا: تطرب مع صوته. وقيل: حنينها نزاعها بصوت وبغير صوت والأكثر أنّ الحنين بالصوت . . . وحنينها صوتها إذا اشتاقت إلى ولدها. . .	1	ن م (حنن) م1 ص741
رغا البعير والنّاقة ترغو رغاء : صوّتت فضجّت .	1	ن م (رغا) م2 ص1193
وزَغد البعير يزغَدُ زَغْدا : هَدَر هديرا كأنّه يعصره أو يقلَعُه.	1	ن م (زغد) م 3 ص29
وضَجر البعيرُ : كثر رغاؤه .	1	ن م (ضجر) م 3 ص512
وقَلَخ البعيرُ هديره يقْلَخه قَلْخا. . . : قطّعه.	1	ن م (قلخ) م 5 ص147

ب) أو دواب : خيلا وبغالا وحميرا نحو:

"سَحَل البَغْلُ والحمار يسحَل ويسحِلُ سحيلا وسُحالا : نهق". "والسحيل والسُّحَال بالضم: الصوت الّذي يدور في صدر الحمار".	1	ن م (سحل) م 3 ص110

[1] والأسماء الدالّة على حكاية الأقوال المتداولة كثيرة أوردها الثعالبي في الفصل السابع من الباب العشرين من كتاب الثّعالبي ص206-207 والسّيوطي في النوع الرابع والثّلاثون: معرفة النحت (معرفته من اللّوازم) من الجزء الأول من كتاب المزهر ص384و385 ولكننا لم نعثر على أفعالها مستعملة دائما.

"وشَحَج يشحَج ويشحِج شحيجا وشُحاجا وشَحَجَانا وتَشْحَاجا وتشحّج واستشحج". « والشحيج والشُحاج بالضمّ : صوت البغل وبعض أصوات الحمار».	1	ابن منظور (شحج) م3 ص 276
"وشَخَر يشخِر شَخْرا وشَخِيرا » و» شخير الفرس: صوته من فمه وقيل هو من الفرس بعد الصهيل شَخْرٌ » وقيل الشخر كالنخر».	1	ن م (شخر) م3 ص280
الصحاح : شَخَر الحمار يَشْخِر شخيرا.		
"وصَحَر الحمار يصحُرُ صحيرا وصُحَارا» والصحير من صوت الحمير.	1	ن م (صحر) م3 ص411
صهل الفرس يَصْهَل ويصهل صهيلا.	1	ن م (صهل) م3 ص487
ونَهَق الحمار ينهق وينهَق وينهُق بالضم عن اللحياني نَهْقا ونهيقا ونهاقا وتنهاقا : صوّت.	1	ن م (نهق) م 6 ص731

ج) أو من ذوات الظِّلْف مثل:

« ثأجت تثأج ثَأجا وثُؤاجا. . . : صاحت». و«الثّؤاج صياح الغنم».	1	ابن منظور(ثأج) م1 ص344
"وقد ثغا يثغو وثغت تثغو ثُغاء : أي صاحت». و«الثغاء صوت الشاء والمعز وما شاكلها».	1	ن م (ثغا) م1 ص361
"وقد خار يخور خُوَارا: صاح». «والخوار صوت الثور وما اشتدّ من صوت البقرة والعجل».	1	ن م (خور) م2 ص 917
"نبّ التيس ينِبّ نبّا ونبيبا ونبابا ونَبْنَبَ : صاح عناد الهياج».	1	ن م (نبب) م 6 ص562
وهب التيس يهب هبا وهبابا وهبيبا وهيهب : هاج ونبّ للسفاد. . . وفي بعض الحديث :هبّ التيس أي صاح للسفاد.	1	ن م (هبب) م6 ص670
"ويَعَرت الماعزة تَيْعَر».	1	أب (يعر) ص715

د) وكلابا أو قططا نحو :

«مغا السّنّور مَغْوا ومُغُوّا ومُغَاء: صاح. الأزهريّ : معَا السنّور يمعو ومغا يمغو لونان أحدهما يقرب من الأخر وهو أرفع من الصّئيّ.	1	ن م (مغا) م5 ص511
و«ماء السّنّور يَمُوء مَوْءا كَمَأى. ماءت الهرة تموء مثل ماعت تموع وهو الضُغَاء إذا صاحت.	1	ن م (موأ) م 5 ص546
" وهَرَّ الكلبُ إليه يَهِرّ هريرا وهرّة. وهَرير الكلب : صوته وهو في النباح من قلة صبره على البرد.» «يقال : «هَرَّ الكلب يهِرُّ هريرا فهو هارٌّ وهرّار إذا نبح وكشّر عن أنيابه»	1	ن م (هرر) م6 ص794
ووقوق الكلب» والوقوقة : نباح الكلب عند الفرق».	1	ابن منظور(وقق) م6 ص970

2-2- أو الوحشيّة :

أ) عاشبة أو قارتة نحو :

قَبعَ الخنزير إذا نَخر.	1	الفارابي ج2 ص212
ونَزَب الظّبي ينزب بالكسر في المستقبل نَزْبا ونُزَيبا ونزابا إذا صوّت وهو صوت الذّكر منها خاصّة.	1	ابن منظور (نزب) م 6 ص614

ب) أو لاحمة مثل:

زأر الأسد بالفتح يزئر ويزأر زَأرا وزئيرا : صاح وغضب.	1	ن م (زأر)م3 ص3
وسَهَفَ الذّئب سهيفًا : صاح	1	ن م (سهف) م 3 ص 228
وتضوّر الذّئب والكلب والأسد والثّعلب : صاح عند الجوع.	1	ن م (ضور) م 4 ص557
عوى الكلب والذّئب يعوي. . . عواء. . . : لوى خَطْمَه ثمّ صوّت وقيل: مدّ صوته ولم يفصح. واعتوى كعوى. . . وكذلك الأسد. . . وعوت الكلاب والسّباع تعوي عواء وهو صوت تمدّه وليس بنبح. قال الجوهري : عوى الكلب والذئب وابن آوى يعوي عواء : صاح.	1	ن م (عوى) م 4 ص936

"وتلعلع من الجوع والعطش تضوّر. وتلعلع الكلب :دلع لسانه عطشا.» وعدّ الثعالبي « التّلعلع والتّضوّر: صوت الذّئب عند جوعه».	1	ن م (لعع) م 5 ص373 الثّعالبي ص 210
الأسد في زئيره يَنْهت بالكسر... والنّهيت أيضا صوت الأسد..	1	ابن منظور (نهت) م 6 ص727
وهمهم الأسد.	1	آ ب (همم) ص706
"ووعوع الكلب والذّئب وعوعة ووعواعا: عوى وصوّت». قال الثعالبي : «العواء والوعوعة للذئب».	1	ابن منظور (وعع)م6 ص952 الثّعالبي ص210

2-3- أو الطّيور نحو:

زقزق الطّائر زقزقة وزقزاقا: صوّت . «والزقزقة حكاية صوت الطائر».	1	المعجم الوسيط (زقق) ص289 ابن منظور (زقق)م3 ص274
زقا الطائر يزقو ويزقي زُقاء : صاح	1	السّرقسطي ج3 ص483
وزَمّر النعامة زمارا . وفي الصحاح: وزَمَرت النعام تَزْمِرُ زمارا.	1	ابن منظور(عرر)م 4 ص730
وشجنت الحمامة تشجُن شجونا: ناحت وتحزّنت.	1	ن م(شجن) م3 ص274
وقد صَقَع الدّيك يصقع: أي صاح	1	ن م (صقع) م 3 ص457
وعَرَّ الظّليمَ يَعِرّ عِرارا وعارّ يعارّ مُعَارّة وعِرّارا وهو صوته : صاح...	1	ن م (عرر) م 4 ص730
وعققق الطائر بصوته: جاء وذهب.	1	ن م (عقق) م 4 ص845
وفخَتت الفَاختَة: صوّتت	1	ن م (فخت) م4 ص1059
"يقال: قَرَّت تَقِرّ قَرّا وقريرا. فإن ردّدته قلت: قرقرت قرقرة ..» . «وقَرُّ الدّجاجة صوتها إذا قطعته».	1	ن م (قرر) م 5 ص 53
قاقت الدّجاجة قَوْقا :صوّتت. وقاقت الدّجاجة قَيْقا : صاتت.	1	م و (قوق) ص520 ن م (قيق) ص523
وقوقأت الدّجاجة.	1	ابن عصفور ج1 ص324
نعب[1] الغراب وغيرُه ينعَب وينعِب نَعْبا ونعيبا ونُعابا وتَنْعابا ونَعَبَانا : صاح وصوّت. وهو صوته. وقيل : مدّ عنقه وحرك رأسه في صياحه.	1	ابن منظور (نعب) م6 ص667
وأنقضت العُقابُ: أي صوّتت... وكذلك الدجاجة.	1	ن م (نقض) م 6 ص705
وقد هدهد الطائر :قرقر.	1	ن م (هدد) م6 ص781
ووكوك الحمام :هدر. ووكوكة الحمام :هديرها.	1	م و (وكك) ص680 ابن منظور (وكك) م 6 ص977

2-4 - وأصوات الحشرات مثل[2] :

زعب النحل يَزْعَب زَعْبًا : صوت.	1	ابن منظور(زعب) م3 ص24
وفَحّت الأفعى تفحّ وتفُحّ فحّا وفحيحا وهو صوتها من فيها.	1	ن م (فحح) م 4 ص1050
كشّت الأفعى تكشّ كشّا وكشيشا وهو صوت جلدها إذا حكّت بعضه ببعض...وقد كَشّت تَكِشّ و كشكشت مثله...وكشّ الضبّ والورَل والضّفدع يكشّ كشيشا: صوّت وكشّ	1	ن م (كشش) م 5 ص261-262

3- وأصوات غير الحيوان نحو:

بقبق الكوز بالماء: أي صوّت. وبقبقة القدر:غلت.	1	ابن منظور (بقق) م1ص245
"شَخَب اللبنُ يشخُب ويشخب ويَشْخَبُ». «والشَّخْب: صوت اللبن عند الحلب».	1	ن م (شخب) م 3 ص279

---

1 يستعمل هذا الفعل على سبيل الاستعارة لكل من الإنسان والديك. فيقال : نَعَب المؤذن ونعب الديك (انظر في ذلك اللسان (نعب) م6 ص668)

2 الأفعال الدّالة على أصوات الحشرات كثيرة. ولكننا لم نذكرها لكون معظمها مشتركة مع غيرها من الأفعال الدّالة على أصوات أخرى.

"والقَسِيب: صوت الماء. . . » «قال ابن السكيت: مررت بالنهر وله قَسِيبٌ أي جَرْيَة وقد قَسَبَ يَقْسِب. التهذيب: القسيب: صوت الماء تحت وَرق أو قماش. . . وسمعت قسيب الماء وخريره أي صوته.	1	ابن منظور (قسب) م 4 ص83
والمعمعة صوت الحريق في القَصب ونحوه. وقيل: هو حكاية صوت لهب النار إذا شبّت بالضِّرام. . . والمَعمعة صوت الشجعاء في الحرب. وقد معمعوا.	1	ن م (معع) م 5 ص506
ونشّ الماءَ ينشّ نشّا ونشيشا ونشّش :صوّت عند الغليان وكذلك ما سُمع له كَتيتٌ كالنبيذ وما أشبهه. . . والخمر تنشّ إذا أخذت في الغليان. . . ونشّ اللّحم نَشّا ونشيشا :سُمع له صوت على المقلى أو في القدر. ونشيش اللحم : صوته إذا غلى. والقدر تنِشّ إذا أخذت تغلي.	1	ن م (نشش) م 6 ص637
"وقد وسوس وسوسة ووِسْوَاسا بالكسر. والوسوسة والوَسْواس: الصّوت الخفي من ريح والوسواس: صوت الحلي". «والوسوسة والوسواس : حديث النفس. يقال: وسوست إليه نفسه وسوسة ووسواسا بكسر الواو».	1	ن م (وسس) م 6 ص922

4 – وأصوات مشتركة[1] :

أ) بين فصائل مختلفة من الحيوان نحو:

الحمحمة: صوت البرذون عند الشّعير وقد حمحم. وقيل : الحمحمة والتحمحم عرّ الفرس حين يقصّر في الصهيل ويستعين بنَفَسه. وقال الليث : الحمحمة صوت البرذون دون الصوت العالي. وصوت الفرس دون الصهيل. يقال: تحمحم تحمحما وحمحم حمحمة. . . وحمحم الثور إذا نَبّ وأراد السّفاد.	1	ابن منظور(حمم) م 1 ص729
وزمزم الأسد : صوّت .وتزمزمت الإبل:هدرت .	1	ن م (زمم) م 3 ص48
"والشحيج والشُّحاج بالضمّ :صوت البغل وبعض أصوات الحمار. وقال ابن سيده: هو صوت البغل والحمار والغراب إذا أسنّ". قال الأزهريّ: شحج البغل يشحج شحيجا والغراب يشحج شحجانا.	1	ن م (شحج) م 3 ص276
وصأى الطائر والفرخ والفأر والخنزير والسّنّور والكلب والفيل. يصأى صَئِيا وصئِيّا وتصاءى : أي صاح وكذلك اليَرْبوع.	1	ن م (صأي) م 3ص399
"وضَغَب يضغَب ضغيبا". «والضغيب والضُغاب صوت الأرنب والذئب». «وقيل : هوتضوّر الأرنب عند أخذها.»	1	ن م (ضغب) م 4 ص536
"وقبَع يقبَع قبْعا وقُبُوعا : نخر. وقبع الخنزير يقبع قبعا وقباعا كذلك. . . والقبع : صوت يردّه الفرس من مَنْخريه إلى حلقه ولا يكاد يكون إلاّ من نِفار أو شيء يتّقيه ويكرهه. ويقال لصوت الفيل : القَبْع والنّخْفة. والقبع : الصّياح.	1	ن م (قبع) م5 ص 9
ونقّ الظّليم والدّجاجة والحَجَلة والرّخَمة والضفادع والعقرب تَنِقّ نقيقا. ونقنق : صوّت. ونقّت الدّجاجة ونقنقت. . . ونقّ الضفدع ونقنق كذلك.	1	ن م (نقق) م 6 ص709
هبّ التيس يَهِبّ هَبّا وهبابا وهبيبا. وهبهب : هاج ونبّ للسّفاد. ابن سيده: وهَبّ الفحل في الابل وغيرها يهبّ هبابا وهبيبا واهتبّ: أراد السّفاد. . . وفي بعض الحديث: هبّ التّيس: أي صاح للسّفاد. وهبهبته: دعوته لينزو.	1	ن م (هبب) م6 ص670

ب) أو بين الحيوان وعناصر الطبيعة أو أشياء أخرى مثل:

وأجّت النار تَئِج وتؤُجّ أجيجا إذا سمعت صوت لهيبها. . . وكذلك ائتّأجت على افتعلت. وتأجّجت وقد أجّجها تأجيجا. . . وأجّ الظليم يئِجّ ويؤُجّ أجّا وأجيجا: سُمع حفيفه في عدوه . . . وأجّ الرّجل يئِجّ أجيجا: صوّت	1	ن م (أجج) م1 ص23

1 إنّ الاقتصار على معجم واحد في تحديد معاني الأفعال الدالة على الأصوات موقع في الخطإ. فلو اعتمدنا أساس البلاغة مثلا في نحو أطّ وغطّ وقبّ وقبقب وقرقر وكتّ وكشّ وهب وهدر لجعلناها من أصوات الابل. والحقيقة غير ذلك. فمثل هذه الأفعال من المشترك. لذلك عمدنا إلى التنويع في المعاجم المعتمدة في البحث عن معاني الوحدات.

وأطّ الرّجل والنّسْعُ يَئِطّ أطّا وأطيطا : صوّت. وكذلك كلّ شيء أشبه صوت الرحل الجديد... وأطت الابل تئِطّ أطيطا: أنّت تعبا أو حنينا أو رَزَمة.	1	ابن منظور (أطط) م 1 ص71
و«حَفّ يَحفّ حَفيفا وحفْحَف. وحفّ الجُعَل يحفّ: طار. والحفيف: صوت جناحيه. والأنثى من الأساود تحفّ حفيفا: وهو صوت جلدها إذا دلكت بعضه ببعض. وحفيف الريح : صوتها في كل مرّت به ... وحفّ الفرس يحفّ حفيفا وأحففته أنا إذا حملته على أن يكون له حفيف وهو دويّ جريه. وكذلك حفيف جناح الطّائر. والحفيف: صوت أخفاف الابل... «وحفّ الغيث إذا اشتدّت غيثته حتى تسمع له حفيفا...	1	ن م (حفف) م1 ص674 و675
وأرزمت الشّاة على ولدها: حنّت. وأرزمت النّاقة إرزاما وهو صوت تخرجه من حلقها لاتفتح به فاها. وفي الحديث أن ناقته تلحلحت وأرزمت: أي صوّتت... وأرزم الرّعد: اشتد صوته وقيل هو صوت غير شديد وأصله من إرزام النّاقة... ورَزَمَةُ السّباع أصواتها... وأرزمت الرّيح في جوفه كذلك.	1	ابن منظور (رزم) م2 ص1161
وأرنّت القوس في إنباضها والمرأة في مناحتها والماء في خريره... وأرنّت المرأة تُرنّ ورنّت تَرنّ.	1	ن م (ر نن) م2 ص 1235
"وضبح الأرنب والأسود من الحيات والبوم والصدى والثعلب والقوس يضبَح ضباحا صوّت وضَبَح يضبَحُ ضَبْحًا وضُبَاحًا : نبح والضّباح : الصّهيل. وضبحت الخيل في عدوها تضبح ضبحا : أسمعت من أفواهها صوتا ليس بصهيل ولا حمحمة. وقيل : تضبح تَنْحم وهو صوت أنفاسها إذا عدوت.. » «وقال ابن عباس: ما ضبحت دابة قط إلا كلب أو فرس».	1	ن م (ضبح) م3 ص507

ج) وبين الإنسان والحيوان (فصيلة منه أو مجموعة فصائل) مثل :

وبخبخ الرّجل قال : بخ بخ... والعرب تقول للشيء تمدحه: بَخْ بَخْ... والبخ السّري من الرجال. قال ابن الأنباري: معنى بَخْ بَخْ تعظيم الأمر وتفخيمه.... وبخبخة البعير وبخباخه : هدير يملأ فمه بشقشقته... يقال : بخبخ البعير إذا هدر... وتبخبخ لحمه :صوّت من الهزال.	1	ن م (بخخ) م 1 ص167
جَأر يَجْأر جَأرا وجُؤَارا : رفع صوته مع تضرّع واستغاثة ... وجأر الرّجل إلى الله عزّ وجلّ إذا تضرّع بالدّعاء ...وجَأر القوم جؤارا وهو أن يرفعوا أصواتهم بالدّعاء متضرّعين . قال: وجأر بالدعاء إذا رفع صوته... جأر الثور والبقرة يَجْأر جُؤَارا : صاح وخار يخور بمعنى واحد : رفعا صوتهما .	1	ابن منظور (جأر) م 1 ص390
وأجرس :علا صوته وأجرس الطائر إذ سمعت صوت مرّه... وقيل: جَرَس الطائر وأجرس : صوّت... وأجرس الحادي إذا حدا للإبل. وجرست وتجرّست أي تكلّمت بشيء وتنغمت به. وأجرس الحَيُّ : سمعت جَرْسه.	1	ن م (جرس) م1 ص440
تزغّم الجمل: ردّد رغاءه في لهازمه.هذا الأوّل ثم كثر فقالوا : تزغّم الرّجل إذا تكلّم تكلّم المغضب مع تغضّب... وتزعمت النّاقة ... وتزغّم الفصيل : حنّ حنينا خفيفا .	1	ن م (زغم) م 3 ص30-31
وزمجر الرّجل : سمع في صوته غلظ وجفاء... وزمجرة الأسد: زئيره يردده في نحره ولا يفصح	1	ن م (زمجر) م 3 ص43
"شخر يشخِر شخرا وشخيرا... وشخر الحمار يشخِر بالكسر شخيرا». «الشخير صوت من الحلق وقيل: من الأنف. وقيل من الفم دون الأنف. وشخير الفرس: صوته من فمه. وقيل هو من الفرس بعد الصهيل .	1	ن م (شخر) م 3 ص280
وصدح الرّجل يصدَح صدحا وصداحا وهو صدّاح وصدوح وصيدح: دفع صوته بغناء أو غيره...وصدح الحمار وهو صدوح: صوّت.وصدح الطّائر والغراب والدّيك يصدح صدحا وصُدَاحا: صاح.	1	ن م (صدح) م 3 ص415

"وصَفَر يصفِر صفيرا وصَفَر بالحمار وصفّر: دعاه إلى الماء. . .» والصفير من الصوت بالدواب إذا سقيت» «وصَفَر الطائر يصفر صفيرا أي مكا.	1	ابن منظور (صفر) م 3 ص449
صاح يصيح صيحة وصُياحا بالضم وصَيْحا وصَيَحَانا بالتحريك. وصيّح: صوّت بأقصى طاقته يكون ذلك في الناس وغيرهم.	1	ن م (صيح) م 3 ص498
وضجّ يضجُّ ضجّا وضجيجا وضَجَاجا وضُجَاجا . . .: صاح والاسم الضجّة. وضجّ البعير ضجيجا وضجّ القوم ضجاجا. قال: وضجّ القوم يضجّون ضجيجا: فزعوا من شيء وغلبوا، وأضجوا إضجاجا إذا صاحوا فجّلبوا . . . «. . . ضجّ إذا صاح مستغيثا. . .»	1	ن م (ضجج) م4 ص511-512
وضغا الذئب والسنّور والثعلب يضغو ضَغْوا وضُغَاءً: صوّت وصاح وكذلك الكلب والحيّة ثم كثر حتّى قيل للإنسان إذا ضُرب فاستغاث.	1	ن م (ضغا) م4 ص539
انضاع الفرخ أي تضوّر وتضوّع. وضاع (الصَّبِيُّ) يضوع وتضوّع: تضوّر في البكاء وقد غلب على بكاء الصّبي.	1	ن م (ضوع) م 3 ص557
قبّ القوم يَقِبُّون قبّا: صَخِبُوا في خصومة أو تمّار. وقبّ الأسد والفحل يَقِبُّ قبّا وقبيبا: إذا سمعت قعقعة أنيابه. . .	1	ن م (قبب) م4 ص3
"والكهكهة ترديد البعير هديره وكهكه الأسد في زئيره كذلك. . . والكهكهة في الضحك أيضا.	1	ن م (كهه) م5 ص307
وقد لَغَطوا يلْغَطون لَغْطا ولَغَطا ولغَاطا ولَغَطوا وألغطوا إلغاطا. ولغط القطا والحمام بصوته يلغط لَغْطا ولغيطا وألغط.	1	ن م (لغط) م5 ص377
مكا الإنسان يمكو مكوا ومكاء: صَفَر بفيه. . .ومكت إسته تمّكو مكاء: نفخت ولا يكون ذلك إلاّ وهي مكشوفة مفتوحة وخصّ بعضهم به إست الدّابة. . . ويكون المكو للطّائر والحيّة.	1	ابن منظور (مكا) م 5 ص517
نأج البوم يَنْأج نَأْجا: صاح وكذلك الإنسان وهو أحزن ما يكون من الدّعاء وأضرعه وأخشعه. . . ونأج الثّور ينئج نأجا ونُؤُوجا: صاح.	1	ن م (نأج) م 6 ص559
"وقد نبج ينبج نبيجا. . .» ورجل نبّاج: شديد الصّوت جا في الكلام. . . ونُباج الكلب ونَبيجه ونَبْجُه لغة في النُباح.	1	ن م (نبج) م 6 ص564
نبح الكلب والظبي والتّيس والحيّة ينبح نَبْحا ونبيحا ونباحا بالضم ونباحا بالكسر ونُبُوحا وتنباحا. . . ورجل نبّاح: شديد الصوت وقد حكيت بالجيم وقد نبح نبحا ونبيحا. ونبح الهدهد ينبح نباحا: أسنّ فغلظ صوته.	1	ن م (نبح) م 6 ص 565
"نَحَم يَنْحِم بالكسر نَحَما . . .» «النّحيم: الزحير والتّنحنح» « والنحيم صوت الفهد ونحم الفهد يَنْحم نحيما ونحوه من السباع كذلك وكذلك النّئيم وهو صوت شديد ونَحَم السّوّاق والعامل ينحِم وينحم نحيما إذا استراح إلى شبه أنين يخرجه من صدره».	1	ن م (نحم) م 6 ص599
نخر الإنسان والحمار والفرس بأنفه ينخِر وينخُر نخيرا: مدّ الصوت والنفس في خياشيمه.	1	ن م (نخر) م 6 ص602
يقال: أنخف الرّجل: كثر صوت نخيفه وهو مثل الخنين من الأنف. ونخفت العنز تنخف نَخْفا وهو نحو نفخ الهرة وقيل هو شبيه بالعُطاس.	1	ن م (نخف) م6 ص604
نَهَمَ ينهم لغة في نَحَم ينحِم: أي زحر. والنَّهْم والنّهيم: صوّت وتوعّد وزجر. وقد نَهَم ينهِم ونهمة الرّجل والأسد: نأمتهما. . . وقال بعضهم: نهمة الأسد بدل من نأمته. . . يقال نَهَمَ ينهم نهيما . . . يقال نهم الفيل ينهم نهما ونهيما. . . ونَهَم الإبلَ ينهمها نهما إذا زجرها لتجد في سيرها.	1	ابن منظور (نهم) م6 ص733
" وناحت المرأة تنوح نوحا ونواحا ونياحا ونياحة ومناحة وناحته وناحت عليه. واستناح الرّجل: بكى حتّى استبكى غيره. واستناح الذئب: عوى فأدنت له الذّئاب . . . ونوح الحمامة ما تبديه من سجعها على شكل النّوح.	1	ن م (نوح) م 6 ص738

" وهتفت الحمامة هتفا: ناحت . ويقال :هتّفت. . .» » وسمعت هاتفا يهتف إذا كنت تسمع الصوت ولا تبصر أحدا».	1	ابن منظور (هتف) م 6 ص768
" وهدر الغلام وهدل إذا صوّت» «الهديل صوت الحمام وخصّ بعضهم به وحشيّها كالدّباسي والقَماري ونحوها. هدل القُمريّ . . . وهَدَلت الحمامة تَهْدل هديلا. »	1	الزمخشري، أب (هدل) ص784
وولولت المرأة: دعت بالويل وأعولت. . . وولولت الفرس صوّتت.	1	ابن منظور(ولول) م 6 ص984

د) بين الإنسان وأشياء أخرى نحو.

غرغرتُ اللحم على النار إذا صليته فسمعت له نشيشا. . . والغرغرة صوت القدر إذا غلت وقد غرغرت. . . والغرغرة : حكاية صوت الراعي ونحوه. يقال: الراعي يغرغر بصوته أي يردده في حلقه .ويتغرغر صوته في حلقه أي يتردد.	1	ابن منظور (غرر) م4 ص975
وخوح الثوب: صوّت. ووحوح البقرَ: زجرها وكذلك وحوح بها. . . ووحوح الرّجل من البرد : إذا ردّد نَفَسَه في حلقه حتى تسمع له صوتا.	1	ن م (وحح) م 6 ص886

هـ) وبين عناصر الطبيعة وأشياء أخرى نحو :

أزت القدر تؤزّ وتئز أزا وأزيزا وأزازا وأتئزّت إذا اشتد غليانها. وقيل:هو غليان ليس بالشديد. . . والأزيز: صوت الرعد من بعيد،أزّت السحابة تئزّ أزّا وأزيزا. . .	1	ن م (أزز) م1 ص55

و) وبين الإنسان والحيوان وأشياء أخرى نحو :

يقال للماء إذا جرى جريا شديدا : خرّ يخرّ. . . وخرير الماء: صوته. . . وخرّ الرّجل في نومه : غطّ. وكذلك الهرة والنّمر. . . يقال: خرّ عند النّوم وخرخر بمعنى وهرّة خرور: كثيرة الخرير في نومها. . . والخرخرة : صوت النمر في نومه، يخرخر خرخرة ويخرّ خريرا. . . وخرّ الحجر يَخُرُّ خُرُورا : صوّت في انحدار بضمّ الخاء.	1	ابن منظور(خرر) م2 ص810
وسجع يَسْجَع سَجْعا وسجّع تسجيعا : تكلّم بكلام له فواصل كفواصل الشّعر من غير وزن. . . وسجع الحمام يسجع سجعا : هدل على جهة واحدة. . . تقول العرب : سجعت الحمامة إذا دعت وطرّبت في صوتها وسجعت النّاقة سجعا : مدّت حنينها على جهة واحدة وسجعت القوس كذلك.	1	ن م (سجع) م 3 ص101
إذا سمعت صوت الصرير غير مكرّر قلت: صرّ وصلّ. فإذا أردت أن الصوت تكرر قلت: قد صلصل وصرصر. . .وصرصر الطائر:صوّت وخصّ بعضهم به البازي والصقر. . .يقال: صرّ العصفور يَصِرّ إذا صاح وصرّ الجندب يصرّ صريرا وصرّ الباب يصرّ وكل صوت شبه ذلك فهو صرير إذا امتد. . . وصرصر الأخطب صرصرة. . . وصرّ المحمل يصرّ صريرا والصّقر يصرصر صرصرة. وصرّت أذني صريرا إذا سمعت لها دويّا. وصر القلم والباب يصرّ صريرا أي صوّت.	1	ن م (صرر) م 3 ص428
طنّ يطنّ طنّاً وطنينا » «والطّنين صوت الأذن والطسّ والذباب والجبل ونحو ذلك » والبطّة تطنّ إذا صوّتت وأطننت الطست فطنّت. والطّنطنة : صوت الطّنبور وضرب العود ذي الأوتار وقد تستعمل في الذّباب وغيره. وطنين الذّباب صوته. ويقال طنطن طنطنة ودندن دندنة بمعنى واحد. وطنّ الذباب إذا مَرجَ فسمعت لطيرانه صوتا.	1	ن م (طنن) م 4 ص618
وعجّ يعِجّ عجّا وعجيجا وضج يضِج : رفع صوته وصاح وقيده في التهذيب فقال: بالدعاء والاستغاثة. . . وعجعج : صوت. والبعير يعج في هديره عجّا وعجيجا: يصوّت. ويعجعج: يردّد عجيجه ويكرره. . . ونهر عَجّاج: تسمع لمائه عجيجا أي صوتا كأنه يعج من كثرته وصوت تدفّقه.	1	ن م (عجج) م 4 ص688 -689
وغرّد الطّائر فهو غرد. . . وغرّد الإنسان رفع صوته وطرّب وكذلك الحمامة والمكاء والدّيك والذباب. وغرّدت القوس : صوتت.	1	ابن منظور (غرد) م 4 ص970

وغطّ في نومه يغطّ غطيطا: نَخَر وغطّ البعير يغطّ غطيطا: أي هدر في الشّقشقة... وغطّ الفهد والنمر والحبارى: صوت والغطغطة: حكاية صوت القدر في الغليان وما أشبهها. وقيل: هو اشتداد غليانها... وفي حديث جابر : إن برمتنا لَتغطّ أي تغلي ويسمع غطيطها. وغطغط البحر: غلت أمواجه.	1	ن م (غطط) م 4 ص998
وكتّت القدرُ والجرّة ونحوهما تكتّ كتيتا: إذا غلت... وكتّ النّبيذ وغيره كتا وكتيتا : ابتدأ غليانه قبل أنْ يشتدّ. وكت البَكْر يَكِتّ كتّا وكتيتا : إذا صاح صياحا ليّنا...وكتّ الرّجل من الغضب.	1	ن م (كتت) م 5 ص218
ونأم الرّجل ينئِم وينأم نئيما وهو كالأنين وقيل: هو كالزحير وقيل: الصوت الضعيف الخفيّ أنّى كان. ونأم الأسد ينئم نئيما وهو دون الزئير وسمعت نئيم الأسد. قال ابن الأعرابي: نأم الطير يَنْئِم وأصله في الأسد. والنئيم : صوت البوم. ونأمت القوس نئيما.	1	ن م (نأم) م6 ص560
ونَشَج الباكي ينشِجُ نشجا ونشيجا إذا غصّ بالبكاء في حلقه من غير انتحاب ... والقدر تنشِج عند الغليان ... والحمار ينشج نشيجا عند الفزع... وكذلك نشج الزقّ... والقدر إذا غلى ما فيه حتى يُسْمع له صوت. والضفدع ينشج إذاَ ردد نقنقته.	1	ن م (نشج) م6 ص634
وهدر البعير يهدرهدرا وهديراوهدورا: صوّت في غير شقشقة وكذلك الحمام يهدر. والجرّة تهدر هديرا وتهدارا	1	ن م (هدر) م 6 ص782

جدول (17) : أمثلة أخرى لأفعال الجعل الصّرفي التّي تقتضي ثلاثة محلاّت فاعلا ومفعولين لا يمكن الاستغناء عن ثانيهما

ثم أتبعوهم أبا بكر و قومه	3	
أثكلها الله ولدها	3	
(ولَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيكُمْ الإيمَانَ و زَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ)	3	49 الحجرات 7-
لم أحذرك منه	3	الجاحظ رسالة الجواري ص 124
(لأُدْخِلَنَّهُم جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأنهارُ)	3	3 آل عمران 195-
و قول الشاعر : و خَبَّرْتُمانِي أَنَّ تَيْمَاءَ مَنْزِلٌ لِلَيْلَى إِذَا مَا الصَّيْفُ أَلْقَى المَرَاسِي	3	
و أذهله عما كان يحب	3	
أرته أنها نائمة	3	ر ج[1] ص 166
وأشفيتك العسل وغيره : جعلته لك شفاء	3	السّرقسطي ج2 ص 360
وأصدقك القول	3	
وأصفيتك الشّيء : جعلته لك خالصا	3	ن م ج2 ص400
وأضربت زيدا عمرا	3	شرح الكافية ج7 ص 65
وأضرب الرّجل الفحل النّاقة	3	الجوهري (ضرب) ج1 ص 168
وقد أظهرت لك الحق	3	ألف ليلة وليلة ج1 ص 240
يعجّل الله للنّاس الشّرّ استعجالهم للخير	3	ابن منظور (عجل) م4 ص 694
فعرّفتهم أنّهم عندي	3	الهمذاني ص 214
و أفهمه الأمر وفهّمه إياه : جعله يفهمه	3	ابن منظور (فهم)م4 ص1141
و أقطع فلانا نهرا : جاوز به نهرا	3	
و (إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغفِرَ لنا خَطَايَانا وما أَكْرَهْتَنَا عليه مِنَ السِّحرِ)	3	20 طه 73-
(و كَرَّهَ إِلَيكُم الكفرَ والفُسُوقَ والعِصْيَانَ)	3	49 الحجرات 7-

1 رمزنا بر ح إلى رسالة الجواري

و كسبت الرّجل مالا فكسبه	3	الجوهري (كسب) ج ا ص 210
و كففت الرّجل عن الشّيء فكف يتعدّى و لا يتعدى و كففت الرّجل منل كففته	3	ابن منظور (كفف) م5 ص 277
و ألبستها ثيابها	3	
و أمحضه الود و أمحضه له : أخلصه	3	ن م (محض) م5 ص277
و قد أملكت فلانا فلانة إذا زوجتها منه	3	الجوهري(ملك)ج1 ص 254
و ملّك عليهم رجلا من ثقاته	3	
و منّاه إياه	3	ابن منظور (مني) م5 ص539
إني أمنّي بلقائك قبل أن يخلق الله الدنيا بأربعة آلاف سنة	3	المعرّي، ر غ ص 279
و أنزل الله سكينته على رسول الله	3	الجاحظ، ك ع ص 342
و أنزلني طول النوى دار غربة	3	
و « أنشدت عني هذا البيت يرفع الماء »	3	المعرّي، ر غ ص 254
و«أنكحتك أقدمهم سلما وأكثرهم علما وأعظمهم حلما»	3	ك ع ص 290
و « لقد هيّجتم عليّ ما كان ساكنا »	3	القالي ج2 ص 48
و أودعت (تلك البيعة) (القلوب) السّلامة	3	الجاحظ، ك ع ص 198
و أستودعكما الله و المسيح	3	الحكيم ص 106
و« فقد أوردنا أنفسنا موارد نرغب إلى الله أن يصدرنا عنها وهو راض»	3	القالي ج2 ص 92

الجدول (**18**) : أمثلة للأفعال المنتمية إلى حقل الجعل المعجمي المقتضية محلّين والدّالة بجذرها على المفعول المحذوف في البنية قبل المعجميّة :

و تأخى فلانا : اتخذه أخا	2	السرقسطي ج 1 ص9
و أصل الشّيء : جعل له أصلا ثابتا يبنى عليه	2	م و (أصل) ص 16
و آلفت العدد : جعلته ألفا	2	السّرقسطي ج1 ص 123
و تأمم امرأة : اتخذها أما	2	م و (تأمم) ص 26
و أبأرتك : جعلت لك بئرا	2	السّرقسطي ج4 ص 92
و أحددت الرمح و غيره : جعلته حديدا و أحد النظر إلى الشّيء و فيه : أثبته	2	ن م ج 1 ص 338
و حزب القرآن : جعله أحزابا. وحزب القوم : جمعهم أحزابا	2	ن م ج1 ص 389
و حسّبت الرّجل : جعلت له مَحْسَبَة وهي الوسادة	2	ن م ج4 ص 92
و حلّق الشّيء : جعله كالحلقة	2	ن م ج4 ص 92
و حليتها و حلوتها حليا و حلوا : ألبستها الحلي	2	ن م ج ا ص 376
و خزم البعير : جعل في أنفه الخزامة و هي حلقة من شعر	2	ن م ج ص 481
وزرّ القميص : جعل له أزرارا	2	ن م ج3 ص445
و أزلجت الباب : أغلقته	2	ابن منظور(زلج)م3 ص 37
وزات الطعام زيتا : جعل فيه الزيت	2	السّرقطي ج3 ص 477
و أسقفت البيت : جعلت له سقفا	2	ن م ج3 ص 522
و أعبدت الحرّ : جعلته عبدا	2	ن م ج1 ص 218
و عسل الطّعام : جعل فيه عسلا	2	ن م ج1 ص 285
و عننت الفرس واللّجام وأعننته : جعلت له عنانا	2	ن م ج1 ص 130

و أقتبت البعير : جعلت له قتبا أو شددته عليه	2	السّرقطي ج2 ص 130
و أنهبت الشّيء : جعلته نهبا	2	ن م ج3 ص 239
و أنرت الثوب : جعلت له نيرّا وهو علمه	2	ن م ج3 ص 168

الجدول: (19) : أفعال انتقال الملكية :

أتى إليهم معروفا .	3	الجاحظ، رسالة الجواري ص55
قد أتاه الله الشرف والمال .	3	ر غ ص 267
(وَلَقَد آتَيْنَا إبراهيمَ رُشْدَهُ من قَبْلُ وكنابهُ عَالِمِينَ).	3	21 الأنبياء 51
وآتى فلان الشّيء يؤتيه : أتى به إليه وأعطاه إياه .	3	م و (آتى) ص5
(مالَكَ لا تَأْمَنّا علَىَ يُوسُفَ)	3	12 يوسف -11-
وأمّنه على كذا وائتمنه بمعنى .	3	ابن منظور(أمن)ج1 ص107
(وبشّر الّذين آمَنُوا وعَمِلوا الصالحاتِ أنّ لَهُم جنّاتٍ تَجري من تَحتِها الأنهارُ)[1]	3	2 البقرة 25-
وبقّ لنا العطاء : أوسعه .	3	ابن منظور(بقق)م1 ص245
وباع زيد عمرا ضيعة .	3	
وأثمنت الرّجل بمتاعه وأثمنت له : أعطيته ثمنه .	3	أ ب (ثمن) ص77
واجتزرتك جزورا : إذا جعلتها لك .	3	ابن منظور(جزر) م1 ص452
وأجزلت له العطاء : أي أكثرت .	3	ابن منظور(جزل) م1 ص455
وجزى الله خيرا عن بلال ونبيه .	3	الجاحظ، ك ع ص25
وأجعلت لك جعالة : أعطيتكها على الغزو .	3	السّرقسطي ج2 ص260
يقال : جلا فلان امرأته وصيفة حين اجتلاها إذا أعطاها عند جَلْوَتِها.	3	ابن منظور(جلا)م1 ص492
وجلاّ زوجه وصيفة: أعطاها إيّاها في ذلك الوقت.	3	
وأجمرتك الشّيء : ملّكتكه .	3	السرقسطي ج1 ص452
وأجدتك درهما : أعطيتك جيدا	3	ن م ج2 ص276
ويقال : أحذاني من الحُذْيا : أي أعطاني مما أصاب شيئا. وأحذاه حذيا: أي وهبها له .	3	ابن منظور(حذا) م1 ص594
وحَلَبْتُه النّاقة : حلبتها له .	3	الفارابي ج2 ص105
وأخمرتك الشّيء : ملّكتكه.	3	السّرقسطي ج1 ص452
ورهنت فلانا دارا رهنا وارتهنه : إذا أخذها رهنا .	3	ابن منظور(رهن)م2 ص1243
وأرهنت لهم طعامي وأرهنته : أي أدمته.	3	ن م ص1244
وزففت العروس إلى زوجها زفافا وأزففتها : أهديتها	3	السّرقسطي ج3 ص438
زوّجوه الجارية .	3	الهمذاني ص102
وأسقيتك الأ ديم : وهبته لك لتتخذ منه سقاء .	3	السّرقسطي ج3 ص529
وأسقيتك الماء : جعلته لك لتسقي به .	3	ن م ج3 ص529
وسقاكم الله تعالى الغيث والدر وأسقاكم.	3	أ ب (سقي) ص302
وسلبه الشّيء يسلبه سلْبا وسلَبا واستلبه إياه.	3	ابن منظور (سلب) م3 ص177
وأسلفتك مالا : أقرضتك .	3	السّرقسطي ج3 ص507
وسلم إليه ابنه القاسم ليعلمه		الزُّبيدي ص110

1 اعتبرناه من حقل العطاء متابعة لابن هشام «لأنّ البشارة من اللّه تعالى بالشيء من معنى الهبة» على حدّ قوله في المغني ج 2 ص 479.

وسلم إليه الشّيء فتسلمه. وأسلمه للهلكة.		ابن منظور(سلم) م3 ص306
وأسقتك إبلا : أعطيتكها تسوقها .		ابن القطّاع ج3 ص528
وشبرْت المرأة صداقها وأشبرتها مثله . وشبرتك الشّيء وأشبرتك : أعطيتكه .	3	ن م ج2 ص324 و325
واشترى عمرو من بكر ضيعة .	3	

وأشفيتك الشّيء : أعطيتكه تستشفي به.	3	ابن منظور (شفي) م3 ص33
وأصدقت المرأة صداقا	3	الكسائي ص135
وصدتك طائرا .	3	أبو زيد ص339
وأطرقني فحلك : أي أعرنيه حتى يضرب في إبلي.	3	ابن السكيت ص44
وطوى نصيحته عنك : قبضها .		السّرقسطي ج3 ص282
وأعبده عبدا : ملّكه إياه .	3	الجوهري (عبد) ج2 ص11
وأعريتك النخلة : وهبت لك ثمرتها.	3	السّرقسطي ج1 ص251
وأعطيتك الشّيء : ناولتكه.	3	ن م ج2 ص248
وعفا فلان لفلان بماله: إذا أفضل له. وعفا له عمّا له عليه: إذا تركه .	3	ابن منظور(عفا) م ص827
وقد أعاره الشّيء وأعاره منه وعاوره إياه.		ن م (عور) م4 ص 927

الجدول (20) أمثلة لأفعال الطلب

أ - الدالّة بصيغتها عليه

واستبعته الشّيء : سألته أن يبيعه		ابن منظور (بيع) م1 ص299
واستدفعت الله تعالي الأسواء أي طلبت منه أن يدفعها عني		ن م (دفع) م2 ص991
يستشيرهم في غزو الروم		الجاحظ، ك ع ص232
استطعمنا أهلها		الهمذاني ص188
ويستطعم من حضر ذلك المكان بلهو ولعب وهو عريان		التّوحيدي ج3 ص160
ويطلب منك أن ترد له الثياب الفاخرة الّتي استعرتها منه		الكيلاني ص 24
"ولا تستعن على أمرك إلاّ بأهل السّنّ والمعرفة"	3	القالي ج2 ص51
وقد استفهمني الشّيء فأفهمته وفهمته تفهيما	3	ابن منظور (فهم) م4 ص1141
وقضى الغَريمَ دينه قضاء : أداه إليه واستقضاه : طلب إليه أن يقضيه	3	ن م (قضى) م5 ص112
واستكتبتك كتاب الحيوان	3	الجاحظ، الحيوان ج1 ص5
تقول : استكتمته الحديث : أي سألته كتمانه	3	ابن هشام، المغني ج1 ص77
واستكفأت فلانا إبله : أي سألته نتاج إبله سنة فأكفانيها.	3	الجوهري (كفأ) ج1 ص68
استنسأته الدين فأنساني	3	ن م (نسأ) ج1 ص375
أستودعكما الله والمسيح	3	الحكيم ص106

ب - بجذرها

ودعا النّبي . . . فلانا إلى الإسلام	3	الجاحظ، ك ع ص18
وطلب زيد من يوسف أن يذهب	3	ن م ص 339
وعرضوا علي أن أشركهم في عملهم	3	ن م ص 339
تقاضيته حقي فقضانيه : أي تجازيته فجزاني	3	ابن منظور (قضى) م5 ص112
والتمس أفلاطون من اليونان أن يتخذوا تربية أبناء الملوك نموذجا	3	

فكأني أحرك ثبيرا وألتمس من الغضرم عبيرا	3	المعرّي، ر غ ص250
و «نشدتك الله وأنشدك الله وبالله وناشدتك الله وبالله: أي سألتك وأقسمت عليك» ونشدتك بالله : أي سألتك بالله كأنك ذكرته إياه فنشد أي تذكر.	3	ابن منظور (نشد) م6 ص635
وتوسل إلى أمرأته أن تدعه يذهب يوما واحدا إلى وطنه	3	الحكيم ص243
وأوصاه به خيرا	3	
وأوعز إلى الصّنّاع بالتّشمير والفراغ منها	3	

الجدول (21) : أمثلة لأفعال العلاج التّي تذكر الآلة المستعملة فيها :

المثال	المحلات	المصدر
وحشأه بالعصا حشأ : ضرب بها بطنه	3	السّرقسطي ج1 ص411
واحتال عليه بحيلة أخرى	3	ابن المقفّع، كليلة ودمنة ص11
دعسه بالرمح يدعسه دعسا : طعنه	3	ابن منظور (دعس) م2 ص982
و«فتذودهم الزبانية بعصي تضطرم نارا»	3	المعرّي، ر غ ص250
رأسته بالعصا : ضربت رأسه	3	ابن فارس، المقاييس(رأس)م4ص161
وقد سطت الرّجل والدابة بالسوط : إذا ضربته	3	ابن السكّيت ص370
وقد سفته بالسيف	3	ن م ص371
وشجرته بالرمح : طعنته	3	الزّمخشري، أ ب (شجر)-ص321
وشورت إليه بيدي وأشرت إليه: أي لوحت له	3	ابن منظور (شور) م3 ص381
وضمخه بالطيب وضمّخه	3	السّرقسطي ج4 ص188
وطعنه بالرمح يطعُنُه ويطعَنه طعنا فهو مطعون وطعين من قوم طعن : وخزه بحربة ونحوها	3	ابن منظور (طعن) م4 ص595
وطوى البئر بالحجارة : بناها	3	السّرقسطي ج3 ص282
وغرغره بالسكين ذبحه. وغرغره بالسنان : طعنه في حلقه	3	ن م (غرر) م4 ص975
وفنخ الرّجل بالجراح : أثخنه	3	ن م ج4 ص42
وفنخ رأسه بالشّيء يفنخه فنخا . . . : فتّ عظمه من غير شقّ يبين ولا إدماء	3	ابن منظور (فنخ) م4 ص1134
ولوحه بالسّيف والسّوط والعصا: علاه بها فضربه	3	ن م (لوح) م5 ص410
ومتأه بالعصا متأ : ضربه بها	3	السّرقسطي ج4 ص204
ومثنه بالسّوط : ضربه به	3	ن م ج4 ص200
ومحنه بالسّوط محنا ومحنة : ضربه	3	ن م ج4 ص187
ومسح بالسّيف الأعناق والسّوق : ضربها	3	ن م ج4 ص196
ومششت يدي بالمنديل أمشّها مشّا : أمسحها	3	القالي ج2 ص168
ومعسه بالرّمح ومعّسه : طعنه	3	السّرقسطي ج4 ص179
وماح الفم بالسواك : استخرج ماءه	3	ن م ج4 ص210
ونشرت الخشبة بالمنشار	3	ابن فارس، المجمل (نشر) ج3 ص869
و«فكلّما مرّ بشجرة نَفَحَتْه أغصانها بماء الورد»	3	المعرّي، رغ ص378
وتقول : «قد هروته بالهراوة »	3	ابن السكّيت ص371

الجدول (22) : أمثلة للتعالق بين الفعل والمفعول به في الجذر :

وتأبّل إبلا : اتّخذها.	2	ابن منظور (أبل) م1 ص7
تأبّى أبا : اتّخذ أبا.	2	المعجم الوجيز (أبى) ص4
استأتن أتانا إذا اشتراها واتّخذها لنفسه.	2	الفارابي ج4 ص238
تأخّيت أخا أي اتّخذت أخا.	2	ن م ج4 ص242
أَسَرت الأسير : شددته بالإسار وهو القدّ.	2	السرقسطي ج1 ص107
تأمّى فلان أمَةً : اتّخذها	2	م و (تأمّى) ص 29
بأرت بئرا : أي حفرتها. و بأرت البؤرة وهي الحفرة بأرا : حفرتها.	2	الفارابي ج4 ص206 السرقسطي ج4 ص 192
أبغضت بغضه .	2	الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص114
يقال : هم يُبَهِّمون البَهْم إذا حَرَموه عن أمهاته فرعوه وحده..	2	ابن منظور (بهم) م1 ص280
وقد اثمدت ثَمَدا.	2	ابن السكّيت ص371
جنّد الجنود : جمعها. جنّد الأجناد.	2	أ ب (جند) ص102 الجاحظ، ك. العثمانيّة ص185
ويقال مجنق المنجنيق وجنّق.	2	ابن منظور (جنق) م1 ص515
أحببت حبّي.	2	الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص114
واحتجرت حجرة : أي اتّخذتها	2	ابن منظور (حجر) م1 ص572
حردت حَرْدَهُ.	2	شرح الكافية ج1 ص117
حسبت الحساب.	2	ثعلب ص281
تقول : ... قد احتسيت حسيا.	2	ابن السكّيت ص371
تقول: لأحْلُونَّك حُلْوَانَك: أي لأجزينَّك جزاءك ... والحُلْوان : ما أعطيت من رشوة وغيرها.	2	ابن منظور (حلا) م1 ص710
وحَمَدت حمدهُ	2	الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص117
وخَبَأت خِباء وتخبّأته : عملته	2	السرقسطي ج1 ص500
ويقال تخبرت الخبر واستخبرته وخرج يتخبّر الأخبار	2	ابن منظور(خبر) م 2 ص 783 أ ب (خبر) ص52
وخبز الخبز خبزا : صنعه. واختبز الخبز خبزه	2	م و (خبز) ص184
وتقول قد استخبينا خباء إذا نصبناه ودخلنا فيه وأخبيناه : نصبناه.	2	ابن السكّيت ص328
خلق الله الخلق : أوجده على تقدير أوجبته الحكمة	2	الزمخشري، أ ب(خلق) ص173
ويقال : استَخِل خالا غير خالك واستَخْول خالا غير خالك.	2	ابن منظور (خول) م2 ص922
وأخمرت الخمر : اتخذتها	2	السرقسطي ج1 ص451
(فأدْلَى دَلْوَهُ)	2	12 يوسف 19
وادّوَى الصبيّ الدّوَاية إذا أكلها.	2	الفارابي ج4 ص126
وذبح الذبيحة ذبحا.	2	السرقسطي ج3 ص599
وربوت الرابية : علوتها..	2	ابن منظور (ربى) م2 ص1117
رهنت الرهن.	2	ثعلب ص267
غير أن المبرد كان يسأل سؤالا صراحا.	2	الزبيدي ص107
سلك هذا المسلك	2	إدريس، الحي اللاتيني ص230
سننت السنان أسنّه سنّا فهو مسنون إذا حددته على المسنّ .	2	ابن منظور (سنن) م3 ص221

شجر الشجرة : أخذ بعضها .	2	أ ب (شجر) ص321
شرب شرابا. الشراب. المشروب.	2	المبرّد ج2 ص126 الفارابي ج2 ص224 السرقسطي ج2 ص359
شهد بدرا والمشاهد كلّها.	2	الجاحظ، ك. العثمانيّة ص60
أصدقت المرأة صداقا.	2	الكسائي ص135
ولقد صنع صنيعا عظيما وفعل فعلا كبيرا.	2	الجاحظ ،ك ع ص185
يقال: أصاب فلان الصواب فأخطأ الجواب : معناه أنه قصد قصد الصواب فأخطأ مراده.	2	ابن منظور(صوب) م3 ص489
وصدت الصيد أصيده.	2	ثعلب ص269
طعمت الطعام.	2	الخليل (طعم) ج2 ص25
عاهد عهدا .	2	الجاحظ ، ك ع ص130
غَصَنَ الغصن يغصنُه غَصْنا : قطعه وأخذه	2	ابن منظور(غصن) م4 ص992
فجر الله الفجر .	2	أ ب(فجر) ص464
فرشت له فراشا .	2	ن م (فرش) ص469
وافتريت فروا أي لبسته .	2	الفارابي ج4 ص126
أفسل الفسيلة : انتزعها من أمّها و اغترسها	2	ابن منظور(فسل) م5 ص 1096
قرّب مع أخيه قربانا . (إذا قرّبا قربانا) .	2	الجاحظ، ك ع ص208 5 المائدة -27-
قصدت قصده .	2	الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص117
قَمَحَ القميحة[1] .	2	الفارابي ج2 ص228
وتقمص فلان قميصه .	2	السرقسطي ج2 ص136
" وتقيّل هو القَيْلَ : شربه والقيل والقيلولة شراب نصف النّهار.» «والقَيُول كالقيل اسم كالصَّبوح والغَبُوق »	2	ابن منظور (قيل) ن 5 ص 203
كرهت كراهتي .	2	شرح الكافية ج1 ص114
كنز الكنوز. . . وأباد الخلق.	2	الجاحظ، ر ج ص258
" وقد التوت المرأة لَوّية إذا ذخرت ذخيرة.	2	ابن السكيّت ص 371
ومصّر الأمصار : بناها	2	أ ب (مصر) ص 696
انتبذ النبيذ : عمله. نبذ النبيذ : عمله.	2	السرقسطي ج3 ص210
ونحوت نحوه.	2	الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص117
نذرت مالي فأنا أنذره نَذْرا. .	2	الجوهري (نذر) ج2 ص 826
ونَشَطت الأُنشوطة : عقدتها.	2	السيوطي، المزهرج1 ص29
استودعه وديعة.	2	الفارابي ج 3 ص282
وَوَزَ وزْرا : حمله.	2	ابن منظور(وزر) م6 ص918

الجدول (23): أمثلة للأفعال الدّالّة بجذورها على المفعول به غير الآلة الغائب في البنية المعجميّة:

أبِلَ يأبل أبَالة مثل شكِس شكاسة وأَبِلَ أَبَلا فهو آبل وأبِل : حذق مصلحة الابل والشّاء.	2	ابن منظور (أبل) م1 ص7
وآرطت الابل : أكلت الأرطى.	2	السرقسطي ج1 ص71

1 يقال : « قمح الشّيء والسويق واقتمحه : سفّه. . . والقميحة : السفوف من السويق وغيره. . . (اللسان (قمح) م5 ص159)

أركت الإبل أرُوكا وأرَكا : رعت نبات الأراك.	2	م و (أرك) ص13
أرَتْ النّحل : عملت الأري : وهو العسل.	2	السرقسطي ج1 ص121
أسِدَ : رأى الأسد ودهش وفزع لرؤيته.	2	م و (أسد) ص15
أبطح الحاجّ : نزلوا بطحاء مكّة.	2	السرقسطي ج4 ص77
أتأمت المرأة : ولدت توأمين.	2	ن م ج3 ص372
وأتمرت النخلة : حملت التمر.	2	ن م ج3 ص355
وأتهم : أتى تهامة وهي ما والى مكّة من الأرض.	2	ن م ج3 ص36
ثَلَجت السّماء ثَلْجا وأثلجت : أمطرت الثّلج.	2	ن م ج3 ص612
وثلجت الماء وغيره ثلجا : ألقيت فيه الثلج.	2	ن م ج3 ص615
وجَحَر كلّ ذي جُحْر : دخل جُحْره .	2	ن م ج2 ص287
" وقد تجلبب» « والجلباب : الخمار وقيل : جلباب المرأة : ملاءتها الّتي تشتمل بها».	2	ابن منظور(جلب) م1 ص477
تحرّج : أي تأثّم . . . والحرج الإثم.	2	الجوهري (حرج)ج1 ص306
أحصب : أثار الحصباء في جريه.	2	السرقسطي ج1 ص356
حَطَب حَطْبا : جمع الحطب والمال.	2	ن م ج1 ص389
" وتحنّث أي تعبّد واعتزل الأصنام مثل تحنّف» «والحِنث: الإثم والذنب. وبلغ الغلام الحنث: أي المعصية والطاعة»	2	الجوهري (حنث) ج1 ص280
تحوّب وتأثّم : أي ترك الإثم والحوب.	2	ابن عصفور ج1 ص185
أخبَتَ : نزل الخبت وهو المطمئن من الأرض .	2	السرقسطي ج1 ص507
وأخدرت الجارية : لزمت خدرها .	2	ن م ج1 ص468
وخَزَم البعيرَ : جعل في أنفه الخزامة وهي حَلَقة من شَعَر .	2	ن م ج1 ص481
يقال : قد خَطئتُ إذا أثمت فأنا أخطأ وأنا خاطئ . . . قال المُنذري : سمعت أبا الهَيثم يقول : خَطِئت لما صنعه عمدا وهو الذّنب وأخطأت لما صنعه خطأ غير عمد	1	ابن منظور (خطأ) م2 ص854
وأخَلّ القوم : رعت إبلهم الخُلّة وهي ما حلا من النبات	2	ن م ج1 ص443
وقد أدويت إذا أخذت الدُّواية وهي كالقشرة تعلو اللبن.	2	ابن السكّيت ص329
واذّبحت : اتّخذت ذبيحا كقولك اطّبخت : اتّخذت طبيخا	1	الجوهري (ذبح) ج1ص362
" وترعّثت المرأة أي تقرّطت « والرِّعاث: القِرَطة واحدتها رَعْثة ورَعَثة بالتحريك.	1	ن م (رعث) ج1 ص286
وقد ارتغيت إذا أخذت الرُّغوة بيدك فهويت بها إلى فيك	1	ابن السكّيت ص328
رَمّثَت الإبل : أكلت الرِّمث.	1	السرقسطي ج3 ص 38
زَبَلَ الأرضَ زَبْلا وزُبولا : ألقى فيها الزِّبل وأصلحها به.	1	ن م ج3 ص465
" أسحت الرّجل في تجارته : اكتسب السُّحتَ « «والسّحت : الحرام»	1	الجوهري (سحت) ج1 ص252
وتسحّرنا : أكلنا سَحُورنا	1	الخليل(سحر) ج3 ص136
أسمن الرّجل : اشترى سمنا.	1	السرقسطي ج3 ص511
أسهب الرّجل : نزل السهب وهو سهل الأرض.	1	ن م ج3 ص 569
أسهل القوم : نزلوا السّهل .	1	ن م ج2 ص520
أشأم : أتى الشّام . وأشأم الرّجل والقوم : أتوا الشّام اوذهبوا إليها. . . وتَشَأم الرّجل: انتسب إلى الشّام مثل: تقيّس وتكوّف.	1	ن م ج2 ص355 ابن منظور (تشأم) م3 ص258

وتقول : قد تشاجر المال : إذا رعى العشب والبَقْلَ فلم يبْقَ منها شيء فصار إلى الشجر يرعاه .	1	ابن السكيّت ص309
شكَرت الشجرة وشكِرت وأشكرت : أنبتت الورق وهو الشَّكير .	1	السرقسطي ج2 ص322
وَشَكَمْت الفرسَ شَكْما أدخلت الشَّكيم في فيه وهو فأس اللجام . . . وأشكمت الفرس أيضا .	1	ن م ج2 ص326
واطّبخت وهو افتعلت : أي اتخذت طبيخا	1	الجوهري(طبخ) ج1 ص426
"يقال : خرجوا يتطرثنون أي يجتنون الطُّرْثُوث » « وهو نبت يؤكل».	1	ن م(طرثن) ج1 ص286
وطَلَحت الإبل : أكلت الطَّلْح.	1	السرقسطي ج3 ص270
" أعجّت الرّيح وعجّت :اشتدّت وأثارت الغبار « « والعجاج : الغبار والدّخان أيضا » .	1	الجوهري(عجج) ج1 ص327
وقد أعرس فلان : أي اتخذ عُرْسا وأعرس أهله إذا بنى بها وكذلك إذا غشيها .	1	ن م (عرس) م4 ص603
عَرَشَ يَعْرِش عَرْشا إذا عمل عريشا وهو الخيمة.	1	السرقسطي ج1 ص294
عسل الطعام : جعل فيه العسل.	1	ن م ج1 ص285
« وقد عسلجت الشّجرة : أخرجت عسالجها» والعسلج بالضم والعسلوج ما لان واخضرّ من قضبان الشجر أوّل ما ينبت .	1	الجوهري (عسلج) ج1 ص329
وأعشب القوم والرائد : أصابوا عشبا .	1	السرقسطي ج1 ص238
" و يقال : عَشِيَ بمعنى تعشّى » وعَشِيتُ الإبلُ تعشى عشًى إذا تعشّتْ		ابن منظور (عشا) م 4 ص 790
عَضِه البعير عَضْها : أكل العَضَاةَ .	1	السرقسطي ج 1 ص220
عاس الفحل عَيْسا : ضرب النوق. والعيسُ : ماؤه.	1	ن م ج1 ص310
وعاين عيْنا وأعْيَنَ : بلغ عينَ الماء في حفره ومنه ماء مَعِين .	1	ن م ج1 ص204
"وتقول استعان فلان إذا حلق عانته وكذلك استحد .	1	ابن السكيّت ص370
" الغَداء : رعي الإبل في أوّل النهار وقد تغدّت وتغدّ الرّجل. . . » ويقال غَدِيَ الرّجل يغدى فهو غَديان وامرأة غديانة وعشِي يعشى فهو عشيان وامرأة عشيانة بمعني تغدّي وتعشى	1	ابن منظور (غدا) م 4 ص 363
وقد غاث الله البلاد يغيثها إذا أنزل بها الغيث . وغوّث الرّجل : قال : واغوثاه والاسم الغَوْثُ والغُوَاث .	1	السرقسطي ص255 الجوهري (غوث)ج1 ص286
" أكثأت الأرض : أنبتت الكُثَأة » .	1	السرقسطي ج2 ص160
" أكرع القوم إذا أصابوا ماء السّماء فأوردوا». «وماء السّماء يقال له الكَرَع » .	1	أبو زيد ص398
ويقال استلبأت السّخلة : إذا رضعت اللّبأ .	1	أبو زيد ص371
وتملأت : لبست الملاءة .	1	أ ب (ملأ) ص601
" وقد انتشفت إذا شربت النُّشَافة » . « وهي الرُّغوة لما يعلو ألبان الإبل والغنم إذا حُلبت »	1	أبو زيد ص328
انتصح فلان : قبل النّصيحة .	1	الجوهري(نصح) ج1ص411
ونَعَل الرّجل نَعْلا : لَبِس النعَال .	1	السرقسطي ج3 ص136
وأهجر الرّجل : قال الهُجْرَ وهو الفُحْش .	1	ن م ج1 ص133
هَرَمت الإبل هَرْما : أكلت شجر الهَرْم. «والهَرْم بالتسكين ضرب من الحَمْض فيه ملوحة وهو أذلّه وأشدّه انبساطا على الأرض واستبطاحا».	1	ابن منظور(هرم) م6 ص798
واتّدى والد القتيل : أخذ الدّية .	1	أ ب (ودي) ص670

1 وكذلك الشّأن في كل الأفعال المنحوتة من مفعول به كان في الأصل جملة لفعل القول نحو بسمل وحمدل وسبحل وغيرها (انظر في ذلك فقه اللغة للثعالبي ص204 و206 و207 وموقف اللغويين العرب من النحت ص22)

وسّم الناسُ[1] توسيما : شهدوا الموسم كما يقال في العيد عيّدوا	1	ابن منظور(وسم) م6 ص928
وتقول قد احتظروا واستوصدوا : اتخذوا وصيدة وهي تكون في الجبال من حجارة مثل الحجرة تتّخذ للمال.	1	ابن السكّيت ص371
" وأوعس القوم : ركبوا الوعس[2] » .	1	ابن منظور(وعس)م6ص952
ويامن القوم وأيمنوا إذا أتوا اليمن .	1	ن م (شأم) م3 ص257

الجدول (24) : أمثلة للأفعال الدّالة بجذورها على أحد المفعولين الغائب في البنية المعجمية :

أ) آلة نحو :

أدَم الخبز : خلطه بالإدام .	2	ابن سيده (أدم) ج18 ص62
آذى فلانا يؤذيه إيذاء : أصابه بأذى.	2	السرقسطي ج1 ص11
وأرَطت الأديم أرْطا : دبغته بالأرطى.	2	ن م ج1 ص71
وأسرت الأسير : شددته بالإسار وهو القدّ.	2	ن م ج1 ص10 وص108
ألّهُ يؤلُّه ألاّ إذا طعنه بالألّة (والألّ جمع ألّة وهي الحَرْبَة والألّ مصدر ألّه).	2	ابن السكّيت ص20
وألوت الجلد ألْوا : دبغته بالألاء (شجر).	2	السرقسطي ج1 ص81
ويقال : بلَطْت الدار فهي مبلوطة إذا فرشتها بآجر أو حجارة . . . وبلطها يبلطها بلطًا وبلّطها : سوّاها.	2	ابن منظور (بلط) م1 ص257
أتحفت الرّجل : أطرفته بالتحفة .	2	السرقسطي ج3 ص371
وجصّص الحائط وغيره : طلاه بالجصّ.	2	ابن منظور(جصص) م1 ص463
وجعّ فلان فلانا إذا رماه بالجَعْو وهو الطين.	2	ن م (جعع) م1 ص467
وأجلب قَتَبُهُ : غشّاه بالجُلْبة وهو أن يجعل عليه جلدة رطبة فَطِيرا ثم يتركها عليه حتى تيبس .	2	الجوهري (جلب) ج1 ص 100
وقد جلم صوف الشاة إذا جزّه والجلم الّذي يجز به.	2	ن م (جلم) ج1 ص58
أجمرت الثوب وجمرته إذا بخّرته بالطّيب .	2	ابن منظور (جمر) م1 ص495
وجاح الله ما لهم وأجاحه بمعنى : أي أهلكه بالجائحة .	2	الجوهري (جيح)ج1 ص329
" وقد جَيَّر الحوضَ» و« الجيّار : الصّاروج » و«الجير: الجصّ فإذا خلط بالنورة فهو الجيّار » .	2	الجوهري (جير) م1 ص541
وحَبَل الصّيد حَبْلا : صاده بالحبالة وهي الشرك .	2	السرقسطي ج1 ص399
وحدا الإبل وبها حداء : ساقها وحثّها على السير بالحداء.	2	المعجم الوجيز (حدا) ص140
حربه حربا : طعنه بالحربة.	2	السرقسطي (حرب) ص142
وحصبه يحصبه حصبا : رماه بالحصباء.	2	ابن منظور (حصب)م1 ص648
وحَصَيْتُه حصيا : رميته بالحصى.	2	السرقسطي ج1 ص372
حَلَس النّاقة والدابة يحلسها ويحلُسها حلسا: غشّاهما بحَلَس.	2	ابن منظور (حلس) م1 ص695
" وذَرَعْتُ الثوب : قسته بالذّراع » وذرعت البعير: كويته في ذراعه بسمة تسمّى الذراع.	2	السرقسطي ج1 ص590 و591
وأرتجت الباب : أغلقته . والمرتاج : المغلق.	2	الجوهري(رتج)ج1 ص317
ورجمه : رماه بالحجارة : قتله بها.	2	ن م (رجم) ج1 ص. . .
وَرَكبته رَكْبا : ضربته بركبتي.	2	السرقسطي ج3 ص32
ورمحه فهو رامح : طعنه بالرّمح .	2	الجوهري (رمح) ج1 ص367

1 ومثل هذا كل الافعال الدّالة على الدخول في مكان معين . قال ابن السكيت «: وقد أعمنوا أذا أتوا عُمَان وقد أشأموا إذا أتوا الشام وقد يامنوا إذا أتوا اليمن وأيمنوا وقد عَالَوْا إذا أتوا العانية وقد انحجز القوم واحتجزوا وقد أخافوا إذا أتوا خيف منى فنزلوا وقد امتنى القوم (إذا أتوا منى عن يونس وقال ابن الأعرابيّ : أمنى القوم) ويقال قد نزلوا إذا أتوا منى . . . وقد غاروا إذا أتوا الغور . . . وقد كوفوا إ ذا أتوا الكوفة . . . ويقال أبحر فلان إذا ركب البحر والماء وقد أبرّ»» (ابن السكيّت ص309)

وقد اقتصرنا على بعضها في الجداول السابقة.

وزججت الرّجل أزجّه زجّا فهو مزجوج إذا طعنته بالزّجّ (والزّجّ . . . : الحديدة التي في أسفل الرمح).	2	ن م ج1 (زجج) ص318
وأزلجت الباب : أغلقته (بالمزلاج)	2	السرقسطي ج3 ص 450
سَمَنَ الخبز وسمّنه وأسمنه : لتّه بالسّمن .	2	ابن منظور(سمن)م3 ص209
أسنف البعيرَ : شدّه بالسّناف وهو نحو اللّبَب للفرس.	2	الزمخشري أب (سنف) ص310

وسننت الرّجل سنّا : عضضته بأسناني كما تقول : ضرسته.	2	ابن منظور (ستر) م3 ص222
ساط الرّجل : ضربه بالسياط.	2	السرقسطي ج3 ص561
وشاد البنيان : بناه بالشيد وهو الجصّ.	2	ن م ج3 ص357
صَفَدْت الرّجل صَفْدا وأصفدته : أوثقته بصفاد وهو ما يشدّ به الأسير.	2	ن م ج3 ص379
وصَقَرْت الحجارة : كسرتها بالصاقور وهو منقار من حديد.	2	ن م ج3 ص409
وعَنَزَه عنزا : طعنه بالعَنَزة وهو رمح قصير.	2	ن م ج1 ص275
غبَق الرّجل يغبُقُه ويغبِقُه غَبْقا وغبقة : سقاه غَبُوقا. . . والغبوق الشرب بالعشي	2	ابن منظور (غبق) م 4 ص 956
وَغَرَضْت النّاقة غَرْضا وأغرضتها : شددتها بالغُرْضَة وهي حزام الرّحْل .	2	السرقسطي ج2 ص 2
فأسه يفأسه فأسا : قطعه بالفأس. قال أبو حنيفة : فأس الشجرة يفأسها فأسا : ضربها بالفأس. فأس الخشبة : شقّها بالفأس.	2	ابن منظور (فأس) م4 ص1042
وقرع الشّيء يقرعه قرعا[1] : ضربه . . . والمقرعة : خشبة تضرب بها البغال والحمير .	2	ن م (قرع) م5 ص64-65
وقضبه قضبا : ضربه بالقضيب .	2	الجوهري (قضب) ج1ص203
وكلبه : ضربه بالكلاّب.	2	الجوهري (كلب)ج1 ص215
وكَلَس البنيان كَلْسا : طرّه بالكَلْس وهو الجصّ .	2	السرقسطي ج2 ص181
ومَدَرَ الحوض : أصلحه بالمَدَر. . . المدر : الطّين العَلِك الّذي لا يخالطه رمل.		ن م ج 4 ص194
ونَبَلْته نَبْلا : رميته بالنّبل.	2	الزمخشري، أ ب (نبل) ص615
وندف القطن يندفه نَدْفا : ضربه بالمِنْدَف .	2	ابن منظور (ندف) م 6 ص608
ونقرت الشّيء : ثقبته بالمنقار والمِنْقر بكسر العين: المعول ونقر الطائر الحبّة ينقرها نقرا : التقطها.	2	ن م (نقر) م6 ص701
وهَجَرت البعير : أوثقته بهِجار وهو حبل.	2	السرقسطي ج1 ص133
وهَرَوْت عبدي وتهريته : ضربته بالهراوة.	2	أ ب (هرو) ص700
وهَنَأْتُ الإبلَ أهنَؤُها وأهنُؤُها هنأ : طليتها بالهِناء وهو القَطِران.	2	السرقسطي ج1 ص178
ويرنأت الشيب : إذا خضبته باليُرَنَّاء وهو الحنّاء.	2	ابن هشام شرح قطر الندى ص37

ب) غير الآلة نحو:

تأبّى فلانا : اتخذه أبا. « ويقال : تأبتني حين تقول : يا أبتاه.	2	م و (تأبى) ص4 أبو زيد ص608
استأجره : اتخذه أجيرا.	2	م و (أجر) ص7

1 يدلّ جذر الفعل على المفعول به الأداة غير الموجود في البنية المعجميّة عادة فالعلاقة بين الفعل الموجود والمفعول الغائب علاقة تكامل غير أنّ بعض الحالات تشذّ عن هذا فيجوز فيها وجهان أن لا يذكر المفعول الأداة لدلالة جذر الفعل عليه في البنية المنجزة وأن يذكر المفعول عينه أو ما يفيد معناه. تقول مثلا :
«قرعته بالمقرعة والمقارع» (أب (قرع) ص503)
«وقرعت رأسه بالعصا قرعا»(اللسان (قرع) م 5 ص 64)

أخذت العدد أخذا : جعلته أحد عشر.	2	السرقسطي ج1 ص91
" آخى فلانا يؤاخيه مؤاخاة وإخاء : اتخذه أخا». « وتأختني حين تقول : يا أخاه ».	2	م و (آخى) ص9 أبو زيد ص609
آذى فلانا يؤذيه إيذاء : أصابه بأذى.	2	م و (آذى) ص11
أزر فلانا : ألبسه الإزار	2	ن م (أزر) ص15
أصّل الشّيء : جعل له أصلا ثابتا يبنى عليه.	2	م و (أصل) ص16
" وأفّك النّاسَ : حدّثهم بالباطل « «وهو الإفْك»	2	السرقسطي ج1 ص107
وآلفت العدد : جعلته ألفا.	2	ن م ج1 ص123
تأمّم المرأة : اتخذها أمّا.	2	م و (تأمّم) ص25
استأمن إلى فلان : استجاره وطلب حمايته.	2	ن م (استأمن) ص26
أهّل به : رحّب.	2	ن م (أهل) ص29
بأبأت الصبيّ إذا قلت له : بأبي أنت وأمي.	2	الجوهري (بأبأ) ج1 ص34
أبثثتك : أي أظهرت لك بثّي.	2	ن م (بثث) ج1 ص273
وبخخت الرّجل إذا قلت له « بخ » وبخ كلمة تقال عند المدح والرضا بالشيء. وتكرّر للمبالغة فيقال: «بخ بخ ».	2	ن م (بخخ) ج1 ص418
تقول : استبضعت كذا إذا جعلته بضاعة.	2	الزمخشري، أ ب (بضع) ص42
تبّن الدّابةَ تَبْنًا : أطعمها التبن.	2	السرقسطي ج3 ص366
وتبنّتني (المرأة) حين تقول : يا ابناه.	2	أبو زيد ص 608
وأتربت الشّيء : جعلت عليه التراب.	2	الجوهري (ترب) ج1 ص91
تمرت القوم تمرا : أطعمتهم التمر.	2	السرقسطي ج3 ص355
أتيته فما أثغى ولا أرغى : أي ما أعطاني شاة تثغو ولا بعيرا يرغو و«الثاغية : الشاة ».	2	ابن منظور (ثغا) م1 ص361
وثلجتنا السّماء تثلُجُ بالضّم كما تقول مطرتنا.	2	الجوهري (ثلج) ج1 ص 302
أثبت الرّجل : أعطيته الثواب على فعله وهو المكافأة.	2	السرقسطي ج1 ص620
وجأجأت بالإبل إذا دعوتها لتشرب فقلت : جوء جوء	2	الجوهري (جأجأ)ج1 ص 39
وجهّزت القوم تجهيزا إذا تكلّفت لهم جَهازهم للسفر وكذلك جهاز العروس والميّت.	2	الخليل (جهز) م3 ص385
وجوربته فتجورب أي ألبسته الجورب فلبسه.	2	ابن منظور(جرب)م1 ص430
وجيّبت القميص تجييبا إذا جعلت له جيبا واجتبت القميص.	2	الجوهري (جيب) ج1 ص104
وحَدَجْت البعير أحدجه بالكسر حَدْجا: أي شددت عليه الحِدْج. والحِدْج بالكسر الحملُ من مراكب النساء أيضا وهو مثل المِحَفّة والجمع حُدُوج وأحداج ».	2	ن م (حدج) ج1 ص305
وحَسّبْت الرّجل : جعلت له مَحْسَبةً وهي الوسادة.	2	السرقسطي ج1 ص464
وأحلبت الرّجل إذا جعلت له ما يحلُبُه.	2	الجوهري (حلب) ج1 ص115
وحليتها وحلوتها حلْيًا وحَلْوا : ألبستها الحليّ.	2	السرقسطي ج1 ص376
وَخبزَ القوم يخبِزُهم خَبْزًا : أطعمهم الخُبزَ.	2	ابن منظور (خبز) م2 ص784
ويقال تخوّلتني المرأة حين تقول يا خالاه.	2	أبو زيد ص608
رَحَلْت البعيرَ أرحَله رحْلا إذا شددت عليه رحْله.	2	السرقسطي ج3 ص31
ورطّبت القوم إذا أطعمتهم الرُّطَبَ.	2	الجوهري(رطب) ج1 ص136
رفّأت العروس : دعوت لها بالرّفاء والبنين.	2	السرقسطي ج3 ص46
و قد زَبَدْت القوم أزبُدهم إذا أطعمتهم الزُّبَد	2	ابن السكيت ص 278
أزججت الرمح فهو مزَجّ إذا عملت له زُجّا.	2	الجوهري (زجج) ج1 ص318
زرّالقميص : جعل له أزرارا.	2	السرقسطي ج3 ص445
زات القوم : أطعمهم الزّيت.	2	ن م ج2 ص477

سأسأت بالحمار إذا دعوته ليشرب وقلت له : سأسأ.	2	الجوهري(سأسأ) ج1 ص55
سرولته فتسرول.	2	أ ب (سرول) ص294
أسعرت له الشيء : جعلت له سعرا.	2	السرقسطي ج2 ص502
أسقف البيت : جعل له سقفا.	2	ن م ج3 ص522
وشحمت القوم شحما : أطعمتهم شحما.	2	ن م ج2 ص350
وأشفيتك العسل وغيره : جعلته لك شفاء.	2	ن م ج2 ص360
وشكمته شَكْما وأشكمته : أعطيته مكافأة والاسم الشُّكْم.	2	ن م ج2 ص326
وشَمَلَت الشاة شَمْلا شددتَ الشِّمال عليها وهو وعاء يربط فيه ضرعها.	2	ن م ج2 ص345
وأشهيت الرّجل أعطيته شهوته.	2	ن م ج2 ص363
وأشويتك : أطعمتك الشواء.	2	ن م ج2 ص361
وشيّخته دعوته شيخا.	2	الجوهري (شيخ) ج1 ص425
صبّحته أي قلت له عِمْ صباحا .	2	ن م (صبح) ج1 ص380
صَدَّقت القومَ : أخبرتهم بالصدق. وأصدق المرأة : أعطاها صداقها.	2	السرقسطي ج3 ص389و390
صررت النّاقة : شددت عليها الصّرار وهو خيط يشَدُّ فوق الخِلْف لئلا يرضعها ولدها .	2	ابن منظور (صرر) م3 ص428
صَعَقَتْه السّماء صَعْقا وأصعقته : ألقت عليه صاعقة.	2	السرقسطي ج3 ص378
" يقال : أعبدت الرّجل إعبادا وعبّدته تعبيدا إذا اتخذته عبدا » وأعبدت الحرّ : جعلته عبدا.	2	أبو زيد ص315 السرقسطي ج1 ص218
" واستعتب : طلب أن يُعْتب تقول : استعتبته فأعتبني أي استرضيته فأرضاني». « وأعتبه : أعطاه العُتْبى ورجع إلى مسرّته » .	2 2	الجوهري (عتب) ج1 ص176 ابن منظور(عتب)م4 ص675
وعسلتُ الرّجل : أطعمته العسل .	2	السرقسطي ج1 ص285
" يقال : سألته فأعشَبَني : أي أعطاني ناقة مُسنّة « «والعَشَبَة بالتحريك: النّاب الكبيرة وكذلك العشَمة بالميم «	2	الجوهري (عشب) ج1 ص182
عظمت الكلب عَظْما إذا أطعمته العظام.	2	السرقسطي ج1 ص298
" تعمّمت الرّجل : دعوته عمّا «. قال أبو زيد : ويقال تعمّمتني المرأة حين تقول : يا عمّاه «	2	ن م ج1 ص323 أبو زيد ص 608
عننت الفرس واللجام وأعننته : جعلت له عنَانا.	2	السرقسطي ج1 ص195
غبقك غَبْقا : سقاكَ الغَبُوقَ وهو شراب العشيّ.	2	ن م ج2 ص29
وغَرَت الرّجل وغرْتُه : أعطيته الغَيْرَة وهي الدّيَة.	2	ن م ج2 ص22
وأقتبت البعير : جعلت له قتبا أو شددته عليه.	2	ن م ج2 ص130
وقرّدت البعير : نزعت عنه قراده.	2	الجوهري (قرد) ج1 ص397
وقات أهله يقوتهم قَوْتا وقياتة والاسم القوت بالضمّ وهو ما يقوم به بدن الإنسان من الطعام واستقاته : سأله القوت.	2	ن م (قوت) ج1 ص261
وقيّل الرّجل : سقاه القَيْلَ . . . والقيل والقيلة شراب نصف النهار	2	ابن منظور (قيل) م 5 ص 203
وقد كَنَفَ الإبِلَ يكْنُفُها إذا عَمِل لها كَنِيفا وهو الحظيرة من الشجر .	2	ابن السكّيت ص26
لبأت القوم : أطعمتهم اللِّبَأ.	2	السرقسطي ج2 ص434
" وقد لَبَنْت الرّجل ألبُنه إذا سقيته اللبن «	2	ابن السكّيت ص275
" وألبنت القوم : جعلت لهم لبنا «.	2	السرقسطي ج2 ص427
لحدت القبر وألحدتُه : جعلت له لحدا.	2	ن م ج2 ص411
استملحه : عدّه مليحا.	2	الجوهري (ملح) ج1 ص406
واستمنحه : طلب منحته واسترفده.	2	الجوهري (ملح) ج1 ص408

ومهرت المرأة مهرا وأمهرتها : أعطيتها المهر.	2	السرقسطي ج4 ص139
أنجلت الإبل : أرعيتها النّجيل.	2	ن م ج 3 ص 147
نشدت فلانا أنشده نَشْدا إذا قلت له : نشدتك الله.	2	ابن منظور (نشد) م6 ص635
واستنصحه : عدّه نصيحا.	2	الجوهري (نصح) ج1 ص411
ونَصَلْت السهم وأنصلتُهُ : جعلت فيه نَصْلا.	2	السرقسطي ج3 ص119
أنهبت الشّيء : جعلته نهبا يُغَار عليه.	2	ن م ج3 ص239
ناله نَوْلا ونيلا وأناله : أعطاه نوالا وهو العطاء.	2	ن م ج3 ص123
أوتر القوس : جعل له وتَرًا ووَتَرَها ووتّرها.	2	ابن منظور(وتر)م6 ص874
واستوضحت الأمر أو الكلام إذا سألته أن يوضحه لك.	2	الجوهري(وضح) ج1 ص415

الجدول (25) : أمثلة للأفعال الّتي تتعالق في الجذر والمضاف أوالمضاف إليه القائم مقام المفعول به :

أَثَرَه أَثْرا وأثَاره : تَبِعَ أَثَرَهُ.	2	م و (أثر) ص5
أَذَنْتُهُ أَذْنا : ضربت أُذُنَهُ.	2	السرقسطي ج1 ص30
أرّخ الكتاب : حدّد تاريخه.	2	م و (أ رّخ) ص12
وتقول : قد أَفَخْته[1] : إذا ضربت يافوخه.	2	ابن السكيّت ص370
وأَمَّ فُلانا أمّا : أصاب أُمّ رأسه.	2	م و (أمّ) ص25
وقد أَنَفْتُهُ : إذا ضربت أنفه.	2	ابن السكيّت ص370
وقد بطنته أَبْطُنُهُ إذا ضربت بطنه.	2	ن م ص370
ابتكر الفاكهة : أكَلَ باكورَتَهَا.	2	أ ب (بكر) ص48
وقد تَرَقَيْتُه إذا ضربت تَرْقُوَته .	2	ابن السكيّت ص370
وثَلَثْتُ القوم مثل ثَمَنْتُهم. وثَمَنْتُهُمْ أَثْمُنُهُم : أخذت ثُمُنَ أموالهم	2	السرقسطي ج3 ص613
وقد جبهته إذا صككت جبهته.	2	ابن السكيّت ص370
جَنَبْتُ الرّجل جَنْبا : ضَرَبْتُ جنبه.	2	السرقسطي ج2 ص262
جَنَحَهُ يَجْنَحُهُ : أصاب جَنَاحَهُ.	2	ابن منظور (جنح) م1 ص512
حَشَأت الرّجل بالسَّهْم حَشْأ إذا أصَبْتَ جَوْفَهُ.	2	الجوهري (حشأ) ج1 ص43
وحَشَيْتُه : ضربتُ حَشَاهُ. وحَشَوْتُهُ أيضا : أصبت حشاه .	2	السرقسطي ج1 ص377
وخدعت الرّجل : قطعت أَخْدَعَهُ فهو مخدوع .	2	ن م ج1 ص448
خرطمه : ضرب خُرْطومه .	2	ابن منظور(خرطم)م2ص815
وخَشَرَ الشّيء خَشْرًا: نَفَى خُشَارَتَه وهو رديء كل شيء	2	السرقسطي ج1 ص484
وخشّمه يخشمه خَشْما : كسر خيشومه.	2	ابن منظور (خشم) م2 ص837
أخصب الرّجل : وجد خصب المرعى.	2	السرقسطي ج1 ص506
خَصَره خَصْرا : ضرب خاصرته.	2	ن م ج 1 ص 488
خمست القوم أخمسهم خمسا إذا أخذت خُمُس أموالهم وإن كنت لهم خامسا وكذلك إلى العشرة.	2	ابن السكيّت ص 15
وإذا أصبتَ رأسه : قلت رأسته فهو مرؤوس.	2	ن م ص 370
وإذا أصبت رئته قلت : رأيته فهو مرئيّ	2	ن م ص 370
واسترأيته واستريته : طلبت رأيه.	2	الزمخشري، أ ب (رأى)ص214
ربَعْت القوم إذا أخذت ربع أموالهم وإذا كنت لهم رابعا.	2	ابن السكيّت ص15
رجله يرجُله : أصاب رجله.	2	ابن منظور (رجل)م2 ص1113
وستهته أَسْتهه ستها : ضربت إسته.	2	ن م (سته) م3 ص96

1 اشتقاق الأفعال الدالة على الضرب الموضعي قياسية في رأي المعجميين. وهو ما تؤكده الأمثلة الواردة في هذه الصفحة وأمثلة أخرى.

وسدست القوم أسدسهم سدسا إذا أخذت سدس أموالهم أو كنت لهم سادسا.	2	ابن السكيّت ص15
أسديت المنسج : أقمت سداه وهو قائمه.	2	السرقسطي ج3 ص530
سَرَرْتُ الصّبي أسرّه إذا قطعت سُرَّه. والسُّرّ ما قُطِع .	2	ابن السكيّت ص256
استري الموت بني فلان : أي اختار سَرَاتهم.	2	ن م ص368
سمك الله السّماء رفع سَمْكَهَا.	2	أ ب (سمك) ص308
سننت الرّجل أسنّه : كسرت سنّه.	2	ابن منظور(سنن)م3 ص222
ويقال : استدنا بني فلان استيادا إذا اخترنا سيّدهم فقتلناه بقتيل لنا أو خَطَبوا إلى سيّدهم.	2	أبو زيد ص308
شدقه شدقا : ضرب شِدْقه.	2	السرقسطي ج2 ص382
شغفه الحبّ : بلغ شَغَافه.	2	الفارابي ج2 ص217
"تصابيت الماء إذا شربت صُبَابته " "والصُّبابة بالضم البقيّة في الإناء".	2	الجوهري (صبب) ج1 ص161
صدر فلان فلانا يَصْدُرُه صدرا : أصاب صدره	2	ابن منظور (صدر) م3 ص416
وتصفّحت الشّيء إذا نظرت في صفحاته .	2	الجوهري (صفح) ج1 ص383
وطَحَله طحْلا : أصاب طحاله.	2	السرقسطي ج3 ص270
وتقول إذا رميت الصّيد وغيره فأصبت ظلفه قد ظَلَفْته فهو مظلوف.	2	ابن السكيّت ص369
ويقال تعجّزت البعير إذا ركبت عَجُزَه.	2	ن م ص371
وعَسَلْتُ النحل : جنيت عسلها.	2	السرقسطي ج1 ص285
تعَشَّن النخلة : أخذ عُشانتها. يقال : تعشّنت النخلة واعتشنتها إذا تتبعتَ كُرابتها فأخذته. والعُشَانة اللُقَاطة من التّمر.	2	ابن منظور(عشن) م4 ص787
وقد عَضَدْتُه إذا ضربت عَضُدَه أعضِده عَضْدا.	2	ابن السكيّت ص370
عقبه يعقبُه عَقْبا : ضرب عَقِبَه.	2	ابن منظور (عقب) م4 ص83
عَنَقْته : ضربت عنقه.	2	السرقسطي ج1 ص214
عنونت الكتاب : كتبت عنوانه .	2	ن م ج1 ص324
تقول : عيّبت[1] الرّجل تعييبا إذا أخبرت بمساوئ أعماله الّتي عمل .	2	أبو زيد ص308
فإذا أصبت فؤاده قلت : فأدته فهو مفؤود .	2	ابن السكيّت ص370
فَخَذَه فَخْذا : كسر فخذه أو ضربها .	2	السرقسطي ج4 ص44
قضّبت الكرم تقضيبا إذا قطعت أغصانه أيام الرّبيع.	2	الجوهري (قضب)ج1 ص203
وقَلَبته أي أصبت قلبه .	2	ن م (قلب)ج1 ص205
كبدته : أصبت كبده .	2	الزمخشري، أ ب (كبد) ص533
كرعه : أصاب كُرَاعه .	2	ابن منظور (كرع) م5 ص245
كشحه كشحا : ضرب كشحه أي خاصرته .	2	السرقسطي ج2 ص176
كليته فهو مكليّ إذا أصبت كُلْيته .	2	ابن السكيّت ص370
مَرَقْتُ القدر مَرْقًا وأمرقتها : أكثرت مَرَقَها .	2	السرقسطي ج4 ص141
نحر الرّجل : ضرب نحره .	2	ن م ج 3 ص188
وإذا أصبت نساه قلت نسيته فهو منسيّ .	2	ابن السكيّت ص370
ونيّبت الإنسان نَيْوبا : ضربت نابه.	2	السرقسطي ج3 ص168
وإذا أصبت وتينه[2] قلت وتنته فهو موتون .	2	ابن السكيّت ص370
وديت القتيل : أدّيت ديّته .	2	الزمخشري، أ ب (ودى) ص 670

1 بالإمكان اعتبار هذا المثال لا يختلف عن أمثلة الجداول الأخرى إذا خرّج على أن معناه : أخبرت بعيوبه.
2 "الوتين : عرق في القلب إذا انقطع مات صاحبه " (ابن منظور (وتن) م6 ص874)

الجدول (26) : أمثلة للتّعالق بين الفعل والنّعت الموجود في البنية قبل المعجميّة

أتأمت المرأة إذا ولدت اثنين في بطن. فهي متئم فإذا كان ذلك من عادتها قيل متئام.	ابن السكيت ص313
وأحلمت المرأة : ولدت الحلماء	السرقسطي ج1 ص365
وأحمد الرّجل : أي فعل فعلا يُحمد عليه	ن م (حمد) ج3 ص188
وحمَضت الإبلُ تحمُض حمْضا وحموضا : أكلت الحَمْض فهي حامضة» «والحمض من النبات كل نبت مالح أو حامض يقوم على سوق ولا أصل له».	ابن منظور (حمض) م1 ص719.
وأحمق الرّجل والمرأة : ولدا الحمقى	السرقسطي (حمق) ص721
وأذكرت (المرأة) إذا أتت بولد ذَكَر فإن كان ذلك عادة لها قيل : مذكار	ابن السكيت ص313
طلَّتْ السّماء الأرض أمطرتها مطرا لينا	السرقسطي ج2 ص249
وأعجن إذا جاء بولد عجينة وهو الأحمق	ابن منظور (عجن) م4 ص693.
وأعذب القومُ : صادفوا ماء عذبا	السرقسطي ج1 ص237
وأفذّت الشاة إفذاذا وهي مفذّ : ولدت ولدا واحدا فإن ولدت اثنين فهي متئم	ابن منظور (فذد) م4 ص1064
وأقبح فلان : أتى بقبيح	الجوهري (قبح) ج1 ص394
وأقصرت المرأة : ولدت ولَدًا قصارا وقد أطالت إذا ولدت ولدا طوالا.	ابن السكيت ص274
ومَحَض الرّجل وأمحضه : سقاه لبنا محضا لاماء فيه وامتحض هو : شرب المحض	ابن منظور (محض) م5 ص445
وأملحت الإبل : وردت ماء ملحا وملَحَ الشّاعر إذا أتى بشيء مليح	الجوهري (ملح) ج1 ص404 السرقسطي ج1 ص406
وأنجب الرّجل أي ولد نجيبا . . . وأنجبت المرأة فهي منجبة ومنجاب : ولدت النجباء. يقال : أنجب الرّجل والمرأة إذا ولدا نجيبا أي كريما. وأنجب الرّجل جاء بولد نجيب وأنجب جاء بولد جبان (من الأضداد).	ابن منظور (نجب) م 6 ص580

الجدول (27) : أمثلة لدلالة الفعل

أ - بمعناه على المفعول به الغائب على مستوى البنية المعجميّة. يقال :

«أجمرت الثوب وجمّرته إذا بخرته بالطيب» «واستجمر بالمِجْمَر إذا تبخر بالعود	ابن منظور (جمر) م1 ص495
خَرِب الرّجل خَرْبًا وخَرَابَةً : سرق الإبل	السّرقسطي ج1 ص453
سحَل الشّيء سحْلاً : بَرَدَهُ بالمبرد	ن م ج3 ص537
صر الحمار أذنه إذا أقامها وأصر إذا لم تذكر وصرّ الأسير : أوثقه بالغلّ والقيد	ابن فارس، المقاييس (صرر) م3 ص283 السّرقسطي ج3 ص383
صَفَدْتُ الرّجل أصفُدُه صَفْدا إذا ضربته بباطن الكف وصفدته أيضا إذا كسعته وهو أن تضرب إسته بظاهر قدمك	ن م ج2 ص229
"وأعْتَبْتُ الطّريقَ إذا تركت سهله وأخذت في وعره» «الإعتاب : الانصراف».	الجوهري (عتب) ج1 ص176
عَرِبَتْ المرأةُ عَرَبًا : تحببت إلى زوجها. فهي عَرُوبٌ	السّرقسطي ج1 ص239
قَلَيْتُ الرّجل : اختبرت عقله	ن م ج4 ص37
قرعته قرعا : ضربته بالعصا	ن م ج2 ص72
كبس الحفرة كبسا : ردمها بالتراب	ن م ج2 ص174
ولألأت (الظباء) : بصبصت بأذنابها	ابن السكّيت ص394
واسْتَمَحْتُه : سألته العطاء	الجوهري (ميح) ج1 ص408

ب - بجذره على المفعول به

حَطَب يَحْطِب حَطْبا وحَطَبا المخفّف مصدر وإذا ثقّل فهو اسم واحتطب احتطابا جمع الحطب	1	ابن منظور(حطب) م1 ص662
يقال : قد خَطِئتُ إذا أثمت. فأنا أخطأ وأنا خاطئ . . . قال المُنذري : سمعت أبا الهيثم يقول : خَطِئت لما صنعه عمدا وهو الذّنب وأخطأت لما صنعه خطأ غير عمد	1	ن م (خطأ) م2 ص854
عَشِي الرّجل يعشى وتعشّى كلّه : أكل العَشاء فهو عاش . . . وهو الطّعام الذي يؤكل بعد العشاء	1	ن م (عشا) م4 ص789

الجدول (28) : أمثلة للأفعال الدّالة على الزّمان :

1- الزّمن الكوني أو الاجتماعي :

أ) بجذورها :

«آصلِ يُؤصل إيصالا : دخل في وقت الأصيل ». وأصَلنا: سرنا في الأصيل أو أتينا فيه وهو العشيّ.	م و (أصل) ص16 السرقسطي ج1 ص74
وآب به . وقيل لا يكون الإياب إلا الرجوع إلى أهله ليلا. التّهذيب : يقال للرّجل يرجع باللّيل إلى أهله : قد تأوّبهم وأتابهم .	ابن منظور (أوب) م1 ص127
" وقالوا باكرت الرّجل مباكرة ». وبكَر على الشّيء وإليه يَبْكر بكورا وبكّر تبكيرا وأبكر وباكره : أتاه بكرة كله بمعنى وابتكر فلان : أتاه بكرة . . . وأبكر الرّجل : وردت إبله بكرة .	أبو زيد ص516 ابن منظور (بكر) م1 ص248
و بيّت الأمر : عمله ليلا أو دبّره ليلا . . . بيّت القومَ العدوّ : أوقَعَ بهم ليلا	ن م (بيت) م 1 ص 293
و أحرمنا أي دخلنا في الشهور الحُرُم	ن م (حلل) م 1 ص 704
و أحلّ إذا دخل في شهور الحلّ	ن م (حلل) م1 ص703-704
ويقال أحال إذا أتى عليه حول[1].	ابن هشام، المغني ج1 ص272
أخرف القوم : دخلوا في الخريف. وأخرفت الشاة : ولدت في الخريف. وَخَرِفنا : مُطرنا في الخريف.	ابن منظور (خرف) م1 ص817 السرقسطي ج1 ص456
دَبَرْت الرّجل إذا بقيت بعده.	ابن منظور(دبر) م2 ص940
وأدلج القوم إذا ساروا في أول اللّيل . . . فإن ساروا في آخر اللّيل فقد ادّلجوا. . . والاسم الدُّلجة والدَّلجة.	ن م (دلج) م2 ص1001
رُحْت القوم ورُحْت إليهم : أتيتهم رَواحا.	السرقسطي ج3 ص53
سَبَت اليهود سَبْتا : تركوا العمل في سبتهم وأسبت اليهود أيضا .	ن م ج3 ص495
وسَرَيت سُرًى ومَسْرى وأسريت بمعنى إذا سرت ليلا	ابن منظور (سري) م 3 ص 141
و سمر القوم الخمرَ : شربوها ليلا	ن م (سمر) م 3 ص 200
وأشتينا : صرنا في الشتاء. وشتونا بالمكان شَتْوا : أقمنا فيه في الشتاء.	السرقسطي ج2 ص360
وشَرَقت الشّمس شروقا : طلعت وأشرقت إذا أضاءت. وأشرقنا : صرنا في وقت الشروق.	الزمخشري، أ ب (شرق) ص327 السرقسطي ج2 ص342
صَبَحْتُ القوم صَبْحا: أغرت عليهم صباحا وصَبَحَتْهم الخيل كذلك. وصَبَحَتك صَبُوحا : سَقَيْتُك صباحا. وصبحك الشّيء أتاك صباحا. وأصبحنا : صرنا في الصّباح .	ن م ج2 ص395-396
" وأصافوا : صاروا في وقت الصيف. وأصافت النّاقة إذا نُتِجَت في الصيف فهي مُصيف». ويقال : قد صاف بموضع كذا يصيف صيفا إذا أقام به صيفته .	ن م ج3 ص400 ابن السكيّت ص261
ويقال ضحّ غنمك : أي ارعها بالضحى .	الفارابي ج4 ص112
وضاحيته مضاحاة من الضّحاء .	أبو زيد ص514

1 ـ قد يتداخل الزمن الكوني والمدى كما هي الحال في هذا المثال وفي أخرى من نحو بات وظل وغيرهما .

وأضحى .	
طَفَلَت الشّمس : دنت للغروب. وآتيه في طَفَل الغداة وطفل العشيّ وهو بعيد طلوع الشّمس وقبل غروبها.	الزمخشري، أ ب (طفل) ص392

وأطاف به وعليه : طرقه ليل .	ابن منظور (طوف) م4 ص626
ظهرت الابل : وردت كلّ يوم نصف النهار. ويقال : قد أظهرنا : أي سرنا في وقت الظهيرة.	السرقسطي ج3 ص581 ابن السكيّت ص269
وعَتَمت الابل تَعتِم وتَعْتُم وأعتمتْ واستعتمت حُلبت عشاء وهو من الابطاء والتأخر والعَتَمَة : ثلث اللّيل الأوّل بعد غيبوبة الشّفَق. وأعتم الرّجل : صار في ذلك الوقت ويقال : أعتمنا من العتمة كما يَقال : أصبحنا من الصبح وأعتم القوم وعتّموا تعتيما : ساروا في ذلك الوقت.	ابن منظور (عتم) م4 ص681
و عشّيت الابل إذا رعيتها بعد غروب الشّمس	ن م (عشا) م 4 ص 790
غَبِسَ اللّيل غَبَسًا وغُبْسَة وأغبَسَ : أظلم والغَبَسُ : أول ظلام اللّيل .	السرقسطي ج2 ص3
غَبَقَ الرّجل يَغْبُقه ويغْبِقه غَبْقا وغبْقة : سقاه غَبُوقا وغَبَق الابل والغنم : سَقاها أو حلبها بالعشيّ. والغبوق : الشرب بالعشيّ .	ابن منظور (غبق) م4 ص956
وغدا. وغاديته مغاداة من الغدو إذا أتيته بكرة وضحوة.	أبو زيد ص514
وغلّسنا : سرنا بغَلَس . . . وغلّسنا الماء : أتيناه بغلس والغلس : والغلس : ظلام آخر اللّيل . وأغلس : سار بغَلَس .	ابن منظور (غلس) م4 ص1005 السرقسطي ج2 ص44
أغاب القوم : دخلوا في المغيب .	ابن منظور(غيب) م4 ص1033
أقمر القوم : ساروا في وقت القمر .	السرقسطي ج2 ص87
قال قَيْلا : نام القائلة أو شرب فيها .	ن م ج2 ص91

و تقيّل النّاقة : حلبها عند القائلة	ابن منظور (قيل) م5 ص203
أليلنا : صرنا في اللّيل.	السرقسطي ج2 ص473
يقال : مسّاك الله بخير من المساء كما تقول في الصّباح : صبحك الله بخير.	الفارابي ج4 ص114
أمسى .	
نَصَفَ النّهار وأنْصَفَ .	السرقسطي ج3 ص123
وأهجر القوم : ساروا في الهاجرة .	ن م ج1 ص133
" وأوهن القوم : ساروا في الوَهْن » «وأتيته وَهْنا ومَوْهِنا بعد ساعة من اللّيل » .	الزمخشري، أ ب (وهن) ص 692

ب) بمعناها :

« ظلّ[1] يفعل كذا إذا فعله نهارا. وبات يفعل ذلك إذا فعله ليلا ». « وظلّ بمعنى دام أو طال أو أقام نهارا وبات بمعنى أقام ليلا أو نزل بالقوم ليلا »	التبريزي ط11 ص40 السيوطي، همع الهوامع ج 2 ص 83
وبيّت الأمر : عمله ليلا أو دبّره ليلا : وبيّت القوم أو العدوّ : أوقع بهم ليلا .	ابن منظور (بيت) م1 ص293
وحيّت النار : توقّدت باللّيل .	السرقسطي ج1 ص372
وخَنّع الدّليل بالقوم : أي سار بهم في الظّلة .	الفارابي ج3 ص208
ودَنّقت الشّمس إذا دنت للغروب	السرقسطي ج3 ص349
وزَبّت الشّمس وأزبّت : تهيّأت للمغيب .	ن م ج3 ص438
وزَعَق زَعَقًا فهو زاعق وانزعق : فَزِع باللّيل .	ابن منظور(زعق) م3 ص26
"وسرى اللّيل سُرًى وأسرى قطعه بالسّيْر». وقد يذكر الظرف تأكيدا كما في الآية الأولى من سورة الإسراء : (سُبْحانَ الّذي أسْرَى بِعَبْده لَيْلاً منَ المَسْجدالحَرام إلى المَسْجد الأقصَى) .	السرقسطي ج3 ص499 الإسراء 17 - 1

1 تفيد بعض الأفعال مثل ظلّ وبات الزمن الكونيّ والمدى في آن.

" وسَمَرَ القوم سمْرا : تحدّثوا » «السّمر : الحديث باللّيل خاصّة» « و سمر القوم الخمرَ : شربوها ليلا »	السرقسطي ج3 ص553 ابن منظور(سمر) م 3 ص 200
سهر	
أصخد الحِرْبَاء : تصلّى بحرّ الشّمس.	السرقسطي ج3 ص390
وطرد المولود أخاه : ولد بعده.	ن م ج3 ص251
طرق القوم : جاءهم ليلا .	ابن منظور (طرق) م4 ص586
وعَتَرَت الذَّبيحة أعْتُرها عَتْرا : ذبحتها في رجب وهي العتيرة	السرقسطي ج1 ص269
وعسّ يعُسُّ عَسَسًا وعسّا . . . : أي طاف باللّيل. . . واعتسّ الشّيء : طلبه ليلا . . . وقد عسعس الذئب : طاف باللّيل.	ابن منظور (عسس) م4 ص775
وعَهَرَ بها عَهْرا : فجَر بها ليلا .	السرقسطي ج1 ص272
وتفشّت الماشية : رعت ليلا .	ن م ج3 ص203
قَرَبت الإبلُ الماءَ قَرْبا : طلبته ليلة وِرْدها .	ن م ج2 ص82
يقال : جئتك قَصْرا ومَقْصَرًا ومَقْصِرا وذلك عند دُنُوّ العَشِيّ قبيل العصر. وأقبلت مقاصر الظّلام وأقصرنا.	الزمخشري، أ ب (قصر) ص510
قضّبت الكَرْمَ تقضيبا إذا قطعت أغصانه أيام الرّبيع.	الجوهري (قضب) ج1 ص 203
مَسَد الإبلَ مَسْدا وأمسدها : أدام السّير بها باللّيل .	السرقسطي ج4 ص140

ونَشَرَت الأرض تنشر نُشُورا : أصابها الربيع فأنبتت.	ابن منظور (نشر) م6 ص635
هجع هجوعا : نام ليلا .	ابن فارس، المقاييس(هجع) م6 ص36
وهاج الإبل هَيْجًا : حركها بالليل إلى المورد والكلا .	ابن منظور (هيج) م6 ص853

2- المدى الزمني :

بات يفعل كذا وكذا : فعله ليلا.	السرقسطي ج4 ص127
جاش يَجُوش جوشا إذا سار اللّيل كلّه.	ابن منظور (جوش) م1 ص533
حقحق : إذا سار اللّيل من أوله وقد نُهِي عنه.	السرقسطي ج1 ص426
أحولت بالمكان : أقمت حولا.	ن م ج1 ص370
ودَجَنت السّماء وأدجنت وأدجن المطر : دام أيّاما.	أ ب (دجن) ص183
وأَرْدَمَت عليه الحمّى : أقامت.	السرقسطي ج3 ص26
" إلى مثلها يرنو الحليم صبابة». رنا : أدام النظر .	التبريزي ص51
أزمن بالمكان : أقام به زمانا والشيء : طال عليه الزمن.	م و (زمن) ص292
وزهت الإبل بعد وردها : سارت ليلة.	السرقسطي ج3 ص482
يقال أسنى القوم إذا أقاموا سنة في موضع.	ابن منظور (سنت) م3 ص214
وأشهر الشّيء والموضع أتى عليه شهر. وأشهرت المرأة : دخلت في شهر ولادتها.	السرقسطي ج2 ص337
صام الناس رمضان.	ابن هشام، شرح شذور الذهب ص161
أطرقتُ الفحلَ : وهبت ضِرابه سنة.	السرقسطي ج3 ص251
وعسَّ يَعُسّ عَسَسًا وَعَسّا : أي طاف بالليل.	ابن منظور(عسس) م4 ص775
عَمر زمانا طويلا.	الفارابي ج2 ص234
وأغبطت السّماء : دام مطرها وأغبطت الحمّى : دامت.	السرقسطي ج2 ص17
قرَنت السّماء قُرُونا وأقرنت : دام مطرها.	ن م ج2 ص52
قامت الحرب والسوق : دامتا.	ن م ج2 ص90
واستكفأت فلانا إبلَه : أي سألته نتاج سنة فأكفانيها أي أعطاني لبنها ووبرها وأولادها سنة، والاسم الكُفْأة والكَفْأة .	الجوهري (كفأ) ج1 ص181
ألظّ المطر : دام .	السرقسطي ج2 ص47

يقال ألم به إلماما إذا أتاه في فَرْط وأقلّ الفَرْط ثلاثة أيام وأكثره خمسة عشر يوما.	أبو زيد ص 516
مَسَدَ الإبل مسدا وأمسدها أدأب السير بها بالليل.	السرقسطي ج4 ص140
ونَصَبَ القوم : ساروا يومهم وهو سير ليّن.	الجوهري (نصب) ج1 ص225
نام.	
هجد هجودا : نام بالليل وأيضا قام للصلاة فيه.	السرقسطي ج1 ص135
هجع هجوعا : نام ليلا.	ن م ج1 ص161
وهَمَلَت السّماء هَمْلا وهملانا وانهملت : دام مطرها مع سكون وضعف وهمل دمعه.	ابن منظور (همل) م6 ص684
وردت الحمّى وِرْدا : أتت كلّ يوم	السرقسطي ج 4 ص 278
وَسِنَ فلان إذا أخذته سِنَة النعاس... والوَسْنَة والوَسَن: ثِقْلَة النوم. وقِيل: النعاس وهو أولَ النوم.	ابن منظور (وسن) م6 ص929
وَصَبَ الشّيء يَصِبُ وُصُوبا أي نام. تقول : وصب الرّجل على الأمر إذا واظب عليه. ووظب على الشّيء وظوبا : دام.	السرقسطي ج1 ص233

الجدول (29) :أمثلة للأفعال الدّالة على مكان مخصوص :

أ - بجذورها

تأبط الشّيء : وضعه تحت إبطه.	م و (تأبط) ص3
" آثف القدر يُؤْثِفُها إيثافا : وضعها على الأثافيّ » وأثَفت القدر : أي وضعتها على الأثافيّ.	ن م (آثف) ص6 الفارابي ج4 ص228
تأجّم الأسد : دخل في أجمته.	ابن منظور (أجم) م1 ص26
أَفَقَ : ذهب في آفاق الأرض.	السرقسطي ج1 ص95
أبرّ الرّجل : صار في البرّ.	ن م ج1 ص71
" وقد بَرَزَ يَبْرُز بروزا : أي خرج إلى البَرَاز» «والبَرَاز بالفتح : المكان الفضاء من الأرض البعيد الواسع.	ابن منظور (برز) م1 ص192
ثَفّيت القدر أي وضعتها على الأثافيّ .	الفارابي ج4 ص115
وأجددنا : صرنا في جدد الأرض (وهو اليابس).	السرقسطي ج2 ص254
جَرِجَ الرّجل: مشى في الجَرَج: (الأرض الغليظة). وجَرِج الرّجل إذا مشى في الجَرَجَة وهي المحجّة وجادة الطريق... والجَرَج : الأرض ذات الحجارة . والجَرَج : الأرض الغليظة .	ابن منظور(جرج) م1 ص431
أجرن العنب . والجرين: بيدر .	ن م (جرن) م1 ص448
وحذوت الرّجل : جلست حذاءه .	السرقسطي ج1 ص377
وحَرْقَفَ الرّجل إذا وضع رأسه على الحُرْقُفَة وهي مجتمع رأس الوِرْك ورأس الفخذ حيث يلتقيان من ظاهر.	ن م ج1 ص424
أحلّ الرّجل إذا نزح إلى الحِلّ من الحرم.	ابن منظور (حلل) م1 ص 703
وأخبن الرّجل إذا خَبَأَ في خُبْنَة سراويله ممّا يلي الصُّلْبَ وأثْبَنَ إذا خبأ في ثُبْنَتِه ممّا يلي البطن.	ن م (خبن) م2 ص788
وخيّم القوم : دخلوا في الخيمة .	ابن منظور (خيم) م2 ص933
أدبر الرّجل : جعله وراءه	ن م (دبر) م 2 ص 940
وذَرَعْتُ البعيرَ : كويته في ذراعه بسمة تسمى الذراع.	السرقسطي ج3 ص59
" رَبَذت الابل : ربطتها والابل في المِرْبد وهو الموضع الّذي تُرْبَد فيه» .	الزمخشري، أ ب (ربد) ص215
رفأت السفينة: قرّبتها من الشّط وذلك الموضع مُرْفأ.	الجوهري (رفأ) ج1 ص53
رقبه: طرح الحَبْلَ في رقبته.	ابن منظور (رقب) م2 ص1205
أراح الابل : أي ردّها إلى المُرَاح.	الفارابي ج3 ص419

زَرَبت البَهم في الزَّرب . . . أدخلته فيه فانزرب.	أ ب (زرب) ص269
شجَرت الشّيء: طرحته على المِشجر وهو المِشجب	لبن منظور (شجر) م 3 ص 273
وشاطأت الرّجل: إذا مشيت على شاطىء ومشى هو على الشاطىء الآخر.	الجوهري (شطأ) ج1 ص37
وصرّ الدراهم : جمعها في صرّة.	السرقسطي ج3 ص383
وعَجَزَتْ الدابّةُ عَجْزًا: أصابها داء في عَجُزِها.	ن م ج1 ص220
عَذَرْت الفرسَ عَذْرا: كويته في موضع العذار.	ن م ج1 ص235
و عرّف القومُ : وقفوا بعرفة.	ابن منظور (عرف) م4 ص748
وعَرَكْتُ القوم في الحرب عَرْكًا.	ن م(عرك) م4 ص754
عَطَنَت الإبلُ عُطُونا : أقامت عند الماء. قال أبو زَيْد : تقول قد عَطَنَت تعْطُن عطونا وهي إبل عاطنة وعواطن وقد أعطنتها وكذلك هذا عَطَنُ الغنم ومَعْطنُها لمرابضها حول الماء . . .	ابن السكيّت ص327
عَظَمْت الرّجل عَظْما : ضربته على عظامه.	السرقسطي ج1 ص298

أعنقت الكلب أُعْنِقُه إعناقا إذا جعلت في عنقه قلادة أو وَتَرا	ابن فارس، المقاييس (عنق) ط1 م4 ص160
وغَلَفْتُ القارورة وأغلفتها : أدخلتها في الغلاف.	السرقسطي ج2 ص3
وغَمَدْتُ السيف غَمْدا أو أغمدته : أدخلته في غِمْده.	ن م ج2 ص3
وأفلى الرّجل: ركب الفلاة وأفلى أيضا صار بالفلاة.	السرقسطي ج4 ص37
وَقَرَبْتُ السيف أيضا إذا جعلته في القِراب.	الجوهري (قرب) ج1 ص199
وقعرتُ البئر قعرا : نزلت إلى قعرها.	السرقسطي ج2 ص76
أقفر الرّجل : صار إلى القفر [1]. وأقفرنا كذلك	ابن منظور(قفر) م 4 ص135
وتكبدت الشّمس السّماء : صارت في كبدها. وسطها الّذي تقوم فيه. . . عند الزوال.	ن م (كبد) م5 ص210
ألهيت الرحى : ألقيت الطعام في لهوتها وهي فمها.	السرقسطي ج2 ص441
مرج الدّابةَ مَرْجا إذا أرسلها في المرعى	ن م ج 4 ص 159
وأنبج الرّجل : جلس على النَّباج وهي الإكام العالية: وقال أبو عمرو: نبح إذا قعد على النَّبجَة وهي الأكَمَة.	ابن منظور (نبح) م6 ص564
ندا القوم نَدْوا إذا اجتمعوا في النادي.	السرقسطي ج3 ص174
ونادى الرّجل جالسه في النادي. وندوتُ القومَ أنْدُوهم إذا جمعتهم في النادي.	ابن منظور (ندي) م6 ص611
أنصف الماء الجبّ إنصافا	ن م (نصف) م 6 ص 649
هَرَسَ الحبَّ: دقّه في المهراس.	الزمخشري، أ ب (هرس) ص699
وَحِلَ الرّجل وَحَلا : وقع في طين يضطرب فيه	السرقسطي ج 4 ص 275
وأوعَثَ القومُ أي وقعوا في الوَعْث .	الجوهري (وعث) ج1 ص296
وأوعيت المتاع : أي جعلته في الوعاء .	الفارابي ج3 ص271

ب) أو بمعناها نحو :

استأورت الإبل والغنمُ والوحش إذا نزعت وفرّت في السّهل . فإن صعدت في الجبل قيل : استأوزت.	السرقسطي ج1 ص126
وتبيّتُّ الطعام : أكلته عند المضجع.	الزمخشري، أ ب (بيت) ص56
«يقال : دَعَظَها به ودَعّظه فيها ودَغْمَظه فيها : إذا أدخله كلّه فيها» «الدَّعْظ: إيعاب الذكر كله في فرج المرأة »	ابن منظور (دعظ) م2 ص983
وزكأت النّاقة بولدها تزكأ زكأ : رمت به عند رجليها.	الجوهري (زكأ) ج1 ص54

1 – وكذلك يدل على مكان مخصوص لوقوع الحدث :
– كل الأفعال الّتي يكون مفعولها مكانا من نحو : اجتزت الوادي وعبرتُ النهر وكنست البيت .
– أو الدالة على الدخول في مكان من نحو: أبحر وأسهب وأسهل وأصحر وأفلى وأنجد وغيرها وهي كثيرة .

وقد شجّه يشُجُه ويشِجّه شجّا فهو مشجوج وشجيج والشّجّة واحدة شِجَاج الرأس.	الجوهري (شجج) ج1 ص323
صَرِيَ الماء صَرًى : اجتمع في مَنْقعه.	السرقسطي ج3 ص417
طفا يطفو : علا فوق الماء.	
عَثِيَ الشعر : كثر في الوجه.	ن م ج1 ص321
و عدنت الإبل في الحمض لا تعدُن إلاّ فيه	السيوطي، المزهر ج 1 ص 436
عامت السفينة .	السرقسطي ج1 ص245
غرغره بالسكين : ذبحه. وغرغره بالسنان : طعنه في حلقه والغرغرة كناية عن صوت الراعي ونحوه.	ابن منظور (غرر) م4 ص975
غاض الماء غَيْضا : غاب في الأرض.	السرقسطي ج2 ص39
وقَرْطبه : صرعه على قفاه.	ن م ج1 ص201
وقلّدته السّيفَ : ألقيت حمّالته في عُنُقه فتقلّده.	الزمخشري، أ ب (قلد) ص519
لطّت النّاقة بذَنَبها : أدخلته بين فَخذَيْها.	السرقسطي ج2 ص414
ألفّ الطائر رأسه : أدخله تحت جناحيه، وألفّ الرّجل رأسه : أدخله تحت ثوبه.	ن م ج2 ص418
يقال: نَغَشَ الشّيء نَغْشًا ونغشانا : تحرك في مكانه.	ن م ج3 ص204
و أنفذتهم : مشيت في وسطهم وخرقتهم	ن م ج 3 ص 136
ونَفَرَ الحاجّ من منى نَفْرًا ونفر الناس من منى ينفِرون نفْرا ونَفَرًا . . . وهو يوم النَّفْر والنَّفَر والنُّفور والنفير.	ابن منظور(نفر) م6 ص687
ما وَقَرَت كلمته في أذني.	التوحيدي ج3 ص201
وتيفّع الرّجل أوقد ناره في اليَفاع أو اليافع.	ابن منظور(يفع) م6 ص1014

الجدول (30) : أمثلة لدلالة الفعل على هيئة الفاعل أو المفعول

أ - بجذره :

تأنّف المرعى : طلبه أنِيًا	الزمخشري، أ ب (أنف) ص25
آم المرأة : تزوّجها أَيْمًا	ن م (آم) ص30
بدأت الشّيء : فعلته ابتداء. وبدأ الله الخلق وأبدأهم بمعنى	الجوهري (بدأ) ج1 ص35
بَغَتَ الشّيء بغْتا : فجأه وبغتة أيضا أعجله	السرقسطي ج4 ص108
أجدتك درهما : أعطيتكه جيدا	ن م ج2 ص276
وتحلّق القوم : جلسوا حلقة حلقة . . . وحلّق الطّائر إذا ارتفع واستدار	ابن منظور (حلق) م1 ص700
ويقال : أحمقت بالرّجل إذا ذكرته بحمق	أبو زيد ص405
"ودمدم عليه : كلّمه مغضبا" "الدّمدمة : الغضب"	ابن منظور (دمم) م2 ص1015
"دَهَمَ القَوْمُ دَهْما : جاؤوا بَرة"	السرقسطي ج3 ص328
الدهم : الجماعة الكثيرة وقد دهمونا أي جاؤونا بمرة جماعة. ودهمهم أمر إذا غشيهم فاشيا	ابن منظور (دهم) م2 ص1027
واذلعبّ الجمل اذلعبابا : انطلق والذّعلب والذّعلبة : النّاقة السّريعة	الجوهري (ذعلب) ج1 ص128
"وأرشقت النّظرَ : أحددته". " الرِّشْقُ : شوط من السهام" يُرمى جملة	السرقسطي ج3 ص5
وسرَّب على الابل : أي أرسلها قطعة قطعة. ويقال: سرّب عليه الخيل: وهو أن يبعث عليه الخيل سُربة بعد سربة	الجوهري (سرب) ج1 ص147
سَرَى اللّيل سُرًى وأسرى : قطعه بالسّير.	السرقسطي ج3 ص499
وشرعبت الأديم: قطّعته طولا. (والشّرعب: الطويل)	الجوهري (شرعب) ج1 ص154
وشَعَرْت المرأة وشاعرتها : ضاجعتها في شعار	الزمخشري أب (شعر) ص331
صدَعْت اللّيل : سريته	السرقسطي ج3 ص417
صرف الخمرَ يصرفها صرفا : إذا شربها صِرْفا بغير مزاج	ن م ج3 ص405

وضَفَنَ . . . أقبل مع الضيف وهو الضَّيْفَنُ	ن م ج2 ص227
وطردت الابل مثل طردتها إذا ضممتها من نواحيها وطردت القوم : مررت بهم جميعا	ابن منظور (طرر) م4 ص580
وأظرفت بـ(الرّجل) إذا ذكرته بظَرْف	أبو زيد ص405
أعقب الرّجل إذا مات وترك عقبا أي ولدا	ابن منظور (عقب) م4 ص 830
وغبّنا فلان : أتانا غبّا وغبت عليه الحمى غبا وأغبته : أخذته يوما وتركته آخر	السرقسطي ج1 ص190 ن م ج2 ص1
وقد فاجأت الرّجل مفاجأة وقد فجئته	ابن السكيت ص 150
وقد تقفّيت فلانا : إذا تتبعته من ورائه	ن م ص 371
تقول : نسأته البيع وأنسأته وبعته بنسأة وبعته بكلأة أي بأخرة	الجوهري (نسأ) ج 1 ص 76
ونَغَبَ الإنسانُ الماء ونَغَبَه نَغْبًا ونَغَبَ الرِّيق ونَغبه أيضا إذا ابتلعه نُغْبَة نغبة أي جُرْعة جرعة	السرقسطي ج 3 ص221
وناقبت فلانا إذا لقيته فجأة ولقيته نقابا	ن م ج1 ص 227
هدج الظليم : إذا مشي في ارتعاش الهدجان : مشية الشيخ وقد هدج يهدج	الجوهري (هدج) ج1 ص349

ب - بمعناه

بهته بهتا : أخذه بغتة	الجوهري (بهت) ج1 ص244
بَهَش إلى الشّيء بَهْشا : أسرع إليه مسرورا به	السرقسطي ج4 ص105
وأجبأت الزرع : بعته قبل أن يبدو صلاحه	الجوهري (جبأ) ج1 ص39
وجذَعْت الدابةَ جذْعا : حبستها بلا علف	السرقسطي ج2 ص257
جزع الموضع يجزعه جزعا : قطعه عرضا	ابن منظور(جزع) م1 ص454
حبحب الماء : جرى قليلا قليلا	المعجم الوجيز (حبحب) ص130
احرنبى الرّجل فهو مُحْرَنْب وهو الّذي ينام على ظهره ويرفع رجليه إلى السّماء	السرقسطي ج1 ص432
وأخدجت النّاقة إذا جاءت بولدها ناقص الخلق وإن كانت أيامه تامة	الجوهري (خدج) ج1 ص309
درأ علينا فلان يدرأ دروءا واندرأ : أي طلع مفاجأة	ن م (درأ) ج1 ص48
دَعّه دعًا : دفعه في جفوة. . . قال ابن دريد: دعه دفعه دفاعا عنيفا	ابن منظور (دعع) م2 ص983
ويقال : الرّجل يُربع إذا وُلد له في فَتاء سِنّه وولَدُه ربعيون	ابن السكّيت ص261
رسف المقيد رسفا ورسفانا : مشى في قيده	السّرقسطي ج3 ص75
رعد القوم رعدا : إذا تكلموا أجمعهم ونهضوا	ن م ج3 ص30
أرفضتُ الابلَ : أرسلتها بلا راع	ن م ج3 ص29
سرحت الأنعام سرحا وسرّحها راعيها : أرسلها ترعى	السرقسطي ج3 ص543
وأشبلت النّاقة : مشى معها ولدها	ن م ج2 ص335
وشرحْتُ المرأةَ : بسطتها عند البعال	ن م ج1 ص368
و شمجت الثوب أشمجه شمجا : إذا خطته خياطة متباعدة	الجوهري ج1 ص325
و صفن الفرس: وقف على ثلاث قوائم وثنى سُنْبُك رجله الواحدة	الجوهري ج3 ص406
ويقال : قد أصاف الرّجل يصيف إصافة إذا وُلد له بعد ما يُسِنّ. ويروى بعد ما كبر سنّه وولده صيفيون	ابن السكيت ص261
و ضفّ النّاقة ضفّا : حلبها بجميع الكفّ	السّرقسطي ج2 ص223
و ضَهّبت اللحم تضهيبا : إذا شويته على حجارة محماة	ن م ج2 ص242
و عب الماء : شرب بلا مص	ن م ج1 ص256
و «عجت المرأة صبيها عجوا : أرضعته شيئا بعد شيء» «وعج القوم يعجّون عجيجا : رفعوا اصواتهم داعين والحاج ملبين»	ن م ج1 ص250 ن م ج1 ص207

و أغال ولده وأغيله : جامع أمه وهي ترضعه	ن م ج1 ص20
و فَقَس. . . : مات فجاءة	ن م ج4 ص40
و قَسَت النّاقة قسا : رعت وحدها	ن م ج2 ص95
واقْلَعَفَّ الفَحْلُ النّاقة إذا ضربها فانضَمَّ إليها حَتّى يَصِير على عُرقوبِه معتمدا عليها وهو في ضرابها	ن م ج2 ص137
وكَرَفَ الحمارُ كرْفا . . . وأكرف : رفع رأسه عند شم البول	ن م ج2 ص142
و كشأت اللحم كشأ : شويته حتى ييبس فهو كشيء وأكشأته	الجوهري (كشأ) ج1 ص67
و تكفّأت المرأة في مشيتها : ترهيأت ومادت كما تتحرّك النَّخْلَة العيدانة	ن م (كفأ) ج1 ص67

و كَاسَ الرّجل كَوْسًا : سقط على رأسه	السّرقسطي ج2 ص162
و لَحَظَه لَحْظًا : نظر إليه بمؤخر عينيه	ن م ج2 ص446
ولَغَطَ القَوْمُ لَغْطًا ولَغَطا ولغيطا وألغطوا : صاحوا بما لا يفهم	ن م ج2 ص410
و لكزه يلكزه لكزا : وهو الضرب بالجمع في جميع الجسد وقيل : اللكز : هو الوجء في الصدر بجمع اليد وكذلك في الحنك	ابن منظور (لكز) م5 ص390
و نَتَع الدَّم وغيره يَنْتَعُ نتوعا إذا خرج من الجرح قليلا قليلا	السّرقسطي ج3 ص203
و ندهت الإبل : سقتها مجتمعة	
و نض الماء نضا : جرى قليلا قليلا	ن م ج3 ص178
يقال : طعنه فنكته : أي ألقاه على رأسه	ابن منظور (نكت) م6 ص714
هجَم على القوم يهجُم هجوما : انتهى إليهم بغتة وهجم عليهم الخيل وهجم بها . . . وهجم عليهم : دخل وقيل : بغير إذن. وهجم غيره عليهم".	ابن منظور (هجم) م6 ص776

الجدول (31) : أمثلة للأفعال الدّالة بمعناها على سبب وقوع الفعل. تقول :

بسست النّاقة بسّا وأبسستها : زجرتها لتسوقها	السّرقسطي ج4 ص66
اختتأت من فلان أي اختبأت منه واستترت خوفا أو حياء	الجوهري (ختأ) ج1 ص46
وخنع إليها خنعا وخنوعا : أتاها للفجور	ابن منظور (خنع) م2 ص913
دفّ الطّائر دفيفا : حرّك جناحيه للطّيران	السّرقسطي ج3 ص314
ورأرأت بعينها : دارت بالحدقتين للمغازلة أو المهازلة	الزّمخشري، أ ب (رأرأ) ص313
ترحرحت الفرس إذا فحجت قوائمها لتبول	ابن منظور (رحح) م2 ص1140
سبأت الخمر سبأ ومستبأ إذا اشتريتها لتشربها	الجوهري (سبأ) ج1 ص55
وشرّبت القربة أي جعلت فيها وهي جديدة طينا وماء ليطيب طعمها.	ن م (شرب) ج1 ص154
شغر الكلب : رفع إحدى رجليه ليبول	ابن فارس، المجمل (شغر) م2 ص566
وشغرت المرأة : رفعت رجلها للجماع وشغرتها أنا وأشغرتها إذا فعلت بها ذلك.	السّرقسطي ج2 ص335
ضبر الفرس قوائمه : جمعها ليثب	المقاييس (ضبر) ج3 ص386
ضرب في الأرض : سار فيها ابتغاء الرزق	الجوهري (ضرب) ج1 ص168
وقد طاف يطوف طوفا واطّاف يطّاف اطيافا إذا ذهب إلى البراز ليتغوط	ابن السكّيت ص260
عجَر الفرسُ يعجِر عجْرا وعجَرانا وعاجر إذا مرّ سريعا من خوف ونحوه	ابن منظور (عجر) م4 ص689
وعجم الشّيء يعجمه عجما وعجوما : عضّه ليعلم صلابته من خوره	ن م (عجم) م4 ص698
"عراه عروا واعتراه كلاهما : غشيه طالبا معروفه"	ن م (عرو) م4 ص759
ويقال قد أعريته نخلة أعريه إعراء إذا أعطيته نخلة يأكل ثمرها وهي العرايا من النخل	ابن السكّيت ص251
فشحت النّاقة : تفاجت لتبول وانفشحت إذا بقيت كذلك لوجع.	الجوهري (فشح) ج1 ص391
قعا الجمل على النّاقة قعوا : علاها للضراب وقعا الظليم على النعامة	السّرقسطي ج2 ص93
وقاع الفحل وقعاها أيضا إذا علاها للضراب	ن م ج2 ص125

أكارم بها يهود : أي أهديها إليهم ليثيبوني عليها	ن م (كرم) م5 ص248
كفت : أسرع حذرا من شيء	ن م ج2 ص151
وتقول : أكنبت يده إكنابا فهي مكنبة وثفنت فهي تثفن ثفنا مثل عملت إذا غلظت من العمل وخشنت	أبو زيد ص473
يقال : «الإبل تلوب حول الماء : تحوم عطشا»	الزّمخشري، أ ب (لوب) ص574
مذي مذيا وأمذي : خرج من ذكره شيء عن الملاعبة	السّرقسطي ج4 ص144
ومني منيا وأمنى : خرج من ذكره الماء عن المجامعة	
ونجرت الإبل ومجرت أيضا «والنّجر بالتّحريك عطش يصيب الإبل والغنم من أكل الحبّة فلا تكاد تروي»	ابن منظور(نجر) م6 ص585
وندأت القرص في النّار ندءا إذا دفنته في الملّة لينضج وكذلك اللّحم إذا أمللته في الجمر. والاسم النّديء مثل الطبيخ	الجوهري (ندأ) ج1 ص75
نشغ الرّجل نشيغا : بكى شوقا إلى صاحبه	السّرقسطي ج3 ص157
نقد الدّينار نقدا : نقره ليختبر جودته	ن م ج3 ص216

نَهَمْتُ الإبل أنْهَمُهَا بالفتح نهما ونهيما إذا زجرتها لتجدّ في سيرها	ابن منظور (نهم) م6 ص714
يقال : هدأت الصبي : إذا جعلت تضرب عليه بكفك وتسكنه لينام وأهدأت الصبي أهدئه إهداء إذا جعلت تضرب عليه بكفك وتسكنه لينام	الجوهري (هدأ) ج1 ص82 ابن السكّيت ص276

الجدول (32): أمثلة للأفعال الدّالة بمعناها على حال الفاعل و سببها و على حال المفعول و سببها:

1 - الفاعل

أجِل الرّجل أجَلا : اشتكى عنقه.	السرقسطي ج1 ص102
وأجِم الطعامَ أجوما : كرهه	ن م ج1 ص102
" أخِذت العين أخَذا : رمِدت وأخِذ الفصيلُ أخَذا أكثر من شرب اللبن حتى بَشِم وفسدت بطنه » .	ن م ج1 ص101
أزَى لفلان أزْيا : أتاه من وجه يأمنه ليخدعه .	المعجم الوجيز (أزي) ص15
قيل للرّجل إذا دخل بئرا فاشتدّت عليه ريحها حتى يصيبه دُوَار فيسقط قد أسن .	ابن منظور (أسن) م1 ص63
أنَح الرّجل يأنِح بالكسر أنْحا وأنُوحا إذا زحَر من ثقل يجده من مرض أو بُهْر كأنه يتنحنح ولا يُبين.	الجوهري (أنح) ج1 ص353
بَجَم الرّجل بجوما إذا سكت عن عيّ أو هيبة.	ابن فارس، المقاييس(بجم) ج1 ص335
بَشِم بشَما : مرض من كثرة الأكل.	السرقسطي ج4 ص121
ثَئِب الرّجل ثَأبا: غشي عليه من شيء أكله أو شربه.	ن م ج3 ص632
بار الفحل النّاقة يبورها بوْرا ابتارها : جعل يتشمّمها لينظر ألاقح هي أم حائل	ابن منظور (بور) م 1 ص 287
ثَمِد الرّجل : أنزفه الجماع .	السرقسطي ج3 ص627
جرج الخاتم في إصبعي يَجْرَج جَرجا: إذا اضطرب من سعته.	الجوهري (جرج) ج1 ص302
جلا الرّجل منزله : تركه من خوف	الزمخشري، أ ب (جلا) ص98
جهرت العين : لم تبصر من الشّمس	ن م (جهر) ص 87
حبِجت الإبل تحبَج حَبَجا إذا انتفخت بطونها من أكل العرفج والضَّعَة.	الجوهري (حبج) ج1 ص303
حبِطت الدابة حَبَطا : انتفخ بطنها من كثرة الأكل أو من أكل لا يوافقها.	المعجم الوجيز (حبط) ص132
و احتمّ الرّجل : لم ينم من الهمّ	ابن منظور (حمم) م 1 ص 726
ختا خَتْوا : تغير لونه من فزع أو مرض.	السرقسطي ج1 ص503
وأخرد الرّجل : سكت حياء.	الزمخشري، أ ب (خرد) ص157
دري الذئب الصيد إذا استخفى له ليفترسه	السيوطي، همع الهوامع ج 2 ص 214
ادّفن العبد: هرب خوفا من مولاه أو من مكان العمل ولم يخرج من البلد	المعجم الوسيط (ادّفن) ج 1 ص 290

واندلح بطن فلان اندياحا إذا انتفخ وتدلى من سمن كان ذلك أو علّة .	الجوهري (دوح) ج1 ص410
رأرأت بعينها وغيّقت وهَجَلَتْ إذا أدارتها تغمز الرّجل	ابن منظور (حبل) م 1 ص 557
ترحرحت الفرس : فحجت قوائمها لتبول	ابن فارس، المقاييس (رحرح) م2 ص286

وقد رَزَحت النّاقة ترزح رزوحا ورزاحا : سقطت من الإعياء هزالا .	الجوهري (رزح) ج1 ص365
ترنّح : تمايل من السكر وغيره. ورُنِّح عليه ترنيحا على ما لم يسم فاعله : أي غُشي عليه أو اعتراه وَهَن في عظامه فتمايل.	ن م (رنح) ج1 ص367
روّل الفرس إذا أدلى ليبول.	السرقسطي ج3 ص11
زَخِن الرّجل زَخَنا : تغير وجهه من حزن أو مرض.	ابن منظور (زخن) م3 ص18
وأسبط الرّجل : وقع فلم يقدر على التحرك من الضعف وكذلك من شرب الدواء . . . وأسبط الرّجل أيضا : سكت من فَرَق.	ن م (سبط) م3 ص87
وسُبِه سَبَها : ذهب عقله من هرم.	السرقسطي ج3 ص557
وسَكِر من الشّراب.	الفارابي ج2 ص233
وشَتِع شَتَعا إذا جزع من مرض أو جوع.	السرقسطي ج2 ص383
وشمِت به شمْتا وشماتة : سُرّ ببلاء نزل به.	ن م ج2 ص 391
أصنّ الرّجل : رفع رأسه متكبّرا.	ن م ج3 ص431
والأعمّ في ضجّوا : جزعوا من شيء خافوه ضجيجا.	ن م ج2 ص205
عَتَكَت المرأة : احمرّت من طيب. وعتكت القوس : احمرّت من قدَم.	ن م ج1 ص261
عجَر الفرس يعجِر عجْرا وعجَرانا وعاجَر إذا مرّ سريعا من خوف ونحوه.	ابن منظور (عجر) م 4 ص 689
و عرك ظهر النّاقة وغيرها يعرُكه عرْكا أكثر جسّه ليعرف سِمنها	ن م (عرك) م 4 ص 755
فَحَم الصبي فُحاما وفُحُوما : انقطع صوته من شدّة البكاء.	السرقسطي ج4 ص14
قَبَص قبْصا أصابه وجع في جسده عن أكل التمر على الرّيق ثمّ يشرب عليه الماء .	ن م ج2 ص111
أقرد : سكت ذلا .	الزمخشري، أ ب (قرد) ص157
وقفّ شعري : أي قام من الفزع.	ابن منظور (قفف) م5 ص138
قمح البعير بالفتح قموحا وقامح إذا رفع رأسه عند الحوض وامتنع من الشرب فهو بعير قامح	ن م (قمح) م 5 ص 159
وقمِر الرّجل يقمَر قمَرا : حار بصره في الثلج فلم يبصر.	ن م (قمر) م5 ص161
وتقول : أكنبت يده إكنابا فهي مُكْنِبة وثَفِنت فهي تثفن ثفَنا مثل عمِلت أي غلظت من العمل وخشنت.	أبو زيد ص473
كهَرت الرّجل أكْهَره كهْرا إذا استقبلته بوجه عابس تهاونا به	الخليل (كهر) ج3 ص376
وقد لحِب الرّجل بالكسر إذا أنحله الكبر.	الجوهري (لحب) ج1 ص218
ومحّطت الوَتَرَ : أمررت الأصابع عليه لتصلحه .	الخليل (محط) ج3 ص176
هبّ التيس يهِبّ بالكسر هبيبا وهِبَابا إذا نبّ للسفاد. (الهِبَّة بالكسر هياج الفحل).	الجوهري (هبب) ج1 ص236
أهتر الرّجل : فقد عقله من الكِبَر.	السرقسطي ج1 ص135
وهرِج البعير هرَجا : سدر من حرّ القَطِران.	ن م ج1 ص168
أُهْرِع الرّجل : ارتعد فرقا.	ابن فارس، المقاييس(هرع) م6 ص 47
هرِم الشّيخ هرما : أضعفه طول عمره.	السرقسطي ج1 ص168
هكِر هكَرا : سكر من النوم.	ن م ج1 ص174
هلَس الشّيخ هُلاسا : يبس من الكبر.	ن م ج1 ص137

ووبّرت الأرنب والثعلب توبيرا إذا مشى في الحُزُونة ليخفي أثره فلا يُتبيّن	ابن منظور (وبر) م 6 ص 868
و وجِر صدره : توقّف من الغيظ	السرقسطي ج 3 ص281

وجَم يجم وجْما ووجُوما سكت وعجز عن التكلّم من شدّة الغيظ أو الخوف» يقال: لم أجم عنه « أي لم أسكت عنه فزعا » وأجّم على البدل « الواجم الّذي أسكته الهمّ و علته الكآبة »	ابن منظور (وجم) م 6 ص 883
ووَدّي الفرس والحمار وَدْيا: أدلى ليبول أو ليضرب	ن م (ودى) م6 ص903
ووسن الرّجل فهو وسِن أي غشي عليه من نتن البئر مثل أسن	ن م (وسن) م6 ص929
ولهت المرأة ولَها : ذهب عقلها لفقد ولد أو حبيب	السرقسطي ج 3 ص 279

2 - حال المفعول وسببها

(بجذره على الأوّل وبمعناه على الثّاني). تقول :

أرّ النّاقة : أدارها لتحمل	السرقسطي ج 1 ص 84
قد أُرِض فلان وآرضه إيراضا والأرْض : دوار يأخذ في الرأس عن اللبن فيُهْرَاق له الأنف والعينان. والأرض بسكون الرّاء : الرّعدة والنّفضة .	ابن منظور (أرض) م1 ص47
حفل الشاة : جمع اللبن في ضرعها ليرى حافلا ونهى عن بيع المحفّلة	الزمخشري، أ ب (حفل) ص 134
رعبل اللحم رعبلة: قطعه لتصل النار إليه فتنضجه. والقطعة الواحدة رُعْبولة.	ابن منظور (رعبل) م3 ص1183
وشَطَبت المرأة الجريد شطبا إذا شقّقته لتعمل منه الحُصُرَ والشّطْبة : السّعفة الخضراء الرّطبة والجمع الشّطب.	الجوهري (شطب) ج1 ص155
و شُرْت الدّابة وشوّرتها : عرضتها للبيع	الزمخشري، أ ب (شور) ص340
و ضبر الفرس قوائمه إذا جمعها ليثب	ابن منظور (ضبر) م 3 ص 386
اعترس الفحل النّاقة : أبركها للضّراب	ن م (عرس) م 4 ص 737
وأفحج الرّجل حلوبته إذا فرّج ما بين رجليها ليحلبها.	الجوهري (فحج) ج1 ص333
وفلحت الأرض: شققتها للحرث.	ن م (فلح) ج1 ص393
وفلح الشّيء يفلَحه فلْحا : شقّه . . . وفلَح رأسه فلْحا: شقّه.	ابن منظور(فلح) م4 ص1126
واقتضب فلان بكرا إذا ركبه ليذلّه قبل أن يراض	ن م (قضب) م 5 ص 108
وقمروا الطير عشّوها في اللّيل بالنار ليصيدوها	ن م (قمر) م 5 ص 161
و استكفّ عينه وضع كفّه عليها في الشّمس ينظر هل يرى شيئا	ن م (كفف) م 5 ص 276
نقد الشيء نقدا : نقره ليختبره أو ليميّز جيّده من رديئه يقال : نقد الدراهم والدنانير وغيرها: ميّز جيّدها من رديئها.	م و (نقد) ص 629
و هببته : دعوته لينزو	ابن منظور (هبب) م 6 ص 760
و أوخف الخطميّ والسويق ووَخَفَه : صبّ فيه الماء وضربه ليختلط	الزمخشري، أ ب (وخف) ص 669

الجدول (33) : أمثلة للأفعال الدّالّة بمعناها على كيفية القيام بالفعل

حَتَمْتُ الشّيء أحتمه حتْما إذا دلكته دلكا شديدا مثل محثته	السرقسطي ج1 ص394
خَبَزَ الابل : ساقها سوقا شديدا وخبز الشّيء : ضربه باليد ضربا شديدا وخبز الشّيء : ضربه باليد ضربا شديدا	ن م ج1 ص480
وذأته يذأته ذأتا أي خنقه. وقال أبو زيد : إذا خنقه أشد الخنق حتى أدلع لسانه	الجوهري (ذأت) ج1ص 249
ذأج الماء يذأجه ذأجا إذا جرعه جرعا شديدا	ن م ج1 ص316
زأي الابل زأيا : ساقها سوقا عنيفا	السرقسطي ج3 ص475
شمص الدواب شموصا : ساقها سوقا عنيفا	ن م ج 2 ص338
طَرّ الابلَ يطُرُّها طَرّا : ساقها سوقا شديدا وطردها	ابن منظور (طرر)م4 ص580
عترسه : ضغطه ضغطا شديدا	ن م (عترس) م1 ص678
وعَتَلَه عتْلا : قاده بعنف	السرقسطي ج1 ص281
وعتنه عتنا : قاده بعنف أو جره	ن م ج1 ص273
عفس الابل : ساقها سوقا شديدا	ن م ج1 ص262

قبض الإبل يقبضها قبضا : ساقها سوقا عنيفا	ابن منظور (قبض) م5 ص8
نأجت الرّيح : اشتدّ هبوبها	السرقسطي ج 3 ص229
ونهشل إذا أكل أكْل الجائع	ابن منظور (نهش)م6 ص730
هتّ الشّيء يهته هتا فهو مهتوت وهتيت وهتهته : وطئه وطأ شديدا فكسره	ن م (هتت) م6 ص767
هشّشت الورق على الغنم : خبطته خبطا برفق	الزمخشري، أ ب (هشش) ص702

الجدول (34) : أمثلة لدلالة الفعل على الحال التّي وجد الفاعل أو المفعول عليها أو آل إليها أو هو آيل :

أ - بجذره

أرُب . . . أرَابة وإربا : أي صار أريبا عاقلا	السّرقسطي ج1 ص73
أممت أمومة أي صرت أما	ن م ج1 ص82
أنّق الشّيء : صيره أنيقا	المعجم الوجيز (أنق) ص28
"بحت الشّيء : صار بحيتا" : البحت الصرف. وشراب بحت أي غير ممنوع	الجوهري (بحت) ج1 ص243
أبلح النخل أي صار ما عليه بلحا	ن م (بلح) ج1 ص356
جَرُؤ جُرْأة وجَراءة : شجع	السرقسطي ج2 ص308
أحددت الرمح : جعلته حديدا	ن م ج1 ص340
وحلّق بإصبعه الإبهام والتي تليها وعقّد عشْرا : أي جعل إصبعيه كالحَلْقة . . . حلّق القمرُ وتحلق : صار حوله دارة	ابن منظور(حلق) م1 ص700
وحلق الشّيء : جعله كالحلقة . . . وحلق الإناء : دنا من الامتلاء وهوأن يمتلئ إلى حلقه	الزّمخشري، أ ب (حلق) ص139
وتقول:اخْرَجّت النعامة اخرجاجا واخراجت اخريجاجا أي صارت خرجاء : والخَرجاء من الشاء التّي ابيضّت رجلاها من الخاصرتين عن أبي زيد. والخَرَج بالتّحريك لونان سواد وبياض. يقال : كبش أخرج وظليم أخرج بيّن الخرج	الجوهري (خرج) ج1 ص310
أخليت المكان	
وَرهَفتُ الشّيء رَهْفا وأرهفته : رققته	السّرقسطي ج3 ص11
سبغ الثوب : اتسع	ن م ج3 ص507
شَبِم الشّيء : اشتدّ برده	ن م ج2 ص390
شفّ الثّوب على المرأة شفوفا وشفيفا : وصف ما خلفه	السّرقسطي ج2 ص332
وأشملنا : صرنا في برد الشمال	ن م ج2 ص345
وأصفى الرّجل من المال والأدب : أي خلا وأصفيتك الشّيء : جعلته لك خالصا	ابن مننظور (صفا) م3 ص455 السّرقسطي ج3 ص400
واستصوبه واستصابه وأصابه : رآه صوابا . . . والعرب تقول : استصوبت رأيك	ابن منظور (صوب) م3 ص489
وضبِبَ البلد وأضبَّ أيضا : أي كثرت ضِبَابُه	الجوهري (ضبب) ج1 ص167
"واستضرب العسل : صار ضربا، وهذا كقولهم استنوق الجمل واستتيس العنز بمعنى التحول من حال إلى حال" والضرب بالتحريك : العسل الأبيض الغليظ	ن م (ضرب) ج1 ص169
طمثها يطمثها طمثا:إذا افتضها طَمَثت المرأة تطمُث بالضم: حاضت وطمثت بالكسر لغة	الجوهري (طمث) ج1 ص286
وتطَوّقَت الجُبّةُ على عنقه : صارت كالطوق فيه	الخليل (طوق) ج5 ص195
وعرّج . . . إذا أعابه شيء في رجله فخمع ومشى مشية العرجان ليس بخلقة فإذا كان ذلك خلقة قلت : عرِج بالكسر فهو أعرج.	الجوهري (عرج) ج1 ص328
أغفَرَت الأرْوِيةُ : كان معها غُفرٌ وهو وَلَدُها	السّرقسطي ج2 ص.10

تقلل الشّيء واستقله وتقلله : إذا رآه قليلا	ابن منظور (قلل) م4 ص154
قنحت الشّيء قنحا : إذا عطفته كالمحجن والقُنَّاحَةُ بالضم مشددة مفتاح طويل معوج	الجوهري (قنح) ج1 ص397
كببت الشّيء كبا : قلبته على وجهه	السّرقسطي ج2 ص146
أكذبت الرّجل : ألفيته كاذبا	الجوهري (كذب) ج1 ص210
كردس القائد خيله : جعلها كراديس	السّرقسطي ج2 ص196
كسف الرّجل كسوفا إذا عبس وكسَف بَاله إذا تغّير حالـه	السّرقسطي ج1 ص102
مَحَضْتُه مَحْضًا : خلّصته من كلّ عيب	الخليل (محص) ج3 ص127
مرؤ الطّعام يمرؤ مراءة : صار مريئا وكذلك مريء الطعام	الجوهري (مرأ) ج1 ص72
ومُلِئَ الرّجل : سمن بعد هزال	التّوحيدي ج3 ص56
يقال : تَمَلَّحَت الجاريةُ وتجلّمت إذا سَمُنت	ن م ج3 ص73
نَحَل الجسم نُحُولا : رَقّ	السّرقسطي ج3 ص208
استنسر البغاث صار كالنسر	ن ج3 ص246
نضج التمر واللحم : نضجا ونضجا : أي أدرك وأنضجته أنا	الجوهري (نضج) ج1 ص344

ب – أو بمعناه نحو :

وجَسَأت يَدُ الرّجل جُسُوًّا وجَسَاءَة : يبست وجسأ الشّيء أيضا : يبس	الجوهري ج2 ص309
وجَسَا الشيخ جسوا بلغ غاية السن وجسا الماء : جَمُدَ	
وأحَشّتْ المرأةُ : يَبِس ولدها في بطنها	ن م ج1 ص340
وروَّل الذكر إذا أنعظ إنعاظا فيه استرخاء وهو أن يمتدّ ولا يشتدّ وإن أكرهته ارتدّ	ن م ج3 ص111
وأشعب الرّجل : إذا مات وفارق فراقا لا يرجع	الجوهري (شعب) ج1 ص156
وأشْفَقْتُ العطاءَ : قللته	السّرقسطي ج2 ص336
واطلخمّ الرّجل : تكبر	ابن منظور(طلخم) م4 ص603
وعتَر الذّكرُ عُتُورا : إذا اشتدّ نعظه	السّرقسطي ج1 ص269
وعرْمَضَ الماء عرمضة : إذا علاه الطّحْلُبُ	ن م ج1 ص318
يقال : أنغرت الشّاة وأمغرت : إذا خرج لبنها أحمر	أبو زيد ص290

ج – أمثلة للأفعال الدالة على حركة الطبيعة والمناخ المفيدة لمعنى الحال بجذرها أو معناها

حندس اللّيل : إذا أظلم	السّرقسطي ج1 ص424
رمض يومُنا اشتد حره	ن م ج3 ص82
سح الماء يسح سحا : أي سال من فوق	الجوهري(سحح) ج1 ص373
شمط الصّبحُ : . . . خالط بياضه سواد	السّرقسطي ج2 ص374
ضاء القمر وغيره يضوء ضوءا وضياء وأضاء ضد أظلم	ن م ج2 ص207
واطرخمّ اللّيل : اسحنكك	ابن منظور (طلخم) م4 ص603
واطلخمّ اللّيل والسحاب : أظلم وتراكم مثل اطرخمّ	
"وطَرْمس اللّيل وطَرْسم. أظلم» «وقد اطرمّس اللّيل» و«الطُرمس والطرمساء . . . : الظّلمة »	ن م (طرمس) م4 ص590
غبس اللّيل غبسا وغبسة وأغبس : أظلم والغبس : أول ظلام اللّيل	الجوهري (غبس) ج2 ص3
أغدر اللّيل: اشتد ظلامه يقال : ليلة غَدرة ومُغْدِرَةٌ : الشّديدة الظّلمة	السّرقسطي ج2 ص15
غَسَق اللّيل غسْقًا وأغسق : أظلم	ن م ج2 ص3
غَضِفَ اللّيل : أظلم	ن م ج2 ص14

الجدول (35) أمثلة للأفعال الّتي تقتضي فاعلا :

أ - ذكرا[1] نحو :

المثـــال	جنس الفاعل	حقل الفعل	المصـــدر
أرّ المرأة : جامعها		المباضعة والضِّراب	السرقطي ج 1 ص 85
بسر الفحل النّاقة بسرا : قهرها بالضّراب قبل حينها.			ن م ج 4 ص78
بضع المرأة وباضعها بضاعا : ملك بُضْعها إذا عقد عليها.			الزمخشري، أ ب (بعض) ص52
جَمْشَتُ المرأة : غازلتها بقروص وملاعبة			السرقسطي ج2 ص293
حمّم المرأة : متّعها بشيء بعد الطّلاق.		الطلاق	ابن منظور (حمم) م 1 ص728
خجأ المرأة خجأ : باضعها.	+ ذكر	المباضعة والضّراب	السرقسطي ج 1 ص468
خجا الفحل النّاقة خَجْوًا : ضربها.			ن م ج 1 ص471
أدلى الفرس وغيره		الإنعاظ	ابن منظور (دلا) م 2 ص1009
ذقط الطّائر أنثاه ذقطا : سفدها وذقط الرّجل المرأة كذلك.		السِّفَادُ	السرقسطي ج 3 ص601
سبيت النساء سبْيا وسبَاء.		السّبي	الزمخشري، أ ب (سبى) ص284
أشطّ الرّجل : أنعظ وأشطّ مثله		الإنعاظ	السرقسطي ج2 ص 400
طرق الفحل النّاقة : قعا عليها وضربها.		والضِّراب	ابن منظور(طرق) م4 ص586
عمش الولد : ختنه.		الختْنُ	ن م (عمش) م4 ص886
وفارق فلان آمرأته مفارقة وفراقا : باينها.		الطلاق	ن م (فرق) م 4 ص680
يقال : افتضّ فلان جاريته وافتضّها إذا افترعها.		المباضعة	ن م (خفض) م 4 ص1104
قطم الفحل أي اهتاج و أراد الضراب		الضبعة	الفارابي ج 2 ص 252
قمط الطائر أنثاه : سفدها.		المباضعة	السرقسطي ج 2 ص105
و نكحها[2] ينكَحها : باضعها أيضا			ابن منظور (نكح) م 6 ص 714
"النيك" معروف والفاعل نائك والمفعول به منيك ومنيوك والأنثى منيوكة وقد ناكها ينيكها نيكا			ن م (نيك) م 6 ص 754
هبّ التيس . . . . : هاج ونبّ للسفاد . . .		الضبعة	ن م (هبب) م 6 ص760
وأد الموؤودة وأدا : دفنها حيّة.		الوأد	السرقسطي ج 4 ص282

ب - فاعلا أنثى نحو :

المثـــال	جنس الفاعل	حقل الفعل	المصـــدر
فركت المرأة زوجها تفركه فرك إذا أبغضته. وهي فارك.		النّشاز	ثعلب ص 264
فطَمت المرأة صبيّها فطما وفطاما : قطعت عنه الرّضاع.	- ذكر	الفِطام	السرقسطي ج 4 ص40
أهدأت المرأة صبيّها إذا قاربته وسكّنته لينام.		الهدهدة	ابن منظور (هدأ) م 6 ص779
هدهدت المرأة ابنها أي حرّكته لينام.			ن م (هدد) م 6 ص782
تَامَتْهُ المرأة تيما استعبدته بالهوى.		العشق	السرقسطي ج 3 ص369

ج - فاعلا ذكرا أو أنثى[3] نحو :

المثـــال	جنس الفاعل	حقل الفعل	المصـــدر
تأبّيت أبا أي اتخذت أبا وتأمّيت أمّة وتعمّمت عمّا		التأبّي	ابن منظور (أبى) م 1 ص12

1 انظر جدول أمثلة للأفعال الّتي تقتضي مفعولا به أنثى. والأمثلة عليه كثيرة.

2 نكح هنا بمعنى الوطء. «ولا يعرف شيء من ذكر النكاح في كتاب الله تعالى إلاّ على معنى التزويج» (ابن منظور (نكح) م 6 ص714) على عكس ناك. ففيها صبغة تهجينية وليست اجتماعية.

2 هذه الأفعال كثيرة وهي الغالبة في الاستعمال اللغوي بالنسبة إلى الحيوان بنوعيه و لكن غلبت على أمثلتنا أفعال تنتمي إلى حقل الجنس لأنّ الجدول معدّ في الأصل للمفعول به الّذي يحدد فعله جنسه ذكرا أو أنثى. وقد أضفنا بعض الأفعال من غير هذا الحقل تفاديا لما توهم به أفعال حقل الجنس. وهذا شأن أمثلة الأفعال الّتي يجوز في مفعولها أن يكون ذكرا أو أنثى.

المثال		الفعل	المصدر
تأخيت أخا أي اتخذت أخا.	± ذكر	التآخي	ن م (أخا) م 1 ص32
أمّ (المرأة) واستأمّها وتأمّمها: اتخذها أمّا.			ن م (أمم) م1 ص103
أهل فلان امرأة يأهل إذا تزوّجها.		الزواج	ن م (أهل) م 1 ص125
يقال للمرأة : هي تباعل زوجها بعالا ومباعلة أي تلاعبه. هو يباعلُ أهله : أي يلاعبها.		اللهو	ن م (بعل) م 1 ص257 الزمخشري، أ ب (بعل) ص45
تبنّاه[1] : اتّخذه ابنا... وفي حديث أبي حذيفة : أنه تبنّى سالما : أي اتّخذه ابنا.		التبنّي	ن م (بنى) ج 1 ص271
بُرْتُ النّاقة أبورها بورا : عرضتها على الفحل أنظر ألاقح هي أم لا.			ابن منظور (بورا) م 1 ص287
يقال : حلبت النّاقة والشاة حلبا بفتح اللام.		الحلب	ن م (حلب) م 1 ص691
خاضن المرأة خضانا ومخاضنة : غازلها... والمخاضنة التّرامي بقول الفحش والمخاضنة المغازلة		اللهو	ن م (خضن) م 2 ص854
خَوَّدْتُ الفحلَ تخويدا إذا أرسلته في الإبل الإناث.		النزو	السرقسطي ج ص511
رضع[2] (الجدى) أمّه.		الرضاعة	أ ب (رغث) ص239
راود فلان جاريته عن نفسها وراودته هي عن نفسه إذا حاول كل واحد من صاحبه الوطء والجماع.		المراودة	ابن منظور (رود) م 2 ص 1154
زوّجته امرأة و تزوّجت امرأة. إنّي تزوّجت عبد الرحمان بن الزّبير		الزواج	ن م (زوج) م 3 ص61 الجاحظ، الرسائل ص 63
صام زيد وصامت هند		الصيام	
أطرقت الفحل : وهبت ضرابه سنة.			السرقسطي ج 3 ص255
طلّق الرّجل امرأته وطَلَقَتْ هي بالفتح تطلِق طلاقا وطلّقت		الطلاق	ن م ج 3 ص 666
و أنا أعشقها لأنّها تعشقني			الهمذاني ص 106
ولقد حدّثتني امرأة أثق بها أنّها علقها فتى مثلها في الحسن وعلقته		العشق	ابن حزم[3] ص 251
والغزل حديث الفتيان والفتيات... ابن سيده : الغزل: اللهو مع النساء... تقول: غازلتها وغازلتني.		اللهو	ابن منظور (غزل) م 4 ص 985
ويقبّل (الفتى والجارية) كل واحد منهما صاحبه ولا يُريان.		التقبيل	ابن حزم ص 141
و إنّي لا أعلم فتى وجارية كان يكلف كل واح منهما بصاحبه		العشق	ن م ص 141
نام زيد و نامت هند		ح البيولوجية	
أذكر في الصبا جارية في بعض السُّدَدِ يهواها فتى من أهل الأدب من أبناء الملوك وتهواه		الهوى	ن م ص 169

الجدول (36) : أمثلة للأفعال الّتي تقتضي مفعولا به :

أ) حيوانا ذكرا عاقلا أو غير عاقل نحو[4] :

المثـــال			المصـــدر
تعممت الرّجل : دعوته عما.	+ ذكر		السرقسطي ج 1 ص323
مثن الرّجل مثنا : أصاب مثانته.			ن م ج 4 ص798

1 بعض الأفعال المأخوذة من المعاجم ورد فاعلها ذكرا ولكن هذه الأفعال تصح للجنسين نحو تأخّي تبنّى وخوّد. وقد وردت كذلك لأسباب اجتماعية. ففي المجتمعات الرجاليّة تكون المبادرة عادة للرجال.

2 بعض الأفعال يرد فاعلها في المعجم ذكرا ولكنّها في الحقيقة تستعمل للجنسين و الأمثلة عليها في هذه الجداول كثيرة.

3 نعني بابن حزم طوق الحمامة تحقيق وتقديم صلاح الدين القاسمي تونس الدار التونسية للنشر 1986

4 انظر في ذلك جدول أمثلة الأفعال الّتي يجوز في فاعلها أن يكون ذكرا أو أنثى.

ب) أو أنثى نحو :

أتى امرأته.		المباضعة	الزمخشري، أ ب(أتي) ص11
أززت المرأة : نكحتها.			السرقسطي ج 1 ص87
بارأ الرّجل امرأته واستبرأت الجارية. بارأ المرأة. . . مبارأة وبراء: صالحها على الفراق. . . واستبرأ المرأة إذا لم يطأها حتى تحيض		الطلاق	الجوهري (برأ) ج1 ص36 ابن منظور (برأ) م1 ص183
برقع المرأة ألبسها البرقع.		الحجاب	
وابتسر الجارية وابتكرها : افتضّها قبل الإدراك.		المباضعة	أ ب (بسر) ص39
باشر الرّجل امرأته مباشر وبشارا : كان معها في ثوب واحد.			ابن منظور (بشر) م 1 ص216
و بضعت المرأة بضعا : جامعتها.			السرقسطي ج 4 ص75
ابتكر الجارية : افتضّها.			أ ب (بكر) ص48
بكّ الرّجل المرأة إذا جهدها في الجماع.			ابن منظور (بكك)م1 ص250
و باك الحمار وغيره من البهائم أتاه بوكا : ضربها.		النزو	السرقسطي ج 4 ص125
بيّن فلان بنته وأبانها إذا زوجها وصارت إلى زوجها.		الزواج	ابن منظور (بين) م 1 ص300
ثُيّبت المرأةُ تثييبا إذا صارت ثيّبا.			ن م (ثوب) م 1 ص388
جلوت العروس : أبرزتها لزوجها.			السرقسطي ج 1 ص279
أجمر الفحل الإبل إلقاحا : إذا عمّها.		النزو	ن م ج 2 ص311
جمشت المرأة : غازلتها بقروص وملاعبة.		اللهو	ن م ج 1 ص293
جامعها مجامعة و جماعا : نكحها.		المباضعة	ابن منظور (جمع)م1ص499
حتأت المرأة حتأ : نكحتها.			السرقسطي ج 1 ص368
" حجّل العروس : اتّخذ لها حجلة » «وحجلة العروس معروفة وهي بيت يزيّن بالثياب والأسرّة والستور		الزواج	ابن منظور (حجل) م 1 ص575
حرش المرأة جامعها.		المباضعة	السرقسطي ج 1 ص406
حشأ المرأة : نكحها.			ن م ج 1 ص411
و حشأت المرأة إذا باضعتها.	- ذكر		الجوهري(حشأ) ج1 ص43
و حطأها : باضعها.			ن م (حطأ) ج 1 ص44
" حلج المرأة : جامعها » « حلج المرأة حلجا : نكحها والخاء أعلى»			السرقسطي ج 1 ص382 ابن منظور(حلج)م1 ص695
خَرَتَ المرأة : وطئها.			السرقسطي ج 1 ص485
خَرَطَ المرأة : نكحها.			ن م ج 1 ص455
و اختضرها.			
و خطبت المرأة خطبة.		الخطبة	الجوهري (خطب) ج1 ص121
و خطّ المرأة وطئها.		المباضعة	السرقسطي ج 1 ص474
و خَفَجَ المرأة خفجا : باضعها.			ن م ج 1 ص492
و خَفَضَ الجارية خفاضا : ختنها.			ن م ج 1 ص486
و خَلَجَ المرأة : جامعها.			ن م ج 1 ص488
و خاق المرأة خوقا : جامعها.			ن م ج 1 ص502
و ادّثر الفحل النّاقة : تسنّمها.			الزمخشري، أ ب(دثر)ص183
و دجا الرّجل المرأة : نكحها.			السرقسطي ج 3 ص340
ودَحَبْتُ المرأة : جامعتها و الاسم الدُّحّاب.			ن م ج 3 ص326
و نكحها ينكحها : باضعها. وقيل للتزوج نكاح لأنه سبب الوطء وكذلك دحمها وخجأها.			ابن منظور (نكح) م 6 ص 714 و 715
و دحى الرّجل المرأة في المباضعة.			السرقسطي ج 3 ص349

درس المرأة : نكحها.		المباضعة والنزو	أ ب (درس) ص186
دسر المرأة : باضعها.			السرقسطي ج 3 ص320
و دعبها يدْعَبها : نكحها.			ابن منظور(دعب) م2 ص980
دغرها يَدْغَرها دغرا إذا نكحها.			السرقسطي ج 3 ص324
" دعظها يَدْعَظُها دعظا : نكحها "			ن م ج 3 ص324
دكّ الرّجل جاريته إذا جهدها بإلقائه ثقله عليها إذا أراد جماعها.			ابن منظور (دكك) م 2 ص999
دهقش الرّجل المرأة : جَمَّشَهَا.		اللهو	ن م (دهشق) م 2 ص1026
و رجل البهم أمّه يَرْجُلها رَجْلاً : رضعها.		الرضاع	ابن منظور(رجل) م2 ص1135
و ردع الرّجل المرأة إذا وطئها.			ن م (ردع) م 2 ص1152
و رشأ المرأة : نكحها.			ن م (رشأ) م 2 ص1169
و ترضّب المرأة : ترشّف رضابها.		التقبيل	الزمخشري، أ ب (رضب) ص234
و رطأ الرّجل المرأة يَرْطَؤُها رطأ : إذا نكحها.		المباضعة	السرقسطي ج 3 ص103
ورطمت المرأة : جامعتها.			ن م ج 3 ص85
و رغث الجدي أمّه : رضعها.		الرضاعة	أ ب (رغث) ص239
ورغل المولود أمّه يَرْغَلُهَا رَغْلا : رضعها وخصّ بعضهم به الجدي.			ابن منظور (رغل) م 2 ص1191
وترفّغ الرّجل المرأة إذا قعد بين فخذيها ليطأها.		المباضعة والسفاد	ن م (رفغ) م 2 ص1199
و يقال : ركّ الرّجل المرأة يركّها ويكّها بكّا ودكّها دكّا إذا جهدها في الجماع.	ذكر -		ن م (ركك) م 2 ص1218
و زخّ المرأة : وطئها.			السرقسطي ج 3 ص458
و زَعَرَ الرّجل المرأة يَزْعَرُها زعرا: نكحها لغة لَمْهَرَة بن حَيْدان.			ن م ج 3 ص471
و زكب المرأة : نكحها.			ابن منظور(زكب) م3 ص35
وتسرّي فلان جاريته : اتّخذها سرّية.			أ ب (سرو) ص294
سافحها مسافحة وسفاحا (والسّفاح : الزّنى)			الجوهري (سفح)ج 1 ص375
وسَفَد وسَفِد الطائر أنثاه وسافدها سفادا وتسافدت الطيور. ويكنى به عن الجماع. فيقال : سفد آمرأته.			أ ب (سفد) ص297
و يقال : تسنّت فلان كريمة آل فلان إذا تزوّجها في سنة القحط. وفي الصّحاح يقال : تسنتها إذا تزوّج رجلٌ لئيم امرأة كريمة لقلّة مالها وكثرة ماله.		الزواج	ابن منظور (سنت) م 3 ص214
و شأزت المرأة شأزا : نكحتها.		المباضعة والسفاد	السرقسطي ج 2 ص393
و شبرت المرأة : نكحتها.			ن م ج 2 ص374
و شرحت المرأة : بسطتها عند البعال.			ن م ج 2 ص368
و شطأ المرأة شطأ : نكحها.			ن م ج 2 ص354
وشعرت المرأة وشاعرتها : ضاجعتها في شعار.			الزمخشري، أ ب (شعر) ص331
و أشمل الفحل شوله : ألقح النصف منها إلى الثلثين.			السرقسطي ج 2 ص345
و أصدق المرأة : أعطاها صداقها.		الصداق	ن م ج 3 ص390
و صرّ النّاقة يصُرُّها صرّا : شدّ ضرعها.		شدّ الضّرع	ابن منظور (صرر) م 3 ص429
وضاجع الرّجل جاريته إذا نام معها في شعار واحد.			ن م (ضجع) م 3 ص512
و ضرب الجمل النّاقة يضربها إذا نزا عليها وأضرب فلان ناقته إذا أنزى الفحل عليها.			ن م (ضرب) م 3 ص520
و ضفر المرأة وطئها.			السرقسطي ج 2 ص299

الفعل		الدلالة	المصدر
و ضمد الرّجل المرأة إذا خالّها ولها زوج.			ن م ج 2 ص214
و طخّ المرأة طخّ كناية عن النكاح.			ن م ج 3 ص265
و طَفَشَ المرأة طفشا : نكحها.			ن م ج 3 ص270
و عَزَدَ المرأة عزدا : جامعها.			ن م ج 1 ص266
و قال أبو عثمان : و عَسَدَها عسدا مثله.	- ذكر	المباضعة والسفاد	ن م ج 1 ص285
و عَسَلَ الفحل النّوق : ضربها فلم تحمل.			ن م ج 1 ص285
و عاظل الكلب الكلبة.			ابن منظور (عظل) م 4 ص836
و اعلوّط الجمل النّاقة إذا ركب عنقها و تقحّمها من فوقها.			السرقسطي ج 1 ص325
و عهر المرأة. . . وعاهرها : أتاها ليلا للفجور ثم غلب على الزّنا مطلقا.			ابن منظور (عهر) م 4 ص915 و 916
و غسل الفحل النّاقة غسلا : إذا ألحّ بالضراب فأكثر ولا يلقح مع ذلك. ويقال أيضا غسل الرّجل المرأة وغسلها إذا نكحها فأكثر.			السرقسطي ج 2 ص28
و غَشِيَ المرأة غِشْيَانا : جامعها وتغشّى المرأة إذا علاها وتجلّلها مثله.			ابن منظور (غشي) م 4 ص991
واغتصب المرأة نفسها : زنى بها كُرْها وفي الحديث أنه غصبها نفسها أراد أنه واقعها كرها.			ابن منظور (غضب) م 4 ص999
و أغار الرّجل امرأة : تزوّج عليها.		الزواج	السرقسطي ج 2 ص23
وفحل الإبل فحل: أرسله فيها وفحلها الفحل: ركبها		السفاد	ن م ج 4 ص46
و فخج الرّجل المرأة : باضعها.		والمباضعة	الجوهري (فخج) ج 1 ص343
و فرشت المرأة : أنكحتها.		الزواج	السرقسطي ج 4 ص16
و فطأت المرأة فطأ : جامعتها.	- ذكر		ن م ج ص 32
و فَطَوْتُ المرأة فطوا : نكحتها.			ن م ج 4 ص57
و فقم المرأة فقما : باضعها.		المباضعة والسفاد	ن م ج 4 ص47
و فاش الحمار الأتان يَفيشُهَا فَيْشًا إذا علاها.			ن م ج 4 ص55
و قرع الفحل النّاقة : ضربها.			ن م ج 2 ص74
و قشّ المرأة قشّا : نكحها.			ن م ج 2 ص54
وقَصَرْت الجاريةَ بالحجاب : صُنْتُها.		الحجاب	ن م ج 2 ص83
وقطأت المرأة قطأ : جامعتها.			ن م ج 2 ص32
و قطوت المرأة قطوا : نكحتها.			ن م ج 4 ص57
واقلعفّ الفحل النّاقة إذا ضربها فانضم إليها حتّى يصير عرقوبه معتمدا عليها وهو في ضرابها.		المباضعة والسفاد	ن م ج 2 ص136
و قمطر الرّجل المرأة : نكحها.			ن م ج 2 ص131
و أقمّ الفحل الإبل إذا ألقحها جميعا.			ابن السكيت ص250
و كبس المرأة : نكحها مرّة.			ابن منظور(كبس) م5 ص213
و كشأ المرأة كشأ : نكحها.			ن م (كشأ) م5 ص260
و كعم المرأة كعما : قبّلها.		التقبيل	السرقسطي ج2 ص169
و كفح المرأة باشرها.		المباضعة	ن م ج2 ص180
و كام الذكر الأنثى كَوْما : فعل بها.		و السفاد	السرقسطي ج 2 ص191
و لبأ المرأة : نكحها.			ن م ج 2 ص469
و لعز المرأة : وطئها.			ن م ج 2 ص449

الفعل	الفاعل	الدلالة	المصدر
و ألقح الفحل النّاقة و لقّحها.			الجوهري (لقح)ج1 ص401 والزمخشري، أ ب (لقح) ص570
و لمج المرأة : نكحها.			السرقسطي ج 2 ص449
و لمست المرأة فأنا ألْمُسُها لمسا إذا غشيتها.			الجوهري (لمس)ج1 ص267
و مَتَخَ الرّجل المرأة : جامعها.	- ذكر		ن م ج 4 ص189
و متن الرّجل المرأة متنا : نكحها.			ن م ج 4 ص400
قال أبو زيد : مَحَجَ الرّجل المرأة إذا نكحها.			ن م ج 4 ص180
و محز المرأة : باضعها.			ن م ج 4 ص184
و مَحَصَ الثور البقرة.			ن م ج 4 ص197
قال أبو زيد : محج الرّجل المرأة إذا نكحها ومخجها بالخاء أيضا لغتان.			ن م ج 4 ص180
و مخر المرأة : باضعها.			ن م ج 4 ص192
و مسح المرأة : وطئها.			ن م ج 4 ص196
و مسّ المرأة جامعها. وماسّها : أتاها.		المباضعة	الزمخشري، أ ب(مسس) ص594
و مَسَط المرأة نكحها.			السرقسطي ج 4 ص184
و مصدها مثله.			
و مَطَح المرأة مطحا : جامعها.			السرقسطي ج 4 ص189
و مَعَج الرّجل جاريته يَمْعَجها إذا نكحها.			ابن منظور (معج) م 5 ص502
و معس الرّجل المرأة : جامعها.			السرقسطي ج 4 ص179
و مَعَط المرأة وطئها.			ن م ج 4 ص 91
و مَقَع الفصيل أمه مقعا : رضعها.			
مَلَج الصّبيّ أمّه ومَلجها ملجا : رضعها.		الرضاعة	ن م ج 4 ص199
ملق الجدي أمه يَمْلقها ملقا : رضعها.			ابن منظور(ملق)م 5 ص527
ملّكت المرأة إذا تزوّجتها وأملكت فلان فلانة إذا زوّجتها.			الجوهري (ملك) ج 1 ص254
ومهرت المرأة مهرا وأمهرتها أعطيتها المهر.			السرقسطي ج 4 ص139
و نَجَخ الرّجل المرأة : جامعها.			ن م ج 4 ص180
و نحت المرأة : نكحها.	- ذكر	الزواج والمباضعة	ن م ج 3 ص189
و نَحَجَها أيضا مثله.			
و نخب المرأة نُخْبا : باضعها.			ن م ج 3 ص215
قال أبو عثمان : ونَخَجَها ونحجها أيضا مثله.			
و ندغ النّساء ندغا : غازلهنّ.		اللهو والمباضعة	ن م ج 3 ص194
و نشنش الرّجل المرأة : نكحها.			ن م ج 3 ص242
ونكح المرأة : تزوّجها. نكح المرأة أيضا إذا وطئها.		الزواج	ن م ج 3 ص191
و تنوّخ الفحل النّاقة إذا اعترضها اعتراضا من غير أن تُوطَأ له.		النزو	الزمخشري، أ ب (نوخ) ص657
وقد ناكها نيكا والنّيّاك : الكثير النيك.			ابن منظور(نيك)م6 ص754
و هَرَج المرأة هرْجا : جامعها.			السرقسطي ج 1 ص167
و وجأ المرأة جامعها.		المباضعة	الفيروزاباذي (وجأ) ط 3 ص70
و توشّح المرأة جامعها.			أ ب (وشح) ص676
و وطئ الرّجل امرأته يطأ.	- ذكر		الجوهري (وطأ) ج 1 ص81
و واقع امرأته.			أ ب (وقع) ص686

1 هذه حال معظم الأفعال المتعلقة بالحيوان. وقد اجتزأنا ببعضها وفي ما تقدّم من الجداول أمثلة كثيرة. انظر مثلا بعض أمثلة الأفعال الّتي يكون فاعلها ذكرا أو أنثى من نحو باعل وغازل ونكح وناك وبعض أمثلة الأفعال التي يكون فاعلها أنثى من نحو فطم وهدهد.

ج- مفعولا به ذكرا أو أنثى اتفق الفاعل و المفعول في الجنس أو لم يتفقا نحو[1]:

و جمّشه وهو يجمّشها أي يقرّصها ويلاعبها	± ذكر	اللّهو	ابن منظور(جمش)م1ص491
و أحبّ جميل بثينة « خلع عذاره في حبّ فتى من أبناء الفتّانين		الحبّ	ابن حزم ص 106
و ضرب زيد عمرا وبكر هندا		العنف	
و غاضن المرأة : غازلها بمكاسرة العينين. ملاحظة : يصحّ التذكير والتأنيث في المفعول		اللهو	الزمخشري، أ ب(غضن) ص452
" و المكاعمة : التقبيل و كعم المرأة يكعَمُها كَعْمًا وكعوما وفي الحديث أنّه صلى الله عليه وسلّم نهى عن المكاعمة و المكامعة والمكاعمة هو أن يلثم الرّجل صاحبه ويضع فمه على فمه كالتقبيل».		التقبيل	ابن منظور (كعم) م 5 ص 268

الجدول (37) : أمثلة للأفعال المقتضية فاعلا[1] أو مفعولا به جمعا :

الـفـعـل	المصـدر
أدَبَهم على الأمر : جمعهم عليه يأدبهم.	الزمخشري، أ ب (أدب) ص13
وآلفت القوم إيلافا : أي كمّلتهم ألفا. . . وألّفت بين الشيئين.	ابن منظور (ألف) م 1 ص82
و أمّ القوم و بهم إمامة تقدمهم.	ن م (أمم) م 1 ص25
و آل الرعية إيالا : ساسها و دبّر أمورها.	الزمخشري،أ ب (أول) ص21
و بثّ الله خلائقه : نشرها.	السرقسطي ج 4 ص102
و بدأ الله الخلق بدْأ و أبدأهم : خلقهم.	ن م ج 4 ص60
و بذّ فلان أصحابه : غلبهم.	الزمخشري، أ ب (بذذ) ص33
و بذر الحبّ في الأرض. و بذر الحبّ للزراعة بذرا : فرّقه.	ن م (بذر) ص33 السرقسطي ج 4 ص114
و بسق على أصحابه : طالهم وفَضَلَهم.	الزمخشري، أ ب (بسق) ص39
و بعث الله الخلق في مضاجعهم (حقل النشر) و بعث الجيش بعثا (حقل الحرب)	السرقسطي ج 4 ص84 ن م ج 4 ص106
و بَاج الرّجل القومَ : عمّهم بشّره.	ن م ج 4 ص124
و ثَمَنْتُهم أثمنهم : كنت ثامنهم بالكسر والضّم.	الزمخشري أ ب (ثمن) ص77
و جبّ القوم : غلبهم وجبّت المرأة النساء بجمالها كذلك.	السرقسطي ج 2 ص255
و جبى الخراج والماء والحوض يَجْبَاهُ ويَجْبِيه : جمعه وجبيت الخراج.	ابن منظور (جبي) م 1 ص400
و جلَب القوم يجلبون ويجلُبونِ وأجلَبوا وجلَبوا والجَلَبُ: الجلبة في جماعة الناس والفعل أجلبوا وجلبوا من الصياح	ابن منظور (جلب) م1 ص 476
و أجلب الله القوم : كثّرهم.	السرقسطي ج 2 ص259
و أجمر القومَ على أمر : جمعهم. وأجمرت المرأة شعرها : جمعته. وأجمر الإمام الجيش : تركه مقيما في الغزو نُهِيَ عنه.	ن م ج 2 ص311
و جمعت المال والشيء المتفرّق جمعا. وجمع الله القلوب : ألفها. وجمع الله عباده بالقيامة : حشرهم.	ن م ج 2 ص259
و جمهر الأشياء : جمعها.	أ ب (جمهر) ص101
و جنّد الجنود : جمعها.	ن م (جند) ص102
و جوّقت القوم : جمعتهم.	ن م (حوق) ص105
و جيّش الجيوش.	
حارب.	
و حرجم الإبل : ردّ بعضها إلى بعض.	ابن منظور (حرجم) م1 ص601
و حَسَب المال.	أ ب (حسب) ص125

1 كل الأفعال الّتي تكون على وزن تفاعل وتفيد معنى المشاركة «تكون لاثنين فصاعدا» (ابن عصفور ج1 ص182). وهذا معنى الجمع عندنا. وهو بالمفهوم اللغوي لا النّحوي.

و حشد القومُ حشْدا : تجمّعوا و تعاونوا و حشدتهم أنا جمعتهم.	السرقسطي ج ص387
و « حشرت السنةُ الناسَ : أهبطتهم إلى الأمصار » و «حشَرَهم يحشُرُهم ويحشِرُهم حشرا : جمعهم ومنه يوم الحشر : جمع الناس يوم القيامة.	أ ب (حشر) ص127 ابن منظور (حشر) م1 ص641
و حصصت القوم : أعطيتهم حصصهم.	الزمخشري ،أ ب (حصص) ص129
و « إنّ الله حكم بين العباد »	المعري، ر غ ص248
و خَطَبْت القومَ و خطبت عليهم خُطْبة.	السرقسطي ج 1 ص464
و خمست القوم : أخذت خمس أموالهم وكنت لهم خامسا.	الزمخشري ،أ ب (خمس) ص174
و دان القوم إذا ساسهم و قهرهم فدانوا له و دانوه : انقادوا له	ن م (دان) ص200
و ذرأ الخلق يذرؤهم ذرءا : خلقهم.	ابن منظور (ذرأ) م 2 ص1060
و « ذرّ الله الخلق في الأرض » و ذرّ الله الخلق : أنشرهم.	ن م (ذرر) م 2 ص1062 السرقسطي ج 2 ص596
و رأست القوم رئاسة . . . وترأس عليهم ورأسوه على أنفسهم.	الزمخشري،أ ب (رأس) ص213
و رعى الماشية : سرّحها في الكلإ. رعى النجوم : راقبها. رعى الأمير رعيته : ساسها وتدبّر شؤونها.	
و « رمض الراعي ماشيته وأرمضها إذا رعاها في الرمضاء » ورمّضها.	ابن منظور (رمض) م 2 ص1225
و تزعّم القوم : رأسهم.	المعجم الوجيز (زعم) ص289
و أزلفت القوم : جمعتهم (حقل الجمع لا القرب)	السرقسطي ج 3 ص484
و سبع القوم يسبعهم بالفتح سبعا : صار سابعهم.	ابن منظور (سبع) م 4 ص88
و سدسهم يسدسهم بالكسر : صار لهم سادسا.	ن م (سدس) م 4 ص120
و سرّح الصبيان والدواب. . . وسرّحت شعرها.	الزمخشري ،أ ب (سرح) ص292
و سفر بين القوم سفارة : أصلح.	السرقسطي ج 3 ص504
و سممت بين القوم سمّا : أصلحت.	ن م ج 3 ص503
و ساد قومه يسودهم سؤددا.	الزمخشري،أ ب (سود) ص313
و ساس الوالي الرعيّة و يسوس أمرهم ويسوّس أمورهم.	ن م أب (ساس) ص313
و شأم الرّجل قومه أنزل بهم الشّؤم.	السرقسطي ج2 ص354
و شتّتهم الله تعالى فتشتّتوا وفرّقهم البين المشتّتُ فتفرّقوا شتّى.	الزمخشري، أ ب (شتت) ص320
و تشاتما	ابن عصفور ج1 ص182
و شحنت القوم : طردتهم.	الزمخشري، أ ب (شحن) ج 2 ص 341
و شذّ عن الجماعة شذوذا : انفرد عنهم.	ن م (شذذ) ص323
و أشظظت القوم إشظاظا وشظظتهم شظّا إذا فرّقتهم.	ابن منظور (شظظ) م 3 ص318
و شَغَبَ القومَ و شغب عليهم شَغْبا : هيّج الشّر.	السرقسطي ج2 ص370
و تصفّح القوم : نظر في أحوالهم أو نظر من خلالهم هل يرى فلانا.	الزمخشري ،أ ب (صفح) ص356
و صفّ القوم و غيرهم : جعلهم صفّا.	السرقسطي ج 3 ص403
و ضجّ القوم يضجّون ضجيجا : فزعوا من شيء وغُلبوا وأضجّوا إضجاجا : صاحوا فجلبوا	ابن منظور (ضجج) م 3 ص 511
و تضارب زيد وعمرو	الإستراباذي، شرح الشافية ج1 ص100
و ضغثت الشّيء ضغثا : جمعته	السرقسطي ج2 ص212
و طرت القوم : مررت بهم جميعا.	المبرد ج 3 ص238
و عبّى الجيش : أصلحه.	ابن منظور (عبأ) م4 ص674
و عددت الدراهم أفرادا وآحادا.	ن م (وحد) م6 ص887
و عرّض قومه : أهدى لهم عند مقدمه. وعرّضت الجيش عرض عين إذا مررته على بصرك لتعرف من غاب ومن حضر.	الزمخشري، أ ب (عرض) ص415
و استعمر الله عباده في الأرض : استخلفهم.	السرقسطي (عمر) ص435

و أغزى الأمير الجيش.	الزمخشري، أ ب (غزو) ص450
و غَشَم الوالي الرّعية وهو غشوم إذا خَبَطَهم بعسفه و أخذ ما قدر عليه.	أ ب (غشم) ص451
و غاث الله عباده غيثا : سقاهم المغيث.	السرقسطي ج 1 ص464
و فَرَطت القومَ فَرْطا و فُرُوطا : تقدمتهم إلى الماء.	ن م ج 4 ص12
وفَرَقَ بين القوم يَفْرَقُ ويفرق... وفرّق بينهم كفرق.	ابن منظور (فرق) م 4 ص1085
وفضضت حلقة القوم فانفضّوا... وفضّ الله جمعهم.	أ ب (فضض) ص475
و فطر الله الخلق فَطْرا وفِطْرة : خلقهم.	السرقسطي ج 4 ص11
و فللت القوم : هزمتهم.	ن م ج 4 ص10
و تقاتلا	ابن عصفور ج 1 ص 182
و قفّع البرد أصابعه : قبضها فتقفّعت.	الزمخشري، أ ب (قفع) ص517
و يقود الخيل و يقتادها وهو قائدها.	ابن منظور (قود) ص526
و إذا أراد الله أمرا كثّر بواعثه وفرّق نوابثه.	التوحيدي ج 3 ص152
و كردس القائد خيله : جعلها كراديس.	السرقسطي ج 2 ص196
و كنّز الكنوز.	الجاحظ ، الرسائل ص258
و لقط الحصى وغيره والتقطه وتلقّطه.	الزمخشري، أ ب (لقط) ص578
و مصّر الأمصار : بناها.	ن م (مصر) ص596
و نثر الحبّ.	
و ندهت الإبل : سقتها مجتمعة.	السرقسطي ج 3 ص203
و تنازع زيد وعمرو الحديث	الإستراباذي، شرح الشافية ج 1 ص102
وهو يستهزم الجيوش.	الزمخشري، أ ب (هزم) ص702
و وحّد الفيتناميون الشمال والجنوب بعد تحريرهم الجنوب من هيمنة الأمريكان.	
و يوزع سيف الدولة العطايا على الشعراء في المناسبات.	
و يَمَنَ فلان على قومه فهو ميمون إذا صار مباركا عليهم. و يَمَنَهم فهو يامن مثل شَئِمَ و شَأَم.	ابن منظور (يمن) م 6 ص1017

الجدول (38) : أمثلة للأفعال الدالة على الاستقرار

المثـــــال	نوع مقولة المفعول به	المصـــدر
و أَبَدَ بالمكان يأبِد بالكسر أبودًا : أقام به ولم يبرحه.	مركب بالجرّ	ابن منظور (أبد) م 1 ص3
و أَبَلَتْ الإبلُ بالمكان أبولا : أقامت.		ن م (أبل) م 1 ص8
وأتَن بالمكان يأتِن أتْنا وأتونا: ثبت وأقام به		ن م (أتن) م 1 ص16
يقال : تأنّفنا بالمكان تأنّفا : إذا ألفوه فلم يبرحوه.		أبو زيد ص325
وتأرّض فلان بالمكان إذا ثبت فلم يبرح... وتأرّض واستأرض بالمكان: أقام به ولبث.		ابن منظور (أرض) م 1 ص47
يقال قد تأرّى بالمكان : إذا تحبّس به.		ابن السكيت ص313
و أَوَيْتُ منزلي وإلى منزلي أويّا وإِويّا وأوّيت وتأوّيت: عدت... (قال: سَآوِي إلى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الماءِ) (11 هود-43)		ابن منظور (أوى) م 1 ص136
و بجَد بالمكان يبجُد بجودا وبجْدا... كلاهما: أقام وبجّد تبجيدا أيضا.		ن م (بجد) م 1 ص160
و بَلَد بالمكان بُلودا : أقام.		السرقسطي ج 4 ص87
و تنأ بالمكان تُنُوءا و تَنَاءة : أقام.		ن م ج 3 ص369
و تَنَخ بالمكان تُنُوخا : أقام.		ن م ج 3 ص365

النص		المصدر
و ثكِم بالمكان ثكوما : أقام. و ثكَمَ بالمكان أي أقام.		السرقسطي 3 ص365 الفارابي ج 2 ص350
و ثمَل بالمكان : أقام به.		السرقسطي ج 3 ص614
و ثوى بالمكان ثُويًا وثَوَاء وأثوى : أقام.		ن م ج 3 ص612
و تجحجح القوم بالمكان : أقاموا به فلم يبرحوا.		ابن منظور (جحجح) م1 ص570
و جحا بالمكان يجحو مثل حجا كأنّه مقلوب إذا لزمه.		السرقسطي ج 2 ص311
ويقال: حَتَدَ بالمكان يحتد حتْدا إذا أقام به.		ن م ج 1 ص394
و حجوت بالمكان حجوا وتحجى : أقام فثبت.		ابن منظور (حجا) م 1 ص579
و تحرّي فلان بالمكان : أي تمكّث.		ن م (حرى) م 1 ص621
و أحْلَطَ بمكانه : أقام.		السرقسطي ج 1 ص368
و حلّ بالمكان يحُلّ حلولا ومحلاّ وحَلاّ وحَلَلا وذلك نزول القوم مَحَلّة وحلّه واحتلّ به واحتله : نزل وحل بالمكان وحل المكان حلولا : نزل.		ابن منظور (حلل) م 2 ص702 السرقسطي ج 1 ص341
و أحولت بالمكان : أقمت به حولا.	مركب بالجرّ	ن م ج 1 ص370
و خَفَض بالمكان : أقام.		ن م ج 1 ص486
و أخللت بالمكان : تركته.		ن م ج 1 ص443
و خيّم بالمكان : أي أقام به وسكنه... وخام يَخِيم و خيّم يخيّم : إذا أقام بالمكان.		ابن منظور (خيم)م 2 ص933
و دجَن بالمكان يدجن دُجُونا : أقام به وألفه. ابن الأعرابي : أدجن مثله : أقام في بيته و دجّن في بيته إذا لزمه...		ن م (دجن) م 2 ص949
و أربّ بالمكان : أقام.		السرقسطي ج 3 ص19
قال أبو بكر : ربَد بالمكان رَبْدا : إذا أقام به ومنه اشتقاق المِرْبَد وهو المكان تحبس فيه الإبل.		ن م ج 3 ص32
و رَبَعْتُ في المكان وعلى الشّيء : أقمت		السرقسطي ج 3 ص36
و رجَن بالمكان رُجُونا ودجَن دُجُونا : أقام فلم يبرح.		الزمخشري، أ ب (رجن) ص223
و ردح بالمكان : أقام به.		ابن منظور(ردح) م2 ص1149
و أرقد الرّجل بالأرض إذا أقام بها.		ابن فارس، المقاييس (رقد) م 2 ص428
و ركن بالمكان ركونا : أقام به.		السرقسطي ج 3 ص89
ورَمَأت الإبلُ في الكَلإ رمأ : أقامت ورمأت في المكان مثله : ورمأ الإنسان كذلك.		ن م ج 3 ص95
وسدح بالمكان: أقام : ابن الأعرابي : سدح بالمكان وردح إذا أقام بالمكان أو المرعى.		ابن منظور (سدح) م 3 ص117
(وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ) (وَ قُلْنَا : يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ وَكُلاَ مِنْهَا رَغَدًا).	مركبّ بالجرّ	14 إبراهيم -45 2 البقرة 35-
(وَإِذ قِيلَ لَهُمْ : اسْكُنُوا هَذِه القَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ)		7 الأعراف 161 -
وشتونا بالمكان شتوا: أقمنا فيه في الشتاء.		السرقسطي ج 2 ص360
وصاف بالمكان أي أقام به الصيف واصطاف مثله. و الموضع مَصِيفٌ ومُصْطافٌ.		ابن منظور (صيف) م 3 ص501
و ضجع بالمكان يضجع : أقام.		السرقسطي ج 2 ص212
ضحا بالمكان: أقام: حكاه ابن دريد: قال: وليس بثَبْت.		ابن منظور (ضحا) م 3 ص514
و ضرب بنفسه الأرض ضربا : أقام.		ن م (ضرب) م3 ص520
يقال : عثعث الرّجل بالمكان : إذا أقام به.		السرقسطي ج ص322
وعدن بالمكان يعدِن ويعدُن عدْنا وعُدُونا: أقام وعدنت البلد: توطّنته.		ابن منظور (عدن) م 4 ص709

و عرّج بالمكان إذا أقام.		ابن منظور (عرج) م 4 ص727
و عروتك عروا : نزلت بك.		الجوهري (عرو) ج1 ص251
وعُجت بالمكان أعوج أي أقمت به وعجت غيري بالمكان أعوجه يتعدى ولا يتعدى.		ن م (عوج) ج 1 ص33
و غَني بالمكان غنًى : أقام به.	مركب بالجرّ	السرقسطي ج2 ص19
و قَرّ بالمكان : يقِرّ و يقَرّ قرارا. و قررت في المكان أقَرّ. و * قررت بالمكان بالكسر أقَرّ قَرارا. وقَرَرت أيضا بالفتح أقِرّ قرارًا و قرورا.		ن م ج 2 ص56 ثعلب ص271 ابن منظور (قرر) م 5 ص53
و قَطَن بالمكان قطونا : لزمه فهو قاطن.		السرقسطي ج 2 ص106
و قَمَأت الإبل بالمكان: أقامت به وأعجبها و سمنت فيه.		ن م ج 2 ص90
و أقام بالمكان : لزمه.		ن م ج 2 ص91
و قاظ بالمكان وتقيّظ به إذا أقام به في الصيف.		ابن منظور (قيظ) م 5 ص202
و ألبّ بالمكان أي أقام به ولزمه.		الجوهري (لبب) ج 1 ص216
و لبث بالمكان. . . و تلبّث.		الزمخشري، أ ب (لبث) ص536
و لبد بالأرض يلبد لبودا إذا لصق بالأرض.		الجوهري (لبد) ج 1 ص277
و ألبد بالمكان : أقام به.		السرقسطي ج 2 ص425
و لَبَنْتُ بالمكان لُبُونًا : أقمت.		ن م ج 2 ص427
و ألتّ بالمكان : أقام.		الجوهري (لتت) ج 1 ص291
و لذَب بالمكان لذوبا أقام به. و لاذب.		السرقسطي ج 2 ص453 ابن منظور(لذب)م5ص360
و لذِم بالمكان بالكسر لذْما وألذم ثبت فيه ولزمه و أقام.		ن م (لذم) م 5 ص361
و لظّ بالمكان وألظّ به وألظّ عليه : أقام به وألحّ.		ن م (لظظ) م 5 ص370
و لَكِئَ بالمكان : أقام به كلكي	مركّب بالجرّ	ن م (لكأ) م 5 ص390
و لكِي بالمكان : أقام.		ن م (لكى) م 5 ص393
ومَتَدَ بالمكان يمتُد مُتُودا : إذا أقام به.		السرقسطي ج 4 ص190
و مَتَنَ الرّجل بالمكان متونا : أقام به.		ن م ج 4 ص200
و مَرَن بالمكان : قام به.		ن م ج 4 ص183
و مكث بالمكان : أقام كمكَد.		ابن منظور (مكث) م 5 ص514
و مكد بالمكان يمكُد مكودا : أقام به ونكم ينكُم مثله وركد ركود و ماء راكد.		ن م (مكد) م 5 ص514
و نزل بالموضع والقوم نزولا. و نزل المكان وبه ونزل فيه. ونزلهم ونزل عليهم ونزل بهم ينزل نزولا ومنزلا.		السرقسطي ج 3 ص133 ثعلب ص271
و هبطتُ الأرض هبوطا نزلتها.		ن م ج 1 ص157
و هدأ بالبلد : أقام.		السرقسطي ج 1 ص177
و أهمد بالمكان : أقام.		ن م ج 1 ص134
و وبَت بالمكان وَبْتًا : أقام.		ابن منظور (وبت) م 6 ص868
وتَن بالمكان فهو واتن : لازم مقيم.		الزمخشري،أ ب (وتن) ص665
و وطِن بالمكان وأوطن أقام.		ابن منظور (وطن) م 6 ص949
و وكَد بالمكان يكد وكودا : إذا أقام.		ن م (وكد) م 6 ص975

الجدول (39) : أمثلة للأفعال الّتي تقتضي مفعولا به يكون مركّبا بالجرّ مخصص الرّأس فيه

أ - اسم ذكر

المثال	جنس مخصّص الرأس	المصدر
بانت المرأة من زوجها أي انفصلت عنه	ذكر	ابن منظور (بين) م1 ص300
وجمحت المرأة من زوجها وهو خروجها من بيته إلى أهلها قبل أن يُطلّقها		الجوهري (جمح) ج 1 ص360
ودربخت الحمامة لذكرها إذاخضعت له وطاوعته		ن م (دربخ) ج1 ص420
وذئرت المرأة على بعلها. فهي ذائر: نشزت و تغيّر خُلقها		ابن منظور (ذأر) م 2 ص1053
وضافت النّاقة إلى الفحل تضيف والجارية إلى الرّجل... تستأنس إلى صوته و تريد أن تأتيه		ن م (ضيف) ص 381
وعَتكت المرأة على زوجها : نشزت		السرقسطي ج1 ص261
و تقتّلت المرأة للرّجل : تزيّنت		ابن منظور (قتل) م5 ص20
وتقيّأت المرأة لزوجها. وتقيّوها : تكسّرها له وإلقائها نفسه عليه وتعرّضها له.		ن م (قيأ) م4 ص199

ب - أو اسم أنثى نحو :

المثال	جنس مخصّص الرأس	المصدر
بنى فلان على أهله بناء ولا يقال بأهله هذا قول أهل اللغة. وحكى ابن جنّي: بنى فلان بأهله وابتنى بها عدّاهما جميعا بالباء... وقد ورد بنى بأهله في شعر : جران العود	أنثى	ابن منظور (بنى) م1 ص273
وجذبتُ المهرَ عن أمّه : فطمته		الجوهري (جذب) ج1 ص97
وحصِر عن المرأة : لم يستطع جماعها		السرقسطي ج1 ص358
وخبِث بالمرأة خِبْثة فجَرَبها		ن م ج1 ص449
وخرطت الفحل في الشول إذا أرسلته فيها		ابن فارس، المقاييس (خرط) م 2 ص170
وسطا الفحل على طروقته		السرقسطي ج3 ص564
وسما الفحل على شوله سماوة : علاها		ن م ج3 ص528
وساق الصداق إلى المرأة		ن م ج3 ص498
وأسوى الرّجل في المرأة إذا أوعب فيها ذكره		ن م ج3 ص570
وشبّب الشاعر بالفتاة : قال فيها النّسيب ووصف محاسنها		ن م ج3 ص605
وشف الثوب على المرأة شفوفا وشفيفا : وصف ما خلفه		ن م ج2 ص335
صال الفحل على إبله وصال الحمار على أتُنه صولا فيها كلها: مَهَر وعلا		ن م ج3 ص427
وعزل عن المرأة... لم يُرد ولدها		ابن منظور (عزل) م4 ص767
وعقب فلان على فلانة إذا تزوّجها بعد زوجها الأوّل فهو عاقبٌ لها أي آخر أزواجها		ن م (عقب) م4 ص83
وعلِق بالمرأة وعُلّقها		الزمخشري، أب (علق) ص433
وغنّى بالمرأة : تغزّل بها		ابن منظور(غني) م4ص1025
و فجَر الرّجل بالمرأة يفجُرُ فجُورا : زنى		ن م (فجر) م4 ص1054
وتقتّل الرّجل للمرأة : خضع		ن م (قتل) م5 ص20
وقعا الجمل على النّاقة قعوا : علاها للضراب. و قعا الظّليم على النعامة		السرقسطي ج2 ص92-93
قاع الفحل على النّاقة قوعا و قعاها أيضا إذا علاها للضراب		ن م ج2 ص125
نزا الذكر على الأنثى نِزاء بالكسر		ابن منظور(نزا) م6 ص621

الجدول (40) : أمثلة للأفعال الّتي تقتضي وحدة معجميّة محدّدة

المثال	المفعول	المصدر
أَدَمَ الخبز يأدمه أدْما : خلطه بالأدم	الخبز	ابن منظور (أدم) م1 ص 34
أَشَرَ الخشبة بالمنشار. . . : نَشَرَها	الخشبة	ن م (أشر) م1 ص65
أَهَل فلان امرأة يَأهُل إذا تزوّجها	المرأة	ن م (أهل) م1 ص125
آل الرّعيّة إيّالا : ساسها ودبّر أمورها	الرّعيّة	الزّمخشري، أب (أول) ص21
لا تبخس أخاك حقّه	(الحقّ)	ن م (بخس) ص30
بَذَر الحبّ في الأرض	الحبّ	ن م (بذر) ص33
أبلق الباب ثمّ أصفقه : أي فتحه ثمّ ردّه	الباب	ن م (بلق) ص50
تَبَنَ الدّابّة يتبنُها تَبنًا : علفها التّبنَ	الدّابة	ابن منظور (تبن) م1 ص311
يقال : تَحَمتُ الثّوب إذا وشّيته	الثّوب	ن م (تحم) م1 ص313
"وتَرَّعتَ الأبواب. قال في معنى غلّقت الأبواب» و«التّرعة الباب»	الأبواب	ن م (ترع) م1 ص318
تمّرت القديدَ	القديدَ	ن م (تمر) م1 ص330
قال بعض أهل اللّغة : نَجَجْتُ الماء أَثُجّهُ ثجّا إذا أساله.	الماء	ن م (ثجج) م1 ص350
ويقال : جَبَرت العَظم	العَظم	ن م (جبر) م1 ص395
واجْتبنَ فلان اللّبن إذا اتّخذه جُبنًا	اللّبن	ن م (جبن) م1 ص398
جَحَسَ جلدَه يَجحَسُه : قشره والشّين أعرف	الجلد	ن م (جحس) م1 ص405
جَدَلْت الحَبْلَ : أجْدلهُ جدْلا : إذا شددت فتله	الحبل	ن م (جدل) م1 ص419
جَمَشَ شَعرهُ يجمِشُهُ ويجمُشُهُ : حَلقه	الشّعر	ن م (جمش) م1 ص499
جنّد الجنود : جمعها	الجنود	الزّمخشري، أ ب (جند) ص 102
يقال مَجْنقَ المنجنيقَ وجَنَّق	المنجنيق	ابن منظور(جنق)م1 ص515
حَفَلَ الشّاةَ : جمع اللّبن في ضرعها ليُرى حافلا	الشّاة	أ ب (حفل) ص134
دَفَنَ الميّتَ	الميّت	ن م (دفن) ص191
ذَرَفت عينه الدّمع	الدّمع	ن م (ذرف) ص204
رَثَيْتُ الميّتَ رَثيا ورثاء ومرثاة ومَرثية ورثيته : مدحته بعد الموت وبكيته ورَثَوت الميت أيضا إذا بكيته وعدّدت محاسنه	الميت	ابن منظور (رثى) م2 ص1122
رَسَنت الدابة : شددتها بالرَّسَن	الدابة	الزمخشري، أ ب (رسن) ص232
رمّل الطعام : جعل فيه الرمل	الطّعام	ن م (رمل) ص253
زَنَد النارَ يزنُدُها : قدحها	النّار	ن م (زند) ص 276
وقد تزوّج امرأة	امرأة	ابن منظور (زوج) م3 ص61
زعفر الثّوب : صبغه بالزّعفران	الثّوب	أ ب (زعفر) ص270
أزاغ اللّه قلبه	القلب	ن م (زيغ) ص280
سَبَأ (الخمر) : شراها للشّرب لا للبيع	الخمر	ن م (سبأ) ص281
سبّحت اللّه وسبّحت له	اللّه	ن م (سبح) ص282
سَفَرت المرأة وجهها إذا كشفت النّقاب عن وجهها تَسفرُ سُفورا	الوجه	ابن منظور (سفر) م3 ص155
سالم الأعداء	الأعداء	
وسَمَد الأرضَ سَمدا : سهّلها وسمّدَها : زبّلها	الأرض	ن م (سمد) م3 ص199
سَاسَ الدّوابّ. . . ومن المجاز الوالي يسوس الرعيّة ويسوس أمرهم	الدوابّ	الزّمخشري، أ ب (سوس) ص313
وشَعَل النار في الحطب يَشعَلُها وشعَّلَها وأشعَلها فاشتعلت وتَشَعَّلتْ : ألهبها فالتهبت.	النّار	ابن منظور (شعل) م3 ص328
شمتُ البرقَ إذا نظرت إلى سحابته أين تمطر	البرق	ن م (شيم) م3 ص396

صرّ الفرس والحمار بأُذُنه يَصُرّ صَرًّا وصرّها وأصرّ بها سوّاها ونصبها للاستماع. ابن السكيت يقال : صرَّ الفرس أذنيه ضمّهما إلى رأسه.	أذنه	ابن منظور (صرر) م3 ص429
أضرمت النّار فاضطرمت وضرّمتها ... واستضرمتها : أوقدتها	النّار	ن م (ضرم) م3 ص531
طرّز الثّوب	الثوب	ن م (طرز) م4 ص581
طَرَق القومَ يَطرُقهم طَرقا وطُروقا : جاءهم ليلا	القوم	ن م (طرق) م4 ص586
عَنْوَنْت الكتاب	الكتاب	ن م (عنا) م4 ص913
عَهرَ إليها يَعهَر... وعَاهرَها عِهارا : أتاها ليلا للفجور	المرأة / إلى المرأة	ن م (عهر) م4 ص917
كفكفتُ دمع العين	الدّمع	ن م (كفف) م5 ص 277
كلّس الحائط	الحائط	ن م (كلس) م5 ص286
لتّ السَّويق : أي بَلّه	السّويق	ن م (لتت) م5 ص340
لَحَدَ الميت وألحده : جعله في اللّحد	الميت	الزّمخشري، أ ب (لحد) ص560
لَقِم الطّعام والتقمه وتلقمه	الطّعام	ن م (لقم) ص571
مهّدَ المَهدَ والمُهُودَ والمِهاد والمُهدَ... ومَهّد الفراش	المهد / الفراش	ن م (مهد) ص608
مَهَر المرأة : أعطاها المهر	المرأة	ن م (مهر) ص608
نضّر اللّه وجهه	الوجه	ن م (نضر) ص638

المصادر والفهارس

ثبت في المصادر والمراجع

1 - باللغة العربية

1 - (محمد عطيّة) :
- الأميرة الحسناء القاهرة الطبعة الثامنة دار المعارف بمصر بدون تاريخ.
- سندرلا القاهرة دار المعارف بمصر (بدون تاريخ).
2 - ابن أحمد الفراهيدي (الخليل) :
- كتاب الجمل في النّحو تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة بيروت. مؤسسة الرسالة 1985.
- كتاب العين تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي منشورات مؤسسة الأعلمي 1988.
3 - ابن الأحمدي (موسى بن محمد بن الملياني) :
- معجم الأفعال المتعدية بحرف بيروت الطبعة الثالثة دار العلم للملايين مارس 1986.
4 - ابن جني (أبو الفتح) :
- الخصائص (3 أجزاء) حققه محمد علي النجار بيروت' الطبعة الثانية عشر دار الهدى للطباعة والنشر (بدون تاريخ).
- اللمع في العربية تحقيق حامد المؤمن بيروت. الطبعة الثانية نشر عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية1985.
5 - ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد) :
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (8 مجلدات): تحقيق إحسان عباس بيروت نشر دار الثقافة (بدون تاريخ).
6 - ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي) :
- كتاب جمهرة اللغة (3 أجزاء) بيروت طبعة دار صادر (بدون تاريخ).
7 - ابن الدهان (أبو محمد سعيد بن المبارك) :
- كتاب الفصول في العربية تحقيق الدكتور فائز فارس بيروت. مؤسسة الرسالة 1988.
8 - ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل) :
- الأصـول (3 أجزاء) تحقيق الدكتور الفتلي بيروت. نشر مؤسسة الرسالة 1985.
9 - ابن السكيت :
- إصلاح المنطق شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون القاهرة الطبعة الرابعة دار المعارف 1987
10 - ابن سيده :
- المخصّص : تحقيق النجار.
11 - ابن شهيد الأندلسي (أبو عامر) :
- رسالة التوابع والزوابع تقديم عمر سعيدان مؤسسة سعيدان سوسة للطباعة والنشر (بدون تاريخ).
12 - ابن العربي (محسن) :
- البحث اللغوي عند الأصوليين تأليف مصطفى جمال الدين الحوليات عدد 24 لسنة 1985 ص431-442
13 - ابن عصفور الإشبيلي (أبو الحسن):
- الممتع في التصريف (جزءان) تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. الطبعة الخامسة نشر الدار العربية للكتاب 1983.
14 - ابن غربية (عبد الجبار) :
- التعريف والتنكير في العربية الحوليات عدد 24 لسنة 1985 ص111-158.
15 - ابن فارس (أبو الحسين أحمد) :
- مجمل اللغة (4 أجزاء) دراسة و تحقيق زهير عبد المحسن سلطان دمشق نشر مؤسسة الرسالة 1986
- المقاييس (6 مجلدات) تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون بيروت الطبعة الأولى نشر دار الجيل 1991.
16 - ابن القطاع (أبو القاسم علي بن جعفر) :
- كتاب الأفعال (3 أجزاء) بيروت نشر عالم الكتب 1983.
17 - ابن مضاء القرطبي :
- كتاب الرد على النّحاة تحقيق الدكتور شوقي ضيف القاهرة. نشر دار الفكر العربي 1947.
18 - ابن المقفّع (عبد الله) :
- كليلة ودمنة طبعة مدرسية. . . عني بتنقيحها ونشرها الأب لويس شيخو اليسوعي بيروت الطبعة التاسعة دارالمشرق 1973.
19 - ابن مالك (محمد بن عبد الله) :
- الألفيّة تونس نشر دار التيجاني المحمّدي (بدون تاريخ)
20 - ابن منظور :
- لسان العرب (7 مجلدات) بيروت طبعة دار الجيل ودار لسان العرب 1988.
21 - ابن النديم :
- الفهرست تحقيق رضا تجدد طهران (بدون تاريخ).
22 - ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله) :
- رسائل ابن هشام النّحوية تحقيق حسن إسماعيل مروة دمشق. نشر مكتبة سعد الدين. 1988.
- شرح جمل الزجاجي تحقيق علي محسن عيسى حال الله بيروت. الطبعة الثانية نشر عالم الكتب 1986.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ومعه كتاب منتهى الأرب لتحقيق شرح شذور الذهب تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد (بدون تاريخ).
- شرح قطر الندى وبل الصدى ومعه كتاب سبيل الهدى لتحقيق وشرح قطر الندى لمحمد محيي الدين عبد الحميد. نشر دار الخير دمشق بيروت 1990.
- مغني اللبيب (جزءان) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد نشر دار إحياء التراث (بدون تاريخ)
23 - ابن هشام اللّخمي :
- شرح الفصيح دراسة وتحقيق د. مهدي عبيد جاسم بغداد نشر وزارة الثقافة والإعلام بالعراق 1988.
24 - ابن يعيش النّحوي (موفق الدين يعيش بن علي):
- شرح المفصل (10 أجزاء) عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية بمصر وأعادت نشره دار صادر بيروت (بدون تاريخ)
25 - أبو زيد الأنصاري :
- كتاب النوادر في اللّغة تحقيق ودراسة الدكتور محمد عبد القادر أحمد الطبعة الأولى نشر دار الشروق. القاهرة - بيروت 1981.
26 - أبو السعود (حسنين الشاذلي) :
- العناصر الأساسية للمركب الفعلي وأنماطها من خلال القرآن الكريم : دراسة تحليلية تطبيقية الإسكندرية نشر دار المعارف الجامعية 1991.
27 - أبو السعود (صابر بكر) :
- في نقد النّحو العربي القاهرة دار الثقافة للنشر والتوزيع 1988.
28 - أبو المكارم (علي أنور) :
- تقويم الفكر النّحوي بيروت نشر دار الثقافة. 1975
29 - أرمينكو (فرانسواز) :
- المقاربة التداولية ترجمة سعيد علوش نشر مركز الانماء العربي (بدون تاريخ).
30 - الإستراباذي (رضى الدين محمد بن الحسن) :
- شرح شافية ابن الحاجب (4 أجزاء) تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد بيروت. نشر دار الكتب العلمية 1982
- شرح الكافية في النّحو (مجلدان). بيروت. نشر دار الكتب العلمية. وهذا الشرح نسخة مصورة عن الطبعة العثمانية لسنة 1310 هـ (بدون تاريخ).
31 - ألف ليلة وليلة
- الكتاب الأول بيروت. نشر دار مكتبة الحياة (بدون تاريخ).
32 - الأنباري (أبو البركات) :
- أسرار العربية تحقيق محمد بهجت البيطار دمشق مطبعة الشرقي1957.
- الإنصاف في مسائل الخلاف (جزءان) بيروت نشر دار إحياء التراث العربي (بدون تاريخ).
- لمع الأدلة تحقيق عطية عامر إبسالا ستكهولم (بدون تاريخ).
33 - أنيس (إبراهيم) :
- من أسرار اللغة العربية القاهرة. الطبعة السابعة نشر مكتبة الأنجلو المصرية 1985

34 - أنيس (إبراهيم) والصوالحي (عطية) و غيرهما :
- المعجم الوسيط (جزءان) بيروت الطبعة الرابعة 1990.
35 - أيوب (عبد الرحمان محمد) :
- دراسة نقدية في النّحو العربي (الجزء الأول) القاهرة. نشر مكتبة الأنجلو المصرية 1957
36 - بدري (كمال إبراهيم) :
- الزمن في النّحو العربي القاهرة الطبعة الأولى دار أميّة للنشر والتوزيع الرياض مطبعة دار التقدم 1984.
37 - برّو[1] (شارل) Ch. Perrault :
- «الأميرة النائمة» وهو عنوان ترجمة قصة « la belle au bois dormant بكثير من التصرف (لا ذكر للمترجم) نشر دار المعارف بسوسة (بدون تاريخ).
38 - برانق (محمد) وشلبي (عبد الفتاح إسماعيل) وعطا (محمد شفيق) :
- الأمير الصغير والمارد و قصص أخرى. دار المعارف بمصر 1969
39 - بكداس (كامل) :
- التعبير الشفهي والتعبير الكتابي. الفكر العربي المعاصر عن مركز الإنماء القومي عدد 8 و9 لسنة 1979 ص26 - 58.
40 - بكير (عبد الوهاب والمهيري (عبد القادر) ونقرة التهامي وابن علية (علية) :
- النّحو العربي
أ -) لتلامذة السنة الأولى من التعليم الثانوي. نشر الشركة التونسية للتوزيع (بدون تاريخ)
ب) ولتلامذة السنة الثانية نفس الناشر
ج) ولتلامذة السنة الثّالثة نفس الناشر 1965
41 - البكوش (الطيب) :
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث. الطبعة الثانية تونس نشر مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله 1987
42 - تشومسكي (نعام) :
- البنى النّحوية ترجمة يؤيل يوسف عزيز الدار البيضاء الطبعة الثانية نشر عيون 1990
- معرفة اللغة : مكوناتها وجذورها ترجمة البشير هروم. العرب والفكر العالمي (عن مركز الإنماء القومي) عدد 19-20 لسنة 1992 ص143-160.
43 - التوحيدي (أبو حيان) :
- الإمتاع والمؤانسة (المجموعة الكاملة) صححه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين. بيروت. منشورات دار مكتبة الحياة (بدون تاريخ)
44 - ثعلب (أبو العباس) :
- كتاب الفصيح تحقيق ودراسة عاطف مدكور القاهرة نشر دار المعارف1984
45 - الثعالبي (أبو منصور) :
- فقه اللغة. الدار العربية للكتاب - ليبيا - تونس 1981
46 - الجابري (محمد عابد) :
- اللفظ والمعنى في البيان العربي مجلة فصول (الهيئة المصرية العامة للكتاب) المجلد السادس العدد الأول أكتوبر- ديسمبر 1985 ص21-55.
47 - الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر) :
- البخلاء تحقيق وتعليق طه الحاجري القاهرة نشر دار المعارف1963.
- الحيوان ج 1 تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. بيروت نشر دار الفكر 1988
- رسائل الجاحظ شرح وتقديم عبده مهنا. بيروت. نشر دار الحداثة 1988 (اقتصرنا منها على رسالة القيان ج2 ص94-118)
- كتاب العثمانية تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. بيروت نشر دار الجيل 1991
48 - الجرجاني (عبد القاهر) :
- أسرار البلاغة تحقيق هـ. ريتز بغداد الطبعة الثانية نشر مكتبة المثنى 1979 (وهي نسخة مصورة عن الطبعة الأولى لوزارة المعارف بإستنبول المنجزة سنة 1954)
- دلائل الإعجاز صحح أصله الشيخ محمد عبده والشيخ محمد محمود التركزي الشنقيطي و» وقف على تصحيح طبعه وعلق على حواشيه محمد رشيد رضا « بيروت نشر دار المعارف 1978
- العوامل المائة النّحوية في أصول علم العربية شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاني (ت905هـ) تحقيق وتقديم وتعليق البدراوي زهران القاهرة الطبعة الثانية نشر دار المعارف 1988.
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح (جزءان) تحقيق د كاظم بحر المرجان. منشورات وزارة الثقافة والإعلام. الجمهورية العراقية 1982.
49 - الجارم (علي) :
- الجملة مجلة المجمع العلمي بالقاهرة عدد 7 ص 347 - 350
-50 الجواري (أحمد عبد الستار) :
- نحو الفعل بغداد مطبعة المجمع العلمي العراقي 1974
51 - الجوهري (إسماعيل بن حماد) :
- الصحاح (6 أجزاء) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. بيروت الطبعة الرابعة نشر دار العلم للملايين 1987
52 - الحاج صالح (عبد الرحمان)
- مدخل إلى علم اللسان الحديث (تحليل ونقد لأهمّ مفاهيمه ومناهجه) اللسانيات (مجلة في علم اللسان البشري تصدرها جامعة الجزائر) المجلد الأول الجزء الأول لسنة 1971 ص 9 - 35
- مدخل إلى علم اللسان الحديث ن م المجلد الثاني لسنة1972 ص 5 - 58
- المدرسة الخليلية الحديثة و الدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي تقدم اللسانيات في الأقطار العربية وقائع ندوة جهوية الرباط 1987 نشر دار الغرب الإسلامي بيروت 1991 ص-367 394
53 - حيزم (أحمد) :
- تقديم « القياس في النّحو تأليف منى إلياس » الطبعة الأولى نشر دار الفكر دمشق 1985 «. الحوليات عدد 26 لسنة 1986 ص 253 - 262
54 - حسن (عباس) :
- النّحو الوافي القاهرة الطبعة الثانية. دار المعارف 1963 والسابعة 1982. (اقتصرنا من أجزائه الثّلاثة على الجزء الثاني)
55 - حسان (تمام) :
- الأصول : « دراسة إيبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي
1 - النّحو
2 - فقه اللّغة
الدار البيضاء نشر دار الثقافة 1981
- إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا سلسلة اللسانيات عدد 4 تونس 1981 ص 145 - 184
- اللغة العربية : معناها ومبناها. نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973
- مناهج البحث في اللغة الدار البيضاء نشر دار الثقافة 1974
56 - حسين (طه) :
- مشاكل الإعراب مجلة المجمع العلمي بالقاهرة عدد 11 ص 82 - 102
-57 الحكيم (توفيق) :
- أهل الكهف. تونس الطبعة الخامسة. الدار التونسية للنشر 1988
58 - الحمزاوي (محمد رشاد) :
- تقديم نظرية ابن جنّي النّحوية تأليف عبد القادر المهيري الحوليات عدد 13 لسنة 1976 ص 228 - 240
- العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات. تونس منشورات المعهد القومي لعلوم التربية 1982
- مشاكل وضع المصطلحات اللغوية سلسلة اللسانيات عدد 4 تونس 1981 ص 259 - 267
- المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية عدد 14 من حوليات الجامعة التونسية لسنة 1977 (عدد خاص).
59 - حماسة (عبد اللطيف محمد) :
- العلامة الإعرابية 1986
60 - خليل (حلمي) :
- العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث. الإسكندرية دار المعارف الجامعية. 1988
61 - الدجني (فتحي عبد الفتاح) :
- النزعة المنطقية في النّحو العربي. الكويت وكالة المطبوعات. 1982
62 - الدقيقي النّحوي (سليمان بنين) :
- اتفاق المباني وافتراق المعاني تحقيق د. يحيى عبد الرؤوف خيرعمان دار عمار للنشر والتوزيع 1985
63 - دك الباب (جعفر) :
- حول بعض القضايا المتعلقة باللغة العربية وكيفية دراستها. المعرفة (مجلة ثقافية شهرية تصدرها وزارة الثقافة والإرشاد القومي لسوريا) عدد 78 ديسمبر 1976
64 - دي سوسير (فردينان) :
- دروس في الألسنية العامة تعريب صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة. تونس الدار العربية للكتاب 1985
65 - الراجحي (عبده) :
- النّحو العربي والدرس اللغوي الحديث بحث في المنهج طبعة دار المعرفة الجامعية

الإسكندرية (بدون تاريخ) وطبعة دار النهضة العربية بيروت 1986
66 - رومان (أندري) :
- بحث زماني عن الاسم العربي الحوليات عدد 29 لسنة 1985 ص 41 - 63
- في تطوّر اللغة العربية أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات نشر مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية سلسلة اللسانيات عدد6 لسنة 1986 (و بهذا سنرمز لاحقا إلى هذا العمل) ص107-123
67 - الزبيدي (أبو بكر) :
- طبقات النّحويين واللغويين تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة الطبعة الثانية دار المعارف1984.
68 - الزجاج (أبو إسحاق) :
- كتاب فعلت وأفعلت تحقيق وشرح ماجد حسن الذهبي دمشق الشركة المتحدة للتوزيع (بدون تاريخ)
69 - الزجاجي (أبو القاسم) :
- الايضاح في علل النّحو تحقيق مازن المبارك بيروت الطبعة الرابعة دار النفائس 1982 .
- كتاب حروف المعاني تحقيق علي توفيق الحمد بيروت الطبعة الثانية مؤسسة الرسالة 1986
70 - الزركلي (خير الدين) :
- الأعلام بيروت الطبعة الثامنة دار العلم للملايين 1989
71 - زكريا (ميشال) :
- الألسنية التوليدية والتّحويلية وقواعد اللغة العربية بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
أ) النظرية الألسنية 1982
ب) الجملة البسيطة 1983
- بحوث ألسنية عربية بيروت نشر المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1992 .
- مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة بيروت نفس الناشر 1984.
72 - الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر) :
- أساس البلاغة بيروت نشر دار صادر1979
- المفصل في علوم العربية بيروت دار الجيل (بدون تاريخ)
73 - الزناد (الأزهر) :
- تقديم كتاب أحمد المتوكل : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي الحوليات عدد 29 لسنة 1988 ص 425-440
-74 الزيدي (توفيق) :
- أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث، تونس نشر الدار العربية للكتاب 1984
-75 زيعور (علي) :
- خطاب فلسفة اللغة في الفكر العربي الراهن الفكر العربي المعاصر عدد8 و9 لسنة 1979 ص42-51
76 - سيبويه :
- الكتاب (5 أجزاء) تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون بيروت الطبعة الثّالثة نشر عالم الكتب 1983.
77 - السجستاني (أبو حاتم) :
- فعلت وأفعلت: حققه ودرسه خليل إبراهيم العطية نشر جامعة البصرة 1979
78 - السيرافي (أبو سعيد) :
- شرح كتاب سيبويه (جزءان) تحقيق الدكاترة رمضان عبد التواب و محمود فهمي حجازي ومحمد هاشم عبد الدايم. القاهرة نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب 1986
79 - السرقسطي (أبو عثمان سعيد بن محمد) :
- كتاب الأفعال (4 أجزاء) تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف ومراجعة الدكتور محمد مهدي علام. القاهرة نشر مجمع اللغة العربية 1992
80 - السغروشني (إدريس) والفهري (الفاسي) (إشراف) :
- في اللسانيات واللسانيات العربية. الدار البيضاء نشر عيون 1988
81 - سامبسون (جيفري) :
- المدارس اللغوية التطوّر والصراع ترجمة د. أحمد نعيم الكراعين. بيروت نشر المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1993.
82 - السامرائي (إبراهيم) :
- الفعل : زمانه و أبنيته. بيروت الطبعة الرابعة مؤسسة الرسالة 1986.
83 - السنوسي القيرواني (العربي) :
- كتاب القولة الشافية في شرح القواعد الكافية تحقيق د. عبد الحسين محمد الفتلي. بيروت نشر عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية 1989.
84 - السويسي (رضا) :
- في تحليل الخطاب وبعض القضايا التواصلية من وجهة نظر لسانية اجتماعية. الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات سلسلة اللسانيات عدد 6 ص 83 - 103
85 - السيوطي (جلال الدين) :
- الأشباه والنظائر في النّحو (4 أجزاء) : مراجعة وتقديم د. فايز ترحيني. بيروت نشر دار الكتاب العربي 1984.
- الاقتراح في علم أصول النّحو تحقيق د. أحمد سليم الحمصي و د. أحمد قاسم الطبعة الأولى نشر جروس براس 1988.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (مجلدان) تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم نشر المكتبة العصرية صيدا بيروت (بدون تاريخ)
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها (جزءان) شرح وتعليق محمد جاد المولى ومحمد أبي الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي نشر المكتبة العصرية صيدا بيروت 1987
- همع الهوامع (7 أجزاء) تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم. الكويت دار البحوث العلمية (بدون تاريخ)
86 - شرف الدين (محمود عبد السلام):
- الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة : دراسة تفسيرية. القاهرة الطبعة الأولى دار مرجان للطباعة والنشر 1984
-87 الشريف (محمد صلاح الدين) :
- أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي أشغال ندوة اللسانيات العربية نشر مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية سلسلة اللسانيات عدد4 تونس 1981 ص41-55
- مفهوم الشرط و جوابه (جزءان) رسالة دكتورا مرقونة. تونس 1993
- النظام اللغوي بين الشكل والمعنى الحوليات عدد 17 لسنة 1979 ص 193 - 230
88 - الشّاوش (محمّد) :
- ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللّغة العربيّة. سلسلة اللّسانيات عدد5 تونس نشر مركز الدّراسات والأبحاث الاقتصاديّة والاجتماعيّة المطبعة العصريّة 1983 ص 237-266.
89 - شاهين (توفيق محمد) :
- علم اللغة العام القاهرة نشر مكتبة وهبة 1980
90 - شاهين (عبد الصبور) :
- في علم اللغة العام بيروت الطبعة الرابعة مؤسسة الرسالة 1984
91 - صليبا (جميل) :
- تاريخ الفلسفة العربية بيروت نشر دار الكتاب اللبناني 1986
92 - الصالح (صبحي) :
- أصول الألسنية والنحاة العرب الفكر العربي المعاصر عدد 8-9 لسنة 1979 ص59-66
- دراسات في فقه اللغة الطبعة الثانية. بيروت منشورات المكتبة الأهلية 1962
93 - صمود (حمادي) :
- معجم لمصطلحات النقد الحديث (قسم أول) الحوليات عدد 15 لسنة 1977 ص 125 - 159
94 - الصمّاري (محمد عمر) :
- النّحو التوليدي والمعيارية، الحياة الثقافية، تونس عدد 62 لسنة 1991 ص 15 - 21
95 - ضيف (شوقي) :
- تجديد النّحو، القاهرة الطبعة الثّالثة دار المعارف 1990
- المدارس النّحوية دار المعارف بمصر الطبعة الخامسة 1983.
96 - طحان (ريمون) :
- الألسنية العربية. بيروت نشر دار الكتاب اللبناني 1972
97 - عبد الباقي (محمد فؤاد) :
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن نشر دار المعرفة. بيروت القاهرة 1987 ونشر دار الأندلس بيروت (بدون تاريخ)
98 - عبادة (محمد إبراهيم)
- الجملة العربية. الإسكندرية نشر منشأة المعارف 1988
99 - عبده (داود) :
- التقدير وظاهر اللفظ، الفكر العربي المعاصر عدد 8 و9 لسنة 1979 ص6-16
100 - العروي (عبدالله) وكيليطو وغيرهما :
- المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية. الدار البيضاء دار توبقال. 1986
101 - عاشور (المنصف) :
- بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية. نشر كلية الآداب بمنوبة 1991.

- تقديم « الأصول : دراسة أبيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي » للدكتور تمام حسان، الحوليات عدد 22 لسنة 1983 ص 193 198-
102 - العقاد (عباس محمود) :
- أشتات مجتمعات في اللغة والأدب دار المعارف بمصر 1963
-103 العكبري (أبو البقاء) :
- التبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين تحقيق ودراسة عبد الرحمان ابن سليمان العثيمين. بيروت دار الغرب الإسلامي 1986
104 - علي (ناصر حسين) :
الصيغ الثّلاثية مجرّدة ومزيدة اشتقاقا ودلالة. دمشق 1989
-105 غاليم (محمد) :
- التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم. الدار البيضاء نشر دار توبقال1987.
- عن البحث الدلالي العربي، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية. بيروت الطبعة الأولى 1991 ص101-150
106 - فاخوري (عادل) :
- اللسانية التوليدية والتحويلية. بيروت الطبعة الثانية دار الطليعة 1988.
- منطق العرب. بيروت الطبعة الثانية دار الطليعة 1981.
107 - الفارابي (أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم) (ت 350 هـ) :
- ديوان الأدب (أول معجم عربي مرتب بحسب الأبنية). تحقيق د. أحمد مختار عمر ومراجعة د. إبراهيم أنيس. القاهرة نشر الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية 1975
108 - فضل الله (مهدي) :
- مدخل إلى علم المنطق (المنطق التقليدي). بيروت الطبعة الثّالثة دار الطليعة 1985
109 - الفاسي الفهري (عبد القادر) :
- البناء الموازي. الدار البيضاء نشر دار توبقال 1990
- تعريب اللغة وتعريب الثقافة : نحو نظرية دلالية كافية سلسلة اللسانيات عدد 6 ص247-286
- اللسانيات العربية : نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق - تقدم اللسانيات بيروت دار الغرب 1991 ص 11 - 40
- اللسانيات واللغة العربية (كتابان). الدار البيضاء الطبعة الثانية دار توبقال 1988
- المعجم العربي نماذج تحليلية الدار البيضاء، نشر دار توبقال 1986
- ملاحظات حول البحث في التركيب تقدم اللسانيات ص 261 - 286
110 - الفيروزابادي :
- القاموس المحيط. بيروت، الطبعة الثّالثة مؤسسة الرسالة 1993
111 - القرآن :
- تفسير المؤمنين إعداد عبد الودود يوسف (بدون تاريخ) (اعتمدنا خاصة سورة يوسف ص187 - 198)
112 - قراس (موريس) :
- في النّحو التّحويلي نقله إلى العربية صالح الكشو. تونس. نشر بيت الحكمة 1989
113 - القالي (أبو علي) :
- كتاب الأمالي. بيروت. منشورات دار الآفاق الجديدة (جزءان) 1980
-114 كارتر (ميخائيل.ج) :
- قراءة ألسنية للتراث العربي الإسلامي (نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي مساهمة في تاريخ اللسانيات) جامعة سدناي أستراليا، تعريب محمد رشاد الحمزاوي، الحوليات عدد 22 لسنة 1983 ص 223- 245
115 - كريدية (عماد) :
- مكانة البحث اللغوي العربي القديم في علم اللغة الحديث، الفكر العربي المعصر عدد 8 و9 لسنة 1979 ص 67 - 94
116 - الكسائي (أبو الحسن علي بن حمزة) :
- ما تلحن فيه العامة تحقيق د. رمضان عبد التواب. القاهرة، الطبعة الأولى نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض 1982
117 - الكشو (صالح) :
- مدخل في اللسانيات، تونس، الدار العربية للكتاب 1985
118 - كيلاني (كامل) :
- بنت الصباغ الطبعة الثانية عشرة دار المعارف بمصر (بدون تاريخ)
119 - لاكوف (جورج) :
- اللسانيات ومنطق اللغة الطبيعي ترجمة عبد القادر قنيني. الدار البيضاء، مؤسسة إفريقيا / الشرق 1991
120 - المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) :
- المقتضب (4 أجزاء) : تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة. بيروت، نشر عالم الكتاب (بدون تاريخ)
121 - مبارك (حنون) :
- دروس في السيميائيات. الدار البيضاء، نشر دار توبقال 1987
122 - المتوكل (أحمد) :
- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي. الدار البيضاء، نشر دار الثقافة 1986
- من البنية الحملية إلى البنية المكونية الوظيفة المفعول في اللغة العربية. الدار البيضاء، دار الثقافة 1987
- الوظائف التداولية. الدار البيضاء، نفس الناشر1985
123 - مجمع اللغة العربية
أ) محاضر الجلسات
- في الدورة الثانية المنعقدة من 18 /2/ 1935 إلى7 /4/ 1935. المطبعة الأميرية ببولاق القاهرة
- والدورة الرابعة عشرة المنعقدة من 6/ 1974/10 إلى 31/ 5/ 1948 نفس المطبعة 1962
ب) معجم ألفاظ القرآن، القاهرة 1991
ج) المعجم الوجيز (د. ت) 1990
124 - المخزومي (مهدي) :
- في النّحو العربي. بيروت، المكتبة العصرية 1964
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو. بيروت، الطبعة الثّالثة، الرائد العربي 1986
125 - مرسلي (محمد) :
- دروس في المنطق الاستدلالي الرمزي. الدار البيضاء، دار توبقال 1989
126 - المسدي (عبد السلام) :
- الأسلوبية والأسلوب الطبعة الثانية. تونس، الدار العربية للكتاب 1982
- التفكير اللساني في الحضارة العربية. تونس، الطبعة الثانية نفس الناشر 1986
- الفكر العربي والألسنية سلسلة اللسانيات عدد 4 تونس 1981 ص 11 - 34
- اللّسانيات وأسسها المعرفيّة. تونس، الدّار التونسيّة للنّشر والمؤسّسة الوطنيّة للكتاب بالجزائر1980
127 - المسدي (عبد السلام) والطرابلسي (محمد الهادي).
- الشرط في القرآن على نهج اللسانيات نشر الدار العربية للكتاب ليبيا- تونس 1985
128 - المسعدي : (محمود) :
- حدث أبو هريرة قال. تونس، الدار التونسية للكتاب 1973
129 - الموسى (نهاد) :
- الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية سلسلة اللسانيات عدد 6 ص 145 - 176
130 - مصطفى (إبراهيم) :
- إحياء النّحو. القاهرة، نشر لجنة التأليف والترجمة والنشر 1959
131 - المعري (أبو العلاء) :
- رسالة الغفران تحقيق وشرح الدكتورة عائشة عبد الرحمان. القاهرة، الطبعة السابعة دار المعارف 1977
132 - مفتاح (محمد) والمتوكل والأخضر وآخرون :
- قضايا المنهج في اللغة والأدب. الدار البيضاء، دار توبقال 1987
133 - مونان (جورج) :
- مفاتيح الألسنية. تعريب الطيب البكوش. تونس، منشورات الجديد 1981
134 - المهيري (عبد القادر) :
- أعلام وآثار من التراث اللغوي. تونس. دار الجنوب للنشر 1993
- تحقيق كتاب علل التثنية لابن جني. الحوليات عدد3 لسنة 1966 ص37-56
- تقديم البلاغة العامة تأليف دي بوا وكلنكبارق وبيرس، ن.م عدد 8 لسنة1991 ص-207 221
- تقديم « في النّحو العربي : نقد وتوجيه » تأليف المهدي المخزومي، ن.م عدد 3 لسنة 1966 ص 239 - 245
- التعليل ونظام العربيّة ن. م عدد 27 لسنة 1983 ص 175 - 189
- الجملة في نظر النّحاة العرب ن. م عدد 3 لسنة 1966 ص 35 - 46
- على هامش المصطلح النّحوي في كتاب العين ن.م عدد 27 لسنة 1988 ص 23 - 30
- مساهمة في تحديد الجملة الاسمية ن. م عدد 5 لسنة 1968 ص7-16
- مساهمة في التعريف بأراء عبد القاهر الجرجاني ن. م عدد 10 لسنة 1974 ص

124 - 83
135 - المهيري والشايب (محمد) والشاوش (محمد عبد الحميد) والشريف (محمد صلاح الدين) :
- أهم المدارس اللسانية، تونس، نشر المعهد القومي لعلوم التربية 1981
136 - المهيري وصمود و المسعدي :
- النظرية اللسانية والشعرية في التراث العربي من خلال النصوص الدار التونسية للنشر 1988
137 - ميلاد (خالد) :
- تقديم الجملة العربية للدكتور محمد إبراهيم عبادة، الحوليات عدد 29 لسنة 1988 ص 377-395
138- ميلاد (خالد) وبوحوش (الهادي) :
- كتاب اللغة لتلامذة السنة الأولى من التعليم الثانوي. تونس، نشر المركز القومي البيداغوجي 1990
139 - نحلة (محمد أحمد) :
- مدخل إلى دراسة الجملة العربية. بيروت، دار النهضة العربية 1984
- نظام الجملة في شعر المعلقات. الإسكندرية دار المعرفة الجامعية 1991
140- نرو (عبد الوهاب) :
- وعي البعد الألسني لمسألة الدلالة، الفكر العربي المعاصر عدد 8 و9 لسنة 1979 ص 111 - 117
141 - النشار (علي سامي) :
- مناهج البحث عند مفكري الإسلام. القاهرة، دار المعارف 1978
142- نهر (هادي) :
- آراء حول إعادة وصف اللغة ألسنيا سلسلة اللسانيات عدد 4 تونس 1981 ص 121 - 144
143 - نور الدين (عصام) :
- الفعل والزمن. بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1984
144 - نامي (خليل يحيى) :
- وزن أفعل من الفعل المزيد في « إلى طه حسين في عيد ميلاده السبعين » ص 39 - 44 دار المعارف مصر 1962.
145 - الهيشري (الشاذلي) :
- القصر في سورة البقرة، الحوليات عدد 26 لسنة 1987 ص 99 - 142
146 - هليل (محمد حلمي) :
- دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح في الوطن العربي، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية. بيروت، دار الغرب الإسلامي 1991 ص 287 - 334
147 - الهمذاني (بديع الزمان) :
- مقامات الهمذاني «قدم لها وشرح غوامضها العلامة الشيخ محمد عبده في طبعة أولى سنة 1989». بيروت، الطبعة السادسة دار المشرق. 1968
148- الواد (حسين) :
- المتنبي والتجربة الجمالية عند العرب. بيروت الطبعة الأولى نشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر ودار سحنون للنشر والتوزيع 1991
149 - الوعر (مازن) :
- رجعة أخرى إلى علم اللسانيات البيولوجية، المعرفة عدد 225 لسنة 1980 ص47-78
- النظريات النّحوية والدلالية في اللسانيات التّحويلية : محاولة لسبرها وتطبيقها على النّحو العربي، اللسانيات عدد 6 لسنة 1982 ص 23 - 65
150 - يحيى (الهذيلي) :
- أشباه المفاعيل في النّحو العربي : ترتيبها ومعانيها (بحث لنيل شهادة الكفاءة مرقون أشرف على إنجازه الأستاذ رشيد الغزي). تونس 1988
151 - ياقوت (محمد سليمان) :
- قضايا التقدير النّحوي بين القدماء والمحدثين دار المعارف 1985

2 - باللغات الأجنبية

1 - Anderson :
- La grammaire casuelle 1978
2 - Arrivé (M), Gadet (F), Galmiche (M)
- La grammaire d'aujourd'hui : guide alphabétique de linguistique française, Paris Edition Flammarion 1986.
3 - Baylon (Christan) et Fabre (P).
- Initiation à la linguiste, Paris Editions Fernand Nathan 1975
4 - Benveniste (Claire - Blanche) :
- L'ordre des mots selon les catagories grammaticales. Travaux de linguistique (revue internationale de linguistique française). Editions Duculot - Paris - Gembloux n° 14-15 Novembre 1987 p 33-45
5 - Benveniste (Emile)
- Problèmes de linguistique (2 tomes) , éditions Gallimard. France 1966 (tome 1) , 1974 (tome 2)
6 - Berrendonner (Alain)
- L'ordre des mots et ses fonctions. Travaux de linguistique. Editions Duculot - Paris – Gembloux n° 14-15 Novembre 1987 p 9-19.
7 - Blachère (Régis)
- Eléments de l'arabe classique, Paris, 4 ème édition Maisonneuve (بدون تاريخ)
8 - Blachère et Demombynes (Gaudefroy).
- Grammaire de l>arabe classique .
Paris 1 édition Andrien - Maisonneuve 1952
Paris 2 édition Maisonneuve et Larose 1975
(و الثانية هي المعتمدة في عملنا هذا)
9- Bohas (G) et Guillaume (F. Patrick)
- Etude des théories des grammairiens arabes (Morphologie et phonologie)Damas 1984
10 - Booms (J. Paul) :
- La notion sémantique de déplacement dans une classification syntaxique des verbes locatifs, Langue Française N° 76 Année 1987 p 5 - 40
11 - Bouton (Charles)
- La linguistique appliquée 1 édition PUF 1979 2 édition 1984
(و الثانية هي المعتمدة)
12 - Brahim (Ahmed) :
- L'occultif. Etudes linguistiques. volume 2. 1966. Association tunisienne de linguistique
13 - Callebaut (Bruno) :
- Pour une pragmatique de l'ordre des mots : la phrase interrogative française. Travaux de linguistique. Editions Duculot - Paris - Gembloux n° 14-15 Novembre 1987 p 179-189.

14 - Camoun (Abdelhamid) :
- Essai d'application de la théorie guillaumienne à la description de la langue arabe
لسلة اللسانيات عدد 4 تونس1981 ص187-200
15 - Carter (Richard) :
a) A propos du traitement des contraintes sémantiques. Langue française n° 30 Mai 1976 p 111 - 124
b) La notion d'explication en sémantique. Ibid n° 46. Mai 1980 p 73 - 89
16 - Chervel (André) :
- Rhétorique et grammaire : petite histoire du circonstanciel n° 41 fev 1979 p 5 -19
17- Chevalier (J. Claude) :
-Analyse grammaticale et analyse logique.LANGUE française n° 41 fev 1979 p 20 - 34
18 - N. Chomsky.
a) Aspects de la théorie syntaxique.Paris , éditions du Seuil 1971
b) La linguistique cartésienne suivi de la nature formelle du langage traduits de l'anglais par Nelcya Delone et Don Sperber. éditions du Seuil 1969
c) La nouvelle syntaxe. concepts et conséquences de la théorie du

43 - Jackobson (Roman), Hall (Morris) et Chomsky (N) :
- Hypothèses Paris éditions Seghres - Laffont 1972
44 - Lamiroy (Béatrice) :
- Les verbes de mouvements : emplois figurés et extentions métaphoriques (l'expression du mouvement) Langue Française n° 76 1987 p 41 - 58
45 - Lechère (Christian) :
- sur une classe de verbes datifs Langue Française n° 39 sept 1978 p 66 - 75
46 - Lyons (John):
- Linguistique générale : introduction à la linguistique théorique , traduction française Dubois Charlier et D. Robinson Editions Larousse Paris 1970
47- Marchello-Mizo (Christiane) :
- La notion de phrase dans la grammaire Langue Française n° 41 fév 1977 p 35 - 48
48 - Martinet (A) :
a) Eléments de linguistique générale Paris éditions Colin 1960
b) La linguistique synchronique Paris 2 édition P. U. F 1968
49 - Mhiri (A) :
- Les théories grammaticales d'Ibn Jinni publications de l'université de Tunis 1973
50 - Mounin (G) :
- Dictionnaire de la linguistique Paris PUF 1974
51 - Peytard (F)et Genouvrier (E) :
- Linguistique et enseignement du Français éditions Larousse...
52 - Roman (André) :
- Grammaire de l'Arabe collection que sais-je Paris 1e édition 1990 P. U. F
53 - Ruwet (Nicolas) :
a) Introduction à la grammaire générative , éditions PLON 1967
b) Théorie syntaxique du français. Paris éditions du Seuil
54 - Sourdot (Marc) :
- Morphologie et syntaxe du français Langue française n° 35 sept 1977 p 41 - 46
55 - Tesnière (Lucien) :
- Eléments de syntaxe structurale. Paris 2 édition librairie KLINCKSIECK 1988
56- Zribi-Hertz (Anne) :
- La démarche explicative en grammaire générative : autour du concept detransformation Langue Française n°46 Mai 198 p3- 8)
autres :
- Dictionnaire de Linguistique. librairie Larousse 1973
31 - Ducrot (Oswald) et Todorov (T).
- Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage. Paris éditions du Seuil (1 édition 1972 ; 2 édition 1979)
(و الثانية هي المعتمدة)
32 - Ducrot , Todorov , Dan Sperber et autres :
- Qu>est ce que le structuralisme ? Paris éditions du Seuil 1968
33 - Faita (Daniel) :
- Le fonctionalisme parmi 99 théories syntaxiques Langue Française n° 35 sept 1977 p 26 - 40
34 - Français (Frédéric) :
- Le fonctionalisme en syntaxe Langue Française n° 35 sept 1977 p 6 - 25
35- Fleish (H):
- Etude sur le verbe arabe. (Mélange Louis Massignon)
36 - Fucks (Cathérine) et Le Goffic (P):
- Initiation aux problèmes des linguistiques contemporaines. librairie Hachette , 1978.
37 - Golberg (Geneviève) :
- Syntaxe et types d'énonciation Langue Française n° 35 sept 1977 p 77 - 85
38 - Grevisse (Maurice) :
- Précis de grammaire française , éditions Duculot Belgique 1969
39 - Gross (Maurice) :
- Les bases empiriques de la notion de prédicat sémantique language N° 63 Année 1981 p 7-51
- Sur quelques groupes nominaux complexes. Méthodes en grammaire française. Textes présentés par J.C Chevalier et M.Gross.Klicksiecklinguistiques. Paris 1976 p 97-119
40 - Guillaumme (J.P) :
- La cause des grammairiens arabes (2 tones) : thèse présentée pour l'obtention du Doctorat de troisièmme cycle à l'université de Paris, Institut d'étude Islamique (inédit)
41 - Guiraud (Pierre) :
- la grammaire Française , Paris P.U.F. 1974.
42 - Hamzaoui (M Rached):
- L' académie de la langue arabe du Caire Tunis 1975
نقله صاحبه إلى العربية تحت عنوان أعمال مجمع اللغة بالقاهرة و نشره في بيروت بدار الغرب الإسلامي 1988
gouvernement et du liage. Paris éditions du Seuil 1987.
d) Questions de sémantique Paris aux mêmes éditions 1975.
19 - Chomsky , Emonds , Fay , Jackendoff et autres
- Lanque: théorie générative étendue. Paris collection savoir Hermann 1977 :
20 - Chouémi (M) :
- Le verbe dans le Coran : racines et formes Paris librairie Klincksieck 1966
21 - Coseriu (Eugénio) :
- L'ordre des mots au colloque de Gand : bilan et perspective. Travaux de linguistique. Editions Duculot - Paris - Gembloux n° 14-15 Novembre 1987 p 249-261
22 - Daladier (Anne) :
- Quelques hypothèses « explicatives « chez Harris et chez Chomsky. Langue française n° 46 Mai 1980 p 58 - 72
23 - De Boer (Minne - Gerben) :
- L'ordre des mots en Français avec celui de l'italien. Travaux de linguistique. Editions Duculot. Paris - Gembloux n° 14-15 Novembre 1987 p 121-131
24- Decourdemanche (J.A) :
- Etudes sur les racines arabes , sanscrits et turques. Paris Leroux 1988
25 - Delesalle (Simone) et Gary - Prieur (Mary Noelle) :
- Le lexique entre la lexicologie et l'hypothèse lexicale Langue Française n° 30 Mai 1976 p 4 - 33
26 - Deloffre (Fréderic) et Gouarch (Jacqueline Helle) :
- Elements de linguistique française Paris nouvelle édition (5 édition) -
27 - De Velde (Roger G. Van)
- Introduction à la méthodologie structurale de la linguistique , traduit du Néerlandais par Marnix Vincent éditions F. Nathan Paris et éditions Labor Bruxelles Belgique 1973
28 - Droz (Genevieve) et Chevalier (F).
- La notion de complément chez les grammairiens ariens (Etude de la grammaire du Français 1530-1750) Paris 1968
29 - Dubois (Jean) :
- La grammaire de base. librairie Larousse Canada 1988 pour la présente édition, 1976, pour l'édition originale).
30 - Dubois (F) , Giaconio (Mathée) , Guespin (Louis) et

فهرس الأشعار[2]:

أ) الأبيات الكاملة :

2 – اعتمدنا في ترتيب الأبيات القبائيا حروف الرويّ أولا والبحور ثانيا والمجرى ثالثا. وراعينا لي ترتيب الصدور والأعجاز الكلمة الأولى في المثال.

ب) الصدور والأعجاز

فهرس الآيات [1]

1 – اعتمدنا في ترتيب أي القرآن حروف المعجم أولا والسورة ثانيا وموقع الآية من السورة ثالثا. وعمدنا إلى تحديد موقع المثال المستشهد به من الآية بطرق ثلاث. فأمّا ما كان آية تامّة فاكتفينا فيه بذكر رقم الآية. وأمّا ما كان آية ناقصة فنبّهنا إلى ذلك بوضع علامة السلب على يسار رقم الآية إن ورد المثال في أوّلها وعلى يمينها إن ورد في آخره وعلى جانبيها إن توسّطها.

فهرس الحديث والأمثال

فهرس الأعلام

فهرس القبائل والأماكن والفرق

فهرس الكتب والمقالات

فهرس الملاحق

فهرس المواد (الجزء الثاني)


Bibliotheca Alexandrina
07432283